

موسوعة

المراقعة في الأدب والاثبات

في قضاء مجلس الدولة

الكتاب السابع

الفهارس التفصيلية

للمبادئ القانونية

المستشار

جمال الدين بن كاشية

نائب رئيس مجلس الدولة

الناشر / منشأة المعارف بالاسكندرية

جمال الدين بن كاشية

الناشر : منشأة المعارف ، جلال حزي وشركاه

44 شارع سعد زغلول - محطة الرمل - الإسكندرية - ت/ف 4853055/4873303 الإسكندرية

Email : monchaa@maktoob.com

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف : غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء الكتاب أو تخزينه في أي نظام تخزين المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أية وسيلة سواء أكانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية ، أو استنساخاً ، أو تسجيلاً أو غيرها إلا بإذن كتابي من الناشر.

اسم الكتاب : موسوعة المرافعات الادارية و الاثبات

المجلد السادس

اسم المؤلف : المستشار الدكتور / همدى ياسين عكاشة

رقم الإيداع 2009/23818

الترقيم الدولي 978-977-03-1792-2

التجهيزات الفنية :

كتابة كمبيوتر : مكتب سلطان

الكتاب السابع

الفهرس التفصيلي

حمدي ياسين عكاشة
نائب رئيس مجلس الدولة

الناشر **المستشار** **إبراهيم** **خاروف** بالإسكندرية
جلال حنري وشركاه

فهرس ومحتويات

الكتاب الأول

الاختصاص القضائي

لحاكم مجلس الدولة

الكتاب السابع
الفهرس التفصيلي
موسوعة المرافعات الإدارية والإثبات

فهرس ومحتويات

الكتاب الأول الاختصاص القضائي لمحاكم مجلس الدولة

رقم الصفحة	الموضوع
٢٣	الباب الأول الاختصاص الولائي لمجلس الدولة
٢٥	المبدأ رقم (١) : توزيع ولاية القضاء بين جهتيه العادي والإداري، من المسائل الوثيقة الصلة بأسس النظام القضائي - قواعد الاختصاص المحددة لولاية جهتي القضاء العادي والإداري من النظام العام وعلى القضاء التصدي له من تلقاء نفسه ولو غفل ذوي الشأن عن الدفع به ذلك من قبل أن يتصدي بالفصل في أي دفع آخر ومن قبل تصديده بالفصل في الموضوع.
٢٦	المبدأ رقم (٢) : الاختصاص الولائي يعتبر من النظام العام ويكون مطروحاً دائماً على المحكمة كمسألة أولية وأساسية تقضي فيها من تلقاء ذاتها دون حاجة إلى الدفع بذلك من أحد الخصوم بما يكفل ألا تقضي المحكمة في الدعوي أو في شق منها دون أن تكون المنازعة برمتها مما يخرج عن اختصاصها وولايتها.
٢٨	المبدأ رقم (٣) : البحث في اختصاص المحكمة بنظر الدعوي هو من المسائل الأولية التي يتعين التصدي لها قبل البحث والخوض فيها موضوعياً - لأن ذلك

٢٨	<p>يدور مع ولاية المحكمة بنظرها وجوداً وعدماً .</p> <p>المبدأ رقم (٤) :</p>
	<p>الاختصاص الولائي من النظام العام وتقضي فيه المحكمة من تلقاء ذاتها بغير حاجة إلى دفع بذلك من أحد الخصوم .</p>
٢٩	<p>المبدأ رقم (٥) :</p>
	<p>من المبادئ الأساسية الحاكمة للمنازعة أمام محاكم مجلس الدولة أن الفصل في مدي ولاية واختصاص المحكمة بنظر النزاع ينبغي أن يسبق النظر في شكل الدعوي أو موضوعها وذلك تطبيقاً لأحكام قانون مجلس الدولة والمرافعات المدنية والتجارية .</p>
٣٠	<p>المبدأ رقم (٦) :</p>
٣١	<p>ترتيب المحاكم وتحديد اختصاصها من النظام العام .</p> <p>المبدأ رقم (٧) :</p>
	<p>المنازعات التي تثور حول الرسوم القضائية اختصاص الفصل في المنازعات التي تثور حولها ينحصر عن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال .</p>
٣٢	<p>المبدأ رقم (٨) :</p>
	<p>اختصاص — مجرد صدور قرار معين من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري ، إذ لا بد لتحقيق هذا الوصف أن يكون القرار كذلك بحكم موضوعه ، فإذا دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص ، خرج القرار من عداد القرارات الإدارية التي يختص القضاء الإداري بنظر الطعن عليها ، وذلك أياً كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري .</p> <p>قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالترخيص بتعديل المواد ٦ ، ٧ ، ٢١ من النظام الأساسي لإحدى الشركات المساهمة وفقاً لما قرره الجمعية العامة غير العادية ، هو قرار صادر من أحد أشخاص القانون العام متعلقاً بإدارة شخص معنوي خاص ، وغير</p>

منطو على تعبير عن إرادة الشخص المعنوي العام ، ولا يعدو أن يكون اعتماداً أو إقراراً لإرادة الجمعية العامة غير العادية التي خصها المشرع وحدها بتعديل النظام الأساسي للشركة طبقاً لما نصت عليه المادة (٦٨) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، إلى جانب أن هذا القرار هو تنفيذ لأحكام المادة (٥٣) من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه ولا يملك مصدره سلطة تقديرية تخوله التعبير عن إرادته المستقلة إزاء ملاءمة إصداره - ومن ثم يخرج الاختصاص بنظر الطعن عليه عن ولاية القضاء الإداري ويندرج تبعاً لذلك ضمن ولاية القضاء المدني، بوصفه منازعة من منازعات القانون الخاص .

المبدأ رقم (٩) :

الدفع بعدم الاختصاص الولائي يعتبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام، ولو لم يدفع به أمامها أحد الخصوم، فلا يسقط الحق في إيدائه والتمسك به حتى ولو تنازل عنه الخصوم، وتثيره المحكمة من تلقاء نفسها وتفصل فيه قبل الفصل في أي دفع أو دفاع آخر حتى لا تقضي في خصومة خارجة عن اختصاصها، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة الطعن إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع - القرار الصادر مؤقتاً بالانتفاع بالمسقة ليس قراراً إدارياً ولا يدخل إلغاؤه أو التعويض عنه بالتالي في اختصاص جهة القضاء الإداري بل يتولى النظر والتعقيب عليه جهة القضاء العادي بحكم ولايتها العامة في تلك الحقوق - أساس ذلك .

الفصل الأول

مرحلة ما قبل صدور حكمي

دائرة توحيد المبادئ

المبدأ رقم (١٠) :

حكم المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر دعوي تفسير وإحالتها إلى المحكمة الإدارية العليا - لا يحوز الحجية فيما يتعلق بالشق

٤٣	<p>الخاص بالإحالة ولو صار نهائياً بفوات مواعيد الطعن . المبدأ رقم (١١) :</p>
	<p>الحكم بعدم الاختصاص الولائي يوجب الأمر بالإحالة للمحكمة المختصة .</p>
٤٤	<p>المبدأ رقم (١٢) : أساس الالتزام بالإحالة .</p>
٤٤	<p>المبدأ رقم (١٣) : عدم جواز الإحالة من محكمة الموضوع إلى محكمة الطعن .</p>
٤٥	<p>المبدأ رقم (١٤) : علي المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوي بحالتها إلى المحكمة المختصة .</p>
٤٥	<p>المبدأ رقم (١٥) : الإحالة الواردة في المادة ١١٠ مرافعات - لا تخل بحق هذه المحكمة في أن تلتزم بالإحالة للأسباب التي بنيت عليها بحيث إذا رأت أنها علي الرغم من الإحالة غير مختصة بنظر الدعوي وجب عليها الحكم مع هذا بعدم الاختصاص . أساس ذلك : أن هذه الإحالة لا تعني حتماً وبالضرورة التزام المحكمة المحال إليها بالفصل في موضوع الدعوي لأن هذا الموضوع قد يخرج قانوناً من اختصاصها .</p>
٤٦	<p>المبدأ رقم (١٦) : أساس الالتزام بنظر الدعوي رغم عدم الاختصاص الولائي : حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة إلى أخرى - تفادي ضياع وقت القضاء وتناقض الأحكام .</p>
٤٦	<p>المبدأ رقم (١٧) : الاعتبارات التي اقتضت الأخذ بعدم معاودة البحث في الاختصاص في هذا المجال تسمو علي ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة علي محكمة أخرى .</p>

٤٧	المبدأ رقم (١٨) : الالتزام بنظر الدعوي لا يحول دون الطعن في الحكم بعدم الاختصاص.
٤٧	المبدأ رقم (١٩) : وجوب حصول الإحالة بحكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده - تحقق الغاية من الإجراء رغم حصول الإحالة بقرار وليس بحكم .
٤٨	المبدأ رقم (٢٠) : إلزام المحكمة المحال إليها الدعوي بنظرها يتعلق بالدعوي الموضوعية وليس دعوي تنازع الاختصاص .
٤٨	المبدأ رقم (٢١) : لا تتقيد المحكمة بنظر الدعوي المحالة إليها إلا إذا كانت الإحالة صادرة بحكم من المحكمة وليس بقرار من رئيس المحكمة .
٤٨	المبدأ رقم (٢٢) : التزام المحكمة المحالة إليها الدعوي بنظرها طبقاً للمادة (١١٠) مرافعات لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب.
٤٩	المبدأ رقم (٢٣) : وجوب الحكم بعدم الاختصاص متى رأت المحكمة المحالة إليها الدعوي ذلك دون الإحالة إلي المحكمة الأولى التي استنفدت ولايتها وأساس ذلك الاختصاص المخول للمحكمة الدستورية العليا بشأن تنازع الاختصاص .
٤٩	المبدأ رقم (٢٤) : إحالة الدعوي من محكمة الإسكندرية الابتدائية إلي المحكمة التأديبية بالإسكندرية لا يجوز للمحكمة الأخيرة أن تقضي فيها بعدم الاختصاص -أساس ذلك .
٥٠	المبدأ رقم (٢٥) : لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل إلي محكمة الطعن.

الفصل الثاني
مرحلة الحكم الأول
لدائرة توحيد المبادئ
في (عام ١٩٨٦)

المبدأ رقم (٢٦) :

محاكم مجلس الدولة لا تلتزم بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات إذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة - أما في الدعاوى المرفوعة ابتداءً أمامها فلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها. أساس ذلك : (١) أن قانون المرافعات يسري على المحاكم المحددة في المادة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهي محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية وحيثما وردت كلمة "محكمة" في نصوص قانون المرافعات كان المقصود بها إحدى هذه المحاكم وهي محاكم القانون الخاص المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية أما المحاكم الجنائية فيسري عليها قانون الإجراءات الجنائية .

(٢) محاكم مجلس الدولة التي نظمها قانون مجلس الدولة لا تتدرج في عداد المحاكم المخاطبة بقانون المرافعات ، فلا يجوز أن يؤدي تطبيق أي نص من نصوص قانون المرافعات إلى المساس باختصاص مجلس الدولة الذي حدده الدستور والقانون نزولاً على أحكام الدستور ذاته ، ولا يجوز إخضاع جهة القضاء الإداري سواء في تحديد اختصاصها أو موضوع قضائها لجهة قضاء أخرى بالمخالفة للدستور والقانون .

(٣) بالنسبة لحكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ فليس في تطبيقه أمام محاكم مجلس الدولة على الدعاوى المرفوعة ابتداءً أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو نظامه أو يمس اختصاصه .

٥٩	<p>المحدد بالدستور والقانون ، ونتيجة ذلك : أن لمحاكم مجلس الدولة إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعاوى المرفوعة ابتداءً أمامها أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة .</p> <p>المبدأ رقم (٢٧) :</p>
٦١	<p>تعلق المنازعة بدين يطالب به أحد الشركاء السابقين للشركة علي اعتبار أن حسابه الجاري قبلها كان دائناً بالمبلغ المطالب به قبل أن تخضع الشركة للتأميم بالقانونين رقمي ١٨ لسنة ١٩٦١ و ٧٢ لسنة ١٩٦٣ خروج المنازعة بوصفها هذا من نطاق الاختصاصات المنوطة بمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري — عدم التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوي المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة ١٠ من قانون المرافعات، إذا كانت هذه الدعاوي تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة.</p> <p>الفصل الثالث</p> <p>مرحلة الحكم الثاني</p> <p>لدائرة توحيد المبادئ</p> <p>في (عام ١٩٩٢)</p>
٦٣	<p>المبدأ رقم (٢٨) :</p> <p>(١) المادة ١١٠ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، المادتان ١٦٧ ، ١٧٢ من دستور سنة ١٩٧١ ، المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . استحدث قانون المرافعات بنص المادة (١١٠) حكماً لم يكن مقررأ من قبل وهو وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة إذا هي قضت بعدم اختصاصها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، وهذه الحالة المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص الولائي لم تكن المحاكم تملكها من قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات .</p> <p>(٢) إذا قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى جهة القضاء الإداري فإن محاكم هذه الجهة</p>

تلتزم بنظرها أي بالفصل في موضوعها دون أن تعاود بحث مسألة الاختصاص الولائي بها ولو استبان لها أن موضوع الدعوى لا يدخل ضمن ولايتها الفصل فيه طبقاً لمواد القانون المحددة لهذه الولاية والعكس صحيح .

(٣) الحكم بالإحالة ينطوي حتماً على حكم باختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى وهو حكم له حجته أمام جميع المحاكم بحسبانه صادراً من محكمة أناط بها المشرع الولاية في إصداره ، وليس في التزام المحكمة بنظر الدعوى المحال إليها ولو لم تكن المحكمة التي قضت بالإحالة أعلى درجة إخلال بقاعدة عدم جواز تسليط قضاء على آخر إلا إذا كان الأول أعلى درجة ، وأساس ذلك : أن المقصود بهذه القاعدة ألا يكون للمحكمة أن تعيد النظر في قضاء صادر من محكمة أخرى إلا إذا كانت الأولى أعلى درجة والفرض أنه ليس للمحكمة المحال إليها الدعوى أي قضاء فيها ، ولا يكون هناك إخلال بقاعدة عدم جواز تسليط قضاء إحدى جهتي القضاء على قضاء الجهة الأخرى ما لم تكن المحكمة المحال إليها هي محكمة الطعن كمحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ، وأساس ذلك : مخالفة هذه الإحالة للأوضاع والمواعيد والإجراءات وحالات الطعن المقررة أمام هاتين المحكمتين فضلاً عما قد ينطوي عليه الحكم بعدم الولاية والإحالة لأي من هاتين المحكمتين من إهدار حق التقاضي أمام أكثر من درجة فتضحي غير جائزة .

(٤) محاكم مجلس الدولة وإن كانت لا تتدرج في عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات إلا أنها مخاطبة بصريح نص المادة ١١٠ التي أوجبت الإحالة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وألزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

(٥) تصور المشرع عدم التزام أي من القضاءيين بالإحالة الصادرة إليها من الآخر وقيام حالة التنازع السلبي لا يعني البتة أنه قصد عدم سريان حكم المادة ١١٠ مرافعات في الإحالة بين القضائين وإلا كان الحكم المستحدث كله لغواً ، والأصل أن المشرع منزه عن اللغو ،

غاية الأمر أن هذا التصور يفرضه الواقع لا صحيح أحكام القانون ، ونتيجة لذلك : كان حتماً على المشرع أن يستكمل النظام القضائي بتحديد المحكمة المختصة بالتنازع السلبي على الاختصاص فضلاً عن التنازع الإيجابي .

(٦) ما لم يكن الحكم الصادر بعدم الولاية والإحالة إلى محاكم مجلس الدولة منعدياً ، يجب أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بالفصل في موضوعها ولو استبان لها أنه لا يندرج في عموم الولاية التي أنيطت بها طبقاً لمواد القانون المحددة لهذا الولاية ، وأساس ذلك : أنه لا اجتهاد مع صراحة النص .

(٧) هذا الالتزام رهين كذلك بعدم وجود محكمة أخرى مختصة خلاف محاكم الجهة القضائية التي صدر الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ، فإن وجدت تعين القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها ، وأساس ذلك : أن حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة مقصورة فقط على أسبابه فيمتنع القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص الولائي لاختصاص المحكمة التي أصدرت حكم الإحالة ، ورهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى إذ به تزول حجيته.

المبدأ رقم (٢٩) :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ مفادها - متى قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى جهة القضاء الإداري فإن محاكم هذه الجهة تلتزم بنظرها - أي بالفصل في موضوعها - ذلك دون أن تعاود البحث في مسألة الاختصاص الولائي لها - من شأن التزام محاكم جهتي القضاء العادي والإداري بحكم هذا النص (المادة ١١٠ أشار إليها) القضاء على حالات التنازع السلبي للاختصاص فيما بينهما.

المبدأ رقم (٣٠) :

قضاء دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً

٧٩	<p>بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤ بأن مقتضى صريح الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات هو أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوي الفصل في موضوعها - هذا الالتزام رهين بعدم وجود محكمة أخرى مختصة خلاف محاكم الجهة القضائية التي صدر الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوي إذ وجدت هذه المحكمة تقيد القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها - رهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى إذ به تزول حجيته.</p> <p>المبدأ رقم (٣١) :</p>
٨٠	<p>مجلس الدولة صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات المتعلقة بالإجراءات السابقة على العملية الانتخابية بالمعنى الفني الدقيق للعملية الانتخابية .</p> <p>المبدأ رقم (٣٢) :</p>
٨٠	<p>اختصاص مجلس الدولة بسائر المنازعات الإدارية .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣) :</p>
٨١	<p>اختصاص دائرة فحص الطعون بنظر دعوى البطلان الأصلية الخاصة بما يصدر عنها من أحكام .</p> <p>المبدأ رقم (٣٤) :</p>
٨١	<p>عدم اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري .</p> <p>المبدأ رقم (٣٥) :</p>
٨٢	<p>مجلس الدولة أضحي بما عقد له من اختصاصات بموجب الدستور والقانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الإدارية.</p> <p>المبدأ رقم (٣٦) :</p>
٨٢	<p>اختصاص محاكم مجلس الدولة بالمنازعات الإدارية .</p> <p>المبدأ رقم (٣٧) :</p>
	<p>اختصاص محاكم مجلس الدولة بالمنازعة الضريبية المحدد بقانون خاص - لا وجه للتحدي بالنص الوارد في المادة ١٠/٦ من القانون</p>

٨٣	<p>رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لتعليق اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة على القانون المنتظر بتنظيم كيفية نظر المنازعات الضريبية أمام مجلس الدولة ما دام أن المنازعة المنظورة منشأها نظام قانون خاص لم يخول هذه الولاية للمحاكم العادية .</p> <p>المبدأ رقم (٣٨) :</p>
٨٤	<p>اختصاص مجلس الدولة بنظر دعاوى إلغاء القرارات الخاصة برفض طلبات شهر المنظمات التعاونية ، بصرف النظر عن عدم اتخاذ الإجراء الذي يوجبه القانون قبل رفعها وهو التظلم السابق لتعذره فعلاً وقانوناً .</p> <p>المبدأ رقم (٣٩) :</p>
٨٥	<p>اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في سائر المنازعات الإدارية اختصاص مطلق وشامل لأصل تلك المنازعات وجميع ما يتفرع عنها من مسائل .</p> <p>المبدأ رقم (٤٠) :</p>
٨٥	<p>كل قرار إداري صادر في مجال الوظيفة العامة يختص المجلس بالنظر في طلبات نوى الشأن بإلغائه أو التعويض عنه أو بهما معاً فضلاً عن المنازعات الأخرى المتعلقة بسائر المسائل الوظيفية ومنها المرتبات والمعاشات لدخولها في عموم المنازعات الإدارية - شمول اختصاص المجلس لنظر الدعاوى المتعلقة بقرارات النقل المكاني للموظفين .</p> <p>المبدأ رقم (٤١) :</p>
٨٥	<p>توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالموظفين العموميين يقوم على أساس المستوى الوظيفي للعامل .</p> <p>المبدأ رقم (٤٢) :</p>
٨٦	<p>قرارات الإدارة بفسخ العقود الإدارية أو بسحب الأعمال من المتعاقد معها وتنفيذها علي حسابه لا تعتبر من القرارات الإدارية بالمعنى الفني بحسبانها تدخل في منطقة العقد وما نشأ عنه - المنازعة</p>

٨٧	<p>المتعلقة بتلك القرارات لا تدخل في ولاية الإلغاء وإنما تدخل في ولاية القضاء الكامل للقضاء الإداري باعتباره الجهة القضائية المختصة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية .</p> <p>المبدأ رقم (٤٣) :</p>
٨٧	<p>المنازعة حول تخصيص مال من أموال المحافظة الثابتة أو المنقولة بإيجار اسمي أو بأقل من سعر المثل منازعة إدارية يختص بنظرها القضاء الإداري.</p> <p>المبدأ رقم (٤٤) :</p>
٨٨	<p>ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في منازعات الضرائب والرسوم وكونها رهينة بصدور القانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات غير مانع من اختصاص تلك المحاكم بنظرها سواء بالفصل في منازعات الضرائب والرسوم التي ينظم لها المشرع طريقاً قضائياً للطعن أو بالفصل في القرارات الإدارية المتعلقة بهذه المنازعات والتي لا يتسع النص الذي يحدد اختصاص القضاء العادي ليشمله .</p> <p>المبدأ رقم (٤٥) :</p>
٨٨	<p>اختصاص اللجان القضائية العسكرية قاصر على الفصل في المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي بالقوات المسلحة ، بينما المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام قوانين المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة لا تختص بها اللجان القضائية العسكرية سالفه الذكر ، ويظل الاختصاص بنظرها معقوداً لمحاكم مجلس الدولة .</p> <p>المبدأ رقم (٤٦) :</p>
٨٨	<p>اختصاص اللجان القضائية العسكرية — المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام قانون المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف وضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي بالقوات المسلحة تخرج عن اختصاص اللجان القضائية العسكرية</p> <p>المبدأ رقم (٤٧) :</p>
٨٩	<p>منازعات ضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي والمجندين بالقوات</p>

٩٠	<p>المسلحة المتعلقة بتطبيق أحكام قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق أحكام قوانين المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة لا تختص بها اللجان القضائية العسكرية سالفة الذكر ويظل الاختصاص بنظرها معقوداً لمحاكم مجلس الدولة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٨) :</p>
٩٢	<p>القرارات التي تصدر من لجنة قيد المحامين بالجدول العام أو الجداول الأخرى سواء كانت برفض طلب القيد أو بإجابته أو قرار احتساب أو عدم احتساب مدة عمل كمدة نظيره لمدة العمل بالمحاماة، وكذا قرار نقل قيد المحامي الى جدول غير المشتغلين كل هذه القرارات تخرج عن الاختصاص الولائي المعقود لمحاكم مجلس الدولة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٩) :</p>
٩٥	<p>العملية الانتخابية بمعناها الفني الدقيق والمتمثلة في التصويت والفرز وإعلان النتيجة إنما يدخل حسم النعي عليها في إطار الاختصاص المقرر لمجلس الشعب طبقاً لمادة (٩٣) من الدستور بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، سواء أسفرت هذه العملية عن فوز أحد المرشحين أو عن الإعادة بين المرشحين أو أكثر - الطعن الذي ينصب على العملية الانتخابية في ذاتها وليس على القرارات الإدارية السابقة على إجراءها ، هو مما يخرج الفصل فيه عن الاختصاص الولائي المعقود لمحاكم مجلس الدولة في الدستور والقانون .</p>
٩٥	<p style="text-align: center;">الباب الثاني</p> <p style="text-align: center;">توزيع الاختصاص</p> <p style="text-align: center;">بين جهات القضاء الإداري</p>
٩٧	<p>المبدأ رقم (٥٠) :</p> <p>توزيع الاختصاص بين دوائر محكمة القضاء الإداري من المسائل التنظيمية - أثر ذلك .</p>

٩٧	المبدأ رقم (٥١) : جميع قواعد الاختصاص تتعلق بالنظام العام سواء الاختصاص النوعي أو المحلي كما أن توزيع الاختصاص بين دوائر المحكمة الواحدة يرتبط كذلك بالنظام العام — أثر ذلك.
٩٩	المبدأ رقم (٥٢) : ليس هناك ما يحول قانوناً دون تصدي إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا لطعن لا يندرج ضمن اختصاصها الداخلي .
١٠١	الفصل الأول توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية
١٠٣	المبدأ رقم (٥٣) : مناطق توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية بمراعاة التدرج القضائي بينهما هو أهمية النزاع .
١٠٣	المبدأ رقم (٥٤) : الاختصاص بالقرارات الصادرة من لجنة الفصل في الطلبات التي تقدم طعناً في كشوف الجائز ترشيحهم للعمدية .
١٠٤	المبدأ رقم (٥٥) : الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري في طلب وقف التنفيذ ينطوي في واقع الأمر على تخلي محكمة القضاء الإداري عن ولايتها على الدعوي بشقيها .
١٠٤	المبدأ رقم (٥٦) : انعقاد الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري لتعلق النزاع بموظفين داخلين في الهيئة من الفئة العالية .
١٠٥	المبدأ رقم (٥٧) : توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري وفقاً لأهمية النزاع .

١٠٥	المبدأ رقم (٥٨) : التنازع السلبي في الاختصاص .
١٠٥	المبدأ رقم (٥٩) : اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي المختصة بالفصل في الاعتراضات ينعقد الاختصاص بالنسبة للطعن في قراراتها لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة.
١٠٦	المبدأ رقم (٦٠) : اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوي الأول ، واختصاص المحاكم الإدارية بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوي الثاني والمستوي الثالث .
١٠٦	المبدأ رقم (٦١) : الاختصاص بقرارات النقل .
١٠٧	المبدأ رقم (٦٢) : اختصاص المحكمة الإدارية بنظر المنازعات الخاصة بشاغلي وظيفة مدرس مساعد .
١٠٧	المبدأ رقم (٦٣) : محكمة القضاء الإداري المحكمة ذات الاختصاص العام في نظر كافة المنازعات الإدارية ، فيما عدا المسائل التي تختص المحاكم الإدارية بنظرها علي سبيل الحصر .
١٠٧	المبدأ رقم (٦٤) : اختصاص المحاكم الإدارية تختص بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المتعلقة بالموظفين العموميين من المستوي الثاني والثالث ومن يعادلهم.
١٠٩	المبدأ رقم (٦٥) : المرجع في تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية بالنسبة للموظفين العموميين هو إلي مستوي الوظيفة التي يشغلها الموظف العمومي وخطورتها ومسؤوليتها وما إلي ذلك من معايير راعي فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية

	والقليلة الأهمية — وظيفة مندوب مساعد معادلة للدرجة الثالثة بالقانون المعادلة للمستوي الثاني بالقانون - ١٩٧١/٥٨ اختصاص المحكمة الإدارية.
١١١	المبدأ رقم (٦٦) : المحكمة المختصة بموضوع الدعوي تختص بصفة عامة بالفصل في المنازعات الأولية المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .
١١٢	المبدأ رقم (٦٧) : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية.
١١٢	المبدأ رقم (٦٨) : توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالموظفين العموميين يقوم على أساس المستوى الوظيفي للعامل .
١١٣	المبدأ رقم (٦٩) : اختصاص — توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية — بعثات — محكمة القضاء الإداري هي المحكمة ذات الاختصاص العام في نظر كافة المنازعات الإدارية سواء تلك المنصوص عليها في المادة (١٣) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أو تلك التي تدخل في مفهوم المنازعات الإدارية فيما عدا المسائل التي تختص المحاكم الإدارية بنظرها على سبيل الحصر حتى ولو كانت تتعلق بالعاملين من المستوى الثاني أو الثالث — المنازعات المتعلقة بالبعثات ينقد اختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الإداري بحسبانها للمحكمة صاحبة الولاية العامة لسائر المنازعات الإدارية .

١١٧	<p>الفصل الثاني توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري وكل من المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية</p>
١١٩	<p>المبدأ رقم (٧٠) : الاختصاص بالبت في صرف المرتب الموقوف للموظف المحبوس.</p>
١١٩	<p>المبدأ رقم (٧١) : الاختصاص بطلبات إلغاء قرارات إنهاء خدمة العمد والمشايخ بغير الطريق التأديبي .</p>
١١٩	<p>المبدأ رقم (٧٢) : الاختصاص بالفصل في طلبات إلغاء القرارات التأديبية الصادرة ضد العمد والمشايخ .</p>
١٢٠	<p>المبدأ رقم (٧٣) : اختصاص المحاكم التأديبية يعد استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالمنازعات الإدارية ومن الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية -لأن ذلك : وجوب قصر اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية علي الطعون في القرارات التي تصدر بعقوبات مقرررة في القوانين واللوائح صراحة كجزاء علي مخالفة واجبات العاملين وارتكاب الأعمال المحظورة عليهم والخروج علي مقتضي الواجب الوظيفي -أساس ذلك :إعمال القواعد العامة في تفسير القوانين والتي تقضي بأن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه.</p>
١٢٢	<p>المبدأ رقم (٧٤) : قرارات النقل أو الندب - طلب إلغائها - اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية حسب المستوي الوظيفي للعامل - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات النقل أو الندب.</p>

١٢٢	<p>المبدأ رقم (٧٥) :</p> <p>كان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري قبل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وارداً علي سبيل الحصر. إلي أن جاء القانون المذكور فبسط رقابة القضاء الإداري علي جميع المنازعات التي لم يكن لها أصلاً في ولايته طبقاً للاختصاص المحدد بالقوانين السابقة من تلك المنازعات في قرارات النقل والندب - المادة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه حددت المسائل التي تختص بها المحاكم الإدارية والمتعلقة بالعاملين من المستوي الوظيفي الثاني والثالث علي سبيل الحصر - وليس من بينها المنازعات المتعلقة بالنقل والندب وإذا كانت محكمة القضاء الإداري تختص بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة العاشرة عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والتأديبية فإنها تكون بذلك المحكمة ذات الاختصاص العام في نظر المنازعات الإدارية - المنازعات المتعلقة بالنقل والنقل معقود الاختصاص بها لمحكمة القضاء الإداري وحدها.</p>
١٢٤	<p>المبدأ رقم (٧٦) :</p> <p>قرارات الإعارة والندب والنقل أصبحت تدخل في ولاية مجلس الدولة بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إنفاذاً لدستور ١٩٧١ وعدم اختصاص المحاكم التأديبية بمد اختصاصها إلي قرارات الندب والنقل باعتبارها عقوبة تأديبية مستترة.</p>
١٢٥	<p>المبدأ رقم (٧٧) :</p> <p>وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون علي سبيل الحصر - لا ينعقد الاختصاص لهذه المحاكم إلا إذا كان الطعن موجهاً إلي قرار صدر بنقل أو ندب أحد العاملين بالحكومة اختصت به محكمة القضاء الإداري - إذا تعلق الطعن بندب أو نقل لأحد العاملين بالقطاع العام أنعقد الاختصاص للقضاء العادي (العمالي).</p>
١٢٧	<p>المبدأ رقم (٧٨) :</p> <p>توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية</p>

بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالموظفين العموميين يقوم على أساس المستوى الوظيفي للعامل.

المبدأ رقم (٧٩) :

توزيع الاختصاص بين محاكم مجلس الدولة :

١ - إن مجلس الدولة بمقتضى أحكام الدستور الصادر عام ١٩٧١ قد أصبح هو صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية بعدما كان اختصاصه وارداً على سبيل الحصر ومن ثم فإن العبارة الواردة في نهاية المادة (العاشرة) من قانون مجلس الدولة المتعلقة بالاختصاص والمنتهاية بعبارة (سائر المنازعات الإدارية) فهي تطبق لما أورده الدستور في هذا الشأن وليس لها ارتباط بتحديد الاختصاصات بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية.

٢ - إذا كانت المحاكم الإدارية تختص بنظر الطعن على القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين أو الترقية أو منح العلاوة ، وكذا النظر في الطلبات المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والثالث ومن يعادلهم وهي قرارات ذات شأن عظيم في حياة هذه الفئة من الموظفين بدءاً من تعيينهم حتى فصلهم ، فإن تغيب العامل عن عمله بدون عذر ومن ثم إنهاء خدمته تطبيقاً لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة في هذا الشأن فإنه لا شك أن الطعون على مثل هذه القرارات يكون من باب أولى داخلاً في اختصاص المحاكم الإدارية متى كان متعلقاً بالموظفين من المستوى الثاني والثالث ، وكل ما يتصل بشئون توظيفهم كالنقل وغيره.

٣ - اختصاص المحاكم الإدارية بالنظر في طعون الموظفين من المستوى الثاني والثالث على القرارات الصادرة بإنهاء خدمتهم للانقطاع .

١٣٧	الباب الثالث
	اختصاص المحكمة الإدارية العليا
١٤١	الفصل الأول
	دوائر المحكمة الإدارية العليا
١٤٤	المبحث الأول
	الدوائر الأساسية للمحكمة الإدارية العليا
١٤٦	المبدأ رقم (٨٠) :
	دائرة فحص الطعون محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية متميزة تختلف عن تشكيل وولاية المحكمة الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية. — قرارات دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا — يعتبر هذا القرار هو قرار قضائي ولائي — قضاء دائرة فحص الطعون برفض الطعن بإجماع الآراء هو حكم — فيعتبر هذا الرفض حكماً قضائياً صادراً من دائرة فحص الطعون ويخضع بالتالي لكل ما تخضع له أحكام مجلس الدولة من قواعد وإجراءات .
	— اختصاص دائرة فحص الطعون بنظر دعوي البطلان الأصلية الخاصة بما صدر عنها من أحكام مثلها في ذلك مثل أي محكمة قضائية أخرى.
١٤٧	المبدأ رقم (٨١) :
	(١) اختصاص دائرة فحص الطعون على أحد أمرين : إما إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لنظره، وإما الحكم برفض الطعن بإجماع آراء أعضاء الدائرة.
	(٢) قضاء هذه الدائرة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه قضاء فسي شأن لا يدخل دائرة اختصاصها ويتضمن غصبا للاختصاص الولائي للمحكمة الإدارية العليا مما يصم الحكم المطعون فيه بعيب جسيم يؤدي إلى انعدامه لصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها.

١٤٨	<p>المبدأ رقم (٨٢) :</p> <p>(١) المنازعة المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتابها ، وتنتهى بحكم يصدر منها ، أما عن دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء أن الطعن غير مقبول شكلا أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه ، ويعتبر حكمها فى هذه الحالة منهيًا للخصومة</p> <p>(٢) إذا رأت أن الطعن مرجح القبول ، أو أن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره ، فتصدر قرارا بإحالة للمحكمة ويعد ذلك قرارا غير منه للخصومة</p> <p>(٣) المنازعة لا تنتهى بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالاحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التى أحيلت إليها ومن ثم فإن إجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة فى درجة واحدة من درجات التقاضى.</p> <p>(٤) لا يمنع قرار دائرة الفحص بإحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا من اشتراك فى اصداره من المستشارين من الاشتراك فى تشكيل دائرة المحكمة الإدارية العليا التى تصدر الحكم فيه بما فيهم رئيس دائرة الفحص.</p>
١٤٩	<p>المبدأ رقم (٨٣) :</p> <p>دعوى — حكم فى الدعوى — الطبيعة القانونية لما يصدر من دائرة فحص الطعون.</p>
١٤٩	<p>المبدأ رقم (٨٤) :</p> <p>اختصاص دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري سواء فى شقها العاجل أو الموضوعي — عدم ثبوت وقف تنفيذ الحكم طبقا للاختصاص الموكول للدائرة فى هذا الشأن وعدم إذعان جهة الإدارة لهذا الحكم الحائز قوة الأمر المقضى والواجب النفاذ يترتب عليه البطلان.</p>

١٥١	المبحث الثاني دائرة توحيد المبادئ
١٥١	المبدأ رقم (٨٥) : نطاق حجية الأحكام الصادرة من الدائرة الخاصة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة .
١٥٢	المبدأ رقم (٨٦) : الدائرة الخاصة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة يجوز لها أن يقتصر حكمها على البت في المسألة القانونية التي كانت محلاً لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ، كما يجوز لها الفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع .
١٥٢	المبدأ رقم (٨٧) : أحوال الإحالة إلى الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة .
١٥٣	المبدأ رقم (٨٨) : مدى اختصاص دائرة توحيد المبادئ بالفصل في موضوع الطعن .
١٥٣	المبدأ رقم (٨٩) : حدود اختصاص دائرة توحيد المبادئ — ليس ثمة ما يمنعها من الفصل في الطعن بكامل أخطاره — شرط ذلك :
١٥٤	المبدأ رقم (٩٠) : أخطار العامل بأوجه النقص لا يرتبط بدرجة الكفاية التي قدرتها له جهة الإدارة إنما يرتبط أساساً بالهبوط الذي طرأ على مستوى الأداء للعامل عما كان عليه سابقاً بصرف النظر عن الدرجة التي وضعتها له جهة الإدارة طالما كانت أقل من الدرجة الحاصل عليها في العام الاسبق على التقرير محل الطعن
١٥٤	المبدأ رقم (٩١) : عدم اعتبار من تهرب من أداء الخدمة العسكرية بمثابة من أعفى من أدائها طبقاً للقانون لأنه خالف القانون وحق عليه الجزاء سواء وقع

<p>١٥٥</p>	<p>بالفعل أو لم يوقع — عدم جواز قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب.</p> <p>المبدأ رقم (٩٢) :</p> <p>(١) تنظيم اختصاص دائرة توحيد المبادئ.</p> <p>(٢) لدائرة توحيد المبادئ أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلاً لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحيله بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوعه.</p> <p>(٣) لا يوجد ما يحول بين دائرة توحيد المبادئ والفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانوني الذي يطبق على هذا النزاع مادام أن الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحاً للفصل فيه.</p>
<p>١٥٦</p>	<p>المبدأ رقم (٩٣) :</p> <p>(١) التعهد بخدمة مرفق عام لمدة محددة مع التزام المتعهد برد ما أنفقته المرفق على تدريبه علمياً وعملياً في حالة إخلاله بالتزامه هو عقد إداري تتوافر فيه خصائص ومميزات هذا العقد.</p> <p>(٢) قيام التزام أصلي يقع على عاتق المتعاقد مع المرفق محله أداء الخدمة للمدة المتفق عليها، والتزام بديل محله دفع ما أنفق عليه لتدريبه علمياً وعملياً، ويحل الالتزام البديل فور الإخلال بالالتزام الأصلي ويتحقق الإخلال بالالتزام الأصلي بعدم أداء الخدمة كامل المدة المتفق عليها ولا تبرأ ذمة المتعاقد إلا بأداء كامل الالتزام البديل وهو كامل النفقات التي أنفقت عليه.</p>
<p>١٥٩</p>	<p>المبدأ رقم (٩٤) :</p> <p>القرارات المستمرة كالقرارات السلبية الصادرة بالامتناع عن إصدار قرار معين يجوز الطعن فيها في أي وقت دون التقيد بميعاد معين، بحسبان أنها تتجدد من وقت إلى آخر على الدوام — يتقيد ذلك بالألا يجاوز تاريخ إقامة الدعوى خمسة عشر عاماً من التاريخ الذي كان</p>

	يتعين فيه على جهة الإدارة إصدار هذا القرار، وهي مدة سقوط الحق بالتقدم الطويل طبقاً للقواعد العامة.
١٦١	المبحث الثالث
	دائرة فحص طعون الأحزاب السياسية
١٦١	المطلب الأول
	تشكيل الدائرة
١٦٣	المطلب الثاني
	الجدل حول مدى دستورية تشكيل الدائرة
١٦٥	المطلب الثالث
	الانتقادات الفقهية الموجهة إلى تشكيل الدائرة
١٦٩	المطلب الرابع
	المبادئ القانونية التي قررتها
	دائرة الأحزاب السياسية
١٦٩	الفرع الأول
	تعريف الحزب السياسي
١٦٩	المبدأ رقم (٩٥) :
	الحزب السياسي — مفهومه — شروط وجوده .
١٦٩	المبدأ رقم (٩٦) :
	الأحزاب السياسية هي هيئات خاصة تخضع في مزاولتها لأحكام القانون الخاص — المنازعة في أي تصرف يصدر عن الحزب لا تعتبر من قبيل المنازعات الإدارية والتي يختص القضاء الإداري بالفصل في الطعون المقدمة في كليهما وإنما يكون القضاء العادي هو المختص بنظر أي من هذه المنازعة ويكون بالتالي هو المختص ولائياً النزاع المائل حول رئاسة الحزب
١٧٠	الفرع الثاني
	حرية تكوين الأحزاب السياسية وحق الانتماء إليها
١٧٠	المبدأ رقم (٩٧) :
	تأكيد الحق الدستوري للمصريين في تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو

	الانتماء إليها .
١٧١	الفرع الثالث
	أغراض الحزب السياسي ووسائل تحقيقها
١٧١	المبدأ رقم (٩٨) :
	وجوب بيان وسائل تحقيق الحزب لبرنامج .
١٧١	الفرع الرابع
	شروط الإخطار عن تأسيس الحزب السياسي
١٧١	المبدأ رقم (٩٩) :
	شروط الإخطار عن تأسيس الحزب .
١٧٢	الفرع الخامس
	إجراءات تكوين الحزب السياسي ومراحله
١٧٢	المبدأ رقم (١٠٠) :
	مراحل وإجراءات تكوين الحزب السياسي .
١٧٢	الفرع السادس
	حدود اختصاص لجنة شئون الأحزاب السياسية
١٧٢	المبدأ رقم (١٠١) :
	لجنة شئون الأحزاب السياسية تباشر سلطة مقيدة لا تسمح لها أن تقف حائلاً في سبيل ولوج أي حزب إلى ميدان السياسة .
١٧٣	الفرع السابع
	ميعاد البت في تأسيس الحزب السياسي
١٧٣	المبدأ رقم (١٠٢) :
	إجراءات نشر أسماء الأعضاء المؤسسين للحزب وميعاد البت في تأسيس الحزب السياسي .
١٧٤	الفرع الثامن
	شكل قرار الاعتراض
	على تأسيس الحزب السياسي
١٧٤	المبدأ رقم (١٠٣) :
	مدى استلزام شكل بذاته لقرار الاعتراض على تأسيس الحزب

	السياسي - العبرة أن يكون عضو اللجنة هو ذاته شاغل المنصب الذي خوله هذه العضوية.
١٧٤	الفرع التاسع وقت وجوب توافر شروط تأسيس الحزب السياسي
١٧٤	المبدأ رقم (١٠٤) : وجوب توافر شروط تأسيس الحزب السياسي وقت إصدار قرار لجنة شئون الأحزاب .
١٧٥	الفرع العاشر شروط تأسيس الحزب السياسي
١٧٥	المبدأ رقم (١٠٥) : شروط تأسيس الحزب السياسي .
١٧٦	الفرع الحادي عشر الحدود الدستورية والشرعية لبرامج وسياسات الأحزاب السياسية
١٧٦	المبدأ رقم (١٠٦) : حدود برامج وسياسات الأحزاب - المسموح والمحظور .
١٧٦	الفرع الثاني عشر مفهوم شرط التميز الظاهر اللازم لتأسيس الأحزاب السياسية
١٧٦	المبدأ رقم (١٠٧) : حدود شرط التميز اللازم لتأسيس الحزب السياسي .
١٧٧	المبدأ رقم (١٠٨) : (١) التميز المطلوب قانوناً في برنامج الحزب السياسي تحت التأسيس يجب أن يتم مقارنته أو أن ينظر فيه فقط بين برنامج هذا الحزب وبرامج الأحزاب الأخرى القائمة. (٢) لا يشترط لتحقيق هذا التميز لاختلاف برنامج الحزب وسياسته أو أساليبه عن تلك التي يقوم عليها حزب أو الأحزاب الأخرى مجتمعة

	<p>والتباين التام او الانفصال بينهما.</p> <p>(٣) يكفي أن يتوافر في الحزب صفة تجعله متباينا ومنفردا عن أي حزب منظور إليه على استقلال ولو وجدت أوجه التشابه مع الأحزاب الأخرى.</p> <p>(٤) يتعين أن يكون التميز المتحدى به ، أيا كان مداه ، منبثا عن قدرة الحزب على تحقيق برامجهِ وسياساته ونقل أفكاره من دائرة العقل إلى دائرة الواقع العملي والتطبيق بحيث يكون في وجوده إضافة جديدة للعمل السياسي وليس نسخة ثانية مقلدة لحزب قائم.</p>
١٧٨	<p>الفرع الثالث عشر</p> <p>عدم دستورية شرط عدم معارضة</p> <p>معاهدة السلام كشرط لازم</p> <p>لتأسيس الأحزاب السياسية</p>
١٧٨	<p>المبدأ رقم (١٠٩) :</p> <p>عدم دستورية شرط عدم معارضة معاهدة السلام كشرط واجب لتأسيس الحزب السياسي .</p>
١٧٩	<p>الفرع الرابع عشر</p> <p>عدم دستورية شرط حرمان الانتماء</p> <p>إلى الأحزاب السياسية</p> <p>لمن أدينوا في الجناية رقم السنة ١٩٧١</p>
١٧٩	<p>المبدأ رقم (١١٠) :</p> <p>عدم دستورية شرط حرمان الانتماء إلى الأحزاب السياسية لمن أدينوا في الجناية رقم السنة ١٩٧١.</p>
١٨٠	<p>الفرع الخامس عشر</p> <p>حدود الاختصاص بمنازعات الأحزاب</p>
١٨٠	<p>المبدأ رقم (١١١) :</p> <p>المنازعة في أي تصرف يصدر عن الأحزاب لا تعتبر من قبيل المنازعات الإدارية والتي يختص القضاء الإداري بالفصل في الطعون المقدمة فيها وإنما يكون القضاء العادي هو المختص بنظر</p>

	أي من هذه الانزعة ويكون بالتالي هو المختص ولائيا بالنزاع المائل حول رئاسة الحزب.
١٨٢	الفرع السادس عشر متنوعات في قضاء دائرة الأحزاب
١٨٢	المبدأ رقم (١١٢) : إذا كان الأصل هو حرية تكوين الأحزاب السياسية طالما إلتزمت الإطار الذي رسمه لها الدستور فإن القيود التي تضمنها التشريع المنظم لها يتعين تفسيرها باعتبارها تنظيمياً لهذا الأصل العام الذي قرره الدستور - لا يجوز أن يخرج التنظيم عن الحدود المرسومة له تطاولاً على الأصل الذي يستند إليه.
١٨٣	المبدأ رقم (١١٣) : (١) تعدد الأحزاب وحرية تكوينها هو الأصل الذي يتلاءم صدقاً وحققاً مع النظام الديمقراطي . (٢) التميز لا يكون مسموحاً به أو جائزاً إلا في غير تلك الأمور مما يعد مجالاً للعمل السياسي للحزب - التماثل والتطابق مفترض في المقومات الأساسية - عدم التميز في هذا الشأن لا يمكن أن يكون مانعاً أو حائلاً من تأسيس الحزب . (٣) التميز لا يمكن أن يكون مقصوداً به أن يكون تمييزاً عن كلفة ما تقوم عليه برامج الأحزاب كلها - يتحقق التميز إذا توافر في الحزب طالب التأسيس الصفة التي تجعله متبايناً ومختلفاً ومنفرداً عن أي حزب منظوراً إليه على إستقلال بحيث لا يكون هناك حزبين متقفلين في البرامج.
١٨٤	المبدأ رقم (١١٤) : (١) إذا كان الأعضاء المؤسسون للحزب والموقعون على طلب التأسيس قد وكلوا بعضاً منهم لإتخاذ إجراءات التأسيس ورفع الدعاوى القضائية فيكون من وكل منهم ذا صفة في إتخاذ إجراءات التأسيس وفي تقديم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا. (٢) شرط تميز برنامج الحزب : يشترط تميز برنامج الحزب

<p>١٨٧</p>	<p>وسياساته وأساليبه فى تحقيق البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى - أساس ذلك حتى يكون للحزب قاعدة جماهيرية تسانده وأن يكون فى وجوده إضافة جديدة للعمل السياسى ببرنامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى توسعة لنطاق المفاضلة بينها وإختيار أصلح الحلول وأنسبها.</p> <p>المبدأ رقم (١١٥) :</p> <p>يجوز لطالبي تأسيس الحزب أن يطعنوا بالإلغاء فى قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا التى يرأسها رئيس مجلس الدولة.</p> <p>(٢) ميعاد الطعن فى قرار اللجنة يكون خلال الثلاثين يوماً التالية لنشر قرار الاعتراض فى الجريدة الرسمية.</p> <p>(٣) لا تثبت الصفة القانونية لغير طالبي التأسيس سواء فى متابعة الإجراءات أو الطعن أو الإلتصام إليهم.</p>
<p>١٨٩</p>	<p>المبدأ رقم (١١٦) :</p> <p>(١) الرقابة القضائية على قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية - ما يدخل فى إختصاص المحكمة الإدارية العليا - المواد ٤ ، ٧ ، ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن نظام الأحزاب السياسية.</p> <p>(٢) تسبب قرار اللجنة باعتبارها تتصرف فى إطار سلطة مقيدة بنص الدستور وأحكام القانون فى مجال حرية من الحريات وحق من الحقوق العامة للمصريين الذى يعد أحد أركان النظام العام الدستورى والسياسى للبلاد - يخضع ما تقرره اللجنة للرقابة القضائية من هذه المحكمة.</p> <p>(٣) شرط التميز : يتعين توافر شرط تميز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه فى تحقيق البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى.</p>
<p>١٩٣</p>	<p>المبدأ رقم (١١٧) :</p> <p>(١) شرط التميز : يتعين أن يتوافر التميز الظاهر ويتحقق ذلك إذا توافر للحزب طالب التأسيس خطة مستقبلية تأخذ بين الجماعة طبقاً لإمكاناتها الواقعية لتحقيق مطالبها الملحة والعامة وفقاً لما تتوجه إليه</p>

	<p>مطالبها سواء بتكثيف وحشد هذه الامكانيات أو ترشيد إستخدامها أو إبتداع الوسائل الممكنة لتكريسها وتجهيتها لتحقيق أهداف الحزب بما يحقق آمال الجماهير ومطالبها.</p> <p>(٢) شرط التحديد: يتعين أن تكون برامج وأساليب الحزب محددة بمعنى أن تؤدي بطريقة منطقية ومعقولة إلى النتائج التي إنتهت إليها ولا تتعارض إمكانية تحقيقها بصفة حتمية وظاهرة وقاطعة مع الناحية العلمية والفنية أو مع الغايات التي تستهدف تحقيقها.</p>
١٩٤	<p>المبدأ رقم (١١٨) :</p> <p>الرقابة على قرارات لجنة شئون الأحزاب السياسية - المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحزاب السياسية - شروط إنشاء الأحزاب سياسية - شرط تميز برنامج الحزب عن غيره.</p>
١٩٤	<p>المبدأ رقم (١١٩) :</p> <p>محكمة الأحزاب هي محكمة متخصصة أنشئت للفصل في المنازعات التي حددتها مواد قانون الأحزاب السياسية المشار إليه وتختص بالطعن في قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية بعدم الاعتراف برئيس الحزب - أساس ذلك :</p>
١٩٥	<p>المبدأ رقم (١٢٠) :</p> <p>القرارات الصادرة من لجنة شئون الأحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس الحزب تخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا بتشكيلها المتميز طبقاً للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وذلك في ضوء أحكام الدستور والمبادئ العامة.</p>
١٩٦	<p>المبدأ رقم (١٢١) :</p> <p>(١) تشكيل لجنة شئون الأحزاب - طبعة القرارات الصادرة منها - ضمانات الحيادة والنزاهة - المادة (٨) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية معدلاً بالقانونين رقمي ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ و ١٤٤ لسنة ١٩٨٣.</p> <p>(٢) شرط تميز برنامج الحزب - المادة (٤) من القانون رقم ٤٠</p>

١٩٧	<p>لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية . المبدأ رقم (١٢٢) :</p>
	<p>أحزاب سياسية - شروط تكوين الحزب - شرط تميز برنامج الحزب وسياساته - (حزب التكافل) .</p>
١٩٨	<p>المبدأ رقم (١٢٣) :</p>
	<p>(١) قيد عدم الانتماء إلى حزب سياسي يسري فقط بالنسبة لأعضاء اللجنة من رؤساء الهيئات القضائية السابقين . (٢) قضاء المحكمة الدستورية بدستورية شرط التميز .</p>
١٩٩	<p>المبدأ رقم (١٢٤) :</p>
	<p>(١) اختصاص الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا بتشكيل دائرة الأحزاب بالفصل في بعض المنازعات المتعلقة بالأحزاب السياسية وهي : ١- الطعون بالإلغاء المقدمة من طالبي التأسيس في القرارات الصادرة من لجنة شئون الأحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس الحزب . ٢- الطلبات المقدمة من رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بحل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التي تتول إليها هذه الأموال . (٢) يخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية العليا بتشكيلها المشار إليه المنازعة بين لجنة شئون الأحزاب السياسية وبين من يطلب تسجيل اسمه بصفته الممثل القانوني للحزب . (٣) طبيعة الأحزاب السياسية .</p>
٢٠٠	<p>المبدأ رقم (١٢٥) :</p>
	<p>الطعن بالإلغاء في قرارات الاعتراض على تأسيس الأحزاب ثلاثون يوماً تبدأ من اليوم التالي لنشر القرارات في الجريدة الرسمية - بإخطار ممثلي طالبي تأسيس الحزب بقرار الاعتراض وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار - وجوب نشر قرارات اللجنة سواء بالموافقة أو الاعتراض في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار خلال ذات الميعاد .</p>

٢٠١	المبدأ رقم (١٢٦) : شروط التميز المطلوب في برنامج الحزب.
٢٠١	المبدأ رقم (١٢٧) : اختصاص الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا بالتشكيل المقرر قانوناً لنظر منازعات الأحزاب السياسية لا يعدو أن يكون اختصاصاً أصيلاً للمحاكم وإن اختصت به الدائرة الأولى باعتباره نوعاً من توزيع العمل بين الدوائر — أثر ذلك : ينحصر عنه وصف النذب — صرف مكافأة لأعضاء هذه الدائرة عن مباشرتها للاختصاص سالف الذكر ينطوي على تمييز لأعضاء هذه الدائرة عن زملائهم السابقين عليهم في ترتيب الأقدمية مما يستوجب مساواتهم بهم .
٢٠٢	المبدأ رقم (١٢٨) : الطبيعة القانونية للأحزاب السياسية — ما يصدر عن الحزب السياسي بتنظيماته المختلفة لا يعد قراراً إدارياً ولا تعد المنازعة في أي من هذه التصرفات من قبيل المنازعات الإدارية ويكون القضاء العادي هو المختص بنظر هذه المنازعات
٢٠٢	المبدأ رقم (١٢٩) : كيفية إنشاء الحزب — نشأة الحزب منوطة بتحقيق أحد أمرين: أولهما: عدم اعتراض اللجنة على التأسيس. وثانيهما: مضي أربعة أشهر على عرض الإخطار على اللجنة دون صدور قرار منها بالبت في تأسيس الحزب — تاريخ اكتساب الشخصية الاعتبارية للحزب وممارسته لنشاطه السياسي.
٢٠٤	المبدأ رقم (١٣٠) : إختصاص دائرة الأحزاب بالأنواع الثلاثة الآتية: أولاً: الطعون بالإلغاء في القرارات الصادرة من لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس الحزب. ثانياً: الطلبات المقدمة من رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية — بعد موافقة اللجنة — بحل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التي تؤول إليها هذه الأموال في ضوء تحقيق يجريه المدعي العام الاشتراكي... الخ. ثالثاً: الطعن بالإلغاء على

٢٠٥	<p>قرارات لجنة شئون الأحزاب بوقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أي قرار أو تصرف مخالف اتخذه الحزب</p> <p>المبدأ رقم (١٣١) :</p> <p>عدول الحزب أو رفضه ترشيح أي من أعضائه لخوض هذه الانتخابات كمرشح عنه لا ينهض سبباً أو يشكل مانعاً يحول دون خوض عضو الحزب للانتخابات كمرشح مستقل.</p>
٢٠٧	<p>الفصل الثاني</p> <p>طبيعة دور المحكمة</p> <p>الإدارية العليا</p>
٢٠٩	<p>المبحث الأول</p> <p>المحكمة الإدارية العليا</p> <p>محكمة قانون وواقع</p>
٢٠٩	<p>المبدأ رقم (١٣٢) :</p> <p>الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري لا تقيد المحكمة الإدارية العليا لمجرد صيرورتها نهائية أو حيازتها للحجية.</p>
٢٠٩	<p>المبدأ رقم (١٣٣) :</p> <p>الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد المقرر يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد.</p>
٢١٠	<p>المبدأ رقم (١٣٤) :</p> <p>تصدي المحكمة الإدارية العليا للمنازعة إذا ثبتت لها عند نظر الطعن المطروح عليها أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان أو أن إجراء من الإجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلاً .</p>
٢١٠	<p>المبدأ رقم (١٣٥) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا محكمة قانون وواقع.</p>
٢١١	<p>المبدأ رقم (١٣٦) :</p> <p>اختلاف الطعن بين محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .</p>

٢١١	المبدأ رقم (١٣٧) : إذا ما استبان من عيون الأوراق أن الدعوى قد استوفت عناصرها وتهيات للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فإنه يتعين على المحكمة في مثل هذه الأحوال أن تتصدى لموضوع النزاع .
٢١٢	المبحث الثاني دور المحكمة الإدارية العليا في فض تنازع الاختصاص بين محاكم مجلس الدولة
٢١٢	المبدأ رقم (١٣٨) : إن اختصاص المحكمة الدستورية العليا في مجال التنازع لا يشمل صور التنازع السلبي أو الإيجابي بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة إذ أن الإختصاص بفض التنازع وتعيين المحكمة المختصة معقود للمحكمة العليا التي تتبعها هذه المحاكم.
٢١٢	المبحث الثالث دور المحكمة الإدارية العليا في الإختصاص بالفصل في طلبات أعضاء مجلس الدولة أو أعضاء النيابة الإدارية
٢١٣	المبحث الرابع دور المحكمة الإدارية العليا كمحكمة طعن
٢١٥	الفصل الثالث ما يدخل في اختصاص المحكمة الإدارية العليا
٢١٧	المبحث الأول طعون القرارات الخاصة بشئون أعضاء مجلس الدولة والتعويض عنها
٢١٧	المبدأ رقم (١٣٩) : طلب إلغاء قرار التعيين في وظيفة مندوب يدخل في اختصاص المحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك : يترتب على إلغاء القرار

<p>٢١٨</p>	<p>اعتباره من أعضاء مجلس الدولة - اعتبار الطلب متعلقاً بشأن من شئون مجلس الدولة -لا وجه للقول بأن النزاع في هذه الحالة ينظر من خلال درجة واحدة من درجات التقاضي - أساس ذلك : أن المشرع طالما نظم طريقاً معيناً للتقاضي وليس مانعاً له فلا وجه للخروج عليه.</p> <p>المبحث الثاني</p> <p>طعون قرارات مجالس التأديب غير الخاضعة للتصديق من جهات إدارية عليا</p>
<p>٢١٨</p>	<p>المبدأ رقم (١٤٠) :</p> <p>تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي تخضع للتصديق من جهات إدارية -أساس ذلك :إن القرارات التي تصدرها مجالس التأديب التي لم يخضعها القانون للتصديق من جهات إدارية عليا هي قرارات نهائية لا تسري عليها الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية فلا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تعقيب جهة الإدارة عليها بل تستفد تلك المجالس ولايتها بإصدار قراراتها ويمتنع عليها سحبها أو الرجوع فيها أو تعديلها كما ينغلق ذلك علي الجهات الإدارية -قرارات هذه المجالس أقرب في طبيعتها إلي الأحكام التأديبية منها إلي القرارات الإدارية ولا يجوز أن توصف بأنها قرارات نهائية لسلطات تأديبية بالمعني المقصود في البند تاسعا من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي القرارات التي تختص بنظرها المحاكم التأديبية كما إنها ليست من القرارات الإدارية التي تدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية -نتيجة ذلك :يجري علي قرارات هذه المجالس ما يجري علي الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالنسبة إلي الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا.</p> <p>المبدأ رقم (١٤١) :</p> <p>تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية - لا شأن لهذا الاختصاص بطبيعة القرارات التي تصدرها هذه المجالس - لا تعتبر</p>

تلك القرارات أحكاماً قضائية من كافة الوجوه لعدم صدورها من محكمة ضمن محاكم مجلس الدولة التي تشكل من قضاة يتمتعون بالاستقلال والحصانة القضائية - لا يغير من طبيعة تلك القرارات أنها تفصل في موضوع يدخل بحسب طبيعته في مفهوم المنازعات التأديبية أو أن مجالس التأديب تلتزم بمراعاة الإجراءات التي تتبع في المحاكمات التأديبية وما تستوجبه من ضمانات لتحقيق العدالة علي النحو الذي تطلبه الدستور.

٢٢١

المبحث الثالث

طعون قرارات اللجان القضائية
في منازعات الإصلاح الزراعي

٢٢١

المبدأ رقم (١٤٢) :

المحكمة الإدارية العليا - لا تختص سوي بنظر الطعن في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرراً (أ) و(ب) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بتحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولي عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه قانوناً - لا تختص هذه المحكمة بنظر الطعون في القرارات التي تصدرها اللجان القضائية المذكورة في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولي عليها علي المنتفعين المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرراً (أ).

٢٢٣

المبدأ رقم (١٤٣) :

المادة ١٣ مكرراً من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون المقدمة عن قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي اختصاص استثنائي وقاصر علي القرارات الصادرة في المنازعات الخاصة بتحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولي عليها، أو التي تكون محلاً

٢٢٤	<p>للاستيلاء طبقاً للإقرارات المقدمة من الملاك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه قانوناً - هذا الاختصاص لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٤) :</p>
	<p>(١) اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرراً من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هي جهة قضائية مستقلة عن جهتي القضاء العادي والإداري خصها المشرع بالفصل دون سواها في الفصل في المنازعات المتعلقة بقانون الإصلاح الزراعي وذلك بإتباع إجراءات قضائية لها كافة سمات إجراءات التقاضي وضمائنه وبالتالي فإن القرارات التي تصدرها هذه اللجنة تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية.</p> <p>(٢) الاختصاص الذي ناطه القانون باللجان المشار إليها بالبحث في مدي صحة ما يصدر عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من قرارات بالاستيلاء تتضمن اختصاص تلك اللجان ، دون غيرها ،بتحديد طبيعة الأرض وما إذا كانت تعد من أراضي البناء غير الخاضعة لقيود تحديد الملكية الواردة في قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة في هذا الشأن يكون أمام المحكمة الإدارية العليا حتى يمكن أن ينازع صاحب الشأن في قرار الاستيلاء وما إذا كان يشمل أراض لا تخضع لقانون الإصلاح الزراعي باعتبارها أرض بناء علي وجه يعتبر قانوناً فإنه يلزم أن يقيم اعتراضه في المواعيد ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها بالمادة ١٣ مكرر - قصوره عن استعمال هذا الحق خلال الأجل المحدد - وضع الأرض المستولي عليها يستقر بصفة نهائية باعتبارها أرضاً زراعية أو ما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية.</p>
٢٢٦	<p>المبدأ رقم (١٤٥) :</p> <p>تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات الخاصة بتحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأرض المستولي</p>

٢٢٧	<p>عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء .</p> <p>المبدأ رقم (١٤٦) :</p> <p>القرار الإداري النهائي بشأن المخالفات التي تنسب إلى أحد المنتفعين بالإصلاح الزراعي بإلغاء القرار الصادر بتوزيع الأراضي عليه واعتباره مستأجراً لها يصدر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - ينعقد الاختصاص بنظر الطعن عليه لمحكمة القضاء الإداري دون المحكمة الإدارية العليا - اختصاص المحكمة الإدارية العليا باعتبارها محكمة طعن يقتصر على قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات المنازعات المتعلقة بتحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه قانوناً .</p>
٢٢٨	<p>المبحث الرابع</p> <p>تطبيقات قضائية في اختصاص المحكمة الإدارية العليا</p>
٢٢٨	<p>المبدأ رقم (١٤٧) :</p> <p>اختصاص - مخاصمة - المشرع أجاز مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة في عدة أحوال حصرها القانون من بينها حالة إذا وقع القاضي أو عضو النيابة في خطأ مهني جسيم وترفع دعوى المخاصمة بتقرير يودع قلم كتاب محكمة الاستئناف التابع لها القاضي أو عضو النيابة ، على أنه إذا كان القاضي المخاصم مستشاراً بمحكمة النقض تولت الفصل في جواز قبول المخاصمة إحدى دوائر هذه المحكمة في غرفة المشورة - دعوى المخاصمة ضد القاضي عضو مجلس الدولة تقدم بصفة أصلية أمام محكمة القضاء الإداري ، إلا إذا كان المستشار المخاصم مستشاراً بالمحكمة الإدارية العليا ففي هذه الحالة تختص إحدى دوائر هذه المحكمة بالنظر في دعوى المخاصمة.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٨) :</p> <p>اختصاص - امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة</p>
٢٣٠	

	<p>الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع يعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولاً على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقوبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما يعد من صميم وجوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فاللتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم.</p>
٢٣٢	<p>المبدأ رقم (١٤٩) :</p> <p>دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغاير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقاً لقواعد نص عليها قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - متى يتجاوز حكم دائرة فحص الطعون اختصاص الدائرة .</p>
٢٣٣	<p>المبدأ رقم (١٥٠) :</p> <p>اختصاص المحكمة الإدارية العليا بمنازعات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي .</p>
٢٣٤	<p>المبدأ رقم (١٥١) :</p> <p>اختصاص المحكمة الإدارية العليا بقرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليا .</p>
٢٣٤	<p>المبدأ رقم (١٥٢) :</p> <p>أساس اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات</p>

٢٣٥	<p>مجالس التأديب التي تخضع للتصديق من جهات إدارية .</p> <p>المبدأ رقم (١٥٣) :</p> <p>اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بأي شأن من شئون رجال مجلس الدولة أو للتعويض عنها .</p>
٢٣٥	<p>المبدأ رقم (١٥٤) :</p> <p>صدور الحكم من محكمة غير مختصة من محاكم مجلس الدولة يوجب على المحكمة الإدارية العليا عوضاً عن إلغاء الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة أن تتصدى لموضوع المنازعة .</p>
٢٣٦	<p>المبدأ رقم (١٥٥) :</p> <p>إذا انتهت المحكمة الإدارية العليا إلى مشروعية القرار المطعون عليه وطرح عليها طلب التعويض للذي لم تفصل فيه محكمة أول درجة فإن القضاء بمشروعية القرار ينطوي على قضاء منها في طلب التعويض .</p>
٢٣٦	<p>المبدأ رقم (١٥٦) :</p> <p>صدور الحكم من محكمة غير مختصة من محاكم مجلس الدولة يوجب على المحكمة الإدارية العليا عوضاً عن إلغاء الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة أن تتصدى لموضوع المنازعة .</p>
٢٣٧	<p>المبدأ رقم (١٥٧) :</p> <p>للمحكمة الإدارية التصدي للدعوى متى كانت مهياً للفصل فيها اقتصاداً للإجراءات .</p>
٢٣٨	<p>المبدأ رقم (١٥٨) :</p> <p>جواز أو عدم جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر يتصل بالنظام العام مما يتعين معه التصدي له حتى ولو لم يتعرض له أي من نوي الشأن</p>
٢٣٨	<p>المبدأ رقم (١٥٩) :</p> <p>يكفي أن يقرر الطاعن توجيه طعنه إلى الحكم في ذاته لتتصدى له المحكمة .</p>

٢٤١	الباب الرابع
	إختصاص محكمة القضاء الإداري
٢٤٥	الفصل الأول
	دوائر محكمة القضاء الإداري
٢٤٧	المبحث الأول
	دوائر محكمة القضاء الإداري بالقاهرة
٢٥٢	المبحث الثاني
	دوائر محكمة القضاء الإداري
	بمحافظة بني سويف والفيوم
٢٥٤	المبحث الثالث
	دوائر محكمة القضاء الإداري
	بمحافظة القليوبية
٢٥٥	المبحث الرابع
	دوائر محكمة القضاء الإداري
	بمحافظة المنوفية
٢٥٦	المبحث الخامس
	دوائر محكمة القضاء الإداري
	بمحافظة الإسكندرية ومطروح
٢٥٧	المبحث السادس
	دوائر محكمة القضاء الإداري
	بمحافظة البحيرة
٢٥٩	المبحث السابع
	دوائر محكمة القضاء الإداري
	بمحافظة الغربية
٢٦٠	المبحث الثامن
	دائرتا محكمة القضاء الإداري
	بمحافظة كفر الشيخ

٢٦١	المبحث التاسع دوائر محكمة القضاء الإداري بمحافظة الدقهلية
٢٦٢	المبحث العاشر دائرة محكمة القضاء الإداري بمحافظتي دمياط و بور سعيد
٢٦٣	المبحث الحادي عشر دائرتا محكمة القضاء الإداري بمحافظة الإسماعيلية
٢٦٤	المبحث الثاني عشر دائرتا محكمة القضاء الإداري بمحافظة الشرقية
٢٦٥	المبحث الثالث عشر دوائر محكمة القضاء الإداري بمحافظة أسيوط
٢٦٧	المبحث الرابع عشر دائرتا محكمة القضاء الإداري بمحافظة قنا
٢٦٩	الفصل الثاني التطبيقات القضائية في اختصاص محكمة القضاء الإداري
٢٧١	المبدأ رقم (١٦٠) : للدفع بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم مجلس الدولة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام - أثر ذلك .
٢٧١	المبدأ رقم (١٦١) : اختصاص دائرة محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بالفصل في المنازعة حتى ولو كانت كلية الزراعة بكفر الشيخ قد نقلت تبعيتها بعدئذ إلي جامعة طنطا - النقل لا يؤثر علي الخصومة العينية للقرار

	الصادر من مدير جامعة الإسكندرية.
٢٧٢	المبدأ رقم (١٦٢) : اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم من شاغلي المستوى الأول وما يعلوه وفقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
٢٧٢	المبدأ رقم (١٦٣) : اختصاص القضاء الإدارى بكافة المنازعات الإدارية ومن بينها القرارات الصادرة بنقل العاملين وندبهم من وحدة إدارية إلى وحدة إدارية أخرى.
٢٧٣	المبدأ رقم (١٦٤) : إصلاح زراعى - اللجان الإستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية - منازعة إدارية - إختصاص - إختصاص محكمة القضاء الإدارى بحسبانها القاضى الطبيعى للمنازعات الإدارية عملاً بنص المادة ١٧٢ من الدستور و تطبيقاً لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بحسبانها قرارات صادرة من لجان إدارية ذات إختصاص قضائى
٢٧٣	المبدأ رقم (١٦٥) : محكمة القضاء الإدارى هي بالنسبة لمحاكم الدرجة الأولى لمجلس الدولة صاحبة الولاية العامة بسائر المنازعات التى أنيط بمحاكم مجلس الدولة ولاية الفصل فيها بمقتضى المادة المشار إليها إلا ما أستثنى منها بالمادة ١٣ وأنيط بالمحاكم الإدارية والمادة ١٥ وأنيط بالمحاكم التأديبية.
٢٧٤	المبدأ رقم (١٦٦) : اختصاص القضاء الإدارى دون غيره بالفصل موضوعاً فى منازعات العقود الإدارية فيلزم أن يختص تبعاً بالفصل فيما ينبثق منها من أمور مستعجلة.

٢٧٥	<p>المبدأ رقم (١٦٧) :</p> <p>اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي التي أناط بها الفصل في الاعتراضات المقدمة من المرشحين بإدراج اسم أي منهم أو لإثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه إنما تعتمد وجودها كلية من أحكام القانون - انعقاد الاختصاص بالنسبة للطعن في قراراتها لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة.</p>
٢٧٥	<p>المبدأ رقم (١٦٨) :</p> <p>النزاع الذي يدور حول مدي صحة الوقائع التي تدرج في صحيفة الحالة الجنائية ومدي سلامة تطبيق القانون الذي يستمد الموطن منه حقه مباشرة بشأن ما يدرج وما لا يدرج من الوقائع الجنائية اللصيقة بحالته كفرد وكنسان هي منازعة إدارية تدرج في عموم الولاية المخولة لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بمقتضى المادة ١٧٢ من الدستور، والبند الرابع عشر من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.</p>
٢٧٦	<p>المبدأ رقم (١٦٩) :</p> <p>تختص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في شأن المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولي عليها علي المنتفعين بعد أن تصبح نهائية بالتصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي.</p>
٢٧٧	<p>المبدأ رقم (١٧٠) :</p> <p>للطعون التي تقدم خطأ لمحكمة القضاء الإداري وتكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا لا يجوز لمحكمة القضاء الإداري إحالتها إلي المحكمة الإدارية العليا، لأن القول بإلتزام المحكمة الإدارية العليا بحكم الإحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب علي هذا الحكم الذي يتجافي مع طبائع الأشياء ويخل بنظام التدرج القضائي .</p>
٢٧٨	<p>المبدأ رقم (١٧١) :</p> <p>إختصاص محكمة القضاء الإداري النظر في منازعات العاملين المدنيين في الدولة من الدرجة السابعة فما فوقها.</p>

٢٧٨	المبدأ رقم (١٧٢) : إختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر دعوى تهيئة الدليل ، شرط اقترانها بمنازعة موضوعية (تم العدول عن الشرط) .
٢٧٨	المبدأ رقم (١٧٣) : من المسائل التي يختص مجلس الدولة بنظرها باعتبارها من المنازعات الإدارية طبقاً للبند "١٤" من المادة "١٠" من قانون مجلس الدولة — إعطاء المطعون ضده نموذجاً مبيناً به مدة خدمته من تاريخ تعيينه حتى تاريخ إنتهاء خدمته — محكمة القضاء الإداري هي المختصة بنظرها حتى ولو كانت تتعلق بالعاملين من المستوى الثاني أو الثالث.
٢٧٩	المبدأ رقم (١٧٤) : اختصاص القضاء الإداري يختص بكافة المنازعات الإدارية ومن بينها القرارات الصادرة بنقل العاملين وندبهم من وحدة إدارية إلى وحدة إدارية أخرى.
٢٨٠	المبدأ رقم (١٧٥) : عدم إختصاص القضاء العسكري بنظر المنازعات المتعلقة بالجنود سواء كان محلها قرارات إدارية نهائية صادرة في شأنهم أو حقوقاً مترتبة بحكم القوانين واللوائح ومنها قوانين المعاشات.
٢٨٠	المبدأ رقم (١٧٦) : اختصاص القضاء الإداري بالفصل في سلامة القرارات الإدارية الصادرة في شأن الإعداد للعملية الانتخابية.
٢٨١	المبدأ رقم (١٧٧) : اختصاص القضاء الإداري بالطعن على قرارات مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة.
٢٨١	المبدأ رقم (١٧٨) : اختصاص القضاء الإداري بالطعن على القرارات الإدارية السلبية.
٢٨١	المبدأ رقم (١٧٩) : ما يندرج في اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة —

	عدم اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة بما فيها المنازعات الإدارية الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات.
٢٨٢	المبدأ رقم (١٨٠) :
	يتوقف الفصل في النزاع على تحديد الجهة مصدرة القرار — في ضوء ذلك يتحدد اختصاص القضاء العادي والقضاء الإداري.
٢٨٣	المبدأ رقم (١٨١) :
	قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين للاستفتاء يدخل في مفهوم أعمال السيادة — عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى
٢٨٥	الباب الخامس اختصاص المحاكم الإدارية
٢٨٩	الفصل الأول الإختصاص النوعي للمحاكم الإدارية
٢٩٣	الفصل الثاني الإختصاص المرفقي للمحاكم الإدارية بالقاهرة
٢٩٧	الفصل الثالث الإختصاص المحلي للمحاكم الإدارية بالأقاليم
٣٠١	المبدأ رقم (١٨٢) :
	تعيين عدد المحاكم الإدارية وتحديد دوائر اختصاص كل منها.
٣٠٣	المبدأ رقم (١٨٣) :
	المحكمة المختصة بموضوع الدعوى تختص بالفصل في المنازعات الأولية المرتبطة بالدعوى ارتباطاً لا يقبل التجزئة.
٣٠٣	المبدأ رقم (١٨٤) :
	المسائل التي تختص بها المحاكم الإدارية — محكمة القضاء الإداري

	<p>ذات الاختصاص العام بنظر كافة المنازعات الادارية - المسائل المتعلقة بقرارات النقل والندب لا تدخل في المسائل المنصوص عليها حصراً في اختصاص المحاكم الادارية - من ثم تتدرج تحت مفهوم سائر المنازعات الادارية وتدخل في الولاية العامة لمحكمة القضاء الاداري</p>
<p>٣٠٤</p>	<p>المبدأ رقم (١٨٥) :</p> <p>توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالموظفين العموميين يقوم على أساس المستوى الوظيفي للعامل .</p> <p>- اختصاص محكمة القضاء الاداري بالمنازعات المتعلقة بالمستوى الوظيفي الاول من المستويات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذي يعادل الدرجة الثانية وما يعلوها من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة.</p> <p>- اختصاص محاكم الادارية بالمنازعات المتعلقة بالمستويين الثاني والثالث فما دونها من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه.</p>
<p>٣٠٥</p>	<p>المبدأ رقم (١٨٦) :</p> <p>المحاكم الادارية تختص بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المتعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والثالث ومن يعادلهم .</p> <p>- فئات المستوى الثاني الوظيفي وفقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تعادل الدرجة الثالثة وفقاً للجدول رقم ٢ المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة</p>
<p>٣٠٥</p>	<p>المبدأ رقم (١٨٧) :</p> <p>القرارات التي تصدر من لجنة الفصل في الطلبات التي تقدم طعناً في كشوف المرشحين الجائز ترشيحهم لوظيفة عمدة تعد في النظر الصحيح قانوناً قرارات بالتعيين مآلاً في وظيفة العمدية مما تختص بها المحاكم الإدارية دون محكمة القضاء الإداري.</p>

٣٠٦	المبدأ رقم (١٨٨) : العبارة الواردة في نهاية المادة للعاشرة من قانون مجلس الدولة المتعلقة بالاختصاص والمنتھية بعبارة (سائر المنازعات الإدارية) هي تطبيق لما أورده الدستور في هذا الشأن وليس لها ارتباط في تحديد الاختصاصات بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية. — اختصاص المحاكم الإدارية بنظر الطعن على القرارات النهائية الصادرة بالتعيين أو الترقية أو منح العلاوة ، وكذا النظر في الطلبات المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والثالث ومن يعادلهم
٣٠٩	الباب السادس اختصاص المحاكم التأديبية
٣١٣	الفصل الأول توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية
٣١٦	المبحث الأول المحاكم التأديبية بالقاهرة
٣١٧	المبحث الثاني المحاكم التأديبية بالأقاليم والمحافظات
٣٢١	المبحث الثالث المحكمة التأديبية لمستوي الإدارة العليا
٣٢٣	الفصل الثاني الولاية العامة للمحاكم التأديبية في مجال التأديب
٣٢٦	المبدأ رقم (١٨٩) : المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم تدخل في اختصاص محكمة القضاء

الإداري أو المحاكم الإدارية تبعاً للمستوي الوظيفي للمدعي -
تختص المحاكم التأديبية بطلبات إلغاء القرارات النهائية للسلطات
التأديبية

— قوام الدعوي التأديبية هو النظر في مؤاخذة العامل تأديبياً عن
المخالفات التأديبية التي نسبت إليه والتي تتمثل في إخلاله بواجبات
وظيفته والخروج علي مقتضياتها

— إلزام العامل بجبر الضرر الذي لحق بجهة الإدارة مناطه توافر
أركان المسؤولية التقصيرية الثلاثة ، إذا كان الفعل المكون للذنب
الإداري يمكن أن يشكل ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية إلا أن
ذلك لا يؤدي إلي القول بأن إلزام العامل بجبر الضرر مرتبط
بالدعوي التأديبية أو متفرع عنها - أساس ذلك . — استقلال فكرة
جبر الضرر الناشئ عن المسؤولية التقصيرية عن نظام التأديب من
إختصاص من حيث القواعد التأديبية التي تحكمه والغرض الذي
يسعي إلي تحقيقه .

— إختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات النهائية
للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط إختصاص هذه المحاكم علي ما
عدا ذلك من موضوعات تختص بها محاكم أخرى إلا إذا كان النزاع
قد طرح أمامها مرتبطاً بصفة تبعية بمناسبة مباشرتها لإختصاصها
المنوط بها قانوناً .

— مثال : رفع دعوي أمام المحكمة التأديبية بطلب إلغاء قرار
التحصيل دون أن تتضمن صحيفة الدعوي طلب إلغاء قرار تأديبي
معين — نتيجة ذلك : الحكم بعدم إختصاص المحكمة التأديبية
والإحالة.

المبدأ رقم (١٩٠) :

المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين
— هذه الولاية لا تقتصر علي طلب الإلغاء قرار الجزاء المطعون فيه
بل تشمل طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه وغيره من
الطلبات المرتبطة بالطعن — إلزام العامل بقيمة ما تحملته جهة عمله

	<p>من أعباء مالية بسبب التقصير المنسوب إليه ليس من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً إلا أنه لارتباط الأصل بالفرع لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة إلى العامل - أثر ذلك : - إختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في قرار تحصيل المبالغ المشار إليها وحتى لو قدم إليها طلب على استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أم لم يتمخض عن ثمة جزاء.</p>
<p>٣٢٩</p>	<p>المبدأ رقم (١٩١) :</p> <p>المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة بالفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام - وإذا عرض عليها طعن في جزاء تأديبي وارتأت أن هذه الجزاء مشوب بالغلو لعدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء المتوقع ومقداره أو كان هذا الجزاء المتوقع ومقداره أو كان هذا الجزاء قد وقع على خلاف ما تقضى به لائحة الجزاءات الخاصة بالعاملين بالشركة فإن لها أن تقضى به لائحة الجزاءات الخاصة بالعاملين بالشركة فإن لها أن تقضى بإلغاء الجزاء وأن تتصدى لتوقيع الجزاء المناسب باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين.</p>
<p>٣٣٠</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٢) :</p> <p>القضاء التأديبي لا يختص بالطعن بإلغاء الجزاء التأديبي الموقع فقط بل وأيضاً بالتعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء - طلب التعويض لا يتقيد بالمواعيد والإجراءات المقررة لرفع دعوى الإلغاء.</p>
<p>٣٣٠</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٣) :</p> <p>قاضى المنازعة الأصلية هو قاضى ما يتفرع عنها من منازعات فرعية - ينعقد للمحكمة التأديبية الإختصاص بالفصل في مدى التزام العامل بما ألزمته به الجهة التابع لها من مبالغ بسبب المخالصة.</p>
<p>٣٣١</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٤) :</p> <p>المحاكم التأديبية تعتبر صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب - يشمل إختصاصها الدعوى التأديبية للمبتدئة أو الطعون في الجزاءات</p>

	<p>الموقعة على العاملين بالدولة أو القطاع العام وما يتفرع عنها من طلبات - من ضمنها طلب التعويض أو إبطال الخصم من الراتب متى كانت مترتبة على جزاء - بإعتبار أن من يملك الأصل يملك الفرع - ذلك سواء قدم الطلب إلى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب إلغاء الجزاء التأديبي الذي تكون جهة الإدارة وقعتة على العامل - أو أن يكون قدم إليها على إستقلال - وذلك أيضا بغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل تمخض عنه جزاء تأديبي أو لم يتمخض عنه أي جزاء.</p>
<p>٣٣٢</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٥) :</p> <p>المحكمة التأديبية هي المحكمة ذات الولاية العامة في شئون التأديب أي أن إختصاصها يمتد إلى كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرع عنه - إختصاصها بالفصل في مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الإدارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية.</p>
<p>٣٣٢</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٦) :</p> <p>إختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب يشمل نظر الدعوى التأديبية المبتدئة والتي تحركها النيابة الإدارية، كما يشمل كذلك النظر في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة أو بالقطاع العام وما يتفرع عنها من طلبات عن طريق الدعوى التي تقام من العامل طعنا على القرار التأديبي الصادر في شأنه من السلطة التأديبية المختصة - متى أحيل العامل إلى المحكمة التأديبية عن طريق النيابة الإدارية بقرار إتهام عن مخالفات معينة منسوبة إليه أصبحت صاحبة الولاية في أمر تأديبه وتوقيع الجزاء المناسب عن المخالفات التي يثبت لها من الأوراق أن العامل ارتكبها وذلك بصرف النظر عما طلبته النيابة من توقيع جزاء بعينه بإعتبار أن ذلك يدخل في مدلول الإتهام، وليس بالحتم هو الجزاء الذي تراه المحكمة مناسبة للمخالفات الثابتة في حق المحال - إذا كانت الدعوى قد أصلت بالمحكمة التأديبية عن الطعن المقام من العامل في القرار التأديبي الصادر في شأنه من السلطة</p>

	<p>المختصة بالتأديب، فإن المحكمة التأديبية في هذه الحالة تكون بصدد دعوى إلغاء ولها أن تراقب مشروعية القرار المطعون فيه وتنتهي إلى إلغائه أو تعديله أو رفض الدعوى وفقا لما تراه في نطاق رقابة المشروعية.</p>
<p>٣٣٤</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٧) :</p> <p>المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام - ولايتها هذه بتداول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص بها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي ، كما تتناول الطعن في أى إجراء تأديبي - واختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بإلغاء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء فهي طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به.</p>
<p>٣٣٥</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٨) :</p> <p>انعقاد الولاية العامة لتأديب العاملين بالجهاز الإداري للدولة من وزارات الحكومة ومصالحها والعاملين بالهيئات العامة للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة .</p>
<p>٣٣٥</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٩) :</p> <p>اختصاص - اختصاص المحكمة التأديبية - تأديب العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة فيما يتعلق بتأديب العاملين بالدولة والقطاع العام وتتضمن تأديبهم أو الطعون عليها وما يتفرع عنه ذلك من منازعات - قرار تحميل العامل بقيمة الأضرار التي سببها - مناط التحميل.</p>
<p>٣٣٦</p>	<p>المبدأ رقم (٢٠٠) :</p> <p>الولاية العامة لتأديب العاملين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها والعاملين بالهيئات العامة - معقودة أصلا للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة.</p> <p>- إنشاء مجلس تأديب بأى أداة تشريعية أقل من القانون يغدو منظوميا</p>

٣٣٧	<p>على مخالفة صريحة للدستور والقانون الأمر الذي يستتبع بطلان القرارات الصادرة من مثل هذا المجلس وما ترتب عليها من آثار.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠١) :</p>
٣٣٩	<p>طلب رئيس الجهاز إحالة المطعون ضدهما للمحاكمة التأديبية خلال الميعاد - أثره : سقوط قرار الجهة الإدارية بمجازاتها الذي كان محل اعتراض الجهاز وعودة الأمر إلى المحكمة التأديبية صاحب الولاية العامة في تأديب العاملين المدنيين بالدولة عن المخالفات التأديبية المنسوبة إليهم.</p>
٣٤٢	<p>الفصل الثالث</p> <p>حدود ونطاق اختصاص</p> <p>المحاكم التأديبية</p> <p>المبحث الأول</p> <p>إختصاص المحاكم التأديبية</p> <p>بالجزاءات على سبيل الحصر</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٢) :</p>
٣٤٣	<p>الالتزام في تحديد إختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات المحددة قانونا على سبيل الحصر - لا ينعقد إختصاص هذه المحاكم إلا بالطعون الموجهة إلى الجزاءات صريحة مما نص عليه القانون - أساس ذلك : إن إختصاص المحاكم التأديبية في هذا الشأن هو استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة للعاملين بالحكومة ومن الولاية العامة للقضاء العادي (المحاكم العمالية) بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - لا يجوز التوسع في تفسير هذا الإختصاص أو القياس عليه - مؤدى ذلك : - عدم جواز الاجتهاد بابتداع فكرة الجزاء المقنع لإدخال الطعن عليه في إختصاص المحاكم التأديبية - القول بغير ذلك يؤدي إلى خلق نوع جديد من الجزاءات وإضافته إلى الجزاءات التي حددها المشرع صراحة على سبيل الحصر.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٣) :</p> <p>يجب الالتزام في تحديد إختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات</p>

٣٤٤	<p>الصريحة التي يحددها القانون على سبيل الحصر - لا ينعقد الإختصاص لهذه المحاكم إلا إذا كان الطعن موجهاً إلى ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزاء.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٤) :</p>
٣٤٤	<p>ينعقد إختصاص المحكمة التأديبية إذا كان الطعن موجهاً إلى ما وصفه القانون بأنه جزاء - إذا كان الطعن موجهاً إلى قرار صدر بنقل أو ندب أحد العاملين بالحكومة يكون الإختصاص لمحكمة القضاء الإداري - إذا كان الطعن متعلقاً بندب أو نقل أحد العاملين بالقطاع العام انعقد الإختصاص للقضاء الإداري (الدائرة العمالية صاحبة الولاية العامة بمنازعات العمال).</p>
٣٤٤	<p>المبحث الثاني</p> <p>إختصاص المحاكم التأديبية بالطعن</p> <p>على القرارات التأديبية الصريحة</p>
٣٤٤	<p>المبدأ رقم (٢٠٥) :</p> <p>تختص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل الحصر وليس من بينها نظر الطعون في قرارات النقل أو الندب.</p>
٣٤٥	<p>المبدأ رقم (٢٠٦) :</p> <p>قرارات النقل تدخل في إختصاص القضاء الإداري بوصفها من المنازعات الإدارية ولو تغيبت أمراً آخر كالتعيين أو التأديب أو إقادة عامل على حساب حق مشروع لآخر - عدم إختصاص المحاكم التأديبية في هذا الشأن.</p>
٣٤٦	<p>المبدأ رقم (٢٠٧) :</p> <p>إختصاص المحاكم التأديبية يتحدد بالقرارات التأديبية الصريحة - قرار الندب ليس من هذه القرارات - الإختصاص بشأنه يكون لمحكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية إذا تعلق الندب بأحد العاملين بالحكومة - وذلك بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الإختصاص بينهما - إذا تعلق الندب بعامل القطاع العام كان</p>

	<p>الإختصاص بنظره للقضاء العادي (الدائرة العمالية) - إذا كانت الدعوى محالة إلى القسم القضائي بمجلس الدولة من القضاء العادي (المحكمة الابتدائية) ألزمت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرهما ولو كان عدم الإختصاص متعلقا بالولاية - المادة ١١٠ من قانون المرافعات.</p>
٣٤٧	<p>المبحث الثالث</p> <p>المحاكم التأديبية لا تختص بالطعن</p> <p>على قرارات النقل والندب</p>
٣٤٧	<p>المبدأ رقم (٢٠٨) :</p> <p>يتعين الالتزام في تحديد الإختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل الحصر - لا ينعقد الإختصاص لهذه المحاكم إذا كان الطعن موجهًا إلى قرار صدر بنقل أو ندب أحد العاملين - تختص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بمثل هذه القرارات بالنسبة للعاملين بالحكومة كما يختص القضاء الإداري (المحاكم العمالية) بتلك القرارات بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - أساس ذلك : أن إختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات أنتقل إلى هذه المحاكم استثناء من ولاية القضائيين العادي والإداري ومن ثم لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه - مؤدى ذلك : خروج فكرة الجزاء المقنع من نطاق إختصاص المحاكم التأديبية لأنها تعتمد أساسا على الوصف الذي يخلعه صاحب الشأن على القرار ولا يجوز التسليم للمتقاضى بأن ينفرد وحده بتحديد إختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يضيفه على طلبه من أوصاف.</p>
٣٥٤	<p>المبحث الرابع</p> <p>إختصاص المحاكم التأديبية</p> <p>بالطلبات المرتبطة</p>
٣٥٤	<p>المبدأ رقم (٢٠٩) :</p> <p>تختص المحاكم التأديبية بالنظر في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي</p>

٣٥٥	<p>الخاص بإلغاء الجزاءات التي تدور وجودا وعثما مع الجزاء التأديبي التمهيل والحرمان من الراتب يعتبران من الأمور المرتبطة بقرار الجزاء الأصلي وتختص بالنظر فيها جميعا المحكمة التأديبية.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٠) :</p>
٣٥٥	<p>لا يقتصر إختصاص المحكمة التأديبية على الطعن وإلغاء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء وهي طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به.</p> <p>المبدأ رقم (٢١١) :</p>
٣٥٦	<p>ينعقد الإختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل في مدى إلزام العامل بما ألزمه به البنك من مبالغ بسبب المخالفة التي أرتكبها يستوي أن يكون طلب العامل قد قدم للمحكمة التأديبية مقترنا بطلب إلغاء قرار الجزاء التأديبي أم قدم على استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن جزاء.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٢) :</p>
٣٥٦	<p>المحكمة التأديبية تختص بنظر الطعون المقامة ضد الجزاءات التأديبية المنصوص عليها صراحة في قانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام - إختصاص هذه المحاكم يشمل أيضا نظر الطعون المقدمة في القرارات المرتبطة بقرار الجزاء الصريح برابطة لا تقبل التجزئة بسبب وحدة الموضوع والسبب والغاية - متى كانت هذه القرارات تستند إلى ذات المخالفة التي جوزي العامل من أجلها وتستهدف في ذات الوقت معاقبته أو تحميله بأعباء مالية أو تعويضات ناجمة عن ارتكابه لهذه المخالفة.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٣) :</p> <p>إختصاص المحاكم التأديبية بالطعن على قرار النقل أو النذب المرتبط بقرار الجزاء .</p>

٣٥٧	<p>المبحث الخامس</p> <p>إختصاص المحاكم التأديبية بالطعن</p> <p>على قرارات التحميل</p>
٣٥٧	<p>المبدأ رقم (٢١٤) :</p> <p>المادة (١٧٢) من دستور جمهورية مصر العربية - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في مسائل تأديب العاملين - هذه الولاية لا تقتصر على طلب إلغاء قرار الجزاء المطعون فيه بل تشمل طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه وغيره من الطلبات المرتبطة بالطعن - إلزام العامل بقيمة ما تحمله جهة عمله من أعباء مالية بسبب التقصير المنسوب إليه ليس من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً إلا إنه يرتبط بها ارتباط الأصل بالفرع لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة إلى العامل - أثر ذلك : - إختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في قرار التحميل بالمبالغ المشار إليها حتى ولو قدم إليها الطلب على استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أم لم يتمخض عن جزاء.</p>
٣٥٨	<p>المبدأ رقم (٢١٥) :</p> <p>إقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية بشأن التحميل بقيمة الأضرار التي سببها العامل بخطئه الشخصي دون أن تكون الدعوى مرتبطة بدعوى تأديبية مقامة - فلا إختصاص للمحكمة التأديبية.</p>
٣٥٩	<p>المبدأ رقم (٢١٦) :</p> <p>تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المقامة من العاملين في القرارات الصادرة بتحميلهم بقيمة ما نشأ من عجز في عهدتهم أو بقيمة ما يتسببون فيه بإهمالهم من أضرار مالية تلحق جهة العمل - أساس ذلك : أن قرار التحميل الذي يصدر من جهة العمل استناداً إلى خطأ العامل أو إهماله يعتبر مترتباً على المخالفة التأديبية التي أقرتها ومرتبطة بالجزاء الذي يعاقب به عنها - ولاية المحكمة التأديبية</p>

٣٦٠	تتناول الدعوى التأديبية والطعن في أي جزاء تأديبي وما يرتبط بها باعتبار أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع. المبدأ رقم (٢١٧) :
٣٦٠	تمتد ولاية المحكمة التأديبية إلى طلب التعويض عن الضرر الناتج عن المخالفات التأديبية .
٣٦٢	المبحث السادس تعديل إختصاص المحاكم التأديبية بتأديب العاملين بشركات قطاع الأعمال المطلب الأول تعديل قواعد الإختصاص بتأديب العاملين بشركات قطاع الأعمال
٣٦٤	المطلب الثاني عدم إختصاص المحاكم التأديبية بدعاوى وطعون العاملين بالشركات التابعة
٣٦٥	المبدأ رقم (٢١٨) : إختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية وطعون الجزاءات المتعلقة بالعاملين بالشركات التابعة يظل قائما كما هو خلال المرحلة الانتقالية ما بين تاريخ نفاذ قانون شركات قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وحتى تاريخ العمل باللوائح للمنظمة لشئون العاملين بالشركات التابعة، وعدم إختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بهذه الدعاوى التأديبية والطعون المتعلقة بهم إذا رفعت بعد تاريخ العمل باللوائح المشار إليها .
٣٦٧	الفصل الرابع حدود ونطاق إختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا
٣٦٩	المبدأ رقم (٢١٩) : تختص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بمحاكمة العاملين المقدمين لها في اتهام معين بغض النظر عما إذا كان بعضهم يشغل

٣٧٠	<p>وظائف أدنى من الإدارة العليا - أساس ذلك : ارتباط الإتهام وعدم تبعيضة على نحو يخل بوحدة المحكمة للمحالفين في إتهام واحد - الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشاغلي وظائف الإدارة العليا لا يستتبع الحكم بعدم إختصاص هذه المحكمة أو عدم القبول بالنسبة لشاغلي المستويات الأدنى - أساس ذلك : بقاء الإختصاص الشامل للمحكمة بالرغم من عدم قبول الدعوى لمن يشغل وظائف الإدارة العليا لأن احتمال تصحيح الوضع بالنسبة لهم ما زال قائما).</p> <p>المبدأ رقم (٢٢٠) :</p>
٣٧٠	<p>المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا هي المحكمة الوحيدة المختصة بمحاكمة جميع العاملين الشاغلين لوظائف الإدارة العليا أيا كان مكان ارتكاب المخالفة.</p> <p>المبدأ رقم (٢٢١) :</p> <p>إختصاص المحاكم التأديبية بالطعن على قرار النقل أو الندب المرتبط بقرار الجزاء .</p>
٣٧١	<p>المبدأ رقم (٢٢٢) :</p> <p>إختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة أعضاء إدارات التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل ، وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة .</p> <p>المبدأ رقم (٢٢٣) :</p>
٣٧١	<p>صلاحيات المحكمة التأديبية إزاء الدعوى التأديبية</p>
٣٧٢	<p>المبدأ رقم (٢٢٤) :</p> <p>إختصاص - إختصاص المحكمة التأديبية - تأديب العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - قرار تحميل العامل بقيمة الأضرار التي سببها - مناط التحميل إختصاص - إختصاص المحكمة التأديبية - تأديب العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - قرار تحميل العامل بقيمة الأضرار التي سببها - مناط التحميل .</p>
٣٧٢	<p>المبدأ رقم (٢٢٥) :</p> <p>صدور الحكم المطعون فيه من المحكم التأديبية لمستوى الإدارة العليا لا</p>

	يتعارض مع المبدأ الذي يقضي بضرورة الالتزام بقاعدة توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية والمحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا لأن ذلك بلا شك يحقق للطاعن ضماناً أقوى وأدق دون أن يضار بها ولا يعد صدور الحكم من هذه المحكمة سبباً لبطلانه.
	— لا يجوز مجازاة الطاعن بأي من الجزاءات الجائز توقيعها على شاغلي الوظائف العليا وإنما يوقع عليه الجزاءات الجائز توقيعها على العاملين بالمجموعات النوعية الأدنى من وظائف الإدارة العليا
٣٧٥	الباب السابع التطبيقات القضائية في اختصاص محاكم مجلس الدولة
٣٧٩	الفصل الأول ما يندرج ضمن اختصاص محاكم مجلس الدولة
٣٨٢	المبحث الأول مجلس الدولة صاحب الولاية العامة لنظر المنازعات الإدارية
٣٨٢	المبدأ رقم (٢٢٦) : مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري صاحب الولاية العامة ينظر المنازعات الإدارية وقاضيه الطبيعي - متى قضى الدستور أو القانون في الحالات التي يجوز فيها ذلك جعل الاختصاص بنظر نوع معين من هذه المنازعات لجهة أخرى فإنه يتعين على محاكم مجلس الدولة عدم التوغل على هذا الاختصاص ويكون على محاكم مجلس الدولة إنزال رقابة المشروعية المقررة لها في حدود الولاية الممنوحة لها.
٣٨٢	المبدأ رقم (٢٢٧) : المنازعات المتعلقة بالشئون الوظيفية لموظفي بنك الإستثمار القومي

٣٨٣	<p>منازعات إدارية تدخل في ولاية وإختصاص القضاء الإداري.</p> <p>المبدأ رقم (٢٢٨) :</p>
٣٨٣	<p>إختصاص محاكم مجلس الدولة بوقف تنفيذ أو إلغاء القرار الإداري منوط بتنفيذ القرار بالإرادة المقررة للسلطة الإدارية التي أصدرته .</p> <p>المبدأ رقم (٢٢٩) :</p>
٣٨٣	<p>إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر منازعات القرارات الإدارية وولاية محاكم مجلس الدولة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، هي ولاية مستمدة من ولايتها الأصلية في رقابة المشروعية للقرارات الإدارية.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٠) :</p>
٣٨٤	<p>إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالطعن في قرارات لجنة الفصل في الطعون المقدمة من نوى الشأن في قرارات لجان تقدير مقابل التحسين.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣١) :</p>
٣٨٥	<p>يختص مجلس الدولة وفقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر سائر المنازعات الإدارية لا يستثنى من ذلك إلا بنص خاص في القانون - القرارات الإدارية التي ورد النص عليها صراحة في المادة العاشرة هي على سبيل المثال لا الحصر.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٢) :</p>
٣٨٥	<p>ما اقتصر على النص عليه في إختصاص مجلس الدولة مستقلا بصريح الدستور - يكون موازيا لإختصاص القضاء العادي وفق قانون السلطة القضائية وليس إستثناء من إختصاص المحاكم العادية - إختصاص القضاء العادي - لا يجوز لمحاكم مجلس الدولة إحصام نفسها فيه ومد ولايتها إليه حتى ولو كان ذلك في مسألة أولية في دعوى إدارية وتأديبية يختص بها ما دامت المسألة الأولية تستلزم بحثا وتمحيصا ودفاعا خلال خصومة كاملة أمام المحكمة المختصة للتوصل إلى صحيح حكم القانون فيها بناء على حقيقة الواقع.</p>

٣٨٦	<p>المبدأ رقم (٢٣٣) :</p> <p>مجلس الدولة باعتباره صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية وهو المختص بقرارات المجلس الأعلى للصحافة بعدم الرد على الإخطارات المقدمة من نوى الشأن لإصدار الصحف .</p>
٣٨٧	<p>المبدأ رقم (٢٣٤) :</p> <p>اختصاص محاكم مجلس للدولة بنظر طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء هيئة قضايا الدولة باعتبار أن مجلس الدولة صاحب الولاية العامة بنظر الطعون في القرارات الإدارية وسائر المنازعات الإدارية.</p>
٣٨٧	<p>المبدأ رقم (٢٣٥) :</p> <p>مجلس الدولة أضحي صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الإدارية وقاضى القانون للعام اختصاص - ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة - سائر المنازعات الإدارية - عبارة مخالفة للقوانين الواردة في الفقرة قبل الأخيرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .</p>
٣٨٨	<p>المبدأ رقم (٢٣٦) :</p> <p>مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري صاحب الولاية العامة والقاضي الطبيعي بنظر الطعون في القرارات الإدارية وسائر المنازعات الإدارية - متى يكون الاستثناء .</p>
٣٨٩	<p>المبدأ رقم (٢٣٧) :</p> <p>اختصاص مجلس الدولة باعتباره صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات الإدارية المتعلقة بالإجراءات السابقة على العملية الانتخابية بالمعنى الفنى الدقيق والتي تقوم على إرادة الناخبين والتي تبدأ بالتصويب داخل اللجان وتنتهى بفرز الأصوات وإعلان نتيجة التصويت - ما يحدث وينتج عن تلك العملية هو وحده ما يختص مجلس الشعب ببحث صحته أخذا بعين الاعتبار أن الاختصاص القضائي لمجلس الدولة والاختصاص البرلماني لمجلس الشعب مستمد كلاهما من أحكام الدستور - يتعين تطبيق نصوص الدستور على نحو</p>

	<p>يحقق التناسق والانسجام بينهما .</p> <p>في حالة إختصاص مجلس الشورى تقضى المحكمة بعدم الإختصاص دون إحالة له لأنه بمنأى عن أن يخلع عليه وصف المحكمة في مفهوم حكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات التي توجب على المحكمة حينما تقضى بعدم اختصاصها الأمر بالإحالة إلى المحكمة المختصة.</p>
٣٩١	<p>المبدأ رقم (٢٣٨) :</p> <p>لا يجوز التغول على الإختصاص الدستوري لمجلس الدولة باعتباره صاحب الولاية العامة في نظر المنازعة الإدارية .</p>
٣٩٢	<p>المبدأ رقم (٢٣٩) :</p> <p>الإختصاص المنعقد للمحاكم الجزئية إنما ينحصر في العملية الانتخابية — أما ما يسبق ذلك من إجراءات تتناول بيان الفئات التي لها حق الانتخاب، والشروط التي يجب أن تتوافر في المرشح، فضلا عن قواعد وكيفية اعتماد الكشوف، وتشكيل اللجان، فهذه تعتبر مختلفة ومستقلة عن إجراءات العملية الانتخابية ذاتها ولا تعدو أن تكون قرارات إدارية، شأنها في ذلك شأن القرارات التي تصدر من أي جهة إدارية في أي من شئونها، فتبقى في اختصاص قضاء مجلس الدولة ، باعتباره قاضي القانون العام وصاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية.</p>
٣٩٣	<p>المبدأ رقم (٢٤٠) :</p> <p>تختص محاكم مجلس الدولة باعتبارها صاحبة الولاية العامة في المنازعات الإدارية وفقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور وقانون مجلس الدولة بمراقبة مشروعية قرارات المنع من السفر ووقف تنفيذه أو إلغائه حسب الأحوال — القرارات والإجراءات التي يتخذها بحكم وظيفتها القضائية تعتبر من صميم الأعمال القضائية إلا أن النيابة العامة لا تنهض ولايتها في خصوص المنع من السفر إلا وفقا لقانون ينظم القواعد الموضوعية والشكلية لإصدار قرارات بذلك، وانه في غياب هذا القانون، وفي ضوء ما قضت به المحكمة الدستورية العليا</p>

	<p>بحكمها سالف الذكر، فلا تستهض النيابة العامة هذه الولاية ولا تكون لها قائمة، ويكون ما تصدره النيابة في هذا الشأن مجرد إجراء فاقد لسنده الدستوري والقانوني .</p>
٣٩٤	<p>المبدأ رقم (٢٤١) :</p>
	<p>مجلس الدولة بمقتضى أحكام الدستور الصادر عام ١٩٧١ قد أصبح هو صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية بعدما كان اختصاصه وارداً على سبيل الحصر ومن ثم فإن العبارة الواردة في نهاية المادة (العاشرة) من قانون مجلس الدولة المتعلقة بالاختصاص والمنتوية بعبارة (سائر المنازعات الإدارية فهي تطبقاً لما أورده الدستور في هذا الشأن وليس لها ارتباط في تحديد الاختصاصات بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية .</p>
٣٩٥	<p>المبدأ رقم (٢٤٢) :</p>
	<p>الاختصاص بنظر الطعون على القرارات الإدارية بعدم الإفراج عن المحكوم عليه بعد قضاء نصف مدة العقوبة إعمالاً لقرارات العفو الرئاسية.</p>
٣٩٥	<p>المبدأ رقم (٢٤٣) :</p>
	<p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - قرار الحرمان من الإفراج الشرطي - المواد أرقام ٦٨ من الدستور، ٥٣ و ٦٣ من قانون تنظيم السجون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٦/١٩٥٦ .</p> <p>(٢) الإفراج الشرطي عن المحكوم عليهم - شروطه - المواد أرقام ٤٠، ٤٢ من الدستور، ٥٢، ٥٦، ٥٩ من القانون رقم ٣٩٦/١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ، ٨٦ من القرار رقم ٧٩/١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون.</p>
٣٩٨	<p>المبدأ رقم (٢٤٤) :</p>
	<p>ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - المنازعات المتعلقة بتطبيق قانون التقاعد والتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ على المجندين</p>

٣٩٨	<p>المبدأ رقم (٢٤٥) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - قرارات وزارة القوى العاملة والهجرة بشأن صرف تعويضات حرب الخليج - أساس ذلك .</p> <p>(٢) التعويضات المستحقة عن حرب الخليج - تحرير المستحق للتعويض الاستثمار (أ) بفتيتها - أثره على تحرير ذات المستحق للتعويض الاستثمار (ج) - حظر.</p>
٣٩٩	<p>المبدأ رقم (٢٤٦) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - القرار السلبي لوزير الخارجية بالامتناع عن متابعة كشف حالة الغموض القانوني لمعتقل مصري من جانب السلطات الأمريكية بجوانتamo ومعرفة مصيره.</p> <p>(٢) دور وزارة الخارجية في رعاية وحماية رعايا الدولة في الخارج - امتناعها عن كشف حالة الغموض القانوني لمعتقل مصري بجوانتamo بعد قراراً سلبياً يوجب الإلغاء - سبب ذلك. - الدستور المصري المواد أرقام ٤١ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ والمادة رقم (١) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم وزارة الخارجية والمادة رقم (٩) من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية.</p>
٤٠١	<p>المبدأ رقم (٢٤٧) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - القرارات الإدارية التي تسبق عملية الانتخاب - خوض الانتخابات مع فقدان شرط من الشروط الواجب توافرها للعضوية - أثر ذلك.</p> <p>(٢) صفة العامل - شروطها - انحسارها عن يشغل منصب وزير - أساس ذلك .</p>
٤٠٣	<p>المبدأ رقم (٢٤٨) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - قرار النيابة العامة السلبي بالامتناع عن رد مضبوطات أو قيمتها الفعلية المحرزة على ذمة قضية - أساس ذلك قانون الإجراءات</p>

	<p>الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠/١٩٥٠ الفصل الخامس من الباب الثالث (التصرف في الأشياء) المواد أرقام ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٩ منه.</p>
٤٠٥	<p>(٢) التصرف فيها وشروطه - القاعدة العامة في ردها والاستثناء الوارد عليها - جواز التصرف فيها بالبيع بالمزاد العلني - حالته - الحق المترتب على ذلك لصاحبها.</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٩) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - القرار الصادر من لجنة شئون الأحزاب بالتعامل مع أحد الأشخاص بصفته رئيس الحزب - أساس ذلك.</p> <p>(٢) لجنة شئون الأحزاب - اختصاصها - المادة الخامسة من الدستور والمادتين ١٠ ، ١٦ من القانون رقم ١٩٩٧/٤٠ الخاص بنظام الأحزاب</p>
٤٠٥	<p>المبدأ رقم (٢٥٠) :</p> <p>(١) "ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - استتزال مدة عقوبة تم قضاؤها من مدة العقوبة المحكوم بها. " - المادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور.</p> <p>- استتزال مدة الاعتقال من مدة العقوبة المقضي بها - أساس ذلك. "</p>
٤٠٧	<p>المبدأ رقم (٢٥١) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - المنازعات الناشئة خلال مرحلة الترشيح للانتخابات ولو استتال أمد النزاع إلي ما بعد إعلان النتيجة وحلف المرشح الذي أعلن فوزه اليمن الدستورية - نصوص المادتين ٩٣ و ١٧٢ من الدستور.</p> <p>(٢) إجراء الانتخابات على خلاف أحكام قضائية حسمت فيها شروط الترشيح وصفات أحد المرشحين - إلغاء القرار الصادر بإعلان نتيجة الانتخابات - أساس ذلك - نصوص المواد ٦٤ ، ١٧٢ من الدستور والمادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة.</p>

٤٠٨	<p>المبدأ رقم (٢٥٢) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - قرار رئيس الجمهورية بإحالة جرائم معينة إلى القضاء العسكري - أساس ذلك.</p> <p>(ب) السلطة التقديرية وأعمال السيادة - معيار التمييز بينهما .</p> <p>(ج) إحالة جرائم معينة للقضاء العسكري - السلطة التقديرية المقررة لرئيس الجمهورية في ذلك مشروعيتها مرهونة باستهداف المصلحة العامة دون سواها - استناد قرار الإحالة إلى نص المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية وهي محل نزاع دستوري لم يفصل فيه بعد يستلزم اختصاصاً مقررأ لجهة قضائية وسد لها القانون الفصل فيه - أثر ذلك - الدستور المصري - المواد ٦٨ - قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ / ١٩٧٩ المادة ٤٩ منه - قانون الطوارئ رقم ١٦٢ / ١٩٥٨ المواد ١ ، ٩ منه.</p>
٤١٦	<p>المبدأ رقم (٢٥٣) :</p> <p>كل فيه - أساس ذلك</p>
٤١٦	<p>المبدأ رقم (٢٥٤) :</p> <p>ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - قرار رئيس مجلس الشوري بتعيين رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان - أساس ذلك.</p>
٤١٧	<p>المبدأ رقم (٢٥٥) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - امتناع جهة الإدارة عن الإفراج عن المعتقل بعد صدور أمر بالإفراج عنه من محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) فصلاً في اعتراض وزارة الداخلية أو مرور المدة المقررة دون الفصل في الاعتراض - أساس ذلك - المادة ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور .</p> <p>(٢) حق المعتقل في الإفراج عنه سواء بعد الفصل في أمر الاعتقال بالإفراج عنه أو الفصل في الاعتراض المقدم من وزارة الداخلية - الامتناع عن ذلك واحتجازه دون وجه حق يمثل قراراً سلبياً مخالفاً</p>

	<p>للقانون - أساس ذلك الدستور المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٧١ ، ١٨٤ منه - المواد ١ ، ٣ ، ٣ مكرراً من القانون ١٩٥٨/١٦٥ بشأن حالة الطوارئ .</p>
٤٢١	<p>للمبحث الثاني منازعات الأفراد والهيئات</p>
٤٢٢	<p>المطلب الأول منازعات الطعون الانتخابية</p>
٤٢٢	<p>المبدأ رقم (٢٥٦) :</p> <p>كان الدستور ١٩٧١ عند إقرار الشعب له ابتداء يأخذ بمبدأ التنظيم السياسي الواحد وهو الاتحاد الاشتراكي العربي - تطلب ذلك الأخذ بنظام الانتخاب الفردي الذي لا يتطلب تصرفاً إرادياً من جانب جهة إدارية تكون واسطة العقد بين تعبير الناخبين عن إرادتهم وبين نيابة من أسفر هذا التعبير عن عضويته بمجلس الشعب - بعد تعديل الدستور في ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ أصبح التنظيم السياسي يقوم على أساس تعدد الأحزاب وأستحدث المشرع اللجنة الثلاثية المختصة بإعداد نتيجة الانتخاب بما يتناسب ونظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ومن ثم إختصت هذه اللجنة بحصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي تمثل بمجلس الشعب وبيان المرشح الفائز بالمقعد الفردي في كل دائرة وتوزيع المقاعد الخاصة بالقوائم الحزبية وفقاً للقواعد والضوابط المرسومة قانوناً وإعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخاب وعرض هذه النتيجة على وزير الداخلية لإعتمادها وإصدار قرار بها وعلى ذلك فإن عملها لا يتصل بصميم العملية الانتخابية ذاتها من تصويت وفرز للأصوات وإنما يبدأ عملها بعد إنتهاء هذه العملية التي تبشرها اللجان الفرعية تحت إشراف اللجان العامة والرئيسية ومؤدى ذلك : أن تقوم به اللجنة الثلاثية هو تصرف إداري محض وما تصدره من قرارات صادرة من سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون وتتوج أعمال تلك اللجنة بإعتماد وزير الداخلية لها حيث يصدر قراراً</p>

بإعلان النتيجة.

المبدأ رقم (٢٥٧) :

(أ) مراجعة التشريعات المصرية المعاصرة المنظمة للإختصاص بالفصل في صحة نيابة أو عضوية أعضاء المجالس النيابية - المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٣ - المادة ٣٠ من دستور ١٩٣١ - المادة ٨٩ من دستور ١٩٥٦ - المادة ٦٢ من دستور ١٩٦٤ - المادتان ٩٣، ١٧٢ من دستور ١٩٧١ - مفاد ما سبق من أحكام تنظم أمر الإختصاص بنظر الطعون في صحة نيابة العضو أو صحة عضويته، على ما بينها من اختلاف أن نظر تلك الطعون لا يتأبى بذاته على الرقابة القضائية

(ب) تفسير المادتين ٩٣ و ١٧٢ من دستور ١٩٧١ بما لا يخل بحكم كل منهما - فإذا كان من غير الجائز المساس بحكم المادة ٩٣ التي تسوغ لمجلس الشعب إختصاص الفصل في صحة عضوية أعضائه، ففي المقابل وبالتوازي مع ذلك، لا يكون مستساغا القول بإنحسار الإختصاص المقرر دستوريا لمجلس الدولة بنظر المنازعات الإدارية - المواد ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٨٧ من دستور ١٩٧١ - مفادها أن نيابة العضو أو عضويته بالمجلس إنما يكون مرجعها إلى عملية الانتخاب المباشر السري العام بإعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها التعبير عن إرادة الناخبين - ضمانا لصحة العملية الانتخابية وسلامة إجراءاتها

(ج) نص المادة ٨٨ من الدستور على أن يتم الإقتراع تحت إشراف أعضاء من الهيئة القضائية - كل ذلك تجسيد للمفهوم الأساسي الذي تقوم عليه الدولة طبقا لحكم المادة ٣ من الدستور التي تقرر بأن السيادة للشعب وحده - أحكام الدستور وضعت في الأساس من منطلق الأخذ بنظام التنظيم السياسي الواحد - سنة ١٩٨٠ تعدل مفهوم التنظيم السياسي على نحو يقيم النظام السياسي على أساس تعدد الأحزاب

(د) القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية -

إعطاء كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام القانون. وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة، على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الأصوات الزائدة، وإلا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية (المادة ٣٦ مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧) - تعلن النتيجة العامة للانتخابات أو الاستفتاء بقرار يصدر من وزير الداخلية خلال الثلاثة الأيام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب أو الاستفتاء إليه (المادة ٣٧) - تشكل لجنة بوزارة الداخلية لاعتمادها، وإصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاث أيام التالية - (قرار وزير الداخلية رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٧) قرار وزير الداخلية هذا يقبل الطعن فيه بالإلغاء أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بوصفه القاضي الطبيعي للمنازعات الإدارية لا وجه لأن تنأى مثل هذه القرارات عن قاضيها الطبيعي أو أن يخلط بينها وبين طعون صحة العضوية التي تقوم في إطار حكم المادة ٩٣ من الدستور والتي تختص بتحقيقها محكمة النقض - متى قامت المنازعة على الطعن في قرار وزير الداخلية الصادر بإعتماد قرار اللجنة المختصة بإعداد نتيجة الانتخابات، تأسيسا على أن اللجنة خالفت في ممارسة اختصاصاتها صحيح أحكام القانون في شأن كيفية توزيع المقاعد على الأحزاب وتحديد المرشح الذي يحق له قانونا الفوز في الانتخابات، لا تكون المنازعة بمنأى عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.

المبدأ رقم (٢٥٨) :

الطعن في قرار وزير الداخلية بإعتماد قرار اللجنة المشكلة لإعداد نتائج انتخابات مجلس الشعب يختص به مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - المادة ١٧٢ من الدستور والمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لا وجه للخلط بين هذا الطعن وبين طعون

صحة العضوية التي يستأثر مجلس الشعب بالفصل فيها طبقا للمادة ٩٣ من دستور ١٩٧١ - لا ريب في أن ما تقوم به اللجنة المذكورة، وهي قد نص على إنشائها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ في تعديله لأحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، من أعمال وتتخذ من قرارات إدارية تخضع في رقابة مشروعيتها للقاضي الطبيعي للمنازعات الإدارية، الذي عينه الدستور وهو مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.

المبدأ رقم (٢٥٩) :

(أ) المادة ٩٣ من الدستور أعطت لمجلس الشعب إختصاصا أصيلا بالفصل في صحة عضوية أعضائه - المادة ١٧٢ من الدستور أعطت إختصاصا أصيلا لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في المنازعات الإدارية .

(ب) المنازعة الإدارية هي التي تدور حول نشاط الإدارة عند تطبيق القانون - وأهمها القرارات الإدارية التي تعبر بها تلك السلطة عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني معين - الإختصاصان أصيلان ولا يجب أحدهما الآخر - ويتعين إعمال كل منهما في مجاله .

(ج -) منذ عام ١٩٨٠ (المادة الخامسة من الدستور) أخذ التنظيم السياسي بمبدأ تعدد الأحزاب - ما يصدر من قوانين بتنظيم العملية الانتخابية يكون إطارها الذي لا تتعداه الإلتزام بالمبادئ والأحكام التي أوردها الدستور - العملية الانتخابية عملية مركبة - نظم أحكامها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معدلا بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ وتنفيذا لأحكام هذين القانونين (المواد ٢٤، ٣٦، ٣٧) أصدر وزير الداخلية القرار رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات ترشيح وإنتخاب أعضاء مجلس الشعب وعدل بالقرارات أرقام ١٤٢، ٢٧٩، ٣١٤ لسنة ١٩٨٧ .

(د) اللجنة الثلاثية المختصة بإعداد نتيجة الإنتخابات - المهام التي تقوم بها لا تتصل بصحيح العملية الانتخابية ذاتها من تصويت وفرز

الأصوات وكشف عن حقيقة ما عبر عنه الناخبون - يبدأ عمل اللجنة بعد إنتهاء عملية الإنتخاب بمعناها الدقيق تحت إشراف اللجان العامة والرئيسية - ما تقوم به اللجنة الثلاثية المشكلة بوزارة الداخلية من مهام وما تباشره من إختصاصات بحكم القانون هي تصرفات إدارية محضة - ما يصدر عنها من قرارات صادرة عن سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون وصولاً إلى تحديد الأحزاب التي يحق لها أن تمثل في مجلس الشعب. وكيفية توزيع المقاعد بين القوائم الحزبية، تحديد عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب في كل دائرة وتعيين أسماء الفائزين من كل قائمة - تتوج أعمال هذه اللجنة بالقرار الإداري النهائي الصادر من وزير الداخلية بإعتماد أعمال اللجنة وإعلان النتيجة العامة للإنتخابات - متى تعلق الطعن بقرار وزير الداخلية بإعتماد أعمال اللجنة الثلاثية وإعلان النتيجة العامة للإنتخابات فإنه يكون متعلقاً بقرار صادر من الجهة الإدارية المختصة بعد إنتهاء عملية الإنتخاب، تعبر فيه عن إرادتها بترتيب الآثار القانونية على مدى ما كشفت عنه الإرادة الشعبية للناخبين، التي أوكلها إليها القانون، مما يفرض عليها التزاماً بتطبيق صحيح أحكام القانون المنظم لتلك الآثار - القرار الصادر في هذا الشأن جائر الإلغاء من جانب القاضي الطبيعي للمنازعات الإدارية، وهو مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بما له، كنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ من رقابة مشروعية القرارات الإدارية والطعن على قرار وزير الداخلية الصادر بإعتماد قرار اللجنة المختصة بإعداد نتيجة الإنتخابات تأسيساً على أن اللجنة خالفت في ممارستها لإختصاصها صحيح أحكام القانون في شأن كيفية توزيع المقاعد على الأحزاب وفي تحديد المرشح الذي يحق له قانوناً الفوز في الإنتخابات - مثل هذه المنازعة لا تنأى عن إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - بل هي داخلة في صميم هذا الإختصاص - للدفع المبدي من وزارة الداخلية بعدم إختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة الإدارية غير قائم

٤٤٣	<p>على أساس صحيح من القانون.</p> <p>المبدأ رقم (٢٦٠) :</p> <p>في ظل نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية فإن عمل اللجنة الإدارية وهي تباشره بعد إنتهاء العملية الانتخابية بمعناها الدقيق - لا يعدو أن يكون من قبيل القرارات الإدارية التي لا مجال لإنزع الرقابة القضائية عليها من إختصاص قضاء المشروعية التي أنيط بمحاكم مجلس الدولة.</p>
٤٤٦	<p>المبدأ رقم (٢٦١) :</p> <p>(١) الإختصاص الولائي يعتبر من النظام العام ويكون مطروحا دائما على المحكمة كمسألة أولية وأساسية تقضى فيه من تلقاء نفسها دون حاجة إلى دفع بذلك من الخصوم.</p> <p>(٢) مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يعتبر صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية وقاضيا الطبيعي واستثناء من ذلك فإنه إذا قضى الدستور أو القانون في الحالات التي يجوز فيها ذلك بجعل الإختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى فإنه يتعين على محاكم مجلس الدولة عدم التوغل على هذا الإختصاص.</p> <p>(٣) المادة ٩٣ من الدستور - الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها في إطار الإختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه هي تلك الطعون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها والتي تتمثل في معناها الفني الدقيق في عمليات التصويت والفرز وإعلان النتيجة طبقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ وبصفة خاصة المادتين ٣٧، ٣٦ - الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تمر بها العملية الانتخابية بالمعنى الدستوري الدقيق من إختصاص مجلس الشعب وحده.</p>
٤٤٩	<p>المبدأ رقم (٢٦٢) :</p> <p>العضوية في مجلس الشعب أساسها الإرادة الشعبية ممثلة في الناخبين الذين يتعين الإدلاء بأصواتهم بالأغلبية القانونية اللازمة لصالح</p>

مرشح ممكن تتوافر فيه الشروط التي حتمها الدستور والقانون يعتبر عضوا بمجلس الشعب بمقتضى السيادة الشعبية وليس للجان المختصة بعمليات الاقتراع والفرز وإعلان النتيجة أو لوزير الداخلية أية سلطة في تحديد الإرادة الشعبية في إختيار أعضاء مجلس الشعب أو في تقرير صحة العضوية بالمجلس - الرقابة التي يقررها الدستور لصحة العضوية هي لمجلس الشعب وحده بناء على التحقيق الذي تجريه محكمة النقض في الطعون الموجهة إلى صحة هذه العضوية المبدأ رقم (٢٦٣) :

٤٥٠

المادة ٩٣ من الدستور مفادها أن الاختصاص المقرر لمجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه يشمل كل نعى أو طعن على عملية الانتخاب بالمعنى الدستوري والقانوني الفني الدقيق في مراحله المتتابعة يفصل مجلس الشعب في ذلك بعد التحقيق الذي تجريه محكمة النقض وبناء على ما ينتهي إليه هذا التحقيق من تحديد لواقع الحالة إذا كان ثمة طعن مقدم في صحة العضوية وبناء على ما ينتهي إليه تحقيق وبحث لجنة الشئون الدستورية بمجلس الشعب إذا لم يقدم أي طعن على صحة العضوية والمجلس يختص وحده بتحقيق صحة العضوية لجميع أعضاء مجلس الشعب سواء أكانوا منتخبين أم معينين مطعون أو غير مطعون في عضويتهم وصحة العضوية أمر يتعلق بالنظام العام الدستوري والسياسي الذي يتعين على مجلس الشعب من تلقاء ذاته العمل على الحفاظ عليه ورعايته.

٤٥١

المبدأ رقم (٢٦٤) :

الفصل في صحة العضوية هو عمل قضائي بحث يجب أن يتم بمعايير القضاء ملتزما بحيده وتجرده نأيا به عن العمل السياسي بتقديراته وحساباته أيا ما تكون الجهة التي يحددها الدستور والقانون وينيط بها ولاية الفصل في الطعون المتعلقة بصحة العضوية فإن قيامها بهذه الولاية هو عمل قضائي بحث يتعين القيام به على هذا الأساس.

٤٥٣	<p>المبدأ رقم (٢٦٥) :</p> <p>إذا كانت أوجه النعي المثارة في المنازعة تنصب جميعها على مراحل العملية الانتخابية ودون ثمة إدعاء بتدخل جهة الإدارة بإرادتها لإحداث أي تغيير في النتائج المعلنة فمن ثمة تتأى المنازعة عن إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وتضحي من إختصاص مجلس الشعب بعد تحقيق تجريه محكمة النقض بشأنها على مقتضى حكم المادة ٩٣ من الدستور.</p>
٤٥٥	<p>المبدأ رقم (٢٦٦) :</p> <p>القرارات الإدارية الصادرة في شأن عملية الانتخاب لا تتأى عن الرقابة القضائية لمجلس الدولة سواء كانت في مرحلة التصويت والفرز أو إعلان نتيجة الانتخاب، ولا تفلت هذه القرارات من رقابته إلا بعد ثبوت العضوية الصحيحة للمرشح، وقرار لجنة الفرز لا يعبر عن الإرادة الشعبية إلا بقدر إلزامه صحيح حكم القانون، وقرار إجراء الإعادة بين مرشحين أو أربعة لا يضيف صفة العضوية على احد فيظل خاضعا لإختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - الحدود الفاصلة بين إختصاص مجلس الدولة العام بسائر المنازعات الإدارية ومنها منازعات الطعون الانتخابية وإختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه.</p>
٤٦٢	<p>المبدأ رقم (٢٦٧) :</p> <p>مرجع الأمر في الفصل في أوجه البطلان التي توجه إلى العملية الانتخابية ذاتها إلى مجلس الشعب وحده دون غيره وعدم قيام الدفع بعدم دستورية المادة (٢٠) من قانون مجلس الشعب على أساس صحيح.</p>
٤٦٣	<p>المبدأ رقم (٢٦٨) :</p> <p>على محاكم مجلس الدولة دوما أداء رسالتها في أعمال رقابة المشروعية المقررة لها في حدود هذه الولاية دون إفراط أو تفريط وبغير تجاوز أو إنتقاص.</p>

٤٦٤	المبدأ رقم (٢٦٩) : حدود إختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه وإختصاص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون وفقا للمادة ٩٣ من الدستور والمادة ٢٠ من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ واللائحة الداخلية للمجلس.
٤٦٥	المبدأ رقم (٢٧٠) : تحديد مفهوم العملية الانتخابية بمعناها الفني الدقيق.
٤٦٦	المبدأ رقم (٢٧١) : عملية الانتخاب بمعناها الفني الدقيق التي تبدأ من مرحلة التصويت وتتم بمرحلة الفرز وتنتهي بإعلان نتيجة الانتخابات تظل بمنأى عن إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - أساس ذلك.
٤٦٧	المبدأ رقم (٢٧٢) : الحدود الفاصلة بين إختصاص مجلس الشعب عملا بحكم المادة (٩٣) من الدستور، وإختصاص مجلس الدولة وفقا للولاية العامة المقررة له لرقابة سائر المنازعات الإدارية.
٤٦٩	المبدأ رقم (٢٧٣) : المادة (٢٠) من قانون مجلس الشعب تبين كيفية أعمال نص المادة (٩٣) من الدستور بتنظيم كيفية تقديم الطعن بإبطال الانتخاب ومواعيد تقديمه وشكله - دلالة على أن مرجع الفصل في لوجه البطلان التي تشوب العملية الانتخابية يعود إلى مجلس الشعب وحده.
٤٧٠	المبدأ رقم (٢٧٤) : لا وجه للتفرقة بين قرار وزير الداخلية بإجراء إنتخابات الإعادة بين مرشحين بالدائرة أو بين أربعة منهم وبين قراره بإعلان فوز أحد المرشحين فكلاهما يندرج في إختصاص مجلس الشعب، ولا وجه للقول بوجود خصومه بلا قاض، إذ أن أمر العضوية وهو جوهر الخصومة لم يحسم بعد وبالتالي فإن وقت ممارسة الحق في الطعن الانتخابي لم يحن بعد ويظل حق نوى المصلحة في ممارسته قائما حتى يتم الإعلان عن فوز مرشح بعينه بالعضوية.

٤٧٢	<p>المبدأ رقم (٢٧٥) :</p> <p>التمييز بين قضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن إختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه في ظل نظام الإنتخاب الفردي وفي ظل نظام الجمع بين نظامي الإنتخاب بالحزبية والإنتخاب الفردي.</p>
٤٧٤	<p>المبدأ رقم (٢٧٦) :</p> <p>المحكمة لا ترى أن ثمة أحكاماً سابقة صدرت يخالف بعضها البعض في شأن إختصاص مجلس الشعب المعقود له وفقاً للمادة (٩٣) من الدستور، ولا موجب للإحالة إلى الهيئة المنصوص عليها في المادة (٥٤) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة.</p>
٤٧٥	<p>المبدأ رقم (٢٧٧) :</p> <p>تعلق الطعن مباشرة بإرادة الناخبين وصحيح التعبير عن تلك الإرادة يتعين أن يترك الفصل فيه لمجلس الشعب وحده وإستخلاص ما شاب عملية الإنتخاب من بطلان وصحيح الأمر فيه والإعلان عن حقيقته ومكنونه يتطلب تحقيقاً تجريه محكمة النقض لدى تحريك ولايتها وإستنهاض إختصاصها في شأنه وهو ما يتعين على رئيس مجلس الشعب ألا يقعد عنه .</p>
٤٧٦	<p>المبدأ رقم (٢٧٨) :</p> <p>العملية الانتخابية بمعناها الفني الدقيق والمتمثلة في التصويت والفرز وإعلان النتيجة إنما يدخل ، جسمه في إطار الإختصاص المقرر لمجلس الشعب طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، سواء أسفرت هذه العملية عن فوز أحد المرشحين أو عن الإعادة بين المرشحين أو أكثر ، وذلك حتى لا تتقطع أوصال المنازعة الواحدة .</p>
٤٧٧	<p>المبدأ رقم (٢٧٩) :</p> <p>مناط إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالقرارات المتعلقة بقبول أوراق الترشيح أو الصفة السابقة على عملية الانتخاب هو أن يتم الطعن على هذه القرارات على استقلال وفي الميعاد القانوني</p>

٤٧٩	<p>وقبل بدء العملية الانتخابية - الطعن على هذا القرار بعد إجراء الانتخابات وإعلان النتيجة، فإنه لا اختصاص للقضاء الإداري في هذا الشأن ؛ أساس ذلك :</p> <p>المبدأ رقم (٢٨٠) :</p>
٤٨١	<p>النعي على العملية الانتخابية بمعناها الفني الدقيق والمتمثلة في التصويت والفرز وإعلان النتيجة إنما يدخل حسمه في إطار الاختصاص المقرر لمجلس الشعب طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، سواء أسفرت هذه العملية عن فوز أحد المرشحين أو عن الإعادة بين مرشحين أو أكثر - أساس ذلك :</p> <p>المبدأ رقم (٢٨١) :</p>
٤٨١	<p>إختصاص مجلس الشعب بالنعي على العملية الانتخابية بمعناها الفني الدقيق والمتمثلة في التصويت والفرز وإعلان النتيجة طبقاً لمادة (٩٣) من الدستور - سواء أسفرت هذه العملية عن فوز أحد المرشحين أو عن الإعادة بين المرشحين أو أكثر .</p> <p>المبدأ رقم (٢٨٢) :</p>
٤٨٢	<p>إختصاص مجلس الدولة باعتباره صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات الإدارية المتعلقة بالإجراءات السابقة على العملية الانتخابية بالمعنى الفني الدقيق .</p> <p>المبدأ رقم (٢٨٣) :</p>
٤٨٣	<p>اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه - حدود ذلك .</p> <p>المبدأ رقم (٢٨٤) :</p>
	<p>(١) النعي على العملية الانتخابية بمعناها الفني الدقيق، والمتمثلة في التصويت والفرز وإعلان النتيجة، إنما يدخل حسمه في إطار الاختصاص المقرر لمجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه .</p> <p>(٢) مناط اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في</p>

	<p>الطعون على القرارات المتعلقة بقبول أوراق الترشيح أو الصفة السابقة على الانتخاب هو أن يتم الطعن على هذه القرارات على استقلال وفي الميعاد القانوني قبل بدء العملية الانتخابية بحيث يكون محل الطعن هو القرار الإداري السابق على إجراء الانتخابات</p> <p>(٣) لم يعد من الجائز فصل قرار قبول أوراق الترشيح — والسابق على العملية الانتخابية — والطعن عليه على استقلال إذ أنه أصبح جزءا من عناصر صحة عضوية مجلس الشعب، ومن ثم يكون الطعن عليه في هذه المرحلة من خلال الطعن على صحة العضوية الذي يختص به مجلس الشعب .</p>
٤٨٤	<p>المطلب الثاني</p> <p>منازعات القيد في الجداول الانتخابية</p>
٤٨٥	<p>الفرع الأول</p> <p>اختصاص القضاء العادي</p> <p>بمنازعات القيد في الجداول الانتخابية</p> <p>قبل العمل بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤</p>
٤٨٦	<p>المبدأ رقم (٢٨٥) :</p> <p>ما تصدره لجنة القيد في الجداول الانتخابية هي قرارات إدارية صادرة من هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .</p>
٤٨٦	<p>المبدأ رقم (٢٨٦) :</p> <p>يخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري سلطة الفصل في الطعون الخاصة بإلغاء القرارات الصادرة بالحذف من جداول الانتخاب.</p>

٤٨٨	الفرع الثاني إختصاص محكمة القضاء الإداري بمنازعات القيد في الجداول الانتخابية منذ العمل بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤
٤٨٩	المبدأ رقم (٢٨٧) : لكل ناخب مقيد اسمه في أحد جداول الانتخاب أن يدخل خصما أمام المحكمة في أي نزاع بشأن قيد أي أسم أو حذفه.
٤٩٠	المبدأ رقم (٢٨٨) : صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى الانتخاب لا يمس حق الناخب الذي أقام دعواه خلال الميعاد في تنقية الجداول الانتخابية، ولا بسلطة المحكمة في تعديل الجداول متى شابها مخالفة لصحيح حكم القانون.
٤٩٢	المبدأ رقم (٢٨٩) : للناخب حق الطعن على قرار لجنة فحص إعتراضات القيد بالجداول الانتخابية بغير رسوم.
٤٩٢	المبدأ رقم (٢٩٠) : الطبيعة المستعجلة لمنازعات القيد بالجداول الانتخابية تجعل الطلب الموضوع في ذاته طلبا عاجلا بما لا ضرورة معه لطلب وقف التنفيذ - أثر ذلك وجوب تحضير الدعوى أمام هيئة مفوضي الدولة قبل الفصل فيها.
٤٩٣	المبدأ رقم (٢٩١) : للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإيداء الرأي في الإستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني، والقواعد التي يضعها المشرع لتنظيم هذه الحقوق والإجراءات التي يتطلبها لذلك هي قواعد وإجراءات جوهرية يتعين الإلتزام بها إعلاء للدستور ومبادئه وإلتزاما بحدوده وقبوده.
٤٩٦	المبدأ رقم (٢٩٢) : الناخب هو الشخص الذي يتوافر فيه مجموعة الشروط الموضوعية

	والشكلية التي حدد لها القانون والتي تمكنه من مباشرة حقوقه السياسية وخاصة حق الانتخاب.
٤٩٧	المبدأ رقم (٢٩٣) : إعتناق المشرع مبدأ وحدة القيد ورفضه فكرة القيد المتكرر يلقي على الناخب والإدارة معا الإلتزام معايير ضبط عمليات القيد في الجداول الانتخابية.
٤٩٧	المبدأ رقم (٢٩٤) : للناخب حرية المفاضلة والاختيار بين مجال القيد الواردة بالمادة (١١) فموطنه الانتخابي الأصلي هو الجهة التي يقيم فيها عادة، والمفاضلة بين ثلاث مواطن إنتخابية أولها محل العمل أو ممارسة المهنة، وثانيهما الجهة التي لها مصلحة جدية فيها، وثالثها جهة مقر عائلته ولو لم يكن مقيما فيها.
٤٩٨	المبدأ رقم (٢٩٥) : تلتزم الإدارة بالقيد التلقائي لكل من توافرت فيه شروط عضوية هيئة الناخبين مع المساواة في القيد بين الذكور والإناث.
٤٩٨	المبدأ رقم (٢٩٦) : سلامة العملية الانتخابية ذاتها منوط بسلامة العمليات التصويت المعتمدة على مدى صحة وإنضباط عملية القيد بالجدول الانتخابية وذلك منوط بمبدأ شخصية القيد.
٥٠٠	المبدأ رقم (٢٩٧) : العرض بمعناه الفني والقانوني من وسائله التعليق، إلا إنه لا يستلزمها بذاتها كوسيلة وحيدة وإنما العبرة بتسهيل علم ذوى الشأن بمحتوى الجداول بأي وسيلة تمكن من ذلك.
٥٠١	المبدأ رقم (٢٩٨) : تحديد إجراءات و ضمانات تحرير جداول الإنتخابات وبطلان القيد بالجدول الانتخابية الذي أجرته الإدارة بالمخالفة لقواعد و ضمانات تحرير الجداول الانتخابية والقيد بها .

ليس لجهة الإدارة مخالفة الإجراءات الجوهرية التي أوجبها القانون واللائحة تنظيمًا لحق الانتخاب، كما ليس لها إيداعها بغيرها وإلا بطل القيد القائم على مخالفة تلك الإجراءات - تطبيق :

(١) حق المواطن في الترشيح والانتخاب وإيداع الرأي في الاستفتاء من الحقوق العامة التي حرص الدستور على كفالتها وضمان ممارسة المواطنين لها باعتبارها السبيل إلى المساهمة في الحياة العامة - لا ينال من كفالة الدستور لهذه الحقوق وضع ضوابط تشريعية تمكن المواطنين من ممارستها على وجه يتحقق به الديمقراطية ومشاركة الشعب في اختيار ممثليه.

(٢) جداول الانتخاب تمثل وعاء العملية الانتخابية والذي يتحقق بانضباطه سلامة العملية الانتخابية وتحقيق الغرض منها والمتمثل في التعبير الحقيقي عن إرادة الناخبين - المشرع أحاط عملية القيد في جداول الانتخاب بسياج من الضوابط والإجراءات تمكن المواطن من المشاركة في الحياة السياسية من ناحية وغل يد العبت عن هذه الجداول بتقرير مبدأ وحدة القيد من ناحية أخرى.

(٣) أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية حددت الموطن الانتخابي بأنه الموطن الذي يقيم فيه المواطن عادة كما رخصت له اختيار موطن آخر قد يكون جهة عمله أو موطن عائلته ولو كان مقيما في غير موطنها - المشرع حظر الجمع بين أكثر من موطن فحرية الاختيار مشروطة بوحدة القيد - حددت اللائحة التنفيذية لقانون مباشرة الحقوق السياسية إجراءات تغيير القيد وذلك بطلب يقدم من طالب القيد (بعلم الوصول) إلى الجهة التي يرغب في نقل القيد إليها متضمنا أسباب التغيير ومرفقا به شهادة القيد ويتم التغيير في نسخة الجدول المحفوظة بالمديرية إذا كان تغيير القيد داخل المحافظة - لا تتم واقعة التغيير في الجهة المنقول إليها القيد إلا بعد إخطار الجهة المنقول منها لرفع اسم طالب القيد - في جميع الحالات لا تقبل

طلبات تغيير القيد بعد صدور قرار دعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء .

المبدأ رقم (٣٠١) :

(١) الحقوق السياسية المقررة دستوريا ومن بينها حق الانتخاب خصها الدستور بعناية خاصة وحرص على تمكين المواطنين من ممارستها لضمان إسهامهم في اختيار قيادتهم وممثلهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة .

(٢) أوجب المشرع على كل من بلغ ثمانى عشرة سنة ذكرا كان أم أنثى أن يباشر بنفسه حقوقه السياسية التى أتى قانون تنظيم مباشرتها المشار إليه مفصلا إياها وقرر إنشاء الجداول الانتخابية وفقا للقواعد والضوابط الواردة بالقانون المذكور وأتى بنصوص أمرة تتضمن قيد كل من له مباشرة الحقوق السياسية فى أول نوفمبر من كل عام وحتى الحادى والثلاثين من يناير من السنة التالية وبحيث يتم عرض هذه الجداول فى الأول من شهر فبراير إلى اليوم الأخير منه.

(٣) أولى المشرع كل من أهمل قيد اسمه فى جداول الانتخاب بغير حق أو حدث خطأ فى البيانات الخاصة بقيده أو توافرت فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع التى كانت تحول دون مباشرة حقوقه السياسية بعد تحرير الجداول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بقيده - خول المشرع كل ناخب مقيدا اسمه فى جداول الانتخاب حق طلب قيد اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من قيد من غير حق أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد.

(٤) طلب ذلك يكون من ذوى الشأن كتابة إلى مدير الأمن بالمحافظة حتى اليوم الخامس عشر من شهر مارس - تفصل فيما يقدم من طلبات لجنة منصوص عليها فى المادة (١٦) من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ خلال مواعيد معينة .

(٥) يحق لمن رفض طلبه أو حذف اسمه أن يطعن بغير رسوم فى القرار الصادر بذلك من هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإدارى

	<p>المختصة والتي يكون حكمها غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن .</p> <p>(٦) القرار الصادر من اللجنة المشار إليها سواء كان سلباً أو إيجاباً والذي لا يكون إلا بناء على طلب يقدم إليها من ذوى الشأن — هو محل دعوى الإلغاء وهو الذى تجرى المحكمة بشأنه رقابتها القضائية فى نطاق رقابة قاضى المشروعية بحسبان أن ذلك هو نتاج الجهة الإدارية .</p>
٥١٧	<p>المطلب الثالث</p> <p>منازعات التأميم</p>
٥١٧	<p>المبدأ رقم (٣٠٢) :</p> <p>المنازعة فيما إذا كان قانون التأميم قد شمل المطحن المتنازع عليه من عدمه هي منازعة إدارية تدخل فى إختصاص مجلس الدولة.</p>
٥١٧	<p>المبدأ رقم (٣٠٣) :</p> <p>إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالطعن فى قرارات لجان التقييم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بحسبانها لجاناً إدارية خولها القانون إختصاصاً قضائياً .</p>
٥١٨	<p>المبدأ رقم (٣٠٤) :</p> <p>إختصاص مجلس الدولة بمنازعات التأميم (تحديد الحد الأقصى للتعويض) — تقادم الحق فى المطالبة بالزيادة — أثر حكم المحكمة الدستورية العليا.</p>
٥١٩	<p>المطلب الرابع</p> <p>منازعات إزالة التعديات على خطوط التنظيم</p>
٥١٩	<p>المبدأ رقم (٣٠٥) :</p> <p>إختصاص القضاء الإدارى بالطعن على قرارات إزالة التعديات على خطوط التنظيم .</p>
٥١٩	<p>المبدأ رقم (٣٠٦) :</p> <p>الاختصاص بنظر منازعات خطوط التنظيم وما يرتبط بها — جواز إلغاء التراخيص السابق منحها أو تعديلها عند صدور قرار بتعديل</p>

	خطوط التنظيم.
٥١٩	المبدأ رقم (٣٠٧) : توجيه وتنظيم أعمال البناء - القيود المفروضة علي العقارات التي تدخل في خطوط التنظيم.
٥٢٠	المبدأ رقم (٣٠٨) : إختصاص المحافظ المختص باعتماد خطوط التنظيم للشوارع وإصدار القرار اللازم .
٥٢٠	المبدأ رقم (٣٠٩) : توجيه وتنظيم أعمال البناء - القيود المفروضة علي العقارات التي تدخل في خطوط التنظيم.
٥٢١	المبدأ رقم (٣١٠) : توجيه وتنظيم أعمال البناء - ترخيص البناء - مدي جواز سحب أو تعديل رخصة البناء عند تعارضها مع خط التنظيم بعد تعديله - التفرقة بين مدلول الترخيص والرخصة - المواد أرقام ٤، ١٣، ١٥، ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء.
٥٢١	المبدأ رقم (٣١١) : ترخيص - تراخيص مباني - مخالفة شروط الترخيص - ازالة المباني المخالفة - اختصاص المحافظ المختص باصدار قرار الازالة.
٥٢٢	المبدأ رقم (٣١٢) : المادة ١٣ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء.
٥٢٢	المبدأ رقم (٣١٣) : أحكام المادة ١٦ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المضافة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ - وجوب ازالة الأعمال المخالفة لقيود الارتفاع طبقا لأحكام هذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة

٥٢٤	<p>١٩٨١ أو لخطوط التنظيم - قرار إزالة الأعمال المخالفة في الحالات المحددة على سبيل الحصر في هذه المادة يكون من المحافظ المختص وحده دون جواز التفويض في هذا الشأن .</p> <p>المبدأ رقم (٣١٤) :</p>
	<p>(١) حظر المشرع على الجهات القائمة على شئون المرافق تزويد العقارات المبنية أو أي من وحداتها بخدمات المرافق كالكهرباء والمياه إلا بناء على شهادة تقدم إليها من صاحب الشأن صادرة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم تفيد صدور ترخيص بالمباني المقامة ومطابقتها لشروط الترخيص ولأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية.</p> <p>(٢) الوحدة السكنية الخاصة بالمطعون ضده وإن كانت مقامة قبل عام ١٩٩٢. أي قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ في ١٩٩٢/٦/٢ إلا أن ذلك لا يعني خروجها من المجال الزمني لسريان الحكم الوارد بالمادة (١٧) مكرراً المشار إليها، إذ أنه يسري على العقارات المبنية الوحدات المبنية والوحدات الموجودة بها والقائمة فعلاً في ١٩٩٢/٦/٢ وتوجد بها مخالفات سواء لبنائها بدون ترخيص أو بالمخالفة لشروط الترخيص أو لعدم التزامها بغير ذلك من أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية</p>
٥٢٧	<p>المطلب الخامس</p> <p>منازعات قرارات فرض مقابل التحسين</p>
٥٢٧	<p>المبدأ رقم (٣١٥) :</p> <p>إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالطعن في القرارات الصادرة من لجنة الطعن في تقدير مقابل التحسين .</p>
٥٢٨	<p>المبدأ رقم (٣١٦) :</p> <p>إختصاص مجلس الدولة بالطعن على قرارات تقدير مقابل التحسين النهائية - عدم قبول الطعن على قرارات تقدير مقابل التحسين غير النهائية وليس عدم الإختصاص .</p>

٥٢٨	<p>المبدأ رقم (٣١٧) :</p> <p>مقابل التحسين - اختصاص محكمة القضاء الإداري بالطعن على القرارات الصادرة من لجنة الفصل في طعون ذوي الشأن في قرارات لجان تقدير مقابل التحسين .</p>
٥٢٩	<p>المبدأ رقم (٣١٨) :</p> <p>اختصاص - ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - القرارات الصادرة من لجنة الطعون بشأن فرض مقابل التحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة - المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل التحسين على العقارات.</p>
٥٣٠	<p>المبدأ رقم (٣١٩) :</p> <p>المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة (٨) من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن مقابل التحسين.</p>
٥٣٠	<p>المبدأ رقم (٣٢٠) :</p> <p>الاختصاص بنظر قرارات تقدير مقابل التحسين - ليس لجهة الإدارة أن تعتبر عدم الأداء مبرراً لإعادة تقدير مقابل التحسين مرة أخرى وخاصة وأنه أصبح نهائياً برفض لجنة الطعون الطعن المقام من المطعون ضده على تقدير اللجنة.</p>
٥٣٢	<p>المبدأ رقم (٣٢١) :</p> <p>(١) إجراءات وتنظيم لجنة التقدير ولجنة الطعون يقوم على أن من يحق له النعي على قرارات أي من اللجنتين هو مالك العقار فقط (٢) جهة الإدارة لا يحق لها الطعن في تقديرات لجنة مقابل التحسين ولا تحضر جلسات لجنة الطعن ولا تدعى إليها، ومن ثم فلا حاجة إلى إعلانها بقرار لجنة الطعون ولا يجوز لها الطعن في قرارات هذه اللجنة باعتبار أنها ليست طرفاً في الخصومة.</p>

٥٣٢	المطلب السادس
٥٣٢	منازعات قرارات مجلس المراجعة بشأن الضريبة على العقارات المبنية والأرض الفضاء المبدأ رقم (٣٢٢) :
٥٣٣	اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالطعن على قرارات مجلس المراجعة الصادرة بالفصل في التظلم من قرارات لجنة تقدير الضريبة على العقارات المبنية والأرض الفضاء . المبدأ رقم (٣٢٣) :
٥٣٤	قرارات مجلس المراجعة الصادرة بالفصل في التظلم من قرارات لجنة تقدير الضريبة على العقارات المبنية والأرض الفضاء - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالطعن عليها . المبدأ رقم (٣٢٤) :
٥٣٤	اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالطعن على قرارات مجلس المراجعة - التظلم من قرارات لجنة تقدير الضريبة على العقارات المبنية والأرض الفضاء يكون للمالك - مستأجر العقار ليس من المخاطبين بأحكام نصوص القانون رقم ١٩٥٤/٥٦ بشأن الضريبة على العقارات المبنية فمن ثم فهو لا يعد مدينا بها أو مكلفا بادائها ، ولا تنهض بالتالي صفته كمستأجر لاحدى وحدات العقار سنداً له في الطعن على قرار تقدير القيمة الإيجارية السنوية للعقار بهدف ربط الضريبة العقارية عليه. المبدأ رقم (٣٢٥) :
٥٣٤	(١) الإخطار بموعد نظر التظلم قبل حلول الجلسة المحددة لنظره يعد إجراء جوهرياً من إجراءات البت في التظلم وذلك لتمكين ذوي الشأن من المثول أمام مجلس المراجعة في الموعد والمكان المحدد بالإخطار لإبداء دفاعهم وتقديم ما يكون لديهم من المستندات أو البيانات ومتابعة سير إجراءات التظلم. (٢) يترتب على إغفاله أو عدم إتمامه خلال الميعاد المحدد وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإخلال بضمانة مقررة للتظلم يترتب

٥٣٥	<p>عليه بطلان إجراءات مجلس المراجعة وما بني عليه من إجراءات خاصة القرار الصادر من مجلس المراجعة</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٦) :</p>
٥٣٦	<p>(١) التظلم أمام مجلس المراجعة هو تظلم اختياري .</p> <p>(٢) المقصود بنهائية قرار مجلس المراجعة هو عدم حاجة القرار إلى تصديق من سلطة أعلى - قرار لجنة التقدير شأنه شأن قرار مجلس المراجعة لا يحتاج إلى تصديق من سلطة أعلى ويعتبر لذلك قرارا إداريا نهائيا مستكمل الشروط والأركان - جواز الطعن عليه على استقلال أمام القضاء الإداري أسوة بقرار مجلس المراجعة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٧) :</p>
٥٣٧	<p>قرارات مجلس المراجعة تكون نهائية - القرار الصريح الذي يصدره مجلس المراجعة في التظلم هو الذي يرد عليه الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري في المواعيد، ووفقا للإجراءات المقررة بوصفه قرارا نهائيا - لا تسري في هذا الشأن فكرة القرار الضمني بالرفض بفوات ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم دون الرد على المتظلم</p>
٥٣٧	<p>المطلب السابع</p> <p>منازعات الضرائب والرسوم</p>
٥٣٧	<p>المبدأ رقم (٣٢٨) :</p> <p>ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات النهائية الصادرة في منازعات الضرائب والرسوم - رهين بصور القانون الذي ينظم هذه المنازعات غير مانع من إختصاص تلك المحاكم سواء بالفصل في منازعات الضرائب والرسوم التي هي بطبيعتها منازعات إدارية وذلك إذا كان لم ينظم لها المشرع طريقا قضائيا خاصا للطعن بالفصل قضائيا في الطعن على أي قرار يتعلق بهذه المنازعات ومنها منازعات الضريبة على العقارات المبنية وضرائب الأطنان الزراعية والرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي.</p>
٥٣٨	<p>المبدأ رقم (٣٢٩) :</p> <p>إختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر القرارات النهائية الصادرة من</p>

٥٣٩	<p>الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم منوط بصدر القانون الخاص الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة و طالما لم يصدر هذا القانون لا يكون مجلس الدولة مختصا بنظر منازعات الضرائب والرسوم .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٠) :</p>
٥٤٠	<p>ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في منازعات الضرائب والرسوم وفقاً للفقرة السادسة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رهينة بصدر القانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات ، غير أن ذلك لا يمنع من اختصاص تلك المحاكم بنظرها سواء بالفصل في منازعات الضرائب والرسوم التي ينظم لها المشرع طريقاً قضائياً للطعن أو بالفصل في القرارات الإدارية المتعلقة بهذه المنازعات ولا يتسع النص الذي يحدد اختصاص القضاء العادي ليشمله .</p>
٥٤٠	<p>المطلب الثامن</p> <p>منازعات تنفيذ أحكام مجلس الدولة</p>
٥٤٠	<p>المبدأ رقم (٣٣١) :</p> <p>مجلس الدولة هو صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية كافة وما يتفرع عنها من منازعات متعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري - أساس ذلك : أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - مؤدى ذلك : عدم إختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري.</p>
٥٤٢	<p>المبدأ رقم (٣٣٢) :</p> <p>اشكال في التنفيذ يختلف عن الاختصاص المقرر لدائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا بموجب المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ فيما يتعلق بوقف تنفيذ الاحكام المطعون فيها والتي ترتبط بمدى اتفاق الحكم المطعون فيه فيما قام عليه من اسباب مع القانون - الاصل في قبول الاشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم او بالاستمرار في تنفيذه ان يجد سببه بعد صدور الحكم - اشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما لوجبه</p>

٥٤٣	<p>القانون من شروط يتعين توافرها لاجراء التنفيذ وليست تظلما من الحكم المراد وقف تنفيذه</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٣) :</p>
٥٤٣	<p>الإشكال أمام محكمة غير مختصة لا ينتج ولا يثمر أثرا سواء كان عدم الاختصاص ولائيا أو نوعيا - المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه هي صاحبه الولاية في الفصل في الإشكال .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٤) :</p>
٥٤٣	<p>الإشكال في تنفيذ الحكم إنما ينصرف إلى أمور استحدثت بعد صدور الحكم تحول دون تنفيذه .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٥) :</p>
٥٤٣	<p>الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المستشكل في تنفيذه إذا انتهى إلى رفض الطعن على حكم محكمة القضاء الإداري الذي قضى برفض الدعوى لا يكون محلا لصيغة تنفيذية تتوفر له - الحصول على الصيغة التنفيذية للحكم إنما هو لتنفيذ أحكام الإلغاء على نحو ما نص عليه بالمادة (٥٤) من قانون مجلس الدولة .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٦) :</p>
٥٤٤	<p>الإشكال المتضمن طلب الاستمرار في التنفيذ لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم هو أمر لا صلة له بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال - إنما هو في جوهره يتغيا الإجمار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ وإجماره على التنفيذ نزولا على حكم القانون - هذا الإشكال لا يضيف قهرا جديدا للامتناع عن التنفيذ .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٧) :</p>
٥٤٥	<p>رفع الإشكال قبل تمام التنفيذ شرط لقبول الاشكال في تنفيذ الحكم الإداري - إختصاص القاضي الإداري بمنازعات تنفيذ الأحكام الإدارية هو إجراء وقتي يدعو إليه الاستعجال فإذا كان التنفيذ قد تم فلا يتصور طلب وقفه أو الاستمرار فيه مؤقتا.</p> <p>يشترط لقبول الاشكال في تنفيذ الحكم الإداري ان يكون قد رفع قبل</p>

تمام التنفيذ فالمطلوب من القاضى الإدارى عندما يختص بمنازعات تنفيذ الأحكام الإدارية هو إجراء وقتى يدعو إليه الاستعجال فإذا كان التنفيذ قد تم فلا يتصور طلب وقفه أو الاستمرار فيه مؤقتا .

يشترط أيضا لقبول الاشكال أن يؤسس على وقائع لاحقة لصدور الحكم المستشكل فى تنفيذه وأن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على اجراءات التنفيذ يكون دائما مبناه وقائع لاحقه على صدور الحكم وليست سابقة عليه .

أثر ذلك : عدم جدوى الاشكال اذا كان مبنيا على وقائع سابقة على الحكم اذ المفروض انه صححها بصورة صريحة أو ضمنية .
المبدأ رقم (٣٣٨) :

٥٤٥

قاضى الامور الوقتية بالمحكمة التى اصدرت الحكم يكون وحده دون غيره المختص بما يثور من منازعات فى هذا الشأن — يترتب على ذلك — لا يجوز لطالب التنفيذ اللجوء الى القضاء الإدارى فى هذه الحالة بدعوى أن امتناع قلم الكتاب عن تسليمه الصورة التنفيذية يشكل قرارا اداريا يجوز المطالبة بالغاءه أمام القضاء الإدارى — أساس ذلك : أن المشرع وقد أفرد نص خاص هذا الاختصاص لقاضى الامور الوقتية بالمحكمة التى اصدرت الحكم يكون قيد من النص العام الذى يجعل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى صاحب الولاية العامة والقاضى الطبيعى بنظر الطعون فى القرارات الإدارية وسائر المنازعات الادارية.

المبدأ رقم (٣٣٩) :

٥٤٦

مقتضى حكمى نصى المادتين (٥٠) ، (٥٢) من قانون مجلس الدولة — سيادة القانون من المبادئ التى حرص الدستور المصرى على ترسيخها وإعلاء شأنها وجعل الدستور من استقلال القضاء واحترام أحكامه آية تحقيقه — المشرع لم يترك أمر الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى سدى وإنما أسبغ عليها بعبارات صريحة الدلالة واضحة المعنى القواعد الخاصة بحجية الأمر المقضى وأوجب تنفيذها رغم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تقض

٥٤٨	<p>دائرة فحص الطعون بالمحكمة بوقف التنفيذ - لا يقال من ذلك التذرع بإشكالات تقدم أمام المحاكم المدنية إذ إن مثل هذه الإشكالات عديمة الأثر وهي والعدم سواء فلا تنتج أثراً ولا يقام لها وزناً .</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٠) :</p>
	<p>(١) اختصاص محاكم مجلس الدولة دون سواها بالفصل في إشكالات التنفيذ باعتبارها منازعة إدارية ، وما يلجأ إليه ذو الشأن من منازعات أمام المحاكم غير المختصة لا يعدو أن يكون عقبة مادية وعديمة الأثر لا تصلح مبرراً لنكوص الإدارة عن واجبها الدستوري باحترام أحكام القضاء وتنفيذها .</p> <p>(٢) الأحكام التي تصدر عن القضاء الإداري تصدر نافذة رغم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تقض دائرة فحص الطعون بها بذلك - لا يوهن من واجب نفاذ هذه الأحكام رفع إشكال إلى محكمة غير مختصة .</p> <p>(٣) الاختصاص المقرر لمجلس الشورى لا يتغول على الاختصاص الدستوري لمجلس الدولة باعتباره صاحب الولاية العامة في نظر المنازعة الإدارية - خاصة إذا أفصحت الأوراق عن بطلان في الإجراءات أو تقاعس من جانب ذوى الشأن بإشكالات لسلب هذا الاختصاص .</p>
٥٥١	<p>المبدأ رقم (٣٤١) :</p> <p>حكم في الدعوي - إشكال في تنفيذ حكم - انعقاد الاختصاص بنظره لذات المحكمة التي أصدرته.</p>
٥٥٢	<p>المطلب التاسع</p> <p>منازعات التدابير الفردية أو التنظيمية</p> <p>في ظل الأحكام العرفية (الطوارئ)</p>
٥٥٢	<p>المبدأ رقم (٣٤٢) :</p> <p>التدابير التي يتخذها القائم على إجراء النظام العرفي تنفيذاً لذلك سواء كانت تدابير فردية أو تنظيمية يتعين أن تتخذ في حدود القانون ولا تتأى عن رقابة القضاء أساس ذلك : أن هذه التدابير لا تجاوز دائرة</p>

<p>٥٥٢</p>	<p>القرارات الإدارية التي تخضع للاختصاص القضائي لمجلس الدولة. المبدأ رقم (٣٤٣) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري — قرار رئيس الجمهورية بإحالة جرائم معينة إلى القضاء العسكري — أساس ذلك .</p> <p>(ب) السلطة التقديرية وأعمال السيادة - معيار التمييز بينهما .</p> <p>(ج) إحالة جرائم معينة للقضاء العسكري - السلطة التقديرية المقررة لرئيس الجمهورية في ذلك مشروعيتها مرهونة باستهداف المصلحة العامة دون سواها - استناد قرار الإحالة إلى نص المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية وهي محل نزاع دستوري لم يفصل فيه بعد يستلزم اختصاصاً مقررأ لجهة قضائية وسد لها القانون الفصل فيه- أثر ذلك - الدستور المصري- المواد ٦٨ — قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ١٩٧٩/٤٨ المادة ٤٩ منه - قانون الطوارئ رقم ١٩٥٨/١٦٢ المواد ١ ، ٩ منه.</p>
<p>٥٦٠</p>	<p>المبدأ رقم (٣٤٤) :</p> <p>(١) ما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري — امتناع جهة الإدارة عن الإفراج عن المعتقل بعد صدور أمر بالإفراج عنه من محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) فصلاً في اعتراض وزارة الداخلية أو مرور المدة المقررة دون الفصل في الاعتراض - أساس ذلك - المادة ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور .</p> <p>(٢) حق المعتقل في الإفراج عنه سواء بعد الفصل في أمر الاعتقال بالإفراج عنه أو الفصل في الاعتراض المقدم من وزارة الداخلية - الامتناع عن ذلك واحتجازه دون وجه حق يمثل قراراً سلبياً مخالفاً لللقانون - أساس ذلك الدستور المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٧١ ، ١٨٤ منه - المواد ١ ، ٣ ، ٣ مكرراً من القانون ١٩٥٨/١٦٥ بشأن حالة الطوارئ .</p>

٥٦٣	المبحث الثالث
	منازعات العقود الإدارية
٥٦٤	المبدأ رقم (٣٤٥) :
	طبيعة العلاقة القائمة بين الهيئة القومية للإتصالات السلوكية واللاسلكية والشخص المتعاقد معها على تركيب كابينة تلغراف وتليفون أهلي - علاقة عقدية مصدرها القانون العام : إتصال العقد بنشاط مرفق عام كما يعتبر الشخص المتعاقد مع الهيئة مساهما في تسيير مرفق عام - إحتواء العقد على شروط غير مألوفة في عقود القانون الخاص وإتصاله بتسيير مرفق عام يجعله من العقود الإدارية - أثر ذلك : إختصاص مجلس الدولة دون غيره بالمنازعات التي تنشأ عن هذا العقد.
٥٦٦	المبدأ رقم (٣٤٦) :
	إختصاص محاكم مجلس الدولة بمنازعات عقود البيع المبرمة بين المحافظة والغير بشأن الأراضي المملوكة للمحافظة ملكية خاصة، أساس ذلك : طبيعة العقد بوصفه من العقود الإدارية - تطبيق : مشروع مركز الغردقة السياحي.
٥٧٠	المبحث الرابع
	منازعات شئون الموظفين
٥٧١	المطلب الأول
	منازعات الطعن على قرارات الإعارة
٥٧١	المبدأ رقم (٣٤٧) :
	إختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات المتعلقة بقرارات إعارة العاملين المدنيين بالدولة وما يتفرع عنها من منازعات.
٥٧١	المطلب الثاني
	منازعات الطعن على قرارات النقل والندب
٥٧١	المبدأ رقم (٣٤٨) :
	القضاء الإداري صاحب الإختصاص الأصيل بالمنازعة الإدارية عدا ما أخرجه المشرع بالنص الصريح من ولايته - تدخل قرارات

٥٧٢

النقل في إختصاص القضاء الإداري بوصفها من المنازعات الإدارية.
المبدأ رقم (٣٤٩) :

إذا كان قضاء مجلس الدولة الأول إبان كان إختصاصه محدداً على سبيل الحصر قد إجتهد فتوسع في تفسير النصوص المحددة لإختصاصه فأبتدع فكرة الجزاء المقنع ليمد إختصاصه ليشمل قرارات النقل أو النذب حتى لا تصبح هذه القرارات بمنأى عن رقابة القضاء فإنه وقد تعدل الوضع بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وجعل من مجلس الدولة صاحب ولاية عامة في المنازعات الإدارية فقد أضحى ولا محل لمثل هذا التأثير ذلك أن الطعن في قرار النقل أو النذب هو منازعة إدارية مما يختص بها مجلس الدولة .

٥٧٤

المبدأ رقم (٣٥٠) :

إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بدأ مقيدا محدودا بمنازعات إدارية واردة في قانونه على سبيل الحصر - وقد عمد القضاء الإداري إلى التوسيع من هذا الإختصاص بالتفسير الملائم لنصوص القانون. فأبتدع فكرة الجزاء التأديبي المقنع ليتوصل إلى بسط رقابته على قرارات النذب والنقل متى جاءت معيبة بعيب الإنحراف وإساءة إستعمال السلطة - إلى أن صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فجعل القضاء الإداري هو صاحب الولاية العامة على المنازعات الإدارية كافة - ما عدا ما نص القانون صراحة على إخراجه من إختصاصه، فما عاد الأمر بحاجة إلى فكرة الجزاء التأديبي المقنع - وصار الإختصاص القضائي لمجلس الدولة يمتد إلى منازعات النقل والنذب وغيرها مما أثير بشأنها بنظرية الجزاء المقنع - وصارت هذه المنازعات من ولاية محاكم القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية أو التأديبية.

٥٧٦	المطلب الثالث
٥٧٦	منازعات الطعن على قرارات "لفت النظر"
٥٧٦	المبدأ رقم (٣٥١) :
٥٧٧	الطعن على قرار لفت النظر يدخل في إختصاص محكمة القضاء الإداري بوصفه من المنازعات الإدارية .
٥٧٧	المبدأ رقم (٣٥٢) :
٥٧٨	لفت النظر ليس من بين الجزاءات التأديبية التي نص عليها القانون ولكنه أسلوب يستهدف به الرئيس الإداري دمج سلوك الموظف بالخطأ — السلطة التقديرية لكل من الرئيس الإداري والنيابة الإدارية — حدودها.
٥٧٨	المطلب الرابع
٥٧٨	منازعات قرارات تحميل العامل
٥٧٨	قيمة العجز في عهده
٥٧٨	المبدأ رقم (٣٥٣) :
٥٧٨	المنازعة في قرار التحميل منازعة في مرتب مما يدخل في إختصاص محكمة القضاء الإداري .
٥٧٨	المبدأ رقم (٣٥٤) :
٥٧٩	المنازعة في التحميل هي منازعة في التعويض الذي يتحمله العامل علي أساس مسئوليته المدنية عن خطئه الشخصي — لا تقيد بميعاد دعوى الإلغاء حتى ولو كانت مرتبطة بقرار مجازة العامل عن المخلفات المنسوبة إليه .
٥٧٩	المبحث الخامس
٥٧٩	منازعات شئون أفراد القوات المسلحة
٥٧٩	المبدأ رقم (٣٥٥) :
٥٧٩	المنازعة المتعلقة بالمكافآت والمعاشات لضباط الصف والجنود المجندين بالقوات المسلحة تدخل في عموم المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة.

٥٨٠	<p>المبدأ رقم (٣٥٦) :</p> <p>يظل الإختصاص معقودا لمحاكم مجلس الدولة ينظر منازعات ضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق أحكام قوانين المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة.</p>
٥٨٠	<p>المبدأ رقم (٣٥٧) :</p> <p>إختصاص اللجان القضائية العسكرية لا يشمل المنازعات المرفوعة من الورثة بإستحقاق المعاش .</p>
٥٨١	<p>المبدأ رقم (٣٥٨) :</p> <p>إختصاص القضاء العسكري قاصر على المنازعات الإدارية التي يكون طرفا فيها ضباط القوات المسلحة وضباط الصف والجنود المتطوعون ذوو الراتب العالي - عدم إختصاص القضاء العسكري بنظر المنازعات المتعلقة بالجنود .</p>
٥٨١	<p>المبدأ رقم (٣٥٩) :</p> <p>(١) إختصاص اللجان القضائية العسكرية المنوه عنها بهذا القانون قاصر على الفصل في المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق أحكام قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة.</p> <p>(٢) منازعات هؤلاء المتعلقة بتطبيق أحكام قوانين المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة لا تختص بها اللجان القضائية العسكرية سالفه الذكر ، ويظل الاختصاص بنظرها معقودا لمحاكم مجلس الدولة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٦٠) :</p> <p>المتعلقة بتطبيق أحكام قانون المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف وضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي بالقوات المسلحة تخرج عن اختصاص اللجان القضائية العسكرية سالف البيان ويظل الاختصاص بنظرها معقودا لمحاكم مجلس الدولة.</p>

٥٨٣	المبحث السادس
	منازعات التعويض عن أخطاء الإدارة
٥٨٤	المطلب الأول
	منازعات التعويض
	عن القرارات الإدارية السلبية
٥٨٤	المبدأ رقم (٣٦١) :
	إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بدعاوى التعويض عن قرارات الإدارة السلبية بالإمتناع عن إتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت الملائم.
٥٨٤	المطلب الثاني
	منازعات التعويض عن قرارات الإمتناع
	عن تنفيذ الأحكام
٥٨٤	المبدأ رقم (٣٦٢) :
	يجب أن تنفذ الجهات الإدارية المختصة الأحكام القضائية الواجبة التنفيذ طبقا لأحكام القانون وعلى كل من الموظفين العموميين المختصين بذلك إصدار القرارات الإدارية اللازمة لتحقيق هذا الغرض على سبيل الحكم والإلزام إمتناع الجهة الإدارية عن إصدار هذا القرار يعد قرارا سلبيا بالمعنى الذي قصده المشرع في المادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - طلب التعويض عن هذا القرار السلبي يكون تعويضا عن قرار من القرارات الإدارية التي تختص محاكم مجلس الدولة بالمنازعات المتعلقة بها.
٥٨٧	المطلب الثالث
	منازعات التعويض عن أفعال
	الإدارة غير المشروعة
٥٨٧	المبدأ رقم (٣٦٣) :
	إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في دعاوى المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يصيب الأفراد بفعل جهة الإدارة - مدى مباشرة هذا الإختصاص.

٥٨٧	<p>المطلب الرابع</p> <p>منازعات التعويض عن قرارات</p> <p>إعتقال ضباط القوات المسلحة</p>
٥٨٧	<p>المبدأ رقم (٣٦٤) :</p> <p>القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة، طلب التعويض عن قرار إعتقال ضابط بالقوات المسلحة لأسباب سياسية - لا يعتبر من قبيل المنازعات الإدارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة - أساس ذلك : مناط إعتبار المنازعة من المنازعات الإدارية بالضباط أن تتعلق بأمر من أمور الضباط الوظيفية التي تنظمها قوانين شروط خدمة الضباط - إعتقال ضابط لأسباب سياسية لا يعدو في هذه الحالة أن يكون فردا عاديا - الأثر المترتب على ذلك : دخول المنازعة في قرار الإعتقال في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.</p>
٥٨٩	<p>المطلب الخامس</p> <p>منازعات التعويض عن مخالفات الطعون</p> <p>الانتخابية لعضوية مجلس الشعب</p>
٥٨٩	<p>المبدأ رقم (٣٦٥) :</p> <p>مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الصادرة منها هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون قرارها غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة، وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر تربطه علاقة السببية بخطأ جهة الإدارة، وعدم تنفيذ الإدارة للحكم للقضائي الصادر بإلغاء قرارها لعدم إعلان فوز المدعى في إنتخابات مجلس الشعب يعتبر قرار إداري سلبي مخالف للقانون يرتب لصاحب الشأن حقا في التعويض عما قد يلحقه بسببه من أضرار مادية وأدبية، أساس ذلك : تطبيق.</p>

٥٩٢	المبحث السابع منازعات الأوامر على العرائض
٥٩٥	المبدأ رقم (٣٦٦) : مناط إصدار رئيس محكمة القضاء الإداري الأمر على عريضة في حالة وجود تقليد لموضوع الرسم أو النموذج الصناعي المسجل أو بيع أو عرض المنتج المقلد.
٥٩٥	المبدأ رقم (٣٦٧) : لرئيس محكمة القضاء الإداري سلطة الأمر بتوقيع حجز التحفظي تحت مسئولية مقدم الطلب على البضائع والمنقولات المملوكة للمحجوز عليهم وفاء للمبالغ المستحقة عليهم للجهة طالبة إستصدار الأمر على العريضة.
٥٩٧	المبدأ رقم (٣٦٨) : سلطة رئيس محكمة القضاء الإداري في إصدار الأمر على عريضة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة بصفته قاضيا للتنفيذ.
٥٩٩	المبدأ رقم (٣٦٩) : لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمرا بإتخاذ الإجراءات التحفظية وخاصة حجز المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج، ولصاحب براءة الاختراع إستصدار الأمر بإتخاذ ما تقدم من الإجراءات قبل رفع أي دعوى على أن يرفع دعواه خلال ثمانية أيام من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا بطلت الإجراءات من تلقاء نفسها - لرئيس محكمة القضاء الإداري إصدار الأمر على العريضة بالإجراءات التحفظية على الأشياء والأدوات في أي مكان تكون وتحت يد أي جهة إدارية أو غير إدارية.
٦٠٢	المبدأ رقم (٣٧٠) : أمر على عريضة في منازعة ناشئة عن قرار بوقف أعمال البناء

	والإزالة والتصحيح .
٦٠٤	المبدأ رقم (٣٧١) :
	أمر بتنفيذ حكم هيئة تحكيم ووضع الصيغة التنفيذية عليه.
٦١١	الفصل الثاني
	ما يخرج عن اختصاص
	محاكم مجلس الدولة
٦١٣	المبحث الأول
	الطعن على قرار دعوة الناخبين
	لانتخاب أعضاء البرلمان
٦١٣	المبدأ رقم (٣٧٢) :
	تباشر الحكومة أعمال السيادة باعتبارها سلطة حكم وفي نطاق
	وظائفها السياسية - رقابة القضاء لا تمتد لهذه الأعمال - قرار رئيس
	الجمهورية بدعوة الناخبين للانتخاب يعتبر من أعمال السيادة التي
	تخرج من نطاق الرقابة القضائية - لا تعارض بين الرقابة على
	دستورية القوانين وأعمال السيادة - ولا تلازم بينهما - أساس ذلك :
	أن الرقابة على دستورية القوانين تهدف إلى إعلاء كلمة الدستور
	باعتباره أعلى القواعد القانونية بينما أعمال السيادة هي نوع من
	الأعمال تخرج من رقابة القضاء لإعتبارات قد تكون في بعض
	صورها سياسية ورقابة القضاء عليها لا تتفق وطبيعة ولاية السلطة
	القضائية - مؤدى ذلك - إنه لا وجه للقول بأن دستور ١٩٧١ عندما
	قضى في المادة (٧٥) بأن تتولى المحكمة الدستورية العليا الرقابة
	على دستورية القوانين يكون قد ألغى النصوص الخاصة بعدم
	إختصاص الجهات القضائية بالنظر في أعمال السيادة.
٦١٥	المبدأ رقم (٣٧٣) :
	اختصاص - ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء
	إدارى - قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء
	المجالس الشعبية المحلية. القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة
	الحقوق السياسية - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة

	<p>المحلية - قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً يتمحض عن إرادة ملزمة مصدرها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - لا يعتبر قرار رئيس الجمهورية في هذه الحالة من أعمال السيادة.</p>
٦١٦	<p>المبدأ رقم (٣٧٤) :</p> <p>قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين للإنتخاب أو للاستفتاء يدخل في مفهوم أعمال السيادة</p>
٦١٧	<p>المبحث الثاني</p> <p>الطعن على قرار إعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور</p>
٦١٨	<p>المبدأ رقم (٣٧٥) :</p> <p>إعلان نتيجة الإستفتاء هو خاتم الإجراءات التي يمر بها تعديل الدستور - نفاذ التعديلات الدستورية منوط بهذا الإعلان ومرتبط به إرتباطاً لا انفصام له - المساس بقرار إعلان نتيجة الإستفتاء من حيث تمامه أو إكتمال الوقائع التي قام بها يتضمن بحكم اللزوم المساس بالمواد الدستورية المعدلة ذاتها وتعطيل نفاذها - التعرض لمشروعية القرار المشار إليه هو تعرض للمواد المعدلة ينطوي على تشكيك في مشروعيتها - إجراءات إصدار الدساتير أو تعديلها من المسائل التي يجاوز نظرها والتعقيب عليها الإختصاص الولائي للقضاء الإداري - أثر ذلك : عدم إختصاص مجلس الدولة بالطعن على قرار إعلان نتيجة الإستفتاء.</p>
٦٢٠	<p>المبحث الثالث</p> <p>الطعن على أوامر النيابة العامة في مسائل الحيابة (منذ عام ١٩٨٢)</p>
٦٢٠	<p>المبدأ رقم (٣٧٦) :</p> <p>المادة (٣٧٣) مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون</p>

	<p>الإجراءات الجنائية - المادة (٦١) من قانون الإجراءات الجنائية - أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة العامة فيما يتصل بتطبيق القوانين الجنائية على واقعة المنازعة في الحيابة لا تعد إجراء تحفظيا بتمكين طرف في مواجهة طرف آخر ولا تعدو أن تكون إجراء مما تتخذه النيابة العامة بمقتضى وظيفتها القضائية - أوامر الحفظ مجرد إجراءات قضائية وليست من قبيل القرارات الإدارية - أمر الحفظ لا يترتب على صدوره أي أثر ملزم في منازعة الحيابة ولا فيما تثيره من حماية واضع اليد الظاهر الجدير بالحماية - أثر ذلك : خروج أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة العامة في هذا الشأن من نطاق الإختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة - أساس ذلك : أن رقابة المشروعية التي تمارسها هذه المحاكم لا تمتد إلى الأوامر التي تصدرها النيابة العامة بحكم وظيفتها القضائية.</p>
٦٢٣	<p>المبدأ رقم (٣٧٧) :</p> <p>المنازعة في قرار الحيابة الصادر من النيابة العامة ليس من اختصاص القضاء الإداري - قضاء المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٢ لسنة ٢٠ ق. تنازع بالاعتداد بالحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٠ مدنى كفر الدوار الابتدائية المؤيد بالحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية " مأمورية بمنهور " في الاستئناف رقم ٢٦٧ لسنة ٤٧ ق - أثر الحكم.</p>
٦٢٥	<p>المبحث الرابع</p> <p>الطعن على أوامر وإجراءات مأموري الضبط القضائي</p>
٦٢٥	<p>المبدأ رقم (٣٧٨) :</p> <p>أوامر وإجراءات مأموري الضبطية القضائية التي تصدر عنهم في نطاق الإختصاص للقضائي المخول لهم قانونا هي وحدها التي تعتبر أوامر وقرارات قضائية - أثر ذلك : خروج هذه الأوامر عن رقابة القضاء الإداري - الأوامر والقرارات التي تصدر عنهم خارج نطاق إختصاصهم القضائي لا تعد أوامر أو قرارات قضائية - أثر ذلك :</p>

٦٢٧	<p>خضوع القرارات الأخيرة لرقابة القضاء الإداري متى توافرت فيها شروط القرارات الإدارية النهائية - مأمورو الجمارك لهم صفة رجال الضبط القضائي - لمأمور الجمر ك أن يحتجز الكتب التي صدر قرار من الجهات المختصة بمنع دخولها البلاد - أساس ذلك : إعتبار هذه الكتب من البضائع الممنوعة التي خول المشرع مأمور الجمر ك سلطة ضبطها - مؤدى ذلك : عدم إختصاص مجلس الدولة بالطعن على قرار مأمور الجمر ك في الحالة المشار إليها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٩) :</p>
٦٢٧	<p>مأمورو الضبط القضائي يتبعون النائب العام ويخضعون لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظائفهم - ما يصدر عنهم من أعمال لا يدخل في مفهوم القرارات الإدارية التي تقبل الطعن بالإلغاء أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - المادة ٤٦١ من قانون الإجراءات الجنائية - قيام النيابة العامة بتنفيذ حكم جنائي بالمصادرة يعتبر من أداء الوظيفة القضائية للنيابة وينأى عن رقابة المشروعية التي يسلطها مجلس الدولة على القرارات الإدارية.</p>
٦٢٧	<p>المبحث الخامس</p> <p>المنازعات الإدارية الخاصة</p> <p>بضباط القوات المسلحة</p>
٦٢٧	<p>المبدأ رقم (٣٨٠) :</p> <p>عدم إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بجميع المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة .</p>
٦٢٨	<p>المبدأ رقم (٣٨١) :</p> <p>كافة المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة تخرج عن إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .</p>
٦٢٨	<p>المبدأ رقم (٣٨٢) :</p> <p>القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد إختصاص اللجان القضائية للقوات المسلحة، سلب مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري الإختصاص بنظر كافة المنازعات الإدارية المتعلقة بضباط القوات</p>

	<p>المسلحة، وناطه باللجان المشكلة وفقاً لأحكامه - اختصاص هذه اللجان جاء من العموم والشمول، بما يدخل جميع المنازعات الإدارية في اختصاص القضاء العسكري ما دامت المنازعة تتعلق بالخدمة العسكرية، والتي يدور معها الاختصاص وجوداً وعدماً حتى ولو انفصلت علاقة الضابط بهذه الخدمة العسكرية وأصبح من الأفراد العاديين - المناط هو المنازعة في شأن من شئون هذه الخدمة والتي بسببها يطالب الشخص بما يدعيه من حقوق مرتبطة بها أو متفرعة عنها.</p>
٦٣١	<p>المبحث السادس</p> <p>قرارات جهة التنظيم بشأن المباني والمنشآت الآيلة للسقوط</p>
٦٣١	<p>المبدأ رقم (٣٨٣) :</p> <p>عدم اختصاص مجلس الدولة بالطعن على قرارات اللجنة المختصة بدراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم والتي تتولى معاينة وفحص المباني والمنشآت الآيلة للسقوط وتقرر ما يلزم إتخاذة للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئي أو التدمير أو الترميم أو الصيانة .</p>
٦٣١	<p>المبدأ رقم (٣٨٤) :</p> <p>عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لتعلقها بمدى صحة قرار إداري صدر بإخلاء العقار المذكور من السكان فوراً تطبيقاً لأحكام هذا القانون .</p>
٦٣٢	<p>المبحث السابع</p> <p>قرارات رفض إصدار الصحف</p>
٦٣٢	<p>المبدأ رقم (٣٨٥) :</p> <p>قرار برفض إصدار صحيفة - المادة (١٥) من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة - محكمة القيم جهة قضاء أنشأها المشرع لتباشر بعض الاختصاصات - من بين هذه الاختصاصات</p>

٦٣٣	<p>نظر الطعن في قرار رفض إصدار الصحيفة - أثر ذلك : عدم إختصاص مجلس الدولة بإلغاء مثل تلك القرارات.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٦) :</p> <p>صحف - الترخيص بإصدارها (صحافة) (دستور) المجلس الاعلى للصحافة المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٨ من دستور سنة ١٩٧١ - القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة - حدد قانون سلطة الصحافة للمجلس الاعلى للصحافة اجلا محدد للبت في الاخطارات التي تقدم إليه لإصدار الصحف بالموافقة أو الرفض - إنقضاء الأجل والمحدد بأربعين يوما دون ان يصدر المجلس المذكور قراره يرفض اصدار الصحيفة فإن ذلك يعد بمثابة عدم اعتراض منه على اصدار الصحيفة وموافقة ضمنية على اصدارها.</p>
٦٣٤	<p>المبدأ رقم (٣٨٧) :</p> <p>التفرقة بين سلطات المجلس الأعلى للصحافة التي أنيط القانون التنظيم منها أمام محكمة القيم وهي التنظيم من قرارات الرفض الصريح لإنشاء الصحف - أما في ما عدا ذلك - مثل عدم الرد على الاخطارات المقدمة من نوى الشأن بإصدار الصحف - فإن الاختصاص يظل منوطاً بقضاء مجلس الدولة</p>
٦٣٦	<p>المبدأ رقم (٣٨٨) :</p> <p>صحافة - حق الأحزاب في إصدار الصحف - أحكامه - المواد ٤٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ من الدستور، المادتان ١٥ ، ١٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية، المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٥١ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة - المشرع أعطي الأحزاب الحق في إصدار صحيفة تعبر عن رأيها دون اشتراط الحصول علي ترخيص بإصدارها - ذلك رهين بأن تكون للحزب عشرة مقاعد علي الأقل في مجلس الشعب - إذا تخلف هذا الشرط تعين الرجوع إلي القاعدة العامة التي تشترط الحصول علي ترخيص قبل إصدار الصحيفة</p>

تعلق الأمر بتأسيس شركة غرضها إصدار صحيفة ، أي ممارسة نشاط مما يعتبر من قبيل الحريات والحقوق العامة التي حرص الدستور علي التأكيد عليها في أكثر من موضع — ما يصدر من قرارات الجهات الإدارية بما يمس حرية الصحافة أو الحق في ملكيتها حيث تلتحم الحرية مع الحق فيما إذا كان طالب إصدار الصحيفة شخصا معنويا من أشخاص القانون الخاص ، فما يصدر من قرارات تترتب عليها آثارا قانونية قبل أي من هذه الأشخاص تعتبر قولا واحد من القرارات الإدارية في مفهومها الاصطلاحي سواء كانت إيجابية أو سلبية بالامتناع عن إتخاذ إجراء يستلزم القانون علي الإدارة اتخاذه.

- (١) المنازعة في وقف التنفيذ وإلغاء ترخيص صحيفة تتعلق بقرار إداري فإنها تعتبر من قبيل المنازعات الإدارية مما تختص بها محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .
- (٢) الحظر الدستوري والقانوني بشأن وقف إلغاء الترخيص الصحفي لا يحجب اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات حول قرار الترخيص إصداراً واستمراراً.
- (٣) لا يوجد ما يمنع جهة الإدارة من ترك التدخل بطريق التنفيذ المباشر واللجوء إلي القاعدة الأصل وهو التقاضي لحل نزاع تكون طرفا فيه.
- (٤) لجوء الإدارة للقضاء لحل المنازعات الإدارية سواء كان ذلك اختياراً أو كان بسبب منعها من التدخل الإداري المباشر بنص الدستور أو القانون كما هو في الحالة الماثلة فإنها بذلك تستعمل حقاً أصيلاً لها تقضي به القواعد العامة في حق التقاضي.

٦٤٢	<p>المبحث الثامن منازعات إتحاد الملاك</p>
٦٤٢	<p>المبدأ رقم (٣٩١) :</p> <p>الاختصاص الولائي من النظام العام ، وأن هذا الاختصاص يكون مطروحاً دائماً على المحكمة كمسألة أولية وأساسية تقضي فيها من تلقاء ذاتها دون حاجة إلى دفع بذلك من أحد الخصوم ، كما أن البحث في الاختصاص يسبق النظر في شكل الدعوى وموضوعها لأن ذلك يدور مع ولاية المحكمة وجوداً وعدمياً - إتحاد الملاك هو من أشخاص القانون الخاص وأن المنازعات المتعلقة به تخرج عن فلك المنازعات الإدارية التي تدخل في ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، وتتدرج تبعاً لذلك في اختصاص القضاء المدني بإعتباره صاحب الولاية العامة بنظر منازعات القانون الخاص .</p>
٦٤٤	<p>المبدأ رقم (٣٩٢) :</p> <p>الاختصاص الولائي هو من النظام العام ، ويكون مطروحاً دائماً على المحكمة كمسألة أولية وأساسية تقضي فيها من تلقاء ذاتها دون حاجة إلى دفع بذلك من أحد الخصوم ، وأن البحث في الاختصاص يسبق النظر في شكل الدعوى وموضوعها لأن ذلك يدور مع ولاية المحكمة وجوداً وعدمياً ، كما جرى أيضاً على أنه إذا صدر التصرف في مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإرادة شخص معنوي خاص خرج التصرف من عداد القرارات الإدارية والمنازعات الإدارية التي تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة - إتحاد الملاك هو من أشخاص القانون الخاص ، وأن المنازعات المتعلقة به تخرج عن تلك المنازعات الإدارية التي تدخل في ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، وتتدرج تبعاً لذلك في اختصاص القضاء العادي صاحب الولاية العامة بنظر منازعات القانون الخاص .</p>

٦٤٦	المبحث التاسع منازعات إدارة الأوقاف
٦٤٧	المبدأ رقم (٣٩٣) : التصرفات التي تجريها هيئة الأوقاف ، نيابة عن وزير الأوقاف، بصفته ناظراً على الأوقاف الخيرية ، في شأن إدارة هذه الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها تعد من التصرفات الصادرة عن أحد أشخاص القانون الخاص ومن ثم فلا اختصاص لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في المنازعات التي تتفرع عنها.
٦٥١	الفصل الثالث متنوعات في اختصاص محاكم مجلس الدولة
٦٥٤	المبحث الأول متنوعات في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري
٦٥٤	المبدأ رقم (٣٩٤) : الأصل في قبول الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري ألا يوجد طعن مقابل ومباشر ينص القانون على اختصاص جهة قضائية أخرى به بشرط أن تتوفر للطاعن أمامها مزايا قضاء الإلغاء وضماناته .
٦٥٤	المبدأ رقم (٣٩٥) : محل العمل المادي الذي لا يختص به القضاء الإداري يكون دائماً واقعة مادية أو إجراء مثبتاً لها دون أن يقصد به تحقيق آثار قانونية معينة.
٦٥٥	المبدأ رقم (٣٩٦) : الإجراءات التنفيذية لا تعتبر قرارات إدارية مما يختص بنظرها القضاء الإداري .
٦٥٦	المبدأ رقم (٣٩٧) : اختصاص - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - المنازعات

٦٥٦	الإدارية - المنازعة في تصحيح الاسم منازعة إدارية. المبدأ رقم (٣٩٨) :
٦٥٧	الفصل في مدى سلامة تطبيق جهة الإدارة للقانون على الحالات الفردية يعتبر فصلاً في منازعة إدارية تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .
٦٥٨	المبدأ رقم (٣٩٩) : اختصاص القضاء الإداري بنظر دعوى تهيئة الدليل .
٦٥٨	المبدأ رقم (٤٠٠) : عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر القرارات المتعلقة بعقود القانون الخاص .
٦٥٨	المبدأ رقم (٤٠١) : عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بطلب التعويض عن قرار إحالة ضابط بالقوات المسلحة إلى المعاش .
٦٥٨	المبدأ رقم (٤٠٢) : قرارات رئيس الجمهورية بشأن التصديق على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ليست قرارات إدارية بالمفهوم المقصود بقانون مجلس الدولة وإنما هي عمل قانوني مكمل للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة وتعتبر بذلك قرارات قضائية - أثر ذلك: عدم اختصاص القضاء الإداري ولائياً بنظر الطعن على هذه القرارات .
٦٥٩	المبدأ رقم (٤٠٣) : الإجراءات التنفيذية التي يقتضيها التأميم تخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .
٦٥٩	المبدأ رقم (٤٠٤) : قرار المنع من السفر من اختصاص القضاء الإداري .
٦٥٩	المبدأ رقم (٤٠٥) : اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بإلغاء قرار الوزير المختص بترقية عضو أو أكثر من أعضاء مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام.

٦٦٠	<p>المبدأ رقم (٤٠٦) :</p> <p>إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها إختصاص قضائى .</p>
٦٦٠	<p>المبدأ رقم (٤٠٧) :</p> <p>عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعن على قرارات نقل أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها - أساس ذلك .</p>
٦٦١	<p>المبدأ رقم (٤٠٨) :</p> <p>يخضع العاملون بالقطاع العام فى كل ما يثار من منازعات خاصة بشئونهم الوظيفية غير ما تعلق منها بالتأديب لإختصاص القضاء العادى.</p>
٦٦١	<p>المبدأ رقم (٤٠٩) :</p> <p>المنازعة فى قرارات النقل والندب للموظفين العموميين - دخولها فى الإختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة دون غيرها .</p>
٦٦٢	<p>المبدأ رقم (٤١٠) :</p> <p>منازعات مواد الحياة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وبعده .</p>
٦٦٢	<p>المبدأ رقم (٤١١) :</p> <p>إذا كان القرار لا ينطوى على جزاء تأديبى مقنع ، فإن القضاء الصحيح هو الحكم برفض الدعوى وليس بعدم الاختصاص .</p>
٦٦٣	<p>المبدأ رقم (٤١٢) :</p> <p>إذا تعلق الطعن بقرار صدر عن جهة الإدارة فى مرحلة من مراحل العملية الانتخابية أو بعد إنتهاؤها تعبر فيه عن إرادتها كسلطة إدارية سلطة عامة وهى بصدد الإشراف على العملية الانتخابية أو إعلان نتائجها فإن الإختصاص بنظر الطعن فيه يظل معقوداً لمحاكم مجلس الدولة .</p>

٦٦٤	المبدأ رقم (٤١٣) : توزيع ولاية نظر هذه المنازعات بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على أساس المركز الوظيفي للعامل .
٦٦٤	المبدأ رقم (٤١٤) : إن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يختص دون غيره - وفقاً لحكم المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة - بالفصل في الطلبات التي يقدمها الأفراد والهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .
٦٦٥	المبدأ رقم (٤١٥) : قرارات نقل الموظفين والمستخدمين ليست من القرارات التي تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .
٦٦٥	المبدأ رقم (٤١٦) : القرار المطعون إذا توفر له مقومات القرار إداري وخصائصه ولم يكن مجرد إجراء تنفيذي ، فإنه يكون مما يختص بنظر الطعن فيه القضاء الإداري.
٦٦٧	المبدأ رقم (٤١٧) : مناطق اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العامين هو ثبوت صفة الموظف العام للمدعى .
٦٦٧	المبدأ رقم (٤١٨) : قرار الترشيح لبعثة داخلية يؤثر مآلاً في الترقية ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - دون غيره - بالنظر في الطعن فيه.
٦٦٨	المبدأ رقم (٤١٩) : وصف القانون لبعض أعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة هو وسيلة لإخراجها من اختصاص مجلس الدولة ، وهو تعديل لهذا الاختصاص بطريقة غير مباشرة مما يملكه المشرع .
٦٧٠	المبدأ رقم (٤٢٠) : اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في الطلبات يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية يمتد

	ليشمل القرارات السلبية والضمنية .
٦٧٠	المبدأ رقم (٤٢١) : القرارات الفردية التي تصدر بالاستيلاء تنفيذاً للقانون لضمان تمويل البلاد تعتبر قرارات إدارية مما يختص القضاء الإداري بمراقبة مشروعيتها.
٦٧١	المبدأ رقم (٤٢٢) : لا تثريب على الشارع أن يسبغ على الوسائل التي يعتمد عليها جهاز الحكم والإدارة في تسيير المرافق العامة وتدعيم أسس المجتمع لبلوغ مثله وأهدافه حصانة تعصمها من الرقابة القضائية في ظروف خاصة تبرر ذلك بما يقي السلطة الحاكمة من أن تغل يدها عن المعنى في تنفيذ خطط الإصلاح الشامل في شتى المرافق ، ويكفل حسن مزاوله هذه المرافق لنشاطها ونهوضها برسالتها على الوجه المبتغى .
٦٧٢	المبدأ رقم (٤٢٣) : القرارات التي يتخذها المدعى العام الإشتراكي بوصفه سلطة تحقيق و إدعاء أمام محكمة القيم وفي نطاق هذه الوظيفة ، ما هي إلا قرارات إدارية بطبيعتها - يدخل في إختصاص مجلس الدولة ولاية الفصل في الطعون بطلب إلغائها والتعويض عنها - التظلم من هذه القرارات أمام محكمة القيم لا يعدو أن يكون من قبيل التظلم الإداري رأى المشرع أن يوكله إلى جهة أخرى - وهو لا يرقى إلى مرتبة الدعوى القضائية التي تستهدف إلغاء القرار .
٦٧٣	المبدأ رقم (٤٢٤) : إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في سائر المنازعات الإدارية - إختصاص محاكم مجلس الدولة في هذا الشأن إختصاص مطلق وشامل لأصل تلك المنازعات وجميع ما يتفرع عنها من مسائل .
٦٧٤	المبدأ رقم (٤٢٥) : المنازعات المتعلقة بتطبيق قانون من قوانين التأمين بجرء وحصر المنشآت المؤممة ، سواء تعلقت بإلغاء قرار إداري أو بالمنازعة في

	شمول قانون التأمين لمنشأة معينة ، هو مما يدخل فى عموم المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى - بإعتباره قاضى القانون العام فى المنازعات الإدارية .
٦٧٥	المبدأ رقم (٤٢٦) : اختصاص محاكم القضاء الإدارى بالطعن فى قرار لفت النظر .
٦٧٥	المبدأ رقم (٤٢٧) : شمول إختصاص مجلس الدولة لكافة المنازعات الإدارية .
٦٧٥	المبدأ رقم (٤٢٨) : إختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإيداء الرأى مسبباً فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات العامة ويكون لرأيها صفة الإلزام هو البديل للإختصاص القضائى المنوط بالمحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها .
٦٧٦	المبدأ رقم (٤٢٩) : إختصاص محاكم مجلس الدولة بالنظر فى طلب إلغاء قرار إنهاء خدمة عامل يشغل وظيفة رئيس مجلس مدينة والتعويض عنه .
٦٧٦	المبدأ رقم (٤٣٠) : عدم صدور قرار من سلطات الإختصاص بتشكيل اللجنة الواجب التظلم أمامها لا يحول دون صاحب الشأن والإلتجاء إلى قاضيه الطبيعى رأساً للطعن فى القرارات المتعلقة بالمنظمات التعاونية - لا يقصد من نص المادة ٦٨ من الدستور أن يكون حق التقاضى معلقاً على محض هوى الإدارة أو متوقف على مشيئتها وإختيارها - تراخى جهة الادارة فى إصدار قرار تشكيل اللجنة المختصة بنظر التظلمات من هذه القرارات ينطوى فى حقيقة الأمر على مصادرة لحق التقاضى بإجراء من جانب جهة الإدارة وحدها والحيلولة بين نوى الشأن وبين اللجوء إلى القضاء بإعتباره الملاذ الطبيعى الذى يلجأ إليه الناس طلباً للانصاف والحماية من المظالم .
٦٧٨	المبدأ رقم (٤٣١) : قرار الوزير المختص فى إقتراحات لجنة اعادة النظر لا يعدو أن

	<p>يكون قراراً إدارياً نهائياً مما يدخل فى ولاية محاكم مجلس الدولة - لا وجه للتحدى بالنص الورد فى المادة ١٠/٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لتعليق إختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة على القانون المنتظر بتنظيم كيفية نظر المنازعات الضريبية أمام مجلس الدولة ما دام أن المنازعة المنظورة منشأها نظام قانوني خاص لم يخول هذه الولاية للمحاكم العادية .</p>
٦٧٩	<p>المبدأ رقم (٤٣٢) : طلب إلغاء قرار الجهة الإدارية ممثلة فى وزير المالية والإقتصاد والتجارة الخارجية السلبى بالإمتناع عن إلغاء الخصم الذى تم بمناسبة التحويل الذى أجرته المدعية من حسابها غير المقيم لدى أحد البنوك المحلية إلى حساب إحدى السفارات الأجنبية بالقاهرة .</p>
٦٧٩	<p>المبدأ رقم (٤٣٣) : مجلس الدولة أضحي بما عقد له من إختصاصات بموجب الدستور والقانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الإدارية.</p>
٦٨٠	<p>المبدأ رقم (٤٣٤) : مجلس الدولة هو صاحب الولاية العامة فى المنازعات الإدارية كافة وما يتفرع عنها من منازعات متعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإدارى.</p>
٦٨٠	<p>المبدأ رقم (٤٣٥) : إختصاص دائرة فحص الطعون بنظر دعوى البطلان الأصلية الخاصة بما يصدر عنها من أحكام مثلها فى ذلك مثل أى محكمة قضائية أخرى .</p>
٦٨١	<p>المبدأ رقم (٤٣٦) : إختصاص مجلس الدولة بسائر المنازعات الإدارية.</p>
٦٨١	<p>المبدأ رقم (٤٣٧) : التراخي فى الترشيح لمنحة تدريبية والتعويض عن الأضرار منازعة إدارية مما يختص مجلس الدولة بنظره .</p>

٦٨١	المبدأ رقم (٤٣٨) : إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى منازعات الضرائب والرسوم التى لم ينظم لها المشرع طريقاً قضائياً للطعن فيها .
٦٨٢	المبدأ رقم (٤٣٩) : إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دائماً بالحكم فى طلب التعويض عن القرارات الإدارية التى يختص بطلب إلغائها أصلاً .
٦٨٢	المبدأ رقم (٤٤٠) : إختصاص مجلس الشعب بالفصل فى صحة عضوية أعضائه بعد تحقيق تجريه محكمة النقض لا يستتفز إختصاص مجلس الدولة باعتباره صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المتعلقة بالاجراءات السابقة على العملية الانتخابية بالمعنى الفنى الدقيق للعملية الانتخابية.
٦٨٣	المبحث الثانى متنوعات فى إختصاص محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية
٦٨٣	المبدأ رقم (٤٤١) : لا تعتبر القرارات الصادرة من لجنة العمد والمشايخ من قبيل القرارات الصادرة من مجالس التأديب التى تختص المحكمة الادارية العليا بالنظر فى طلب الغائها ، وإنما ينصب الطعن على القرار النهائى الصادر من وزير الداخلية باعتباره سلطة تأديبية تختص محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بالنظر فى طلب الغائه .
٦٨٤	المبدأ رقم (٤٤٢) : المناطق فى تحديد دائرة إختصاص كل وزارة أو مصلحة عامة هو إختصاص الجهة الإدارية بالمنازعة ، أى إتصالها بها موضوعاً ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند إقامة الدعوى .
٦٨٥	المبدأ رقم (٤٤٣) : رفض وزارة الخزانة تقرير معاش للطاعن إنما يشكل قراراً إدارياً بمعناه المتعارف عليه.

٦٨٦	المبدأ رقم (٤٤٤) : تدخل المنازعة المتعلقة بالعقود الإدارية في دائرة اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى.
٦٨٦	المبدأ رقم (٤٤٥) : اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات هو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع عنها من مسائل .
٦٨٧	المبدأ رقم (٤٤٦) : إختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات .
٦٨٧	المبدأ رقم (٤٤٧) : اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فى الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات .
٦٨٨	المبدأ رقم (٤٤٨) : لا إختصاص للمحكمة الإدارية بنظر إلغاء قرار إيفاد الطالب المتطوع فى الجيش فى البعثة وملاحقته بالنفقات الدراسية بالتضامن مع الكفيل على أساس أن المنازعة تدور حول أحكام عقدين إداريين وعلى أن إختصاص المحاكم الإدارية مبين على سبيل الحصر وليس فيه مثل هذه المنازعة وأن إختصاص محكمة القضاء الإدارى بكل ما يدخل فى إختصاص القضاء الإدارى أعم وأشمل من إختصاص المحكمة الإدارية.
٦٨٩	المبدأ رقم (٤٤٩) : قبل دستور ١٩٧١ إختصاص القضاء الإدارى هو إختصاص محدد ، وينحصر بالنسبة لقضاء الإلغاء فيما حدده القانون بالذات وعلى سبيل الحصر من القرارات الإدارية للمعينة.
٦٩٠	المبدأ رقم (٤٥٠) : الاختصاص بدعاوى الجنسية .

٦٩٤	المبدأ رقم (٤٥١) : إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالفصل فى طلبات التعويض متفرع عن إختصاصه بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية . والقاعدة فى حجية الأمر المقضى . هى أن الحكم فى شئ حكم فيما يتفرع عنه.
٦٩٥	المبدأ رقم (٤٥٢) : إستقطاع الإدارة جزءاً من راتب المدعى إستيفاء لدين عليه هو مثار لمنازعة فى الراتب فتختص المحكمة بنظرها بمقتضى إختصاصها الكامل.
٦٩٥	المبدأ رقم (٤٥٣) : المنازعة المتعلقة بإستحقاق بعض أو كل المعاش تتدرج تحت ولاية القضاء الادارى لا بإعتبارها منازعة فى مقدار المعاش وأساس ربطه وإنما بوصفها منازعة متصلة بالمعاش أيما اتصال .
٦٩٥	المبدأ رقم (٤٥٤) : القرارات التى تصدر بتوقيع الحجز الإدارى ليست من قبيل القرارات القرارات الإدارية بالمعنى المقصود من القرار الإدارى ، و بالتالى فإن القضاء الإدارى لا يختص بالدعوى التى ترفع بصفة أصلية بالطعن على هذه القرارات - مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يختص بنظر المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية بما له من ولاية كاملة فى هذا الشأن .
٦٩٧	المبدأ رقم (٤٥٥) : قرارات تعديل الأقدمية من اختصاص القضاء الإدارى .
٦٩٨	المبدأ رقم (٤٥٦) : إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالفصل فى الطعون التى ترفع بطلب إلغاء القرارات الصريحة التى تصدرها الجهة الإدارية بالتطبيق لقانون الجنسية ، والقرارات الحكمية التى ترفض أو تمتنع الجهة المذكورة عن إتخاذها فى شأن الجنسية ، وفى طلبات التعويض عن هذه القرارات جميعاً .

٧٠٠	<p>المبدأ رقم (٤٥٧) :</p> <p>القرار الصادر من محافظ الفيوم بالنيابة بصفته ممثلاً للسلطة التنفيذية في محافظة الفيوم والمتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة على فروع الوزارات في المحافظة هو قرار قد اكتملت له كل مقومات القرار الإدارى مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر طلب إلغائه .</p>
٧٠١	<p>المبدأ رقم (٤٥٨) :</p> <p>القوانين المعدلة للاختصاص هي نوع من قوانين المرافعات من شأنها أن تغير الاختصاص المحلى أو النوعى مع الإبقاء على محكمة تنتظر النزاع وينبنى على ذلك أن ينتقل النزاع من ولاية محكمة إلى ولاية محكمة أخرى وهذه مسألة إجرائية لا تمس أصل الحق المتنازع عليه.</p>
٧٠٥	<p>المبدأ رقم (٤٥٩) :</p> <p>إختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات</p>
٧٠٥	<p>المبدأ رقم (٤٦٠) :</p> <p>عقد إيجار ملاحه بور فؤاد إختصاص القضاء الإدارى .</p>
٧٠٦	<p>المبدأ (٤٦١) :</p> <p>إختصاص القضاء الإدارى دون غيره بالفصل موضوعاً فى منازعات العقود الإدارية .</p>
٧٠٦	<p>المبدأ رقم (٤٦٢) :</p> <p>المناطق فى تحديد الإختصاص بين المحاكم الإدارية التى مقرها فى القاهرة وبين المحكمة الإدارية بالاسكندرية.</p>
٧٠٧	<p>المبدأ رقم (٤٦٣) :</p> <p>إختصاص المحاكم الإدارية لا يقف عند حد القرارات الإيجابية بالتعيين وإنما يمتد كذلك إلى القرارات السلبية بالإمتناع عن التعيين — إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .</p>
٧٠٨	<p>المبدأ رقم (٤٦٤) :</p> <p>لا حجة فى القول بأن عيب الانحراف ليس من العيوب التى يجوز</p>

	الاستناد إليها فى مهاجمة قرارات الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى .
٧٠٩	المبدأ رقم (٤٦٥) : الطعون على قرارات لجان تقدير ضريبة الأقطان الزراعية.
٧١٠	المبدأ رقم (٤٦٦) : اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى التى أناط بها الفصل فى الاعتراضات المقدمة من المرشحين باندراج اسم أى منهم أو لإثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه إنما تستمد وجودها كلية من أحكام القانون - انعقاد الاختصاص بالنسبة للطعن فى قراراتها لمحكمة القضاء الإدارى .
٧١٠	المبدأ رقم (٤٦٧) : عدم قبول دعوى تهينة الداليل على إستقلال إن رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الإدارية الموضوعية.
٧١١	المبدأ رقم (٤٦٨) : العبرة فى تحديد الإختصاص هو بوقت رفع الدعوى ولو كانت رفعت أمام محكمة غير مختصة .
٧١١	المبدأ رقم (٤٦٩) : تختص محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعون فى قرارات اللجان الإستئنافية.
٧١٢	المبدأ رقم (٤٧٠) : الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بطلب إعطاء المطعون ضده نموذجاً مبيناً به مدة خدمته من تاريخ تعيينه حتى تاريخ إنتهاء خدمته.
٧١٣	المبدأ رقم (٤٧١) : اختصاص القضاء الإدارى بكافة المنازعات الإدارية ومن بينها القرارات الصادرة بنقل العاملين وندبهم من وحدة إدارية إلى وحدة إدارية أخرى .

٧١٣	المبدأ رقم (٤٧٢) : اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم من شاغلى المستوى الأول وما يعلوه .
٧١٤	المبدأ رقم (٤٧٣) : اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى سلامة القرارات الإدارية الصادرة فى شأن الإعداد للعملية الانتخابية.
٧١٤	المبدأ رقم (٤٧٤) : مناطق اختصاص القضاء الإدارى بالطعن على القرارات الإدارية السلبية .
٧١٤	المبدأ رقم (٤٧٥) : الطعن فى قرارات مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة - انعقاد الاختصاص بالفصل فى هذه القرارات للقضاء الإدارى .
٧١٥	المبحث الثالث متنوعات فى اختصاص المحاكم التأديبية
٧١٥	المبدأ رقم (٤٧٦) : الاختصاص بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة أصبح بصدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ مقصوراً على المحاكم التأديبية.
٧١٥	المبدأ رقم (٤٧٧) : اختصاص المحكمة التأديبية - حدوده .
٧١٦	المبدأ رقم (٤٧٨) : الاختصاص المحلى للمحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية والتميز بينه وبين الاختصاص المحلى للمحاكم التأديبية التى يوجد مقرها بالمبنى الرئيسى لمجلس الدولة بالجيزة .
٧١٧	المبدأ رقم (٤٧٩) : المحاكم التأديبية هى صاحبة الاختصاص بالفصل فى قرارات

	السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها شاغلي الوظائف من المستوى الثالث - بجانب بعض الإختصاصات الأخرى.
٧١٨	المبدأ رقم (٤٨٠) : صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذى خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام - المحاكم التأديبية هى الجهة القضائية المختصة التى ناط بها القانون الفصل فى الدعاوى التأديبية المبتدأة وفى الطعون فى أى جزاء تأديبى يصدر من السلطات الرئاسية.
٧١٩	المبدأ رقم (٤٨١) : التزام المحكمة التأديبية المحالة إليها الدعوى بنظرها عملاً بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .
٧٢٠	المبدأ رقم (٤٨٢) : حدود اختصاص كل من المحاكم التأديبية ومحكمة القضاء الإداري .
٧٢١	المبدأ رقم (٤٨٣) : اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعون فى قرارات الجزاءات التأديبية يمتد ليشمل طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة على تلك الجزاءات وغيرها من الطلبات المرتبطة بها .
٧٢١	المبدأ رقم (٤٨٤) : دعوى - اختصاص المحاكم التأديبية بالمنازعة العمالية استثناء لا يجوز التوسع فيه . المادة ١٥ فقرة اخيرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
٧٢٢	المبدأ رقم (٤٨٥) : اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى طلبات الوقف الاحتياطى عن العمل لاعضاء التشكيلات النقابية بقرار يصدر منها - هذه القرارات - تعتبر احكاماً قضائية يجوز الطعن عليها امام المحكمة الادارية العليا فى الميعاد المقرر قانوناً - قانونى مجلس الدولة والنقابات العمالية لم يتضمنا بياناً بالالوضاع والشروط التى تبرر

٧٢٣	<p>وقف عضو التشكيل النقابي عن العمل - المادة ١٥ ، ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٣٨ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ - المادة ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .</p> <p>المبدأ رقم (٤٨٦) :</p>
٧٢٤	<p>انتهاء ولاية المحاكم التأديبية بمجلس الدولة عن نظر الدعاوى التأديبية والطعون التأديبية الخاصة بالعاملين بوحدات قطاع الاعمال العام المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الاعمال العام التي ترفع الى هذه المحاكم منذ تاريخ العمل بلوائح ونظم العاملين بهذه الشركات لا تشمل الدعاوى التأديبية التي تقام ضد اعضاء التشكيلات النقابية والاعضاء المنتخبين بمجالس ادارة هذه الشركات اعمالا لاحكام البند ثانيا من المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة المشار اليه .</p> <p>المبدأ رقم (٤٨٧) :</p>
٧٢٦	<p>إذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلامهم درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً.</p> <p>المبدأ رقم (٤٨٨) :</p>
٧٢٦	<p>اختصاص المحكمة التأديبية وحدوده .</p> <p>المبدأ رقم (٤٨٩) :</p>
٧٢٧	<p>حدود اختصاص المحكمة التأديبية .</p> <p>المبدأ رقم (٤٩٠) :</p>
	<p>المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من إسناد ولاية الفصل في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام إلى المحاكم التأديبية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدى لموضوع الدعوى يكون قد خالف القانون ويكون متعيناً الحكم بإلغائه وكان يتعين تبعاً لذلك إحالة الدعوى إلى الجهة القضائية المختصة ، وهي المحكمة التأديبية.</p>

٧٢٨	<p>المبدأ رقم (٤٩١) :</p> <p>بتحول الشركة الخاصة إلى شركة من شركات القطاع العام تقوم رابطة مبتدأة من نوع جديد بين الشركة والعامل في مجال التأديب ولا يكون ثمة مجال لخلافه معها بين الشخص الاعتباري العام الجديد وسلفه ويمتد إختصاص المحاكم التأديبية الذي يصاحب تحول الشركة إلى القطاع العام إلى الخطايا التي تكون قد وقعت وتمت قبل تاريخ مولد هذا التحول .</p>
٧٢٩	<p>المبدأ رقم (٤٩٢) :</p> <p>حدود اختصاص المحكمة التأديبية في صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة .</p>
٧٣٠	<p>المبدأ رقم (٤٩٣) :</p> <p>المحكمة التأديبية غير مختصة بنظر القضايا التأديبية التي تقام ضد كتبة المحاكم والنيابات والمحضرين ، إذ أن الاختصاص بالنسبة إليهم منعقد بصريح نص المادة ٧٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٤ لهيئة أخرى اكتمل لها العنصر القضائي في أتم صورة تكفل العدل والنفاد إلى أشد المشاكل.</p>
٧٣٢	<p>المبدأ رقم (٤٩٤) :</p> <p>العقوبات التأديبية وما ترتب عليها مباشرة من آثار عقابية لا يسوغ أن تجد لها مجالا في التطبيق إلا حيث يوجد النص الصريح شأنها في ذلك شأن العقوبات الجنائية بسبب أنها قيد على الحريات فكذلك العقوبة التأديبية وآثارها العقابية فإنها قيد على حقوق الموظف والمزايا التي تكفل له القوانين واللوائح .</p>
٧٣٣	<p>المبدأ رقم (٤٩٥) :</p> <p>حدود ولاية الهيئة المشكلة منها المحكمة التأديبية في مجال فحص حالة الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف .</p>
٧٣٤	<p>المبدأ رقم (٤٩٦) :</p> <p>المحكمة التأديبية صارت هي صاحبة الإختصاص بالفصل في مشروعية قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفصل العاملين في</p>

٧٣٤	<p>المؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها ، شاغلي الوظائف من المستوى الثالث ، إلى جانب بعض الاختصاصات الأخرى.</p> <p>المبدأ رقم (٤٩٧) :</p> <p>بصدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أصبحت المحاكم التأديبية وفقاً لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع بعض الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها.</p>
٧٣٥	<p>المبدأ رقم (٤٩٨) :</p> <p>المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التي ناط بها القانون الفصل في الطعون في القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية بتوقيع جزاءات ولو كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد منع الطعن في بعضها .</p>
٧٣٨	<p>المبدأ رقم (٤٩٩) :</p> <p>اختصاص المحكمة التأديبية بنظر التماس إعادة النظر.</p>
٧٤٠	<p>المبدأ رقم (٥٠٠) :</p> <p>لا تملك جهة الإدارة أثناء نظر الدعوى إتخاذ أى قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية في محاكمة المخالف المحال إليها - قيام جهة الإدارة بتوقيع العقوبة على المخالف عن التهم المقدم بها إلى المحكمة التأديبية أو التنازل عن محاكمة الموظف المحال إلى المحكمة التأديبية لسبب أو لآخر ، فمثل هذه التصرفات لا يكون لها من أثر قانوني على الدعوى التأديبية ، التي تظل قائمة ومطروحة على المحكمة حتى تنتهي بحكم تصدره المحكمة في موضوعها</p>
٧٤١	<p>المبدأ رقم (٥٠١) :</p> <p>لا يجوز للمحكمة التأديبية أثناء نظر دعوى إلغاء أن تتصدى لدعوى تأديبية ما لم تكن قد إتصلت بها بالإجراءات التي حددها القانون.</p>
٧٤١	<p>المبدأ رقم (٥٠٢) :</p> <p>عدم اختصاص المحاكم التأديبية بدعاوى الحقوق .</p>

٧٤٢	<p>المبدأ رقم (٥٠٣) :</p> <p>عدم دستورية المادة "٦٠" من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من إسناد الاختصاص إلى المحاكم التأديبية بالتعقيب على القرارات التأديبية ينسحب أيضاً على الميعاد الذي استحدثته المادة المذكورة للطعن أمام المحاكم التأديبية في قرارات السلطة الرئاسية إذ أن هذا الميعاد يرتبط بالاختصاص الذي أسندته المادة المذكورة إلى المحاكم التأديبية .</p>
٧٤٢	<p>المبدأ رقم (٥٠٤) :</p> <p>العبارة في تحديد اختصاص المحكمة التأديبية هي بطبيعة القرار المطعون فيه وقت صدوره .</p>
٧٤٢	<p>المبدأ رقم (٥٠٥) :</p> <p>إلتزام المحكمة التأديبية بالإحالة إلى المحكمة المختصة إلتزام مطلق لا تترخص فيه المحكمة .</p>
٧٤٣	<p>المبدأ رقم (٥٠٦) :</p> <p>إذا كان قضاء مجلس الدولة الأول إيان كان اختصاصه محدداً على سبيل الحصر قد اجتهد فتوسع في تفسير النصوص المحددة لإختصاصه فابتدع فكرة الجزاء المقنع ليمد اختصاصه ليشمل قرارات النقل أو النذب حتى لا تصبح هذه القرارات بمنأى عن رقابة القضاء فإنه وقد تعدل الوضع بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وجعل من مجلس الدولة صاحب ولاية عامة في المنازعات الإدارية فقد أضحى ولا محل لمثل هذا التأثير ذلك أن الطعن في قرار النقل أو النذب هو منازعة إدارية مما يختص بها مجلس الدولة .</p>
٧٤٦	<p>المبدأ رقم (٥٠٧) :</p> <p>المحكمة التأديبية هي المختصة بمد قرار وقف العامل الصادر من مجلس الإدارة للمدة التي تحددها كما تختص بتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من الأجر خلال مدة الوقف - صدور القرار من رئيس</p>

	المحكمة منفرداً قرار مخالف للقانون .
٧٤٦	المبدأ رقم (٥٠٨) : قرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية.
٧٤٧	المبدأ رقم (٥٠٩) : مناطق اختصاص المحاكم التأديبية هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي .
٧٤٧	المبدأ رقم (٥١٠) : قوام الدعوى التأديبية هو النظر في مؤاخذه العامل تأديباً عن المخالفة التأديبية التي نسبت إليه والتي تتمثل في إخلاله بواجبات وظيفته أو الخروج عن مقتضياتها.
٧٤٧	المبدأ رقم (٥١١) : الدعوى التأديبية في مفهوم قانون مجلس الدولة تنصرف إلى الدعاوى التي يحاكم فيها العاملون تأديبياً ولا ينسحب على الطلبات أو الطعون الخاصة بطلب إلغاء القرارات التأديبية.
٧٤٨	المبدأ رقم (٥١٢) : إختصاص المحاكم التأديبية في هذا الشأن هو إستثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة للعاملين بالحكومة ومن الولاية العامة للقضاء العادي " المحاكم العمالية " بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - لا يجوز التوسع في تفسير هذا الإختصاص أو القياس عليه.
٧٤٩	المبدأ رقم (٥١٣) : القانون هو الذي تكفل بتحديد اختصاص المحاكم التأديبية وبيان ما يعتبر جزاء تأديبياً أو قراراً نهائياً صادراً من سلطة تأديبية - لا وجه للقول بأن العبرة في تحديد هذا الإختصاص يكون بما أضفاه الطاعن على طلباته من تكييف.
٧٤٩	المبدأ رقم (٥١٤) : قرار النقل لا يندرج في مفهوم القرارات النهائية للسلطة التأديبية في مجال العاملين بالقطاع العام - أثر ذلك : - عدم إختصاص المحاكم التأديبية بالطعن في هذه القرارات حتى لو كانت سائرة جزاء مقنعا.

٧٥٠	المبدأ رقم (٥١٥) : تتقيد المحكمة التأديبية بالمخالفات الواردة في قرار الاتهام ولكنها لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة الادارية على الوقائع التي وردت في قرار الاتهام.
٧٥٠	المبدأ رقم (٥١٦) : المنازعة في أى شأن من شئون العاملين بالجمعيات التعاونية التي تعتبر من أشخاص القانون الخاص سواء كان متعلقا بالتأديب أو غيره تدخل في الاختصاص الولائي للمحاكم العمالية.
٧٥١	المبدأ رقم (٥١٧) : المحاكم التأديبية ذات إختصاص محدود ورد إستثناء من الإختصاص العام لمحكمة القضاء الإداري في المنازعات الإدارية - يتعين تفسير الإختصاص في أضيق الحدود.
٧٥١	المبدأ رقم (٥١٨) : حدود إختصاص المحاكم التأديبية.
٧٥٢	المبدأ رقم (٥١٩) : إختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في أى جزاء تأديبي يتناول أيضاً طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة به.
٧٥٢	المبدأ رقم (٥٢٠) : إختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وبعض العاملين في الهيئات الخاصة وهم العاملون بالقطاع العام - إختصاص المحاكم التأديبية في الحالتين إختصاص محدود أعطى للمحاكم التأديبية إستثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بنظر المنازعات الإدارية ومن الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية.
٧٥٣	المبدأ رقم (٥٢١) : المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب -

٧٥٣	اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب بطلان الخصم . المبدأ رقم (٥٢٢) :
٧٥٤	قرار مجلس الكلية بفصل الطاعن من الدراسات العليا يمس في ذات الوقت مركزه القانوني كمدرس مساعد بالكلية ويدخل في عموم القرارات التأديبية التي تختص المحاكم التأديبية بطلب إلغائها . المبدأ رقم (٥٢٣) :
٧٥٤	العبرة في مجال المحاكمة التأديبية هي بما تحتويه أوراق الدعوى من عناصر عن ثبوت الإتهام أو عدم ثبوته أياً كانت الدلالة التي قد تستفاد من ملف الخدمة . المبدأ رقم (٥٢٤) :
٧٥٤	المناطق في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة إلى العامل أو العاملين المحالين إلى المحاكمة التأديبية - قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة من النظام العام .
٧٥٤	المبدأ رقم (٥٢٥) : الاختصاص بالقرار السائر لعقوبة .
٧٥٥	المبدأ رقم (٥٢٦) : العبرة في تحديد المحكمة التأديبية المختصة هو بمكان وقوع المخالفة .
٧٥٥	المبدأ رقم (٥٢٧) : إختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات التي تتطوي على عقوبة تأديبية مقنعة .
٧٥٥	المبدأ رقم (٥٢٨) : إختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية المقنعة .
٧٥٦	المبدأ رقم (٥٢٩) : حدود ولاية المحاكم التأديبية.

٧٥٦	المبدأ رقم (٥٣٠) : اختصاص المحكمة التأديبية منوط بالمخالفات التي وردت بقرار الإحالة من النيابة الإدارية - وسلطة المحكمة في التصدي لوقائع لم ترد في قرار الإحالة والحكم فيها .
٧٥٦	المبدأ رقم (٥٣١) : اختصاص المحكمة التأديبية بقرارات التحويل .
٧٥٧	المبدأ رقم (٥٣٢) : اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات الوقف الاحتياطي عن العمل .
٧٥٧	المبدأ رقم (٥٣٣) : حدود اختصاص مجالس إدارة شركات القطاع العام في توقيع الجزاءات التأديبية.
٧٥٧	المبدأ رقم (٥٣٤) : اختصاص المحاكم التأديبية بالطعن على قرار النقل أو الندب المرتبط بقرار الجزاء .
٧٥٨	المبدأ رقم (٥٣٥) : إختصاص المحكمة التأديبية - صلاحيات المحكمة التأديبية إزاء الدعوى التأديبية .
٧٥٨	المبدأ رقم (٥٣٦) : اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة أعضاء إدارات التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل ، وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة .
٧٥٩	المبدأ رقم (٥٣٧) : امتداد ولاية المحكمة التأديبية الى طلب التعويض عن الضرر الناتج عن المخالفات التأديبية بغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي من عدمه - منازعات التحويل .
٧٥٩	المبدأ رقم (٥٣٨) : المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة فيما يتعلق بتأديب العاملين بالدولة والقطاع العام وتتضمن تأديبهم أو الطعن عليها وما

	يتفرع عنه ذلك من منازعات — ومن ثم يمتد اختصاصها الى بحث قرارات تحميلهم بقيمة الاضرار المترتبة على ما اقترف منهم من ذنب تأديبي .
٧٦١	الفصل الرابع متنوعات فيما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة
٧٦٣	المبدأ رقم (٥٣٩) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري — امتناع إحدي شركات قطاع الأعمال العام عن رد شقة .
٧٦٣	المبدأ رقم (٥٤٠) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري — الامتناع عن محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة — المواد أرقام ٧٣ ، ٨٥ ، ١٢٧ من الدستور .
٧٦٤	المبدأ رقم (٥٤١) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري — قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة الاستفتاء — أساس ذلك : المادة ١٨٩ من الدستور، والمادة ١١ من قانون مجلس الدولة .
٧٦٥	المبدأ رقم (٥٤٢) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري . استثناء التأمينات الاجتماعية لحقوقها قبل أصحاب الأعمال بالحجز الإداري وما يترتب على ذلك أو يتفرع منه.
٧٦٥	المبدأ رقم (٥٤٣) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري — طلب تسليم صورة تنفيذية لحكم صادر من محكمة من محاكم القضاء العادي — قانون المرافعات المادة ١٨٢ .
٧٦٦	المبدأ رقم (٥٤٤) : ما يخرج من اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري — قرار رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية بتعين أعضاء ورؤساء لجان

٧٦٦	<p>الإشراف على الاقتراع والفرز لانتخابات رئيس الجمهورية من غير رجال القضاء - المادة ٧٦ من الدستور.</p> <p>المبدأ رقم (٥٤٥) :</p>
	<p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - الامتناع عن إصدار قانون بتعديل القانون ١٠٣ / ١٩٦١ بإلغاء المادة ٣ منه المتعلقة بمنصب وزير شئون الأزهر وإصدار قانون بإلغاء اتفاقية دولية - الدستور المادة ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٥٦ ، ١٧٢ منه - والمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة .</p>
٧٦٧	<p>المبدأ رقم (٥٤٦) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - طلب إلزام جهة الإدارة بإحضار سيدة أمام هيئة المحكمة لتحديد الدين الذي تعتقه حالياً - أساس ذلك - حرية العقيدة من الحقوق الطبيعية للصيقة بشخص الإنسان ويمتنع على أي سلطة إجباره على البوح بالعقيدة التي يعتقها بحسبانها علاقة بين الفرد وربه لا يكشف وجوب سترها قانون أو يحدد مداها حاكم أو محكوم - الدستور المواد الأرقام ٤٦ ، ٥٠ ، ٦٤ منه .</p>
٧٦٩	<p>المبدأ رقم (٥٤٧) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - المطالبة بصرف مستحقات تأمينية من صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك الأهلي المصري.</p>
٧٧٠	<p>المبدأ رقم (٥٤٨) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - المنازعات الإدارية المتعلقة بالمجندين بالقوات المسلحة الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه.</p>
٧٧٠	<p>المبدأ رقم (٥٤٩) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - القرارات النهائية التي تصدرها مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة والقرارات الصادرة عن</p>

	مكتب تنسيق القبول بالكليات والمعاهد العسكرية. القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ المادة ٣ مستبدله بالمدة ٢ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٢ .
٧٧١	المبدأ رقم (٥٥٠) : ما يخرج من اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - أعمال السيادة - معيار تمييزها - الحكمة منها المواد أرقام ١٤١ من الدستور، ١٧ من قانون السلطة القضائية - المادة رقم (١١) من قانون مجلس الدولة.
٧٧٢	المبدأ رقم (٥٥١) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - امتناع الشركة المصرية للاتصالات عن تخصيص نسبة من الأسهم المطروحة بنشرة الاكتتاب العام لأصحاب المعاشات بالشركة أسوة بالعاملين الموجودين بالخدمة - أساس ذلك - القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ المادة ٦٢ ، ٦٣ منه .
٧٧٣	المبدأ رقم (٥٥٢) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - الاختصاصات التشريعية المنوطه بمقتضى الدستور لرئيس الجمهورية - المواد ١٨٤ / ٢ من الدستور، ٣ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، ٢١ ، ٢٤ من الإجراءات الجنائية .
٧٧٣	المبدأ رقم (٥٥٣) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - الطعن على العملية الانتخابية بمعناها الفني الدقيق - أساس ذلك.
٧٧٤	المبدأ رقم (٥٥٤) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة بالطرد من الخدمة العسكرية وتجديد البطاقة الشخصية العسكرية والتعويض.
٧٧٥	المبدأ رقم (٥٥٥) : ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري -

	<p>قرار رئيس الجمهورية بدعوة مجلس الشعب للانعقاد لدور الانعقاد السنوي العادي - الدستور المواد أرقام ٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١٠١ ، ١٧٢ منه .</p>
٧٧٥	<p>المبدأ رقم (٥٥٦) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء الإداري - قرار مجلس الشوري برفض طلب رفع الحصانة البرلمانية عن أحد الأعضاء والتعويض عنه - أساس ذلك.</p>
٧٧٦	<p>المبدأ رقم (٥٥٧) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - قرار لجنة الانتخابات الرئاسية بإعلان نتيجة انتخابات رئاسة الجمهورية - المادة ٧٦ من الدستور - المواد ١ ، ٥ ، ٨ من القانون ١٧٤ / ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية</p>
٧٧٦	<p>المبدأ رقم (٥٥٨) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - قرار المحافظ برفع ثمن وحدات ملك المحافظة عند تحويل الغرض منها من سكني إلى تجاري.</p>
٧٧٩	<p>الفصل الخامس</p> <p>مستحدثات المبادئ</p> <p>في الاختصاص</p>
٧٨١	<p>المبحث الأول</p> <p>مستحدثات المبادئ في الاختصاص</p> <p>في قضاء محكمة القضاء الإداري</p>
٧٨١	<p>المبدأ رقم (٥٥٩) :</p> <p>طلب إلزام وزارة الدفاع بوقف تنفيذ قرار جهة الإدارة بالامتناع عن تسوية معاش مورثهم باعتبار أنه معاش الإصابة والعجز أثناء وبسبب الخدمة بالقوات المسلحة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .</p>

٧٨٢	<p>المبدأ رقم (٥٦٠) :</p> <p>اختصاص مجلس الشعب الاستثنائي بالفصل في صحة عضوية أعضائه والذي يتم في ضوء التحقيق الذي تجريه جهة قضائية لها ولاية قضائية بنص الدستور وهي محكمة النقض ، فإن هذا الاختصاص لا يستتفز اختصاص مجلس الدولة باعتباره صاحب الولاية في نظر المنازعات الإدارية المتعلقة بالإجراءات السابقة على العملية الانتخابية بالمعنى الفنى الدقيق والتي تقوم على إرادة الناخبين والتي تبدأ بالتصويت داخل اللجان وتنتهى بفرز الأصوات وإعلان نتيجة التصويت.</p>
٧٨٥	<p>المبدأ رقم (٥٦١) :</p> <p>بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢٤٣ لسنة ٢١ ق بجلسة ٢٠٠٠/١١/٤ بعدم دستورية المادتين ٨ ، ١١ من قانون جوازات السفر رقم ٩٧ لسنة ٥٩ ، وما تضمنه هذا الحكم من ضرورة صدور قرار المنع من السفر من النائب العام أو المحكمة المختصة بناء على قانون - حصول فراغ تشريعى نتيجة عدم وجود قانون ينظم حالات المنع من السفر وشروطه وإجراءاته عن طريق النيابة العامة - القرارات الصادرة من النائب العام تخضع لرقابة المشروعية التى يباشرها القضاء الإدارى على القرارات المتعلقة بممارسة الحقوق والحريات العامة لوزنها بميزان القضاء الذى يهدف إلى تحقيق الموازنة بين الصالح العام وحريات الأفراد لحين صدور قانون ينظم هذه الصلاحية للنائب العام تنظيمًا كاملاً.</p>
٧٨٦	<p>المبدأ رقم (٥٦٢) :</p> <p>مجلس الدولة ، وهو بنص المادة ١٧٢ من الدستور ، قاضى القانون العام فى المنازعات الإدارية ، ما فتى قائماً عليها باسطة ولايته على مختلف أشكالها وتعدد صورها ومن ثم فإن القرارات الإدارية التى تسبق عملية الانتخاب بالمعنى الفنى الاصطلاحي سالف البيان لا تتمخض عملاً تشريعياً أو برلمانياً مما يختص به البرلمان وإنما هى أعمال إدارية تباشرها جهة الإدارة بما لها من سلطة فى هذا المقام .</p>

٧٨٩	<p>المبدأ رقم (٥٦٣) :</p> <p>الطعن على قرار شيخ الأزهر بالامتناع عن ضم أحد المعاهد وتعيين العمالة المتطوعة به - مقر شيخ الأزهر يقع فى محافظة القاهرة - اختصاص محكمة القضاء الإداري بالقاهرة محليا بنظر الدعوى.</p>
٧٩٠	<p>المبدأ رقم (٥٦٤) :</p> <p>(١) الاختصاص القضائي لمجلس الدولة والاختصاص البرلماني لمجلس الشعب مستمد كلاهما من احكام الدستور.</p> <p>(٢) الفصل فى سلامة القرارات الإدارية الصادرة فى شأن الإعداد العملية الانتخابية - هو فى الأصل اختصاص قضائي لمجلس الدولة باعتباره قاضى المشروعية المهيمن دستوريا على كافة مناحى المنازعات الإدارية ، أما غير هذه القرارات الإدارية والطعون التى تنصب اساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها والتعبير عنها والتى تتطلب تحقيقا تجربيه محكمة النقض - فهى تتأى عن الرقابة القضائية لمجلس الدولة وتدخل وفقا لحكم المادة (٩٣) من الدستور فى اختصاص مجلس الشورى باعتباره المختص بالفصل فى صحة عضوية أعضائه.</p>
٧٩٢	<p>المبدأ رقم (٥٦٥) :</p> <p>(١) اختصاص مجلس الدولة بمنازعات رفض السلطات الإدارية المصرية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها إتخاذه وفقا للقوانين واللوائح المصرية .</p> <p>(٢) رفض سلطات غير وطنية (السلطات الإيطالية) ممثلة فى الممثل القانونى للقنصلية الإيطالية منح المدعى تأشيرة دخول الأراضى الإيطالية ، يخرج هذا النزاع عن الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة.</p>
٧٩٣	<p>المبدأ رقم (٥٦٦) :</p> <p>(١) المعول عليه فى تحديد اختصاص كل من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية وفقا لحكم المادتين ١٣ ، ١٤ من قانون</p>

	<p>مجلس الدولة بالنسبة للمنازعات الخاصة بالموظفين العموميين يرجع إلى مستوى الوظيفة التي يشغلها الموظف أو يطالب بها ومدى خطورتها وأهميتها وما إلى ذلك من معايير يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية وتلك الأدنى منها أهمية</p> <p>(٢) اختصاص المحاكم الإدارية بنظر منازعات الموظفين العموميين من شاغلي وظائف المستويين الثاني والثالث الوظيفي بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المعادلة للدرجة الثالثة فما أدنى من درجات القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ - واختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر منازعات الموظفين العموميين من شاغلي وظائف المستوى الأول وما يعلوه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المعادلة للدرجة الثانية فما يعلوها من درجات القانون رقم ١٩٧٨/٤٧.</p>
٧٩٤	<p>المبدأ رقم (٥٦٧) :</p> <p>دعوى المطالبة بحق مستمد من أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة لا تختص بنظرها اللجان القضائية العسكرية ، وإنما ينعقد الاختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الإداري .</p>
٧٩٥	<p>المبدأ رقم (٥٦٨) :</p> <p>المنازعة بشأن قرار جهة الإدارة بعدم الموافقة على تعديل درجة الأخلاق المدونة بشهادة الخدمة العسكرية الخاصة به من درجة رديئة إلى درجة قدوة حسنة هي مما يختص بنظرها اللجان القضائية العسكرية بالقوات المسلحة دون غيرها . أساس ذلك :</p>
٧٩٧	<p>المبدأ رقم (٥٦٩) :</p> <p>منازعات المجندين بالقوات المسلحة التي أنيط الاختصاص بنظرها للجان القضائية العسكرية بناء على التعديل الذي أدخل على القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٢ هي المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن خدمة ضباط الشرف والصف والجنود بالقوات المسلحة ، في حين أن المدعى لا يطالب بتطبيق أحكام هذا القانون على حالته وإنما</p>

٧٩٨	<p>يستند في حقيقة الأمر في دعواه إلى أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المنوة عنه</p> <p>المبدأ رقم (٥٧٠) :</p> <p>أحد ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة - هذه المنازعة تدرج في المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ، وتخرج عن الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ، وإذ صدر الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين القضاء بإلغائه والقضاء مجددا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة؟</p>
٧٩٩	<p>المبدأ رقم (٥٧١) :</p> <p>قرار امتناع وزير العدل عن تنفيذ مؤدى الحكمين الصادرين من المحكمة الدستورية العليا المشار إليها ، ولا يتعلق بالنظر في شأن من شئون رجال القضاء ، ومن ثم فإنه وفقا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور ، يكون مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى هو صاحب الاختصاص بنظر الدعوى بحسبانه صاحب الولاية الأصل بنظر المنازعات الإدارية.</p>
٨٠٠	<p>المبدأ رقم (٥٧٢) :</p> <p>(١) المشرع قد حدد المنازعات التي ينعقد الاختصاص بنظرها للدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا (بتشكيلها المتميز المنصوص عليه بالمادة ٨ من ذلك القانون) وحصر هذه المنازعات في نوعين هما : الأولى الطعون بالإلغاء المقدمة من طالبى تأسيس الحزب فى القرارات الصادرة من لجنة شئون الأحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس الحزب والثانية الطلبات المقدمة من رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية سجل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التى تؤول إليها هذه الأموال ووقف إصدار صحف الحزب، وما يدخل فى اختصاص المحكمة الإدارية العليا فى هذا الشأن قد ورد على سبيل الحصر.</p>

	<p>(٢) ما يصدر عن لجنة شئون الأحزاب من قرارات أو أمور الأحزاب عدا ما تقدم إنما ينعقد الاختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الإدارى إعمالاً لأحكام المادة ١٧٢ من الدستور والمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ، بحسبان أن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات الإدارية</p> <p>(٣) قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية بوقف إجراءات تأسيس حزب الأمل التتموى الديمقراطى اختصاص الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا (بتشكيلها المتميز المنصوص عليه بالمادة ٨ من ذلك القانون).</p>
٨٠٢	<p>المبدأ رقم (٥٧٣) :</p> <p>قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية وفقاً لمقتضى حكم نص المادة (٧٦) من الدستور نهائية وناقذة بذاتها وغير قابلة للطعن عليها بسأى طريق وأمام أى جهة ، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو وقف التنفيذ.</p>
٨٠٣	<p>المبدأ رقم (٥٧٤) :</p> <p>الطعن على قرار الجهة الإدارية السلبى بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر من — لا يعد استشكالاً فى تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا — اختصاص محكمة القضاء الإدارى .</p>
٨٠٣	<p>المبدأ رقم (٥٧٥) :</p> <p>ما يتخذ من إجراءات اقتضاها التأمين تعد إجراءات تنفيذية للقانون وبالتالي تخرج من الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة بحسبانها منصبه على منازعة فى القانون المذكور</p>
٨٠٤	<p>المبدأ رقم (٥٧٦) :</p> <p>اختصاص اللجان القضائية العسكرية بنظر منازعات المجندين وغيرهم من الفئات المشار إليها بالمادة (١٣٠) سالفه للذكر منوط بأن تكون هذه المنازعات الإدارية ناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١.</p>

٨٠٥	المبدأ رقم (٥٧٧) : الطعن على قرار رفع سن تقاعد القضاة وأعضاء الهيئات القضائية من سن ٦٦ إلى سن ٦٨ - القرار محل الدعوى الماثلة قد استجمع صفة العمل التشريعي ومن ثم يخرج عن الاختصاص الولائي للمحكمة.
٨٠٧	المبدأ رقم (٥٧٨) : إجراءات التصرف في أملاك الدولة الخاصة ، لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى الفني الدقيق ، وإنما تتعلق بعقد من عقود القانون الخاص الذي تختص محاكم القضاء المدني بنظر المنازعات المتعلقة به
٨٠٩	المبدأ رقم (٥٧٩) : لابد لتحقيق وصف القرار الإداري أن يكون كذلك بحكم موضوعه - إذا دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص ، فإن ذلك يخرج من عداد القرارات الإدارية لتعلقه بمسألة من مسائل القانون الخاص ، ومن ثم لا يختص القضاء الإداري بنظر المنازعة الراهنة.
٨١٠	المبدأ رقم (٥٨٠) : التزام المحكمة بالفصل في الدعوى إعمالاً لحكم الإحالة من القضاء المدني وطبقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بالفصل فيها حتى لا تتقاضيها أحكام عدم الاختصاص.
٨١٠	المبدأ رقم (٥٨١) : توزيع الاختصاص بين دوائر محكمة القضاء الإداري.
٨١٢	المبحث الثاني مستحدثات المبادئ في الاختصاص في قضاء المحكمة الإدارية العليا
٨١٢	المبدأ رقم (٥٨٢) : استناد قرار الإزالة إلى قرار المحافظ باعتماد خط التنظيم للمنطقة

	<p>الكائن بها المحل وليس استنادا إلى عقد الإيجار المبرم بين الطرفين ، يجعل النزاع منصبا على قرار إداري هو قرار الإزالة الصادر للمحل وما ترتب عليه من إنذار بالإخلاء مما يدخل الطعن عليه في اختصاص محاكم مجلس الدولة، ولا شأن له بفسخ العلاقة الإيجارية.</p>
<p>٨١٣</p>	<p>المبدأ رقم (٥٨٣) :</p> <p>التفرقة في مجال تحديد الجهة القضائية ذات الولاية بنظر النزاع حول القرارات المتعلقة بشئون تلك الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة - بين نوعين من القرارات:</p> <p>الأولى: القرارات الصادرة من الجهة الإدارية المختصة وهي بصدد إعمال سلطتها في الإشراف والرقابة على أعمال الهيئات الخاصة لشباب والرياضة، وهذه القرارات تخضع لدى الطعن عليها لاختصاص القضاء الإداري باعتبارها قرارات إدارية صادرة عن سلطة عامة.</p> <p>الثانية: القرارات الصادرة عن مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للهيئات والأندية الرياضية في نطاق الاختصاصات المنوطة بها قانوناً والمستقلة عن الجهة الإدارية المختصة، وهذه القرارات لا تعتبر من القرارات الإدارية التي يخضع الطعن عليها لاختصاص محاكم مجلس الدولة</p>
<p>٨١٦</p>	<p>المبدأ رقم (٥٨٤) :</p> <p>قرار التخطي في التعيين في وظيفة معاون نيابة عامة - اختصاص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض - دون غيرها - وفقاً لنص المادة ٨٣ سالفه الذكر بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم</p>
<p>٨١٧</p>	<p>المبدأ رقم (٥٨٥) :</p> <p>مشروع فوسفات الوادي الجديد - وهو أحد مشروعات الهيئة - شكل شركة مساهمة ، وبالتالي فهو لا يتمتع بأي وجود مستقل ومتميز</p>

	<p>عن الهيئة - اختصاص مجلس الدولة - القرارات الصادرة بانتهاء الخدمة للانقطاع عن العمل لاتدخل في مدلول الفقرات ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ومن ثم تقبل طلبات الغائها دون حاجة لان تكون مسبقة بتقديم تظلم منها الى الهيئة مصدرة القرار وانه يجوز وقف تنفيذها اذا ما توافرت في الطلب الشروط المقررة قانونا .</p>
٨١٩	<p>المبدأ رقم (٥٨٦) :</p> <p>الدفع بعدم الاختصاص الولائي هو من النظام العام وأنه يكون مطروحا دائما على المحكمة فتقضى به من تلقاء نفسها حتى ولو لم يثره أحد من الخصوم ، كما يجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ويدفع به ولو لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا - المحاكم العادية هي وحدها - دون محاكم القضاء الإداري - صاحبة الولاية بنظر كافة المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية</p>
٨٢١	<p>المبدأ رقم (٥٨٧) :</p> <p>وقرار إلغاء التخصيص قرار إداري تباشره أيضاً الجهة الإدارية بما لها من سلطة خولها لها القانون، وبالتالي فإن رقابة مشروعية هذه القرارات ينعقد الاختصاص بنظرها لمحاكم مجلس الدولة</p>
٨٢٣	<p>المبدأ رقم (٥٨٨) :</p> <p>(١) اختصاص المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في طلبات أعضاء هيئة النيابة الإدارية بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم.</p> <p>(٢) فلا يسوغ لمحكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية أن تحيل الدعوى إلى المحكمة الإدارية العليا التي تملك سلطة التعقيب على أحكامها وإلا عطلت سلطة الرقابة القضائية التي يفرضها النظام القضائي بين درجات المحاكم</p>
٨٢٥	<p>المبدأ رقم (٥٨٩) :</p> <p>اختصاص المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في طلبات</p>

<p>٨٢٧</p>	<p>أعضاء هيئة قضايا الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم المبدأ رقم (٥٩٠) :</p> <p>توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري على أساس المستوى الوظيفي الذي يشغله العامل - محكمة القضاء الإداري تختص بنظر منازعات العاملين شاغلي وظائف الدرجة الثانية وما يعلوها وما يعادلها من وظائف أما المحاكم الإدارية فتختص بنظر منازعات العاملين من شاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها وما يعادلهم من وظائف</p>
<p>٨٢٩</p>	<p>المبدأ رقم (٥٩١) :</p> <p>(١) اختصاص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا - دون غيرها - بالفصل في الطلبات التي يقدمها أعضاء مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم .</p> <p>(٢) لا يسوغ لمحكمة القضاء الإداري أن تحيل الدعوى إلى المحكمة الإدارية العليا التي تملك سلطة التعقيب على أحكامها و إلا عطلت سلطة الرقابة القضائية التي يفترضها النظام القضائي بين درجات المحاكم .</p>
<p>٨٣١</p>	<p>المبدأ رقم (٥٩٢) :</p> <p>اختصاص المحاكم الإدارية بنظر الطعن على القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين أو الترقية أو منح العلاوة، وكذا النظر في الطلبات المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والثالث ومن يعادلهم - تغيب العامل عن عمله بدون عذر ومن ثم إنهاء خدمته تطبيقاً لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة في هذا الشأن يكون من باب أولى داخلاً في اختصاص المحاكم الإدارية متى كانت متعلقة بالموظفين من المستوى الثاني والثالث، وكل ما يتصل بشئون توظيفهم كالنقل وغيره .</p>

٨٣٢	<p>المبدأ رقم (٥٩٣) :</p> <p>حكم المحكمة الدستورية العليا الأخير بعدم دستورية نص المادة ٢٥ سالفه الذكر يكون قد سلب لجنة التأديب والتظلمات اختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية النهائية لأعضاء هيئة قضايا الدولة والتعويض عنها ومنازعات المرتبات اعتباراً من ١٩٨٩/٤/٢٠ بحيث يسترد مجلس الدولة اختصاصه بالفصل في هذه المنازعات وتكون القرارات الصادرة من تلك اللجنة قبل التاريخ المذكور صادرة من هيئة ذات اختصاص قضائي ومن القاضي الطبيعي للمنازعة وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن أمام أي جهة ويكون المركز القانوني للطاعن قد استقر - طبقاً لحكم لجنة التأديب والتظلمات - استقراراً لا يجوز المساس به مستوجباً الحكم بعدم الاختصاص بنظر الطعن</p>
٨٣٧	<p>المبدأ رقم (٥٩٤) :</p> <p>ما يصدر عن الحزب السياسي بتنظيماته الداخلية المختلفة لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية كما أن المنازعة في أي تصرف يصدر عنه لا تعتبر من قبيل المنازعات الإدارية والتي يختص القضاء الإداري بالفصل في الطعون المقدمة في كليهما وإنما يكون القضاء العادي هو المختص بنظر أي من هذه الأنزعة، ويكون بالتالي هو المختص ولائياً النزاع المائل حول رئاسة حزب مصر الفتاة الأمر الذي يحق معه قانوناً لهذه المحكمة الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها للمحكمة المختصة بالقضاء العادي للفصل فيها.</p>
٨٣٨	<p>المبدأ رقم (٥٩٥) :</p> <p>ما يختص به ولائياً مجلس الدولة ، وما لا يختص به من إجراءات انتخابات عضوية مجلس الشعب .</p>
٨٣٩	<p>المبدأ رقم (٥٩٦) :</p> <p>القرارات التي تصدر من لجنة قيد المحامين بالجدول العام أو الجداول الأخرى سواء كانت برفض طلب القيد أو بإجابته أو قرار احتساب أو</p>

٨٤٠	<p>عدم احتساب مدة عمل كمدة نظيره لمدة العمل بالمحاماة ، وكذا قرار نقل قيد المحامي الى جدول غير المشتغلين كل هذه القرارات تخرج عن الاختصاص الولائي المعقود لمحاكم مجلس الدولة .</p> <p>المبدأ رقم (٥٩٧) :</p> <p>جمعية المحاربين القدماء المنشأة وفقا لأحكام الجمعيات والمؤسسات الخاصة لا تعد من أشخاص القانون العام، وإنما هي من أشخاص القانون الخاص - أثر ذلك ما يصدر منها من تصرفات لا يعد قرارا إداريا وتخرج المنازعات بشأنه عن الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة وينعقد الاختصاص فيها لجهة القضاء العادي ممثلة في المحكمة الابتدائية التي تقع في دائرتها الجمعية.</p>
٨٤١	<p>المبدأ رقم (٥٩٨) :</p> <p>اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل في جميع المنازعات الإدارية المتعلقة بهؤلاء الضباط سواء من كان منهم ما زال بالخدمة أو من تركها متى تعلقت بحق من الحقوق المترتبة لهم بموجب القوانين المخاطبين بها أثناء خدمتهم الوظيفية أو بعد انتهائها وسواء كانت طعنا في قرارات إدارية أو استحقاقا مما يعتبر تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اللوائح أو اندرجت في نطاق ولاية القضاء الكامل الأمر الذي تنأى معه هذه المنازعات عن اختصاص القضاء الإداري.</p>
٨٤٢	<p>المبدأ رقم (٥٩٩) :</p> <p>القرار الصادر من لجنة شئون الأحزاب السياسية بعدم الاعتداد بالطاعن رئيسا لحزب الشعب الديمقراطي لا تعد من بين المنازعات التي ينعقد الاختصاص بنظرها للمحكمة الإدارية العليا بتشكيلها المنصوص عليه في المادة ٨ من قانون الأحزاب السياسية - والواردة على سبيل الحصر - هذه المنازعة تتعلق بقرار إداري صادر من اللجنة المذكورة مما يدخل في الاختصاص الولائي لمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة.</p>

٨٤٣	<p>المبدأ رقم (٦٠٠) :</p> <p>اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر القرارات المتعلقة بالانتخابات النيابية السابقة على إجراء العملية الانتخابية - الاختصاص المنعقد للمحاكم الجزئية إنما ينحصر في العملية الانتخابية وهي التي تتعلق بإدارة الناخبين وإيدائهم لأصواتهم، وفرز هذه الأصوات وإعلان النتيجة وما يليها من إجراءات، أما ما يسبق ذلك من إجراءات تتناول بيان الفئات التي لها حق الانتخاب، والشروط التي يجب أن تتوافر في المرشح، فضلاً عن قواعد وكيفية اعتماد الكشوف، وتشكيل اللجان، فهذه تعتبر مختلفة ومستقلة عن إجراءات العملية الانتخابية ذاتها، ولا تعدو أن تكون قرارات إدارية مما يختص به مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.</p>
٨٤٤	<p>المبدأ رقم (٦٠١) :</p> <p>اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بقرارات عدم السماح للمسجون بحيازة جهاز حاسب آلي (لاب توب) بحبسه مزود ببطاقة توفر له الدخول إلى شبكة الاتصال العالمية (الإنترنت) - أساس ذلك.</p>
٨٤٧	<p>المبدأ رقم (٦٠٢) :</p> <p>عدم اختصاص مجلس الدولة ولائياً بنظر قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية بإعلان نتيجة انتخاب رئيس الجمهورية.</p>
٨٤٧	<p>المبدأ رقم (٦٠٣) :</p> <p>عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائياً بنظر المنازعة في إجراءات التحقيق أو التعقيب على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة أو الإجراءات الخاصة بتنفيذها، ومدى استيفاء المحكوم عليه مدة العقوبة من عدمه.</p>
٨٤٨	<p>المبدأ رقم (٦٠٤) :</p> <p>(١) الطعن في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٧ بدعوة الناخبين للاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور خارجاً عن دائرة الاختصاص الولائي المقرر لمحاكم مجلس الدولة لتعلقه بعمل من</p>

	<p>الأعمال التشريعية (٢) شبهة عدم الدستورية - المشرع أصدر القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٢ متضمنا النص المشار إليه سلفا والذي قرر فيه تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية في غير أحوال الانتخاب لعضوية مجلس الشعب والشورى والاستفتاء المنصوص عليه في المادتين (١٢٧)، (١٣٦) من الدستور وهما الخاصتين بالنزاع بين الحكومة ومجلس الشعب، وأيضا بحل مجلس الشعب، وبذلك يكون هذا النص والذي صدر القرار المطعون فيه طبقا له قد جاء ملتبسا بشبهات كثيفة من عدم الدستورية حينما أخذ بالإشراف القضائي في جانب دون الآخر وفرق بين الاستفتاءات المنصوص عليها دستوريا حيث قصر الإشراف الكامل عليها في حالتين فقط كما هو مبين آنفا، الأمر الذي يزعزع في دستوريته ومشروعيته لما يمثله من إهدار لضمانة دستورية بإشراف أعضاء الهيئات القضائية على الاستفتاء لتعديل بعض مواد الدستور.</p>
٨٥٢	<p>المبدأ رقم (٦٠٥) :</p> <p>النزاع بشأن صرف مستحقات تأمينية من صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك الأهلي يتعلق بمبالغ خاصة مقررة بنظام خاص وصادر بها لائحة نظام أساسي ضمن صندوق خاص للمشاركين من العاملين بالبنك الأهلي المصري، وعلى مقتضى قواعد خاصة بالاشتراك في نظام هذا الصندوق الخاص، وبالتالي لا يعد النزاع المائل بشأن تلك المستحقات التأمينية الخاصة من قبيل المنازعات الإدارية التي يختص القضاء الإداري بنظرها، ولذا يخرج النزاع المائل عن دائرة الاختصاص الولائي المنعقد لمحكمة القضاء الإداري.</p>
٨٥٣	<p>المبدأ رقم (٦٠٦) :</p> <p>عدم الاختصاص الولائي بمنازعة الشكوى من عدم إعطاء الصورة التنفيذية لحكم صادر من القضاء العادي.</p>
٨٥٣	<p>المبدأ رقم (٦٠٧) :</p> <p>عدم الاختصاص الولائي بالامتناع عن إصدار قانون بتعديل القانون</p>

	<p>رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وذلك بإلغاء المادة (٣) منه والتي تتعلق بمنصب وزير شئون الأزهر، وكذا الامتناع عن إصدار قانون بإلغاء الاتفاقية الدولية المطعون عليها - أساس ذلك : لكونها أعمال تشريعية.</p>
٨٥٤	<p>المبدأ رقم (٦٠٨) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة الاستفتاء - أساس ذلك : المادة ١٨٩ من الدستور، والمادة ١١ من قانون مجلس الدولة.</p>
٨٥٥	<p>المبدأ رقم (٦٠٩) :</p> <p>إجراءات الحجز الإداري واستثناء التأمينات الاجتماعية لحقوقها قبل أصحاب الأعمال بطريق الحجز الإداري وما يترتب على ذلك أو يتفرع منه من المنازعة في قيمة المديونية المستحقة قبل أصحاب الأعمال، وقيام التأمينات الاجتماعية بإصدار قرارات إجرائية لا تعد من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى الفني للاصطلاح وبالتالي يخرج الفصل في النزاع الراهن عن دائرة الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ويدخل ضمن اختصاص القضاء العادي".</p>
٨٥٥	<p>المبدأ رقم (٦١٠) :</p> <p>اختصاص مجلس الدولة الولائي - اختصاص محكمة القضاء الإداري بالقرار الصادر من لجنة شئون الأحزاب بالتعامل مع أحد الأشخاص بصفته رئيساً للحزب - أساس ذلك :</p>
٨٥٦	<p>المبدأ رقم (٦١١) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - امتناع إحدى شركات قطاع الأعمال العام عن رد شقة.</p>
٨٥٧	<p>المبدأ رقم (٦١٢) :</p> <p>ما يخرج عن اختصاص محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - الامتناع عن محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة - "المواد أرقام ٧٣، ٨٥، ١٢٧ من الدستور.</p>

اختصاص مجلس الدولة ولائياً بنظر منازعات قرارات لجنة شئون الأحزاب بالتعامل مع رئيس الحزب ومصرف الدعم المقرر للحزب - (تطبيق على حزب الغد) - أساس ذلك:

عدا ما تختص بنظره المحكمة الإدارية العليا بتشكيلها الخاص المنصوص عليه في المادة (٨) من القانون الخاص بالأحزاب السياسية ، فإن ما تصدره لجنة شئون الأحزاب من قرارات إيجابية أو سلبية ، وما يثور بين اللجنة والأحزاب من منازعات تنشأ عن تطبيق قانون الأحزاب وتتخذ بشأنها اللجنة قرارات بما لها من سلطة في شأن الأحزاب وتتعلق بحقيقة دور اللجنة لإزائها ، إنما ينعقد الاختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة إعمالاً لأحكام المادة (١٧٢) من الدستور والمادة (١٠) من قانون مجلس الدولة ، بحسبان مجلس الدولة هو صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية ، وباعتبار أن محكمة القضاء الإداري هي التي تختص طبقاً لنص المادة (١٣) من قانون مجلس الدولة بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة (١٠) عدا ما تختص به المحكمة الإدارية والمحاكم التأديبية.

فهرس ومحتويات

الكتاب الثاني

إجراءات الدعوى الإدارية

فهرس ومحتويات

الكتاب الثاني
إجراءات الدعوى الإدارية

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول	٥
أنماط الدعوى الإدارية	
الفصل الأول	١١
دعوى الإلغاء	
المبحث الأول	١٤
التعريف بدعوى الإلغاء	
المبحث الثاني	١٤
الخصائص الذاتية المميزة لدعوى الإلغاء	
المبحث الثالث	١٦
أنواع الإلغاء	
المبحث الرابع	١٧
حدود سلطة القاضي الإداري	
في دعوى الإلغاء	
المبحث الخامس	١٩
التطبيقات القضائية	
في دعوى الإلغاء	
المطلب الأول	١٩
دعوى الإلغاء خصومة عينية	

١٩	المبدأ رقم (١) : المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعنًا بالإلغاء ، هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها .
١٩	المبدأ رقم (٢) : دعوى الإلغاء خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإداري — دعوى غير الإلغاء هي خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجية نسبية مقصورة على أطرافه.
٢٠	المبدأ رقم (٣) : الخصومة عينية بالنسبة إلى القرار تعني أن الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكافة.
٢٠	المبدأ رقم (٤) : الأحكام الصادرة بالإلغاء ذات حجية عينية تسرى قبل الكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذات حجية مقصورة على أطرافها — مقتضى إلغاء القرار الإداري هو اعتباره معدوماً قانوناً وكأن لم يكن فيسرى هذا الأثر بحكم اللزوم وطبائع الأشياء على الكافة ولكل ذي شأن ولو لم يكن من أطراف المنازعة أن يتمسك به ، وآية ذلك أن الأحكام الصادرة من القضاء الإداري في مثل هذه المنازعات بالرفض ليست لها حجية عينية على الكافة.
٢٢	المبدأ رقم (٥) : حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لإنعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها إختصاص له في ذاته — إلا أن مدى الإلغاء يختلف بحسب الأحوال ؛ فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار ، وهذا هو الإلغاء الكامل ، وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقيه، وهذا هو الإلغاء الجزئي.
٢٢	المبدأ رقم (٦) : الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة ، وهي حجة عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها إختصاص له في ذاته — دعوى الإلغاء أشبه بدعوى الحسبة يمثل فيها

	الفرد مصلحة المجموع .
٢٣	المبدأ رقم (٧) : الخصومة في دعاوى الإلغاء هي خصومة عينية مردها القانون ، فليس بشرط لقيامها إعلان من تناولتهم القرارات الإدارية المطلوب الغاؤها ، بل يكفي فيها إعلان من تناولتهم القرارات الإدارية مصدرة القرار والمتسببة فيه وأن الحكم الذي يصدر فيها يعتبر بحكم القانون حجة على الكافة.
٢٤	المبدأ رقم (٨) : صدور قرار بإحتساب مدة الخدمة السابقة للموظف على وجه معين، لا يغير من طبيعة المنازعة من حقوق شخصية تقوم على أصل حق ذاتي لصاحب الشأن إلى خصومة عينية تقوم على إختصاص قرار إداري .
٢٥	المبدأ رقم (٩) : روابط القانون العام إنما تتمثل في نوع من الخصومة العينية أو الموضوعية مردها إلى قاعدة الشرعية ومبدأ سيادة القانون متجردة من لدد الخصومة الشخصية التي تهيمن على منازعات القانون الخاص - دعوى الإلغاء خصومة عينية.
٢٨	المبدأ رقم (١٠) : دعوى الإلغاء خصومة عينية تقوم على إختصاص القرار الإداري، والحكم الصادر بإلغاء القرار يعدمه ، وبهذه المثابة يعتبر حجة على الكافة.
٢٨	المبدأ رقم (١١) : دعوى الإلغاء تعتبر خصومة عينية موجهة للقرار الإداري ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجيته على الكافة فإنه يتعين النظر إلى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير صفة مصدره إذا ما وقع هذا التغير في تاريخ لاحق على صدور القرار.

٢٩	<p>المبدأ رقم (١٢) :</p> <p>دعوى الإلغاء تتميز بأن الخصومة فيها عينية تقوم على اختصاص القرار الإداري - إذا تعدى أثر الحكم الذي سيصدر في المنازعة إلى المتدخل تعين الحكم بقبول تدخل الخصم المنضم إلى الطاعن في طلباته .</p>
٢٩	<p>المبدأ رقم (١٣) :</p> <p>دعوى الإلغاء - حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء - الحجية المطلقة وقاعدة الأثر النسبي للأحكام - حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته</p>
٣٠	<p>المبدأ رقم (١٤) :</p> <p>الخصومة في دعوى الإلغاء خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته إستهدافاً إلى مراقبة مشروعيته - القرار الإداري هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوى الإلغاء - ويتعين لقبول الدعوى أن يكون القرار قائماً ومنتجاً لآثاره عند إقامة الدعوى - ومؤدي ذلك : أنه إذا زال القرار الإداري قبل رفع الدعوى أو كان القرار الإداري النهائي لم يصدر بعد فإن الدعوى تكون غير مقبولة.</p>
٣٠	<p>المبدأ رقم (١٥) :</p> <p>لأحكام الصادرة بالإلغاء تتمتع بحجية مطلقة تسري على كافة - أساس ذلك : إنها حجية من طبيعة عينية نتيجة لإعدام القرار الإداري.</p>
٣١	<p>المبدأ رقم (١٦) :</p> <p>الأحكام الصادرة بالإلغاء تتمتع بحجية مطلقة تسري على كافة - أساس ذلك : إنها حجية من طبيعة عينية نتيجة لإعدام القرار الإداري.</p>
٣١	<p>المبدأ رقم (١٧) :</p> <p>الخصومة في دعوى الإلغاء خصومة عينية محلها طلب إلغاء القرار الإداري غير المشروع.</p>

٣٢	<p>المبدأ رقم (١٨) :</p> <p>الخصومة في دعوي الإلغاء هي خصومة عينية مناطها إختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافاً إلى مراقبة مشروعيته - يترتب علي سحب القرار بمعرفة الجهة الإدارية ما يترتب علي إلغائه قضائياً - يعتبر القرار كأن لم يكن وتمحي آثاره من وقت صدوره ، وإذا استجابت الإدارة إلي طلب سحب القرار فإن ذات النتيجة تترتب في حالة إلغاء القرار بحكم واجب النفاذ في دعوي مرفوعة من مدع آخر صاحب مصلحة في إلغائه حتى ولو لم يصبح هذا الحكم نهائياً.</p>
٣٣	<p>المبدأ رقم (١٩) :</p> <p>الخصومة في دعوي الإلغاء هي خصومة قضائية في منازعة قضائية لا تقوم بين أطرافها إلا لو كان موضوعها ومناطها القرار الإداري في ذاته المستهدف مراقبة مشروعيته توصلأ إلي وقف تنفيذه أو إلغائه - القرار الإداري هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوي الإلغاء ومحور النزاع بين أطرافها - يتعين أن يكون القرار الإداري منتجاً لآثاره عند إقامة الدعوي - إذا تخلف هذا الشرط بأن زال القرار الإداري قبل رفع الدعوي بطلب إلغائه كانت الدعوي غير مقبولة شكلاً.</p>
٣٣	<p>المبدأ رقم (٢٠) :</p> <p>تميز دعوي الإلغاء بأنها خصومة عينية تقوم علي إختصاص القرار الإداري - الحكم الصادر بإلغاء القرار الإداري يعدمه ويعتبر حجة علي الكافة - دعوي الإلغاء لا تخرج عن كونها خصومة قضائية بين أطرافها - الإلغاء النسبي بمقتضاه يزول العيب الذي شاب القرار - لا يتطلب ذلك إلغاء القرار إلغاء تاماً أو مجرداً - وذلك إذا ما خلت الأوراق مما يقطع بأن المخالفة التي وقع فيها القرار هي مخالفة مطلقة لا يحو عدم مشروعيتها إلا الإلغاء التام أو المجرد.</p>
٣٥	<p>المبدأ رقم (٢١) :</p> <p>دعوي الإلغاء هي خصومة عينية مناطها إختصاص القرار الإداري ذاته استهدافاً لمراقبة مشروعيته - يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون ثمة قرار إداري نهائي موجود وقائم عند إقامة الدعوي - وإذا</p>

٣٥	<p>تخلف هذا الشرط بأن لم يوجد القرار الإداري أو وجد ثم زال قبل رفع الدعوي سواء بإلغائه أو بإنتهاء تأقيته دون أن ينفذ علي أي وجه ، كانت الدعوي غير مقبولة ما لم تنصب علي قرار إداري موجود وقائم.</p> <p>المبدأ رقم (٢٢) :</p> <p>العبارة في تحديد طبيعة المنازعة — هو بتاريخ نشوء الحق محل الدعوي — الخصومة في دعوي الإلغاء تعتبر خصومة عينية توجه إلي القرار الإداري ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجيتة علي الكافة.</p>
٣٦	<p>المبدأ رقم (٢٣) :</p> <p>الخصومة في دعوي الإلغاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته — يجب أن يكون القرار الإداري قائما منتجا لآثاره عند إقامة الدعوي.</p>
٣٦	<p>المبدأ رقم (٢٤) :</p> <p>الخصومة في دعوي الإلغاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته — يخرج عن نطاق القرار الإداري الذي يكون محلا لدعوي الإلغاء كل ما يصدر عن الإدارة استنادا إلى أحكام العقود التي تبرمها.</p>
٣٧	<p>المبدأ رقم (٢٥) :</p> <p>الطبيعة العينية لدعوي الإلغاء تتأبى علي الأخذ بطريق الطعن بالتماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم من شخص لم يكن ممثلاً في تلك الدعوي .</p>
٣٨	<p>المبدأ رقم (٢٦) :</p> <p>دعوي الإلغاء هي خصومة عينية تنصب علي القرار الإداري ذاته وتهدف أساسا إلى حماية الشرعية — تعتبر الآثار من الأموال العامة وحمايتها واجب علي كل مواطن. دعوي الإلغاء — شروط المصلحة — حماية الآثار — قرار عرض الآثار بالخارج.</p>
٣٨	<p>المبدأ رقم (٢٧) :</p> <p>القرار الإداري هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوي الإلغاء —</p>

٣٩	<p>والخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافاً لمراقبة مشروعيته.</p> <p>المبدأ رقم (٢٨) :</p>
٤٠	<p>في مجال القانون الإداري والتي تهدف قواعده إلى تنظيم مراكز قانونية عامة لا تتوازي فيها المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة بل تعلو الأولى على الثانية - الخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة عينية مناطها رقابة شرعية القرار الإداري في ذاته ووزنه بميزان القانون فإما أن يسفر الفحص عن شرعيته فترفض الدعوى أو يتقرر عدم مشروعيته فيحكم بإلغائه - الحكم بالإلغاء يعدم القرار فيزول بالنسبة للناس كافة من صدر لصالحه أو ضده ، من طعن عليه ومن لم يطعن ، فالحكم بالإلغاء حجة على كافة.</p> <p>المبدأ رقم (٢٩) :</p>
٤١	<p>الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على كافة - تلك نتيجة لا معدي عنها إدارياً للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء ولكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته.</p> <p>المبدأ رقم (٣٠) :</p>
٤١	<p>دعوى الإلغاء خصومة عينية ، القرار الإداري هو موضوع الخصومة أصلاً وجوهر المنازعة.</p> <p>المبدأ رقم (٣١) :</p>
٤١	<p>القرار الإداري الصادر بإزالة المخالفات طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ هي قرارات عينية تنصب على المخالفة بغض النظر عن مالك العقار - أثر ذلك .</p> <p>المبدأ رقم (٣٢) :</p>
٤٢	<p>دعوى الإلغاء هي دعوى عينية موضوعها القرار الإداري فإليه تتصرف وحوله تدور منازعة الإلغاء - تخلف الطاعن عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية وإدانته في هذه الجريمة والحكم عليه بغرامة - مؤداه عدم جواز قبول أوراق ترشيحة لعضوية مجلس الشعب.</p>

٤٣	المبدأ رقم (٣٣) : عدم اعتبار من هرب من أداء الخدمة العسكرية بمثابة من أعفي من أدائها طبقا للقانون لأنه خالف القانون وحق عليه الجزاء سواء وقع بالفعل أو لم يقع - أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها شرط جوهرى من شروط تولي الولاية المتمثلة في عضوية مجلس الشعب.
٤٣	المبدأ رقم (٣٤) : الطبيعة العينية لدعوى الإلغاء، وإفادة المطعون ضده من أثر هذه الحجية وإن لم يكن خصما في تلك الدعوى.
٤٤	المبدأ رقم (٣٥) : الخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإدارى في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته.
٤٤	المبدأ رقم (٣٦) : الخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة عينية مناطها رقابة شرعية القرار الإداري في ذاته ووزنه بميزان القانون - الحكم بالإلغاء حجة على الكافة لأنه يقوم على تقرير عدم مشروعية القرار من حيث هو ذاته بغض النظر عن المصالح التي يمسها وخاصة أن هذه الحجية المطلقة تمنع تسلسل الطعون إلي غير نهاية تبعا لأصحاب المصالح التي مسها القرار المطعون فيه إيجابا أو سلبا .
٤٥	المبدأ رقم (٣٧) : الخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته - القرار الإداري هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوى الإلغاء - أثر ذلك :
٤٦	المبدأ رقم (٣٨) : الخصومة الدستورية هي خصومة عينية .
٤٦	المبدأ رقم (٣٩) : دعوى الإلغاء دعوى عينية تنصب على مشروعية القرار الإداري في ذاته وتستهدف إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور

	القرار المطلوب إلغاؤه فإذا حال دون ذلك مانع قانوني لا يكون ثمة وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانقضاء شرط المصلحة .
٤٧	المطلب الثاني طبيعة الرقابة القضائية على القرارات الإدارية في دعوى الإلغاء
٤٧	المبدأ رقم (٤٠) : رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية في دعوى إلغاء القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون، وهذا بدوره هو عين "الموضوع" الذي تتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري.
٤٨	المبدأ رقم (٤١) : رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية، سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إلغائها.
٤٩	المبدأ رقم (٤٢) : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون، وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه.
٤٩	المبدأ رقم (٤٣) : ضوابط الرقابة القضائية في حالة الطوارئ
٥٠	المبدأ رقم (٤٤) : رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إلغائها ، هي رقابة قانونية تسلطها المحكمة في الحالين على هذه القرارات لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصاً وروحاً - وكل من ركن قيام الاستعجال وركن قيام الأسباب الجدية هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة

٥٢	<p>القضاء الإداري وتخضع بالتالي لرقابة المحكمة العليا.</p> <p>المبدأ رقم (٤٥) :</p>
	<p>الأصل المؤصل في بلد يقدس وعيه العام مبدأ المشروعية هو تسليط رقابة الإلغاء على كافة القرارات الإدارية دعماً للضمانة الأصلية التي يحققها قضاء الإلغاء لمن تحيقت بهم تلكم القرارات فإذا ورد في قانون نص يقضى باستثناء طائفة من القرارات من رقابة الإلغاء والتعويض لحكمة ابتغى الشارع إصابتها وغاية مشروعة قصد حمايتها وجب تأويل هذا النص بصورة مضيقّة تصطنع الاحتراس من توسيع مدى شموله حرصاً على عدم إهدار هذه الضمانة التي يوفرها قضاء الإلغاء .</p>
٥٣	<p>المبدأ رقم (٤٦) :</p> <p>القضاء الإداري ليس ممنوعاً بحكم النصوص المغلقة لباب الطعن بالإلغاء إلا من النظر في قرارات إدارية بذاتها عينت فيها بطريق النص عليها وخصت بالذكر على سبيل الحصر والتعيين .</p>
٥٣	<p>المبدأ رقم (٤٧) :</p> <p>رقابة المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية.</p>
٥٤	<p>المبدأ رقم (٤٨) :</p> <p>الأصل طبقاً لمبدأ المشروعية هو تسليط رقابة القضاء الإداري على جميع القرارات الإدارية التي يختص بإلغائها والتعويض عنها - وجوب عدم التوسع في تفسير النص المتضمن للإستثناء .</p>
٥٤	<p>المبدأ رقم (٤٩) :</p> <p>الرقابة القضائية موجودة دائماً على جميع التصرفات الإدارية لا تختلف في طبيعتها وأن تفاوتت فقط في مداها - الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة ليست على قدر واحد بالنسبة لجميع التصرفات الإدارية ، وإنما هي بحسب المجال الذي تتصرف فيه ومدى ما تتمتع به من حرية وتقدير في التصرف .</p>

٥٥	<p>المبدأ رقم (٥٠) :</p> <p>الرقابة القضائية على جميع التصرفات الادارية موجودة دائماً ولا تختلف في طبيعتها وإن تفاوتت فقط في مداها ، وهي تتمثل في هذا المجال التقديرى في التحقق من أن القرار محل الطعن يستند إلى سبب موجود مادياً وصحيح قانوناً ، وأنه صدر مستهدفاً الصالح العام.</p>
٥٥	<p>المبدأ رقم (٥١) :</p> <p>الدعوى الإدارية تقوم على روابط القانون العام وتتمثل في خصومة مردها إلى مبدأ المشروعية وسيادة القانون - الدعوى الإدارية يملكها القاضى وهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازماً لإستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيتها للفصل فيها.</p>
٥٦	<p>المبدأ رقم (٥٢) :</p> <p>حدود رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام القضاء الإدارى فى مجال القرار الإدارى.</p>
٥٦	<p>المبدأ رقم (٥٣) :</p> <p>الأساس فى رقابة محاكم مجلس الدولة لمشروعية القرارات الإدارية سواء فى دعاوى إلغاء هذه القرارات أم فى دعاوى التعويض عنها هو خضوع الدولة للقانون وحق كل مواطن فى اللجوء إلى القضاء ومنه محاكم مجلس الدولة.</p>
٥٧	<p>المبدأ رقم (٥٤) :</p> <p>الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى وهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازماً لاستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيتها للفصل فيها.</p>
٥٧	<p>المبدأ رقم (٥٥) :</p> <p>محاكم مجلس الدولة تباشر الرقابة على مشروعية قرارات وتصرفات الادارة متمتعة بالاستقلال الكامل عن أية سلطة فى الدولة فى أداء رسالتها فى حدود الدستور والقانون .</p>

٥٨	<p>المبدأ رقم (٥٦) :</p> <p>دعوي الإلغاء والمنازعات الخاصة بالطعن في الأحكام الصادرة فيها - شأنها شأن الدعاوي الأخرى قد تنتهي بالترك أو التسليم بالطلبات أثره فيها في الحدود التي عينها القانون والتي تتفق مع الطبيعة المتميزة لهذه الدعاوي ومهمة القاضي الإداري لا تعدو - ما دام ليس ثمة ما يتعارض مع الطبيعة المميزة للدعوي - أن يكون إثبات الترك نزولاً على حكم القانون دون التصدي للفصل في أصل للنزاع الذي يصبح غير ذي موضوع.</p>
٥٩	<p>المبدأ رقم (٥٧) :</p> <p>رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية التي تؤثر في المراكز القانونية للمدعين سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إلغائها هي رقابة قانونية تسلمها المحكمة على هذه القرارات لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصاً وروحاً - الطبيعة المتميزة للمنازعة الإدارية .</p>
٦٠	<p>المبدأ رقم (٥٨) :</p> <p>محاكم مجلس الدولة تباشر الرقابة على مشروعية قرارات السلطة التنفيذية بفروعها وهيئاتها جميعاً إلا أنها لا تحل نفسها محل السلطة التنفيذية في أداء اختصاصاتها وواجباتها ومسئولياتها - رقابة القضاء الإداري على قرار إعلان نتيجة الامتحان للطالب .</p>
٦١	<p>المبدأ رقم (٥٩) :</p> <p>ليس للقرار الإداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي وإلا كان مخالفاً للقانون لما يتضمنه من عدوان من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وإخلال بمبدأ المشروعية .</p>
٦١	<p>المبدأ رقم (٦٠) :</p> <p>الرقابة القضائية على سلامة القرارات الإدارية - القرارات الإدارية الصادرة في شأن الإعداد للعملية الانتخابية هو في الأصل اختصاص قضائي لا يفترق عن غيره من الاختصاصات القضائية - نتيجة ذلك : لا تنأى القرارات الصادرة في هذا الشأن عن الرقابة</p>

٦٢	<p>القضائية أو تتسلخ عنها . المبدأ رقم (٦١) :</p>
	<p>رقابة القضاء الإداري على القرار التأديبي - يجب أن يقوم القرار على سبب يبرره بحيث يقوم على حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخل جهة الإدارة بتوقيع الجزاء - رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقيق مادياً وقانونياً - ضوابط صحة القرار التأديبي .</p>
٦٣	<p>المبدأ رقم (٦٢) : مناطق رقابة شرعية القرار الإداري في دعوى الإلغاء بحسبانها خصومة عينية هي وزنه بميزان القانون .</p>
٦٣	<p>المبدأ رقم (٦٣) : حدود رقابة القضاء لصحة الحالة الواقعية أو القانونية.</p>
٦٤	<p>المبدأ رقم (٦٤) : حدود رقابة القاضي التأديبي - وجوب بسط رقابته على مدي مشروعية القرار التأديبي - شرط أن يكون تحت نظره القرار وأوراق التحقيق الذي بني عليها - تقاعس جهة الإدارة عن إيداع تلك الأوراق يعد عجزاً منها عن أداء واجب إحقاق وإرساء العدل وإعطاء كل ذي حق حقه - لا تثريب على المحكمة إن هي اقتنعت بأن نكول الإدارة عن تقديم الأوراق المطلوبة دليل على صحة ادعاءات الطاعن وسلامة موقفه .</p>
٦٤	<p>المبدأ رقم (٦٥) : لا يوجد ثمة ما يسمى بالسلطة المطلقة للجهة الإدارية - لا شبهة في خضوع القرارات الصادرة عن الجهة الإدارية في نطاق سلطتها التقديرية وفقاً للقوانين واللوائح لرقابة القضاء من حيث المشروعية وسيادة القانون تأكيداً لشرعيتها بقيامها على سببها الصحيح الذي أفصحت عنه الجهة الإدارية وشيدت قرارها على سند منه وهي رقابة مشروعية تبسطها المحكمة على القرارات المطعون فيها لتزنها بميزان القانون والشرعية .</p>

٦٥	<p>المبدأ رقم (٦٦) :</p> <p>رقابة القضاء على نظام الإحالة إلى الاحتياط تمتد لتشمل أسباب الإحالة إلى الاحتياط سواء من حيث وجودها المادي أو القانوني أو من حيث تكييفها وتقدير مدي الخطورة الناجمة عنها .</p>
٦٥	<p>المبدأ رقم (٦٧) :</p> <p>رقابة قاضي الإلغاء على السلطة التقديرية في ممارسة تقدير الدرجة التي يستحقها العامل عن كل عنصر من العناصر الواردة بتقرير الكفاية.</p>
٦٦	<p>المبدأ رقم (٦٨) :</p> <p>التعيين في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة وإن كان أمرا تترخص فيه جهة الإدارة بمقتضى سلطتها التقديرية إلا أن هذا الاختيار مقيد بما نصت عليه المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة ، ذلك أن السلطة التقديرية في كل الأحوال ليست مطلقة تستعصي على الرقابة القضائية ، فجميع تصرفات الإدارة ، مقيدة وتقديرية ، خاضعة للرقابة القضائية التي لا تختلف في طبيعتها وإن تفاوتت في مداها.</p>
٦٨	<p>المبدأ رقم (٦٩) :</p> <p>رقابة القضاء على خوض المرشح انتخابات عضوية مجلس الشعب حال فقد شروط الترشيح .</p>
٦٩	<p>المبدأ رقم (٧٠) :</p> <p>حدود الرقابة على تعيين أعضاء هيئة قضايا الدولة - استيفاء المرشحين للاشتراطات العامة للوظيفة هي مسألة قانونية تخضع لرقابة القضاء للتأكد من مراعاة الجهة الإدارية للتطبيق السليم للقانون واحترامها لتعهداتها، واشتراطاتها التي وضعتها بنفسها لنفسها وأفصحت عنها لجميع المتقدمين احتراماً لمبدأ المساواة أمام الوظائف العامة - إعلان الإدارة لتلك لشروط الترشيح يفرغ سلطتها التقديرية في قاعدة تنظيمية تتيح لكل من استوفى الشروط المعلن عنها أن يتقدم لشغل الوظيفة، ويحظر على من افتردها أو أخطأها التقدم لها، وتكون</p>

	سلطة الإدارة في هذا الشأن سلطة مقيدة لا تملك في شأنها تقديرًا أو تترخص فيه بأي تجاوز أو استثناء .
٧٢	المبدأ رقم (٧١) :
	رقابة القضاء على تقارير الكفاية وحدود تلك الرقابة .
٧٣	المبدأ رقم (٧٢) :
	حدود رقابة القضاء على قرارات حل مجالس إدارات الهيئات الرياضية والأندية — حل مجلس الإدارة يعد من أقسى الجزاءات وأشدّها لذلك يجب أن تقدر بقدرها وأن تقدر بضرورتها
٧٣	المبدأ رقم (٧٣) :
	الرقابة على قرارات حل مجالس إدارات الهيئات الرياضية والأندية — حدود سلطة الإدارة ودرجة تقييد تلك السلطة .
٧٥	المطلب الثالث
	التمييز بين ولاية الإلغاء
	وولاية القضاء الكامل
٧٥	المبدأ رقم (٧٤) :
	يملك القضاء الكامل عند مباشرته ولاية الفصل في الأمور المستعجلة سلطان التقدير لعناصر النزاع المطعون عليه ولا يحده في ذلك سوى قيام الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق .
٧٦	المبدأ رقم (٧٥) :
	دعاوى الاستحقاق وتسوية الحالة من دعاوى القضاء الكامل .
٧٦	المبدأ رقم (٧٦) :
	إختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بنظر المنازعات الإدارية المنصوص عليها في المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينطوي علي نوعين من الولاية :
	١- ولاية الإلغاء محلها دعاوي الإلغاء المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية للسلطات الإدارية — موضوعها شرعية القرار الإداري
	٢- الولاية القضائية وهي ولاية القضاء الكامل - محلها دعاوي

	القضاء الكامل - تشمل جميع المنازعات الإدارية التي تختص محاكم مجلس الدولة بنظرها ما عدا دعاوي الإلغاء)
٧٩	المبدأ رقم (٧٧) : القضاء الكامل وقضاء الإلغاء والتمييز بينهما.
٧٩	المبدأ رقم (٧٨) : المنازعة في تفسير عقد إداري تدخل في ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء ولا يرد عليها وقف التنفيذ المتعلق بالقرارات الإدارية.
٨٠	المبدأ رقم (٧٩) : الإجراءات التي تتخذها الإدارة استنادا إلى العقود التي تبرمها تدخل المنازعات التي تتولد عنها في ولاية القضاء الكامل.
٨٠	المبدأ رقم (٨٠) : حدود سلطة المحكمة في مجال العقود الإدارية والفرق بين ولاية القضاء الكامل وولاية الإلغاء .
٨١	المبدأ رقم (٨١) : عقد إداري - الإجراءات المتفرعة عنه - طبيعتها - دخولها في ولاية القضاء الكامل دون ولاية الإلغاء - قرار توقيع الغرامة - عدم تحصنه (غرامات تأخير) .
٨١	المبدأ رقم (٨٢) : قرارات الإدارة بفسخ العقود الإدارية أو بسحب الأعمال من المتعاقد معها وتنفيذها على حسابه لا يعتبر من القرارات الإدارية بالمعنى الفني بحسبانها تدخل في منطقة العقد وما نشأ عنه ومن ثم فإن المنازعة المتعلقة بتلك القرارات لا تدخل في ولاية الإلغاء وإنما تدخل في ولاية القضاء الكامل للقضاء الإداري.
٨٢	المبدأ رقم (٨٣) : المنازعة حول صرف قيمة خطاب الضمان استنادا إلى شروط العقد الإداري تعتبر منازعة عقدية لا تنظرها المحكمة بمقتضى ولاية الإلغاء وإنما تنظرها وتفصل فيها بما لها من ولاية القضاء الكامل.

٨٢	المبدأ رقم (٨٤) :	الاختصاص بالنظر في جميع المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات ويدخل في ذلك جميع المنازعات الإدارية الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات - وسواء كانت طعنا في قرارات إدارية أو استحقاقا مما يعتبر تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو اللوائح أو اندرجت في نطاق ولاية القضاء الكامل.
٨٣	المبدأ رقم (٨٥) :	ولاية الإلغاء وولاية القضاء الكامل - مجلس الدولة أضحي صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الادارية وقاضى القانون العام - المحكمة الدستورية العليا صاحب الولاية فى الرقابة الدستورية على اللوائح صاحبة الولاية فى الرقابة الدستورية على اللوائح وهى قرارات ادارية تنظيمية - ولاية التعويض عما يقضى بعدم دستورية من هذه اللوائح تظل معقودة لمجلس الدولة .
٨٤	المبدأ رقم (٨٦) :	ولاية الإلغاء تتوقف على تحديد الجهة مصدرة القرار .
٨٤	المطلب الرابع	دعوى الإلغاء تتأبى على إصدار أمر إلى جهة الإدارة
٨٤	المبدأ رقم (٨٧) :	الرقابة القضائية على القرار الذى يصدره مجلس الجامعة فى شأن تعيين أعضاء هيئة التدريس ، شأنه شأن أى قرار عادى، هي رقابة قانونية - ولا يمكن أن تعنى أن يحل القضاء الإدارى نفسه محل مجلس الجامعة المنوط به إصدار القرار بالموافقة على التعيين أو بعدم الموافقة عليه .
٨٥	المبدأ رقم (٨٨) :	لا يملك القضاء الإداري إصدار أمر إلى جهة الإدارة فيما هو من صلاحيتها ، وإنما يقتصر إختصاصه على إجراء رقابة المشروعية

	<p>علي ما تصدره الجهة الإدارية أو تمتنع عن إصداره من قرارات متى كانت ملزمة قانوناً بذلك ، فيحكم بإلغاء القرار المعيب في الحالة الأولى وبإلغاء القرار السلبي بالإمتناع في الحالة الثانية.</p> <p>طلب المدعي الحكم بصفة مستعجلة بالإفراج فوراً عن السيارات الواردة تباعاً علي قوة الموافقات الإستيرادية التي سبق منحها له - وجوب إستظهار نية المدعي من وراء هذه العبارات للتعرف علي حقيقة التكييف القانوني لها بما يتفق والإختصاص المقرر لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري كقاضٍ للمشروعية.</p>
٨٧	<p>المبدأ رقم (٨٩) :</p> <p>طلب إصدار أمر إلى الجهة الإدارية بالإفراج فوراً عن السيارات التي ترد استناداً إلى الموافقات الاستيرادية - يتأبى ذلك على اختصاص قاضي المشروعية إذ لا يملك أن يصدر أمراً إلى الجهة الإدارية - يقتصر اختصاصه على إجراء رقابة المشروعية على ما تصدره الجهة الإدارية أو تمتنع عن إصداره من قرارات.</p>
٨٧	<p>المبدأ رقم (٩٠) :</p> <p>رقابة مشروعية القرار الإداري الذي تصدره الجامعة لا يمكن أن تمتد إلى أبعد مدى من القضاء بوقف التنفيذ أو الإلغاء - لا تحل محاكم مجلس الدولة محل جهة الإدارة في أداء واجباتها ومباشرتها لمسؤوليتها التنفيذية والتي تتحمل مسؤولية إدارتها لها مدنياً وجنائساً وإدارياً وسياسياً.</p>
٨٨	<p>المبدأ رقم (٩١) :</p> <p>لا يملك قاضي المشروعية أن يصدر أمراً إلى جهة الإدارة وإنما يقتصر إختصاصه علي إجراء رقابة المشروعية علي ما تصدره تلك الجهة أو تمتنع عن إصداره من قرارات متى كانت ملزمة قانوناً بذلك.</p> <p>علي السلطة التنفيذية المختصة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ الأحكام التي يصدرها قاضي المشروعية، وذلك بما يحقق المشروعية وسيادة القانون علي مسؤولية السلطة التنفيذية السياسية أمام السلطة</p>

٨٩	<p>التشريعية وتحت مسؤوليتها المدنية والجنائية التي يملك أصحاب الشأن تحريكها في ذات الوقت لإجبارها علي تنفيذ الأحكام التي جعل الدستور عدم تنفيذها جريمة من الموظف يعاقب عليها قانوناً ، ويكون للمحكوم له رفع الدعوي الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة.</p> <p>المبدأ رقم (٩٢) :</p>
٨٩	<p>محاكم مجلس الدولة تباشر الرقابة على مشروعية قرارات السلطة التنفيذية بفروعها وهيئاتها جميعاً إلا أنها لاتحل نفسها محل السلطة التنفيذية في اداء اختصاصاتها وواجباتها ومسؤولياتها.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣) :</p>
٩٣	<p>ولا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل اللجنة في أعمال معايير وضوابط استخلاص مدى أهليته لشغل الوظيفة وإلا ترتب على ذلك إهدار كل قيمة العمل لجنة المقابلة وحلول المحكمة محلها بناء على ضوابط يصنعها القاضي ليحدد على أساسها مدى توافر الأهلية اللازمة لشغل الوظيفة وتلك نتيجة يأبأها التنظيم القضائي.</p> <p>المبدأ رقم (٩٤) :</p>
٩٤	<p>لا يجوز للمحكمة أن تحل إرادتها محل إرادة الخصوم في الدعوى أو أحدهم .</p>
٩٤	<p>المطلب الخامس</p> <p>دعوي الإلغاء تتأبي علي الشطب</p>
٩٥	<p>المبدأ رقم (٩٥) :</p> <p>النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبي الأخذ بالنظام الإجرائي الذي تجري عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعوتهم، ومن ثم لا يجوز إعمال الأثر الذي رتبته الشارع علي عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوي الإدارية - أساس ذلك.</p> <p>نظام الشطب لا يطبق في الدعاوي الإدارية التي تعتمد أساساً علي المذكرات المكتوبة كما لا يسري علي طلبات الإعفاء من الرسوم لأنها ليست دعاوي وإنما طلبات ترفع للجنة المساعدة القضائية للإعفاء</p>

٩٥	<p>من الرسوم تمهيداً لرفع الدعوى ولذلك فإن جزاء الشطب في طلب الإعفاء لغو لا يعتد به ولا أثر له.</p> <p>المبدأ رقم (٩٦) :</p>
٩٦	<p>طلب استبعاد الطعن من الرول أو الحكم بسقوط الخصومة فيه إستناداً إلى المادتين ١٢٩، ١٣٤ من قانون المرافعات يتعارض مع روح النظام القضائي الذي تقوم عليه محاكم مجلس الدولة مما يتعين معه الالتفات عنه.</p> <p>المبدأ رقم (٩٧) :</p>
٩٧	<p>النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الاجرائي الذي تجرى عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ، ومن ثم لا يجوز إعمال أثر الشطب الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الإدارية .</p> <p>المبدأ رقم (٩٨) :</p>
٩٨	<p>قضاء مجلس الدولة لا يعرف نظام شطب الدعوى جزاء لتخلف المدعي عن متابعة دعواه - أساس ذلك : أن نظام شطب الدعوى لا يتفق وطبيعة التقاضي أمام مجلس الدولة.</p> <p>المبدأ رقم (٩٩) :</p>
٩٨	<p>دعوى الإلغاء بحسب الأصل دعوى عينية تهدف إلى إلغاء القرار المطعون فيه إعمالاً لمبدأ الشرعية - طبيعة هذه الدعوى تأبي تطبيق نظام الشطب لعدم حضور رافعها.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٠) :</p>
٩٨	<p>شطب الدعوى (استبعادها من " رول " جدول القضايا)، فلا تعود المحكمة لى نظرها إلا إذا طلب أحد الخصوم السير فيها بإعلان منه إلى الخصم الآخر بالحضور في جلسة تحدده لنظرها - شطب الدعوى لا يؤثر في قيامها - الدعوى المشطوبة تبقى قائمة وتشبه من هذه الناحية الدعوى الموقوفة - مؤدى ذلك : - أن الدعوى المشطوبة إذا عادت للمحكمة بطلب أحد الخصوم السير فيها فإنها</p>

	تعود من النقطة التي وقفت عندها بحكم الشطب (التطبيق في شأن اللجان القضائية للإصلاح الزراعي) .
٩٩	المبدأ رقم (١٠١) : خضوع الاعتراضات المقامة أمام تلك اللجان القضائية للإصلاح الزراعي لنظام الشطب .
٩٩	المبدأ رقم (١٠٢) : في الاعتراضات أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي لا يعتبر الاعتراض المقضى بشطبه كأن لم يكن إلا إذا لم يتم تجديده خلال الستين يوما التالية .
١٠٠	المبدأ رقم (١٠٣) : منازعات الإصلاح الزراعي - لا تشطب الدعوى قبل إخبار الخصوم بإيداع الخبير تقريره .
١٠١	الفصل الثاني
	دعوى التسوية
١٠٤	المبحث الأول ماهية التسوية وآثارها
١٠٤	المطلب الأول ماهية التسوية
١٠٥	المطلب الثاني آثار التسوية
١٠٥	المبحث الثاني التمييز بين دعوى التسوية ودعوى الإلغاء
١٠٥	المبدأ رقم (١٠٤) : التفرقة بين دعاوى التسوية ودعاوى الإلغاء تقوم على أساس النظر إلى مصدر الحق الذاتي " المركز القانوني " للموظف، فإن كان مقررا مباشرة في قاعدة تنظيمية كقانون أو لائحة كانت الدعوى من دعاوى التسوية، وتكون القرارات الصادرة في هذا الشأن مجرد اجراءات

١٠٧	<p>تنفيذية أو أعمال عادية لا تسمو إلى مرتبة القرار الإداري ، أما إذا استلزم الأمر صدور قرار إداري خاص يخول هذا المركز القانوني فإن الدعوى تكون من دعاوى الإلغاء .</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥) :</p>
١٠٨	<p>دعوى الإلغاء ودعوى التسوية - التفرقة بينهما تقوم على أساس النظر إلى المصدر الذي يستمد منه العامل حقه - إن كان هذا الحق مستمداً مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى دعوى تسوية ، أما إذا كان الأمر موكولاً إلى السلطة التقديرية للجهة الإدارية فإن قرارها الصادر بالمنح أو المنع يعد من قبيل القرارات المنشئة وتضحي الدعوى بذلك من دعاوى الإلغاء.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦) :</p>
١٠٩	<p>التفرقة بين دعاوى الإلغاء ودعاوى تسوية الحالة الوظيفية تقوم على أساس النظر الذي يستمد منه الموظف حقه - إذا كان هذا الحق مستمداً مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى من دعاوى التسوية وكانت القرارات الصادرة من الإدارة في هذا الشأن مجرد إجراءات تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة الموظف - إذا استلزم الأمر صدور قرار إداري خاص يخوله هذا المركز القانوني كانت الدعوى من دعاوى الإلغاء.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٧) :</p>
	<p>التمييز بين دعوى التسوية ودعوى الإلغاء يقوم على أساس النظر إلى المصدر الذي يستمد منه العامل حقه :</p> <p>(أ) - إذا كان الحق مستمداً مباشرة من القانون أو من قاعدة تنظيمية عامة دون ترخيص أو تقدير من جهة الإدارة فإن الدعوى تكون من دعاوى التسويات.</p> <p>(ب) - أما إذا استلزم الأمر طبقاً لنصوص القانون أو اللوائح لترتيب المركز القانوني إنشاء أو تعديلاً أو إلغاء صدور قرار إداري لصاحب الشأن وكان هذا القرار صادراً في حدود سلطة تقديرية تمارسها جهة الإدارة وتفصح فيها عن إرادتها بمقتضى القانون فإن</p>

	هذا القرار يعد قراراً إدارياً يتعين لسحبه إذا ما تبيننت جهة الإدارة عدم مشروعيته كما يتعين لإلغائه أن يتم السحب أو الإلغاء خلال المواعيد المقررة قانوناً لإقامة دعوى الإلغاء .
١١٠	المبدأ رقم (١٠٨) : دعوى — تكييفها — التفرقة بين دعوى الإلغاء ودعوى التسوية — المنازعة في بدل السفر .
١١١	المبدأ رقم (١٠٩) : التفرقة بين دعوى الإلغاء ودعوى التسوية تقوم على أساس المصدر الذي يستمد منه العامل حقه .
١١١	المبدأ رقم (١١٠) : المصدر الذي يستمد منه الموظف حقه هو الأساس الذي تقوم عليه التفرقة بين دعاوى الإلغاء ودعاوى تسوية الحالة .
١١٢	المبحث الثالث الإختصاص بمنازعات التسوية
١١٢	المبدأ رقم (١١١) : اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالفصل فى طلبات التعويض متفرع عن اختصاصه بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية — لا يحول دون طلب المدعى الحكم له بتعويضه عينياً بتسوية حالته طبقاً لأحكام القانون أو بتعويضه نقداً تعويضاً يجبر ما أصابه من ضرر ناتج عن رفض الوزارة تسوية حالته، طالما أن حقه فى طلب التسوية أو التعويض لا يزال قائماً لم يسقط لأى سبب من الأسباب .
١١٤	المبدأ رقم (١١٢) : اختصاص - قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية - المادتان ١٣ ، ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم لسنة ١٩٧٢ .
١١٤	المبدأ رقم (١١٣) : المادتان ١٠ ، ١٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون

	<p>رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تختص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم من شاغلي المستوى الأول وما يعلوه وفقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١.</p>
١١٤	<p>المبدأ رقم (١١٤) :</p> <p>المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - مفادها المحاكم الإدارية تختص بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المتعلقة بالموظفين العموميين من المستويين الثاني والثالث ومن يعادلهم.</p>
١١٥	<p>المبدأ رقم (١١٥) :</p> <p>اختصاص - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - وظيفة مساعد ثان شرطة [هيئة الشرطة] - [تأمين اجتماعي] .</p>
١١٦	<p>المبحث الرابع</p> <p>عدم تقيد دعوي التسوية</p> <p>بميعاد دعوي الإلغاء</p>
١١٦	<p>المبدأ رقم (١١٦) :</p> <p>المنازعة في الإجراء الصادر بإلغاء علاوة دورية سبق منحها للمدعى هو من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب التي يستمد صاحب الشأن أصل حقه فيها من قوانين أو اللوائح مباشرة ، وبهذه المثابة تتظرها المحكمة دون أن تتقيد بميعاد الستين يوماً المحددة لتقديم طلبات الإلغاء.</p>
١١٧	<p>المبدأ رقم (١١٧) :</p> <p>طلب الموظف ضم مدة خدمته السابقة هو من المنازعات الخاصة بالمرتبات التي يستمد صاحب الشأن أصل حقه فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار إداري خاص بذلك ، وبهذه المثابة تتظرها المحكمة دون التقيد بميعاد</p>

	الستين يوماً المحددة لتقديم طلبات الإلغاء .
١١٧	المبدأ رقم (١١٨) : طلب إعتزال الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ رخصة مباحة للموظف يستعملها بمشيئته متى تحققت فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون — أثر ذلك : الدعوى التي تقام في هذا الخصوص تكون في حقيقة تكييفها دعوى تسوية تقوم على منازعة في معاش لا تستلزم تظلماً إدارياً قبل رفعها ولا تخضع لميعاد الستين يوماً المقرر لدعوى الإلغاء .
١١٨	المبدأ رقم (١١٩) : قرار الترقية الذي يبنى على تسوية خاطئة يشكل قراراً إدارياً أنشأ مركزاً قانونياً ذاتياً شأنه شأن القرارات الإدارية الفردية التي لا يجوز سحبها إلا في المواعيد القانونية المقررة للطعن القضائي ويتحصن بفوات هذه المواعيد .
١١٩	المبدأ رقم (١٢٠) : طلب إعتزال الخدمة بالتطبيق للقانون رخصة مباحة للموظف يستعملها بمشيئته متى تحققت فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون — أثر ذلك : الدعوى التي تقام في هذا الخصوص تكون في حقيقة تكييفها دعوى تسوية تقوم على منازعة في معاش لا تستلزم تظلماً إدارياً قبل رفعها ولا تخضع لميعاد الستين يوماً المقرر لدعوى الإلغاء .
١١٩	المبدأ رقم (١٢١) : الطلبات من غير طلبات الإلغاء يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني ما دام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد .
١٢٠	المبدأ رقم (١٢٢) : ما دام المركز القانوني ينشأ بقوة القانون فهو من الحقوق التي لا يسرى عليها ميعاد الستين يوماً وإنما تخضع لمدد التقادم المعتادة بالنسبة للجانبين الموظف والحكومة طالما أن مدد التقادم لم تنقض .

١٢٠	<p>المبدأ رقم (١٢٣) :</p> <p>دعاوى التسوية التي يستمد المدعى حقه فيها من القانون المذكور مباشرة وبالتالي لا يجرى في شأنها ميعاد الستين يوماً المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي يقتصر على طلبات الغاء القرارات الادارية دون غيرها من المنازعات .</p>
١٢١	<p>المبدأ رقم (١٢٤) :</p> <p>تسوية حالة العامل وما تضمنته من ترقية وفقاً لقواعد الرسوب الوظيفي يجوز سحبها في أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوماً المقررة لسحب القرارات الإدارية.</p>
١٢٢	<p>المبدأ رقم (١٢٥) :</p> <p>دعاوى تسوية الحالة لا تتقيد بميعاد رفع دعوى الإلغاء</p>
١٢٢	<p>المبدأ رقم (١٢٦) :</p> <p>إختلاف أساس كل من الترقية والتسوية (كلاهما يرتد سنده البعيد إلى القانون):</p> <p>١ - التسوية تتم إعمالاً لقواعد محددة بحيث يستمد العامل حقه فيها مباشرة من القانون ويقتصر دور الجهة الإدارية على إصدار الإجراءات التي تحول المركز العام إلى مركز فردي دون أن يكون لها في ذلك سلطة التقدير ما لم ينص القانون على غير ذلك وبذلك فإن التسوية لا تستهدف أكثر من بيان التدرج في الدرجات المالية المستحقة للعامل طبقاً للقانون</p> <p>٢ - الترقية لا تقتصر على مجرد بيان التدرج المالي للعامل وإنما تتضمن رفعه من وظيفة إلى وظيفة أعلى بما يترتب على ذلك من صعود في السلم الوظيفي وشغل وظائف أعلى ذات إختصاص أكبر .</p>
١٢٣	<p>المبدأ رقم (١٢٧) :</p> <p>المنازعات المتعلقة بالمرتبات لا تتحصن القرارات الصادرة بشأنها بمضي ميعاد دعوى الإلغاء .</p>

١٢٣	<p>المبدأ رقم (١٢٨) :</p> <p>الميعاد المقرر لرفع الدعوي أمام المحكمة هو ميعاد يخص طلبات الإلغاء ولا يجوز أن ينصرف إلي ما عدا طلبات الإلغاء من الطلبات التي ينعقد الإختصاص بنظرها لمحاكم مجلس الدولة - لم يحدد القانون مدداً لرفع الدعوي في المنازعات الإدارية - الدعوي التي ينعقد الإختصاص لمجلس الدولة بنظرها ، فيما عدا طلبات الإلغاء ، تكون مقبولة شكلاً طالما أن الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم.</p>
١٢٤	<p>المبدأ رقم (١٢٩) :</p> <p>التمييز بين دعوى التسوية ودعوى الإلغاء - أساس التمييز المصدر الذي يستمد العامل منه حقه.</p>
١٢٤	<p>المبدأ رقم (١٣٠) :</p> <p>مناط التمييز بين دعوى التسوية ودعوى الإلغاء النظر الى المصدر الذي يستمد منه العامل حقه .</p>
١٢٥	<p>المبدأ رقم (١٣١) :</p> <p>تقادم الحق في المطالبة بتسوية الحالة - التقادم الطويل - المادة (٣٧٤) من القانون المدني .</p>
١٢٦	<p>المبدأ رقم (١٣٢) :</p> <p>للعامل الحق في التمسك بالإبقاء على التسوية التي أجريت لحالته بالتطبيق لأحكام قوانين التسويات سالفة الذكر - حتى ولو كانت خاطئة - الاحتفاظ بها دون سحبها أو مساس بآثارها وحظر إجراء أى تعديل في المركز القانوني له بعد حلول ١٩٤١/٦/٣٠ و ١٩٨٥/٦/٣٠.</p>
١٢٧	<p>المبدأ رقم (١٣٣) :</p> <p>دعوى إعادة تسوية المعاش - الميعاد المحدد قانوناً لرفعها - معاش رئيس المجلس - تسوية المعاش على الأجر الأساسي - أعضاء مجلس الدولة تسوية المعاش على أساس المرتب بحساب الزيادة المقررة بالقانون - ضابطه .</p>

١٢٩	المبحث الخامس التنازل عن الحكم الصادر في دعوي التسوية
١٢٩	المبدأ رقم (١٣٤) : التنازل لا يفترض ولا يسوغ إستنتاجه من مجرد علمه بقرار تضمن تسوية حالته على وجه يخالف بعض نواحي التسوية التي تضمنها قرار اللجنة القضائية .
١٣٠	المبدأ رقم (١٣٥) : حضور المطعون ضده شخصياً أمام المحكمة وإقراره بتنازله عن الحكم المطعون فيه الصادر لصالحه من المحكمة الإدارية بعد إذ قامت الجهة الإدارية بتنفيذه مع تحمله جميع المصروفات - الإقرار الصادر منه على الوجه المتقدم يعد نزولاً ممن يملكه عن الحكم محل الطعن .
١٣٠	المبدأ رقم (١٣٦) : تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه إنقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يمتنع على المتنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى
١٣١	المبدأ رقم (١٣٧) : الأحكام الصادرة من جهات القضاء الإداري في دعاوي التسوية يجوز للعامل التنازل عن الحكم الصادر فيها لصالحه ضد الجهة الإدارية باعتباره صاحب حق شخصي وله أن يتنازل عن حقه . أما الأحكام الصادرة من جهات القضاء الإداري في دعاوي الإلغاء يحظر التنازل عن تنفيذها ، لتعلق الأمر فيها بالنظام العام الذي تقوم علي أساسه الرقابة علي مشروعية القرارات الإدارية .
١٣١	المبدأ رقم (١٣٨) : تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يستتبع النزول عن الحق الثابت به .

١٣٣	الفصل الثالث
	دعوى التعويض
١٣٥	المبحث الأول
	أهمية دعوى التعويض
١٣٦	المبحث الثاني
	ميعاد دعوى التعويض
١٣٦	المبدأ رقم (١٣٩) :
	ميعاد الستين يوماً هو ميعاد خاص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات فلا يسرى على طلبات التعويض التي يجوز رفعها ما دام لم يسقط الحق في إقامتها طبقاً للأصول العامة .
١٣٨	المبدأ رقم (١٤٠) :
	سقوط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمضي خمس عشرة سنة - أساس ذلك .
١٣٨	المبدأ رقم (١٤١) :
	تسقط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمضي خمس عشرة سنة :
	المطالبة القضائية التي تقطع التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق المراد اقتضاؤه .
	قطع التقادم لا يتناول إلا الحق الذي بشأنه الإجراء القاطع للتقادم وما ارتبط به من توابع تجب بوجوبه وتسقط بسقوطه .
	رفع الدعوى بأصل الحق يكفي لقطع التقادم حتى لو رفعت إلى محكمة غير مختصة ولائياً أو نوعياً أو قيماً أو محلياً حيث يظل التقادم منقطعاً طوال نظر الدعوى .
	إذا قضي في الدعوى بعدم الاختصاص دون الإحالة إلى محكمة أخرى سري تقادماً جديداً يبدأ من صيرورة الحكم نهائياً .
	إذا قضي برفض الدعوى أو بعدم قبولها أو بترك الخصومة فيها أو بسقوط الخصومة أو بانقضائها إلى غير ذلك من صور القضاء التي تمحو أثر الصحيفة زال أثر رفع الدعوى في قطع التقادم فيستمر

	<p>وكان لم يقطع التقادم الذي كان قد بدأ قبل رفع الدعوي .</p> <p>أثر ذلك: متى صدر القرار المطعون عليه في ١٩٦٣ ولم ترفع دعوي التعويض إلا في ١٩٨٢ فلا وجه للتمسك بدعوي مرفوعة في ١٩٧٣ بإلغاء القرار للقول بأنها قطعت التقادم ، وأساس ذلك : أن الحكم قد صدر في هذه الدعوي بعدم قبولها شكلاً مما يمتو أثر الدعوي في التقادم فيستمر التقادم من ١٩٦٣ وكأنه لم ينقطع.</p>
١٤٠	<p>المبدأ رقم (١٤٢) :</p> <p>عدم قبول طلب إلغاء القرار الإداري شكلاً لرفعه بعد فوات الميعاد المقرر قانوناً لا يحول دون البحث في مشروعية القرار بمناسبة نظر طلب التعويض عنه - أساس ذلك : إستقلال مناط الإلغاء عن التعويض.</p>
١٤١	<p>المبدأ رقم (١٤٣) :</p> <p>المنازعة في قرار تحميل المتهم بثمن ما ضاع وفقد من عهدته لا تسري في شأنها مواعيد دعوى الإلغاء .</p>
١٤١	<p>المبدأ رقم (١٤٤) :</p> <p>عدم تأثر الحق في طلب التعويض بفوات ميعاد الطعن على القرار المخالف للقانون .</p>
١٤١	<p>المبدأ رقم (١٤٥) :</p> <p>دعوي الإلغاء لها ميعاد معين في القانون الخاص بمجلس الدولة يجب أن ترفع خلاله وهو ستون يوماً من تاريخ صدور القرار المطعون فيه أو العلم به علماً يقينياً - طلب إلغاء التحميل وطلب التعويض عن القرار المطعون فيه تعتبر منازعة إدارية تقبل الدعاوي الخاصة بها شكلاً أمام محاكم مجلس الدولة - ما لم يكن الحق المطالب به قد سقط بالتقادم طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني وليس طبقاً لمواعيد دعوي الإلغاء.</p>
١٤٣	<p>المبدأ رقم (١٤٦) :</p> <p>التعويض عن القرار الإداري المخالف للقانون يتقادم الحق فيه بمضي خمس عشرة سنة وليس بمضي خمس سنوات .</p>

١٤٣	المبدأ رقم (١٤٧) : المطالبة بالتعويض الناشئ عن العمل غير المشروع تتقادم بانقضاء ثلاث سنوات .
١٤٣	المبدأ رقم (١٤٨) : تقادم دعوى التعويض عن القرار الإداري تسقط بمضي خمسة عشرة سنة بخلاف دعوى التعويض عن العمل غير المشروع التي تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من علم المضرور بالضرر والشخص المسئول عنه
١٤٤	المبدأ رقم (١٤٩) : المنازعة في التحميل هي في حقيقتها منازعة في التعويض لا تنقيد بميعاد دعوى الإلغاء حتى ولو كانت مرتبطة بقرار مجازة العامل عن الخالفة المنسوبة إليه .
١٤٤	المبدأ رقم (١٥٠) : دعاوى التسويات التي لا تنقيد بمواعيد وإجراءات دعوى الإلغاء
١٤٤	المبدأ رقم (١٥١) : ميعاد رفع دعوى التعويض عن العمل غير المشروع .
١٤٥	المبدأ رقم (١٥٢) : دعوى التعويض في المسؤولية التقصيرية تسقط بمرور خمس عشرة سنة من تاريخ وقوع الفعل و بمرور ثلاث سنوات من تاريخ علم صاحب الشأن المضرور من العمل غير المشروع - سقوط الحق في المطالبة بالتعويض وسقوط الدعوى الجنائية .
١٤٥	المبحث الثالث علاقة دعوى التعويض بدعوى الإلغاء
١٤٥	المبدأ رقم (١٥٣) : القضاء في دعوى التعويض يستوجب التصدي لمشروعية القرار والكشف عما إذا كان قد شابته عيب من العيوب التي تؤدي إلى بطلانه والذي يكون ركن الخطأ في مسؤولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعة في طالب التعويض .

١٤٦	المبدأ رقم (١٥٤) : طلب التعويض عن القرارات الإدارية قد يكون تابعاً لطلب إلغاء القرار الإداري الإيجابي أو السلبي وقد يكون مستقلاً - ثبوت عدم مشروعية القرار هو الركن الأول في المسؤولية عن التعويض.
١٤٧	المبدأ رقم (١٥٥) : لا يلزم في الخطأ الذي تلزم جهة الإدارة بالتعويض عنه أن يتمثل في قرار أو تصرف إيجابي - يمكن أن يتمثل الخطأ في مسلك سلبي.
١٤٧	المبدأ رقم (١٥٦) : القضاء بالتعويض ليس مستلزماً للقضاء بالإلغاء .
١٤٧	المبدأ رقم (١٥٧) : مناط مسؤولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعة .
١٤٨	المبدأ رقم (١٥٨) : القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإنهاء وأن لكل من القضائيين أساسه الخاص الذي يقوم عليه.
١٤٨	المبحث الرابع مدي صلاحية عيبي عدم الاختصاص والشكل كأساس للتعويض
١٤٨	المبدأ رقم (١٥٩) : عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي قد يشوب القرار الإداري فيؤدي إلى إلغائه لا يصلح حتماً وبالضرورة أساساً للتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع القرار.
١٤٩	المبدأ رقم (١٦٠) : عدم استحقاق التعويض عن إلغاء القرار لعدم الاختصاص، ولصاحب الشأن المطالبة بالتعويض في ضوء ما يتم عليه التصرف في أمره من جديد .
١٤٩	المبدأ رقم (١٦١) : القرار الإداري الصادر بإنهاء خدمة العامل لإنقطاعه عن العمل بدون إذن عقب إنتهاء مدة إعارته لا يستحق العامل عنه تعويضاً

١٥٠	<p>لمجرد أن قرار إنهاء خدمته قد صدر مشوباً بعيب شكلي وهو عدم توجيه الإنذار — عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي قد يشوب القرار الإداري فيؤدي إلى إلغائه لا يصلح حتماً وبالضرورة أساساً للتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع القرار.</p> <p>المبدأ رقم (١٦٢) :</p>
١٥١	<p>عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي يشوب القرار ويؤدي إلى إلغائه لا يصلح أساساً للتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع القرار.</p> <p>المبدأ رقم (١٦٣) :</p>
١٥١	<p>العيب الشكلي الذي يشوب القرار الإداري لا يصلح حتماً وبالضرورة أساساً للتعويض إذا كان القرار سليماً في مضمونه محمولاً على أسبابه المبررة لإصداره.</p> <p>المبدأ رقم (١٦٤) :</p>
١٥٢	<p>القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء — لكل من القضاءيين أساسه الخاص به الذي يقوم عليه — عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي قد يعتري القرار فيؤدي إلى إلغائه لا يصلح حتماً وبالضرورة أساساً للتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع القرار — إذا كان القرار سليماً في مضمونه محمولاً على أسبابه المبررة له — وذلك بالرغم من مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فإنه لا يكون ثمة موجب للقضاء بالتعويض — إذ أن القرار كان سيصدر صحيحاً على أية حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة الشكلية قد روعيت وفي هذه الحالة لا يقتضي إلغائه أو التعويض عنه.</p> <p>المبدأ رقم (١٦٥) :</p>
	<p>مخالفة ضوابط التشكيل يبطل التشكيل ويبطل القرارات الصادرة من اللجنة وما يترتب عليها من قرارات — القرار الصادر في هذه الحالة يكون مشوباً بعيب الشكل مما يؤدي إلى إلغائه إلا أن ذلك لا يصلح حتماً أساساً للتعويض لأن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء.</p>

١٥٣	<p>المبدأ رقم (١٦٦) :</p> <p>لا تلازم بين ثبوت عدم مشروعية القرار الإداري وتحقيق ركن الخطأ الموجب للتعويض ، فما قد يشوب القرار الإداري من عيب يتعلق بعدم الاختصاص أو بالشكل فيؤدي إلى عدم مشروعيته فلا يصلح حتماً وبالضرورة أساساً للتعويض ما لم يكن هذا العيب مؤثراً في موضوع القرار .</p>
١٥٣	<p>المبدأ رقم (١٦٧) :</p> <p>القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء وإن لكل من القضائيين أساسه الخاص الذي يقوم عليه .</p>
١٥٤	<p>المبحث الخامس</p> <p>مدي اعتبار تنفيذ حكم الإلغاء</p> <p>خير تعويض للمضرور</p>
١٥٤	<p>المبدأ رقم (١٦٨) :</p> <p>خير تعويض هو أعمال الآثار القانونية لقرار اللجنة القضائية السلبية المخالف للقانون .</p>
١٥٤	<p>المبدأ رقم (١٦٩) :</p> <p>تنفيذ الحكم الصادر بالإلغاء ، وعودة المدعى إلى عمله فعلاً ، وضم مدة خدمته في حدود ما يقضى به القانون ، وتسوية حالته بعد هذا الضم ، ومنحه عدة ترقية ، كل هذا يعتبر خير تعويض له عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقته نتيجة صدور هذا القرار .</p>
١٥٤	<p>المبدأ رقم (١٧٠) :</p> <p>إذ كان المشرع قد أقر بأن إحالة هؤلاء الأعضاء إلى المعاش كانت ظلماً وحيفاً وأنه تدخل لرد اعتبارهم إليهم ، فإن هذا ما ينطوي في ذاته على خير تعويض أدبي يرد إليهم اعتبارهم بين الناس ويمسح عنهم ما أصاب نفوسهم من آلام نتيجة إحالتهم إلى المعاش - المشرع قد استهدف من القواعد التي قفنها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ أن تجبر كل الأضرار المادية والأدبية وتستوعب كل التعويضات التي قد تستحق للأعضاء المذكورين .</p>

١٥٧	<p>المبدأ رقم (١٧١) :</p> <p>للمحكمة وهي بسبيل نظر دعوى التعويض عن الضرر المترتب على القرار الإداري غير المشروع أن تستبعد من الأضرار ما لا دليل عليه - الأصل في التعويض أن يكون نقديا ويجوز أن يكون التعويض عن الأضرار غير نقدي - إلغاء القرار غير المشروع يعد خير تعويض عن الأضرار الأدبية .</p>
١٥٧	<p>المبدأ رقم (١٧٢) :</p> <p>تنفيذ جهة الإدارة الحكم الصادر بإلغاء قرار نقل العامل تنفيذاً كاملاً بإزالة ما ترتب علي قرار النقل الملغي من آثار، فإن ذلك كافٍ وحده لجبر كافة الأضرار الأدبية التي تكون قد أصابت العامل ولا يكون للعامل أصل حق في المطالبة بتعويض نقدي عن مثل هذه الأضرار.</p>
١٥٨	<p>المبدأ رقم (١٧٣) :</p> <p>القضاء بإلغاء قرار وزير الداخلية بإحالة الضابط الذي لا يقع عليه الاختيار للترقية إلى المعاش برتبته دون ترقية إلى رتبة اللواء - مقتضى تنفيذ الحكم ترقيته إلى رتبة اللواء وصرف مستحقاته عنها وهي تمثل كل ما لحق الطاعن من ضرر - يعتبر ذلك خير تعويض عن الأضرار.</p>
١٥٩	<p>المبدأ رقم (١٧٤) :</p> <p>لا يسوغ أن نغل يد المحكمة في القضاء بالتعويض من الأضرار الأدبية متى استبان لها من واقعة النزاع وظروف الدعوى أن فسي تعويض المدعي جبرا للضرر وإزاحة للغمّة والمرارة التي استقرت في نفسه من جزاء قضاه ظلما وتصحيحا لوضعه بين أفراد مجتمعه وعشيرته - لا يتعارض ذلك مع المبادئ التي استقر عليها القضاء الإداري من أن في إعادة المفضول إلى عمله خير تعويض له ماديا وأدبيا.</p>
١٦٠	<p>المبدأ رقم (١٧٥) :</p> <p>صدور حكم بإلغاء قرار التخطي في الترقية وتنفيذ الحكم تنفيذا كاملا صحيحا بترقية الطاعن إلى الوظيفة المتخطى في الترقية إليها من</p>

	التاريخ الذي كان يجب ترقيته فيه وتسوية حالته من أقدميه ومرتبه وغيره بما لا ينتقص من حقوقه - التعويض العيني في هذه الحالة كاف بما لا محل للقضاء بتعويض نقدي يؤدي إلى ازدواج التعويض - القول بغير ذلك مدعاة لتقييد الإدارة وتهيبها عند ممارسة سلطاتها التقديرية في مجال الترقية بالاختيار.
١٦١	المبدأ رقم (١٧٦) : قرار النقل وإعادة الموظف إلى عمله خير تعويض عما يكون قد لحق به من ضرر أدبي من ذلك القرار .
١٦٢	المبدأ رقم (١٧٧) : عدم جواز إنقاص قيمة التعويض المستحق بسبب تغير الأوضاع الاقتصادية .
١٦٢	المبحث السادس مبادئ متنوعة في دعوى التعويض
١٦٢	المطلب الأول دعوى التعويض في قضاء محكمة القضاء الإداري
١٦٢	المبدأ رقم (١٧٨) : الخطأ العقدي المستوجب للتعويض هو عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد أي كان السبب ، يستوى في ذلك أن يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن عمد أو إهماله ، أو عن فعله دون عمد أو إهمال .
١٦٣	المبدأ رقم (١٧٩) : عدم جواز سحب القرارات الصحيحة - أثر السحب لهذه القرارات ترتيب الحق في التعويض .
١٦٤	المبدأ رقم (١٨٠) : عدم جواز سحب القرارات الصحيحة - أثر السحب لهذه القرارات ترتيب الحق في التعويض .

١٦٥	<p>المبدأ رقم (١٨١) :</p> <p>مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الصادرة منها هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون قرارها غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وان يحقق بصاحب الشأن ضرر مباشر من هذا الخطأ ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر - إنذار العامل بعد انقطاعه عن العمل هو إجراء جوهري يمثل ضماناً أساسية للعامل وعدم الإنذار يعد عيباً شكلياً جوهرياً لا يقبل التصحيح ويترتب على إهماله استحقاق المضرور للتعويض .</p>
١٦٦	<p>المبدأ رقم (١٨٢) :</p> <p>أساس مسئولية الإدارة عن قراراتها الإدارية - ثبوت خطأ الإدارة - تطبيق على تنظيم تجارة القطن بالداخل .</p>
١٦٨	<p>المبدأ رقم (١٨٣) :</p> <p>الحكم النهائي البات بعدم الطعن عليه له حجته في إثبات ركن الخطأ في جانب جهة الإدارة - الإجراءات المتخذة من قبل جهة الإدارة في تنفيذ القرار هي أثر من آثار صدوره ترتد إليه وتستند له فلا تعد من الأعمال المادية لجهة الإدارة التي تتحقق بها مسئوليتها بعيداً عن القرار الذي ولدهما - الإجراءات المتخذة بناء على القرار المقضي بإلغائه جاءت خرقاً لقواعد دستورية وتغولا على حق لا يدانيه علواً نص عليه الدستور وتكفل القانون بحمايته بسياسات منيع لتعلقه بوجود الإنسان وأدميته وكونه مستودع سره وأمنه وراحته فجعل للمسكن الخاص حرمة لا تمس إلا في النطاق الضيق الذي نظمته القانون فقد نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون " .</p> <p>اقتحام عمال الإدارة تابعي المدعى عليهما لمسكن المدعين عنوة دون صدور أمر قضائي مسبب هو خطأ آخر فضلاً عن كونه عين الضرر الذي لحق المدعيان .</p>

١٧٠	<p>المبدأ رقم (١٨٤) :</p> <p>المسئولية عن التعويض وفقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية — مخالفة شركات أو منشآت للنقل الجوي الأجنبية لأحكام الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجمهورية والدولة التابعة لها الشركة أو المنشأة أو مخالفة أحكام التراخيص أو التصاريح الصادرة لها أحقيتها في تعويض يعادل ضعف أجر النقل الذي تحصل عليه الشركة أو المنشأة المخالفة.</p>
١٧١	<p>المبدأ رقم (١٨٥) :</p> <p>القضاء بالتعويض في حدود ما يطلبه الخصوم ولو كان استحقاقهم للتعويض المقرر قانوناً يزيد على طلباتهم — أساس ذلك .</p>
١٧٢	<p>المبدأ رقم (١٨٦) :</p> <p>دعوى التعويض الناشئة عن إصابة المدعي أثناء العمليات الحربية تسقط بالتقادم بانقضاء خمسة عشر عاماً من تاريخ إصابته .</p>
١٧٣	<p>المبدأ رقم (١٨٧) :</p> <p>أحوال عدم مشروعية قرار التخطي في الترقية لوظيفة نائب مساعد الوزير المكون لركن الخطأ في دعوى التعويض .</p>
١٧٤	<p>المبدأ رقم (١٨٨) :</p> <p>لا أساس للقضاء بالتعويض مع ثبوت الخطأ في جانب المدعي — غرامة التأخير لا تعدو أن تكون تعويضاً اتفاقياً جزائياً عما أصاب المرفق العام من ضرر مرده إخلال المتعاقد بحسن سيره ، وهو ضرر مفترض يجيز للإدارة توقيع الغرامة إذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الإخلال من جانب المتعاقد معها .</p>
١٧٥	<p>المبدأ رقم (١٨٩) :</p> <p>مسئولية الإدارة عن قراراتها — الضرر إما أن يكون مادياً أو أدبياً — ويكون الضرر مادياً إذا إنطوي على إخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للمضرور ، بينما يكون الضرر أدبياً إذا أصاب مصلحة غير مالية للمضرور — يجب أن يكون الضرر مترتباً مباشرة عن الخطأ وأن يكون محققاً — التعويض يدور وجوداً وعدماً مع الضرر ويقدر</p>

بمقداره بما يحقق جبره دون أن يجاوزه حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

— الحكم الصادر بالإلغاء المجرد زعزعة جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار المخالف المقضى بإلغائه مجردا ، وتستعيد الجهة الإدارية سلطتها في إصدار قرار جديد .

— خطأ الإدارة بعدم تنفيذها الحكم المشار إليه لا يترتب للمدعي وتلقائيا ركن الخطأ الموجب لمسئولية الإدارة ، إذ يتعين أن يثبت أن المدعي كان مستحقا لإدراجهم ضمن ترتيب الملحقين الإداريين العائدين من الخارج المستحقين لإدراجهم ضمن القرار الجديد الذي تقاعست عن إصداره .

— الآثار المالية المترتبة على خطأ الإدارة لا تستحق تلقائيا بمجرد صدور حكم الإلغاء المجرد ، بمجرد ثبوت الخطأ بموجب هذا الحكم ، إذ أن الأصل أن الأجر مقابل العمل ومن ثم فإن المرتبات والرواتب الإضافية بقدرها المقرر إنما تكون نظير مباشرة العمل ذاته ، فإذا لم يباشر المدعي عملا لا لتقاعس منه وإنما للحيلولة بينه وبين مباشرته ، فإن ما يستحقه تنفيذا لذلك ليس هو المرتبات والرواتب الإضافية ، وإنما يستحق تعويضاً يدخل في عناصر تقديره قيمة تلك المرتبات والرواتب الإضافية والأضرار الأدبية التي حاققت به .

— عدم استحقاق فوائد التأخير على التعويض التي تقدره المحكمة .

المبدأ رقم (١٩٠) : ١٧٧

العيب الذي يصاب القرار بصدوره من غير مختص لا يترتب عليه وبالضرورة استحقاق التعويض — أساس ذلك .

المبدأ رقم (١٩١) : ١٧٨

المشرع وأن لم يحالفه التوفيق في اختياره لعبارة " بالاختيار المطلق " فيما يتعلق بالترقية إلى رتبة لواء عامل قبل تعديل المادة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ إلا أن استلزام قصد المشرع حينذاك من هذه العبارة يتعين أن يكون في ضوء اتساق النظام القانوني للدولة

الذي أرسى قواعده النصوص الدستورية وبذلك يكون المشرع قد أراد بتلك العبارة منح وزير الداخلية قدرا من الحرية في تعيين شاغلي الوظائف العليا بالوزارة دون مشاركة من أجهزة الوزارة الأخرى في هذا الشأن وهذا القدر لا يختلف في طبيعته ومداه عن "السلطة التقديرية" الممنوحة لغيره في تعيين شاغلي الوظائف العليا بالدولة .

— الذهاب بقصد المشرع من تلك العبارة وحملها على الإطلاق من كل قيد هو من قبيل إسباغ السيادة على هذه القرارات دون أن تتوافر لها مقومات القرارات السيادية وبالمخالفة لنصوص الدستور وما استقر عليه القضاء الإداري من بسط رقابته على هذه القرارات إلغاء أو تعويضا وعدم تحصنها

— القول بأن ملف خدمة العامل لا يشمل حتما كل ما يتعلق بالموظف من معلومات وبيانات أو عناصر لها أثرها في التقدير قد تغيب على التقارير ولكنها لا تغيب عن ذوي الشأن عند النظر في تلك الترقيات. وهو قول يجافي حقيقة الواقع ويرتب نتائج بالغة الخطورة في مجال العلاقات الوظيفية ولا يقتصر أثره على الترقية إذا أضحي ملف الخدمة صورة غير صادقة للحياة الوظيفية للموظف ويمكن إهدار ما ورد به لمعلومات شخصية لدى الرؤساء قد لا يفصحون عنها وتظل طبي سرائرهم وضمائرهم للنوايا لا يطلع عليها إلا المولي عز وجل مما يعصف بالضمانات المقررة للموظف ومن ذلك يبين أن تلك القواعد التي قام عليها البند المشار إليه تكون قد تبنت أوضاعا شاذة في سبيل التأسيس لما ذهب إليه.

— لا يوجد ثمة ما يسمى بالسلطة المطلقة للجهة الإدارية إذ أنه لا شبهة في خضوع القرارات الصادرة عنها في نطاق سلطتها التقديرية وفقا للقوانين واللوائح لرقابة القضاء من حيث المشروعية وسيادة القانون تأكيدا لشرعيتها بقيامها على سبيلها الصحيح الذي أفصحت عنه الجهة الإدارية وشيدت قرارها على سند منه.

١٨٥	المبدأ رقم (١٩٢) : التعويض عن النقل المفاجئ - أساسه .
١٨٧	المبدأ رقم (١٩٣) : تكليف المجند بأعمال تخرج عن المجري العادي للأمر في أداء أعمال الحراسة في الظروف العادية هو تكليف له بما لا يطيق من الأعمال الأمنية لساعات طويلة سببت الإجهاد الزائد الذي أدى لسقوطه ووفاته على هذا النحو وهو ما لم تجده الجهة الإدارية المدعي عليها طوال سنوات تداول الدعوى بجلسات المرافعة أمام جهات القضاء المختلفة مما يثبت معه خطأ الجهة الإدارية المدعي عليها.
١٨٨	المبدأ رقم (١٩٤) : مسئولية الإدارة عن توفير مقتضيات حماية العاملين بالسيرك لحمايتهم من الحيوانات المفترسة التي يتعاملون معها - الإهمال المنسوب إلى جهة الإدارة واتساع فتحات القضبان التي يمر عليها مورث المدعين عند قيامه بحبس تلك الحيوانات بأقفاسها ، مما يكون معه احتمالات سقوط أقدام المتسلق لها لأداء عمله أو تعثره فوقها هي احتمالات كبيرة وذلك يمثل قمة التهاون وعدم الاكتراث بحياة هؤلاء فضلاً عن انعدام وسائل الإسعافات الأولية بمقر عمل مورث المدعين من وجود أطباء مؤقتين لدي فترة العروض أو سيارة إسعاف مجهزة بصفه دائمة أو تليفون صالح للعمل، جميعها أسباب لثبوت خطأ الإدارة .
١٨٩	المطلب الثاني دعوى التعويض في قضاء المحكمة الإدارية العليا
١٨٩	المبدأ رقم (١٩٥) : استحقاق الفوائد التأخيرية كتعويض عن التأخير في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب - أساس التعويض في هذه الحالة هو التأخير في الوفاء بالمبلغ النقدي - الضرر

	<p>مفترض بنص المادة ٢٢٨ من القانون المدني .</p> <p>لا وجه للقول بأن الفوائد المشار إليها تمثل ربا تحرمه مبادئ الشريعة الإسلامية - أساس ذلك : أن الامتناع عن تطبيق نص قانون قائم بحجة أنه يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية الغراء التي هي المصدر الرئيسي للتشريع وفقا للدستور يشكل في واقعه تعرضا لمدى دستورية النص وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بدستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني .</p>
١٩٠	<p>المبدأ رقم (١٩٦) :</p> <p>استقلال الواقعة المنشئة لكل من المطالبة بالفوائد واسترداد النفقات.</p>
١٩١	<p>المبدأ رقم (١٩٧) :</p> <p>سحب العمل من المقاول بعد تحقق شروطه ينتفى معه ركن الخطأ في جانب الإدارة وعدم أحقية المقاول في طلب التعويض عن سحب الأعمال منه مهما كانت الأضرار .</p>
١٩١	<p>المبدأ رقم (١٩٨) :</p> <p>إلغاء المزايدة في وقت غير مناسب طبقاً لظروف كل حالة يلزم الإدارة بالتعويض عما يكون قد لحق صاحب الشأن من أضرار نتيجة التراخي في إصدار قرار الإلغاء طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية</p>
١٩١	<p>المبدأ رقم (١٩٩) :</p> <p>التكليف القانوني لغرامة التأخير انها صورة من صور التعويض الاتفاق تتميز عن التعويض الاتفاقي في مجالات القانون الخاص بأحكام أهمها أن أحد أركانه وهو الضرر يعتبر وقوعه بمجرد حصول التأخير .</p>
١٩٢	<p>المبدأ رقم (٢٠٠) :</p> <p>لا تلازم بين توقيع غرامة التأخير على المتعاقد مع الإدارة وإلزامه بالتعويض - شرط تحميل المتعاقد مع الإدارة بالتعويض أن يصيب الإدارة ضرر نتيجة تأخر المتعاقد معها في تنفيذ التزاماته خلال الميعاد المتفق عليه .</p>

١٩٢	<p>المبدأ رقم (٢٠١) :</p> <p>دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة بسبب الإهمال المنسوب للجهة الإدارية هي منازعة نشأت في حقل القانون العام وتحت مظلته - ولا يجوز النأي بها عن القضاء الإداري وقواعد القانون العام وضوابطه .</p> <p>أساس مسئولية الإدارة في التعويض عن أعمالها المادية هو توافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - الخطأ المقصود هنا هو الذي ينسب الي المرفق ذاته حتي لو قام به أحد تابعيه طالما لم يثبت خطأ شخصي من جانب هذا الأخير - عدم قيام الجهة الادارية بصيانته مرافقها علي الوجه الصحيح وحدث ضرر للأفراد مترتب عليه يستوجب التعويض .</p>
١٩٣	<p>المبدأ رقم (٢٠٢) :</p> <p>التعويض عن إصابة المجند أثناء الخدمة - مصدر التزام جهة الإدارة في مواجهة المجند المصاب بسبب الخدمة - قوات مسلحة - تجنيد - إصابة المجند أثناء الخدمة - التعويض عنها أساسه.</p>
١٩٤	<p>المبدأ رقم (٢٠٣) :</p> <p>(أ) مسئولية - أركان المسئولية - خطأ وضرر وعلاقة سببية. (ب) مسئولية - ركن الخطأ - مفهوم ركن الخطأ (ج) مسئولية - ركن الضرر - مفهوم ركن الضرر</p>
١٩٥	<p>المبدأ رقم (٢٠٤) :</p> <p>مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير مشروع ويلحق بصاحب الشأن ضرراً وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر</p>
١٩٥	<p>المبدأ رقم (٢٠٥) :</p> <p>ولاية التعويض عما يقضى بعدم دستوريته من اللوائح تظل معقودة لمجلس الدولة - ولاية محاكم مجلس الدولة في التعويض عن النصوص اللائحية المقضى بعدم دستوريته مثلها في ذلك مثل النصوص اللائحية التي تختص محاكم مجلس الدولة بنظر طلبات التعويض عنها لعدم مشروعيتها .</p>

	<p>مناطق المسؤولية الإدارية - عنصر الضرر - مفهومه - دعوى التعويض دعوى موضوعية - القرار التنظيمي يتضمن قواعد عامة مجردة وبالتالي لا يمكن أن تسبب هذه القواعد لفرد معين أو لأفراد معينين ضرراً مباشراً - القرار الفردي الصادر بتنفيذ قرار تنظيمي يمكن أن يسبب لفرد ما ضرراً وبالتالي تكون مسؤولية الإدارة - دعوى التعويض دعوى شخصية تقوم على حق شخص اعتدى عليه وهو أمر يتصور بالنسبة للقرارات الفردية - الضرر الناتج عن قواعد تنظيمية يفقد عنصر الخصوصية وبالتالي لا يترتب عليها ضرر خاص يمكن التعويض عنه .</p>
١٩٦	<p>المبدأ رقم (٢٠٦) :</p> <p>أساس التعويض عن المسؤولية العقدية</p>
١٩٧	<p>المبدأ رقم (٢٠٧) :</p> <p>الضرر أما أن يكون مادياً أو أدبياً . والضرر المادي هو الاختلال بمصلحة ذات قيمة مالية للمضرور ، أما الضرر الأدبي فهو الذي يصيب مصلحة غير مالية للمضرور على أن يكون هذا الضرر مترتباً مباشرة عن الخطأ ومحققاً</p> <p>- التعويض يدور وجوداً وعدمًا مع الضرر ويقدر بمقداره بما يحقق جبره دون أن يجاوز حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .</p>
١٩٧	<p>المبدأ رقم (٢٠٨) :</p> <p>تعتبر عقود المقاولة بطبيعتها من الأعمال التجارية مما تكون الفوائد المستحقة عن التأخير في السداد بواقع ٥ % سنوياً .</p>
١٩٨	<p>المبدأ رقم (٢٠٩) :</p> <p>غرامة التأخير في قانون المناقصات والمزايدات وفقاً للتكليف القانوني الصحيح صورة من صور التعويض الاتفاقي يرتضيه الطرفان سلفاً نظير الضرر الناشئ عن التأخير .</p>
١٩٨	<p>المبدأ رقم (٢١٠) :</p> <p>دعوى المخاصمة هي دعوى تعويض وهي أيضاً دعوى بطلان</p>

١٩٩	<p>يقصد بها بطلان الحكم المبدأ رقم (٢١١) :</p>
١٩٩	<p>لمحكمة الموضوع وهي تقدر قيمة التعويض أن تزن بميزان القانون ما يقدم لها من أدلة وبيانات على قيام الضرر وتحدد عناصره - لا تثريب على المحكمة إن هي قضت بتعويض إجمالي عن أضرار متعددة ما دامت قد ناقشت كل عنصر على حدة وبينت وجه أحقية طلب التعويض فيه أو عدم أحقيته .</p>
١٩٩	<p>المبدأ رقم (٢١٢) :</p> <p>مناط مسئولية الإدارة عن قراراتها أو أعمالها المادية - أنواع الضرر - إثبات الضرر .</p>
٢٠٠	<p>المبدأ رقم (٢١٣) :</p> <p>القرارات التي تصدر من لجنة قيد المحامين بالجدول العام أو الجداول الأخرى تخرج عن الاختصاص الولائي المعقود لمحاكم مجلس الدولة .</p>
٢٠٠	<p>المبدأ رقم (٢١٤) :</p> <p>جواز الجمع بين التعويض الخاص المقرر طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والتعويض وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني - إذا كان لا يشترط لاستحقاق الحقوق التأمينية المقررة لأفراد القوات المسلحة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ عند الوفاة أو الإصابة بالعجز أثناء الخدمة العسكرية أو بسببها، ثبوت خطأ منسوب إلى جهة الإدارة، إلا أن تقرير تلك الحقوق لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الجابر للضرر طبقاً للقواعد العامة خارج ما هو منصوص عليه في القانون سالف الذكر، استناداً إلى المسئولية التقصيرية المنصوص عليها في المادة ١٦٣ مدني، والتي يقتضي لقيامها اجتماع أركانها الثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية.</p> <p>مسئولية المتبوع عن فعل تابعه مسئولية مفترضة نزولاً على مقتضى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني - أثر ذلك : يكفي أن يثبت أن</p>

<p>٢٠٢</p>	<p>الفعل الضار وقع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٥) :</p> <p>(١) التعويض عن رصيد الإجازات - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من حرمان العامل من البديل النقدي لرصيد إجازاته الاعتيادية فيما جاوز أربعة أشهر متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعاً إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل .</p> <p>(٢) حرمان العامل من التعويض المكافئ للضرر والجابر له يكون مخالفاً للحماية الدستورية المقررة للملكية الخاصة .</p> <p>(٣) لا يتصور أن يتخذ العامل من الإجازة السنوية وعاء ادخارياً من خلال ترحيل مددها التي يتراخى عن استعمالها ثم تجميعها ليحصل بعد انتهاء الخدمة على ما يقابلها من أجر في وقت لم يعطه المشرع الحق في الحصول على ما يساوي أجر هذا الرصيد الذي استحدثه القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ أو تجميعه بما يجاوز الحد الأقصى لرصيد الإجازات قبل صدور الحكم المشار إليه، وإلا كان ذلك رجماً بالغيب وافتراس علم العامل بالتشريعات المستقبلية وهو ما ياباه المنطق القانوني .</p> <p>(٤) التعديل الذي استحدثه المشرع بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ لم يأت بجديد فيما يتعلق بالنصوص غير الضريبية فلا يغير هذا التعديل من أعمال الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية من تاريخ نفاذ النص المقضي بعدم دستوريته إعمالاً للأصل العام وهو الأثر الكاشف لأحكام المحكمة الدستورية.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٦) :</p> <p>نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني يسري على روابط القانون العام باعتباره من الأصول العامة للالتزامات ومؤداها أن مناط استحقاق</p>
<p>٢٠٦</p>	<p>٢٠٦</p>

	فوائد التأخير أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار ومستحق الأداء وقت رفع الدعوى وأن يتأخر المدين في الوفاء به — الحكم بالفوائد وأصل المبلغ ليساً بمثابة تعويضين عن واقعة واحدة — أساس ذلك :
٢٠٧	المبدأ رقم (٢١٧) :
	عدم جواز إنقاص قيمة التعويض المستحق بسبب التأخير في الفصل في الدعوى أو لتغير الأوضاع الاقتصادية .
٢٠٩	الفصل الرابع دعوى إثبات الحالة (دعوى تهيئة الدليل)
٢١١	المبحث الأول ماهية دعوى إثبات الحالة وشروطها
٢١١	المبدأ رقم (٢١٨) :
	دعوى إثبات الحالة دعوى مستقلة قائمة بذاتها لا غنى عن وجوب تحضيرها وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة.
٢١١	المبدأ رقم (٢١٩) :
	(١) دعوى إثبات الحالة لا تعدو كونها إجراء تحفظي يصور حالة مادية يتعذر إثباتها مستقبلاً صيانة للدليل المثبت للحق من خطر الضياع .
	قد يقيم المدعي مع دعوى تهيئة الدليل دعواه الموضوعية ، وقد لا يقيمها حسبما يقدر من اعتبارات مصلحته الخاصة .
	يحكم بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري إذا لم يقترن هذا الطلب بطلب إلغاء ذلك القرار ، كما يحكم أيضاً بعدم قبول دعوى تهيئة الدليل ومنها دعوى إثبات الحالة مستقلة عن دعوى الموضوع
	طبيعة المنازعة الإدارية تجعل تهيئة الدليل خلال نظر دعوى المطالبة بالحق سواء في الشق المستعجل أو في الشق الموضوعي متاحة بصورة أكثر اتساعاً في مجال القضاء العادي ، القضاء الإداري شأنه في ذلك شأن القضاء العادي ، يملك تعيين خبير وتكليفه

بالمهمة اللازمة لإثبات الحالة ، كما يملك أيضاً إلزام الجهة الإدارية بإيداع ملف الموضوع الذي تحوزه جهة الإدارة كاملاً ، ويملك القضاء الإداري كذلك أن يكلف جهة الإدارة بتشكيل لجنة فنية علي نحو معين تتولي بعض المهام التي تكفل إثبات عناصر وقائع معينة لازمة للفصل في النزاع .

قبول دعوي تهيئة الدليل يتعلق بقرار أو تصرف إداري مما يخضع لولاية محاكم مجلس الدولة يقتضي ذلك التعرض لمدي توافر التكييف السليم للقرار أو التصرف مما يجعله داخلاً في هذه الولاية ويتعين أن يحوط القرار أو التصرف الشبهة في عدم مشروعيته بحسب ظاهر الأوراق لتتوفر المصلحة المحتملة علي نحو معقول يبرر سلوك هذا الطريق لتوفير الدليل لدعوي الإلغاء أو التعويض عن المنازعة الإدارية قبل إقامتها ، لا يتصور قانوناً ولا عقلاً أن يتحقق ذلك في الحكم الذي يصدر بتهيئة الدليل إلا إذا تعرض لبحث الولاية والإختصاص ومدي مشروعية التصرف أو القرار .

لا يقبل إقامة دعوي تهيئة الدليل التي تتضمن أن يقوم غير القاضي الإداري مثل الخبير بإعداد تقرير ببيان مدي وجود القرار أو التصرف الإداري ومدي مشروعية هذا القرار ومدي قيمة الأضرار التي نتجت عنه ودون أن يحسم القضاء الإداري في دعوي وقف التنفيذ والإلغاء أو التعويض أو في منازعة إدارية موضوعية ، هذه الأمور الحكم فيها يتم في إطار ولاية محاكم مجلس الدولة أو في نطاق إختصاص المحكمة التي تنتظر الدعوي.

٢١٦

المبحث الثاني

الإختصاص ينظر دعوي إثبات الحالة

٢١٦

المبدأ رقم (٢٢٠) :

إختصاص القضاء الإداري هو إختصاص محدد لا يمتد في هذا الخصوص إلى دعاوى تهيئة الدليل التي أجازت إستثناء في مجال القانون الخاص ، وتجاوز كذلك في القضاء الكامل في مجال القضاء الإداري.

٢١٧	المبدأ رقم (٢٢١) : عدم قبول دعوى تهيئة الدليل على إستقلال إن رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الإدارية الموضوعية. (تم العدول عن هذا المبدأ)
٢١٧	المبدأ رقم (٢٢٢) : إختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر دعوى تهيئة الدليل بموجب أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ متى توافر في المنازعة المرفوعة أمامها وصف المنازعة الإدارية.
٢١٨	المبدأ رقم (٢٢٣) : إختصاص القضاء الإداري يمتد إلى دعوى تهيئة الدليل إذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الإلغاء أو من دعاوى القضاء الكامل أو دعاوى التعويض أو دعاوى المنازعات الخاصة بالعقود الإدارية .
٢١٨	المبدأ رقم (٢٢٤) : دعوى تهيئة الدليل - مدى اختصاص مجلس الدولة بنظرها - عدم قبول دعوى تهيئة الدليل ومنها دعوى اثبات الحالة مستقلة عن دعوى الموضوع .
٢١٨	المبدأ رقم (٢٢٥) : يختص القضاء الإداري بنظر دعوى تهيئة الدليل بإعتبارها منازعة متفرعة من النزاع الموضوعي الأصلي الذي يدخل في ولايته القضائية
٢٢١	المبدأ رقم (٢٢٦) : قبول دعوى تهيئة الدليل (إثبات الحالة) أمام القضاء الإداري ولو رفعت إستقلالاً عن المنازعة الإدارية أو الموضوعية، أساس ذلك، أن دعوى تهيئة الدليل إذا ما تعلقت بقرار أو تصرف إداري مما يخضع لولاية القضاء الإداري كدعوى مستقلة حتى ولو لم ترتبط بطلب موضوعي ويكفي لقبولها النظر إلى طبيعتها ومقصدها المتمثل في تهيئة الدليل في دعوى موضوعية مرفوعة فعلاً أو سترفع في المستقبل وذلك عندما تحدث واقعة يخشى من زوال معالمها أو من تغيير هذه المعالم بمرور الوقت.

٢٢٤	المبدأ رقم (٢٢٧) :
	دعوى تهيئة الدليل اذا ما تعلقت بقرار أو تصرف إدارى مما يخضع لولاية القضاء الادارى فإن الفصل فيها يدخل فى اختصاص القضاء الادارى بدعوى مستقلة حتى لو لم ترتبط بطلب موضوعى .
٢٢٥	الباب الثانى
	إجراءات إقامة الدعوى الإدارية
٢٢٩	الفصل الأول
	السمات العامة للإجراءات الإدارية
٢٣٢	المبحث الأول
	استقلال الإجراءات الإدارية عن قواعد المرافعات المدنية والتجارية
٢٣٤	المبحث الثانى
	الإجراءات الإدارية إجراءات يوجهها القاضي
٢٣٥	المبحث الثالث
	الصبغة الكتابية للإجراءات الإدارية
٢٣٩	المبحث الرابع
	البساطة والإقتصاد سمة الإجراءات الإدارية
٢٤٠	المبحث الخامس
	التطبيقات القضائية لسمات الإجراءات الإدارية
٢٤٠	المبدأ رقم (٢٢٨) :
	مقارنة بين القواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية فى القانون الخاص وبين مثيلاتها فى القانون الإدارى.
٢٤١	المبدأ رقم (٢٢٩) :
	النظام القضائى بمجلس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد محدد منضبطة .

٢٤٢	<p>المبدأ رقم (٢٣٠) :</p> <p>(١) الأصل في المنازعات الإدارية هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أما أحكام قانون المرافعات فلا تطبق إلا إستثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة.</p> <p>(٢) النظام القضائي في تنظيم مجلس الدولة لا يسمح بالمعارضة في الأحكام الصادرة منه بهيئة قضاء إداري إذ أن نظام إجراءات التقاضي أمامه يقوم على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد منضبطة يستطيع ذوو الشأن أن يقدموا مذكراتيم كتابة مع مستنداتهم.</p> <p>(٣) النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الإجرائي الذي تجرى عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ، ومن ثم لا يجوز إعمال الأثر الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية (الشطب) في مجال الدعوى الإدارية.</p>
٢٤٣	<p>المبدأ رقم (٢٣١) :</p> <p>تتميز إجراءات الدعوي الإدارية بالبساطة والسرعة ومنع التعقيد والإطالة والبعد بالمنازعة عن اللدد في الخصومة.</p>
٢٤٣	<p>المبدأ رقم (٢٣٢) :</p> <p>أهمية صدور قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي لمجلس الدولة.</p>
٢٤٤	<p>المبدأ رقم (٢٣٣) :</p> <p>طبيعة إختلاف روابط القانون العام وروابط القانون الخاص - الصفة الإيجابية للإجراءات الإدارية.</p>
٢٤٤	<p>المبدأ رقم (٢٣٤) :</p> <p>الصفة الإيجابية للإجراءات، وتجرد المنازعات الإدارية من لدد الخصومة الفردية.</p>
٢٤٥	<p>المبدأ رقم (٢٣٥) :</p> <p>قيام النظام الإجرائي في مجلس الدولة علي أساس مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد منضبطة وليس من حق ذوي الشأن الإصرار علي طلب المرافعة الشفوية.</p>

٢٤٥	المبدأ رقم (٢٣٦) : الإجراءات الإدارية إجراءات إيجابية يوجهها القاضى.
٢٤٧	المبدأ رقم (٢٣٧) : مبدأ الإقتصاد فى الإجراءات الذى يعتبر من الأصول الجوهرية فى قانون المرافعات ولا يتعارض أعماله مع طبيعة المنازعة الإدارية إذ هو فى حقيقته من أصول القانون الإدارى الذى يقوم فى جوهره لتحقيق فاعليته على سرعة الحسم سواء فى إتخاذ القرار الإدارى أو فى الفصل فى المنازعة الإدارية.
٢٤٨	المبدأ رقم (٢٣٨) : الدعوى القائمة على روابط القانون العام يهيمن عليها القاضى فهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازماً لإستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيئتها للفصل فيها.
٢٤٨	المبدأ رقم (٢٣٩) : أساس النظام القضائى بمجلس الدولة هو مبدأ المرافعات التحريرية دون المرافعات الشفهية.
٢٤٨	المبدأ رقم (٢٤٠) : النظام القضائى بمجلس الدولة يقوم أساساً على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد محددة وليس من حق نوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفهية .
٢٤٩	المبدأ رقم (٢٤١) : إعادة الدعوى للمرافعة بسبب تغيير تشكيل الهيئة وحجزها للحكم فى ذات الجلسة لا يترتب عليه البطلان إلا إذا نتج عنه إخلال بحق الدفاع أو بإجراء جوهري.
٢٥٠	المبدأ رقم (٢٤٢) : (١) لا تطبق أمام القضاء الإدارى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الإدارية إلى أن يتم وضع قانون خاص بالإجراءات

	<p>أمام مجلس الدولة .</p> <p>(٢) لا وجه للإلتزام بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فيما قضت به من إلزام المحكمة المحال إليها الدعوي تنفيذ الحكم بعدم الاختصاص بوجوب الفصل فيها متى كان في ذلك ثمة تعارض للقواعد المحددة لإختصاص كل محكمة من محاكم مجلس الدولة.</p>
٢٥١	<p>المبدأ رقم (٢٤٣) :</p> <p>الإجراءات المتبعة أمام للقضاء الإداري تتميز بخصائص ذاتية تباير تلك المأخوذ بها أمام القضاء العادي — عدم جواز إعمال الأثر الذي رتبته المشرع علي عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوي الإدارية.</p>
٢٥٢	<p>المبدأ رقم (٢٤٤) :</p> <p>(١) وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أما أحكام قانون المرافعات فلا تطبق إلا إستثناءً فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة.</p> <p>(٢) إذا تعارضت هذه الأحكام نصاً أو روحاً مع أحكام هذا القانون سواء في الإجراءات أو في أصول التنظيم القضائي فإنها لا تطبق.</p> <p>(٣) تسري الإجراءات وتصبح صحيحة قانوناً في حق الخصم متى تم إخطاره صحيحاً علي نحو ما يتطلبه القانون ولو لم يحضر الجلسة التي تم إخطاره بها ولا الجلسات التالية، ولا تلزم المحكمة بأن تكلف الخصم الذي قدم مذكرة بدفاعه أو أبدي دفعه أن يعلم الخصم الآخر بتلك المذكرة أو للدفع للمبدي ، ولا إلزام علي المحكمة بأن تقوم هي بهذا الإعلان .</p> <p>(٤) الإجراءات أمام مجلس الدولة تقوم أساساً علي أن الخصم متى تم إخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوي علي نحو صحيح يعتبر حاضراً دائماً.</p>
٢٥٤	<p>المبدأ رقم (٢٤٥) :</p> <p>عدم الأخذ بإجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أحكامه أمام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس</p>

٢٥٤	الدولة مع مراعاة عدم تعارض ذلك مع أوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الإدارية بمعناها الواسع. المبدأ رقم (٢٤٦) :
٢٥٧	الأصل تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة - لا تجري الإحالة إلى قانون المرافعات إلا إذا ما تعارضت هذه الأحكام مع أحكام قانون مجلس الدولة أو تعارضت مع طبيعة المنازعة الإدارية كوسيلة لإقرار الحق أو المركز القانوني لذوي الشان أيضاً لتحقيق الشرعية وسيادة القانون.
٢٦١	الفصل الثاني صحيفة الدعوي المبحث الأول بيانات صحيفة الدعوي ومرفقاتها
٢٦٢	المطلب الأول بيان أطراف الخصومة
٢٦٣	المطلب الثاني بيان المحكمة المرفوعة أمامها الدعوي
٢٦٣	المطلب الثالث بيان موطن الخصوم
٢٦٤	المطلب الرابع بيان وقائع الدعوي وأسانيدها وطلبات المدعي
٢٦٥	المطلب الخامس توقيع المحامي علي صحيفة الدعوي
٢٦٧	المطلب السادس التطبيقات القضائية في بيانات صحيفة الدعوي ومرفقاتها

٢٦٧	<p>الفرع الأول</p> <p>التطبيقات القضائية</p> <p>في البيانات الأساسية للصحيفة</p>
٢٦٧	<p>المبدأ رقم (٢٤٧) :</p> <p>البيانات التي يجب أن تشتمل عليها عريضة الدعوي - إغفال بعض هذه البيانات لا يترتب عليه حتماً بطلان العريضة ما دامت البيانات الأخرى كافية لتحديد موضوعها والقرار المطعون فيه.</p>
٢٦٧	<p>المبدأ رقم (٢٤٨) :</p> <p>صحيفة إفتتاح الدعوي - شرط صحتها - تحديد موضوع الدعوي والقرارات المطعون فيها تحديداً نافياً للجهالة - المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة.</p>
٢٦٨	<p>المبدأ رقم (٢٤٩) :</p> <p>وجوب تضمن عريضة الدعوي موضوع الطلب - كفاية البيان الوارد بالعريضة أو عدم كفايته أمر تستقل المحكمة بتقديره.</p>
٢٦٨	<p>المبدأ رقم (٢٥٠) :</p> <p>خطأ مادي في صحيفة الدعوي - لا تأثير له - العبرة بما ورد في القرار المطعون فيه - مثال:</p> <p>إنه وإن كانت الحكومة قد أخطأت في صحيفة الدعوي في ذكر رقم التظلم إلا أن هذا الخطأ المادي لا يؤثر على الطعن، فالعبرة بالرقم الصحيح للقرار الصادر لصالح المطعون ضده والذي أودعت صورته مع صحيفة الدعوي، كما أنه لا وجه لما ذكرته الحكومة خطأ في صحيفة طعنها المطبوعة من أن اللجنة قد قررت أحقية المدعي عليه في الإنتفاع من القواعد المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٣٢٩ سنة ١٩٥٢ متى توافرت الشروط التي يتطلبها هذا المرسوم بقانون والقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣، ما دام أن قرار اللجنة القضائية لم يتضمن هذا الذي ورد في صحيفة الطعن، وكان قرارها قاصراً على تسوية حالته بالتطبيق لأحكام قراري مجلس الوزراء الصادرين في</p>

٢٦٩	<p>٢، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ وما يترتب علي ذلك من آثار، بل إن المدعي عليه نفسه لم يطلب في تظلمه غير ما قررته له اللجنة .</p> <p>المبدأ رقم (٢٥١) :</p>
٢٦٩	<p>المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة - وجوب إشتمال عريضة الدعوي علي بيان موضوع الدعوي - كفايته أو عدم كفايته متروك لتقدير المحكمة - إغفال تاريخ القرار المطعون فيه - ليس بذاته مدعاة لتجهيل الدعوي مادامت البيانات الأخرى في العريضة تكفي بما يدفع الشك لتعيين القرار .</p> <p>المبدأ رقم (٢٥٢) :</p>
٢٦٩	<p>الدفع ببطلان صحيفة الدعوي لإغفال اسم المدعي عليه غير مقبول متى كلن الاسم وارداً في نهاية الصحيفة - أساس ذلك .</p> <p>المبدأ رقم (٢٥٣) :</p>
٢٧٠	<p>إنطواء صحيفة الدعوي علي ما يحدد القرار المطعون فيه تحديداً نافياً للجهالة ووجود خطأ في رقم القرار بالصورة المعلنة للمطعون ضده - لا بطلان - أساس ذلك .</p> <p>المبدأ رقم (٢٥٤) :</p>
٢٧٠	<p>نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الدولة ومصالحها في رفع الدعاوي - الخطأ المادي في بيان صفة الجهة الحكومية رافعة الدعوي - إنطواء صحيفة الدعوي علي بيانات تكشف عن صاحب الصفة الحقيقية - لا بطلان .</p> <p>المبدأ رقم (٢٥٥) :</p>
٢٧١	<p>إيجاب قانون المرافعات بيان موطن المدعي في صحيفة الدعوي - إغفال هذا البيان لا يترتب البطلان، جواز الإكتفاء ببيان الموطن المختار مثال .</p> <p>المبدأ رقم (٢٥٦) :</p>
٢٧٢	<p>عدم إقتران عريضة الدعوي بصورة أو ملخص من القرار موضوع الطعن - لا يترتب عليه البطلان .</p>

٢٧٢	المبدأ رقم (٢٥٧) : لا بطلان عند إغفال إرفاق صورة القرار المطعون فيه وصورة المذكرة الشارحة.
٢٧٢	المبدأ رقم (٢٥٨) : عدم تضمين صحيفة الدعوي أسماء ورثة الموظف المطعون ضده أو صفاتهم أو محال إقامتهم يعد إغفالاً لبيان جوهرى - بطلان عريضة الطعن - تعلق هذا البطلان بالنظام العام - عدم قبول الطعن - أساس ذلك.
٢٧٣	المبدأ رقم (٢٥٩) : أسباب الطعن - وجوب ذكر وقائع معينة وعن أمور محددة - وجوب تقديم أسباب الطعن في الميعاد المقرر لتقديم الطعن.
٢٧٤	المبدأ رقم (٢٦٠) : إبطال عريضة الطعن - أثره وجوب تقديم عريضة جديدة مصدقاً عليها إذا كان الميعاد لا يزال قائماً.
٢٧٤	المبدأ رقم (٢٦١) : قبول الدعوي - عريضتها - خلوها هي والمذكرة الشارحة من البيانات الأساسية وعدم إرفاق صورة أو ملخص القرار المطعون فيه - المذكرة المقدمة أثناء نظر الدعوي لم تأت بجديد يصحح شكل الدعوي - عدم قبول.
٢٧٤	المبدأ رقم (٢٦٢) : عدم تحديد القرارات المطعون فيها بسبب إقامة المدعي وهو ممثل سياسي في الخارج - إقتصار طلبه على تحديد أقدميته على نحو معين - قبول.
٢٧٥	المبدأ رقم (٢٦٣) : دعوي الإلغاء - وجوب توجيهها إلى قرار إداري بعينه، رفعها مجهولة رفض الدعوي.
٢٧٥	المبدأ رقم (٢٦٤) : دعوي الإلغاء يجب أن توجه إلى قرار إداري بعينه حتى تتمكن المحكمة من النظر إليه ومراقبة كل ما يتعلق به من كافة مناحيه -

٢٧٦	<p>خلو الدعوي من القرار الذي تقوم عليه يجعلها غير ذات موضوع والقرار فيها مجهول وغير معلوم .</p> <p>المبدأ رقم (٢٦٥) :</p>
٢٧٦	<p>إيداع الطعن سكرتارية المحكمة بأسماء الورثة جملة في الميعاد يكون صحيحاً وتتعد به الخصومة ولا بطلان للصحيفة لعدم ذكر أسماء المدعي عليهم وصفاتهم تفصيلاً.</p> <p>المبدأ رقم (٢٦٦) :</p>
٢٧٦	<p>تجهيل الطلبات يعني أن تكون طلبات المدعي غير محددة أو قابلة للتحديد — أي أن يكون المدعي قد أغفل علي نحو جسيم يستحيل معه عقلاً ولغةً ومنطقاً علي المحكمة أن تحدد علي أساس سليم حقيقة ما يستهدف المدعي تحقيقه من دعواه وما يطلب منها القضاء به من طلبات وسنده القانوني في طلبها.</p> <p>المبدأ رقم (٢٦٧) :</p>
٢٧٧	<p>الدعوي لا ترفع إلا من شخص حي ضد شخص حي آخر — إذا ما رفعت الدعوي من شخص متوفٍ أو ضد شخص متوفٍ كانت صحيفة الدعوي — منعدمة — بنعدم أيضاً ما يبني علي الدعوي من إثبات.</p> <p>المبدأ رقم (٢٦٨) :</p>
٢٧٨	<p>وجود خطأ في عنوان الطاعن بصحيفة الدعوى لا يبطل الصحيفة طالما أن الطاعن حضر جلسات التحضير والمرافعة وأبدى دفاعه بما يفيد علمه برفع الدعوى ويصحح بذلك أي خطأ يكون قد ورد بصحيفة الدعوى فيما يتعلق بمحل إقامته.</p>
٢٧٩	<p>الفرع الثاني</p> <p>التطبيقات القضائية في</p> <p>شرط توقيع المحامي علي صحيفة الدعوي</p>
٢٧٩	<p>المبدأ رقم (٢٦٩) :</p> <p>وجوب التوقيع علي العريضة من ذلك المحامي بحيث يترتب علي عدم توقيعها منه عدم قبوله — التقاضي أمام مجلس الدولة يحتاج إلي خبرة وكفاية معينة لا تتوفران إلا في طائفتي المحامين الذين أشارت</p>

٢٨٠	إليهما المادة الثالثة عشرة من قانون مجلس الدولة . المبدأ رقم (٢٧٠) :
٢٨٠	خروج المدعي من عداد المحامين بإدارة قضايا الحكومة وزوال صفته التي يستند إليها في أحقيته في رفع دعواه بعريضة يوقع عليها - وجوب أن ترفع دعواه بعريضة يوقعها محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو محكمة النقض .
٢٨٠	المبدأ رقم (٢٧١) : توقيع المحامي علي الصحيفة يعد وحده وفي ذاته دليلاً علي صياغتها بواسطته فيستوي أن يكون التوقيع عليها قد تم وقت كتابتها أو في الجلسة .
٢٨١	المبدأ رقم (٢٧٢) : تحديد القرار المطعون فيه يحمي عريضة الدعوى من البطلان.
٢٨١	المبدأ رقم (٢٧٣) : توقيع المحامي علي عريضة الدعوى كما يكون بإمضاء الموقع وبخطه فإنه يكون بختمه غير المنكور منه.
٢٨١	المبدأ رقم (٢٧٤) : تقدير صدور توقيع عريضة الدعوى من المحامي من مسائل الواقع تقدرها المحكمة.
٢٨٢	المبدأ رقم (٢٧٥) : توقيع المحامي العامل بهيئة عامة أو مؤسسة أو وحدة اقتصادية تابعة لها كمدع علي صحيفة دعوي أقامها رعية لثثونه الخاصة بإعتباره محامياً بأحد الهيئات يترتب عليه بطلان العريضة .
٢٨٢	المبدأ رقم (٢٧٦) : أوجبت المادتين ٥٥ من قانون مجلس الدولة و ٨٧ من قانون المحاماة أن تكون صحف الدعاوي المقدمة إلي محكمة القضاء الإداري موقعة من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحكمة ورتبت المادة ٨٧ سالفه الذكر علي مخالفة هذا الحكم البطلان - مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة

	<p>١٩٦٨ التي لا تخاطب سوي المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا يترتب عليه سوي مسئولية المخالف تأديبياً، دون أن يلحق الإجراء البطلان.</p>
٢٨٤	<p>المبدأ رقم (٢٧٧) : توقيع محام مقبول أمام المحكمة إجراء جوهري يجب أن يستكمله شكل العريضة وإلا كانت باطلة - لا يحكم بالبطلان إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء رغم تخلف التوقيع ذاته.</p>
٢٨٥	<p>المبدأ رقم (٢٧٨) : توقيع محام بالقطاع العام مقبول أمام محكمة القضاء الإداري علي صحيفة دعوي أمام هذا القضاء في شأن من غير شئون الجهة التي يعمل بها لا يترتب بطلان هذه الصحيفة بل يعرض ذلك المحامي المخالف للمسئولية التأديبية - المادة ٥٥ من قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ صدر في ظلها هذا الإجراء.</p>
٢٨٧	<p>المبدأ رقم (٢٧٩) : يكفي قانوناً لسلامة التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا توقيع محام مقبول أمام هذه المحكمة وليس أكثر من محام.</p>
٢٨٧	<p>المبدأ رقم (٢٨٠) : حظر الإشتغال بالمحاماة خلال السنوات الثلاث التالية لإنهاء علاقة المحامي بالجهة التي يعمل بها في شأن الدعاوي المقامة ضدها لا يترتب علي مخالفته البطلان.</p>
٢٨٨	<p>المبدأ رقم (٢٨١) : حظر مزاولة أعمال المحاماة علي محامي الإدارات القانونية لغير الجهة التي يعملون بها يترتب علي مخالفته جزاء البطلان.</p>
٢٨٨	<p>المبدأ رقم (٢٨٢) : تصحيح بطلان توقيع المحامي .</p>
٢٨٩	<p>المبدأ رقم (٢٨٣) : توقيع عريضة الدعوي من محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة المختصة هو إجراء جوهري يجب أن يستكمله شكل العريضة وإلا</p>

	كانت باطلة.
٢٨٩	المبدأ رقم (٢٨٤) : تحقق الغرض من اشتراط توقيع محام علي العريضة بإشراف المحامي المذكور علي تحرير الصحيفة والوثوق من صياغتها وذلك بإقراره بأنه رفع الصحيفة وأنها صادرة من مكتبه وعليه فلا يجوز الحكم ببطلان عريضة الدعوي .
٢٩٠	المبدأ رقم (٢٨٥) : توقيع صحيفة الدعوي من محام مقبول أمام المحكمة -إجراء جوهري يترتب علي تخلفه البطلان -التوقيع الذي يعبر عن أن الصحيفة صادرة من محام ومعبرة من قبله -لا يتأتى إلا بأن تكون موهورة بتوقيع المحامي في نهليتها.
٢٩١	المبدأ رقم (٢٨٦) : توقيع المحامي علي عريضة الدعوى - يتعين للقضاء ببطلان إجراء معين ، وبصفة خاصة في المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة وعلي الأخص دعاوي الإلغاء التي تقوم علي مبدأ المشروعية وسيادة القانون ، التثبت بيقين من تحقق سبب البطلان وأن يكون منصوباً علي تقريره صراحة في القانون أو ألا تتحقق الغاية من الإجراء الباطل حتى الفصل في الدعوي .
٢٩٢	المبدأ رقم (٢٨٧) : توقيع عريضة الطعن أمام محكمة القضاء الإداري والإنابة في إيداعها قلم كتاب المحكمة محامياً آخر - يكون الطعن أقيم من ذي صفة - إذا قضى الحكم المطعون عليه بغير ذلك يعد مخالفاً للواقع والقانون يتعين معه القضاء بإلغائه.
٢٩٣	المبدأ رقم (٢٨٨) : تخلف توقيع المحامي يترتب عليه بطلان العريضة وهو بطلان لا يقبل التصحيح - والعبرة في صحة توقيع المحامي للصحيفة هي بالحالة التي رفعت بها العريضة وقت رفع الدعوي .

٢٩٣	المبدأ رقم (٢٨٩) : توقيع العريضة من محام مقبول — أثر تخلف ذلك : البطلان — تطبيق هذه القاعدة أمام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، ولا تنطبق أمام المحاكم التأديبية
٢٩٤	المبدأ رقم (٢٩٠) : توقيع العريضة من محام مقبول — أثر تخلف ذلك : البطلان
٢٩٤	المبدأ رقم (٢٩١) : عدم النص صراحة على البطلان في حالة عدم توقيع العرائض المتعلقة بالدعوى التى تختص بها محاكم مجلس الدولة فيما عدا المحكمة الإدارية العليا.
٢٩٧	المبحث الثاني إيداع صحيفة الدعوى
٢٩٨	المطلب الأول الأحكام العامة في إيداع صحيفة الدعوى
٢٩٩	المطلب الثاني التطبيقات القضائية في إيداع صحيفة الدعوى
٢٩٩	المبدأ رقم (٢٩٢) : الدعوى تعتبر مقامة بإيداع صحيفة سكرتارية المحكمة.
٢٩٩	المبدأ رقم (٢٩٣) : ترفع الدعوى بإيداع صحيفة سكرتارية المحكمة التى تتولى إعلانها.
٣٠٠	المبدأ رقم (٢٩٤) : رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري يتم بإيداع صحيفة سكرتارية المحكمة لا يؤثر على صحتها بعد ذلك توجيه أوراق التكليف بالحضور إلى إدارة قضايا الحكومة بدلاً من الوزارة المختصة - أساس ذلك.

٣٠٠	المبدأ رقم (٢٩٥) : تعتبر الدعوي قائمة وصحيحة بمجرد إيداع صحيفة سكرتارية المحكمة.
٣٠١	المبدأ رقم (٢٩٦) : العبرة في رفع الدعوي بإيداع صحيفة سكرتارية المحكمة في الميعاد دون النظر لتاريخ إعلانها.
٣٠٢	المبدأ رقم (٢٩٧) : العبرة في رفع الدعوي بتاريخ إيداع عريضة الطعن - لا بتاريخ وصول إعلان الطعن للمطعون ضده.
٣٠٢	المبدأ رقم (٢٩٨) : وجوب التوقيع علي صحيفة الدعوي قبل إيداعها قلم كتاب المحكمة من محام مقيد أمام محكمة الاستئناف أو النقض، والفرقة بين قيام الخصومة وبين إثبات الوكالة.
٣٠٣	المبدأ رقم (٢٩٩) : عريضة الدعوي - وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة الاستئناف أو محكمة النقض - قبول إستقالة محام بإدارة قضايا الحكومة يترتب عليه زوال صفته كمحام بطلان الدعوي المرفوعة منه شخصياً ما لم يقيد اسمه بجدول المحامين المقبولين أما الإستئناف أو النقض.
٣٠٣	المبدأ رقم (٣٠٠) : المنازعة أمام القضاء الإداري علي خلاف القضاء العادي بإيداع العريضة سكرتارية المحكمة المختصة في الموعد المحدد لإعلان صحيفة إلى الخصم، فالإعلان ليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها.
٣٠٤	المبدأ رقم (٣٠١) : إيداع صحيفة الطعن ضد ورثة المطعون ضده جملة دون تفصيل الأسماء والصفات في الميعاد المحدد تتعد به الخصومة الإدارية.

٣٠٤	<p>المبدأ رقم (٣٠٢) :</p> <p>توجيه الدعوي إلى المدعي عليه الأول المتوفى وعدم توجيهها إلى ورثته يجعل صحيفة الدعوي بهذا الوضع مشوبة بالبطلان وتعتبر غير قائمة بالنسبة له .</p>
٣٠٥	<p>المبدأ رقم (٣٠٣) :</p> <p>إيداع الصحيفة اللاحق لوفاة المدعي يوجب بطلانها وبطلان الحكم الصادر فيها .</p>
٣٠٥	<p>المبدأ رقم (٣٠٤) :</p> <p>يتعين لصحة التداعي إنعقاد الخصومة بين طرفيها وأن تعلن صحف الدعوي إلى الأطراف المختصين فيها إعلاناً صحيحاً.</p>
٣٠٥	<p>المبدأ رقم (٣٠٥) :</p> <p>تتعد الخصومة الإدارية صحيفة قانوناً متى تم إيداع عريضة الدعوي قلم كتاب المحكمة.</p>
٣٠٦	<p>المبدأ رقم (٣٠٦) :</p> <p>لا يعد إعلان العريضة لذوي الشأن ركناً من أركان المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها.</p>
٣٠٦	<p>المبدأ رقم (٣٠٧) :</p> <p>(١) المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مفادها تقديم الطلب إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة.</p> <p>(٢) للدعوي تكون مرفوعة في التاريخ الذي تقدم فيه عريضتها إلى قلم كتاب المحكمة ويحرر فيه محضر الإيداع الدال على ذلك بواسطة قلم الكتاب ويعتد بهذا التاريخ في حساب المواعيد المقررة قانوناً لرفع الدعوي حتى ولو تراخي قلم الكتاب بعد ذلك في قيد الدعوي بسجل المحكمة بقيدتها في تاريخ لاحق للتاريخ الذي أودعت فيه العريضة أو حدث تلاعب في محضر الإيداع بتقييد تاريخ إيداع العريضة إلى تاريخ لاحق له أو سابق على خلاف الحقيقة .</p> <p>(٣) العبرة بالتاريخ الحقيقي الذي تودع فيه عريضة الدعوي بقلم</p>

	<p>كتاب المحكمة والذي يثبت في محضر الإيداع ودون إعتبار لأي تلاعب في هذا التاريخ .</p> <p>(٤) لا يجوز أن يضار صاحب الشأن بهذا التلاعب الذي يعد جريمة جنائية أو تأديبية يستحق مرتكبها العقاب الجنائي أو التأديبي.</p>
٣٠٧	<p>المبدأ رقم (٣٠٨) :</p> <p>إقامة الدعوى أولى خطوات الخصومة القضائية .</p>
٣٠٨	<p>المبدأ رقم (٣٠٩) :</p> <p>(١) لا إلزام علي المحامي أن يثبت وكالته عند إيداع عريضة الدعوى نيابة عن موكله - يتعين إثبات الوكالة عند حضور الجلسة .</p> <p>(٢) إذا كان للتوكيل خاصاً أودع ملف الدعوى وإذا كان للتوكيل عاماً فيكتفي بإطلاع المحكمة عليه وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة .</p> <p>(٣) للخصم الآخر أن يطالب المحامي بإثبات وكالته حتى لا يجبر علي الإستمرار في إجراءات مهددة بالإلغاء وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تطالب المحامي بتقديم الدليل علي وكالته علي أن يتم ذلك في جلسة المرافعة علي الأكثر .</p> <p>(٤) علي المحكمة في جميع الأحوال أن تتحقق من أن سندات التوكيل مودعة ملف الدعوى وثابتة بمرفقاته ، فإذا تبين للمحكمة حتى تاريخ حجز الدعوي أن المحامي لم يقدم سند وكالته عليها أن تحكم بعدم قبول الدعوي شكلاً.</p>
٣١٠	<p>المبدأ رقم (٣١٠) :</p> <p>(١) لئن كان ليس لازماً علي المحامي إثبات وكالته عند إيداع صحيفة الدعوي أو الطعن سكرتارية المحكمة المختصة إلا أنه يتعين عليه عند حضوره الجلسة إثبات وكالته وإيداع سند وكالته إذا كان توكيلاً خاصاً أو إطلاع المحكمة عليه إذا كان توكيلاً عاماً وأن يتم ذلك قبل حجز الدعوي أو الطعن للحكم وإلا حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي أو الطعن .</p> <p>(٢) للخصم الآخر أن يطالبه بإثبات وكالته حتى لا يجبر علي</p>

الإستمرار في السير في إجراءات مهدة بالإلغاء ، وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تطالب من يمثل أمامها بتقديم الدليل علي وكالته علي أن يتم ذلك في جلسة المرافعة علي الأكثر .

(٣) يجب علي المحكمة في جميع الأحوال أن تتحقق من أن سندات توكيل المحامي في الدعوي مودعة أو ثابتة بمرفقاتها فإذا تبين لها أنه حتى تاريخ حجز الدعوي للحكم لم يقدم المحامي أو يثبت سند وكالته تعين الحكم بعدم قبول الدعوي شكلاً .

المبدأ رقم (٣١١) :

(١) عدم قبول أوراق الدعوي ومستنداتها قبل تصويرها ميكروفيلياً وسداد المقابل المقرر لذلك هو قيد علي رفع الدعوي لم يرد به نص في قانون .

وفقاً لنص المادة ٦٣ والمادة ١/٦٧ من قانون المرافعات لا يجوز لقلم كتاب المحكمة سواء من تلقاء نفسه أو بقرارات أو بتعليمات من رئيس المحكمة سواء بصفة تنظيمية عامة أو بصفة فردية التقاعس عن قيد صحيفة الدعوي ما دامت قد استوفت اشتراطاتها المقررة قانوناً لأي سبب غير منصوص عليه في القانون .

الإفصاح عن الإرادة الملزمة الصادرة من رئيس المحكمة سواء صاغها في شكل منشور أو تعليمات أو أوامر إدارية في حقيقته هو قرار إداري تنظيمي مما يخضع لرقابة المشروعية متى صدر هذا القرار متضمناً إضافة قيد علي رفع الدعاوي لم يرد في القانون فهو يكون قرار معيب بعيب غصب سلطة المشرع الأمر الذي ينحدر به إلي درجة العدم ويظل ميعاد الطعن مفتوحاً دون التقيد بميعاد .

هذا القرار غير المشروع ينطوي علي إخلال جسيم بحق الدفاع وفقاً لما نصت عليه المادة ٦٩ من الدستور ذلك أنه إذا كان للدائرة التي تنظر الدعوي وحدها وفقاً للمبادئ العامة التي تقرها نصوص القانون حق تنظيم حق الدفاع فإن هذا التنظيم لا يجب أن يذهب إلي حد وضع قيود تنذر حق الدفاع أو تعطله بإشتراط التصوير المبكروفيلمي قبل الإيداع كشرط لقبول الأوراق والمستندات .

٣١٦	<p>المبدأ رقم (٣١٢) :</p> <p>لا تعتبر الدعوي مرفوعة طبقاً لقانون مجلس الدولة إلا بإيداع صحيفتها سكرتارية المحكمة أما الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم فليس إجراء قضائياً إذ ليس فيه معني التكليف بالحضور أمام المحكمة التي ستتولي الفصل في موضوع النزاع . قرار لجنة المساعدة القضائية الصادر بالإعفاء من الرسوم لا يعد وأن يكون ترخيصاً لطالب المعافاة في رفع دعواه مع إرجاء تحصيل الرسم المقرر عليها إلى ما بعد الفصل فيها</p>
٣١٧	<p>المبدأ رقم (٣١٣) :</p> <p>عند عدم سداد الرسم المستحق علي الدعوي فإنه لا يجوز الحكم بعدم قبول الدعوي لعدم سداد الرسم عنها ولكنه يتعين الحكم باستبعاد الدعوي من جدول الجلسة — أساس ذلك : أن إستبعاد القضية من جدول الجلسة غير الحكم بعدم قبولها إذ كل ما يترتب علي الإجراء الأول هو عدم تقديمها للجلسة بالمحكمة ما دامت لم تدفع الرسوم ويجوز تقديمها بعد أدائها.</p>
٣١٧	<p>المبدأ رقم (٣١٤) :</p> <p>اشتغال الدعوي علي طلبين أحدهما أصلي والآخر احتياطي لا يترتب عليه إعتبارها مشتملة علي طلبات متعددة — إستحقاق أرجح الرسمين للخرانة.</p>
٣١٨	<p>المبدأ رقم (٣١٥) :</p> <p>اشتغال قرار الإعفاء من الرسوم طلب إلغاء القرار المطعون عليه والطلب الجديد بالتعويض .</p>
٣١٨	<p>المبدأ رقم (٣١٦) :</p> <p>الحكومة في مجال الإعفاء من الرسوم القضائية المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ لا تمتد ليشمل الهيئات العامة.</p>
٣١٨	<p>المبدأ رقم (٣١٧) :</p> <p>عدم جواز المنع من قيد أي دعوى قضائية — المنع يشكل قراراً</p>

٣١٩	<p>إدارياً ينطوي علي إعتداء صارخ علي حق دستوري كفه الدستور وهو حق التقاضي .</p> <p>المبدأ رقم (٣١٨) :</p>
٣١٩	<p>بين الرسوم القضائية للدعوي ومصاريف للدعوي — رسم الدعوي يعتبر عنصراً من مصاريف الدعوي ، ومصاريف الدعوي أعم من الرسوم لأنها تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوي وسيرها حتى صدور الحكم فيها ، مثل أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف إنتقال المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك ومقابل أتعاب المحاماة .</p> <p>المبدأ رقم (٣١٩) :</p>
٣٢٠	<p>الحق في المطالبة برد الرسوم التي دفعت بغير وجه حق يتقدم بثلاث سنوات ويبدأ سريان التقادم من يوم رفع الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٠) :</p>
٣٢٠	<p>حصول المعارضة في مقدار الرسوم القضائية الصادر بها أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم يكون بتقرير في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر .</p> <p>المبدأ رقم (٣٢١) :</p>
٣٢٠	<p>انطواء الدعوي علي مطالبة بمبالغ محددة للمقدار والحكم بها كلها أو بعضها — هذا الطلب يكون معلوم القيمة في شأن إستحقاق وحساب الرسم النسبي ، يستوي في ذلك أن يكون الطلب قد ورد مستقلاً عن طلب إلغاء القرار الإداري أو جاء تبعاً له في دعوي واحدة .</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٢) :</p>
٣٢٠	<p>تقدير الرسوم يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوي، فإذا قبل قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوي رغم أنها غير مصحوبة بما يدل علي أداء الرسم المستحق كاملاً فإن ذلك لا يحول بين المحكمة وبين إستبعاد القضية من جدول الجلسة إذا لم يسدد المدعي الرسوم المستحقة.</p>

٣٢٢	المبحث الثالث
	إعلان صحيفة الدعوي
٣٢٣	المطلب الأول
	الأحكام العامة
	في إعلان صحيفة الدعوي
٣٢٤	المطلب الثاني
	التطبيقات القضائية
	في إعلان صحيفة الدعوي
٣٢٤	المبدأ رقم (٣٢٣) :
	الإعلان علي يد محضر هو الوسيلة الأصلية في إحاطة الخصم علماً بما يعلنه به خصمه ولكن ليس معني هذا أنها الوسيلة الوحيدة في هذا الشأن فقد يستن القانون من الوسائل الأخرى ما يكفل هذا الإخبار حتى لو لم يحصل الإعلان علي يد محضر.
٣٢٥	المبدأ رقم (٣٢٤) :
	الدعوي تعتبر مرفوعة أمام القضاء الإداري بإيداع صحيفةها سكرتارية المحكمة أما الإجراءات التي تتم بعد ذلك فلا تؤثر علي اعتبار الدعوي مرفوعة فعلاً منذ إيداع صحيفةها
٣٢٥	المبدأ رقم (٣٢٥) :
	الإجراءات التي تتم بعد إيداع الصحيفة لا تؤثر علي اعتبار الدعوي مرفوعة فعلاً منذ إيداع صحيفةها.
٣٢٦	المبدأ رقم (٣٢٦) :
	الميعاد المقرر بقانون مجلس الدولة لإخطار الخصم بالدعوي بعد إيداع صحيفةها هو من الإجراءات التنظيمية — لا يترتب علي مخالفتها السقوط أو البطلان.
٣٢٦	المبدأ رقم (٣٢٧) :
	سكرتارية المحكمة هي التي تقوم بالإعلان لكون الدعوي الإدارية ترفع بإيداع صحيفةها بالمحكمة علي خلاف الدعوي العادية التي ترفع بطريق الإعلان المباشر — فليس يعيب الدعوي إذا كانت

٣٢٧	<p>صحيحة في ذاتها إجراء خارج عنها غير راجع إلي فعل المدعي، كأن تعلن أوراق التكليف بالحضور إلي إدارة قضايا الحكومة وليس إلي الوزارة المختصة طبقاً لما تستلزمه المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة - العيب الذي يشوب الصحيفة ويترتب عليه بطلانها هو ذلك الذي يكون كامناً فيها ولصيقاً بها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٨) :</p>
٣٢٨	<p>تعتبر الدعوي قائمة وصحيحة بمجرد إيداع صحيفتها سكرتارية المحكمة ، أما الإعلان الذي يتم بعد ذلك إلي الخصوم فهو إجراء مستقل بذاته عن رفع الدعوي ولاحق لقيامها لا يقوم به الخصم وإنما يقوم به قلم كتاب المحكمة بقصد تنبيه الخصم إلي تحضير دفاعه في الدعوي وتقديمه - لا يترتب علي الخطأ في توجيه هذا الإعلان إلي غير الممثل القانوني للحكومة في الدعوي أي بإعلانها إلي غير الوزارة المختصة أي أثر علي صحة الدعوي وتظل قائمة منتجة لآثارها القانونية وللمدعي بعد ذلك تصحيح هذا الخطأ بإعلان الوزارة المختصة أثناء سير الدعوي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٩) :</p>
٣٢٩	<p>الدعوي لا تقوم إلا إذا كان هناك مدع مطالباً بالحق ومدعي عليه يطلب منه أداء الحق وحق هو موضوع المطالبة وسبب قانوني لها - والمعول عليه في رفع الدعوي أمام المحكمة هو إيداع صحيفتها سكرتاريتها - أثر رفع الدعوي على مدعي عليه متوفي .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٠) :</p>
٣٢٩	<p>دعوي الإلغاء من الدعاوي العينية التي تنصب علي مخاصمة القرار الإداري ذاته، ومثل هذه الدعوي لا تتضمن خصومة بين المدعي وبين من قد يمسح حكم الإلغاء - وهذه الدعوي لا تستلزم في قيامها أو في صحتها إعلان من قد يمسح طلب الإلغاء لكي يكون ممثلاً فيها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣١) :</p> <p>الإعلان للنياحة العامة لا يكون إلا في حالة عدم الوقوف علي محل إقامة المدعي - بطلان الإعلان للنياحة العامة إذا كان مكان المدعي</p>

٣٣٠	<p>ووجوده معروفاً للجهة الإدارية وطلب من المحكمة التأجيل لإعلانه بالطريق الدبلوماسي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٢) :</p>
٣٣٠	<p>عدم صحة الإعلان الذي تم في مواجهة النيابة العامة، وبطلان جميع الإجراءات التالية بما فيها الحكم المطعون فيه إذا كان عنوان المدعي عليه معلوماً لجهة الإدارة عندما رأت رفع الدعوي عليه لمطالبته بتلك المبالغ، وضمنته كتابها المرسل إلي إدارة قضايا الحكومة، إلا أن هذه الإدارة أخطأت عند كتابته في صحيفة الدعوي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٣) :</p>
٣٣٠	<p>بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها إلي أي من ذوي الشأن ليس مبطلاً لإقامة الدعوي ذاتها واقتصار البطلان علي الإعلان وحده</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٤) :</p>
٣٣٠	<p>الدعوي إنما هي حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوي بالإدعاء لدي القضاء أي بالالتجاء إليه بوسيلة الدعوي أو العريضة — يشترط في الإدعاء الذي ينبني عليه إنعقاد الخصومة أن يكون الإدعاء موجهاً من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة في تمثيله والنيابة عنه قانوناً أو اتفاقاً والجزاء علي مخالفة ذلك هو إنعدام الخصومة</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٥) :</p>
٣٣١	<p>المنازعة أمام القضاء الإداري تتم علي خلاف الحال في القضاء الوطني بإيداع العريضة سكرتارية المحكمة المختصة في الموعد المحدد لإعلان صحيفتها إلي الخصم — إعلان العريضة إلي الخصم ليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها بل هو إجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها دون تدخل من الخصوم</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٦) :</p>
٣٣٢	<p>إعلان العريضة ومرفقاتها إلي الجهة الإدارية وإلي ذوي الشأن فليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة</p>

٣٣٣	<p>من تلقاء نفسها فدور المحكمة في تحريك المنازعة الإدارية هو دور إيجابي وليس سلبياً معقود زمامه برغبة الخصوم</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٧) :</p>
٣٣٣	<p>العيب المبطل للعريض لا يؤثر على قيام الدعوى أو الطعن في ذاته.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٨) :</p>
٣٣٣	<p>وجوب إيلاغ قلم الكتاب تاريخ الجلسة إلى نوي الشأن - يترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٩) :</p>
٣٣٤	<p>الخصومة الإدارية تتعقد بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة مستوفية البيانات التي يتطلبها القانون - بطلان الإعلان على فرض وقوعه لا يؤدي إلى بطلان صحيفة الدعوى</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٠) :</p>
٣٣٤	<p>لا يقع الإعلان بتسلم صورته إلى النيابة العامة صحيحاً ، إلا إذا كان مسبقاً بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المراد إعلانه .</p> <p>المبدأ رقم (٣٤١) :</p>
٣٣٥	<p>صحة تسليم صورة الصحيفة إلى النيابة العامة متى ثبت خلو الأوراق من دليل على أن جهة الإدارة المدعية كان في مكنتها أن تبذل جهداً مثمراً في سبيل التعرف على محل إقامة المدعي عليه فوق ما أجرته من تحريات .</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٢) :</p>
٣٣٥	<p>عدم إخطار قلم كتاب المحكمة للمدعي بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر دعواه أو أية جلسة أخرى من جلسات المرافعة - صدور الحكم في غيبة المدعي يجعله باطلاً.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٣) :</p>
٣٣٦	<p>مناط إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة أن يكون موطن</p>

٣٣٦	<p>المعلن إليه غير معلوم في الداخل أو الخارج - إعلان الموظف في مواجهة النيابة العامة مع العلم بمكان عمله بالخارج يقع باطلاً.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٤) :</p>
٣٣٦	<p>إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة طبقاً للمادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مناط صحته أن يكون موطن المعلن إليه غير معلوم في الداخل - يجب أن يثبت أن طالب الإعلان قد سعى جاهداً في سبيل التحري عن موطن المراد إعلانه والتعرف علي محل إقامته وأن هذا الجهد لم يثمر - مخالفة هذا الإجراء يترتب عليه بطلان الإعلان.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٥) :</p>
٣٣٧	<p>إذا خلت الأوراق من دليل ينفي علم الجهة الإدارية بمحل إقامة المدعية المصرح لها بمرافقة زوجها فإن إعلانها بقرار الإتهام وبجلسة المحاكمة في مواجهة النيابة العامة يكون إجراء باطلاً</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٦) :</p>
٣٣٧	<p>خلو أوراق الدعوي والطعن بما يفيد وصول الإعلان إلي المدعي عليه بالطريق الدبلوماسي عن طريق وزارة الخارجية - ثبوت تسليم الإعلان للنيابة العامة يعتبر قرينة علي وصول الإعلان للمدعي وعلمه به وفقاً للمجري العادي للأمر وينتج الإعلان أثره القانوني من تاريخ تسليمه للنيابة العامة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٧) :</p>
٣٣٧	<p>الإعلان إجراء جوهري في الدعوي يترتب علي إغفاله وقوع عيب شكلي في الإجراءات يبطل للحكم - إذا قام المدعي بما أوجبه القانون من تسليم الإعلان للنيابة العامة وقدم الدليل المثبت لذلك فإنه يعتبر قرينة علي وصول الإعلان للمدعي عليه وعلمه به وفقاً للمجري العادي للأمر.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٨) :</p>
٣٣٨	<p>إعلان صحف الدعاوي المرفوعة علي الحكومة ومصالحها العامة إلي إدارة قضايا الحكومة بوصفها نائبة عن وزارات الحكومة</p>

٣٣٨	ومصالحها العامة والمحافظين ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة يتحقق بها إتصال الإدارة المذكورة بالنزاع المطروح المبدأ رقم (٣٤٩) :
٣٣٩	التوقيع غير المقروء يجعل الإعلان باطلاً. المبدأ رقم (٣٥٠) :
٣٣٩	يشترط لصحة إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة ألا يكون للمعلن إليه موطن معروف في الداخل والخارج. المبدأ رقم (٣٥١) :
٣٤٠	إعلان صحف الدعاوي المرفوعة علي الحكومة ومصالحها العامة إلي إدارة قضايا الحكومة بوصفها نائبة عن وزارات الحكومة ومصالحها العامة والمحافظين ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة يتحقق بها إتصال الإدارة المذكورة بالنزاع المطروح - حضور محامي الحكومة في الدعوي وإتصال علمه بها يحقق الغاية من الإجراء. المبدأ رقم (٣٥٢) :
٣٤٠	البطلان الناشئ عن صحف الدعاوي وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة المحددة لنظر الدعوي أو بإيداع مذكرة بدفاعه. المبدأ رقم (٣٥٣) :
٣٤١	أوجب المشرع أن يكون إعلان صحف الدعاوي والمنازعات والأحكام بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها إلي رئيس مجلس إدارة الجهة - تعتبر هذه القاعدة إستثناء من قانون المرافعات المدنية والتجارية - توجيه الإعلان في هذه الحالات إلي إدارة قضايا الحكومة يعتبر مخالفاً للقانون - أشر ذلك : بطلان الإعلان - عدم إنعقاد الخصومة بين طرفيها. المبدأ رقم (٣٥٤) :
	خلو الصحيفة من تحديد الموطن الأصلي يجعل الإعلان على

٣٤١	<p>الموطن المختار صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية . المبدأ رقم (٣٥٥) :</p>
	<p>الغرض من ذكر بيانات أسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلان ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من الخصوم في الدعوي وصفته ومحلله علماً كافياً - كل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يحقق الغاية من الإجراء.</p>
٣٤١	<p>المبدأ رقم (٣٥٦) :</p>
	<p>(١) الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ويتوافر فيه عنصر الاستقرار ونية الإستيطان ، وهو يقوم علي الإقامة الفعلية مع الأهل والأولاد والأسرة ينبغي ألا يكون قصد الشخص الارتحال عنه.</p> <p>(٢) لا يجوز أن يقتصر الموطن علي السكن ينبغي أن يتوافر في الموطن أن يقيم فيه الشخص وأن تكون إقامته فيه علي وجه يتحقق به شرط الاعتقاد ويتوافر فيه معني الرابطة بين الشخص ومكان معين في البلد الذي يقيم فيه عادة.</p> <p>(٣) هذه الشروط لا تتوافر في السكن الذي يقيم فيه الشخص الذي يعمل في البلاد العربية بنظام الإعارة أو التعاقد إذ لا تقوم أية رابطة بين الشخص وبين مكان السكن في الخارج ولا يوصف مسكن هؤلاء العاملين بأنه موطن لأنه مسكن عارض ولا يصلح محلاً للإقامة المعتادة والاستقرار وعدم الارتحال.</p>
	<p>(٤) الإعلان في الموطن المعلوم في مصر صحيح حتى لو كان هناك موطناً معلوماً في الخارج.</p> <p>(٥) إن لم يوجد في موطن المعلن إليه في مصر من يتسلم الورقة المطلوب إعلانها أو وجد وامتنع عن إستلامها فإن تسليم الورقة وإعلانه بها ينبغي أن يتم في مواجهة النيابة العامة مع بيان آخر موطن معلوم في مصر بالورقة المطلوب إعلانها.</p>
٣٤٤	<p>المبدأ رقم (٣٥٧) : تقدير كفاية التحريات اللازمة عن محل إقامة الموجه له الإعلان أو عدم</p>

٣٤٤	<p>كفايتها أمر متروك تقديره للمحكمة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٥٨) :</p>
	<p>يتعين لإتقاد الخصومة قانوناً أن يتم إعلان صحيفتها بحيث تصل إلى علم المعلن إليه يقينياً - إعلانه في مواجهة النيابة العامة لا يكون إلا على سبيل الإستثناء - لا يكون مثل هذا الإعلان صحيحاً إلا بعد أن يكون المعلن قد بذل جهداً مقبولاً في سبيل معرفة محل إقامة من وجه إليه الإعلان - لا تقوم الخصومة القضائية إذا لم يتحقق ذلك.</p>
٣٤٥	<p>المبدأ رقم (٣٥٩) :</p> <p>يتعين لإتقاد الخصومة قانوناً أن يتم إعلان صحيفتها بحيث تصل إلى علم المعلن إليه علماً يقينياً بتسليم صورة الإعلان لنفس الشخص المعلن إليه في موطنه أو لمن يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه - في حالة عدم الاستدلال على موطن المعلن إليه يتم إعلانه في مواجهة النيابة العامة - على أن تشمل ورقة الإعلان آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج.</p>
٣٤٦	<p>المبدأ رقم (٣٦٠) :</p> <p>تسلم إعلانات صحف الدعاوي وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة</p>
٣٤٦	<p>المبدأ رقم (٣٦١) :</p> <p>بطلان إعلان العامل بقرار الإحالة إلى المحكمة التأديبية في مواجهة النيابة العامة طبقاً للفقرة العاشرة من المادة ١٣ مرافعات مادام الثابت أنه لم يتم التقصي بصورة جدية عن موطن العامل المذكور أو محل عمله لإعلانه فيه قبل إعلانه للنيابة العامة.</p>
٣٤٧	<p>المبدأ رقم (٣٦٢) :</p> <p>كفاية التحريات - لا حرج على المحكمة المطعون في حكمها إذا انتهت إلى أن موطنه بالخارج غير معلوم وتكتفي بإعلانه في مواجهة النيابة</p>

٣٤٧	<p>المبدأ رقم (٣٦٣) :</p> <p>إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة - مناط صحته - أن يكون موطن المعلن إليه غير معلوم في الداخل والخارج - يتعين أن يثبت أن طالب الإعلان قد سعي جاهداً في تعرف محل إقامته وأن هذا الجهد لم يثمر - السعي للتعرف علي محل إقامة الموظف المراد إعلانه.</p>
٣٤٨	<p>المبدأ رقم (٣٦٤) :</p> <p>إعلان الورقة القضائية في مواجهة النيابة العامة يوجب ذكر آخر محل إقامة معلوم للمعلن إليه بالداخل أو وألا يكون للمعلن إليه موطن معلوم بالداخل أو الخارج.</p>
٣٤٩	<p>المبدأ رقم (٣٦٥) :</p> <p>المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تقضي بتسليم الأوراق القضائية إلي وزارة الخارجية لتسليمها بالطرق الدبلوماسية بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج - لا تجوز في هذه الحالة الإعلان في مواجهة النيابة العامة - مناط صحة الإعلان في مواجهة النيابة العامة هو أن يكون موطن المراد إعلانه غير معلوم في الداخل أو الخارج - إذا تم الإعلان في مواجهة النيابة العامة بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج أو الداخل فإنه يكون باطلاً.</p>
٣٤٩	<p>المبدأ رقم (٣٦٦) :</p> <p>ضم دعاوي هو في حقيقته من إجراءات المرافعات يؤثر علي موضوع الخصومة وإطارها وسيرها أمام القضاء - يلزم أن يتم في مواجهة الخصم في دعاوي - يترتب علي مخالفة المواجهة في هذا الإجراء بطلان في الإجراءات مما يؤثر في الحكم الصادر في هذا الشأن ويؤدي إلي بطلانه.</p>
٣٥٠	<p>المبدأ رقم (٣٦٧) :</p> <p>عدم الإتهاء إلي موطن المراد إعلانه لا يثبت بما يدعيه خصمه في الدعوي دون سند يودعه أوراق الدعوي - أصول المرافعات تسأبي</p>

٣٥١	<p>أن يؤخذ المعلن إليه ببيان هو محض إقرار من الخصم علي خصمه.</p> <p>المبدأ رقم (٣٦٨) :</p> <p>الإعلان بإعتباره إجراءً جوهرياً يترتب علي إغفاله بطلان الحكم ما لم يثبت تحقق الغاية منه وهو علم صاحب الشأن بالطعن المقام ضده</p>
٣٥١	<p>المبدأ رقم (٣٦٩) :</p> <p>يتعين لإنعقاد الخصومة قانوناً أن يتم إعلان صحيفتها بحيث تصل إلي علم المعلن إليه علماً يقينياً بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه وحتى يتسني له مباشرة حق الدفاع -المادة ١٠/١٣ من قانون المرافعات أجازت في حالة عدم الاستدلال علي محل إقامة الشخص أو موطنه أن يتم إعلانه في مواجهة النيابة العامة - هذا الطريق يعد طريق استثنائي لا يجوز اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية والدقيقة عن محل إقامة الموجه له الإعلان وأن يكون قد بذل جهداً معقولاً في سبيل معرفة محل إقامته - وإلا كان الإعلان باطلاً.</p>
٣٥٢	<p>المبدأ رقم (٣٧٠) :</p> <p>الإعلان في مواجهة النيابة العامة لا يقع صحيحاً إلا بعد أن تقوم الجهة الإدارية ببذل مجهود في سبيل التحري عن محل إقامة المعلن إليه</p>
٣٥٢	<p>المبدأ رقم (٣٧١) :</p> <p>مناط صحة إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة أن يكون موطن المعلن إليه غير معلوم في الداخل أو الخارج.</p>
٣٥٢	<p>المبدأ رقم (٣٧٢) :</p> <p>مناط صحة إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة .</p>
٣٥٣	<p>المبدأ رقم (٣٧٣) :</p> <p>الإعلان في الموطن المعلوم في مصر يكون صحيحاً قانوناً حتى ولو كان هناك موطن معلوم في الخارج</p>
٣٥٣	<p>المبدأ رقم (٣٧٤) :</p> <p>(١) مناط صحة إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة أن يكون موطن المعلن إليه غير معلوم في الداخل والخارج.</p>

٣٥٣	<p>(٢) يجب إستيفاد كل جهد في سبيل التحري عن موطن المراد إعلانه، ولا يكفي في هذا الشأن أن ترد الورقة بغير إعلان أو لم يستدل عليه.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٥) :</p>
٣٥٥	<p>وجوب وصول الإخطار بميعاد الجلسة إلي ذوي الشأن حتى تتعقد الخصومة صحيحة وإلا شاب الإجراءات عيب شكلي جوهري من النظام العام يبطلها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٦) :</p>
٣٥٦	<p>اتخاذ الطاعنين من مكتب المحامي رافع الدعوي محلاً مختاراً بعريضة الدعوي ولم يحددا محل إقامتهما الأصلي بعريضة الدعوي - إعلانهما علي موطنهما المختار يكون صحيحاً طلب الحكم بالبطلان يكون جديراً بالرفض.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٧) :</p>
٣٥٧	<p>قيام المحضر بالإعلان في موطن المعلن إليه في ورقة الإعلان يكون علي مسئولية طالب الإعلان الذي عاقبه القانون إذا تبين أنه غير صحيح بالغرامة وفقاً لنص المادة ١٤ مرافعات وببطلان الإعلان بالنسبة له.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٨) :</p>
	<p>لا يصح الإعلان أو إخطار المدعي عليه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر دعوي علي عنوان محام غير الطاعن حتى لو كان زميلاً أو شريكاً للمحامي الموقع علي العريضة - يترتب علي إغفال الإخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلي في الإجراءات وإضرار بمصالح الخصم الأمر الذي يترتب بطلان الحكم - أساس ذلك: نص المادتين ٢٥، ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - صدور الحكم المطعون فيه دون إخطار المدعي إخطاراً صحيحاً بتاريخ الجلسة المحددة لنظر دعواه ليحضر بنفسه أو وكيله لإستكمال عناصر الدفاع مما يتصل بحق الدفاع الأمر الذي يترتب عليه وقوع عيب شكلي في الإجراءات الذي يؤثر في الحكم ويرتب بطلانه.</p>

٣٥٩	المبدأ رقم (٣٧٩) : مسئولية المحضر تقتصر علي القيام بإجراءات الإعلان وفقاً للبيانات التي يدونها طالب الإعلان في ورقته.
٣٥٩	المبدأ رقم (٣٨٠) : ينبغي وصول إيلاغ قلم الكتاب ذوي الشأن بميعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوي قبل ميعاد الجلسة وأن يقوم الدليل من الأوراق علي وصول العلم بتاريخ الجلسة إليهم.
٣٥٩	المبدأ رقم (٣٨١) : إعلان الأوراق القضائية أمام النيابة العامة - لا يكون إلا حيث لا يعلم موطن الشخص وبعد إستنفاد طريق الإعلان الذي نصت عليه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة - يجب أن يثبت طالب الإعلان أنه سعي جاهداً في سبيل تعرف محل إقامة المطلوب إعلانه ولم يثمر هذا الجهد.
٣٦٠	المبدأ رقم (٣٨٢) : يجوز اللجوء إلي الإعلان طبقاً للإجراءات المقررة في قانون المرافعات قبل إستنفاد وسيلة الإعلان المقررة في قانون مجلس - إعلان قلم كتاب المحكمة التأديبية لصاحب الشأن بقرار الإحالة إليها وتاريخ الجلسة وذلك في محل إقامته أو محل عمله - يترتب علي عدم الإعلان بهذه الطريقة الأخيرة بطلان إجراءات المحاكمة وبطلان الحكم.
٣٦٠	المبدأ رقم (٣٨٣) : استقلال ايداع الطعن سكرتارية المحكمة والذي تتعقد به الخصومة عن اعلان نوى الشأن بهذه الصحيفة .
٣٦١	المبدأ رقم (٣٨٤) : يتعين علي من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ علي خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن إلي من يصح اختصامه قانوناً - جواز إعلان الطعن إلي ورثة المتوفى جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لمورثتهم في حالة وفاة المحكوم له أثناء ميعاد الطعن.

٣٦١	<p>المبدأ رقم (٣٨٥) :</p> <p>إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة إلا أن مناط صحة هذا الإجراء أن يكون موطن المعلن إليه غير معلوم في الداخل والخارج وهو ما لا يتأتى إلا بعد استنفاد كل جهد في سبيل التحري عن موطن المراد إعلانه</p>
٣٦٢	<p>المبدأ رقم (٣٨٦) :</p> <p>وجوب إعلان المتهم بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة وفقاً لقانون المرافعات - إعلان المتهم في مواجهة النيابة العامة - إعلان ذوي الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة وفقاً لقانون مجلس الدولة - عدم الإعلان على النحو الصحيح - مؤداه - صدور الحكم بناء على إجراءات باطلة - أثر ذلك - لا يبدأ ميعاد الطعن إلا من تاريخ علم الطاعن بصدور الحكم.</p>
٣٦٣	<p>المبدأ رقم (٣٨٧) :</p> <p>على من يريد توجيه طعنا توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة أو الحالة قبل اختصاصه كي يوجه تقرير طعنه إلي من يصبح اختصاصه قانونياً - تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على أغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي ابتغاه المشرع في النص المذكور من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً ولا يتحقق هذا الغرض وبالتالي إنعقاد الخصومة بين طرفيه إذا وجه الطعن إلي خصم متوفي زالت صفته</p>
٣٦٥	<p>المبدأ رقم (٣٨٨) :</p> <p>(١) يتعين لاتخاذ الخصومة قانوناً أن يتم إعلان صحيفتها بحيث تصل إلي علم المعلن إليه علماً يقيناً وذلك بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه في موطنه أو لمن يقرر أنه وكيله أو أنه في خدمته أو أنه من الساكنين معه.</p>

٣٦٥	<p>(٢) في حالة رفض استلام الإعلان تعين تسليمه بجهة الإدارة أي قسم الشرطة التابع له مع إخطار المعلن إليه بعام الوصول بالإعلان بعد تسليمه للجهة الإدارية.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٩) :</p> <p>(١) الخصومة الإدارية تتعدّد صحيحة قانوناً متى تمّ إيداع عريضة الدعوى قلم كتاب المحكمة على الوجه المبين بقانون مجلس الدولة.</p> <p>(٢) إعلان العريضة طبقاً للقانون وإيلاغ قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى هي إجراءات لاحقة ومستقلة تستهدف إيلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة لتقديم المذكرات وإيداع أوجه الدفاع.</p> <p>(٣) إعلان العريضة ليس ركناً من أركان المنازعة الإدارية وليس من شأنه التأثير في صحة انعقاد الخصومة.</p>
٣٦٧	<p>الفصل الثالث</p> <p>إجراءات رفع الدعوى وقيدتها</p> <p>في قضاء محكمة النقض</p> <p>والمحكمة الإدارية العليا</p>
٣٧٠	<p>المبحث الأول</p> <p>إجراءات رفع الدعوى المدنية وقيدتها</p> <p>في قضاء محكمة النقض</p>
٣٧٤	<p>المبدأ رقم (٣٩٠) :</p> <p>إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم.</p>
٣٧٤	<p>المبدأ رقم (٣٩١) :</p> <p>إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى إجراء لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها بترتب على عدم تحققه بطلانها — هو بطلان لا يصححه حضور المطلوب إعلانه — البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه هو بطلان أوراق التكاليف بالحضور الناشئ عن عيب في</p>

٣٧٥	<p>الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة. المبدأ رقم (٣٩٢) :</p>
	<p>الشطب إجراء لا علاقة له ببدا الخصومة وإنما يلحق الخصومة أثناء سيرها فيبعتها عن جدول القضايا المتداولة أمام المحكمة - تجديدها من الشطب إنما يعيدها لمسيرتها الأولى وهو لا يكون إلا بانعقادها من جديد بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم وهو لا يكون إلا بالإعلان أسوة بالدعوى التى لا تتعد فيها الخصومة بعد بدئها إلا بالإعلان الصحيح</p>
٣٧٦	<p>المبدأ رقم (٣٩٣) :</p> <p>إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه ، يبقى كما كان فى ظل قانون المرافعات السابق إجراءً لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم</p>
٣٧٦	<p>المبدأ رقم (٣٩٤) :</p> <p>تبطل الخصومة التى لم تعلن صحيفتها هى وجميع الأحكام التى تصدر فيها</p>
٣٧٧	<p>المبدأ رقم (٣٩٥) :</p> <p>لا قضاء فى الخصومة ولا خصومة بغير دعوى يقيمها مدعيها.</p>
٣٧٧	<p>المبدأ رقم (٣٩٦) :</p> <p>متى انعقدت الخصومة صحيحة أمام المحكمة فلا يبطلها أو يسقطها أو يمنع المحكمة من الفصل فيها مجرد غياب أو عدم صحة تمثيل من حضر عن المدعى فيها.</p>
٣٧٨	<p>المبدأ رقم (٣٩٧) :</p> <p>وجوب أن تشمل صحيفة إفتتاح الدعوى على طلبات المدعى فيها ووقائعها وأسانيدها</p>
٣٧٨	<p>المبدأ رقم (٣٩٨) :</p> <p>الخصومة فى الدعوى تبدأ بإيداع صحيفة افتتاحها قلم كتاب المحكمة طبقاً للمادة ٦٣ من قانون المرافعات ولا يجزئ عن ذلك تكليف الخصم بالحضور فى الجلسة المحددة</p>

٣٧٨	المبدأ رقم (٣٩٩) : عنوان الصحيفة ليس من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها صحيفة الدعوى
٣٧٩	المبدأ رقم (٤٠٠) : إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كأصل عام - إجراء لازماً لانتقاد الخصومة بين طرفيها - وجود الخصومة الذي بدأ بايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة يبقى معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً.
٣٨٠	المبدأ رقم (٤٠١) : لا يترتب على بطلان الإعلان أثر على الطعن الذي تم صحيحاً في ذاته
٣٨٠	المبدأ رقم (٤٠٢) : إيداع مذكرة بالدفاع قلم الكتاب يرفق بها المستندات قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل - المشرع أجاز هذا الإيداع في الميعاد المذكور وهو ميعاد تنظيمي.
٣٨٠	المبدأ رقم (٤٠٣) : لا يغنى الخصم عن تقديم المستند إشارته إلى تقديمه في دعوى أخرى غير منضمة
٣٨١	المبدأ رقم (٤٠٤) : لا إلزام بإيداع مذكرة بالدفاع قبل الجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل - الميعاد تنظيمي.
٣٨١	المبدأ رقم (٤٠٥) : علم الخبر لا مواعيد له في القانون - تطبيق.
٣٨٢	المبدأ رقم (٤٠٦) : ميعاد الحضور أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف خمسة عشر يوماً يجوز في حالة الضرورة نقصه إلى ثلاثة أيام بإذن من قاضي الأمور الوقفية على أن تعلن صورة الإنذار للخصم مع صحيفة الدعوى.

٣٨٢	<p>المبدأ رقم (٤٠٧) :</p> <p>لا يصح للمدعى عليه فى النقض ، اعتماداً على مجرد إمكان القول ببجدة دعوى النقض واستقلالها عن دعوى الموضوع ، أن يتمسك ببطلان إعلان الطعن شكلاً لحصوله فى المحل المختار دون المحل الأصلى — متى اتضح من ظروف القضية أن إعلان الطعن الحاصل فى المحل المختار قد وصل المعلن إليهم فلا بطلان فى الإعلان .</p>
٣٨٣	<p>المبدأ رقم (٤٠٨) :</p> <p>إتخاذ الطاعن مكتب أحد المحامين محلاً مختاراً له فى دعوى قسمة لا يجوز معه إعلانه بدعوى شفعة فى مكتب المحامى المذكور بحجة أن هذه الدعوى لاحقة لدعوى القسمة ببضعة أيام وأن توكيل المحامى المذكور هو توكيل عام يشمل جميع القضايا متى كان من المسلم أن هذا التوكيل إنما صدر من الطاعن إلى المحامى المذكور فى خصوص دعوى القسمة وقبل أن تقام دعوى الشفعة ببضعة أيام.</p>
٣٨٣	<p>المبدأ رقم (٤٠٩) :</p> <p>عدد الصور الواجب تقديمها مع صحيفة الدعوى — لغة الصحيفة عند الإعلان بالخارج — صحيفة الاستئناف متى كانت صحيحة ومستوفية للبيانات المقررة فى المواد ٧٠ و ٧١ و ٤٠٥ من قانون المرافعات وأدى عنها الرسم كاملاً تعتبر وفقاً للمادة ٧٥/٣ قاطعة لمدة السقوط من وقت تقديمها إلى قلم المحضرين.</p>
٣٨٤	<p>المبدأ رقم (٤١٠) :</p> <p>واقعة أداء الرسم منبته الصلة بتقديم صحيفة الطعن إلى قلم الكتاب وسابقة عليه ، إذ لم يربط المشرع بينهما ، وإنما عول فى ذلك على تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لقيدها.</p>
٣٨٥	<p>المبدأ رقم (٤١١) :</p> <p>الاستئناف يعد مرفوعاً بإيداع صحيفته — والصحيفة تعتبر مودعه بتقديمها إلى قلم الكتاب مع صورها وأداء الرسم كاملاً — بأداء الرسم بعد تقديره يكون المستأنف قد تخلص تماماً عن الصحيفة وصارت فى حوزة قلم الكتاب وتحت سيطرته — عملية الإيداع</p>

<p>٣٨٦</p>	<p>منفصلة عن عملية قيد الصحيفة بالسجل الخاص التي يقوم بها قلم الكتاب التزاما بحكم المادة ٦٧ من قانون المرافعات دون تدخل من المستأنف</p> <p>المبدأ رقم (٤١٢) :</p> <p>أصبحت الدعوى في ظل قانون المرافعات الحالي تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب ، أما إعلان الخصم بها فقد أصبح إجراء منفصلاً عن رفع الدعوى وتالياً له قصد به المشرع إعلانه بها وبطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه ومستدلته.</p> <p>المبدأ رقم (٤١٣) :</p> <p>إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه كأثر إجرائي بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كأصل عام - إجراء لازماً لاتخاذ الخصومة بين طرفيها ويكون وجودها الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً.</p> <p>المبدأ رقم (٤١٤) :</p> <p>(١) إعتبار الخصومة منعقدة في الدعوى بأحد أمرين أولهما إعلان صحيفة للمدعى عليه والثاني هو حضور المدعى عليه بالجلسة ووردت العبارة بالحضور الخاصة بصفة عامة مطلقة دون قيد أو شرط</p> <p>(٢) وفقاً لما قرره المذكرة الإيضاحية المقصود بالحضور في هذا المقام هو أن يحضر المدعى عليه دون إعلان بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليها ويتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه في إعلانه بصحيفتها كأن يقر باستلام صورة منها أو يتسلم هذه الصورة بالجلسة بغير اعتراض أو يبدي دفاعاً في الموضوع أو يطلب أجلاً لإبدائه بما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وبطلبات المدعى فيها وبمركزه القانوني.</p>
<p>٣٨٧</p>	
<p>٣٨٨</p>	

٣٩٠	<p>المبدأ رقم (٤١٥) :</p> <p>ما أوردته المذكرة الإيضاحية في مقام التعليق على الفقرة الثالثة من المادة ٦٨ يعد خروجاً عن المعنى الصحيح للنص وتقييداً لمجال تطبيقه وقد جرى قضاء النقض بعدم الاعتداد بما تـورده المذكرة الإيضاحية إذا تعارضت مع النص القانوني أو فـسـرته تفسيراً لا يتفق مع مدلوله والعبرة بما ورد بالنص القانوني</p>
٣٩١	<p>المبدأ رقم (٤١٦) :</p> <p>حضور المدعى عليه بالجلسة تتعد به الخصومة ولو لم يتم إعلانه بالصحيفة أو كان الإعلان باطلاً دون ما حاجة لتوافر أى شرط أو اتخاذ أى مجابهة مع الاعتداد بما أوردته المذكرة الإيضاحية في هذا الشأن لتعارضها مع النص القانوني الصريح.</p>
٣٩٢	<p>المبدأ رقم (٤١٧) :</p> <p>بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه فلا يجوز لغير الخصم الذى بطل إعلانه الدفع به.</p>
٣٩٣	<p>المبدأ رقم (٤١٨) :</p> <p>الدعوى تعتبر كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور تكليفاً صحيحاً وفق القانون خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفتها إلى قلم الكتاب</p>
٣٩٣	<p>المبدأ رقم (٤١٩) :</p> <p>الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان صحيفتها خلال المدة القانونية يعتبر من الدفع الشكالية المتعلقة بالإجراءات يتعين إيدأؤه قبل التعرض للموضوع</p>
٣٩٣	<p>المبدأ رقم (٤٢٠) :</p> <p>إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه - ومع ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر إجراء لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها يترتب على عدم تحققه بطلانها وهو بطلان لا يصححه حضور المطلوب إعلانه.</p>

٣٩٤	<p>المبدأ رقم (٤٢١) :</p> <p>شروط توقيع جزاء (اعتبار الدعوى كأن لم تكن) المقرر بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد التعديل الذى استحدثه المشرع بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦.</p>
٣٩٤	<p>المبدأ رقم (٤٢٢) :</p> <p>الجزاء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات وهو اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفةها إلى قلم الكتاب هو جزاء لا يتعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته.</p>
٣٩٥	<p>المبدأ رقم (٤٢٣) :</p> <p>عدم إتمام الإعلان بالصحيفة فى الميعاد المقرر للراجع إلى فعل المدعى أو المستأنف ولو كانت نتيجة خطأ أو إهمال من جانبه بسبب البيانات غير الصحيحة التى يضمنها صحيفة دعواه أو استئنافه — توقيع جزاء اعتبار الدعوى أو الاستئناف كأن لم يكن أمر جوازى للمحكمة متروك لمطلق تقديرها</p>
٣٩٥	<p>المبدأ رقم (٤٢٤) :</p> <p>توقيع جزاء اعتبار الدعوى كأن لم تكن منوط بأمرين أولهما — أن يثبت تقصير المدعى فى إتمام الإعلان فى الميعاد ، ثانيهما — أن توازن المحكمة بين مصلحة المدعى عليه فى توقيع الجزاء ومصلحة المدعى فى عدم توقيعه وتقدر أى المصلحتين أولى بالرعاية من الأخرى، وهو أمر جوازى للمحكمة ويخضع لمطلق تقديرها دون رقابة عليها فى ذلك.</p>
٣٩٦	<p>المبدأ رقم (٤٢٥) :</p> <p>من الإجراءات الجوهرية فى نظام التقاضى وفقاً لنص المادة ٨٤ من قانون المرافعات أن يتم إعلان المدعى عليه الغائب أو إعادة إعلانه إذا لم يكن قد أعلن لشخصه — يترتب على تخلف هذه الإجراءات كأصل عام بطلان الحكم أو القرار الصادر من المحكمة.</p>

٣٩٧	المبحث الثاني إجراءات إقامة الدعوى الإدارية فى قضاء المستكمة الإدارية العليا
٣٩٧	المبدأ رقم (٤٢٦) : إنعقاد المنازعة الإدارية بتقديم عريضتها إلى قلم كتاب المحكمة مستوفية لبياناتها - بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها الى أى من ذوى الشأن ليس مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيحة فى الميعاد وبالإجراءات التى حددها قانون مجلس الدولة.
٣٩٨	المبدأ رقم (٤٢٧) : شروط بطلان الإعلان المرتب لبطلان الحكم
٣٩٨	المبدأ رقم (٤٢٨) : حالة تحقق الغاية من إجراء الإعلان - إعتبار الخصومة منعقدة قانوناً .
٣٩٩	المبدأ رقم (٤٢٩) : (١) وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة - لا تتم الإحالة إلى قانون المرافعات إذا ما تعارضت هذه الأحكام نصاً أو روحاً مع أحكام قانون مجلس الدولة . (٢) القاضى الإدارى مسئول عن الإشراف على أداء العاملين فى قلم كتاب المحكمة لواجبهم فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكلائهم من المثل أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لإستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها.
٤٠٠	المبدأ رقم (٤٣٠) : بطلان توجيه إعلان صحيفة الدعوى إلى هيئة قضايا الدولة بالنسبة للهيئات والمؤسسات.
٤٠٠	المبدأ رقم (٤٣١) : تتعقد المنازعة الادارية بتقديم عريضتها إلى قلم كتاب المحكمة

	<p>المختصة وتقع صحيحة ما دامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية - أما إعلان العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية أو إلى ذوى الشأن فليس ركنا من أركان المنازعة الإدارية أو شرطا لصحتها وإنما هو إجراء لاحق مستقل المقصود منه هو إبلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الإدارية ودعوة ذوى الشأن لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم</p>
٤٠١	<p>المبدأ رقم (٤٣٢) :</p> <p>إعلان الاوراق القضائية للنياية بدلا من إعلانها الى شخص المعلن اليه فى موطنه إنما اجازة القانون على سبيل الاستثناء فلا يجوز الالتجاء اليه الا بعد اجراء التحريات الكافية للوصول الى محل اقامة المطلوب اعلانه والا كان الاعلان باطلا.</p>
٤٠٣	<p>المبدأ رقم (٤٣٣) :</p> <p>محاولة المحضر الإعلان على موطن المطعون ضده المبين بعريضة الدعوى وارتداد إخطار المحكمة دون تسلم وخلو الأوراق مما يستدل منه على أنه لو بذل جهداً آخر فى التحرى لاهتدى لموطن المدعى - كل ذلك يجعل الإعلان الذى تم فى النياية العامة فى الظروف سالفة الذكر صحيحا .</p>
٤٠٤	<p>المبدأ رقم (٤٣٤) :</p> <p>الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما ذهب إليه من بطلان إعلان صحيفة الدعوى لعدم إجراء التحريات الكافية عن موطن المدعى عليه على ما سلف بيانه - إلا انه أخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى ببطلان صحيفة الدعوى دون أن يدفع المدعى عليه بذلك بينما توجب المادة ٨٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على المحكمة إذا تبينت بطلان إعلان المدعى عليه المتغيب أن تؤجل القضية إلى جلسة تالية يعاد إعلانه إليها إعلانا صحيحا ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها</p>
٤٠٥	<p>المبدأ رقم (٤٣٥) :</p> <p>بطلان إعلان عريضة الدعوى ليس مبطلا لإقامة الدعوى ذاتها ما</p>

	<p>دامت قد تمت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة - تقوم المنازعة الادارية وتتعدد بإيداع عريضتها سكرتارية المحكمة أما إعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها فهو إجراء آخر مستقل بذاته له أغراضه وهي إعلان ذوى الشأن بقيام المنازعة الإدارية وإيذانهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم فإذا كان هذا الإعلان قد وقع باطلا فإنه لا ينتج اثره فيما اتخذ قبله من إجراءات.</p>
٤٠٧	<p>المبدأ رقم (٤٣٦) :</p> <p>بيان الصفة لا يشترط تضمينه صحيفة الدعوى - يكفي وضوحه من وقائع الدعوى ومستنداتها</p>
٤٠٧	<p>المبدأ رقم (٤٣٧) :</p> <p>صحة الإعلان في الموطن المختار وإنتاج آثاره القانونية متى خلت صحيفة الدعوى من تحديد الموطن الأصلي للمعلن إليه.</p>
٤٠٧	<p>المبدأ رقم (٤٣٨) :</p> <p>البطلان لا يلحق الإجراء أو العمل إلا بنص صريح في القانون أو أن يكون الإجراء قد شابه عيب جوهرى - تطبيق: وحدة مصلحة المدعين تكفى لجمع طلباتهم في صحيفة واحدة دون أن يلحقها البطلان .</p>
٤٠٧	<p>المبدأ رقم (٤٣٩) :</p> <p>وجود الطاعن في بعثة دراسية بالخارج تحت إشراف مكتب البعثات بباريس مالياً وإدارياً وله محل إقامة معلوم للمكتب يتم مراسلته عليه بشأن كل ما يتعلق بشئونه المالية والإدارية كعضو يوجب على الجامعة أن تعلنه بعريضة الدعوى على محل إقامته بالخارج .</p>
٤٠٨	<p>المبدأ رقم (٤٤٠) :</p> <p>بطلان إعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها ليس مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها ، ما دامت قدمت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدد قانون مجلس الدولة.</p>

٤٢٠	المبدأ رقم (٤٤١) :
	لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء.
٤١١	المبدأ رقم (٤٤٢) :
	طعون هيئة مفوضى الدولة - بطلان عريضة الطعن الموقعة من غير رئيس هيئة مفوضى الدولة أو ممن يليه فى الأئدية أو من يذديه رئيس الهيئة لذلك .
٤١١	المبدأ رقم (٤٤٣) :
	بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها إلى ذوى الشأن لا يحتبر مسبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى - البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده.
٤١٢	المبدأ رقم (٤٤٤) :
	إيداع عريضة الطلب الإضافى قلم كتاب المحكمة المختصة أو التقدم بهذا الطلب أمام المحكمة بكامل هيئتها - الطلب الإضافى يقدم للمحكمة ذاتها فى فترة نظر الدعوى الإدارية لا فى فترة تحضيرها أمام مفوض الدولة
٤١٣	المبدأ رقم (٤٤٥) :
	بطلان صحيفة الدعوى تأسيساً على أن المدعى كان قد توفى قبل أن يقوم وكيل المنتدب لمباشرة الدعوى بإيداع صحيفتها
٤١٤	المبدأ رقم (٤٤٦) :
	بطلان عريضة الدعوى المتضمنة إختصام ميت.
٤١٤	المبدأ رقم (٤٤٧) :
	إختصام ميت - بطلان عريضة الدعوى.
٤١٤	المبدأ رقم (٤٤٨) :
	قيام المنازعة الإدارية بتقديم عريضة الدعوى مستوفاة - إعلان العريضة ومرفقاتها إلى ذوى الشأن ليس ركناً من أركان المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها .
٤١٥	المبدأ رقم (٤٤٩) :
	اعتبار مكتب المحامى النائب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم

٤١٥	محلاً مختاراً لهم بالرغم من عدم توقيعه على عريضة الدعوى. المبدأ رقم (٤٥٠) :
٤١٦	الدعوى ترفع بمجرد إيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة بعد أداء الرسم المقرر قانوناً - لا يجوز لقلم الكتاب سواء من تلقاء نفسه أو بقرارات أو بتعليمات من رئيس المحكمة سواء تنظيمية عامة أو بصفة فردية التقاعس عن قيد الصحيفة مادامت استوفت شرائطها المقررة قانوناً. المبدأ رقم (٤٥١) :
٤١٧	الخطأ المادى فى صفة من تتوب عنه هيئة قضايا الدولة لا يبطل صحيفة الدعوى أو الطعن. المبدأ رقم (٤٥٢) :
٤١٧	إعلان صحف دعاوى فى مواجهة هيئة قضايا الدولة - شروطه وأثره . المبدأ رقم (٤٥٣) :
٤١٧	احتساب ميعاد المسافة وفقاً لبيان الإقامة المثبت فى عريضة الدعوى. المبدأ رقم (٤٥٤) :
٤١٨	استقلال إيداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة الذى تتعقد به الخصومة الإدارية به عن إعلان ذوى الشأن بهذه الصحيفة. المبدأ رقم (٤٥٥) :
٤١٨	إيداع صحيفة الدعوى وعلاقة قبولها بسداد كامل الرسم . المبدأ رقم (٤٥٦) :
٤١٩	إغفال الفصل فى بعض الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى سبيله إعلان الخصم بصحيفة للحضور أمام ذات المحكمة. المبدأ رقم (٤٥٧) :
	الخصومة فى المنازعات الإدارية تتعقد بإيداع صحيفة الدعوى أو التقرير بالطعن قلم كتاب المحكمة المختصة - دعوى - إجراءاتها - استقلال محضر الإيداع عن سداد الرسوم - أثر ذلك على الميعاد

٤١٩	<p>— لا يغنى عن الإيداع إجراء سابق أو لاحق كسداد الرسوم أو استصدار قرار الإعفاء منها أو إعلان الخصوم.</p> <p>المبدأ رقم (٤٥٨) :</p>
٤٢٠	<p>توقيع صحف الدعاوى من محامى مقبول أمام المحكمة — البطلان الذى رتبته الشارع على مخالفة هذا الإجراء يتعلق بالنظام العام</p> <p>المبدأ رقم (٤٥٩) :</p>
٤٢٠	<p>توقيع عريضة الدعوى من محام مقبول أمام المحكمة المختصة هو إجراء جوهري يجب أن يستكمله شكل العريضة وإلا كانت باطلة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٦٠) :</p>
٤٢١	<p>بطلان صحيفة الدعوى إذا انتفت الخصومة القضائية — الخصومة القضائية إنما هى حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء الى القضاء بوسيلة الدعوى</p> <p>المبدأ رقم (٤٦١) :</p>
٤٢٢	<p>الطلبات العارضة يتعين لقبولها أن تقدم الى المحكمة بأحد الطريقتين اللذين نص عليهما المشرع بصريح العبارة وهما : إما إيداع عريضة الطلب العارض سكرتارية المحكمة وهو الإجراء المعتاد لرفع الدعوى — أو التقدم بالطلب إلى هيئة المحكمة إثناء الجلسة ويثبت ذلك فى محضر الجلسة</p> <p>المبدأ رقم (٤٦٢) :</p>
٤٢٢	<p>الطلبات العارضة وتعديل الطلبات فى الدعوى يتم بصحيفة تعلن للخصم أو شفاهة وتثبت فى محضر الجلسة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٦٣) :</p>
٤٢٣	<p>مباشرة المحامى لأى إجراء أو إيداع عريضة الدعوى بتكليف من نوى الشأن قبل إصدار توكيل رسمى بذلك لا يؤثر فى سلامة الإجراءات.</p> <p>المبدأ رقم (٤٦٤) :</p>
٤٢٣	<p>بطلان عريضة الدعوى المتضمنة اختصام ميت — الموت بعد رفع الدعوى : انقطاع سير الخصومة.</p>

٤٢٣	المبدأ رقم (٤٦٥) : إيداع صحيفة الدعوى أو الطعن لا يلزم معه ثبوت وكالة المحامي عند الإيداع - على المحامي عند حضوره الجلسة إثبات وكالةه وإيداع سند وكالةه إذا كان توكيلاً خاصاً وفي حالة التوكيل العام يكتفى بالإطلاع عليه من قبل المحكمة وإثبات بياناته بمحضر الجلسة.
٤٢٣	المبدأ رقم (٤٦٦) : انعقاد الخصومة الإدارية بإيداع صحيفة الدعوى - إستقلال كل من إجراء الإيداع وإجراء الإعلان - عدم التقيد بالمدة المقررة بالمادة (٧٠) مرافعات
٤٢٤	المبدأ رقم (٤٦٧) : إيداع صحيفة الدعوى أو الطعن وأثر عدم ثبوت وكالة المحامي عند إيداعها
٤٢٤	المبدأ رقم (٤٦٨) : اختصاص النيابة الإدارية وإعلانها بصحيفة الطعن بوصفها المدعية في الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم الطعين - تحقق الغاية من الإجراء بحضور ممثل النيابة الإدارية .
٤٢٥	المبدأ رقم (٤٦٩) : مباشرة المحامي للإجراء قبل الحصول على سند الوكالة لا يبطله طالما تأكدت صفته في مباشرته بإصدار توكيل له - فليس لازماً على المحامي إثبات وكالةه عند إيداعه صحيفة الدعوى أو التقرير بالطعن بقلم كاتب المحكمة المختصة نيابة عن موكله.
٤٢٦	المبدأ رقم (٤٧٠) : شرط قبول طلب وقف التنفيذ أن يكون وارداً في صحيفة دعوى الإلغاء ذاتها - وهذا الشرط الشكلي يستوى في المرتبة مع الشرط الموضوعي.
٤٢٧	المبدأ رقم (٤٧١) : - يتعين لانعقاد الخصومة قانوناً أن يتم إعلان صفحاتها بحيث تصل إلى علم المعلن إليه علماً يقيناً وذلك بتسليم الصورة لنفس الشخص

	<p>المعلن إليه في موطنه أو لمن يقرر أنه وكيله أو أنه في خدمته أو أنه من الساكنين معه</p> <p>— إثبات المحضر رفض الجمعية لاستلام الإعلان وتوجهه إلى قسم الشرطة لإتمام الإعلان لا يكفي لصحة الإعلان طالما لم يخطر الجمعية بعلم الوصول بالإعلان بعد تسليمه للجهة الإدارية مما يبطل إجراءات الإعلان ويؤثر في الحكم ويترتب عليه البطلان .</p> <p>— عدم إخطار قلم كتاب المحكمة للخصوم بتاريخ الجلسة طبقاً لنص المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حتى يتسنى لهم الحضور بأنفسهم أو بوكلاء عنهم للإدلاء بما لديهم من إيضاحات يترتب عليه وقوع عيب شكلي في الإجراءات أثر في الحكم ويترتب عليه أيضاً بطلان الحكم .</p>
٤٢٨	<p>المبدأ رقم (٤٧٢) :</p> <p>تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على أغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي ابتغاه المشرع في النص المذكور من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام نوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً ولا يتحقق هذا الغرض وبالتالي إنعقاد الخصومة بين طرفيه إذا وجه الطعن إلى خصم متوفي زالت صفته وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلاً ويتعين الحكم ببطلانه — ولا يصحح هذا البطلان إعلان تقرير الطعن إلى الورثة في تاريخ لاحق لأن الخصومة لم تتعقد أصلاً وقت إقامة الطعن فلا يجري عليها تصحيح شكل الطعن.</p>
٤٢٩	<p>المبدأ رقم (٤٧٣) :</p> <p>وجود خطأ في عنوان الطاعن بصحيفة الدعوى بما من شأنه بطلان هذه الصحيفة — حضور الطاعن جلسات التحضير والمرافعة أمام محكمة أول درجة يصحح البطلان ويحقق الغاية من الإجراءات.</p> <p>المبدأ رقم (٤٧٤) :</p> <p>لا يسوغ قانوناً أن يتعدد أشخاص المدعين في دعوى واحدة</p>

	<p>يرفعونها بأسمائهم في صحيفة واحدة وإن تماثلت طلباتهم في موضوعها، وتكون الدعوى غير مقبولة قانوناً .</p> <p>— كأصل عام يجب أن يكون مقدم الادعاء أو المدعي في صحيفة الدعوى فرداً واحداً سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، وهو ما عبر عنه المشرع بتعبير المدعي أو الطالب .</p> <p>— لا يجوز قانوناً الاستثناء من هذا الأصل المتقدم بأن يرفع أكثر من شخص دعوى واحدة بصحيفة سواء أكانت طلباتهم واحدة ومتماثلة أم متعددة ومتغايرة إلا في الحالات التي تكون فيها مراكزهم القانونية مندمجة في مركز قانوني واحد غير قابل للتجزئة أو الانفصال على نحو يفترض قانوناً توجيه الخصومة بصورة جماعية لا تقبل التجزئة في دعوى واحدة يتعدد المدعون في صحيفتها.</p> <p>— المناط في رفع أكثر من شخص دعوى واحدة بصحيفة أن تتحقق المصلحة في توجيه الخصومة بصورة جماعية، وهو أمر يرجع في تقديره للمحكمة وفق ما تراه من ظروف الدعوى .</p>
٤٣١	<p>الباب الثالث</p> <p>إجراءات تحضير الدعوى الإدارية</p>
٤٣٥	<p>الفصل الأول</p> <p>هيئة مفوضي الدولة</p>
٤٤١	<p>المبدأ رقم (٤٧٥) :</p> <p>هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمانة علي المنازعة الإدارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي إيداء الرأي القانوني المحايد فيها سواء في المذكرات التي تقدمها أو في الإيضاحات التي قد تطلب في الجلسة العلنية .</p>
٤٤١	<p>المبدأ رقم (٤٧٦) :</p> <p>— هيئة مفوضي الدولة لا تتولى إصدار أحكام في القضايا والمنازعات التي تقضي فيها محاكم مجلس الدولة بل تقوم بتحضير الدعوى وإعدادها للمرافعة وإيداء الرأي القانوني مسبباً بتقرير غير</p>

	ملزم للمحكمة .
٤٤٢	<p>— أعضاء هذه الهيئة كأعضاء بمجلس الدولة يؤدون واجبهم في هذا الشأن بتجرد القضاة وحيديتهم وباعتبار أن الهيئة التي يشاركون في تكوين أدائها وإعمال رسالتها جزء من كيان مجلس الدولة وتمثل في تشكيل المحاكم المختصة ومن ثم فإنهم يخضعون بالحكم والضرورة للمبادئ العامة الأساسية التي تحكم استقلال القاضي وحيديته وتجرده في أداء واجبه وتحقيق رسالته في إقامة العدالة وإعلاء سيادة القانون.</p> <p>المبدأ رقم (٤٧٧) :</p>
٤٤٢	<p>لا دور لهيئة مفوضي الدولة أمام المحاكم التأديبية سواء بتحضير الدعوى أو الطعون التأديبية أو بالفصل في طلبات الإعفاء من الرسوم</p> <p>المبدأ رقم (٤٧٨) :</p>
٤٤٣	<p>إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة قبل نظر موضوع الدعوى هو إجراء جوهري من النظام العام — إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة تفرضه طبيعة المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة ويعد من الأسس التنظيمية الرئيسية التي تقوم عليها قواعد إجراءات نظر الدعوى المذكورة والفصل فيها وهي أمور كلها من النظام العام للقضاء الإداري — يترتب علي القضاء في موضوع النزاع دون إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة بطلان الحكم لإهداره حق الدفاع لطرفي الخصومة فضلاً لمخالفته للنظام العام القضائي .</p> <p>المبدأ رقم (٤٧٩) :</p>
٤٤٤	<p>لا تثريب على المحكمة المختصة في الاستمرار بنظر الدعوى وعدم إعادتها إلى هيئة مفوضي الدولة لأي جوانب فيها موضوعية كانت أم قانونية ، متى اتصلت بها اتصالاً صحيحاً بعد إتباع سلسلة الإجراءات التي أشارت إليها المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون مجلس الدولة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٨٠) :</p>
	لا إلزام على محكمة القضاء الإداري بإعادة إخطار الخصوم بإيداع

٤٤٤	تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى مادامت المحكمة لم تقطع صلتها بها بعد إحالتها لهيئة مفوضي الدولة . المبدأ رقم (٤٨١) :
٤٤٥	قرار محكمة القضاء الإداري بإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها لا يعد من الأحكام المنهية للخصومة الجائز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.
٤٤٨	الفصل الثاني مراحل وإجراءات تحضير الدعوى المبحث الأول مرحلة تبادل الردود
٤٤٨	المبحث الثاني عرض التسوية الودي بمعرفة مفوض الدولة
٤٤٩	المبحث الثالث تهئية الدعوى للمرافعة
٤٥١	المبحث الرابع تقرير مفوض الدولة
٤٥٣	الفصل الثالث التطبيقات القضائية
٤٥٥	المبدأ رقم (٤٨٢) : (١) هيئة المفوضين تعتبر أمينة علي المنازعات الإدارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي إيداء الرأي القانوني المحايد فيها وعليه فلا بد من حضور من يمثلها بالجلسة وإلا وقع بطلان في الحكم (٢) يعتبر باطلاً الحكم الذي يصدر من المحكمة الإدارية دون تمثيل هيئة المفوضين في الجلسة العلنية.
٤٥٦	المبدأ رقم (٤٨٣) : حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضي

	الدولة إما من تلقاء نفسه وإما بناء على طلب ذوي الشأن إذا رأي رئيس الهيئة وجهاً لذلك .
٤٥٧	المبدأ رقم (٤٨٤) :
	توقيع صحيفة الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة.
٤٥٧	المبدأ رقم (٤٨٥) :
	سلطة هيئة مفوضي الدولة في شأن مصير الطعن المقام منها حال استمرار الطعن قائماً بين أطراف المنازعة .
٤٥٧	المبدأ رقم (٤٨٦) :
	سلطة هيئة مفوضي الدولة في إبداء الدفوع أمام محكمة الطعن .
٤٥٧	المبدأ رقم (٤٨٧) :
	- إبداء الطلبات أمام هيئة مفوضي الدولة - غير جائز - أساس ذلك : هيئة مفوضي الدولة لا تقوم مقام المحكمة في إختصاصها وممارسة ولايتها، ولا يعتبر مفوض الدولة بالنسبة إليها بمثابة قاضي التحضير .
	- لقاضي التحضير ولمفوض الدولة أن يعرضاً الإختصاصات التحضيرية المشتركة إلا أن قاضي التحضير يتميز عن المفوض بإختصاصات أرحب بولاية الحكم وأشمل في كثير من طلبات الدعوي ودفوعها، وتوجيه اليمين الحاسمة والحكم على مقتضي حلفها أو النكوص عنها، والفصل في الموضوع الخاص بعدم الإختصاص أو ببطلان صحيفة الدعوي أو بسقوط الخصومة أو إنقضائها بمضي المدة... إلخ.
٤٥٩	المبدأ رقم (٤٨٨) :
	المفوض لا يقوم في شأن الطلبات المضافة مقام المحكمة - فليس له من السلطات والإختصاصات غير ما خوله إياها القانون ولم يخوله تنظيم مجلس الدولة سلطات وإختصاصات قاضي التحضير ولم يخوله بصفة خاصة الإذن بتقديم الطلبات العارضة
٤٥٩	المبدأ رقم (٤٨٩) :
	التزام الإدارة بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع

٤٦٠	<p>النزاع والمنتجة في إثباته إيجاباً أو نفياً متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضي الدولة أو من المحاكم</p> <p>المبدأ رقم (٤٩٠) :</p>
٤٦١	<p>النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الاجرائي الذي تجرى عليه المحاكم المدنية - النظام القضائي الإداري يعتد في المقام الأول بتحضير الدعوى وتهيئتها للفصل فيها وفقاً للإجراءات التي ألزم القانون هيئة مفوضي الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء.</p> <p>المبدأ رقم (٤٩١) :</p>
٤٦٢	<p>الإقالة من الغرامة التي يوقعها مفوض الدولة علي أحد الخصوم من إختصاص مفوض الدولة طالما كانت الدعوى في مرحلة التحضير - فإذا تم التحضير خرجت الدعوى من حوزة الهيئة وخرج من إختصاصها الإقالة من الغرامة التي فرضتها - وفي الوقت ذاته لا تملك المحكمة إقالة الطرف الذي غرمته الهيئة من هذه الغرامة لأنها وقعت من جهة أخرى.</p> <p>المبدأ رقم (٤٩٢) :</p>
٤٦٣	<p>دور هيئة مفوضي الدولة قبل طرح الدعوى علي المحكمة - تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وإيداع تقرير مسبب فيها بالرأي القانوني - الاستعانة بهيئة مفوضي الدولة أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أمر جوازي متروك للمحكمة .</p> <p>المبدأ رقم (٤٩٣) :</p>
٤٦٤	<p>هيئة مفوضي الدولة هي الأمانة علي المنازعة الإدارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي إيداع الرأي القانوني المحايد فيها - الدعوى الإدارية لا تتصل بالمحكمة المختصة بنظرها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها، ومن ثم فإن الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى.</p>

٤٦٣	<p>المبدأ رقم (٤٩٤) :</p> <p>هيئة مفوضى الدولة تعتبر أمينة على المنازعة الإدارية — لدعوى الإدارية لا تصل المحكمة المختصة بنظرها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها</p>
٤٦٤	<p>المبدأ رقم (٤٩٥) :</p> <p>لا محل لأن تتصدي المحكمة للتعقيب على ما ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات طالما أن الدفع لم يبد أمام المحكمة .</p>
٤٦٥	<p>المبدأ رقم (٤٩٦) :</p> <p>مهمة هيئة مفوضى الدولة فى الدعاوى والطعون بأن تتولى تحضيرها وتهيئتها للمرافعة ثم تودع تقريراً بالرأى القانونى مسببا تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحدة فانها بهذه المثابة لا تعتبر خصما فى المنازعة</p>
٤٦٥	<p>المبدأ رقم (٤٩٧) :</p> <p>(١) الطعن من هيئة مفوضى الدولة أمام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة من الحالات التى تعيبه مما نص عليه فى قانون مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون على المنازعة دون التقيد بطلبات الهيئة أو الأسباب التى تبديها</p> <p>(٢) قصر هيئة مفوضى الدولة طعنها على الشق الثانى من الحكم المتعلق بالاختصاص، وتعلق الشقين وارتباطهما أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً، فانه لا مندوحة من اعتبار الطعن فى الشق الثانى مثيراً للطعن فى الشق الأول .</p>
٤٦٦	<p>المبدأ رقم (٤٩٨) :</p> <p>طعون هيئة مفوضى الدولة فى الأحكام — تولى رئيس هيئة مفوضى الدولة رئاسة المحكمة — لا بطلان ما لم يكن قد شارك فى مرحلة تحضير الدعوى أو إعداد التقرير فيها .</p>

٤٦٧	<p>المبدأ رقم (٤٩٩) :</p> <p>لم يسند قانون مجلس الدولة الى هيئة المفوضين النيابة عن ذوى الشأن فى إيداء دفوع لصيقة بهم مثل الدفع بالتقادم فى الحالات التى لا غنى عنه للحكم به - هيئة مفوضى الدولة ليست طرفاً صاحب مصلحة شخصية فى المنازعة يملك التصرف فى مصيرها أو فى الحقوق المتنازع عليها فيها أو ينوب عن أطرافها فى التعبير عن مكنون يقينهم ووجدانهم أو التمسك بدفوع تتصل مباشرة بمصالحهم الخاصة وضمائرهم - لا يسوغ لهيئة المفوضين أن تجهز بتقادم سكت صاحب الشأن عن الدفع به اذ ليس للمفوض ان - يتمسك بتقادم يمتنع على المحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها ولا يقبل له من السلطات ما تقصر عنه سلطة المحكمة.</p>
٤٦٨	<p>المبدأ رقم (٥٠٠) :</p> <p>إختصاص رئيس هيئة مفوضى الدولة بالطعون على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الطعون المقامة أمامها فى أحكام المحاكم الإدارية - حدوده والمختص به .</p>
٤٦٩	<p>المبدأ رقم (٥٠١) :</p> <p>بطلان الطعن المقام من هيئة مفوضى الدولة ضد متسوفى - عدم تصحيح الإجراء بحضور الورثة - تقرير الطعن الذى يبطل لتوجيهه ضد شخص ميت لا يمكن قانوناً أن تفتتح به خصومه قضائية ويكون حضور الورثة فى الجلسة حضوراً فى غير خصومه قضائية قائمة.</p>
٤٧٠	<p>المبدأ رقم (٥٠٢) :</p> <p>عدم تطبيق القواعد والإجراءات المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة على الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية.</p>
٤٧١	<p>المبدأ رقم (٥٠٣) :</p> <p>دور مفوض الدولة فى الانتقال والإطلاع على الوثائق والمستندات - (نتيجة الانتقال والإطلاع) - لا يجوز للوزارة إزاء ذلك أن تدفع بأن هذا السجل لم يتضمن ما يفيد نجاح المدعية فى الامتحان المذكور</p>

٤٧٣	<p>ما دامت لم تقدم الأوراق التي تدل على رسوبها - ولا يقبل أن تضار المدعية من عدم احتفاظ الجهة الإدارية بما كان يجب أن يوجد في حوزتها من أوراق.</p> <p>المبدأ رقم (٥٠٤) :</p>
٤٧٣	<p>سلطة هيئة مفوضي الدولة في الطعن علي أحكام مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا لا تجعلها طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة ولا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها.</p> <p>المبدأ رقم (٥٠٥) :</p>
٤٧٣	<p>مدى جواز النزول عن الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة - مدى جواز ترك المدعي للخصومة التي تضمنها هذا الطعن .</p> <p>المبدأ رقم (٥٠٦) :</p>
٤٧٥	<p>مدى جواز الحكم بانتهاء الخصومة في طعون هيئة مفوضي الدولة</p> <p>المبدأ رقم (٥٠٧) :</p>
٤٧٥	<p>هيئة مفوضي الدولة هي الأمانة على المنازعة الإدارية - بطلان الحكم الصادر قبل أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتهيئة الدعوى للمرافعة وتقديم تقريرها فيها</p> <p>المبدأ رقم (٥٠٨) :</p>
٤٧٦	<p>إجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضي الدولة والمنصوص عليها قانوناً لا تتصرف إلى طلب وقف التنفيذ الذي يلزمها - اطراد صحيح لأحكام محكمة القضاء الإداري في الفصل في طلب وقف التنفيذ دون استلزام إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة.</p> <p>المبدأ رقم (٥٠٩) :</p>
٤٧٧	<p>دعوي إثبات الحالة دعوي مستقلة قائمة بذاتها لا غني عن وجوب تحضيرها وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضي الدولة لا سبيل إلى الخلط بينها وبين طلب وقف تنفيذ القرار الإداري.</p>

٤٧٧	المبدأ رقم (٥١٠) : الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا لا يخضع لمبدأ " لا يضار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواه".
٤٧٧	المبدأ رقم (٥١١) : عدم تقيد طلب وقف التنفيذ بإجراءات تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة عن طريق هيئة مفوضي الدولة. (٢) إرجاء الفصل في هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على إغفال لطبيعته وتفويت لأغراضه وإهدار لطابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه
٤٧٨	المبدأ رقم (٥١٢) : (١) وجوب تحضير الدعوى الإدارية من قبل هيئة مفوضي الدولة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها والإخلال بهذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم . (٢) إجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضي الدولة لا تنصرف إلى طلب وقف التنفيذ لأن الحكم الصادر في وقف التنفيذ هو حكم مؤقت يغدو يترتب على ذلك أن فصل المحكمة عند نظرها طلب وقف التنفيذ في الدفوع الشكلية ودفوع عدم القبول اللازم للفصل فيها قبل تطرقها لموضوع وقف التنفيذ لا يعيب حكمها بالبطلان لعدم وجود تقرير لمفوضي الدولة حول هذه الدفوع.
٤٧٩	المبدأ رقم (٥١٣) : عدم حضور من يمثل هيئة مفوضي الدولة بالجلسة يترتب عليه بطلان الحكم .
٤٧٩	المبدأ رقم (٥١٤) : الطلبات العارضة تقدم إلى المحكمة وليس إلى هيئة مفوضي الدولة - جواز تقديمها إلى المحكمة وتكليف الخصوم الحضور أمام هيئة مفوضي الدولة في مرحلة تحضيرها (
٤٨٠	المبدأ رقم (٥١٥) : جواز إعادة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لاستكمال ما تراه

٤٨٠	<p>المحكمة - لا يشترط أن تبدى هيئة مفوضى الدولة رأيها فى الموضوع.</p> <p>المبدأ رقم (٥١٦) :</p>
	<p>(١) إختصاص رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الطعن الجوازى أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى و المحاكم التأديبية .</p> <p>(٢) إختصاص رئيس هيئة مفوضى الدولة بالطعن وجوباً إذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور على حالة العامل المفصول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها</p> <p>(٣) عدم جواز طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة على القرارات الصادرة من مجالس التأديب .</p>
٤٨١	<p>المبدأ رقم (٥١٧) :</p> <p>(١) دور مفوض الدولة أمام المحكمة فى الدعاوى المستعجلة فى شأن الدفوع وإيداء رأى - دعوى مستعجلة - دفوع فى الدعوى - هيئة مفوضى الدولة - تحضير الدعوى .</p> <p>(٢) عند نظر المحكمة للطلب العاجل للمفوض بحكم طبيعة النظام الذى يحكم الدعوى الإدارية أن يتقدم برأيه فيما يثار من دفوع سواء كانت مؤثرة فى الدعوى الموضوعية أو غير مؤثرة فيها سواء طلبت منه المحكمة ذلك أو لم تطلب ، ولا يجوز لأية جهة كانت أن تمنعه من إيداء رأيه سواء شفاهة بإثباته فى محضر الجلسة أو بتقديم تقرير بالرأى فى المسائل المثارة .</p>
٤٨٢	<p>المبدأ رقم (٥١٨) :</p> <p>عدم جواز طعن هيئة مفوضى الدولة فى الأحكام غير المنهية للخصومة.</p>
٤٨٢	<p>المبدأ رقم (٥١٩) :</p> <p>دور مفوض الدولة فى تهيئة الدعوى للمرافعة وإعداد التقرير - إختصاص الطعن فى الأحكام إلى المحاكم الأعلى لرئيس هيئة مفوضى الدولة - لهيئة المفوضين أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة</p>

	غير تلك التي أبدتها أمام المحكمة فى أية درجة - لمفوض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهيئة الطعن للمرافعة وإعداد التقرير فيه أن يبدى الرأي على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو أسباب فى تقرير الطعن بإبدائه أسباباً جديدة و بطلبات أخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن.
٤٨٣	المبدأ رقم (٥٢٠) : رئيس هيئة مفوضى الدولة هو وحده صاحب الاختصاص فى الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا - متى كان محله القاهرة فلا مجال لإعمال مواعيد المسافة.
٤٨٤	المبدأ رقم (٥٢١) : مفوض الدولة المشارك فى إصدار حكم لا يجوز له تمثيل هيئة مفوضى الدولة فى الطعن على الحكم.
٤٨٤	المبدأ رقم (٥٢٢) : طعون هيئة مفوضى الدولة فى حالة العامل المفصول - أحوال البطلان.
٤٨٤	المبدأ رقم (٥٢٣) : طعون هيئة مفوضى الدولة - الأحكام محل الطعن والمحكمة المختصة بالطعن.
٤٨٤	المبدأ رقم (٥٢٤) : طعون هيئة مفوضى الدولة - يكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس هيئة مفوضى الدولة أو من يليه متى قام بالأصيل عذر.
٤٨٥	المبدأ رقم (٥٢٥) : طعون هيئة مفوضى الدولة - الحالتين اللتين يجوز فيهما الطعن : ١ - أن يكون الحكم الاستئنافي قد صدر على خلاف ما جرت به أحكام المحكمة الإدارية العليا . أو ٢ - أن يكون الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق من هذه المحكمة.

٤٨٦	المبدأ رقم (٥٢٦) : حالتى طعون هيئة مفوضى الدولة فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى بهيئة إستئنافية - المحكمة الإدارية العليا - طعن - تقرير الطعن و أسبابه.
٤٨٦	المبدأ رقم (٥٢٧) : الشروط الواجب توفرها فى طعون هيئة مفوضى الدولة - المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
٤٨٧	المبدأ رقم (٥٢٨) : عدم جواز قبول طلبات التدخل أمام هيئة مفوضى الدولة.
٤٨٧	المبدأ رقم (٥٢٩) : هيئة مفوضى الدولة لا تقوم مقام المحكمة فى إختصاصها وممارسة ولايتها - الطلبات العارضة المتعلقة بطعون الإلغاء لا يجوز إيدأؤها إلا بعريضة تودع سكرتارية المحكمة أو تقدم أمام هيئة المحكمة مكتملة إبداء هذه الطلبات أمام هيئة مفوضى الدولة غير جائز.
٤٨٨	المبدأ رقم (٥٣٠) : الطلب العارض يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوي أو يقدم شفاهة فى الجلسة - تقديم العريضة المتضمنة هذا الطلب إلى قلم كتاب المحكمة وإشتمالها على تكليف الخصوم بالحضور أمام هيئة مفوضى الدولة مادامت الدعوي مازال فى مرحلة التحضير والتهيئة للمرافعة والتي تقع فى إختصاص هيئة مفوضى الدولة يتعين قبول الطلب لإتباع الإجراءات القانونية السليمة فى إضافة هذا الطلب.
٤٨٨	المبدأ رقم (٥٣١) : طلب وقف التنفيذ لا يستلزم إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة - وقف للتنفيذ - طبيعته - عدم استلزام إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة .
٤٨٨	المبدأ رقم (٥٣٢) : عدم خضوع طلب وقف التنفيذ لإجراءات التحضير أمام هيئة مفوضى الدولة - يلزم قبل أن تتصدى محكمة القضاء الإداري لبحث

٤٨٩	<p>طلب وقف التنفيذ أن تفصل فيما يثور أمامها من دفوع تتصل باختصاصها بنظر الدعوى أو بقبولها.</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٣) :</p>
٤٨٩	<p>دور هيئة مفوضى الدولة فى إضافة أسباب أخرى للطعن — يجوز للطاعن استكمال أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بإضافة أسباب أخرى ويجوز كذلك لهيئة مفوضى الدولة باعتبارها طرفاً محايداً ينوب عن المجتمع فى الدفاع عن القانون وإعلاء كلمته.</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٤) :</p>
٤٩٠	<p>حق هيئة مفوضى الدولة فى إعداد تقرير بالرأى القانونى فى الدعوى بدون عقد جلسات تحضير.</p> <p>الدفع ببطلان الحكم بحجة أن هيئة مفوضى الدولة أعدت تقريرها بالرأى القانونى دون أن تعقد جلسات تحضير الدعوى — لا أساس له من القانون طالما جاء التقرير وافياً بالغرض المنشود محققاً للغاية المتوخاه.</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٥) :</p>
٤٩٠	<p>حق رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الطعن مقرر له سواء أخذ برأى مفوض الدولة أو خالفه.</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٦) :</p>
٤٩١	<p>أثر تعديل الطلبات أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة مفوضى الدولة — تعديل المدعى طلباته أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة مفوضى الدولة بتوجيه دعواه إلى بعض الأشخاص دون البعض الآخر — يعتبر ما اتخذه من إجراء رفع الدعوى بالنسبة للآخرين كأن لم يكن.</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٧) :</p>
٤٩١	<p>لا يسوغ الحكم فى الدعوى الإدارية إلا بعد قيام هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — أثر الإخلال بهذا الإجراء : بطلان الحكم الصادر فى الدعوى — يستثنى من ذلك الطلب العاجل بوقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه - أساس ذلك : طابع الإستعجال الذي يتسم به هذا الطلب.</p>

دور هيئة مفوضي الدولة في تحضير الدعوي وتهيئتها للمرافعة — للمفوض في سبيل ذلك أن يتصل بالجهات الإدارية ويأمر باستدعاء ذوي الشأن لسؤالهم عن وقائع يلزم تحقيقها أو يكلفهم بتقديم مذكرات أو مستندات — علي المفوض أن يودع تقريراً مسبباً بالرأي القانوني يحدد فيه الوقائع والمسائل للقانونية التي يثيرها النزاع — لم يوجب المشرع علي هيئة مفوضي الدولة اتخاذ إجراءات أو شكليات معينة كعقد جلسات أو الإطلاع علي أوراق أو ملفات أو مستندات وإنما ترك الأمر لإختيارها تبعاً لما تراه لازماً حسب ظروف كل قضية — لا أساس له من القانون للدفع ببطلان الحكم بحجة أن هيئة مفوضي الدولة أعدت تقريرها بالرأي القانوني دون أن تعقد جلسات تحضير الدعوي طالما جاء التقرير وافياً بالغرض المنشود محققاً للغاية المتوخاة علي نحو ينتفي معه أي أساس للدفع ببطلان الحكم .

ناط قانون مجلس الدولة الصادر بهيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوي وتهيئتها للمرافعة علي أن يودع المفوض فيها تقريراً يحدد وقائع الدعوي والمسائل التي يثيرها النزاع ويبيدي رأيه مسبباً — الإخلال بهذا الإجراء يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوي.

(١) مدى جواز تطبيق قواعد عدم الصلاحية علي المفوض المقرر والمفوض الممثل لهيئة مفوضي الدولة.

(٢) عدم سريان حكم المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بأسباب عدم الصلاحية علي أي من مفوض الدولة المقرر وممثل هيئة مفوضي الدولة في تشكيل المحكمة.

(٣) أساس ذلك: أن أي منهما لا يفصل بقضاء في أي منازعة وإنما يطرح رأيا استشاريا للمحكمة أن تأخذ به كله أو بعضه أو تطرحه

٤٩٧	<p>كله أو بعضه (٤) مؤدى ذلك: لا يلحق البطلان بالحكم إذا قام سبب من أسباب عدم الصلاحية بمفوض الدولة في الحالتين.</p> <p>المبدأ رقم (٥٤١) :</p>
٤٩٧	<p>الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة في أحكام القضاء الإداري بهيئة استئنافية أمام المحكمة الإدارية العليا في غير الحالتين المنصوص عليهما بالمادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة يترتب عليه الحكم بعدم جواز الطعن.</p> <p>المبدأ رقم (٥٤٢) :</p>
٤٩٨	<p>هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمينة علي الدعوي الإدارية - لا تتصل الدعوي الإدارية بالمحكمة المختصة لنظرها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي لقانون مسبباً فيها - الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (٥٤٣) :</p>
٥٠٠	<p>إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة قبل نظر موضوع الدعوي يعد إجراء جوهرياً من النظام العام وأمر تفرضه طبيعة المنازعة الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة - الإلتزام بهذا الإجراء غايته توفير ضمانات جوهريه لصالح طرفي المنازعة القضائية أمام القضاء الإداري لتحقيق مرحلة تحضيرها وتهيئتها للفصل فيها بعد إيداع التقرير - يترتب علي القضاء بالمخالفة لذلك بطلان الحكم لإهداره حق الدفاع لطرفي الخصومة فضلاً عن مخالفته للنظام العام القضائي.</p> <p>المبدأ رقم (٥٤٤) :</p>
	<p>هيئة مفوضي الدولة بمجلس الدولة لا تتولي إصدار أحكام في القضايا والمنازعات التي تقضي فيها محاكم مجلس الدولة - تتولي تحضير الدعوي وإعدادها للمرافعة وإيداع الرأي القانوني مسبباً بتقرير غير ملزم للمحكمة تودعه فيها - أعضاء هيئة المفوضين يؤدون واجبهم بإعتبارهم أعضاء بمجلس الدولة وبالتالي يخضعون للمبادئ الأساسية العامة التي تحتم استقلال القاضي وحيدته وتجرده في</p>

	أداء واجبه.
٥٠١	المبدأ رقم (٥٤٥) : هيئة مفوضي الدولة تشكل مرحلة هامة من مراحل التقاضي - الدعوي والطعون الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها - الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى بطلان الحكم.
٥٠٢	المبدأ رقم (٥٤٦) : رئاسة رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لهيئة مفوضي الدولة بالإسكندرية لا تنهض بذاتها سبباً لفقده صلاحية القضاء في دعوي جري تحضيرها وإعداد تقرير من هيئة مفوضي الدولة فيها إبان رئاسته للهيئة قيام مفوض الدولة المختص بإعداد تقرير في القضية قبل حلول دورها ولم يقم الدليل على ذلك، فإن ذلك لا يؤدي واقعاً وقانوناً لفقدان المفوض الصلاحية لإعداد التقرير القانوني في القضية.
٥٠٣	المبدأ رقم (٥٤٧) : إقتصار تقرير هيئة مفوضي الدولة على التوصية بعدم إختصاص مجلس الدولة ولائياً بنظر الدعوي دون إبداء الرأي القانوني في موضوعها لا يبطل الحكم فلا يوجد ما يوجب قانوناً على المحكمة إعادة الدعوي إلى هيئة مفوضي الدولة لإستكمال تقريرها.
٥٠٤	المبدأ رقم (٥٤٨) : (١) المفوض جزء من التشكيل القضائي والقانوني للمحاكم وهو يؤدي عملاً قضائياً وإن كان لا يفصل بحكم في المنازعة أمام هذه المحاكم التي تبطل جلساتها وإجراءاتها ما لم يحضرها مفوض الدولة المختص. (٢) بمجرد تحديد إختصاص مفوض الدولة فإنه يستمد ولايته بالنسبة للدعوي الإدارية من القانون ذاته ، وليس من رئيس مجلس الدولة أو رئيس هيئة مفوضي الدولة.

(٣) لا يسوغ لأي من المفوضين لدى محكمة معينة أن يتولي عمل زميل له في أخرى أو في دائرة من دوائر المحكمة ما لم تتبع الإجراءات القانونية اللازمة لتحديد ولايته وإختصاصه إما بطريق الإلحاق أو النذب المؤقت وللضرورات التي يستلزمها ذلك.

(٤) لا يسوغ لرئيس هيئة مفوضي الدولة بمجرد هذه الصفة أن يعدل أو يلغي أو يحذف أو يضيف تقريراً إلى أية دعوي في أية محكمة لأنه ليس صاحب الولاية العامة في تحضير الدعاوي الإدارية وتهيئتها للمرافعة وإيداء الرأي القانوني باسم الهيئة فيها - والمفوضون مهما تعددوا هم رؤوسيه إدارياً فيما يتعلق بهذه الولاية باعتبارهم وكلاء له كما هو الشأن بصريح نصوص القانون بالنسبة للنائب العام.

٥٠٨

المبدأ رقم (٥٤٩) :

متى اتصلت المحكمة المختصة بنظر الدعوي بعد تسلسل الإجراءات المقررة في قانون مجلس الدولة فليس لازماً عليها بعد ذلك أن تعيد الموضوع إلى هيئة مفوضي الدولة لاستيفاء جوانب موضوعية أو قانونية - صحة الحكم فيما قضي به ولا مطعن عليه - قصور تقرير هيئة المفوضين عن جانب من جوانب المنازعة لا يوجب علي المحكمة أن تعيد الدعوي لهيئة المفوضين لإستكمالها بعد أن اتصلت بنظر الدعوي - تطالب القانون عدم تفويت مرحلة من مراحل التقاضي وبالتالي لا يجدي الطاعن فيما ذهب إليه من بطلان الحكم المطعون فيه لعدم إكتمال تحضير الدعوي - أو إحالة التقرير المقدم في الدعوي إلى تقرير آخر.

٥٠٩

المبدأ رقم (٥٥٠) :

هيئة مفوضي الدولة أمينة علي المنازعة الإدارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي إيداء الرأي القانوني المحايد فيها - لا يسوغ الحكم في موضوع الدعوي الإدارية إلا بعد قيام هيئة مفوضي بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها - يترتب علي الإخلال بهذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم.

٥٠٩	<p>المبدأ رقم (٥٥١) :</p> <p>لا اتصال صحيح للدعوى الإدارية بالمحكمة المختصة لنظرها إلا بعد قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتجهيزها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها.</p>
٥١٠	<p>المبدأ رقم (٥٥٢) :</p> <p>دور هيئة مفوضي الدولة في تحضير الدعوى وإعدادها للمرافعة وإيداع الرأي القانوني مسبباً بتقرير غير ملزم للمحكمة - إعداد تقرير هيئة مفوضي الدولة في أية دعوى يجعل من يشارك في ذلك من أعضائها غير صالح لنظرها والفصل فيها بذاتها بعد ذلك كقاض جالس في إحدى محاكم مجلس الدولة وذلك لفقده الصلاحية لأداء رسالة القاضي في دعوى أبدى رأيه كمفوض فيها.</p>
٥١١	<p>المبدأ رقم (٥٥٣) :</p> <p>لا دور لهيئة مفوضي الدولة أمام المحاكم التأديبية سواء بتحضير الدعوى أو الطعون التأديبية أو بالفصل في طلبات الإعفاء من الرسوم</p>
٥١١	<p>المبدأ رقم (٥٥٤) :</p> <p>إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة قبل نظر موضوع الدعوى هو إجراء جوهري من النظام العام - إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة تفرضه طبيعة المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة ويعد من الأسس التنظيمية الرئيسية التي تقوم عليها قواعد إجراءات نظر الدعوى المذكورة والفصل فيها وهي أمور كلها من النظام العام للقضاء الإداري - يترتب علي القضاء في موضوع النزاع دون إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة بطلان الحكم لإهداره حق الدفاع لطرفي الخصومة فضلاً لمخالفته للنظام العام القضائي .</p>
٥١٢	<p>المبدأ رقم (٥٥٥) :</p> <p>لا تثريب على المحكمة المختصة في الاستمرار بنظر الدعوى وعدم إعادتها إلى هيئة مفوضي الدولة لأي جوانب فيها موضوعية كانت أم قانونية ، متى اتصلت بها اتصالاً صحيحاً بعد إتباع سلسلة</p>

	الإجراءات التي أشارت إليها المواد ٢٦، ٢٧، ٢٨ من قانون مجلس الدولة.
٥١٢	المبدأ رقم (٥٥٦) :
	لا إلزام على محكمة القضاء الإداري بإعادة إخطار الخصوم بإيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى مادامت المحكمة لم تقطع صلتها بها بعد إحالتها لهيئة مفوضي الدولة .
٥١٣	المبدأ رقم (٥٥٧) :
	قرار محكمة القضاء الإداري بإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها لا يعد من الأحكام المنهية للخصومة الجائز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.
٥١٥	الباب الرابع
	شروط قبول الدعوى الإدارية
٥١٩	الفصل الأول
	المصلحة
٥٢٣	المبحث الأول
	تعريف المصلحة وشروطها
٥٢٣	المطلب الأول
	ماهية المصلحة وشروطها
	في مبادئ محكمة القضاء الإداري
٥٢٣	المبدأ رقم (٥٥٨) :
	الإلغاء قرار موضوعي يدور للنزاع فيه حول مشروعية القرارات الإدارية وهو مجال لا يتمتع فيه الأفراد بحقوق شخصية ولا يقتضي بحكم اللزوم أن تستند المصلحة فيه إلى حق اعتدي عليه بل يكفي أن يكون الطاعن في القرار صاحب مصلحة شخصية مباشرة في إلغائه بأن يكون في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها التأثير في مصلحة ذاتية له تأثيراً مباشراً.

٥٢٤	المبدأ رقم (٥٥٩) : يكفي أن يمس القرار المطعون فيه مصلحة شخصية للطاعن سواء كانت مادية أو أدبية، وأن تكون هذه المصلحة جديدة.
٥٢٤	المبدأ رقم (٥٦٠) : يكفي لتوافر شرط المصلحة في دعوي الإلغاء أن يكون للطاعن فيها صلة قانونية أثر فيها القرار المطعون فيها تأثيراً مباشراً.
٥٢٥	المبدأ رقم (٥٦١) : لا يشترط في رافع دعوي الإلغاء أن يكون له حق قبل الإدارة، وإنما يكفي لقبول دعواه توافر المصلحة الشخصية التي يؤثر فيها القرار تأثيراً مباشراً.
٥٢٥	المبدأ رقم (٥٦٢) : ما دام القرار الوزاري يمس حالة قانونية خاصة بالمدعي تجعل له مصلحة مادية أو أدبية في طلب الإلغاء فقد توافرت هذه المصلحة ما دامت تلك المصلحة شخصية ومباشرة.
٥٢٥	المبدأ رقم (٥٦٣) : المصلحة في رفع دعوي الإلغاء تتوافر عندما يكون رافعها في حالة قانونية يؤثر فيها القرار المطعون فيه تأثيراً مباشراً - وليس من الضروري عندئذ أن يكون هناك حق قد مسه فعلاً القرار المطعون فيه.
٥٢٦	المبدأ رقم (٥٦٤) : يجب أن تكون تلك المصلحة شخصية ومباشرة، فلا يقبل الطلب من أي شخص لمجرد أنه مواطن يهتم إنقاذ القانون حماية للصالح العام أو أنه أحد أفراد جماعة من الناس تعنيه مصالحها بل يجب فوق ذلك أن يكون طالب الإلغاء في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار المطلوب إلغاؤه من شأنها أن تجعله مؤثراً في مصلحة ذاتية له تأثيراً مباشراً.
٥٢٦	المبدأ رقم (٥٦٥) : شرط المصلحة - أن يمس القرار المطعون فيه حالة قانونية خاصة بالمدعي تجعل له مصلحة شخصية مباشرة في طلب إلغاؤه - ككون

٥٢٧	<p>المدعي من أهالي البلدة التي ألغيت لا يوفر له المصلحة الشخصية - فصل المدعي من العمدية المترتب علي إلغاء القرية يجعل للمدعي مصلحة شخصية مباشرة .</p> <p>المبدأ رقم (٥٦٦) :</p>
٥٢٧	<p>شرط المصلحة يتحقق بتوفر المواطنة - إذ يكفي لمخاصمة القرار في مثل الحالة المعروضة أن يثبت أن المدعي مواطن يقيم في تلك البلدة حتى تتحقق له مصلحة شخصية في كل قرار يتعلق بمصالح هذه القرية و المقيمين بها</p> <p>المبدأ رقم (٥٦٧) :</p>
٥٢٧	<p>شرط المصلحة - لا يقبل طلب إلغاء القرار الصادر بالتعيين في وظيفة من الوظائف العامة ممن لا تتوافر فيهم الشروط اللازمة للتعيين فيها.</p> <p>المبدأ رقم (٥٦٨) :</p>
٥٢٨	<p>لا يشترط في قبول دعوي الإلغاء الاستناد إلي حق للمدعي قبل الإدارة اعتدي عليه القرار المطعون، بل يكفي في ذلك أن يكون لرافعها مصلحة شخصية يؤثر فيها ذلك القرار تأثيراً مباشراً.</p> <p>المبدأ رقم (٥٦٩) :</p>
٥٢٨	<p>ولا يلزم الطعن بالإلغاء أن يرفع من جميع من لهم مصلحة بل يكفي أن يتقدم به أحد أرباب هذه المصلحة.</p> <p>المبدأ رقم (٥٧٠) :</p>
٥٢٨	<p>التمييز بين المصلحة في دعوى الإلغاء والمصلحة في دعوى التعويض - في طلب الإلغاء يكفي أن تكون للطالب مصلحة شخصية مباشرة في الطلب مادية كانت هذه المصلحة أو أدبية - بينما في طلب التعويض يلزم أن يقوم الطلب علي حق أثر فيه القرار فالحق بصاحبه ضرراً سواء من الناحية المادية أو من الناحية الأدبية.</p>

٥٢٩	المطلب الثاني ماهية المصلحة وشروطها في مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٥٢٩	المبدأ رقم (٥٧١) : شرط المصلحة - المصلحة الجماعية وشروطها - للنقابات أن ترفع الدعاوى المتعلقة بالمصلحة الجماعية أو المشتركة للدفاع عن مصالح المهنة .
٥٣٠	المبدأ رقم (٥٧٢) : شرط المصلحة - أحوال تحقق المصلحة بتوفر صفة المواطن - يكفي لمخاصمة القرار في مثل الحالة المعروضة أن يثبت أن المدعى مواطن يقيم في تلك القرية حتى تتحقق له مصلحة شخصية في كل قرار يتعلق بمصالح هذه القرية و المقيمين بها.
٥٣٠	المبدأ رقم (٥٧٣) : شرط المصلحة - عدم كفاية " المصلحة النفسية " لرفع الدعوى أو إقامة الطعن - الحكم التمهيدى لا يمس في الواقع حقوق الخصم ، ولا يسبب ضرراً وإنما هو يصور فقط في ذهن الخصم المحكوم عليه أن المحكمة قد تأخذ بوجهة نظر خصمه في الدعوى
٥٣١	المبدأ رقم (٥٧٤) : شرط المصلحة في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية - عدم كفاية كون الشخص الذى يباشر الدعوى ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى لقبول الدعوى بل يجب أن تتوافر له أهلية المخاصمة لدى القضاء.
٥٣٢	المبدأ رقم (٥٧٥) : الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هى شرط لصحة إجراءات الخصومة- شرط المصلحة فى الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية.
٥٣٣	المبدأ رقم (٥٧٦) : من الأمور المسلمة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون

٥٣٤	<p>رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة .</p> <p>المبدأ رقم (٥٧٧) :</p> <p>إعادة الطاعن إلى عمله لا تنفي وجود مصلحته في إزالة القرار بجميع آثاره .</p>
٥٣٤	<p>المبدأ رقم (٥٧٨) :</p> <p>تعريف شرط المصلحة - المشرع أجاز على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى والاكتفاء بالمصلحة المحتملة أو لإثبات وقائع يحتاج بها في نزاع مستقبل - جواز الاختصاص التبعية ليصدر الحكم في المواجهة .</p>
٥٣٥	<p>المبدأ رقم (٥٧٩) :</p> <p>توافر شرط المصلحة بالنسبة للدعوى التي يرفعها من تم تخطيه في الترقية إلى وظيفة من وظائف الإدارة العليا حتى ولو لم يكن هو الآخر مستوف لشروط الترقية.</p>
٥٣٥	<p>المبدأ رقم (٥٨٠) :</p> <p>(١) مناط قبول أى طلب أو دعوى أن يكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون - شروط قيام ركن المصلحة.</p> <p>(٢) كفاية المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع</p> <p>(٣) يشترط لقيام المصلحة أن تكون مصلحة قانونية أى أن يستند واقع الدعوى إلى حق أو مركز قانوني ويكون الغرض من الدعوى حماية هذا الحق.</p> <p>(٤) المصلحة شخصية مباشرة وهو ما يعبر عنه فقه المرافعات كشرط مستقل باسم الصفة ويعنى أن يكون رافع الدعوى هو صاحب الحق أو المركز القانوني محل النزاع أو نائبه وأن يكون المدعى عليه هو صاحب المركز القانوني المعتدى على الحق المدعى به.</p> <p>(٥) شرط المصلحة القائمة والحالة .</p>

٥٣٦	المبدأ رقم (٥٨١) : دعوى - مصلحة - دفع بعدم قبول الدعوى - إيداء الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام مصلحة رافعها أمام المحكمة الإدارية العليا.
٥٣٦	المبدأ رقم (٥٨٢) : قبول دعوى الإلغاء منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها - يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له - إتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء على النحو السابق لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى الحسبة .
٥٣٨	المبدأ رقم (٥٨٣) : شرط قبول الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - عدم الدفع بعدم قبول الاعتراض أمام اللجنة القضائية لإنعدام المصلحة - المصلحة الحقيقية في الاعتداد بالعقد هي مصلحة المالك - هذا الدفع من الدفع الموضوعية التي يجوز إيدائها في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة ثانى درجة .
٥٣٨	المبدأ رقم (٥٨٤) : للشخص الذي مس القرار الإداري مصلحة قانونية له أو مادية أن يرفع الدعوى.
٥٣٨	المبدأ رقم (٥٨٥) : إنطواء القرار الإداري على تحديد جهة القضاء التي تتولى محاكمة شخص ما - القرار في هذه الحالة لا يتصل بحالة قانونية من شأنها جعل القرار مؤثراً تأثيراً في مصلحة شخصية ذاتية.
٥٣٩	المبدأ رقم (٥٨٦) : المصلحة في قبول الطعن - شروطها.
٥٤٠	المبدأ رقم (٥٨٧) : شرط المصلحة - أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً في

	مصلحة شخصية له.
٥٤٠	المبدأ رقم (٥٨٨) : توافر هذا الشرط إذا ما كان صاحب الشأن في حالة قانونية مسها القرار المطعون فيه - قيام شرط المصلحة يعنى توافر الصفة فى رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان فى دعوى الالغاء.
٥٤٠	المبدأ رقم (٥٨٩) : يتعين توافر شرط المصلحة من وقت رفع الدعوى لحين الفصل فيها - الدفع بانتفاء المصلحة ليس من الدفوع التى تسقط بالتكلم فى الموضوع ويجوز ابدائه فى أية حالة كانت عليها الدعوى.
٥٤١	المبدأ رقم (٥٩٠) : المصلحة الجماعية وصحيفة الدعوى - وحدة مصلحة المدعين تكفى لجمع طلباتهم فى صحيفة واحدة دون أن يلحقها البطالان.
٥٤١	المبدأ رقم (٥٩١) : شرط المصلحة الشخصية - شرط استمرار المصلحة - سريانها على الدعوى والطعون على السواء.
٥٤٢	المبدأ رقم (٥٩٢) : لا يلزم لتوفر شرط المصلحة أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي على سبيل الاستثثار والانفراد - يكفي أن يكون المدعي فى حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً فى مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره - يتوافر ذلك فى الشريك على الشيوع فى عقار مستولي عليه.
٥٤٢	المبدأ رقم (٥٩٣) : مصلحة فى الدعوى - المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة - لا يلزم لتوافر المصلحة الشخصية فى دعوى الإلغاء أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي - يكفي أن يكون فى حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً فى مصلحة شخصية له - يكفي أن تكون المصلحة آجلة وليس بلام أن تكون عاجلة - المصلحة يجب أن تكون مشروعة لا ينكرها النظام العام أو حسن الآداب.

٥٤٣	المبدأ رقم (٥٩٤) : شرط المصلحة - تطبيق على قرار بحظر ارتداء النقاب - أثره على الطالبة المنتسبة.
٥٤٤	المبدأ رقم (٥٩٥) : وجود المدعية في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية لها - النعي بعدم قبول الدعوي لانتفاء المصلحة في غير محله.
٥٤٤	المبدأ رقم (٥٩٦) : يشترط لقبول الدعوي أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً قانونياً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوي غير مقبولة - لا غني عن هذه المصلحة بالنسبة لطلبات الإلغاء وطلبات التعويض عن هذه القرارات.
٥٤٥	المبدأ رقم (٥٩٧) : يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية وإلا كانت الدعوي غير مقبولة.
٥٤٥	المبدأ رقم (٥٩٨) : مناطق قبول الدعوي كشرط عام سواء في شقها المستعجل أو في الموضوعي الكامل أن تتوافر مصلحة المدعي في إقامتها من وقت رفعها حتى الفصل فيها نهائياً - نطاق المصلحة كشرط لقبول هذه الدعاوي يتسع لكل دعوي إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له - هذا الاتساع لا يعني الخلط بينها وبين دعوي الحسبة - لا يلزم لقبول دعوي الإلغاء أن يكون المدعي ذا حق في القرار المطعون فيه بل يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أم أدبية في طلب الإلغاء بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً عليه.

٥٤٧	المبدأ رقم (٥٩٩) : مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أو أدبية في طلب الإلغاء
٥٤٧	المبدأ رقم (٦٠٠) : المصلحة هي مناط دعوي الإلغاء أمام محاكم مجلس الدولة وهي أساس قبول دعوي الإلغاء شكلاً - إذا تخلفت المصلحة في حق رافع الدعوي كانت دعواه غير مقبولة وتعين علي المحكمة القضاء بعدم قبولها - لا يشترط في المصلحة المشروعة لطلب إلغاء القرارات الإدارية أن تقوم علي حماية حق أهدره القرار الإداري المراد إلغاؤه أو وقف تنفيذه - يكفي في هذا الشأن أن يمس القرار الإداري حالة قانونية لصاحب الشأن تجعل له مصلحة مادية أو أدبية في إقامة دعواه - بأن يكون في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً في مصلحة ذاتية للطلب تأثيراً مباشراً - بشرط أن تكون هذه المصلحة جديدة ومشروعة.
٥٤٨	المبدأ رقم (٦٠١) : دعوي الإلغاء هي دعوي محلها طلب إلغاء القرار المطعون فيه إعمالاً لمبدأ المشروعية وإعلاء لسيادة القانون - دعوي الإلغاء بحسب طبيعتها المتميزة عن منازعات الأفراد الخاصة تتعلق بالصالح العام والمشروعية - لا يطبق بشأنها نظام الشطب لعدم حضور رافعها - يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة - قيام شرط المصلحة يعني توافر الصفة في رافع الدعوي.
٥٤٩	المبدأ رقم (٦٠٢) : لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية - من شروط قبول الدعوي أن تكون هناك مصلحة شخصية ومباشرة مادية أو أدبية لرافع الدعوي في طلب إلغاء القرار المطعون فيه بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار المطعون فيه ويكون من شأنه أن يؤثر فيها تأثيراً مباشراً وإلا أصبحت الدعوي غير مقبولة شكلاً - التحقق من صفة الخصوم أمر جوهري في إنعقاد

٥٥١	<p>الخصومة ويتعلق بالنظام العام — خاصة بالنسبة للدعوي الإدارية ويجب علي المحكمة التصدي له من تلقاء نفسها.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٣) :</p>
٥٥٢	<p>يتسع شرط المصلحة في دعاوي الإلغاء لكل دعوي إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديدة له — دون أن يعني ذلك الخلط بينها وبين دعوي الحسبة — إذ يظل قبول الدعوي منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٤) :</p>
٥٥٢	<p>المصلحة الشخصية المباشرة — المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٥) :</p>
٥٥٢	<p>شرط المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٦) :</p>
٥٥٤	<p>الدعوي هي الوسيلة القانونية التي يلجأ بمقتضاها صاحب الشأن إلي السلطة القضائية لحماية حقه — يشترط لقبول الدعوي أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في إقامتها بأن يكون موضوع الدعوي هو المطالبة بحق أو بمركز قانوني أو التعويض عن ضرر أصاب حقاً من الحقوق وأن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة — الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية — أجاز المشرع علي سبيل الإستثناء قبول بعض الدعوي دون أن يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدي عليه إذ يكتفي بالمصلحة المحتملة أو لإثبات وقائع ليحتج بها في نزاع في المستقبل والمصلحة علي هذا النحو هي التي تجعل للمدعي صفة في رفع الدعوي.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٧) :</p>
٥٥٤	<p>شرط المصلحة — كفاية المصلحة المحتملة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٨) :</p>
٥٥٤	<p>يشترط في المصلحة المبررة لقبول التدخل كل شروط اللازمة لقبول</p>

	الدعوى وهى أن تكون المصلحة قانونية وحالة وقائمة وشخصية ومباشرة. (٢) - قيام الارتباط بين الطلب الأصلي الذى يسعى المتدخل للحكم لنفسه به وبين الدعوى الأصلية.
٥٥٥	المبدأ رقم (٦٠٩) : شرط المصلحة - استمرارها - شروط المصلحة فى الدعوى - بقاؤها رغم إلغاء قرار الفصل من مجلس التأديب وانتهاء العام الدراسى المقرر فصله فيه.
٥٥٥	المبدأ رقم (٦١٠) : دعوى الإلغاء - شرط المصلحة - حماية الآثار - قرار عرض الآثار بالخارج.
٥٥٦	المبدأ رقم (٦١١) : دعوى - شرط المصلحة - استمراره - سلطة المحكمة بشأنه. المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.
٥٥٦	المبدأ رقم (٦١٢) : دعوى - شروط قبولها - شرط المصلحة - طبيعة المصلحة فى دعوى الإلغاء.
٥٥٧	المبدأ رقم (٦١٣) : شرط المصلحة - استمرار المصلحة - محو الجزاءات لا يحول دون رفع الدعوى بإلغائها (دعوى) (مصلحة).
٥٥٧	المبدأ رقم (٦١٤) : شرط المصلحة واستمرارها - سريانه على الدعاوى والطعون.
٥٥٨	المبدأ رقم (٦١٥) : اتحاد الطلاب لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية - أمين الاتحاد لا يمثله قانونا الا أن له مصلحة فى إقامة الدعوى بوقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس الجامعة بتحديد موعد انتخابات الاتحادات الطلابية - أساس ذلك :

٥٥٨	المبدأ رقم (٦١٦) : شرط المصلحة - متى تظل قائمة - عاملون مسدونيون بالدولة - ترقية - تقرير كفاية .
٥٥٩	المبدأ رقم (٦١٧) : شرط المصلحة - قرار إداري - زواله قبل رفع الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة فيها .
٥٥٩	المبدأ رقم (٦١٨) : شرط المصلحة - الندب بترقية العامل المنتدب - أثره على شرط المصلحة في الدعوى .
٥٥٩	المبدأ رقم (٦١٩) : شرط المصلحة - مصلحة الورثة في إلغاء حكم إدانة مورثهم .
٥٦٠	المبدأ رقم (٦٢٠) : شرط المصلحة - ضرورة توفره لدى المتدخل - المادة ١٢٦ من قانون المرافعات .
٥٦٠	المبدأ رقم (٦٢١) : شرط المصلحة - متى تنتفي المصلحة .
٥٦١	المبدأ رقم (٦٢٢) : شرط المصلحة - اتساع الشرط في دعوى الإلغاء .
٥٦١	المبدأ رقم (٦٢٣) : المصلحة الشخصية المباشرة - اندماج شرطي المصلحة والصفة في دعوى الإلغاء - عدم جواز الخلط بين دعوى الإلغاء ودعوى الحسبة في هذا الشأن .
٥٦٢	المبدأ رقم (٦٢٤) : شرط المصلحة - توفره واستمراره - المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
٥٦٢	المبدأ رقم (٦٢٥) : شرط المصلحة - المصلحة المشروعة في التدخل .

٥٦٣	<p>المبدأ رقم (٦٢٦) :</p> <p>قبول دعوى الالغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة</p>
٥٦٣	<p>المبدأ رقم (٦٢٧) :</p> <p>شرط المصلحة في الدعوى يتعين توافره ابتداء كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي - للقاضي الإداري بماله من هيمنة إيجابية كاملة على إجراءات الخصومة الإدارية توجيهها وتقصى شروط قبول الدعوى واستمرارها وعليه التحقق من توافر شروط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوي الدعوى لأطرافها حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوي من ورائها.</p>
٥٦٤	<p>المبدأ رقم (٦٢٨) :</p> <p>المصلحة أمر يتعلق بشكل الدعوى والتقدم يتصل بموضوع الدعوى - الغاء القرار لا ينسحب فقط إلى الماضي وإنما ينسحب أيضا إلى المستقبل - الدفع المتعلق بتقدم الضرائب والرسوم ولا يتعلق بالنظام العام .</p>
٥٦٥	<p>المبدأ رقم (٦٢٩) :</p> <p>شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى، ويتعين أن يتوافر من وقت رفع الدعوى، وأن يستمر قيامه حتى صدور حكم نهائي - التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم.</p>
٥٦٦	<p>المبدأ رقم (٦٣٠) :</p> <p>المصلحة في الاعتراض على ترك الخصومة - لا يلتفت لاعتراض المدعي عليه على الترك إذا انتفت مصلحته المشروعة في استمرار نظر الدعوى - المصلحة في التدخل في الدعوى - التدخل في الدعوى يجب أن يكون من صاحب المصلحة فيه.</p>
٥٦٨	<p>المبدأ رقم (٦٣١) :</p> <p>شرط المصلحة هو شرط جوهري يتعين توافره ابتداء عند إقامة</p>

	<p>الدعوى، كما يتعين استمراره قائماً حتى صدور حكم نهائي فيها — لفظ الطلبات الوارد بالقانون كما يشمل الدعاوى يشمل أيضاً الطعون المقامة على الأحكام الصادرة فيها، بحسبان أن الطعن هو امتداد للخصومة بين الطرفين — دور القاضي الإداري في التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم فيها والأسباب التي بنيت عليها الطلبات.</p>
٥٦٩	<p>المبدأ رقم (٦٣٢) :</p> <p>شرط المصلحة في الدعوى يتعين توافره ابتداءً، كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي فيها — يشمل ذلك الدعاوى كما يشمل الطعون في الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى بحسبان أن الطعن ليس سوى استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف نوى الشأن.</p>
٥٦٩	<p>المبدأ رقم (٦٣٣) :</p> <p>(١) شرط المصلحة في التدخل — مناط التدخل في الدعوى قيام مصلحة ووجود ارتباط بين طلبات التدخل والطلبات موضوع الدعوى القائمة.</p> <p>(٢) يتسع شرط المصلحة لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديده له.</p> <p>(٣) المقصود بالديانة تلك المعترف بها وهي الأديان السماوية الثلاثة: الإسلام والمسيحية واليهودية — لا إلزام على المصلحة في إثبات "البهائية" أمام البيان الخاص بالديانة .</p>
٥٧٠	<p>المبدأ رقم (٦٣٤) :</p> <p>(١) شرط المصلحة في توجيه الخصومة بصورة جماعية في صحيفة واحدة.</p> <p>(٢) يتعين كأصل عام أن يكون مقدم الادعاء أو المدعي في صحيفة الدعوى فرداً واحداً سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.</p> <p>(٣) لا يجوز قانوناً الاستثناء من هذا الأصل المتقدم بأن يرفع أكثر من شخص دعوى واحدة بصحيفة سواء أكانت طلباتهم واحدة</p>

	<p>ومتماثلة أم متعددة ومتغايرة إلا في الحالات التي تكون فيها مراكزهم القانونية مندمجة في مركز قانوني واحد غير قابل للتجزئة أو الانفصال على نحو يفترض قانوناً توجيه الخصومة بصورة جماعية لا تقبل التجزئة في دعوى واحدة يتعدد المدعون في صحتها.</p> <p>(٤) تعدد المدعون في صحيفة واحدة — أحواله: أن تتحقق المصلحة في توجيه الخصومة بصورة جماعية، وهو أمر يرجع في تقديره للمحكمة وفق ما تراه من ظروف الدعوى.</p>
٥٧٢	<p>المبحث الثاني</p> <p>إندماج الصفة في المصلحة</p>
٥٧٢	<p>المطلب الأول</p> <p>إندماج الصفة في المصلحة</p> <p>في مبادئ محكمة القضاء الإداري</p>
٥٧٢	<p>المبدأ رقم (٦٣٥) :</p> <p>صفة المتقاضي في قضاء الإلغاء تندمج في المصلحة فيكتفي لقبول طلب إلغاء القرار الإداري توافر شرط المصلحة الشخصية المباشرة في هذا الإلغاء مهما كانت صفة رافع الدعوى — ولا يلزم في طالب الإلغاء أن يكون صاحب حق ذاتي بل يكفي أن يكون صاحب مصلحة شخصية ومباشرة في طلب الإلغاء — المصلحة تتحقق متى كان الطاعن في مركز قانوني خاص مباشر بالقرار المطعون فيه مادام قائماً ومادام هذا المركز وثيق الصلة بالقرار بأن تربطه علاقة مباشرة تختلف بحسب نوعه أو موضوعه.</p>
٥٧٣	<p>المبدأ رقم (٦٣٦) :</p> <p>الصفة في دعاوي إلغاء القرارات الإدارية لمجازرة حدود السلطة تندمج في المصلحة فتتوافر الصفة كلما كانت هناك مصلحة شخصية مباشرة مادية أو أدبية لرافع الدعوى في طلب إلغاء القرارات المذكورة سواء كان رافع الدعوى هو الشخص الذي صدر بشأنه القرار المطعون فيه أو غيره.</p>

٥٧٣	<p>المبدأ رقم (٦٣٧) :</p> <p>(١) شرط الصفة في دعاوي الإلغاء إنما يندمج في شرط المصلحة . فتتوافر الصفة كلما كانت هناك مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أو أدبية حالة أو محتملة لرفع الدعوي وأن يكون في حالة قانونية أثر فيها للقرار المطلوب إلغاؤه تأثيراً مباشراً .</p> <p>(٢) للموظف حق الطعن في القرارات المخالفة للقانون حتي ولو لم يكن من شأن إلغاء هذه القرارات ترقيته فوراً . ويكفي أن يكون من شأن هذا الإلغاء تقديم ترتبيه في كشوف الأقدمية، ومن ثم فإن للمدعي في هذه الدعوي مصلحة شخصية محتملة في الطعن في القرار المطعون رغم عدم استيفائه وقت صدوره للمدة الزمنية الواجبة للترقية</p>
٥٧٤	<p>المبدأ رقم (٦٣٨) :</p> <p>(١) الصفة في التقاضي أمام قضاء الإلغاء علي خلاف التقاضي العادي تندمج في المصلحة فيكفي لقبول طلب إلغاء القرار الإداري توافر شرط المصلحة الشخصية المباشرة في رافع الدعوي مهما كانت صفته بالنسبة إلي القرار المطعون فيه.</p> <p>(٢) قضاء الإلغاء هو قضاء موضوعي <i>contentieux objectif</i> لا يتطلب في كل من يلجأ إليه أن يكون صاحب حق <i>Droit subjectif</i> بل يكفي فيه أن يكون ذا مصلحة شخصية مباشرة في إلغاء القرار الإداري المطعون فيه .</p> <p>(٣) المصلحة الشخصية معناها وجود الطاعن في مركز قانوني خاص يتأثر بالقرار المطعون فيه مادام قائماً وهذا المركز وثيق الصلة بالقرار إذ تربطه به علاقة مباشرة تختلف تبعاً لنوعه.</p>
٥٧٦	<p>المطلب الثاني</p> <p>إندماج الصفة في المصلحة</p> <p>في مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p>
٥٧٦	<p>المبدأ رقم (٦٣٩) :</p> <p>المصلحة الشخصية — اندماج الصفة في المصلحة في دعوى الإلغاء</p>

٥٧٧	<p>— مدى كفاية " المواطنة " لتحقيق الصفة والمصلحة — يكفي لمخاصمة هذا القرار في مثل الحالة المعروضة أن يثبت أن المدعى مواطن يقيم في تلك القرية حتى تتحقق له مصلحة شخصية في كل قرار يتعلق بمصالح هذه القرية والمقيمين بها — القول بغير ذلك من شأنه ألا يكون لأحد هؤلاء المواطنين أن يعترض على قرار يصدر في هذا الشأن ولأصبحت مثل هذه القرارات الإدارية مصونة من الطعن عليها مع أنها تمس مصلحة الأهلين فيها وتؤثر فيهم تأثيراً مباشراً كمجموع من الناس يقيم في هذه المنطقة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٤٠) :</p>
٥٧٧	<p>اندماج الصفة في المصلحة — يشترط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في إقامتها — تعريف شرط المصلحة — المصلحة المحتملة — المشرع أجاز على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى والاكتفاء بالمصلحة المحتملة أو لإثبات وقائع يحتج بها في نزاع مستقبل.</p> <p>المبدأ رقم (٦٤١) :</p>
٥٧٧	<p>انتفاء الصفة عند انتفاء المصلحة .</p>
٥٧٧	<p>المبدأ رقم (٦٤٢) :</p> <p>شرط المصلحة الشخصية — اندماج الصفة في المصلحة في دعوى الإلغاء — الصفة تخول صاحبها التمتع بالمصلحة — أساس ذلك — إتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى الحسبة .</p>
٥٧٨	<p>المبدأ رقم (٦٤٣) :</p> <p>قيام شرط المصلحة يعنى توفر شرط الصفة — اندماج شرط الصفة في شرط المصلحة في دعوى الإلغاء .</p>
٥٧٩	<p>المبدأ رقم (٦٤٤) :</p> <p>يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة — قيام شرط المصلحة يعنى توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان في دعوى الإلغاء — الصفة كشرط من شروط</p>

٥٨٠	<p>قبول الدعوى تتعلق بالمدعي نفسه رافع الدعوى ولا تتصرف إلى محاميه - والمحامي تكون له صفة في الوكالة عن المدعي عليه في تمثيله أمام المحاكم والتحدث باسمه وبلسانه في مجلس القضاء.</p> <p>المبدأ رقم (٦٤٥) :</p>
٥٨٠	<p>اندماج الصفة في المصلحة - الصفة في التدخل في دعوى الجنسية - المادة ١٢٦ من قانون المرافعات.</p> <p>المبدأ رقم (٦٤٦) :</p>
٥٨٢	<p>لتحقق من صفة الخصوم أمر جوهري في إنعقاد الخصومة ويتصل بالنظام العام للتقاضي وبصفة خاصة الدعاوى الإدارية التي يلزم لصحتها أن تكون موجهة من صاحب الصفة وأن تكون له مصلحة شخصية ومباشرة - اندماج الصفة في المصلحة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٤٧) :</p>
٥٨٢	<p>دعوى - اندماج الصفة والمصلحة في الدعوى - صفة المواطن تكفي لتوافر شرطى الصفة والمصلحة في الدعوى المقامة طعنا على قرار رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بدعوة المواطنين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية.</p> <p>المبدأ رقم (٦٤٨) :</p>
٥٨٣	<p>صفة عضو مجلس الدولة لا تحول بينه وبين حقه في التقاضى - المادة (٦٨) من الدستور - المادتان (١٤٨) و (١٥١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .</p> <p>المبدأ رقم (٦٤٩) :</p>
٥٨٣	<p>يكفى لكي تكون الدعوى مرفوعة من ذي صفة أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا مباشرا في مصلحة شخصية له - الصفة والمصلحة في إقامة الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (٦٥٠) :</p>
٥٨٣	<p>اندماج شرط الصفة في المصلحة في دعوى الإلغاء - قيام شرط المصلحة يعنى توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان</p>

٥٨٤	<p>في دعوى الإلغاء. المبدأ رقم (٦٥١) :</p>
	<p>اندماج الصفة بالمصلحة - شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول الدعوى يتعين أن يتوافر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى صدور حكم نهائي - التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم.</p>
٥٨٤	<p>المبحث الثالث شرط استمرار المصلحة</p>
٥٨٥	<p>المطلب الأول شرط استمرار المصلحة</p>
٥٨٥	<p>في مبادئ محكمة القضاء الإداري المبدأ رقم (٦٥٢) :</p>
	<p>المصلحة في دعوى الإلغاء يجب أن تتوافر وقت رفع الدعوى وتستمر إلى وقت الحكم فيها.</p>
٥٨٥	<p>المبدأ رقم (٦٥٣) :</p>
	<p>العبرة بتوافر شرط المصلحة بوقت رفعها ولو زالت بعد ذلك.</p>
٥٨٦	<p>المبدأ رقم (٦٥٤) :</p>
	<p>شرط المصلحة - العبرة في توافره بيوم رفع الدعوى أما زوال المصلحة أثناء نظر الدعوى فأمر موضوعي تنظر فيه المحكمة دون أن يؤدي إلى عدم قبولها.</p>
٥٨٦	<p>المبدأ رقم (٦٥٥) :</p>
	<p>العبرة بتوافر المصلحة بيوم رفع الدعوى، فإذا زالت المصلحة أثناء نظرها صارت الدعوى غير ذات موضوع وتعين الحكم بإعتبار الخصومة منتهية.</p>
٥٨٧	<p>المبدأ رقم (٦٥٦) :</p>
	<p>استمرار المصلحة في الدعوى بالطعن في قرار تخطيه في الترقية رغم خروج المدعي من الخدمة لتحديد الوظيفة أو الدرجة التي أحيل إلى المعاش على أساسها.</p>

٥٨٧	المبدأ رقم (٦٥٧) : استمرار المصلحة رغم الترقية لتحديد ترتيب الأقدمية.
٥٨٧	المبدأ رقم (٦٥٨) : زوال كل صفة أو مصلحة شخصية للمدعي بالنسبة لقرار ترقية زميل له إذا صدر قرار بنقله إلى كلية أخرى.
٥٨٨	المبدأ رقم (٦٥٩) : قيام المصلحة وقت رفع الدعوى ثم زوالها قبل الحكم فيها بإحالة المدعي إلى المعاش بناء على طلبه.
٥٨٨	المبدأ رقم (٦٦٠) : استمرار المصلحة في طلب إلغاء قرار نقل رغم الإحالة إلى المعاش بناء على طلب المدعي من الناحية المادية لإزالة ما ترتب على إلغاء القرار من رفع الآثار التي لحقت بالمدعي نتيجة لتنفيذه.
٥٨٨	المبدأ رقم (٦٦١) : إلغاء القرار الصادر بالترخيص ببناء جامع في الأرض، الملاصقة لأرض كنيسة - تنفيذ القرار تنفيذاً مادياً بإتمام الجامع - لا يؤثر في طلب الإلغاء ولا يسقط حق المدعين فيه وتبقى مصلحتهم قائمة في إلغائه لأن بناء المسجد قد ترتب عليه احتمال عدم التصريح ببناء الكنيسة في مكانها المختار بجوار هذا المسجد.
٥٨٩	المطلب الثاني شرط استمرار المصلحة مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٥٨٩	المبدأ رقم (٦٦٢) : شرط استمرار المصلحة حتى الفصل في الدعوى .
٥٩٠	المبدأ رقم (٦٦٣) : شرط استمرار المصلحة قائمة حتى الفصل في الدعوى - أثر زوال المصلحة أثناء سير الدعوى .
٥٩٠	المبدأ رقم (٦٦٤) : رط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر من وقت

٥٩١	<p>رفع الدعوي، وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً - الدفع بعدم قبول الدعوى لزوال المصلحة من الدفع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع ويجوز إيدؤها في أية حالة كانت عليها الدعوي</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٥) :</p>
٥٩١	<p>شرط استمرار المصلحة - عدم الاستجابة لكامل متطلبات إلغاء القرار - بقاء المصلحة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٦) :</p>
٥٩١	<p>شرط استمرار المصلحة - الدفع به وشروطه.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٧) :</p>
٥٩٢	<p>شرط المصلحة في الدعوي يجب أن يستمر قائماً حتى يفصل فيها نهائياً - إذا انتفت مصلحة المدعي في دعواه بعد رفعها لسبب أو لآخر قضت المحكمة بعدم قبولها لزوال شرط المصلحة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٨) :</p>
٥٩٣	<p>شرط المصلحة يتعين توافره ابتداء عند إقامة الدعوي كما يتعين استمرار المصلحة أثناء نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - للقاضي هيمنة إيجابية علي إجراءات الخصومة وتوجيهها - ومن ثم عليه تقدير جدواها في أية مرحلة كانت عليها الإجراءات - إذا لم يثبت ما يفيد مد أجل القرار الصادر بالاستيلاء علي عقار لازم لوزارة التربية والتعليم، طبقاً للقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥، ترتب علي ذلك إنهاء قوته التنفيذية منذ تاريخ إنتهاء فترة الثلاث سنوات التي صدر موقوتاً بها - يضحى بذلك وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه غير ذي موضوع الأمر الذي يتعين معه الحكم بانتهاء الخصومة في الطعن.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٩) :</p>
	<p>لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية - يتعين توافر شرط المصلحة ابتداء واستمراره حتى صدور حكم نهائي - لفظ الطلبات الوارد بنص المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة يشمل الدعاوي كما يشمل الطعون المقامة عن</p>

	<p>الأحكام - للقاضي الإداري هيمنة كاملة علي إجراءات الخصومة الإدارية فهو يملك توجيهها وتقصى شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوي - علي القاضي أن يتحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بني عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها.</p>
٥٩٣	<p>المبدأ رقم (٦٧٠) :</p> <p>شرط استمرار المصلحة في الدعوي التأديبية - أثر وفاة الموظف المدان الطاعن علي شرط المصلحة بالنسبة لورثته.</p>
٥٩٤	<p>المبدأ رقم (٦٧١) :</p> <p>شرط المصلحة في الدعوي لا يلزم توافره فقط وقت رفع الدعوي بل ينبغي أن يستمر قائماً حتى يفصل في الدعوي نهائياً - يجوز إيداء الدفع بانتفاء شرط المصلحة في أي حالة كانت عليها الدعوي.</p>
٥٩٥	<p>المبدأ رقم (٦٧٢) :</p> <p>شرط المصلحة - يتعين أن يتوافر من وقت رفع الدعوي - يجب أن يستمر قيام هذا الشرط حتى يفصل في الدعوي نهائياً - لا يؤثر في هذا الدفع التأخر في إيدائه إلا ما بعد مواجهة الموضوع لأنه من الدفع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع - يجوز إيدائه في أية حالة كانت عليها الدعوي بإعتبار أن دعوي الإلغاء هي دعوي تستهدف إعادة الأوضاع إلي ما كانت علي قبل صدور القرار المطلوب إلغاؤه - إذ حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوي - يتعين عدم قبولها لانتفاء شرط المصلحة.</p>
٥٩٦	<p>المبدأ رقم (٦٧٣) :</p> <p>يجب أن يتوافر شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول الدعوي في وقت رفع الدعوي - ويجب أن يستمر قيام شرط المصلحة حتى يفصل في الدعوي نهائياً - دعوي الإلغاء هي دعوي تستهدف إعادة الأوضاع إلي ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب إلغاؤه - إذا</p>

٥٩٧	<p>حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوي يتعين الحكم بعدم قبولها لانتفاء المصلحة فيها.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٤) :</p>
٥٩٨	<p>شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوي يتعين توافره من وقت رفع الدعوي واستمرار قيامه حتى يفصل فيها نهائياً - إذا زالت مصلحة المدعي - يتعين القضاء بعدم قبول الدعوي.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٥) :</p>
٥٩٨	<p>شرط المصلحة في الدعوى - استمرارها - أثر تغير المراكز القانونية.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٦) :</p>
٥٩٨	<p>دعوى - شرط المصلحة - استمراره - سلطة المحكمة بشأنه.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٧) :</p>
٥٩٩	<p>شرط المصلحة - طبيعة المصلحة في دعوى الإلغاء - شرط استمرار المصلحة حتى الفصل في الدعوى نهائياً.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٨) :</p>
٥٩٩	<p>شرط استمرار المصلحة - أثر محو الجزاء على القرار الصادر به بالنسبة للماضي والمستقبل - محو الجزاءات لا يحول دون رفع الدعوى بإلغائها.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٩) :</p>
٥٩٩	<p>شرط استمرار المصلحة - سريانه بالنسبة للدعوى والطعون على حد سواء.</p> <p>المبدأ رقم (٦٨٠) :</p>
٦٠٠	<p>شرط استمرار المصلحة - ندب - قرار إداري - زواله قبل رفع الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة فيها.</p> <p>المبدأ رقم (٦٨١) :</p>
٦٠٠	<p>شرط استمرار المصلحة - وظيفة وكيل مديرية الشباب والرياضة - متى يكون التعيين فيها ندباً - انتهاء الندب بترقية العامل المنتدب - أثره على شرط المصلحة في الدعوى.</p>

٦٠١	المبدأ رقم (٦٨٢) : استمرار شرط المصلحة قائماً حتى الفصل فيها نهائياً - أثر الوفاة على استمرار المصلحة.
٦٠٢	المبدأ رقم (٦٨٣) : وجوب استمرار شرط المصلحة في إقامة دعوى الإلغاء من وقت رفعها حتى الفصل فيها نهائياً.
٦٠٢	المبدأ رقم (٦٨٤) : شرط المصلحة في الدعوى يتعين توافره ابتداءً ، كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي فيها.
٦٠٣	المبدأ رقم (٦٨٥) : شرط المصلحة في الدعوى يتعين توافره ابتداءً ، كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي فيها - يشمل ذلك الدعاوى كما يشمل الطعون في الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى بحسبان أن الطعن ليس سوى استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف ذوي الشأن.
٦٠٣	المبحث الرابع أنواع المصلحة
٦٠٤	المطلب الأول المصلحة الأدبية والمادية
٦٠٤	الفرع الأول المصلحة الأدبية والمادية
٦٠٤	في مبادئ محكمة القضاء الإداري المبدأ رقم (٦٨٦) : المصلحة المادية والأدبية - لا مشاحنة في أن لمن أحيل إلي المعاش مصلحة أدبية في إلغاء المرسوم الصادر بتقديم غيره عليه في الأقدمية لما قد يفتح من ثغرة يتسرب منها سوء الظن إليه.
٦٠٤	المبدأ رقم (٦٨٧) : لمحكوم عليه بحكم نهائي له مصلحتان في الطعن في الحكم إحداها مادية والثانية أدبية.

٦٠٤	المبدأ رقم (٦٨٨) : يكفي فيما يتعلق بطلب الإلغاء، أن يكون للطالب مصلحة شخصية مباشرة في الطلب، مادية أو أدبية.
٦٠٥	المبدأ رقم (٦٨٩) : يكفي أن يمس القرار مصلحة مادية أو أدبية للمدعي ولو كانت مصلحة محتملة.
٦٠٥	المبدأ رقم (٦٩٠) : المصلحة الأدبية وحدها تكفي لتوافر شرط المصلحة حتى وإن زالت المصلحة المادية.
٦٠٦	المبدأ رقم (٦٩١) : لا يشترط في المصلحة المسوغة لطلب الإلغاء أن تقوم علي حق أهدره القرار الإداري — يكفي أن يمس القرار مصلحة مادية أو أدبية للمدعي ولو كانت مصلحة محتملة.
٦٠٦	المبدأ رقم (٦٩٢) : تعطيل الشرائع الدينية يتصل بالعقيدة ومن ثم تتوافر المصلحة لرافع الدعوي.
٦٠٧	المبدأ رقم (٦٩٣) : توافر المصلحة الأدبية والمادية لرافع الدعوي في إلغاء القرار الإداري رغم انتهاء مدته لإزالة ما له من آثار.
٦٠٧	الفرع الثاني المصلحة الأدبية والمادية في مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٦٠٧	المبدأ رقم (٦٩٤) : أنواع المصلحة — مصلحة أدبية أو مادية .
٦٠٨	المبدأ رقم (٦٩٥) : شرط المصلحة — أنواع المصلحة — المصلحة المادية والمصلحة الأدبية .
٦٠٨	المبدأ رقم (٦٩٦) : دعوى الإلغاء — شروط المصلحة — المصلحة الأدبية والمادية —

	حماية الآثار - قرار عرض الآثار بالخارج - للمتخصصين والمشتغلين بالآثار والأمور العامة مصلحة في طلب إلغاء قرار الموافقة على عرض الآثار في الخارج .
٦٠٩	المبدأ رقم (٦٩٧) : شرط المصلحة - أنواعها - المصلحة المادية والأدبية.
٦٠٩	المطلب الثاني المصلحة المحققة والمحتملة
٦٠٩	الفرع الأول المصلحة المحققة والمحتملة
	في مبادئ محكمة القضاء الإداري
٦٠٩	المبدأ رقم (٦٩٨) : المصلحة المحققة : شرطها وجود علاقة مباشرة بين رافع الدعوى وبين القرار المطعون فيه
٦١٠	المبدأ رقم (٦٩٩) : شرط المصلحة الشخصية المحققة لرافع الدعوى - عدم كفاية المصلحة المحتملة.
٦١٠	المبدأ رقم (٧٠٠) : كفاية المصلحة محتملة.
٦١٠	المبدأ رقم (٧٠١) : تحقق شرط المصلحة بوصف المدعي مواطناً من ناحية، وبوصفه أحد الأقباط تظاهره مصلحته في الإحتفال رسمياً بالأعياد المسيحية.
٦١١	الفرع الثاني المصلحة المحققة والمحتملة
	في مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٦١١	المبدأ رقم (٧٠٢) : شرط المصلحة - أنواع المصلحة - المصلحة المحققة والمصلحة المحتملة .

٦١١	المبدأ رقم (٧٠٣) :
	شرط المصلحة - المصلحة المحققة والمصلحة المحتملة.
٦١٢	المبدأ رقم (٧٠٤) :
	المصلحة يجب أن تكون شخصية مباشرة يقرها القانون - قانون المرافعات أجاز أن تكون المصلحة محتملة في الدعوى علي سبيل الاستثناء - يجب أن يكون شرط الاعتداد بالمصلحة الاحتمالية هو الاحتياط لرفع ضرر محقق أو بالاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه - القول بعدم صلاحية من شارك في إصدار الحكم من السادة المستشارين لأنه أحدث في الترتيب من الطاعن ، ومن ثم له مصلحة في إخراجه من خدمة المجلس، هو من قبيل إقامة الطلبات علي المصلحة الاجتماعية - إذ تخلو هذه الاعتبارات من معني المصلحة الشخصية المباشرة تماما وهي تتعلق بوقائع غير قائمة في الواقع الحالي، ويحتمل أن تتحقق في المستقبل أو لا تتحقق - ليس في ذلك كله احتياط لرفع ضرر محقق جسيم أو قريب الوقوع، وليس فيه استيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه.
٦١٣	المطلب الثالث
	المصلحة الجماعية
٦١٣	الفرع الأول
	المصلحة الجماعية
	في مبادئ محكمة القضاء الإداري
٦١٣	المبدأ رقم (٧٠٥) :
	الدعوي المقامة من رابطة محصلي بلدية الإسكندرية للدفاع عن مصلحة مشتركة جماعية توجب قبول الدعوي.
٦١٤	المبدأ رقم (٧٠٦) :
	الإتحاد النسائي له مصلحة جماعية في الدفاع عن حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية ومنها ترك المدعية في التعيين في وظائف مجلس الدولة الفنية.

٦١٥	المبدأ رقم (٧٠٧) : رابطه خريجي الزراعة المتوسطة لهم مصلحة جماعية في الطعن علي رفع بعض الدرجات وإجراء ترقيةات التنسيق.
٦١٥	المبدأ رقم (٧٠٨) : المصلحة الجماعية تحقق توافر شرط المصلحة، إلا أنها ليست في ذاتها شرطاً لقبول الدعوي متى توافرت مصلحة رافعها الفردية دون حاجة لاشتراك سائر أصحاب المصلحة في الدعوي.
٦١٦	الفرع الثاني المصلحة الجماعية مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٦١٦	المبدأ رقم (٧٠٩) : شرط المصلحة - المصلحة الجماعية .
٦١٧	المبدأ رقم (٧١٠) : تتمتع المنظمات النقابية ومن بينها اللجنة النقابية بالشخصية الإعتبارية ولها حق التقاضي للدفاع عن مصالحها والمصالح الجماعية لأعضائها والتي تنشأ عن علاقات العمل يجوز للجنة النقابية التدخل مع أعضائها في جميع الدعاوي المتعلقة بعلاقات العمل تحقيقاً لأهداف تلك المنظمات وهي حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل - يكفي للقول بجماعية المصلحة أن تتعلق بفئة معينة مادام أنها لا تقتصر علي أشخاص معينين بذواتهم.
٦١٨	المبدأ رقم (٧١١) : وحدة مصلحة المدعين تكفي لجمع طلباتهم في صحيفة واحدة دون أن يلحقها البطلان - أساس ذلك : أن البطلان لا يلحق بالإجراء أو العمل إلا بنص صريح في القانون أو أن يكون الإجراء قد شابته عيب جوهري.
٦١٩	المبدأ رقم (٧١٢) : وحدة مصلحة المدعين تكون كافية لجمع طلباتهم في صحيفة واحدة - لا يترتب علي ذلك البطلان لأن البطلان لا يلحق بالإجراء أو العمل إلا

٦١٩	<p>بنص صريح في القانون - أو إذا كان الإجراء قد شابه عيب جوهري.</p> <p>المبدأ رقم (٧١٣) :</p> <p>(١) شرط المصلحة في توجيه الخصومة بصورة جماعية في صحيفة واحدة.</p> <p>(٢) يتعين كأصل عام أن يكون مقدم الادعاء أو المدعي في صحيفة الدعوى فرداً واحداً سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.</p> <p>(٣) لا يجوز قانوناً الاستثناء من هذا الأصل المتقدم بأن يرفع أكثر من شخص دعوى واحدة بصحيفة سواء أكانت طلباتهم واحدة ومماثلة أم متعددة ومتغايرة إلا في الحالات التي تكون فيها مراكزهم القانونية مندمجة في مركز قانوني واحد غير قابل للتجزئة أو الانفصال على نحو يفترض قانوناً توجيه الخصومة بصورة جماعية لا تقبل التجزئة في دعوى واحدة يتعدد المدعون في صحيفة.</p> <p>(٤) تعدد المدعون في صحيفة واحدة - أحواله: أن تتحقق المصلحة في توجيه الخصومة بصورة جماعية، وهو أمر يرجع في تقديره للمحكمة وفق ما تراه من ظروف الدعوى.</p>
٦٢١	<p>المبحث الخامس</p> <p>مبادئ متنوعة في المصلحة</p>
٦٢١	<p>المبدأ رقم (٧١٤) :</p> <p>يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة - وقيام شرط المصلحة يعني توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان في دعوى الإلغاء .</p> <p>- يجب أن تتوافر مصلحة المدعى في إقامة دعوى الإلغاء من وقت رفعها حتى الفصل فيها نهائياً .</p> <p>- لا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعى ذا حق في القرار المطعون فيه.</p> <p>- يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية أم أدبية بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً عليه.</p>

٦٢١	<p>المبدأ رقم (٧١٥) :</p> <p>شرط المصلحة في الدعوى يتعين توافره ابتداء ، كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي فيها - لفظ الطلبات كما يشمل الدعاوى يشمل ايضا الطعون المقامة على الاحكام باعتبار أن الطعن هو استمرار لاجراءات الخصومة بين الاطراف ذوى الشأن - على القاضى الادارى بما له من هيمنة ايجابية كاملة على إجراءات الخصومة توجيهها وتقصى شروط قبولها واستمرارها ، ومن بين ذلك التحقق من شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التى بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار فى الخصومة فى ضوء تغيير المراكز القانونية لأطرافها .</p>
٦٢٢	<p>المبدأ رقم (٧١٦) :</p> <p>شرط المصلحة في المتدخل انضمامياً - التدخل الانضمامى هو الجائز قبوله أمام المحكمة الادارية العليا - يشترط لقبول هذا التدخل شرطان أولهما: أن يكون للمتدخل مصلحة مشروعة فى طلب التدخل - ثانيهما : أن يكون هناك ارتباطا بين طلب التدخل وبين الدعوى الاصلية .</p>
٦٢٣	<p>المبدأ رقم (٧١٧) :</p> <p>شرط المصلحة ووقت توافره وزواله .</p>
٦٢٣	<p>المبدأ رقم (٧١٨) :</p> <p>يشترط لقبول دعوى الالغاء أن يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا فى مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة - توافر شرط المصلحة فى الدعوى عند رفعها ثم تخلفه قبل أن تصدر المحكمة حكمها يؤدي إلى زوال هذه المصلحة</p>
٦٢٤	<p>المبدأ رقم (٧١٩) :</p> <p>شرط المصلحة فى الدعوى يتعين توافره ابتداء كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائى - لفظ الطلبات الوارد بنص المادة (١٢) المشار إليها يشمل الدعاوى كما يشمل الطعون .</p>

٦٢٥	المبدأ رقم (٧٢٠) : المصلحة هي شرط جوهري لقبول الطعن يتعين توافرها منذ تاريخ رفع الطعن وحتى صدور حكم بات فيها .
٦٢٥	المبدأ رقم (٧٢١) : شرط المصلحة ووجوب التحقق من توفره - على القاضي التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغيير المراكز القانونية لأطرافها حتي لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها .
٦٢٦	المبدأ رقم (٧٢٢) : التمييز بين المصلحة والتقدم - المصلحة أمر يتعلق بشكل الدعوى والتقدم يتصل بموضوع الدعوى .
٦٢٧	المبدأ رقم (٧٢٣) : شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول الدعوى، ويتعين أن يتوافر من وقت رفع الدعوى، وأن يستمر قيامه حتى صدور حكم نهائي - على القاضي التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغيير المراكز القانونية لأطرافها .
٦٢٨	المبدأ رقم (٧٢٤) : شرط المصلحة هو شرط جوهري يتعين توافره ابتداء عند إقامة الدعوى، كما يتعين استمراره قائماً حتى صدور حكم نهائي فيها. - دعوى الإلغاء دعوى عينية تنصب على مشروعية القرار الإداري في ذاته وتستهدف إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب إلغاؤه فإذا حال دون ذلك مانع قانوني لا يكون ثمة وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانتهاء شرط المصلحة
٦٢٩	المبدأ رقم (٧٢٥) : شرط المصلحة يشمل الدعاوى كما يشمل الطعون في الأحكام

٦٢٩	الصادرة في تلك الدعاوى — أساس ذلك . المبدأ رقم (٧٢٦) :
٦٣١	المصلحة في التدخل — مناط التدخل توفر المصلحة — يتسع شرط المصلحة لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له وأساس ذلك أن هذه الدعاوى تتصل بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام — تطبيق على البهائية.
٦٣٣	المبدأ رقم (٧٢٧) : المصلحة في توجيه الخصومة بصورة جماعية .
٦٣٦	الفصل الثاني الصفة المبحث الأول الصفحة في مبادئ محكمة القضاء الإداري
٦٣٦	المبدأ رقم (٧٢٨) : توافر صفات الخصوم هو شرط من شروط قبول الدعوى — قبول الدعوى إذا مثل صاحب الصفة فيها أثناء نظرها .
٦٣٦	المبدأ رقم (٧٢٩) : لا يكفي لقبول الدعوى أن تخاصم الهيئة التي أصدرت القرار محل المنازعة بل يشترط لقبول الدعوى أن تكون الجهة المدعي عليها قد توافرت لها الشخصية الاعتبارية وأهلية التقاضي .
٦٣٧	المبدأ رقم (٧٣٠) : الصفة في دعوى الإلغاء تتوافر متى كان لرافعها مصلحة شخصية مباشرة في طلب إلغاء القرار المطعون .
٦٣٧	المبدأ رقم (٧٣١) : اختصاص جهة غير الجهة المختصة قانوناً يعتبر رفعاً للدعوى علي غير ذي صفة ، وتوجيهها لها علي غير خصم .

٦٣٧	المبدأ رقم (٧٣٢) : فإذا كان المدعي لا يملك الحق المطلوب في الدعوي ولا هو موكل من أصحاب الحق في إقامتها فتكون الدعوي مرفوعة من غير ذي صفة .
٦٣٨	المبدأ رقم (٧٣٣) : صفة النقابات في الدفاع عن حقوق أعضائها .
٦٣٨	المبدأ رقم (٧٣٤) : صفة إتحاد خدام المساجد ومؤذنيها .
٦٣٨	المبدأ رقم (٧٣٥) : لاتحاد خدام المساجد ومؤذنيها وهو يمثل المصالح المشتركة لأفراده حق الرجوع علي كل مغير علي هذه المصالح الجماعية .
٦٣٩	المبدأ رقم (٧٣٦) : مصلحة نقابات العمال — صفة ممثل النقابة.
٦٣٩	المبدأ رقم (٧٣٧) : أصحاب الصفة في العقد .
٦٣٩	المبدأ رقم (٧٣٨) : الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي صفة، تأسيساً علي أن الطاعن هو وزير الصحة بينما يجب أن يكون وزير الشئون البلدية والقروية.
٦٤٠	المبدأ رقم (٧٣٩) : شرط الصفة لممثلي الجمعيات .
٦٤٠	المبدأ رقم (٧٤٠) : الناظر الحالي للوقف السيد / وبصفته رئيس الأساقفة بالقدس تظل له هذه الصفة أو علي الأقل يمكن إعتباره حارساً عليها حتى تقوم وزارة الأوقاف بتسليم أعيان الوقف تطبيقاً لهذا القانون وتسولي مرفق التعليم فيه سواء بنفسها أو بإنبابة وزارة التربية والتعليم في شأنه، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي صفة لا يكون مستنداً علي أساس سليم من القانون ومتعين الرفض.

٦٤١	<p>المبدأ رقم (٧٤١) :</p> <p>الوزارة المدعية هي أحد طرفي العقد ومن حقها المطالبة بتنفيذ الإلتزامات المقررة فيه ولا يغير من ذلك أن المدعي عليه كان قد نقل من خدمتها كصراف إلى خدمة بلدية القاهرة</p>
٦٤٢	<p>المبدأ رقم (٧٤٢) :</p> <p>الصفة فيمن تقام عليه دعاوى الإلغاء إما تكون الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية لها .</p>
٦٤٢	<p>المبدأ رقم (٧٤٣) :</p> <p>علم المصلحة بقيام شركة أو إتفاق من أي نوع بين كل من المدعي الأول والثاني ومع ذلك لم تعترض المصلحة علي هذا الوضع بل قبلته واستمر هذا الحال حتى طلبت المصلحة من المدعي الأول الإخلاء فمن ثم لا محل للدفع بعدم قبول الدعوي من المدعي الثاني بإعتباره غير ذي صفة</p>
٦٤٣	<p>المبدأ رقم (٧٤٤) :</p> <p>تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة عنها وهي نيابة قانونية المراد في تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلي مصدرها وهو القانون — والأصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزرائه وذلك بالتطبيق للأصول العامة بإعتباره المتولي الإشراف علي شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا أسند القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة إلي رئيسها فتكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة بالمدي وفي الحدود التي بينها القانون .</p>
٦٤٤	<p>المبدأ رقم (٧٤٥) :</p> <p>حدود صفة الجهات الإدارية في الدعوى الإدارية .</p>
٦٤٥	<p>المبدأ رقم (٧٤٦) :</p> <p>صفة في الدعوى — رئيس المجلس البلدي يقوم بتمثيل المجلس البلدي أمام المحاكم .</p>

٦٤٥	المبدأ رقم (٧٤٧) : من شروط رفع الدعوى توافر الصفة في رافعها - مباشرة وزارة التربية والتعليم بداءة لحق جامعة القاهرة في التقاضي ينطوي علي مخالفة صريحة لقانون الجامعة وتجاوز من جانبها في استعمال حقها في الإشراف علي الجامعة إلي حد مباشرة الحقوق التي تملكها هذه الأخيرة علي وجه الاستقلال فإذا طعن وزير التربية والتعليم في قرار اللجنة القضائية الصادر ضد جامعة القاهرة فإن الطعن يكون مرفوعاً من غير ذي صفة ويتعين إجابة الدفع بعدم قبوله.
٦٤٦	المبدأ رقم (٧٤٨) : حدود صفة الرابطة التي ينتمي إليها موظفي الدولة
٦٤٧	المبدأ رقم (٧٤٩) : تمثيل نقابة الصحفيين لدي الجهات القضائية والإدارية.
٦٤٧	المبدأ رقم (٧٥٠) : الصفة في اختصاص هيئات التأديب
٦٤٨	المبدأ رقم (٧٥١) : أثر استقلال الشخصية الاعتبارية للهيئات الإدارية عن الحكومة .
٦٤٨	المبدأ رقم (٧٥٢) : حدود صفات مجلس نقابة الصيدلة ووزارة الصحة .
٦٤٨	المبدأ رقم (٧٥٣) : حدود صفة الجهات الحكومية المشرفة علي تصرفات جهات تابعة .
٦٤٨	المبدأ رقم (٧٥٤) : صفة الجهة الإدارية في الدعوى .
٦٣٩	المبدأ رقم (٧٥٥) : صفة الضامن في التعهدات الدراسية .
٦٥٠	المبدأ رقم (٧٥٦) : صفة في الدعوى : تمثيل الوزارات المعنية .
٦٥٠	المبدأ رقم (٧٥٧) : للأخ الحق في رفع الدعوى عن أخيه وفي الحضور أمام المحاكم

٦٥١	<p>ممثلاً بمحام ذلك طالما أنه لا يسلم بصحة حجز أخيه بمستشفى الأمراض العقلية ومن ثم بفقده لأهلية التوكيل والتقاضي.</p> <p>المبدأ رقم (٧٥٨) :</p>
٦٥١	<p>صفة في الدعوى — لا يملك شخص المقاضاة إلا في شأن نفسه وليس له أن يتولاها في شئون غيره إلا بنيابة قانونية صحيحة.</p> <p>المبدأ رقم (٧٥٩) :</p>
٦٥١	<p>الصفة في دعوى الإلغاء توجيه الدعوى إلى الوزير المختص في كل ما يتعلق بشئون وزارته .</p> <p>المبدأ رقم (٧٦٠) :</p>
٦٥١	<p>بلوغ ابن المدعي سن الرشد لا يحول دون صفته في طلب إلغاء قرار التجنيد — للوالد مصلحة في أن تطبق القوانين علي ابنه تطبيقاً صحيحاً، وهذه المصلحة تكفي لجعله صاحب صفة في طلب إلغاء قرار التجنيد.</p> <p>المبدأ رقم (٧٦١) :</p>
٦٥٢	<p>لا صفة لطرف عقد البيع غير المشهر .</p>
٦٥٢	<p>المبحث الثاني</p> <p>الصفة</p>
٦٥٢	<p>في مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p> <p>المبدأ رقم (٧٦٢) :</p>
٦٥٢	<p>الصفة في تمثيل الدولة وفروعها في التقاضي هي للوزير في الشئون المتعلقة بوزارته، وللنائب عن هذه الفروع إذا كانت من الأشخاص الاعتبارية العامة — أما الصفة في الفروع التي ليست لها شخصية اعتبارية فإن الصفة تكون أصلاً للوزير الذي تتبعه.</p> <p>المبدأ رقم (٧٦٣) :</p>
٦٥٣	<p>الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها علي غير ذي صفة صفة - يجوز إيدأؤه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف.</p> <p>المبدأ رقم (٧٦٤) :</p>
٦٥٣	<p>الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة والمصلحة .</p>

٦٥٣	<p>المبدأ رقم (٧٦٥) :</p> <p>الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة إستناداً إلي رفعه من مدير عام ديوان المحاسبة بدلاً من رئيسه الخطأ المادي الذي تقع فيه إدارة القضايا عند مباشرتها إجراء الطعن لا يؤثر علي صفة من تمثله.</p>
٦٥٤	<p>المبدأ رقم (٧٦٦) :</p> <p>وجوب اختصام صاحب الصفة.</p>
٦٥٤	<p>المبدأ رقم (٧٦٧) :</p> <p>مثول الهيئة في الدعوي وإيداء دفاعها فيها، لا يقبل معه منها الدفع بعدم القبول، وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة في غير محله.</p>
٦٥٥	<p>المبدأ رقم (٧٦٨) :</p> <p>ليس في قانون المحاماة ما يعطل النيابة القانونية لإدارة قضايا الحكومة عن المؤسسات العامة</p>
٦٥٥	<p>المبدأ رقم (٧٦٩) :</p> <p>تمثيل الوزير للمصالح الحكومية غير المتمتعة بالشخصية الاعتبارية.</p>
٦٥٥	<p>المبدأ رقم (٧٧٠) :</p> <p>إقامة الدعوي علي الشركة الوكيله مع أن التعاقد معها كان نيابة عن الشركة الأصلية في التعاقد — عدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة.</p>
٦٥٦	<p>المبدأ رقم (٧٧١) :</p> <p>توجيه الدعوي إلى صاحب الصفة شروط لقبولها — الدفع بعدم قبول الدعوي شكلاً لرفعها علي غير ذي صفة — صفة في الدعوي — توجيهها إلى صاحب الصفة شروط لقبولها — النيابة القانونية لإدارة قضايا الحكومة عن الهيئات العامة ومنها الهيئة المدعي عليها — حضورها وإدلائها بدفاع الهيئة وتحريرها لصحيفة الطعن أمام المحكمة — أثره عدم الإعتداد بالدفع من إدارة قضايا الحكومة برفع</p>

	الدعوى على غير ذي صفة .
٦٥٧	المبدأ رقم (٧٧٢) : صفة - التمثيل القانوني للمحافظة - المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة.
٦٥٧	المبدأ رقم (٧٧٣) : كفاية حضور إدارة قضايا الحكومة وإبداؤها لدفاعها نيابة عن الجهة الإدارية صاحبة الصفة.
٦٥٧	المبدأ رقم (٧٧٤) : المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة.
٦٥٨	المبدأ رقم (٧٧٥) : رفع الدعوى في الميعاد علي غير ذي صفة مثول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة - لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها علي غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد الميعاد.
٦٥٨	المبدأ رقم (٧٧٦) : الأصل في الاختصاص في الدعوى الإدارية أن توجه الدعوى ضد الجهة الإدارية التي أصدرت القرار.
٦٥٨	المبدأ رقم (٧٧٧) : وجوب تأجيل الدعوى قبل الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعي عليه.
٦٥٩	المبدأ رقم (٧٧٨) : وجوب أن تتم الإجراءات في الدعوى في مواجهة الخصوم - عدم اختصاص الأطراف المعنيين في يترتب عليه القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها علي غير ذي صفة.
٦٥٩	المبدأ رقم (٧٧٩) : اختصاص جهة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة دون اختصاص وزير العمل صاحب الصفة في تمثيل وزارته أو المحافظ صاحب الصفة في تمثيل المحافظة بجميع أجهزتها أو فروعها أمام القضاء يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها علي غير ذي صفة.

٦٦٠	<p>المبدأ رقم (٧٨٠) :</p> <p>المحافظ وحده هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح بدائرة محافظته - إختصاص وكيل الوزارة في الدعوي يجعلها غير مقبولة لرفعها علي غير ذي صفة ولا يكفي لتصحيح هذا الإجراء أن يكون إعلان الدعوي قد وجه إلي إدارة قضايا الحكومة وأن الإدارة قد قامت بمباشرة الدعوي أمام المحكمة المختصة ذلك أنه يتعين أن تكون مباشرة إدارة قضايا الحكومة للدعوي نيابة عن صاحب الصفة وهو المحافظ ويتعين علي المحكمة المنظور أمامها الدعوي أن تقضي بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة.</p>
٦٦١	<p>المبدأ رقم (٧٨١) :</p> <p>صدور القرار المطعون فيه بموافقة الوزير - وإختصاص وزير التربية والتعليم دون إختصاص محافظ القاهرة الذي يمثل قانوناً المنطقة التعليمية بإدارة غرب القاهرة هو إختصاص صحيح لأن الوزير أيا كان إختصاصه في هذا الشأن فهو صاحب صفة قانوناً في الإختصاص بوصف أن السبيل إلي إلغاء قراره إن كان لذلك ثمة وجه من واقع القانون لا يكون إلا بإختصاصه.</p>
٦٦١	<p>المبدأ رقم (٧٨٢) :</p> <p>إقامة الدعوى ضد مدير النيابة الإدارية وليست له أهلية التقاضي المعقودة قانوناً لوزير العدل بصفته - قيام محامي الحكومة وهو النائب القانوني عن الدولة فيما يقيمه أو يقام عليها من أقضية بحضور الجلسات وإيداء دفاعه وتقديم المستندات والمذكرات - رفض الدفع بعدم القبول.</p>
٦٦٢	<p>المبدأ رقم (٧٨٣) :</p> <p>التوكيل الصادر من مؤسسي الحزب إلي ممثلهم في مباشرة إجراءات الإخطار عن تأسيس الحزب يتسع ليشمل جميع الإجراءات التي تصل بهم إلي الهدف وهو الموافقة علي تأسيس الحزب سواء كانت هذه الإجراءات إدارية أمام لجنة شئون الأحزاب أو قضائية أمام الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا - أثر ذلك : يكون الدفع</p>

	بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة قائماً علي غير أساس سليم من القانون.
٦٦٣	المبدأ رقم (٧٨٤) : توجيه الدعوي إلي الجهة الإدارية صاحبة الصفة وهي وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بإعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعاً استحداث وزارة للاقتصاد في التشكيل الوزاري لا أثر له علي أوضاع الدعوي الشكلية.
٦٦٣	المبدأ رقم (٧٨٥) : وإختصام مديرية الصحة وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليست لها أهلية التقاضي - حضور محامي الحكومة أثناء نظر الدعوي يصح شكل الدعوي فإدارة قضايا الحكومة وفقاً لقانون تنظيمها تتوب عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع من دعاوي علي اختلاف أنواعها أمام كافة المحاكم.
٦٦٣	المبدأ رقم (٧٨٦) : حضور إدارة قضايا الحكومة في الدعوي - أثره في تصحيح الصفة في الدعوى.
٦٦٤	المبدأ رقم (٧٨٧) : مة بإعتبارها ممثلة لوزارة الداخلية تكون حجة علي هذه الوزارة بكل أجهزتها التابعة لها
٦٦٤	المبدأ رقم (٧٨٨) : علي المحكمة قبل الحكم بعدم قبول الدعوي لانعدام صفة المدعي عليه تأجيل نظر الدعوي وأن تأمر المدعي بإعلان ذي الصفة في ميعاد تحدده .
٦٦٤	المبدأ رقم (٧٨٩) : لا محل لأن يذكر الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم مادام أن أحدهم وهو الذي أقام المنازعة كان يمثلهم في الخصومة.
٦٦٥	المبدأ رقم (٧٩٠) : السكن مع المستأجر لا يعد طرفاً في عقد الإيجار ما بقي المستأجر

	<p>علي قيد الحياة - أثر ذلك :ليس للساكن أن يتمسك بأي حق من الحقوق المستمدة من العقد سواء قبل المؤجر أو أية جهة من الجهات - عدم قبول الدعوى المقامة من الساكن (زوج المستأجرة) لرفعها من غير ذي صفة.</p>
٦٦٦	<p>المبدأ رقم (٧٩١) :</p> <p>الأصل في الاختصاص في الدعوى الإدارية أن توجه إلى جهة الإدارة المختصة بإصدار القرار المطعون فيه - الدعوى التي ترفع بطلب إلغاء قرار الجزاء الموقع علي أحد موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصها إلى الوحدات المحلية - يجب أن يختصم فيها المحافظ الذي تقع في دائرة محافظته الوحدة المحلية التي يعمل بها الموظف الصادر بشأنه قرار الجزاء.</p>
٦٦٧	<p>المبدأ رقم (٧٩٢) :</p> <p>متى ثبت أن هيئة قضايا الدولة مثلت الهيئة المدعي عليها في جميع مراحل الدعوى سواء وقت أن كانت تحمل اسم الهيئة المصرية العامة لتعمير الأراضي أو بعد انقضاء شخصيتها المعنوية وحلول شخص معنوي جديد محلها باسم الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية يكون الطعن قد أقيم من ذي صفة - لا يغير من ذلك صدور الحكم المطعون عليه بالاسم السابق للهيئة - لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً شاب الحكم في خصوص اسم المدعي عليها.</p>
٦٦٨	<p>المبدأ رقم (٧٩٣) :</p> <p>تتمتع الهيئات العامة بشخصية اعتبارية - رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيل الهيئة أمام القضاء - صدور القرار من رئيس الجمهورية لا يعدو أن يكون تنويعاً للعمل المسئول عنه رئيس الهيئة - أثر ذلك - يظل رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء في أي نزاع يتصل بهذه القرارات.</p>
٦٦٨	<p>المبدأ رقم (٧٩٤) :</p> <p>(١) صاحب الصفة هو من يختص وفقاً لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتباري والتحدث باسمه والأصل في الاختصاص في</p>

	<p>الدعوي الإدارية أن توجه ضد الجهة الإدارية التي أصدرت القرار.</p> <p>(٢) الصفة في تمثيل الجهة الإدارية أمر مستقل عن نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الجهات الإدارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون ولا يكفي لصحة الإجراء أن تبشره إدارة قضايا الحكومة بل يتعين لصحة الإجراء أن تكون مباشرته باسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة إلى شئون وزارته</p>
٦٦٩	<p>المبدأ رقم (٧٩٥) :</p> <p>وزير العدل هو صاحب الصفة بالنسبة إلى شئون وزارته - إقامة الدعوي علي مدير عام الإدارة العامة للشئون الإدارية بوزارة العدل وأمين عام محكمة استئناف الإسكندرية يعتبر إقامة لها علي غير ذي صفة.</p>
٦٦٩	<p>المبدأ رقم (٧٩٦) :</p> <p>رئيس مجلس الوزراء لا صفة له في تمثيل الوزارات التي يرأس مجلس وزرائها حيث لم ينص القانون علي تمثيله لها اكتفاء بتمثيل كل وزير لوزارته.</p>
٦٧٠	<p>المبدأ رقم (٧٩٧) :</p> <p>عميد المعهد هو الذي يمثل أمام القضاء - وزير التعليم صاحب صفة أصلية في كل منازعة تتعلق بتقدير مرتبة النجاح في الشهادات التي يعتمدها بقرار إداري نهائي ملزم لجميع الأطراف المعنيين بتلك الشهادات وما يترتب عليها من آثار قانونية.</p>
٦٧٠	<p>المبدأ رقم (٧٩٨) :</p> <p>(١) صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلاً في الدعوي إذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو أبدي دفاعاً موضوعياً فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء .</p> <p>(٢) الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة من النظام العام الذي يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية حالة كانت عليها الدعوي ويجوز للمحكمة أن تتصدي له من تلقاء ذاتها.</p>

	<p>(٣) يجب التسوية في الحكم بين حالة صاحب الصفة الذي لم يختصم في الدعوي ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء وبين صاحب الصفة الذي توجه إليه الخصومة بعد إقامتها في الميعاد القانوني إذا تم هذا التوجيه بعد فوات ميعاد الطعن بالإلغاء.</p> <p>(٤) التظلم إلى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوي متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم — إقامة الدعوي علي غير ذي صفة له ثمة اتصال بموضوع المنازعة يقطع ميعاد رفع دعوي الإلغاء إلى أن يتم الفصل فيها.</p>
٦٧٢	<p>المبدأ رقم (٧٩٩) :</p> <p>دعوي الإلغاء هي الخصومة بين طرفين محلها إختصاص القرار الإداري المعيب في ذاته — يتعين قيامها علي مصلحة شخصية للطاعن وتهدف إلى تحقيق المشروعية وسيادة القانون والحفاظ علي الصالح العام — يتعين توجيهها إلى الجهة مصدرة القرار أو من يمثلها — يجوز أيضاً توجيهها إلى الجهة صاحبة السلطة الرئاسية التي تملك الموافقة علي القرار أو تملك تعديله - يجوز توجيه الدعوي إلى الجهتين معاً — مع مراعاة أنه لا يجوز إختصاص جهة لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة.</p>
٦٧٣	<p>المبدأ رقم (٨٠٠) :</p> <p>العامة — أثر حضورها وإيداء دفاعها على الصفة في الدعوي.</p>
٦٧٣	<p>المبدأ رقم (٨٠١) :</p> <p>إقامة الدعوي ضد وزير النقل في حين أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية هو من يمثلها أمام القضاء — تعلق الأمر بأحد الوزارات أو الهيئات أو مصلحة من المصالح العامة أو شخص اعتباري عام أو خاص فيكفي في تحديد الصفة أن يذكر اسم الجهة المدعي عليها في صحيفة الدعوي.</p>
٦٧٤	<p>المبدأ رقم (٨٠٢) :</p> <p>محافظ الغربية هو صاحب الصفة في الدعوي وإقامتها ضد وزير</p>

	<p>التربية والتعليم هو رفع لها علي غير ذي صفة - حضور هيئة قضايا الدولة وإيداء دفاعها فيها تكون قد مثلت الخصم الصحيح ذي الصفة.</p>
٦٧٤	<p>المبدأ رقم (٨٠٣) :</p> <p>صفة في الدعوى - رفع الدعوى علي رئيس الهيئة في حين أن مصدر القرار هو رئيس الجمهورية - صدور للقرار المطعون فيه من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء لا يعدو أن يكون تتويجاً للعمل المسئول عنه رئيس الهيئة ويظل رئيس الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء.</p>
٦٧٤	<p>المبدأ رقم (٨٠٤) :</p> <p>الأصل في الإختصاص في الدعوى الإدارية أن توجه الدعوى ضد الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه وضد من يمثلها قانونياً - صدور قرار وزارة التربية والتعليم كانت قد أصدرت قراراً بهدم مبني المدرستين كأثر من آثار القرار المطعون فيه وبالتالي فإن إختصاص محافظ القاهرة بصفته رئيساً لهذه الأجهزة وممثلاً قانونياً لها وإختصاص وكيل وزارة التربية والتعليم بالمحافظة ليصدر الحكم في مواجهتهما يكون إختصاصاً لغير ذي صفة.</p>
٦٧٥	<p>المبدأ رقم (٨٠٥) :</p> <p>الصفة والمصلحة في الدعوى - صفة المواطن في الطعون الانتخابية .</p>
٦٧٥	<p>المبدأ رقم (٨٠٦) :</p> <p>إدارة محلية - مديريات التربية والتعليم - صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء (دعوى - صفة) قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ناط بالمحافظ الإشراف على مديريات التربية والتعليم في نطاق محافظته بما من شأنه إسباغ الصفة عليه في تمثيلها أمام القضاء - لكل من المحافظ ووزير التربية والتعليم صفة في تمثيل مديريات التربية والتعليم.</p>

٦٧٦	المبدأ رقم (٨٠٧) : وزير العدل ينوب عن الدولة في الشئون المتعلقة بالنيابة الإدارية ما دام قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية جاء خلوا من نص يسند إلى رئيس هيئة النيابة الإدارية اختصاص النيابة عنها في صلاتها بالمصالح أو الغير وما يتفرع عن ذلك من صفة التقاضى.
٦٧٧	المبدأ رقم (٨٠٨) : المحافظ وحده الذي يمثل المحافظة أمام القضاء - أثر حضور هيئة قضايا الدولة وإيداء دفاعها على رفع الدعوى على غير ذي صفة.
٦٧٧	المبدأ رقم (٨٠٩) : الدفع القبول لرفع الدعوى على غير ذي صفة من النظام العام.
٦٧٧	المبدأ رقم (٨١٠) : شروط الصفة في رئيس إتحاد نقابات المهن الفنية ورئيس نقابة المهن السينمائية .
٦٧٨	المبدأ رقم (٨١١) : جامعات - اتحاد الطلاب - أمين الاتحاد - صفته في رفع الدعوى - اتحادات الطلاب وأهدافها وطبيعة العملية الانتخابية الخاصة بها.
٦٧٩	المبدأ رقم (٨١٢) : صفة في الدعوى - وجوب مراعاة ما يطرأ على الخصوم من تغير في الصفة.
٦٧٩	المبدأ رقم (٨١٣) : دعوى - صاحب الصفة في الطعن على القرار السلبي بعدم إعلان نتيجة الانتخاب .
٦٨٠	المبدأ رقم (٨١٤) : صفة في الدعوى - أثر زوال الصفة .
٦٨٠	المبدأ رقم (٨١٥) : صفة في الدعوى - انقضاء الصفة - واجب المحكمة في التأجيل لاختصاص ذي الصفة.

٦٨٠	<p>المبدأ رقم (٨١٦) :</p> <p>إيداع عريضة الدعوى دون وجود سند وكالة - صدور التوكيل الرسمي بعد إقامة الدعوى - مباشرة المحامي إجراء إيداع العريضة بتكليف من ذوي الشأن قبل إصدار التوكيل الرسمي له لا يؤثر في سلامة الإجراءات أساس ذلك - المغايرة بين صفة المدعي في الدعوى وصفة موكله.</p>
٦٨٢	<p>المبدأ رقم (٨١٧) :</p> <p>إيداع المحامي تقرير الطعن دون إيداع التوكيل - عدم حضوره جلالت المرافعة أمام المحكمة لتقديم سند الوكالة رغم تكرار إخطاره بذلك حتى تاريخ حجز الطعن للحكم - صحة الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .</p>
٦٨٢	<p>المبدأ رقم (٨١٨) :</p> <p>وجود إثبات المحام وكالته عن موكله - للمحكمة عند الضرورة الترخيص للوكيل في إثبات وكالته خلال الميعاد تحدده له عدم طلب المحكمة من المحامي إثبات وكالته لا يجوز لها القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة متى ثبت توثيق الوكالة من تاريخ سابق على تاريخ إقامة الدعوى.</p>
٦٨٣	<p>المبدأ رقم (٨١٩) :</p> <p>انتفاء صفة المالك عن الطاعن - أثر ذلك - لاصفة له في دعوى التعويض - أساس ذلك : الصفة في دعوى التعويض لا تثبت إلا لصاحب الحق المعتدي عليه .</p>
٦٨٤	<p>المبدأ رقم (٨٢٠) :</p> <p>صفة ومصلحة في الدعوى أو الطعن - زوالها بعد إقامة الدعوى أو رفع الطعن يوجب على المحكمة القضاء بعدم القبول ولو لم يدفع به أحد الخصوم - اعتبار الصفة من النظام العام - وجوب استمرارها حتى صدور الحكم في الدعوى أو الطعن .</p>
٦٨٥	<p>المبدأ رقم (٨٢١) :</p> <p>صفة في الدعوى - القرار الصادر من مجلس وكلاء وزارة</p>

٦٨٥	<p>الأوقاف في أي من المسائل الداخلة في اختصاصه ومن بينها فرز حصة الخيرات واعتماده من وزير الأوقاف - للمحافظ صفة في النزاع أساسها لقانون الإدارة المحلية.</p> <p>المبدأ رقم (٨٢٢) :</p>
٦٨٦	<p>وجوب توجيه الدعوى من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة في تمثيله والنيابة عنه قانوناً أو اتفاقاً - رفع الدعوى من غير صاحب الصفة - أثره : فقدان الخصومة لركن من أركانها ووجوب الحكم بعدم قبول الدعوى .</p>
٦٨٦	<p>المبدأ رقم (٨٢٣) :</p> <p>صفة في الدعوى - أثر زوال الصفة</p>
٦٨٦	<p>المبدأ رقم (٨٢٤) :</p> <p>صفة في الدعوى - اندماجها في المصلحة</p>
٦٨٧	<p>المبدأ رقم (٨٢٥) :</p> <p>دور القاضي الإداري في التحقق من توفر شرط الصفة في الخصوم - المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.</p>
٦٨٧	<p>المبدأ رقم (٨٢٦) :</p> <p>صاحب الصفة في الدعوى هو من يختص وفقاً لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتباري.</p>
٦٨٨	<p>المبدأ رقم (٨٢٧) :</p> <p>على القاضي التحقق من توافر شروط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوي لأطرافها حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوي من ورائها - لفظ الطلبات الوارد بنص المادة (١٢) المشار إليها يشمل الدعاوي كما يشمل الطعون</p>
٦٨٩	<p>المبدأ رقم (٨٢٨) :</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة من الدفع المتعلقة بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام المحكمة الإدارية</p>

	العليا وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .
٦٨٩	المبدأ رقم (٨٢٩) :
	شرط الصفة في الطعن على الأحكام
٦٩٠	المبدأ رقم (٨٣٠) :
	شرط المصلحة في الدعوى يتعين توافره ابتداء كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي .
٦٩٠	المبدأ رقم (٨٣١) :
	لا تثريب على المطعون اختصامه لآخرين بصفة تبعية ما دام قد اختصم صاحب الصفة الأصلية في النزاع
٦٩١	المبدأ رقم (٨٣٢) :
	شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى — دور القاضي في التحقق منه .
٦٩٢	المبدأ رقم (٨٣٣) :
	على القاضي الإداري بما له من هيمنة إيجابية على إجراءات الخصومة الإدارية التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم فيها والأسباب التي بنيت عليها الطلبات، ومدى جواز الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها.
٦٩٢	المبدأ رقم (٨٣٤) :
	صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلا في الدعوى إذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه وأبدى دفاعا موضوعيا، فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.
	— يجب التسوية في الحكم بين هذه الحالة وحالة صاحب الصفة الذي توجه إليه الخصومة بعد إقامتها في الميعاد القانوني وذلك إذا تم هذا التوجيه بعد فوات مواعيد الطعن بالإلغاء لاتحاد العلة في الحالتين .

٦٩٥	الفصل الثالث
	التظلم الإداري والمساعدة القضائية
٦٩٨	المبحث الأول
	التظلم الإداري
٦٩٩	المطلب الأول
	ماهية التظلم
٦٩٩	المبدأ رقم (٨٣٥) :
	التمييز بين التظلم الوجوبي والتظلم الاختياري، التظلم الوجوبي هو الذي يفرض المشرع على المتضرر من القرار أو الإجراء الإداري تقديمه إلى جهة الإدارة قبل إقامة دعواه كإجراء شكلي جوهري - ينبغي مراعاة اتخاذه قبل سلوك طريق الدعوي القضائية - يترتب على عدم تقديم هذا التظلم قبل إقامة الدعوي وجوب الحكم بعدم قبولها شكلاً لعدم سابقة التظلم إلى الجهة الإدارية التي حددها القانون - التظلم الجوازي أو الاختياري هو الذي ترك الشارع لذوي الشأن تقدير مدي تحقيق هذا التظلم لغايته من الطعن على قرار إداري قبل إقامة دعواه أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة - التظلم الاختياري لا يترتب على عدم تقديمه عدم قبول الدعوي القضائية.
٧٠١	المبدأ رقم (٨٣٦) :
	التظلم الوجوبي - استظهار ركن الاستعجال في القرارات التي لاتخضع لوجوب التظلم ادالياً.
٧٠٢	المبدأ رقم (٨٣٧) :
	اللجوء إلى القضاء أمر إختياري - لا إلزام على الموظف أن يلجأ للقضاء - اللجوء إلى القضاء لا يحول دون الإلتجاء إلى أولي الأمر من خلال التظلم - أساس ذلك إن التظلم هو الأصل في مجال إستخلاص ذوي الشأن لحقوقهم ورفع الظلم عنهم - جهة الإدارة وهي الخصم الشريف يتعين عليها أن تعطي الحق لأصحابه دون أن تكبدهم مشقة القضاء وإجراءاته - يؤكد ذلك أن المشرع حرصاً منه على تخفيف العبء عن العامل وتجنبيه أعباء التقاضي اشترط لقبول

٧٠٣	<p>دعوى الإلغاء في بعض الأحوال أن يسبقها تظلم لعل صاحب المصلحة يحقق طلباته دون طرح المنازعة على القضاء.</p> <p>المبدأ رقم (٨٣٨) :</p>
٧٠٤	<p>ماهية التظلم - الغرض منه - الغرض من جعل التظلم وجوبي هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة بطريق أيسر للناس وإنهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه فإن رفضته أو لم تبس فيه خلال الميعاد المقرر فله أن يلجأ إلى طريق التقاضي - أثر ذلك : دعوى الإلغاء يمكن قبولها قبل انقضاء المدة المقررة للجهة الإدارية حتى ترد على التظلم مادام هذا الميعاد قد انتهى بعد إقامة الدعوى وأثناء تداولها.</p> <p>المبدأ رقم (٨٣٩) :</p>
٧٠٤	<p>التظلم أمام مجلس المراجعة هو تظلم اختياري، لصاحب الشأن أن يلجأ إليه قبل ولوج سبيل التقاضي، أو أن يلجأ مباشرة إلى رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة دون سلوك طريق التظلم.</p>
٧٠٤	<p>المطلب الثاني</p>
٧٠٤	<p>شكل التظلم</p>
٧٠٦	<p>الفرع الأول</p>
٧٠٦	<p>شكل التظلم</p>
٧٠٦	<p>في مبادئ محكمة القضاء الإداري</p>
٧٠٦	<p>المبدأ رقم (٨٤٠) :</p>
٧٠٦	<p>ليس للتظلم شكل مخصوص في القانون فقد يحصل بعريضة يقدمها صاحب الشأن كما يمكن حصوله بإنذار على يد محضر.</p>
٧٠٦	<p>المبدأ رقم (٨٤١) :</p>
٧٠٦	<p>علة إشتراط التظلم في القرارات الإدارية وما يتفرع عنه من وقف الميعاد، هي أن تتاح الفرصة للجهة الإدارية لتعدل عن قرارها - لا يشترط في هذا التقديم سلوك خاص أو إتباع أوضاع معينة.</p>

٧٠٧	المبدأ رقم (٨٤٢) :
	شرط التظلم وروده علي قرار معين وألا يكون مجهولاً .
٧٠٧	المبدأ رقم (٨٤٣) :
	إغفال التوقيع علي التظلم لا يؤثر علي كيان التظلم ووجوده.
٧٠٨	المبدأ رقم (٨٤٤) :
	معني التظلم هو وجوب أن ينصب علي قرار إداري محدد، وأن يعلم به المتظلم قانوناً
٧٠٨	المبدأ رقم (٨٤٥) :
	نشره أو أعلن صاحب الشأن به أو علم به علماً يقينياً شاملاً يقوم مقام الإعلان.
٧٠٩	المبدأ رقم (٨٤٦) :
	— تظلم — إثبات التظلم — حساب الميعاد
٧٠٩	المبدأ رقم (٨٤٧) :
	تظلم — إثبات التظلم .
٧١٠	الفرع الثاني
	شكل التظلم
	في مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٧١٠	المبدأ رقم (٨٤٨) :
	ثمة طريقتين للتظلم طبقاً لمفهوم المادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة : هما التظلم إلى مصدر القرار نفسه أو إلى الهيئات الرئيسية .
٧١١	المبدأ رقم (٨٤٩) :
	تظلم — شكل التظلم — لا وجه لاستلزام وضع طابع دمغة — كفاية مثول التظلم بين سمع وبصر الإدارة لترتيب أثره .
٧١٣	المبدأ رقم (٨٥٠) :
	استخلاص العلم بالقرار والتظلم منه من البرقية المرسلة للمتظلم — تضمن البرقية كافة عناصر التظلم الوجوبي ويتحقق بها علم المدعي علماً يقينياً بالقرار المطعون فيه وأسباب المعارضة فيه

٧١٣	المبدأ رقم (٨٥١) :
	— لا بطلان على خلو التظلم الإداري من طابع التمغة.
٧١٣	المبدأ رقم (٨٥٣) :
	تظلم إداري — بطلان — خلو التظلم الإداري من طابع التمغة لا بطلان.
٧١٤	المبدأ رقم (٨٥٤) :
	ان المحكمة إلى صحة هذا التظلم، فما كانت الصورة تحمل تاريخاً وإذا بها بعد ذلك تحمل تاريخاً مزعوماً، ولا دليل ينبئ بأنها قدمت إلى شخص مسئول بتسلمه لها من حق المحكمة طرحه وإعتبار الدعوي غير مقبولة شكلاً.
٧١٥	المبدأ رقم (٨٥٥) :
	إقامة الدليل على حصول التظلم يقع على عاتق المتظلم.
٧١٥	المطلب الثالث
	نطاق التظلم
٧١٦	الفرع الأول
	نطاق التظلم
	في مبادئ محكمة القضاء الإداري
٧١٦	المبدأ رقم (٨٥٦) :
	التظلم من القرارات اللاحقة على العمل بقانون مجلس الدولة.
٧١٦	المبدأ رقم (٨٥٧) :
	عدم جدوى التظلم من القرارات السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة.
٧١٧	المبدأ رقم (٨٥٨) :
	علة تقديم التظلم الإداري لمصدر القرار أو لمن يعلوه في السلم الرئاسي هي احتمال تبين خطأ القرار والعدول عنه بسحبه في المدة القانونية — لا شبهة في أن هذه العلة منتفية عندما ينص القانون على نهائية بعض القرارات الإدارية (النهائية في قرار لجنة التأديب).

٧١٧	<p>المبدأ رقم (٨٥٩) :</p> <p>التظلم الذي يترتب علي فوات ستين يوماً علي تقديمه، دون الإجابة عليه من الجهة الإدارية قيام قرار حكمي برفضه التظلم من القرارات الإدارية النهائية التي يجوز المطالبة بإلغائها — أما التظلم الذي يقدم عن قرارات إدارية غير نهائية فإنه لا يترتب عليه هذا الأثر.</p>
٧١٨	<p>المبدأ رقم (٨٦٠) :</p> <p>الحكمة من التظلم — عدم جدوى التظلم من قرار التخطي في الترقية إلي الجهة الإدارية متى أعلنت عدم الاستجابة إلي طلب تعديل الأقدمية الذي بني عليه المدعي تخطيه .</p>
٧١٨	<p>المبدأ رقم (٨٦١) :</p> <p>مجلس المراجعة في هذه الناحية من الاختصاص لا يخضع للنظام الرئاسي الذي يعطي للرئيس سلطة تعديل وإلغاء القرارات الصادرة من الهيئات الدنيا، ومن ثم فإن التظلم من القرار الصادر من مجلس المراجعة في خصوص ما انتهى إليه من تقدير ضريبة علي العقارات المبينة، لا يعتبر تظلاً منتجاً لآثاره.</p>
٧١٩	<p>الفرع الثاني</p> <p>نطاق التظلم</p> <p>في مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p>
٧١٩	<p>المبدأ رقم (٨٦٢) :</p> <p>التظلم الوجوبي — سريان التظلم علي الطلب الأصلي والطلب المعارض المقدم خلال المنازعة الإدارية مادام له موضوع مستقل غير داخل في عموم الطلب الأصلي.</p>
٧١٩	<p>المبدأ رقم (٨٦٣) :</p> <p>التظلم إلي لجنة العمد والمشايخ المذكورة في أي وقت أو إلي وزير الداخلية بعد اعتماد قرارها اعتماداً صريحاً أو ضمناً يكون غير مجدٍ.</p>
٧٢٠	<p>المبدأ رقم (٨٦٤) :</p> <p>أثر التظلم من بعض القرارات المرتبطة دون غيرها.</p>

٧٢٠	المبدأ رقم (٨٦٥) : إعتماد الوزير للقرار بحالته بعد لأن أوضح المطعون ضده مثالب هذا القرار - لا جدوى لتظلم يقدم مرة أخرى بعد اعتماد القرار.
٧٢١	المبدأ رقم (٨٦٦) : لا يوجد مانع من قبول التظلم ولو خالف تنظيماً مغايراً لقانون مجلس الدولة.
٧٢١	المبدأ رقم (٨٦٧) : لا التزام على العاملين بشركات القطاع العام بالتظلم من القرارات التأديبية .
٧٢١	المبدأ رقم (٨٦٨) : وجوب أن يكون التظلم مجدياً بمعنى أن يكون هناك احتمال أن تغير الجهة الإدارية رأيها بعد تقديمه - إعلان الجهة الإدارية سلفاً عدم استجابتها لأي تظلم أو ثبوت إطلاع الموظف الجهة الإدارية علي ما يجده من وجوه البطلان في القرار الذي رفع دعوي إلغائه قبل أن يعتمده الوزير بحالته ، فلا تكون هناك جدوى لتظلم يقدمه مرة أخرى.
٧٢٢	المبدأ رقم (٨٦٩) : التظلم من قرار يشمل التظلم من القرارات الأخرى المرتبطة به.
٧٢٢	المبدأ رقم (٨٧٠) : كفالة المشرع الدستوري حق التقاضي للناس كافة - حظر المشرع النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء وفقاً لنص المادة (٨٦) من الدستور- هذا النص لايعني إباحة اللجوء إلى القضاء دون التقيد بالإجراءات والمواعيد المقررة لرفع الدعاوى ودون ولوج الطرق والالتزام بالسبل التي حددها المشرع لقبول الدعوى ومنها التظلم من القرار- مدى اعتبار الشكوى تظلاً - الشكوى المقدمة قبل صدور القرار المطعون عليه ليست تظلاً - أساس ذلك: أن المشرع حدد العناصر والشروط التي يجب توافرها في التظلم والتي تتطلب أسبقية القرار المطعون فيه على التظلم.

٧٢٣	المبدأ رقم (٨٧١) : الصفة في تقديم التظلم - العبرة في التظلم هو إتصال علم جهة الإدارة به حتى يتسنى لها فحصه وإصدار قرارها فيه بالقبول أو الرفض.
٧٢٤	المبدأ رقم (٨٧٢) : أوجب المشرع التظلم من القرارات الإيجابية الصادرة بإنهاء خدمة الموظفين العموميين بكل صورها قبل سلوك سبيل التقاضي - استثنى المشرع حالة واحدة هي الفصل بالطريق التأديبي - قرارات إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية من القرارات التي يجب التظلم منها قبل رفع الدعوى
٧٢٦	المبدأ رقم (٨٧٣) : بمدى وجوب التظلم من قرارات إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية قبل الطعن عليها بالإلغاء - لا يشترط التظلم من قرارات إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية قبل اللجوء إلى القضاء بطلب الغائها.
٧٢٦	المبدأ رقم (٨٧٤) : قرارات إنهاء الخدمة وما في حكمها من قرارات سلبية يجب التظلم منها قبل إلغائها ومن ثم لا يقبل طلب وقف تنفيذها إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
٧٢٧	المبدأ رقم (٨٧٥) : التظلم الوجوبي ويقوم مقامه طلب المساعدة القضائية المقدم إلى المحكمة الإدارية المختصة للإعفاء من الرسوم.
٧٢٨	المبدأ رقم (٨٧٦) : القرار الساحب للترقية لا يندرج تحت القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة - أثر ذلك : عدم اشتراط التظلم منه قبل رفع الدعوى.
٧٢٨	المبدأ رقم (٨٧٧) : اشتراط المشرع التظلم من قرار الفصل قبل رفع الدعوى - هذا الشرط لا ينطبق إلا إذا توافر في القرار المطعون فيه وصف القرار الإداري - القرار المنعدم لا يعتبر قراراً إدارياً بل عمل مادي - أثر

	ذلك : عدم اشتراط التظلم من قرار الفصل متى كان منعدياً - أساس ذلك - : أن اشتراط التظلم من عدمه هو أمر لا يتفق وطبائع الأشياء - يتأبي علي الذوق القضائي السليم أن يعفي الطعن علي مثل هذا القرار من شرط الميعاد دون إعفائه من شرط سابق عليه وهو التظلم كلا الشرطين (التظلم والميعاد) يجمعهما أصل مشترك وهو أنهما من الشروط المطلوبة لقبول الدعوي شكلاً.
٧٣٠	المبدأ رقم (٨٧٨) : قرار الاحالة الى الاحتياط والاحالة الى المعاش يدخلان في عداد القرارات التي يتعين التظلم منها وجوباً.
٧٣١	المبدأ رقم (٨٧٩) : التظلم الأول هو الذي ينتج أثره في قطع ميعاد رفع الدعوى.
٧٣١	المبدأ رقم (٨٨٠) : نقابة الصحفيين لا شكل قضاء موازياً لمحاكم مجلس الدولة - الطعن على هذه القرارات أمام مجلس الدولة.
٧٣١	المطلب الرابع ميعاد التظلم
٧٣٣	الفرع الأول ميعاد التظلم
	في مبادئ محكمة القضاء الإداري
٧٣٣	المبدأ رقم (٨٨١) : يجب تقديم التظلم الإداري في الميعاد المحدد لرفع التظلم القضائي فإن تقدم بعد ذلك استغلق علي أصحاب الشأن طريق التظلم القضائي ويكتسب القرار الإداري حصانة نهائية
٧٣٣	المبدأ رقم (٨٨٢) : التظلم موقف للميعاد.
٧٣٣	المبدأ رقم (٨٨٣) : التظلم القاطع للميعاد شرطه الوضوح وعدم التجهيل.

٧٣٤	المبدأ رقم (٨٨٤) : بداية ميعاد التظلم من تاريخ العلم بالقرار .
٧٣٤	المبدأ رقم (٨٨٥) : بأن الدعوي قد رفعت قبل أوانها فإنه متى انقضي هذا الميعاد أثناء سير الدعوي فقد أصبح الدفع بعدم قبول الدعوي لا جدوى منه - ولا جدوى فيما يمكن أن تدفع به الحكومة من أن التظلم قد فصل فيه بقبوله - يتركز النزاع فيمن يتحمل مصاريف التقاضي.
٧٣٤	المبدأ رقم (٨٨٦) : حساب ميعاد تقديم التظلم يكون بالأيام وليس بالساعات - إذا كان الميعاد مقدراً بالأيام ومنصوصاً علي أنه يبدأ من تاريخ إجراء معين فلا يحسب اليوم الذي حصل فيه الإجراء بل يسري الميعاد من اليوم التالي.
٧٣٥	المبدأ رقم (٨٨٧) : المعول عليه في بدء سريان ميعاد رفع الدعوي هو إعلان صاحب الشأن برفض التظلم المرفوع منه إلي الجهة الإدارية عن القرار الإداري - إمتداد الميعاد.
٧٣٥	المبدأ رقم (٨٨٨) : تظلم المدعي إلي رئيس مجلس الوزراء دون توجيهه مباشرة إلي جهة الإدارة التي كان تابعاً لها قبل فصله يحدث أثره - العادة جرت علي إحالة مثل هذه التظلمات إلي المصالح والجهات المختصة وهو ما يستوي في النتيجة مع تقديمها من أصحاب الشأن رأساً إلي هذه الجهات.
٧٦٣	المبدأ رقم (٨٨٩) : لا يعتبر القيام بتسوية المعاش رفضاً للتظلم من القرار الصادر بالإحالة إلي المعاش - تسوية المعاش وتسليم السركي لصاحبه هي عملية مادية حسابية تتم تنفيذاً للقرار الصادر بالإحالة إلي المعاش لا يتعرض فيها الموظف المختص للبحث في مشروعية ذلك القرار ومدى مطابقته للقانون.

٧٦٣	المبدأ رقم (٨٩٠) : إذا لم تسكت الإدارة عن تظلم المدعي من فصله من الخدمة وإنما اتخذت إجراءات إيجابية مستمرة انتهت بالموافقة علي عودته - عدم تنفيذ الإجراء يجعل الدعوى مقبولة شكلاً.
٧٣٧	الفرع الثاني ميعاد التظلم في مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٧٣٧	المبدأ رقم (٨٩١) : تظلم - ميعاد التظلم - الرفض الحكمي للتظلم.
٧٣٧	المبدأ رقم (٨٩٢) : تظلم - ميعاد التظلم - الرفض الحكمي للتظلم - تكرار التظلم - العبرة بالتظلم الأول .
٧٣٨	المبدأ رقم (٨٩٣) : لا مناص من اللجوء إلى التظلم الوجوبي قبل إقامة دعوي الإلغاء - لا معني لانتظار الميعاد إذا عمدت الإدارة إلى البت في التظلم قبل انقضاء فسحته وكذلك إذا استعجل ذو الشأن مراجعة القضاء ثم انقضي الميعاد خلال سير الدعوي.
٧٣٩	المبدأ رقم (٨٩٤) : نهاية ميعاد التظلم هي تاريخ وصوله الفعلي إلى الجهة المتظلم إليها صاحبة الاختصاص وليست تاريخ إيداع الكتاب الجديد بالبريد - التأخير غير العادي في وصول هذا التظلم إلى الجهة المرسل إليها مما يخضع لتقدير المحكمة.
٧٣٩	المبدأ رقم (٨٩٥) : بدء ميعاد الدعوي بعد انقطاعه بالتظلم من القرار ، وحسابه من تاريخ فوات ستين يوماً علي التظلم دون إجابة عليه أو من رفضه صراحة قبل مضي هذه المدة
٧٤٠	المبدأ رقم (٨٩٦) : لا محل لتطلب تقديم تظلم جديد قبل رفع الدعوي في هذه الحالة

٧٤٠	<p>أساس ذلك أن التظلم الذي سبق أن قدمه المدعي تظل آثاره قائمة لأن باب الطعن كان مفتوحاً أمامه طالما لم يفصل في دعواه فضلاً عن عدم جدوى التظلم مرة أخرى</p> <p>المبدأ رقم (٨٩٧) :</p>
٧٤١	<p>التنظيم الخاص للتظلم من التقدير السنوي بأحد الجهات الإدارية ليس من شأنه عدم الإعتداد بالتظلم الو جوبي الذي نظمه قانون مجلس الدولة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٩٨) :</p> <p>انقضاء ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه الجهة الإدارية يعتبر بمثابة رفض حكمي له — عدم سريان هذا الحكم علي دعوي الإلغاء المتعلقة بتقارير الكفاية متى كانت برتبة ضعيف أو دون المتوسط - التقرير في هذه الحالة لا يثبت له صفة النهائية إلا بعدم التظلم إلي لجنة شئون العاملين خلال المهلة المنصوص عليها في القانون، أو بالبت في التظلم.</p>
٧٤١	<p>المبدأ رقم (٨٩٩) :</p> <p>قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة علي التظلم — عدم قيام هذه القرينة إذا لم تهمل الإدارة التظلم وإنما اتخذت مسلكاً إيجابياً في سبيل الإستجابة إليه — المعول عليه في هذا الصدد هو المسلك الإيجابي في سبيل إجابة المتظلم إلي تظلمه بعد استشعار الجهة الإدارية حقه فيه وليس المسلك الإيجابي في بحث التظلم</p>
٧٤٢	<p>المبدأ رقم (٩٠٠) :</p> <p>التظلم الوجوبي ليس مقصوداً لذاته كإجراء شكلي — تعجل صاحب الشأن وإقامته دعواه بعد صدور القرار ثم تظلمه من القرار إلي الجهة المختصة خلال الميعاد المقرر قانوناً وإتاحة الفرصة لهذه الجهة بذلك، هذا التظلم وإصدار قرارها في شأنه فإن التظلم من ثم يكون قد تحققت به الغاية التي ييغهاها المشرع.</p>
٧٤٢	<p>المبدأ رقم (٩٠١) :</p> <p>يجب أن يتم التظلم بعد صدور القرار وليس قبله — تقديم شكوى إلي</p>

٧٤٣	<p>الجهة الإدارية قبل إصدار القرار لا يغني عن وجوب قيامه بالتظلم إدارياً بعد صدور القرار .</p> <p>المبدأ رقم (٩٠٢) :</p>
٧٤٣	<p>العبارة في تحديد تاريخ التظلم من القرار الإداري هي بتاريخ تقديمه أو وصوله إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو الجهة الرئاسية لها - إذا لم تقدم جهة الإدارة ما ينفي صحة ما قرره الطاعن فإنه يفترض وصوله إليها في التاريخ المذكور ويبدأ منه ميعاد الستين يوماً المقررة للبت في التظلم والتي يعتبر فواتها دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .</p> <p>المبدأ رقم (٩٠٣) :</p>
٧٤٣	<p>ميعاد رفع الدعوي إلى المحكمة بعد انقطاعه بالتظلم من القرار المطعون فيه يتعين حسابه من تاريخ فوات ستين يوماً علي التظلم دون إجابة عليه أو من رفضه صراحة قبل انقضاء هذه المدة - الأصل أن فوات الستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار برفضه.</p> <p>المبدأ رقم (٩٠٤) :</p>
٧٤٥	<p>المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة مفادها -مضي ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عليه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض حكمي -يتعين رفع دعوي الطعن في القرار في خلال ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً - ميعاد رفع الدعوي يمتد إذا ثبت أن جهة الإدارة قد استشعرت حق المتظلم واتخذت مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابته إلي طلبه - يبدأ حساب ميعاد رفع الدعوي في هذه الحالة من تاريخ إبلاغ المتظلم بقرار جهة الإدارة الذي يتضمن موقفها النهائي.</p> <p>المبدأ رقم (٩٠٥) :</p>
٧٤٦	<p>ميعاد دعوى الإلغاء - ميعاد التظلم من القرار - أدلة ثبوت العلم به.</p>

٧٤٨	المطلب الخامس
٧٤٨	المسلك الإيجابي لبحث التظلم
٧٤٨	الفرع الأول
٧٤٨	ما يعتبر مسلكاً إيجابياً
٧٤٨	المبدأ رقم (٩٠٦) :
	إذا سلكت جهة الإدارة مسلكاً إيجابياً نحو إجابة المتظلم جزئياً بأن أسفر بحث التظلم عن تعديل الجزاء جزئياً بتخفيضه فإن مؤدي ذلك إعتبار إجراءات السحب النهائي الجزئي للقرار قد بدأت فور تقديم التظلم في الميعاد واستمرت إلي أن أقام الطاعن طعنه بعد الميعاد — نتيجة ذلك :تعتبر قرينة الرفض الحكمي للتظلم لم تتم طالما قد تم تعديل القرار بتخفيض الجزاء الوارد به أثناء نظر الطعن أمام المحكمة التأديبية — يظل الطعن قائماً بالنسبة لما لم يسحب من القرار دون حاجة إلي سبق تقديم تظلم جديد — يحق للطالب أن يعدل طلباته أمام المحكمة — أساس ذلك :أن قرار الجزاء سيظل قائماً بالنسبة لما لم يسحب منه.
٧٥٠	المبدأ رقم (٩٠٧) :
	الأصل هو أن فوات سنتين يوماً من تاريخ تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة هو بمثابة قرار ضمنى برفض التظلم — إلا أنه متى سلكت الإدارة مسلكاً إيجابياً في بحث التظلم فإن هذا المسلك يعتبر مانعاً لسريان قرينة الرفض الضمني — لا يسري ميعاد دعوي الإلغاء إلا من تاريخ الإبلاغ بالموقف النهائي لجهة الإدارة.
٧٥١	المبدأ رقم (٩٠٨) :
	المسلك الإيجابي الذي ينفي قرينة الرفض الحكمي للتظلم ليس في بحث التظلم بالأسلوب المعتاد وإنما باتخاذ إجراء في بحث هذا التظلم أو خلال بحثه يوحى علي أساس معقول بجدية موقف الإدارة من حيث بداية قناعتها بأحقية المتظلم في مظلمته بإتجاهها جدياً لبحثها تمهيداً لإجابة المتظلم إلي طلبه — هذا لا يتم إلا عن طريق الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية لها.

٧٥٤	<p>المبدأ رقم (٩٠٩) :</p> <p>(١) مرور ستين يوماً على التظلم دون البت فيه يعتبر بمثابة رفض للتظلم وفي هذه الحالة يتعين لقبول دعوى الإلغاء إقامتها خلال الستين يوماً التالية لمرور الستين يوماً الأولى.</p> <p>(٢) امتداد هذا الميعاد الأخير إذا ثبت أن جهة الإدارة قد استشعرت حق المتظلم واتخذت مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابته إلى طلبه إذ يبدأ حساب ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة من تاريخ إبلاغ المتظلم بقرار جهة الإدارة الذي يتضمن موقفها النهائي من تظلم الطاعن</p>
٧٥٥	<p>الفرع الثاني</p> <p>ما لا يعتبر مسلكاً إيجابياً</p>
٧٥٥	<p>المبدأ رقم (٩١٠) :</p> <p>إخطار الجهة الإدارية للمتظلم للحضور لبحث تظلمه هذا الإخطار في حد ذاته لا يعتبر مسلكاً إيجابياً من جانبها بقبول تظلمه.</p>
٧٥٦	<p>المبدأ رقم (٩١١) :</p> <p>المسلك الإيجابي من الجهة الإدارية، الذي من شأنه مد أجل رفع الدعوى هو المسلك الإيجابي في سبيل إجابة المتظلم إلى طلبه عندما تستشعر أن له حقاً مهضوماً وليس المسلك الإيجابي في بحث التظلم</p>
٧٥٦	<p>المبدأ رقم (٩١٢) :</p> <p>انقطاع سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء بالتظلم — يجب أن يبت فيه قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه — إذا صدر القرار برفض التظلم وجب أن يكون مسبباً — يعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه — يكون ميعاد رفع الخاص بالتظلم ستون الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستون يوماً من تاريخ إنقضاء الستين يوماً المذكورة — إذا صدر قرار صريح برفض التظلم قبل إنقضاء مدة القرار الضمني بالرفض أحسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ القرار الصريح — إذا انقضت فترة القرار الضمني دون صدور قرار صريح أحسب الميعاد من تاريخ انقضاء فترة القرار الضمني حتى ولو صدر قرار</p>

	<p>صريح بالرفض بعد ذلك — المسلك الإيجابي الذي يؤدي إلى حساب الميعاد من تاريخ تكشف نية الإدارة تجاه التظلم وليس من التاريخ الفرضي لا يقتصر على مجرد بحث التظلم — يتعين أن يكون هذا المسلك متجهاً إلى إجابة المتظلم إلى ما يطالب به في تظلمه لأن جهة الإدارة استشعرت أحييته في ذلك.</p>
٧٥٨	<p>المبدأ رقم (٩١٣) :</p> <p>فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض له — يكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار المتظلم منه ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة — أي يفترض في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم — يكفي في تحقق الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل التظلم وأنها إذ استشعرت حق المتظلم فيه اتخذت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة إليه وكان فوات الستين يوماً راجعاً إلى بطء الإجراءات بين الإدارات المختصة في هذا الشأن — استدعاء الطاعن إلى الشئون القانونية لإعادة التحقيق لا يعد مسلكاً إيجابياً.</p>
٧٦٠	<p>المبدأ رقم (٩١٤) :</p> <p>لا يكفي القول باتخاذ الإدارة مسلكاً إيجابياً نحو الاستجابة للتظلم أن يكون قد أبدت آراء قانونية لصالح المتظلم — بل يجب أن تكون الإدارة قد شرعت في تنفيذ هذه الآراء واتخذت خطوات فعلية نحو الاستجابة لهذه الآراء.</p>
٧٦١	<p>المبدأ رقم (٩١٥) :</p> <p>يعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض — يكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم هو ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة — بحث التظلم أمر طبيعي وهو واجب على الجهة المتظلم إليها يفترض قيامها به — إمتداد ميعاد الطعن لا يكون إلا</p>

	حيث تسلك الجهة الإدارية مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابة المتظلم إلى تظلمه بعد استدشعار حقه فيه — لا يعتبر مجرد بحث التظلم مسلكاً إيجابياً يمتد به ميعاد الطعن.
٧٦٢	المطلب السادس أثر التظلم
٧٦٢	المبدأ رقم (٩١٦) : أثر التظلم : من جهة يقطع سريان الميعاد ومن جهة أخرى يخول جهة الإدارة سواء كانت نفس السلطة التي أصدرت القرار أو سلطة أعلى حق نشر الموضوع برمته فتسحب القرار المتظلم منه أو تلغيه أو تعدله حسبما يترأى لها.
٧٦٣	المبدأ رقم (٩١٧) : ولا عبرة بالتظلم مادام القرار نهائياً لا يجوز التظلم منه إلى جهة إدارية.
٧٦٣	المبدأ رقم (٩١٨) : شرط التظلم القاطع للميعاد تقديمه للجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية لها.
٧٦٣	المبدأ رقم (٩١٩) : إعلان الإدارة أنها لن تنظر في أية شكوى خاصة بالأقدمية، وأن من له شكوى في هذا الخصوص فعليه أن يتقدم بها رأساً إلى مجلس الدولة، يجعل التظلم في هذه الحالة غير مجد لا يوقف سريان مواعيد الطعن.
٧٦٤	المبدأ رقم (٩٢٠) : شرط التظلم الذي يوقف سريان الميعاد أن يكون منتجاً بأن يكون عن قرار قابل للسحب أو العدول عنه.
٧٦٤	المبدأ رقم (٩٢١) : التظلم المقدم بعد الميعاد لا ينتج أثراً.
٧٦٥	المبدأ رقم (٩٢٢) : تتابع التظلمات — التظلم الذي يوقف الميعاد هو التظلم الأول دون غيره.

١٧٦٥	المبدأ رقم (٩٢٣) : الطعن في القرار وإعادة النظر فيه من جانب الإدارة في غضون الستين يوماً من شأنه قطع الميعاد.
٧٦٥	المبدأ رقم (٩٢٤) : العبرة في بدء سريان الميعاد المذكور هي بتقديم التظلم الأول، فليس يجدي في قطعه أو امتداده الإسترسال في تقديم طلبات متعاقبة متكررة لاحقة عن ذات الموضوع.
٧٦٦	المبدأ رقم (٩٢٥) : التظلم الذي يقطع ميعاد الستين يوماً ليس له شكل مخصوص في القانون — يمكن حصوله بإنذار علي يد محضر.
٧٦٦	المبدأ رقم (٩٢٦) : لا يقطع الميعاد سوى التظلم المقدم في الميعاد.
٧٦٦	المبدأ رقم (٩٢٧) : للتظلم الذي يقطع الميعاد هو التظلم الذي يقدم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار أو للجهة للرئاسة
٧٦٧	المبدأ رقم (٩٢٨) : حق الطعن في القرارات الإدارية ينشأ بمجرد صدورها والعلم بها — التظلم في الميعاد — التظلم بعد فوات الميعاد لا ينتج أثراً — عدم إقامة المدعى للدعوى في الميعاد طعنًا على القرار الذي صدر بتخطيه في الترقية تنسيقاً من الوقت الذي علم به فلا يلومن إلا نفسه إن هو جنح إلى السلم مفضلاً وسيلة الشفاعة والوساطة، للوصول إلى ما ينبغي متحماً بالصبر وأدب السعي حتى استطاع من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢ أن يصل إلى استبدال العقوبة من الخصم شهرين إلى لفت نظر لأنه بهذا قد أضاع مواعيد الطعن المقررة.
٧٦٧	المبدأ رقم (٩٢٩) : رفع دعوي مستعجلة بطلب نذب خبير لإثبات حالة الأرض موضوع النزاع، لأنه لا يعتبر تظلماً مرفوعاً إلى الجهة التي أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية فلا ينقطع به الميعاد — الإنذار الذي وجه للمصلحة

٧٦٨	<p>بعد إنتهاء دعوي إثبات الحالة بطلب العدول عن القرار الصادر ببيع الأرض بالمزاد العلني لا يعتبر بمثابة تظلم إلى الجهة الرئاسية يفتح ميعاداً جديداً.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣٠) :</p>
	<p>(١) شرط تحقق رفض للتظلم افتراضاً أو حكماً أو ضمناً فوات الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم — وليس المقصود بالإجابة هنا صدور قرار نهائي صريح بالقبول أو السرفض وإنما يكفي في تحقق الإجابة أن تتبين المحكمة أن السلطات الإدارية المختصة حين قدم إليها للتظلم لم تهمله بل إنها استشعرت أن التظلم اتخذ مسلكاً واضحاً نحو استجابته.</p> <p>(٢) اختلاف الظروف في كل من فرنسا ومصر إذ بينما مضي علي نظام مجلس الدولة الفرنسي حوالي قرن ونصف قرن فآلم المحكومون بأوضاعه وإجراءاته إلماماً دقيقاً ، فإن مجلسنا ناشئ ما كان قد مضي عليه حين وضع نص المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩سوي نيف وسنتين لم تنح لنوي الشأن خلال تلك الفترة القصيرة أن يفهموا لأوضاعه وإجراءاته ومواعيده، ومن الخير أخذهم بالرفق وتفادي السقوط في الحقوق وهو من الأحكام الاستثنائية مادامت النصوص تتسع في مدلولها لذلك.</p>
٧٧٠	<p>المبدأ رقم (٩٣١) :</p> <p>إذا اقتضت الوزارة بوجاهة للتظلم وسعت في جد إلي إجابته فإن هذا السعي من جانبها ينفي قيام ذلك للقرار للضمني بالرفض وبالتالي يظل الميعاد مفتوحاً ريثما تنتهي للوزارة من مسعاها وتعلن قرارها للمتظلم.</p>
٧٧٠	<p>المبدأ رقم (٩٣٢) :</p> <p>إذا ركن المدعي بحق إلي جدوى تظلمه وإلي إنتاجه في إمكان عدول الوزير عن قراره متى واستبان له وجه الحق في هذا التظلم، وإذا اطمأن فوق ذلك إلي ما لطربت عليه العادة من جواز عدول الرئيس الإداري عن قرار العقوبة التي له ولاية إيقاعها متى اتضحت</p>

٧٧١	<p>له دواعي العدول، وترجحت لديه البراءة اطمأن إلى ذلك كله فإن المدعي يكون علي حق في التريث حتى يثبت برأيه في هذا التظلم ثم يقيم دعوي الإلغاء في الميعاد عند الاقتضاء.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣٣) :</p>
٧٧٢	<p>(١) الحكمة من جعل التظلم الذي يقدم إلى الجهة الإدارية قاطعاً للمدة هي إعطاء الحكومة فرصة تراجع فيها نفسها بشأن القرار المتظلم منه قبل اللجوء إلى المحكمة مباشرة فإن أصرت علي موقفها جاز للمتظلم أن يلجأ إلى المحكمة دون أن يخلق باب التقاضي في وجهه بفوات ميعاد الستين يوماً علي صدور القرار</p> <p>(٢) إذا أفصحت الجهة الإدارية أنها لن تنتظر في مثل تظلم المدعي تكون قد أعلنت عن تخليها مقدماً عن نظره أو البحث فيه علي أية صورة فإذا لجأ المدعي رغم ذلك كله إلى تقديم شكوى إلى وزارة الخارجية فإن شكواه علي هذا النحو لا توقف سريان ميعاد الطعن.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣٤) :</p>
٧٧٣	<p>التظلم المؤدي إلى قطع سريان ميعاد الستين يوماً هو الذي يقدم بعد صدور القرار فعلاً لا قبل صدوره - شرط التظلم المنتج عدم التجهيل.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣٥) :</p>
٧٧٣	<p>التظلم المقدم بعد الميعاد لا ينتج أثراً.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣٦) :</p>
٧٧٤	<p>القرار الصادر من غير المختص بسلطة توقيع الجزاءات علي الموظفين التابعين للوزارة لا يجوز أن يترتب عليه أثر قانوني ومن الجائز لذلك سحبه ويترتب علي التظلم المقدم وقف سريان ميعاد إلغائه.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣٧) :</p>
٧٧٤	<p>قطع التظلم للميعاد.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣٨) :</p>
٧٧٤	<p>انقطاع سريان الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت</p>

	القرار أو الهيئات الرئاسية.
٧٧٤	المطلب السابع مبادئ متنوعة في التظلم بوجه عام
٧٧٤	المبدأ رقم (٩٣٩) : التظلمات التي تقدم إلى اللجان القضائية .
٧٧٥	المبدأ رقم (٩٤٠) : قيام للتظلم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم .
٧٧٦	المبدأ رقم (٩٤١) : التظلم يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم.
٧٧٦	المبدأ رقم (٩٤٢) : يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم للطلب أو للتظلم الذي يعرضه الموظف على السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه مطالباً بأدائه — طلب الإعفاء من الرسوم هو أقوى من التظلم الإداري للقاطع للتقادم في هذا الخصوص
٧٧٦	المبدأ رقم (٩٤٣) : التظلم والمساعدة القضائية — دلالتهما في قطع التقادم.
٧٧٨	المبدأ رقم (٩٤٤) : التظلم الوجوبي — التظلم المجدي
٧٧٩	المبدأ رقم (٩٤٥) : تظلم — شكل التظلم ونطاقه — ميعاد التظلم — تطبيق.
٧٨٠	المبدأ رقم (٩٤٦) : التظلم أمام اللجان القضائية — إلى من يقدم التظلم ؟
٧٨٠	المبدأ رقم (٩٤٧) : تظلم — ميعاد التظلم — الرفض الحكمي للتظلم
٧٨١	المبدأ رقم (٩٤٨) : تظلم — ميعاد التظلم — الرفض الحكمي للتظلم — تكرار التظلم — العبرة بالتظلم الأول .

٧٨٢	المبدأ رقم (٩٤٩) : تظلم — قيام التظلم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم .
٧٨٣	المبدأ رقم (٩٥٠) : تظلم — شكل التظلم — إلى من يقدم التظلم — كيفية تقديمه — متى يكون طلب المساعدة القضائية لا يغنى عن التظلم الوجوبى .
٧٨٤	المبدأ رقم (٩٥١) : تظلم — شكل التظلم — إجراءات تقديمه — البت فيه .
٧٨٥	المبدأ رقم (٩٥٢) : شكل التظلم — مقومات التظلم الوجوبى ميعاد التظلم — البت فيه .
٧٨٦	المبدأ رقم (٩٥٣) : تظلم — ميعاد التظلم — المسلك الإيجابى فى سبيل الاستجابة للتظلم .
٧٨٧	المبدأ رقم (٩٥٤) : تظلم وجوبى — الغرض منه — ميعاده — البت فيه .
٧٨٨	المبدأ رقم (٩٥٥) : التظلم — إجراءات التظلم — ميعاده — الرفض الحكمى للتظلم .
٧٨٩	المبدأ رقم (٩٥٦) : التظلم الوجوبى — الحكمة منه .
٧٩٠	المبدأ رقم (٩٥٧) : التظلم الوجوبى والحكمة منه .
٧٩١	المبدأ رقم (٩٥٨) : تظلم — إجراءاته — مقومات التظلم الوجوبى .
٧٩٢	المبدأ رقم (٩٥٩) : التظلم من تقدير الكفاية — عدم جدوى التظلم من القرار المتفرع عنه .
٧٩٣	المبدأ رقم (٩٦٠) : تظلم — قرارات لا يجوز طلب الغاؤها قبل التظلم منها — عدم جواز وقف تنفيذها .

٧٩٤	المبدأ رقم (٩٦١) : تظلم — شكل التظلم — لا وجه لاستلزام وضع طابع دمغة — كفاية مثول التظلم بين سمع وبصر الإدارة لترتيب أثره .
٧٩٦	المبدأ رقم (٩٦٢) : تظلم — التمييز بين دعاوى الإلغاء ودعاوى التسوية في مجال تطلب التظلم .
٧٩٧	المبدأ رقم (٩٦٣) : تظلم — الحكمة منه — التظلم من القرار موضوع الطلب الأصلي لا يغنى عن التظلم من القرار موضوع الطلب العارض — سبب ذلك .
٧٩٨	المبدأ رقم (٩٦٤) : تظلم — أثر القانون الخاص بتنظيم إجراءات التظلم على القانون العام — للتظلم الأول وأثره على للتظلم الثانى — جدوى للتظلم .
٨٠٠	المبدأ رقم (٩٦٥) : تظلم وجوبى — الغرض منه — ميعاد التظلم .
٨٠١	المبدأ رقم (٩٦٦) : حق التظلم وحق الشكوى — مفهومه وحدوده .
٨٠٢	المبدأ رقم (٩٦٧) : تظلم — ميعاد التظلم — بدايته ونهايته .
٨٠٣	المبدأ رقم (٩٦٨) : تظلم — التظلم من القرار الأول فى الميعاد يسرى بالنسبة للقرارين التاليين طالما كانا مرتبطان بالقرار الأول .
٨٠٣	المبدأ رقم (٩٦٩) : تظلم — الحكمة من التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الإلغاء — تحقق ذات الحكمة بالنسبة لطلب المساعدة القضائية .
٨٠٤	المبدأ رقم (٩٧٠) : تظلم — دعاوى التسوية لا تستلزم التظلم .
٨٠٤	المبدأ رقم (٩٧١) : تظلم وجوبى — جدوى التظلم .

٨٠٥	المبدأ رقم (٩٧٢) : تظلم — حساب ميعاد رفع الدعوى — الرفض الصريح والرفض الحكمى .
٨٠٦	المبدأ رقم (٩٧٣) : تظلم — العبرة بالتظلم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار أو إلى الهيئات الرئاسية هي إتصال علمها به
٨٠٦	المبدأ رقم (٩٧٤) : تظلم — لا محل لانتظار انقضاء الميعاد المقرر للبت في التظلم — أحوال ذلك .
٨٠٦	المبدأ رقم (٩٧٥) : تظلم — إجراءاته — ميعاده .
٨٠٧	المبدأ رقم (٩٧٦) : تظلم — إجراءات التظلم — وجوب التقيد بالإجراءات الخاصة للتظلم .
٨٠٨	المبدأ رقم (٩٧٧) : تظلم — ميعاد التظلم — المسلك الإيجابى نحو تحقيق التظلم .
٨٠٨	المبدأ رقم (٩٧٨) : تظلم — شكل التظلم — شروط البرقية لإحداث أثر التظلم .
٨٠٨	المبدأ رقم (٩٧٩) : التظلم المنتج لأثره — وجوب وصوله إلى الجهة المصدرة له أو للهيئات الرئاسية .
٨٠٩	المبدأ رقم (٩٨٠) : مقارنة نظام التظلم للمنصوص عليه فى قانون العاملين بنظام التظلم الذى أوجبه قانون مجلس الدولة — التظلم الجوازى والتظلم الوجوبى .
٨١٠	المبدأ رقم (٩٨١) : التظلم — ميعاد التظلم — المسلك الإيجابى للاستجابة للتظلم — الرفض الحكمى للتظلم .

٨١١	المبدأ رقم (٩٨٢) : تظلم — مقارنة نظام التظلم المنصوص عليه في القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ بنظام التظلم الذي أوجبه قانون مجلس الدولة — التظلم الوجوبي والحكمة منه .
٨١٢	المبدأ رقم (٩٨٣) : تظلم — السلطة المختصة بالفصل في التظلم المقدم من أعضاء مجلس الدولة .
٨١٤	المبدأ رقم (٩٨٤) : تظلم — التظلم من تقرير الكفاية — نهائية للتقرير تجعل التظلم منه غير مجد — أثر ذلك : قبول الدعوى دون سابقة التظلم .
٨١٥	المبدأ رقم (٩٨٥) : تظلم — التظلم إلى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم — اللجوء صاحب الشأن إلى القضاء الإداري طالبا إلغاء قرار إداري وموجهها طلباته في الدعوى إلى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وأن لم تكن هي صاحبة الصفة ينطوي على دلالة أقوى في معنى الاستمسك بالحق من مجرد التظلم الإداري الذي يقطع مواعيد رفع الدعوى.
٨١٥	المبدأ رقم (٩٨٦) : لم من القرار قبل اعتماده من الوزير ثم اعتماده له بحالته هو بمثابة شكوى — عدم جدوى التظلم بعد الشكوى .
٨١٦	المبدأ رقم (٩٨٧) : تظلم — التظلم من تقارير الكفاية بدرجة "ضعيف" أو "دون المتوسط" — شروطه وأحواله والبت فيه
٨١٨	المبدأ رقم (٩٨٨) : تظلم — عدم جدوى التظلم من قرارات مجالس التأديب لعدم قابليتها للسحب أو الإلغاء الإداريين.

٨١٩	المبدأ رقم (٩٨٩) : تظلم — مفهوم الهيئات الرئاسية .
٨٢٠	المبدأ رقم (٩٩٠) : تظلم وجوبى — الغرض منه — أثر التعجيل برفع الدعوى قبل انقضاء المواعيد المحددة للبث فى التظلم .
٨٢٠	المبدأ رقم (٩٩١) : تظلم — ميعاد التظلم — كيفية تحديد الميعاد.
٨٢٠	المبدأ رقم (٩٩٢) : تظلم — تظلم وجوبى — عدم وجود اللجنة المختصة قانوناً بتلقى التظلمات يبيح رفع الدعوى مباشرة دون ولوج طريق التظلم .
٨٢١	المبدأ رقم (٩٩٣) : التظلم من قرار التخطى فى الترقية يتضمن تظلاً من تقرير الكفاية.
٨٢٢	المبدأ رقم (٩٩٤) : قرارات مجالس تأديب الطلاب لا تخضع للتظلم منها أمام رئيس الجامعة — أثر ذلك .
٨٢٢	المبدأ رقم (٩٩٥) : تظلم — العبرة فى حساب ميعاد رفع الدعوى برفض التظلم من السلطة المختصة .
٨٢٢	المبدأ رقم (٩٩٦) : تظلم — مفهوم المسلك الإيجابى — ليس المسلك الإيجابى فى بحث التظلم ، وإنما فى إجابة المتظلم إلى طلبه — شرطه أن يتم بمعرفة الجهة مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية لها .
٨٢٣	المبدأ رقم (٩٩٧) : تظلم — ليس شرطاً للطعن أمام المحكمة التأديبية على قرارات الجزاء التى توقع على العاملين بالقطاع العام
٨٢٤	المبدأ رقم (٩٩٨) : تظلم — ميعاده — الحكمة من انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى — رفع الدعوى قبل انتهاء مواعيد البث فى التظلم لا يترتب عليه عدم

	قبولها ما دام التظلم قد انتهى إلى رفض الإدارة له صراحة أو ضمناً بمجرد فوات الميعاد .
٨٢٤	المبدأ رقم (٩٩٩) : المسلك الإيجابي — الاستجابة الجزئية للتظلم تعبير عن المسلك الإيجابي ورفض للشق الثاني من القرار .
٨٢٥	المبدأ رقم (١٠٠٠) : ما يشترط التظلم منه وما لا يشترط من القرارات .
٨٢٥	المبدأ رقم (١٠٠١) : المسلك الإيجابي — امتداد ميعاد البحث في التظلم — تطبيق على قرار إنهاء بعثة .
٨٢٦	المبدأ رقم (١٠٠٢) : التظلم من القرارات المتصلة بتنظيم وتوجيه أعمال البناء
٨٢٦	المبدأ رقم (١٠٠٣) : التظلم — التظلم من قرارات المدعى العام الاشتراكي بالاعتراض على أسماء المرشحين لعضوية المجالس الشعبية أو لرياسة وعضوية الجهات الأخرى — هو تظلم إداري لا يرقى إلى مرتبة للدعوى القضائية التي تستهدف إلغاء القرار — ولاية محكمة القيم تقف عند الفصل في التظلم دون أن تصدر حق صاحب الشأن في مخاصمة هذا القرار أمام مجلس الدولة باعتباره القاضى الطبيعي .
٨٢٧	المبدأ رقم (١٠٠٤) : حالات قبول دعاوى إلغاء قرارات التخطى في الترقية دون حاجة للتظلم منها .
٨٢٧	المبدأ رقم (١٠٠٥) : البت في الصفة سابق لبحث مدى توفر التظلم .
٨٢٨	المبدأ رقم (١٠٠٦) : تظلم — الرفض الحكى للتظلم — ميعاد التظلم — حساب ميعاد رفع دعوى الإلغاء .

٨٢٨	المبدأ رقم (١٠٠٧) :
	جواز التظلم أمام رئيس الجامعة من قرارات مجالس تأديب الطلاب
٨٢٩	المبدأ رقم (١٠٠٨) :
	تظلم — عدم اشتراط التظلم من قرار الفصل متى كان منعدياً .
٨٣٠	المبدأ رقم (١٠٠٩) :
	تظلم — شكل التظلم — ضوابط صياغة التظلم .
٨٣١	المبدأ رقم (١٠١٠) :
	التظلم من تقرير الكفاية — قرينة الرفض الضمني المستفادة من تفويت سنتين يوماً من تاريخ تقديم التظلم .
٨٣١	المبدأ رقم (١٠١١) :
	قيام التظلم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم .
٨٣١	المبدأ رقم (١٠١٢) :
	للتظلم من تقدير كفاية أعضاء مجلس الدولة .
٨٣٢	المبدأ رقم (١٠١٣) :
	تظلم — لا يشترط للتظلم من القرارات المصدومة .
٨٣٢	المبدأ رقم (١٠١٤) :
	التظلم من تقدير كفاية أعضاء مجلس الدولة — حدوده وضوابطه .
٨٣٤	المبدأ رقم (١٠١٥) :
	تظلم — الحكمة من التظلم — جدوى التظلم
٨٣٥	المبدأ رقم (١٠١٦) :
	لا يشترط التظلم من قرارات الفصل بالطريق التأديبي .
٨٣٥	المبدأ رقم (١٠١٧) :
	عدم خضوع القرارات السلبية بالامتناع عن إنهاء خدمة العامل لقيـد التظلم الوجوبي قبل طلب إلغائها .
٨٣٥	المبدأ رقم (١٠١٨) :
	تظلم — العبرة في قطع الميعاد وإحداث الأثر بالتظلم الأول.
٨٣٦	المبدأ رقم (١٠١٩) :
	متى يبدأ ميعاد التظلم — ميعاد المسافة .

٨٣٦	المبدأ رقم (١٠٢٠) : التظلم من القرارات المتصلة بمنازعات عرض الأفلام السينمائية وأفلام الفيديو .
٨٣٧	المبدأ رقم (١٠٢١) : المسلك الإيجابي - السحب الجزئي للقرار - مدى الحاجة للتظلم من جديد عند تعديل الطلبات أمام المحكمة .
٨٣٧	المبدأ رقم (١٠٢٢) : التظلم من قرارات التخطي في الترقية هو تظلم وجوبي .
٨٣٨	المبدأ رقم (١٠٢٣) : قرارات إنهاء الخدمة للانقطاع لا يشترط التظلم منها قبل رفع دعوى الإلغاء .
٨٣٨	المبدأ رقم (١٠٢٤) : التمييز بين القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي يصدرها الرؤساء الإداريون ، والقرارات التي تصدر من مجالس التأديب ولا تخضع لتصديق جهة إدارية من حيث وجوب التظلم من عدمه .
٨٣٨	المبدأ رقم (١٠٢٥) : التظلم من الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام - نهائية قرار البت في التظلم
٨٣٩	المبدأ رقم (١٠٢٦) : ضوابط صياغة التظلم وحدود الشكوى .
٨٤٠	المبدأ رقم (١٠٢٧) : عدم اشتراط التظلم من القرار الساحب للترقية - أساس ذلك .
٨٤٠	المبدأ رقم (١٠٢٨) : ي الصحافة
٨٤٠	المبدأ رقم (١٠٢٩) : تظلم - قطع الميعاد - مدى الاعتداد بالتظلم إلى جهة غير مختصة؟

٨٤١	المبدأ رقم (١٠٣٠) : الرفض الضمنى للتظلم - المسلك الإيجابى - التظلم الأول .
٨٤١	المبدأ رقم (١٠٣١) : عدم تطلب التظلم الوجوبى من القرارات السلبية
٨٤١	المبدأ رقم (١٠٣٢) : التظلم من قرارات مجلس تأديب العاملين بمجلس الشعب
٨٤٢	المبدأ رقم (١٠٣٣) : التظلم من القرارات المتعلقة بتحديد المنتجات الخاضعة لضريبة الاستهلاك .
٨٤٢	المبدأ رقم (١٠٣٤) : عدم وجوب التظلم من قرارات الجزاء التى توقع على العاملين بالقطاع العام.
٨٤٣	المبدأ رقم (١٠٣٥) : التظلم من تقدير كفاية العاملين المدنيين بالدولة .
٨٤٣	المبدأ رقم (١٠٣٦) : أثر التظلم الاختيارى والتظلم الوجوبى فى قطع الميعاد .
٨٤٤	المبدأ رقم (١٠٣٧) : القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة لا يجب التظلم منها .
٨٤٤	المبدأ رقم (١٠٣٨) : التظلم من قرارات الجزاءات التأديبية - عدم وجوب التظلم من القرار المعدل للجزاء - عاملون مدنيون بالدولة - تأديب - الجزاء التأديبى - التظلم منه - تخفيض الجزاء.
٨٤٤	المبدأ رقم (١٠٣٩) : دعوى الإلغاء - الإجراءات السابقة على رفعها - التظلم - ميعاد البت فيه - المسلك الإيجابى فى بحث التظلم .
٨٤٥	المبدأ رقم (١٠٤٠) : عاملون مدنيون بالدولة - لجان شئون العاملين والتقارير عنهم - التظلم من تقارير الكفاية - المادة ٣٠ من قانون العاملين المدنيين

	بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
٨٤٥	المبدأ رقم (١٠٤١) : التظلم من قرارات منازعات للضريبة على الأطنان الزراعية غير وجوبى .
٨٤٦	المبدأ رقم (١٠٤٢) : الطعن فى قرار التخطى فى الترقية ينطوى على تظلم من تقرير الكفاية .
٨٤٦	المبدأ رقم (١٠٤٣) : ضوابط التظلم من تقرير الكفاية
٨٤٧	المبدأ رقم (١٠٤٤) : التظلم من قرارات لجنة تأديب للطلاب بجامعة الأزهر - التمييز بين القرارات التأديبية للجنة للطلاب وبين الأحكام التأديبية .
٨٤٨	المبدأ رقم (١٠٤٥) : عدم خضوع قرارات ربط للضريبة على الأطنان الزراعية للتظلم الوجوبى .
٨٤٨	المبدأ رقم (١٠٤٦) : شكل التظلم وجواز أن يتم ببرقية
٨٤٨	المبدأ رقم (١٠٤٧) : التظلم الأول فقط هو التظلم للفتح للميعاد .
٨٤٨	المبدأ رقم (١٠٤٨) : ميعاد التظلم - المسلك الإيجابى .
٨٤٩	المبدأ رقم (١٠٤٩) : شكل التظلم - عدم اشتراط صيغة بذاتها للتظلم - شرط وضوح التظلم .
٨٤٩	المبدأ رقم (١٠٥٠) : القرارات التى لا يقبل طلب إلغائها قبل للتظلم منها إداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها .

٨٥٠	المبدأ رقم (١٠٥١) :
	شكل التظلم - إلى من يتم توجيه التظلم ؟
٨٥٠	المبدأ رقم (١٠٥٢) :
	التظلم من قرارات القومسيون الطبية . هيئة الشرطة - ضباطها - انقطاع عن العمل - إجراءات القومسيون الطبي والطعن على قراراته - المادة (٤١) من لائحة القومسيون الطبية الصادر بها قرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ .
٨٥١	المبدأ رقم (١٠٥٣) :
	التظلم من قرارات رفض قيد حملة المؤهلات المتوسطة بنقابة للتجاربيين - نقابات - نقابات التجاربيين - قيد حملة المؤهلات للمتوسطة - شرط القيد - تظلم - (قرار إداري) للمادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة التجاربيين ومعدله بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ .
٨٥١	المبدأ رقم (١٠٥٤) :
	عدم خضوع قرارات سحب الترقية للتظلم للوجوبى .
٨٥١	المبدأ رقم (١٠٥٥) :
	دعوى - إجراءات الدعوى - ميعاد - تظلم - ما يغنى عنه - طلب المساعدة للإعفاء من الرسوم القضائية - المواد ١٠ و ١٢ و ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .
٨٥٢	المبدأ رقم (١٠٥٦) :
	التظلم من تقارير الكفاية .
٨٥٣	المبدأ رقم (١٠٥٧) :
	التظلم من تقدير القيمة الإيجارية للعقارات (الضريبة على العقارات المبنية) .
٨٥٤	المبدأ رقم (١٠٥٨) :
	أثر التنازل عن التظلم بعد تقديمه على ميعاد رفع الدعوى .
٨٥٤	المبدأ رقم (١٠٥٩) :
	حدود وضوابط الحق الدستوري في التظلم والشكوى .

٨٥٤	المبدأ رقم (١٠٦٠) : التظلم من قرارات التسيكين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
٨٥٥	المبدأ رقم (١٠٦١) : التظلم من قرارات التسيكين .
٨٥٥	المبدأ رقم (١٠٦٢) : التظلم من تقدير كفاية أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي.
٨٥٦	المبدأ رقم (١٠٦٣) : التظلم من قرارات الإحالة إلى الاحتياط والإحالة إلى المعاش — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة المواد أرقام ٣، ١٢، ٢٤ منه ، والمادة ١٦ من قانون المرافعات .
٨٥٦	المبدأ رقم (١٠٦٤) : التظلم من قرارات الرفض الصريح لإثشاء الصحف يكون لمحكمة القيم ، أما عدم الرد على الإخطارات بشأن إصدار الصحف فيكون الاختصاص بنظرها لقضاء مجلس الدولة.
٨٥٧	المبدأ رقم (١٠٦٥) : التظلم من قرارات تحديد الضريبة على العقارات المبنية — المواد ١٥، ١٤، ١٣، ٩، ٣، ١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية .
٨٥٧	المبدأ رقم (١٠٦٦) : التظلم من قرارات تخطى أعضاء النيابة الإدارية — المادة ٣٨ مكرراً ٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والمضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ .
٨٥٨	المبدأ رقم (١٠٦٧) : التظلم من تقدير كفاية العاملين — نهائية التقرير — المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

٨٥٩	المبدأ رقم (١٠٦٨) : نهائية تقرير الكفاية وضوابط التظلم منه .
٨٥٩	المبدأ رقم (١٠٦٩) : قيام طلب المساعدة القضائية مقام التظلم وشروط ذلك .
٨٦٠	المبدأ رقم (١٠٧٠) : مفهوم التظلم الولائي .
٨٦٠	المبدأ رقم (١٠٧١) : التظلم من قرارات المجلس الأعلى للصحافي الصريحة في شأن رفض إصدار الصحف يكون لمحكمة القيم ، أما غيرها من القرارات المتعلقة بإنشاء الصحف وعدم الرد على الإخطارات المتصلة بها فيظل الأصل في الطعن عليها أمام محاكم مجلس الدولة .
٨٦١	المبدأ رقم (١٠٧٢) : عدم تطلب التظلم من قرارات الترقية والحكمة من ذلك .
٨٦١	المبدأ رقم (١٠٧٣) : حدود وضوابط استخدام الحق الدستوري في التظلم والشكوى .
٨٦٢	المبدأ رقم (١٠٧٤) : التظلم من قرارات التسكين قبل رفع الدعوى — العلم اليقيني بالقرار واستطالة الوقت بين صدور القرار وسلوك سبيل الطعن عليه شاملاً التظلم منه.
٨٦٣	المبدأ رقم (١٠٧٥) : استطالة الأمد على صدور القرار لا تكفي وحدها دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار .
٨٦٥	المبدأ رقم (١٠٧٦) : التظلم من قرارات حل مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الإنتاجية وتعيين مجالس إدارات مؤقتة - ميعاد التظلم - دعوى الإلغاء - ميعاد إقامة الدعوى .
٨٦٦	المبدأ رقم (١٠٧٧) : التظلم من قرارات تحديد الضريبة على العقارات المبنية.

٨٦٦	المبدأ رقم (١٠٧٨) : التظلم من تقدير كفاية أعضاء النيابة الإدارية .
٨٦٧	المبدأ رقم (١٠٧٩) : التظلم من قرارات لجنة بحث مخالفات المنتفعين .
٨٦٨	المبدأ رقم (١٠٨٠) : التظلم أمام مجلس المراجعة من قرارات تقدير الضريبة السنوية على العقارات المبنية .
٨٦٨	المبدأ رقم (١٠٨١) : التظلم من تقدير كفاية العاملين المدنيين بالدولة .
٨٦٩	المبدأ رقم (١٠٨٢) : لا عبرة بقرار رفض التظلم إذا كان هذا الرفض الصريح قد سبقه تحقق الرفض الضمني بحكم القانون لتظلمه علي النحو الذي نصت عليه صراحة المادة ٢٤ المشار إليها. — الرفض الضمني باعتباره هو الذي تحقق أولاً بحكم القانون يكون هو المنتج لآثاره والذي يعول عليه في تحديد ميعاد التقدم بطلب إلغاء القرار.
٨٧٠	المبدأ رقم (١٠٨٣) : التظلم الأول هو الذي ينتج أثره في قطع الميعاد — التظلم الثاني وم يليه لا يقطع المواعيد — لا أثر للتظلمات اللاحقة بعد التظلم الأول في قطع.
٨٧٠	المبدأ رقم (١٠٨٤) : قبول دعوى الإلغاء قبل انقضاء المدة المقررة للجهة الإدارية للرد علي التظلم مادام هذا الميعاد قد انتهى بعد إقامة الدعوى و إنشاء تداولها — الغرض من التظلم الوجوبي
٨٧١	المبدأ رقم (١٠٨٥) : التظلم من قرار النقل لا يعطل تنفيذ القرار .
٨٧١	المبدأ رقم (١٠٨٦) : أثر عدم البت في التظلم في الميعاد علي ميعاد دعوى الإلغاء — إذا

٨٧٢	<p>تم التظلم من القرار فيبدأ ميعاد رفع دعوى الإلغاء من تاريخ مضي ستين يوماً على تقديم طلب التظلم دون أن تجيب عليه السلطة المختصة - حساب المدة يكون من تاريخ العلم بالقرار وليس من تاريخ صدور الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٨٧) :</p> <p>انقطاع سريان ميعاد الستين يوماً بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية - يجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه - إذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً - يعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه.</p>
٨٧٤	<p>المبدأ رقم (١٠٨٨) :</p> <p>التظلم أمام مجلس المراجعة هو تظلم اختياري، لصاحب الشأن أن يلجأ إليه قبل ولوج سبيل التقاضي، أو أن يلجأ مباشرة إلى رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة دون سلوك طريق التظلم</p>
٨٧٤	<p>المبدأ رقم (١٠٨٩) :</p> <p>التظلم أمام لجنة التظلمات من القرارات الصادرة برفض القيد بنقابة الصحفيين - الطبيعة القانونية للجنة أنها لا تعدو أن تكون لجنة إدارية لا تشكل قضاء موازياً لمحاكم مجلس الدولة ولا تشكل مرحلة من مراحل التقاضي .</p>
٨٧٥	<p>المبدأ رقم (١٠٩٠) :</p> <p>التظلم أمام مجلس المراجعة - القرار الصريح الذي يصدره مجلس المراجعة في التظلم هو الذي يرد عليه الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري في المواعيد - عدم سريان فكرة القرار الضمني بالرفض بفوات ستين يوماً من تاريخ تقديم التظلم دون الرد على المتظلم .</p>
٨٧٥	<p>المبحث الثاني</p> <p>المساعدة القضائية</p>
٨٧٦	<p>المطلب الأول</p> <p>الأحكام العامة للمساعدة القضائية</p>

٨٧٦	الفرع الأول طبيعة طلب المساعدة القضائية
٨٧٦	الفرع الثاني الآثار المترتبة على تقديم طلب المساعدة القضائية
٨٧٧	المطلب الثاني التطبيقات القضائية في المساعدة القضائية
٨٧٧	الفرع الأول طلب المساعدة القضائية في مبادئ محكمة القضاء الإداري
٨٧٧	المبدأ رقم (١٠٩١) : التقدم للجنة المساعدة القضائية لمجلس الدولة قبل صدور القانون الخاص بإنشاء اللجان القضائية لا يقوم مقام المطالبة القضائية ولا يعتبر رفعا للنزاع أمام محكمة القضاء الإداري .
٨٧٨	المبدأ رقم (١٠٩٢) : لا أثر للتنازل عن طلب المعافاة على أصل الحق
٨٧٨	المبدأ رقم (١٠٩٣) : طلب الإعفاء من الرسوم يحفظ ميعاد رفع الدعوى من السقوط .
٨٧٨	المبدأ رقم (١٠٩٤) : تقديم المدعي طلباً خلال هذا الميعاد لإعفائه من رسوم الدعوى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه يحفظ الميعاد من السقوط
٨٧٩	المبدأ رقم (١٠٩٥) : أثر الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية .
٨٧٩	المبدأ رقم (١٠٩٦) : عدم رضا المتظلم عن القرار الإداري يكون كافياً لوقف الميعاد — طلب الإعفاء من رسوم الدعوى هو أوضح أثراً وأبلغ إفادة من هذا المعنى، إذ هو خطوة أبعد في الاعتراض على القرار الإداري بما

٨٨٠	<p>انعقد عليه عزم الطاعن علي الإلتجاء إلي القضاء لإلغائه.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٩٧) :</p> <p>تعذر تنفيذ قرار المعافاة يؤدي إلى اعتبار الدعوي مقبولة شكلاً رغم رفعها بعد أكثر من ستين يوماً من تاريخ صدور قرار لجنة المساعدة القضائية ، وذلك مادام الثابت أن المحامي الذي انتدبته اللجنة لمباشرة الدعوي لم يمارس مهنة المحاماة مطلقاً من تاريخ قيده بها وليس له مكتب أو أية علاقة بالمهنة ، بحيث كان من المتعذر تنفيذ قرار المعافاة .</p>
٨٨٠	<p>المبدأ رقم (١٠٩٨) :</p> <p>طلب المعافاة من الرسوم وإعلان الوزارة به يعد بمثابة تظلم إداري قاطع للمدة .</p>
٨٨١	<p>المبدأ رقم (١٠٩٩) :</p> <p>طلب المعافاة يوقف سريان المدة المقررة للطعن لأنه يعتبر بمثابة ظلم .</p>
٨٨١	<p>المبدأ رقم (١١٠٠) :</p> <p>العبارة في قبول الدعوي أو عدم قبولها هي بتاريخ إيداع صحتها سكرتارية المحكمة — أما قبل الإيداع فلا يعتبر أن الإجراء القانوني المطلوب لرفعها قد اتخذ — الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية للإعفاء من رسوم الطعن المراد رفعه ليس بإجراء قضائي لأنه مجرد إلتماس بالإعفاء من الرسوم القضائية لا يعلن علي يد محضر، بل يقتضي استدعاء الطرف الآخر بالطريق الإداري للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله في طلب الإعفاء ، الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية ليس فيه معني التكليف بالحضور أمام المحكمة التي ستتولى الفصل في موضوع المنازعة الإدارية .</p>
٨٨٢	<p>المبدأ رقم (١١٠١) :</p> <p>تقديم طلب المعافاة من الرسوم متى كان مقدماً في الميعاد فإنه يقطع سريان الميعاد إذ أنه يعتبر بمثابة التظلم من القرار موضوع الطعن — كما أن نظر هذا الطلب أمام دائرة المعافاة يعتبر بمثابة إستمرار</p>

٨٨٢	<p>لبحث موضوع التظلم مما يمتد معه ميعاد أربعة الأشهر إلى أن يبت في طلب المعافاة قبولاً أو رفضاً .</p> <p>المبدأ رقم (١١٠٢) :</p>
٨٨٣	<p>طلب الإعفاء أمام القضاء الإداري له آثار تختلف عنه أمام القضاء العادي لأنه إذا كان التقادم لا يقطع إلا في الحقوق المدنية إلا بإعلان الدعوى فإن التظلم الإداري يقطع مدة سقوط حق الطعن بالإلغاء وطلب المعافاة لا يخرج عن كونه نوعاً من التظلم أشد مفعولاً من شكوى عادية أو خطاب يحمل إعتراض صاحب الشأن على قرار إداري .</p> <p>المبدأ رقم (١١٠٣) :</p>
٨٨٣	<p>وجوب رفع الدعوى خلال الميعاد من تاريخ صدور قرار المعافاة .</p> <p>المبدأ رقم (١١٠٤) :</p>
٨٨٣	<p>طلب الإعفاء من رسوم الدعوى وتقديمه يقطع سريان الميعاد، وتبدأ المواعيد من تاريخ قبول الطلب حضورياً أو من تاريخ إبلاغه للطلب إن كان قبوله في غيبته .</p>
٨٨٤	<p>الفرع الثاني</p> <p>طلب المساعدة القضائية</p> <p>في مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p>
٨٨٤	<p>المبدأ رقم (١١٠٥) :</p> <p>طبيعة طلب المعافاة أو طلب المساعدة القضائية — طلب المساعدة القضائية للإعفاء من رسوم الدعوى المراد رفعها ليس إجراء قضائياً — أسباب ذلك .</p>
٨٨٥	<p>المبدأ رقم (١١٠٦) :</p> <p>طلب المساعدة القضائية في مجال القانون العام والقانون الخاص — في مجال القانون العام يقوم طلب المساعدة القضائية مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم .</p>
٨٨٧	<p>المبدأ رقم (١١٠٧) :</p> <p>الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية</p>

٨٨٧	المبدأ رقم (١١٠٨) : طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يزمع صاحب الشأن رفعها على الإدارة له ذات الأثر فى قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء - رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يحدث ذات الأثر .
٨٨٨	المبدأ رقم (١١٠٩) أثر طلب المساعدة القضائية .
٨٨٩	المبدأ رقم (١١١٠) : الأثر القاطع لميعاد دعوى الإلغاء فى طلب المساعدة القضائية .
٨٩٠	المبدأ رقم (١١١١) : الطبيعة القانونية لطلب المساعدة القضائية وآثاره .
٨٩١	المبدأ رقم (١١١٢) : طلب المعافاة يقطع الميعاد ولو تم تقديمه إلى مفوض محكمة غير مختصة من محاكم مجلس الدولة .
٨٩١	المبدأ رقم (١١١٣) : حبس الطالب أثناء صدور قرار المعافاة يفتح الميعاد.
٨٩٢	المبدأ رقم (١١١٤) : أثر طلب المساعدة القضائية فى قطع التقادم .
٨٩٢	المبدأ رقم (١١١٥) : قيام طلب المساعدة القضائية مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم.
٨٩٣	المبدأ رقم (١١١٦) : طلب المساعدة القضائية الذي يتقدم به صاحب الشأن إلى لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة الإدارية المختصة لإعفائه من رسوم دعوى قضائية بإلغاء قرار إداري معين يقوم مقام التظلم ويغنى عنه.
٨٩٤	المبدأ رقم (١١١٧) : أثر طلب المساعدة القضائية فى قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء يصدق كذلك بالنسبة إلى ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك.

٨٩٥	المبدأ رقم (١١١٨) : طلبات المساعدة القضائية لا تعرف نظام الشطب — قرار الشطب فى طلب الإعفاء لغو لا يعتد به و لا أثر له .
٨٩٥	المبدأ رقم (١١١٩) : مضمون قرار هيئة المساعدة القضائية — الإعفاء من الرسوم وندب محام .
٨٩٦	المبدأ رقم (١١٢٠) : وجوب تقديم طلب المساعدة القضائية من صاحب الشأن — أثر تخلف هذا الشرط : انعدام قرار لجنة المساعدة .
٨٩٧	المبدأ رقم (١١٢١) : يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الأثر المترتب على التظلم الإدارى من حيث قطع ميعاد رفع الدعوى الإلغاء .
٨٩٧	المبدأ رقم (١١٢٢) : وجوب تقديم طلب المساعدة القضائية فى الميعاد .
٨٩٧	المبدأ رقم (١١٢٣) : حالة إبطال الإعفاء المقرر بقرار لجنة المساعدة القضائية — علاقته بأمر تقدير الرسوم .
٨٩٩	المبدأ رقم (١١٢٤) : طلب المعافاة أو المساعدة القضائية لا يعتبر طعناً إلا بمباشرة من صدر القرار لصالحه لإجراءات الطعن .
٩٠٠	المبدأ رقم (١١٢٥) : ميعاد رفع الدعوى ستين يوماً من تاريخ صدور القرار فى طلب المساعدة القضائية .
٩٠٠	المبدأ رقم (١١٢٦) : عدم قيام طلب المساعدة القضائية مقام الدعوى
٩٠١	المبدأ رقم (١١٢٧) : طلب المساعدة للإعفاء من الرسوم القضائية يقوم مقام التظلم ويغنى عنه — أثر الطلب وهو قطع الميعاد يظل قائماً إلى أن يبت فيه .

فهرس ومحتويات

الكتاب الثالث

سير الخصومة الإدارية

أمام محاكم مجلس الدولة

فهرس ومحتويات

الكتاب الثالث

سير الخصومة الإدارية

أمام محاكم مجلس الدولة

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول	١١
التوكيل بالحضور وغياب الخصوم	
الفصل الأول	١٥
التوكيل بالحضور	
المبحث الأول	١٥
الأحكام العامة	
في التوكيل بالحضور	
المبحث الثاني	١٨
التطبيقات القضائية	
في التوكيل بالحضور	
المطلب الأول	١٩
التوكيل بالحضور	
في قضاء محكمة النقض	
المبدأ رقم (١) :	١٩
التوكيل بالحضور والتوكيل للإنباه في توكيل محام.	
المبدأ رقم (٢) :	١٩
التوكيل في الحضور جائز للقواعد العامة في الوكالة ولو لم يكن	

	الوكيل محامياً أو قريباً أو صهرًا للموكل.
١٩	المبدأ رقم (٣) : عدم انكار الخصم عند حضوره بنفسه في بعض الجلسات أمام محكمة الاستئناف وكالة المحامي الحاضر معه في المرافعة عنه أمام القضاء — أثره : لا يقبل منه بعد ذلك أن ينكر هذه الوكالة لأول مرة أمام محكمة النقض.
٢٠	المبدأ رقم (٤) : للمحامي الوكيل في الدعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محامياً آخر دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك — لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارية إلا المحامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحاكم.
٢١	المبدأ رقم (٥) : (١) حق الخصم في ألا يمثل أمام المحكمة بشخصه فينيب عنه في ذلك وكيلاً إلا في الحالات التي ينص عليها القانون. (٢) الوكالة بالخصومة أمام القضاء وإن كانت تخول الوكيل سلطة القيام بالأعمال والإجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها والدفاع فيها إلا أنها لا تجيز له الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه في التوكيل
٢١	المبدأ رقم (٦) : الوكالة الخاصة ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى إيذاناً ببدء استعمال الحق في التقاضي باعتبار هذا الحق رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء — بل يكون لمحكمة الموضوع في هذا الصدد أن تستخلص من المستندات المقدمة في الدعوى ومن القرائن ومن ظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية في رفع الدعوى.
٢٢	المبدأ رقم (٧) : الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالهيئات

	والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أمام المحاكم منوط بالإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها إلا ما يرى مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدة الاقتصادية - وبناء على اقتراح إدارتها القانونية - إحالته إلى هيئة قضايا الدولة لمباشرة أو إلى محام خاص.
٢٣	المبدأ رقم (٨) التوكيل في إقامة الخصومة أمام القضاء جائز طبقاً للقواعد العامة في الوكالة ولم لم يكن الوكيل محامياً أو قريباً أو صهراً للموكل حتى الدرجة الثالثة.
٢٣	المبدأ رقم (٩) : لا يشترط أن يكون التوكيل صادراً مباشرة من الطاعن نفسه الى المحامي الذي رفع الطعن - يكفي صدوره الى هذا المحامي من وكيل الطاعن ما دامت هذه الوكالة تسمح بذلك.
٢٣	المبدأ رقم (١٠) : (١) مجرد حضور المحامي بصفته وكيلًا بالحضور عن أحد الخصوم لا يضيف بذاته على المحامي جميع الصفات التي قد تكون لموكله إلا أن يكون هذا الخصم الحاضر قد فوضه بهذه الصفات. (٢) صدور التوكيل إلى المحامي من أحد خصوم الدعوى عن نفسه وبصفته وكيلًا عن زوجته المختصة في نفس الدعوى ، وحضور المحامي بالجلسة دون استعمال هذا التوكيل إلا في خصوص نيابته عن الزوج ، لا يسوغ معه القول بأن أثر حضور المحامي عن هذا الخصم ينسحب إلى زوجته لمجرد أن سند التوكيل الصادر له من الزوج أثبت نيابته عنه كان يبيح له أن يمثلها.
٢٤	المبدأ رقم (١١) : للوصى حق رفع الدعاوى والطعن في الأحكام التي تصدر لغير مصلحة من يقوم على ماله بطرق الطعن العادية و غير العادية.

٢٥	المبدأ رقم (١٢) انتهاء الحراسة وزوال صفة الحارس في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر في صحته لأنه يعتبر صادراً للوكيل من الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً.
٢٥	المبدأ رقم (١٣) : اشتراط المشرع وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء لا يكتفى معه بالوكالة العامة — لا يكفي القول بقيام فضالة في التقاضي إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة.
٢٥	المبدأ رقم (١٤) : لا يحق للمحامى أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية ويجوز فى حالة الإستعجال صدور الإذن من رئيس المجلس.
٢٦	المبدأ رقم (١٥) : الحكمة التى تغياها المشرع من وجود تأجيل الدعوى فى حالة تنازل المحامى عن التوكيل هى تمكين الموكل من توكيل محام آخر للدفاع عن مصلحته فيها.
٢٦	المبدأ رقم (١٦) : حضور محام عن المطعون ضده وهو ليس موكلاً عنه — الدفع به يكون من المطعون ضده و ليس الطاعن.
٢٧	المبدأ رقم (١٧) : القانون لم يتطلب أن يكون بيد المحامى الذى يحرر صحيفة تجديد المسير فى الدعوى بعد شطبها توكيل من ذى الشأن عند تحرير صحيفة التجديد وإعلانها.
٢٧	المبدأ رقم (١٨) : لا يجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله.

٢٨	<p>المبدأ رقم (١٩) :</p> <p>واجب حصول المحامي على إذن من مجلس النقابة الفرعية عند قبول الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله إنما يقع على عاتق المحامي دون موكله - أثر ذلك : لا يبطل عمله لأن القانون لم يرتب البطلان جزاء على مخالفة هذا النص، فلا يعد عيباً جوهرياً يمس الطعن أو يعيبه.</p>
٢٨	<p>المبدأ رقم (٢٠) :</p> <p>اختصاص الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يخل باختصاص إدارة قضايا الحكومة بأن تتوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية - فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.</p>
٢٩	<p>المبدأ رقم (٢١) :</p> <p>ضرورة اعتماد وزارة الخارجية لتوقيع من باشر إجراءات التصديق على التوكيل خارج مصر حتى تستوفى هذه الإجراءات الشكل القانوني لها ويمكن الاحتجاج بها.</p>
٣٠	<p>المبدأ رقم (٢٢) :</p> <p>إثبات بيان موطن المحامي الموكل عن الطاعنين بالصحيفة - يعد هذا الموطن معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملاً بالمادة ١/٧٤ من قانون المرافعات بما يجعله موطناً مختاراً للطاعنين في كل ما يتعلق بالطعن - أثر ذلك : يتحقق بذكره الغاية من بيان موطن الطاعنين في الصحيفة ومن ثم وبالتطبيق لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة .</p>
٣١	<p>المبدأ رقم (٢٣) :</p> <p>صدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص ، يجعل موطن الوكيل معتبراً في إعلان الأوراق</p>

<p>٣٢</p>	<p>اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها.</p> <p>المبدأ رقم (٢٤) :</p> <p>الاتفاق على وقف الخصومة كما يصح أن يكون بين الخصوم أنفسهم يصح أيضا أن يكون بين وكلائهم وهم المحامون الحاضرون عنهم إذ أنه من إجراءات التقاضى التى يشملها نص المادة ٨١٠ مرافعات ولايدخل فى عداد الحالات التى استلزمت المادة ٨١١ مرافعات الحصول على تفويض خاص بها.</p>
<p>٣٢</p>	<p>المبدأ رقم (٢٥) :</p> <p>(١) التوكيل بالخصومة يخول الوكيل السلطة فى القيام بجميع الأعمال والاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨١٠ مرافعات ، وأنه لا يجوز للموكل التتصل مما يقوم به الوكيل من تلك الأعمال والاجراءات ولو كان قد منعه من مباشرتها فى سند التوكيل ، وإنما يكون للموكل أن يتتصل مما يقوم به وكيله ، دون تفويض خاص ، من الأعمال والتصرفات الايجابية التى أوردتها المادة ٨١١ مرافعات على سبيل الحصر أو من أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا</p> <p>(٢) إغفال الوكيل بالخصومة تقديم مستندات كلفه الموكل بتقديمها إلى المحكمة تأييدا لدعواه وكذلك إهمال الوكيل فى إيداء بعض أوجه دفاع موكله أو عجزه أو تقصيره فى إيضاها وإن جاز أن يعتبر إهمالا من الوكيل و إخلالا بواجباته كمحام ، إلا أن هذه المواقف السلبية من جانب الوكيل لا تدرج فى عداد الأعمال والتصرفات التى يجوز أن تكون سببا للتتصل عملا بالمادة ٨١١ من قانون المرافعات .</p>
<p>٣٣</p>	<p>المبدأ رقم (٢٦) :</p> <p>تعليمات النيابة الصادرة بكتبها الدورية بعدم جواز قبول النيابة أية أوراق قضائية لإعلانها فى الخارج إلا إذا كانت من أصل وصورتين لكل شخص من المطلوب إعلانهم ومرفقا بها ترجمة واضحة وكاملة لها بلغة البلاد المطلوب إجراء الإعلان فيها ، هى تعليمات إدارية ،</p>

	<p>وليست لها منزلة التشريع الملزم للأفراد ولا يمكن أن تعدل من أحكام قانون المرافعات لأن هذا القانون لا يجوز تعديله إلا بتشريع في مرتبته - أثر ذلك : مخالفة تلك التعليمات لا يترتب عليه بطلان الصحيفة أو تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط متى كانت بياناتها صحيحة وكاملة وفقاً لقانون المرافعات.</p>
<p>٣٤</p>	<p>المبدأ رقم (٢٧) :</p> <p>للمحامى الوكيل فى الدعوى أن ينبى عنه فى الحضور أو فى المرافعة أو فى غير ذلك من إجراءات التقاضى محامياً آخر دون توكيل خاص ما لم يكن فى التوكيل ما يمنع ذلك - لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا أو يقدم إليها طلبات إلا المحامين المقررين أمامها - ولا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى إلا المحامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحاكم.</p>
<p>٣٥</p>	<p>المبدأ رقم (٢٨) :</p> <p>مباشرة المحامى للدعوى بتكليف من ذوى الشأن قبل صدور توكيل له منهم بذلك ، لا يؤثر فى سلامة الإجراءات التى يتخذها فيها.</p>
<p>٣٥</p>	<p>المبدأ رقم (٢٩) :</p> <p>(١) من حق الخصم ألا يمثل أمام المحكمة بشخصه فينبى عنه فى ذلك وكيلاً إلا فى الحالات التى ينص عليها القانون.</p> <p>(٢) الوكالة بالخصومة أمام القضاء وإن كانت تخول الوكيل سلطة القيام بالأعمال والإجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها والدفاع فيها إلا أنها لا تجيز له الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه فى التوكيل.</p>
<p>٣٦</p>	<p>المبدأ رقم (٣٠) :</p> <p>التوكيل بالخصومه يخول الوكيل سلطه القيام بالأعمال والإجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها واتخاذ الإجراءات التحفظيه الى أن يصدر الحكم فى موضوعها فى درجه التقاضى التى وكل فيها.</p>

٣٦	المبدأ رقم (٣١) : لا يجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله.
٣٦	المبدأ رقم (٣٢) : لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله — لا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض.
٣٧	المبدأ رقم (٣٣) : لا يجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله — مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين نقضه.
٣٨	المبدأ رقم (٣٤) : التعرف على سعة الوكالة تختلف باختلاف الصيغة التي يفرغ فيها التوكيل من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خولها الموكل للوكيل — يتحدد ذلك بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه وإلى الملابسات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى مما لازمه وجوب إطلاع المحكمة على التوكيل لتتبين نطاق هذه الوكالة .
٣٨	المبدأ رقم (٣٥) : القول الصادر من محامى أحد الخصوم فى مجلس القضاء لا يعد إقراراً له بحجته القانونية إلا إذا فوض فيه بتوكيل خاص.
٣٨	المبدأ رقم (٣٦) : الوكالة بالخصومة أمام القضاء وإن كانت تخول الوكيل سلطة القيام بالأعمال والإجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها والدفاع فيها إلا أنها لا تجيز له الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه فى التوكيل.
٣٩	المبدأ رقم (٣٧) : الوكيل المفوض بالصلح فى قضايا الأحوال الشخصية .

٣٩	المبدأ رقم (٣٨) التفويض في الصلح في الإصلاح بين الزوجين .
٣٩	المبدأ رقم (٣٩) التصرف الذي يعقده الوكيل دون نيابة لا ينصرف أثره إلى الموكل إلا أن هذا الأخير يكون مع ذلك بالخيار بين أن يقره أو لا يقره.
٤٠	المبدأ رقم (٤٠) : الدفع بعدم جواز إقامة الطعن من محام منفرد — مدى جوازه لأول مرة أمام محكمة النقض.
٤٠	المبدأ رقم (٤١) : متى كان التوكيل الصادر من الطاعن قد صدر لعدة محامين فإنه يجوز انفراد أحدهم بالتقرير بالطعن.
٤١	المبدأ رقم (٤٢) : (١) المحامي لا يعتبر من المأمورين الموظفين بالمحاكم " officiers de justice" (٢) المحامي قد يؤدي عرضاً وظيفية لدى المحكمة — وهذه الوظيفة العرضية هي دفاعه عن المتهمين بجناية أو عن الفقراء المندوب هو عنهم من لجنة المعافاة إذ في الصورة الأولى لا تصح المحاكمة بغير دفاعه وفي الصورة الثانية هو مكلف من قبل القانون بأداء مهمته — ويمكن في أثناء أدائه لتلك الوظيفة العرضية أن تتسحب عليه حماية المادة ٨٩ مرافعات.
٤١	المبدأ رقم (٤٣) : إفتراض إعتبار المحامي في مصر أثناء قيامه بواجب الدفاع أمام المحاكم من أرباب الوظائف بها (في قانون المرافعات الأهلي) — مقارنة مع فرنسا — الأثر المترتب على ذلك.
٤٢	المبدأ رقم (٤٤) : لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا محاكم الإستئناف و محكمة القضاء الإداري أو يقدم إليها

٤٢	<p>طلبات إلا المحامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحاكم.</p> <p>المبدأ رقم (٤٥) :</p>
	<p>لا عبرة باختلاف إسم وكيل الطاعن في محضر الجلسة عنه في الحكم - قانون المرافعات الملغى قصر البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية - وليست أسماء الوكلاء من البيانات الجوهرية التي يترتب على الخطأ في إثباتها بطلان الحكم.</p>
٤٣	<p>المبدأ رقم (٤٦) :</p> <p>يترتب على التوكيل بالخصومة جواز إنابة المحامي غيره من المحامين في القيام بأعمال هذه الوكالة وذلك ما لم يكن ممنوعاً من الإنابة صراحة في التوكيل - الإجازة الضمنية للإنابة.</p>
٤٣	<p>المبدأ رقم (٤٧) :</p> <p>للمحامي سواء أكان خصماً أصلياً أو وكيلاً في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو المرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضي محامياً آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص.</p>
٤٤	<p>المبدأ رقم (٤٨) :</p> <p>كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه، إلا إذا نفاه إثناء نظر القضية في الجلسة - الدفاع ، وإن تعدد المدافعون ، وحدة لا تتجزأ ، لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله ، ما لم يكن الدفاع مقسماً بينهم.</p>
٤٥	<p>المبدأ رقم (٤٩) :</p> <p>الإقرار وأن كان لا يجوز للمحامي مباشرته إلا إذا كان مفوضاً فيه غير أنه إذا كان الخصم حاضراً بشخصه وبإشراف محاميه الإقرار دون إعتراض منه أعتبر الإقرار صادر من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامي لا يبيح له ذلك.</p>

٤٥	<p>المبدأ رقم (٥٠) :</p> <p>كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه، إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة</p>
٤٦	<p>المبدأ رقم (٥١) :</p> <p>حضور الطاعنة مع وكيلها بالجلسة المحددة لحلف اليمين ولم تتكرر وكالاته عنها أو أنها لم تفوضه في توجيه اليمين إلى المطعون ضده بما مؤداه أن كل ما قرره وكيلها بحضورها هو بمثابة ما قرره بنفسها - لا يجوز لها من بعد العودة إلى إنكار وكالة المحامي الذي حضر معها أمام محكمة الاستئناف.</p>
٤٦	<p>المبدأ رقم (٥٢) :</p> <p>حضور الطاعن بشخصه وتقدم محاميه مذكرة أقر فيها بإدراج اسم المطعون ضده في ترخيص المخبر - عدم اعتراض الطاعن على هذا الإقرار أثناء نظر القضية بالجلسة - يعتبر هذا الإقرار حجة على الطاعن بما ورد فيه حتى ولو كان المحامي حاضراً عنه بغير توكيل.</p>
٤٧	<p>المبدأ رقم (٥٣) :</p> <p>كل ما يصدر من الوكيل في حضور موكله يكون حجة على الأخير إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة.</p>
٤٧	<p>المبدأ رقم (٥٤) :</p> <p>إذا انقضت الوكالة بالعزل أو الاعتزال ولم يعلن الموكل خصمه بذلك سارت الإجراءات صحيحة في مواجهة الوكيل - إذا انقضت الوكالة بوفاة الوكيل أو بعزله أو باعتزاله فإن ذلك لا يقطع سير الخصومة و يتعين على الموكل أن يتقدم إلى المحكمة لتمنحه أجلاً مناسباً يتمكن فيه وكيله الجديد من مباشرة الدعوى.</p>
٤٨	<p>المبدأ رقم (٥٥) :</p> <p>وكالة المحامي تنقضي بأسباب انقضاء الوكالة العادية وأخصها انتهاء العمل الموكل فيه - لا مجال للقول بالعرف السائد القائل بأن وكالة</p>

	المحامى لا تنتهى إلا بإلغاء التوكيل وعلم المحامى بهذا الإلغاء لأن مجال تطبيق هذا العرف هو فى تحديد التوابع الضرورية للأمر الموكل فيه ليستمر الوكيل فى الوكالة الخاصة فى مباشرتها باعتبارها متفرعة عن العمل الأصلى ومتصلة به.
٤٨	المبدأ رقم (٥٦) :
	العبارة بتمكين الخصم من إيداء دفاعه إذا تنازل محاميه عن التوكيل.
٤٩	المبدأ رقم (٥٧) :
	الحكمة التى تغياها المشرع من وجود تأجيل الدعوى فى حالة تنازل المحامى عن التوكيل هى تمكين الموكل من توكيل محام آخر للدفاع عن مصلحته فيها مما مقتضاه أن الحكمة من التأجيل تنتفى فى حالة ما إذا كان قد وكل محامياً آخر بالفعل وبأشر الحضور عنه فى الدعوى.
٤٩	المبدأ رقم (٥٨) :
	الوكيل بأن يبذل فى رعاية مصالح الموكل العناية المألوفة فلا يختفر له إلا التقصير اليسير ويحاسب دائماً على التقصير الجسيم ولو كان قد إعتاده فى شئونه الخاصة.
٥٠	المبدأ رقم (٥٩) :
	من حق الوكيل أن يقل نفسه من الوكالة إذا ناء بعبئها أو رغب عن الإستمرار فى تنفيذها — يلتزم الوكيل بالتعويضات قبل الموكل إذا لم يراع فى تحييه الشروط والأوضاع التى يحتمها القانون كإهمال فى القيام بجميع الأعمال المستعجلة التى يخشى من تركها على مصلحة الموكل أو عزل نفسه فى وقت غير مناسب.
٥٠	المبدأ رقم (٦٠) :
	تقدير ما إذا كان الوكيل المأجور قد أهمل فى تنفيذ الوكالة أو تتحى فى وقت غير لائق وبغير عذر مقبول هو من مسائل الواقع التى تبت فيها محكمة الموضوع دون ما رقابة لمحكمة النقض عليها.
٥١	المبدأ رقم (٦١) :
	مناط تأجيل نظر الدعوى لتغير المحامى الموكل قاصر على حالة

تنازل المحامي عن التوكيل وذلك لتمكين الخصم من توكيل محام آخر للدفاع عن مصلحته فيه.

المطلب الثاني

التوكيل بالحضور

في قضاء المحكمة الإدارية العليا

٥١

المبدأ رقم (٦٢) :

العرف بالمحاكم قد جري علي أنه في حالة عدم حضور المحامي الأصلي وحضور محام آخر نيابة عنه لا تطلب المحكمة من المحامي الحاضر تقديم ما يثبت صفته كنائب عن المحامي الأصلي للخصم

٥٢

المبدأ رقم (٦٣) :

لا إلزام علي المحامي أن يثبت وكالته عند إيداع عريضة الدعوي نيابة عن موكله ، يتعين إثبات الوكالة عند حضور الجلسة ، فإذا كان التوكيل خاصاً أودع ملف الدعوي ، وإذا كان التوكيل عاماً فيكتفي بإطلاع المحكمة عليه وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة ، للخصم الآخر أن يطالب المحامي بإثبات وكالته حتى لا يجبر علي الاستمرار في إجراءات مهددة بالإلغاء ، وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تطالب المحامي بتقديم الدليل علي وكالته علي أن يتم ذلك في جلسة المرافعة علي الأكثر ، علي المحكمة في جميع الأحوال أن تتحقق من أن مسندات التوكيل مودعة ملف الدعوي وثابتة بمرفقاته — فإذا تبين للمحكمة حتى تاريخ حجز الدعوي أن المحامي لم يقدم سند وكالته عليها أن تحكم بعدم قبول الدعوي شكلاً.

٥٤

المبدأ رقم (٦٤) :

عدم إلزام المحامي بإثبات وكالته عند إيداع الصحيفة، والتزامه بتقديم التوكيل أو إثبات سند الوكالة قبل حجز الدعوي أو الطعن للحكم وإلا قضت المحكمة بعدم قبول الدعوي أو الطعن شكلاً - أساس ذلك.

٥٧

المبدأ رقم (٦٥) :

يلزم لصحة الدعوي أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من

	<p>صاحب الصفة في تمثيله النائب عنه قانوناً أو اتفاقاً ولا يجوز للمحكمة أن تتعدي لعلاقة ذوي الشأن بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله - نظام مجلس الدولة لا يعرف نظام الشطب - خلو الأوراق مما يفيد إنكار المدعي تكليفاً لمحاميه بتحرير عريضة الدعوى فإن هذا الإجراء يعتبر صادراً من المدعي نفسه وتتعدد له الخصومة انعقاداً صحيحاً.</p>
٥٧	<p>المبدأ رقم (٦٦) :</p> <p>الخصومة القضائية هي علاقة بين طرفيها من جهة وبينهما وبين القضاء من جهة أخرى - يشترط لصحة الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة في تمثيله أو النائب عنه قانوناً أو اتفاقاً - لا يجوز للمحكمة أن تتعدي لعلاقة ذوي الشأن بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله .</p>
٥٨	<p>المبدأ رقم (٦٧) :</p> <p>صفة الوكيل عن الخصم لا تعدو أن تكون من قبيل الصفات العارضة التي إذا ما فصل فيها حكم فلا يحوز حجية في دعوى أخرى تثار فيها هذه الصفة مرة أخرى.</p>
٥٨	<p>المبدأ رقم (٦٨) :</p> <p>المستشار القانوني المنتدب لا يعتبر وكيلًا عن الوزير ولا يعتبر ندبه نوعاً من الوكالة بالخصومة - ليس النذب من أسباب عدم الصلاحية - أساس اختلاف الوكيل عن المستشار القانوني المنتدب: أن الوكيل يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ويلتزم الحدود المرسومة له في تنفيذ الوكالة سواء من حيث التصرفات القانونية التي تتضمنها أو طريقة تنفيذها ، بينما لا يتقيد المستشار القانوني المنتدب بهذا القيد لأن عمله هو ابداء الرأي الذي يراه متفقاً وصحيحاً حكم القانون والذي يتقيد به الوزير الذي يعمل مستشاراً له - ليس للوزير أن يملأ عليه رأياً معيناً.</p>
٥٩	<p>المبدأ رقم (٦٩) :</p> <p>وكالة محامي آخر جائزة بشرط أن يكون العمل الموكل فيه جائزاً</p>

٦٠	<p>بالنسبة للأصيل والوكيل — لا يجوز لمحامي بالإدارة القانونية توكيل زميل له في قضية خاصة تتعلق بالجهة التي يعمل بها.</p> <p>المبدأ رقم (٧٠) :</p> <p>الواجب علي المحكمة قبل أن تقضي بعدم قبول الدعوي لعدم إيداع التوكيل عن المدعين أن تكلف المدعين والحاضرين عنهم بذلك وتحدد أجلاً معقولاً تراه.</p> <p>٦٠ المبدأ رقم (٧١) :</p> <p>وجوب إخطار الطاعن أو وكيله بتاريخ الجلسات التي حددت لنظر دعواه أمام المحكمة وإخطاره بقرار المحكمة الصادر بتأجيل الدعوي لتقديم سند الوكالة — حجز الدعوي للحكم في الجلسة الأخيرة دون تحقق المحكمة من تمام إخطار المدعي بقرارها السابق يجعل حكمها معيباً بعيب شكلي في الإجراء يبطله.</p> <p>٦٠ المبدأ رقم (٧٢) :</p> <p>(١) ليس للموكل أن يتصل مما قام به الوكيل أو أن يتمسك بجهل الوكيل بظروف كان يعلمها هو.</p> <p>(٢) وما يقر به الوكيل ينصرف أثره الى الموكل دون حاجة الى استطلاع رأي الموكل فيما أقر به الوكيل.</p> <p>(٣) حضور الوكيل أمام المحكمة وإقراره بأن موكله منقطع ولا يرغب في العودة الى العمل يعد تعبيراً عن إرادة الموكل وينصرف أثره إليه ويعمل به في شأنه لا يجوز للموكل أن يتصل من هذا الإقرار بمقولة انه كان يجب على المحكمة أن تستجوبه بنفسه للتحقق من عدم رغبته في العودة للعمل وانه عازف عن الوظيفة .</p> <p>٦١ المبدأ رقم (٧٣) :</p> <p>الصفة شرط من شروط قبول الدعوي تتعلق بالمدعي نفسه رافع الدعوي ولا تنصرف إلي محاميه، والمحامي تكون له صفة في الوكالة عن المدعي أو المدعي عليه في تمثيله أمام المحاكم والتحدث باسمه وبلسانه في مجلس القضاء.</p>
----	---

٦٣	المبدأ رقم (٧٤) : كفاية سند الوكالة لثبوت إقامة الدعوى من ذي صفة.
٦٣	المبدأ رقم (٧٥) : عدم صدور توكيل من صاحب الشأن لأحد لتقديم طلب الإعفاء عنه وعدم رغبته في ذلك - ليس لمقدم الطلب وهو لم يتلق توكيلاً كتابياً أو شفوياً من صاحب الشأن أن يفرض على هذا الأخير المطالبة بحقه قضاء على غير إرادة منه أو يحل محله في هذه الإرادة بتتصيب نفسه مكانه في اقتضاء هذا الحق دون رضائه.
٦٤	المبدأ رقم (٧٦) : لا يجوز لمحامي الإدارة القانونية توكيل زميل له في قضية خاصة تتعلق بالجهة التي يعمل بها .
٦٥	المبدأ رقم (٧٧) : بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة
٦٦	المبدأ رقم (٧٨) : إغفال الإخطار بتاريخ الجلسة يترتب عليه وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه .
٦٦	المبدأ رقم (٧٩) : الوكالة بين المحامي وبين المدعى من العقود الرضائية التي يكتفى فيها بالتراضي - هناك فرق بين عقد الوكالة وإثباته ولا يمكن أن يكون توثيق هذا العقد ركناً من أركانه - مباشرة المحامي لأي إجراء أو إيداع عريضة الدعوى بتكليف من ذوى الشأن قبل إصدار توكيل رسمي بذلك لا يؤثر في سلامة الإجراءات طالما لم ينكر هذا أي من الخصوم أو يجحده أو يشك في حدوده.

٦٧	المبدأ رقم (٨٠) : ما يقربه الوكيل ينصرف اثره الى الموكل دون حاجة الى استطلاع رأي الموكل فيما أقر به الوكيل.
٦٨	المبدأ رقم (٨١) : الطبيعة القانونية لعقد الوكالة.
٦٨	المبدأ رقم (٨٢) : ليس لازما على المحامي إثبات وكالته عند إيداعه صحيفة الدعوى أو الطعن بسكرتارية المحكمة المختصة نيابة عن موكله — ويتعين عليه عند حضوره الجلسة إثبات وكالته — وسائل الإثبات.
٦٨	المبدأ رقم (٨٣) : المادة ٧٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — سند الوكالة — التوكيل العام والتوكيل الخاص — للخصم الآخر أن يطالبه بإثبات وكالته حتى لا يجبر على الاستمرار في السير في إجراءات مهدة بالإلغاء — للمحكمة من تلقاء نفسها أن تطالب من يمثل أمامها بتقديم الدليل على وكالته.
٦٩	المبدأ رقم (٨٤) : المحامي غير ملزم بإثبات وكالته عند إيداعه عريضة الدعوى نيابة عن موكله — يتعين عليه عند حضوره الجلسة إثبات وكالته — إذا كان التوكيل الصادر للمحامي خاصا أودعه ملف الدعوى أما إذا كان التوكيل عاما فيكتفي بإطلاع المحكمة عليه وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة — للخصم الآخر أن يطالبه بإثبات وكالته حتى لا يجبر على الاستمرار في إجراءات مهدة بالإلغاء — يجب على المحكمة في جميع الأحوال أن تتحقق من أن مستندات توكيل المحامي مودعة ملف الدعوى أو ثابتة في مرفقاتها.

٧٣	الفصل الثاني
	غياب الخصوم
٧٣	المبحث الأول
	الأحكام العامة
	في غياب الخصوم
٧٧	المطلب الأول
	معنى الغياب
٧٨	المطلب الثاني
	أثر غياب الخصوم
	في الدعوى المدنية
٨٢	المطلب الثالث
	أثر غياب الخصوم
	في الدعوى الإدارية
٨٣	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في غياب الخصوم
٨٣	المطلب الأول
	غياب الخصوم
	في الدعوى المدنية
٨٣	المبدأ رقم (٨٥) :
	تعجيل الدعوى المدنية بعد شطبها يتطلب اتخاذ إجراءين جوهريين هما
	تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية إلى جدول قضايا المحكمة
	وإثبات المدعى عليه بهذه الجلسة وفق ما نص عليه في المادة ٦٩ من
	نفس القانون وبشرط أن يتم الإعلان قبل انقضاء الأجل المحدد في النص.
٨٤	المبدأ رقم (٨٦) :
	إذا تغيب المدعى والمدعى عليه وجب على المحكمة أن تحكم في
	الدعوى المدنية إذا كانت صالحة للحكم فيها طالما أبدى الخصوم

٨٥	<p>أقوالهم وإلا قررت شطبها ، وتكون الدعوى صالحة للحكم فيها إذا أدلى الخصوم بأقوالهم وحددوا طلباتهم وأوضحوا دفاعهم</p> <p>المبدأ رقم (٨٧) :</p> <p>إذا تعدد المدعون وتغيب بعضهم وحضر البعض الآخر فلا يؤثر غياب البعض على نظر الدعوى- تستمر المحكمة في نظرها على تقدير علم المدعين بقيامها بالجلسة المحددة لنظرها وأنهم أيدوا أقوالهم وطلباتهم في صحتها</p>
٨٦	<p>المبدأ رقم (٨٨) :</p> <p>طلب السير في الدعوى من جديد بعد الشطب في الدعوى المدنية لا يكون إلا بانعقاد الخصومة ، ولا يكون انعقادها إلا بطريق الإعلان تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم.</p>
٨٧	<p>المبدأ رقم (٨٩) :</p> <p>لا يجب إعلان المستأنف الغائب في نطاق تطبيق المادة ٨٣/٢ مرافعات إلا إذا أبدى خصمه طلباً عارضاً.</p>
٨٧	<p>المبدأ رقم (٩٠) :</p> <p>تكون صالحة للحكم فيها إذا ما أبدى الخصوم أقوالهم ودفاعهم فيها حتى ولو تغيب المدعى أو المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى.</p>
٨٧	<p>المبدأ رقم (٩١) :</p> <p>متى تم إيداع صحيفة إفتتاح الدعوى قلم كتاب المحكمة وإعلانها إلى المدعى عليهم وسلمت هذه الإجراءات من البطلان قامت الخصومة أمام المحكمة فلا يبطلها أو يسقطها أو يمنع المحكمة من الفصل فيها مجرد غياب أو عدم صحة تمثيل من حضر عن المدعى فيها.</p>
٨٨	<p>المبدأ رقم (٩٢) :</p> <p>شطب الدعوى المدنية إجراء لا علاقة له ببدا الخصومة وإنما يلحق الخصومة أثناء سيرها فيبعتها عن جدول القضايا المتداولة أمام المحكمة - وتجديدها من الشطب يعيدها لمسيرتها الأولى ويكون</p>

٨٨	<p>بإنعقادها من جديد بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣) :</p>
٨٩	<p>تغيب المدعى والمدعى عليه في الدعوى المدنية يوجب على المحكمة أن تحكم في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها طالما أبدى الخصوم أقوالهم وإلا قررت شطبها.</p> <p>المبدأ رقم (٩٤) :</p>
٩٠	<p>القاضي المنتدب للتحقيق في الدعوى المدنية لا يملك إصدار قرار بشطب الدعوى ، وأن الذي يملك إصداره هو المحكمة ومن ثم فإن قرار الشطب الذي يصدره ذلك القاضي يقع باطلاً لصدوره ممن لا يملكه.</p> <p>المبدأ رقم (٩٥) :</p>
٩٠	<p>إعتبار الدعوى المدنية كأن لم تكن إذا بقيت مشطوبة ستين يوماً دون تجديد السير فيها وإن كان لا يتصل بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأنه مقرر لمصلحة من لم يتم إعلانه من المدعى عليهم دون سواه إلا أنه متى دفع به المدعى عليه الذي تحققت شرائط قبوله بالنسبة له وجب على المحكمة أن تقضى به.</p> <p>المبدأ رقم (٩٦) :</p>
٩٠	<p>(١) تغيب المدعى والمدعى عليه في الدعوى المدنية يوجب على المحكمة أن تحكم في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها وذلك إذا كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم فيها _ وإلا قررت المحكمة شطبها وذلك لتفادي تراكم القضايا أمام المحاكم.</p> <p>(٢) فإذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها أعتبرت كأن لم تكن بقوة القانون والمدعى عليه أن يتمسك بإعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء هذه المدة.</p>
٩١	<p>المبدأ رقم (٩٧) :</p> <p>لا يجوز للمحكمة أن تقضى بشطب الدعوى المدنية إذا كانت قد أصدرت حكماً فيها بنبذ خبر وسدّت الأمانة _ فإذا لم تنتبه لذلك</p>

	وقضت بالشطب كان لأى من الخصوم تعجيل السير فيها ولو بعد الميعاد القانونى.
٩٢	المبدأ رقم (٩٨) :
	شطب الدعوى طبقاً لحكم المادة ٨٢ مرافعات أمر جوازى للمحكمة.
٩٢	المبدأ رقم (٩٩) :
	الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب فى المرة الأولى خلال الميعاد الذى نص عليه فى ذلك الشق من الدفوع الشكلية غير المتعلقة بالنظام العام.
٩٢	المبدأ رقم (١٠٠) :
	تقديم الخصم مذكرة بدفاعه يعد بمثابة الحضور بالجلسة - الحضور والإيداع يستهدفان غاية مشتركة هى إيداع الدفاع أما شفويّاً بالجلسة أو كتابة بالمذكرة المودعة - القواعد التى تسرى على الحضور الذى يزول به البطلان تنطبق أيضاً على إيداع المذكرة دون تفريق.
٩٣	المبدأ رقم (١٠١) :
	مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام - استثناء: الأحكام التى لا تعتبر حضورية وفقاً للمادة ٨٣ من قانون المرافعات، والأحكام التى إفتراض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التى تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم.
٩٤	المبدأ رقم (١٠٢) :
	لا يجب إعلان المستأنف الغائب فى نطاق تطبيق المادة ٨٣/٢ مرافعات إلا إذا أبدى خصمه طلباً عارضاً.
٩٤	المبدأ رقم (١٠٣) :
	الأحكام التى لا تعتبر حضورية تظل خاضعة للقاعدة التى تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم.
٩٤	المبدأ رقم (١٠٤) :
	وجوب إخطار الغائب من الخصوم فى الحالات التى تقضى فيها

٩٥	<p>المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى للاختصاص - القرار الصادر بإحالة القضية من إحدى دوائر المحكمة إلى دائرة أخرى لا يوجب على قلم الكتاب إخطار الغائب من الخصوم به.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥) :</p>
٩٥	<p>متى انعقدت الخصومة صحيحة وفقاً لأحكام القانون للخصم أن يقدم مستنداته ومذكراته بالجلسة المحددة لنظرها سواء حضر خصمه الآخر أم تغيب عن حضورها - لا إلزام عليه بإعلانها إليه إذ المفروض أن يتابع كل خصم دعواه ويطلع على ما يبدي بجلساتها من دفاع ويقدم فيها من مستندات ومذكرات - لا إلزام بإطلاع الخصم أو إعلانه بما يقدمه خصمه من أوراق أو مذكرات إلا في حالة تقديمها أثناء المداولة التي تنقطع بها صلة الخصوم بالدعوى وتصبح في حوزة المحكمة لبحثها وانداوله فيها.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦) :</p>
٩٦	<p>لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض (والمحكمة الإدارية العليا) بالبطلان إذا كان مؤسساً على عدم مراعاة الإجراءات التي أوجبها قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم فسى الدعوى طالما أنه لم يجر التمسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع لأن البطلان المدعى به مما لا يتصل بالنظام العام.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٧) :</p>
٩٧	<p>إعلان المدعى عليه الغائب أو إعادة إعلانه إذا لم يكن قد أعلن لشخصه من الإجراءات الجوهرية فى نظام التقاضى ويترتب على تخلف هذه الإجراءات بطلان الحكم أو القرار الصادر من المحكمة - الجلسة الأولى فى مقصود الشارع هى أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة للمضى فى نظرها بعد تمام هذه الإجراءات.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٨) :</p>
٩٧	<p>وجوب إعادة إعلان المدعى عليه إذا لم يحضر بالجلسة وكانت صحيفة الدعوى لم تعلن لشخصه وذلك فى غير الدعاوى المستعجلة.</p>

٩٨	<p>المبدأ رقم (١٠٩) :</p> <p>يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه كآثر إجرائى بدء الخصومة - إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه ببقى كأصل عام - إجراء لازماً لإنعقاد الخصومة بين طرفيها ويكون وجودها الذى بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً - إذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان إعلانة بالصحيفة وجب عليها تأجيل القضية إلى جلسة تالية يعاد إعلانها لها بواسطة خصمه.</p>
٩٩	<p>المبدأ رقم (١١٠) :</p> <p>لم يقف المشرع بمحكمة الموضوع موقفاً سلبياً تاركاً الدعوى لأهواء الخصوم يوجهونها حسبما يترأى لهم ووفق مصالحهم الخاصة وإنما منحها مزيداً من الإيجابية بما تتحقق هيمنتها على الدعوى - أوجب عليها فى المادة ٨٥ من قانون المرافعات من تلقاء نفسها أو عندما يثبت لديها بطلان إعلان صحيفتها ، حتى مع غياب المستأنف عليه ، تأجيل نظرها إلى جلسة تالية يعلن بها بواسطة خصمه دون الوقوف عند حد تقرير البطلان توصلًا لإصدار حكم صحيح فى الخصومة المطروحة أمامها.</p>
١٠٠	<p>المبدأ رقم (١١١) :</p> <p>الأحكام التى تصدر فى جلسة المرافعة تعتبر كأنها لم تكن إذ حضر الخصم الغائب المحكوم عليه قبل إنتهاء جلسة المرافعة</p>
١٠٠	<p>المبدأ رقم (١١٢) :</p> <p>لا بطلان على إغفال إثبات حضور الخصوم أو غيابهم.</p>
١٠٠	<p>المطلب الثانى</p> <p>غياب الخصوم فى الدعوى الإدارية</p>
١٠٠	<p>المبدأ رقم (١١٣) :</p> <p>(١) النظام القضائى فى تنظيم مجلس الدولة لا يسمح بالمعارضة</p>

في الأحكام الصادرة منه بهيئة قضاء إداري إذ أن نظام إجراءات التقاضي أمامه يقوم علي مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة منضبطة.

(٢) النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبي الأخذ بالنظام الإجرائي الذي تجري عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعوتهم (نظام الشطب).

(٣) لا يجوز إعمال الأثر الذي رتبته الشارع علي عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوي الإدارية لأن هذا الأثر مقرر كجزاء علي الخصم الذي يهمل في متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها ، بيد أن النظام القضائي الإداري يعتد في المقام الأول بتحضير الدعوي وتهيئتها للفصل فيها بإجراءات ألزم القانون هيئة مفوضي الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة علي القضاء.

(٤) جزاء الشطب في طلب الإعفاء لغو لا يعتد به ولا أثر له.
المبدأ رقم (١١٤) :

(١) طلب استبعاد الطعن من الرول أو الحكم بسقوط الخصومة فيه استنادا إلى المادتين ١٢٩ ، ١٣٤ من قانون المرافعات يتعارض مع روح النظام القضائي الذي تقوم عليه محاكم مجلس الدولة مما يتعين معه الالتفات عنه.

(٢) الدعوى الإدارية تقوم على روابط القانون العام وتتمثل في خصومة مردها إلى مبدأ المشروعية وسيادة القانون وتتجرد بالتالي من لد الخصومة الشخصية التي تهيمن على منازعات القانون الخاص.
(٣) الدعوى الإدارية يملكها القاضي وهو الذي يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازماً لاستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيئتها للفصل فيها .

المبدأ رقم (١١٥) :

(١) الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإداري تتميز بخصائص ذاتية

	<p>تغاير تلك المأخوذ بها أمام محاكم القضاء العادي أهمها أن الإجراءات الإدارية إجراءات إيجابية يوجهها القاضي ، وهى بهذه السمة تفترق عن الإجراءات المدنية والتجارية التى يهيم الخصوم على تسيير الجانب الأكبر منه.</p> <p>(٢) النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الإجرائي الذي تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ، ومن ثم لا يجوز إعمال الأثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الإدارية.</p> <p>(٣) النظام القضائي لمجلس الدولة يقوم أساساً على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد محددة منضبطة يستطيع ذوو الشأن فيها أن يقدموا مذكراتهم مع مستنداتهم ، كما يقوم على تحضير الدعوى من هيئة مفوضي الدولة ، وليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية ، وإنما لرئيس المحكمة أن يطلب إليهم أو إلى المفوض ما يراه لازماً من إيضاحات .</p>
١٠٤	<p>المبدأ رقم (١١٦) :</p> <p>دعوى الإلغاء بحسب الأصل هي دعوى عينية تهدف إلى إلغاء القرار المطعون فيه إعمالاً لمبدأ الشرعية وطبيعة هذه الدعوى تأبى تطبيق نظام الشطب لعدم حضور رافعها.</p>
١٠٥	<p>المبدأ رقم (١١٧) :</p> <p>قضاء مجلس الدولة لا يعرف نظام شطب الدعوى جزاءً لتخلف المدعى عن متابعة دعواه — أساس ذلك : أن نظام شطب الدعوى لا يتفق وطبيعة التقاضى أمام مجلس الدولة .</p>
١٠٦	<p>المبدأ رقم (١١٨) :</p> <p>شطب الدعوى معناه استبعادها من (رول) جدول القضايا فلا تعود المحكمة إلى نظرها إلا إذا طلب أحد الخصوم السير فيها بإعلان منه إلى الخصم الآخر بالحضور فى جلسة تحدد لنظرها — شطب لدعوى لا يؤثر</p>

	<p>في قيامها - الدعوي المشطوبة تبقى قائمة وتشبه من هذه الناحية الدعوي الموقوفة - مؤدي ذلك : أن الدعوي المشطوبة إذا عادت للمحكمة بطلب أحد الخصوم السير فيها فإنها تعود من النقطة التي وقف عندها بحكم الشطب - أثر ذلك - أن ما تم من إجراء المرافعة قبل الشطب يبقى قائماً ولا يلغي - استمرار الدعوي مشطوبة ستين يوماً دون السير فيها يؤدي إلي اعتبارها كأن لم تكن - أثر ذلك : زوال جميع الإجراءات التي تمت فيها بقوة القانون دون حكم من المحكمة - هذا الجزاء مقرر لمصلحة المدعي عليه فلا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها - يسقط حق المدعي عليه في التمسك به إذا نزل عنه صراحة أو ضمناً - أساس ذلك : أن البطلان في هذه الحالة (لا يتعلق بالنظام العام) - تطبيق في شأن اللجان القضائية للإصلاح الزراعي.</p>
١٠٧	<p>المبدأ رقم (١١٩) :</p> <p>إصلاح زراعي - اللجان القضائية للإصلاح الزراعي - الإجراءات أمامها - شطب الاعتراض - خلق قوانين الإصلاح الزراعي من النص على تنظيم أحوال تعجيل الخصومة في الاعتراضات التي تقام أمام تلك اللجان يوجب الرجوع الى أحكام قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فيما يتعلق بتعجيل الخصومة بعد شطبها.</p>
١٠٨	<p>المبدأ رقم (١٢٠) :</p> <p>إصلاح زراعي - خضوع الاعتراضات المقامة أمام تلك اللجان لنظام الشطب - شطب الاعتراض أمام اللجان القضائية - أثره : إذا شطب الاعتراض واستمر ذلك ستين يوماً دون تجديد اعتبر الاعتراض كأن لم يكن.</p>
١٠٩	<p>المبدأ رقم (١٢١) :</p> <p>دعوى - شطبها - أثر الشطب . (تقادم).</p>
١٠٩	<p>المبدأ رقم (١٢٢) :</p> <p>اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر جهة قضائية مستقلة في شأن ماخصها أمشرع بنظره من منازعات - هذه اللجان تلتزم في ممارسة</p>

	اختصاصها بما ورد في قانون المرافعات من أحكام وما شرعه من إجراءات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - شطب الدعوى لا يؤثر في قيامها لأن الدعوى المشطوبة تبقى قائمة وهي من هذه الناحية تشبه الدعوى للموقوفة - أثر ذلك أن الدعوى المشطوبة إذا عادت للمحكمة بطلب أحد الخصوم السير فيها تعود من النقطة التي وقفت عندها بحكم الشطب فما تم من إجراءات المرافعات قبل الشطب يبقى قائما ولا يلغى - استمرار الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبارها كأن لم تكن.
١١٠	المبدأ رقم (١٢٣) : الحكم في الدعوى الأصلية بترك الخصومة أو بعدم القبول أو بشطبها لعدم حضور المدعى لا يترتب عليه انقضاء التدخل و يكون للمتدخل أن يجدد الدعوى في الميعاد.
١١١	المبدأ رقم (١٢٤) : حظر المشرع على المحكمة شطب الدعوى قبل إخبار الخصوم بإيداع التقرير. (التطبيق على الاعتراضات المقدمة أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي) .
١١٧	الباب الثاني إجراءات الجلسات ونظامها
١٢١	الفصل الأول إجراءات الجلسات
١٢١	المبحث الأول مفهوم الجلسة
١٢٢	المبحث الثاني بدء المرافعة وتأجيلات نظر الدعوى

١٢٣	المطلب الأول إجراءات الجلسة في قضاء محكمة النقض
١٢٣	المبدأ رقم (١٢٥) : طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة ، هو من إطلاقات محكمة الموضوع ولا يعاب عليها عدم الاستجابة إليه.
١٢٣	المبدأ رقم (١٢٦) : للخصم أن يقدم مستداته ومذكراته بالجلسة سواء حضرها خصمه الآخر أو لم يحضرها ولا يلتزم بإعلانها لخصمه الغائب إذ المفروض أن يتابع كل خصم دعواه ويطلع على ما يبدى في جلساتها من دفاع ويقدم فيه من أوراق
١٢٤	المبدأ رقم (١٢٧) : المرافعة أمام المحاكم المدنية قد تكون شفوية أو بمذكرات مكتوبة وأن الخصوم إذا طلبوا من المحكمة الإستماع إلى مرافعتهم فلم تمكنهم من ذلك فإنها تكون قد أخلت بحقهم في الدفاع. (عكس ذلك أمام محاكم مجلس الدولة).
١٢٤	المبدأ رقم (١٢٨) : حق الدفاع بما في ذلك المرافعة الشفوية أمر كفله القانون لأطراف النزاع في الدعوى — لا يحول ذلك بين المحكمة وبين تنظيم هذا الحق على وجه يصونه ولا يكلف المحكمة من أمرها رهقاً وحسبها في ذلك أن تفسح للخصوم المدى المعقول لتمكينهم من الدفاع دون غلو أو إسراف في التأجيل أو تكرار الإستماع إليهم أو خروج عن موضوع الدعوى ومقتضيات الدفاع فيها.
١٢٥	المبدأ رقم (١٢٩) : يتحقق بحضور القضاة جلسة المرافعة الأخيرة مقصود الشارع بسماع المرافعة.

١٢٥	<p>المبدأ رقم (١٣٠) :</p> <p>إستتجال نظر الدعوى يرجع الأمر فيه إلى تقدير المحكمة ولا عليها إن لم تجب الخصم إلى طلب التأجيل - شرط ذلك ألا يقوم عذر للخصم فى تقديم دفاعه رغم إنفساح المجال أمامه لتقديمه ، وإلا يتعين عليها تمكينه من ذلك بإجابهه إلى طلب التأجيل .</p>
١٢٦	<p>المطلب الثانى</p> <p>إجراءات الجلسة</p> <p>فى قضاء المحكمة الإدارية العليا</p>
١٢٦	<p>المبدأ رقم (١٣١) :</p> <p>إيلاغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن بميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل - تمامه لأقل من ثمانية أيام وعدم مراعاة هذه المدة يؤدى إلى وقوع عيب شكلى فى الإجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً - إلا ان سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانوناً لا رفع دعوى مبتدأة بالبطلان.</p>
١٢٧	<p>المبدأ رقم (١٣٢) :</p> <p>عدم إيلاغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن يكون ميعاد للحضور بميعاد ثمانية أيام على الأقل - خلو النص من توقيع جزاء معين فى حالة تخلف هذا الإجراء - الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات (المادة ٢٠) - إجراءات الدعوى قد شابها عيب جوهري أدى إلى عدم تحقيق الغاية التى أرادها القانون من العمل الإجرائى وهى دعوة أصحاب الشأن للإدلاء بجميع أوجه دفاعهم وحججهم أمام قاضيتهم - بطلان فى الإجراءات - بطلان الحكم.</p>
١٢٨	<p>المبدأ رقم (١٣٣) :</p> <p>الإقرار الذى يتمتع بحجية قاطعة هو الإقرار القضائى الصادر من الخصم أمام المحكمة التى تنتظر الدعوى التى تتعلق بها واقعة الإقرار.</p>

١٢٨	المبدأ رقم (١٣٤) : إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم بسبب تغيير تشكيل الهيئة لا يستلزم إعلان طرفى النزاع لإبداء دفاعهم إذا لم يكونا حاضرين
١٢٨	المبدأ رقم (١٣٥) : إغفال إعلان المتهم إعلانا سليما قانونا والسير فى اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء للجوهرى، يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر لابتثائه على هذه الاجراءات الباطلة .
١٣٠	المبدأ رقم (١٣٦) : صدور قرار اللجنة القضائية فى الاعتراض بشطبه فى غفلة من المعترضين بعد تأجيل نظر الاعتراض إداريا ولم تكلف سكرتارية اللجنة بإعلان المعترضين بجلسات التأجيل - أثره : عدم اعتبار الدعوى كأن لم تكن وتظل الخصومة قائمة ويحق للخصوم تعجيلها خلال ستين يوما من تاريخ علمهم علما يقينيا بقرار الشطب - أساس ذلك: ثبوت عدم إعلان الخصوم بالجلسة التى صدر فيها قرار الشطب.
١٣٠	المبدأ رقم (١٣٧) : (١) دعوى - سير الخصومة فيها - تأجيل نظر الدعوى - إخطار الخصوم به - المواد ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . (٢) أى إجراء تتخذه المحكمة من تأجيل اصدار الحكم وفتح باب المرافعة يجب أن يتم فى إحدى جلساتها ويعلم أطراف الخصومة. (٣) التأجيل الإدارى يتم إذا صادف يوم انعقاد الجلسة إجازة رسمية أو إذا لم يتكامل تشكيل هيئة المحكمة - يجب إعلان الخصوم بذلك - إغفال هذا الاجراء يترتب البطلان لإخلاله بحق الدفاع.
١٣١	المبدأ رقم (١٣٨) : لايجوز للمحكمة أن تحكم بعدم الاختصاص بعد أن رأت جدية الدفع بعدم الدستورية وحددت ميعادا لرفع الدعوى - يجب على المحكمة أن

١٣١	<p>تؤجل نظر الدعوى حتى يتم الفصل فى الدعوى التى أقيمت أمام المحكمة الدستورية العليا</p> <p>المبدأ رقم (١٣٩) :</p>
١٣٢	<p>إعلان العريضة ليست ركناً من أركان المنازعة الإدارية وليس من شأنها التأثير فى صحة انعقاد الخصومة - إعلان العريضة طبقاً للقانون وإيلاغ قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى هى إجراءات لاحقة ومستقلة تستهدف إيلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة لتقديم المذكرات وإيداع أوجه الدفاع.</p>
	<p>المبحث الثالث</p>
١٣٤	<p>جزاء التخلف عن إيداع المستندات</p> <p>المطلب الأول</p>
	<p>جزاء التخلف عن إيداع المستندات</p> <p>فى قضاء محكمة النقض</p>
١٣٤	<p>المبدأ رقم (١٤٠) :</p> <p>قضاء المحكمة بوقف الدعوى تطبيقاً للمادتين ١٠٩ و ١١٤ مرافعات لا يكون هناك محل لإعمال حكم المادة ٢٩٢ مرافعات وإعتبار المدعى تاركاً دعواه لعدم مراعاة إعلان التعجيل - إجراءات التعجيل فى هذه الحالة تقع على قلم كتاب المحكمة لا الخصوم .</p>
١٣٤	<p>المبدأ رقم (١٤١) :</p> <p>حضور محامى المدعى بالجلسة التى عجلت إليها الدعوى بعد الوقف الجزائى بغير إعلان سابق - أحوال تحقق الغاية من الإجراء.</p>
١٣٥	<p>المبدأ رقم (١٤٢) :</p> <p>تسقط الخصومة إذا كان عدم السير فى الدعوى مدة السنة راجعاً إلى فعل المدعى أو امتناعه - مهما طال تراخى قلم الكتاب فى تعجيل الدعوى بعد انقضاء مدة الوقف فإنه لا يجوز الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير فيها لا يكون فى هذه الحالة بفعل المدعى أو امتناعه.</p>

١٣٥	<p>المبدأ رقم (١٤٣) :</p> <p>الوقف الذى يوقع على المدعى جزاء على إهماله فى إتخاذ ما تأمر به المحكمة - المشرع قد استهدف به تعجيل الفصل فى الدعوى ، وتأكيده سلطة المحكمة فى سبيل حمل الخصوم على تنفيذ أوامرها ، وهو بهذه المثابة لا يتصل بموضوع الدعوى ، ولا يفصل فى نزاع بين الخصوم ، ولا يبت فى أية مسألة متفرعة عنه ، ولا يمكن بذلك اعتباره حكماً قطعياً فى مسألة متفرعة عن النزاع.</p>
١٣٦	<p>المبدأ رقم (١٤٤) :</p> <p>الحكم بإعتبار الدعوى كأن لم تكن عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ مرافعات هو أمر جوازى لمحكمة الموضوع يرجع فيه إلى تقديرها.</p>
١٣٧	<p>المبدأ رقم (١٤٥) :</p> <p>الجزاءات التى تملك المحكمة توقيعتها على الخصم المتخلف عن إيداع المستندات التى تكلفه المحكمة بتقديمها فى خلال الأجل الذى حددته وهى الغرامة والوقف واعتبار الدعوى كأن لم تكن ما لم يضار خصمه من الجزائين الأخيرين.</p>
١٣٨	<p>المبدأ رقم (١٤٦) :</p> <p>فالحكم الصادر بالغرامة فى هذه الحالة يعد عملاً ولائياً لأنه لا يفصل فى نزاع بين الخصوم ، أو هو بتعبير أدق عمل من أعمال الإدارة القضائية ، لا يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة بالنسبة للأحكام العادية بل رسم له القانون طريقاً خاصاً للتنظلم منه وهو اللجوء إلى ذات المحكمة التى أصدرته والتى لها أن تقبل المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى عذراً مقبولاً .</p>
١٣٩	<p>المبدأ رقم (١٤٧) :</p> <p>الوقف الجزائي تطبيقاً لحكم المادة ٩٩ مرافعات له شروطه وأوضاعه الخاصة والتميزة وبالتالي يختلف فى مناطه وفى نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقى المقررة فى المادة ١٢٨ من قانون المرافعات.</p>

١٣٩	المبدأ رقم (١٤٨) :	الحكم بالغرامة يستهدف به المشرع تعجيل الفصل في الدعوى وتأكيده سلطة المحكمة في سبيل حمل الخصوم على تنفيذ أوامرها وهو بهذه المثابة لا يتصل بموضوع الدعوى في الفصل في نزاع بين الخصوم ولا يبت في أى مسألة متفرعة عنه.
١٤٠	المبدأ رقم (١٤٩) :	الجزاءات التى تملكها المحكمة تطبيقاً للمادة ٩٩ مرافعات هي من الرخص الجوازية للمحكمة التى لا يتعلق بها حق للخصوم وهى بالخيار فى استعمالها وفى اختيار الجزاء الذى تراه مناسباً منها.
١٤٠	المبدأ رقم (١٥٠) :	الجزاءات التى يملكها القاضى وفقاً للمادة ٩٩ مرافعات استهدف منها المشرع عدم وقوف القاضى عند الدور السلبى تاركاً الدعوى لمناضله أطرافها يوجهونها حسب هواهم ووفق مصالحهم الخاصة فمنحه مزيداً من الإيجابية التى تحقق هيمنته على الدعوى.
١٤١	المبدأ رقم (١٥١) :	طبيعة الجزاءات فى المادة ٩٩ مرافعات.
١٤٢	المبدأ رقم (١٥٢) :	أحوال توقيع جزاء اعتبار الدعوى كأن لم تكن.
١٤٢	المبدأ رقم (١٥٣) :	ولئن كان يسوغ للمحكمة أن تقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملاً بنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات جزاء لعدم تنفيذ ما أمرت به إلا أنه وقد حضر المستأنف ضدهم "المطعون ضدهم" بتلك الجلسة بوكيل عنهم فإن الخصومة تكون قد انعقدت — حضور المدعى عليه بالجلسة تتعد به الخصومة ولو لم يتم إعلانه بالصحيفة أو كان الإعلان باطلاً دون ما حاجة لتوافر أى شرط أو اتخاذ أى مجابهة.
١٤٣	المبدأ رقم (١٥٤) :	ماهية الكلام فى الموضوع المسقط لحق المدعى عليه فى التمسك

	<p>باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا مضت مدة الوقف الجزائي ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة طبقاً للمادة ٩٩ من قانون المرافعات - هو الكلام فى ذات موضوع الدعوى عند نظرها بعد التعجيل نظراً لما يحمله التعرض لموضوعها من معنى الرد على الاجراءات بإعتبارها صحيحة ، وبالتالي النزول عن التمسك بإعتبار الدعوى كأن لم تكن.</p>
١٤٤	<p>المطلب الثانى</p> <p>جزاء التخلف عن إيداع المستندات</p> <p>فى قضاء المحكمة الإدارية العليا</p>
١٤٤	<p>المبدأ رقم (١٥٥) :</p> <p>تقاعس الجهة الادارية عن تنفيذ ما طلب منها من مستندات يكفي مبرراً لوقف الدعوى أو الطعن جزاءً .</p>
١٤٥	<p>المبدأ رقم (١٥٦) :</p> <p>شرط الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن - سلطة المحكمة فى اعتبار الدعوى كأن لم تكن هى سلطة جوازية لها أن تستعملها متى توافرت شروطها أو لا تتجه هذا الاتجاه وتمضى فى الفصل فى الدعوى بالرغم من توافر شروطها - إرتباط الحكم بوقف الدعوى بالحكم باعتبارها كأن لم يكن إرتباط السبب بالنتيجة - الطعن فى الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن يثير بحكم اللزوم الطعن فى الحكم بوقف الدعوى بما يستتبع أن تتصدى له محكمة الطعن و تعقب عليه.</p>
١٤٦	<p>المبدأ رقم (١٥٧) :</p> <p>سلطة المحكمة فى اعتبار الدعوى كأن لم تكن لم تعد سلطة جوازية - المحكمة أصبحت طبقاً لحكم المادة ٩٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ لا تتمتع بسلطة تقديرية فى القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن حسبما كانت تنص عليه تلك المادة قبل تعديلها بالقانون المشار اليه</p>
١٤٧	<p>المبدأ رقم (١٥٨) :</p> <p>سلطة المحكمة فى الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن سلطة جوازية</p>

١٤٨	<p>- مناط استعمال المحكمة لهذه السلطة أن تتوافر الشروط القانونية لذلك - حاصل هذه الشروط أن يكون قد سبق الحكم بوقف الدعوى لتقاعس المدعى عن تقديم المستندات أو عن اتخاذ الاجراء حسبما أمرت به المحكمة وفي الميعاد الذي حددته.</p> <p>المبدأ رقم (١٥٩) :</p> <p>دعوى - شروط اعتبارها كأن لم تكن ورقابة المحكمة الادارية العليا على ذلك - الفقرة الاخيرة من المادة (٩٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - عدم التزام قضايا الدولة بتقديم مذكرة شارحة خلال الأجل الذي حددته لها المحكمة ، لا مبرر لاصدار حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن - أساس ذلك: أن المذكرة الشارحة لاتعدو أن تكون من قبيل مذكرات الدفاع التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى ولا يقتضى عدم تقديمها الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن.</p> <p>المبدأ رقم (١٦٠) :</p> <p>سلطة المحكمة في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن سلطة جوازية - مناط استعمال المحكمة لهذه السلطة أن تتوافر الشروط القانونية لذلك - حاصل هذه الشروط أن يكون قد سبق الحكم بوقف الدعوى لتقاعس المدعى عن تقديم المستندات أو عن اتخاذ الاجراء حسبما أمرت به المحكمة وفي الميعاد الذي حددته.</p>
١٥٣	<p>الفصل الثاني</p>
١٥٣	<p>نظام الجلسة</p>
١٥٣	<p>المبحث الأول</p>
١٥٥	<p>علانية الجلسات</p>
١٥٥	<p>المطلب الأول</p>
١٥٥	<p>علانية الجلسات</p>
١٥٥	<p>في قضاء محكمة النقض</p> <p>المبدأ رقم (١٦١) :</p> <p>بطلان الحكم الابتدائي لصدوره في جلسة سرية</p>

١٥٥	<p>المبدأ رقم (١٦٢) :</p> <p>إذا نص القانون على أن الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه تتظر فى جلسة سرية - كان هذا الإجراء متعلقاً بتنظيم التقاضى الأساسية ومتصلاً بالنظام العام ، فيترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة فى هذه الدعاوى</p>
١٥٥	<p>المبدأ رقم (١٦٣) :</p> <p>يقصد بغرفة المشورة عقد الجلسة سرية بالنظر لأن قضايا الأحوال الشخصية تدور حول حالة الشخص وأهليته ونظام الأسرة ، وهى كلها مسائل يجب أن تعرض فى أضيق نطاق وألا تلوك الألسن ما يدور فيها ، ولذا إقتضت إرادة المشرع وجوب نظرها فى غير علانية ، ولما كان هذا الإجراء يتعلق بتنظيم التقاضى الأساسية ويتصل بالنظام العام فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة فى هذه الدعاوى .</p>
١٥٧	<p>المبدأ رقم (١٦٤) :</p> <p>نشر أخبار المحاكمات جزء من العلانية المقررة لها.</p>
١٥٧	<p>المبدأ رقم (١٦٥) :</p> <p>الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية يتعين نظرها فى غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علناً.</p>
١٥٧	<p>المبدأ رقم (١٦٦) :</p> <p>للمرافعة وحجز الدعوى للحكم يجب أن يكونا فى جلسة علنية- تطبيق.</p>
١٥٨	<p>المبدأ رقم (١٦٧) :</p> <p>(١) علانية الجلسات تعد من الإجراءات المتعلقة بتنظيم التقاضى الأساسية المتصلة بالنظام العام التى يترتب عليها بطلان الأحكام الصادرة بالمخالفة لأحكامها.</p> <p>(٢) الأصل فى الجلسات أن تكون علنية وأن تجرى المرافعة فيها علناً وكيفية قيام المحكمة بالنداء على خصوم الدعوى علناً ، مدعين ومدعى عليهم ، وإثبات حضورهم من عدمه والاستماع لأقوالهم ودفعهم ومقتضيات دفاعهم وتعقبه بعد إنتهاء المرافعة بالنطق بالحكم</p>

	<p>فيها في ذات الجلسة أو تأجيل إصداره إلى جلسة أخرى قريبة تحددها حسب ظروف وملابسات السير في الدعوى.</p>
١٥٩	<p>المطلب الثاني علانية الجلسات في قضاء المحكمة الإدارية العليا</p>
١٥٩	<p>المبدأ رقم (١٦٨) :</p> <p>(١) حرية الدفاع أصالة أو وكالة وفي جلسات علنية كقاعدة عامة - إستثناء من ذلك حالات لا تكون الجلسات علنية رعاية وحفاظاً للنظام العام والآداب.</p> <p>(٢) لا يجوز للمحكمة أن تقبل دفاعاً أو أوراقاً من أحد الخصوم بعد حجز الدعوى للحكم دون أن تمكن الخصم الآخر من الاطلاع عليها ومباشرة حقه الطبيعي في الدفاع بشأنها.</p> <p>(٣) إذا صرحت المحكمة للطرفين بتقديم مذكرات خلال أجل معين فإنه لا يجوز لها خلال هذا الأجل قبول مستندات من أحد الطرفين .</p> <p>(٤) إذا ما تقدم أحد الخصوم بمستندات كان أمام المحكمة إما أن تغفلها لعدم التصريح بها ولعدم تقديمها علنية من قبل عند حجز الدعوى للحكم ، وإما أن تعيد الدعوى إلى المرافعة لتمكن الطرف الآخر من الاطلاع عليها.</p>
١٦٢	<p>المبدأ رقم (١٦٩) :</p> <p>وجوب أن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بذات التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً.</p>
١٦٢	<p>المبدأ رقم (١٧٠) :</p> <p>الأصل في الأحكام صدورها والنطق بها في الجلسة علنية - إغفال الإشارة في الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره على خلاف ذلك.</p>
١٦٢	<p>المبدأ رقم (١٧١) :</p> <p>(١) يجب في جميع الأحوال أن يصدر الحكم في جلسة علنية وإلا</p>

	<p>كان باطلاً - البطلان في هذه الحالة من النظام العام تنصدي له محكمة الطعن من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه أحد الخصوم.</p> <p>(٢) جلسات المحاكم وما في حكمها من المجالس التي أوكل إليها القانون مهمة الفصل في مسائل معينة يجب كقاعدة عامة أن تكون علنية إلا إذا رأت هيئة المحكمة جعلها سرية مراعاة لمقتضيات النظام العام أو الآداب أو نص القانون.</p>
١٦٣	<p>المبدأ رقم (١٧٢) :</p> <p>المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ اختلفت أحكام المحكمة الإدارية العليا حول مدى تأثير صدور قرار مجلس تأديب العاملين بالمحاكم في جلسة غير علنية - ذهبت بعض الأحكام إلى تقرير عدم البطلان - ذهبت أحكام أخرى إلى عدم البطلان - أثر ذلك : وجوب إحالة الطعن إلى الهيئة المشكلة بالمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة المشار إليه - تطبيق .</p>
١٦٥	<p>المبدأ رقم (١٧٣) :</p> <p>صدور قرار مجلس التأديب في جلسة غير علنية لا يبطله.</p>
١٦٥	<p>المبدأ رقم (١٧٤) :</p> <p>تجري محاكمة العاملين أمام مجالس تأديب العاملين في جلسة سرية - يتعين اصدار الاحكام (القرارات) من مجالس تأديب العاملين بالمحاكم في جلسة علنية - وجوب صدور قرارات مجلس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات بجلسة علنية وإلا كان القرار باطلا.</p>
١٦٥	<p>المبدأ رقم (١٧٥) :</p> <p>وجوب صدور الحكم والنطق به بجلسة علنية.</p>
١٦٦	<p>المبدأ رقم (١٧٦) :</p> <p>تأديب - تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات - إجراءات مجلس التأديب - وجوب صدور قرارات مجلس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات بجلسة علنية وإلا كان القرار باطلا.</p>

١٦٧	المبحث الثاني
	محضر الجلسة
١٦٩	المطلب الأول
	محضر الجلسة
	في قضاء محكمة النقض
١٦٩	المبدأ رقم (١٧٧) :
	مدى وجوب توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة - لم ينص القانون على البطلان جزاء لعدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة.
١٦٩	المبدأ رقم (١٧٨) :
	محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية - أثر ذلك.
١٦٩	المبدأ رقم (١٧٩) :
	محضر الجلسة والقيمة القانونية له - يتعين لإحتجاج الخصوم أو محاجتهم بما أتخذ في الدعوى من إجراءات للإثبات وما أدلوا به أو وكلائهم من إقرارات أو أبدوه من دفوع وأوجه دفاع شفاهة بالجلسات أن تكون واردة في محاضر مدونة بواسطة الكاتب فلا يجوز للمحكمة أن تستند في قضائها على ما يخالف أو يجاوز ما دون فيها بخصوص هذه الإجراءات وتلك التقارير.
١٧٠	المبدأ رقم (١٨٠) :
	المشرع أوجب أن يكون محضر التحقيق الذي يباشر من القاضي موقعاً منه و إلا كان باطلاً - لأن هذا المحضر ، بإعتباره وثيقة رسمية ، لا يعدو أن يكون من محاضر جلسات المحكمة وهو بهذه المثابة لا تكتمل له صفته الرسمية إلا بتوقيع القاضي - يترتب على ذلك أن الحكم الذي يصدر إستناداً إلى محضر تحقيق لم يوقع من القاضي الذي باشره يكون مبنياً على إجراء باطل ، وهو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى و لو

	<p>لأول مرة أمام محكمة النقض بل أن لهذه المحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها.</p>
١٧١	<p>المبدأ رقم (١٨١) :</p> <p>على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحضروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها " يدل على أنه يتعين لاحتجاج الخصوم أو محاجتهم بما إتخذ في الدعوى من إجراءات للإثبات وما أدلوا به أو وكلائهم من إقرارات أو أبدوهم من دفعات وأوجه دفاع شفاهة بالجلسات أن تكون واردة في محاضر مدونة بواسطة الكاتب فلا يجوز للمحكمة أن تستند في قضائها على ما يخالف أو يجاوز ما دون فيها بخصوص هذه الإجراءات وتلك الإقرارات.</p>
١٧٢	<p>المبدأ رقم (١٨٢) :</p> <p>عقد الصلح وطبيعته - إلحاقه بمحضر الجلسة وأثر ذلك.</p>
١٧٢	<p>المبدأ رقم (١٨٣) :</p>
١٧٣	<p>المبدأ رقم (١٨٤) :</p> <p>إلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه لا يعدو أن يكون عقداً وليس له حجية الشيء المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته ولا يجوز الطعن فيه من طرفيه - أساس ذلك : أن القاضي وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفته وهي الفصل في خصومة ، بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته الولائية وليس بمقتضى سلطته القضائية.</p>
١٧٤	<p>المبدأ رقم (١٨٥) :</p> <p>القاضي وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفته الفصل في خصومة بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته الولائية وليس بمقتضى سلطته القضائية.</p>

١٧٥	المطلب الثاني محضر الجلسة في قضاء المحكمة الإدارية العليا
١٧٥	الفصل الأول دور محضر الجلسة في إثبات علنية صدور الحكم أو سرية
١٧٥	المبدأ رقم (١٨٦) : دور محضر الجلسة في إثبات علنية صدور الحكم أو سرية - إذا كان الثابت من الاطلاع على النسخة الاصلية للحكم ومحضر الجلسة أن الحكم صدر في جلسة سرية فانه يكون باطلا.
١٧٦	الفصل الثاني أهمية " محضر الجلسة " في إثبات التدخل في الدعوى
١٧٦	المبدأ رقم (١٨٧) : التدخل في الدعوى يجب ألا يكون في غيبة الخصوم - أثر إثبات التدخل في الدعوى بمحضر الجلسة.
١٧٦	المبدأ رقم (١٨٨) : يثبت التدخل في الدعوى بطلب يقدم شفاهة في الجلسة يثبت في محضرها.
١٧٧	الفصل الثالث دور " محضر الجلسة " في قرار المحكمة بفتح باب المرافعة في الدعوى أو الطعن لأسباب جدية تدون بمحضر الجلسة
١٧٧	المبدأ رقم (١٨٩) : إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم بسبب تغيير تشكيل الهيئة لا يستلزم إعلان طرفي النزاع لإبداء دفاعهم إذا لم يكونا حاضرين - المادة ١٧٣ مرافعات لا تتطلب سوى أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تدون بمحضر الجلسة.

١٧٧	<p>المبدأ رقم (١٩٠) :</p> <p>يجب أن يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع إجراءات الإثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه مع القاضى - إذا لم يوقع محضر الجلسة على النحو الذى حدده المشرع كان هذا الإجراء باطلاً - الأثر المترتب على ذلك : لا يسوغ الاستناد إلى هذا الإجراء الباطل أو الاحتجاج به فى مواجهة نوى الشأن كدليل إثبات ضدهم .</p>
١٧٨	<p>الفصل الرابع</p> <p>دور محضر الجلسة فى إثبات التوكيل العام</p>
١٧٨	<p>المبدأ رقم (١٩١) :</p> <p>لا إلزام على المحامى أن يثبت وكالته عند إيداع عريضة الدعوى نيابة عن موكله - يتعين اثبات الوكالة عند حضور الجلسة - إذا كان التوكيل عاماً فيكتفى بإطلاع المحكمة عليه وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة.</p>
١٧٩	<p>الفصل الخامس</p> <p>عدم جدوى إثبات رد القضاة فى محضر الجلسة</p> <p>ووجوب تمامه بتقرير فى قلم الكتاب</p>
١٧٩	<p>المبدأ رقم (١٩٢) :</p> <p>التقرير بالرد فى قلم الكتاب هو عمل إجرائى يشترط لصحته أن يفرغ فى الشكل القانونى المقرر - ولا يغنى عنه أن يقع التقرير بالرد أمام المحكمة ذاتها سواء بإثبات الطلب ومضمونه فى محضر الجلسة أو بتقديم الطلب إلى رئيس المحكمة و تأشيريه عليه بإرفاقه بملف الدعوى التى تنتظرها.</p>
١٧٩	<p>الفصل السادس</p> <p>دور محضر الجلسة فى إثبات إعادة الدعوى للمرافعة</p>
١٧٩	<p>المبدأ رقم (١٩٣) :</p> <p>لا يشترط لفتح باب المرافعة إعلان طرفى النزاع - كل ما تطلبه القانون هو أن يكون ذلك لأسباب جدية تبين فى محضر الجلسة.</p>

١٨٠	<p>الفصل السابع</p> <p>عدم بطلان الحكم إذا لم يوقع رئيس الدائرة</p> <p>محضر الجلسة</p>
١٨٠	<p>المبدأ رقم (١٩٤) :</p> <p>محضر الجلسة — عدم توقيع رئيس الدائرة عليه — لم يقرر المشرع البطلان لعدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة — عدم بيان المصلحة في التمسك ببطلان محضر الجلسة أثره — الالتفات عن الدفع بالبطلان — تطبيق .</p>
١٨١	<p>الفصل الثامن</p> <p>دور محضر الجلسة</p> <p>في إثبات قرار شطب الاعتراض</p>
١٨١	<p>المبدأ رقم (١٩٥) :</p> <p>قرار شطب الاعتراض لاحتاج إلى أسباب — يكتفى بإثباته في محضر الجلسة.</p>
١٨١	<p>الفصل التاسع</p> <p>إثبات الطلبات العارضة بمحضر الجلسة</p>
١٨١	<p>المبدأ رقم (١٩٦) :</p> <p>الطلبات العارضة يتعين لقبولها أن تقدم إلى المحكمة بأحد الطريقتين اللذين نص عليهما المشرع بصريح العبارة وهما : إما إيداع عريضة الطلب العارض سكرتارية المحكمة وهو الاجراء المعتاد لرفع الدعوى أو التقدم بالطلب إلى هيئة المحكمة أثناء الجلسة ويثبت ذلك في محضر الجلسة.</p> <p>تقدم تلك الطلبات إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أى بصحيفة تعلن للخصم أو تقديم الطلب شفاهة في الجلسة في حضور الخصم وإثبات ذلك في محضر الجلسة — إذا لم تراعى تلك الإجراءات في تقديم الطلبات الجديدة أو تعديلها فإنه لا يعتد بها في مواجهة الخصم ويتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبولها.</p>

١٨٣	الفصل العاشر
١٨٣	دور محضر الجلسة في إثبات سند الوكالة
١٨٣	المبدأ رقم (١٩٨) :
١٨٣	إثبات الوكالة - يتعين عليه عند حضوره الجلسة إثبات وكالته وإيداع سند وكالته إذا كان توكيلاً خاصاً وفي حالة التوكيل العام يكتفى بالإطلاع عليه من قبل المحكمة وإثبات رقمه وتاريخه والجهة للمحرر أمامها بمحضر الجلسة.
١٨٣	المبدأ رقم (١٩٩) :
١٨٣	يتعين عليه عند حضوره الجلسة إثبات وكالته - وفي حالة التوكيل العام يكتفى بإطلاع المحكمة عليه ، وإثبات رقمه وتاريخه والجهة للمحرر أمامها بمحضر الجلسة.
١٨٤	الفصل الحادي عشر
١٨٤	دور محضر الجلسة لإثبات ترك الخصومة
١٨٤	في الدعوى أو الطعن
١٨٤	المبدأ رقم (٢٠٠) :
١٨٤	ترك الخصومة يكون إما بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله، مع إطلاع خصمه عليها، أو بإيدائه شفاة في الجلسة وإثباته في المحضر.
١٨٤	الفصل الثاني عشر
١٨٤	دور محضر الجلسة في إثبات الدفع بعدم الدستورية
١٨٤	المبدأ رقم (٢٠١) :
١٨٤	تقديم المدعية بالجلسة أمام محكمة الموضوع حافظة مستندات بها صورة من صحيفة الدعوى الدستورية رقم ٤٢ لسنة ٢٤ قضائية "دستورية" بوصفها دعوى في حالة مماثلة - ولم يثبت من محضر هذه الجلسة أن المدعية دفعت بعدم الدستورية، أو أن محكمة الموضوع قد اعتبرت ذلك دفعاً بعدم الدستورية قدرت جديته وصرحت بناء عليه برفع الدعوى الدستورية - أثر ذلك : الدعوى تكون قد أقيمت قبل

	<p>التصريح بها من المحكمة وتكون قد أقيمت بالطريق المباشر، ولا تكون بالتالي قد اتصلت بهذه المحكمة اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، متعيناً من ثم الحكم بعدم قبولها.</p>
١٨٥	<p>المبحث الثالث :</p> <p>محو العبارات الجارحة والمخالفة</p>
١٨٦	<p>المطلب الأول</p> <p>محو العبارات الجارحة والمخالفة</p> <p>في قضاء محكمة النقض</p>
١٨٦	<p>المبدأ رقم (٢٠٢) :</p> <p>(١) عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة المدنية لا يقدر في سلامة الحكم الصادر بإدانة المتهم بالسب ، إذ أن حجية المحضر قاصرة على ما ورد به ولا تمنع إثبات وقوع العبارات التي لم تثبت فيه بكافة طرق الإثبات .</p> <p>(٢) إذ أورد الطاعن في طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام فلمحكمة النقض أن تأمر بمحوها طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات.</p> <p>(٣) مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المدافعة مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق ، وتقدير متروك لمحكمة الموضوع تقديره على حسب ما تراه من العبارات التي أبديت و الغرض المقصود منها.</p>
١٨٧	<p>المبدأ رقم (٢٠٣) :</p> <p>الأمر بمحو العبارات الجارحة سلطة للمحكمة بموجب المادة (١٢٧) مرافعات.</p>
١٨٨	<p>المبدأ رقم (٢٠٤) :</p> <p>الأمر بمحو بعض العبارات الواردة بمذكرات الطاعن لما رآته المحكمة فيها من خروج على الآداب هو استعمال لحق خوله القانون لها في المادة ١٢٧ من قانون المرافعات.</p>

١٨٨	<p>المبدأ رقم (٢٠٥) :</p> <p>محو العبارات الجارحة أو المخلفة للأدب أو النظام العام من المذكرات وفقاً للمادة ١٢٧ مرافعات رخصة خولها الشارع لقاضى الموضوع وأطلق له الخيار فى استعمالها أو إهمالها على مقتضى ما يراه بغير معقب عليه - إغفال الحكم للرد على طلب محو تلك العبارات لا يعد قصوراً مبطلاً له.</p>
١٨٨	<p>المبدأ رقم (٢٠٦) :</p> <p>ليس للطاعن أن يعيب على المحكمة استعمال رخصة محو بعض العبارات الواردة بمذكرة الطاعن لما رأته فيها من خروج على الأدب ولو تضمنت هذه العبارات دفاعاً له .</p>
١٨٩	<p>المبدأ رقم (٢٠٧) :</p> <p>ليس للقضاء على النيابة العامة أى سلطة أو إشراف يبيح له لومها أو تعييبها أو المساس بها فى أى شأن من شئون مباشرتها اختصاصاتها - ليس ثمة ما يبرر للمدافع أن يتجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات الدفاع بالمساس بالمحكمة التى أصدرت للحكم أو بكرامة الغير - محو العبارات الجارحة.</p>
١٨٩	<p>المبدأ رقم (٢٠٨) :</p> <p>محو العبارات الجارحة أو المخالفة للأدب أو النظام العام من المذكرات وفقاً للمادة ١٠٥ من قانون المرافعات رخصة خولها الشارع لقاضى الموضوع وأطلق له الخيار فى استعمالها أو إهمالها على مقتضى ما يراه بغير معقب عليه - هذا لا يخل بحق كل من أصابه ضرر من توجيه هذه العبارات دون مقتضى أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عما يكون قد لحقه من ضرر.</p>
١٩٠	<p>المبدأ رقم (٢٠٩) :</p> <p>(١) حق الدفاع حق مشروع للخصم إلا أن استعماله بأن يكون بالقدر اللازم لاقتضاء حقوقه التى يدعيها والذود عنها فإن هو انحرف فى استعماله عما شرع له هذا الحق أو تجاوزه بنسبة أمور شائعة لغيره</p>

١٩١	<p>ماسة باعتباره وكرامته كان ذلك منه خطأ يوجب مسئوليته عما ينشأ عنه من ضرر ولو كانت هذه الأمور صحيحة مادام الدفاع فى الدعوى لا يقتضى نسبتها إليه.</p> <p>(٢) يتعين لمساءلة الخصم مدنياً عما يوجهه لخصمه من عبارات القذف والسب فى الدفاع الشفوى والكتابى أمام المحاكم هو أن تكون هذه العبارات مما لا يستلزمها حق الدفاع ولا يقتضيه المقام.</p> <p>(٣) على محكمة الموضوع أن تعرض فى حكمها لبحث ما إذا كانت هذه العبارات مما يقتضيه حق للدفاع أم لا وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٠) :</p>
١٩١	<p>تضمن مذكرة أسباب الطعن المقدمة من المحامى العديد من العبارات الجارحة المخلة بالآداب والتي تتطوى على مساس بالقيم والاخلاق والنظام العام دون أن يقتضيها الطعن - تقضى المحكمة بمحو هذه العبارات من مذكرة أسباب الطعن وذلك عملاً بالمادة ١٠٥ مرافعات.</p> <p>المبدأ رقم (٢١١) :</p> <p>عبارات جارحة غير لائقة ولا يقتضيها الطعن فى الحكم - يتعين عملاً بنص المادة ١٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأمر بمحو هذه العبارات.</p>
١٩٢	<p>المطلب الثانى</p> <p>محو العبارات الجارحة والمخالفة</p> <p>فى قضاء المحكمة الإدارية العليا</p> <p>المبدأ رقم (٢١٢) :</p>
١٩٢	<p>العبارات الجارحة الواردة بمذكرات الخصوم تأمر المحكمة بمحوها طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات.</p>
١٩٢	<p>المبدأ رقم (٢١٣) :</p> <p>تقديم المطعون ضدهم بمذكرات تتضمن عبارات جارحة لا يسوغ أن تكون محلاً للترافع بين طرفى النزاع وتحت نظر المحكمة - للمحكمة أن تأمر بمحوها من أوراق الدعوى .</p>

١٩٤	المبحث الرابع
	ضبط النظام بالجلسة
١٩٧	المطلب الأول
	ضبط النظام بالجلسة في قضاء محكمة النقض
١٩٧	المبدأ رقم (٢١٤) :
	مفاد المادتين ١٠٤ و ١٠٦ من قانون المرافعات أن تقدير إنطواء الفعل الذي يقع من المحامي على إحدى الجرائم المعاقب عليها قانوناً ويعد إخلالاً منه بنظام الجلسة أمر منوط برئيس الجلسة ليس للخصوم أن يتمسكوا به أو أن يعيبوا على المحكمة ما ترخصت في إجراءاته.
١٩٧	المبدأ رقم (٢١٥) :
	لقاضي التحقيق ما للمحكمة من الإختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة — لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة في جرائم الجلسة إلا حيث يكون حاضراً.
١٩٨	المبدأ رقم (٢١٦) :
	للمحكمة أن تحاكم من تقع منه أثناء انعقادها جنحة تعد على هيئتها أو على احد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فوراً بالعقوبة.
١٩٩	المطلب الثاني
	ضبط النظام بالجلسة
	في قضاء المحكمة الإدارية العليا
١٩٩	المبدأ رقم (٢١٧) :
	يقصد بلفظ الجلسة من الناحية الزمانية :الوقت الذي يستغرقه نظر القضايا والمنازعات، ويقصد به من الناحية المكانية الأبعاد الداخلية لقاعة الجلسة أي الحجرة من الداخل ولا ولاية للمحكمة في تطبيق نص المادة (١٠٤) من قانون المرافعات على ما يقع خارج الحجرة - أساس ذلك :تحقيق التوازن بين المحكمة من ناحية وجمهور المتقاضين من ناحية أخرى فلا تلزم بين سلطة المحكمة في توقيع العقاب الفوري وبين قدرتها على فرض النظام والسكينة حتى على الشوارع

٢٠٧	المحيطة بها بعد أن استقر في ضمير الشعب المصري ضرورة الالتزام بالهدوء وتوفير السكينة للمحاكم والمستشفيات ودور العلم بغير حاجة لفرض النظام بالسلطة وإقتضاء السكينة جبراً.
	المبدأ رقم (٢١٨) :
	سلطة العقاب الجنائي أو التأديبي الفوري المقررة للمحكمة عن واقعات الإخلال بالجلسة هي سلطة استثنائية في خصومة استثنائية بلا خصوم.
٢١١	الباب الثالث
	تكييف الدعوى
٢١٥	الفصل الأول
	الأحكام العامة
	في تكييف الدعوى
٢١٩	الفصل الثاني
	التطبيقات القضائية
	في تكييف الدعوى
٢١٩	المبحث الأول
	تكييف الدعوى
	في قضاء محكمة النقض
٢١٩	المبدأ رقم (٢١٩) :
	على القاضي ألا يتقيد بتكييف المدعى للحق الذي يطالب به ، بل عليه أن يبحث في طبيعة هذا الحق ليرى ما إذا كان تكييف المدعى صحيحاً قانوناً أم غير صحيح وألا يأخذ بهذا التكييف قضية مسلمة ولو للفصل في مسألة شكلية قبل مناقشة الحق المتنازع عليه موضوعاً.
٢١٩	المبدأ رقم (٢٢٠) :
	لمحكمة النقض أن تستظهر من صحيفة إفتتاح الدعوى ومن أوراقها

	التكليف الصحيح لها ، ثم تقضى بجواز الطعن فى الحكم أو عدم جوازه.
٢٢٠	المبدأ رقم (٢٢١) :
	العبرة فى تكليف الدعوى ليست بما يصفه بها الخصوم بل بما تتبينه المحكمة من وقائع الدعوى ومن تطبيق القانون عليها.
٢٢١	المبدأ رقم (٢٢٢) :
	تكليف الدعوى — يقوم به القاضي دون حاجة لطلب من الخصوم.
٢٢١	المبدأ رقم (٢٢٣) :
	لمحكمة النقض فى سبيل الفصل فى هذه المسألة الأولية مراقبة محكمة الاستئناف فى تكليفها للدعوى وأن تعطى هذه الدعوى ما ترى أنه وصفها الحق وتكليفها القانونى الصحيح غير متقيدة فى ذلك بالوصف الذى أسبغته عليها محكمة الاستئناف.
٢٢١	المبدأ رقم (٢٢٤) :
	عدم تقيد محكمة الموضوع بتكليف الخصوم للدعوى.
٢٢١	المبدأ رقم (٢٢٥) :
	إلزام محكمة الموضوع فى كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكليفها القانون الصحيح دون أن تتقيد فى ذلك بتكليف الخصوم له.
٢٢٢	المبدأ رقم (٢٢٦) :
	محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكليفها القانونى الصحيح دون تقيد فى ذلك بتكليف الخصوم لها.
٢٢٢	المبدأ رقم (٢٢٧) :
	(١) العبرة فى تكليف الدعوى بأنها دعوى مرفوعة بأصل الحق هى بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التى صيغت بها الطلبات أو عدم الحكم بالملكية.
	(٢) وتكليف الدعوى من المسائل القانونية التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض التى لها فى هذا الصدد أن تعطى الوقائع الثابتة تكليفها القانونى الصحيح.

٢٢٣	المبدأ رقم (٢٢٨) :
	تكييف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهم الدعوى حقيقتها وإعطائها التكيف الصحيح.
٢٢٣	المبدأ رقم (٢٢٩) :
	العبرة في التكيف بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها لا بالألفاظ التي صيغت منها هذه الطلبات.
٢٢٣	المبدأ رقم (٢٣٠) :
	العبرة في التكيف بحقيقة المقصود وليس بما تصاغ يبه الطلبات من ألفاظ.
٢٢٤	المبحث الثاني تكييف الدعوى فى قضاء المحكمة الإدارية العليا
٢٢٤	المطلب الأول تكييف الدعوى من تصرف المحكمة
٢٢٤	المبدأ رقم (٢٣١) :
	تكييف الدعوى هو من تصرف المحكمة — عليها أن تعطي الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح على هدى ما تستتبطه من واقع الحال وملابساتها — المحكمة على أي حال مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة إليها — لا يجوز لها أن تقضي بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه.
٢٢٥	المبدأ رقم (٢٣٢) :
	إسباغ الوصف القانوني الصحيح على طلبات الخصوم أمر تستقل به المحكمة بشرط ألا يصل ذلك إلى حد تعديل طلبات الخصوم بإضافة ما لم يطلبوا الحكم به صراحة.
٢٢٥	المبدأ رقم (٢٣٣) :
	(١) ليس من شأن ما يتمسك به المدعون من طلبات ما يقيد المحكمة عند نظرها المنازعة أن تنزل عليها صحيح أحكام القانون فتزنها

بميزان المشروعية غير مقيدة في ذلك بما يبدية الخصوم من أوجه عدم المشروعية.

(٢) للمحكمة أن تنزل التكييف القانوني الصحيح على الطلبات المقدمة في الدعوى وعليها ألا تخوض في تلك الطلبات على نحو يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين .

٢٢٦

المبدأ رقم (٢٣٤) :

للمحكمة أن تنزل على الطلبات في الدعوى حقيقة التكييف القانوني لها - إلا أنه يتعين عليها ألا تخوض في الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعي ونيتة من وراء إيدائها.

٢٢٧

المبدأ رقم (٢٣٥) :

على محكمة القضاء الإداري أن تبحث أولاً أمر إختصاصها بنظر الدعوى المحالة إليها من المحكمة المدنية بإنزال حقيقة التكييف القانوني لها دون أن تتقيد في ذلك بالتكييف الذي أجرته المحكمة المدنية - يكون ما إنتهت إليه محكمة القضاء الإداري من تكييف قانوني للدعوى خاضعاً للرقابة القضائية التي تمارسها هذه المحكمة - المحكمة وهي بصدد تكييف الدعوى وحقيقة الطلبات فيها يتعين عليها أن تتقصى النية الحقيقية للخصم من وراء إيداء طلباتهم فيها فلا تقف عند ظاهر اللفظ ووجه العبارة بل عليها استكشاف حقيقة نية الخصوم وإرادتهم من وراء الدعوى والطلبات فيها وبما يتفق مع الاختصاص المقرر قانوناً لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.

٢٣٠

المطلب الثاني

هيمنة المحكمة على تكييف الخصوم لطلباتهم

٢٣٠

المبدأ رقم (٢٣٦) :

الفيصل في تكييف الدعوى هو ما تنتهي إليه المحكمة بما لها من هيمنة على تكييف الخصوم لطلباتهم - للمحكمة أن تستظهر مرامي تلك الطلبات ومقصود الخصوم من إيدائها وأن تعطي الدعوى على ضوء ذلك وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح على مدى ما

٢٣١	<p>تستنبطه من واقع الحال فيها وملابساتها دون أن تتقيد في هذا الصدد بتكليف الخصوم للدعوي ملتزمة في ذلك بحكم القانون - تكليف المحكمة للدعوي يخضع لرقابة محكمة الطعن التي يكون لها أن ترن ما انتهى إليه التكليف الوارد في الحكم المطعون فيه بميزان القانون.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٧) :</p>
٢٣٢	<p>للخصوم تحديد طلباتهم في الدعاوي التي تقام أمام محاكم مجلس الدولة - يخضع ذلك لتكليف الحكم لهذه الطلبات بصرف النظر عن كيفية صياغة العبارات المحددة لها من الخصوم - على المحكمة أن تحدد حقيقة هذه الطلبات وفقا للمصالح والغايات التي قصد الخصوم بلوغها بإقامة تلك المنازعات أمام محاكم مجلس الدولة - تلتزم المحكمة فيما تذهب إليه من تحديد وتكليف الطلبات في الدعوي أمامها بصحيح حكم القانون وبحقيقة إرادتهم حتى تنزل حكم القانون على هذه الدعاوي على أساس سليم وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأمور المتصلة بولايتها واختصاصها ومواعيد قبول الدعوي التي تعتبر من للنظام العام.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٨) :</p>
٢٣٤	<p>لمحاكم مجلس الدولة الهيمنة على تحديد التكليف الصحيح للطلبات التي يتقدم بها الخصوم في الدعاوي التي تنظرها دون التقيد بتكليف الخصوم لها أو بالعبارات التي يضعون تلك الطلبات فيها - تلتزم المحكمة في ذلك بالإرادة الحقيقة التي يقصدها الخصوم من تلك الطلبات في إطار أحكام القانون وحقيقة نواياهم - العبرة فيه ذا التكليف هي بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني بمراعاة أحكام القانون - يتم تكليف المحكمة لتلك الطلبات بما يترتب عليه من ولاية وإختصاص أو فصل في الموضوع على أساسه تحت رقابة المحكمة الإدارية العليا.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٩) :</p>
	<p>القضاء المدني والإداري يتقيدان بما أثبتته الحكم الجنائي من وقائع فصل فيها - لا تتقيد محاكم مجلس الدولة بالتكليف القانوني لتلك الوقائع.</p>

٢٣٤	<p>المبدأ رقم (٢٤٠) :</p> <p>علي القاضي الإداري أن ينزل علي الطلبات في الدعوي الإدارية حقيقة تكييفها القانوني الصحيح مستهدياً بنية المدعي وحقيقة مبتغاه - حتى ولو كانت الدعوي قد رفعت ابتداء أمام القاضي المدني.</p>
٢٣٦	<p>المبدأ رقم (٢٤١) :</p> <p>للخصوم تحديد طلباتهم في الدعوي والتعبير عن هذه الطلبات بما يرونه مناسباً من العبارات وتكييفها علي النحو الذي يرونيه ملائماً لمصلحة كل منهم - لا يقيد هذه المحكمة التي تنظر دعواهم - علي المحكمة أن تحدد التكييف الصحيح لطلباتهم - العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني.</p>
٢٣٧	<p>المطلب الثالث</p> <p>صياغة طلبات الخصوم وتكييف الدعوى</p>
٢٣٧	<p>المبدأ رقم (٢٤٢) :</p> <p>(١) للخصوم تحديد طلباتهم بالعبارات التي يصوغونها وفقاً لما يروونه محققاً لمصلحة كل منهم ويختارون لهذه الطلبات السند القانوني الذي يروونه أرجح في قبول القضاء لهم موضوعياً بهذه الطلبات.</p> <p>(٢) تحديد هذه الطلبات وتكييف حقيقة طبيعتها القانونية أمر يرجع إلى المحكمة - والمحكمة أن تكيف هذه الطلبات تكييفاً صحيحاً وتنزل عليها أحكام القانون وتكون المحكمة غير مقيدة في ذلك بما أورده الخصوم من عبارات أو ألفاظ</p> <p>(٣) العبرة في ذلك بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني .</p> <p>(٤) مجرد ذكر ما يطلبه المدعي يكفي في مجال منازعات التسويات وخاصة لوضع الدعوي في حوزة العدالة - يكون علي المحكمة المذتصة أن توجه الإجراءات لكي تفحص موضوع الدعوي وتمحصه وتحدد حقيقة الطلبات التي يهدف إليها الخصوم وتنزل عليها حكم القانون .</p> <p>(٥) المحكمة في مجال المنازعات الإدارية والقضاء الإداري هي</p>

	<p>الأمينة علي المشروعية وسيادة الدستور والقانون — وأيضاً هي المسئولة عن إرساء وإعلاء السيادة - المفروض في القاضي الإداري ليس فقط العلم بالقاعدة القانونية الواجبة التطبيق علي الوقائع التي يستبينها بل المفروض أيضاً أن يبادر إلى تطبيق صحيح أحكام القانون حسبما يحكمه مبدأ المشروعية.</p>
٢٣٩	<p>المبدأ رقم (٢٤٣) :</p> <p>للخصوم حرية إيداء ما يرونه من طلبات أو دفع أو دفاع فيما يقيمونه أو يقام ضدهم من دعاوي أمام محاكم مجلس الدولة — تكييف هذه الطلبات والدفع وفقاً لتحديد حقيقة المقصود منها في ضوء غايات وأهداف من طلبها أمر مرده إلى حقيقة الإرادة الخاصة بمن يبينها — هذا التكييف يكون من سلطة المحكمة المنظور أمامها الدعوي — هذه المحكمة عند ممارسة سلطتها تخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا.</p>
٢٤٠	<p>المبدأ رقم (٢٤٤) :</p> <p>التكييف القانوني للدعوي وطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه إنزال حكم القانون الصحيح علي واقع المنازعة - يخضع بذلك لرقابة القضاء الذي يتعين عليه أن يتقصى طلبات الخصوم ويمحصها ويستجلى مراميها بما يتفق مع النية الحقيقية من وراء إيدائها - دون الوقوف عند ظاهر المعنى الحرفي لها أو بتكييف الخصوم لها - العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني.</p>
٢٤١	<p>المطلب الرابع</p> <p>الرقابة على تكييف الدعوى</p>
٢٤١	<p>المبدأ رقم (٢٤٥) :</p> <p>تكييف المحكمة للدعوي يخضع لرقابة محكمة الطعن التي يكون لها أن ترن ما إنتهى إليه التكييف الوارد في الحكم المطعون فيه بميزان القانون - توصلأ إلى إبرام ما إنتهى إليه هذا الحكم أو نقضه - وذلك علي ضوء ما يجب أن يكون عليه التكييف القانوني السليم لموضوع</p>

	النزاع المعروض وحقيقة ما تستهدفه إرادة المدعي في طلباته في الدعوى.
٢٤٣	المبدأ رقم (٢٤٦) : على المحكمة أن تمحص طلبات الخصوم وتستجلى مراميها بما يتفق والنية الحقيقة من وراء ابدائها دون الوقوف عند ظاهر المعنى الحرفي لها أو تكيف الخصوم لطلباتهم العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالإلفاظ والمباني
٢٤٣	المبدأ رقم (٢٤٧) : تكيف الطلبات وتحديد حقيقتها أمر تستقل به المحكمة المنظورة أمامها الدعوى - وأساس ذلك : التكيف هو الذي يتوقف عليه تحديد ولاية المحكمة واختصاصها ومدى قبول الدعوى شكلاً أمامها قبل الفصل في موضوعها وكلها من المسائل الأولية المتصلة بالنظام العام - ما تنتهي إليه محكمة القضاء الإداري من تكيف قانوني للدعوى يكون خاضعاً للرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا .
٢٤٤	المطلب الخامس تكيف المحكمة لطبيعة وماهية القرار الإداري
٢٤٤	المبدأ رقم (٢٤٨) : العبرة في تحديد طبيعة القرار الإداري ليست بألفاظه ومبانيه ولكن بمضمونه وفحواه - ولا يتقيد تكيف القرار بعبارته وإنما بالأثر القانوني المترتب عليه - وصياغة القرار بلفظ تعيين لا يخرج بصفة تلقائية عن نطاق تطبيق أحكام الترقية إذا كان في حقيقته ومضمونه لا يعدو أن يكون قراراً بالترقية.
٢٤٥	المبدأ رقم (٢٤٩) : للخصوم تحديد طلباتهم وتخير الألفاظ والعبارات التي يصيغون هذه الطلبات بواسطتها على النحو الذي يروونه محققاً لمصالحهم - تكيف هذه الطلبات وتحديد حقيقتها وطبيعتها أمر تستقل به المحكمة

	<p>المنظورة أمامها الدعوي — هذا التكييف هو الذي يتوقف عليه تحديد ولاية المحكمة واختصاصها ومدى قبول الدعوي شكلاً أمامها قبل الفصل في موضوعها — كل هذه المسائل الأولية متصلة بالنظام العام للمحكمة وهي بصدد تكييف الدعوي وحقيقة الطلبات فيها أن تتقصى النية الحقيقية للخصوم من وراء إيدائهم طلباتهم فلا تقف عند ظاهر اللفظ ووجه العبارة — العبرة في هذا الشأن بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني.</p>
<p>٢٤٥</p>	<p>المبدأ رقم (٢٥٠) :</p> <p>للمدعي أن يكيف دعواه بحسب ما يراه — حق المدعي في ذلك يقابله حق المدعي عليه في كشف خطأ هذا التكييف — القاضي يهيم على هذا التكييف من حيث مطابقته لحقيقة الواقع أو عدم إنطباقه وينزل حكم القانون على ما يثبت لديه فيعطي الدعوي وصفها الحق — ليرى ما اذا كان تكييف الدعوي صحيحاً أم غير صحيح ولا يأخذ هذا التكييف قضية مسلماً بها — أساس ذلك: الأخذ بتكييف المدعي لدعواه دون تبين مقصده للحق فيها يؤدي إلى حرمان المدعي من حق كان لا يضيع عليه لو تقصى القاضي هذا التكييف.</p>
<p>٢٤٦</p>	<p>المبدأ رقم (٢٥١) :</p> <p>الفصل في تكييف الدعوي هو من تصريح المحكمة التي تنظر الدعوي بما لها من هيمنة على تكييف الخصوم لطلباتهم — ولها أن تستظهر مرامي تلك الطلبات ومقصود الخصوم من إيدائها وأن تعطي الدعوي على ضوء ذلك وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح على هدي ما تستنبطه من واقع الحال في موضوعها وملابساتها دون التقيد في هذا الشأن بتكييف الخصوم لها.</p>
<p>٢٤٧</p>	<p>المبدأ رقم (٢٥٢) :</p> <p>على الخصوم تحديد طلباتهم وصياغة عباراتهم بما يتفق مع نيتهم في تحديد ما يقصدونه من الطلبات وسندهم فيها قانوناً — وعلى المحكمة أن تحدد وعلى نحو موضوعي الطلبات وفقاً لحقيقة ما يقصده</p>

	<p>الخصوم من تقديمها وصحيح إرادتهم بشأنها مما يمكنها من إنزال حكم القانون الصحيح على هذه الطلبات - تتولى المحكمة ذلك من تلقاء نفسها دون طلب من الخصوم لما في ذلك من ارتباط حتمي بالأصول العامة للتنظيم القضائي.</p>
٢٤٨	<p>المبدأ رقم (٢٥٣) :</p> <p>مناط تحديد اختصاص المحكمة هو ما حددته حقيقة طلبات الخصوم وفقاً للتكييف السليم والصحيح قانوناً لطلباتهم حسبما تنتهي إليه المحكمة.</p>
٢٤٨	<p>المبدأ رقم (٢٥٤) :</p> <p>إسباغ الوصف القانوني الصحيح على طلبات الخصوم هو مما تستقل به المحكمة بوصف أنها هي المهيمنة على الدعوي - لا يصل ذلك إلي أن تحل المحكمة إرادتها محل إرادة الخصوم في الدعوي أو أحدهم وتقوم بالتعديل في طلباتهم بإضافة ما لم يطلبوا الحكم به ولا أساس له في أوراق الدعوي أو بمحاضر الجلسات كطلب صادر عنه وفق إرادته وبحر اختياره ولما يراه محققاً لمصالحه في مواجهة خصمه.</p>
٢٤٩	<p>المبدأ رقم (٢٥٥) :</p> <p>للخصوم حق تحديد وصياغة عباراتهم بما يتفق مع حريتهم في تحديد ما يقصدونه من الطلبات - ويتعين على المحكمة أن تحدد هذه الطلبات على نحو موضوعي ووفقاً لما يقصده الخصوم من تقديمها وصحيح إرادتهم بشأنها - تتولى المحكمة ذلك من تلقاء نفسها ولو دون طلب من الخصوم.</p>
٢٥٠	<p>المبدأ رقم (٢٥٦) :</p> <p>على المحكمة تحديد الطلبات على نحو موضوعي وفقاً لحقيقة ما يقصده الخصوم من تقديمها ولصحيح إرادتهم بشأنها.</p>
٢٥٠	<p>المبدأ رقم (٢٥٧) :</p> <p>للخصوم تحديد طلباتهم وصياغة عباراتهم بما يتفق مع حريتهم في تحديد ما يقصدونه من الطلبات إلا أنه يتعين على المحكمة أن تحدد لها على نحو موضوعي من حيث حقيقة هذه الطلبات وفقاً لما يقصده</p>

٢٥١	<p>الخصوم من تقديمها وصحيح إرادتهم بشأنها — بولاية القضاء الإداري بنظرها أو إختصاص المحكمة من بين محاكم مجلس الدولة بذلك، أو بعدم قبول الدعوى شكلاً سواء فيما يتعلق بميعاد رفعها أو غير ذلك من سائر الشروط الشكلية لقبولها</p> <p>المطلب السادس</p>
٢٥١	<p>تكييف المحكمة للدعوى للتمييز بين دعوى الإلغاء ودعوى التسوية</p> <p>المبدأ رقم (٢٥٨):</p> <p>تكييف الدعوى — التفرقة بين دعوى الإلغاء ودعوى التسوية — المنازعة في بدل السفر.</p>
٢٥٢	<p>المطلب السابع</p> <p>تكييف المحكمة للدعوى المحالة من القضاء العادي بطلبات مغايرة لما جرى عليه قضاء مجلس الدولة</p> <p>المبدأ رقم (٢٥٩):</p>
٢٥٢	<p>دعوى — رفعها أمام محاكم القضاء المدني — الحكم بعدم الاختصاص والإحالة للقضاء الإداري — تعديل الطلبات — ميعاده. (وقف تنفيذ).</p>
٢٥٣	<p>المطلب الثامن</p> <p>تكييف المحكمة للدعوى التأديبية</p> <p>المبدأ رقم (٢٦٠):</p>
٢٥٣	<p>للمحكمة التأديبية التصدي لتكييف الوقائع وتحديد وصفها الجنائي لبيان أثره في استطاله مدة سقوط الدعوى التأديبية.</p> <p>المبدأ رقم (٢٦١):</p> <p>للمحكمة التأديبية سلطة تقدير أدلة الدعوى ، ومتى ثبت أنها قد استخلصت النتيجة التي انتهت إليها استخلاصاً سائغاً من أصول موجودة وتنتجها قانوناً وكيفتها تكييفاً سليماً وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاءها فإنه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها.</p>

٢٥٤	<p>المبدأ رقم (٢٦٢) :</p> <p>التكليف القانوني للدعوى وطلبات الخصوم فيها يخضع لرقابة القضاء الذي ينبغي في هذا السبيل أن يتقصى طلبات الخصوم ويحصيها ويستجلى مراميها بما يتفق والنية الحقيقية من وراء ابدائها.</p>
٢٥٤	<p>المطلب التاسع</p> <p>تكليف المحكمة للولاية العامة المتعدية</p> <p>(عضوية مجلس الشعب)</p>
٢٥٤	<p>المبدأ رقم (٢٦٣) :</p> <p>شرط الترشح لعضوية مجلس الشعب أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها طبقاً للقانون — لا يجوز مع صراحة النص استتباط حالات أخرى غير هاتين الحالتين — هذا الاستتباط يتنافر مع التكليف الصحيح لشروط الولاية العامة المتعدية التي هي عضوية مجلس الشعب حيث الأصل فيها التقييد.</p>
٢٥٥	<p>المطلب العاشر</p> <p>تكليف المحكمة للطلبات</p> <p>في دعوى التعويض</p>
٢٥٥	<p>المبدأ رقم (٢٦٤) :</p> <p>تكليف الطلبات في دعوى التعويض — مناط القضاء بالتعويض — حقوق وحرريات دستورية — حقيقة الطلبات هي طلب التعويض عن الأضرار الأدبية التي أصابته من جراء حرمانه من مباشرة حقوقه السياسية كأثر مستقل بذاته ترتب على قرار اعتقاله غير المشروع — لا يغير من ذلك سابقة الحصول على تعويض عن الضرر المتمثل في تقييد الحرية دون غيره من أضرار نتجت عن المساس بحق آخر وهو الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية ، للمحكمة تكليف الطلبات في ضوء طبيعة الطلبات السابقة وحقيقتها..</p>

٢٥٧	المطلب الحادي عشر تكيف المحكمة لطبيعة المنازعة لتحديد اختصاصها
٢٥٧	المبدأ رقم (٢٦٥) : التكيف القانوني للطلبات وصولاً لتحديد اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعات الضريبية .
٢٥٨	المطلب الثاني عشر تكيف المحكمة لطبيعة القرارات التأديبية الصادرة من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية المتعلقة بتأديب المأذونين
٢٥٨	المبدأ رقم (٢٦٦) : (١) طبيعة القرارات التأديبية التي تصدرها دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بتأديب المأذونين ومن جهة كون سلطتها في إصدارها قطعية أو غير قطعية تختلف في التكيف القانوني بحسب نوع الجزاء الذي توقعه الدائرة. (٢) فإذا وقعت جزاء الإنذار أو الوقف عن العمل تكون قراراتها قطعية بما لا معقب عليها من وزير العدل أما من جهة توقيع جزاء العزل فإن قراراتها في هذا الشأن لا تعدو أن تكون أعمالاً تحضيرية ليست لها أي صفة تنفيذية.
٢٥٩	المطلب الثالث عشر تكيف المحكمة لإلغاء الجهة الإدارية لقرارها المطعون فيه وما إذا كان يمثل سحياً للقرار أم إلغاء له لتحديد إنتهاء الخصومة في الدعوى من عدمه
٢٥٩	المبدأ رقم (٢٦٧) : إلغاء الجهة الإدارية القرار المطعون فيه أمام قاضي المشروعية لا يترتب عليه إنتهاء الخصومة إلا إذا كان ما قامت به الجهة الإدارية

	<p>من إلغاء للقرار هو في حقيقة تكييفه القانوني مجيبا لكامل طلب رافع دعوى الإلغاء</p>
٢٥٩	<p>المبدأ رقم (٢٦٨) :</p> <p>قرار إداري - سحب القرار الإداري - لا يترتب على سحب القرار الإداري انتهاء الخصومة إلا إذا كان ما قامت به الإدارة من الغاء مجيبا لكامل طلب رافع دعوى الإلغاء .</p>
٢٦٠	<p>المطلب الرابع عشر</p> <p>تكييف المحكمة لطلب وقف التنفيذ غير المقترن بطلب إلغاء المحال إلى محاكم مجلس الدولة من المحاكم المدنية وأحوال إعتباره مقترناً بطلب إلغاء</p>
٢٦٠	<p>المبدأ رقم (٢٦٩) :</p> <p>إقامة المدعى لدعواه بطلب وقف التنفيذ أمام المحكمة الابتدائية إنما يعنى أن طلب وقف التنفيذ وفقا للتكييف الصحيح لإرادة المدعى إنما يتضمن في ثناياه طلب الإلغاء وذلك إذا كان المدعى أقام دعواه أمام محكمة مدنية تملك الفصل في الموضوع كالمحكمة الابتدائية.</p>
٢٦١	<p>المبدأ رقم (٢٧٠) :</p> <p>ويكون للمحكمة وهي بصدد تكييف الدعوى والكشف عن حقيقة الطلبات فيها إن تنقصى النية الحقيقية للخصوم من وراء إبدائهم طلباتهم بما يتفق والاختصاص المقرر قانونا لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.</p>
٢٦١	<p>المبدأ رقم (٢٧١) :</p> <p>تكييف الطلبات وتحديد حقيقتها أمر تستقل به المحكمة المنظور أمامها الدعوى - التكييف هو الذي تتوقف عليه تحديد ولاية المحكمة واختصاصها ومدى قبول الدعوى أمامها قبل الفصل في موضوعها وهذا كله من المسائل الأولية المتصلة بالنظام العام.</p>

٢٦٢	المطلب الخامس عشر تكييف المحكمة للطبيعة القانونية للتصالح مع الجمارك
٢٦٢	المبدأ رقم (٢٧٢) : التصالح مع الجمارك والذي تنقضى به الدعوى العمومية هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى العمومية ومن ذات طبيعتها فلا يعتبر قراراً إدارياً سواء كان موقف الإدارة منه إيجابياً بالموافقة على التصالح أو سلبياً برفض التصالح — تعد هذه المنازعة بذلك إدارية مما يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وفحواها طبقاً للتكييف القانوني الصحيح هي الحكم بالزام جهة الإدارة برد المبالغ التي حصلت عليها من المدعى بناء على طلب التصالح المقدم منه.
٢٦٣	المبدأ رقم (٢٧٣) : تكييف الدعوى إنما هو من تصريح المحكمة إذ عليها بما لها من هيمنة على تكييف الخصوم لطلباتهم وعليها أن تنقضي هذه الطلبات وأن تستظهر مراميها وما قصده الخصوم من إيدائها وأن تعطى الدعوى وصفها القانوني وتكييفها الصحيح.
٢٦٣	المطلب السادس عشر تكييف المحكمة للتدخل في الدعوى لتحديد نوعه
٢٦٣	المبدأ رقم (٢٧٤) : العبارة في وصف نوع التدخل هي بحقيقة تكييفه القانوني وليس بالوصف الذي يسبغه الخصوم عليه — التدخل الاختصاصي أو الهجومي لا ينقضي تبعاً للحكم في الدعوى الأصلية سواء بعدم قبولها أو إثبات ترك المدعى للخصومة فيها طالما أن للتدخل مصلحة شخصية مباشرة ومستقلة — أساس ذلك : التدخل في هذه الحالة بمثابة خصومة منفصلة بين المتدخل هجوماً وبين المدعى عليه.

٢٦٤	المطلب السابع عشر تكييف المحكمة للوقائع التي يثبتها الحكم الجنائي
٢٦٤	المبدأ رقم (٢٧٥) : المحكمة المدنية ومحاكم مجلس الدولة مقيدة بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع إلا أنها لا تتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع .
٢٦٥	المبدأ رقم (٢٧٦) : تكييف الدعوى إنما هو من تصرف المحكمة، إذ عليها بما لها من هيمنة على تكييف الخصوم لطلباتهم أن تتقصى هذه الطلبات وأن تستظهر مراميها وما قصده الخصوم من إيدائها وأن تعطي الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح على هدى ما تستتبطه من واقع الحال وملابساتها - شرط ذلك : ألا يصل تكييف المحكمة للدعوى إلى حد تعديل طلبات الخصوم بإضافة ما لم يطلبوا الحكم به صراحة أو تحويل تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء إيدائها - تخضع المحكمة في ذلك لرقابة محكمة الطعن.
٢٦٩	الباب الرابع الطلبات والتدخل والإدخال في الدعوى الإدارية
٢٧٣	الفصل الأول الطلبات في الدعوى
٢٧٣	المبحث الأول الأحكام العامة للطلبات في الدعوى
٢٧٤	المطلب الأول الطلب الأصلي

٢٧٤	المطلب الثاني الطلبات العارضة
٢٧٤	الفرع الأول الطلبات الإضافية
٢٧٥	الفرع الثاني الطلبات المقابلة
٢٧٦	الفرع الثالث شكل الطلب العارض والفصل فيه
٢٧٦	المبحث الثاني التطبيقات القضائية في الطلبات في الدعوي
٢٧٧	المطلب الأول الطلبات الأصلية
٢٧٧	الفرع الأول الطلبات الأصلية في مبادئ محكمة القضاء الإداري
٢٧٧	المبدأ رقم (٢٧٦) : توضيح المدعي لطلبه الأصلي لا ينطوي على طلبات جديدة.
٢٧٧	المبدأ رقم (٢٧٧) : قصر المدعي طلباته في صحيفة الطعن على طلب واحد من بين الأمر التي فصلت فيها اللجنة القضائية، فإنه يعتبر قابلاً للقرار المطعون فيه فيما قضى به من رفض الطلبات الأخرى.
٢٧٨	المبدأ رقم (٢٧٨) : تكييف المحكمة للطلب الأصلي وغايته الحقيقية.
٢٧٨	المبدأ رقم (٢٧٩) : النعي على ترقية زملاء المدعي يتضمن طلباً بإلغاء القرارات الصادرة بتخطيه في الترقية.

٢٧٨	المبدأ رقم (٢٨٠) : تحديد الطلبات في ضوء أن محكمة القضاء الإداري لا تملك إصدار قرارات بتكليف جهة الإدارة أمر معيناً هو من وظيفتها ، كما لا تملك المحكمة من باب أولى الحلول محلها في إصدار قرار بذلك الأمر
٢٧٩	المبدأ رقم (٢٨١) : المحكمة لا تملك الحكم بالترقية إذ لا يمكن أن تحل محل الإدارة العامة في إصدار قرارات إدارية من إختصاصها ولا أن توجه إليها أمراً معيناً في هذا الشأن — المحكمة تملك إلغاء القرار المخالف.
٢٧٩	المبدأ رقم (٢٨٢) : طبيعة طلب الحكم بتنفيذ شروط البعثة .
٢٧٩	المبدأ رقم (٢٨٣) : طبيعة طلب إلغاء القرار الصادر بإجراء القرعة.
٢٧٩	المبدأ رقم (٢٨٤) : طبيعة الطعن على قيد الموظف على درجة بذاتها توطئة لترقيته إليها متمسكاً بأنه أولى بالترقية.
٢٨٠	المبدأ رقم (٢٨٥) : طبيعة الأسباب المضافة وأثرها على الطلب المقامة به الدعوى.
٢٨٠	المبدأ رقم (٢٨٦) : طبيعة الأسباب المضافة وأثرها على الطلب المقامة به الدعوى — لا يوجد ما يمنع من الإضافة.
٢٨٠	المبدأ رقم (٢٨٧) : الأسباب الجديدة ومدى جواز التمسك بعدم جواز قبولها.
٢٨٠	المبدأ رقم (٢٨٨) : الطلب الأصلي في الدعوى وطلب التعويض يقوم بينهما من الارتباط الوثيق ما يبرر الجمع بينهما في دعوى واحدة موحدة الإجراءات والمواعيد.
٢٨١	المبدأ رقم (٢٨٩) : جواز توضيح الطلبات وجواز التعديل طالما كان مرتبطاً بالطلب الأصلي.

٢٨١	المبدأ رقم (٢٩٠) : إيداء المدعى طلبات جديدة في حدود المواعيد التي حددها القانون جائز.
٢٨١	المبدأ رقم (٢٩١) : تفسير المدعى لطلباته جائز في كل وقت حتى إنتهاء المرافعة مادام يرتبط بالطلب الأصلي ولا يعتبر حينئذ أنه طلب إلغاء جديد.
٢٨٢	المبدأ رقم (٢٩٢) : طلب إلغاء قرار إداري بترقية آخر يتضمن الطعن في تخطي المدعى الترقية - لا يعتبر طلباً جديداً لأن طلبه الأول يشمل طلبه الثاني.
٢٨٢	المبدأ رقم (٢٩٣) : طلب إلغاء قرار النقل يستفاد حتماً من طلب إلغاء قرار الترقية المطعون فيه بإعتبار أن الطالبين مرتبطان ببعضهما إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، مادام طلب إلغاء قرار الترقية لا يمكن أن يقوم إلا على أساس بطلان قرار النقل المشار إليه وإعتباره عديم الأثر.
٢٨٢	المبدأ رقم (٢٩٤) : الطلبات بإستحقاق مكافأة عن مدة الخدمة لا تملك معه المحكمة بحث طلب التعويض عن ا فصل.
٢٨٣	الفرع الثاني الطلبات الأصلية في مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٢٨٣	المبدأ رقم (٢٩٥) : سريان حكم التظلم الوجوبي عند الطعن على قرارات الترقية على الطلب الأصلي والطلب العارض المقدم خلال المنازعة الإدارية مادام له موضوع مستقل غير داخل في عموم الطلب الأصلي.
٢٨٣	المبدأ رقم (٢٩٦) : القضاء بإجابة الطلب الاحتياطي ينطوي على رفض للطلب الأصلي

	يجوز الطعن عليه.
٢٨٣	المبدأ رقم (٢٩٧) :
	إذا كان تصوير طلبات الخصوم من توجيههم فإن الهيمنة على سلامة هذا التكييف من تصرف المحكمة
٢٨٣	المبدأ رقم (٢٩٨) :
	تقيد المحكمة بطلبات الخصوم وعدم القضاء بغيرها.
٢٨٤	المبدأ رقم (٢٩٩) :
	تكييف الطلبات في الدعوى يخضع لرقابة القضاء بإعتباره تفسيراً لنية المدعى الحقيقية - الطلب العاجل والطلب الموضوعي.
٢٨٤	المبدأ رقم (٣٠٠) :
	نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطاعن في تقرير طعنه - طلب الطاعن إلغاء قرار الفصل ما يترتب على ذلك من آثار لا يشمل صرف مرتبه عن مدة الفصل.
٢٨٤	المبدأ رقم (٣٠١) :
	المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة إليها ولا يجوز لها أن تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه
٢٨٥	المبدأ رقم (٣٠٢) :
	تكييف الدعوى إنما هو من تصرف المحكمة إذ عليها بما لها من هيمنة على تكييف الخصوم لطلباتهم أن تتقصى هذه الطلبات وأن تستظهر مراميها وما قصده الخصوم من إيدائها وأن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح
٢٨٥	المبدأ رقم (٣٠٣) :
	على المحكمة ألا تخوض في تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء إيدائها.
٢٨٦	المبدأ رقم (٣٠٤) :
	لا يجوز للمحكمة أن تفحص مشروعية قرار غير المطعون عليه بدعوى انصراف مقصود المدعين إليه.

٢٨٦	المبدأ رقم (٣٠٥) : تقصي حقيقة الطلبات.
٢٨٦	المبدأ رقم (٣٠٦) : طبيعة الطلب المقدم إلى محكمة الأمور المستعجلة.
٢٨٧	المبدأ رقم (٣٠٧) : المحكمة لا تملك وهي بصدد تكييف الطلبات أن تجاوز حدود سلطاتها إلى تعديل هذه الطلبات أو التعدي عليها حتى لا تنزل إلى قضاء بما لم يطلبه الخصوم مما يصم قضاءها بمخالفة القانون.
٢٨٧	المبدأ رقم (٣٠٨) : التدخل الانضمامي هو الجائز قبوله أمام المحكمة الإدارية العليا ، يشترط لقبول هذا التدخل شرطان أولهما : أن يكون للمتدخل مصلحة مشروعة في طلب التدخل - ثانيهما : أن يكون هناك ارتباطا بين طلب التدخل وبين الدعوى الأصلية.
٢٨٨	المبدأ رقم (٣٠٩) : نطاق التدخل الانضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد المتدخل الانضمام إليه من طرفي الخصومة - فإذا رفضت المحكمة التدخل وقضت في الموضوع فإنه يترتب على ذلك انتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا في الحكم الصادر فيها، ولا يقبل منه الطعن فيه على استقلال.
٢٧٤	المطلب الثاني الطلبات العارضة
٢٧٤	الفرع الأول الطلبات العارضة في مبادئ محكمة النقض

٢٨٩	المبدأ رقم (٣١٠) : الطلب العارض بتعديل الطلب الأصلي - إجراءات تقديمه في الجلسة .
٢٨٩	المبدأ رقم (٣١١) : شروط قبول الطلبات العارضة .
٢٩٠	المبدأ رقم (٣١٢) : حق الخصوم في تعديل طلباتهم - شروطه - لا يتمتع على الخصوم تعديل الطلبات إلا بعد قفل باب المرافعة شفوية كانت أو كتابية - لا يعد باب المرافعة مقفولاً في حالة الترخيص للخصوم بتقديم مذكرات في فترة حجز القضية للحكم إلا بإنتهاء الأجل الذي حددته المحكمة لتقديم المذكرات فيه.
٢٩٠	المبدأ رقم (٣١٣) : شروط قبول الطلب العارض : أن يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة ، أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ، ويثبت في محضرها.
٢٩١	المبدأ رقم (٣١٤) : تقديم الطلبات العارضة إلى ما قبل إقفال باب المرافعة - أثر ذلك .
٢٩١	المبدأ رقم (٣١٥) : شروط قبول الطلب العارض - لا يجوز إيداء طلبات عارضة في الإستئناف.
٢٩١	المبدأ رقم (٣١٦) : إجراءات تعديل المدعى لطلباته أثناء سير الخصومة.
٢٩٢	المبدأ رقم (٣١٧) : شروط قبول الطلب العارض وفقاً للمادة (١٢٣) مرافعات.
٢٩٢	المبدأ رقم (٣١٨) : الطلبات العارضة للمدعى - التعديل بالإضافة أو تغيير السبب في الدعوى.

٢٩٣	المبدأ رقم (٣١٩) : صور الطلبات العارضة والتي يصح أن يقدمها المدعى - قبول الطلب العارض أو عدم قبوله مسألة تتعلق بالنظام العام.
٢٩٣	المبدأ رقم (٣٢٠) : الأثر المترتب على تخلف الإجراء الواجب اتباعه لتقديم الطلب العارض .
٢٩٣	المبدأ رقم (٣٢١) : الطلب العارض الذي يقبل من المدعى بغير إذن من المحكمة - أثر اختلاف الطلب العارض عن الطلب الأصلي في موضوعه وفي سببه معا.
٢٩٤	المبدأ رقم (٣٢٢) : شرط تقديم الطلب العارض أثناء حجز الدعوى للحكم في مذكرات الخصوم : (١) أن تكون المحكمة قد رخصت بتقديم مذكرات في أجل معين ولم ينته هذا الأجل. (٢) أن يكون الخصم المقدمة ضده الطلبات قد اطلع عليها وعلم بها.
٢٩٤	المبدأ رقم (٣٢٣) : جواز تقديم الطلبات العارضة بما يتضمن الإضافة أو التغيير في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله - أساس ذلك : تأسيس الموضوع على سبب بعينه وإن كان لا يمنع عند الفشل من إعادة الادعاء به مؤسساً على سبب آخر فقد روى لتفادي تكرار الدعوى بذات الموضوع من نفس الخصوم تقرير حق المدعى في أن يعدل سبب دعواه لاسيما أن التفريق بين ما هو سبب وما هو مجرد سند أو حجة من أسانيد الدعوى وحججها قد يدق وتتخالف فيه الآراء.
٢٩٥	المبدأ رقم (٣٢٤) : العلاقة بين الطلب الأصلي الذي أقيمت به الدعوى والطلب العارض.
٢٩٥	المبدأ رقم (٣٢٥) : (١) مبدأ ثبات الدعوى - المشرع وقف من مبدأ ثبات الدعوى موقفاً

	<p>مرناً فجعله يلين لضرورة تملئها ظروف الدعوى وما آلت إليه من ناحية ومصلحة التقاضي من ناحية أخرى.</p> <p>(٢) للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى وما يكون مكملًا لهذا الطلب أو مترتبًا عليه أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل التجزئة طالما كان كل من الطلبين الأصلي والعارض يستندان إلى السبب نفسه.</p> <p>(٣) للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن إضافة أو تغييراً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله باعتبار أن تأسيس الطلب على سبب بعينه لا يمنع - عند رفضه - من إعادة الادعاء به بناء على سبب آخر.</p>
٢٩٦	<p>المبدأ رقم (٣٢٦) :</p> <p>للمتظلم الحق في أن يبدي في تظلمه طلبات عارضة وأن يدخل ضامناً في الدعوى ، كما يكون للمتظلم ضده كذلك أن يوجه للمتظلم طلبات إضافية لم يسبق تقديمها من قبل في طلب أمر الأداء ولو كانت تتضمن تعديلاً للطلبات أو كانت الطلبات المضافة مما تتوافر فيها شرائط الديون الثابتة بالكتابة التي يصح استيفاؤها بطريق أمر الأداء.</p>
٢٩٧	<p>الفرع الثاني</p> <p>الطلبات العارضة</p> <p>في مبادئ محكمة القضاء الإداري</p>
٢٩٧	<p>المبدأ رقم (٣٢٧) :</p> <p>للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى وما يكون مكملًا للطلب الأصلي أو مترتباً عليه أو متصلاً به بصفة لا تقبل التجزئة.</p>
٢٩٧	<p>المبدأ رقم (٣٢٨) :</p> <p>جواز إيداء الطلبات العارضة شفاهة في الجلسة في حضور الخصم</p>

٢٩٨	<p>وإثباتها في محضرها - تقديم الطلبات العارضة إلى هيئة مفوضي الدولة بجانب تمسك المدعى بتلك الطلبات في مراحل المرافعة ، يكون بمثابة الإجراء الذي يستلزمه قانون المرافعات في إيدائها شفاهة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٩) :</p>
٢٩٨	<p>الطلبات المعدلة يجب إعلانها للخصم قبل يوم الجلسة وإيجوز إيدؤها شفاهة في الجلسة في حضور الخصم، وإثباتها في محضرها - لا يكفي أن يعدل المدعى طلباته في مذكرته التي أودعها سكرتارية المحكمة دون إعلان الخصم بها ودون أن يشير إليها بالجلسة التي كانت محددة لنظر الدعوى أو يطلب إثباتها في محضر تلك الجلسة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٠) :</p>
٢٩٩	<p>جواز التعديل توضيحاً للطلب الاصلى مادام هذا التعديل مترتباً عليه الطلب الاصلى يتضمنه.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣١) :</p>
٢٩٩	<p>جواز التعديل توضيحاً للطلب الاصلى - طالما كان الطلب المعدل يندرج تحت الطلب المقدم أصلاً في الدعوى وكان الطلب الاصلى يتضمنه.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٢) :</p>
٢٩٩	<p>(١) التمييز بين النزول عن بعض الطلبات وبين تغيير سبب الدعوى - النزول عن بعض الطلبات في الدعوى أو قصر الطلب على جزء منه، لا يعتبر من الطلبات الجديدة ، بينما تغيير سبب الدعوى القانوني فهو جائز بمقتضى قانون مجلس الدولة في أية حالة كانت عليها الدعوى.</p> <p>(٢) حذف عبارة (لا يجوز أن تبدى في الجلسة أسباب غير الأسباب التي أدلى بها الخصوم في المذكرات المقدمة منهم) من مشروع قانون مجلس الدولة - مبررات الحذف : محكمة القضاء الادارى على خلاف محكمة النقض والإبرام تنظر المنازعات أو الطلبات منذ أول مراحلها، وأن في الأخذ بالحكم الوارد في مشروع القانون حرجاً</p>

٣٠٠	<p>ومشفقة على المتقاضين وعلى الأخص إذا لوحظ أن محكمة القضاء الإداري لا يجوز الطعن في أحكامها إلا بطريق التماس إعادة النظر.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٣) :</p>
٣٠٠	<p>ليس في القانون ما يمنع المدعى من تعديل الطلبات - وجوب أن يكون الميعاد قائماً بالنسبة إلى القرارات التي يضاف طلب إلغاؤها عن طريق التعديل.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٤) :</p>
٣٠١	<p>لا يوجد ما يمنع قانوناً من قبول التعديل الذي يدخل في عموم الطلبات الأولى أثناء إجراءات الدعوى وقبل إقفال باب المرافعة فيها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٥) :</p>
٣٠١	<p>مدى قبول الطلب المعدل (التعويض) على أساس آخر غير ما انتهت الخصومة به.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٦) :</p>
٣٠١	<p>تعديل المدعي طلبه المتعلق بإلغاء القرار بكامل أجزائه ومحتوياته فيما تضمنه من تركه في الترقية وتصحيحه من واقع ما تضمنه هذا القرار يدخل في عموم طلباته ولا يعتبر طعنًا في قرار إداري آخر يتطلب للطعن فيه ميعاداً جديداً.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٧) :</p>
٣٠١	<p>وجوب ارتباط بين طبيعة الطلب المعدل مع طبيعة الطلب الأصلي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٨) :</p>
٣٠٢	<p>تعديل المدعى طلباته قبل قفل باب المرافعة في الدعوى - يجب ترتب الطلبات المعدلة والأصلية بصلة وثيقة ورابطة مباشرة .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٩) :</p>
٣٠٢	<p>شرط قبول الطلبات الإضافية التي يقدمها المدعى : أن تكون مرتبطة بالطلب الأصلي ، وتقوم معه على أساس واحد ، ولا يترتب على قبولها تعطيل الفصل فيه.</p>

٣٠٢	<p>المبدأ رقم (٣٤٠) :</p> <p>الطلب الإضافي لا يعتبر طلباً جديداً منفصلاً مما يجب أن ترفع به دعوى جديدة بل يعتبر من قبيل الطلبات العارضة المترتبة على الطلب الأصلي مما تقضى قواعد المرافعات بقبولها لغاية إقفال باب المرافعات.</p>
٣٠٣	<p>المبدأ رقم (٣٤١) :</p> <p>إعلان الخصم على يد محضر بالطلبات التي يضيفها المدعى أثناء الخصومة إلى طلباته المبينة بصحيفة الدعوى ليس بشرط لازم لقبول تلك الطلبات فإنه يجوز أن يقدم الطلب الإضافي بهذا الشكل ويجوز إيدأؤه شفهيّاً بالجلسة أو تضمينه المذكرات التي يحصل تبادلها بين الخصوم بالشكل القانوني.</p>
٣٠٤	<p>الفرع الثالث</p> <p>الطلبات العارضة</p> <p>مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p>
٣٠٤	<p>المبدأ رقم (٣٤٢) :</p> <p>(١) الطلبات العارضة المتعلقة بطعون الإلغاء لا يجوز إيدأؤها خلال نظر الخصومة أو إحكامها عليها إلا بعد استئذان المحكمة كيلاً تقبل من هذه الطلبات إلا ما تتحقق المحكمة في شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب الأصلي.</p> <p>(٢) لا تتصل المحكمة الإدارية بالطلب الإضافي إلا إذا قدمه المدعى وفقاً للأوضاع التي رسمها قانون مجلس الدولة وهي لا تخرج عن إيداع عريضة الطلب الإضافي سكرتارية المحكمة المختصة أو التقدم بهذا الطلب أمام المحكمة بهيئتها الكاملة.</p>
٣٠٤	<p>المبدأ رقم (٣٤٣) :</p> <p>الطلب الإضافي ينبغي أن يكون مرتبطاً بالطلب الأصلي إرتباطاً تقرره المحكمة الإدارية ذاتها فتأذن أولاً بتقديمه طبقاً لإقتناعها —</p>

	<p>المفوض لا يقوم في هذا الشأن مقامها ولم يخوله القانون بصفة خاصة الإذن بتقديم الطلبات العارضة.</p>
٣٠٥	<p>المبدأ رقم (٣٤٤) : الجمع بين مدعين متعددين حتى ولو تعددت طلباتهم في عريضة دعوى واحدة يكون سائغاً إذا كانت تربطهم جميعاً أمر واحد والمناط في ذلك تحقيق المصلحة في توجيه الخصومة على هذه الصورة.</p>
٣٠٥	<p>المبدأ رقم (٣٤٥) : الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي - أثر استجابة الإدارة للطلب الاحتياطي.</p>
٣٠٥	<p>المبدأ رقم (٣٤٦) : الطلب الاحتياطي لا تقوم الحاجة إليه متى أجيب الطلب الأصلي.</p>
٣٠٦	<p>المبدأ رقم (٣٤٧) : الإرتباط بين دعويين يجعل للمحكمة أن تضم إحداها إلى الأخرى ليصدر فيهما حكم واحد وهو أمر متروك لتقديرها</p>
٣٠٦	<p>المبدأ رقم (٣٤٨) : الطلب العارض - من صورته الطلب المكمل للطلب الأصلي أو المترتب عليه أو المتصل به إتصلاً لا يقبل التجزئة أو الطلب المتضمن إضافة إلى الطلب الأصلي مع بقاء الطلب الأصلي على حاله - يقدم هذا الطلب العارض إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو يقدم شفاهة في الجلسة.</p>
٣٠٧	<p>المبدأ رقم (٣٤٩) : للمحكمة أن تكيف الطلبات التي أداها المدعون دون التقيد بالتكييف الذي ارتأته المحكمة المدنية.</p>
٣٠٧	<p>المبدأ رقم (٣٥٠) : تقيد المحكمة بالطلبات التي يقدمها الخصوم.</p>

٣٠٧	المبدأ رقم (٣٥١) : وجوب إيداء الطلبات العارضة وفقاً للطريق الذي رسمته المادة ١٢٣ من قانون المرافعات.
٣٠٨	المبدأ رقم (٣٥٢) : قيام المدعى بتعديل طلباته أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة مفوضي الدولة بتوجيه دعواه إلى بعض الأشخاص دون البعض الآخر يجعل ما اتخذه من إجراء رفع الدعوى بالنسبة للآخرين كأن لم يكن — أساس ذلك : إذا تنازل الخصم مع قيام الخصومة عن إجراء أو ورقة من أوراق المرافعات صراحة أو ضمناً أعتبر الإجراء أو الورقة كأن لم يكن
٣٠٩	المبدأ رقم (٣٥٣) : إذا لم يكن الخصم حاضر فلا يجوز إيداء الطلب العارض شفهاً في الجلسة وإنما يجب تقديمه وفقاً للأوضاع المعتادة لرفع الدعوى.
٣٠٩	المبدأ رقم (٣٥٤) : تجهيل الطلبات الذي يترتب عليه بطلان صحيفة الدعوى يعنى أن تكون طلبات المدعى غير محددة أو قابلة للتحديد
٣١٠	المبدأ رقم (٣٥٥) : المدعى هو الذي يحدد نطاق طلباته ودعواه أمام القضاء — المحكمة لا تملك الخروج عن التكييف إلى التعديل في طلبات الخصوم أو تعدى هذه الطلبات.
٣١٠	المبدأ رقم (٣٥٦) : الطلب الإضافي يتعين أن يتم وفقاً لإجراءات المقررة لرفع الدعوى والمحددة بقانون مجلس الدولة وذلك بإيداع عريضة بالطلب الإضافي إلى قلم كتاب المحكمة أو بإيدائه أمام هيئة المحكمة.
٣١٠	المبدأ رقم (٣٥٧) : للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه بموجب ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع

	الدعوى أو ما يكون مكملاً للطلب الأصلي أو يترتب عليه أو متصلاً به بصفة لا تقبل التجزئة أو ما يتضمن إضافة أو تفسيراً في سبب الدعوى أو ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصلي.
٣١١	المبدأ رقم (٣٥٨) :
	إذا نزل الخصم مع قيام الخصومة عن إجراء أو ورقة من أوراق المرافعات صراحة أو ضمناً اعتبر الإجراء أو الورقة كأن لم يكن.
٣١١	المبدأ رقم (٣٥٩) :
	المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة إليها ومن ثم لا يجوز لها أن تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه وإلا كان حكمها غير سديد
٣١٢	المبدأ رقم (٣٦٠) :
	إضافة طلب جديد أن يتم قفل باب المرافعة وإستلزم لإجرائه أن يكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو أن يبدى شفاهة في حضور الخصم مع إثباته في محضر الجلسة — يتعين التفات المحكمة عن الطلبات العارضة التي تبدي عن غير الطريق الذي حدده المشرع في المادة (١٢٤).
٣١٣	المبدأ رقم (٣٦١) :
	طلبات في الدعوى — الطلب العارض — سلطة مفوض الدولة في هذا الشأن من المقرر أنه لا يجوز الإعتداد بالطلبات العارضة التي تقدم إلى هيئة مفوضي الدولة.
٣١٣	المبدأ رقم (٣٦٢) :
	الطلبات العارضة يتعين لقبولها أن تقدم إلى المحكمة بأحد للطريقين اللذين نص عليهما المشرع بصريح العبارة وهما: إما إيداع عريضة الطلب العارض سكرتارية المحكمة وهو الإجراء المعتاد لرفع الدعوى، أو التقدم بالطلب إلى هيئة المحكمة أثناء الجلسة ويثبت ذلك في محضر الجلسة.

٣١٤	المبدأ رقم (٣٦٣) : كيفية تقديم طلبات جديدة أو تعديل الطلبات أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة - إذا لم تراعى الإجراءات في تقديم الطلبات الجديدة أو تعديلها فإنه لا يعتد بها في مواجهة الخصم ويتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبولها.
٣١٤	المبدأ رقم (٣٦٤) : تعديل المدعى طلباته في الدعوى بالطعن على القرار المعدل للقرار المطعون فيه بإضافة طلب وقف تنفيذ القرار المعدل - ما هو إلا تأكيد على سابق نعيه على القرار المطعون فيه الذي هو محل الدعوى الأصلية التي طلب فيها بوقف تنفيذ القرار وبإلغائه.
٣١٥	المبدأ رقم (٣٦٥) : تكييف الدعوى إنما هو من تصريح المحكمة - شرطه ألا يصل تكييف المحكمة للدعوى إلى حد تعديل طلبات الخصوم بإضافة ما لم يطلبوا الحكم به صراحة أو تحويل تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء إيدائها.
٣١٩	الفصل الثاني
	التدخل والإدخال في الدعوى
٣٢٠	المبحث الأول
	التدخل
٣٢٠	المطلب الأول
	ماهية التدخل
٣٢٠	المطلب الثاني
	أنواع التدخل
٣٢١	المطلب الثالث
	إجراءات التدخل
٣٢١	المطلب الرابع
	آثار التدخل

٣٢٢	المبحث الثاني الإدخال
٣٢٢	المطلب الأول ماهية الإدخال
٣٢٣	المطلب الثاني إجراءات إدخال الغير
٣٢٣	المبحث الثالث التطبيقات القضائية
٣٢٣	في التدخل والإدخال في الدعوي المطلب الأول التدخل والإدخال
٣٢٣	في مبادئ محكمة القضاء الإداري المبدأ رقم (٣٦٦) :
	أنواع التدخل : إما أن ينضم إلي المدعي في طلباته أو يؤيد طلبات المدعي عليه أو يطلب الحق المتنازع عليه لنفسه.
٣٢٤	المبدأ رقم (٣٦٧) :
	التدخل يكون قبل إقفال باب المرافعة.
٣٢٤	المبدأ رقم (٣٦٨) :
	وجوب إعلان التدخل لجميع الخصوم في الدعوي المراد التدخل فيها قبل يوم الجلسة المحدد لنظرها.
٣٢٤	المبدأ رقم (٣٦٩) :
	الصفة شرط لقبول التدخل.
٣٢٤	المبدأ رقم (٣٧٠) :
	الصفة والمصلحة كشرط لقبول التدخل.
٣٢٥	المبدأ رقم (٣٧١) :
	المصلحة الجماعية والتدخل.

٣٢٥	المبدأ رقم (٣٧٢) : مصلحة طالب التدخل في طلب الإلغاء.
٣٢٥	المبدأ رقم (٣٧٣) : التدخل في الدعوي إما أن يكون تدخلاً إنضمامياً أو تدخلاً خصامياً - ويقصد بالأول محافظة المتدخل على حقوقه عن طريق مساعدة أحد الخصوم والدفاع عن حقه في الدعوي - ويقصد بالثاني مطالبة المتدخل بحق لنفسه ويطلب الحكم به في مواجهة كل من المدعي والمدعي عليه.
٣٢٦	المبدأ رقم (٣٧٤) : الإجراءات الواجب إتباعها في التدخل في الدعوي أو إدخال خصم جديد فيها.
٣٢٧	المبدأ رقم (٣٧٥) : سلطة المحكمة في تكييف طلب التدخل وتحديد ما إذا كان تدخلاً خصامياً أم تدخلاً إنضمامياً.
٣٢٧	المبدأ رقم (٣٧٦) : التدخل الإنضمامي يقتصر المتدخل على مجرد تأييد أحد طرفي الخصومة الأصليين - لا يجوز في التدخل الإنضمامي أن يتقدم المتدخل بطلبات تغاير طلبات الخصم الذي تدخل لتأييده وإنما يجوز أن يبدي وجوه دفاع جديدة لتأييد طلباته - تقتصر وظيفة المحكمة في التدخل الإنضمامي على الفصل في موضوع الدعوي الأصلي.
٣٧٧	المطلب الثاني التدخل والإدخال مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٣٢٨	المبدأ رقم (٣٧٧) : التدخل في الخصومة كطرف ثالث جائز في درجات التقاضي الأعلى ممن يطلب الإنضمام إلي أحد الأخصام أو ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوي حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها.

٣٢٨	المبدأ رقم (٣٧٨) :
	<p>(١) التمييز بين نوعين من التدخل أولهما التدخل الإنضمامي ويقصد به تأييد أحد الخصوم في طلباته، فالتدخل ينبغي من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الإنضمام لأحد الخصوم دفاعاً عن حقه في الدعوي والنوع الثاني وهو التدخل الخصامي يقصد به التدخل المطالبة بحق لنفسه فهو يدعي لنفسه حقاً يطلب الحكم له به.</p> <p>(٢) يشترط لقبول التدخل الخصامي شرطان:</p> <p>١ - أن يدعي المتدخل لنفسه حقاً، ومن ثم فإنه يشترط في المصلحة التي تبرر قبول التدخل في هذه الحالة كل الشروط اللازمة لقبول الدعوي وهي أن تكون المصلحة قانونية حال وقائمة، شخصية ومباشرة.</p> <p>٢ - قيام الارتباط بين الطلب الذي يسعى المتدخل للحكم لنفسه به وبين الدعوي الأصلية ووجود الارتباط هو الذي يبرر تقديم هذا الطلب وتقدير الارتباط متروك للمحكمة التي يقدم إليها الطلب.</p>
٣٣٠	المبدأ رقم (٣٧٩) :
	<p>عدم جواز طعن الخصم المنضم على شق من القرار غير الذي طعن عليه المدعي الأصلي أو أن يطلب الحكم بخير ما طلبه المدعي أو يستند إلي غير الأسس التي يجوز للمدعي المذكور التمسك لها.</p>
٣٣٠	المبدأ رقم (٣٨٠) :
	<p>تدخل الغير الذي تعدي أثر الحكم إلي المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة.</p>
٣٣٠	المبدأ رقم (٣٨١) :
	<p>التدخل الإنضمامي أو التبعية يقصد من وراءه التدخل المحافظة على حق يراه عن طريق مساعدة أحد طرفي الخصومة في الدفاع عن حقه ويقتصر دور المتدخل الإنضمامي على مجرد تأييد أحد طرفي الخصومة الأصليين وهو الخصم الذي تدخل إنضماماً له - أثر ذلك:</p>
٣٣١	<p>المبدأ رقم (٣٨٢) :</p> <p>التدخل الهجومي - للمتدخل هجومياً أن يبدي ما شاء من الطلبات</p>

٣٣١	<p>وأوجه الدفاع كأى طرف أصلي — ولا يلزم أو يحاج بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع قبل تدخله كما لا تسري في شأنه الأحكام الصادرة في الدعوي الأصلية بترك الخصومة أو بعدم القبول أو بشطبها بسبب عدم حضور المدعي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٣) :</p>
٣٣٢	<p>التدخل يكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوي قبل يوم الجلسة وهي إيداع عريضة موقعة من محام مقيد يجدول المحامين المقيدين أمام تلك المحكمة إلى قلم كتاب المحكمة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضر الجلسة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٤) :</p>
٣٣٢	<p>التدخل في الدعوي مناطه قيام المصلحة ووجود ارتباط بين طلبات المتدخل والطلبات موضوع الدعوي القائمة سواء في ذلك التدخل الإنضمامي أو التدخل الهجومي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٥) :</p>
٣٣٣	<p>التدخل لا يكون إلا بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوي إذا كان أحد الأطراف غائبًا ومخالفة ذلك يرتب البطلان وهو بطلان متعلق بالنظام العام — لا يقبل التدخل بعد إقفال باب المرافعة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٦) :</p>
٣٣٣	<p>وجوب تصدي المحكمة لطلب التدخل طالما إتخذ الطاعن الإجراءات المقررة قانونًا للتدخل.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٧) :</p>
٣٣٣	<p>التدخل لا يكون إلا أمام المحكمة عدم قبول طلبات التدخل التي قدمت إلى هيئة مفوضي الدولة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٨) :</p>
	<p>مصير التدخل إنضماميًا يرتبط بمصير الخصم الأصلي المنضم إليه في الدعوي — بينما لا ينقضي التدخل الإختصاصي تبعًا للحكم بعدم</p>

	قبول الدعوي الأصلية لإنتفاء شرط المصلحة بالنسبة للمدعي الأصلي.
٣٣٤	المبدأ رقم (٣٨٩) : لا يقبل التدخل بعد إقفال باب المرافعة ، إذا كان أحد الأطراف غائباً فالتدخل لا يكون إلا بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوي ، ومخالفة ذلك يرتب البطلان وهو بطلان متعلق بالنظام العام لإرتباطه بأسس التقاضي.
٣٣٤	المبدأ رقم (٣٩٠) : النظر في قبول التدخل من عدمه يأتي في الصدارة تحديداً للخصومة عامة قبل التطرق لبحث الدعوي باستعراض الدفوع والدفاع وتمحيص المستندات والأوراق المقدمة منهم جميعاً.
٣٣٤	المبدأ رقم (٣٩١) : طلب التدخل بمذكرة تحقق ضمانات أكثر لطرفي الخصومة وتحقيق إطلاع الخصم الموجهة إليه بصورة واضحة وجلية علي أوجه التدخل وأسانيده.
٣٣٥	المبدأ رقم (٣٩٢) : (١) حق المتدخل في التدخل الإنضمامي إنما يقتصر علي مجرد تأييد أحد طرفي الخصومة الأصليين بما يترتب علي ذلك من أنه لا يجوز له أن يتقدم بطلبات تغاير طلبات الخصم الذي تدخل لتأييده وبحيث يجوز له أن يبدي وجوه دفاع تأييداً لطلباته - المتدخل الإنضمامي هو خصم في الدعوي إذا ما قبل تدخله وتقوم مصلحته في إتخاذ ما يراه من إجراءات وفي التمسك بما يري التمسك به من دفوع فهو في بداية الأمر وقتها يعمل بإسمه هو لأنه لا يمثل الخصم الذي تدخل إلي جانبه ولا يحل محله.
٣٣٥	المبدأ رقم (٣٩٣) : لا تدخل بدون إجراءات صحيحة.
٣٣٦	المبدأ رقم (٣٩٤) : مصير المتدخل إنضمامياً يرتبط بمصير الخصم الأصلي المنضم إليه

٣٩٥	<p>في الدعوي الأصلية — لا ينقضي التدخل الاختصاصي تبعاً للحكم بعدم قبول الدعوي الأصلية لانتفاء شرط المصلحة بالنسبة للمدعي الأصلي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٩٥) :</p>
٣٩٦	<p>يجب أن يكون التدخل في الدعوي من صاحب المصلحة فيه — نوعي التدخل — العبرة في وصف نوع التدخل هي بحقيقة تكييفه القانوني وليس بالوصف الذي يسبغه عليه الخصوم.</p> <p>المبدأ رقم (٣٩٦) :</p>
٣٣٧	<p>لا يجب علي الخصم عند الطعن علي الحكم إختصام من تدخل في الدعوي منضمًا إلي الخصم الآخر في طلباته ، إغفال هذا الإجراء لا يترتب عليه بطلان تقرير الطعن.</p> <p>المبدأ رقم (٣٩٧) :</p>
٣٣٧	<p>لا تثريب علي المحكمة أن تعرضت للتدخل الإنضمامي فقبلته حتي لو انتهي حكمها إلي عدم قبول الدعوي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٩٨) :</p>
٣٣٧	<p>شرط المصلحة وما يجب لقبول التدخل بنوعيه.</p> <p>المبدأ رقم (٣٩٩) :</p>
٣٣٨	<p>جواز التدخل الانضمامي لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.</p> <p>المبدأ رقم (٤٠٠) :</p>
٣٣٩	<p>التمييز بين نوعين من التدخل أولهما التدخل الانضمامي ويقصد به تأييد أحد الخصوم في طلباته فالتدخل يبغي من تدخله المحافظة علي حقوقه عن طريق الانضمام إلي أحد الخصوم دفاعًا عن حقه في الدعوي وذلك التدخل جائز أمام محكمة الطعن والمناط في تحديد نوع التدخل هو بحقيقة تكييفه القانوني لا بالوصف الذي يسبغه عليه الخصوم.</p> <p>المبدأ رقم (٤٠١) :</p>
	<p>الخصومة في مرحلة الطعن تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم أو</p>

	<p>متدخلين في الدعوى — استثناء من تلك القاعدة العامة يقبل طلب ذي المصلحة الذي يطلب الانضمام إلى أحد الخصوم في الطعن وهو الذي تكون طلباته قاصرة على تأييد الخصم الذي يطلب الانضمام إليه دون أن يتعدى ذلك إلى طلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهته طرفي الخصومة.</p>
٣٣٩	<p>المبدأ رقم (٤٠٢) :</p> <p>التدخل انضمامياً إلى جانب أحد الخصوم والذي يقصد من ورائه المتدخل مساعدة الخصم في الدفاع عن حق يدعيه شترطه توافر المصلحة الشخصية لدى المتدخل باعتبار أن المصلحة شرط عام لكل طلب أو دفع أمام المحكمة.</p>
٣٤٠	<p>المبدأ رقم (٤٠٣) :</p> <p>عدم جواز الطعن المقدم من الخارج عن الخصومة — اقتصر التدخل على التدخل الانضمامي.</p>
٣٠٤	<p>المبدأ رقم (٤٠٤) :</p> <p>أنواع التدخل — يشترط لقبول التدخل بنوعيه شرطان : الأول أن تكون لطالب التدخل مصلحة في التدخل والثاني أن يكون هناك ارتباط بينه وبين الدعوى الأصلية ، ويتحقق الارتباط بوجود صلة تجعل من حسن سير العدالة نظرهما معاً لتحقيقهما والفصل فيهما بحكم واحد تلاقياً لاحتمال صدور أحكام متناقضة أو يصعب التوفيق بينها .</p>
٣٤١	<p>المبدأ رقم (٤٠٥) :</p> <p>تعلق الطعن بحكم صادر في دعوى تأديبية بما يخص النيابة الإدارية وحدها مباشرته بحسبانها الأمنية على الدعوى التأديبية — لا تتحقق المصلحة المباشرة والشخصية في توقيع هذا الجزاء إلا بالنسبة للجهة الإدارية التي يتبعها العامل والتي تتوب عنها قانونا النيابة الإدارية — اثر ذلك : تخلف المصلحة الشخصية والمباشرة في طلب التدخل الانضمامي للنسبة الإدارية.</p>

٣٤١	<p>المبدأ رقم (٤٠٦) :</p> <p>قبول التدخل الانضمامي إلى أحد الخصوم لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا - شرطه.</p>
٣٤١	<p>المبدأ رقم (٤٠٧) :</p> <p>التدخل الانضمامي يهدف فيه المتدخل من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام لأحد الخصوم لمساعدته في الدفاع عن حقوقه - بينما التدخل الهجومي أو الخصامي يقصد به المتدخل الدفاع عن مصلحته الخاصة ضد كل من طرفي الدعوى بشرط أن يكون ذلك مرتبط بالدعوى - والتدخل الانضمامي هو الجائز قبوله أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>
٣٤٢	<p>المبدأ رقم (٤٠٨) :</p> <p>المتدخل انضماميا يجوز له أن يتمسك بأي دفع موضوعي أو شكلي، أو بعدم القبول ولو لم يتمسك به الطاعن ما لم يكن قد سقط حق الأخير في الإدلاء به.</p>
٣٤٢	<p>المبدأ رقم (٤٠٩) :</p> <p>ليس بأحكام القانون ما يوجب علي الخصم عند الطعن علي الحكم اختصام من تدخل في الدعوى منضما إلي الخصم الآخر في طلباته لكي يثار أمر بطلان تقرير الطعن عند إغفال هذا الإجراء .</p>
٣٤٣	<p>المبدأ رقم (٤١٠) :</p> <p>(١) لا أثر لترك الخصومة من قبل المدعي على خصومه ممن تدخلوا هجوميا .</p> <p>(٢) لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى سواء كان تدخله انضماميا أو اختصاميا ويكون التدخل أما بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أي بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة وتعلن الخصومة قبل يوم الجلسة أو يكون التدخل بطلب بيدي شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ، ويثبت في محضرها .</p> <p>(٣) الهدف من هذه الإجراءات هو أن تتم إجراءات التدخل ضد</p>

الخصوم الموجهة إليهم ويثبت اتصالها بعلمهم فتتعدد الخصومة ضد الموجه إليهم ويثبت اتصالها بعلمهم فتتعدد الخصومة ضد الموجه إليهم وعلى الأخص في الحالات التي لا تتبع في التدخل الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى والتي تتعدد بها الخصومة بإيداع عريضة طلب التدخل في قلم كتاب المحكمة .

(٤) التدخل الاختصاصي أو الهجومي لا ينقضي تبعا للحكم في الدعوى الأصلية سواء بعدم قبولها أو إثبات ترك المدعى للخصومة فيها طالما أن للمتدخل مصلحة شخصية مباشرة ومستقلة في الدعوى ذلك أن التدخل في هذه الحالة بمثابة خصومة منفصلة بين المتدخل هجوميا وبين المدعى عليه.

٣٤٥

المبدأ رقم (٤١١) :

نوعي التدخل - مناط التدخل في الدعوى قيام مصلحة ووجود ارتباط بين طلبات التدخل والطلبات موضوع الدعوى القائمة - التدخل في الخصومة كطرف ثالث جائز في درجات التقاضي الأعلى ممن يطلب الانضمام إلى أحد الخصام أو ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها.

٣٤٦

المبدأ رقم (٤١٢) :

(١) نطاق التدخل الانضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد المتدخل الانضمام إليه من طرفي الخصومة فلا يترتب على قبول المحكمة لهذا التدخل أن يطرح عليها طلب خاص بالمتدخل لتفصل فيه بل يظل عملها مقصورا على الفصل في الموضوع الأصلي المثار بين طرفي الدعوى.

(٢) إذا رفضت المحكمة التدخل وقضت في الموضوع فإنه يترتب على ذلك انتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا في الحكم الصادر فيها، ولا يقبل منه الطعن فيه على استقلال.

٣٥١	الباب الخامس
	طلب وقف التنفيذ
٣٥٥	الفصل الأول
	الأحكام العامة
	في طلب وقف التنفيذ
٣٦١	الفصل الثاني
	التطبيقات القضائية
	في طلب وقف التنفيذ
٣٦١	المبحث الأول
	طلب وقف التنفيذ
	في مبادئ محكمة القضاء الإداري
٣٦١	المبدأ رقم (٤١٣) :
	لرئيس مجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه إذا رأي أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها (في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩).
٣٦٢	المبدأ رقم (٤١٤) :
	رئيس مجلس الدولة إذ يفصل في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري عملاً بالمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة إنما يقوم بما يماثل وظيفة قاضي الأمور المستعجلة - رئيس المجلس يفصل في النزاع بمقتضى سلطته القضائية الولائية، وأن الأمر الذي يصدره في النزاع المرفوع إليه هو حكم له مقومات سائر الأحكام وخصائصها - فلا يقبل الطعن فيه بغير طرق التماس إعادة النظر وهو طريق الطعن الوحيد الذي أجازته قانون مجلس الدولة في الأحكام التي تصدر من دوائر محكمة القضاء الإداري ومنها دائرة رئيس مجلس الدولة المختصة بنظر طلبات وقف التنفيذ.

٣٦٢	المبدأ رقم (٤١٥) : طلب وقف التنفيذ ينظر في جلسة علنية.
٣٦٢	المبدأ رقم (٤١٦) : ركني وقف التنفيذ (الجدية والاستعجال).
٣٦٣	المبدأ رقم (٤١٧) : تعذر تدارك النتائج (تطبيق).
٣٦٣	المبدأ رقم (٤١٨) : النتائج التي يتعذر تداركها شرط لتحقيق ركن الاستعجال.
٣٦٣	المبدأ رقم (٤١٩) : تعذر تدارك النتائج شرط الاستعجال.
٣٦٤	المبدأ رقم (٤٢٠) : طلب وقف التنفيذ يجب أن يقوم علي ركنين : أولهما أن يتوافر الاستعجال بأن يظهر للمحكمة أن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها، وثانيهما أن تثبت المحكمة أن الدعوي تستند إلي أسباب جدية.
٣٦٤	المبدأ رقم (٤٢١) : شرطي وقف التنفيذ.
٣٦٤	المبدأ رقم (٤٢٢) : قرار وقف التنفيذ هو فصل في خصومة حقيقية — يترتب على ذلك نتيجتان :
	(الأولى) أنه يجب أن يفصل فيه بمواجهة الخصوم أي بعد إنعقاد الخصومة بين طرفيها بالإعلان كما لا يكون للحكم الصادر فيها أي تأثير في أصل الدعوي.
	(الثانية) أن الهيئة التي تفصل فيه إنما تحسمه بمقتضى سلطتها القضائية الولائية، فلا يجوز التظلم في حكمها علي مقتضى نظام التظلم في الأوامر علي العرائض.
٣٦٥	المبدأ رقم (٤٢٣) : إحتمال التعذر في تدارك ما يترتب علي تنفيذ القرار الوزاري من

	<p>نتائج لا يكفي لوقف القرار بل يجب فوق ذلك أن تتبين محكمة وقف التنفيذ أن طلبات المدعين أمام محكمة الموضوع تقوم على أسباب جدية - يكفي في طلب وقف التنفيذ أن يكون الخطر مما قد يتعذر تداركه.</p>
<p>٣٦٥</p>	<p>المبدأ رقم (٤٢٤) :</p> <p>الفصل في طلب وقف التنفيذ فصل في أمر مستعجل بطبيعته يستلزم أن تكون إجراءاته سريعة ومبسطة - مهمة المحكمة وقتئذ أن تتبين توافر مقدمات طلب وقف التنفيذ من حيث جديته وتعذر تدارك نتائج التنفيذ - يجب على المحكمة وهي تنظر الموضوع أن تكون نظرتها نظرة أولية لا تتعرض فيه إلا بالقدر الذي يسمح لها بتكوين رأي في خصوص وقف التنفيذ دون أن تستبق قضاء الموضوع وتنتهي إلى تكوين عقيدة فيه.</p>
<p>٣٦٦</p>	<p>المبدأ رقم (٤٢٥) :</p> <p>تعطيل الحقوق الأساسية والحريات العامة التي كفلها الدستور هو في ذاته ، إن صح ، أمر خطير ينجم عنه من النتائج ما يتعذر تداركه ويجوز في هذه الحالة طلب وقف التنفيذ دون الالتجاء إلى طلب تقصير المواعيد.</p>
<p>٣٦٧</p>	<p>المبدأ رقم (٤٢٦) :</p> <p>المحكمة وهي في صدد وقف التنفيذ تكتفي في تقدير جدية الأسباب بالنظر في ظاهرها ومحكمة الموضوع هي التي تتعمق في بحثها.</p>
<p>٣٦٧</p>	<p>المبدأ رقم (٤٢٧) :</p> <p>وقف التنفيذ هو بمثابة إلغاء مؤقت للقرار الإداري ، وقيام ظروف واقعية يحتمل ، معها أن يتحول الإلغاء المؤقت إلى إلغاء نهائي وإنما يرجع إلى الظروف الملازمة لا إلى عدم قابلية القرار الإداري في ذاته لوقف التنفيذ.</p>
<p>٣٦٨</p>	<p>المبدأ رقم (٤٢٨) :</p> <p>المحكمة في صدد طلب وقف التنفيذ إنما تستظهر جدية الأسباب أو</p>

٣٦٨	<p>عدم جديتها بالنظر إليها في ظاهرها دون المساس بطلب الإلغاء ذاته.</p> <p>المبدأ رقم (٤٢٩) :</p> <p>رئيس مجلس الدولة إذ يفصل في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري عملاً بالمادة التاسعة من قانون مجلس الدولة إنما يقوم بما يماثل وظيفة قاضي الأمور المستعجلة طبقاً للمادة ٢٨ من قانون المرافعات في خصومة حقيقية في الوجه المستعجل للنزاع.</p>
٣٦٨	<p>المبدأ رقم (٤٣٠) :</p> <p>الحكم بوقف تنفيذ قرار إداري معناه أن يعود الأمر إلي ما سبق عليه ويرد ما كان إلي ما كان حتى يفصل في الدعوي المرفوعة بطلب إلغائه موضوعاً.</p>
٣٦٩	<p>المبدأ رقم (٤٣١) :</p> <p>قضاء المحكمة بوقف تنفيذ القرار الصادر بمنع المدعي من دخول الامتحان، ثم دخوله الامتحان فعلاً يوجب الحكم بانتهاء الخصومة في دعوي الإلغاء لصيرورتها غير ذات موضوع.</p>
٣٦٩	<p>المبدأ رقم (٤٣٢) :</p> <p>التمييز بين اختصاص محكمة وقف التنفيذ ومحكمة الموضوع.</p>
٣٦٩	<p>المبدأ رقم (٤٣٣) :</p> <p>يلزم لوقف تنفيذ القرار الإداري توافر ركنين مجتمعين: أولهما — أن يستند الطلب إلى أسباب جديده . وثانيهما — أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .</p>
٣٧٠	<p>المبدأ رقم (٤٣٤) :</p> <p>طلب وقف التنفيذ فإنه يشترط للقضاء به توافر ركنين مجتمعين : أولهما الجدية بأن يكون إدعاء الطالب قائماً بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية يرجح معها إلغاء القرار المطعون فيه وثانيهما ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .</p>

٣٧١	المبدأ رقم (٤٣٥) : الأسباب الجدية والنتائج المتعذر تداركها .
٣٧٣	المبحث الثاني طلب وقف التنفيذ في مبادئ المحكمة الإدارية العليا
٣٧٣	المطلب الأول حدود ونطاق رقابة القضاء لطلب وقف التنفيذ
٣٧٣	المبدأ رقم (٤٣٦) : رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية سواء في مجال وقف تنفيذها أو مجال إلغائها، هي رقابة قانونية تسلطها المحكمة في الحالين على هذه القرارات لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصاً وروحاً - وقف القرار منوط بتوافر ركني والجدية .
٣٧٤	المبدأ رقم (٤٣٧) : (١) رقابة الإلغاء يتفرع عنها رقابة وقف تنفيذ القرار الإداري. يجب أن يستند القاضي الإداري فيما يقضى بوقف تنفيذ من قرارات إدارية بحسب الظاهر من الأوراق وفي الحدود التي يقتضيها القضاء بوقف التنفيذ على ما يبدو من عدم مشروعية القرار، وذلك فضلاً عن توفر نتائج يتعذر تداركها عند استمرار التنفيذ محاكم مجلس الدولة تباشر الرقابة على مشروعية قرارات وتصرفات الإدارة متمتعة بالاستقلال الكامل عن أية سلطة في الدولة في أداء رسالتها في حدود الدستور والقانون. (٤) لا تحل هذه المحاكم محل جهة الإدارة في أداء واجباتها ومباشرتها لمسئوليتها التنفيذية التي أناطها بها كذلك الدستور والقانون واللوائح التنظيمية والتي تتحمل الإدارة مسئولية إدارتها لها مدنياً وجنائياً وإدارياً وسياسياً ورقابة المشروعية حدودها.

٣٧٦	<p>المبدأ رقم (٤٣٨) :</p> <p>على المحكمة قبل التصدي لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم القبول — أساس ذلك : حتى لا يحمل قضاء المحكمة في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني بالاختصاص والقبول.</p>
٣٧٧	<p>المبدأ رقم (٤٣٩) :</p> <p>طلب وقف التنفيذ وأثره على الاختصاص</p>
٣٤٠	<p>المبدأ رقم (٤٤٠) :</p> <p>قبل أن تتصدى المحكمة لبحث طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه عليها أن تفصل صراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية، سواء من تلقائها أو إزاء دفع من ذوى الشأن يتعلق بالاختصاص أو بعدم قبول الدعوى — تعرض المحكمة للطلب مباشرة قبل الفصل في المسائل المذكورة يكون مخالفاً للقانون إذا اتضح أنها غير مختصة بنظر الدعوى ، أو أن الدعوى كانت غير مقبولة شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانوني.</p>
٣٧٨	<p>المبدأ رقم (٤٤١) :</p> <p>يتعين على محكمة القضاء الإدارى قبل الفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ أن تفصل أولاً في جميع الدفوع الشكلية والمسائل الفرعية المؤثرة في الدعوى سواء تلك التي يعرضها الخصوم أو التي تكون من النظام العام.</p>
٣٧٩	<p>المبدأ رقم (٤٤٢) :</p> <p>وقف تنفيذ القرار الإدارى إجراء وقتى مستعجل طبقاً للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة — مدار القضاء بوقف التنفيذ توافر ركني الجدية والاستعجال — قوام الجدية رجحان احتمال القضاء بإلغاء القرار عند بحث مشروعيته في قضاء الموضوع ، استناداً إلى ظاهر الأمر دون تطرق إلى دقيق البحث الموضوعي — قوام الاستعجال أن يترتب على</p>

	<p>تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها - مناط وقف التنفيذ هو ذات مناط الإلغاء باعتبار الأول فرعاً وقتياً عن الثاني وهو توافر المصلحة عند رفع الدعوى وتقديم الطلب - يجب أن تستمر المصلحة قائمة كاملة حتى الحكم ، فإذا ما زالت في أية لحظة قبل الحكم تعين أخذ ذلك في الاعتبار ، وترتيب النتائج الواجب ترتيبها على ذلك.</p>
٣٨٠	<p>المبدأ رقم (٤٤٣) :</p> <p>يجب أن يلتزم قاضي المشروعية وهو بصدد تقدير ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ بحدود الاختصاص المقرر له كقاضى للأمور المستعجلة في المجال الإدارى بحيث يقف اختصاصه في هذا الشأن عند استظهار وتقدير جدية المطاعن المنسوبة إلى القرار الإدارى بالنظر إلى ظاهرها استخلاصاً من ظاهر الأوراق دون الغوص في موضوع المنازعة والتعمق في تمحيصها.</p>
٣٨١	<p>المبدأ رقم (٤٤٤) :</p> <p>تلقى الطلب العاجل في الدعوى الأولى بالطلب الموضوعى في الدعوى الثانية يجعل الطلب العاجل بوقف التنفيذ مقبولاً.</p>
٣٨١	<p>المبدأ رقم (٤٤٥) :</p> <p>ضوابط الفصل في الشق المستعجل - علاقة الإشكال الأول والثاني بوقف التنفيذ.</p>
٣٨١	<p>المبدأ رقم (٤٤٦) :</p> <p>(١) مناط الحكم بوقف تنفيذ القرار الإدارى هو توافر ركنين أساسيين هما أولاً : ركن الجدية ومؤداه أن ينبنى الطلب على أسباب يرجع معها بحسب الظاهر من الأوراق الحكم بالغاء القرار المطعون فيه ودون التقصى العميق فى عناصر الموضوع أو التغلغل فى تحقيق الوقائع التى يتكون منها على نحو يقتضى الفصل بأحكام قاطعة أو يقتضى الحال تقارير من أهل الخبرة فى مسائل أولية لازمة لثبوت وقائع الموضوع أو تكييفها ، والثانى الاستعجال : بأن يكون من شأن تنفيذ القرار ترتيب نتائج يتعذر تداركها فيما لو تراخى القضاء بالغائه</p>

	<p>— تخلف أى من هذين الركنين يوجب القضاء برفض الطلب.</p> <p>(٢) سلطة محاكم المنازعات الادارية فى مجلس الدولة فى وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها مردها الى رقابة المشروعية.</p> <p>(٣) الحكم الذى يصدر فى موضوع طلب وقف التنفيذ سواء بوقف التنفيذ او عدمه على حسب الظاهر الذى تبدو وقائع الدعوى لا يمس أصل طلب الالغاء فلا يقيد المحكمة عند النظر فى أصل هذا الطلب موضوعاً.</p> <p>(٤) الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يعد حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها.</p> <p>المبدأ رقم (٤٤٧) :</p> <p>سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء ونوع منها مردها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزناً مناطه مبدأ الشرعية.</p>
٣٨٣	<p>المبدأ رقم (٤٤٨) :</p> <p>التنفيذ كل ما يقتضى التوغل فى الموضوع.</p>
٣٨٣	<p>المبدأ رقم (٤٤٩) :</p> <p>يجب الفصل فى طلب وقف التنفيذ بصفه عاجلة بعد التحقق من توافر ركنى الجدية والاستعجال من ظاهر الاوراق - الدفع بعدم الدستورية يتعارض مع الطبيعة المستعجلة لطلب وقف التنفيذ - أثر ذلك: عدم قبول الدفع.</p>
٣٨٤	<p>المبدأ رقم (٤٥٠) :</p> <p>(١) طلب وقف التنفيذ - ركن الاستعجال - اللجنة المؤقتة الصادر بتشكيلها القرار المطعون فيه تتولى الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ — نتائج مباشرة اللجنة لهذه الاختصاصات يتعذر تداركها إذا ما قضى بعدم دستورية النصوص التى استندت فيها - أثر ذلك : توافر ركن</p>
٣٨٦	

الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(٢) الفصل في دستورية النصوص التي حددتها المحكمة ، وإن كان لازماً للفصل في طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، وهو موضوع الدعوى ، فإنه ليس لازماً للفصل في الطلب المستعجل ، وهو طلب وقف تنفيذ ذلك القرار ، إذ يكفي لوقف التنفيذ أن يتوافر ركنتا الجدية والاستعجال في الطلب ، ويكفي لتوافر ركن الجدية أن تكون النصوص القانونية التي استند إليها القرار المطعون فيه ، بحسب الظاهر ودون تغلغل في الموضوع ، مشكوكاً في دستورتها ، أو يرجح في نظر المحكمة أنها غير دستورية ، مما يرجح معه الحكم بعدم دستورتها ، ومن ثم بإلغاء القرار المطعون فيه عند نظر الموضوع .

(٣) لا تعارض بين ما قضى به الحكم المطعون فيه من وقف تنفيذ القرار ، وما قضى به من وقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية ما بينته من نصوص القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ ، إذ لكل من القضائين مجاله الذي لا يختلط فيه بالآخر ، فالأول خاص بالطلب المستعجل ، وهو يقوم على ركني الجدية والاستعجال ، ومتى توافرا قضى بوقف تنفيذ القرار ، أما الثاني فخاص بالفصل في موضوع الدعوى ، وهو طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، وذلك يتوقف على الفصل في المسألة الدستورية .

٣٩٠

المبدأ رقم (٤٥١) :

إذ تراءى للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن نصاً في قانون أو لائحة لازماً للفصل فيها غير دستوري وجب عليها وقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية - يتعين على المحكمة أن تقضي من تلقاء ذاتها بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في مدى دستورية نص المادة (٤٩) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ دون أن يمنعها ذلك من النظر في الطلب المستعجل المتعلق بوقف تنفيذ القرار الصادر من الجمعية العمومية للنقابة بإعلان فوز المطعون ضده نقيباً .

٣٩١	<p>المبدأ رقم (٤٥٢) :</p> <p>طلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإنهاء التعاقد ومصادرة التأمين النهائي هو طلب يستند الى أحكام العقد — أثر ذلك: ان المنازعة التي تثار بشأنه هي من المنازعات الحقوقية تدخل في لاية القضاء الكامل وتخرج من نطاق ولاية الإلغاء مؤدى ذلك: عدم قبول طلب وقف التنفيذ وإلغاء القرار المشار اليه.</p>
٣٩١	<p>المبدأ رقم (٤٥٣) :</p> <p>التصدى لطلب وقف التنفيذ يستلزم حتما ودوما أن يكون القرار المطعون فيه مستمرا في إنتاج آثاره القانونية المراد تفادى النتائج المترتبة عليها — إذا لم تعد ثمة نتائج يتعذر تدراكها نتيجة تنفيذ القرار المطعون فيه فعلاً تعين الحكم برفض الطلب المستعجل.</p>
٣٩٢	<p>المبدأ رقم (٤٥٤) :</p> <p>صدور قرار لاحق بتعديل القرار المطعون فيه ، وتعديل المدعى طلباته في الدعوى بالطعن على القرار المعدل للقرار المطعون فيه بإضافة طلب وقف تنفيذ القرار المعدل ، ما هو إلا تأكيد على سابق نعيه على القرار المطعون فيه الذى هو محل الدعوى الأصلية التى طلب فيها بوقف تنفيذ القرار وبإلغائه فتسرى على القرار اللاحق عليه الطلبات التى سبق أن أبدأها الطاعن على القرار الأصلي — مؤدى ذلك : قبول طلب وقف التنفيذ فى إطار النعى على القرار الأصلي.</p>
٣٩٣	<p>المبدأ رقم (٤٥٥) :</p> <p>انقضاء الاستعجال — تجاوز الواقع القانونى لمجال طلب وقف التنفيذ الذى طلب الحكم به بالدعوى الأصلية ولا يبقى صالحا للفصل فيه إلا طلب الإلغاء.</p>
٣٩٣	<p>المبدأ رقم (٤٥٦) :</p> <p>الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ له مقومات الأحكام وخصائصها بالنسبة إلى وجوب تنفيذه وجواز الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية</p>

	<p>العليا - وهو حكم وقّتي بطبيعته يقف أثره من تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى</p>
<p>٣٩٤</p>	<p>المبدأ رقم (٤٥٧) :</p> <p>(١) الفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية - الفصل في الشق المستعجل من المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية .</p> <p>(٢) القضاء الإداري يفصل في الوجه المستعجل من المنازعة المستندة إلى العقد الإداري لا على اعتبار أنها من طلبات وقف التنفيذ المتفرعة من طلبات الإلغاء بل على اعتبار أنها من الطلبات الفرعية المستعجلة التي تعرض على قاضي العقد لاتخاذ إجراءات وقّعية أو تحفظية لا تحتل التأخير وتدعو إليها الضرورة لدفع خطر أو نتائج يتعذر تداركها.</p> <p>(٣) يتعين نظر هذا الطلب المستعجل في الحدود والضوابط المقررة في الطلبات المستعجلة بأن تستظهر الأمور التي يخشى عيها من فوات الوقت والنتائج التي يتعذر تداركها والضرر المحقق بالحق المطلوب المحافظة عليه وكذلك استظهار جديتها أو عدم جديتها دون المساس بالناحية الموضوعية للنزاع.</p>
<p>٣٩٥</p>	<p>المبدأ رقم (٤٥٨) :</p> <p>المنازعة التي تدور حول حقوق مالية يتنازعها أطراف الدعوى ينتفي فيها تصور وقوع نتائج يتعذر تداركها من تنفيذ ما قد يصدر من قرارات في هذه المنازعة - أساس ذلك: أيلولة الأمر بعد حسم هذه المنازعات إلى أن يسترد كل صاحب حق حقه.</p>
<p>٣٩٥</p>	<p>المبدأ رقم (٤٥٩) :</p> <p>وقف تنفيذ القرارات الإدارية ووقف تنفيذ الأحكام القضائية يخضع لضوابط وشروط واحدة من حيث المشروعية وركن الاستعجال - لا يجوز طلب وقف تنفيذ الحكم استقلالا عن طلب إلغائه - وقف التنفيذ هو فرع من إلغائه فلا يجوز الاقتصار على الأول دون الثاني</p>

٣٩٦	المطلب الثاني شروط طلب وقف التنفيذ
٣٩٦	الفرع الأول الجدية والاستعجال
٣٩٦	المبدأ رقم (٤٦٠) : طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين (الأول) قيام الاستعجال، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها و (الثاني) يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون إدعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية.
٣٩٧	المبدأ رقم (٤٦١) : ركني الجدية والاستعجال.
٣٩٧	المبدأ رقم (٤٦٢) : مناطق وقف تنفيذ القرار إداري توفر ركني الاستعجال والجدية - تخلف ركن الاستعجال يترتب عليه عدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار.
٣٩٧	المبدأ رقم (٤٦٣) : سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منه - على القضاء الإداري ألا يوقف قراراً إدارياً إلا إذا تبين له، على حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه، إن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين : الأول قيام الاستعجال، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثاني يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون إدعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية.
٣٩٨	المبدأ رقم (٤٦٤) : يتوافر ركن الجدية بأن يكون الطعن في هذا القرار قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية يرجح معها القضاء بإلغائه.
٣٩٨	المبدأ رقم (٤٦٥) : حرمان الطلبة والطالبات من مواصلة الدراسة وأداء الإمتحانات هو من

	المخاطر وضياح سني العمر مما يتعذر تداركه بفوات الوقت ويتوافر معه ركن الإستعجال الذي يبرر طلب وقف التنفيذ.
٣٩٩	المبدأ رقم (٤٦٦) : حرمان الطالب من دراسته وأداء إمتحانه يتوافر في شأنه بالضرورة ركن الإستعجال.
٣٩٩	المبدأ رقم (٤٦٧) : يتعين للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري ضرورة توافر ركنين ركن الجدية وركن الإستعجال.
٣٩٩	المبدأ رقم (٤٦٨) : الحيلولة بين الطلاب وإنتظامهم بالدراسة ودخولهم الإمتحان أمر يتعذر تداركه وضرراً حالاً يصعب درءه لمساس ذلك بمستقبلهم الدراسي وتحقق بشأنه حالة الإستعجال.
٤٠٠	المبدأ رقم (٤٦٩) : المادة ٤٩ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - مفادها أن المشرع خول القضاء صلاحية وقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها بالإلغاء مستهدفاً من ذلك تلافي النتائج الخطيرة التي قد تترتب على تنفيذها - لا يحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري إلا إذا تبين للمحكمة وعلى حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين أحدهما يتصل بمبدأ المشروعية والثاني الإستعجال - عدم توافر أحدهما يتعين الحكم برفض طلب وقف التنفيذ.
٤٠١	المبدأ رقم (٤٧٠) : دعوى الإلغاء - طلب وقف التنفيذ - ركناه : الجدية والاستعجال - الرخصة الجوازية للمحكمة بوقف التنفيذ إنما شرعت لعلّة ظاهرة هي تدارك نتائج التنفيذ والمبررة للاستعجال
٤٠٢	المبدأ رقم (٤٧١) : يشترط لقبول طلب وقف التنفيذ أن يكون ثمة قرار لآداري نهائي

	موجود وقائم ومنتج لآثاره عند اقامة الدعوى - عدم وجود القرار قبل اقامة الدعوى يجعلها غير مقبولة.
٤٠٢	المبدأ رقم (٤٧٢) : طلب وقف التنفيذ - ركناء - الجديد والاستعجال.
٤٠٢	المبدأ رقم (٤٧٣) : سلطة محاكم المنازعات الادارية في مجلس الدولة في وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها مردها الى رقابة المشروعية — الحكم الذى يصدر فى موضوع طلب وقف التنفيذ سواء بوقف التنفيذ او عدمه على حسب الظاهر الذى تبدو وقائع الدعوى لا يمس اصل طلب الالغاء.
٤٠٣	المبدأ رقم (٤٧٤) : يجب على القضاء الادارى ألا يوقف قراراً الا اذا تبين له ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين اولهما : ركن الاستعجال . ثانيهما: ركن الجدية — كلا الركنين من الحدود القانونية التى تحد سلطة محكمة القضاء الادارى وتخضع فى ذلك لرقابة المحكمة الادارية العليا.
٤٠٤	المبدأ رقم (٤٧٥) : شروط الصفة وارتباطه بالموضوع — كيفية بحثه فى الشق العاجل — الفصل فى الصفة يتطلب البحث فى شرط الجدية.
٤٠٤	المبدأ رقم (٤٧٦) : طلب وقف التنفيذ - ركن الاستعجال - المنازعة حول طلب تسجيل أحد صناديق التأمين الخاصة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ، ليس من شأنه ان تتحقق حالة الاستعجال الموجبة لطلب وقف التنفيذ
٤٠٥	المبدأ رقم (٤٧٧) : لا يدخل فى ولايه وقف التنفيذ كل ما يقتضى التوغل فى الموضوع وتقف رقابة المحكمة على ما يبدو من ظاهر الاوراق عند نظرها لطلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية.

٤٠٥	المبدأ رقم (٤٧٨) :
	يتعين لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه توافر ركني الجدية والإستعجال معاً - يتعين استمرار ركن الاستعجال حتى تاريخ الفصل في النزاع.
٤٠٦	المبدأ رقم (٤٧٩) :
	أثر التنفيذ الفعلي للقرار المطلوب وقف تنفيذه - لا يضحى للاستعجال اللازم توافره للفصل في الشق المستعجل من الطلب قوام، إذ لم تعد ثمة نتائج يتعذر تداركها نتيجة تنفيذ القرار المطعون فيه.
٤٠٦	المبدأ رقم (٤٨٠) :
	تطبيق لعناصر توفر ركن الجدية اللازم لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه.
٤٠٧	الفرع الثاني اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء
٤٠٧	المبدأ رقم (٤٨١) :
	توفر شرط اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء يخضع لتكييف المحكمة للدعوى.
٤٠٧	المبدأ رقم (٤٨٢) :
	لقضاء مجلس الدولة أن يكيف طلبات المدعى المحالة من المحكمة الجزئية في ضوء طبيعة دعوى الإلغاء وأحكامها دون التقيد بألفاظ وعبارات هذه الطلبات - اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء.
٤٠٨	المبدأ رقم (٤٨٣) :
	وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء - عدم جواز الاقتصار في صحيفة الدعوى أو تقرير الطعن على طلب وقف تنفيذ القرار أو الحكم المطعون فيه دون طلب الإلغاء - يلزم لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يقترن بالطلب الموضوعي في الطعن بالإلغاء الحكم المطعون فيه وبما يطلب الطاعن الحكم به في موضوع الدعوى

٤٠٩	<p>— طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضي لحكم قائم قانونا</p> <p>المبدأ رقم (٤٨٤) :</p> <p>يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها — يلزم حتى تجيب المحكمة لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أن يتوافر ركنان : الاستعجال والجدية ومقتضى الجدية أن يتضح للمحكمة بحسب الظاهر من الأوراق أن الطاعن يستند إلى أسباب صحيحة يرجح معها الحكم بإلغاء القرار عند الفصل في الموضوع - هذه الجدية شرط يتصل بمحل طلب وقف التنفيذ ويرتبط بالواقع وحكم القانون.</p> <p>المبدأ رقم (٤٨٥) :</p> <p>(١) سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء.</p> <p>(٢) الخصومة بدورها في طلب وقف التنفيذ تكون خصومة محلها المحدود باختصاص القرار إستهدافاً لوقف تنفيذه قبل مراقبة مشروعيته.</p> <p>(٣) مخاصمة القرار الإداري أمام محاكم مجلس الدولة لا توقف التنفيذ، وإذا طلب وقف التنفيذ عند إقامة دعوى الإلغاء فإنه يتعين أن يصادف محله بأن يكون القرار نافذاً فعلاً.</p> <p>(٣) يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج تنفيذ القرار يتعذر تداركها.</p> <p>(٤) يتعين على أية محكمة من محاكم مجلس الدولة قبل الفصل في موضوع الدعوى بإلغاء القرار أن تتصدى للفصل في الدفع بعدم ولاية القضاء الإداري أو في الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي للمحكمة والدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانوني.</p> <p>(٥) شرط المصلحة يجب أن يتوافر عند طلب وقف تنفيذ القرار وحتى تمام الفصل فيه.</p>
-----	---

٤١٣	<p>المبدأ رقم (٤٨٦) :</p> <p>دعوى - رفعها أمام محاكم القضاء المدني - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة للقضاء الإداري - تعديل الطلبات - ميعاده (وقف تنفيذ) .</p> <p>طلب وقف التنفيذ الذي يقدم ابتداء إلى القضاء المدني وإن لم يصحبه أو يقترن به صراحة طلب إلغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه إلا أنه ينطوي ضمناً على معنى إلغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه في مفهوم قانون مجلس الدولة</p>
٤١٤	<p>المبدأ رقم (٤٨٧) :</p> <p>قيام المدعي برفع دعواه بطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أمام المحكمة المدنية ينطوي على طلب إلغاء القرار المطعون فيه وفقاً للأحكام المقررة أمام محاكم مجلس الدولة - إعمال هذا المبدأ مقيد بضرورة أن تكون المحكمة المدنية المرفوع أمامها طلب وقف التنفيذ تملك أصلاً سلطة الإلغاء بجانب سلطة وقف التنفيذ بحكم اختصاصها المنوط بها قانوناً - بمعنى أن تكون المحكمة المدنية التي أقيمت الدعوى أمامها بوقف التنفيذ هي أصلاً محكمة موضوع حتي يمكن القول بأن طلب وقف التنفيذ المرفوع أمامها ينطوي ضمناً على طلب بإلغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه.</p>
٤١٤	<p>المبدأ رقم (٤٨٨) :</p> <p>يكفي اقتران طلب وقف تنفيذ القرار الأول بطلب الإلغاء طالما ارتبط القرار الثاني بالأول.</p>
٤١٥	<p>المبدأ رقم (٤٨٩) :</p> <p>(١) يجب أن يكون طلب وقف التنفيذ مقترناً بطلب الإلغاء في صحيفة واحدة حتى تكون الدعوى مقبولة.</p> <p>(٢) ذلك الشرط الشكلى واجب في حالة إقامة الدعوى أمام محاكم مجلس الدولة.</p> <p>(٣) أما في حالة إقامة الدعوى أمام المحاكم المدنية فإذا كان طلب المدعى وقف تنفيذ القرار وكان قد أقام دعواه أمام محكمة لا تملك</p>

	<p>سوى الحكم بوقف التنفيذ كمحاكم التنفيذ فإنه عند إحالة الدعوى إلى محاكم مجلس الدولة يجب على المدعى أن يضيف إلى طلبه وقف التنفيذ طلباً بالإلغاء حتى يتحقق الاقتران المتطلب لصحة شكل الدعوى قانوناً.</p> <p>(٤) وأما إذا كان المدعى قد أقام دعواه بطلب وقف تنفيذ القرار أمام محكمة مدنية تملك الفصل في الموضوع كالمحكمة الابتدائية فإنه عند إحالة دعواه إلى محاكم مجلس الدولة لا يلزم إضافة طلب الإلغاء إلى طلبه السابق بوقف التنفيذ إلا إذا طلبت منه المحكمة ذلك.</p>
٤١٦	<p>المبدأ رقم (٤٩٠) :</p> <p>قبول الدعوى المحالة من القضاء العادى إذا تبين أنها أقيمت إيتداء أمام محكمة مختصة بنظر الموضوع الأمر الذى يستخلص منه أن الهدف الحقيقى من الدعوى هو إلغاء القرار الإدارى المطعون فيه - أما إذا كانت الدعوى مقامة أصلاً أمام القضاء المستعجل وهو غير مختص بالموضوع فإنه لا يجوز القول بأن طلب وقف التنفيذ يشتمل ضمناً على المطالبة بالإلغاء.</p>
٤١٧	<p>المطلب الثالث</p> <p>طلب استمرار صرف الراتب</p>
٤١٧	<p>المبدأ رقم (٤٩١) :</p> <p>مغايرة المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الإجراءات والمواعيد بين طلب وقف التنفيذ وبين طلب صرف المرتب - عدم النص على وجوب إقتران طلب صرف المرتب بطلب الإلغاء في صحيفة واحدة كما هو الحال في شأن طلب وقف التنفيذ - لا محل بحكم هذه المغايرة للقياس من حيث المواعيد والإجراءات بين طلب وقف التنفيذ وطلب صرف المرتب - طلب صرف المرتب يكون مقدماً في الميعاد إذا كانت دعوى الإلغاء مرفوعة في الميعاد إلى أن يقضى فيها نهائياً.</p>

٤١٨	<p>المبدأ رقم (٤٩٢) :</p> <p>الطبيعة القانونية لطلب صرف الراتب — طلب صرف الراتب الموقوف إنما هو أمر متفرع عن طلب إلغاء القرار الصادر بمد الوقف ولا يقوم بغير ذلك بإعتباره طلباً مستقلاً تنتظر فيه المحكمة على أفراد — كما لا يمكن النظر فيه على أنه منازعة في راتب إذ أن هذا النظر يخرج به عن طبيعته من أنه أثر يترتب بحكم القانون على الوقف عن العمل — الشق الخاص بصرف الراتب لا يقوم إلا حيث يكون هناك قرار بالوقف ويكون هذا القرار مطعوناً عليه و جائزاً للنظر فيه .</p>
٤١٨	<p>المبدأ رقم (٤٩٣) :</p> <p>طلب صرف الراتب لحين إلغاء قرار رئيس الجمهورية بالفصل عن غير الطريق التأديبي .</p>
٤١٩	<p>المبدأ رقم (٤٩٤) :</p> <p>لا يترتب على تقديم طلب الإلغاء إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه — يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها — يستثنى من ذلك القرارات الصادرة في شئون الموظفين والتي لا يمكن إلغاؤها قبل التظلم منها فلا يجوز وقف تنفيذها — طلب استمرار صرف الراتب كله أو بعضه على وجه الاستعجال لا يكون إلا في حالة الطعن على قرار الفصل من الخدمة .</p>
٤٢٠	<p>المبدأ رقم (٤٩٥) :</p> <p>للمحكمة أن تحكم بصفة مؤقتة باستمرار صرف الراتب كله أو بعضه إذا كان القرار صادراً بالفصل — العلة توفير مورد مالى للعامل تتوافر في حالة إحالة العامل للمعاش خاصة إذا كانت مدة خدمته لا تمكنه من الحصول على المعاش الذى يعينه على تحمل أعباء الحياة .</p>
٤٢١	<p>المبدأ رقم (٤٩٦) :</p> <p>المنازعة فى الإجراء الذى اتخذته جهة الإدارة بعدم صرف الراتب خلال فترة الانقطاع عن العمل هى منازعة فى راتب ومن ثم تخرج</p>

	هذه المنازعة من نطاق القرارات الإدارية التي يجوز طلب وقف تنفيذها.
٤٢١	المبدأ رقم (٤٩٧) : للمحكمة أن تحكم بصفة مؤقتة باستمرار صرف الراتب كله أو بعضه إذا كان القرار صادراً بالفصل دون الإحالة إلى المعاش أو الاستئداع - أساس ذلك : توفير مورد مادي للعامل المستصول يعينه على مواجهة الحياة لحين البت في قرار الفصل سواء عن طريق التظلم أو بطريق الدعوى القضائية - القرار بإنهاء الخدمة لبلوغ السن القانوني ليس قراراً بالفصل فلا يجوز معه للحكم باستمرار صرف الراتب كله أو بعضه.
٤٢٢	المطلب الرابع ما يجوز وقف تنفيذه وما لا يجوز
٤٢٢	المبدأ رقم (٤٩٨) : فيما عدا القرارات المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن سائر القرارات الإدارية النهائية الأخرى ومنها قرارات النقل يجوز طلب وقف تنفيذها - إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها وأن طلب وقف التنفيذ دون مساس بأصل طلب الإلغاء يقوم بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية تبرره.
٤٢٣	المبدأ رقم (٤٩٩) : القرارات السلبية بالامتناع عن إنهاء الخدمة يقبل وقف تنفيذها مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الدعوى المقامة بإلغائها.
٤٢٣	المبدأ رقم (٥٠٠) : القرارات الصادرة بإنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل لا يشترط التظلم منها قبل اللجوء إلى القضاء بطلب إلغائها - يجوز وقف تنفيذ هذه القرارات إذا ما توافر في الطلب الشروط المقررة قانوناً لوقف تنفيذها - أساس ذلك : الأخذ بمفهوم المخالفة من الفقرة الثانية للمادة ٤٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

٤٢٤	<p>المبدأ رقم (٥٠١) :</p> <p>القرارات السلبية بالامتناع عن إنهاء الخدمة تطبيقاً لحكم المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ متى توافرت شروط إعمال قرينة الإستقالة الحكيمة لا تتدرج ضمن المنازعات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - لا ينطبق عليها الحكم الوارد بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولا تخضع لقيد التظلم الوجوبي قبل طلب إلغائها - خروجها عن نطاق تطبيق نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة.</p>
٤٢٥	<p>المطلب الخامس</p> <p>عدم تقيد طلب وقف التنفيذ</p> <p>بإجراءات تحضير الدعوى</p>
٤٢٥	<p>المبدأ رقم (٥٠٢) :</p> <p>الأصل إنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وإيداء رأيها القانوني مسبباً فيها طبقاً لقانون مجلس الدولة - يترتب على الإخلال بهذا الإجراء للجوهري بطلان الحكم - لا يصدق ذلك على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب الحكم بإلغائه.</p>
٤٢٦	<p>المبدأ رقم (٥٠٣) :</p> <p>المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الخصومة القضائية تتعقد في الدعوى بشقيها المستعجل والموضوعي برفعها إلى المحكمة فصل المحكمة في الطلب يستوجب منها التصدي باختصاصها - لدواعي الاستعجال يجوز للمحكمة أن تتجاوز عن طلب تحضيره وتقديم رأي مسبب فيه.</p>
٤٢٦	<p>المبدأ رقم (٥٠٤) :</p> <p>هيئة مفوضي الدولة - أثر عدم تحضير الدعوى - بطلان الحكم (دعوى - حكم - أسباب - البطلان) - يستثنى من تحضير الدعوى نظر المحكمة للشق العاجل من الدعوى - مناط هذا الإستثناء ألا</p>

٤٢٧	تتجاوز المحكمة طلب وقف التنفيذ إلى الفصل في موضوع الدعوى. المبدأ رقم (٥٠٥) :
٤٢٧	لا يسوغ للحكم في موضوع الدعوى الإدارية إلا بعد قيام هيئة مفوضي بتحضيرها وتجهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها - يستثنى من ذلك طلب وقف التنفيذ.
٤٢٧	المبدأ رقم (٥٠٦) : متى اتصلت هيئة مفوضي الدولة بالدعوى وأعدت تقريراً بالرأي القانوني فيها فإنه ليس بالضرورة أن يكون التقرير قد تعرض لموضوع الدعوى مادامت هيئة مفوضي الدولة انتهت إلى رأى سواء يتعلق بالاختصاص أو بالشكل.
٤٢٨	المبدأ رقم (٥٠٧) : قرار الإحالة إلى هيئة مفوضي الدولة ليس حكماً منهيّاً للخصومة - لا يجوز الطعن عليه.
٤٢٩	المطلب السادس طبيعة الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري
٤٢٩	المبدأ رقم (٥٠٨) : المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا يجوز الطعن فيها على استقلال فور صدورها في ضوء الحكمة التي أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية هي الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الطلب الذي رفعت به الدعوى.
٤٣٠	المبدأ رقم (٥٠٩) : الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم مؤقت بطبيعته - ينقضي الوجود القانوني للحكم وي زال كل أثر له إذا قضى برفض الدعوى موضوعاً.
٤٣٠	المبدأ رقم (٥١٠) : الحكم الصادر في الشق المستعجل له مقومات الأحكام وخصائصها ومنها جواز الطعن فيه على إستقلال أمام المحكمة الإدارية العليا -

٤٣١	<p>وهو حكم وقتى بطبيعته المبدأ رقم (٥١١) :</p> <p>يشترط لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالإلغاء أن يكون من شأن تنفيذه حدوث نتائج يتعذر تداركها - المنازعات التي تدور حول حقوق مالية ينتفي فيها تصور وقوع نتائج يتعذر تداركها من تنفيذ ما قد يصدر بشأنها من قرارات - أساس ذلك : أنه بعد حسم موضوع النزاع سوف يسترد كل صاحب حق حقه مثال : طلب وقف تنفيذ صرف قيمة خطاب ضمان حتى يقضى في موضوع الدعوى.</p>
٤٣٢	<p>المبدأ رقم (٥١٢) :</p> <p>الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ ينتهي أثره ويستنفذ أغراضه لصدور الحكم في الموضوع - يكون الإستمرار في نظر الطعن في هذا الحكم غير ذي موضوع ولا جدوى منه إذ يعد الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكم وقتى بطبيعته يقف أثره من تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى - من هذا التاريخ تترتب آثار الحكم الأخير باعتباره فاصلاً في موضوع المنازعة واجب النفاذ من تاريخ صدوره.</p>
٤٣٣	<p>المبدأ رقم (٥١٣) :</p> <p>الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ له مقومات الأحكام وخصائصها ويجوز حجيتها في خصوص ما فصل فيه</p>
٤٣٣	<p>المبدأ رقم (٥١٤) :</p> <p>طبيعة الأحكام الوقتية - أثر الطعن على الحكم الوقتى : الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو بطبيعته حكم وقتى يظل محتفظاً بمقوماته إلى أن يصدر الحكم في الدعوى - بصدور الحكم في الدعوى يزول الحكم الوقتى.</p>
٤٣٤	<p>المبدأ رقم (٥١٥) :</p> <p>عقود إدارية - مناط اختصاص القضاء الإدارى بالفصل في الشق المستعجل من الدعوى - عدم تكييفه على أساس أنه طلب وقف تنفيذ</p>

٤٣٤	<p>متفرع من طلب الإلغاء.</p> <p>المبدأ رقم (٥١٦) :</p>
	<p>المنازعة المتعلقة بقرارات الإدارة بفسخ العقود الإدارية أو بسحب الأعمال من المتعاقد معها وتنفيذها علي حسابه - القرارات لا تدخل في ولاية الإلغاء وإنما تدخل في ولاية القضاء الكامل للقضاء الإداري باعتباره الجهة القضائية المختصة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية - وقف تنفيذها - المحكمة تفصل في الطلب المستعجل في الحدود والضوابط المقررة للفصل في الطلبات المستعجلة</p>
٤٣٥	<p>المبدأ رقم (٥١٧) :</p> <p>المنازعة حول صرف قيمة خطاب الضمان استنادا الى شروط العقد الإداري تعتبر منازعة عقدية لا تنظرها المحكمة بمقتضى ولاية الإلغاء وإنما تنظرها وتفصل فيها بما لها من ولاية القضاء الكامل - القضاء الإداري يفصل في الشق العاجل من المنازعة العقدية لا على اعتبار أنه من طلبات وقف التنفيذ المتفرعة عن طلبات الإلغاء بل على اعتبار أنه من الطلبات الفرعية للمستعجلة التي تعرض على قاضي العقد لاتخاذ اجراءات وقائية أو تحفظية لا تحتل التأخير وتدعو اليها الضرورة لدفع الحظر أو نتائج يتعذر تداركها.</p>
٤٣٦	<p>المبدأ رقم (٥١٨) :</p> <p>(١) الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ يظل حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها.</p> <p>(٢) يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته كما يحوز هذه الحجية بالنسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائياً أو محلياً أو نوعياً ، أو بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد.</p> <p>(٣) قضاء المحكمة في هذا كله ليس قطعياً فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتاً بل يقيداً عند نظر طلب الإلغاء.</p>

٤٣٧	<p>المبدأ رقم (٥١٩) :</p> <p>الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكم وقته بطبيعته يقف أثره من تاريخ صدور حكم في طلب الالغاء - يسقط الحكم الصادر في الطلب العاجل بصدور حكم في موضوع الدعوى ويعتبر الاستمرار في نظر الطعن في الحكم الصادر في الشق العاجل غير ذي موضوع.</p>
٤٣٧	<p>المبدأ رقم (٥٢٠) :</p> <p>الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعي له مقومات الأحكام وخصائصها - أثر ذلك - انه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو انه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب أولي بالنسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب.</p>
٤٣٨	<p>المبدأ رقم (٥٢١) :</p> <p>تجاوز الواقع القانوني لمجال طلب وقف التنفيذ الذي طلب الحكم به بالدعوى الأصلية بفوات المدة المقررة - أثره : لا يبقى صالحا للفصل فيه إلا طلب الإلغاء.</p>
٤٣٩	<p>المبدأ رقم (٥٢٢) :</p> <p>الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ له مقومات الأحكام وخصائصها بالنسبة إلي وجوب تنفيذه وجواز الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا - الحكم في طلب وقف التنفيذ ينتهي أثره ويستتفد غرضه بصدور الحكم المتعلق بموضوع المنازعة.</p>
٤٣٩	<p>المبدأ رقم (٥٢٣) :</p> <p>الحكم الصادر في شأن طلب وقف التنفيذ يظل حكما قطعيا له مقومات الأحكام القضائية وخصائصها - وينبني علي ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته مادامت لم تتغير الظروف بصدور حكم في موضوع الدعوى أو أن تقضي دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذه -</p>

٤٤٠	كما يحوز هذه الحجية من باب أولي ما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب. المبدأ رقم (٥٢٤) :
٤٤١	ووقف تنفيذ الأحكام القضائية يخضع لضوابط وشروط واحدة من حيث المشروعية وركن الاستعجال - يلزم لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يقرن بالطلب الموضوعي في الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه - لا يجوز طلب وقف تنفيذ الحكم استقلالا عن طلب إلغائه. المبدأ رقم (٥٢٥) :
٤٤٥	من الطعون التي تختص بنظرها المحكمة الإدارية العليا الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري، ويقصد بها الأحكام المنهية للخصومة، وكذلك الأحكام الصادرة في طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية. الباب السادس خصومات ضمانات القضاة «المخاصمة والرد والتنحي»
٤٤٩	الفصل الأول مخاصمة القضاة
٤٤٩	المبحث الأول الأحكام العامة في مخاصمة القضاة
٤٤٩	المطلب الأول مضمون المخاصمة
٤٤٩	المطلب الثاني «حالات المخاصمة»

٤٥٢	المطلب الثالث المدعى عليه في دعوى المخاصمة
٤٥٢	المطلب الرابع إجراءات دعوى المخاصمة
٤٥٥	المبحث الثاني التطبيقات القضائية في مخاصمة القضاة
٤٥٥	المطلب الأول مخاصمة القضاة في قضاء محكمة النقض
٤٥٥	المبدأ رقم (٥٢٦) : الأصل هو عدم مسئولية القاضى أو عضو النيابة عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأن كل منهما إنما يستعمل فى ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه - المشرع رأى تقرير مسئوليتيهما - على سبيل الإستثناء - إذا إنحرف أيهما عن واجبات وظيفته وأساء إستعمالها - أحوال معينة على سبيل الحصر يسأل فيها القاضى عن التضمنينات - الحكمة التى توخاها المشرع من وضع نظام المخاصمة هى توفير الضمانات للقاضى فى عمله وإحاطته بسياس من الحماية يجعله فى مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى عادية لمجرد التشهير به - هذه الحكمة تتوافر بالنسبة لأعضاء النيابة التى تعتبر هيئة مكملة للقضاء .
٤٥٦	المبدأ رقم (٥٢٧) : دعوى المخاصمة - فى قانون المرافعات الملغى والقائم - هى دعوى تعويض وإن كان من آثارها فى القانون القائم بطلان تصرف القاضى أو عضو النيابة المخاصم.
٤٥٧	المبدأ رقم (٥٢٨) : لا يجوز مقاضاة القاضى بالتضمنينات عن التصرفات التى تصدر منه إيان عمله إلا فى الأحوال المحددة قانوناً.

٤٥٧	<p>المبدأ رقم (٥٢٩) :</p> <p>تقدير مدى جسامه الخطأ الموجب لمسئولية المخاصم ضده من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع — الطعون الموجهة إلى القضاء الصادر في موضوع الدعوى محل المخاصمة طعون موضوعية مجالها الطعن في الحكم المشار إليه ولا ترقى إلى الخطأ المهني الجسيم.</p>
٤٥٨	<p>المبدأ رقم (٥٣٠) :</p> <p>(١) يقصد بالغش إنحراف القاضي في عمله عما يقتضيه القانون قاصداً هذا الإنحراف وذلك إما إثارة لأحد الخصوم أو نكايه في خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضي.</p> <p>(٢) الخطأ المهني الجسيم فهو الخطأ الذي يرتكب القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان ليساق إليه لو إهتم بواجباته الإهتمام العادي أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً.</p> <p>(٣) تقدير مبلغ جسامه الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق لمحكمة الموضوع .</p>
٤٥٩	<p>المبدأ رقم (٥٣١) :</p> <p>الخطأ الجسيم — يستوى في ذلك أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في أوراق الدعوى — يخرج عن دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وكل رأى أو تطبيق قانوني يخلص إليه بعد إمعان النظر والاجتهاد ، وإستتباط الحلول القانونية المطروحة عليه ولو خالف في ذلك أحكام القضاء وآراء الفقهاء.</p>
٤٥٩	<p>المبدأ رقم (٥٣٢) :</p> <p>تقدير وجود عداوة بين القاضي وأحد الخصوم يرجح معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل مما يجيز طلب رده طبقاً لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٤٨ من قانون المرافعات أو نفى ذلك من المسائل التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها لمحكمة</p>

٤٦٠	<p>النقض في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تستند إلى أصل ثابت في الأوراق</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٣) :</p>
٤٦١	<p>عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى من الأسباب المتعلقة بالنظام العام التي يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لذلك أن تكون الخصومة التي تقوم بين القاضي وأحد الخصوم تفقده صلاحيته لنظر الدعوى طبقاً لما تنص عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سابقة على رفع الدعوى وتستمر إلى حين طرحها على القاضي — لا يجوز إعتبار دعوى المخاصمة سبباً للرد طالما لم يبين الطاعن هذا السبب بالطريق الذي رسمه القانون أمام محكمة الموضوع.</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٤) :</p>
٤٦١	<p>الأصل هو عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرف في أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه — تقرير المسئولية على سبيل الاستثناء في أحوال محددة — لا يجوز مقاضاته بالتضمنيات عن التصرفات التي تصدر منه إبان عمله إلا في هذه الأحوال.</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٥) :</p>
٤٦١	<p>لمحكمة المخاصمة السلطة التامة في إستخلاص قصد القاضي الإنحراف في عمله إيثاراً لأحد الخصوم أو نكاية في خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضي.</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٦) :</p>
٤٦٢	<p>تقرير مسئولية القاضي عن أعماله بدعوى المخاصمة وهو على ما سلف القول إستثناء ورد في القانون في حالات معينة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها.</p> <p>المبدأ رقم (٥٣٧) :</p>
٤٦٢	<p>مسئولية القاضي على سبيل الإستثناء وفي أحوال معينة أوردها</p>

	<p>المشرع على سبيل الحصر - الحكمة التي توخاها المشرع في ذلك هي توفير الطمأنينة للقاضي في عمله وأحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين اللذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية لمجرد التشهير به.</p>
٤٦٣	<p>المبدأ رقم (٥٣٨) :</p> <p>الخطأ المهني الجسيم الذي يجيز مخاصمة القاضي هو الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان لیساق إليه لو أهتم بواجباته الاهتمام العادي أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً - ويستوى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى.</p>
٤٦٣	<p>المبدأ رقم (٥٣٩) :</p> <p>الخطأ المهني الجسيم - يخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وكل رأى أو تطبيق قانوني يخلص إليه بعد إمعان النظر والإجتهاد وإستنباط الحلول القانونية المطروحة عليه ولو خالف في ذلك أحكام القضاء وأراء الفقهاء - تقدير مبلغ جسامه الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق لمحكمة الموضوع.</p>
٤٦٤	<p>المبدأ رقم (٥٤٠) :</p> <p>القضاء بصحة المخاصمة يقتضي الحكم على القاضي المخاصم بالتضمينات وبطلان تصرفه.</p>
٤٦٤	<p>المبدأ رقم (٥٤١) :</p> <p>الخطأ المهني الجسيم - الفرق بينه وبين الغش - وصفته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق بالخطأ الفاحش الذي ينبغي أن يتردى فيه بحيث لا يفرق هذا الخطأ في جسامته عن الغش سوى كونه أوتى بحسن نية.</p>
٤٦٥	<p>المبدأ رقم (٥٤٢) :</p> <p>الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الأولى (مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها) ، لا يكون إلا على</p>

٤٦٦	<p>أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه — لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أو قبول أوراق أو مستندات غير التي أودعت مع التقرير — ينبني على ذلك أن يكون قرار المحكمة بضم الملفات المنوه عنها في تقرير المخاصمة والتي قال الطاعن إنها تحوى الأوراق والمستندات المؤيدة لدعواه مخالفا لصريح نص القانون ومن ثم لا يتعلق به حق للطاعن بعد أن فاتته أن يودع مع تقرير المخاصمة الأوراق والمستندات المذكورة.</p> <p>المبدأ رقم (٥٤٣) :</p>
٤٦٦	<p>الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الأولى، مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها ، لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه، وأنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أوراق ومستندات غير التي أودعت مع التقرير.</p> <p>المبدأ رقم (٥٤٤) :</p>
٥٤٥	<p>القواعد المنظمة لدعوى المخاصمة لا تسرى إلا على المخاطبين بأحكامها من قضاة المحاكم العادية وأعضاء النيابة العامة لديها، ولا يمتد سريانها على غيرهم ممن يعملون لدى جهات قضائية أخرى إلا إذا نص قانون آخر على ذلك — عدم خضوع القضاة العسكريين للقواعد المنظمة لدعوى المخاصمة.</p> <p>المبدأ رقم (٥٤٥) :</p>
	<p>على طالب المخاصمة أن يودع تقرير المخاصمة مشتملاً على أوجهها وأدلتها ومشفوعاً بالأوراق المؤيدة لها — على المحكمة أن تحكم المحكمة أولاً في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها — الفصل في دعوى المخاصمة في مرحلتها الأولى هذه لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والمستندات المشفوعة به والأدلة التي يرتكن إليها طالب المخاصمة فيه — عدم ستاد الطاعن في الأدلة التي إشتمل عليها تقرير المخاصمة إلى شهادة الشهود وعدم تضمينه</p>

	<p>طلب سماع شهادتهم أمام المحكمة - لا على محكمة الموضوع إن هي لم تستجب إلى طلب سماع أقوال من أشدهما أمامها.</p>
٤٦٨	<p>المبدأ رقم (٥٤٦) :</p> <p>قانون الأحكام العسكرية - وجوب التقيد بالإجراءات المنظمة لرد وتنحية قضاة المحاكم العسكرية والإختصاص به دون غيرها.</p>
٤٦٩	<p>المبدأ رقم (٥٤٧) :</p> <p>دعوى المخاصمة التي ترفع ضد أحد مستشاري محكمة النقض تكون بتقرير يودع قلم كتاب هذه المحكمة يوقعه المخاصم أو من يوكله في ذلك توكيلاً خاصاً.</p>
٤٦٩	<p>المبدأ رقم (٥٤٨) :</p> <p>الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الأولى، مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها ، لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والمستندات المشفوعة به والأدلة التي يرتكن إليها المخاصم - لا يجوز للمخاصم في هذه المرحلة أن يبدى أسباباً جديدة أو أن يقدم أوراقاً ومستندات غير التي أودعها مع التقرير.</p>
٤٧٠	<p>المبدأ رقم (٥٤٩) :</p> <p>تتولى المحكم أولاً إستعراض أسباب المخاصمة وأدلتها لتتبين منها مدى إرتباطها بأسباب المخاصمة - تطبيق بشأن عدم جواز المخاصمة.</p>
٤٧٠	<p>المبدأ رقم (٥٥٠) :</p> <p>الفصل في دعوى المخاصمة - لا يجوز للمخاصم في هذه المرحلة تقديم أوراق أو مستندات غير التي أودعها مع التقرير، إلا أن ذلك لا يمنع للقاضي المخاصم من تقديم المستندات المؤيدة لدفاعه ولا ينفي حق المحكمة في الإستناد إلى ما يحويه ملف الدعوى من أوراق لتكوين عقيدتها.</p>
٤٧١	<p>المبدأ رقم (٥٥١) :</p> <p>ضوابط الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الأولى ،</p>

٤٧١	<p>مرحلة الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها المبدأ رقم (٥٥٢) :</p>
	<p>سماع أقوال هذا القاضى أو عضو النيابة هو أمر مقرر لمصلحتهما فلا يجوز لغيرهما التمسك به.</p>
٤٧٢	<p>المبدأ رقم (٥٥٣) :</p>
	<p>دعوى المخاصمة تستند فى أساسها القانونى إلى المسئولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما — لا يجوز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصياً ذلك أنه ولئن كان النائب العام هو الجهة الرئيسية للنيابة العامة إلا أن تبعية أعضاء النيابة لا تعدو أن تكون تبعية وظيفية ولا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التى يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعه.</p>
٤٧٣	<p>المبدأ رقم (٥٥٤) :</p>
	<p>لم يستلزم القانون أن يحضر العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التى تتظر دعوى المخاصمة.</p>
٤٧٣	<p>المبدأ رقم (٥٥٥) :</p>
	<p>طلب التعويض عن دعوى المخاصمة لدى محكمة المخاصمة وعن الطعن الكيدى لدى محكمة النقض هو مجرد رخصة للخصم وأن إختصاص هاتين المحكمتين بنظر هذا الطلب هو إختصاص إضافى لا يسلب المحكمة المختصة أصلاً طبقاً للقواعد العامة إختصاصها بنظره</p>
٤٧٤	<p>المبدأ رقم (٥٥٦) :</p>
	<p>الحكم بالغرامة يكون عندما تفصل المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وتقضى بعدم جواز المخاصمة أو برفضها.</p>
٤٧٤	<p>المبدأ رقم (٥٥٧) :</p>
	<p>إجازة الطعن بطريق النقض إنما ينصرف إلى الأحكام التى تصدر من محاكم الاستئناف فى دعاوى مخاصمة القضاة دون تلك التى تصدرها محكمة النقض.</p>

٤٧٥	<p>المبدأ رقم (٥٥٨) :</p> <p>(١) الاختصاص بنظر دعوى المخاصمة لا يكون لجهة القضاء العادى متى كان المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة.</p> <p>(٢) ولا يغير من ذلك ما ورد فى المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات على ما لم يرد به نص فى قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا يحمل معنى تخويل المحاكم العادية ولاية الفصل فى دعاوى المخاصمة التى تقام ضد أعضاء مجلس الدولة.</p> <p>(٣) الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التى تطبقها محاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيما لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدارى وطبيعة الدعوى أمامه وذلك حتى يصدر فى هذا الشأن قانون بالإجراءات الخاصة التى تتبع أمام محاكم مجلس الدولة.</p>
٤٧٦	<p>المطلب الثانى</p> <p>مخاصمة القضاء</p> <p>فى قضاء المحكمة الإدارية العليا</p>
٤٧٦	<p>الفرع الأول</p> <p>ماهية دعوى المخاصمة</p>
٤٧٦	<p>المبدأ رقم (٥٥٩) :</p> <p>دعوى المخاصمة لا يكون لها أي آثار بالنسبة لصلاحيه القاضي لنظر الدعوى التى رفعت للمخاصمة فى سياقها إلا من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة - المخاصمة والتتحي إجراءات حدد القانون أوضاعها والآثار المترتبة عليها بما لا مجال معه للخلط بينهما.</p>
٤٧٧	<p>المبدأ رقم (٥٦٠) :</p> <p>سلطة العقاب الجنائى أو التأديبى الفورى المقررة للمحكمة عن واقعات الإخلال بالجلسة هى سلطة إستثنائية فى خصومة إستثنائية بلا</p>

	<p>خصوم - لا يجوز إختصاص القاضى عن الإخلال بواجبات وظيفته إلا بدعوى المخاصمة.</p>
٤٧٨	<p>الفرع الثاني</p>
	<p>إنهاء الخصومة في دعوى المخاصمة</p>
٤٧٨	<p>المبدأ رقم (٥٦١) :</p>
	<p>طلب الحكم بإعتبار الخصومة منتهية في طلب الرد هو من قبيل التنازل عن الطلب - طلبات الرد من قبيل الخصومات التي يسوغ فيها الحكم بإعتبار الخصومة منتهية - أساس ذلك : تنظيم الرد إنما شرع لصالح العدالة وحدها دون أن ينطوى على أية خصومة بين الطالب والقاضى المطلوب رده - إنتهاء الخصومة يمكن أن يرد على التنظيم الخاص بمخاصمة القضاء</p>
٤٧٨	<p>المبدأ رقم (٥٦٢) :</p>
	<p>(١) يشترط لإختصاص محاكم الإستئناف ولائياً بنظر دعاوي المخاصمة طبقاً للمواد من ٤٩٤ إلى ٥٠٠ من قانون المرافعات أن يكون المخاصم قاضياً بالمحاكم العادية أو عضواً بالنيابة العامة - تتحسر ولاية محاكم الإستئناف عن دعاوي المخاصمة إذا كان المخاصم عضواً بمجلس الدولة وينعقد الإختصاص بنظر مخاصمته إلى المحكمة الإدارية العليا التي يتبعها.</p>
	<p>(٢) الفصل في تعلق أوجه المخاصمة في الدعوي وجواز قبولها إذا كان المخاصم ضده عضواً بمجلس الدولة يستلزم بالضرورة دراية خاصة بالخصومات الإدارية وما يتبع فيها من إجراءات والمعايير التي أستقر عليها العمل في إعتبار تصرف القاضي الإداري منطقياً علي خطأ مهني جسيم أو غش أو تدليس وهما لا يتوافران إلا لمحكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية العليا بحسب ما إذا كان المخاصم ضده مستشاراً بمحاكم القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية أو مستشاراً بالمحكمة الإدارية العليا.</p>

٤٨١	<p>الفرع الثالث</p> <p>مدى جواز ترك الخصومة</p> <p>في دعوى مخاصمة القضاة</p>
٤٨١	<p>المبدأ رقم (٥٦٣) :</p> <p>تميز دعوي مخاصمة القضاة بطبيعة خاصة وإجراءات محددة لا يخلع عنها صفة الدعوي ولا يحلها من سلطات رافعها ولا يفرض المضي بها حتى الفصل فيها — لا يمنع من ترك الخصومة فيها بمقولة تعلقها بالمصلحة العامة ممثلة في القضاء عامة وفي القاضي المخاصم خاصة كي تزول الريب وتتحرر الشبهات وتشيع الثقة ويسود الإحترام محراب العدالة.</p>
٤٨٢	<p>الفرع الرابع</p> <p>مفهوم " الخطأ الجسيم "</p> <p>المستوجب مخاصمة القاضي</p>
٤٨٢	<p>المبدأ رقم (٥٦٤) :</p> <p>(١) الخطأ الجسيم الذي يقع غيه القاضي هو خطأ يرتكبه نتيجة غلط فاضح ما كان ليساق إليه لو أهتم بواجباته الاهتمام العادي أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً بما يوصف بأنه الخطأ الفاحش الذي لا يقع منه أو الجهل الفاضح بمبادئ القانون والوقائع الثابتة في أوراق الدعوي.</p> <p>(٢) لا يدخل في نطاق الخطأ الجسيم : الخطأ في التقدير أو إستخلاص الوقائع أو تفسير القانون أو قصور الأسباب وكل رأي أو تطبيق قانوني يخلص إليه القاضي بعد إمعان النظر والإجتهاد في إستتباط الحلول للمسألة القانونية المطروحة ولو خالف في ذلك أحكام للقضاء أو آراء الفقه.</p>
٤٨٣	<p>الفرع الخامس</p> <p>طبيعة دعوى مخاصمة القضاة</p> <p>(دعوى تعويض ودعوى بطلان)</p>

دعوي المخاصمة هي دعوي تعويض وهي أيضاً دعوي بطلان يقصد بها بطلان الحكم — وتستند دعوي المخاصمة إلى قيام القاضي بعمل أو بحكم مشوب بعيب من العيوب التي تتضمنها أسباب المخاصمة — ودعوي المخاصمة هي أيضاً طريق طعن غير عادي في الأحكام قرره القانون بقصد حماية المتقاضين من القاضي الذي يخل بواجبه إخلالاً جسيماً — وسبب المخاصمة قد يقع من قاضي بمفرده وقد يقع من دائرة بكاملها فالخطأ المهني الجسيم الذي يمثل أحد أسباب المخاصمة قد يقع من قاضي واحد كما قد يقع من دائرة بأكملها وحينئذ يمكن أن تتم المخاصمة بالنسبة لقاضي بمفرده أو لدائرة بأكملها.

(١) يجوز مخاصمة القاضي إذا وقع منه في عمله خطأ مهني جسيم والخطأ المهني الجسيم هو ذلك الخطأ الذي ينطوي على أقصى ما يمكن تصوره من الإهمال في أداء الواجب، وهذا الخطأ هو الذي يبيح مساءلة القاضي بدعوي المخاصمة، ولا بد أن يكون إرتكابه نتيجة غلط فادح ما كان لينساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادي، أو الإهمال إهمالاً مفرطاً بما يوصف بأنه الخطأ الفاحش، مثل الجهل الفاضح بمبادئ القانون الأساسية.

(٢) ولا يعتبر خطأ مهنيًا جسيمًا فهم رجال القضاء للقانون علي نحو معين، وحتى ولو اختلف فيه مع إجماع الشراح ولا يعتبر أيضاً خطأ مهنيًا جسيمًا تقدير القضاة لواقعة معينة أو إساءة الاستنتاج، ويخرج من نطاق هذا الخطأ كل رأي أو تطبيق قانوني يخلص إليه القاضي بعد إمعان النظر والإجتهاد في إستباط الحلول للمسألة القانونية المطروحة ولو خالف في ذلك أحاكم القضاء وآراء الفقهاء.

(١) دعوى المخاصمة هي دعوى من نوع خاص أفرد لها المشرع أحكاماً خاصة وإجراءات معينة تسري جميعها على أعضاء ومستشاري محاكم مجلس الدولة.

(٢) الخطأ الجسيم هو الخطأ الذي ينطوى على أقصى ما يمكن تصوره من الإهمال في أداء الواجب ويعد في سلم الخطأ أعلى درجاته — ويكون ارتكاب هذا الخطأ نتيجة غلط فادح ما كان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادي أو بسبب إهماله إهمالاً مفرطاً يعبر عن خطأ فاحش.

(٣) المحكمة بما لها من اختصاص في نظر تلك الدعوى لا تشكل ولا تعتبر محكمة طعن بالنسبة للحكم الصادر في الخصومة الأصلية المتصلة بالمخاصمة فلا تملك التعقيب عليه من حيث الواقع أو القانون إلا في الحدود وبالقدر الذي يتعلق بأوجه المخاصمة لبيان ما إذا كان ثمة خطأ مهني جسيم صدر من القاضي المختص

(١) دعوى المخاصمة - أسبابها - مدلول الخطأ الجسيم - ما يخرج عن نطاقه . المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(٢) دعوى المخاصمة هي دعوى من نوع خاص أفرد لها المشرع أحكاماً خاصة وإجراءات معينة تسري جميعاً على أعضاء ومستشاري محاكم مجلس الدولة نظراً لعدم تضمين قانون مجلس الدولة أحكاماً تنظم دعوى مخاصمة أعضاء مجلس الدولة وأساس ذلك : المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة.

(٣) حدد المشرع حالات مخاصمة القاضي - من هذه الحالات : إذا وقع منه عمله خطأ مهني جسيم - يقصد بالخطأ المهني الجسيم الخطأ الذي ينطوى على أقصى ما يمكن تصوره من الإهمال في أداء الواجب - فهو في سلم الخطأ أعلى درجاته - يكون ارتكابه نتيجة غلط فادح ما كان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادي - أو بسبب

الاهمال المفرط الذى يعبر عن خطأ فاحش مثل الجهل الفاضح بالمبادئ الاساسية للقانون.

(٤) يخرج عن نطاق الخطأ المهني الجسيم فهم رجل القضاء للقانون على نحو معين ولو خالف فيه اجماع الشراح ، كما يخرج من نطاقه تقدير القاضى لواقعة معينة أو إساءة الاستنتاج والخطأ فى استخلاص الوقائع أو تفسير القانون أو قصور الأسباب وكل رأى أو تطبيق قانونى يخلص إليه للقاضى بعد إمعان النظر والاجتهاد فى استنباط الحلول للمسألة القانونية المطروحة ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء أو آراء الفقهاء.

(٥) لا يسوغ نسبة الخطأ المهني الجسيم الى المحاكم العليا كل فى دائرة اختصاصها إلا أن يكون هذا الخطأ بيناً غير مستور ينبئ فى وضوح عن ذاته - أساس ذلك : أن هذه المحاكم هى القوامى على إنزال صحيح حكم القانون وإرساء المبادئ والقواعد بغير معقب عليها بحسبانها تستوى على القمة فى مدارج التنظيم القضائى.

٤٩٣

المبدأ رقم (٥٦٩) :

دعوى مخاصمة القضاة ذات طبيعة خاصة معينة الا أن هذا لا يخلع عنها صفة الدعوى ولا تخرج عن كونها خصومة قضائية مناطها قيام النزاع واستمراره فيصدق عليها الترك شأن سائر الدعوى.

٤٩٣

الفرع السابع

سلطة المحكمة فى الحكم فى دعوى المخاصمة

٤٩٣

المبدأ رقم (٥٧٠) :

دعوى المخاصمة - أسبابها - الخطأ المهني الجسيم - معناه - حدود سلطة المحكمة فى الفصل فى دعوى المخاصمة أن المحكمة التى تفصل فى دعوى المخاصمة ليست محكمة طعن بالنسبة للحكم الصادر فى الخصومة الأصلية ولا تملك التعقيب عليه من حيث الواقع والقانون إلا بالقدر المتعلق بأوجه المخاصمة لبيان ما إذا كان ثمة خطأ مهني جسيم صدر عن القاضى المختصم.

مراحل الفصل في دعوى مخاصمة القضاة

المبدأ رقم (٥٧١) :

(١) الفصل في دعوى المخاصمة يتم على مرحلتين : - الاولى : مرحلة الفصل في تعلق اوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها - الثانية : مرحلة الفصل في موضوعها اذا قضى بجواز المخاصمة اما برفضها او بصحتها والتعويض وبطلان التصرف.

(٢) آراء القضاة ولو خالفت أحكام القضاء المستقرة لا تخضع لدعوى المخاصمة.

(٣) والفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الاولى ، لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه وما يقدمه القاضى المخاصم من أوراق ومستندات مؤيدة لدفاعه وحق المحكمة في الاستناد الى ما يحويه ملف الدعوى الموضوعية من أوراق ومستندات ولا يجوز للمخاصم في هذه المرحلة تقديم أوراق أو مستندات غير التي أودعها مع التقرير.

(٤) القضاء ولاية تقدير وأمانه تقرير وأن مجرد الخلاف أو الخطأ لا يسقط بهما منطق العدل وإنما يسقطه الجور والانحراف في القصد.

(٥) الموازنة بين حقين : حق القاضى في توفير الضمانات له فلا يتحسب في قضائه سوى وجه الحق ولا يهتز وجدانه من مظنة النيل منه أو يستنفذ الجهد في سبيل الرد على من ظن الجور وأثر الكيد له وبين حق المتقاضى في الاطمئنان الى أن قاضية مقيد بالعدل في حكمه فإن جنح عنه لم تغلق الأبواب في وجهه فله أن يسلك طريق الخصومة التي يدين بها قضاءه ويبطل أثره

٤٩٦	<p>الفرع التاسع</p>
	<p>دعوى المخاصمة طريق طعن غير عادي</p>
٤٩٦	<p>المبدأ رقم (٥٧٢) :</p> <p>دعوى المخاصمة هي طريق طعن غير عادي في الأحكام قرره القانون بقصد حماية المتقاضين من القاضي المخل بواجبه إخلالا جسيما ، فضلاً عن كونها دعوى تعويض ، وكذلك دعوى بطلان يقصد بها بطلان الحكم وأساسها قيام القاضي بعمل أو بحكم مشوب بعيب من العيوب التي تضمنتها أسباب المخاصمة - عدم جواز اختصاص رئيس مجلس الدولة بصفته الممثل القانوني للمجلس.</p>
٤٩٧	<p>المبدأ رقم (٥٧٣) :</p> <p>المادة (١٥١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - مبدأ حياد القاضي أساسه وجوب اطمئنان المتقاضى الى قاضيه ، حرص المشرع على توفير هذه الحيطة - إساءة استعمال هذا الحق والإفراط فيه - إطالة أمد النزاع - الإسراف في النيل من القضاة - مؤدى ذلك - وجوب التدخل التشريعي وإجراء تعديل نصوص رد القضاة ومخاصمتهم بما يحقق التوازن - في سبيل ذلك تم تعديل نص المادة (١٥٢) مرافعات.</p>
٤٩٨	<p>المبدأ رقم (٥٧٤) :</p> <p>دعوى المخاصمة هي دعوى تعويض وهي أيضا دعوى بطلان يقصد بها بطلان الحكم - سبب المخاصمة قد يقع من قاضي بمفرده أو من الدائرة بأكملها - يمكن مخاصمة قاضي واحد أو مخاصمة دائرة بأكملها ينسب معه الحكم للدائرة كلها - مخاصمة مستشار بمفرده عن هذا الحكم يجعل دعوى المخاصمة غير مقبولة - أساس ذلك : أن المستشار المخاصم عضو من أعضاء المحكمة وله صوت واحد من خمسة أصوات في المداولة فلا ينسب له الحكم دون بقية أعضاء المحكمة.</p>

(١) الفصل في دعوى المخاصمة يتم على مرحلتين: الأولى: مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها، والثانية: مرحلة الفصل في موضوعها ، إذا قضى بجواز المخاصمة ، وذلك إما برفضها أو بصحتها والتعويض وبطلان التصرف.

(٢) أسباب المخاصمة محددة على سبيل الحصر، ومنها وقوع الغش والتدليس والخطأ المهني الجسيم.

(٣) المقصود بالغش ارتكاب القاضي الظلم عن قصد بدافع المصلحة الشخصية أو الكراهية لأحد الخصوم أو محاباة الطرف الآخر.

(٤) المقصود بالخطأ المهني الجسيم الخطأ الذي ينطوي على أقصى ما يمكن تصوره من الإهمال في أداء الواجب، ويكون ارتكابه نتيجة غلط فاضح ما كان لينساق إليه لو اهتم بواجبه الاهتمام العادي، أو بسبب إهماله إهمالاً مفرطاً يعبر عن خطأ فاحش مثل الجهل الفاضح بالمبادئ الأساسية للقانون.

(٥) يخرج من نطاق الخطأ المهني الجسيم كل رأي أو تطبيق قانوني يخلص إليه القاضي بعد إمعان النظر والاجتهاد في استتباط الحلول للمسألة القانونية المطروحة ولو خالف في ذلك أحكام القضاء وآراء الفقهاء.

٥٠٣

الفصل الثاني

رد القضاة وتنحيهم

٥٠٤

المبحث الأول

الأحكام العامة في رد القضاة وتنحيهم

٥٠٤

المطلب الأول

أسباب عدم صلاحية القاضي

٥٠٨

المطلب الثاني

أسباب رد القاضي

٥١٠	المطلب الثالث
	التنحي الجوازي
٥١١	المطلب الرابع
	إجراءات طلب الرد
٥١٧	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية في رد القضاة وتنحيهم
٥١٨	المطلب الأول
	التطبيقات القضائية
	في رد القضاة
٥١٨	الفرع الأول
	رد القضاة
	في قضاء محكمة النقض
٥١٨	الفصل الأول
	أحوال عدم صلاحية القاضي
٥١٩	المبدأ رقم (٥٧٦) :
	فلا يقوم بالقاضي عدم الصلاحية لمجرد كونه قريباً لقاضي التحقيق الذي
	ندبته النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الإتهام بإجرائه من إستجواب المتهمين .
٥١٩	المبدأ رقم (٥٧٧) :
	جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد
	القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها
	في المادة ٣١٣ من هذا القانون وذلك زيادة في الاصطيان والتحوط
	لسمعة القضاء.
٥٢٠	المبدأ رقم (٥٧٨) :
	الوكالة عن أحد الخصوم التي تجعل القاضي غير صالح لنظر دعواه
	ممنوعاً من سماعها هي تلك الوكالة القائمة وقت نظر تلك الدعوى.
٥٢٠	المبدأ رقم (٥٧٩) :
	الحكم في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت هو

٥٢٠	<p>حكم مؤقت لا يمنع من إصداره من أن يعود فيحكم في أصل الحق - لا يعد ذلك سبباً لعدم الصلاحية.</p> <p>المبدأ رقم (٥٨٠) :</p>
٥٢١	<p>النعي على الحكم الصادر من محكمة النقض بأنه تضمن العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة وصدر الحكم دون إحالة إلى الهيئة العامة المختصة على خلاف ما تقضى به المادة الرابعة من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، هو نعي لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصر.</p> <p>المبدأ رقم (٥٨١) :</p>
٥٢١	<p>نظر القاضى دعوى النفقة ، لا يمنعه من نظر دعوى التطلاق للفرقة - نظرهما لا يعد سبباً لعدم الصلاحية.</p> <p>المبدأ رقم (٥٨٢) :</p>
٥٢١	<p>نظر المستشار الإستئناف المرفوع من الطاعنين فى دعوى أخرى وقضاءه فيه ، لا يمنعه من نظر الدعوى المرفوعة من المطعون عليه بطلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذا التنفيذ لإختلاف كل من الدعويين عن الأخرى وبالتالي لا يكون سبباً لعدم الصلاحية .</p> <p>المبدأ رقم (٥٨٣) :</p>
٥٢٢	<p>عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى ووجوب إمتناعه عن سماعها إن كان قد سبق له نظرها يقتضى ألا يقوم القاضى بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً.</p> <p>المبدأ رقم (٥٨٤) :</p>
٥٢٣	<p>المعول عليه فى إيداء الراى الموجب لعدم صلاحية القاضى إفتاء كان أو مرافعة أو قضاء أو شهادة ، هو أن يقوم القاضى بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى حتى يستطيع أن يزن حجم الخصوم وزناً مجرداً مخافة أن يتشبه برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم حتى ولو</p>

٥٢٣	<p>خالف مجرى العدالة وضناً بأحكام القضاء من أن يعلق بها إستترابه من جهة شخص القاضي لدواعٍ يذعن لها عادة أغلب الخلق.</p> <p>المبدأ رقم (٥٨٥) :</p>
	<p>(١) أساس وجوب إمتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم ، وزناً مجرداً ، أخذاً بأن إظهار الرأى قد يدعو إلى إلزامه مما يتنافى مع حرية العدول عنه .</p> <p>(٢) إيداء الرأى الذى يؤدى إلى عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ، يلزم أن يكون فى ذات القضية المطروحة ، وينبغى أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع ، فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرادة بين ذات الخصوم ، ويستدعى الفصل فيها الإدلاء بالرأى فى نفس الحجج والأسانيد التى أثبتت فى الخصومة الأخرى ، بحيث تعتبر الخصومة الحالية إستمراراً لها وعوداً إليها.</p>
٥٢٥	<p>المبدأ رقم (٥٨٦) :</p> <p>القاضي لا يكون صالحاً لنظر الدعوى إذا كان قد سبق له نظرها قاضياً وإلا كان حكمه فيها باطلاً.</p>
٥٢٥	<p>الفصل الثانى</p> <p>أسباب عدم صلاحية القاضي</p>
٥٢٥	<p>المبدأ رقم (٥٨٧) :</p> <p>أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى تتعلق بالنظام العام فيجوز التمسك بها أو بإحداها لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن يثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من تلقاء نفسها من الإلمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجب.</p>
٥٢٦	<p>المبدأ رقم (٥٨٨) :</p> <p>تتحرى القاضي عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه بالتطبيق لنص المادة</p>

	<p>١٥٠ من قانون المرافعات مرده إلى ما يعتمل في ضميره وما يستشعره وجدانه دون رقيب عليه في ذلك - الجوهرى في منع القاضى من نظر الدعوى ولو لم يردده أحد الخصوم أن يكون القاضى قد كشف عن إقتناعه برأى معين فى الدعوى قبل الحكم فيها بما يتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى.</p>
٥٢٧	<p>المبدأ رقم (٥٨٩) :</p> <p>القاضى لا يكون صالحاً لنظر الدعوى إذا كان قد سبق له نظرها قاضياً وإلا كان حكمه فيها باطلاً.</p>
٥٢٨	<p>المبدأ رقم (٥٩٠) :</p> <p>(١) علة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق له نظرها قاضياً هى الخشية من أن يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم .</p> <p>(٢) إذا كان القاضى قد عرض لحجج الخصوم لدى فصله فى الدعوى السابقة ، وأدلى برأى فيها لم تتوافر له مقومات القضاء الحائز لقوة الأمر المقضى ، فإنه يكون غير صالح لنظر الدعوى من بعد أو أى دعوى أخرى تتصل بالدعوى السابقة إذ فى هذه الحالة تتوافر خشية تشبته برأيه الذى أبداه فيشل تقديره و يتأثر به.</p>
٥٢٩	<p>المبدأ رقم (٥٩١) :</p> <p>تتحية القاضى عن نظر الدعوى سبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومنها العداوة أو المودة بأحد الخصوم متى كان يرجح معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى أو بأن يكون القاضى قد إستشعر الحرج من نظرها لأى سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التتحي.</p>
٥٢٩	<p>المبدأ رقم (٥٩٢) :</p> <p>الوكالة التى تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى عملاً بالمادة سالفه الذكر هى التى تكون عن أحد الخصوم فيها ، أما أن يكون محامى</p>

	<p>أحد الخصوم وكيلاً عن القاضى فإنها لا تكون مانعاً له من نظر الدعوى.</p>
<p>٥٣٠</p>	<p>المبدأ رقم (٥٩٣) :</p> <p>علة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق له نظرها قاضياً هى الخشية من أن يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم — أساس وجوب إمتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها — إيداء الرأى يلزم أن يكون فى ذات القضية المطروحة ، إلا أنه ينبغى أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع ، فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرددة بسين نفس الخصوم ، ويستدعى الفصل فيها الإدلاء بالرأى فى ذات الحجج والأسانيد التى أثرت فى خصومة سابقة يكون القاضى قد عرض لها و أبدى برأيه لدى فصله فيها مما تعتبر معه الخصومة الحالية إستمراراً لها</p>
<p>٥٣١</p>	<p>المبدأ رقم (٥٩٤) :</p> <p>المعول عليه فى إيداء الرأى الموجب لعدم صلاحية القاضى إفتاء كان أو مرافعة أو شهادة هو أن يقوم القاضى بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى.</p>
<p>٥٣٢</p>	<p>المبدأ رقم (٥٩٥) :</p> <p>رفض القاضى إصدار أمر بالأداء لا يجب القانون تسببيه — هذا الرفض لا ينبئ بذاته عن تكوين القاضى رأياً خاصاً فى موضوع الحق، ومن ثم فإنه لا يفقد صلاحيته للفصل فى النزاع حول الحق موضوع الطلب.</p>
<p>٥٣٢</p>	<p>المبدأ رقم (٥٩٦) :</p> <p>مناطق منع القاضى من سماع الدعوى وعدم صلاحيته للفصل فيه متى سبق له نظرها قاضياً وبطلان حكمه فى هذه الحالة أن يكون قد قام فى النزاع بعمل يجعله له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض</p>

	<p>مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوعها حتى يستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً ، مخافة أن يتشبه برأية الذى يشف عن عمله المتقدم حتى ولو خالف مجرى العدالة ، وأخذاً بأن إظهار الرأى قد يدعو إلى التزامه - ولو فى النتيجة مما يتنافى مع ما ينبغى أن يتوافر له من حرية العدول عنه ، وذلك ضناً بأحكام القضاء من أن تعلق بها إسترايه من جهة شخص القاضى لدواع يذعن لها عادة أغلب الخلق</p>
٥٣٣	<p>المبدأ رقم (٥٩٧) :</p> <p>إيداء القاضى لرأيه يلزم أن يكون فى ذات القضية المطروحة إلا أنه ينبغى أن يفسر ذلك بالمعنى اللواسع.</p>
٥٣٣	<p>المبدأ رقم (٥٩٨) :</p> <p>(١) جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاء الذين ما أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من هذا القانون ، وذلك زيادة فى الإسطيان والتحوط لسمعة القضاء.</p>
٥٣٤	<p>(٢) سبيل الخصم إلى الطعن ببطلان حكم النقض طبقاً لهذا النص يكون بطلب يقدمه لمحكمة النقض التى إختصها المشرع بنظره غير مقيد فيه بميعاد أخذاً بعموم النص وإطلاقه.</p>
٥٣٤	<p>المبدأ رقم (٥٩٩) :</p> <p>علة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق له نظرها قاضياً هى الخشية من أن يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم.</p>
٥٣٥	<p>المبدأ رقم (٦٠٠) :</p> <p>عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى ووجوب إمتناعه عن سماعها إن كان قد سبق له نظرها.</p>
٥٣٥	<p>المبدأ رقم (٦٠١) :</p> <p>الأحوال التى يكون القاضى فيها غير صالح لنظر الدعوى وممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم ، على سبيل الحصر ، فلا</p>

٥٣٦	<p>يجوز القياس عليها — مجرد ندب عضو يمين الدائرة التى أصدرت الحكم للعمل مستشاراً قانونياً لجهة ما لا يكفى للدلالة على أنه أفتى أو أبدى رأياً فى الموضوع.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٢) :</p>
٥٣٧	<p>جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من هذا القانون وذلك زيادة فى الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء — وسبيل الخصم إلى الطعن ببطلان حكم النقض طبقاً لهذا النص يكون بطلب يقدمه لمحكمة النقض التى إختصها المشرع بنظره.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٣) :</p>
٥٣٧	<p>علة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق له نظرها قاضياً.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٤) :</p>
٥٣٧	<p>إذا كان المطلوب رده قاضى التحقيق أو قاضى المحكمة الجزئية فإن الفصل فى طلب الرد يكون من إختصاص المحكمة الابتدائية.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٥) :</p>
٥٣٨	<p>الغرامة المقررة بنص المادة ١٥٩ من قانون المرافعات بغية صد الخصوم عن إساءة إستعمال حق الرد وحتى لا يسرف المتقاضون فى طلب الرد لغير أسباب جدية بقصد تعطيل الفصل فى القضايا وحتى لا يتخذ هذا الحق وسيلة للتجنى على القضاة — تقدير مقدار الغرامة متروك لمحكمة الموضوع.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٦) :</p>
٥٣٨	<p>جواز رد القاضى عن نظر الدعوى إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها أو إذا جدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم — شرطه.</p>

٥٣٩	<p>المبدأ رقم (٦٠٧) :</p> <p>القاضي يكون غير صالح لنظر الدعوى متى كان قد سبق له أن أصدر فيها حكماً فاصلاً أو حكماً فرعياً قطعياً في جزء منها أو اتخذ فيها إجراءً أو قراراً يشف عن إبداء رأيه أو وجهة نظره فيها يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً محايداً .</p>
٥٣٩	<p>المبدأ رقم (٦٠٨) :</p> <p>لا يفقد القاضي الذي أصدر الحكم صلاحية نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم القطعي الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة أخرى في الدعوى طالما لا يبين أن رئيس المحكمة كون رأياً في موضوع النزاع أو فصل في شق منه أو أظهر ما يشف عن تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى المنظورة أمامه .</p>
٥٤١	<p>المبدأ رقم (٦٠٩) :</p> <p>مناط منع القاضي من سماع الدعوى وبطلان حكمه متى سبق له نظرها قاضياً أن يكون قد قام في النزاع بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترطه فيه من خلو الذهن عن موضوعها .</p>
٥٤١	<p>المبدأ رقم (٦١٠) :</p> <p>إذا لم يتخذ المخاصم الإجراءات التي نصت عليها المادة ١٥٣ من قانون المرافعات في شأن رد القضية وكان تتحى القاضي عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من القانون المذكور مرده إلى ما يعتدل في ضميره وما يستشعره وجدانه دون رقيب عليه في ذلك - لا جناح على المحكمة بتشكيلها الحالي إذا مضت في نظر الدعوى بعد ، إذ لم يرقم في حقها سبب من أسباب عدم الصلاحية ولو لم يتخذ المخاصم إجراءات الرد في مواجهة أحد أعضائها أو يستشعر أحدهم حرجاً في نظرها .</p>

٥٤٢	الفصل الثالث بطلان عمل القاضى المتوفر به أحد حالات عدم الصلاحية
٥٤٢	المبدأ رقم (٦١١) : لم يخول المشرع حق السحب لمحكمة النقض بصريح نص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات القائم إلا فى حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضاتها الذين أصدروا الحكم.
٥٤٣	المبدأ رقم (٦١٢) : أسباب عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى متعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت العناصر اللازمة للإلمام بها مطروحة على محكمة الموضوع.
٥٤٤	الفصل الرابع أسباب رد القاضى
٥٤٤	المبدأ رقم (٦١٣) : المصاهرة كسبب لعدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى.
٥٤٤	المبدأ رقم (٦١٤) : تتحية القاضى عن نظر الدعوى بسبب رابطة المودة بأحد الخصوم التي يرجح معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى أو بأن يكون القاضى قد إستشعر الحرج من نظرها.
٥٤٤	المبدأ رقم (٦١٥) : العمل السابق لرئيس الدائرة بنيابة أمن الدولة العليا فى عهد تناوله الطالب بالنقد ليس من شأنه أن يولد العداوة بينهما أو صلة المودة مع خصمه .
٥٤٥	المبدأ رقم (٦١٦) : القرار بضم دعوى الطالب إلى أخرى هو ما تملكه المحكمة بسلطانها التقديرية دون أن تتقيد فى ذلك برأى الخصوم — هذا الضم لا ينبىء

٥٤٥	<p>عن قيام عداوة بين الطالب وبين المطلوب ردهما ولا عن صلة مودة بينهما وبين خصمه.</p> <p>المبدأ رقم (٦١٧) :</p>
٥٤٦	<p>عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى من الأسباب المتعلقة بالنظام العام التى يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لذلك أن تكون الخصومة التى تقوم بين القاضى وأحد الخصوم تفقده صلاحيته لنظر الدعوى — لا يجوز إعتبار دعوى المخاصمة سبباً للرد طالما لم يبين الطاعن هذا السبب بالطريق الذى رسمه القانون أمام محكمة الموضوع .</p> <p>المبدأ رقم (٦١٨) :</p>
٥٤٦	<p>تقدير وجود عداوة بين القاضى وأحد الخصوم يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل مما يجيز طلب رده طبقاً لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٤٨ من قانون المرافعات أو نفى ذلك من المسائل التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها لمحكمة النقض فى ذلك.</p> <p>المبدأ رقم (٦١٩) :</p>
٥٤٧	<p>القاضى يكون غير صالح لنظر الدعوى متى كان قد سبق له أن أصدر فيها حكماً فاصلاً أو حكماً فرعياً قطعياً فى جزء منها أو أتخذ فيها إجراءً أو قراراً يشف عن ابداء رأيه أو وجهة نظرة فيها يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً محايداً.</p> <p>المبدأ رقم (٦٢٠) :</p> <p>شرط رد القاضى عن نظر الدعوى إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها أو إذا جدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم هو أن تكون الخصومة سابقة على رفع الدعوى المطلوب رده فيها وإن تستمر إلى حين طرحها على القاضى.</p>

٥٤٨	الغصن الخامس إجراءات طلب الرد
٥٤٨	المبدأ رقم (٦٢١) : خصومة رد القاضى ذات طبيعة خاصة يتعين فيها على طالب الرد أن يقدم طلبه قبل إيداء أى دفع أو دفاع فى الخصومة الأصلية التى يطلب رد القاضى عن نظرها والفصل فيها ، ما لم تكن الأسباب التى قام عليها طلبه قد حدثت بعد إيداء دفاعه أو حدثت قبله وإستطاع أن يثبت أنه لم يعلم بها إلا عند تقديم الطلب.
٥٤٨	المبدأ رقم (٦٢٢) : سكوت الطالب عن تقديم طلب الرد حتى إقفال باب المرافعة فى الدعوى يتضمن رضاءً منه بتولى القاضى الفصل فى دعواه ما لم تكن الأسباب التى قام عليها طلبه قد حدثت بعد إيداء دفاعه أو حدثت قبله وإستطاع أن يثبت أنه لم يعلم بها إلا عند تقديمه طلب الرد.
٥٤٩	المبدأ رقم (٦٢٣) : لا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا مأمورى الضبط القضائى ، ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم فى الدعوى (م ٢٤٨ إجراءات جنائية) - وقف الدعوى الأصلية يقع وجوباً بقوة القانون بمجرد تقديم طلب الرد - استمرار نظر المحكمة للدعوى والفصل فيها رغم إتصال علمها بتقديم طلبى الرد وعدم إعمال مقتضى القانون قبل أن تفصل الهيئة المختصة بنظر طلبى الرد فيهما يجعل قضاءها المطعون فيه باطلاً لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لإعتبارات تتصل بالإطمئنان إلى توزيع العدالة.
٥٥١	الغصن السادس شروط ومتطلبات تقرير الرد
٥٥١	المبدأ رقم (٦٢٤) : (١) لا يصح بغير تفويض خاص رد القاضى ولا مخاصمته - يجب لقبول طلب الرد من الوكيل أن يقدم عند التقرير به توكيلاً خاصاً برّد

	<p>قاضي بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بذاتها لما في طلب رد القاضي من طبيعة خاصة تجعله حقاً شخصياً للخصم نفسه وليس لمحاميّه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص.</p> <p>(٢) يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير — يجوز لطالب الرد عندما يكون في حق قاض يجلس لأول مرة لسماع الدعوى أن يبيديه بمذكرة تسلم لكاتب الجلسة ويتعين عليه قيده بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي وإلا سقط الحق فيه ويجب على وكيل طالب الرد إرفاق التوكيل الخاص المفوض فيه بذلك لدى التقرير بالرد .</p>
٥٥٢	<p>المبدأ رقم (٦٢٥) :</p> <p>يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة وأن يحمل التقرير توقيع الطالب بنفسه أو توقيع وكيل مفوض عنه بتوكيل خاص وأن يكون التقرير مشتملاً على أسباب الرد مرافقاً له ما يسانده من أوراق ومصاحبات له أيضاً إيداع الكفالة — أثر التخلف عن اتباع أى من هذه الإجراءات يوجب القضاء بعدم قبول الطلب.</p>
٥٥٣	<p>المبدأ رقم (٦٢٦) :</p> <p>تقديم التقرير بالرد في قلم كتاب المحكمة هو الطريق الذي يتعين أن يسلكه الخصم إذا قام بالقاضي سبب من أسباب الرد.</p>
٥٥٣	<p>المبدأ رقم (٦٢٧) :</p> <p>لا جناح على المحكمة بتشكيلها الحال إذا مضت في نظر الدعوى بعد إذ لم يقم في حقها سبب من أسباب عدم الصلاحية ولم يتخذ الخصم إجراءات الرد في مواجهة أحد أعضائها أو يستشعر أحدهم حرجاً في نظرها.</p>
٥٥٤	<p>المبدأ رقم (٦٢٨) :</p> <p>(١) دعوى المخاصمة التي ترفع ضد أحد مستشاري محكمة النقض تكون بتقرير يودع قلم كتاب هذه المحكمة يوقعه الخصم أو من يوكله في ذلك توكيلاً خاصاً.</p>

(٢) وازن المشرع بهذا التشريع بين حق القاضى فى توفير الضمانات له فلا يتحسب فى قضائه إلا وجه الحق ولا يهتز وجدانه من مظنة النيل منه أو يستنفد الجهد فى الرد على من ظن الجور به وأثر الكيد له ، وبين حق المتقاضى فى الاطمئنان بأن قاضيه مقيد بالعدل فى حكمه فإن جنح عنه لم تغلق الأبواب فى وجهه فله أن ينزله منزلة الخصومة يدين بها قضائه ويبطل أثره

المبدأ رقم (٦٢٩) :

طلب رد القاضى هو فى حقيقته نوع خاص يختلف فى طبيعته وأفراده وموضوعه وإجراءات رفعه ونظره والفصل فيه عن باقى الدعاوى والخصومات الأخرى - على كاتب المحكمة رفع تقرير الرد إلى رئيسها خلال أربع وعشرين ساعة وعلى رئيس المحكمة التى تقرر أمامها بالرد أن يطلع القاضى المطلوب رده على التقرير فوراً وأن يرسل صورة منه إلى النيابة - هذا الإجراء يعتبر من إجراءات التقاضى المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفته أو الأعراض عن تطبيقه كما تلتزم المحكمة المطروح عليها طلب الرد التحقق من إعماله.

الفصل السابع

أحوال الحكم بالغرامة عند الفصل

فى طلب الرد

المبدأ رقم (٦٣٠) :

(١) تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد ، أو سقوط الحق فيه ، أو عدم قبوله ، أو إثبات التنازل عنه ، على طالب الرد بغرامة لا تقل عن أربعمئة جنيه ولا تزيد على أربعة آلاف جنيه ومصادرة الكفالة (المادة ١٥٩ مرافعات معدلة) .

(٢) فى حالة ما إذا كان الرد مبنياً على الوجه الرابع من المادة (١٤٨) من قانون المرافعات يجوز إبلاغ الغرامة إلى ستة آلاف جنيه .

(٣) فى كل الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد القضاة المطلوب ردهم .

٥٥٧	<p>(٥) يعفى طالب الرد من الغرامة فى حالة التنازل عن الطلب فى الجلسة الأولى ، أو إذا كان التنازل بسبب تنحى القاضى المطلوب رده أو نقله أو انتهاء خدمته .</p> <p>(٦) الإعفاء من الغرامة ليس أثراً لازماً يترتب على مجرد التنازل عن طلب الرد وإنما يكون عند الحكم بإثبات هذا التنازل ، أما إذا قضت المحكمة برفض الطلب فإن الحكم بالغرامة يكون واجباً.</p> <p>المبدأ رقم (٦٣١) :</p>
٥٥٨	<p>فرض المشرع الغرامة المقررة بنص المادة ١٥٩ من قانون المرافعات بغية صد الخصوم عن إساءة إستعمال حق الرد وحتى لا يسرف - المتقاضون فى طلب الرد لغير أسباب جدية بقصد تعطيل الفصل فى القضايا وحتى لا يتخذ هذا الحق وسيلة للتجنى على القضاة وترك تقدير مقدار الغرامة لمحكمة الموضوع بما تراه أوفى لمقصود الشارع فى تقديرها.</p>
٥٥٨	<p>الفصل الثامن</p> <p>وقف الدعوى الأصلية كأثر لطلب الرد</p>
٥٥٨	<p>المبدأ رقم (٦٣٢) :</p> <p>يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً ويكون قضاء القاضى قبل ذلك باطلاً لتعلقه بأصل من أصول المحاكمه تقرر لإعتبارات تتصل بالإطمئنان إلى توزيع العدالة.</p>
٥٥٨	<p>المبدأ رقم (٦٣٣) :</p> <p>وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فى طلب الرد يتم بقوة القانون ودون ما حاجة إلى صدور حكم بذلك - قضاء القاضى المطلوب رده فى الدعوى قبل الفصل فى طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل فى الدعوى لأجل معين ، ومن ثم يقع باطلاً.</p>
٥٥٩	<p>الفصل التاسع</p> <p>خصومة الرد فى قضاء المحكمة الدستورية العليا</p>

(١) استقلال خصومة الرد عن الخصومة الأصلية - إلا أن قانون المرافعات ربط بينهما في مجال الطعن في الحكم الصادر برفض طلب الرد ، إذ لم يجر هذا الطعن إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الخصومة الأصلية ، لتقوم بذلك بين هاتين الدعويين صلة محدودة أنشأتها الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٧ المطعون عليها.

(٢) خصومة الرد تثير إدعاء في شأن الخصومة الأصلية مداره أن قاضيها أو بعض قضاتها الذين يتولون الفصل فيها ، قد زایلتهم الحيـدة التي يقتضيها العمل القضائي.

(٣) الحق في رد قاض بعينه عن نظر نزاع محدد ، وثيق الصلة بحق التقاضي المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور ، ذلك أن مجرد النفاذ إلى القضاء لا يعتبر كافياً لصون الحقوق التي تستمد وجودها من النصوص القانونية ، بل يتعين دوماً أن يقترن هذا النفاذ، بإزالة العوائق التي تحول دون تسوية الأوضاع الناشئة من العدوان عليها ، وبوجه خاص ما يتخذ منها صورة الأشكال الإجرائية المعقدة، كي توفر الدولة الخصومة في نهاية مطافها حلاً منصفاً يقوم على حيـدة المحكمة وإستقلالها.

الفرع الثاني

رد القضاة

في قضاء المحكمة الإدارية العليا

(١) إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما في المادتين ٣١٣ و ٣١٥ من قانون المرافعات كان غير صالح في الحالة الأولى ممنوعاً من مباشرة مهمته في الدعوى وجاز رده إن لم ينتج عنها في الحالة الثانية، وذلك قياساً على حالة رد عضو النيابة إذا كان طرفاً منضماً في الدعوى طبقاً للمادة ٣٢٣ من قانون المرافعات.

(٢) إذا كان الثابت أن المدعى هو نفسه المفوض لدى المحكمة التي تنظر الدعوى فقد قام التعارض بين مهمته لدى المحكمة المذكورة من تمثيل الحيدة لصالح القانون وحده، وبين صالحه الشخصي بصفته خصماً في الدعوى المذكورة، فكان يتعين إمتناعه عن مباشرة مهمة المفوض في الدعوى وندب غيره لذلك ولتمثيل الهيئة بالجلسة.

المبدأ رقم (٦٣٦) :

سريان الباب التاسع من قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاص برد القضاة عن الحكم علي القضاء الإداري — تسري في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الإداري القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف وتسري في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية القواعد المقررة لرد القضاة.

المبدأ رقم (٦٣٧) :

(١) أسباب الرد المذكورة في الباب التاسع من قانون المرافعات نوعان :النوع الأول :هو أسباب عدم صلاحية تجعل القاضي ممنوعاً من سماع الدعوي غير صالح للحكم فيها ولو لم يرده أحد من خصومه . والنوع الثاني من الأسباب فلا تمنع القاضي من سماعا الدعوي ولا تجعله غير صالح لنظرها، وإنما تجيز للخصم أن يطلب رده قبل تقديم أي دفع أو دفاع وإلا سقط حقه فيه.

(٢) والمعني الجامع لأسباب عدم صلاحية هو كونها مما تضعف له النفس في الأعم الأغلب وكونها معلومة للقاضي ويبعد أن يجهلها.

(٣) وزيادة من المشرع في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء نص علي أنه إذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها سحب الحكم وإعادة نظر الطعن وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض بمنجي من الطعن بحسبانها خاتمة المطاف، ومثل هذه الوسيلة تجب إتاحتها للخصم إذا وقع البطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لوحدة العلة التي تقوم علي حكمة

	<p>جوهريّة هي توفير ضمانات أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء.</p>
<p>٥٦٤</p>	<p>المبدأ رقم (٦٣٨) :</p> <p>القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوي طبقاً للفقرة (أولاً) من المادة ٣١٣ مرافعات — وجوب أن يكون القريب أو الصهر خصماً في الدعوي — المقصود بالخصم في هذا المعنى هو الأصل فيها مدعياً أو مدعي عليه — عدم سريان هذه الفقرة علي النائب كالوصي والقيم وكالوزير بالنسبة للدعوي المتعلقة بالدولة — القرابة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوي طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣١٣ مرافعات — عدم سريان هذه الفقرة علي الوزراء حين يمثلون الدولة.</p>
<p>٥٦٦</p>	<p>المبدأ رقم (٦٣٩) :</p> <p>القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوي طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ مرافعات — وجوب أن تكون مباشرة — تعريف القرابة : القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الفروع والأصول طبقاً للمادة ٣٥ من القانون المدني، ولكي تكون المصاهرة مباشرة يجب أن يكون أقارب أحد الزوجين معتبرين في نفس هذه القرابة بالنسبة إلي الزوج الآخر — الأقارب والأصهار علي عمود النسب هم بالنسبة إلي القاضي ولده ووالده (أباً وأماً) وولد وزوجه وزوج ولده ووالد وزوجه وزوج والده وإن علواً أو نزلوا</p>
<p>٥٦٧</p>	<p>المبدأ رقم (٦٤٠) :</p> <p>القرابة بما في ذلك المصاهرة إما أن تكون من جهة الأب أو من جهة الأم أو من جهة الزوج — أخت الزوجة تعتبر في نفس قرابة أخت الزوج ودرجته، وزوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت الأخير ودرجته.</p>
<p>٥٦٧</p>	<p>المبدأ رقم (٦٤١) :</p> <p>عدم قبول طلب رد جميع مستشاري النقض أو جميع مستشاري المحكمة الإدارية العليا — حكمة تقرير هذه القاعدة ألا يفصل في الرد</p>

	هيئة يجلس في تشكيلها مستشار من مرتبة أدنى ممن وجه ضدهم طلب الرد.
٥٦٨	المبدأ رقم (٦٤٢) : القاعدة التي تقررها المادة ٢/٣٣٦ مرافعات في شأن رد القضاة انطباقها في شأن مستشاري المحكمة الإدارية العليا.
٥٦٨	المبدأ رقم (٦٤٣) : عدم بطلان الحكم إذا قام بكاتب الجلسة سبب من الأسباب التي وجدت بالقاضي أدت إلي عدم صلاحيته أو إلي رده فكاتب الجلسة ليس من هيئة القضاء سواء الحالي منهم أو الواقف إقتصار مهمته علي المعاونة في العمل الكتابي.
٥٦٨	المبدأ رقم (٦٤٤) : إشتراك أحد مستشاري محكمة القضاء الإداري في نظر الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بالرغم من سبق إفتائه في هذا الشأن وقت أن كان مستشاراً في القسم الإستشاري للفتوى والتشريع يصبح معه الحكم باطلاً.
٥٦٩	المبدأ رقم (٦٤٥) : الأصل في المحاكمات الجنائية و التأديبية أن من يبدى رأيه يمتنع عليه الإشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها وذلك ضماناً لحيدة القاضي أو عضو مجلس التأديب الذي يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام حتى يطمئن إلى عدالة قاضيه وتجرده من التأثير بعقيدة سبق كونها عن المتهم موضوع المحاكمة.
٥٧٠	المبدأ رقم (٦٤٦) : إشتراك مفوض الدولة في إصدار حكم المحكمة الإدارية مثار الطعن ثم تمثيله هيئة مفوض الدولة أمام محكمة القضاء الإداري التي طعن أمامها في حكم المحكمة الإدارية من شأنه أن يعيب الحكم ويبطله.
٥٧١	المبدأ رقم (٦٤٧) : وجوب تقديم طلب الرد قل تقديم أي دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه.

٥٧١	المبدأ رقم (٦٤٨) : تكييف طلب الحكم بإعتبار الخصومة منتهية في طلب الرد بأنه من قبيل التنازل عن الطلب .
٥٧١	المبدأ رقم (٦٤٩) : المقصود بعمل الخبرة المحظورة بمقتضى نص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات هو العمل الذي تولاه القاضي في غيبة من الدعوي التي ينظرها ويشترك فيها خشية أن يتأثر قضاؤه في الدعوي بما كان له من رأي سابق في موضوع النزاع قبل أن يطرح أمامه للفصل فيه - لا ينصرف هذا الحظر إلى الأعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة التي لها أن تتولاها أصلاً لنفسها أو عن طريق ندب أحد أعضائها وإستثناء بالجوء لأهل الخبرة إذا كانت هذه الأعمال من المسائل الفنية التي يصعب علي المحكمة ذاتها أن تتولاها نفسها دون الرجوع إلى المتخصصين فيها.
٥٧٢	المبدأ رقم (٦٥٠) : إيداء المفوض رأيه في دعوى مانع من إصداره حكم فيها - أثر ذلك : البطلان.
٥٧٢	المبدأ رقم (٦٥١) : إفتاء المستشار في موضوع دعوى عندما كان مستشاراً بالقسم الإستشاري مانع من إصداره حكم فيها - أثر ذلك : البطلان.
٥٧٣	المبدأ رقم (٦٥٢) : ندب أحد مستشاري المحكمة الإدارية العليا رئيساً لإدارة الفتوي لوزارة الإسكان بقرار من رئيس مجلس الدولة ليس من شأنه أن يفقد السيد المستشار ولاية القضاء أو يزيلها عنه بالمعني المفهوم في القانون مما يجعله غير صالح لنظر الطعن محل الحكم المطعون فيه وممنوعاً من سماعه.
٥٧٣	المبدأ رقم (٦٥٣) : المقصود بعمل الخبرة المحظورة علي القاضي في غيبة من الدعوي

التي ينظرها ويشترك في الحكم فيها خشية أن يتأثر قضاؤه في الدعوي بما كان له من رأي سابق في موضوع الدعوي قبل أن يطرح أمامه للفصل فيه لا ينصرف هذا الحظر إلي الأعمال التي تتولاها المحكمة بنفسها أو بواسطة ندب أحد أعضائها للقيام بها قبل الانتقال لمعاينة الشيء المتنازع عليه.

المبدأ رقم (٦٥٤) :

٥٧٤

(١) في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا تسري ذات القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض - م ٥٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (٢) لا يقبل طلب رد جميع مستشاري المحكمة الإدارية العليا أو بعضهم بما يحول دون وجود العدد الكافي وللأمر قانوناً منهم للحكم في طلب الرد - ولا يجوز رد العدد الباقي من مستشاري المحكمة الذين ظلوا حتى صباح يوم الجلسة بدون رد أو تتح طبقاً لصريح نص المادة ١٦٤ من قانون المرافعات.

(٣) لا يعد ندب السادة الأستاذة أعضاء مجلس الدولة في غير أوقات العمل الرسمية وفقاً للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سبباً من أسباب الرد إذ لا يجوز رد القاضي إلا لسبب نص عليه القانون صراحة وجعله سبباً لذلك ولا يجوز القياس علي تلك الأسباب أو التوسع فيها.

(٤) أسباب الرد مناطها وقائع محددة علي سبيل الحصر في البنود ١، ٢، ٣ من المادة ١٤٨ من المرافعات، وكذلك في البند ٤ من ذات المادة و مناط الرد القائم علي السبب الرابع من أسباب الرد الخاص بوجود عداوة أو مودة بين طالب الرد والمطلوب رده قيام علاقة ذاتية مباشرة بين شخصين طبيعيين إذ المودة أو العداوة لا تنسب إلي شخص معنوي ليس له وجود حقيقي في الواقع وإنما قد تقوم مع الشخص الطبيعي الممثل للشخص المعنوي ولا يكفي إدعاء نسبة العداوة أو المودة بل يجب أن يقوم عليها دليل يقطع بقيامها ويتمثل في أفعال وسلوك من جانب القاضي تتجلى فيها العداوة أو المودة.

(٥) تقرير المشرع في المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧

	<p>لسنة ١٩٧٢ بجواز نذب أعضاء المجلس ، شأنهم ، شأن غيرهم من أعضاء الهيئات القضائية القيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات بالحكومة ومصالحها وغيرها وإجازة المشرع ذلك إقرار منه أنه بذاته لا يمكن أن ينشئ عداوة أو مودة وهو لا يجعل العضو المنتدب أجيراً الذي الجهة المنتدب إليها.</p>
٥٧٨	<p>المبدأ رقم (٦٥٥) :</p> <p>ينعقد الاختصاص في طلب رد أحد مستشاري المحكمة الادارية العليا لدائرة أخرى بالمحكمة غير تلك التي يكون المستشار المطلوب رده عضواً فيها - ويؤدي الرد إلى وقف نظر الدعوى حالا وقد ينتهي مآلاً إلى تنحية المحكمة أو بعض أعضائها عند نظر الدعوى - لكي يتحقق هذا الأثر فلا بد من تقديم الرد إلى الجهة التي حددها المشرع داخل نطاق المحكمة المختصة ، على كاتب المحكمة رفع تقرير الرد إلى رئيس المحكمة خلال أربع و عشرين ساعة ، يقصد بكاتب المحكمة و رئيسها في هذا الصدد : كاتب و رئيس المحكمة الادارية العليا - تقديم طلب رد مستشار بالمحكمة الادارية العليا إلى جهة قضائية أخرى ينفي أى أثر لطلب الرد و لا يمنع المحكمة المذكورة من الاستمرار في الخصومة.</p>
٥٧٩	<p>المبدأ رقم (٦٥٦) :</p> <p>يترتب على طلب الرد وقف الدعوى الأصلية اذا توافرت شروط الرد - هذا الاثر مقصور على طلب الرد الأول دون سواه - يتعين تقديم طلب الرد قبل أى دفع أو دفاع في الدعوى.</p>
٥٧٩	<p>المبدأ رقم (٦٥٧) :</p> <p>طلبات الرد دعاوي مستقلة - الحكم الصادر في طلب الرد حكم قطعي.</p>
٥٧٩	<p>المبدأ رقم (٦٥٨) :</p> <p>أسباب رد القضاة وردت علي سبيل الحصر في القانون فلا يجوز القياس عليها أو التوسع في تفسيرها - طلب الرد خصومة شخصية يجب توافر دواعيها بين طالب الرد نفسه والقاضي المطلوب رده - لا</p>

	يكفي مجرد الإدعاء بقيام هذه العلاقة بل يجب أن يقوم الدليل للقاطع عليها.
٥٨٠	المبدأ رقم (٦٥٩) : يترتب على طلب الرد الأول وقف الدعوي الأصلية إذا توافرت شروط الرد.
٥٨٠	المبدأ رقم (٦٦٠) : التقرير بالرد في قلم الكتاب هو عمل إجرائي يشترط لصحته أن يفرغ في الشكل القانوني المقرر - ولا يغني عنه أن يقع التقرير بالرد أمام المحكمة ذاتها سواء بإثبات الطلب ومضمونه في محضر الجلسة أو بتقديم الطلب إلى رئيس المحكمة وتأشير عليه بإرفاقه بملف للدعوي التي تنتظرها.
٥٨١	المبدأ رقم (٦٦١) : يكون الحكم بالغرامة عند رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه - مناط التغريم وعلته متحققة أيضاً في حالة عدم القبول.
٥٨١	المبدأ رقم (٦٦٢) : التمييز بين العمل الذي يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها ويكون من صميم واجباته، وبين عمل الخبرة المحظور بنص المادة ١٤٦ مرافعات.
٥٨١	المبدأ رقم (٦٦٣) : لا محل للحكم بمصادرة الكفالة إذا كانت لم تؤد ، ولا معني إلزام الطالبين بأدائها إذا حكمت المحكمة ببطلان طلب الرد.
٥٨٢	المبدأ رقم (٦٦٤) : سبق عمل أحد مستشاري المحكمة بإدارة الفتوي المختصة بإيداء للرأي لوزارة ما لا يصلح في حد ذاته سبباً لعدم صلاحيته للحكم في القضايا التي تكون تلك الوزارة طرفاً فيها.
٥٨٢	المبدأ رقم (٦٦٥) : المانع الحائل بين المستشار بالقضاء الإداري من نظر الدعوى يظل

٥٨٢	<p>مانعاً له من نظر الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٦) :</p>
	<p>لا يجوز لعضو مجلس الدولة الذي كان عضواً بلجنة البت أن يشترك في نظر الدعوى التأديبية عند نظر المحكمة المساءلة التأديبية للمشاركين في لجنة البت.</p>
٥٨٣	<p>المبدأ رقم (٦٦٧) :</p> <p>تنازل طالب الرد عن طلب الرد.</p>
٥٨٣	<p>المبدأ رقم (٦٦٨) :</p> <p>المادة ١٤٨ من قانون المرافعات قد أوردت الأسباب التي يجوز فيها طلب رد القاضي علي سبيل الحصر — لا يجوز طلب رد القاضي إلا لأحد هذه الأسباب — لا يجوز القياس علي هذه الأسباب أو التوسع في تفسيرها.</p>
٥٨٤	<p>المبدأ رقم (٦٦٩) :</p> <p>سريان الأحكام المتعلقة بعدم صلاحية القضاة وردهم الواردة في قانون المرافعات علي قضاة مجلس الدولة.</p>
٥٨٤	<p>المبدأ رقم (٦٧٠) :</p> <p>رئاسة الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لهيئة مفوضي الدولة بالإسكندرية لا تنهض بذاتها سبباً لفقده صلاحية القضاء في دعوي جري تحضيرها وإعداد تقرير من هيئة مفوضي الدولة فيها إيان رئاسته للهيئة</p>
٥٨٥	<p>المبدأ رقم (٦٧١) :</p> <p>ليس هدف المشرع من تنظيم تقديم طلبات الرد أن يقذف أي خصم قاضيه بورقة عليها (طلب رد) فيكون من شأنها وقف وتعطيل الفصل في الدعوي لمجرد رغبة المتقاضى أو هوي منه في حجب وعزل القاضي عن ممارسة ولايته التي تولاها وفقاً لصحيح حكم القانون — ترتيباً علي ذلك إذا لم يكن طلب الرد المقدم وفقاً للإجراءات القانونية متضمناً أحدي حالات الرد المنصوص عليها في القانون فإنه ليس له الأثر</p>

٥٨٧	<p>الواقف علي الدعوي أو علي الطعن ومن ثم علي المحكمة أن تلتفت عنه.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٢) :</p>
٥٨٨	<p>(١) قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا هو للجهة المختصة التي يحصل تقرير الرد به في حالة رد أحد أعضاء المحكمة الإدارية العليا .</p> <p>(٢) إقامة طلب الرد أمام محاكم أخرى يجعل طلب الرد غير مقبول حتى ولو أحيل من هذه المحكمة إلي المحكمة الإدارية العليا فضلاً عن أنه ليس له أثر واقف علي الطعن المنظور أمام المحكمة الإدارية العليا .</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٣) :</p>
٥٨٩	<p>تنظيم مرفق القضاء وما يقوم عليه من تخصص يفترض تشابه وتقارب المنازعات التي تنظرها محكمة معينة وبالتالي إستقرارها علي قضاء أو حلول أو مبادئ بشأن تلك المنازعات، ولذلك فإن صدور مبدأ قانوني في تفسير نص لا يعد مانعاً للمحكمة التي أصدرته من نظر دعوي يثار فيها أمر تطبيق ذات النص.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٤) :</p>
٥٩٠	<p>ليس لصفة عضو مجلس الدولة من أثر علي سلامة الحكم الصادر لصالحه أو ضده من محاكم مجلس الدولة طالما لم يثبت مشاركته فيه بهذه الصفة في أية مرحلة من مراحل الدعوي أو أن هذه الصفة كانت محل إعتبار في الحكم — وليس لهذه الصفة أن تشكل سبباً من أسباب الرد في حق الهيئة التي أصدرت الحكم الطعين.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٥) :</p>
	<p>(١) لم يجز المشرع إستجواب القاضي أو توجيه اليمين إليه في دعوي الرد إكتفاءً بتمكينه من إيداء رأيه وملاحظاته إذ لا يعتبر طرفاً ذا مصلحة شخصية مباشرة في خصومة الرد، لعدم تعلقها بحقوق ذاتية لأطرافها، وإنما تقوم علي تمسك أحد الخصوم في الدعوي الموضوعية بمخالفة القاضي إيان نظره الدعوي للقواعد التي فرضها المشرع لضمان تجرده وبعده عن الميل.</p> <p>(٢) يمتنع علي القاضي الطعن علي الحكم الصادر برده، للطبيعة الخاصة</p>

	<p>لخصومة الرد بالنسبة له ودرءاً لأية شبهة حول مصلحته في الإستمرار في نظر الدعوى.</p> <p>(٣) إستهداف المساواة التي نصت عليها المادة (٤٠) من الدستور عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية وإختلاف المركز القانوني للقاضي المطلوب رده عن المركز القانوني لطالب الرد في خصوص خصومة الرد، مؤداه ألا إخلال بمبدأ المساواة -أساس ذلك.</p> <p>(٤) كفالة حق المواطن في اللجوء إلي قاضيه الطبيعي أمر يتعلق بولاية القضاء، ولا شأن له بتوفر الحيادة التي يجب أن يتحلي بها كل من يجلس مجلس القضاء.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٦) :</p> <p>تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا للقواعد المقررة لرد مستشاري محكمة للنقض وتسرى في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الإداري للقواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الإستئناف وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية القواعد المقررة لرد القضاة - عدم جواز رد جميع مستشاري المحكمة بحيث لا يبقى العدد الكافي للحكم في الدعوى الأصلية</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٧) :</p> <p>أن تقديم طلب رد مستشار بالمحكمة الادارية العليا إلى جهة قضائية أخرى ينفي أي أثر لطلب الرد ولا يمنع المحكمة المذكورة من الاستمرار في الخصومة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٨) :</p> <p>دعوى للمخاصمة لا تنتج أثرها بالنسبة لصلاحيه القاضي لنظر الدعوى التي رفعت دعوى المخاصمة في سياقها إلا من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٧٩) :</p> <p>لا يقضى في حالة التنازل عن طلب الرد بالغرامة - أساس ذلك:</p>
٥٩٣	
٥٩٤	
٥٩٥	
٥٩٥	

	القضاء بالغرامة مرتبط برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله.
٥٩٥	المبدأ رقم (٦٨٠) :
	(١) المشرع قد أفرد دعوى مخاصمة للقضاة بقواعد وإجراءات خاصة بقصد توفير الضمانات للقاضي في عمله، ولحاط ذلك بسياج من الحماية بما يجعل القضاة في مأمن من كيد العابثين الذين يحالون النيل منهم والمساس بكرامتهم وهيبتهم بمقاضاتهم لمجرد التشهير بهم.
	(٢) الفصل في دعوى المخاصمة يتم على مرحلتين: الأولى: مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها، والثانية: مرحلة الفصل في موضوعها.
	(٣) والمقصود بالغش في هذا المقام هو ارتكاب القاضي الظلم عن قصد بدافع المصلحة الشخصية أو الكراهية لأحد الخصوم أو محاباة للطرف الآخر - الخطأ المهني الجسيم هو الخطأ الذي ينطوي على أقصى ما يمكن تصوره من الإهمال في أداء الواجب، ويكون ارتكابه نتيجة غلط فاضح ما كان لينساق إليه لو اهتم بواجبه الاهتمام للعادي، أو بسبب إهماله إهمالاً مفرطاً يعبر عن خطأ فاحش مثل الجهل للفاضح بالمبادئ الأساسية للقانون.
	(٤) لا يعتبر خطأ مهنيًا جسيمًا فهم رجل القضاء للقانون على نحو معين ولو خالف فيه إجماع الشراح، ولا تقديره لواقعة معينة أو إساءة الاستنتاج، كما لا يدخل في نطاق الخطأ المهني الجسيم الخطأ في استخلاص الوقائع أو تفسير القانون أو قصور الأسباب.
٥٩٧	المطلب الثاني
	التطبيقات القضائية في تنحي القضاة
٥٩٨	الفرع الأول
	تنحي القضاة
	في قضاء محكمة النقض
٥٩٨	المبدأ رقم (٦٨١) :
	تنحي القاضي عن نظر الدعوى أمر يتعلق بشخصه.

٥٩٨	<p>المبدأ رقم (٦٨٢) :</p> <p>تتحي القاضي عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من قانون المرافعات مرده إلى ما يعتمل في ضميره وما يستشعره وجدانه دون رقيب عليه في ذلك.</p>
٥٩٨	<p>المبدأ رقم (٦٨٣) :</p> <p>تتحية القاضي عن نظر الدعوى يكون بطلب رده عن نظر الدعوى أو بأن يكون القاضي قد إستشعر الحرج من نظرها لأى سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التتحى.</p>
٥٩٩	<p>المبدأ رقم (٦٨٤) :</p> <p>أسباب المخاصمة وردت فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو رفع دعوى المخاصمة لغيرها من الأسباب - المقصود بالتدليس والضرر هو الإنحراف عن العدالة عن قصد وبسوء نية إيثاراً لأحد الخصوم أو نكاية فى خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة.</p>
٦٠٠	<p>المبدأ رقم (٦٨٥) :</p> <p>الحكم بالغرامة يكون عندما تفصل المحكمة فى طلب الرد بالرفض ، أما إذا كان قضاؤها إثباتاً لتنازل طالب الرد عن طلبه - أياً كان وجه الرأى فى جواز قبول التنازل عن طلبات الرد - فلا محل للحكم بالغرامة.</p>
٦٠٠	<p>المبدأ رقم (٦٨٦) :</p> <p>تتحي القاضي عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من القانون المذكور مرده إلى ما يعتمل فى ضميره وما يستشعره وجدانه دون رقيب عليه فى ذلك . ومن ثم فلا جناح على المحكمة بتشكيلها الحالى إذا مضت فى نظر الدعوى بعد إذ لم يقم فى حقها سبب من أسباب عدم الصلاحية ولو لم يتخذ المخاصم إجراءات الرد فى مواجهة أحد أعضائها أو يستشعر أحدهم حرجاً فى نظرها .</p>

٦٠١	<p>المبدأ رقم (٦٨٧) :</p> <p>إذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغاً لجهة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم فى الدعوى وتعين عليه أن يتخلى عن نظرها.</p>
٦٠١	<p>المبدأ رقم (٦٨٨) :</p> <p>(١) حق التقاضى الذى تقرر برده فى أن يلجأ إلى القضاء للحكم له على طالب الرد بالتعويض - زوال صلاحيته للحكم فى الدعوى وعليه التحدى عن نظر الدعوى.</p> <p>(٢) انحراف طالب الرد عن السلوك المألوف للشخص العادى وعما وضع له وإستعماله إستعمالاً كيدياً إبتغاء مضارة المدعى الأمر الذى يتوافر به الخطأ التقصيرى فى حق طالب الرد ويسأل معه عما أصاب المدعى من أضرار مترتبة على هذا الخطأ، وأى ضرر أقسى وأمر على نفس القاضى أن يجعل طالب الرد نزاهة القاضى وحيدته محل الشك من الخصوم وسمعته مضغة فى الأقواء .</p>
٦٠٢	<p>المبدأ رقم (٦٨٩) :</p> <p>إذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغاً لجهة الاختصاص زالت صلاحيته للحكم فى الدعوى ويتعين عليه أن يتحدى عن نظرها.</p>
٦٠٣	<p>الفرع الثانى</p> <p>تحدى القضاء</p> <p>فى قضاء المحكمة الإدارية العليا</p>
٦٠٣	<p>المبدأ رقم (٦٩٠) :</p> <p>تتحدى أحد أفراد الدائرة لا يستتبع بالضرورة تتحدى باقى أعضائها - أسباب التحدى هي أسباب ذاتية بطبيعتها تتحقق فى قاض بذاته قد يتصادف تكرار أسباب التحدى مع زميل له فى ذات الدائرة - إذا كانت ثمة أسباب موضوعية للرد تصدق على جميع أعضاء الدائرة فإن على</p>

٦٠٥	<p>الطاعن أن يطلب ردهم جميعاً ولا يلزم القانون القاضي عند التتحي تحرير محضر يحفظ بالمحكمة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٩١) :</p>
	<p>تتحي رئيس المحكمة عن نظر الدعوي ونظرها برئاسة أقدم الأعضاء وتوقيعه علي محاضر الجلسات ومسودة الحكم ونسخته الأصلية بصفته رئيساً للمحكمة - صدور الحكم برئاسة رئيس المحكمة المتتحي علي خلاف الواقع - لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة الحكم ولا يؤدي إلي بطلانه.</p>
٦٠٧	<p>المبدأ رقم (٦٩٢) :</p> <p>دعوى - عوارض سير الدعوى - طلب الرد - الكفالة وشرط مصادرتها.</p>
٦٠٧	<p>المبدأ رقم (٦٩٣) :</p> <p>مناط الحكم بالغرامة وعلته.</p>
٦٠٧	<p>المبدأ رقم (٦٩٤) :</p> <p>ثبوت تتحي أحد أعضاء المحكمة عن نظر الدعوى بمحضر الجلسة يجعله ممنوعاً من نظرها - حضوره جلسة المرافعة واشتراكه في المداولة وورود اسمه في أصل الحكم ضمن الهيئة التي أصدرته يؤدي إلى بطلان الحكم .</p>
٦٠٧	<p>المبدأ رقم (٦٩٥) :</p> <p>أحزاب سياسية - لجنة شئون الأحزاب - تشكيلها - طباعة القرارات الصادرة منها - ضمانات الحيادة والتتحي - هذه اللجنة إدارية وما يصدر عنها من قرارات بالاعتراض على تأسيس الحزب لا يعدو أن تكون قراراً إدارياً شكلاً وموضوعاً - لايسرى بشأن رئيس وأعضاء اللجنة ما هو مقرر بشأن القضاة من أحكام قانونية تتعلق بالحيادة والتتحي والمنع من المشاركة في الحكم - لاوجه للنعي على تشكيل اللجنة بالبطلان لأن رئيسها وبعض أعضائها ينتمون لحزب سياسي آخر.</p>

٦١١	الباب السابع
	عوارض سير الخصومة الإدارية
٦١٥	الفصل الأول
	وقف الخصومة
٦١٥	المبحث الأول
	الأحكام العامة في وقف الخصومة
٦١٦	المطلب الأول
	«المقصود بوقف الخصومة»
٦١٦	المطلب الثاني
	أنواع وقف الخصومة
٦١٦	الفرع الأول
	وقف الخصومة بقوة القانون
٦١٧	الفرع الثاني
	وقف الخصومة بحكم المحكمة
٦١٨	الفرع الثالث
	وقف الخصومة بإتفاق الأطراف
٦١٨	المطلب الثالث
	آثار وقف الخصومة
٦١٨	المطلب الرابع
	إنهاء وقف الخصومة
٦١٩	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية في وقف الخصومة
٦٢٠	المطلب الأول
	وقف الخصومة
	في قضاء محكمة النقض

٦٢٠	<p>الفرع الأول</p> <p>الوقف الاتفاقي</p> <p>(الوقف باتفاق الأطراف)</p>
٦٢٠	<p>المبدأ رقم (٦٩٦) :</p> <p>الاتفاق على وقف الخصومة كما يصح أن يكون بين الخصوم أنفسهم يصح أيضا أن يكون بين وكلائهم وهم المحامون الحاضرون عنهم إذ أنه من إجراءات التقاضي التي يشملها نص المادة ٨١٠ مرافعات ولا يدخل في عداد الحالات التي استلزمت المادة ٨١١ مرافعات الحصول على تفويض خاص بها.</p>
٦٢٠	<p>المبدأ رقم (٦٩٧) :</p> <p>مناط تطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات التي توجب تعجيل الدعوى فى الثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل وإلا اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه أن يتم وقف الخصومة بناء على اتفاق طرفيها على ألا تزيد مدة الوقف على ستة أشهر تبدأ من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الاتفاق أيا ما كان سببه.</p>
٦٢١	<p>المبدأ رقم (٦٩٨) :</p> <p>مؤدى أحكام الوقف الاتفاقي الذى تحكمه المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات أن الشارع وإن أعطى الخصوم رخصة الاتفاق على وقف الدعوى مدة لا تزيد على ستة أشهر إلا أنه مع ذلك أوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانتهاه هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها فى هذا الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا إستئنافه — ولا يمنع من أعمال هذا الجزاء قيام مفاوضات الصلح بين طرفى النزاع إذ لا تعد هذه المفاوضات من قبيل القوة القاهرة التى تمنع من جريان مواعيد المرافعات وبالتالي تبرر عدم إجراء التعجيل فى الميعاد.</p>
٦٢٢	<p>المبدأ رقم (٦٩٩) :</p> <p>الوقف الاتفاقي وجزاء عدم التعجيل فى الميعاد.</p>

٦٢٢

المبدأ رقم (٧٠٠) :

مدة وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم لا تعتبر ميعاداً من قبيل المواعيد التي عالجها المشرع في المادة ١٥ من قانون المرافعات بقوله " إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاداً ... " فالميعاد الذي عناه الشارع فيها هو ذلك الذي يعينه القانون للحضور أو لحصول الإجراء — إذ كانت مدة الوقف الإتفاقي يحددها الخصوم أنفسهم حسبما يترأى لهم وليس في تدخل المشرع بوضع حد أقصى لها ما يضافى عليها وصف الميعاد وإنما هدفه من ذلك ألا يصبح الوقف وسيلة تعطيل وإطالة.

٦٢٣

الفرع الثاني

مناطق التمييز بين الوقف الاتفاقي

والوقف التعليقي للخصومة

٦٢٣

المبدأ رقم (٧٠١) :

(الوقف التعليقي) : وقف الدعوى إعمالاً لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات لا يخضع لإدارة الخصوم وإنما هو جوازي متروك لمطلق تقدير المحكمة لمدى جدية منازعة الخصوم في المسألة الأولية التي يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى وإذا قضت به المحكمة لا تحدد للوقف أجلاً معيناً بل تظل الخصومة في الدعوى موقوفة حتى يفصل نهائياً في تلك المسألة الأولية.

(الوقف الاتفاقي) : الوقف المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من ذات القانون منوط أصلاً باتفاق الخصوم وطلبهم وإن اشترط المشرع إقرار المحكمة لهذا الإتفاق على ألا يزيد مدة الوقف المتفق عليها عن ستة أشهر.

٦٢٤

المبدأ رقم (٧٠٢) :

تعجيل الدعوى بعد وقفها طبقاً لنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات يتطلب إتخاذ إجرائين جوهريين هما : تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سيرها أمام المحكمة ، وإعلان الخصم بهذه الجلسة

٦٢٥	<p>وبشرط أن يتم الإعلان قبل انتهاء ميعاد الثمانية أيام المحدد في نص المادة ١٢٨ سالفه الذكر - لا يعتبر الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات مرعياً إلا إذا تم إعلان التعجيل خلال الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف.</p> <p>المبدأ رقم (٧٠٣) :</p>
٦٢٥	<p>سلطة المحكمة في العدول عن الوقف الاتفاقي مقيدة بقيام مبرر لذلك وهو تغير الظروف التي أدت إلى الوقف وبشرط أن يكون ذلك قبل انتهاء مدته فإذا ما انتهت مدة الوقف زالت سلطة المحكمة في العدول عنه لتعلق حق الخصوم به.</p> <p>المبدأ رقم (٧٠٤) :</p>
٦٢٥	<p>(١) تعجيل الدعوى بعد وقفها طبقاً لنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات يقتضى إتخاذ إجراءين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سيرها أمام المحكمة وإعلان الخصم بهذه الجلسة ويشترط أن يتم الإعلان قبل إنتهاء ميعاد الثمانية أيام المحددة في نص المادة سالفه الذكر.</p> <p>(٢) الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من قانون المرافعات لا تكون هي النص الواجب التطبيق ، فلا يلتزم قلم الكتاب أن يسلم صحيفة التعجيل إلى قلم المحضرين وإنما يكون على صاحب الشأن بعد تقديم الصحيفة المشار إليها إلى قلم الكتاب لتحديد الجلسة أن يتسلمها لتقديمها إلى قلم المحضرين لإعلانها خلال الموعد المحدد.</p>
٦٢٦	<p>الفرع الثالث</p>
٦٢٦	<p>التمييز بين الوقف الاتفاقي والوقف الجزائي</p> <p>المبدأ رقم (٧٠٥) :</p> <p>الوقف له شروطه وأوضاعه الخاصة والتميزة وبالتالي يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقي المقررة في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات فلا يسرى عليه ما تقضى به تلك المادة من وجوب تعجيل الدعوى خلال الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل ، وإنما يخضع</p>

٦٢٧	<p>التراخي في تعجيلها - بعد إنقضاء مدة الوقف - لسريان ميعاد سقوط الخصومة من هذا التاريخ.</p> <p>المبدأ رقم (٧٠٦) :</p>
٦٢٨	<p>الوقف المنصوص عليه في هذه المادة هو جزاء جعل للمشرع الأمر في اعتبار الدعوى كأن لم تكن إعمالاً له - بعد مضي مدة الوقف - جوازيًا للمحكمة ومشروطاً بأن تكون المحكمة قد حددت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرته به وأوقفت الدعوى جزاء على عدم تنفيذه ومن ثم فلا تسرى عليه الجزاء المقرر بالمادة ١٢٨ من قانون المرافعات والتي تقضى بوجوب تعجيل الدعوى خلال الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل وإلا اعتبر المدعى تاركاً لدعواه والمستأنف تاركاً لاستئنافه.</p> <p>الفرع الرابع</p> <p>الوقف بحكم المحكمة لحين الفصل في مسألة أولية</p> <p>(الوقف التطيقي)</p>
٦٢٨	<p>المبدأ رقم (٧٠٧) :</p> <p>على المحكمة أن تعرض لتصفية كل نزاع يقوم على أى عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحكم فيها على الفصل فيه، وليس لها أن تقف الدعوى حتى يفصل فى ذلك النزاع فى دعوى أخرى - القضاء بوقف الدعوى مخالف للقانون.</p>
٦٢٩	<p>المبدأ رقم (٧٠٨) :</p> <p>مناط الحكم بوقف السير فى الدعوى عند إثارة أحد الخصوم دفعا يكون الفصل فيه أمراً لازماً للفصل فى الدعوى ، أن تكون هذه المسألة التى يثيرها ذلك الدفع خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو بالاختصاص النوعى.</p>
٦٣٠	<p>المبدأ رقم (٧٠٩) :</p> <p>تعليق أمر الفصل فى الدعوى على إجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذها أو استيفائه والحكم بوقف للدعوى لئلا السبب حتى يتخذ هذا الإجراء أو يتم ، يجعل حكم الوقف حكماً قطعياً فيما تضمنه من عدم جواز الفصل</p>

٦٣٠	<p>فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يتمتع على المحكمة معاودة النظر فى الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك للحكم .</p> <p>المبدأ رقم (٧١٠) :</p> <p>وقف الدعوى جوازيًا للمحكمة ومتروكاً لمطلق تقديرها — لا يجوز الطعن فى حكمها لعدم إستعمالها هذه الرخصة.</p>
٦٣٠	<p>المبدأ رقم (٧١١) :</p> <p>مناط الحكم بوقف السير فى الدعوى إذ رأت المحكمة تعليق حكمها فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، أن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة الوظيفى أو النوعى.</p>
٦٣١	<p>المبدأ رقم (٧١٢) :</p> <p>الوقف التعليقي جوازي للمحكمة ومتروك لمطلق تقديرها حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية أو عدم جديتها.</p>
٦٣١	<p>المبدأ رقم (٧١٣) :</p> <p>مناط الحكم بوقف السير فى الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات عند إثارة أحد الخصوم دفعاً يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الدعوى، أن تكون المسألة التى يثيرها الدفع خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو الاختصاص النوعى.</p>
٦٣١	<p>المبدأ رقم (٧١٤) :</p> <p>الوقف التعليق جوازي للمحكمة.</p>
٦٣٢	<p>المبدأ رقم (٧١٥) :</p> <p>عدم جواز الطعن فى الحكم لعدم إستعمال المحكمة لسلطانها الجوازية فى الوقف التعليقي للدعوى.</p>
٦٣٢	<p>المبدأ رقم (٧١٦) :</p> <p>مناط وقف الدعوى المدنية إنتظاراً للفصل فى الدعوى الجنائية هو أن تكون الدعوى الجنائية لازمة للفصل فى الحق المدعى به.</p>
٧١٧	<p>المبدأ رقم (٧١٧) :</p> <p>إيداء الإدعاء بالتزوير بطريق الطلب العارض أو بطريق الدعوى</p>

٦٣٣	<p>الأصلية كاف لقيام الإدعاء وتحقق آثاره لحين الفصل فيه - ومقتضى ذلك هو عدم جواز البت في موضوع المحرر ووجوب وقف الخصومة الأصلية فيه لحين البت في أمر تزويره.</p> <p>المبدأ رقم (٧١٨) :</p>
٦٣٤	<p>على المحاكم كلما بدا لها احتمال وقوع التناقص بين الأحكام أن تدرأه بما يسره لها القانون من سبيل ومنيا وقف الدعوى على نهائية حكم آخر سبق لم يكتسب بعد قوة الأمر المقضى.</p> <p>المبدأ رقم (٧١٩) :</p>
٦٣٥	<p>وقف الدعوى التعليقي لا يخضع لإرادة الخصوم وإنما هو جولى متروك لمطلق تقدير المحكمة لمدى جدية منازعة الخصوم فى المسألة الأولية التى يكون الفصل فيها لازماً للحكم فى الدعوى - المحكمة لا تحدد للوقف أجلاً معيناً بل تظل الخصومة فى الدعوى موقوفة حتى يفصل نهائياً فى تلك المسألة الأولية - مقارنة مع الوقف الاتفاقى.</p> <p>المبدأ رقم (٧٢٠) :</p>
٦٣٥	<p>مناطق الحكم بوقف الدعوى تعليقاً أن ترى المحكمة تعليق حكمها فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم، وأن تكون هذه المسألة خارجة عن إختصاص المحكمة الوظيفى أو النوعى.</p> <p>المبدأ رقم (٧٢١) :</p>
	<p>محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل فى كافة منازعات الجنسية أياً كانت صورتها أى سواء كانت فى صورة دعوى أصلية بالجنسية ، أم فى صورة طعن فى قرار إدارى صادر فى الجنسية ، أم فى صورة مسألة أولية فى دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل فى تلك المسألة ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام القضاء العادى فى حدود إختصاصه وأثير النزاع فى الجنسية ، وكان الفصل فيها يتوقف عليه الفصل فى الدعوى ، إذ يتعين على المحكمة فى هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصم ميعاداً يستصدر فيه حكماً نهائياً من مجلس الدولة فى مسألة الجنسية.</p>

٦٣٦	المبدأ رقم (٧٢٢): وقف الدعوى أمر جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن إختصاصها أو عدم جديتها.
٦٣٦	المبدأ رقم (٧٢٣) : لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى فهم الواقع والموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم فإن لها تقدير مدى جدية أو جدوى طلب الخصم ضم قضية إلى أخرى معروضتين عليها أو طلب وقف إحداهما ريثما يفصل فى الأخرى لتجيب هذا الطلب أو ترفضه.
٦٣٧	المبدأ رقم (٧٢٤) : مناط الحكم بوقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن تكون المسألة الأولية التى يثيرها أحد الخصوم خارجة عن إختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو النوعى.
٦٣٧	المبدأ رقم (٧٢٥) : تعليق أمر الفصل فى الدعوى حتى يتم حسم مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها أولاً ، والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب، يجعل حكم الوقف هذا قطعياً فيما تضمنه من عدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يمتنع على المحكمة معاودة نظر الدعوى قبل أن يقدم لها الدليل على تمام تنفيذ ما قضى به ذلك الحكم . (٢) حكم الوقف التعليقى هذا عذراً مانعاً من مباشرة خصومة الدعوى الموقوفة ويؤدى إلى وقف سريان تقادمها طوال المدة من وقت صدوره إلى حين تمام تنفيذ ما أمر به.
٦٣٨	المبدأ رقم (٧٢٦) : سلطة المحكمة الجوازية فى الوقف تمنع الطعن على عدم استعمال تلك السلطة.
٦٣٨	المبدأ رقم (٧٢٧): أن وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات إنما هو أمر جوازى لمحكمة الموضوع حسب تقديرها لمدى جدية المنازعة.

٦٣٩	المبدأ رقم (٧٢٨) : وقف الدعوى والإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا.
٦٣٩	المبدأ رقم (٧٢٩) : الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى هو حكم قطعى يجوز استئنافه على استقلال .
٦٤٠	المبدأ رقم (٧٣٠) : الحكم بوقف الفصل في موضوع الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها هذا الفصل ينطوى حتماً على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى بما يتيح لمستأنف حكم الوقف أن يطرح على محكمة الاستئناف نعيه على قضاء ذلك الحكم فى شكل الدعوى.
٦٤٠	المبدأ رقم (٧٣١) : فإذا اشتملت الدعوى على عدة طلبات يتوقف للحكم فى بعضها على الفصل فى المسألة الأولية ، فإن الوقف يتم بالنسبة لهذه الطلبات وحدها وتستمر المحكمة فى نظر الطلبات الأخرى إلا إذا كان هناك ارتباط وثيق بين مختلف الطلبات بحيث يتعذر معه الحكم فى بعضها فتوقف الدعوى بأكملها
٦٤١	المبدأ رقم (٧٣٢) : الوقف التعليقى للدعوى هو أمر جوازى متروك لمطلق تقدير المحكمة حسبما تستبينه من جديده المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها.
٦٤١	المبدأ رقم (٧٣٣) : مناط الحكم بوقف السير فى الدعوى طبقاً للمادة سالفه الذكر أن تكون المسألة الأساسية التى يثيرها الدفع خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلقة بالنظام العام .
٦٤١	المبدأ رقم (٧٣٤) : حكم الوقف حكماً قطعياً بعدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى قبل الفصل فى المسألة الأولية ، وبأن الفصل فى المسألة الأولية لا يدخل

	<p>في اختصاصها بل في اختصاص جهة أو محكمة أخرى ، وتكون له في هذا النطاق حجية الأمر المقضى بحيث لا يحق للمحكمة التي أصدرته أن تعدل عن هذا النظر ولا تملك معاودة النظر في الموضوع دون أن يقوم لديها الدليل على تنفيذ حكم الوقف أو على أن هذا التنفيذ قد أضحى مستحيلاً.</p>
٦٤٢	<p>المبدأ رقم (٧٣٥) :</p> <p>جوازية وقف الدعوى.</p>
٦٤٢	<p>المبدأ رقم (٧٣٦) :</p> <p>تعليق أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف قطعياً فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه.</p>
٦٤٢	<p>المبدأ رقم (٧٣٧) :</p> <p>حكم الوقف التعليقي هو حكم قطعي فيما تضمنه من عدم نظر الدعوى حتى تنفيذ مقتضاه، فإن قيام حكم الوقف التعليقي هذا يكون عنراً مانعاً من مباشرة خصومة الدعوى الموقوفة ويؤدي إلى وقف سريان تقادمها طوال المدة من وقت صدوره وحتى زوال سبب الوقف إما بصدور حكم في المسألة الأخرى أو بثبوت استحالة صدوره.</p>
٦٤٣	<p>المبدأ رقم (٧٣٨) :</p> <p>وقف الدعوى أمر جوازي للمحكمة ومتروك لمطلق تقديرها دون معقب من محكمة النقض فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعمالها هذه الرخصة.</p>
٦٤٣	<p>المبدأ رقم (٧٣٩) :</p> <p>طلب إلغاء قرار لجنة القبول فيما تضمنه من رفض قيد الطاعن بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية - الفصل في هذا الشق مترتب على الفصل في الشق لأول بإعادة قيده في الجدول العام للمحامين المشتغلين كمسألة أولية - أثر ذلك.</p>

٦٤٤	المبدأ رقم (٧٤٠) : محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الجنسية أيا كانت صورتها - توقف الفصل في المسألة على الفصل في الدعوى الأصلية - وقف الدعوى.
٦٤٥	المبدأ رقم (٧٤١) : مبدأ تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فى الموضوع المشترك بين الدعويين أثره : على المحكمة المدنية وقف الدعوى أمامها انتظارا للحكم الجنائى الصادر فى الدعوى الجنائية.
٦٤٥	المبدأ رقم (٧٤٢) : طلب التعويض عن الوفاة والتحقق من مرتكب الحادث يوجب وقف الدعوى المدنية لحين الفصل فى الدعوى الجنائية بحكم بات.
٦٤٦	الفرع الخامس الوقف الجزائي
٦٤٦	المبدأ رقم (٧٤٣) : الحكم بإعتبار الدعوى كأن لم تكن عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة (٩٩) مرافعات هو أمر جوازى لمحكمة الموضوع يرجع فيه إلى تقديرها ، فإذا مارست المحكمة سلطتها وقضت بتوقيع هذا الجزاء ، ثم رفع المحكوم عليه إستئنافاً عن هذا الحكم متظلاً منه ، كان على المحكمة الإستئنافية ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن تراجع محكمة الدرجة الأولى فى تقديرها له إذ أن الإستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، مما يقتضى من تلك المحكمة أن تعيد النظر فى الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية
٦٤٧	المبدأ رقم (٧٤٤) : المشرع قد نظم الجزاءات التى تملك المحكمة توقيعها على الخصم المتخلف عن إيداع المستندات التى تكلفه المحكمة بتقديمها فى خلال

الأجل الذي حددته وهي الغرامة والوقف وإعتبار الدعوى كأن لم تكن ما لم يضار خصمه من الجزائين الأخيرين ولا تملك المحكمة في هذه الحالة إعتبار المستند غير موجود إلا بعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٠ ، ٥١ من قانون الإثبات
المبدأ رقم (٧٤٥) :

القرار الذي تصدره المحكمة بالغرامة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن القيام بأى إجراء من إجراءات المرافعات فى الميعاد الذى حددته له، من أن هذا القرار لا يقبل الطعن فيه بأى طريق ، وإن كان للمحكمة أن تقبل المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى عذراً مقبولاً - فالحكم الصادر بالغرامة فى هذه الحالة يعد عملاً ولائياً لأنه لا يفصل فى نزاع بين الخصوم ، أو هو بتعبير أدق عمل من أعمال الإدارة القضائية ، لا يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة بالنسبة للأحكام العادية بل رسم له القانون طريقاً خاصاً للتظلم منه وهو اللجوء إلى ذات المحكمة التى أصدرته والتى لها أن تقبل المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى عذراً مقبولاً.
المبدأ رقم (٧٤٦) :

للمحكمة أن توقف الدعوى لمدة ستة أشهر (ثلاثة أشهر بعد التعديلات المختلفة على المادة ٩٩ مرافعات) إذا تخلف المدعى عن إيداع مستنداته أو عن تنفيذ أى إجراء كلفته به المحكمة ، وهذا الوقف له شروطه وأوضاعه الخاصة والتميزة وبالتالى يختلف فى مناطه وفى نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقى المقررة فى المادة ١٢٨ من قانون المرافعات فلا يسرى عليه ما تقضى به تلك المادة من وجوب تعجيل الدعوى خلال الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل ، وإنما يخضع التراخى فى تعجيلها بعد إنقضاء مدة الوقف لسريان ميعاد سقوط الخصومة من هذا التاريخ.

المبدأ رقم (٧٤٧) :
الحكم بالغرامة وفقاً للمادة (٩٩) مرافعات قد إستهدف به المشرع

	<p>تعجيل الفصل في الدعوى وتأكيـد سلطة المحكمة في سبيل حمل الخصوم على تنفيذ أوامرها — وهو بهذه المثابة لا يتصل بموضوع الدعوى في الفصل في نزاع بين الخصوم ولا يبت في أى مسألة متفرعة عنه ولا يمكن بذلك اعتباره حكما قطعيا في مسألة متفرعة عن النزاع وإنما هو حكم من نوع خاص، وإذ صدر أثناء سير الخصومة وكان قابلا للتنفيذ الجبرى فإنه يكون قابلا للطعن عليه استقلا .</p>
٦٥٠	<p>المبدأ رقم (٧٤٨) :</p> <p>حق المحكمة في تغريم من يتخلف من الخصوم أو العاملين بها جزاء على عدم تنفيذ لما أمرت به في الميعاد أو الاستعاضة عن الغرامة بوقف الدعوى ثم القضاء باعتبارها كأن لم تكن إذا أصر على مسلكه وتقصيره هو من الرخص الجوازية للمحكمة.</p>
٦٥٠	<p>المبدأ رقم (٧٤٩) :</p> <p>مناط عدم قابلية الحكم الصادر بالغرامة تطبيقاً للمادة (٩٩) مرافعات للطعن بأى طريق تطبيقاً لهذا النص التزام المحكمة بمقدارها وعدم تجاوز حدودها المقررة به، فإن هى لم تفعل وتجاوزت حدود هذه الغرامة فإنها تكون قد خرجت عن نطاق تطبيق هذا النص، ومن ثم لا يكون حكمها فى هذه الحالة معصوما من الطعن عليه.</p>
٦٥١	<p>المبدأ رقم (٧٥٠) :</p> <p>الوقف الجزائي — جزاء اعتبار الدعوى كأن لم تكن إعمالاً له بعد مضي مدة الوقف جوازيًا للمحكمة ومشروطاً بأن تكون المحكمة قد حددت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرته به وأوقفت الدعوى جزاء على عدم تنفيذه ومن ثم فلا تسرى عليه الجزاء المقرر بالمادة ١٢٨ من قانون المرافعات والتي تقضى بوجوب تعجيل الدعوى خلال الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل وإلا اعتبر المدعى تاركاً لدعواه والمستأنف تاركاً لاستئنافه</p>

٦٥٢	المبدأ رقم (٧٥١) : جزاء اعتبار الدعوى كأن لم تكن - مناط إعماله.
٦٥٣	المبدأ رقم (٧٥٢) : الكلام فى الموضوع المسقط لحق المدعى عليه فى التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا مضت مدة الوقف الجزائى ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة طبقاً للمادة ٩٩ من قانون المرافعات هو الكلام فى ذات موضوع الدعوى عند نظرها بعد التعجيل نظراً لما يحمله التعرض لموضوعها من معنى الرد على الإجراءات باعتبارها صحيحة ، وبالتالي النزول عن التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن.
٦٥٤	الفرع السادس الوقف بقوة القانون (الوقف المترتب على طلب الرد)
٦٥٤	المبدأ رقم (٧٥٣) : يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً.
٦٥٤	المبدأ رقم (٧٥٤) : وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فى طلب الرد يتم بقوة القانون ودون ما حاجة إلى صدور حكم بذلك .
٦٥٥	المطلب الثانى وقف الخصومة الإدارية فى قضاء المحكمة الإدارية العليا
٦٥٥	المبدأ رقم (٧٥٥) : تسوية مفوض الدولة النزاع صلحاً على أساس المبادئ القانونية التى ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا - مؤداه إنتهاء المنازعة قضائياً - سريان ذلك على الطعون أمام هذه المحكمة - وقف المحكمة الإدارية المختصة الدعوى لحين الفصل فى طعن سبق تسوية النزاع فيه على الوجه المتقدم فى غير محله.

٦٥٥	<p>المبدأ رقم (٧٥٦) :</p> <p>وقف الفصل في الدعوي - الأحوال التي يجوز فيها ذلك - انتظار صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا في طعن مقدم لها في منازعة مماثلة للمنازعة المعروضة أمام محكمة القضاء الإداري ليس سبباً لوقف الفصل في هذه الدعوي.</p>
٦٥٦	<p>المبدأ رقم (٧٥٧) :</p> <p>مناط وقف الدعوي للفصل في مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض أن يكون الفصل فيه خارجاً عن الاختصاص الوظيفي أو النوعي للمحكمة ويستلزم بحثاً في القواعد القانونية أو تفسيرها أو تأويلها - إذا كان الحكم في الدفع من الجلاء بحيث لا يحتمل الشك فلا يجوز الوقف قانوناً.</p>
٦٥٦	<p>المبدأ رقم (٧٥٨) :</p> <p>مدى جواز وقف الدعوي عند فحص مشروعية القرارات المنعقدة التي لا تتدرج ضمن اختصاص مجلس الدولة.</p>
٦٥٧	<p>المبدأ رقم (٧٥٩) :</p> <p>الأمر الذي تصدره المحكمة بوقف الدعوي بالتطبيق لحكم المادة ٢٩٣ مرافعات حتى يفصل في مسألة أولية يتوقف عليها الحكم في موضوعها ، يقطع بعدم صلاحية الدعوي للحكم في موضوعها بالحالة التي هي عليها فيؤثر بذلك في سيرها ويؤخر نظرها، وهو بهذه المثابة حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به.</p>
٦٥٨	<p>المبدأ رقم (٧٦٠) :</p> <p>الشروط التي يكون معها للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوي في غير الأحوال التي نص فيها القانون علي الوقف وجوباً أو جوازاً - المسألة الأولية.</p>
٦٥٨	<p>المبدأ رقم (٧٦١) :</p> <p>مفهوم المسألة الأولية التي يجوز للمحكمة معها إصدار الحكم بالوقف التعليقي.</p>

٦٥٩	<p>المبدأ رقم (٧٦٢) :</p> <p>يتعين لكي يكون للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى في غير الحالات التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا أن تكون ثمة مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض أو وضع طارئ وأن يكون الفصل فيها ضروريا للفصل في الدعوى وأن يخرج الفصل في هذه المسألة الأولية عن الاختصاص الوظيفي أو النوعي للمحكمة</p>
٦٥٩	<p>المبدأ رقم (٧٦٣) :</p> <p>وقف الدعوى لحين الفصل في المسألة الدستورية.</p>
٦٦٠	<p>المبدأ رقم (٧٦٤) :</p> <p>الأمر بوقف الدعوي حتى يفصل في مسألة أولية هو حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به - جواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا قبل الفصل في موضوع الدعوي.</p>
٦٦٠	<p>المبدأ رقم (٧٦٥) :</p> <p>أحوال وقف الدعوي - مدي الأثر المترتب علي ضم مدة خدمة الموظف السابقة في أدنى درجات التعيين علي تعديل أقدميته في الدرجات الأعلى التي قد يكون رقي إليها ليس من الأحوال التي تكون فيها للمحكمة أن توقف الدعوي.</p>
٦٦١	<p>المبدأ رقم (٧٦٦) :</p> <p>الوقف الجزائي على عدم تقديم المستندات.</p>
٦٦١	<p>المبدأ رقم (٧٦٧) :</p> <p>وقف الدعوي - عدم تعجيلها في الميعاد المنصوص عليه - تعجيلها بعد الميعاد - عدم تمسك الجهة الإدارية بسقوط الدعوي السقوط المنصوص عليه في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تقابل المادة ١٢٨ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يعتبر من النظام العام ولا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها.</p>

٦٦٣	المبدأ رقم (٧٦٨) : وقف الدعوى لحين الفصل في مدى دستورية النص المطروح على المحكمة.
٦٦٣	المبدأ رقم (٧٦٩) : شرط وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل في الدعوى الجنائية.
٦٦٤	المبدأ رقم (٧٧٠) : شروط اعتبار الدعوى كأن لم تكن — إرتباط الحكم بوقف السدعوي بالحكم بإعتبارها كأن لم تكن إرتباط السبب بالنتيجة، ونتيجة لذلك فإن الطعن في الحكم بإعتبار الدعوى كأن لم تكن يثير بحكم اللزوم الطعن في الحكم بوقف الدعوى.
٦٦٤	المبدأ رقم (٧٧١) : عدم إلترام قضايا الدولة بتقديم مذكرة شارحة خلال الأجل الذي حددته لها المحكمة لا مبرر لإصدار حكم بإعتبار الدعوى كأن لم تكن أساس ذلك أن المذكرة الشارحة لا تعدو أن تكون من قبيل مذكرات الدفاع التي لا يتوقف عليها الفصل في الدعوى ولا يقتضي عدم تقديمها الحكم بإعتبار الدعوى كأن لم تكن.
٦٦٥	المبدأ رقم (٧٧٢) : وقف الدعوي بسبب إقامة دعوي بعدم دستورية التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بناء علي طلب الطاعن فإن هذا الوقف لا تحكمه المادة ١٢٨ مرافعات الخاصة بالوقف بناء علي اتفاق الخصوم وإنما ينطبق عليه حكم المادة ١٢٩ مرافعات والمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — سقوط الخصومة.
٦٦٥	المبدأ رقم (٧٧٣) : أجاز المشرع للمحكمة في غير الأحوال التي نص عليها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جواز أن تأمر بوقف الدعوى كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم.

٦٦٦	المبدأ رقم (٧٧٤) : الاثـر الواقـف لطلب الرد (مـيعاد طلب الرد) المـادة ١٦٢ مـكرراً مـن قانون المرافعات المدنية والتجارية.
٦٦٦	المبدأ رقم (٧٧٥) : مدى إلتزام المحكمة التأديبية بوقفها لـحين الفصل فى الدعوى الجنائية.
٦٦٦	المبدأ رقم (٧٧٦) : وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم — الوقف التعليقي للدعوى — سقوط الخصومة (تفسير تشريعى) (مرافعات) (المحكمة الدستورية العليا)
٦٦٧	المبدأ رقم (٧٧٧) : وقف الدعوى فى غير الحالات المنصوص عليها قانوناً يكون لمطلق تقدير المحكمة حسبما تستجليه من جدية النزاع فى مسألة الأولوية ولزوم البت فيها للفصل فى الدعوى — لايجوز للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى إذا توافر لديها ما يكفى للفصل فيها أو إذا كان البت فى المسألة الأولية معقوداً لها.
٦٦٨	المبدأ رقم (٧٧٨) : (١) المادة ١٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى حتى يتم الفصل فى مسألة أولوية - يشترط فى ذلك أن تكون هذه المسألة الأولية لازمة للفصل فى موضوع الدعوى وأن يكون البت فيها خارجاً عن إختصاص المحكمة - لا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى إذا توافر لديها ما يكفى للفصل فيها أو إذا كان البت فى المسألة الأولية معقوداً لها -إنه وإن كان للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى إلا إنه لم يقصد من ذلك إضفاء صفة القرار الولائي على الأمر الصادر من المحكمة بوقف الدعوى أو تجريدـه من طبيعـته كحكم قضائي. (٢) المادة ٢١٢ مرافعات ، يجوز الطعن مباشرة فى الحكم الصادر بوقف الدعوى للفصل فى مسألة أولوية هو حكم قطعي فيما تضمنه من

	<p>عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بالفصل في المسألة الأولية يحوز الحجية على نحو يمنع المحكمة التي أصدرته من العدول عنه بمعاودة النظر في الدعوى إلى أن يبت في المسألة الأولية، ويتعين أن تكون المسألة الأولية مطروحة فعلاً على المحكمة المختصة أو أن يقترن حكم الوقف بتكليف الخصم صاحب الشأن بطرحه عليه - المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية.</p>
٦٧٠	<p>المبدأ رقم (٧٧٩) :</p> <p>الأمر الذي تصدره المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية يتوقف عليها الحكم في موضوعها يقطع بعدم صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها بالحالة التي هي عليها فيؤثر بذلك في سيرها ويؤخر نظرها وهو بهذه المثابة حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به - جواز الطعن فيه استثناء من قاعدة عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة ، سبب ذلك : نجاح الطاعن في طعنه في هذا الحكم يجعل للفصل فيها لا يمزقها ولا يؤخرها.</p>
٦٧٠	<p>المبدأ رقم (٧٨٠) :</p> <p>الحكم بوقف الدعوى إعمالاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو حكم قطعي لأنه يفصل ويقطع في طريقة سير الدعوى ويقرر عدم صلاحيتها للحكم فيها بالحالة التي هي عليها - يكتسب الحكم بوقف الدعوى حجية الشيء المحكوم به.</p>
٦٧١	<p>المبدأ رقم (٧٨١) :</p> <p>تقديم طلب من الهيئة المطعون ضدها لتفسير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا القاضي بعدم دستورية قانون ما ليس من شأنه وقف إجراءات نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك : عدم وجود نص في قانون المرافعات وقانون المحكمة الدستورية العليا يلزم المحكمة بوقف الدعوى في هذه الحالة.</p>

٦٧١	المبدأ رقم (٧٨٢) :
	مدى إلزامية وقف الدعوى لحين الفصل في الطعن بالتزوير — يتولى القاضي الإداري الفصل في الطعن بالتزوير وتحقيقه باعتباره وسيلة دفاع في ذلك الموضوع الذي يختص بنظره قاضي الأصل ويعمل في خصوصه الأحكام الواردة بقانون الإثبات باعتبارها أحكاماً عامة يمكن تطبيقها أمام القضاء الإداري ولا تتعارض مع طبيعة الإجراءات الإدارية وهو ما يتفق مع طبيعة الدعوى والاحترام الكامل لحقوق الدفاع والرغبة في تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في الدعوى بدلا من وقف سيرها لحين الطعن بالتزوير بمعرفة جهة القضاء العادي.
٦٧٢	المبدأ رقم (٧٨٣) :
	الوقف الجزائي للدعوى لمدة لا تجاوز شهراً بعد سماع أقوال المدعي عليه بدلا من الحكم عليه بغرامة إذا تخلف عن إيداع المستندات أو عن القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعة في الميعاد أو بتنفيذ ما كلفته به المحكمة — يترتب على انقضاء مدة الوقف دون أن يطلب المدعي السير في دعواه خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهائها اعتبار الدعوى كأن لم تكن.
٦٧٧	الفصل الثاني
	إنقطاع الخصومة
٦٧٧	المبحث الأول
	الأحكام العامة في انقطاع الخصومة
٦٧٨	المطلب الأول
	المقصود بانقطاع الخصومة
٦٧٩	المطلب الثاني
	أسباب انقطاع الخصومة
٦٨٠	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في انقطاع الخصومة

٦٨٠	المطلب الأول انقطاع الخصومة في قضاء محكمة النقض
٦٨٠	المبدأ رقم (٧٨٤) : انقطاع سير الخصومة في الدعوى بوفاء أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشرها نيابة عنه — عدم انقطاعها إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها — وتعتبر الدعوى كذلك متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة أو فقد الأهلية أو زوال الصفة.
٦٨٠	المبدأ رقم (٧٨٥) : مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية للخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة — بلوغ الخصم سن الرشد لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر.
٦٨١	المبدأ رقم (٧٨٦) : إنقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة منعقدة — لا يصح القول بإنقطاع سير الخصومة في حالة تغيير الصفة قبل إعلان التقرير بالطعن أمام محكمة النقض.
٦٨١	المبدأ رقم (٧٨٧) : مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية للخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر.
٦٨٢	المبدأ رقم (٧٨٨) : إذا زالت صفة من ينوب في مباشرة الخصومة عن أحد الخصوم ، انقطع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك — أثر ذلك: عدم جواز اتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الانقطاع.

٦٨٣	المبدأ رقم (٧٨٩) : بطلان الإجراءات المترتب على إنقطاع سير الخصومة، هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته تمكيناً له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته ، فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان
٦٨٣	المبدأ رقم (٧٩٠) : البطلان الناشئ عن عدم إعلان تعجيل الخصومة بعد إنقطاعها حتى تستأنف الدعوى سيرها، هو بطلان نسبي قرره القانون لمنع شرع الإنقطاع لحمايتهم.
٦٨٣	المبدأ رقم (٧٩١) : إنقطاع سير الخصومة في الدعوى بقوة القانون — متى تعتبر الدعوى مهياً للحكم في موضوعها.
٦٨٤	المبدأ رقم (٧٩٢) : مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم من الرشد فإنه لا يؤدي إلى إنقطاع سير الخصومة ، إنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر.
٦٨٥	المبدأ رقم (٧٩٣) : بطلان الإجراءات التي تتم في فترة إنقطاع الخصومة — هذا البطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم تمكيناً لهم من الدفاع عن حقوقهم ويسقط بعدم التمسك به صراحة أو ضمناً .
٦٨٥	المبدأ رقم (٧٩٤) : الأصل هو إنقطاع سير الخصومة حتماً بوفاة أحد الخصوم وأنه ليس للمحكمة سلطة تقديرية في ذلك ، غاية الأمر إذا كان الخصوم قد فرغوا قبل قيام هذا العارض من إيداء دفاعهم الختامي في الدعوى حقيقة أو حكماً بالمرافعة الشفوية أو بالكتابة أو بإتاحة الفرصة لهم في

٦٨٦	<p>ذلك، فإن انقطاع الخصومة عندئذ يكون غير مجد لانتفاء مصلحة الخصوم عنه ويكون من المصلحة حسم النزاع قضاءً</p> <p>المبدأ رقم (٧٩٥) :</p>
٦٨٧	<p>لا يحدث أى إنقطاع للخصومة فى إجراءات التنفيذ إذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفة نائبه بعد بدء التنفيذ وإنما يجب توجيه الإجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة إلى نائبه ، أو إلى المنفذ ضده إذا كانت قد اكتملت أهليته حسب الأحوال .</p> <p>المبدأ رقم (٧٩٦) :</p>
٦٨٧	<p>إذا قام سبب من أسباب إنقطاع الخصومة وتوافرت شروطه إنقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الإنقطاع — لا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة من فترة الإنقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون — البطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته.</p> <p>المبدأ رقم (٧٩٧) :</p>
٦٨٧	<p>بطلان الإجراءات التى تتم أثناء إنقطاع سير الخصومة بوفاة أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة هو بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم.</p> <p>المبدأ رقم (٧٩٨) :</p>
٦٨٨	<p>مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة — أما بلوغ سن الرشد فإنه لا يؤدى بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر .</p> <p>المبدأ رقم (٧٩٩) :</p>
٦٨٨	<p>أحوال انقطاع الخصومة بقوة القانون .</p>
٦٨٩	<p>المبدأ رقم (٨٠٠) :</p> <p>متى كان وقف السير فى الدعوى راجعاً إلى إنقطاع الخصومة لوفاة المدعى عليه ، تعين على المدعى أن يعلن ورثه خصمه المتوفى بقيام</p>

	<p>الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالاة السير في إجراءاتها في مواجهتهم قبل إنقضاء سنة من غير تاريخ آخر إجراء صحيح فيها - ولا يعتبر جهل المدعى بورثة خصمه أو موطنهم عذراً مانعاً بل عليه هو البحث و التحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعرض دعواه للسقوط بفعله ، ولا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الورثة خلاله .</p>
٦٩٠	<p>المبدأ رقم (٨٠١) :</p> <p>الحكم الصادر بإنقطاع سير الخصومة بسبب وفاة أحد الخصوم لا يعدو أن يكون تقريراً لحكم القانون تصدره المحكمة بما لها من سلطة ولائية في إجراءات التقاضى ولا يعد قضاء فى الحق محل المنازعة حتى يكسب الخصم ما يصح له التمسك به لأنه لا يعد من إجراءات الخصومة التى يبدأ منها سريان السقوط</p>
٦٩٠	<p>المبدأ رقم (٨٠٢) :</p> <p>يترتب على وفاة أحد الخصوم قبل أن تنتهيا الدعوى للحكم فى موضوعها إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون بغير حاجة إلى صدور حكم بذلك ودون توقف على علم الخصم الآخر بحصول هذه الوفاة</p>
٦٩٠	<p>المبدأ رقم (٨٠٣) :</p> <p>بطلان كافة الإجراءات التى تتخذ فى الدعوى بعد تاريخ قيام سبب الانقطاع بما فيها ما قد يصدر من حكم فى الدعوى.</p>
٦٩١	<p>المبدأ رقم (٨٠٤) :</p> <p>انقطاع سير الخصومة يتم بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهليته أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه، إلا أن ذلك لا يستتبع احتساب بدء مواعيد سقوط الخصومة أو انقضائها من تاريخ تحقق سببه ما لم يصدر حكم من المحكمة به فيبدأ منه احتساب تلك المواعيد.</p>
٦٩١	<p>المبدأ رقم (٨٠٥) :</p> <p>الخصومة فى الطعن عموماً ومنها خصومة الطعن بالنقض لا تتعقد</p>

٦٩٢	<p>إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٠٦):</p>
	<p>الحكمة من انقطاع سير الخصومة هو حماية ورثة المتوفى حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم ضدهم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من استعمال حقهم في الدفاع ولم يقصد بالانقطاع أن يكون جزاء على الطرف الآخر لاستمراره في موالاة إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام سبب الانقطاع وأنه متى تحققت الغاية من اختتام ورثة المتوفى فلا يجوز القضاء بالبطلان</p>
٦٩٣	<p>المطلب الثاني</p> <p>انقطاع الخصومة</p>
٦٩٣	<p>في قضاء محكمتي للقضاء الإداري والإدارية العليا</p> <p>المبدأ رقم (٨٠٧):</p>
	<p>لا تنقطع الخصومة بالنسبة للشركة إلا بطلها وتصفية أموالها.</p>
٦٩٣	<p>المبدأ رقم (٨٠٨):</p>
	<p>إنقطاع السير في الخصومة يترتب بحكم القانون على فقد أهلية الخصومة متى كانت الدعوي لم تهيأ للحكم في موضوعها</p>
٦٩٣	<p>المبدأ رقم (٨٠٩):</p>
	<p>البطلان الذي نص عليه القانون في حالة إنقطاع الخصومة بسبب وفاة أحد الخصوم بطلان نسبي لا يفيد منه إلا من شرع إنقطاع الخصومة لحماية مصلحته.</p>
٦٩٣	<p>المبدأ رقم (٨١٠):</p>
	<p>إنقطاع الخصومة — أسبابه المنصوص عليها في المادة (٢٩٤) مرافعات ، من بينها فقد الخصم أهلية الخصومة ، قيام هذا السبب وتحقيق أثره يستلزم ثبوته فعلاً بحكم من القضاء — تعجيل نظر الدعوي بعد إنقطاعها يأخذ حكم إقامتها ابتداء من حيث الإلتزام بالإجراءات التي رسمها القانون لإنعقاد الخصومة أمام القضاء</p>

	الإداري فتستأنف سيرها بإيداع طلب التعجيل قلم كتاب المحكمة في الميعاد المقرر.
٦٩٤	المبدأ رقم (٨١١): مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة بينما بلوغ سن الرشد لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر.
٦٩٥	المبدأ رقم (٨١٢): إنقطاع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم لا يقع إلا إذا حدثت الوفاة أثناء سير الخصومة.
٦٩٥	المبدأ رقم (٨١٣): إنقطاع سير الخصومة بسبب وفاة المدعية - طلب المصفي الخاص بالشركة استئناف سير الدعوي يعتبر ذو صفة في مباشرة إجراءات للدعوي الخاصة بهذه التركة ومن بينها طلب السير في الدعوي التي إنقطعت فيها للخصومة - أساس ذلك نص المادة ٨٥٥ مدني.
٦٩٦	المبدأ رقم (٨١٤): (١) الغرض المقصود من إنقطاع الخصومة طبقاً لحكم المادة ٣٠ من قانون للمرافعات المدنية والتجارية هو حماية ورثة المتوفى أو فاقد الأهلية أو الخصم الأصيل في حالة زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه حتى لا تجري إجراءات الخصومة بغير علمهم. (٢) إذا تعدد الخصوم في أحد طرفي القضية وقام سبب أحدث إنقطاع الخصومة بالنسبة لأحد الخصوم فإنها تستمر صحيحة بالنسبة لغيره متى كان موضوع الدعوي قابلاً للتجزئة.
٦٩٧	المبدأ رقم (٨١٥): إنقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقق هذا السبب ما دامت الدعوي غير مهياة للفصل في موضوعها - لا يصح إتخاذ أي إجراء من إجراءات نظر الدعوي ومن باب أولى صدور حكم فيها أثناء فترة

	الإنقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذي توفي وإلا وقع باطلاً بنص القانون.
٦٩٧	المبدأ رقم (٨١٦): نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات علي أن تنقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ، مؤدي هذه المادة أن إنقطاع سير الخصومة لا يقع إلا إذا حدثت الوفاة أثناء سير الخصومة أي بعد قيامها وإنعقادها صحيحة ابتداء ، إشمال صحيفة الدعوي علي إسم خصم متوفي وغير مستوفاة شكلها القانوني، يشوبها البطلان ولا تتعقد بها الخصومة بالنسبة إليه.
٦٩٨	المبدأ رقم (٨١٧): بلوغ سن الرشد لا يؤدي إلي إنقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب علي البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر - بلوغ القاصر سن الرشد أثناء سير الدعوي دون أن تنبه هي أو والدها المحكمة إلي التغير الذي طرأ علي حالتها وحضور والدها نيابة عنها - حضور للوالد يكون في هذه الحالة بقبول ورضاء الطاعنة منتجاً لآثاره القانونية - أساس ذلك: تعتبر صفة الوالد مازلت قائمة علي أساس النيابة الإتفاقية بعد أن كانت نيابة قانونية.
٦٩٩	المبدأ رقم (٨١٨): يترتب علي إنقطاع الخصومة أثران: الأول - وقف جميع المواعيد السارية في حق من قام به سبب الإنقطاع ، وتعتبر هذه القاعدة من القواعد المتعلقة بالنظام العام فتقضي للمحكمة بها من تلقاء نفسها، وإذا لم تعلم المحكمة بقيام سبب الإنقطاع وأصدرت حكمها في الموضوع فإن الذي يتمسك ببطلانه هو الخصم الذي شرع الإنقطاع لمصلحته ، وفي هذه الحالة يتعين التفرقة بين المواعيد والإجراءات التي تسري لصالحه وتلك التي تسري عليه فلا يسري منها سوي تلك التي تسري لصالحه.
	الأثر الثاني - يتمثل في بطلان الإجراءات التي تحصل أثناء الإنقطاع

	<p>مثال ذلك :إجراءات الإثبات والأحكام التي تصدر أثناء الإنقطاع ، البطلان في هذه الحالة بطلان نسبي لا يجوز التمسك به إلا ممن شرع الإنقطاع لمصلحته ، وأثر ذلك أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي بهذا البطلان من تلقاء نفسها و يسقط التمسك بهذا البطلان إذا تنازل عنه صراحة من تقرر لمصلحته أو إذا سار في الدعوي وأجاب علي الإجراءات التي تمت أثناء الإنقطاع بإعتبارها إجراءات صحيحة.</p>
٧٠١	<p>المبدأ رقم (٨١٩): إرتداد إخطار الطاعن بتحديد الجلسة مؤشراً عليه بوفاة المذكور بعد أن حجت الدعوي لإصدار الحكم يكفي لتقضي المحكمة بإنقطاع سير الخصومة عملاً بالمادة ١٣٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.</p>
٧٢٠	<p>المبدأ رقم (٨٢٠): الطلبات بإلزام المدعي علي وجه التضامن يجعل موضوع الدعوي غير قابل للتجزئة - وفاة أحد الخصمين تقطع الخصومة بالنسبة إلي المدعي عليهما - الحكم القاضي بإنقطاع سير الخصومة غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن عليه إستقلاً .</p>
٧٠٢	<p>المبدأ رقم (٨٢١): إذا توفي المدعي عليه بعد رفع الدعوي ينقطع سير الخصومة فيها بحكم القانون ما لم تكن مهياً للفصل في موضوعها - ليس من شأن الوفاة إعتبار الدعوي كأن لم تكن أو إعتبارها غير مقبولة بعكس الحال إذا وقعت الوفاة قبل رفع الدعوي حيث تكون الخصومة معدومة منذ البداية فلا يجري عليها حكم الإنقطاع.</p>
٧٠٢	<p>المبدأ رقم (٨٢٢): تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - تحديد شخص المختصم في الطعن من البيانات الجوهرية التي يترتب علي إغفالها جواز الحكم ببطلان الطعن المادة ٤٤ علي الطاعن أن يراقب ما يطرأ علي الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة حتى يوجه طعنه إلي من يصح اختصاصه</p>

٧٠٣	<p>قانوناً — التمسك ببطلان الحكم لهذا السبب حق لمن شرع إنقطاع سير الخصومة لحمايته.</p> <p>المبدأ رقم (٨٢٣):</p>
	<p>إنقطاع سير الخصومة في الدعوى بوفاة أحد الخصوم — الحكمة من الإنقطاع حماية الورثة حتى لا تمضي الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من مراعاة مصالحهم والدفاع عنها — إذا تعدد الخصوم في أحد طرفي المنازعة وتوفي أحدهم تنقطع الخصومة بالنسبة له فقط، ما لم يكن الموضوع غير قابل للتجزئة.</p>
٧٠٤	<p>المبدأ رقم (٨٢٤):</p> <p>انقضاء الدعوى التأديبية بوفاة الموظف أثناء نظر الدعوى وكذلك أثناء نظر الطعن — إذا حكم في الدعوى التأديبية من محكمة أول درجة بالإدانة ثم طعن الموظف في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طالباً الحكم ببراءته ، في هذه الحالة لم يعد الموظف مجرد متهم في نظر الإدارة وإنما صار مداناً ومن حقه أن يسعى لنفي هذه الإدانة عن نفسه — إعمال المادة ١٣٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والقضاء بإنقطاع سير الخصومة في الطعن ليستأنف الورثة السير في الدعوى على النحو الذي رسمه القانون.</p>
٧٠٥	<p>المبدأ رقم (٨٢٥):</p> <p>ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهليته للخصومة أو لزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها — لا تكون الدعوى قد تهيأت للفصل فيها إلا إذا كان الخصوم قد أخطروا إخطاراً صحيحاً بكافة المستندات المقدمة في الدعوى وتمكنوا من الحضور بذاتهم أو بوكيل عنهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات علي الوجه الذي يحقق لهم ضمانات من الضمانات الأساسية بتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم تتحضر ما يقدم ضدهم في الدعوى من مستندات — ذلك هو الحال بالنسبة للدعوى التي تنظر أمام محكمة أول درجة - بالتالي يجب</p>

٧٠٦	<p>إتباع ذلك بالنسب للطعون أمام المحكمة الإدارية العليا حيث تنتهي الخصومة أمامها بحكم بات.</p> <p>المبدأ رقم (٨٢٦):</p>
٧٠٧	<p>مجرد وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون إنقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقق هذا السبب ما دامت الدعوي غير مهياة للفصل في موضوعها - لا يصح إتخاذ أي إجراء من إجراءات نظر الدعوي أو صدور حكم فيها أثناء فترة الإنقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذي توفي وإلا وقع باطلاً بنص القانون.</p> <p>المبدأ رقم (٨٢٧):</p>
٧٠٧	<p>واقعة الوفاة تؤدي بذاتها وبحكم القانون إلي إنقطاع سير الخصومة في الدعوي.</p> <p>المبدأ رقم (٨٢٨):</p>
٧٠٧	<p>(١) مجرد وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بحكم القانون إنقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقق السبب ما دامت الدعوي غير مهياة للفصل في موضوعها.</p> <p>(٢) لا يصح إتخاذ أي إجراء من إجراءات نظر الدعوي أثناء فترة الإنقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذي توفي وإلا وقع الإجراء باطلاً بنص القانون.</p> <p>المبدأ رقم (٨٢٩):</p>
٧٠٨	<p>انقطاع سير الخصومة - تأجيل نظر الدعوى - تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي توفي او فقد اهليته للخصومة او زالت صفته ، بناء على طلب الطرف الاخر او بصحيفة تعلن الى هذا الطرف - العلاقة بين انقطاع الخصومة وسقوطها - أثر ذلك عند تعدد الخصوم في موضوع غير قابل للتجزئه .</p> <p>المبدأ رقم (٨٣٠):</p>
٧٠٩	<p>أثر وفاة العامل أثناء نظر الطعن في الأحكام التأديبية وما في حكمها</p>

— الوضع الأول : وفاة العامل أثناء نظر الطعن المقام من الجهة الادارية في الحكم الصادر ببراعته ففي هذه الحالة فإن الدعوى الجنائية تنقضي إعمالاً لحكم المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية.

الوضع الثاني : وفاة العامل بمرحلة الطعن المقام منه في الحكم الصادر ضده من المحكمة التأديبية فإن مركز العامل في هذه الحالة لم يعد هو مركز المتهم إنما صار مداناً ومن حقه أن يسعى لنفي هذه الادانة عن نفسه ومن ثم فإن مركزه يختلف عن مركز العامل في دعوى الالغاء فكلاهما له مصلحة في الغاء الحكم الصادر ضده وتستمر هذه المصلحة قائمة حتي ولو توفي العامل إذ أنه من مصلحة ورثته من الناحية الأدبية والمادية أن يحصلوا علي حكم تبرئه مورثهم ، ومن ثم ينطبق علي هذا الوضع حكم المادة ١٣٠ من قانون المرافعات

٧١٠

المبدأ رقم (٨٣١):

ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهليه للخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها — علي المحكمة قبل أن تقضى بانقطاع سير الخصومة تكليف الخصوم بإعلان من يقوم مقام الخصم الذي تحقق في شأنه سبب الانقطاع خلال أجل تحدده لهم.

٧١٠

المبدأ رقم (٨٣٢):

عوارض السير الخصومة - استئناف السير في الخصومة بعد انقطاعها - إجراءات تعجيل نظا المنازعة الإدارية - تعجيل نظر المنازعة الإدارية باعتباره إجراء يستهدف استئناف السير في المنازعة بعد انقطاعها يأخذ حكم إقامتها ابتداء من حيث الالتزام بالإجراءات التي رسمها القانون لانعقاد الخصومة أمام المحكمة المختصة — يكون ذلك صحيحاً في القانون إذا تم إيداع الطلب خلال سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي — دون الاعتداد بتاريخ التكليف

٧١١	<p>بالحضور لتعارضه مع طبيعة الإجراءات التي نظمها قانون تنظيم مجلس الدولة نصا وروحا.</p> <p>المبدأ رقم (٨٣٣):</p>
٧١١	<p>انقطاع سير الخصومة لا يقع بقوة القانون إلا إذا حدثت الوفاة أثناء سير الخصومة أي بعد قيامها وانعقادها صحيحة ابتداءً بأن يكون الخصوم فيها وقت رفع الدعوى على قيد الحياة - أثر ذلك أنه لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات نظر الدعوى أثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذي توفي وإلا وقع باطلاً بقوة القانون.</p>
٧١١	<p>المبدأ رقم (٨٣٤):</p> <p>(١) الخصومة ينقطع سيرها بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من الغائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها.</p> <p>(٢) تعتبر الدعوى مهياة للحكم في موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة أو فقد أهلية الخصومة أو زوال الصفة.</p> <p>(٣) ويترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع.</p> <p>(٤) تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته بناءً على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن إلى هذا الطرف - كما تستأنف الدعوى سيرها إذا حضر الجلسة التي كانت محددة لنظرها وارث المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهلية الخصوم أو مقام من زالت عنه الصفة وباشر السير فيها.</p> <p>(٥) لا يصح اتخاذ أي إجراء من إجراءات نظر الدعوى ومن باب</p>

	أولى صدور حكم فيها أثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذي توفي وإلا وقع باطلا بنص القانون.
٧١٣	المبدأ رقم (٨٣٥) :
	عدم جواز اتخاذ أي إجراء من إجراءات نظر الدعوى أثناء فترة انقطاع الخصومة ومن باب أولى صدور حكم فيها وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذي توفي — مخالفة ذلك البطلان.
٧١٧	الفصل الثالث
	سقوط الخصومة
٧١٧	المبحث الأول
	الأحكام العامة في سقوط الخصومة
٧١٨	المطلب الأول
	المقصود بسقوط الخصومة
٧١٩	المطلب الثاني
	شروط سقوط الخصومة
٧٢٠	المطلب الثالث
	الحكم بسقوط الخصومة
٧٢٠	المطلب الرابع
	التمسك بسقوط الخصومة
٧٢٠	المطلب الخامس
	آثار سقوط الخصومة
٧٢١	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في سقوط الخصومة
٧٢٢	المطلب الأول
	سقوط الخصومة في قضاء محكمة النقض
٧٢٢	المبدأ رقم (٨٣٦) :
	إذا توفي أحد الأخصام أو تغيرت حالته الشخصية أو عزل من

٧٢٣	<p>الوظيفة التي كان متصفاً بها في الدعوى قبل تقديم الأقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف بغير إخلال بحقوق الأخصام - ويرجع إليهما بتجديد الطلب من أو إلى من يقوم عمن أوقف المرافعة بسبب وفاته أو عزله أو تغير حالته - التعجيل قد يكون من مصلحة وارث المتوفى أو القائم مقام من تغيرت صفته أو حالته ، كما قد يكون من مصلحة الخصوم الباقيين الذين لم يطرأ على حالتهم أو صفتهم تغير.</p> <p>المبدأ رقم (٨٣٧):</p>
٧٢٣	<p>يجب لا اعتبار إجراء ما قاطعاً قانوناً لمدة بطلان المرافعة أن يكون إجراءً من إجراءات المرافعة الصحيحة في الخصومة ذاتها أي مقصوداً بها المضي في الخصومة وموجباً من ذي المصلحة في متابعة السير فيها إلى خصمه الذي يحق له طلب الحكم ببطلان المرافعة لإسقاط هذه الخصومة عنه</p> <p>المبدأ رقم (٨٣٨):</p>
٧٢٤	<p>متى تقرر وقف الدعوى لوفاة أحد الخصوم فإنه يكون من واجب كل من يهمه من الخصوم المحافظة على الدعوى أن يجدد السير فيها قبل أن يفاجأ بطلب بطلان المرافعة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٣٩):</p>
٧٢٥	<p>ما كان يجيز القضاء ببطلان المرافعة إلا إذا حصل انقطاعها بفعل أحد الأخصام أو إهماله أو امتناعه ، أما إذا حصل الانقطاع بسبب وفاة أحد الأخصام أو تغير حالته الشخصية أو زوال صفته فلا يترتب على هذا الانقطاع غير المنسوب إلى إهمال الخصم أو فعله أو امتناعه جواز الحكم ببطلان المرافعة مهما طال مدة الانقطاع - بطلان المرافعة إنما شرع جزاء للإهمال أو التراخي أو الامتناع عن السير بالخصومة حيث لا يحول دون السير بها حائل.</p> <p>المبدأ رقم (٨٤٠):</p> <p>أثر سقوط الخصومة في الأحكام الصادرة في القضية.</p>

٧٢٥	المبدأ رقم (٨٤١): سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو ما يتصل بمصلحة الخصم وله التنازل عنه صراحة أو ضمناً .
٧٢٦	المبدأ رقم (٨٤٢) : يشترط في الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة أن يتخذ في ذات الخصومة الأصلية وأن يكون مقصوداً به استئناف السير فيها وبذلك فلا تنقطع هذه المدة بأي عمل يتخذه أى من الخصمين خارج نطاق الخصومة ولو كان هذا العمل تصرفاً قانونياً.
٧٢٦	المبدأ رقم (٨٤٣) : طلب سقوط الخصومة يثبت لكل ذي مصلحة من الخصوم - متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف الأصلي فإن ذلك يستتبع حتماً وبحكم القانون زوال الاستئناف الفرعى.
٧٢٧	المبدأ رقم (٨٤٤) : سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو مما يتصل بمصلحة الخصم فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً - لا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه.
٧٢٧	المبدأ رقم (٨٤٥) : يجب لإمكان الحكم بسقوط الخصومة أن يكون عدم السير في الدعوى مدة السنة راجعاً إلى فعل المدعى أو امتناعه - مهما طال تراخى قلم الكتاب في تعجيل الدعوى بعد انقضاء مدة الوقف فإنه لا يجوز للحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير فيها لا يكون في هذه الحالة بفعل المدعى أو امتناعه.
٧٢٨	المبدأ رقم (٨٤٦) : يتعين قبول طلب الحكم بسقوط الخصومة الذي يقدم ضد المدعين أو المستأنفين جميعهم ممن لم يعلن بالتعجيل في الميعاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم ولو كان الآخرون من هؤلاء قد أعلنوا في الميعاد لأنه لا يصح أن يضار خصم من إجراء لم يتخذ في مواجهته وإنما

٧٢٩	<p>اتخذ في مواجهة أحد زملائه ، ولأنه يشترط في الإجراء الذى ينم عن المضى فى الخصومة فيقطع أجل سقوطها ويحول دون الحكم بالسقوط، أن يكون قد اتخذ عند تعدد المدعى عليهم أو المستأنف عليهم فى مواجهة هؤلاء جميعهم فى الميعاد.</p> <p>المبدأ رقم (٨٤٧) :</p>
٧٢٩	<p>نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير فى الخصومة الأصلية أمام محكمة الإحالة - تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيره بعد نقض الحكم يكون بتعجيلها ممن يهمل الأمر من الخصوم ، فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه إلى الطرف الآخر فى خلال سنة من صدور حكم النقض وإلا كان لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لإنقضاء سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى.</p> <p>المبدأ رقم (٨٤٨) :</p> <p>(١) سقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى الذى يتسبب فى عدم السير فى الدعوى بفعله أو إمتناعه مدة سنة إذا طلب صاحب المصلحة إعمال ذلك الجزاء.</p> <p>(٢) لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو بامتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى.</p> <p>(٣) سريان هذا الحكم على الخصومة أمام محكمة أول درجة وفى مرحلة الاستئناف.</p> <p>(٤) فإذا استمر عدم السير فى الاستئناف مدة سنة من آخر إجراء صحيح، وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه ، جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة سواء كان عدم السير فيه راجعاً إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع التى نص عليها القانون أو إلى أى أسباب أخرى.</p>

٧٣٠	<p>المبدأ رقم (٨٤٩) :</p> <p>(١) طلب سقوط الخصومة هو فى واقع الأمر دفع ببطلان إجراءات الخصومة الأصلية.</p> <p>(٢) جواز تقديمه إلى المحكمة المقام أمامها الخصومة بطريقتين: إما بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا عجل المدعى دعواه الأصلية بعد انقضاء العنة المقررة للسقوط.</p>
٧٣١	<p>المبدأ رقم (٨٥٠) :</p> <p>(١) نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور الحكم بالنقض أحكام سقوط الخصومة وانقضائها.</p> <p>(٢) فإذا أهمل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يعجل الخصومة أمام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة.</p> <p>(٣) وفاة محامى الطاعن لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة التى يستحيل معها السير فى الخصومة.</p>
٧٣٢	<p>المبدأ رقم (٨٥١) :</p> <p>سقوط الخصومة - تعجيل الدعوى بعد وقفها جزاء يتطلب إتخاذ إجراءات جوهرية هما تحديد جلسة جديدة لنظرها وإعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يتم هذا الإعلان قبل إنقضاء مدة السقوط المشار إليها.</p>
٧٣٢	<p>المبدأ رقم (٨٥٢) :</p> <p>التمييز بين الدعوى والخصومة - الدعوى هى حق الالتجاء إلى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعى به ، أما الخصومة فهى وسيلة إذ أنها مجموعة الأعمال الإجرائية التى يطرح بها هذا الإدعاء على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه - انقضاء الخصومة</p>

٧٣٣	<p>لا يترتب عليه أى مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى بل يبقى خاضعاً فى انقضائه للقواعد المقررة فى القانون المدنى.</p> <p>المبدأ رقم (٨٥٣) :</p>
٧٣٣	<p>وتوقيع الجزاء بسقوط الخصومة مناطه عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها ، إذ أن سقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى الذى يتسبب فى عدم السير فى الدعوى بفعله أو امتناعه إذا طلب صاحب المصلحة ذلك - ولا يؤثر فى صحة الإعلان عدم نظر الدعوى فى الجلسة المحددة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٥٤) :</p>
٧٣٤	<p>يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المقامة أمامها للدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ويجوز التمسك بسقوط الخصومة فى صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء سنة - طلب السقوط أو الانقضاء كلاهما فى الواقع دعوى يبطلان إجراءات الخصومة ومن ثم أجاز المشرع تقديمه إلى المحكمة المقامة أمامها للخصومة إما بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى أو بطريق الدفع إذا عجلت بعد انقضاء المدة المقررة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٥٥) :</p>
٧٣٥	<p>نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم وتجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وإنقضائها وتبدأ مدة السقوط والإنقضاء من تاريخ صدور حكم النقض.</p> <p>المبدأ رقم (٨٥٦) :</p>
٧٣٥	<p>سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح فى الدعوى هو مما يتصل بمصلحة الخصوم فلا يجوز للمحكمة أن تنزله على واقعة الدعوى إلا إذا تمسك به صاحب المصلحة فيه الذى يملك التنازل عنه صراحة أو ضمناً.</p>

٧٣٥	المبدأ رقم (٨٥٧) : متى كان وقف السير فى الدعوى راجعاً إلى انقطاع الخصومة لوفاة المدعى عليه ، تعين على المدعى أن يعلن ورثه خصمه المتوفى بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالاة السير فى إجراءاتها فى مواجهتهم قبل انقضاء سنة من غير تاريخ آخر إجراء صحيح فيها.
٧٣٦	المبدأ رقم (٨٥٨) : ميعاد سقوط الخصومة هو سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى — لا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلال تلك المدة — ولا يكفى فى ذلك إيداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين فى غضون ذلك الميعاد.
٧٣٦	المبدأ رقم (٨٥٩) : لم يرتب المشرع على وفاة أحد المدعى عليهم إيان انقطاع الخصومة وقف مدة السقوط أو امتدادها ، ومؤدى ذلك أنه يجب على المدعى أن يوالى السير فى الدعوى فى مواجهة ورثة من يتوفى من المدعى عليهم ومن فى حكمهم قبل انقضاء مدة السنة على آخر إجراء صحيح تم فى مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم.
٧٣٧	المبدأ رقم (٨٦٠) : تسرى أحكام سقوط الخصومة أمام محكمة أول درجة كما يسرى على خصومة الطعن بالاستئناف — خصومة الطعن بالنقض ذات طبيعة خاصة تفرق عن الخصومة الابتدائية أو خصومة الاستئناف فلا قبل أن يرد عليها نظام السقوط.
٧٣٨	المبدأ رقم (٨٦١) : تعجيل الدعوى بعد وقفها يتطلب اتخاذ إجراءات جوهرية هما : تحديد جلسة جديدة لنظرها ، وإعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يتم هذا الإعلان قبل انقضاء مدة السقوط المشار إليها.
٧٣٩	المبدأ رقم (٨٦٢) : جزاء سقوط الخصومة مفروض على المدعى الذى يتسبب بفعله أو

٧٣٩	<p>امتناعه في عدم السير في الدعوى مدة سنة باعتبار أن عبء السير فيها يقع على المدعى ومن في حكمة كالمستأنف - يقع على المدعى أو المستأنف تفاديا للحكم بسقوط الخصومة عبء إثبات أن عدم السير في الخصومة لم يكن بفعله أو امتناعه.</p> <p>المبدأ رقم (٨٦٣) :</p>
٧٤٠	<p>تحريك الدعوى أمام محكمة الإحالة بعد نقض الحكم يكون بتعجيلها ممن يهمله الأمر من الخصوم فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه إلى الآخر وإلا كان لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة بانقضاء سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى - تبدأ مدة السقوط فى هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح فى الدعوى لا من تاريخ إعلانه.</p> <p>المبدأ رقم (٨٦٤) :</p>
٧٤٠	<p>فإذا استمر عدم السير فى الاستئناف مدة سنة بعد آخر إجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه جاز للمستأنف عليه أن يطلب بطلب الحكم بسقوط الخصومة أمام محكمة الاستئناف بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى أو فى صورة دفع إذا عجل المستأنف استئنافه بعد انقضاء هذه المدة وفق ما تقضى به المادة الأخيرة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٦٥) :</p>
٧٤١	<p>حكم النقض يصدر دائما حضوريا وعلم المحكوم عليه به مفترض دائما وتنتهى الخصومة فى الطعن بالحكم الصادر فيها من محكمة النقض والقانون لا يوجب إعلانه للخصوم ومن ثم يعتبر تاريخ حكم النقض هو آخر إجراء صحيح فى الخصومة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٦٦) :</p>
٧٤١	<p>سقوط الخصومة هو جزاء على تراخى المدعى فى موالاة السير فى الدعوى - التراخى لا يتحقق لدى المدعى فى حالة استحالة صدور الحكم الذى أوقفت الدعوى تعليقا على صدوره إلا من وقت علمه بهذه</p>

	الاستحالة - مدة سقوط الخصومة في هذه الحالة لا تبدأ إلا من تاريخ هذا العلم.
٧٤٢	المبدأ رقم (٨٦٧) : سقوط الخصومة بمضى سنة على آخر إجراء صحيح فيها يرد عليه أسباب الوقف والانقطاع.
٧٤٢	المبدأ رقم (٨٦٨) : مدة سقوط الخصومة لا تبدئ في حالة الانقطاع إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي توفي بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي - طلب سقوط الخصومة يجب تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول.
٧٤٣	المبدأ رقم (٨٦٩) : مدة سقوط الخصومة لا تبدأ في حالة الانقطاع بسبب زوال الصفة إلا من اليوم الذي يقوم فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان من قام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي.
٧٤٣	المبدأ رقم (٨٧٠) : لا تسرى مدة السقوط في حق الورثة إلا من اليوم الذي يعلن للمدعى عليه هؤلاء الورثة بوجود الخصومة بينه وبين خصمه الأصلي - يكون لهؤلاء الورثة وحدهم الحق في التمسك بعدم إعلانهم حتى لا تجرى في حقهم مدة السنة المحددة قانوناً لسقوط الخصومة.
٧٤٤	المبدأ رقم (٨٧١) : مدة السقوط لا تبدأ في السريان إلا من تاريخ إعلان من حل محل من قام به سبب الانقطاع بمعرفة خصمه الذي تمسك بهذا السقوط فلا يغني عن ذلك علمه المؤكد بوجود الخصومة بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة.
٧٤٤	المبدأ رقم (٨٧٢) : سقوط الخصومة جزاء على إهمال رافعها في عدم مولاة السير فيها - لا تسرى مدة السقوط في حق ورثته أو من أقام مقامه عند فقد

٧٤٥	<p>أهليته للخصومة أو زوال صفته إلا من تاريخ إعلانهم بوجود الدعوى أو الإستئناف من المدعى عليه الذى يتمسك بسقوط الخصومة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٧٣) :</p> <p>مدة السقوط لا تبدأ فى السريان إلا من تاريخ إعلان من حل محل من قام به سبب الإنقطاع بمعرفة خصمه الذى تمسك بهذا السقوط.</p>
٧٤٥	<p>المبدأ رقم (٨٧٤) :</p> <p>سقوط الخصومة — تبدأ مدة السقوط والانقضاء من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى فى الدعوى.</p>
٧٤٦	<p>المبدأ رقم (٨٧٥) :</p> <p>سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو ما يتصل بمصلحة الخصم وله التنازل عنه صراحة أو ضمناً بالإجراءات المقررة قانوناً.</p>
٧٤٦	<p>المبدأ رقم (٨٧٦) :</p> <p>مدة سقوط الخصومة لا تبتدىء فى حالة الإنقطاع إلا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذى توفى بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي — طلب سقوط الخصومة يجب تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول — الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلاً للتجزئة بطبيعته.</p>
٧٤٧	<p>المبدأ رقم (٨٧٧) :</p> <p>طلب سقوط الخصومة هو فى واقع الأمر دفع ببطلان إجراءات الخصومة الأصلية أجاز الشارع فى المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات تقديمه إلى المحكمة المقامة أمامها تلك الخصومة بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا عجل المدعى دعواه الأصلية بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط.</p>

٧٤٧	المبدأ رقم (٨٧٨) : فإذا استمر عدم السير فى الاستئناف مدة سنة من آخر إجراء صحيح ، وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه ، جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة سواء كان عدم السير فيه راجعاً إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع التى نص عليها القانون أو إلى أى أسباب أخرى.
٧٤٨	المبدأ رقم (٨٧٩) : طالب سقوط الخصومة يقدم إلى المحكمة المقام أمامها تلك الخصومة إما بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا عجل المدعى دعواه الأصلية بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط .
٧٤٩	المبدأ رقم (٨٨٠) : يكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين المستأنفين وإلا كان غير مقبول — الخصومة بالنسبة لإسقاطها أصبحت بمقتضى النص الحالى قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم غير أن ذلك لا يتصور إلا إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة أما إن كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين.
٧٤٩	المبدأ رقم (٨٨١) : الخصومة بالنسبة لإسقاطها قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم متى كان موضوع الخصومة قابلاً للتجزئة.
٧٥٠	المبدأ رقم (٨٨٢) : الخصومة فيما يتعلق بسقوطها أصبحت قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم ما لم يكن موضوعها غير قابل للتجزئة.
٧٥٠	المبدأ رقم (٨٨٣) : طلب سقوط الخصومة هو دفع يبطلان إجراءاتها يتم تقديمه إلى المحكمة المقام أمامها تلك الخصومة إما بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا عجل المدعى دعواه الأصلية بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط .

٧٥١	المبدأ رقم (٨٨٤) : الجزاء بسقوط الخصومة يتصل بسير الخصومة ذاتها ولا تملك المحكمة إلا أن تجيب صاحب المصلحة فيه إلى طلبه إذا توافرت شروطه مع الالتزام بأن تقف عند حد تقريره وبغير حاجة للتصدي أو الرد على ما أثير دون ذلك من الادعاء بزوال الصفة.
٧٥١	المبدأ رقم (٨٨٥) : الالتزام المحكمة بإعمال جزاء سقوط الخصومة على المدعى أو المستأنف الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه بناء على طلب ذي المصلحة فيه.
٧٥٢	المبدأ رقم (٨٨٦) : طلب إنقضاء الخصومة هو في واقع الأمر دفع ببطلان إجراءات الخصومة الأصلية يحصل التمسك به بمجرد توافر شروطه في صورة دفع عند تعجيل أو تجديد السير في الدعوى أو عن طريق رفع دعوى مبتدأة بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى.
٧٥٢	المبدأ رقم (٨٨٧) : طلب السقوط أو الانقضاء كلاهما في الواقع دعوى ببطلان إجراءات الخصومة ومن ثم أجاز المشرع تقديمه إلى المحكمة المقامة أمامها الخصومة إما بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع إذا عجلت بعد انقضاء المدة المقررة.
٧٥٣	المبدأ رقم (٨٨٨) : المقصود بصاحب المصلحة من الخصوم الذي يحق له أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى إنقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى هو من لم يتم إعلانه بتعجيل الدعوى في الميعاد فله وحده حق التمسك بسقوط الخصومة في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه.
٧٥٣	المبدأ رقم (٨٨٩) : الخصومة بالنسبة لإسقاطها أو إنقضاؤها أصبحت بمقتضى النص

٧٥٤	<p>الحالى قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم غير أن ذلك لا يتصور إلا إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة — إذا كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن سقوط أو إنقضاء الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها أو إنقضاؤها بالنسبة للباقيين.</p> <p>المبدأ رقم (٨٩٠) :</p>
٧٥٥	<p>طلب السقوط أو الانقضاء كلاهما فى الواقع دعوى ببطلان إجراءات الخصومة ومن ثم أجاز المشرع تقديمه إلى المحكمة المقامة أمامها الخصومة أما بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع إذا عجلت بعد انقضاء المدة المقررة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٩١) :</p>
٧٥٥	<p>النظر فى أثر سقوط الخصومة فى الأحكام الصادرة فى القضية إنما يعنى تلك الأحكام التى تكون قد صدرت فى الخصومة الأصلية لا تلك التى تصدر فى ذات طلب سقوط الخصومة.</p> <p>المبدأ رقم (٨٩٢) :</p>
٧٥٥	<p>القضاء بسقوط الخصومة فى الاستئناف واعتبار الحكم الابتدائى المستأنف إنتهائياً ليس قضاءً جديداً من محكمة الاستئناف صادراً فى موضوع الخصومة ينفتح به باب الطعن بالنقض — هذا القضاء ليس إلا تقريراً للأثر الذى رتبته الشارع لسقوط الخصومة فى الاستئناف.</p> <p>المبدأ رقم (٨٩٣) :</p>
٧٥٦	<p>الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الإجراءات السابقة على الدعوى التى صدر فيها هذا الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (٨٩٤) :</p>
٧٥٦	<p>يجوز للخصوم فى حالة الحكم بسقوط الخصومة أن يتمسكوا بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التى تمت ما لم تكن باطلة فى ذاتها.</p> <p>المبدأ رقم (٨٩٥) :</p>
٧٥٧	<p>الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الإقرارات الصادرة من الخصوم.</p>

٧٥٧	المبدأ رقم (٨٩٦) : اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب فى الميعاد القانونى وكذلك سقوط الخصومة فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه ، لوان من ألوان الجزاء قدرهما المشرع لحكمة واحدة وهى : تقصير المدعى فى موالاة السير فى الدعوى وحثه على متابعة إجراءاتها حتى لا تتراكم الدعاوى أمام المحاكم ، الأمر الذى يقتضى توحيد الأثر المترتب على كلا الجزاءين - أثر ذلك.
٧٥٨	المبدأ رقم (٨٩٧) : الحكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف يترتب عليه زوالها أمام المحكمة مما يخرج النزاع عن ولايتها ويمتنع عليها النظر فيه.
٧٥٩	المبدأ رقم (٨٩٨) : بسقوط الخصومة فى الاستئناف يعتبر الحكم المستأنف انتهائيا ، وإعمال هذا الأثر يقتضى أن يكون الحكم الابتدائى قد بقى على حاله ولم تتناوله محكمة الاستئناف بأى تعديل أو إلغاء
٧٥٩	المبدأ رقم (٨٩٩) : الحكم بسقوط الخصومة ليس فى واقع الأمر إلا نوعا من البطلان يشوب إجراءات الخصومة متى وقف السير فيها المدة المسقطه لها لا حكما فى الموضوع - أثر ذلك .
٧٦٠	المبدأ رقم (٩٠٠) : للمدعى عليه ومن فى حكمه أن يطلب فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى ، وكان حكم هذه المادة كما يسرى على الخصومة أمام محكمة أول درجة فإنه يسرى عليها فى مرحلة الاستئناف.
٧٦١	المبدأ رقم (٩٠١) : الحكم بانقضاء الخصومة فى الاستئناف يترتب عليه ذات الآثار المترتبة على سقوط الخصومة بما فى ذلك اعتبار الحكم المستأنف انتهائيا - هذه الانتهائية إنما تلحق بالحكم المستأنف من تاريخ انقضاء

٧٦٢	<p>مواعيد الطعن بالاستئناف ، إذ يترتب على إنقضاء الخصومة في الاستئناف إلغاء جميع إجراءاتها ، بما في ذلك صحيفة الاستئناف.</p> <p>المبدأ رقم (٩٠٢) :</p>
٧٦٢	<p>سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المستأنف عليهم يترتب عليه سقوطها بالنسبة للباقيين إذا كان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة.</p> <p>المبدأ رقم (٩٠٣) :</p>
٧٦٣	<p>جزاء سقوط الخصومة مفروض على المدعى الذي يتسبب بفعله أو امتناعه في عدم السير في الدعوى مدة سنة باعتبار أن عبء السير فيها يقع على المدعى ومن في حكمة كالمستأنف.</p> <p>المبدأ رقم (٩٠٤) :</p>
٧٦٤	<p>تسرى المدة المقررة لسقوط الخصومة في حق جميع الأشخاص ولو كانوا عديمي الأهلية أو ناقصيها.</p> <p>المبدأ رقم (٩٠٥) :</p>
٧٦٤	<p>سقوط الخصومة - عبء السير في الدعوى يقع على المدعى أو من في حكمه كالمستأنف فهو المكلف أصلاً بتسيير دعواه ما لم يعفه القانون من ذلك.</p>
٧٦٤	<p>المطلب الثاني</p> <p>سقوط الخصومة الإدارية</p> <p>في قضاء المحكمة الإدارية العليا</p>
٧٦٤	<p>المبدأ رقم (٩٠٦) :</p> <p>الطلب الأصلي أو الطعن ذاته يرفع بالإيداع بصريح النص - تعجيله الذي هو فرع من هذا الأصل لكي يستأنف سيره ، إنما يتم بداهة بالإجراء ذاته وهو الإيداع ، وذلك خلاف على ما نصت عليه المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات في شأن إستئناف الدعوى في المواد المدنية والتجارية سيرها بعد إنقطاع الخصومة فيها بتكليف بالحضور يعلن إلى من عينتهم هذه المادة من الخصوم - هذا الإيداع وما يترتب عليه من آثار هو حكم خاص متعلق بإجراء ورد به نص في قانون مجلس الدولة</p>

٧٦٦	<p>لا محل معه، وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون إصداره ، لإعمال حكم قانون المرافعات المغاير له في مجال تطبيقه.</p> <p>المبدأ رقم (٩٠٧) :</p> <p>قانون مجلس الدولة لم يتضمن أحكاماً تنظم المسائل الخاصة بسير الخصومة وعلى الأخص ما تعلق كمناها بسقوط الخصومة وذلك على غرار ما جاء بالمواد الواردة في الفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات - أثر ذلك : هذه الأحكام تطبق في شأن سير الخصومة في الدعاوى والطعون المقامة أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة، لأنها لا تتعارض مع طبيعتها - لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب لحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة على آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي</p>
٧٦٧	<p>المبدأ رقم (٩٠٨) :</p> <p>إذا لم يعترض المدعى عليه على تعجيل الدعوى بعد انقضاء الأجل المشار إليه فإن ذلك يدل على رغبته في السير فيها وتنازله عن التمسك بسقوط الخصومة المقرر لحمايته وقضت به مصلحته - أثر ذلك : لا يكون للمحكمة أن تقضى بسقوط الخصومة من تلقاء نفسها .</p>
٧٦٩	<p>المبدأ رقم (٩٠٩) :</p> <p>طلب استبعاد الطعن من الرول أو الحكم بسقوط الخصومة فيه إستناداً إلى المادتين ١٢٩ ، ١٣٤ من قانون المرافعات يتعارض مع روح النظام القضائي الذي تقوم عليه محاكم مجلس الدولة مما يتعين معه الإلتفات عنه - للدعوى الإدارية تقوم على روابط القانون العام وتمثل في خصومة مردها إلى مبدأ للمشروعية وسيادة القانون وتتجرد بالتالي من لدد الخصومة الشخصية التي تهيمن على منازعات القانون الخاص - الدعوى الإدارية يملكها القاضي هو الذي يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازماً لإستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيئتها للفصل فيها .</p> <p>المبدأ رقم (٩١٠) :</p> <p>تسقط الخصومة بإنقضاء سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات</p>

٧٧٢	<p>التقاضي جزاء للمدعي الذي أهمل أو أمتنع عن السير فيها - مدة السقوط في حالات الإنقطاع تبدأ من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة الخصم الذي توفي بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي - وجود الورثة بذات الدعوى لا يحول دون التنبيه عليهم حتى يمكن إعمال أثر السقوط في حقهم - أساس ذلك : أن وجودهم السابق الدعوى كان يتعلق بمطالبتهم دون مطالبة مورثهم الذي إنقطعت الخصومة بوفاة - إنقطاع الخصومة في هذه الحالة بسبب وفاة المورث وطرود صفة لباقي المدعين كورثة له.</p> <p>المبدأ رقم (٩١١) :</p>
٧٧٣	<p>سقوط الخصومة - يشترط لسقوط الخصومة أن يقف سيرها مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح تم فيها ولا يتخذ خلال هذه السنة أى إجراء يقصد به موالاتها - الدفع بعدم دستورية قرار تفسيري تشريعي ووقف الدعوى وتعجيلها.</p> <p>المبدأ رقم (٩١٢) :</p>
٧٧٣	<p>الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى وهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما لاستيفاء تحضيرها وتحقيقتها وتهيئتها للفصل فيها - نتيجة ذلك: المادة ١٣٤ مرافعات تتعارض أحكامها مع روح النظام القضائى الذى تقوم عليه محاكم مجلس الدولة مما يتعين معه عدم إعمالها.</p> <p>المبدأ رقم (٩١٣) :</p>
٧٧٣	<p>تستأنف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة بتعجيلها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته ، بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف - تعجيل نظر المنازعة الادارية باعتباره إجراء يستهدف السير فى المنازعة بعد انقطاعها يأخذ حكم إقامتها ابتداء من حيث الالتزام بالاجراءات التى رسمها القانون لاتعقاد الخصومة أمام المحكمة المختصة - اذا كان الموضوع غير قابل للتجزئة فان سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطهم بالنسبة للباقيين.</p>

٧٧٤	المبدأ رقم (٩١٤) : سقوط الخصومة لعدم السير فيها بفعل المدعى وانقضاء سنه من آخر إجراء صحيح المادتان ١٣٤ و ١٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى او فى صورة دفع اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنه.
٧٧٧	الفصل الرابع انقضاء الخصومة
٧٧٧	المبحث الأول الأحكام العامة فى انقضاء الخصومة
٧٧٨	المطلب الأول المقصود بانقضاء الخصومة بمضى المدة
٧٧٩	المطلب الثانى أحكام انقضاء الخصومة بمضى المدة
٧٧٩	المبحث الثانى التطبيقات القضائية فى انقضاء الخصومة
٧٨٠	المطلب الأول انقضاء الخصومة فى قضاء محكمة النقض
٧٨٠	المبدأ رقم (٩١٥) : انقضاء الخصومة لا يترتب عليه انقضاء الحق الذى رفعت به الدعوى.
٧٨٠	المبدأ رقم (٩١٦) : لا يجوز التحدى بالدفع بانقضاء الخصومة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٨٠	المبدأ رقم (٩١٧) : طلب التأجيل لتقديم مستندات ومذكرات بصفة عامة لا يعتبر تعرضا للموضوع مما يسقط الحق فى الدفع بانقضاء الخصومة.

٧٨١	المبدأ رقم (٩١٨) : صدور حكم قطعى فى الدعوى لا يسقط بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة ولو كان صادراً فى مسألة متعلقة بسير الخصومة — الإجراءات السابقة على الحكم تظل قائمة وبمناى عن السقوط أو الانقضاء بمضى المدة ، ومن ذلك صحف دعاوى والاستئناف
٧٨١	المبدأ رقم (٩١٩) : انقضاء الخصومة لا يترتب عليه أى مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى بل يبقى خاضعاً فى انقضائه للقواعد المقررة فى القانون المدنى .
٧٨٢	المبدأ رقم (٩٢٠) : تقديم طلب انقضاء الخصومة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى لا ينشئ خصومة جديدة.
٧٨٢	المبدأ رقم (٩٢١) : الخصومة تنتضى بمضى المدة مهما يكن سبب انقطاعها أو وقفها ، فإذا استمر عدم السير فى الخصومة مدة ثلاث سنوات بعد آخر إجراء صحيح فإن الخصومة تنتضى بقوة القانون إذا تمسك بذلك صاحب الشان قبل تعرضه للموضوع سواء أكان السير فيها راجعاً إلى قيام حالة من حالات الوقف والانقطاع المنصوص عليها فى المواد من ١٢٨ حتى ١٣٣ أو إلى أسباب أخرى.
٧٨٢	المبدأ رقم (٩٢٢) : طلب انقضاء الخصومة هو دفع ببطلان إجراءات الخصومة الأصلية يحصل التمسك به بمجرد توافر شروطه فى صورة دفع عند تعجيل أو تجديد السير فى الدعوى أو عن طريق رفع دعوى مبتدأة بالأوضاع المعتادة لرفع دعاوى أمام المحكمة المقام أمامها تلك الخصومة ولو كانت محكمة الاستئناف.
٧٨٣	المبدأ رقم (٩٢٣) : الخصومة تنتضى بمضى المدة (ثلاث سنوات) أياً كان سبب انقطاعها أو وقفها ما لم يصدر من صاحب المصلحة فى الدعوى إجراء صحيح فى الخصومة تنقطع به المدة.

٧٨٤	<p>المبدأ رقم (٩٢٤) :</p> <p>طلب السقوط أو الإنقضاء كلاهما في الواقع دعوى يبطلان إجراءات الخصومة ومن ثم أجاز المشرع تقديمه إلى المحكمة المقامة أمامها الخصومة إما بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع إذا عجلت بعد انقضاء المدة المقررة ، ويستتبع ذلك حتماً عدم اعتبار دعوى انقضاء الخصومة دعوى أصلية يتعين رفعها ابتداءً أمام محكمة أول درجة .</p>
٧٨٤	<p>المبدأ رقم (٩٢٥) :</p> <p>نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف يزيل الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم - تجرى على الخصومة من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وإنقضائها - تبدأ مدة السقوط والإنقضاء من تاريخ صدور حكم النقض بإعتبار أنه آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى فى الدعوى .</p>
٧٨٥	<p>المبدأ رقم (٩٢٦) :</p> <p>انقضاء الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها هو تقادم مسقط وبالتالي ترد عليه أسباب الوقف والانقطاع .</p>
٧٨٥	<p>المبدأ رقم (٩٢٧) :</p> <p>فلا تحسب فى مدة انقضاء الخصومة تلك الفترة التى ظلت خلالها الدعوى الجنائية قائمة حتى انقضت بصدور الحكم النهائى فيها أو باى سبب آخر من أسباب الانقضاء .</p>
٧٨٦	<p>المبدأ رقم (٩٢٨) :</p> <p>انقضاء الخصومة يكون بسبب عدم موالاة إجراءاتها مدة ثلاث سنوات، وأن هذه المدة تعتبر ميعاد تقادم مسقط لإجراءات الخصومة ذاتها دون الحق موضوع التداعى وهو تقادم لا يتصل بالنظام العام بل يجب التمسك به من الخصم ذى المصلحة ، ويسقط الحق فيه بالنزول عنه نزولاً صريحاً أو ضمناً .</p>
٧٨٦	<p>المبدأ رقم (٩٢٩) :</p> <p>انقضاء الخصومة المنصوص عليه فى المادة ١٤٠ من قانون</p>

٧٨٧	<p>المرافعات هو تقادم مسقط للخصومة يخضع في سريان مدته للوقف إذا وجد مانع قانونى يمتنع بسببه نظر الخصومة والسير فى إجراءاتها .</p> <p>المبدأ رقم (٩٣٠) :</p>
٨٧٨	<p>استمرار نظر الدعوى دون الحكم بانقطاع سير الخصومة فيها يعد مانعا من سريان مدة سقوطها أو انقضائها.</p> <p>المطلب الثانى</p> <p>انقضاء الخصومة الإدارية</p> <p>فى قضاء المحكمة الإدارية العليا</p>
٧٨٧	<p>المبدأ رقم (٩٣١) :</p> <p>الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها المحكمة المختصة طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات لا يترتب عليه انقضاء الخصومة بل تمتد الخصومة الى المحكمة المحال اليها الدعوى .</p>
٧٨٨	<p>المبدأ رقم (٩٣٢) :</p> <p>الخصومة لا تنتضى إلا بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الخصومة قد وقفت لأي سبب من الأسباب مدة تزيد على المدة المسقطة لها وهي أكثر من سنة.</p>
٧٨٩	<p>المبدأ رقم (٩٣٣) :</p> <p>تنتضى الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ومع ذلك لا يسرى حكم هذه الفقرة على الطعن بطريق النقض — لا يجوز الدفع بإنقضاء الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا.</p>
٧٨٩	<p>المبدأ رقم (٩٣٤) :</p> <p>(١) الخصومة أمام القضاء الإدارى أياً كانت لا تسقط بمضى سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى كذلك لا تنتضى بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء فيها — أساس ذلك : تعارض نص المادتين ١٣٤ ، ١٤٠ من قانون المرافعات مع نظام ومقتضيات القضاء الإدارى.</p>
	<p>(٢) تعجيل نظر المنازعة الإدارية بإعتباره إجراء يستهدف إستئناف السير</p>

٧٩٠	<p>فى المنازعة بعد إنقطاعها يأخذ حكم إقامتها ابتداء من حيث الإلتزام بالإجراءات التى رسمها القانون لإنعقاد الخصومة أمام المحكمة المختصة.</p> <p>المبدأ رقم (٩٣٥) :</p>
	<p>(١) لا يترتب على إحالة الدعوى إلى إحدى محاكم مجلس الدولة انقضاء الخصومة بل تمتد إلى المحكمة التى أحييت إليها الدعوى طالما كانت الخصومة قد انعقدت أمام المحاكم المدنية.</p> <p>(٢) القاضى الإدارى مسئول عن الإشراف على أداء العاملين فى قلم كتاب المحكمة لواجبهم فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لنوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكالاتهم من المثول أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لإستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها.</p>
٧٩١	<p>المبدأ رقم (٩٣٦) :</p> <p>تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يستتبع النزول عن الحق الثابت به -- اثر ذلك : انقضاء الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه.</p>
٧٩١	<p>المبدأ رقم (٩٣٧) :</p> <p>الدفع بانقضاء الخصومة لمضي مدة استئناف السير فيها بعد وقفها لا يعد من النظام العام - الخصومات لا تتقضي إلا بمضي ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح تم فيها ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الخصومة وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب مدة تزيد على هذه المدة دون أن يعجلها المدعي قبل انقضاء تلك المدة.</p>
٧٩٢	<p>المبدأ رقم (٩٣٨) :</p> <p>الخصومات لا تتقضي إلا بمضي ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح تم فيها ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الخصومة وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب مدة تزيد على هذه المدة دون أن يعجلها المدعي قبل انقضاء تلك المدة - انقضاء مدة الوقف دون أن يطلب المدعي السير في دعواه خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانتهائها - اعتبار الدعوى كأن لم تكن .</p>

٧٩٥	الفصل الخامس
٧٩٥	ترك الخصومة
٧٩٥	المبحث الأول
	الأحكام العامة
٧٩٦	في ترك الخصومة
٧٩٦	المطلب الأول
	المقصود بترك الخصومة
٧٩٧	المطلب الثاني
	شروط ترك الخصومة
٧٩٨	المطلب الثالث
	الآثار المترتبة على ترك الخصومة
٧٩٨	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في ترك الخصومة
٧٩٩	المطلب الأول
	ترك الخصومة
	في قضاء محكمة النقض
٧٩٩	المبدأ رقم (٩٣٩) :
	ترك المرافعة هو وفقاً لقانون المرافعات القديم تنازل أو إسقاط تتحقق آثاره القانونية بمجرد التصريح به دون حاجة إلى قبول الخصم أو صدور حكم به فلا يعوق هذه الآثار تراخي القاضي في تقريره ثبوت الترك — هذا التقرير ليس قضاء في خصومة بل هو مجرد إعلان من القاضي بنقض يده من الدعوى بعد إذ إنتهت بالتقرير بترك المرافعة .
٨٠٠	المبدأ رقم (٩٤٠) :
	النزول عن الاستئناف بعد رفعه ، وهو ترك الخصومة، لا يكون إلا بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو بيان صريح في مذكرة موقع عليها من الخصم التارك أو من وكيله بشرط إطلاع الخصم عليها أو إيداء طلب الترك شفويّاً

٨٠٠	<p>بالجلسة في مواجهة الخصم وإثباته في محضر الجلسة.</p> <p>المبدأ رقم (٩٤١) :</p>
	<p>النزول عن الطعن أو ترك الخصومة فيه حسب تعبير قانون المرافعات متى حصل بعد إنقضاء ميعاد الطعن ، فإنه يتضمن بالضرورة نزولاً من الطاعن عن حقه في الطعن ، إذ هو لا يستطيع ممارسة هذا الحق ما دام الطعن قد إنقضى .</p>
٨٠١	<p>المبدأ رقم (٩٤٢) :</p> <p>الإقرار المكتوب الموقع عليه بإمضاء منسوبة للمستأنفة المتضمن بياناً صريحاً بتركها الخصومة في الاستئناف المقدم إلى المحكمة يقوم مقام المذكرة الموقع عليها من المستأنفة - تقديم المستأنف ضدها الأولى لهذا الإقرار وتمسكها بما جاء به إقراراً بإطلاعها عليه وقبولاً منها للترك - ترك المطعون ضدها الأولى لاستئنافها كان يتعين أن يتم وينتج أثره حتى ولو لم يصدر قبول من الطاعنة .</p>
٨٠٢	<p>المبدأ رقم (٩٤٣) :</p> <p>ترك الخصومة تصرفاً إرادياً يبطل إذا شابته عيب من العيوب المفسدة للرضاء.</p>
٨٠٢	<p>المبدأ رقم (٩٤٤) :</p> <p>ترك الخصومة جائز في كل الأحوال متى تنازل المدعى عن خصومته بغير تحفظ متخذاً الشكل الذي يقضى به القانون ومتى قبل المدعى عليه هذا الترك أو لم يكن في ميسوره الاعتراض عليه - عدم إجازة الترك إذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام.</p>
٨٠٣	<p>المبدأ رقم (٩٤٥) :</p> <p>لم يستلزم الشارع شكلاً معيناً للمذكرات التي يقدمها الخصوم في الدعوى أو يحدد طريقاً معيناً لتقديمها إلى المحكمة وإنما ما أوجبه أن تكون موقعة من التارك أو وكيله وأن يكون بيان للترك صريحاً لا غموض فيه وأن يطلع عليها الخصم وهو ما توافر في الإقرار الصادر من الطاعن.</p>

٨٠٤	المبدأ رقم (٩٤٦) : لا يجوز أن يكون الترك مقرونًا بأي تحفظ ، بمعنى أن يكون خالياً من أية شروط تهدف إلى تمسك التارك بصحة الخصومة أو بأي أثر من الآثار القانونية المترتبة على قيامها.
٨٠٤	المبدأ رقم (٩٤٧) : ترك الخصومة في الاستئناف يعتبر في نظر الشارع بمثابة قبول من جانب المستأنف للحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة.
٨٠٤	المبدأ رقم (٩٤٨) : التنازل عن الخصومة أو تركها لا يجوز أن يكون مقرونًا بأي شرط أو تحفظ من شأنه تمسك التارك للخصومة أو المتنازل عنها بها أو بأي أثر من آثارها.
٨٠٥	المبدأ رقم (٩٤٩) : تضمن الإقرار الموثق المقدم من الطاعن أنه إقراراً صريحاً لا غموض فيه بتنازله عن طعنه وترك الخصومة فيه وتقديم هذا الإقرار بالترك والتنازل للمحكمة من الطاعن يقوم مقام المذكرة الموقع عليها منه بما يتحقق به إحدى الطرق التي تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة وكان الإقرار بالترك قد تم بعد ميعاد الطعن بالنقض ومن ثم أصبح ملزماً للطاعن بغير ما حاجة إلى قبول يصدر من المطعون ضده.
٨٠٥	المبدأ رقم (٩٥٠) : ترك الخصومة في الدعوى وأثر العدول والإدخال من جديد للخصم.
٨٠٦	المبدأ رقم (٩٥١) : (١) يترتب على ترك الخصومة الغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ويعود الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى ويعتبر المدعى عليه الذي قضى بإثبات تنازل المدعى عن مخاصمته خارجاً عن نطاق الخصومة ويترتب عليه زوال رفع الدعوى

	<p>فى قطع التقادم وتتحقق آثار الترك بمجرد إيدائه دون توقف على صدور حكم به.</p> <p>(٢) لا يمنع من ترتيب هذه الآثار تراخى القاضى فى الحكم بإثبات الترك إذ أن هذا الحكم ليس قضاء فى خصومة بل هو مجرد إعلان من القاضى ينفذ يده من الدعوى .</p>
٨٠٧	<p>المبدأ رقم (٩٥٢) :</p> <p>عدم سلوك الطاعة سبيل الطعن فى أمر التقدير الصادر ضدها من مجلس نقابة المحامين فى الميعاد المقرر قانوناً لا يجيز لها أن الاعتراض على ترك الخصومة فى التظلم المرفوع ضدها عن هذا الأمر</p>
٨٠٧	<p>المبدأ رقم (٩٥٣) :</p> <p>ترك الخصومة بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه، اعتباراً بأنه يتضمن تنازلاً عن الحق فى الطعن ملزماً لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر عن المتنازل إليه .</p>
٨٠٨	<p>المبدأ رقم (٩٥٤) :</p> <p>التمييز فى الحكم بين ترك الخصومة فى المرحلة الابتدائية للدعوى وبين تركها فى مرحلة الاستئناف : (فى المرحلة الابتدائية) لا يتم ترك الخصومة بعد إيداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله وذلك مراعاة لصالح المدعى عليه حتى يتسنى له حسم النزاع و لا يبقى مهدداً بخصومة جديدة ، بينما فى (مرحلة الاستئناف) تحكم المحكمة فى جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة فى الاستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو دُن ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت ذلك ففى هاتين الحالتين لا يتوقف القضاء بقبول ترك الخصومة على الاستئناف على قبول المستأنف عليه ولو كان قد أبدى طلباته فى الاستئناف أو أقام استئنافاً فرعياً ، إذ لا مصلحة له فى الاعتراض على الترك بعد أن أصبح فى مأمن من إقامة استئناف جديد لنزول المستأنف عن حقه فى الاستئناف أو لانقضاء ميعاد الاستئناف وقت الترك .</p>

(١) إذا كان الترك منصّباً على الخصومة برمتها فإنه لا يتم بمجرد التصريح به طالما لا يتضمن إسقاطاً لأصل الحق المرفوعة به الدعوى أو أساساً به فيجوز للترك أن يرجع عن طلب الترك صراحة أو ضمناً ما دام خصمه لم يقبله أو يحكم القاضي باعتماده.

(٢) مبررات تعليق ترك الخصومة على قبول المدعى عليه تتحدد في رعايته حين تكون له مصلحة من طلب الحكم في موضوع الدعوى فقد روى أن لا مصلحة للمستأنف عليه في الاعتراض على ترك الاستئناف في حالة ما يكون الترك مصحوباً بتنازل للمستأنف صراحة عن حقه في الاستئناف أو متضمناً هذا التنازل تكون ميعاد الاستئناف قد انقضى وصار لا يصح تجديده فيما بعده . أما إذا كان الترك مقترناً بالاحتفاظ بالحق فإنه يجوز ولكن بشرط قبول المستأنف عليه.

التنازل عن الدعوى - أثره : يترتب على هذا التنازل إلغاء جميع إجراءات الخصومة وكافة الآثار القانونية المترتبة على قيامها إنما لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى .

(١) يجوز للخصم أن ينزل مع استمرار الخصومة عن إجراء من إجراءاتها أو ورقة من أوراق المرافعات دون اشتراط أن يتم هذا التنازل بإحدى الطرق سالفة الذكر أو موافقة الخصم ويترتب على الترك بمجرد إيدائه صراحة أو ضمناً اعتبار الورقة كأن لم تكن.

(٢) متى كان الترك ينصب على إجراء من إجراءات الدعوى فإنه ينتج أثره بمجرد التصريح به لأنه يعد في هذه الحالة نزولاً عن حوزة يتم و تتحقق آثاره بغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه و يعتبر الإجراء كأن لم يكن .

(١) لم يعلق المشرع ترك الخصومة على محض إرادة المدعى ،

	<p>لتفادي ما قد يضار به المدعى عليه الذي قد تتصل مصلحته بالفصل فيها ، وجعل مناط المصلحة في الأصل مرتبطاً بإيداء المدعى عليه طلباته في موضوع الدعوى.</p> <p>(٢) عدم الاعتداد باعتراض المدعى عليه على ترك الخصومة طالما لم تكن له مصلحة مشروعة في الإبقاء عليها.</p> <p>(٣) إذا اتخذ التارك سبيلاً للكيد أو للإضرار بمصلحة المدعى عليه لم يعد هناك مجال لقبوله وإطراح الاعتراض عليه حتى ولو سبق للمدعى عليه إيداء طلب من قبيل ما أشارت إليه المادة .</p>
٨١٢	<p>المبدأ رقم (٩٥٩) :</p> <p>تنازل الطالب عن طلبه وتسليم الإقرار إلى الجهة الإدارية يفيد نزول الطالب عن الطلب المطروح برمته وقبول جميع المطعون عليهم ولا يعتد برجوع الطالب عن تنازله بعد أن قبلته الحكومة وقدمته للمحكمة ، وطلبت الحكم بموجبه - يترتب على التنازل زوال الخصومة كلها ولو كانت المحكمة غير مختصة أصلاً بنظر الطلبات المطروحة فيها - يتعين القضاء بإثبات تنازل الطالب عن الطلب.</p>
٨١٣	<p>المبدأ رقم (٩٦٠) :</p> <p>يكون ترك الخصومة بإعلان التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعه من التارك أو من وكيله مع إطلاع محضر عليها أو بإيدائه شفويًا بالجلسة وإثباته في المحضر - لا حاجة لقبول الخصم الآخر ترك الخصومة عند انتفاء مصلحته المشروعة في استمرار الخصومة .</p>
٨١٣	<p>المبدأ رقم (٩٦١) :</p> <p>ترك الخصومة لا يمس الحق المرفوعة مع الدعوى.</p>
٨١٤	<p>المبدأ رقم (٩٦٢) :</p> <p>القاعدة التي قررتها المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات من أنه يجوز للخصوم في حالة الحكم بسقوط الخصومة أن يتمسكوا بإجراءات</p>

	التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها — هذه القاعدة تنطبق أيضا في حالة ترك الخصومة لأن المشرع لم يرتب على الترك آثاراً أشد من الآثار التي يترتبها على سقوط الخصومة.
٨١٤	المبدأ رقم (٩٦٣) : التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة — أثر ذلك.
٨١٥	المبدأ رقم (٩٦٤) : ترك الخصومة يترتب على إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى أو الطعن ويزيل بالتالي كل ما يترتب على ذلك من آثار.
٨١٥	المبدأ رقم (٩٦٥) : ترك الخصومة يترتب عليه إلغاء جميع إجراءاتها فيعود الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الدعوى.
٨١٥	المبدأ رقم (٩٦٦) : ترك الخصومة يترتب عليه إلغاء جميع إجراءات الخصومة وزوال أثر رفع الدعوى في قطع التقادم .
٨١٥	المبدأ رقم (٩٦٧) : ترك الخصومة هو تنازل أو إسقاط لها يترتب عليه زوالها وتتحقق آثاره القانونية بمجرد إيدائه دون توقف على صدور حكم به فلا يمنع من ترتيب هذه الآثار تراخي القاضى فى الحكم بإثبات الترك إذ هذا الحكم ليس قضاء فى خصومة بل هو مجرد إعلان من القاضى بنقض يده من الدعوى.
٨١٦	المبدأ رقم (٩٦٨) : ترك الخصومة فى الاستئناف يترتب عليه إلغاء إجراءات الخصومه فى ذلك الاستئناف بما فى ذلك صحيفته إلا أن ذلك غير مانع من الحكم فى موضوع استئناف آخر يرفع صحيحاً عن ذلك الحكم المستأنف، ذلك أن النزول عن الطعن أو ترك الخصومة فيه لا يتضمن بالضرورة نزولاً من الطاعن عن حقه فى الطعن الآخر الذى أقامه عن ذات الحكم فى الميعاد.

٨١٧	المبدأ رقم (٩٦٩) : يترتب على الحكم بترك الخصومة في دعوى المطالبة إلغاء جميع إجراءاتها وزوال الأثر المرتب على رفعها في قطع التقادم.
٨١٧	المبدأ رقم (٩٧٠) : ترك الخصومة يترتب عليه إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ويعود الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى.
٨١٧	المبدأ رقم (٩٧١) : ترك الخصومة ، وعلى ما بين من نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات ، معناه التنازل عنها دون حكم في موضوعها فلا تأثير له في الحق موضوع الدعوى إذ يقتصر هدفه وأثره على إجراءات الخصومة فيؤدي إلى محوها واعتبارها ملغاة ، مع إبقاء الحق الموضوعي، الذي رفعت به الدعوى على حاله محكوما بالقواعد المتعلقة به في القانون الموضوعي.
٨١٨	المبدأ رقم (٩٧٢) : يجوز للتارك أن يرجع عن طلب الترك صراحة أو ضمنا ما دام خصمه لم يقبله إذا كان الترك منصبا على الخصومة برمتها حيث لا يتم بمجرد التصريح به طالما أنه لا يتضمن إسقاطا لأصل الحق المرفوعة به الدعوى أو أساسا به.
٨١٨	المبدأ رقم (٩٧٣) : ترك الخصومة هو تنازل أو إسقاط لها يترتب عليه زوالها وتحقق آثاره القانونية بمجرد إيدائه دون توقف على صدور حكم به — لا يمنع من ترتيب هذه الآثار تراخي القاضى في الحكم بإثبات الترك إذ أن هذا الحكم ليس قضاء في خصومة بل هو مجرد إعلان من القاضى بنقض يده من الدعوى
٨١٩	المبدأ رقم (٩٧٤) : ترك الخصومة لا ينطوي على تنازل عن الحق المرفوعة به الدعوى.
٨١٩	المبدأ رقم (٩٧٥) : ترك الخصومة يترتب عليه وفقاً للمادة ١٤٣ من قانون المرافعات

٨٢٠	<p>الغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ويعود الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى ويعتبر المدعى عليه الذي قضى بإثبات تنازل المدعى عن مخاصمته خارجاً عن نطاق الخصومة ويترتب عليه زوال رفع الدعوى في قطع التقادم وتتحقق آثار الترك بمجرد إيدائه دون توقف على صدور حكم به.</p> <p>المبدأ رقم (٩٧٦) :</p>
٨٢١	<p>(١) يجوز للخصم أن ينزل مع إستمرار الخصومة عن إجراء من إجراءاتها أو ورقة من أوراق المرافعات دون إشتراط أن يتم هذا التنازل بإحدى الطرق سائلة الذكر أو موافقة الخصم و يترتب على الترك بمجرد إيدائه صراحة أو ضمناً إعتبار الورقة كأن لم تكن.</p> <p>(٢) متى كان الترك ينصب على إجراء من إجراءات الدعوى فإنه ينتج أثره بمجرد التصريح به لأنه يعد في هذه الحالة نزولاً عن حق يتم وتتحقق آثاره بغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه ويعتبر الإجراء كأن لم يكن .</p> <p>المبدأ رقم (٩٧٧) :</p>
٨٢١	<p>لصاحب الدعوى الحق في أن ينزل عن دعواه إلى ما قبل صدور حكم فاصل للنزاع فيها متى توافرت له مصلحة في التنازل على أن يتم ذلك بإحدى الطرق التي أوردها المادة ١٤١ على سبيل الحصر وبشرط قبول خصمه إن جاء التنازل بعد إيدائه طلباته في الدعوى أو دون موافقته عند إنتفاء مصلحته المشروعة في إستمرار نظرها</p> <p>المبدأ رقم (٩٧٨) :</p>
٨٢١	<p>(١) إذا كان الترك ينصب على إجراء من إجراءات الدعوى فإنه ينتج أثره بمجرد التصريح به لأنه يعد في هذه الحالة نزولاً عن حق يتم وتتحقق آثاره بغير حاجة الى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه ويعتبر الإجراء كأن لم يكن .</p> <p>(٢) إذا كان الترك منصبا على الخصومة برمتها فإنه لا يتم بمجرد</p>

٨٢٢	<p>التصريح به طالما أنه لا يتضمن إسقاطاً لأصل الحق المرفوعة به الدعوى أو أساساً به فيجوز للتارك أن يرجع عن طلب الترك صراحة أو ضمناً ما دام خصمه لم يقبله</p> <p>المبدأ رقم (٩٧٩) :</p>
٨٢٢	<p>ترك الخصومة هو تنازل أو إسقاط لها يترتب عليه زوالها وتتحقق آثاره القانونية بمجرد إيدائه دون توقف على صدور حكم به فلا يمنع من ترتيب هذه الآثار تراخي القاضى فى الحكم بإثبات الترك.</p> <p>المبدأ رقم (٩٨٠) :</p>
٨٢٣	<p>التنازل عن الطعن يجب أن يكون صريحاً واضحاً فهو لا يؤخذ بالظن ولا يقبل التأويل.</p> <p>المبدأ رقم (٩٨١) :</p>
٨٢٣	<p>حجية الأمر المقضى متعلقة بالنظام العام وفقاً لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات، إلا أنه مازال للمحكوم له الحق فى النزول عن الحكم الصادر لصالحه-النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به.</p> <p>المبدأ رقم (٩٨٢) :</p>
٨٢٤	<p>يجوز للخصم التنازل عن الحكم الصادر لمصلحته إذا تنازل عن الحق الثابت بهذا الحكم و إنتهى بهذا التنازل النزاع الذى تناوله الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (٩٨٣) :</p>
٨٢٤	<p>إذا تعدد المحكوم لهم فى موضوع غير قابل للتجزئة وتنازل أحدهم عن الحكم فإن أثر هذا التنازل يقتصر عليه وحده وينشئ بالنسبة له دعواً بعدم قبول الطعن المرفوع عنه كما ينشئ دعواً بعدم جواز تجديد المطالبة بالحق الثابت به وهما من النظام العام ودون أن يؤثر هذا التنازل على حقوق باقى المحكوم لهم ولا يترتب عليه انقضاء الخصومة الصادر فيها هذا الحكم .</p> <p>المبدأ رقم (٩٨٤) :</p> <p>النزول عن الحكم نزول عن الحق الثابت به.</p>

٨٢٥	<p>المبدأ رقم (٩٨٥) :</p> <p>النزول عن الحكم يستتبع عن الحق الثابت به يدل على أن النزول عن الحكم يستتبع بقوة القانون للنزول عن الحق الثابت به سواء نص على ذلك في ورقة التنازل أم لم ينص وأنه يترتب على النزول على الحكم انقضاء الخصومة التي صدر فيها وامتناع المطالبة بالحق الثابت فيه وإن مقتضى هذا التنازل أن يصبح الحكم المطعون فيه غير قائم ومن ثم يصبح الطعن المرفوع غير مقبول.</p>
٨٢٥	<p>المبدأ رقم (٩٨٦) :</p> <p>للنزول عن الحكم يستتبع بقوة القانون للنزول عن الحق الثابت به ، يدل على أنه يترتب على نزول المستأنف ضده عن الحكم المستأنف أن يصبح الحكم المطعون فيه غير قائم فتتقضي الخصومة في الاستئناف بقوة القانون بما يمنع المتنازل عن أن يجدد السير في هذه الخصومة أو أن يعاود المطالبة بالحق الثابت بالحكم الذي تنازل عنه ولو بدعوى جديدة.</p>
٨٢٦	<p>المطلب الثاني</p> <p>ترك الخصومة الإدارية</p> <p>في قضاء محكمة القضاء الإداري</p>
٨٢٦	<p>المبدأ رقم (٩٨٧) :</p> <p>ترك الخصومة لا يكون إلا إذا حصل بإعلان من التارك علي يد محضر أو بتقرير منه في قلم الكتاب أو بيان صريح في مذكرة موقع عليها منه أو من وكيله مع إطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويًا بالجلسة وإثباته في المحضر.</p>
٨٢٦	<p>المبدأ رقم (٩٨٨) :</p> <p>ترك الخصومة في الدعوي لا يتم بعد إيداء المدعي عليه طلباته إلا بقبوله — التنازل عن الدعوي هو إيجاب من جانب المدعي يملك سحبه قبل قبول المدعي عليه.</p>
٨٢٧	<p>المبدأ رقم (٩٨٩) :</p> <p>المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعنًا بالإلغاء ، هي خصومة قضائية تنتهي بإنهاء هذه المنازع بالترك أو بتسليم المدعي عليه بطلبات</p>

	<p>المدعي، وقد يكون الترك منصباً علي إجراءات الخصومة ذاتها، أو يكون بالتنازل عن الحق ذاته موضوع المنازع - ترك الخصومة أو التنازل عن ذات الحق موضوع المنازعة الإدارية باعتبارها خصومة قضائية لا يكون إلا من المدعي، إذ لا يتوفر أن يصدر من المدعي عليه لأنه ملزم بالسير في الدعوي المرفوعة عليه، هذا بالإضافة إلي أن الترك ليس معلقاً في كل الأحوال علي محض إرادة المدعي، وذلك لتفادي ما قد يضاربه المدعي عليه الذي قد يكون له مصلحة في الفصل في الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (٩٩٠) :</p> <p>(١) ترك الدعي لخصومته المدنية أمام جهة القضاء العادي علي أثر دفع الحكومة هناك بعدم إختصاص ذلك القضاء بالفصل في موضوع هذه الدعوي ليس إلا تنازلاً منه عن تلك الدعوي وعن كافة إجراءاتها بما في ذلك صحيفة إفتتاحها مع إحتفاظه بأصل الحق الذي يدعيه ويترتب علي ذلك الترك إلغاء كافة الآثار المترتبة علي تقديم تلك الصحيفة .</p> <p>(٢) وهذا الترك وإن منع المدعي من الإلتجاء إلى القضاء الإداري في ظل قانون مجلس الدولة القديم، الذي كان يقضي بأن الإلتجاء إلى القضاء العادي في قضايا المسؤولية التعويضية يحول دون الإلتجاء إلى محكمة القضاء الإداري إلا إنه بصدر قانون مجلس الدولة الجديد في سنة ١٩٥٥ وصيرورة محكمة القضاء الإداري هي الجهة الوحيدة المختصة بقضايا التعويض، قد أصبح للمدعي الحق في الإلتجاء بقضيته إلى القضاء الإداري.</p>
٨٢٨	<p>المبدأ رقم (٩٩١) :</p> <p>ترك الدعوى والاتفاق على إنهاء النزاع.</p>
٨٢٩	<p>المبدأ رقم (٩٩٢) :</p> <p>شروط الإكراه المؤدي إلى ترك المدعي لدعواه</p>
٨٢٩	<p>المبدأ رقم (٩٩٣) :</p> <p>تقديم الحكومة إقراراً من المدعي يفيد نزوله عن دعواه وطلب الحكم</p>

	<p>بإثباته وإنهاء الدعوى على مقتضاه ثم طلب المدعي عدم الإعتداد بهذا التنازل وإعتباره كأن لم يكن لأنه لم يصدر إلا رغبة في الوصول إلى حقه كاملاً بالطريق الودي وأنه لما إستبان له أن طلباته لم تجب كاملة عدل عن النزول، فإن المحكمة إزاء هذا العدول، من جانب المدعي لا تستطيع الحكم بإثبات التنازل غير أن هذا لا يمنعها من بحثه وتقدير قيمته.</p>
٨٣٠	<p>المبدأ رقم (٩٩٤) :</p> <p>التنازل عن الدعوى لا يترتب عليه قانوناً سوى إلغاء إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ، دون المساس بالحق المرفوع به الدعوى.</p>
٨٣٠	<p>المبدأ رقم (٩٩٥) :</p> <p>الإقرار بالتنازل عن دعوى التعويض وأثر الغش والتدليس والإكراه عند ثبوت أي منهم على التنازل.</p>
٨٣١	<p>المبدأ رقم (٩٩٦) :</p> <p>طلب المدعي عدم الإعتداد بهذا التنازل الذي تضمنه الإقرار الموقع منه والمقدم من الحكومة وإعتباره كأن لم يكن لأنه لم يعط الإقرار به إلا علي الطعن بأن القرار الصادر بترقيته قد حقق له طلباته ولما إستبان أن طلباته لم تجب كاملة، عدل عن التنازل وأنذر الوزارة بهذا العدول فإنه إزاء هذا لا يمنع من بحثه كمستند في الدعوى وتقدير قيمته.</p>
٨٣١	<p>المبدأ رقم (٩٩٧) :</p> <p>عدول المدعي عن النزول عن الدعوى بحجة أنه لم ينل كامل حقوقه هو في الواقع عدول له ما يبرره ويتمشى مع المنطق والواقع ويتعين على المحكمة الأخذ به.</p>
٨٣٢	<p>المبدأ رقم (٩٩٨) :</p> <p>ترك الخصومة في الدعوى = تعليق النزول عن الدعوى، على صدور قرار بذاته أصدرته الجهة الإدارية يقتضي قبول ترك الخصومة في الدعوى.</p>

٨٣٢	<p>المطلب الثالث</p> <p>ترك الخصومة الإدارية</p> <p>في قضاء المحكمة الإدارية العليا</p>
٨٣٢	<p>المبدأ رقم (٩٩٩) :</p> <p>(١) المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعنًا بالإلغاء قد تنتهي بالترك " desistement " أو بتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى " acquiescememt " متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة .</p> <p>(٢) ينتج الترك أو التسليم أثره فيها في الحدود التي عينها القانون بحسب ما إذا كان الترك منصباً على إجراءات الخصومة فقط ، كلها أو بعضها ، أو كان تنازلاً عن الحق ذاته المرفوعة به الدعوى أو الصادر به الحكم ، وبحسب ما إذا كان تسليم المدعى عليه للمدعى هو تسليم بكل طلباته أو بعضها ، أو تنازل عن طريق أو آخر من طرق الطعن في الحكم الذي يصدر في المنازعة .</p> <p>(٣) وأياً كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم ؛ فمن المسلم أن مهمة القاضي عندئذ لا تعدو أن تكون إثبات ذلك ، نزولاً على حكم القانون في هذا الخصوص دون التصدي للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع.</p>
٨٣٣	<p>المبدأ رقم (١٠٠٠) :</p> <p>التصرف في الحقوق المتنازع عليها، وفي مصير المنازعة بترك الخصومة في الطعن من شأن الخصوم وحدهم ، هيئة المفوضين ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة فهي لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة ولو حركتها أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن في الحكم الصادر فيها من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية.</p>
٨٣٤	<p>المبدأ رقم (١٠٠١) :</p> <p>متى حركت هيئة مفوضي الدولة المنازعة بالطعن استمرت معتبرة قائمة بين أطرافها فلا تملك الهيئة التصرف في الحقوق المتنازع عليها فيها ، أو في مصير المنازعة بترك الخصومة في الطعن ، بل يظل ذلك من شأن الخصوم وحدهم تفصل فيه المحكمة طبقاً للقانون.</p>

٨٣٤	<p>المبدأ رقم (١٠٠٢) :</p> <p>مناقشة المحكمة للتنازل وثبوت عدم قبوله - الخصومة الماثلة أمام هذه المحكمة إنما ترجع في أساسها إلى الطعن المرفوع من هيئة المفوضين ولصالح القانون والعدالة الإدارية حسبما تراه الهيئة رافعة الطعن ، ومن ثم يترك التنازل الخصومة من حقها وحدها . كما أنه لا يتصور مطلقاً أن تخرج الوزارة من الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا ، ويظل بعد ذلك الأفراد وحدهم ماثلين أمامها في دعوى سببها التعويض عن تنفيذ قرارات إدارية ملغاة.</p>
٨٣٦	<p>المبدأ رقم (١٠٠٣) :</p> <p>المنازعة الإدارية ولو كانت طعنًا بالإلغاء قد تنتهي بالترك وينتج الترك أثره علي خلاف الحال بالنسبة إلى طعن هيئة المفوضين أو النيابة العامة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية.</p>
٨٣٦	<p>المبدأ رقم (١٠٠٤) :</p> <p>اعتبار الخصومة منتهية وترك الدعوى وأحوال تحقق كل منهما.</p>
٨٣٧	<p>المبدأ رقم (١٠٠٥) :</p> <p>عدم جواز ترك المدعي لدعواه بعد إيداء المدعي عليه لطلباته إلا بقبول المدعي عليه - شروط ذلك.</p>
٨٣٧	<p>المبدأ رقم (١٠٠٦) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ويعيد طرح النزاع بكافة أخطاره التي تم الطعن فيها، وتنازل المدعي عن شطر من النزاع المطروح أمام المحكمة الإدارية العليا وقبول الجهة الإدارية لتنازله - سلطة المحكمة - إثبات الترك أو التنازل عن هذا الشق نزولاً علي حكم القانون.</p>
٨٣٨	<p>المبدأ رقم (١٠٠٧) :</p> <p>تقديم محضر الصلح من المطعون ضدها هو بمثابة قبول لترك الخصومة - الترك ينتج آثاره بإلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى - الحكم بإثبات ترك الطاعة للخصومة.</p>
٨٣٩	<p>المبدأ رقم (١٠٠٨) :</p> <p>عقد الصلح وتعريفه - المادة ١٤١ وما بعدها من قانون المرافعات</p>

٨٣٩	<p>المدنية والتجارية - ترك الخصومة وشروطه.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٠٩) :</p>
	<p>عقد الصلح وتعريفه وتفسيره - يجب تفسير عبارات التنازل التي يتضمنها عقد الصلح تفسيراً ضيقاً - التنازل لا ينصب إلا على الحقوق التي كانت وحدها أصلية محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح - عبارات الصلح أو التقرير بترك الخصومة أو التنازل عن الحق يجب أن ترد في عبارات قاطعة حاسمة في مجال تحقيق إنصراف إرادة صاحب الشأن إلى تحقيق النتيجة التي إرتضاها سلفاً دون أن تلجأ المحكمة إلى إستنتاجها.</p>
٨٤٠	<p>المبدأ رقم (١٠١٠) :</p> <p>يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع إطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويّاً في الجلسة وإثباته في المحضر - عدم الاعتداد بأي تنازل عن الخصومة يجرى بغير الطرق التي حددها المشرع.</p>
٨٤٠	<p>المبدأ رقم (١٠١١) :</p> <p>النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به - مقتضى ذلك أن تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه إنقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يتمتع على المتنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى.</p>
٨٤١	<p>المبدأ رقم (١٠١٢) :</p> <p>الإقرار الذي يتمتع بحجية قاطعة هو الإقرار القضائي الصادر من الخصم أمام المحكمة التي تنظر الدعوى التي تتعلق بها واقعة الإقرار ، أما الإقرار الذي يقع علي خلاف ذلك فلا يعد إقراراً قضائياً ويخضع لتقدير المحكمة - متى يعتبر الإقرار صالحاً لإحداث أثر التنازل أو التترك للخصومة في الدعوى.</p>

٨٤٢	المبدأ رقم (١٠١٣) : يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك علي يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع إطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويًا في الجلسة وإثباته في المحضر - عدم الاعتداد بأي تنازل عن الخصومة يجري بغير الطرق التي حددها المشرع.
٨٤٢	المبدأ رقم (١٠١٤) : ترك الخصومة هو تصرف إرادي من جانب المدعي يرد علي الدعوي وجميع إجراءاتها لكنه لا يمس الحق للمرفوعة به الدعوى.
٨٤٣	المبدأ رقم (١٠١٥) : ترك الخصومة جائز في مرحلة الطعن - يترتب علي ذلك إلغاء جميع إجراءات الخصومة والحكم علي التارك بالمصاريف.
٨٤٣	المبدأ رقم (١٠١٦) : إذا أبدى المدعي أمام هيئة مفوضي الدولة عدوله عن إقراره بترك الخصومة وإستمراره في دعواه وتشكك في انصراف نيته إلي ترك الخصومة وجب علي المحكمة أن تعتد بالإرادة الحقيقية المبدأه أمامها وتطرح الإدعاء بترك الخصومة جانبًا طالما لم يتأكد صدوره عن إرادة صحيحة قاطعة.
٨٤٤	المبدأ رقم (١٠١٧) : جواز ترك الخصومة في الدعوى أو الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.
٨٤٥	المبدأ رقم (١٠١٨) : قواعد ترك الخصومة وردت عامة دون تخصيص أو إستثناء لدعوى مخاصمة القضاة - دعوى مخاصمة القضاة هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع و يصدق عليها الترك شأن سائر الدعاوى - مؤدى ذلك : جواز ترك الخصومة في دعوى مخاصمة القضاة .

٨٤٥	المبدأ رقم (١٠١٩) : النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به
٨٤٦	المبدأ رقم (١٠٢٠) : إثبات ترك الخصومة لا تملكه سوى المحكمة ذات الولاية بنظر الدعوى وليست المحكمة التي رفعت إليها الدعوى أيا كانت مدي ولايتها أو إختصاصها في نظرها - لا يقبل ترك الخصومة من الوكيل إلا إذا كان مفوضًا بذلك صراحة في التوكيل الصادر إليه من المدعي بهذا الترك - ترك الخصومة هو نزول المدعي عنها وعن جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة إفتتاحها مع إحتفاظه بأصل الحق الذي يدعيه ، يترتب عليه إلغاء كافة الآثار المترتبة علي قيامها ويعود الخصوم إلي الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى.
٨٤٧	المبدأ رقم (١٠٢١) : حضور المدعي شخصيًا وتقريره بتنازله عن دعواه وطلب إثبات ذلك في محضر الجلسة لا يعدو إلا أن يكون تركًا للخصومة يترتب عليه إلغاء جميع إجراءات الخصومة والحكم علي التارك بالمصاريف.
٨٤٨	المبدأ رقم (١٠٢٢) : ترك الخصومة في الطعن - كفاية موافقة رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة.
٨٤٨	المبدأ رقم (١٠٢٣) : ترك الخصومة لانتفاء المصلحة .
٨٤٨	المبدأ رقم (١٠٢٤) : ترك الخصومة طبقا لنص المادة (١٤١) من قانون المرافعات ورد بصيغة عامة دون تخصيص او استثناء باستبعاد دعوى مخاصمة القضاء من نطاقها.
٨٤٩	المبدأ رقم (١٠٢٥) : يترتب علي ترك الدعوى إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى.

٨٤٩	<p>المبدأ رقم (١٠٢٦) :</p> <p>عدول المدعى عن الاقرار بالتنازل عن الدعوى وترك الخصومة قبل غلق باب المرافعة فى الدعوى يجب معه على المحكمة أن تنقيد بالارادة الحقيقية التى أبدأها أمام المحكمة وتطرح الاقرار بالترك جانبا.</p>
٨٤٩	<p>المبدأ رقم (١٠٢٧) :</p> <p>إذا أبدى المدعى عليه طلباته فى الدعوى فلا يتم الترك الا بقبوله.</p>
٨٥٠	<p>المبدأ رقم (١٠٢٨) :</p> <p>(١) جواز ترك الخصومة فى كل الأحوال متى تنازل المدعى عن خصومته بدون تحفظ متخذا الشكل الذى يقضى به القانون - هذا الأصل يرد عليه استثناء لم يتضمنه نص المادة (١٤٢) من قانون المرافعات قوامه عدم إجازة الترك إذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام - أساس ذلك : الحقوق المتصلة بالنظام العام ينبغى ألا تجعل مصيرها متوقفا على اتفاقات متروك أمرها لإرادة الأفراد.</p> <p>(٢) المشرع أراد فيمن يرشح نفسه للنيابة عن الشعب المصرى أن يكون انتماءه عميق الجذور فى تربة الوطن غير مشترك فى ولائه قانونا لمصر أى وطن آخر - حيازة الشخص لجنسية أخرى أجنبية معناه أن الولاء المطلق والكامل والواجب فى قلبه لمصر قد انشطر قانونا إلى ولاعين.</p>
٨٥١	<p>المبدأ رقم (١٠٢٩) :</p> <p>وسائل ترك الخصومة - لا يتم الترك بعد إيداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله - يترتب على الترك إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك رفع الدعوى .</p>
٨٥١	<p>المبدأ رقم (١٠٣٠) :</p> <p>(١) لا أثر لترك الخصومة من قبل المدعى على خصومه ممن تدخلوا مجوميا .</p>

	<p>(٢) ترك الخصومة هو نزول المدعى عنها وعن جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة افتتاحها مع احتفاظه بأصل الحق الذي يدعيه.</p> <p>(٣) يترتب على الترك إلغاء كافة الآثار المترتبة على قيام الخصومة ويعود الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى.</p> <p>(٤) يتم ترك الخصومة وفقا للإجراءات التي أوردها المادة ١٤١ مرافعات على سبيل الحصر.</p> <p>(٥) يشترط قبول المدعى عليه إذا تم التنازل عن الدعوى بعد إيدائه لطلباته ذلك لما للخصومة من علاقة مباشرة بين المدعى والمدعى عليه ويقصر دور المحكمة على إثبات ترك الخصومة ، ولا يلتفت لاعتراض المدعى عليه على الترك إذا انتفت مصلحته المشروعة في استمرار نظر الدعوى كما إذ أبدى من الدفع أو الطلبات ما يكشف عن قصده في منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى.</p> <p>(٦) التدخل الاختصامي أو الهجومي لا ينقضي تبعا للحكم في الدعوى الأصلية سواء بعدم قبولها أو إثبات ترك المدعى للخصومة فيها طالما أن للمتدخل مصلحة شخصية مباشرة ومستقلة في الدعوى ذلك أن التدخل في هذه الحالة بمثابة خصومة منفصلة بين المتدخل هجوميا وبين المدعى عليه.</p> <p>(٧) تنازل المدعى عليه أو تركه للخصومة لا يؤثر في طلب التدخل الذي يتعين على المحكمة أن تفصل فيه.</p>
٨٥٤	<p>المبدأ رقم (١٠٣١) :</p> <p>أحكام ترك الخصومة المنصوص عليها في المادة (١٤١) وما بعدها من قانون المرافعات تسري، بوصفها قواعد إجرائية، في مجال الدعوى وفي مجال الطعون.</p>
٨٥٤	<p>المبدأ رقم (١٠٣٢) :</p> <p>ترك الخصومة يكون بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله، مع اطلاع</p>

	خصمه عليها ، أو بإبدائه شفاهة في الجلسة وإثباته في المحضر - إذا كان المدعى عليه قد أبدى طلباته فيتعين ، كي يفتح الترك أثره ، أن يوافق عليه المدعى عليه - يترتب على الترك إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف.
٨٥٩	الفصل السادس
	انتهاء الخصومة
٨٥٩	المبحث الأول
	الأحكام العامة في انتهاء الخصومة
٨٦٠	المطلب الأول
	المقصود بانتهاء الخصومة
٨٦٠	المطلب الثاني
	شروط اعتبار الخصومة منتهية
٨٦١	المطلب الثالث
	آثار الحكم باعتبار الخصومة منتهية
٨٦١	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في انتهاء الخصومة
٨٦٢	المطلب الأول
	انتهاء الخصومة
	في قضاء محكمة النقض
٨٦٢	المبدأ رقم (١٠٣٣):
	انتهاء الخصومة - الحكم المنهي للخصومة في مفهوم تلك المادة هو الحكم الذي ينهى النزاع برمته بالنسبة لجميع أطرافه، ولا يعتد في هذا الخصوص بانتهاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف، وإنما الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها إعمالا لهذه المادة هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفي الداعى، والحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامى الذي ينتهى به موضوع هذه الخصومة

٨٦٣	<p>برمته وليس الحكم الذى يصدر فى شق منها ، أو فى مسألة عارضة عليها أو فرعية متعلقة بالإثبات فيها.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٤) :</p>
٨٦٣	<p>تسوية الهيئة لمعاش الطالب عن الأجر الأساس بعد تقديم طلبه ورفع الدعوى فإنه يكون قد أجيب إلى طلبه فى هذا الخصوص ويتعين القضاء بانتهاء الخصومة فيه.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٥) :</p>
٨٦٤	<p>(١) رفض المحكمة التدخل والقضاء فى الموضوع يترتب عليه انتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الإلتزامى إلى إحدى طرفيها مع إعتباره أجنبياً عنها فلا يعد طرفاً فى الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه.</p> <p>(٢) حظر الطعن منوط بأن ينصب الطعن على الحكم الصادر فى الموضوع المطروح على المحكمة والذى إنضم مؤيداً لأحد طرفيه ولا يتعداه إلى ذلك الذى يتناول قضاء بعدم قبول تدخله أو رفضه فيقتصر حقه عندئذ على الطعن فى الحكم الصادر بشأنه الخاص فى مسألة تدخله.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٦) :</p>
٨٦٥	<p>الصلح الذى لا مخالفة فيه للنظام العام والحاسم للمنازعة التى تناولها مما مفاده عدم تجديد النزاع أو المضى فيه إذا كان لا زال قائماً ، وانقضاء ولاية المحكمة فى الفصل فى النزاع ، هو صلح يعنى انتهاء الخصومة فيه مما يتعين معه القضاء بذلك.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٧) :</p>
٨٦٥	<p>عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التى تصدر فى شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى والصادرة بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة - الخصومة التى ينظر إلى انتهائها إعمالاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هى الخصومة الأصلية</p>

٨٦٦	<p>برمتها وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها أو متصلة بالإثبات فيها، ولا يعتد في هذا الصدد بانتهاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٨) :</p>
٨٦٧	<p>قضاء محكمة الالتماس بإلغاء الحكم الملتمس فيه يترتب عليه زواله واعتباره كأن لم يكن ومن ثم فإن الطعن المائل يكون قد زال محله ولم تعد هناك خصومة بين طرفية بما يتعين معه القضاء باعتبارها منتهية.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٩) :</p>
٨٦٨	<p>إذا حسم النزاع بالصلح فإنه لا يجوز لأي من المتصالحين أن يحدد النزاع لا بإقامة دعوى به ، ولا بالمضى في الدعوى التي كانت مرفوعة بما حسمه الطرفان صلحا وانقضاء ولاية المحكمة في الفصل في النزاع أن بما يعنى لنتهاء الخصومة.</p> <p>المطلب الثاني</p> <p>انتهاء الخصومة</p> <p>في قضاء محكمة القضاء الإداري</p>
٨٦٨	<p>المبدأ رقم (١٠٤٠) :</p> <p>يجوز تصحيح القرار الإداري الباطل بإجراء لاحق يزيل ما كان ينطوي عليه القرار من عيب ومن ثم تصبح الدعوى بطلب إلغائه وهي تقوم علي إختصام القرار في ذاته لما يشوبه من عيب غير ذات موضوع ويتعين والحالة هذه إعتبارها منتهية.</p>
٨٦٨	<p>المبدأ رقم (١٠٤١) :</p> <p>إنعدام الأساس القانوني لطلب إلغاء التعيين بزوال العيب الذي كان يشوبه من قبل تصبح معه الدعوى غير ذات موضوع مما لا معدي معه من إعتبار الخصومة منتهية.</p>
٨٦٨	<p>المبدأ رقم (١٠٤٢) :</p> <p>الخصومة لا تنتهي إلا بالاستجابة لكامل الطلبات محل الدعوى.</p>

٨٦٩	المبدأ رقم (١٠٤٣) : إنهاء الخصومة وقصر الطلبات على الفصل في المصروفات .
٨٧٠	المطلب الثالث انتهاء الخصومة في قضاء المحكمة الإدارية العليا
٨٧٠	المبدأ رقم (١٠٤٤) : تسليم المدعي عليه بطلبات المدعي إثناء نظر الدعوي - صيرورة الخصومة غير ذات موضوع - الحكم بإعتبار الخصومة منتهية.
٨٧٠	المبدأ رقم (١٠٤٥) : تنازل المدعي عن الدعوي والقضاء بإعتبار الخصومة منتهية - ليس له العودة لإثارتها أمام المحكمة الإدارية العليا.
٨٧٠	المبدأ رقم (١٠٤٦) : تنازل ذوي الشأن عن أحد شقي الدعوي - أثره - يجعل الدعوي غير ذات موضوع بالنسبة لهذا الشق، ويتعين الحكم بإعتبار الخصومة فيه منتهية - بطلان الحكم القاضي في هذا الشق من الخصومة بعد التنازل.
٨٧١	المبدأ رقم (١٠٤٧) : دعوي بطلب إلغاء قرار إداري معين - سبق صدور أحكام بإلغاء القرار المطعون فيه ذاته - صيرورة الدعوي بذلك غير ذات موضوع وإنهاء الخصومة فيها - إلزام الإدارة مع ذلك بالمصروفات.
٨٧١	المبدأ رقم (١٠٤٨) : حدود حجية الحكم بانتهاء الخصومة - تغير المركز القانوني للمدعي عما كان عليه في النزاع الذي أنهاه الحكم المذكور فهذه واقعة جديدة لا أثر للحكم السالف الذكر عليها.
٨٧٢	المبدأ رقم (١٠٤٩) : خضوع دعوي الإلغاء للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات في

٨٧٣	<p>شأن ترك الخصومة وتسليم المدعي عليه بطلبات المدعي ، متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة وأياً كان مدي الترك أو التنازل أو التسليم.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥٠) :</p>
٨٧٣	<p>الخصومة في طلب الإلغاء يتوقف بقاؤها علي إصرار رافعها علي متابعتها — ليس للقاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء حاسم رغم عدول صاحب الشأن عنها — إنتهاء الخصومة يتحقق بهذا التنازل الإجرائي الحاصل أمام القضاء وليس سببه التنازل الإتفاقي عن دعوي الإلغاء الوارد بعقد الصلح وغير الجائز قانوناً.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥١) :</p>
٨٧٤	<p>الصلح من عقود التراضي فيكفي لإنعقاده توافق الإيجاب والقبول ويستظهر ذلك الإقرار بالتنازل الصادر من المدعي متضمناً شروط التصالح — المحكمة وقد جعلتها الوزارة طالبة التصديق علي الصلح في مركز الموثق أن تمتنع عنه وأن تفصل في أوجه البطلان الموجهة إليه منزلة حكم القانون عليه لا أن تقضى بإثبات التنازل وإنهاء الخصومة ، حال أنه بعد منازعة المدعي في صحة هذا العقد لا تكون الخصومة منتهية ولا النزاع منحسماً وعلى ذلك تكون المحكمة متجاوزة سلطاتها لو أثبتت تنازل المدعي عن طلب الراتب رغم منازعته جدياً في صحة هذا التنازل .</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥٢) :</p>
٨٧٦	<p>الطعن في القرار الصادر بحذف اسم المدعي من كشف المرشحين للعمودية — صدور قانون العمد والمشايخ وإلغاء الإجراءات السابقة وإتمام إجراءات أخرى جديدة وفوز مرشح آخر — انعدام مصلحة المدعي في الاستمرار في هذه الدعوى وصيرورتها غير ذات موضوع — القضاء باعتبار الخصومة منتهية مع الزام الحكومة بالمصروفات .</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥٣) :</p>
٨٧٦	<p>الإقرار بالتنازل عن الحكم الصادر ممن يملكه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت بالتطبيق لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات بحيث تزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتغدو مهمة</p>

٨٧٧	<p>المحكمة في هذه الحالة مقصورة على اثبات ذلك - للمحكمة وهي في مركز الموثق حسبما تطلب إليها إدارة قضايا الحكومة ألا تعتد بهذين الإقرارين العرفيين باثبات التنازل و بانتهاء الخصومة وأن تمضي متصدية للفصل في أصل النزاع لكي تنزل عليه حكم القانون .</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥٤) :</p>
٨٧٧	<p>تنتهي الخصومة إذا إستجابت المصلحة المدعي عليها إلى طلب المدعي في تاريخ لاحق علي رفع الدعوي - أثره - إعتبار الخصومة منتهية في هذا الطلب وإلزامها بمصروفاته.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥٥) :</p> <p>(١) استجابة جهة الإدارة لطلب المدعي في صورته الختامية يجعل الخصومة غير ذات موضوع ويتعين من ثم القضاء باعتبارها منتهية.</p> <p>(٢) ليس ثمة محل لتصدى المحكمة للفصل في موضوع الخصومة بعد أن غدت غير ذات الموضوع إلا أنه يتعين عليها وهي بصدد تحديد الملتزم بمصروفات الدعوى أن تقيم قضاءها في هذا الشأن على ضوء ما يتبين لها من بحث موضوع الخصومة وقت اقامة الدعوى بها - متى تبين للمحكمة أن الدعوى مقامة بعد الميعاد تكون والحالة هذه غير مقبولة شكلا ويتعين من ثم إلزام المدعي بمصروفاتها الأمر الذي يقتضي تعديل الحكم والقضاء باعتبار الخصومة منتهية و إلزام المدعي المصروفات.</p>
٨٧٨	<p>المبدأ رقم (١٠٥٦) :</p> <p>استجابة الإدارة لطلب المدعي بإعادته إلى الخدمة - اعتبار الخصومة منتهية.</p>
٨٧٩	<p>المبدأ رقم (١٠٥٧) :</p> <p>الاستجابة الجزئية لطلبات المدعي لا تجعل الخصومة منتهية إلا فيما أجيب إليه من الطلبات.</p>
٨٧٩	<p>المبدأ رقم (١٠٥٨) :</p> <p>السحب الكامل لقرار انهاء خدمة المدعي متضمناً الآثار المادية والأدبية التي تولدت عنه - يتعين الحكم باعتبار الخصومة منتهية.</p>

٨٨٠	<p>المبدأ رقم (١٠٥٩) :</p> <p>إذ قضت المحكمة للمدعي بطله الاحتياطي دون طلبه الأصلي جاز له قانونا الطعن في الحكم بالنسبة إلى الطلب الأصلي - عدم إجابته المدعي إلى طلبه الأصلي يعتبر بمثابة رفض لبعض طلباته التي أقام بها دعواه - قضاء الحكم المطعون عليه باعتبار الخصومة منتهية استنادا إلى استجابة الوزارة المدعي عليها إلى الطلب الاحتياطي للمدعي مخالف القانون وأخطأ في تطبيقه، وذلك إعتبارا بأن قضاءه هذا إنما يعنى حتما أن المحكمة قد رفضت بقضاء ضمنى أجابه المدعي إلى طلبه الأصلي دون أن تضمن حكمها الأسباب التي بنت عليها هذا الرفض.</p>
٨٨١	<p>المبدأ رقم (١٠٦٠) :</p> <p>صدور قرار من الجهة الإدارية بإجابة المدعي إلى جميع طلباته بعد رفع الدعوي وقبل قفل باب المرافعة فيها - إنتهاء الخصومة بذلك بين المدعي والجهة الإدارية - لا يؤثر في ذلك أن تتحضر الجهة الإدارية علي لسان إدارة قضايا الحكومة التسوية التي أجرتها للمدعي أو تعلن عدم تمسكها بهذا القرار وتفويض الرأي للمحكمة - المحكمة ليست جهة إفتاء تشير علي الجهة الإدارية بالرأي بناء علي طلبها أو بتفويض منها.</p>
٨٨٢	<p>المبدأ رقم (١٠٦١) :</p> <p>إنتهاء الخصومة بالنسبة إلى طلب إلغاء القرار الصادر بالإحالة إلى المعاش يستتبع بالضرورة عدم حساب مدة الفصل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش - تعارض ذلك مع طلب الإلغاء غير المباشر وهو التعويض.</p>
٨٨٢	<p>المبدأ رقم (١٠٦٢) :</p> <p>إقرار الجهة الإدارية للمدعي بوضع مخالف للقوانين واللوائح لا يمنع المحكمة من إنزال حكم القانون في المنازعة المطروحة أمامها - أساس ذلك تعلق الأمر بأوضاع إدارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لإرادة ذوي الشأن أو إتفاقهم أو إقراراتهم المخالفة لها - حكم المحكمة الإدارية باعتبار الخصومة منتهية بناء علي مثل هذا الإقرار</p>

	يعتبر مخالفاً للقانون ما دام الإقرار لا يستند إلى إجراء اتخذ بالطريق القانوني.
٨٨٣	المبدأ رقم (١٠٦٣) : الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري حكم وقتي بطبيعته - الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا وصدور الحكم في موضوع الدعوي أثناء نظر الطعن - إعتبار الطعن في هذا الشأن غير ذي موضوع - إعتبار الخصومة منتهية في الطعن.
٨٨٤	المبدأ رقم (١٠٦٤) : الطعن في قرار الترقية الذي تخطى فيه المدعي - ثبوت أن هذا القرار قد ألغي إلغاء مجرداً بحكم نهائي في دعوي أخرى رفعت من بعض زملاء المدعي - وجوب الحكم بإنهاء الخصومة
٨٨٤	المبدأ رقم (١٠٦٥) : تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه - التنازل عن الحكم يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت به - أثره : زوال الخصومة وقصر مهمة المحكمة علي إثبات ذلك - من سلطة المحكمة وهي في مركز الموثق ألا تعدد بالإقرار العرفي بالتنازل إذا لم تطمئن إلى شخصية من وقعه وبالتالي أن تتصدي للفصل في أصل النزاع لتتزل عليه حكم القانون.
٨٨٥	المبدأ رقم (١٠٦٦) : التنازل الضمني عن متابعة دعوي الإلغاء يقصد به أن تحقق المحكمة أثره بالحكم بإنهاء الخصومة - التنازل عن الخصومة في طلب الإلغاء يمتنع معه علي القاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء.
٨٨٥	المبدأ رقم (١٠٦٧) : التنازل عن دعوي مرفوعة أمام المحكمة الإدارية - حصوله أمام محكمة ابتدائية عند نظر دعوي أخرى - أثره : لا يعتبر إقراراً قضائياً ويخضع لتقدير المحكمة
٨٨٦	المبدأ رقم (١٠٦٨) : صدور قرار من الجهة الإدارية بتسوية حالة أحد العاملين وقرارها

	<p>بسحب هذه التسوية و الطعن علي هذا القرار فيما تضمنه من سحب قرار التسوية ثم قيام الجهة الإدارية بإلغاء القرار الساحب بعد إقامة الدعوي - قضاء المحكمة بإعتبار الخصومة منتهية في الدعوي بعد أن ثبت لها أن ما أجرته الجهة الإدارية من سحب قرارها المطعون فيه وأن هذا السحب تم بعد إقامة الدعوي بحيث يقتضي إلزامها بمصروفاتها - إعتبار هذا الحكم قطعي في موضوع الدعوي يحوز بعد صدوره نهائياً علي قوة الأمر المقضي - صدور قرار من الجهة الإدارية لاحقاً علي هذا الحكم متضمناً المساس بالقرار الذي صارت المنازعة فيه محسومة بمقتضي الحكم - إعتبار القرار معدوماً لمساسه بحكم حائز الأمر المقضي.</p>
٨٨٧	<p>المبدأ رقم (١٠٦٩) :</p> <p>الحكم بإنهاء الخصومة يفترض ثمة خصومة قائمة بين طرفين وأن يستجيب المدعى عليه إلى طلبات المدعى فيها- طلبات الرد لا تعتبر من قبيل الخصومات التي يسوغ فيها الحكم بإعتبار الخصومة منتهية- طلب الحكم بإعتبار الخصومة منتهية في طلب الرد هو من قبيل التنازل عن الطلب .</p>
٨٨٨	<p>المبدأ رقم (١٠٧٠) :</p> <p>الخصومة هي جوهر الدعوي، فإن هي رفعت مفتقرة إلى هذا الركن كانت غير مقبولة، وإن هي رفعت متوافرة عليه ثم زال أثناء نظر الدعوي إعتبرت الخصومة منتهية فيها.</p>
٨٨٨	<p>المبدأ رقم (١٠٧١) :</p> <p>طلب إلغاء قرار في منازعة بعد أن إنتفى عنصر النزاع فيها يتعين معه الحكم بإعتبار الخصومة منتهية.</p>
٨٨٩	<p>المبدأ رقم (١٠٧٢) :</p> <p>إذا إستجابت الجهة الإدارية المدعي عليها إلى طلب المدعي في تاريخ لاحق لرفع الدعوي فإن الخصومة تصبح غير ذات موضوع ويتعين الحكم بإعتبار الخصومة منتهية في هذا الطلب مع إلزام الحكومة بالمصروفات - يترتب ذلك أيضاً في حالة إلغاء القرار المطعون فيه بحكم واجب النفاذ في دعوي مرفوعة من مدع آخر صاحب مصلحة في</p>

٨٨٩	إلغائه حتى ولو لم يصبح هذا الحكم نهائي فتصبح الخصومة منتهية. المبدأ رقم (١٠٧٣) :
	مهمة المحاكم تقتصر علي الفصل فيما يثار أمامها من خصومات — مناط إستمرار الخصومة بقاء النزاع فيها — الخصومة تنتهي متى إستجاب الخصم لطلبات خصمه التي أقام بها دعواه إيتغاء القضاء له بها — يتعين علي المحكمة والحال كذلك أن تقضي بإنتهاء الخصومة في الدعوى وليس للمحكمة أن تتعرض لموضوع الدعوى أو تتصدي له إذ لم يعد النزاع قائمًا حتى تفصل فيه.
٨٩٠	المبدأ رقم (١٠٧٤) : إذا وجد القرار عند اقامة الدعوى وزال أثناء نظرها بأن استجابت جهة الادارة لطلب المدعى ففي هذه الحالة يكون ركن المحل قد زال وتصبح الدعوى غير ذات موضوع ويتعين الحكم بإنتهاء الخصومة فيها.
٨٩١	المبدأ رقم (١٠٧٥) : ليس للمحكمة أن تتعرض لموضوع الدعوى وتتصدي له اذ لم يعد ثمة نزاع قائم أمامها لتفصل فيه متى ثبت لها استجابة الخصم لطلبات خصمه قد تمت بعد اقامته لدعواه .
٨٩١	المبدأ رقم (١٠٧٦) : للقاضي سلطة كاملة علي إجراءات الخصومة الادارية فهو يملك توجيهها وتقصى شروط قبولها دون أن يترك ذلك لمحض إرادة الخصوم في الدعوى ، ومن بينها التحقق من توافر شرط المصلحة واستمرارها في ضوء تغير المراكز القانونية أثناء نظر هذه للدعوى حتى صدور الحكم — قضاء المحكمة الادارية العليا بإلغاء الحكم المطعون فيه وببراءة الطاعن مما نسب إليه يجعل الخصومة منتهية.
٨٩٢	المبدأ رقم (١٠٧٧) : الطعن علي الحكم الصادر في الشق العاجل غير ذي جدوى بعد أن دعى إلى انتخاب مجلس جديد بعد انتهاء مدة المجلس الصادر لصالحه الحكم — انتهاء الخصومة في الطعن علي الشق العاجل من الدعوى.

٨٩٢	المبدأ رقم (١٠٧٨) : انتهاء الخصومة في الطعن لإجابة الجهة الإدارية المطعون ضده إلى طلباته بعد إقامة دعواه.
٨٩٣	المبدأ رقم (١٠٧٩) : الخصومة في طلب الرد - المحاكم مهمتها الفصل فيما يثار أمامها من خصومات ما دام النزاع قائما ، فإذا أجيب المدعى الى طلباته تعين القضاء بانتهاء الخصومة.
٨٩٣	المبدأ رقم (١٠٨٠) : إلغاء الجهة الإدارية لقرار مطعون فيه أمام قاضي المشروعية لا يترتب عليه انتهاء الخصومة إلا إذا كان ما قامت به الجهة الإدارية من إلغاء للقرار هو في حقيقة تكييفه القانوني مجيبا لكامل طلب رافع دعوى الإلغاء، أى أن يكون الإلغاء في حقيقته القانونية سحبا للقرار - القرار الساحب والقرار المضاد.
٨٩٤	المبدأ رقم (١٠٨١) : قرار إداري - سحب القرار الإداري - لا يترتب على سحب القرار الإداري انتهاء الخصومة إلا إذا كان ما قامت به الإدارة من إلغاء مجيبا لكامل طلب رافع دعوى الإلغاء .
٨٩٥	المبدأ رقم (١٠٨٢) : إذا فاستجابت الجهة الادارية المدعى عليها الى طلب المدعى في تاريخ لاحق لرفع الدعوى فإن الخصومة تبعا لذلك ونتيجة له تصبح ذات موضوع ويتعين من ثم الحكم باعتبار الخصومة منتهية في الطلب.
٨٩٥	المبدأ رقم (١٠٨٣) : الخصومة تنتهي وتتقضي متى استجاب الخصم لطلبات خصمه التي أقام بها الدعوى ابتغاء القضاء له بها الأمر الذي تضحى معه آنذاك الدعوى المطروحة غير ذات موضوع ويتعين علي المحكمة والحال كذلك أن تقضي بانتهاء الخصومة - إذا كانت لاستجابة الخصم لا تشكل استجابة كاملة لطلبات خصمه مما ينهي النزاع نهائيا فإن الخصومة

٨٩٦	تظل قائمة وعلي المحكمة أن تستمر في التصدي لها. المبدأ رقم (١٠٨٤) :
٨٩٧	اكتمال مدة مجلس الشعب سنة ٢٠٠٥ وإجراء انتخابات جديدة يترتب عليه أنه لا تكون للطاعن أو المتدخلين هجوما ثمة مصلحة في الاستمرار في نظر الطعن والنزاع المثار بشأن الصفة وعضوية مجلس الشعب الذي انقضت مدته ويتعين بالتالي الحكم بانتهاء الخصومة في الطعن. المبدأ رقم (١٠٨٥) :
٩٠١	فإذا رفضت المحكمة التدخل وقضت في الموضوع فإنه يترتب على ذلك انتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا في الحكم الصادر فيها، ولا يقبل منه الطعن فيه على استقلال.
٩٠١	الفصل السابع
٩٠١	الصلح في الدعوى
٩٠١	المبحث الأول
٩٠٢	الأحكام العامة للصلح في الدعوى
٩٠٢	المطلب الأول
٩٠٢	المقصود بالصلح في الدعوى
٩٠٢	الفرع الأول
٩٠٤	الصلح وفقاً لحكم المادة (٦٤) مرافعات
٩٠٤	الفرع الثاني
٩٠٤	الصلح وفقاً لحكم المادة (١٠٣) مرافعات
٩٠٤	الفرع الثالث
٩٠٥	الصلح وفقاً لأحكام القانون المدني
٩٠٥	الفصل الأول
٩٠٥	أركان الصلح في الدعوى
٩٠٥	الفصل الثاني
٩٠٥	آثار الصلح في الدعوى

٩٠٦	الفصل الثالث
	بطلان الصلح في الدعوى
٩٠٧	المطلب الثاني
	الآثار المترتبة على الصلح في الدعوى
٩٠٧	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	للصلح في الدعوى
٩٠٨	المطلب الأول
	الصلح في الدعوى
	في قضاء محكمة النقض
٩٠٨	المبدأ رقم (١٠٨٦) :
	حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصالح عليه في الدعاوى التي تنتهي صلحا.
٩٠٨	المبدأ رقم (١٠٨٧) :
	إصدار حكم قطعي في مسألة فرعية قبل القضاء بإثبات الصلح يقتضى تحصيل الرسم كاملاً على الدعوى.
٩٠٩	المبدأ رقم (١٠٨٨) :
	استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها مشروط بالأسبق إثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع.
٩٠٩	المبدأ رقم (١٠٨٩) :
	انتهاء الدعوى صلحا أمام محكمة الاستئناف توجب حساب الرسوم النسبية على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكبر.
٩٠٩	المبدأ رقم (١٠٩٠) :
	التفويض في الصلح يستتبع التفويض برفضه.
٩١٠	المبدأ رقم (١٠٩١) :
	الوكالة بالخصومة أمام القضاء وإن كانت تخول الوكيل سلطة القيام بالأعمال والإجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها والدفاع فيها إلا

٩١٠	<p>أنها لا تجيز له الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه في التوكيل. المبدأ رقم (١٠٩٢) :</p>
	<p>(١) إذا تصالح المدعى مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربح الرسم المسدد. (٢) إذا تم الصلح بعد الجلسة الأولى لنظر الدعوى أو بعد بدء المرافعة، ولكن قبل صدور حكم فيها فيستحق على الدعوى في هذه الحالة نصف الرسوم الثابتة أو النسبية. (٣) إذا أثبتت المحكمة ما أتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المذكور بعد صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدي في الموضوع ، فيستحق الرسم كاملاً.</p>
٩١١	<p>المبدأ رقم (١٠٩٣) :</p> <p>المقصود بالجلسة الأولى في مجال سداد الرسم هو الجلسة التي أعلن فيها المعلن إليه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيها الدعوى صالحة للمضى في نظرها</p>
٩١١	<p>المبدأ رقم (١٠٩٤) :</p> <p>الشارع رسم طريقاً معيناً لحصول تصالح الخصوم بأن يلحق ما اتفقوا عليه كتابة بمحضر الجلسة ويثبت محتواه فيه.</p>
٩١٢	<p>المبدأ رقم (١٠٩٥) :</p> <p>المقصود بالجلسة هي أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة للمضى في نظرها بعد تمام الإجراءات ، والعبرة في تحديد الجلسة الأولى هي بالإمكانية القانونية لنظر الدعوى والمرافعة فيها وتقديم الصلح دون الإمكانية المادية.</p>
٩١٣	<p>المبدأ رقم (١٠٩٦) :</p> <p>واجب المحكمة في التحقق من أحكام عقد الصلح ودلالاته - إغفال التحدث عن واقعة ايداع عقد الصلح لدى آخر ودالاتها ومدى ارتباطها بتنفيذ العقد مع تمسك الطاعن بها يجعل الحكم قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.</p>

٩١٣	المبدأ رقم (١٠٩٧) : القاضي لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومه وهو يصدق على الصلح لأن مهمته تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من الاتفاق، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته .
٩١٤	المبدأ رقم (١٠٩٨) : عدم جواز التصديق على صلح يخالف النظام العام — عدم جواز النزول عن بعض حق قرره المشرع لاعتبارات تتعلق بالنظام العام ولوجب على المحكمة رعاية له أن تقضى به من تلقاء نفسها لمن حبس عنه .
٩١٤	المبدأ رقم (١٠٩٩) : لا يشترط في الصلح أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين مكافئاً لما ينزل عنه الطرف الآخر — الغبن على فرض ثبوته لا يؤدي الى اعتبار الوكيل مجاوزاً حدود وكالته وإنما محل بحث هذا الغبن وتحديد مدى آثاره يكون في صدد علاقة الوكيل بموكله لا في علاقة الموكل بمن تعاقد مع الوكيل في حدود الوكالة.
٩١٥	المبدأ رقم (١١٠٠) : الصلح القضائي في مجال الحقوق العمالية.
٩١٥	المبدأ رقم (١١٠١) : أثر عقد الصلح والتصديق عليه من المحكمة السابقين على قرار لجنة تسوية الديون العقارية.
٩١٦	المبدأ رقم (١١٠٢) : كل شرط في عقد الصلح يقصد به إعفاء المهندس والمقاول من ضمان ما لم يكن قد إنكشف وقت إبرامه من العيوب التي يشملها الضمان يكون باطلاً . ولا يعتد به إذ لا يجوز نزول رب العمل مقدماً وقبل تحقق سبب الضمان عن حقه في الرجوع به.
٩١٦	المبدأ رقم (١١٠٣) : النص على اعتبار الصلح كأن لم يكن في هذه الحالة ليس إلا ترديداً للشرط أنقاسخ الضمني المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين

	— أثر وجود هذا النص.
٩١٧	المبدأ رقم (١١٠٤) : الإتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعماله لا يكون باطلاً إلا إذا مس الحقوق التي قررتها قوانين العمل.
٩١٧	المبدأ رقم (١١٠٥) : محضر الصلح المصدق عليه بالمحكمة يعتبر عقداً قابلاً للتفسير.
٩١٧	المبدأ رقم (١١٠٦) : الدفع ببطلان الصلح — للغير الذي أضر الصلح بحقوقه عن طريق الغش أن يرفع دعوى أصلية ببطلانه أو يبدى الدفع بالبطلان بالتدخل فى الدعوى التى حصل فيها الصلح.
٩١٨	المبدأ رقم (١١٠٧) : الدفع بإنقضاء المنازعة بالصلح هو حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين — يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمناً — ليس فى إستطاعه الطرف الذى أسقط حقه فى هذا الدفع الإحتجاج بعقد الصلح الذى كان يجوز له تقديمه فى المنازعة التى صدر فيها الحكم — لا يجوز الإستناد إلى عقد الصلح فى دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذى حاز قوة الأمر المقضى
٩١٩	المبدأ رقم (١١٠٨) :
٩١٩	المبدأ رقم (١١٠٩) : لا يشترط فى الصلح أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين مكافئاً لما ينزل عنه الطرف الآخر ومن ثم فلا محل لإدعاء الغبن فى الصلح — من أركان عقد الصلح نزول كل من المتصالحين عن جزء مما يدعيه.
٩٢٠	المبدأ رقم (١١١٠) : عقد الصلح يحسم بين طرفيه المنازعات التى تناولها ويفرض على كل منهما إلزاماً بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه — ضوابط الدفع بإنقضاء المنازعة بالصلح.

٩٢٠	المبدأ رقم (١١١١) : الصلح لا يترتب عليه قانوناً إنحلال التصرف الذى صدر الصلح فى شأنه ليحل هذا الصلح محله ، وإنما يظل التصرف الأصيل قائماً ومنتجاً لآثاره المعدلة بعقد الصلح - أثر ذلك.
٩٢١	المبدأ رقم (١١١٢) : تصديق القاضى على محضر الصلح لا يعتبر قياماً بوظيفة الفصل فى خصومة ، إنما إثبات ما حصل أمامه من اتفاق - إذا انحسم النزاع بالصلح لا يجوز لأى من المتصالحين أن يجدد هذا النزاع لا بإقامة دعوى به ولا بالمضى فى الدعوى التى كانت مرفوعة مما حسمه الطرفان صلحاً .
٩٢١	المبدأ رقم (١١١٣) : الحل العادل فى حالة حسم المنازعة صلحاً أن يقضى فيها بإنهاء الخصومة - فى حالة الحكم بإنهاء الخصومة فى الطعن صلحاً لا محل لمصادرة الكفالة ، لأن الحكم قاصر على أحوال عدم قبول الطعن أو عدم جواز نظره طبقاً للمادة ٢٧٠ من قانون المرافعات.
٩٢٢	المبدأ رقم (١١١٤) : عقد الصلح شأنه شأن باقى العقود فى ذلك من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من عباراته ومن الظروف التى تم فيها نية الطرفين والنتائج المبتغاه منه.
٩٢٢	المبدأ رقم (١١١٥) : الصلح الذى يقع بين الخصوم ويصدق عليه القاضى فى دعوى صحة ونفاذ البيع التى تقام بقصد تنفيذ التزامات البائع والتى من شأنها نقل الملكية ، لا يترتب عليه قانوناً إنحلال البيع الذى صدر الصلح فى شأنه ليحل هذا الصلح محله وإنما يظل التصرف الأصيل وهو البيع قائماً ومنتجاً لآثاره وبالتالي تجوز فيه الشفعة.

٩٢٣	المبدأ رقم (١١١٦) : الاتفاق على الصلح لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه.
٩٢٣	المبدأ رقم (١١١٧) : المنازعة في عقد الصلح ليست إلا فرعاً من المنازعة في الحق المتصالح.
٩٢٣	المبدأ رقم (١١١٨) : الحكم الذي يقضى بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه لا يعدو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون عقداً وليس له حجية الشيء المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته ولا يجوز الطعن فيه من طرفيه.
٩٢٤	المبدأ رقم (١١١٩) : عرض الصلح على طرفي النزاع في حضور المحامي الذي أنابه وكيل المطعون ضدها في الحضور عنه ، ورفضه الصلح - صحة الحضور وصحة تقريره رفض الصلح.
٩٢٤	المبدأ رقم (١١٢٠) : القاضي وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفته بالفصل في خصومة ، بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته الولائية وليس بمقتضى سلطته القضائية.
٩٢٥	المبدأ رقم (١١٢١) : الاتفاق على الصلح لا يعدو أن يكون عقداً وليس حكماً له حجية الشيء المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته - لا يجوز الطعن فيه بطريق الطعن المقررة للأحكام وإنما يجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلانه إلى المحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة .
٩٢٥	المبدأ رقم (١١٢٢) : عقد الصلح والمستوفى لأركانه يرد عليه الفسخ كسائر العقود الملزمة للجانبين - أحوال فسخ عقد الصلح.

٩٢٦	<p>المبدأ رقم (١١٢٣) :</p> <p>يلزم لانعقاد الصلح وجوب أن يتنازل كل من الطرفين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه في سبيل الحصول على الجزء الباقي حسماً للنزاع القائم بينهما أو توقياً لنزاع بينهما فإن لم يكن هناك نزولاً عن ادعاءات متقابلة فلا يعد ذلك صلحاً ولا ينحسم به النزاع القائم بين الخصوم.</p>
٩٢٦	<p>المبدأ رقم (١١٢٤) :</p> <p>الاتفاق على الصلح لا يعدو أن يكون عقداً وليس له حجية الشيء المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند اثباته، ويكون الطعن عليه من طرفيه غير جائز ولا يسوغ لمحكمة الاستئناف إذا طعن عليه أن تقضى في موضوعه ويتعين عليها الحكم بعدم جواز الطعن .</p>
٩٢٧	<p>المبدأ رقم (١١٢٥) :</p> <p>عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بأن وكيل المطعون ضدها لا يحمل توكيلاً يبيح له الصلح - لا يجوز إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع التحقق مما إذا كان وكيل المطعون ضدها يحمل توكيلاً يبيح له الصلح من عدمه .</p>
٩٢٧	<p>المطلب الثاني</p> <p>الصلح في الدعوى</p> <p>في قضاء المحكمة الإدارية العليا</p>
٩٢٧	<p>المبدأ رقم (١١٢٦) :</p> <p>الطبيعة القانونية للتصالح أنه يعتبر تنازلاً من كل من الطرفين على وجه التقابل عن جزء من إدعاءاته - عدم جواز الطعن في الصلح بسبب الغلط في فهم القانون - الأخذ بهذه القاعدة في المجال الإداري في شأن الحقوق المالية التي لا تمس ال مراكز اللائحية.</p>
٩٢٨	<p>المبدأ رقم (١١٢٧) :</p> <p>التصالح مع جميع الخدم والمؤننين حسب الشروط التي وافق عليها ممثلوهم - عدم جواز الدفع بالغلط في فهم القانون.</p>

٩٢٩	<p>المبدأ رقم (١١٢٨) :</p> <p>التنازل عن حق بدعوي الإلغاء باطل لكونه تنازل عن حق يتعلق بالنظام العام - ربط هذا التنازل عن المرتب المستحق خلال ترك مدة الخدمة وجعلها معاً مقابلاً لإعادة المدعي إلى الخدمة في عقد الصلح الذي تحقق - عدم تجزئة الصلح يقتضي بطلان عقد الصلح كله لبطلان جزء منه.</p>
٩٢٩	<p>المبدأ رقم (١١٢٩) :</p> <p>تسوية مفوض الدولة النزاع صلحاً علي أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا - مؤداه إنتهاء المنازعة قضائياً - سريان ذلك علي الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا - وقف المحكمة الإدارية المختصة الدعوي لحين الفصل في طعن سبق تسوية النزاع فيه علي الوجه المتقدم في غير محله.</p>
٩٣٠	<p>المبدأ رقم (١١٣٠) :</p> <p>تسليم المصلحة بأحقية المدعي للدرجة موضوع الدعوي وتقديمها محضر صلح يفيد ذلك - منازعتها بعد ذلك أثناء نظر الدعوى في أحقية المدعي لهذه الدرجة - ذلك يقتضي إطراح محضر الصلح والقضاء في موضوع الدعوى لا الحكم بإنهاء الخصومة.</p>
٩٣٠	<p>المبدأ رقم (١١٣١) :</p> <p>يكفي لإنعقاد الصلح توافق الإيجاب والقبول عليه - إستظهار ذلك من الإقرار بالتنازل الصادر من المدعي متضمناً شروط التصالح .</p>
٩٣١	<p>المبدأ رقم (١١٣٢) :</p> <p>للمحكمة أن تفسر الإتفاق المعروض عليها بما تستخلصه من دلالة العبارات التي تضمنها - العبرة هي بما يقوم في ذهن كل من الطرفين لا بوضوح الحق في ذاته.</p>
٩٣١	<p>المبدأ رقم (١١٣٣) :</p> <p>طلب مصادقة المحكمة الإدارية العليا علي الصلح المقدم إليها - للمحكمة أن تمتنع عنه وأن تفصل في أوجه البطلان الموجهة إليه لا أن</p>

٩٣٢	<p>تقضي بإثبات التنازل وإنهاء الخصومة ما دام أن المدعي ينازع جدياً في صحة هذا التنازل.</p> <p>المبدأ رقم (١١٣٤) :</p>
٩٣٢	<p>التصالح بين الوزارة والمدعى المتضمن نزوله عن دعوى إلغاء قرار إحالته إلى المعاش وعن حقه في المرتب خلال تركه الخدمة هو تنازل عن حق يتعلق بالنظام العام وبالتالي يكون باطلاً</p> <p>المبدأ رقم (١١٣٥) :</p>
٩٣٤	<p>تلاقي إرادتي طرفي الدعوى أثناء نظرها أمام محكمة القضاء الإداري في حسم النزاع صلحاً - نزول كل من الطرفين على وجه التقابل عن جزء من إدعائه يوفر لعقد الصلح أركانه طبقاً لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني - يترتب على ذلك وفقاً لحكم المادة ٥٥٣ من القانون المدني إنقضاء الحقوق والإدعاءات التي نزل عنها كل من المتعاقدين نزولاً نهائياً - لا يجوز لأي من طرفي الصلح المضي في دعواه بمحاولة نقض الصلح أو الرجوع فيه بدعوى الغلط في تفسير أحد فقرات التصالح.</p> <p>المبدأ رقم (١١٣٦) :</p>
٩٣٥	<p>التصالح مع خدم المساجد ومؤنيتها بشأن مطالبهم المالية المتعلقة بالإنصاف - إيرام الصلح إعمالاً لقرار من مجلس الوزراء - عدم إمكان التحلل منه بدعوى الغلط في فهم القانون.</p> <p>المبدأ رقم (١١٣٧) :</p>
٩٣٥	<p>عقد الصلح يتوافر فيه مقوماته عندما تتجه نية طرفي النزاع إلى حسم النزاع بينهما أما بانهائه إذا كان قائماً وأما بتوقيه إذا كان محتملاً وذلك بنزول كل من المتصالحين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه - أركان عقد الصلح باعتباره من عقود التراضي هي التراضي والمحل والسبب.</p> <p>المبدأ رقم (١١٣٨) :</p>
٩٣٥	<p>قاعدة عدم جواز الصلح في المسائل المتعلقة بالنظام العام ومن ذلك الاتفاقات الحاصلة على كيفية المحاسبة بشأن تنفيذ العقود الإدارية - لا</p>

٩٣٦	<p>تصدق على حقوق الجهة الادارية المالية المترتبة على العقود الادارية الا اذا كانت هذه الحقوق محسوبة بصفة نهائية وليست محلا للنزاع فعندئذ لا يجوز التنازل عنها إلا طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة أما إذا كان الحق ذاته محلاً للنزاع وخشيت الجهة الادارية أن تخسر الدعوى فلا تثريب عليها إذا ما لجأت لفض هذا النزاع عن طريق الصلح .</p> <p>المبدأ رقم (١١٣٩) :</p>
٩٣٧	<p>التفسير الضيق لعبارات الصلح يستوجب قصر التصالح على ما تنازل عنه المتصالح وحده دون غيره - التنازل الوارد عن حقوق المدعى فى الراتب لا يشمل طلب التعويض عن فصله من الخدمة.</p> <p>المبدأ رقم (١١٤٠) :</p>
٩٣٧	<p>عقد الصلح - تعريفه - عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من إدعائه تقديم محضر الصلح من المطعون ضدها هو بمثابة قبول لترك الخصومة - الترك ينتج آثاره بإلغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك صحيفة الدعوى - الحكم بإثبات ترك الطاعنة للخصومة .</p> <p>المبدأ رقم (١١٤١) :</p>
٩٣٨	<p>دور هيئة قضايا الدولة فى إيداء الرأي بشأن إجراء الصلح أو التنازل.</p> <p>المبدأ رقم (١١٤٢) :</p>
	<p>عقد الصلح - تعريفه - تفسيره - يجب تفسير عبارات التنازل التي يتضمنها عقد الصلح تفسيراً ضيقاً - التنازل لا ينصب إلا على الحقوق التي كانت وحدها أصلاً محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح - وعبارات الصلح أو التقرير بترك الخصومة أو التنازل عن الحق يجب أن ترد فى عبارات قاطعة حاسمة فى مجال تحقيق انصراف إرادة صاحب الشأن إلى تحقيق النتيجة التي إرتضاها سلفاً دون أن تلجأ المحكمة إلى إستنتاجها.</p>

٩٣٨	<p>المبدأ رقم (١١٤٣) :</p> <p>تتقسم الأحكام التي تصدر بناء على إتفاقات الخصوم إلى نوعين : (الأول) تقتصر فيه المحكمة على إثبات الاتفاق الذي تم بين الخصمين وفي هذا النوع لا تفصل المحكمة في خصومة وإنما تثبت اتفاقاً يحوز الصفة الرسمية ويكتسب القوة التنفيذية ، و(الثاني) تستند فيه المحكمة إلى اتفاق الخصوم للحكم بإنهاء الخصومة في النزاع المطروح أمامها.</p>
٩٣٩	<p>المبدأ رقم (١١٤٤) :</p> <p>إذا تحققت مقومات عقد الصلح وقام العقد على أركانه القانونية وهي التراضي والمحل والسبب انعقد الصلح باعتباره من عقود التراضي.</p>
٩٣٩	<p>المبدأ رقم (١١٤٥) :</p> <p>عقد الصلح - المنازعة الإدارية ولو كانت طعناً بالالغاء قد تنتهي بالتصالح فيما بياطرفين ومتى توافرت الشروط المقررة في هذا الشأن فإن مهمة القاضي لا تعدو أن تكون إثبات هذا الاتفاق على تسوية المنازعة.</p>
٩٤٠	<p>المبدأ رقم (١١٤٦) :</p> <p>عدم جواز الاستناد إلى أسباب للقرار ثبت التصالح بشأنها.</p>
٩٤٠	<p>المبدأ رقم (١١٤٧) :</p> <p>الصلح بحسبانه سبباً لإنقضاء الدعوى الجنائية وفق ما هو مقرر بقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي يتميز عن غيره من الأسباب العامة والخاصة المقررة بحسب الأصل لإنقضاء الدعوى العمومية - وجه التميز يكمن في كون الصلح لا يتحقق إلا بناء على إرادة صحيحة تتوافر لدى ذوى الشأن لتفيد يقين رضائهم به - الصلح أقرب إلى الاتفاق الرضائي الذي ينعقد بين الجهة الإدارية المختصة ومقترف الفعل المؤثم تتنازل الأولى بمقتضاه عن طلب إقامة الدعوى ويلتزم الآخر بموجبه بأداء ما تقرر قانوناً في هذا الشأن من تعويض أو تنازل عن المضبوطات - التنازل عن الدعوى هو الوجه الآخر لإقامة الدعوى الجنائية ومن ذات طبيعة طلب إقامة تلك الدعوى مما ينتفي معه عن الصلح أو التنازل المعنيين في هذا الخصوص وصف القرار الإداري بمفهومه الإصطلاحي.</p>

فهرس ومحتويات
الكتاب الرابع
الدفوع الإدارية
في قضاء مجلس الدولة

فهرس ومحتويات
الكتاب الرابع
الدفعوع الإدارية
في قضاء مجلس الدولة

رقم الصفحة	الموضوع
١١	الباب الأول
	الدفاع في الدعوى
١٥	الفصل الأول
	الأحكام العامة
	للدفاع في الدعوى
١٥	المبحث الأول
	المقصود بالحق في الدفاع
١٦	المبحث الثاني
	نطاق وحدود حق الدفاع
١٩	المبحث الثالث
	المرافعة أمام المحكمة
٢٠	المطلب الأول
	مفهوم المرافعة
٢١	المطلب الثاني
	قفل باب المرافعة وفتحه
٢٢	المبحث الرابع
	دفاع المدعى عليه في الدعوى

٢٧	الفصل الثاني
	التطبيقات القضائية
	الدفاع في الدعوى
٢٨	المبحث الأول
	الدفاع في الدعوى
	في قضاء المحكمة الدستورية العليا
٢٨	المبدأ رقم (١) :
	حق الدفاع أصالة ، كان دائماً أسبق وجوداً من الحق في اختيار في محام ، وكان كذلك أكثر اتصالاً بخصائص الشخصية الإنسانية وارتباطها بتكاملها — أن المحامين — من كان منهم أصيلاً أو وكيلاً — جميعهم شركاء للسلطة القضائية.
٢٩	المبدأ رقم (٢) :
	حق الدفاع — الحق في اختيار محام — استقلال كل من حق الدفاع والحق في اختيار محام .
٢٩	المبدأ رقم (٣) :
	كفالة حق الدفاع بالوكالة تعني ضمان حق الموكل في فرصة مواعيد يؤمن من خلالها إختيار محام يطمئن إليه ويثق فيه.
٣٠	المبدأ رقم (٤) :
	علاقة حق الدفاع بالحرية الشخصية وصيانة جميع الحقوق والحريات — كفالة الدولة لغير القادرين اللجوء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.
٣٠	المبدأ رقم (٥) :
	ضمانة الدفاع قوامها تلك المعاونة الفعالة التي يقدمها المحامي لمن يقوم بتمثيله — حق الشخص في إختيار من يوليه ثقته من المحامين يغدو لازماً لفعالية ضمانات الدفاع
٣١	المبدأ رقم (٦) :
	حق الدفاع يرتبط بالقيم التي تؤمن بها الأمم المتحضرة ، ويؤكد مبدأ

	الخضوع للقانون ، وينهى عن التسلط والتحامل ، ويعزز إرادة الاختيار ، ويبلور الدور الاجتماعي للسلطة القضائية في مجال تأمينها للحقوق على اختلافها، وينأى عن أن يكون ترفا عقيماً أو سرفاً زائداً، وهو يقوم كضرورة تفرض نفسها ليبطل كل تنظيم تشريعى على خلافها.
٣٢	المبدأ رقم (٧) : حق الدفاع يهدف إلى بلوغ الحل المنصف - الترضية القضائية وحق التقاضى .
٣٢	المبدأ رقم (٨) : حق الدفاع وثيق الصلة بالخصومة القضائية من زاوية تجلية جوانبها ، وتصحيح إجراءاتها ومتابعتها ، وعرض المسائل الواقعية والقانونية التى تتصل بموضوعها.
٣٣	المبدأ رقم (٩) : علاقة حق الدفاع بالخصومة القضائية.
٣٣	المبدأ رقم (١٠) : حق الدفاع - حق المحامى فى الدفاع دون تعويق .
٣٤	المبدأ رقم (١١) : ضمان حق الدفاع للمتهم - شمول حق الدفاع للحق فى الحصول على مشورة محام ، والحق فى دحض أدلة النيابة العامة .
٣٤	المبدأ رقم (١٢) : حق الدفاع وعلاقته بالحق فى محاكمة منصفة.
٣٥	المبدأ رقم (١٣) : الفصل فى الاتهام يتعين أن يتم عن طريق محكمة مستقلة ومحايدة ينشئها القانون - وأن تجرى المحاكمة علانية وخلال مدة معقولة - وأن تستند المحكمة فى قرارها بالإدانة ، إذا خلصت إليها ، إلى موضوعية التحقيق الذى تجريه - لا تقوم المحاكمة المنصفة بدون ضمانتى افتراض البراءة من ناحية ، وحق الدفاع لدحض الاتهام

٣٦	الجنائي من ناحية أخرى — حق الدفاع بالأصالة أو بالوكالة مكفول . المبدأ رقم (١٤) :
	حق الدفاع هو الذى يكفل للخصومة القضائية عدالتها — وهو ركن جوهرى من أركان مبدأ سيادة القانون .
٣٧	المبحث الثانى الدفاع فى الدعوى فى قضاء محكمة النقض
٣٧	المبدأ رقم (١٥) : حق الدفاع حق مباح — لا مسئولية عن استعماله إلا بثبوت الانحراف به .
٣٨	المبدأ رقم (١٦) : حق الدفاع وضمائنه — حدود حق الدفاع
٣٩	المبدأ رقم (١٧) : كفالة حق الدفاع — تنظيمه — حدود التنظيم .
٣٩	المبدأ رقم (١٨) : دفاع فى الدعوى — التمكين من إيداء الدفاع كتابةً وشفاهةً .
٣٩	المبدأ رقم (١٩) : الدفاع فى الدعوى — المرافعة الكتابية والمرافعة الشفوية .
٤٠	المبدأ رقم (٢٠) : الدفاع فى الدعوى — إيداء جميع أوجه الدفاع
٤٠	المبدأ رقم (٢١) : الدفاع فى الدعوى — الدفاع الجوهرى هو الدفاع الواجب الرد عليه — شروطه .
٤٠	المبدأ رقم (٢٢) : الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه — شروطه .

٤١	المبدأ رقم (٢٣) :
	يكون الدفاع جوهرياً إذا كان منتجاً .
٤١	المبدأ رقم (٢٤) :
	شروط الدفاع الجوهري
٤١	المبدأ رقم (٢٥) :
	حق الخصوم في إثبات أو نفي دفاع جوهري بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً - يجب على المحكمة إجابة الخصوم إليه
٤١	المبدأ رقم (٢٦) :
	الدفاع الجوهري - يكون كذلك عندما يكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى - أثر ذلك : يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه في أسباب الحكم .
٤٢	المبدأ رقم (٢٧) :
	الدفاع الجوهري هو الدفاع المنتج في الدعوى - وهو ما يقوم الدليل عليه.
٤٢	المبدأ رقم (٢٨) :
	حق الدفاع في الدعوى مقترن بتقديم الدليل على الدفاع - لا إلزام على المحكمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه.
٤٣	المبدأ رقم (٢٩) :
	الدفاع الجوهري في الدعوى - ضرورة استناده إلى أساس قانوني صحيح واقتترانه بالدليل المثبت له .
٤٣	المبدأ رقم (٣٠) :
	الدفاع الذي من شأنه تغيير وجه الرأي في الدعوى - دفاع جوهري - أثر ذلك.
٤٣	المبدأ رقم (٣١) :
	الدفاع الجوهري يجب أن يكون صريحاً .
٤٤	المبدأ رقم (٣٢) :
	الدفاع الجوهري - الدفاع المنتج .

٤٤	المبدأ رقم (٣٣) : بطلان الحكم إذا أغفل بحث الدفاع الجوهري للخصم.
٤٤	المبدأ رقم (٣٤) : شرط إقامة الدليل على الدفاع أو طلب التمكين من الإثبات.
٤٤	المبدأ رقم (٣٥) : الدفاع الجوهري المنتج - متى يتخلف.
	المبحث الثالث الدفاع في الدعوى في قضاء المحكمة الإدارية العليا
٤٥	المبدأ رقم (٣٦) : قرار مجلس التأديب يبطل وفقاً للمبادئ العامة التي تضمنتها المادة ٢٠ من قانون المرافعات إذا لم تتحقق الغاية من الإجراء الذي حدده القانون وهي إعلام عضو هيئة التدريس المحال إلى مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة إليه وبصورة من تقرير التحقيق وذلك بعدم حرمان العضو من الإطلاع على هذه الأوراق فإن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت وهي تمكينه من مباشرة حقه الطبيعي في تحضير وإبداء دفاعه وتحقيقه.
٤٦	المبدأ رقم (٣٧) : (١) إبداء الدفاع وتحقيق هذا الدفاع أمام المحاكم سواء جنائية أو تأديبية هو حق طبيعي ومقدس للمتهم تقرره الأديان السماوية وخاتمها الإسلام - ورددته نصوص إعلان حقوق الإنسان ونظام العاملين المدنيين بالدولة وإهدار هذا الحق ينطوي على مخالفة للمادتين ٣٧ و ٤٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. (٢) الأحكام التأديبية يجب أن تكون مسببة وأن تكون الأسباب مكتوبة على نحو يوضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهري للمتهمين وما إنتهت إليه بشأن كل وجه منها

٤٧	<p>سواء بالرفض أو القبول - أعمال المحكمة الإدارية العليا رقابتها القانونية على تلك الأحكام.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨) :</p>
٤٨	<p>المادة ٦٩ من الدستور - حق الدفاع حق دستوري وأساسي لكل مواطن أمام المحاكم سواء بالأصالة أو بالوكالة وهو حق مكفول للكافة - يتعين أن يكفل القانون لغير القادرين مالياً الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقهم - سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وخضوع الدولة للقانون - يحظر النص في أي قانون على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.</p> <p>المبدأ رقم (٣٩) :</p>
٥٠	<p>التقاضى حق مصون للكافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي وحق الدفاع مكفول أصالة أو بالوكالة - وجوب إثبات أن من يتحدث باسم أحد طرفي الخصومة يمثله أمام المحكمة تمثيلاً قانونياً حماية لحق كل مواطن في الدفاع الحقيقي الكامل عن نفسه في أية منازعة ينظرها القضاء - وإلا إفتقد الحاضر أو المترافع أو المحامي الحاضر أمام المحكمة صفته في تمثيل أي من الخصوم أمامها - يجوز قانوناً حضور محام عن محام آخر سواء كان الأخير أصلياً في الدعوى أو وكيلاً.</p> <p>المبدأ رقم (٤٠) :</p>
٥١	<p>امتناع اختصاص القضاء بنظر دعوى ما - لا يكون ثمة مجال لأعمال حق الدفاع .</p> <p>المبدأ رقم (٤١) :</p>
٥٢	<p>حق الدفاع في مجال القرارات التأديبية - تحقيقه بتحقيق التشكيل الصحيح للمجلس التأديبي وبالمواجهة بالاتهام والتمكين من إبداء الدفاع والاطلاع على التحقيقات .</p> <p>المبدأ رقم (٤٢) :</p>
	<p>حق الدفاع - الإعلان بقرار الإحالة المتضمن بياناً بالمخالفات</p>

	<p>المنسوبة إلى المتهم وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع - أثر تخلف ذلك : بطلان الحكم التأديبي .</p>
٥٣	<p>المبدأ رقم (٤٣) :</p>
	<p>الإعلان الصحيح شرط لتحقيق حق الدفاع.</p>
٥٣	<p>المبدأ رقم (٤٤) :</p>
	<p>التجهيل بتاريخ النطق بالحكم لا يترتب عليه الإخلال بحق الدفاع.</p>
٥٤	<p>المبدأ رقم (٤٥) :</p>
	<p>حق الدفاع - وجوب الإخطار بميعاد الجلسة - العيب الجوهرى الذى يمس حق الدفاع يترتب عليه البطلان .</p>
٥٤	<p>المبدأ رقم (٤٦) :</p>
	<p>إعلان نوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة ضمانه جوهرية تتصل بحق الدفاع - إغفال هذا الإجراء أو إجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تحقق معه الغاية منه، من شأنه وقوع عيب شكلى فى إجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم و يؤدى إلى بطلانه.</p>
٥٥	<p>المبدأ رقم (٤٧) :</p>
	<p>إعلان صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلب الخاص بنصف المرتب الموقوف مما يتصل بحق الدفاع - يترتب على تخلفه البطلان لإخلاله بضمانه جوهرية تمس حق الدفاع .</p>
٥٦	<p>المبدأ رقم (٤٨) :</p>
	<p>حق الدفاع وحالة إعادة الدعوى للمرافعة ومدى تطلب الإعلان .</p>
٥٦	<p>المبدأ رقم (٤٩) :</p>
	<p>وجوب أن يتم التحقيق فى حدود الأصول العامة بمراعاة الضمانات الأساسية التى تكفل سلامة التحقيق وحيدته والتوصل للحقيقة وحماية حق الدفاع للموظف تحقيقاً للعدالة .</p>

٥٧	المبدأ رقم (٥٠) : عدم رد المحكمة على مستندات ودفاع الطاعن أخلا، بحق الدفاع — بطلان الحكم .
٥٨	المبدأ رقم (٥١) : وجوب مراعاة حق الدفاع أمام مجالس التأديب .
٥٨	المبدأ رقم (٥٢) : حق الدفاع يستوجب مواجهة المتهم وسماع دفاعه — بطلان قرار الجزاء لقيامه على تحقيق باطل.
٥٨	المبدأ رقم (٥٣) : وجود كاتب التحقيق من ضمانات حق الدفاع .
٥٨	المبدأ رقم (٥٤) : إعلان نوى الشأن بقرار الإحالة للتأديب وبتاريخ الجلسة المحددة لنظره مما يتصل بحق الدفاع
٥٩	المبدأ رقم (٥٥) : فرض قيد بغير نص على رفع الدعوى ينطوى على إخلال جسيم بحق الدفاع — تطبيق على التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق فى الدعوى إلا بعد التحقيق من تصويرها ميكروفيلميا وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أى فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيلمية وسداد الرسم المستحق.
٦٠	المبدأ رقم (٥٦) : وجوب إعلان العامل بالمخالفات التى لم يتضمنها قرار الإحالة — عدم الإعلان يتضمن إهداراً لحق الدفاع .
٦٠	المبدأ رقم (٥٧) : حق الدفاع يوجب إتاحة الفرصة للخصوم من الإطلاع على المستندات المقدمة من أحد أطراف الخصومة .

٦١	<p>المبدأ رقم (٥٨) :</p> <p>كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين أصلاً من أصول التقاضى - القاضى الإدارى مسئول عن الإشراف على أداء العاملين فى قلم كتاب المحكمة لواجبهم فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكلائهم من المثل أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتمه أو خوله لهم مباشرة حق الدفاع .</p>
٦١	<p>المبدأ رقم (٥٩) :</p> <p>كفالة حق الدفاع توجب إعلان الخصوم بتأجيل جلسة إصدار الحكم - ترتيب البطلان على إغفال هذا الإجراء - المواد ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .</p>
٦٢	<p>المبدأ رقم (٦٠) :</p> <p>كفالة حق الدفاع توجب ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير - تخلف التسبب يمثل إهداراً لحق الدفاع وحرماناً للخصوم من تقديم ما لديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التحقق من وقائع الدعوى وتحقيقها - المادة ٦٩ من الدستور وأحكام قوانين تنظيم مجلس الدولة وقانون المرافعات والإثبات .</p>
٦٢	<p>المبدأ رقم (٦١) :</p> <p>كفالة ورعاية وتوطيد حق الدفاع يوجب قيام الأحكام القضائية فى تحديد الوقائع التى تتعلق بالأنزعة التى تحسمها على ما يثبت من المستندات أو غيرها من الأدلة ووسائل تحقيق إدعاءات الطرفين وفقاً لقواعد وأصول الإثبات التى نظمها نصوص قانون مجلس الدولة وقانونى المرافعات والإثبات .</p>
٦٣	<p>المبدأ رقم (٦٢) :</p> <p>كفالة حق الدفاع توجب سماع الإثبات والنفى وليس أحدهما .</p>

٦٣	<p>المبدأ رقم (٦٣) :</p> <p>المبادئ العامة فى أصول التحقيقات والمحاكمات التأديبية المتفرعة عن حق الدفاع — مواجهة المتهم ، وسماع دفاعه وتحقيقه.</p>
٦٤	<p>المبدأ رقم (٦٤) :</p> <p>حرية النفس فى المواد الجنائية قاعدة عامة متفرعة عن حق الدفاع — تطبيق على تقدير قيمة الأعمال المخالفة وفقاً لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء .</p>
٦٤	<p>المبدأ رقم (٦٥) :</p> <p>تسبب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته — أساس ذلك — صلة تسبب الأحكام بحق الدفاع .</p>
٦٥	<p>المبدأ رقم (٦٦) :</p> <p>إعلان نوى الشأن بقرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة أحد الضمانات الأساسية للعامل - اتصالها اتصالاً جوهرياً بحق الدفاع.</p>
٦٦	<p>المبدأ رقم (٦٧) :</p> <p>الإخلال بمبدأ المواجهة وحق الدفاع ينتج فى حالة القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن عند تعجيلها من غير المدعى وبغير إخطاره بالجلسة — المادة رقم ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ (قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢) .</p>
٦٦	<p>المبدأ رقم (٦٨) :</p> <p>حق الدفاع من الأصول العامة الواجبة لإقامة العدل — تقديم الجهة الإدارية لقرار غير المطعون عليه وتصوير أنه هو ذلك القرار من شأنه إهدار الحقائق الثابتة وحقيق الواقع القانونى والإخلال بصحيح قيام حق الدفاع من أصله وهى أمور يتعين توافرها حتى تكفل للخصومة عدالتها — أثر ذلك : بطلان الحكم .</p>

٦٨	المبدأ رقم (٦٩) :
	حق الدفاع-المبادئ العامة في أصول التحقيقات المتفرعة عن حق الدفاع.
٦٨	المبدأ رقم (٧٠) :
	حق الدفاع- تسبب الأحكام القضائية وثيق الصلة بضمان حق الدفاع.
٦٩	المبدأ رقم (٧١) :
	حق الدفاع أصالة أو بالوكالة حق مقدس لا تقوم له قائمة إلا بتوفير المساواة الحقة بين المتقاضين .
٦٩	المبدأ رقم (٧٢) :
	حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - حجية الأحكام الجنائية في الإثبات في مجال المنازعات الإدارية .
٧٣	الباب الثاني
	الدفع بعدم الاختصاص
٧٧	الفصل الأول
	الأحكام العامة
	في الدفع بعدم الاختصاص
٨١	الفصل الثاني
	الدفع بعدم الاختصاص
	في قضاء محكمة النقض
٨١	المبدأ رقم (٧٣) :
	أثر عدم التمسك بالدفع بعدم الاختصاص أمام محكمة الموضوع.
٨١	المبدأ رقم (٧٤) :
	اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض في الفصل في النزاع الناجم عن هذا التناقض بين حكيم بشأن الاختصاص.
٨٣	المبدأ رقم (٧٥) :
	الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الأصلية لا يقبل إلا إذا قدم في تلك الدعوى.

٨٣	المبدأ رقم (٧٦) : أثر مخالفة قواعد الاختصاص النوعي.
٨٤	المبدأ رقم (٧٧) : الدفع بعدم الاختصاص يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.
٨٥	المبدأ رقم (٧٨) : مؤدى القضاء بالغاء حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالح المطعون ضده أن الطعن المقدم عنه من وزارة العدل يكون قد فصل فيه برمته فصلاً حاسماً وتصبح إحالته بعد ذلك إلى محكمة النقض غير ذات موضوع.
٨٥	المبدأ رقم (٧٩) : فى مجال الدفع بعدم الاختصاص لا تعد الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة جهة قضائية:
٨٦	المبدأ رقم (٨٠) : طبيعة الحكم بعدم الاختصاص.
٨٦	المبدأ رقم (٨١) : عدم اختصاص القضاء العادي بتأويل القرار الإداري.
٨٧	المبدأ رقم (٨٢) : اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى دعاوى الجنسية .
٨٨	المبدأ رقم (٨٣) : علاقات القانون الخاص من اختصاص القضاء العادي.
٨٩	المبدأ رقم (٨٤) : مدى جواز الطعن استقلاً على الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص
٩٠	المبدأ رقم (٨٥) : يعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملاً على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة بنظر الموضوع.

٩١	المبدأ رقم (٨٦) :
	الحكم الصادر في الموضوع يشتمل على قضاء ضمنى بالاختصاص.
٩١	المبدأ رقم (٨٧) :
	العدم ولاية القضاء العادي في التعقيب على أحكام مجلس الدولة.
٩٢	المبدأ رقم (٨٨) :
	عدم الاختصاص بنظر أعمال السيادة.
٩٢	المبدأ رقم (٨٩) :
	نظر دعاوى الرد والمخاصمة لأعضاء مجلس الدولة لا تختص بنظرها محاكم القضاء العادي.
٩٤	المبدأ رقم (٩٠) :
	دعوى عدم التعرض المستندة إلى قرار إداري - عدم اختصاص القضاء العادي بنظرها:
٩٤	المبدأ رقم (٩١) :
	الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض.
٩٥	المبدأ رقم (٩٢) :
	المناط في اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض هو رفعها بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إداري، أو تعلق للمنازعة يتصرف قانوني تعبر به جهة الإدارة عن إرادتها كسلطة عامة بوسيلة من وسائل القانون العام، أما للمنازعات المتعلقة بالأعمال المعادية والأفعال الضارة التي تأتيتها الجهة الإدارية-تكون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية- فإن الاختصاص بالفصل فيها يكون معقوداً لمحاكم القضاء العادي.
٩٦	المبدأ رقم (٩٣) :
	الطبيعة القانونية لقواعد الاختصاص النوعي.

٩٦	المبدأ رقم (٩٤) : الاختصاص من النظام العام — ولكن قوة الأمر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام.
٩٧	المبدأ رقم (٩٥) : مسألة الاختصاص الولائي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة إذ الحكم في موضوع الدعوى يشتمل حتماً على قضاء ضمنى في الاختصاص والظعن على الحكم للصادر في الموضوع ينسحب بالضرورة وبطريق اللزوم على القضاء في الاختصاص سواء أثار الخصوم مسألة الاختصاص أو لم يثيروها وسواء أبدتها النيابة العامة أو لم تبدها فواجب المحكمة يقتضيها أن تتصدى لها من تلقاء نفسها.
٩٨	المبدأ رقم (٩٦) : الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم اختصاص القضاء العادى بنظرها لا يعتبر فصلاً في الاختصاص وإنما هو قضاء مانع من نظر الدعوى إعمالاً لقاعدة حجية الأمر المقضى تفادياً لتضارب الأحكام.
٩٨	المبدأ رقم (٩٧) : وجوب الإحالة للمحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص.
٩٩	المبدأ رقم (٩٨) : الأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ينصرف إلى ما يكون قد تم من الإجراءات في الدعوى في ظل قانون المحكمة التي رفعت إليها ابتداء قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة دون أن تنصرف إلى الحقوق أو الدفوع الموضوعية التي تنظمها القوانين الموضوعية.
٩٩	المبدأ رقم (٩٩) : إجراءات التقاضى من النظام العام.
١٠٠	المبدأ رقم (١٠٠) : الأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم

	<p>الاختصاص متعلقاً بالولاية جاء عاماً مطلقاً ينطبق أيضاً إذا ما كانت الدعوى داخلة في اختصاص هيئة ذات اختصاص قضائي كهيئات التحكيم لتوفر العلة التي يقوم عليها حكم النص.</p>
١٠٠	<p>المبدأ رقم (١٠١) : الحكم بعدم الاختصاص والإحالة لا يترتب عليه إنهاء الخصومة في الإشكال، ولا يزيل صحيفته ، وإنما هو ينقل الدعوى إلى المحكمة المحالة إليها التي يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالته.</p>
١٠٢	<p>المبدأ رقم (١٠٢) : الحكم النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الأمر المقضى التي تعلو على اعتبارات النظام العام.</p>
١٠١	<p>المبدأ رقم (١٠٣) : الحكم بالإحالة بعد القضاء بعدم الاختصاص واجب على المحكمة.</p>
١٠٢	<p>المبدأ رقم (١٠٤) : على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها.</p>
١٠٢	<p>المبدأ رقم (١٠٥) : مجلس نقابة أطباء ليس من الهيئات المعنية بالإحالة الوجوبية الواردة في المادة ١١٠ من قانون المرافعات.</p>
١٠٣	<p>المبدأ رقم (١٠٦) : عدم الاختصاص والإحالة — فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر وهي فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعان سيادة واحدة.</p>
١٠٤	<p>المبدأ رقم (١٠٧) : الالتزام يقتصر على الأسباب التي بنى عليها حكم عدم الاختصاص والإحالة فإذا رأت أنها غير مختصة لسبب آخر قضت بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان القضاء</p>

	بعدم الاختصاص من محكمة استئنافية ولا يمثل هذا الوضع تنازعا سلبيا في الاختصاص.
١٠٦	المبدأ رقم (١٠٨) : الحكم للنهائي له قوة الامر المقضى التى تعلو على اعتبارات النظام العام.
١٠٦	المبدأ رقم (١٠٩) : مدى جواز الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة.
١٠٧	المبدأ رقم (١١٠) : الدفع بعدم الاختصاص الولائى أو القيمى أو النوعي يعتبر دائما مطروحا على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها.
١٠٨	المبدأ رقم (١١١) : يتعين على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تتقيد بالحكم الصادر بعدم الاختصاص.
١٠٨	المبدأ رقم (١١٢) : لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هى المرجع فى قواعد الاختصاص النوعي بمسائل الأحوال الشخصية.
١١٠	المبدأ رقم (١١٣) : الدفع بعدم الاختصاص المحلى من الدفوع الشكليه غير المتعلقة بالنظام العام.
١١٠	المبدأ رقم (١١٤) : عدم الاختصاص الولائى لمحاكم القضاء العادى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية إلغاء وتعويضاً المعقودة كأصل عام لمحاكم مجلس الدولة.

١١٥	الفصل الثالث
	الدفع بعدم الاختصاص
	في قضاء مجلس الدولة
١١٦	المبحث الأول
	مبادئ محكمة القضاء الإداري
	في الدفع بعدم الاختصاص
١١٦	المبدأ رقم (١١٥) :
	الدفع بعدم الاختصاص وعلاقته بطبيعة الطلبات في الدعوى.
١١٦	المبدأ رقم (١١٦) :
	الدفع بعدم الاختصاص وطلبات الخصوم في الدعوى.
١١٦	المبدأ رقم (١١٧) :
	قيام المحكمة بحسم منازعة بمقتضى وظيفتها القضائية جعل الدفع بعدم الاختصاص في غير محله، متعيناً رفضه.
١١٧	المبدأ رقم (١١٨) :
	الإحالة توجب اختصاص المحكمة المحال إليها.
١١٧	المبدأ رقم (١١٩) :
	الطعن على القرار الإداري من اختصاص مجلس الدولة.
١١٨	المبدأ رقم (١٢٠) :
	الدفع بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطعون فيه صدر من جهة قضائية منحها القانون اختصاصاً نهائياً وهو بهذه المثابة لا يخضع لرقابة محكمة القضاء الإداري. إنما يهدف في حقيقته إلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى.
١١٨	المبدأ رقم (١٢١) :
	حكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف التنفيذ حكم قطعي في موضوع حيازته قوة الشيء المقضى به يقيد المحكمة في الموضوع ويحتج به عليها في هذا المجال.

١١٩	المبدأ رقم (١٢٢) : حق المحكمة في الأمر بالإحالة إذا هي حكمت بعدم الاختصاص يقتصر على حالتى الحكم بعدم الاختصاص المحلى والنوعى فقط دون الوظيفى.
١١٩	المبدأ رقم (١٢٣) : اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائياً بنظر الطعن على قرار مجلس الشورى بالإمتناع عن إنهاء خدمة أو تعيين رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية.
١٢٠	المبحث الثانى مبادئ المحكمة الإدارية العليا فى الدفع بعدم الاختصاص
١٢٠	المبدأ رقم (١٢٤) : الدفع بعدم الاختصاص يثار فى أى وقت والمحكمة تحدد ولايتها من تلقاء نفسها.
١٢٠	المبدأ رقم (١٢٥) : على المحكمة نظر الموضوع بالقدر اللازم للفصل فى الاختصاص باعتباره من المسائل الأولية التى يلزم بحثها أولاً وقبل الفصل فى مسألة الاختصاص.
١٢١	المبدأ رقم (١٢٦) : لا خوض فى الموضوع بعد ثبوت عدم الاختصاص.
١٢١	المبدأ رقم (١٢٧) : الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر قرارات فصل العاملين بالقطاع العام.
١٢١	المبدأ رقم (١٢٨) : التزام المحكمة المحال إليها بالفصل فى الدعوى ولو كانت خارجة عن اختصاصها الولائى .
١٢٢	المبدأ رقم (١٢٩) : عدم جواز الإحالة من محكمة الموضوع إلى محكمة الطعن.

١٢٢	المبدأ رقم (١٣٠) : بطلان قرار الإحالة إلى محكمة القضاء الإداري الصادر من رئيس المحكمة الإدارية - تحقق الغاية المرجوة من الإحالة بالإجراء الصحيح بالإحالة التي تمت بأداة غير صحيحة - أثره: عدم جواز الحكم ببطلان هذه الإحالة غير الصحيحة.
١٢٣	المبدأ رقم (١٣١) : تطبيق على حالة الحكم بعدم إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظر الاعتراض.
١٢٣	المبدأ رقم (١٣٢) : حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة :
١٢٣	المبدأ رقم (١٣٣) : الدفع بعدم الإختصاص النوعي أو الولائي أو المحلي يسبق كافة الدفوع:
١٢٣	المبدأ رقم (١٣٤) : الدفع بعدم الإختصاص لإنتفاء الولاية أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها وفقاً لحكم المادة ١٠٩ مرافعات - يعتبر هذا الدفع مطروحاً على هذه المحكمة ولو لم يتمسك به أحد الخصوم لتعلقه بالنظام العام.
١٢٤	المبدأ رقم (١٣٥) : جواز إيداء الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.
١٢٤	المبدأ رقم (١٣٦) : صحة الإحالة لا تكون إلا بين محكمتين من درجة واحدة - أساس ذلك.
١٢٥	المبدأ رقم (١٣٧) : الفصل في الدفع بعدم الإختصاص سابق على الفصل في موضوع الطلب المستعجل حتى لا يحمل قضاؤها في موضوع الطلب

	المستعجل دون البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمنى بالإختصاص أو القبول.
١٢٥	المبدأ رقم (١٣٨) : الدفع بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى المرفوعة أمامها من الدفوع التي يجوز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى.
١٢٥	المبدأ رقم (١٣٩) : الفصل في الإختصاص يسبق البحث في الموضوع - يلزم في بعض الحالات للفصل في الإختصاص التعرض لبعض جوانب الموضوع وإستظهار حقيقة المنازعة وعناصرها بالقدر اللازم لتبين وجه الإختصاص بنظرها.
١٢٧	المبدأ رقم (١٤٠) : (١) محاكم مجلس الدولة لا تلتزم بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات إذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن الإختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة ، أما في الدعاوى المرفوعة ابتداءً أمامها فلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها (٢) أساس ذلك أن قانون المرافعات يسري على المحاكم المحددة في المادة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهي محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية وحيثما وردت كلمة " محكمة " في نصوص قانون المرافعات كان المقصود بها إحدى هذه المحاكم وهي محاكم القانون الخاص المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية أما المحاكم الجنائية فيسري عليها قانون الإجراءات الجنائية . (٣) محاكم مجلس الدولة التي نظمها قانون مجلس الدولة لا تتدرج في عداد المحاكم المخاطبة بقانون المرافعات - لا يجوز أن يؤدي تطبيق أي نص من نصوص قانون المرافعات إلى المساس باختصاص مجلس الدولة الذي حدده الدستور والقانون نزولاً على

أحكام الدستور ذاته ، ولا يجوز إخضاع جهة القضاء الإداري سواء في تحديد اختصاصها أو موضوع قضائها لجهة قضاء أخرى بالمخالفة للدستور والقانون.

(٤) بالنسبة لحكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ فليس في تطبيقه أمام محاكم مجلس الدولة على الدعاوى المرفوعة ابتداءً أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو نظامه أو يمس اختصاصه المحدد بالدستور والقانون - نتيجة ذلك : - لمحاكم مجلس الدولة إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعاوى المرفوعة ابتداءً أمامها أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة .

المبدأ رقم (١٤١) :

(١) المادة ١١٠ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، المادتان ١٦٧ ، ١٧٢ من دستور سنة ١٩٧١ ، المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . استحدث قانون المرافعات بنص المادة (١١٠) حكماً لم يكن مقررأ من قبل وهو وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة إذا هي قضت بعدم اختصاصها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - هذه الحالة المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص الولائي لم تكن المحاكم تملكها من قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات.

(٢) إذا قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى جهة القضاء الإداري فإن محاكم هذه الجهة تلتزم بنظرها أي بالفصل في موضوعها دون أن تعاود بحث مسألة الاختصاص الولائي بها ولو استبان لها أن موضوع الدعوى لا يدخل ضمن ولايتها الفصل فيه طبقاً لمواد القانون المحددة لهذه الولاية والعكس صحيح.

(٣) الحكم بالإحالة ينطوي حتماً على حكم باختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى وهو حكم له حجيته أمام جميع المحاكم بحسبانه صادراً من محكمة أناط بها المشرع الولاية في إصداره - ليس فسي

التزام المحكمة بنظر الدعوى المحال إليها ولو لم تكن المحكمة التي قضت بالإحالة أعلى درجة إخلال بقاعدة عدم جواز تسليط قضاء على آخر إلا إذا كان الأول أعلى درجة - أساس ذلك : أن المقصود بهذه القاعدة ألا يكون للمحكمة أن تعيد النظر في قضاء صادر من محكمة أخرى إلا إذا كانت الأولى أعلى درجة والفرض أنه ليس للمحكمة المحال إليها الدعوى أي قضاء فيها.

(٤) لا يكون هناك إخلال بقاعدة عدم جواز تسليط قضاء إحدى جهتي القضاء على قضاء الجهة الأخرى ما لم تكن المحكمة المحال إليها محكمة طعن كمحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك : مخالفة هذه الإحالة للأوضاع والمواعيد والإجراءات وحالات الطعن المقررة أمام هاتين المحكمتين فضلاً عما قد ينطوي عليه الحكم بعدم الولاية والإحالة لأي من هاتين المحكمتين من إهدار حق التقاضي أمام أكثر من درجة فتضحي غير جائزة. (٥) محاكم مجلس الدولة وإن كانت لا تتدرج في عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات إلا أنها مخاطبة بصريح نص المادة ١١٠ التي أوجبت الإحالة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وألزمت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها.

(٦) تصور للمشرع عدم التزام أي من القضاة بالإحالة الصادرة إليها من الآخر وقيام حالة التنازع السلبي لا يعني البتة أنه قصد عدم سريان حكم المادة ١١٠ مرافعات في الإحالة بين القضاة وإلا كان الحكم المستحدث كله لغواً والأصل أن المشرع منزه عن اللغو - غاية الأمر أن هذا التصور يفرضه الواقع لا صحيح أحكام القانون - نتيجة ذلك : كان حتماً على المشرع أن يستكمل النظام القضائي بتحديد المحكمة المختصة بالتنازع السلبي على الاختصاص فضلاً عن التنازع الإيجابي - ما لم يكن الحكم الصادر بعدم الولاية والإحالة إلى محاكم مجلس الدولة منعماً.

(٧) يجب أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بالفصل في

موضوعها ولو استبان لها أنه لا يندرج في عموم الولاية التي أنيطت بها طبقاً لمواد القانون المحددة لهذا الولاية - أساس ذلك : لا اجتهد مع صراحة النص - هذا الالتزام رهين كذلك بعدم وجود محكمة أخرى مختصة خلاف محاكم الجهة القضائية التي صدر الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى فإن وجدت تعين القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها - أساس ذلك : حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة مقصورة فقط على أسبابه فيمتنع القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص الولائي لاختصاص المحكمة التي أصدرت حكم الإحالة ورهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى إذ به تزول حجيته.

١٤٤

المبدأ رقم (١٤٢) :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ مفادها - متى قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلي جهة القضاء الإداري فإن محاكم هذه الجهة تلتزم بنظرها - أي بالفصل في موضوعها - ذلك دون أن تعاود البحث في مسألة الاختصاص الولائي لها - من شأن إلتزام محاكم جهتي القضاء العادي والإداري بحكم هذا النص (المادة ١١٠ مشار إليها) القضاء علي حالات التنازع السلبي للاختصاص فيما بينهما.

١٤٧

المبدأ رقم (١٤٣) :

قضاء دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بأن مقتضى صريح الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات هو أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى الفصل في موضوعها - هذا الإلتزام رهين بعدم وجود محكمة أخرى مختصة خلاف محاكم الجهة القضائية التي صدر الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى إذ وجدت هذه المحكمة تقيد القضاء

١٤٩	<p>مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها رهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى إذ به تزول حجيته.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٤) :</p>
١٥٢	<p>دعوى - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة من القضاء الإداري - أثره إذا كانت الدعوى من اختصاص المحاكم الإدارية - المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .</p> <p>المبدأ رقم (١٤٥) :</p>
١٥٤	<p>(١) دعوى الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة التأديبية - الالتزام بالفصل في الدعوى عدم جواز إثارة قواعد توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والمحكمة الإدارية - قرار إنهاء خدمة عامل بالقطاع العام .</p> <p>(٢) الطعن على قرار إنهاء خدمة عامل بالقطاع العام يخرج من نطاق اختصاص المحاكم التأديبية أساس ذلك: أن القرار المطعون فيه ليس من الجزاءات التأديبية - إحالة الدعوى إلى المحكمة التأديبية عن طريق إحدى محاكم القضاء العادي مؤداه التزام المحكمة التأديبية بالفصل فيها طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - لا وجه للقول بدخول القرار المطعون فيه في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية حسب درجة العامل طبقاً لقواعد توزيع الاختصاص بينها - هذا القول مردود بأن المنازعة الماثلة ليست من اختصاص محاكم مجلس الدولة وإنما أدخلت فيه التزاماً بالحكم الصادر من دائرة توحيد المبادئ - مؤدى ذلك: أنه لا يكون هناك محلاً للالتزام بقواعد توزيع الاختصاص النوعي لمحاكم مجلس الدولة ويتعين على المحكمة التأديبية الفصل في الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٦) :</p>
	<p>تطلب المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من نوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبرلين</p>

	<p>أمامها ويجب أن يشتمل التقرير بالبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبيان الحكم المطعون فيه وتاريخه - بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن - عدم إتباع هذه الإجراءات - لا يكون هناك مجال لإعمال المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها - لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن - التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجافى مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته - نتيجة ذلك : عدم جواز إحالة الدعوى من محكمة الموضوع إلى المحكمة الإدارية العليا - حق صاحب الشأن في أن يسلك الطريق الذي يتفق وحكم القانون إذا شاء الطعن في قرار مجلس التأديب الاستئنافي مثار المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبة الاختصاص .</p>
١٥٥	<p>المبدأ رقم (١٤٧) :</p> <p>حكم بعدم الاختصاص - عدم قضائه بإحالة الدعوى المطعون في حكمها إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية لقيام ذات النزاع أمامها - الدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها من الدفوع الشككية التي لا تتعلق بالنظام العام التي تبدي قبل التكلم في موضوع الدعوى وإلا سقط الحق في إيدائها .</p>
١٥٧	<p>المبدأ رقم (١٤٨) :</p> <p>حكم بعدم الاختصاص والإحالة - الإحالة بقرار من المحكمة لا تكون ملزمة إلا بحكم قضائي .</p>
١٥٨	<p>المبدأ رقم (١٤٩) :</p> <p>حكم بعدم الاختصاص الولائي لمحاكم القضاء المدني إلى انصرافه إلى أصل المنازعة بالحالة التي كانت عليها وقت رفعها ابتداء مؤدى ذلك أن تعود المنازعة مبتدأ بين أطرافها .</p>

١٦٠	<p>المبدأ رقم (١٥٠) :</p> <p>اختصاص - ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة - منازعات الضرائب والرسوم - منازعة إدارية المادة (١٠) فقرة (٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .</p>
١٦٠	<p>المبدأ رقم (١٥١) :</p> <p>دعوى - الطعن في الأحكام - حدود رقابة المحكمة الإدارية العليا - اختصاص المحكمة متى استظهرت المحكمة الإدارية العليا خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم الاختصاص فلا تثريب عليها أن تتصدى الأصل موضوع المنازعة متى كان صالحاً للحكم فيه ، ولا يعتبر ذلك تقويماً لدرجة من درجات التقاضي ، بل أن هو إلا تحقيقاً للعدل والنطق بكلمة القانون من هذه المحكمة التي تفرض هيمنتها على المنازعة برمتها ، واقعاً وقانوناً فتكشف فيها وجه الحق وتقول بشأنها كلمة القانون الصديق .</p>
١٦٢	<p>المبدأ رقم (١٥٢) :</p> <p>دعوى الحكم بعدم الاختصاص والإحالة - أثره في تحديد تاريخ تحريك الدعوى - المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - مقتضى حكم عدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة وفقاً للمادة (١١٠) مرافعات) أن يجعل لتحريك الدعوى وإقامتها تاريخاً واحداً هو تاريخ الإحالة أمام المحكمة الأولى التي قضت بعدم الاختصاص - إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة يكون تنفيذ لحكم المحكمة التي قضت بعدم الاختصاص - إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة يكون تنفيذاً لحكم المحكمة استناداً إلى قرار الإحالة المودع في المحكمة الأولى والذي يعتبر تاريخاً لإقامة الدعوى - لا يحتاج الأمر إلى قرار إحالة جديد إلى المحكمة المحال إليها الدعوى .</p>
١٦٣	<p>المبدأ رقم (١٥٣) :</p> <p>دعوى - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة التأديبية - الالتزام بالفصل في الدعوى - عدم جواز إثارة قواعد توزيع</p>

الاختصاص بين القضاء الإداري والمحكمة الإدارية - قرار إنهاء خدمة عامل بالقطاع العام . الطعن على قرار إنهاء خدمة عامل بالقطاع العام يخرج من نطاق اختصاص المحاكم التأديبية أساس ذلك : إن القرار المطعون فيه ليس من الجزاءات التأديبية - إحالة الدعوى إلى المحكمة التأديبية عن طريق إحدى محاكم القضاء العادي مؤداه التزام المحكمة التأديبية بالفصل فيها طبقاً لنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - لا وجه للقول بدخول القرار المطعون فيه في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية حسب درجة العامل طبقاً لقواعد توزيع الاختصاص بينها - هذا القول مردود بأن المنازعة الماثلة ليست من اختصاص محاكم مجلس الدولة وإنما أدخلت فيه التزاماً بالحكم الصادر من دائرة توحيد المبادئ - مؤدى ذلك : أنه لا يكون هناك محلاً للالتزام بقواعد توزيع الاختصاص النوعي لمحاكم مجلس الدولة ويتعين على المحكمة التأديبية الفصل في الدعوى.

المبدأ رقم (١٥٤) :

من المقرر أمام القضاء الإداري أن جميع قواعد الاختصاص تتعلق بالنظام العام سواء الاختصاص النوعي أو المحلي كما أن توزيع الاختصاص بين دوائر المحكمة الواحدة يرتبط كذلك بالنظام العام - أساس ذلك : - أن هذه القواعد تتعلق بولاية المحكمة أو الهيئة التي تسند إليها بمقتضى القواعد التي تضعها الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة - يعتبر الخروج على هذه القواعد خروجاً على قواعد الاختصاص يستتبع بطلان الحكم لأن صدور الحكم بالرغم من هذه المخالفة مؤداه انعدام ولاية إصداره من جاب الدائرة التي أصدرته ووفقاً للقواعد الموضوعة - إذا لم تقم دائرة التسويات بإحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة وباشرت الفصل في موضوعها فإن حكمها يكون باطلاً لما شابه من مخالفة إجرائية جسيمة من شأنها أن تهدر ضمانه كفلها القانون مما يفقد الحكم صفته كحكم قضائي خصوصاً إذا كان

١٦٧	<p>صاحب المصلحة قد تعتمد التحايل على قواعد الاختصاص كي تفصل له دائرة بعينها حسب اختياره - ليس هناك ما هو أكثر إخلالاً بقواعد التنظيم القضائي من أن يختار صاحب النزاع القاضي الذي يروقه .</p> <p>المبدأ رقم (١٥٥) :</p>
١٦٧	<p>استطالة نظر الطعن أمام محكمة مجلس الدولة وأمام دائرة غير مختصة وفقاً للتوزيع الداخلي لاختصاص دوائر المحكمة الإدارية العليا - صيرورته مهيناً للفصل فيه ليس هناك ما يحول قانوناً دون تصدي هذه المحكمة للفصل فيه وحسم النزاع .</p> <p>المبدأ رقم (١٥٦) :</p>
١٦٩	<p>قرار مجلس الدولة رقم ١١٢٠ لسنة ١٩٧٣ في شأن تعيين المحاكم التأديبية للعاملين في المستويات الأولى والثاني والثالث وما يعادله وتحديد دائرة اختصاص كل منها . يتعين الالتزام بقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية - مخالفة هذه القواعد - اعتبار الحكم صادراً من محكمة غير مختصة اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد تبعاً لوظيفة العامل والجهة التي يعمل بها - حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بالوزارة التي يتبعها العامل وإحالة الدعوى إليها .</p> <p>المبدأ رقم (١٥٧) :</p>
١٧٠	<p>مناطق تحديد دائرة الاختصاص المحلي لمحاكم مجلس الدولة - اختصاص الجهة الإدارية بالمنازعة واتصالها بها موضوعاً بوصفها الأقدر على الرد على الدعوى بإعداد البينات وتقديم المستندات اللازمة للفصل فيها.</p> <p>المبدأ رقم (١٥٨) :</p>
	<p>اختصاص دائرة محكمة القضاء الإداري بالمنصورة يشمل المنازعات المتعلقة بالعاملين بمحافظة دمياط - تختص هذه المحكمة بالمنازعة المتعلقة بأحد العاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات</p>

١٧١	<p>تحسين الأراضي متى ثبت أنه يعمل بمنطقة تابعة لها بمحافظة دمياط - تعتبر هذه المنطقة هي الجهة المتصلة بالمنازعة فهي التي تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى . لا يشترط في هذه الجهة أن يكون لها الشخصية المعنوية بالمفهوم القانوني الدقيق .</p> <p>المبدأ رقم (١٥٩) :</p>
١٧٢	<p>جميع قواعد الاختصاص النوعي والمحلي المنظمة لمحاكم القسم القضائي لمجلس الدولة ، وتلك المنظمة لدوائر محكمة القضاء الإداري تتعلق بالنظام العام - أثر الخروج على قواعد الاختصاص - البطلان.</p> <p>المبدأ رقم (١٦٠) :</p>
١٧٣	<p>قضاء المحكمة بشأن الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ينطوي على فصل في الاختصاص بنظر الدعوى - أثر ذلك - تقييد المحكمة بما فصلت فيه من اختصاصها بنظر الدعوى .</p> <p>المبدأ رقم (١٦١) :</p>
١٧٣	<p>إن محصل الدفع ببطلان قرار الإحالة أن محكمة القضاء الإداري - وإن كانت هي المختصة بنظر الدعوى دون المحكمة الإدارية إلا أنها لم تتصل بها اتصالاً قانونياً ذلك أن طرحها أمامها كان بناء على أداة أو إجراء غير صحيح قانوناً هو قرار الإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية وأنه ينبغي أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده.</p> <p>المبدأ رقم (١٦٢) :</p>
١٧٣	<p>قواعد الاختصاص تتعلق بالنظام العام - سواء الاختصاص النوعي أو المحلي أو توزيع الاختصاص بين دوائر المحكمة الواحدة - الخروج على هذه القواعد يستتبعه بطلان الحكم .</p>

١٧٧	الباب الثالث
	الدفع بعدم القبول
١٨١	الفصل الأول
	الأحكام العامة في الدفع بعدم القبول
١٨٢	الفصل الثاني
	الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة
١٨٢	المبدأ رقم (١٦٣) :
	دفع بانتفاء المصلحة — شرط المصلحة — تحقق المصلحة بتوفر المواطنة — أحوال ذلك .
١٨٢	المبدأ رقم (١٦٤) :
	دفع بانتفاء المصلحة — شرط المصلحة — عدم كفاية " المصلحة النفسية " لرفع الدعوى أو إقامة الطعن .
١٨٣	المبدأ رقم (١٦٥) :
	دفع بانتفاء المصلحة — من الأمور المسلمة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة .
١٨٤	المبدأ رقم (١٦٦) :
	دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة — إعادة الطاعن إلى عمله لا تنفي وجود مصلحته في إزالة القرار بجميع آثاره .
١٨٤	المبدأ رقم (١٦٧) :
	الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة — يكفي توفر المصلحة المحتملة.
١٨٥	المبدأ رقم (١٦٨) :
	دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة — مناط قبول أى طلب أو دعوى أن يكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون — شروط قيام ركن المصلحة.

١٨٥	المبدأ رقم (١٦٩) : إيداء الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة رافعها أمام المحكمة الإدارية العليا.
١٨٦	المبدأ رقم (١٧٠) : دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - قبول دعوى الإلغاء منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها - يتسع شرط المصلحة للشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديّة له - اتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء على النحو السابق لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى الحسبة .
١٨٧	المبدأ رقم (١٧١) : شرط قبول الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - عدم الدفع بعدم قبول الاعتراض أمام اللجنة القضائية لانعدام المصلحة - هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التي يجوز إيدائها في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة ثاني درجة.
١٨٧	المبدأ رقم (١٧٢) : جواز إيداء الدفع بعدم القبول لانعدام المصلحة في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة - للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضي به.
١٨٨	المبدأ رقم (١٧٣) : دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - للشخص الذي مس القرار الإداري مصلحة قانونية له أو مادية أن يرفع الدعوى.
١٨٨	المبدأ رقم (١٧٤) : المصلحة الشخصية الذاتية أساس شرط المصلحة.
١٨٨	المبدأ رقم (١٧٥) : شرط المصلحة اللازم لقبول الطعن على الحكم.

١٨٩	المبدأ رقم (١٧٦) : الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة رافعها - المصلحة تتوفر متى كان رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة.
١٨٩	المبدأ رقم (١٧٧) : توفر شرط المصلحة إذا ما كان صاحب الشأن في حالة قانونية مسها القرار المطعون فيه ، وقيام شرط المصلحة يعنى توافر الصفة فى رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان فى دعوى الإلغاء.
١٩٠	المبدأ رقم (١٧٨) : جواز إيداء الدفع بانتفاء المصلحة فى أية حالة كانت عليها الدعوى - الدفع بانتفاء المصلحة لا يؤثر فيه التأخير فى إيدائه إلى ما بعد مواجهة الموضوع - أساس ذلك : انه ليس من الدفوع التى تسقط بالتكلم فى الموضوع.
١٩٠	المبدأ رقم (١٧٩) : دفع بعدم قبول الدعوى لانتهاء المصلحة - المصلحة الجماعية للمنظمات النقابية - أحوالها
١٩١	المبدأ رقم (١٨٠) : الدفع بعدم قبول الدعوى لتعدد المدعين فى الدعوى - شرط المصلحة اللازم لقبول مثل هذه الدعوى.
١٩١	المبدأ رقم (١٨١) : شرط للمصلحة الشخصية - شرط استمرار المصلحة - سرياتها على الدعوى والطعون على السواء - المادة "١٢" من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة .
١٩١	المبدأ رقم (١٨٢) : دفع بعدم القبول لانتهاء المصلحة - يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون للمدعي مصلحة قانونية فى رفعها - لا يلزم أن يمس القرار

	<p>المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي علي سبيل الاستثثار والانفراد وإنما يكفي أن يكون المدعي في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره - يتوافر ذلك في الشريك علي الشيوع في عقار مستولي عليه طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.</p>
١٩٢	<p>المبدأ رقم (١٨٣) :</p> <p>مصلحة في الدعوي - المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة - لا يلزم لتوافر المصلحة الشخصية في دعوي الإلغاء أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي - يكفي أن يكون في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له - يكفي أن تكون المصلحة آجلة، وليس بلانزم أن تكون عاجلة - المصلحة يجب أن تكون مشروعة لا ينكرها النظام العام أو حسن الآداب.</p>
١٩٣	<p>المبدأ رقم (١٨٤) :</p> <p>شرط المصلحة - تطبيق علي قرار بحظر ارتداء النقاب - أثره علي الطالبة المنتسبة.</p>
١٩٤	<p>المبدأ رقم (١٨٥) :</p> <p>وجود المدعية في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية لها - النعسي بعدم قبول الدعوي لانتفاء المصلحة في غير محله.</p>
١٩٤	<p>المبدأ رقم (١٨٦) :</p> <p>يشترط لقبول الدعوي أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً قانونياً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوي غير مقبولة ، لا غني عن هذه المصلحة بالنسبة لطلبات الإلغاء وطلبات التعويض عن هذه القرارات ، مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أي يشوبه عيب أو أكثر من</p>

١٩٥	<p>العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر.</p> <p>المبدأ رقم (١٨٧) :</p>
١٩٥	<p>دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية وإلا كانت الدعوي غير مقبولة.</p> <p>المبدأ رقم (١٨٨) :</p>
١٩٥	<p>مساهمة المواطن في الحياة العامة واجب وطني - من صور الإسهام في الحياة العامة الإسهام في إدارة التنظيمات الشعبية ومنها النوادي الرياضية - المصلحة والصفة .</p> <p>المبدأ رقم (١٨٩) :</p>
١٩٦	<p>شرط المصلحة الشخصية المباشرة - وجوب توفرها عند رفع الدعوي واستمرارها حتى الفصل فيها نهائياً .</p> <p>المبدأ رقم (١٩٠) :</p>
١٩٦	<p>مناط قبول الدعوي كشرط عام ، سواء في شقها المستعجل أو في الموضوعي الكامل أن تتوافر مصلحة المدعي في إقامتها من وقت رفعها حتى الفصل فيها نهائياً ، نطاق المصلحة كشرط لقبول هذه الدعاوي يتسع لكل دعوي إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له - هذا الاتساع لا يعني الخلط بينها وبين دعوي الحسبة - لا يلزم لقبول دعوي الإلغاء أن يكون المدعي ذا حق في القرار المطعون فيه بل يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أم أدبية في طلب الإلغاء بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً عليه.</p> <p>المبدأ رقم (١٩١) :</p> <p>شروط المصلحة اللازمة لمواجهة الدفع بعدم الاختصاص.</p>

١٩٨	<p>المبدأ رقم (١٩٢) :</p> <p>(١) دفع بعدم القبول لانتفاء شرط المصلحة - المصلحة هي مناط دعوي الإلغاء أمام محاكم مجلس الدولة وهي أساس قبول دعوي الإلغاء شكلاً.</p> <p>(٢) إذا تخلفت المصلحة في حق رافع الدعوي كانت دعواه غير مقبولة وتعين علي المحكمة القضاء بعدم قبولها.</p> <p>(٣) لا يشترط في المصلحة المشروعة لطلب إلغاء القرارات الإدارية أن تقوم علي حماية حق أهدره القرار الإداري المراد إلغاؤه أو وقف تنفيذه بل يكفي في هذا الشأن أن يمس القرار الإداري حالة قانونية لصاحب الشأن تجعل له مصلحة مادية أو أدبية في إقامة دعواه بأن يكون في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً في مصلحة ذاتية للطلب تأثيراً مباشراً بشرط أن تكون هذه المصلحة جدية ومشروعة.</p>
١٩٩	<p>المبدأ رقم (١٩٣) :</p> <p>شرط المصلحة الشخصية المباشرة - عدم توفره في شأن أحد المشرفين علي رسالة الماجستير بالنسبة للطعن علي قرار منح درجة الماجستير.</p>
٢٠٠	<p>المبدأ رقم (١٩٤) :</p> <p>دعوي الإلغاء هي دعوي محلها طلب إلغاء القرار المطعون فيه إعمالاً لمبدأ المشروعية وإعلاء لسيادة القانون - دعوي الإلغاء بحسب طبيعتها المتميزة عن منازعات الأفراد الخاصة تتعلق بالصالح العام والمشروعية - لا يطبق بشأنها نظام الشطب لعدم حضور رافعها - يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة - قيام شرط المصلحة يعني توافر الصفة في رافع الدعوي.</p>
٢٠١	<p>المبدأ رقم (١٩٥) :</p> <p>لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية من شروط قبول الدعوي أن تكون هناك مصلحة شخصية ومباشرة مادية</p>

	<p>أو أدبية لرافع الدعوي في طلب إلغاء القرار المطعون فيه بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار المطعون فيه ويكون من شأنه أن يؤثر فيها تأثيراً مباشراً وإلا أصبحت الدعوي غير مقبولة شكلاً -التحقق من صفة الخصوم أمر جوهري في انعقاد الخصومة ويتعلق بالنظام العام -خاصة بالنسبة للدعاوي الإدارية ويجب علي المحكمة التصدي له من تلقاء نفسها.</p>
٢٠٣	<p>المبدأ رقم (١٩٦) :</p> <p>يتسع شرط المصلحة في دعاوي الإلغاء لكل دعوي إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديدة له - دون أن يعني ذلك الخلط بينها وبين دعوي الحسبة - إذ يظل قبول الدعوي منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها.</p>
٢٠٤	<p>المبدأ رقم (١٩٧) :</p> <p>يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوي إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديدة له .</p>
٢٠٤	<p>المبدأ رقم (١٩٨) :</p> <p>المصلحة الشخصية للطاعن علي القرار.</p>
٢٠٥	<p>المبدأ رقم (١٩٩) :</p> <p>(١) دفع بعدم قبول الدعوي لانتفاء شرط المصلحة - المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة -الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية - الدعوي هي الوسيلة القانونية التي يلجأ بمقتضاها صاحب الشأن إلي السلطة القضائية لحماية حقه.</p> <p>(٢) يشترط لقبول الدعوي أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في إقامتها بأن يكون موضوع الدعوي هو المطالبة بحق أو بمركز قانوني أو التعويض عن ضرر أصاب حقاً من الحقوق وأن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة.</p>

٢٠٦	<p>(٣) أجاز المشرع علي سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوي دون أن يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدي عليه إذ يكتفي بالمصلحة المحتملة لإثبات وقائع ليحتج بها في نزاع في المستقبل والمصلحة علي هذا النحو هي التي تجعل للمدعي صفة في رفع الدعوي.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٠) :</p>
٢٠٧	<p>دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة — المصلحة الشخصية المباشرة — لا يلزم أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي علي سبيل الاستثناء والافراد ، وإنما يكفي أن يكون في حالة قانونية من شأنها أم تجعل هذا القرار مؤثراً مباشرة في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره — يكفي المصلحة المحتملة .</p> <p>المبدأ رقم (٢٠١) :</p>
٢٠٨	<p>المصلحة في التدخل — دعوى — إجراءاتها — طلب التدخل — أنواعه — شروطه — المادة (١٢٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٢) :</p>
٢٠٨	<p>دفع بعدم قبل الدعوى لانتفاء المصلحة — شرط المصلحة — استمرارها — شروط المصلحة في الدعوى — بقاؤها رغم إلغاء قرار الفصل من مجلس التأديب وانتهاء العام الدراسي المقرر فصله فيه.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٣) :</p>
٢٠٩	<p>دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة — دعوى الإلغاء — شرط المصلحة — حماية الآثار — قرار عرض الآثار بالخارج — توسع مجلس الدولة في مصر وفي فرنسا في هذا الشرط تحقيقاً لهذه الغاية ودعمًا للعدالة وإقامة الحق — تعتبر الآثار من الأموال العامة وحمايتها واجب على كل مواطن.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٤) :</p>
٢٠٩	<p>دعوى الإلغاء — شرط المصلحة — حماية الآثار — قرار عرض الآثار بالخارج. لا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعي ذا حق</p>

٢٠٥	<p>مساهمة القرار المطعون فيه — يكفي أن يكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أو أدبية — أساس ذلك:</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٥) :</p>
	<p>دعوى — شرط المصلحة — استمراره — سلطة المحكمة بشأنه.</p> <p>(مجلس الدولة) (أعضاؤه) (إنهاء خدمة) (حقوق مالية). المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.</p>
٢١٠	<p>المبدأ رقم (٢٠٦) :</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة — شروط قبولها — شرط المصلحة — طبيعة المصلحة في دعوى الإلغاء. يتعين توافر شرط المصلحة من وقت رفع الدعوى حتى يفصل فيها نهائياً — يجوز إيداء الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة في أية حالة كانت عليها الدعوى — يجب أن يكون المصلحة شخصية ومباشرة — في مجال دعوى الإلغاء لا يقف القضاء الإداري في تفسير شرط المصلحة الشخصية عند ضرورة وجود حق يكون القرار الإداري المطلوب إلغاؤه قد مس به كما هو الحال بالنسبة لدعوى التعويض وسائر الدعاوى الحقوقية وإنما يتجاوز ذلك بالقدر الذي يسهم في تحقيق مبادئ المشروعية وإرساء مقتضيات النظام العام — يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديدة له .</p>
٢١١	<p>المبدأ رقم (٢٠٧) :</p> <p>شرط المصلحة — استمرار المصلحة — محو الجزاءات لا يحول دون رفع الدعوى بإلغائها (دعوى) (مصلحة) .</p>
٢١١	<p>المبدأ رقم (٢٠٨) :</p> <p>شرط المصلحة واستمرارها — سريانه على الدعاوى والطعون</p>
٢١٢	<p>المبدأ رقم (٢٠٩) :</p> <p>اتحاد الطلاب لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية — أمين الاتحاد لا يمثل</p>

	قانوننا الا أن له مصلحة في إقامة الدعوى بوقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس الجامعة بتحديد موعد انتخابات الاتحادات الطلابية - أساس ذلك :
٢١٢	المبدأ رقم (٢١٠) : دعوى - اندماج الصفة والمصلحة في الدعوى - صفة المواطن في الطعون الانتخابية .
٢١٢	المبدأ رقم (٢١١) : صفة عضو مجلس الدولة لا تحول بينه وبين حقه في التقاضي - المادة (٦٨) من الدستور ، وهي ذاتها ليست سبباً للرد .
٢١٣	المبدأ رقم (٢١٢) : شرط المصلحة - متى تظل قائمة .
٢١٣	المبدأ رقم (٢١٣) : دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - شرط المصلحة - قرار إداري - زواله قبل رفع الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة فيها .
٢١٤	المبدأ رقم (٢١٤) : الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - شرط المصلحة - الندب بترقية العامل المنتدب - أثره على شرط المصلحة في الدعوى .
٢١٤	المبدأ رقم (٢١٥) : شرط المصلحة - مصلحة الورثة في إلغاء حكم إدانة مورثهم .
٢١٥	المبدأ رقم (٢١٦) : دفع بانتفاء المصلحة - شرط المصلحة في دعوى الإلغاء - ضرورة توفره عند رفع الدعوى واستمراره حتى الفصل نهائياً - وجود مانع قانوني يحول دون إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطعون فيه - لا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى - انتفاء شرط المصلحة .

٢١٦	المبدأ رقم (٢١٧) : دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة الحالة والعاجلة - المصلحة الشخصية المباشرة - لا يلزم أن تكون عاجلة وإنما يكفي أن تكون مصلحة آجلة مادية كانت أم أدبية.
٢١٦	المبدأ رقم (٢١٨) : دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - مصلحة شخصية - انتهاء رئاسة الطاعن للجامعة أثناء سير الدعوى لا يغير من بقاء مصلحته المحققة في طلب إلغاء القرار المطعون فيه الذي استبعده من رئاسة الجامعة.
٢١٧	المبدأ رقم (٢١٩) : دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول دعوى الإلغاء - وجود مانع قانوني يحول دون الاستمرار في الدعوى - أثره : الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة فيها.
٢١٧	المبدأ رقم (٢٢٠) : شرط المصلحة في الدعوى - دور القاضي الإداري في تقصي شروط قبول الدعوى واستمرارها .
٢١٨	المبدأ رقم (٢٢١) : معنى المصلحة المتطلبة لقبول الدعوى مصلحة الشخص الطبيعي أو الاعتباري تتحقق في دعوى إلغاء القرار الإداري متى كان من شأن هذا القرار أن يمس مساساً مباشراً بمركز قانوني للشخص يترتب عليه الإضرار به في ماله أو مشاعره .
٢١٩	المبدأ رقم (٢٢٢) : شرط المصلحة - ضرورة توفره لدى المتدخل - المادة ١٢٦ من قانون المرافعات .
٢١٩	المبدأ رقم (٢٢٣) : دفع بانتفاء المصلحة - شرط المصلحة - متى تنتفي المصلحة -

	<p>يكفى لمخاصمة القرار الإداري أن يكون لرافعها مصلحة شخصية يؤثر فيها ذلك القرار تأثيرا مباشرا في الطعن على قرار حل مجلس إدارة الجمعية باعتبارهم أعضاء هذا المجلس - لا تنتفى هذه المصلحة باختيار مجلس إدارة جديد من قبل الجمعية العمومية العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة المؤقت - أساس ذلك : تظل مخاصمة قرار الحل قائمة بتحقيق بها مصلحة المطعون ضدهم في إهدار كافة القرارات المترتبة عليه - رفض الدفع بانتفاء المصلحة .</p>
٢٢٠	<p>المبدأ رقم (٢٢٤) :</p> <p>شرط المصلحة - اتساع الشرط في دعوى الإلغاء .</p>
٢٢٠	<p>المبدأ رقم (٢٢٥) :</p> <p>المصلحة الشخصية المباشرة - اندماج شرطى المصلحة والصفة في دعوى الإلغاء - عدم جواز الخلط بين دعوى الإلغاء ودعوى الحسبة في هذا الشأن .</p>
٢٢١	<p>المبدأ رقم (٢٢٦) :</p> <p>شرط المصلحة في الدعوى - وجوب توفره ابتداء واستمراره حتى الفصل النهائي فيها - لفظ الطلبات كما يشمل الدعاوى بشكل كذلك الطعون المقامة على الأحكام .</p>
٢٢١	<p>المبدأ رقم (٢٢٧) :</p> <p>شرط المصلحة - المصلحة المشروعة في التدخل .</p>
٢٢٥	<p>الفصل الثالث</p> <p>الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة</p> <p>(رفع الدعوى من غير ذي صفة أو على غير ذي صفة)</p>
٢٢٥	<p>المبدأ رقم (٢٢٨) :</p> <p>دفع بعدم القبول لانتفاء الصفة - عدم التمتع بالشخصية الاعتبارية - أثره في تحديد الممثل القانوني للشخص في التقاضي .</p>
٢٢٥	<p>المبدأ رقم (٢٢٩) :</p> <p>صفة في الدعوى - للمحكمة من تلقاء نفسها القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ولو بغير دفع .</p>

٢٢٦	المبدأ رقم (٢٣٠) : صفة في الدعوى - إقامة الدعوى ضد أحد الوزارات وعدم إقامتها ضد الممثل القانوني للمجلس المتمتع بالشخصية المعنوية - عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .
٢٢٦	المبدأ رقم (٢٣١) : تمثيل الدولة في التقاضي فرع من النيابة عنها - هي نيابة قانونية يتعين مداها وحدودها بالقانون .
٢٢٧	المبدأ رقم (٢٣٢) : صفة في الدعوى - عدم جواز المنازعة في الصفة بعد أن بت فيها حكم له قوة الشيء المقضي - لا دفع بلا مصلحة .
٢٢٧	المبدأ رقم (٢٣٣) : الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة ، الصفة في تمثيل الدولة وفروعها في التقاضي .
٢٢٨	المبدأ رقم (٢٣٤) : الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة - جواز إيداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا .
٢٢٨	المبدأ رقم (٢٣٥) : تمثيل الدولة في التقاضي فرع من النيابة عنها وهي نيابة قانونية - قد يكون لفروع الدولة من له الشخصية الاعتبارية كالمحافظات والمدن والقرى - الأصل أن يمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزارته إلا إذا أسند القانون صفة النيابة العامة بشأن هيئة أو وحدة إدارية معينة إلى رئيسها فتكون له هذه الصفة بالمدى والحدود المبينة بالقانون .
٢٢٩	المبدأ رقم (٢٣٦) : الصفة في تمثيل جهة الإدارة .
٢٢٩	المبدأ رقم (٢٣٧) : الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة إستناداً إلى رفعه من

٢٣٠	<p>مدير عام ديوان المحاسبة بدلاً من رئيسه في غير محله أساس ذلك: الخطأ المادي لا يؤثر على الصفة في التمثيل.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٨) :</p>
٢٣٠	<p>اختصاص الوزير دون ذكر صفته الأخرى كرئيس مجلس إدارة الهيئة لا تأثير له على ثبوت صفته طالما كانت صفته كرئيس مجلس إدارة مقرر له قانوناً دون حاجة لإضافة هذا البيان.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٩) :</p>
٢٣١	<p>اختصاص وزير الحربية بوصفه الرئيس الأعلى للهيئة العامة للمصانع الحربية هو اختصاص لصاحب الصفة رغم استقلال الهيئة ورغم أن من يمثلها أمام القضاء مديرها - أساس ذلك.</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٠) :</p>
٢٣١	<p>تمثيل الوزير للمصالح التي لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية.</p> <p>المبدأ رقم (٢٤١) :</p>
٢٣٢	<p>صفة في الدعوى - مصلحة الأملاك الأميرية ليست من الأشخاص الاعتبارية العامة ولم يخولها القانون مديرها النيابة عنها يمثلها وزير الإصلاح الزراعي.</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٢) :</p>
٢٣٢	<p>صفة في الدعوى - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة هو ما يجوز إيدأؤه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى .</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٣) :</p>
٢٣٣	<p>الصفة في تمثيل الجهة الإدارية أمر مستقل عن الشخص الذي تسلم إليه صور الإعلانات ومستقل عن نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الجهات الإدارية لا يكفي لصحة الإجراء مباشرته بمعرفة إدارة قضايا الحكومة بل يتعين لصحته أن تتم مباشرته باسم صاحب الصفة .</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٤) :</p>
٢٣٣	<p>لا صفة للشركة الوكيله طالما كان التعاقد معها نيابة عن الشركة الأصلية.</p>

٢٣٣	<p>المبدأ رقم (٢٤٥) :</p> <p>صفة في الدعوى - مجالس المراجعة التي تشكلها وزارة الخزانة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية - لا يتأتى اختصاصها إلا باختصاص وزير الخزانة بصفته الممثل القانوني للوزارة .</p>
٢٣٤	<p>المبدأ رقم (٢٤٦) :</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها على غير ذي صفة - صفة في الدعوى - توجيهها إلى صاحب الصفة شروط لقبولها - النيابة القانونية لإدارة قضايا الحكومة عن الهيئات الامة ومنها الهيئة المدعي عليها - حضورها وإدلتها بدفاع الهيئة وتحريرها لصحيفة الطعن أمام المحكمة - أثره عدم الإعتداد بالدفع من إدارة قضايا الحكومة برفع الدعوى على غير ذي صفة .</p>
٢٣٥	<p>المبدأ رقم (٢٤٧) :</p> <p>صفة - التمثيل القانوني للمحافظة - المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة.</p>
٢٣٥	<p>المبدأ رقم (٢٤٨) :</p> <p>ليس في قانون المحاماة ما يعطل نيابة هيئة قضايا الدولة عن الحكومة.</p>
٢٣٦	<p>المبدأ رقم (٢٤٩) :</p> <p>المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة - ومجلس المحافظة هو الجهة صاحبة الصفة فيما يدور من منازعات بشأن القرارات التي تصدر عنه أو عن الأجهزة التي يستخدمها في مباشرة الاختصاص.</p>
٢٣٦	<p>المبدأ رقم (٢٥٠) :</p> <p>دفع قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة اختصاص صاحب الصفة في التقاضي - ثبوت حضور محامي الحكومة الجلسات تقديم الدفاع سواء نيابة عن وزارة الحربية أو القوات المسلحة - صيرورة الدفع في غير محله .</p>

٢٣٧	المبدأ رقم (٢٥١) : حضور هيئة قضايا الدولة يصح لاختصاص غير صاحب الصفة.
٢٣٧	المبدأ رقم (٢٥٢) : رفع الدعوي في الميعاد علي غير ذي صفة ثم مثول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة -لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد الميعاد.
٢٣٨	المبدأ رقم (٢٥٣) : حضور هيئة قضايا الدولة وتصحيحه للاختصاص غير الصحيح.
٢٣٨	المبدأ رقم (٢٥٤) : الأصل في الإختصاص في الدعوي الإدارية أن توجه الدعوي ضد الجهة الإدارية التي أصدرت القرار - جواز اختصاص الوزير المقترح للقرار الصادر من رئيس للجمهورية - لا أثر لعدم اختصاصه طالما تم اختصاص رئيس الجمهورية مصدر للقرار.
٢٣٨	المبدأ رقم (٢٥٥) : الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة يوجب أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى ليختص المدعي صاحب الصفة.
٢٣٩	المبدأ رقم (٢٥٦) : أثر الإختصاص والدعوي تمتد لتشمل من تربطهم علاقة بموضوع الخصومة حتى يصدر الحكم في مواجهتهم تقادياً للأثار المترتبة علي الحجية النسبية للأحكام وهؤلاء يكون اختصاصهم تبعاً وليس أصلاً بحسبانهم غير المعنيين بالخصومة أصلاً ولا تتعد بهم - يتعين لقبول الطعن أن يكون مقيداً بذات إطار الخصومة أو مقصوراً علي أطرافها المعنيين.
٢٣٩	المبدأ رقم (٢٥٧) : المديرية ليست لها الشخصية الاعتبارية - وجوب اختصاص الوزير صاحب الصفة.

٢٤٠	المبدأ رقم (٢٥٨) : البحث في الصفة التي تتعقد بها الخصومة في الدعوي يسبق الفصل في مدي توافر التظلم السابق علي رفعها بإعتباره شرطاً من الشروط التي تتطلبها دعوي الإلغاء - المحافظ وحده هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح بدائرة محافظته لذا يجب إختصاص المحافظ في أية دعوي تقام في مواجهة فروع الوزارة .
٢٤٠	المبدأ رقم (٢٥٩) : إختصاص الوزير الموافق على صدور القرار هو إختصاص لصاحب صفة.
٢٤١	المبدأ رقم (٢٦٠) : إختصاص مدير النيابة غير المتمتع بأهلية التقاضي دون الوزير صاحب الصفة يصححه حضور محامي الحكومة وإيداء دفاعه.
٢٤١	المبدأ رقم (٢٦١) : صاحب الصفة في الطعن على قرارات لجنة شئون الأحزاب هم طالبي تأسيس الحزب - وتتسع الصفة لتشمل ممثلي طالبي التأسيس.
٢٤٢	المبدأ رقم (٢٦٢) : توجيه الدعوي إلي وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية صاحبة الصفة بإعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعاً ثم استحداث وزارة للاقتصاد (أو وزارة للتجارة والصناعة) في التشكيل الوزاري لا أثر له علي أوضاع الدعوي الشكلية - العبرة باتصال النزاع بالجهة الإدارية وتمكنها من إيداء دفاعها.
٢٤٢	المبدأ رقم (٢٦٣) : حضور محامي الحكومة أثناء نظر الدعوي يصحح شكل الدعوي بإدارة قضايا الحكومة وفقاً لقانون تنظيمها تتوب عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع من دعاوي علي اختلاف أنواعها أمام كافة المحاكم.
٢٤٣	المبدأ رقم (٢٦٤) : حضور هيئة قضايا الدولة وأثره على الصفة في تمثيل الجهة الإدارية.

٢٤٣	المبدأ رقم (٢٦٥) : أوجه الدفاع التي تقدمها إدارة قضايا الحكومة بإعتبارها ممثلة لوزارة الداخلية تكون حجة علي هذه الوزارة بكل أجهزتها التابعة لها.
٢٤٣	المبدأ رقم (٢٦٦) : لا يحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة إلا بعد أن تأمر المحكمة المدعي بإعلان ذي الصفة في ميعاد تحدده له.
٢٤٤	المبدأ رقم (٢٦٧) : لا محل لأن يذكر الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم مادام أن أحدهم وهو الذي أقام المنازعة كان يمثلهم في الخصومة.
٢٤٤	المبدأ رقم (٢٦٨) : القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء -الساكن مع المستأجر لا يعد طرفاً في عقد الإيجار ما بقي المستأجر علي قيد الحياة - صاحب الصفة في هذه العلاقة هو المستأجر.
٢٤٥	المبدأ رقم (٢٦٩) : الدعوي التي ترفع بطلب إلغاء قرار الجزاء الموقع علي أحد موظفي فروع الوزارات التي نقلت إختصاصها إلي الوحدات المحلية - يجب أن يختصم فيها المحافظ الذي تقع في دائرة محافظته الوحدة المحلية التي يعمل بها الموظف الصادر بشأنه قرار الجزاء.
٢٤٦	المبدأ رقم (٢٧٠) : متى ثبت أن هيئة قضايا الدولة مثلت الهيئة المدعي عليها في جميع مراحل الدعوي سواء وقت أن كانت تحمل اسم الهيئة المصرية العامة لتعمير الأراضي أو بعد انقضاء شخصيتها المعنوية وحلول شخص معنوي جديد محلها باسم الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية يكون الطعن قد أقيم من ذي صفة - لا يغير من ذلك صدور الحكم المطعون عليه بالاسم السابق للهيئة - لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً شاب الحكم في خصوص اسم المدعي عليها.

٢٤٧	<p>المبدأ رقم (٢٧١) :</p> <p>تتمتع الهيئات العامة بشخصية اعتبارية - رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيل الهيئة أمام القضاء - صدور القرار من رئيس الجمهورية لا يعدو أن يكون تنويعاً للعمل المسئول عنه رئيس الهيئة - أثر ذلك: يظل رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء في أي نزاع يتصل بهذه القرارات.</p>
٢٤٨	<p>المبدأ رقم (٢٧٢) :</p> <p>الصفة في تمثيل الهيئة أمام القضاء - أثر إستبدال رئيس مجلس إدارة الهيئة بآخر لا بطلان لتقرير الطعن - أساس ذلك : الطرف الأصلي في الطعن هو الهيئة العامة وليس رئيس مجلس إدارتها .</p>
٢٤٨	<p>المبدأ رقم (٢٧٣) :</p> <p>حضور محامي الحكومة جلسات المحكمة وإيداء دفاعه وتقديم مستندات نيابته القانونية عن الدولة - عدم قبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفها على غير ذي صفة .</p>
٢٤٨	<p>المبدأ رقم (٢٧٤) :</p> <p>صفة في الدعوى - لكل ذي مصلحة حق التدخل في الدعوى منضماً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى المتدخل نو صفة في الدعوى.</p>
٢٤٩	<p>المبدأ رقم (٢٧٥) :</p> <p>المحافظ وحدة صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح بدائرة محافظته - اختصاص وكيل الوزارة يجعل الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة - عدم كفاية توجيه الإعلان إلى إدارة قضايا الحكومة ومباشرتها للدعوى أمام المحكمة - أساس ذلك .</p>
٢٤٩	<p>المبدأ رقم (٢٧٦) :</p> <p>حضور محامي الحكومة ومباشرته الدعوى يصحح شكل الدعوى المرفوعة على غير ذي صفة .</p>

٢٥٠	المبدأ رقم (٢٧٧) : مثول صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلاً في الدعوى أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو إيداء دفاعه الموضوعي فيها - أثره لا يقبل منه الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - المادة (١١٥) من قانون المرافعات - تأجيل الدعوى لإعلان ذي الصفة بدلاص من الحكم بعدم القبول - أثر ذلك في كل من المجالين المدني والإداري .
٢٥٢	المبدأ رقم (٢٧٨) : صفة في الدعوى - عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - عدم لزوم اثبات المحامي وكالته عند إيداعه عريضة الدعوى نيابة عن موكله - وجوب اثبات الوكالة عند حضور الجلسة - عدم تقديم المحامي سند وكالته حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم - وجوب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً .
٢٥٤	المبدأ رقم (٢٧٩) : يتعين لصحة الإجراء أن تتم مباشرته باسم صاحب الصفة المختص بتمثيل الشخص الاعتباري وفقاً للقانون.
٢٥٤	المبدأ رقم (٢٨٠) : وزير العدل هو صاحب الصفة بالنسبة إلى شئون وزارته - إقامة الدعوى على مدير عام الإدارة العامة للشئون الإدارية بوزارة العدل وأمين عام محكمة استئناف الإسكندرية يعتبر إقامة لها على غير ذي صفة.
٢٥٤	المبدأ رقم (٢٨١) : لا صفة لرئيس مجلس الوزراء في تمثيل الوزارات التي يرأس مجلس وزرائها.
٢٥٥	المبدأ رقم (٢٨٢) : وزير التعليم صاحب صفة أصلية في كل منازعة تتعلق بتقدير مرتبة النجاح في الشهادات التي يعتمدها بقرار إداري نهائي.
٢٥٥	المبدأ رقم (٢٨٣) : (١) صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلاً في الدعوى إذا ما مثل

	<p>فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو أبدي دفاعاً موضوعياً فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها علي غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء.</p> <p>(٢) الدفع من النظام العام الذي يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية حالة كانت عليها الدعوى ويجوز للمحكمة أن تتصدي له من تلقاء ذاتها.</p> <p>(٣) يجب التسوية في الحكم بين حالة صاحب الصفة الذي لم يختصم في الدعوى ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء وبين صاحب الصفة الذي توجه إليه الخصومة بعد إقامتها في الميعاد القانوني إذا تم هذا التوجيه بعد فوات ميعاد الطعن بالإلغاء.</p> <p>(٤) التظلم إلى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم - إقامة الدعوى علي غير ذي صفة له ثمة اتصال بموضوع المنازعة يقطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء إلى أن يتم الفصل فيها.</p>
٢٥٧	<p>المبدأ رقم (٢٨٤) :</p> <p>لزوم توجيه الدعوى من صاحب الشأن أو من صاحب الصفة في تمثيله النائب عنه قانوناً أو اتفاقاً - لا يجوز للمحكمة أن تتعدى إلى علاقة نوي الشأن بوكلائهم إلا عند اخطار صاحب الشأن وكالة وكيله - أثر ذلك.</p>
٢٥٧	<p>المبدأ رقم (٢٨٥) :</p> <p>إقامة المحامي للدعوى دون تقديم سند وكالته عن المدعين - الحكم بعدم قبول الدعوى لا يكون إلا بعد تكليف الحاضرين عن المدعين تقديم سند وكالته بعد منحهم الأجل المناسب لذلك.</p>
٢٥٧	<p>المبدأ رقم (٢٨٦) :</p> <p>قيام شرط المصلحة في دعوى الإلغاء يعني توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان في دعوى الإلغاء - الصفة كشرط لقبول الدعوى تتعلق بالمدعي نفسه رافع الدعوى ولا تنصرف إلى</p>

	<p>محاميه - المحامي تكون له صفة في الوكالة عن المدعي أو المدعي عليه في تمثيله أمام المحاكم والتحدث باسمه وبلسانه في مجلس القضاء.</p>
٢٥٩	<p>المبدأ رقم (٢٨٧) :</p> <p>اقامة الدعوى في الميعاد على غير ذي صفة - تصحيح الصفة بعد الميعاد - قيام الجهة صاحبة الصفة بمباشرة الدعوى - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .</p>
٢٦٠	<p>المبدأ رقم (٢٨٨) :</p> <p>الصفة في الدعوى - إختصاص محافظ مرسى مطروح في الدعوى بالإضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة إختصاص لصاحب الدعوى بالإضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة إختصاص لصاحب صفة وتكون محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية محكمة مختصة محلياً بنظر الدعوى.</p>
٢٦١	<p>المبدأ رقم (٢٨٩) :</p> <p>لهيئة قضايا الدولة حق أصيل في تمثيل وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة - مباشرتها لهذا الحق لا يتوقف على تفويض خاص من مجلس إدارة الهيئة العامة - أساس ذلك : إنها تستمد هذا الحق من القانون الصادر بتنظيمها - إعلان صحيفة الدعوى في مواجهة هيئة قضايا الدولة وتمثيلها في الدعوى نيابة عن المجلس الأعلى للشباب والرياضة وطعنها في الحكم الصادر في هذه الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا نيابة عن المجلس المذكور - نتيجة ذلك : الدفع ببطلان صحيفة الدعوى - رفض الدفع لعدم قيامه على سند من القانون.</p>
٢٦٢	<p>المبدأ رقم (٢٩٠) :</p> <p>(١) المادة (٤) من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المعنية بحسب الأحوال هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح التي نقلت إختصاصها</p>

للحكم المحلي ومن بينها مرفق التعليم بدائرة المحافظة أو الوحدة المحلية بحسب الأحوال.

(٢) ليس لوكيل الوزارة أو مدير الإدارة في تلك المرافق أية صفة في تمثيلها أمام القضاء ولو كان هو مصدر القرار المطعون فيه .

(٣) إختصاص غير المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية بحسب الأحوال في الدعوى يجعلها غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة.

(٤) لا يكفي لتصحيح شكل الدعوى أن تكون هيئة قضايا الدولة حاضرة بمن يمثلها أمام المحكمة أثناء نظر الدعوى طالما كان حضوره نيابة عن المختصين في الدعوى ليدفع أمام المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمختصين لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لهما.

المبدأ رقم (٢٩١) :

الخطأ المادي البحث الذي تقع فيه هيئة قضايا الدولة عند مباشرتها لإجراءات الطعن متعلقاً بأسماء الأشخاص الاعتبارية العامة التي تتوب عنها الهيئة - لا يؤثر بأي حال من الأحوال على صفة من تمثله الهيئة بالفعل - أساس ذلك : تتوب الهيئة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها - نتيجة ذلك: إذا ورد اسم الشخص الاعتباري العام الذي لا يؤثر على الصفة ولا يؤدي إلى اعتبار الطعن مرفوعاً من غير ذي صفة.

المبدأ رقم (٢٩٢) :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهيئة القومية للبريد - اكسب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ الهيئة القومية للبريد شخصية اعتبارية مستقلة ونص على أن يكون رئيس مجلس إدارتها هو الذي يمثلها أمام القضاء وفي صلاتها مع الغير - صاحب الصفة في تمثيل الهيئة أمام القضاء هو رئيس مجلس إدارتها دون وزير المواصلات - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لوزير المواصلات.

٢٦٧	<p>المبدأ رقم (٢٩٣) :</p> <p>دعوي الإلغاء هي الخصومة بين طرفين محلها إختصاص القرار الإداري المعيب في ذاته - يتعين قيامها على مصلحة شخصية للطاعن وتهدف إلى تحقيق المشروعية وسيادة القانون والحفاظ على الصالح العام - يتعين توجيهها إلى الجهة مصدرة القرار أو من يمثلها - يجوز أيضاً توجيهها إلى الجهة صاحبة السلطة الرئاسية التي تملك الموافقة على القرار أو تملك تعديله - يجوز توجيه الدعوي إلى الجهتين معاً - مع مراعاة أنه لا يجوز إختصاص جهة لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة.</p>
٢٦٨	<p>المبدأ رقم (٢٩٤) :</p> <p>حضور هيئة قضايا الدولة الجلسات وإيداء الدفاع وتقديم المستندات يجعلها ممثلة للخصم الصحيح ذا الصفة ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة مفتقداً لغايته القانونية متعين الرفض.</p>
٢٦٨	<p>المبدأ رقم (٢٩٥) :</p> <p>يكفي في تحديد الصفة أن يذكر اسم الجهة المدعي عليها في صحيفة الدعوى.</p>
٢٦٩	<p>المبدأ رقم (٢٩٦) :</p> <p>حضور هيئة قضايا الدولة وإيداء دفاعها فيها تكون قد مثلت الخصم الصحيح ذي الصفة الذي انعقدت الخصومة ضده.</p>
٢٦٩	<p>المبدأ رقم (٢٩٧) :</p> <p>رئيس الهيئة هو المسئول عن القرارات الصادرة في شأن الهيئة ولو كان مصدرها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء فيظل رئيس الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء في أي نزاع يتصل بهذه للقرارات.</p>
٢٦٩	<p>المبدأ رقم (٢٩٨) :</p> <p>الإختصاص في الدعوي الإدارية أن توجه الدعوي ضد الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه وضد من يمثلها قانوناً.</p>

٢٧٠	المبدأ رقم (٢٩٩) : صفة المواطن تكفي لتوافر شرطي الصفة والمصلحة في الدعوى المقامة طعناً على قرار رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بدعوة المواطنين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية .
٢٧٠	المبدأ رقم (٣٠٠) : لكل من المحافظ ووزير التربية والتعليم صفة في تمثيل مديريات التربية والتعليم - حضور محامي الحكومة بصفته نائباً قانونياً عن الدولة فيما تقيمه أو يقام عليها من دعاوى وإبداء الدفاع في الموضوع عن الخصم ذي الصفة معناه انعقاد الخصومة بين أطرافها ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة من غير محله .
٢٧١	المبدأ رقم (٣٠١) : وزير العدل ينوب عن الدولة في الشئون المتعلقة بالنيابة الإدارية ما دام قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية جاء خلواً من نص يسند إلى رئيس هيئة النيابة الإدارية اختصاص النيابة عنها في صلاتها بالمصالح أو الغير وما يتفرع عن ذلك من صفة التقاضي .
٢٧١	المبدأ رقم (٣٠٢) : مثول هيئة قضايا الدولة بالجلسات وتقديم الدفاع يصح الاختصاص الخاطئ .
٢٧٢	المبدأ رقم (٣٠٣) : دعوى - الصفة والمصلحة في الدعوى - صفة المواطن في الطعون الانتخابية - لكل مواطن حق الترشيح والانتخاب لأعضاء المجالس الشعبية المحلية - صفة المواطن تكفي لتوافر شرطي الصفة والمصلحة في الدعوى المقامة طعناً على قرار رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بدعوة المواطنين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية .
٢٧٣	المبدأ رقم (٣٠٤) : الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لا يحتاج إلى دفع به .

٢٧٣	المبدأ رقم (٣٠٥) : اختصاص رئيس إتحاد نقابات المهن هو اختصاص لذي صفة في الدعوى المرفوعة بطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار نقيب المهن السينمائية بفتح باب الترشيح لانتخاب نقيب للمهن السينمائية أعضاء لمجلس النقابة.
٢٧٤	المبدأ رقم (٣٠٦) : صفة أمين الاتحاد في رفع الدعوى - اتحادات الطلاب وأهدافها - طبيعة العملية الانتخابية الخاصة بها - اتحاد الطلاب لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية - أمين الاتحاد لا يمثل قانونا الا ان له مصلحة في اقامة الدعوى بوقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس الجامعة بتحديد موعد انتخابات الاتحادات الطلابية.
٢٧٥	المبدأ رقم (٣٠٧) : دعوى - الحكم فيها - الطعن على الحكم - وجوب مراعاة مايطرأ على الخصوم من تغير في الصفة - يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحا أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير في الصفة حتى يوجه الطعن إلى من يصح اختصاصه قانونا - تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن - أساس ذلك :
٢٧٥	المبدأ رقم (٣٠٨) : دعوى - صاحب الصفة في الطعن على القرار السلبي بعدم إعلان نتيجة الانتخاب .
٢٧٦	المبدأ رقم (٣٠٩) : صفة في الدعوى - أثر زوال الصفة . المادة ١٣٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.
٢٧٦	المبدأ رقم (٣١٠) : صفة في الدعوى - انتفاء الصفة - واجب المحكمة في التأجيل لاختصاص ذي الصفة - المادة ١١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

٢٧٦	<p>المبدأ رقم (٣١١) :</p> <p>إيداع عريضة الدعوى دون وجود سند وكالة - صدور التوكيل الرسمي بعد إقامة الدعوى - مباشرة المحامي إجراء إيداع العريضة بتكليف من ذوي الشأن قبل إصدار التوكيل الرسمي له لا يؤثر في سلامة الإجراءات لأساس ذلك .</p>
٢٧٨	<p>المبدأ رقم (٣١٢) :</p> <p>إيداع المحامي تقرير الطعن دون إيداع التوكيل - عدم حضوره جلات المرافعة أمام المحكمة لتقديم سند الوكالة رغم تكرار إخطاره بذلك حتى تاريخ حجز الطعن للحكم - صحة الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .</p>
٢٧٩	<p>المبدأ رقم (٣١٣) :</p> <p>وجوب إثبات المحام وكالته عن موكله - للمحكمة عند الضرورة الترخيص للوكيل في إثبات وكالته خلال الميعاد الذي تحدده له - عدم طلب المحكمة من المحامي إثبات وكالته لا يجوز لها القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة متى ثبت توثيق الوكالة من تاريخ سابق على تاريخ إقامة الدعوى.</p>
٢٧٩	<p>المبدأ رقم (٣١٤) :</p> <p>وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - الساكن مع المستأجر لا يعد طرفاً في عقد الإيجار ما بقي المستأجر على قيد الحياة - أثر ذلك ليس للساكن التمسك بأي حق من الحقوق المستمدة من العقد سواء قبل المؤجر أو أية جهة من الجهات - لا ينال من ذلك كون القرار المطعون فيه قد تضمن اسم الساكن - القانون لا يستهدف سوى صاحب الصفة في العلاقة بين المالك والمستأجر.</p>
٢٨٠	<p>المبدأ رقم (٣١٥) :</p> <p>البطلان الناشئ عن زوال الصفة أو إنعدامها هو بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام - أثر ذلك أنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>

٢٨١	<p>المبدأ رقم (٣١٦) :</p> <p>دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - تأجيل الدعوى لإعلان ذي الصفة خلال ميعاد تحدده المحكمة - عدم استجابة المدعي لقرار المحكمة - للقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة تطبيقاً لحكم المادة (١١٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.</p>
٢٨٢	<p>المبدأ رقم (٣١٧) :</p> <p>انتفاء صفة المالك عن الطاعن - أثر ذلك - لاصفة له في دعوى التعويض - أساس ذلك : الصفة في دعوى التعويض لا تثبت إلا لصاحب الحق المعتدي عليه.</p>
٢٨٢	<p>المبدأ رقم (٣١٨) :</p> <p>صفة ومصلحة في الدعوى أو الطعن - زوالها بعد إقامة الدعوى أو رفع الطعن يوجب على المحكمة القضاء بعدم القبول ولو لم يدفع به أحد الخصوم - اعتبار الصفة من النظام العام - وجوب استمرارها حتى صدور الحكم في الدعوى أو الطعن.</p>
٢٨٣	<p>المبدأ رقم (٣١٩) :</p> <p>وجوب توجيه الدعوى من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة في تمثيله والنيابة عنه قانوناً أو اتفاقاً - رفع الدعوى من غير صاحب الصفة - أثره : فقدان الخصومة لركن من أركانها ووجوب الحكم بعدم قبول الدعوى.</p>
٢٨٤	<p>المبدأ رقم (٣٢٠) :</p> <p>الصفة في الدعوى وأثر زوال الصفة.</p>
٢٨٤	<p>المبدأ رقم (٣٢١) :</p> <p>صفة في الدعوى - قيام شرط المصلحة يعني توافر الصفة في رافع دعوى الإلغاء.</p>
٢٨٥	<p>المبدأ رقم (٣٢٢) :</p> <p>دور القاضي الإداري في التحقق من توفر شرط الصفة في الخصوم.</p>

٢٨٩	الفصل الرابع
	الدفع بعدم القبول
	لانتفاء القرار الإداري
٢٩٠	المبحث الأول
	تحديد القرار الإداري
	وتمييزه عن غيره
٢٩١	المطلب الأول
	شرط نهائية القرار الإداري
٢٩٢	الفرع الأول
	تعريف القرار الإداري
٢٩٢	الفصل الأول
	تعريف القرار الإداري
	في قضاء محكمة القضاء الإداري
٢٩٢	المبدأ رقم (٣٢٣) :
	ماهية الأمر أو القرار الإداري - متى يكون له القوة التنفيذية.
٢٩٣	المبدأ رقم (٣٢٤) :
	الإفصاح عن الإرادة الملزمة والأثر القانوني الذي تنتجه تلك الإرادة.
٢٩٣	المبدأ رقم (٣٢٥) :
	تعريف القرار الإداري - محل القرار والمركز القانوني الذي يستهدفه مصدر القرار.
٢٩٤	الفصل الثاني
	تعريف القرار الإداري
	في قضاء المحكمة الإدارية العليا
٢٩٤	المبدأ رقم (٣٢٦) :
	لا يشترط في القرار الإداري شكل محدد.
٢٩٤	المبدأ رقم (٣٢٧) :
	العبرة في تحديد طبيعة القرار الإداري ليست بألفاظه ومبانيه بل بمضمونه وفحواه.

٢٩٥	المبدأ رقم (٣٢٨) : ليس للقرار الإداري صيغة بذاتها.
٢٩٥	المبدأ رقم (٣٢٩) : القرار الإداري هو عمل قانوني من جانب واحد.
٢٩٥	المبدأ رقم (٣٣٠) : القرار الإداري النهائي الذي يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة هو القرار الذي يصدر إقصاحاً من جهة الإدارة في الشكل الذي يحدده القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً ، مستهدفاً تحقيق المصلحة العامة.
٢٩٦	المبدأ رقم (٣٣١) : القرار الإداري هو تصرف قانوني - يصدر عن الإدارة - بما لها من سلطة عامة ملزمة - لينشئ مركزاً قانونياً جديداً - أو يؤثر في مركز قانوني قديم لفرد محدد - أو لعدد محدد من الأفراد محددين أو موصوفين - تتولى محاكم مجلس الدولة - أو القضاء الإداري - رقابة الشرعية وسيادة القانون - أو التعسف في استعمال السلطة - وتلتزم الإدارة بتنفيذ أحكام القضاء الإداري الصادرة في هذا الشأن عملاً بحجية الأمر المقضي به والتي هي مطلقة بالنسبة لأحكام الإلغاء التي نص القانون على حجيتها قبل الكافة).
٢٩٧	المبدأ رقم (٣٣٢) : تعريف القرار الإداري.
٢٩٧	المبدأ رقم (٣٣٣) : تعريف القرار الإداري - الحكم على توافر أركانه أو عدم توافرها أو صحته شكلاً أو قانوناً أو غاية من اختصاص القضاء الإداري دون القضاء المدني.
٢٩٨	المبدأ رقم (٣٣٤) : قرار إداري - تعريف القرار الإداري - لا يشترط في القرار أن يفرغ في شكل معين إلا إذا تطلب القانون ذلك.

٢٩٨	الفرع الثاني
	نهائية القرار الإداري
٢٩٩	المبدأ رقم (٣٣٥) :
	الإشتراطات الواجبة لتوافر صفة النهائية للقرار الإداري.
٢٩٩	المبدأ رقم (٣٣٦) :
	العبرة في نهائية القرار الإداري بصدوره من جهة خولها القانون سلطة البت في أمر ما بغير حاجة لتصديق سلطة أعلى.
٣٠٠	المبدأ رقم (٣٣٧) :
	قرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق على قرارات اللجان القضائية قرار نهائي.
٣٠٠	المبدأ رقم (٣٣٨) :
	المركز القانوني للأعضاء المنتخبين ينشؤه قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب دون إعلان رئيس لجنة الانتخابات عن أسماء الذين فازوا .
٣٠١	المبدأ رقم (٣٣٩) :
	قرارات مجلس جامعة الأزهر بآته ونهائية بمجرد صدورها ولرئيس الجامعة سلطة إصدار القرار التنفيذي في هذا الشأن دون فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر.
٣٠١	المبدأ رقم (٣٤٠) :
	القرار الإداري النهائي - قرار عمداء كليات الأزهر.
٣٠١	المبدأ رقم (٣٤١) :
	صفة النهائية في القرار الإداري لا تحجب رقابته قضائيا سواء بطلب إلغائه أو التعويض عنه أيا كان الذي لحقه في مرحلة تكوينه .
٣٠٢	المبدأ رقم (٣٤٢) :
	نهائية القرارات الإدارية - الطعن على القرارات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة (١٣) مكررا من قانون الإصلاح الزراعي يكون امام المحكمة الإدارية العليا بحسبان ان تلك القرارات بمثابة أحكام قضائية.

٣٠٢	المبدأ رقم (٣٤٣) :
	معنى نهائية القرار الإداري.
٣٠٣	المبدأ رقم (٣٤٤) :
	نهائية القرار الإداري - يشترط في القرارات الإدارية التي يطلب الأفراد أو الهيئات إلغائها أن تكون نهائية - أثر ذلك : أن النهائية في القرار الإداري صفة لازمة لقبول دعوى الإلغاء.
٣٠٣	المبدأ رقم (٣٤٥) :
	نهائية القرار الإداري - المادة (٨) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية .
٣٠٤	المبدأ رقم (٣٤٦) :
	قرار إداري نهائي - جمعيات تعاونية إنتاجية - قانون التعاون الإنتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ - النص فيه على تشكيل لجنة بكل محافظة لنظر التظلمات من قرارات حل مجالس إدارات الجمعيات وتعيين مجالس إدارات مؤقتة .
٣٠٤	المبدأ رقم (٣٤٧) :
	القرارات الإدارية النهائية - المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٣ و ٣٥ لسنة ١٩٨٤ .
٣٠٥	المطلب الثاني
	التمييز بين القرارات الإدارية والقرارات
	أو الأعمال القضائية
٣٠٥	الفرع الأول
	التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي
٣٠٨	الفرع الثاني
	المبادئ القانونية في التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي
٣٠٨	المبدأ رقم (٣٤٨) :
	تعريف القرار القضائي .

٣٠٩	المبدأ رقم (٣٤٩) : معيار التفرقة بين القرار الإداري والقرار القضائي.
٣١٠	المبدأ رقم (٣٥٠) : معيار التفرقة بين القرار الإداري والعمل القضائي وتطبيق على الجزاءات التأديبية .
٣١٠	المبدأ رقم (٣٥١) : الرأي الراجح فقها وقضاء في التمييز بين القرار الإداري والقرار القضائي وضوابط التمييز.
٣١١	المبدأ رقم (٣٥٢) : قرارات النيابة العامة الصادرة وهي تبأشر سلطتها بصفتها أمانة على الدعوى العمومية قرارات قضائية.
٣١١	المبدأ رقم (٣٥٣) : قرارات النيابة العامة في صدد مباشرة الدعوى العمومية أمام المحاكم العسكرية - قرارات قضائية.
٣١٢	المبدأ رقم (٣٥٤) : أوامر النيابة العمومية في شئون المتهم المحبوس احتياطيا - هي أوامر صادرة من سلطة قضائية.
٣١٢	المبدأ رقم (٣٥٥) : أعمال رجال الضبطية القضائية - متى تعتبر أعمالاً قضائية - متى تكون أعمالاً إدارية.
٣١٣	المبدأ رقم (٣٥٦) : قرارات النيابة العامة في شأن التحقيق والاتهام والقبض والحبس والتفتيش ورفع الدعوى العمومية جميعها قرارات قضائية.
٣١٣	المبدأ رقم (٣٥٧) : طبيعة قرارات النيابة العامة في منازعات الحيابة.
٣١٥	المبدأ رقم (٣٥٨) : القرارات التي تصدرها النيابة العامة بالتمكين في منازعات الحيابة

	المدنية - حيث لا يرقى الأمر إلى حد الجريمة الجنائية - تعتبر قرارات إدارية بمفهومها القانوني.
٣١٦	المبدأ رقم (٣٥٩) : قرارات النيابة العامة في شأن الحيازة في ظل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تعتبر قرارات قضائية .
٣١٧	المبدأ رقم (٣٦٠) : (١) قرار صادر من النيابة العامة في نزاع مدني بحت - يعتبر قراراً إدارياً يخضع لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري. (٢) سريان أحكام المادة ٣٧٣ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ - لا يمتد حكم النص إلى الوقائع السابقة على تاريخ العمل به.
٣١٨	المبدأ رقم (٣٦١) : قرار وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه بالأمر بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة إدارياً في حالة عدم الإنذ برفع الدعوى العمومية - قرار إداري وليس قضائياً .
٣١٨	المبدأ رقم (٣٦٢) : قرار بالمصادرة - يعتبر قراراً إدارياً.
٣١٩	المبدأ رقم (٣٦٣) : قرار الوزير المختص بمصادرة سلع مستوردة قرار إداري لا قضائي.
٣١٩	المبدأ رقم (٣٦٤) : قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية.
٣١٩	المبدأ رقم (٣٦٥) : قرارات رئيس المحكمة التأديبية قرارات قضائية وليست ولائية .

٣٢٠	المبدأ رقم (٣٦٦) : القرار الوزاري باعتماد نتيجة انتخاب المجلس الملي العام والمجالس الفرعية - يعتبر قراراً إدارياً .
٣٢٠	المبدأ رقم (٣٦٧) : القرار الصادر من وزير الحربية بالتصديق على حكم الغرامة هو قرار قضائي بينما قراره بالتصديق على المصادرة يعتبر قراراً إدارياً .
٣٢١	المبدأ رقم (٣٦٨) : القرار التأديبي رغم أنه قرار إداري وليس حكماً قضائياً ، فإنه يتعين عدم المغالاة في قياس الآثار القانونية المترتبة على القرارات الإدارية على تلك المترتبة على الأحكام القضائية .
٣٢٢	المبدأ رقم (٣٦٩) : القرارات التأديبية الصادرة من نقابة الأطباء ، سواء من مجلسها أو من هيئاتها المختصة بقرارات إدارية وليست قضائية رغم دخول عناصر قضائية في تشكيل بعض الهيئات .
٣٢٣	المبدأ رقم (٣٧٠) : أوامر الاعتقال والقبض وأوامر إدارية وليست عملاً قضائياً .
٣٢٤	المبدأ رقم (٣٧١) : عمل قضائي - قيام رجال البوليس بضبط أعداد إحدى الصحف بصفتهم من مأموري الضبط القضائي .
٣٢٤	المبدأ رقم (٣٧٢) : قرار من النيابة العامة بحظر إذاعة بيانات عن حادث تجري تحقيقه - تنفيذ هذا القرار بواسطة رجال الإدارة - عمل قضائي يخرج عن اختصاص المحكمة .
٣٢٥	المبدأ رقم (٣٧٣) : ضبط أوراق بناء على قرار صادر من السلطة القضائية - تنفيذ هذا القرار - عمل قضائي لا تختص المحكمة بطلب إلغائه أو التعويض عنه .

٣٢٦	المبدأ رقم (٣٧٤) : الأمر الصادر بضبط حلى لا يجوز تصديرها هو عمل قضائي - لا تختص المحكمة بطلب إلغائه .
٣٢٦	المبدأ رقم (٣٧٥) : عمل قضائي - بطلانه لا يغير من طبيعته فيقلبه إلى عمل إداري.
٣٢٦	المبدأ رقم (٣٧٦) : معيار التفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري أحكام محكمة الغدر - ليست قرارات إدارية.
٣٢٨	المبدأ رقم (٣٧٧) : معيار التفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري - قرارات لجان التطهير قرارات قضائية .
٣٢٨	المبدأ رقم (٣٧٨) : الصيغة التنفيذية للأحكام - عمل قضائي.
٣٢٩	المبدأ رقم (٣٧٩) : قرارات التصديق على الأحكام قرارات قضائية.
٣٢٩	المبدأ رقم (٣٨٠) : قرار رئيس الجمهورية بإحالة إحدى الجرائم المعاقب عليها قانوناً إلى القضاء العسكري لا يعتبر قراراً قضائياً.
٣٣٠	المبدأ رقم (٣٨١) : قرار مجلس تأديب الطلاب بالجامعة هو قرار تأديبي صادر من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي ومن ثم فهو قرار إداري وليس قراراً قضائياً.
٣٣١	المبدأ رقم (٣٨٢) : القرار الصادر بتنفيذ حكم جنائي بإزالة عقار حتى سطح الأرض ليس قراراً إدارياً.
٣٣١	المبدأ رقم (٣٨٣) : تقدير الجهة الإدارية لقيمة المخالفات سواء من تلقاء ذاتها أو بناء

	على رأي اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مجرد عمل خبرة إدارية تحضيرية وليس قراراً إدارياً.
٣٣٢	المبدأ رقم (٣٨٤) : التصالح الضريبي ليس قراراً إدارياً سواء كان موقف الإدارة إيجابياً أو سلبياً برفضه وسواء كان صريحاً أو ضمنياً.
٣٣٢	المبدأ رقم (٣٨٥) : الطبيعة القانونية لما يصدر من دائرة فحص الطعون - م ٤٧ من قانون مجلسي الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ما يصدر من دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا فانه قرار قضائي بنص القانون.
٣٣٣	المطلب الثالث التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال التشريعية
٣٣٣	المبدأ رقم (٣٨٦) : التفرقة بين الأعمال التشريعية والأعمال الإدارية وفقاً للمعيار الشكلي.
٣٣٤	المبدأ رقم (٣٨٧) : قرار إداري - معيار التفرقة، بين العمل الإداري والعمل التشريعي هو المعيار الشكلي. صدور القرار من السلطة التنفيذية أيا كانت طبيعته يجعله قابلاً للطعن بالإلغاء.
٣٣٥	المبدأ رقم (٣٨٨) : معيار التفرقة بين العمل الإداري والعمل التشريعي.
٣٣٥	المبدأ رقم (٣٨٩) : القرارات التي تصدر في شأن الحياة الوظيفية لموظفي البرلمان هي قرارات إدارية.
٣٣٦	المبدأ رقم (٣٩٠) : القرارات الإدارية في شأن عملية الانتخابات ليست عملاً تشريعياً أو برلمانياً إنما هي من الأعمال الإدارية.

٣٣٧	المبدأ رقم (٣٩١) : سلطة تشريعية - تقوم أصلاً بالأعمال التشريعية - سلطة تنفيذية تقوم أصلاً بتطبيق وتنفيذ القوانين - جواز الخروج علي هذين الأصلين بنص ستوري - صور لهذا الخروج.
٣٣٧	المبدأ رقم (٣٩٢) : طبيعة العمل هي التي تحدد اختصاص كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.
٣٣٧	المبدأ رقم (٣٩٣) : القوانين - لا تعتبر من القرارات الإدارية - للمحكمة عدم تطبيقها عند مخالفتها للدستور دون إلغائها.
٣٣٨	المبدأ رقم (٣٩٤) : أعمال تشريعية - لوائح تنفيذية - لوائح مستقلة - لوائح تفويضية - تتولاها السلطة التنفيذية طبقاً لأحكام الدستور والمبادئ الدستورية - تعتبر قرارات إدارية.
٣٤٠	المبدأ رقم (٣٩٥) : قرار تفسيري - هو قرار تشريعي - متى ينقلب قراراً إدارياً.
٣٤١	المبدأ رقم (٣٩٦) : أعمال إدارية صادرة من البرلمان مثل أعمال مكتب أحد المجلسين في شأن موظفيه - أما الأعمال الإدارية الصادرة من البرلمان في صورة قوانين مثل قانون الميزانية - لا يجوز الطعن فيها - أما الأعمال الصادرة من السلطة التنفيذية ولو كانت في مقام التشريع فتخضع لرقابة المحكمة.
٣٤٢	المبدأ رقم (٣٩٧) : سلطة تشريعية - تصرفات أوجب المشرع عرضها علي البرلمان - تشريع من حيث الشكل فقط - هو في الحقيقة عمل إداري.
٣٤٣	المبدأ رقم (٣٩٨) : أعمال البرلمان وما يعتبر من الأعمال التشريعية وما يعتبر من الأعمال الإدارية.

٣٤٥	المبدأ رقم (٣٩٩) : قرارات مجلس الشورى بتعيين رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير الصحف بها، وإنهاء خدمتهم هي بحسب موضوعها وطبيعتها قرارات إدارية تخضع للرقابة القضائية لمجلس الدولة .
٣٤٧	المطلب الرابع التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال المادية
٣٤٧	المبدأ رقم (٤٠٠) : عمل مادي - تعريف القرار الإداري - التمييز بين العمل المادي والقرار الإداري - تطبيق .
٣٤٨	المبدأ رقم (٤٠١) : تمييز القرار الإداري عن العمل المادي - تنفيذ الإدارة للحقوق المستمدة من القانون مباشرة يعتبر من قبيل الأعمال المادية .
٣٤٨	المبدأ رقم (٤٠٢) : التفرقة بين القرار الإداري وبين العمل المادي في مجال نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .
٣٤٩	المبدأ رقم (٤٠٣) : مدى الفصل بين القرار الإداري وعملية تنفيذه .
٣٤٩	المبدأ رقم (٤٠٤) : قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية قرار إداري .
٣٥٠	المبدأ رقم (٤٠٥) : القرار الصادر بإعلان نتيجة الامتحان هو القرار الذي يستمد منه صاحب الشأن مركزه القانوني في النجاح - بينما أي مستخرج من هذا القرار وهو مجرد عمل مادي لا يعتد به في حد ذاته في إنشاء المركز القانوني لو تعديله .
٣٥٠	المبدأ رقم (٤٠٦) : التمييز بين القرار الإداري والعمل المادي - لا تنتج فيه الإدارة

	بارادتها الذاتية الى احدث آثار قانونية وإن رتب القانون عليها آثار معينة.
٣٥١	المبدأ رقم (٤٠٧) : العمل التنفيذي أي العمل المادي لا ينجم عنه نشوء أو تعديل المراكز القانونية الفردية.
٣٥١	المبدأ رقم (٤٠٨) : التمييز بين القرار الإداري والعمل المادي — مجرد صدور تصرف معين من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال ويحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى القانوني المشار اليه، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف ان يكون كذلك بحسب طبيعته وغايته ومحلّه وموضوعه وفحواه.
٣٥٣	المبدأ رقم (٤٠٩) : التمييز بين القرار الإداري والعمل المادي — التمييز بين دعوى التسوية ودعوى الإلغاء .
٣٥٤	المبدأ رقم (٤١٠) : قرارات التسكين قرارات إدارية منشئة لمراكز ذاتية يسرى عليها ما يسرى على القرارات الإدارية من أحكام تتعلق بالسحب والإلغاء.
٣٥٥	المطلب الخامس التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال التحضيرية
٣٥٥	المبدأ رقم (٤١١) : قرار القيد على الدرجة وكذلك قرار إلغائه يعتبران من الإجراءات التمهيدية الوقتية التي لا ترقى الى مرتبة القرار الإداري النهائي .
٣٥٦	المبدأ رقم (٤١٢) : قرار الجمعية العمومية للمحاكم الابتدائية بشأن تعيين حارس قضائي هو قرار تحضيرى وليس نهائياً .

٣٥٦	المبدأ رقم (٤١٣) : قرار لجنة التطهير باقتراح تنحية موظف عن وظيفته إلى وظيفة أخرى غير رئيسية قرار استشاري تحضيرى .
٣٥٦	المبدأ رقم (٤١٤) : جميع الإجراءات السابقة على قرار التجنيد ليست إلا إجراءات تحضيرية لا يجوز الطعن فيها بالإلغاء وما يجوز الطعن فيه هو القرار النهائي الصادر بالتجنيد.
٣٥٧	المبدأ رقم (٤١٥) : اقتراح مجلس إحدى كليات الجامعة ترقية أحد مدرسيه إلى درجة أستاذ (ب) لا يعتبر قرار إداري وإنما هو محض إجراء تمهيدى.
٣٥٨	المبدأ رقم (٤١٦) : قرار إداري - تأشيرة رئيس المصلحة على شكوى موظف بالترقية - لا يعتبر قراراً إدارياً نهائياً بالترقية - هو من القرارات التحضيرية لم يقصد به مصدره تحقيق أثر قانوني.
٣٥٨	المبدأ رقم (٤١٧) : قرارات صادرة من لجان مشكلة لتنفيذ القانون - هي قرارات تحضيرية - لا تكسب قوة تنفيذية إلا من تاريخ اعتمادها من الوزير.
٣٥٨	المبدأ رقم (٤١٨) : قرار إداري - صدوره معلقاً على شرط قبول الموظف - قرار غير نهائي - عدم تحقق الشرط - يسقط القرار.
٣٥٩	المبدأ رقم (٤١٩) : اشتراط اجتياز العامل امتحاناً أمام لجنة فنية لإمكان النظر في ترقيته - قرار اللجنة لا يعد قراراً إدارياً نهائياً - جواز سحبه دون التقيد بميعاد الستين يوماً .
٣٥٩	المبدأ رقم (٤٢٠) : التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال التحضيرية - قرارات لجنة المأذونين تعد من الأعمال التحضيرية - سلطة اللجنة قد تختلف في طبيعتها القانونية بحسب الأحوال .

٣٦١	المبدأ رقم (٤٢١) : طبيعة القرارات التأديبية الصادرة من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية الخاصة بالمأذونين، منها العمل التحضيري ومنها القرار الإداري - تطبيق :
٣٦٢	المبدأ رقم (٤٢٢) : القرارات الصادرة من مجالس تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة مجرد أعمال تحضيرية تخضع لتصديق السلطة الرئاسية - أثر ذلك .
٣٦٢	المبدأ رقم (٤٢٣) : التمييز بين القرار الإداري والعمل التحضيري - التعيين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر بقرار من شيخ الأزهر قرار إداري - الإجراءات السابقة له محض أعمال تحضيرية.
٣٦٣	المبدأ رقم (٤٢٤) : قرار إداري - قرار إعلان نتيجة الامتحان - (جامعة) (طالب) (سلطة تقديرية).
٣٦٣	المبدأ رقم (٤٢٥) : طبيعة القرارات التأديبية التي تصدرها دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بتأديب المأذونين.
٣٦٤	المطلب السادس التمييز بين القرارات الإدارية والمنشورات والتعليمات الداخلية
٣٦٥	المبدأ رقم (٤٢٦) : التعليمات الداخلية لا تقوم مقام القرار الإداري وتختلف عنه.
٣٦٥	المبدأ رقم (٤٢٧) : التعليمات الداخلية مجرد رأي لا يقبل دعوى الإلغاء .
٣٦٦	المبدأ رقم (٤٢٨) : التعليمات الداخلية لا تقوى على ترتيب حقوق أكثر أو بالمخالفة لما ترتبه القوانين.

٣٦٦	<p>المبدأ رقم (٤٢٩) :</p> <p>دعوى - قرار إداري - المنشورات والأوامر المصلحية وهي عبارة عن الأوامر والتعليمات التي تصدر من الرؤساء إلى رؤسائهم متضمنة تفسير القانون واللوائح القائمة وكيفية تنفيذه وهي موجهة إلى الموظفين أصلاً لا إلى الأفراد - مثل تلك القرارات لا تعد من القرارات الإدارية بالمعنى الإداري ولا يجوز قبل الدعوى بطلب إلغائها لانتفاء القرار الإداري.</p>
٣٦٧	<p>المبدأ رقم (٤٣٠) :</p> <p>توجيهات رئيس الوزراء توجيهات إدارية لا ترقى إلى مرتبة القانون أو القرار الإداري بالمعنى الفني.</p>
٣٦٧	<p>المبدأ رقم (٤٣١) :</p> <p>الملاحظات التي يوجهها الرؤساء من الموظفين إلى رؤسائهم فيما يتعلق بأعمالهم والتي تودع ملفات خدمتهم لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية.</p>
٣٦٨	<p>المبدأ رقم (٤٣٢) :</p> <p>التمييز بين القرارات الإدارية والمنشورات والتعليمات - متى يكون المنشور قراراً إدارياً ؟</p>
٣٦٨	<p>المبدأ رقم (٤٣٣) :</p> <p>المنازعات الإدارية - دعوى الإلغاء - قرار إداري - التمييز بين القرار الإداري والتعليمات .</p>
٣٦٩	<p>المبدأ رقم (٤٣٤) :</p> <p>(١) قرار لجنة اتحاد الإذاعة والتلفزيون بعرض برنامج معين ليس سوى قرار تنظيمي داخلي ملزم قانوناً فقط للأجهزة المختصة فنياً وإدارياً في اتحاد الإذاعة والتلفزيون لتحديد الخريطة الإذاعية للإرسال المرئي. (٢) هذه القرارات الداخلية غير ملزمة بمقتضى السلطة الإدارية للجهة المختصة باتحاد الإذاعة والتلفزيون لأي فرد من الأفراد المنتفعين بخدمات الإذاعة والتلفزيون وبرامجها بل إنها</p>

	<p>موجهة للقائمين على وضع البرامج وملزمة لهم إداريا وفنيا بصلاحيه انتاج وعرض هذه البرامج على المشاهدين - حيث لا يترتب على ذلك أي التزام قانوني وحتمي لأي من المشاهدين بمشاهدة هذه البرامج.</p> <p>(٣) المشاهد هو صاحب السلطة التي تجعله وحده المسيطر على جهاز الاستقبال - لا تملك سلطات اتحاد الإذاعة والتلفزيون ولا غيرها من السلطات العامة فعلا وعملا فضلا عن دستوريا وقانونا إلزام أي أحد من الناس بالمشاهدة لأي برنامج لا يرضاه - الأمر الذي ينتفي معه وجود ما يعد كيان القرار الإداري للنهائي الجائز قانونا للطعن عليه بالإلغاء أمام إحدى محاكم مجلس الدولة المختصة طبقا لأحكام المادة ١٧٢ من الدستور والمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.</p>
٣٧٢	<p>المبدأ رقم (٤٣٥) :</p> <p>التعليمات والمنشورات والأوامر المصلحية لا يجوز لها إضافة أحكام جديدة إلى التشريع القائم.</p> <p>المطلب السابع</p> <p>التمييز بين القرارات الإدارية وأعمال السيادة</p>
٣٧٧	<p>المبدأ رقم (٤٣٦) :</p> <p>معيار التفرقة بين أعمال الإدارة وأعمال السيادة مرده لى القضاء الذي ترك له المشرع سلطة تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح عليه .</p>
٣٧٧	<p>المبدأ رقم (٤٣٧) :</p> <p>الاجراءات العليا التي تتخذها الحكومة بموجب سلطتها العليا في حفظ الأمن واستتبابه ورده الى نصابه تعتبر من أعمال السيادة.</p>
٣٧٨	<p>المبدأ رقم (٤٣٨) :</p> <p>التدابير الخاصة بالأمن الداخلي للدولة - متى تعتبر من أعمال السيادة ومتى تعتبر من أعمال الإدارة ؟ .. - الأمر الصادر من وزير</p>

٣٧٩	<p>الداخلية لرجال البوليس بمقاومة جنود الجيش البريطاني بالقنال إثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ يعتبر عملا من أعمال السيادة .</p> <p>المبدأ رقم (٤٣٩) :</p>
٣٨٠	<p>قرار إعلان حالة الطوارئ من أعمال السيادة، بينما التدابير التي يتخذها للقائم على إجراء النظام العرفي تنفيذا لهذا النظام سواء كانت تدابير فردية أو تنظيمية لا تجاوز دائرة القرارات الإدارية ولا تتأى عن رقابة القضاء .</p> <p>المبدأ رقم (٤٤٠) :</p>
٣٨٠	<p>امتناع حكامر البوليس عن تنفيذ أمر النيابة العمومية لا يعتبر من أعمال السيادة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٤١) :</p>
٣٨١	<p>منع طالب محبوس احتياطيا من أداء الامتحان لا يعد من أعمال السيادة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٤٢) :</p>
٣٨١	<p>تدابير الأمن التنظيمية العامة - أعمال السيادة - القرارات الفردية التنفيذية للأحكام العرفية - قرارات إدارية.</p> <p>المبدأ رقم (٤٤٣) :</p>
٣٨١	<p>أعمال الدولة في حدود سلطتها الادارية لا تعتبر أعمال سيادة - مثال: منع مواطنة من السفر لا يعتبر من أعمال السيادة .</p> <p>المبدأ رقم (٤٤٤) :</p>
٣٨٢	<p>معارضة في إصدار جريدة - لا يعتبر من أعمال السيادة - تعريف أعمال السيادة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٤٥) :</p>
٣٨٢	<p>تصرفات الإدارة في تعطيل الصحف أو إلغائها أو المعارضة في صدورها تعتبر قرارات إدارية وليست من أعمال السيادة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٤٦) :</p>
٣٨٢	<p>أعمال لجان تصفية الإقطاع قرارات إدارية وليست من أعمال السيادة.</p>

٣٨٣	<p>المبدأ رقم (٤٤٧) :</p> <p>قرار إستيلاء وحدات القوات المسلحة على قطعة أرض هو قرار إداري - لا يعتبر من أعمال السيادة - أساس ذلك: عدم تعلقه بالاجراءات العليا التي تتخذ للدفاع عن كيان الدولة في الداخل أو الخارج .</p>
٣٨٣	<p>المبدأ رقم (٤٤٨) :</p> <p>القرار المطعون عليه إذ صدر تنفيذا وتطبيقا لأحكام القانون الخاص - لا يعدو في طبيعته أن يكون قرارا إداريا عاديا مهما علت مرتبة من صدر في شأنهم أو واجبات وظائفهم - لا يرقى الى مرتبة أعمال السيادة أيا كان المعيار الذي يؤخذ به في تعريفه وتبينه.</p>
٣٨٤	<p>المبدأ رقم (٤٤٩) :</p> <p>يخرج عن نطاق أعمال السيادة قرار رئيس الجمهورية الصادر تنفيذاً لأحكام قانوني الأحكام العسكرية والطوارئ المتضمن إحالة قضايا محددة بذاتها إلى القضاء العسكري.</p>
٣٨٤	<p>المبدأ رقم (٤٥٠) :</p> <p>أعمال السيادة - قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية - القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية .</p>
٣٨٥	<p>المبدأ رقم (٤٥١) :</p> <p>أعمال السيادة - القرارات التي تصدرها الدولة تنفيذاً للمعاهدات تخضع لرقابة القضاء رغم أن المعاهدات الدولية من أعمال السيادة.</p>

٣٨٥	المبحث الثاني
	تطبيقات قبول الدفع ورفضه
٣٨٦	المطلب الأول
	تطبيقات لما يعتبر قراراً إدارياً
٣٨٦	المبدأ رقم (٤٥٢) :
	قرار مجلس الوزراء بتحديد المواسم والأعياد الرسمية هو قرار منشئ لحالة قانونية جديدة .
٣٨٧	المبدأ رقم (٤٥٣) :
	اعتماد وزارة الشؤون الاجتماعية تكوين نقابة يعتبر من قبيل القرارات الإدارية.
٣٨٧	المبدأ رقم (٤٥٤) :
	رفض الإذاعة طلباً بإذاعة الصلوات والأحاديث الدينية المسيحية كل صباح يعتبر قراراً إدارياً نهائياً .
٣٨٧	المبدأ رقم (٤٥٥) :
	القرار الصادر من الحاكم العسكري بتوزيع مياه الينابيع على الأهلين درءاً للخطر الذي يهدد الأمن من جراء منع ماء الشرب والري عن الفلاحين - يعتبر قراراً إدارياً .
٣٨٨	المبدأ رقم (٤٥٦) :
	قرار التكليف بمغادرة البلاد نهائياً يعتبر قراراً إدارياً.
٣٨٨	المبدأ رقم (٤٥٧) :
	قرار بمصادرة سبائك الذهب يعتبر قراراً إدارياً تختص محكمة القاء الإداري بإلغائه والتعويض عنه .
٣٨٨	المبدأ رقم (٤٥٨) :
	الحرمان من حق الأولوية في الحصول على أرض هو قرار نهائي .
٣٨٩	المبدأ رقم (٤٥٩) :
	قرار وزير التموين الصادر استناداً للأحكام العرفية يعد قراراً إدارياً .

٣٨٩	المبدأ رقم (٤٦٠): قرار القومسيون الطبي العام هو قرار إداري والنص على كونه نهائياً لا يغير من طبيعته .
٣٨٩	المبدأ رقم (٤٦١): شطب اسم المدعي من عداد المقاولين في أعمال مجلس المديرية يعتبر قراراً إدارياً .
٣٩٠	المبدأ رقم (٤٦٢): قرارات المجلس الاكليريكي التأديبية تعتبر قرارات إدارية.
٣٩٠	المبدأ رقم (٤٦٣): القرار الصادر باعتماد نتيجة انتخاب أعضاء مجلس ملي فرعي يعتبر قراراً إدارياً.
٣٩٠	المبدأ رقم (٤٦٤): قرار بتعطيل الصحف أو إلغائها أو المعارضة في صدورها قرار إداري.
٣٩١	المبدأ رقم (٤٦٥): لجنة الطعون في كشوف المرشحين للعمدية لجنة إدارية وقراراتها إدارية.
٣٩١	المبدأ رقم (٤٦٦): لجنة الفصل في الطعون الخاصة بالعمد والمشايخ- هيئة إدارية وقراراتها إدارية نهائية قابلة لطعن بالإلغاء .
٣٩٢	المبدأ رقم (٤٦٧): مجالس عسكرية- هي سلطات تأديبية- يخضع لها جميع الهيئات ذات النظام العسكري.
٣٩٢	المبدأ رقم (٤٦٨): هيئات إدارية- الغرف التجارية- قراراتها إدارية قابلة للطعن بالإلغاء.
٣٩٣	المبدأ رقم (٤٦٩): بطركخانة الأقباط الأرثوذكس- من أشخاص القانون العام- الهيئات المتفرعة منها هيئات إدارية.

٣٩٤	المبدأ رقم (٤٧٠): قرارات مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس قرارات إدارية.
٣٩٥	المبدأ رقم (٤٧١): القرارات الصادرة من المجلس الصوفي الأعلى قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري ولو كانت بصفة روحية.
٣٩٥	المبدأ رقم (٤٧٢): قرار المجلس الملي الإنجيلي العام و قرار إداري نهائي وليس قرار ديني أو قضائي .
٣٩٦	المبدأ رقم (٤٧٣): القرارات الصادرة بشأن إدارة أموال الوقف الخيري واستثمارها أو التصرف فيها ليست قرارات إدارية وما يثور بشأنها لا يدخل في عموم المنازعات الإدارية.
٣٩٦	المبدأ رقم (٤٧٤): القرار بإحالة الموظف إلى التقاعد لبلوغه السن القانونية هو قرار إداري منشيء لمركز قانوني- الطعن عليه يكون بدعوى الإلغاء في الميعاد القانوني دون دعوى التسوية- أساس ذلك .
٣٩٧	المبدأ رقم (٤٧٥): القرار الصادر من الإدارة بالقبض على شخص لاعتبارات تتعلق بالأمن العام هو قرار إداري.
٣٩٧	المبدأ رقم (٤٧٦): قرار لجنة شئون الموظفين بالترقية المعتمد من الوزير- هو قرار إداري نهائي منبعث عن سلطة تقديرية في إصداره وصدوره إثر قرار آخر أشار مفوض الدولة بإلغائه إلغاء مجرداً لا يجعل منه قراراً تنفيذياً .
٣٩٨	المبدأ رقم (٤٧٧):
٣٩٨	قرار لجنة حصر تجار القطن والسماصرة قرار إداري.

	المبدأ رقم (٤٧٨): قرارات لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي قرارات إدارية نهائية صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي.
٣٩٨	المبدأ رقم (٤٧٩): قرار لجنة الاعتراضات بتأييد استبعاد اسم من كشف المرشحين لانتخابات مجلس الشعب بعد قراراً إدارياً يختص بالتعقيب عليه مجلس الدولة.
٣٩٩	المبدأ رقم (٤٨٠): قرار لجنة الاعتراضات برفض الطعن في صفة أحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب قرار إداري يختص بالفصل فيه مجلس الدولة.
٣٩٩	المبدأ رقم (٤٨١): قرار لجنة فحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب باعتبار صفة أحد المرشحين فئات في حين أن صفته فلاح هو قرار إداري صادر من لجنة إدارية تختص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعن فيه.
٤٠٠	المبدأ رقم (٤٨٢): قرارات اللجان الاستئنافية للجان الفصل في المنازعات الإدارية قرارات إدارية.
٤٠٠	المبدأ رقم (٤٨٣): قرارات لجان نظر الطعون في تقدير مقابل التحسين قرارات إدارية.
٤٠١	المبدأ رقم (٤٨٤): قرارات هيئات التمثيل المهني قرارات إدارية.
٤٠١	المبدأ رقم (٤٨٥): القرارات الفردي الصادرة من وزير التموين تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هي قرارات إدارية.

٤٠١	المبدأ رقم (٤٨٦): القيد في سجل الخطرين على الأمن العام يعتبر قراراً إدارياً.
٤٠٢	المبدأ رقم (٤٨٧): قرارات مدير الجمارك بفرض غرامة عن مخالفة جمركية قرارات إدارية.
٤٠٢	المبدأ رقم (٤٨٨): قرار وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته للشهر يعتبر قراراً إدارياً يختص بنظره القضاء الإداري.
٤٠٢	المبدأ رقم (٤٨٩): قرار المحافظ بنقل تلاميذ مدرسة إلى أخرى قرار إداري.
٤٠٢	المبدأ رقم (٤٩٠): امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ قرار إداري.
٤٠٣	المبدأ رقم (٤٩١): قرارات الاعتقال استناد القانون الطوارئ قرارات إدارية.
٤٠٣	المبدأ رقم (٤٩٢): القرارات الصادرة من لجنة الأحوال المدنية المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وبالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ - تختص بنظره والفصل فيه محكمة القضاء الإداري لتعلقه بقرار إداري نهائي صادر من لجنة الأحوال المدنية وهي بتشكيلها واختصاصاتها لجنة إدارية.
٤٠٣	المبدأ رقم (٤٩٣): المجالس الطبية المتخصصة هي الجهة الإدارية المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبي العلاج في الخارج على نفقة الدولة - ما تصدره من تقارير تطوي على قرار إداري نهائي يجوز الطعن عليه بالإلغاء استقلاً - لا معقب من القضاء الإداري على ما قطعت به المجالس المتخصصة من أن حالة المدعي المرضية لا تقتضي سفره

٤٠٤	<p>للعلاج في الخارج- لا يحول دون ذلك تعارضه مع تقرير الخبير الأجنبي المعالج- أساس ذلك أن المجالس الطبية بحكم تشكيلها الفني المتخصص هي القادرة على تقرير حالة المدعي الصحية.</p> <p>المبدأ رقم (٤٩٤):</p> <p>(١) قرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة العامة للانتخابات- مفاد نصوص الدستور وقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أن اللجنة الثلاثية المختصة بإعداد نتيجة الانتخابات هي لجنة استحدثت بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وتطلب تشكيلها العمل بنظام الانتخابات بالقوائم الحزبية والمهام التي تتولاها اللجنة لا تتصل بصميم العملية الانتخابية ذاتها وإنما يبدأ عملها بعد انتهاء عملية الانتخابات بمعناها الدقيق.</p> <p>(٢) ما تقوم به هذه اللجنة الفرعية تحت إشراف اللجان العامة والرئيسية طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦- ما تقوم به هذه اللجنة الثلاثية هو تصرف إداري محض - وما تصدره من قرارات في هذا الشأن هو قرارات صادرة من سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون في شأن تحديد الأحزاب التي تمثل في مجلس الشعب وتوزيع المقاعد عليها وتنتهي إلى ترتيب مركز قانوني لكل حزب منها بتحديد عدد المقاعد التي حصل عليها وبيان أسماء الفائزين بها.</p> <p>(٣) أعمال اللجنة الثلاثية تتوج باعتماد وزير الداخلية لها- يصدر وزير الداخلية قراراً بإعلان النتيجة العامة للانتخاب- هذا القرار قرار إداري يقبل الطعن فيه- يتعلق الطعن حينئذ بقرار صدر من الجهة الإدارية وعبر عن إرادتها كسلطة عامة بعد الانتهاء من العملية الانتخابية بالمعنى الدقيق ورتب الآثار على نحو ما كشفت عن الإرادة الشعبية وتطبيقاً لحكم القانون تحت رقابة قاضي المشروعية.</p> <p>المبدأ رقم (٤٩٥):</p> <p>(١) قرار إعلان نتيجة الامتحان في شتى صورته لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً نهائياً بالمعنى الفني الدقيق يصدر تتويجاً لمجموعة من</p>
٤٠٩	

	<p>القرارات والإجراءات المركبة التي تمارس فيها الجهة الإدارية سلطاتها التقديرية في الحدود المقررة قانوناً.</p> <p>(٢) هذا التقدير هو تقدير علمي وفني يدخل في نطاق السلطة التقديرية للسلطة المختصة تمارسه في إطار الأسس والأصول العلمية والفنية بغير معقب عليها من القضاء فيما عدا السهو والأخطاء المادية.</p> <p>(٣) قرار إعلان النتيجة هو قرار إيجابي ينشئ مركزاً قانونياً جديداً هو اعتبار الطالب ناجحاً أو راسباً - لا يؤثر في طبيعة هذا القرار أو نهائيته كونه كاشفاً عن حقيقة إجابة الطالب - الأثر الكاشف لا يمنع السلطة التقديرية التي يباشرها من يقوم بالتصحيح لأوراق الإجابة وتقدير درجات النجاح والرسوب - كل قرار إداري مهما كانت مرتبته في مدارج التصرفات القانونية هو تطبيق لقاعدة أعلى وإنشاء لمركز قانوني جديد تلتزم به القرارات الأدنى.</p>
٤١٠	<p>المبدأ رقم (٤٩٦):</p> <p>قرار الجهة الإدارية المختصة بمنح براءات الاختراع سواء بالنسبة للشروط الشكلية أم بالنسبة للشروط الموضوعية هو قرار إداري مثل غيره من القرارات يخضع لرقابة الإلغاء والتعويض.</p>
٤١١	<p>المبدأ رقم (٤٩٧):</p> <p>(١) قرار المجلس الشعبي المحلي فيما يتصل بسقوط أو إسقاط العضوية يعتبر قراراً إدارياً نهائياً دون توقف لتنفاذه أو صيرورته نهائياً على تصديق أي من المجلس المحلي للمركز أو المدينة أو المجلس الشعبي المحلي للمحافظة.</p> <p>(٢) يعتبر المجلس وفقاً لصحيح تفسير المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه هو صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بإسقاط العضوية ما دام قد استوفى الإجراءات التي تطلبها القانون لإصداره هذا القرار.</p>

٤١٣	<p>المبدأ رقم (٤٩٨):</p> <p>(١) القرارات الصادرة من لجان التحكيم الطبية تعتبر قرارات إدارية توافرت لها عناصر القرار الإداري وأركانها - استناداً إلى أن لجان التحكيم الطبي لا تصدر قراراً في منازعة من منازعات العمل بين العاملين وأرباب الأعمال.</p> <p>(٢) لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادة ٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي يصدر بتشكيلها وينظم عملها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى العاملة هي لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي لا ينأى التعقيب على قراراتها عن الاختصاص المعقود لمحاكم مجلس الدولة بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة عن لجان إدارية لها اختصاص قضائي.</p>
٤١٤	<p>المبدأ رقم (٤٩٩):</p> <p>قرارات رئيس الجمهورية الصادر بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية هي قرارات إدارية - يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة نظر الدعاوى المتضمنة طلبات بإلغائها ووقف تنفيذها لعدم مشروعيتها لا يغير من طبيعة القرار الإداري أن يصدر من رئيس الجمهورية سواء بصفته رئيساً للدولة أو للسلطة التنفيذية أو رئيساً للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أو بصفته سلطة إحالة للقضاء العسكري.</p>
٤١٦	<p>المبدأ رقم (٥٠٠):</p> <p>منازعات الجنسية - متى تتخذ صورة القرار الإداري؟</p>
٤١٧	<p>المبدأ رقم (٥٠١):</p> <p>قرار إداري - اعتقال - دعوى التعويض - تكليف الطلبات في الدعوى - مناط القضاء بالتعويض - حقوق وحريات دستورية - الاعتقال قرار إداري - والحرمان من مباشرة الحقوق السياسية قرار إداري آخر وإن تمخض أثراً لقرار الاعتقال.</p>

٤١٨	المبدأ رقم (٥٠٢) : قرار إداري سلبي — اختصاص القضاء الإداري بالطعن على القرارات الإدارية السلبية — مناطه وجود القرار الإداري .
٤١٨	المطلب الثاني تطبيقات لما لا يعتبر قراراً إدارياً
٤١٩	المبدأ رقم (٥٠٣) : القرار الإداري الجائز طلب الغائه هو القرار الذي ينشئ مركزاً قانونياً لذي الشأن فيه — كتاب الإدارة باستمرار العمل بقواعد قائمة لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤١٩	المبدأ رقم (٥٠٤) : صدور كتاب من الإدارة بالتنبيه إلى حكم القانون لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٢٠	المبدأ رقم (٥٠٥) : تكليف الموظف بالتوجه إلى القومسيون الطبي لتقدير سنه لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٢٠	المبدأ رقم (٥٠٦) : عدم إعتداد أحد المأذونين بشهادة طبية بسن أحد الزوجين لتقديمها من طبيب غير موظف — تقيده في ذلك بالمادة ٣٤ من لائحة المأذونين الصادرة في ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٢١	المبدأ رقم (٥٠٧) : التصديق على الحكم الملى — لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٢١	المبدأ رقم (٥٠٨) : نشر بيان الوزير في الصحف ليس قراراً إدارياً.
٤٢٢	المبدأ رقم (٥٠٩) : قرارات تسوية حالات العاملين ليست قرارات إدارية تكتسب حصانة بمضي الميعاد المحدد للطعن.

٤٢٢	المبدأ رقم (٥١٠): عقد الاشتراك التليفوني إخلال المشترك بشروطه - فسخ العقد وقطع المواصلة - لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٢٢	المبدأ رقم (٥١١): ترقية - الوعد بها - لا ينشئ مركزاً قانونياً بمجرد صدوره.
٤٢٣	المبدأ رقم (٥١٢): قرار الاحالة إلى الكشف الطبي لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٢٣	المبدأ رقم (٥١٣): تصريف شئون الوقف وإنفاق غلاته في المصارف التي نص عليها كتاب الوقف ليس قراراً إدارياً وإن صدر من هيئة إدارية عامة.
٤٢٥	المبدأ رقم (٥١٤): القرار الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعد قراراً إدارياً.
٤٢٥	المبدأ رقم (٥١٥): قرار الوزير المختص أو الجمعية العمومية لإحدى شركات القطاع العام بتتحية كل أو بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٢٦	المبدأ رقم (٥١٦): رفض وزير العدل صراحة أو ضمناً لطلبات الأفراد أو الهيئات المتعلقة بطلب إتخاذ إجراءات تفسير نصوص قانونية ما لا يعتبر قراراً إدارياً لاقتقاده ركن المحل.
٤٢٧	المبدأ رقم (٥١٧): قرار الوزير المختص بتعين أحد وكلاء النيابة من الفئة الممتازة في وظيفة مدير عام بإحدى الشركات التابعة للوزارة لا يعتبر قراراً إدارياً.

٤٢٧	المبدأ رقم (٥١٨) : الأعمال الصادرة من مأموريات الشهر العقاري من قبيل الأعمال المادية وليست قرارات إدارية.
٤٢٧	المبدأ رقم (٥١٩) : قرار مجلس نقابة أطباء الأسنان بعدم صلاحية إحدى المواد أو المستحضرات الصيدلانية للاستعمال لا يعد قراراً إدارياً.
٤٢٨	المبدأ رقم (٥٢٠) : الحجز الإداري - ليس قراراً إدارياً.
٤٢٨	المبدأ رقم (٥٢١) : قرارات توقيع الحجز الإداري ليست من قبيل القرارات الإدارية.
٤٢٩	المبدأ رقم (٥٢٢) : القرار الصادر بشأن مسألة من مسائل القانون الخاص أو يتعلق بإدارة شخص معنوي خاص ليس قراراً إدارياً.
٤٢٩	المبدأ رقم (٥٢٣) : (١) صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وصف القرار الإداري إذا صدر قرار في مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص ذلك يخرج من عداد القرارات الإدارية أياً كان مصدره ومهما كان موقعه في تدرج السلم الإداري ولا يجوز اعتباره من القرارات الصادرة في شأن أحد من الأفراد والتي يختص القضاء الإداري وحده بنظر المنازعات المتعلقة بها . (٢) القرار الذي يصدر من جهة إدارية بنقل عامل أو عضو مجلس إدارة من المعينين في إحدى شركات القطاع العام يتعلق بمسألة من مسائل القانون الخاص وهي علاقة عقدية تربط شركات القطاع العام وهي أشخاص معنوية خاصة بالعاملين فيها - الطعن في هذا القرار يخرج عن الاختصاص الولائي المعقود لمحاكم مجلس الدولة.

٤٣٠	<p>المبدأ رقم (٥٢٤) :</p> <p>(١) صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه وصف القرار الإداري إذا صدر في مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص فذلك يخرج من عداد القرارات الإدارية أيا كان مصدره ولا يجوز اعتباره من عداد القرارات الإدارية التي يختص القضاء الإداري وحده بنظر المنازعات الخاصة بها - مادام أن الإدارة التي انفردت بإصداره لا تملك أن تفرض تنفيذه بوسائل التنفيذ المباشرة منفردة .</p> <p>(٢) قرار وزير الزراعة بإنهاء علاقة عقدية في نطاق منازعات القانون الخاص لا يعتبر قراراً إدارياً.</p>
٤٣١	<p>المبدأ رقم (٥٢٥) :</p> <p>طلب رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم النقد الأجنبي أو مخالفة أحكام قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الخاصة بتصدير واستيراد سبائك المعادن الثمينة والمسكوكات والأحجار الكريمة - هذا الطلب لا يعتبر من القرارات الإدارية ولا يتوافر له مقومات القرار الإداري - أساس ذلك.</p>
٤٣٢	<p>المبدأ رقم (٥٢٦) :</p> <p>التصالح مقابل تنازل المخالف عن السبائك الذهبية المضبوطة ومصادرتها وعدم طلب تحريك الدعوى الجنائية هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى الجنائية والمسقط لها بشروطه المقررة قانوناً ، وكلاهما لا يصدق عليه وصف القرار الإداري بالمفهوم الإصطلاحي - تطبيق.</p>
٤٣٣	<p>المبدأ رقم (٥٢٧) :</p> <p>التصديق على الأحكام العسكرية الصادرة من القضاء العسكري لا تندرج ضمن القرارات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة.</p>

٤٣٤	المبدأ رقم (٥٢٨) : عدم إجراء التسوية لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٣٤	المبدأ رقم (٥٢٩) : القرار الضمني بالنقل المتعلق بإدارة أحد أشخاص القانون الخاص لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٣٤	المبدأ رقم (٥٣٠) : قرار مجلس المدينة بتحديد خط التنظيم بأحد الشوارع والذي لم يستكمل إجراءات اعتماده من المحافظ لا يعتبر قراراً إدارياً نهائياً - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري.
٤٣٥	المبدأ رقم (٥٣١) : القرار المنعقد لا يعتبر قراراً إدارياً - الدعوى المقامة بشأن القرار المنعقد مقبولة دون التقيد بأى من شرطي الميعاد أو التظلم .
٤٣٦	المبدأ رقم (٥٣٢) : تقدير جهة الإدارة لقيمة الأعمال المخالفة لا يعتبر قراراً إدارياً
٤٣٦	المبدأ رقم (٥٣٣) : إعلان نتيجة انتخاب ممثلى العمال قرار إداري - فصل وزير القوى العاملة فى المنازعات بشأن صفات المرشحين لا يعتبر قراراً إدارياً.
٤٣٧	المبدأ رقم (٥٣٤) : عدم التعيين لا يعتبر قرار سلبياً بالمفهوم المقصود بالمادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .
٤٣٧	المبدأ رقم (٥٣٥) : الامتناع عن التعيين بعد الاعلان لا يعتبر قراراً سلبياً بالمفهوم المقصود بالمادة (١٠) من قانون مجلس الدولة-الاعلان عن شغل وظيفة مدرس مساعد-العدول عنه- (مدلول القرار السلبى) المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢-المواد ٧٢، ١٤٠، ١٤١، من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات.

٤٣٨	المبدأ رقم (٥٣٦) : قرار النائب العام الصادر في إطار اختصاصه بمناسبة تحقيق تجريه النيابة العامة ويقتضيه صالحه لا يعتبر قراراً إدارياً .
٤٣٩	المبدأ رقم (٥٣٧) : التصالح مع الجمارك لا يعتبر قراراً إدارياً .
٤٣٩	المبدأ رقم (٥٣٨) : لا بد لتحقيق وصف القرار الإداري حسبما سلف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وبالتالي يخرج من نطاق القرار الإداري مما يتخذ من إجراءات تمهيدية سابقة على إصدار القرار مثل المكاتبات التي تتضمن توجيهات معينة أو تعليمات.
٤٤٣	الفصل الخامس الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد
٤٤٤	المبحث الأول الدفع بعدم القبول المتصل بميعاد الستين يوماً
٤٤٤	المطلب الأول مبادئ محكمة القضاء الإداري في ميعاد الستين يوماً
٤٤٤	المبدأ رقم (٥٣٩) : مراعاة ميعاد الستين يوماً يعد من النظام العام، والذي من وجبه تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إذا ما رفع إليها طعن في قرار إداري بعد فوات المواعيد المقررة.
٤٤٤	المبدأ رقم (٥٤٠) : ميعاد الستين يوماً من النظام العام.
٤٤٥	المبدأ رقم (٥٤١) : الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة هذا الميعاد متعلقاً بالنظام العام

	جائزاً تقديمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى كما أن للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إذا رفعت بعد هذا الميعاد.
٤٤٥	المبدأ رقم (٥٤٢) : ميعاد الستين يوماً المقررة لرفع دعوى الإلغاء تخص طلبات الإلغاء دون غيرها من المنازعات.
٤٤٥	المبدأ رقم (٥٤٣) : ميعاد الستين يوماً منوط بطلبات إلغاء القرارات الإدارية وحدها دون غيرها.
٤٤٥	المبدأ رقم (٥٤٤) : حساب بدء ميعاد الستين يوماً .
٤٤٥	المبدأ رقم (٥٤٥) : بدء ميعاد الستين يوماً.
٤٤٥	المبدأ رقم (٥٤٦) : علة الميعاد القصير المنصوص عليه في شأن دعوى الإلغاء لا تتوافر في غير طلبات الإلغاء.
٤٤٧	المبدأ رقم (٥٤٧) : لا يسري ميعاد الطعن في حق المدعي إلا من التاريخ الذي يصبح فيه في مركز قانوني يجعل له مصلحة شخصية في الطعن.
٤٤٧	المبدأ رقم (٥٤٨) : القرار التنظيمي العام، يجوز الطعن فيه بالطريق المباشر خلال الميعاد ، كما يجوز الطعن فيه عند تطبيقه تطبيقاً فردياً لا بقصد إلغاءه وإنما للوصول إلى إلغاء القرار الفردي الخاص الصادر تطبيقاً للقرار التنظيمي.
٤٤٨	المبدأ رقم (٥٤٩) : الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح عذراً لامتداد ميعاد حده القانون ورتب علي انقضائه أثر السقوط.

٤٤٨	المبدأ رقم (٥٥٠) : لا يمكن اعتبار ميعاد السحب قد فات مادام الأمر متصلاً بأشخاص آخرين مازال ميعاد الطعن قائماً بالنسبة إليهم.
٤٤٩	المبدأ رقم (٥٥١) : ولا يمكن اعتبار ميعاد السحب قد فات مادام الأمر متصلاً بأشخاص آخرين مازال ميعاد الطعن قائماً بالنسبة إليهم.
٤٤٩	المطلب الثاني مبادئ المحكمة الإدارية العليا في " ميعاد الستين يوماً
٤٤٩	المبدأ رقم (٥٥٢) : ميعاد الستين يوماً — النشر والإعلان — عدم جريان الميعاد إلا من يوم الإعلان بالقرار.
٤٥٠	المبدأ رقم (٥٥٣) : ميعاد الستين يوماً — سريانه على طلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات فلا يسرى على طلبات التعويض التي يجوز رفعها ما دام لم يسقط الحق في إقامتها طبقاً للأصول العامة — أساس ذلك .
٤٥١	المبدأ رقم (٥٥٤) : ميعاد الستين يوماً — عدم سريانه على طلب ضم مدة الخدمة.
٤٥٢	المبدأ رقم (٥٥٥) : ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً تسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به.
٤٥٢	المبدأ رقم (٥٥٦) : ميعاد الستين يوماً في شأن دعاوى ضباط الاحتياط.
٤٥٢	المبدأ رقم (٥٥٧) : ميعاد الستين يوماً — عدم خضوع دعاوى التسوية لميعاد الستين يوماً.

٤٥٣	المبدأ رقم (٥٥٨) : ميعاد رفع دعوى الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه إعلامه بما تضمنه القرار المطعون فيه علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً.
٤٥٣	المبدأ رقم (٥٥٩) : ميعاد الستين يوماً - دعوى إبطال براءة الاختراع لا تتقيد بميعاد الطعن بالإلغاء المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة وتعتبر من قبيل الدعاوى التي أدخلها المشرع في اختصاص محكمة القضاء الإداري والتي لا تتقيد بالميعاد المتقدم.
٤٥٤	المبدأ رقم (٥٦٠) : سريان ميعاد الستين يوماً على دعاوى الإلغاء دون غيرها.
٤٥٤	المبدأ رقم (٥٦١) : لا محل لانتظار انقضاء ميعاد الستين يوماً إذا عمدت الإدارة إلى البت في التظلم قبل انتهائه وكذلك إذا بادر ذو الشأن إلى إقامة الدعوى وانقضي الميعاد المذكور أثناء سيرها دون أن تجيب الجهة الإدارية على التظلم فإنه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله.
٤٥٤	المبدأ رقم (٥٦٢) : ميعاد الستين يوماً - المراكز القانونية التي تنشأ بقوة القانون هي من الحقوق التي لا يسرى عليها ميعاد الستين يوماً.
٤٥٥	المبدأ رقم (٥٦٣) : مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى.
٤٥٥	المبدأ رقم (٥٦٤) : ميعاد الستين يوماً تتقيد به دعاوى الإلغاء - وغيرها يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني، ما دام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد.

٤٥٦	المبدأ رقم (٥٦٥) : منازعات تحديد الأقدمية لا تتقيد بميعاد الستين يوماً.
٤٥٦	المبدأ رقم (٥٦٦) : ميعاد الستين يوماً — طلبات الإلغاء ميعاد رفعها هو ستون يوماً — غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني .
٤٥٧	المبدأ رقم (٥٦٧) : لا وجه لما يقال من أن ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يبدأ طبقاً للمادتين ٢٢، ٢٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ إلا بعد إنقضاء سبعين يوماً من تاريخ تقديم التظلم إستناداً إلى ضرورة حساب العشرين يوماً الوارد ذكرها في عجز المادة - (٢٣) أساس ذلك : أن العشرين يوماً المشار إليها هي محصلة ميعاد العشرة أيام المقررة للجنة الثلاثية والعشرة أيام المقررة لرئيس المصلحة والقول بغير ذلك معناه إضافة ميعاد جديد لا طائل من ورائه ولا علة لتقريره.
٤٥٨	المبدأ رقم (٥٦٨) : دعاوي المنازعات المتعلقة بالمرتبات لا تخضع لميعاد دعوي الإلغاء ومن ثم لا تتحصن القرارات الصادرة بشأنها بفوات ذلك الميعاد.
٤٥٨	المبدأ رقم (٥٦٩) : ميعاد الستين يوماً خاص بدعوي الإلغاء - دعوي المنازعة في المعاش لا يجري في شأنها هذا الميعاد.
٤٥٩	المبدأ رقم (٥٧٠) : ميعاد الستين يوماً — عدم تقيد منازعات التحميل بهذا الميعاد.
٤٥٩	المبدأ رقم (٥٧١) : ميعاد الستين يوماً — التمييز بين قرار الجزاء وقرار التحميل بقيمة الأضرار أو التلفيات.
٤٦٠	المبدأ رقم (٥٧٢) : ميعاد الستين يوماً — عدم تقيد دعاوى التسوية بهذا الميعاد.

٤٦٠	المبدأ رقم (٥٧٣) : الطلبات الإضافية بالطعن على القرارات التي تصدر خلال نظر الدعوي يجري بشأنها الإجراءات التي تتبع في شأن إقامة الدعوي أمام المجلس - يلزم تعديلها خلال المدة القانونية المقررة بقبولها وهي ستين يوماً من تاريخ علم صاحب الشأن بها.
٤٦١	المبدأ رقم (٥٧٤) : ميعاد رفع الدعوي أمام المحكمة المختصة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية - ينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية مصدرة القرار أو الهيئات الرئاسية - إذا صدر قرار الرفض يجب أن يكون مسبباً.
٤٦١	المبدأ رقم (٥٧٥) : ميعاد الستين يوماً - خضوع قرار لجنة البت لهذا الميعاد.
٤٦٢	المبدأ رقم (٥٧٦) : ميعاد الستين يوماً - قرارات السلطات التأديبية بتوقيع الجزاءات على الموظفين العموميين وقرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها.
٤٦٣	المبدأ رقم (٥٧٧) : ميعاد الستين يوماً - عدم سريانه على سقوط قرار نزع الملكية .
٤٦٣	المبدأ رقم (٥٧٨) : ميعاد الستين يوماً - ميعاد الطعن على القرار الصادر بالتخطي في الترقية لوظيفة أعلى.
٤٦٤	المبدأ رقم (٥٧٩) : ميعاد الستين يوماً - لا يخص إلا ما يتعلق بطلبات الإلغاء - الطلبات الأخرى يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم .

٤٦٤	المبحث الثاني الدفع بعدم القبول المتصل ببدء الميعاد (النشر والإعلان والعلم اليقيني)
٤٦٥	المطلب الأول مبادئ محكمة القضاء الإداري في " النشر والإعلان "
٤٦٥	المبدأ رقم (٥٨٠) : النشر والإعلان وبدء الميعاد.
٤٦٥	المبدأ رقم (٥٨١) : بداية المدة التي يجوز فيها رفع دعوي إلغاء القرار الإداري.
٤٦٦	المبدأ رقم (٥٨٢) : في حالة عدم نشر القرار أو عدم إعلانه فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم بالقرار ومحتوياته العلم اليقيني لا الظني ولا المفترض.
٤٦٦	المبدأ رقم (٥٨٣) : بدء حساب ميعاد الستين يوماً.
٤٦٦	المبدأ رقم (٥٨٤) : في حالة عدم نشر القرار أو عدم إعلانه لا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم بالقرار وأن المعول عليه في ذلك هو العلم اليقيني لا الظني ولا المفترض.
٤٦٧	المبدأ رقم (٥٨٥) : ميعاد الطعن على القرارات الإدارية التنظيمية والفردية.
٤٦٧	المبدأ رقم (٥٨٦) : يجب إعلان القرارات الفردية لبدء ميعاد الطعن أما ما كان منها عاماً أو متعلقاً بمجموعة من الناس أو بطائفة من الأفراد لم يحدد عددها فيكتفي فيها بالنشر.
٤٦٧	المبدأ رقم (٥٨٧) : نشر القرار الإداري في صحيفة سيارة لا يحقق علم صاحب الشأن به

٤٦٨	<p>كما أنه لا يغني عن النشر في الجريدة الرسمية.</p> <p>المبدأ رقم (٥٨٨) :</p>
٤٦٨	<p>النشر المقصود الذي يسري منه الميعاد المنصوص عليه في المادة سائلة الذكر هو النشر في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح.</p> <p>المبدأ رقم (٥٨٩) :</p>
٤٦٨	<p>النشر المحقق للعلم بالقرار هو النشر الموضح لمضمون ومحتوى القرار.</p> <p>المبدأ رقم (٥٩٠) :</p>
٤٦٩	<p>لا وجه للاحتجاج بالنشر الذي يجري في نطاق خاص مما لا يقيم القانون قرينة على علم الكافة به إذا لم يثبت أن هذا النشر قد أحدث أثره في تنبيه صاحب الشأن إلى ما قصد به.</p> <p>المبدأ رقم (٥٩١) :</p>
٤٦٩	<p>قطع سريان ميعاد الستين يوماً في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية.</p> <p>المبدأ رقم (٥٩٢) :</p>
٤٧٠	<p>الأصل أن يسري ميعاد الطعن في القرار الإداري من تاريخ الإعلان به كاملاً.</p> <p>المبدأ رقم (٥٩٣) :</p>
٤٧٠	<p>ميعاد الطعن فيما ينشر في الجريدة المصلحية من قرارات يبدأ من تاريخ هذا النشر ولا وجه لما يقول به المدعي أنه لم يعلم بهذه النشرة مادام الميعاد يبدأ من تاريخ النشر لا من تاريخ العلم.</p> <p>المبدأ رقم (٥٩٤) :</p>
٤٧١	<p>بدء الميعاد بشأن القرارات التنظيمية والقرارات الفردية.</p> <p>المبدأ رقم (٥٩٥) :</p>
٤٧١	<p>المقصود بالنشر الذي يبدأ منه سريان الميعاد هو النشر في الجريدة</p>

	الرسمية أو في نشرة رسمية تصدرها جهة الإدارة.
٤٧٢	المطلب الثاني
	مبادئ المحكمة الإدارية العليا في "النشر والإعلان"
٤٧٢	المبدأ رقم (٥٩٦) :
	ميعاد الستين يوماً - النشر والإعلان - عدم جريان الميعاد إلا من يوم الإعلان بالقرار.
٤٧٢	المبدأ رقم (٥٩٧) :
	ميعاد الستين يوماً - النشر والإعلان - العلم اليقيني.
٤٧٣	المبدأ رقم (٥٩٨) :
	ميعاد دعوى الإلغاء - بدء الميعاد - مفهوم العلم اليقيني وشروطه.
٤٧٣	المبدأ رقم (٥٩٩) :
	بدء الميعاد - النشر - سريان الميعاد - كيفية حساب الميعاد - الميعاد لا يبدأ قانوناً إلا بحدوث أمر معين هو الذي يعتبره القانون مجرياً للميعاد ، فلا يحسب منه اليوم المعتبر في نظر القانون مجرياً لهذا الميعاد ، وإنما يحسب اليوم الأخير.
٤٧٤	المبدأ رقم (٦٠٠) :
	بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني.
٤٧٥	المبدأ رقم (٦٠١) :
	بدء الميعاد - النشر والإعلان - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية - العلم اليقيني.
٤٧٦	المبدأ رقم (٦٠٢) :
	بدء الميعاد - النشر والإعلان - الأحوال التي يجوز فيها اللجوء إلى وسيلة النشر، وتلك التي يجوز فيها اللجوء إلى وسيلة الإعلان.
٤٧٨	المبدأ رقم (٦٠٣) :
	بدء الميعاد - النشر والإعلان - مقومات كل من النشر والإعلان - العلم اليقيني - أركانه ومقوماته.
٤٧٩	المبدأ رقم (٦٠٤) :
	بدء الميعاد - الإعلان والنشر - شروط النشر الذي يسرى منه الميعاد.

٤٨٠	المبدأ رقم (٦٠٥) : علم المدعي بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علماً يقينياً يقوم مقاماً لنشر أو الإعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالإلغاء.
٤٨٠	المبدأ رقم (٦٠٦) : بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني .
٤٨٢	المبدأ رقم (٦٠٧) : بدء الميعاد - النشر - أثر تخلف الإجراءات اللازمة لصحة النشر - نشر قرار الاستيلاء الابتدائي .
٤٨٢	المبدأ رقم (٦٠٨) : بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني .
٤٨٣	المبدأ رقم (٦٠٩) : بدء الميعاد - النشر - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية - العلم اليقيني .
٤٨٣	المبدأ رقم (٦١٠) : بدء الميعاد - الإعلان والنشر - التمييز في بدء الميعاد بين القرارات الفردية والقرارات التنظيمية - العلم اليقيني .
٤٨٣	المبدأ رقم (٦١١) : بدء الميعاد - نشر القرار - العلم اليقيني - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية.
٤٨٤	المبدأ رقم (٦١٢) : بدء الميعاد - النشر والإعلان .
٤٨٤	المبدأ رقم (٦١٣) : بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني .
٤٨٤	المبدأ رقم (٦١٤) : مناطق بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به - الإعلان هو الأصل - النشر هو الاستثناء - النشر والإعلان قرينتان علي وصول القرار المطعون فيه

	<p>إلى علم صاحب الشأن يجب أن يتم النشر أو الإعلان بالشكل الوافي حتى يكفي في تحقيق العلم بالقرار يجوز ثبوت العلم بدون الإعلان والنشر متى قام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته علي علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا إفتراضياً وبحيث يكون شاملاً لجميع محتوياته - يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم - عبء إثبات النشر أو الإعلان الذي تبدأ به المدة يقع علي عاتق جهة الإدارة - يثبت العلم اليقيني من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة يكون للقضاء الإداري التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق.</p>
٤٨٦	<p>المبدأ رقم (٦١٥) : بدء الميعاد - النشر والإعلان - طبيعة الإعلان بلوحة الإعلانات - العلم اليقيني .</p>
٤٨٦	<p>المبدأ رقم (٦١٦) : بدء الميعاد - النشر - قرار الاعتراض علي تأسيس حزب سياسي.</p>
٤٨٧	<p>المبدأ رقم (٦١٧) : بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني - اللجان القضائية للإصلاح الزراعي - قراراتها - ميعاد الطعن فيها .</p>
٤٨٧	<p>المبدأ رقم (٦١٨) : عبء إثبات النشر أو الإعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن يقع علي عاتق جهة الإدارة باعتبارها القائمة بهذا النشر أو الإعلان - كذلك الأمر أيضاً في شأن إثبات العلم اليقيني من جانب المدعي بالقرار المطعون فيه في حالة عدم إتمام النشر أو الإعلان لهذا القرار.</p>
٤٨٨	<p>المبدأ رقم (٦١٩) : بدء الميعاد - النشر والإعلان - شروط النشر - العلم اليقيني .</p>

٤٨٩	المبدأ رقم (٦٢٠) : بدء الميعاد — النشر — ضوابط وشروط نشر قرار الاستيلاء الابتدائي .
٤٨٩	المبدأ رقم (٦٢١) : بدء الميعاد — النشر والإعلان — العلم اليقيني .
٤٩٠	المبدأ رقم (٦٢٢) : بدء الميعاد — النشر والإعلان والعلم اليقيني — عبء الإثبات .
٤٩٠	المبدأ رقم (٦٢٣) : بدء الميعاد — النشر والإعلان — العلم اليقيني — شروطه .
٤٩٠	المبدأ رقم (٦٢٤) : ميعاد رفع دعوي الإلغاء أمام المحكمة هو ستون يوماً من تاريخ النشر أو الإعلان .
٤٩١	المبدأ رقم (٦٢٥) : بدء الميعاد — النشر — العلم اليقيني وإثباته — قرار الاستيلاء — المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي .
٤٩١	المبدأ رقم (٦٢٦) : بدء الميعاد — النشر — العلم اليقيني — قرارات الاستيلاء الابتدائي .
٤٩٢	المبدأ رقم (٦٢٧) : بدء الميعاد — النشر والإعلان — العلم اليقيني — الإعلان بالقرار هو الأصل أما النشر فهو الاستثناء — التفرقة بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية في شأن وسيلتي النشر والإعلان .
٤٩٢	المبدأ رقم (٦٢٨) : بدء الميعاد — النشر — نشر قرار الاستيلاء الابتدائي — المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي — المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

٤٩٣	المبحث الثالث الدفع بعدم القبول المتصل بفكرة (العلم اليقيني) المطلب الأول
٤٩٣	مبادئ محكمة القضاء الإداري في " العلم اليقيني "
٤٩٣	المبدأ رقم (٦٢٩) : العلم اليقيني هو العلم الحقيقي المؤكد ليس فقط بوجود القرار بل بمضمونه وكافة عناصره ومحتوياته ومن المتعين الاستيثاق من حصوله فلا يؤخذ فيه بالافتراض أو الظن.
٤٩٣	المبدأ رقم (٦٣٠) : يشترط لقيام العلم اليقيني مقام الإعلان أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار — إلا أنه لا يمكن أن يستفاد من ذلك أن يظل ميعاد السريان مفتوحاً إلى أجل غير محدد بحجة العلم بالعيوب القانونية التي أصابت القرار إذ أنه يقابل هذه القاعدة قاعدة أخرى أصيلة حقيقة بالرعاية هي كفالة استقرار الأوضاع القانونية المؤسسة على القرار وتوفير الطمأنينة بحفظ المراكز القانونية وجعلها بمنجاة من الزعزعة والاضطراب.
٤٩٤	المبدأ رقم (٦٣١) : يجب في العلم الذي يقوم مقام الإعلان المنصوص عليه في القانون أن يكون إيجابياً مؤكداً لا مستتجاً من قرائن تقبل العكس.
٤٩٥	المبدأ رقم (٦٣٢) : التجديد الفعلي يستفاد منه العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه الصادر بالتجديد وهذا العلم يقوم مقام النشر أو الإعلان.
٤٩٥	المبدأ رقم (٦٣٣) : تظلم المدعي من قرار لاحق للقرار المطعون فيه لا ينهض وحده دليلاً مقنعاً على العلم اليقيني بالقرار السابق.

٤٩٥	المبدأ رقم (٦٣٤) : العلم اليقيني بالقرار هو العلم بصدور القرار ومركزه القانوني بالنسبة له وأثره عليه ولا وجه بعد ذلك للتحدي بعدم العلم بما شاب القرار من عيب.
٤٩٥	المبدأ رقم (٦٣٥) : العلم اليقيني الذي يقوم مقام النشر والإعلان هو العلم الحقيقي الشامل الذي يتبين منه صاحب الشأن وضعه القانوني فيما مسه القرار ويستبين منه مركزه تجاهه ومبلغ تأثيره في حقه.
٤٩٦	المبدأ رقم (٦٣٦) : ميعاد رفع الدعوي يبدأ في السريان من تاريخ ثبوت العلم اليقيني بمضمون القرار علماً يقينياً نافياً للجهالة شاملاً لمحتوياته بحيث يجعل صاحب الشأن ملماً بحقيقة الحال.
٤٩٦	المبدأ رقم (٦٣٧) : يشترط لقيام العلم اليقيني أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار ومؤداه، بحيث يتيسر لصاحب الشأن بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني من القرار المطعون فيه ومدى مساسه لمصلحته ويتبين مواطن الطعن فيه إن كان لذلك محل .
٤٩٧	المبدأ رقم (٦٣٨) : لا يكفي لتحقيق العلم اليقيني أن يعلم المدعي بجزء من القرار المطعون فيه أو بأسماء بعض من رقوا دونه ليسري الميعاد في حقه.
٤٩٧	المبدأ رقم (٦٣٩) : استطالة الأمد لا يستفاد أو يخلص منها بطريق اليقين علم المدعي بالقرار.
٤٩٨	المبدأ رقم (٦٤٠) : التظلم بعبارات عامة لا تتضمن الطعن علي قرار بذاته وعدم ثبوت سبق إعلان المتظلم بالقرار أو نشره أو سبق علمه اليقيني به علماً شاملاً نافياً للجهالة فإن مثل هذا التظلم يكون بدوره غير منتج في

	سريان ميعاد الطعن بالإلغاء.
٤٩٨	المبدأ رقم (٦٤١) :
	لا يغني في إثبات العلم اليقيني بالقرار وبأركانه المطلوبة تظلم المدعي إلى جهة الإدارة علي أثر استشعاره بأنه لم يرق مع زملائه.
٤٩٨	المبدأ رقم (٦٤٢) :
	لا أثر للخطأ المادي على العلم الكافي النافي للجهالة بالقرار ومحتوياته.
٤٩٩	المبدأ رقم (٦٤٣) :
	خفاء سبب القرار الإداري لا يحجب الحقيقة الثابتة من أن المدعي قد توافرت له يقيناً الدراية بفحوى القرار وأتصل علمه بمضمونه في حينه وتأكد له من ثم أنه صدر مجحفاً بحقوقه في الترقية وهذا القدر من العلم يكفي لأن يسعى إلى نقضه بدعوي الإلغاء.
٤٩٩	المبدأ رقم (٦٤٤) :
	لا يكفي لاعتبار المدعي عالماً بصدور القرار الإداري مجرد إيداع المستندات ضمن أوراق الدعوي ولو شمل هذا الملف الأوراق المستفاد منها صدور القرار المطعون فيه لأن هذا الإيداع لا يقوم مقام إعلان صاحب الشأن شخصياً بالأمر ولا مقام النشر عنه بالجريدة الرسمية ولا يفيد العلم حتماً .
	(٢) إيداع المستندات في الدعوي لا يعتبر إعلاناً للخصوم بها بل يعتبر وضعاً لها تحت يد القضاء ليطلع عليها من يشاء من الخصوم أو وكلائهم بغير إجبار ولا يترتب علي عدم إطلاعهم شيء سوي فوات فرصة خدمة قضيتهم علي الوجه الأكمل.
٥٠٠	المبدأ رقم (٦٤٥) :
	العلم المؤكد بمؤدي القرار ومحتوياته لا العلم الظني ولا الافتراضي، لا يكفي في استنتاج تحققه الاعتماد علي بقطة المدعي وثقافته في الإطلاع على نشرة الأوامر العمومية ولا سيما أن الحكومة تسلم بأن

	هذه النشرة توزع علي إدارات الوزارات دون الأفراد وأنها لا تعدو أن تكون بياناً داخلياً يتضمن تدويناً لبعض المسائل التي تهم الوزارة فليس صحيحاً تشبيهها بالجريدة الرسمية من حيث حجيتها علي الكافة في افتراض العلم بما جاء بها.
٥٠١	المبدأ رقم (٦٤٦) :
	على الإدارة يقع عبء إثبات العلم اليقيني.
٥٠١	المبدأ رقم (٦٤٧) :
	لا وجه للتحدي بقيام العلم اليقيني استنتاجاً من عبارة عامة واردة بصحيفة الدعوى.
٥٠١	المبدأ رقم (٦٤٨) :
	العلم اليقيني يتحقق بثبوت علم وكيل المدعي العلم الشامل بالقرار.
٥٠٢	المبدأ رقم (٦٤٩) :
	علي الحكومة إثبات علم المدعي بصدور القرار بأحد الطرق المنصوص عليها قانوناً.
٥٠٢	المبدأ رقم (٦٥٠) :
	لا يمكن تجزئة إقرار المدعي بالعلم بالقرار المطعون فيه وإذا لم تقدم الحكومة ما يثبت علمه به علماً يقينياً نافياً للجهالة بالقرار ومحتوياته من تاريخ ثابت يمكن حساب الميعاد منه فمن ثم يكون الدفع بعدم القبول علي غير أساس متعيناً رفضه.
	المطلب الثاني
	مبادئ المحكمة الإدارية العليا
	في " العلم اليقيني "
٥٠٢	المبدأ رقم (٦٥١) :
	بدء الميعاد ومفهوم العلم اليقيني.
٥٠٤	المبدأ رقم (٦٥٢) :
	ميعاد الستين يوماً — النشر والإعلان — العلم اليقيني .

٥٠٤	المبدأ رقم (٦٥٣) : ميعاد دعوى الإلغاء — بدء الميعاد — مفهوم العلم اليقيني وشروطه.
٥٠٥	المبدأ رقم (٦٥٤) : بدء الميعاد — النشر والإعلان — العلم اليقيني.
٥٠٦	المبدأ رقم (٦٥٥) : بدء الميعاد — النشر والإعلان — القرارات الفردية والقرارات التنظيمية — العلم اليقيني .
٥٠٧	المبدأ رقم (٦٥٦) : بدء الميعاد — النشر والإعلان — الأحوال التي يجوز فيها اللجوء إلى وسيلة النشر ، وتلك التي يجوز فيها اللجوء إلى وسيلة الإعلان — العلم اليقيني .
٥٠٩	المبدأ رقم (٦٥٧) : بدء الميعاد — النشر والإعلان — مقومات كل من النشر والإعلان — العلم اليقيني — أركانه ومقوماته .
٥١٠	المبدأ رقم (٦٥٨) : بدء الميعاد — العلم اليقيني — متى يتحقق .
٥١١	المبدأ رقم (٦٥٩) : العلم اليقيني يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن علي أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ويستطيع أن يحدد علي مقتضي ذلك طريقة إلى الطعن فيه.
٥١٢	المبدأ رقم (٦٦٠) : رفع دعوى الإلغاء خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به مناط علم صاحب الشأن بالقرار ويقوم مقام إعلانه متى كان علمه يقينياً شاملاً لجميع العناصر التي يمكن علي أساسها تبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار

٥١٣	<p>وتحديد طريقة في الطعن عليها - ثبوت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقييد في ذلك بوسيلة إثبات معينة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦١) :</p>
٥١٣	<p>بدء الميعاد - العلم اليقيني هو العلم الشامل لجميع العناصر التي تطوع للطاعن أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٢) :</p> <p>مفهوم العلم اليقيني.</p>
٥١٤	<p>المبدأ رقم (٦٦٣) :</p> <p>بدء الميعاد - العلم اليقيني - فمجرد إعلان أخوة المدعى بهذا القرار وتنفيذ مقتضاه بتعديل طريقة رى أرض المدعى، لا يقطعان في علم المدعى بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علماً يقينياً يقوم مقام النشر أو الإعلان.</p>
٥١٤	<p>المبدأ رقم (٦٦٤) :</p> <p>قرينة العلم اليقيني المستفادة من مضمون التظلم.</p>
٥١٤	<p>المبدأ رقم (٦٦٥) :</p> <p>بدء الميعاد - العلم اليقيني وجوب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار.</p>
٥١٥	<p>المبدأ رقم (٦٦٦) :</p> <p>افتراض العلم بالقرار من تاريخ التظلم.</p>
٥١٥	<p>المبدأ رقم (٦٦٧) :</p> <p>عبء إثبات العلم اليقيني على الإدارة .</p>
٥١٥	<p>المبدأ رقم (٦٦٨) :</p> <p>خلو الخطاب المتضمن القرار المطعون فيه من الأسباب التي أقامت عليها اللجنة قرارها برفض الاعتداد بالتصرفات لا يتوافر معه العلم اليقيني.</p>

٥١٦	المبدأ رقم (٦٦٩) : يجب لكي يحقق العلم الغاية منه أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً شاملاً لجميع محتويات القرار جامعاً لكل العناصر التي يستطيع علي هداها صاحب الشأن أن يتبين طريقه إلى الطعن فيه.
٥١٦	المبدأ رقم (٦٧٠) : بدء الميعاد — النشر والإعلان — العلم اليقيني .
٥١٧	المبدأ رقم (٦٧١) : بدء الميعاد — النشر — العلم اليقيني .
٥١٨	المبدأ رقم (٦٧٢) : بدء الميعاد — النشر — القرارات الفردية والقرارات التنظيمية — العلم اليقيني .
٥١٨	المبدأ رقم (٦٧٣) : بدء الميعاد — الإعلان والنشر — التمييز في بدء الميعاد بين القرارات الفردية والقرارات التنظيمية — العلم اليقيني .
٥١٩	المبدأ رقم (٦٧٤) : بدء الميعاد — العلم اليقيني — علم صاحب الشأن لا يكون علماً كافياً بفحوى القرار وأهدافه إلا من تاريخ صدور قرار التخطي في الترقية.
٥٢٠	المبدأ رقم (٦٧٥) : الاعتقال من موانع العلم اليقيني — ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه العلم بما تضمنه القرار المطعون فيه علماً يقينياً لا ظنياً — اعتقال صاحب الشأن في تاريخ معاصر لصدور القرار المطعون فيه ينتفي معه ثبوت علمه بالقرار — لا يسري ميعاد رفع دعوي الإلغاء إلا من تاريخ زوال المانع القانوني وهو الاعتقال.

٥٢٠	المبدأ رقم (٦٧٦) : بدء الميعاد - نشر القرار - العلم اليقيني - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية .
٥٢١	المبدأ رقم (٦٧٧) : ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه إعلامه عما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه - تقدم المطعون ضده بطلبات للمطعون علي ترقيته باعتباره مديراً عاماً للشئون القانونية لا تنهض دليلاً علي علمه اليقيني - بترقية المطعون فيه .
٥٢٢	المبدأ رقم (٦٧٨) : بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني .
٥٢٢	المبدأ رقم (٦٧٩) : العلم بالقرار يحل محل نشر القرار الإداري أو إعلانه - هذا العلم يجب أن يكون يقينياً شاملاً نافياً للجهالة - يثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة .
٥٢٣	المبدأ رقم (٦٨٠) : العلم اليقيني بالقرار الإداري هو العلم الحقيقي المؤكد ليس فقط بوجود القرار بل بمضمونه وكافة عناصره ومحتوياته وأسبابه إن كانت له أسباب معلنة - لا يؤخذ في العلم اليقيني بالافتراض أو الظن - كما لا يحمل تنفيذ القرار علي أنه قرينة علي تحقق هذا العلم .
٥٢٣	المبدأ رقم (٦٨١) : واقعة إيداع مستحقات الطاعن بالبنك لا يمكن أن يستفاد منها علمه بقرار إنهاء خدمته يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضي هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني ويقيم دعواه .

٥٢٤	<p>المبدأ رقم (٦٨٢) :</p> <p>العلم اليقيني الذي يبدأ منه سريان ميعاد رفع دعوي الإلغاء هو العلم بالقرار وبكافة عناصره علماً يمكن الطاعن من تحديد مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه - واقعة منع العامل من الدخول للشركة لا تفيد حتماً صدور قرار بفصله فقد يكون موقوفاً عن العمل - مؤدي ذلك : عدم سريان ميعاد الطعن من هذه الواقعة.</p>
٥٢٥	<p>المبدأ رقم (٦٨٣) :</p> <p>بدء الميعاد - العلم اليقيني - إثباته .</p>
٥٢٦	<p>المبدأ رقم (٦٨٤) :</p> <p>يجب حساب مواعيد الطعن من تاريخ العلم اليقيني لا الظني أو الافتراضي، وتوزيع القرار علي جميع القطاعات لا يفيد العلم اليقيني.</p>
٥٢٦	<p>المبدأ رقم (٦٨٥) :</p> <p>بدء الميعاد - النشر والإعلان - طباعة الإعلان بلوحة الإعلانات - العلم اليقيني .</p>
٥٢٦	<p>المبدأ رقم (٦٨٦) :</p> <p>بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني - اللجان القضائية للإصلاح الزراعي - قراراتها - ميعاد الطعن فيها .</p>
٥٢٧	<p>المبدأ رقم (٦٨٧) :</p> <p>الطعن في القرارات الإدارية يسري من تاريخ نشر للقرار الإداري المطعون فيه وإعلان صاحب الشأن به - العلم الذي يقوم مقام الإعلان يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن علي أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ويستطيع أن يحدد علي مقتضي ذلك طريقة للطعن فيه - لا يمكن أن يسري الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل - العلم اليقيني دائماً يدعي به المتظلم من القرار وعلي الإدارة يقع عبء إثبات عكس هذا الإدعاء.</p>

٥٢٩	المبدأ رقم (٦٨٨) : بدء الميعاد - النشر والإعلان - شروط النشر - العلم اليقيني .
٥٢٩	المبدأ رقم (٦٨٩) : (١) علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه له ثلاث وسائل (النشر - الإعلان - العلم اليقيني) (٢) في حالة ثبوت عدم النشر أو الإعلان - (العلم اليقيني يجب ألا يكون ظنياً أو افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن علي أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار - وأن يحدد طريقه للطعن عليه (٣) العلم اليقيني يدعي به الموظف وعلي الإدارة يقع عبء إثبات عكس ما ادعاه - إذا عجزت الإدارة عن إثبات عكس ما ادعاه الموظف ثبت صحة ادعاء المتضرر من القرار. (٤) يثبت هذا العلم من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة معينة - للقضاء الإداري التحقق من قيام أو عدم قيام هذا العلم وتقدير ما إذا كان علماً قاصراً أو كافياً حسبما يستبين من الأوراق وظروف الحال.
٥٣٠	المبدأ رقم (٦٩٠) : ميعاد رفع دعوي الإلغاء - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني - لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه إعلانه وإخطاره بالقرار المطعون فيه - علي ذلك يتعين أن يثبت صاحب الشأن علمه بالقرار المطعون فيه علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم نافياً للجهالة وشاملاً لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين حقيقة مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد علي مقتضي ذلك طريقه للطعن فيه.
٥٣٢	المبدأ رقم (٦٩١) : ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه - يتعين

	<p>أن يثبت علمه يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه - علم زملاء المدعي بالقرار المطعون فيه بالمناطق المختلفة بأية وسيلة كانت لا تقطع في علم المدعي بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علماً يقينياً يقوم مقام النشر أو الإعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالإلغاء.</p>
<p>٥٣٣</p>	<p>المبدأ رقم (٦٩٢) : بدء الميعاد - النشر والإعلان والعلم اليقيني - عبء الإثبات .</p>
<p>٥٣٣</p>	<p>المبدأ رقم (٦٩٣) : (١) ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يسري في حق صاحب الشأن إلا من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية أو بالوقائع المصرية أو إخطاره رسمياً بمضمونه أو من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما يتضمنه القرار المطعون فيه. (٢) يجب أن يكون العلم يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع الأركان والعناصر التي يتمكن بمقتضاه أن يتبين مركزه القانوني ويحدد موقفه بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد علي مقتضى ذلك طريقه للطعن عليه.</p>
<p>٥٣٥</p>	<p>المبدأ رقم (٦٩٤) : علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه الذي يقوم مقام الإعلان أو النشر يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً - إثبات هذا العلم من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة إثبات معينة - للقضاء الإداري التحقق من قيام هذه القرينة أو الواقعة أو عدم قيامها - له تقدير الأثر الذي يترتب علي ذلك.</p>
<p>٥٣٦</p>	<p>المبدأ رقم (٦٩٥) : ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من تاريخ علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه - يتعين علمه يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تسوغ له تبين</p>

٥٣٨	مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه - التظلم الو جوبي من قرار الإحالة إلى المعاش يكون خلال سنتين يوماً من تاريخ العلم اليقيني. المبدأ رقم (٦٩٦) :
٥٣٩	بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني - شروطه. المبدأ رقم (٦٩٧) :
٥٣٩	بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني وإثباته - قرار الاستيلاء - المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي. المبدأ رقم (٦٩٨) :
٥٤٠	بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني - قرارات الاستيلاء الابتدائي . المبدأ رقم (٦٩٩) :
٥٤٠	بدء الميعاد - العلم اليقيني - شروطه وأركانه. المبدأ رقم (٧٠٠) :
٥٤٠	بدء الميعاد - العلم اليقيني - مفهومه. المبدأ رقم (٧٠١) :
٥٤١	بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني - الإعلان بالقرار هو الأصل أما النشر فهو الاستثناء - التفرقة بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية في شأن وسيلتي النشر والإعلان. المبدأ رقم (٧٠٢) :
٥٤٢	بدء الميعاد - النشر والإعلان والعلم اليقيني - فكرة العلم اليقيني ومدى تأثيرها باستطالة الأمد بين صدور القرار وسلوك سبيل الطعن عليه. المبدأ رقم (٧٠٣) :
٥٤٣	بدء الميعاد - العلم اليقيني - أثر استطالة الأمد بين صدور القرار وبين سلوك سبيل الطعن على فكرة العلم اليقيني. المبدأ رقم (٧٠٤) :
	بدء الميعاد - العلم اليقيني - استطالة الأمد بين صدور القرار وبين سلوك سبيل الطعن عليه - أثر ذلك على فكرة العلم اليقيني (قبل صدور حكم دائرة توحيد المبادئ) .

٥٤٤	المبدأ رقم (٧٠٥) : استطالة الأمد على صدور القرار لا تكفي وحدها دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار.
٥٤٧	المبحث الرابع الدفع بعدم القبول المتصل بعدم تقيد القرارات السلبية بالميعاد
٥٤٧	المطلب الأول مبادئ محكمة القضاء الإداري في عدم تقيد القرارات السلبية بالميعاد
٥٤٧	المبدأ رقم (٧٠٦) : القرارات المستمرة كالقرارات السلبية يجوز الطعن فيها في أي وقت دون التقيد بميعاد معين.
٥٤٧	المبدأ رقم (٧٠٧) : عدم إصدارها القرار في الميعاد يعتبر بمثابة قرار سلبي أو ضمني بالرفض متى حدد القانون ميعاداً لصدوره.
٥٤٨	المبدأ رقم (٧٠٨) : إذا كان ليس ثمة إمتناع من الجهة الإدارية عن البت في الطلب بإفصاحها فعلاً عن إرادتها ، فلا يوجد قرار سلبي.
٥٤٨	المبدأ رقم (٧٠٩) : امتناع الجهة الإدارية عن الترخيص للطاعن بالصعود إلى البواخر قرار سلبي.
٥٤٨	المبدأ رقم (٧١٠) : القرار السلبي الصادر بالامتناع عن ترقية المدعي في تاريخ أوجبه القانون.
٥٤٩	المبدأ رقم (٧١١) : القرار السلبي والقرارات التابعة له وميعاد الطعن عليها.

٥٤٩	المطلب الثاني
	مبادئ المحكمة الإدارية العليا
	في عدم تقيد القرارات السلبية بالميعاد
٥٤٩	المبدأ رقم (٧١٢) :
	قاعدة عدم تقيد دعوي إلغاء القرار السلبي بالامتناع بالميعاد طالما أن الامتناع مستمر - قيامها علي فكرة الاستمرار وعدم الانتهاء - انتهاء بتمام التنفيذ وبدء ميعاد الطعن فيه من ذلك الوقت.
٥٥٠	المبدأ رقم (٧١٣) :
	الامتناع عن الترقية إلي وظيفة مستشار في تاريخ ترقية زملائه هو قرار سلبي بالامتناع عن الترقية يظل ميعاد الطعن فيه مفتوحاً مادام الامتناع قائماً.
٥٥١	المبدأ رقم (٧١٤) :
	بدء الميعاد — ميعاد إلغاء القرارات السلبية .
٥٥١	المبدأ رقم (٧١٥) :
	بدء الميعاد — القرارات السلبية — عدم تقيدها بميعاد الستين يوماً .
٥٥٢	المبدأ رقم (٧١٦) :
	بدء الميعاد — عدم تقيد القرارات السلبية والقرارات المستمرة بميعاد دعوى الإلغاء .
٥٥٢	المبدأ رقم (٧١٧) :
	بدء الميعاد — ميعاد إلغاء القرارات السلبية — قرار إداري سلبي بالامتناع — عدم تقيده بميعاد الستين يوماً .

٥٥٥	الفصل السادس
	الدفع بعدم قبول الدعوى
	لعدم سابقة التظلم
٥٥٨	المبحث الأول
	الدفع بعدم القبول المتصل
	بماهية التظلم
٥٥٨	المبدأ رقم (٧١٨) :
	(١) التمييز بين التظلم الوجوبي والتظلم الاختياري.
	(٢) التظلم الوجوبي هو الذي يفرض المشرع علي المتضرر من القرار أو الإجراء الإداري تقديمه إلي جهة الإدارة قبل إقامة دعواه كإجراء شكلي جوهري ينبغي مراعاة اتخاذه قبل سلوك طريق الدعوي القضائية.
	(٣) يترتب علي عدم تقديم هذا التظلم قبل إقامة الدعوي وجوب الحكم بعدم قبولها شكلاً لعدم سابقة التظلم إلي الجهة الإدارية التي حددها القانون.
	(٤) التظلم الجوازي أو الاختياري هو الذي ترك الشارع لذوي الشأن تقدير مدي تحقيق هذا التظلم لغايته من الطعن علي قرار إداري قبل إقامة دعواه أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة - التظلم الاختياري لا يترتب علي عدم تقديمه عدم قبول الدعوي القضائية.
٥٦١	المبدأ رقم (٧١٩) :
	التظلم الوجوبي - استظهار ركن الاستعجال في القرارات التي لا تخضع لوجوب التظلم ادالياً.
٥٦١	المبدأ رقم (٧٢٠) :
	اللجوء إلي القضاء أمر إختياري لا إلزام علي الموظف أن يلجأ للقضاء - اللجوء إلي القضاء لا يحول دون الإلتجاء إلي أولي الأمر من خلال التظلم - أساس ذلك إن التظلم هو الأصل في مجال

	إستخلاص نوي الشأن لحقوقهم ورفع الظلم عنهم - جهة الإدارة وهي الخصم الشريف يتعين عليها أن تعطي الحق لأصحابه دون أن تكبدهم مشقة القضاء وإجراءاته - يؤكد ذلك أن المشرع حرصاً منه علي تخفيف العبء عن العامل وتجنبيه أعباء التقاضي اشترط لقبول دعوي الإلغاء في بعض الأحوال أن يسبقها تظلم لعل صاحب المصلحة يحقق طلباته دون طرح المنازعة علي القضاء.
٥٦٢	المبحث الثاني
	الدفع بعدم القبول المتصل بشكل التظلم
٥٦٥	المطلب الأول
	مبادئ محكمة القضاء الإداري
	في " شكل التظلم "
٥٦٥	المبدأ رقم (٧٢١) :
	التظلم للجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو للجهة الرئاسية لها ليس له شكل مخصوص في القانون.
٥٦٥	المبدأ رقم (٧٢٢) :
	لا يشترط في تقديم التظلم سلوك خاص أو إتباع أوضاع معينة.
٥٦٦	المبدأ رقم (٧٢٣) :
	التظلم الإداري لا يحدث أثره إلا إذا انصب علي قرار بذاته فإذا جاء مجهولاً أو منصباً علي قرار بذاته فلا يمكن سحبه إلي قرارات أخرى مماثلة.
٥٦٦	المبدأ رقم (٧٢٤) :
	إغفال التوقيع علي التظلم لا يؤثر علي كيان التظلم ووجوده طالما كان واضحاً من عباراته أنه صادر من المتظلم.
٥٦٦	المبدأ رقم (٧٢٥) :
	شروط التظلم الوارد بالمادة (١٢) من قانون مجلس الدولة.

٥٦٧	المبدأ رقم (٧٢٦) :
	التظلم بعبارة عامة لا يستفاد منها الطعن على قرار بذاته لا ينتج أثره.
٥٦٧	المبدأ رقم (٧٢٧) :
	الإيصالات الخاصة بالخطابات المسجلة ودالاتها في إثبات تقديم التظلم.
٥٦٨	المبدأ رقم (٧٢٨) :
	دلالة الإيصالات في إثبات التظلم.
٥٦٨	المطلب الثاني
	مبادئ المحكمة الإدارية العليا
	في " شكل التظلم "
٥٦٨	المبدأ رقم (٧٢٩) :
	التظلم إلى مصدر القرار نفسه أو إلى الهيئات الرئيسية.
٥٦٩	المبدأ رقم (٧٣٠) :
	تظلم - شكل التظلم - لا وجه لاستلزام وضع طابع دمة - كفاية مثول التظلم بين سمع وبصر الإدارة لترتيب أثره .
٥٧١	المبدأ رقم (٧٣١) :
	للبرقية وسيلة من وسائل إثبات حصول التظلم وتضمنها لكافة عناصر التظلم الوجوبي يثبت تحقق علم المدعي بالقرار.
٥٧٢	المبدأ رقم (٧٣٣) :
	لا بطلان عند خلو التظلم الإداري من طابع التمغة.
٥٧٢	المبدأ رقم (٧٣٤) :
	يكفي أن يقدم التظلم بالفعل بين سمع الإدارة وبصرها حتى يترتب عليه أثره وإن أعوزه استيفاء إجراء شكلي - أثر تخلف طابع التمغة : الورقة التي تقدم إلى الجهات القضائية أو الإدارة غير مستوفية رسم التمغة لا تعتبر معدومة في ذاتها أو كأن لم تكن وإنما يمتنع على القضاء والموظفين إجراء أي عمل من اختصاصهم في شأنها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها - الورقة صالحة في ذاتها وقائمة بما فيها

	وإنما العمل المطلوب من هؤلاء الموظفين مرجأ من جانبهم إلي ما بعد سداد الرسم.
٥٧٣	المبدأ رقم (٧٣٥) : تقديم الطاعن صورة لتظلم ادعي تقديمه في الميعاد - عدم اطمئنان المحكمة إلي صحة هذا التظلم، إذا كانت الصورة تحمل تاريخاً وإذا بها بعد ذلك تحمل تاريخاً مزعوماً، ولا دليل يبنى بأنها قدمت إلي شخص مسئول بتسلمه لها - من حق المحكمة طرحه وإعتبار الدعوي غير مقبولة شكلاً.
٥٧٣	المبدأ رقم (٧٣٦) : عبء إثبات تقديم التظلم على المدعي.
٥٧٤	المبحث الثالث الدفع بعدم القبول المتصل بنطاق التظلم
٥٧٥	المطلب الأول مبادئ محكمة القضاء الإداري في " نطاق التظلم "
٥٧٥	المبدأ رقم (٧٣٧) : التظلمات عن القرارات الإدارية الصادرة بعد العمل بقانون مجلس الدولة.
٥٧٥	المبدأ رقم (٧٣٨) : العبرة بصدور القرار بعد العمل بقانون مجلس الدولة وليس بتقديم التظلم من القرار الصادر قبل العمل بالقانون.
٥٧٦	المبدأ رقم (٧٣٩) : العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ففي حكم عدم تظلم المدعي من قرار لجنة التأديب مادام القانون نص علي أنه نهائي ولا سلطان للجنة ولا أية سلطة إدارية أخرى أعلي منها في أن تعيد النظر في القرار توطئة لتعديله أو سحبه.
٥٧٦	المبدأ رقم (٧٤٠) : التظلم الذي يقدم عن قرارات إدارية غير نهائية لا ينتج أثراً، لأنه لا

٥٧٦	<p>يجوز أصلاً المطالبة بإلغاء تلك القرارات.</p> <p>المبدأ رقم (٧٤١) :</p>
	<p>عدم جدوى التظلم الوجوبي من قرار التخطي في الترقية بعد أن أعلنت الجهة الإدارية عدم الاستجابة إلى طلب تعديل الأقدمية الذي بني عليه المدعي تخطيه.</p> <p>من قرار التخطي في الترقية بعد أن أعلنت الجهة الإدارية عدم الاستجابة إلى طلب تعديل الأقدمية الذي بني عليه المدعي تخطيه.</p>
٥٧٧	<p>المبدأ رقم (٧٤٢) :</p> <p>التظلم من القرار الصادر من مجلس المراجعة في خصوص ما انتهى إليه من تقدير ضريبة علي العقارات المبينة، لا يعتبر تظلاً منتجاً لآثاره علي المعني المقصود في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة المقابلة للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩، فهو لا يقطع ميعاد رفع دعوي الإلغاء لأن الجهة التي حصل التظلم إليها مهما علت في النظام الرئاسي الإداري لا تملك شيئاً في شأن أي قرار يصدر من مجلس المراجعة.</p>
٥٧٨	<p>المطلب الثاني</p> <p>مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p> <p>في " نطاق التظلم "</p>
٥٧٨	<p>المبدأ رقم (٧٤٣) :</p> <p>سريان حكم عدم قبول الطلبات المقدمة رأساً بإلغاء قرارات الترقية قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية علي الطلب الأصلي وعلى الطلب العارض.</p>
٥٧٨	<p>المبدأ رقم (٧٤٤) :</p> <p>عدم جدوى التظلم إلى لجنة العمد والمشايخ أو إلى وزير الداخلية بعد اعتماد قرارها اعتماداً صريحاً أو ضمنياً.</p>
٥٧٩	<p>المبدأ رقم (٧٤٥) :</p> <p>التظلم القانوني المقدم في الميعاد بالنسبة للقرار الأول يعتبر ملزماً</p>

٥٧٩	المفعول ومنتجاً لآثاره بالنسبة للقرارين الآخرين طالما أن هذين القرارين مرتبطان بالقرار الأول ارتباط النتيجة بالسبب.
٥٨٠	المبدأ رقم (٧٤٦) : لا جدوى للتظلم الثاني الذي يقدم مرة أخرى بعد اعتماد القرار
٥٨٠	المبدأ رقم (٧٤٧) : التظلم المقدم وفقاً لقانون مجلس الدولة لا يعطله وجود تنظيم مغاير للتظلم.
٥٨٠	المبدأ رقم (٧٤٨) : القرارات التأديبية ومدى تطلب التظلم الوجوبي منها.
٥٨٠	المبدأ رقم (٧٤٩) : لا جدوى من التظلم طالما كانت الجهة الإدارية قد أعلنت سلفاً عدم استجابتها لأي تظلم أو إذا ثبت أن الموظف أطلع الجهة الإدارية علي ما يجده من وجوه البطلان في القرار الذي رفع دعوي إلغائه قبل أن يعتمد الوزير.
٥٨٠	المبدأ رقم (٧٥٠) : التظلم من قرار التخطي في الترقية والطعن عليه يتضمن بحكم اللزوم تظلماً وطعناً على تقرير الكفاية.
٥٨١	المبدأ رقم (٧٥١) : (١) كفل المشرع الدستوري حق التقاضي للناس كافة وحظر المشرع النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء -أساس ذلك نص المادة (٨٦) من الدستور -هذا النص لا يعنى إياحة اللجوء إلى القضاء دون التقيد بالإجراءات والمواعيد المقررة لرفع الدعاوى ودون ولوج الطرق والالتزام بالسبل التي حددها المشرع لقبول الدعوى. (٢) التظلم من القرار ومدى اعتبار الشكوى تظلماً - الشكوى المقدمة قبل صدور القرار المطعون عليه ليست تظلماً -أساس ذلك :-أن

	<p>المشرع حدد العناصر والشروط التي يجب توافرها في التظلم -تتطلب هذه الشروط أسبقية القرار المطعون فيه على للتظلم.</p>
٥٨٢	<p>المبدأ رقم (٧٥٢) : الصفة في تقديم التظلم -العبرة في التظلم هو اتصال علم جهة الإدارة به حتى يتسنى لها فحصه وإصدار قرارها فيه بالقبول أو الرفض.</p>
٥٨٣	<p>المبدأ رقم (٧٥٣) : المادتان ١٠ و ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة -أوجب المشرع التظلم من القرارات الإيجابية الصادرة بإنهاء خدمة الموظفين العموميين بكل صورها قبل سلوك سبيل التقاضي -استثنى المشرع حالة واحدة هي الفصل بالطريق للتأديب - قرارات إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية من القرارات التي يجب للتظلم منها قبل رفع الدعوى</p>
٥٨٥	<p>المبدأ رقم (٧٥٤) : القرارات الصادرة بإنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل لا تدخل في مدلول الفقرات ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ومن ثم تقبل طلبات إلغائها دون أن تكون مسبقة بتقديم تظلم منها.</p>
٥٨٥	<p>المبدأ رقم (٧٥٥) : قرارات إنهاء الخدمة وما في حكمها من قرارات سلبية يجب التظلم منها قبل إلغائها ومن ثم لا يقبل طلب وقف تنفيذها إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢</p>
٥٨٦	<p>المبدأ رقم (٧٥٦) : طلب المساعدة القضائية يغني عن التظلم الوجوبي ويقوم مقامه.</p>
٥٨٧	<p>المبدأ رقم (٧٥٧) : القرار الساحب للترقية لا يندرج تحت القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة - أثر ذلك :عدم اشتراط التظلم منه قبل رفع الدعوى.</p>

٥٨٧	<p>المبدأ رقم (٧٥٨) :</p> <p>(١) اشترط المشرع التظلم من قرار الفصل قبل رفع الدعوي - هذا الشرط لا ينطبق إلا إذا توافر في القرار المطعون فيه وصف القرار الإداري.</p> <p>(٢) القرار المنعدم لا يعتبر قراراً إدارياً بل عمل مادي - أثر ذلك : عدم اشتراط التظلم من قرار الفصل متى كان منعدمًا - أساس ذلك - : أن اشتراط التظلم من عدمه هو أمر لا يتفق وطبائع الأشياء - يتأبى علي الذوق القضائي السليم أن يعفي الطعن علي مثل هذا القرار من شرط الميعاد دون إعفائه من شرط سابق عليه وهو للتظلم - كلا الشرطين (التظلم والميعاد) يجمعهما أصل مشترك وهو أنهما من الشروط المطلوبة لقبول الدعوي شكلاً.</p>
٥٨٩	<p>المبحث الرابع</p> <p>الدفع بعدم القبول المتصل</p> <p>بميعاد التظلم</p>
٥٩١	<p>المطلب الأول</p> <p>مبادئ محكمة القضاء الإداري</p> <p>في " ميعاد التظلم "</p>
٥٩١	<p>المبدأ رقم (٧٥٩) :</p> <p>يجب تقديم التظلم الإداري في الميعاد المحدد لرفع التظلم للقضائي فإن تقدم بعد ذلك استغلق علي أصحاب الشأن طريق التظلم للقضائي ويكتسب القرار الإداري حصانة نهائية.</p>
٥٩١	<p>المبدأ رقم (٧٦٠) :</p> <p>لا يسري الميعاد بحفظ التظلم إلا إذا أعلن به المتظلم.</p>
٥٩١	<p>المبدأ رقم (٧٦١) :</p> <p>على المدعي إثبات التظلم وتاريخه.</p>
٥٩٢	<p>المبدأ رقم (٧٦٢) :</p> <p>دلالة التظلم على تاريخ العلم بالقرار.</p>

٥٩٢	<p>المبدأ رقم (٧٦٣) :</p> <p>التظلم ورفع الدعوى قبل انقضاء الستين يوماً من التظلم وانقضاء الميعاد أثناء سير الدعوى يجعل الدفع بعدم قبول الدعوى لا جدوى منه.</p>
٥٩٢	<p>المبدأ رقم (٧٦٤) :</p> <p>إذا كان الميعاد مقدراً بالأيام ومنصوصاً علي أنه يبدأ من تاريخ إجراء معين فلا يحسب اليوم الذي حصل فيه الإجراء بل يسري الميعاد من اليوم التالي.</p>
٥٩٣	<p>المبدأ رقم (٧٦٥) :</p> <p>المعول عليه في بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو إعلان صاحب الشأن برفض التظلم المرفوع منه إلي الجهة الإدارية - فإذا صادف اليوم الأخير من هذا الميعاد يوم عطلة رسمية فإن الميعاد يمتد إلي اليوم التالي.</p>
٥٩٣	<p>المبدأ رقم (٧٦٦) :</p> <p>التظلم إلي رئيس مجلس الوزراء دون جهة الإدارة التي كان تابعاً لها قبل فصله، ينتج أثره لأن العادة جرت علي إحالة مثل هذه التظلمات إلي المصالح والجهات المختصة وهو ما يستوي في النتيجة مع تقديمها من أصحاب الشأن رأساً إلي هذه الجهات.</p>
٥٩٤	<p>المبدأ رقم (٧٦٧) :</p> <p>تسوية المعاش وتسليم السركي لصاحبه هي عملية مادية حسابية تتم تنفيذاً للقرار الصادر بالإحالة إلي المعاش - لا يعتبر القيام بهذه التسوية رفضاً للتظلم من القرار الصادر بالإحالة إلي المعاش ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى علي غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضه.</p>
٥٩٤	<p>المبدأ رقم (٧٦٨) :</p> <p>اتخاذ الإدارة لإجراءات إيجابية وأثره علي ميعاد رفع الدعوى.</p>

٥٩٥	المطلب الثاني مبادئ المحكمة الإدارية العليا في " ميعاد التظلم "
٥٩٥	المبدأ رقم (٧٦٩) : تظلم — ميعاد التظلم — الرفض الحكمي للتظلم.
٥٩٥	المبدأ رقم (٧٧٠) : تظلم — ميعاد التظلم — الرفض الحكمي للتظلم — تكرار التظلم — العبرة بالتظلم الأول .
٥٩٦	المبدأ رقم (٧٧١) : لا معنى لإننتظار الميعاد إذا عمدت الإدارة إلى البت في التظلم قبل انقضاء فسحته، وكذلك إذا استعجل ذو الشأن مراجعة القضاء ثم انقضي الميعاد خلال سير الدعوي
٥٩٧	المبدأ رقم (٧٧٢) : نهاية ميعاد التظلم هي تاريخ وصوله الفعلي إلى الجهة المتظلم إليها صاحبة الاختصاص وليست تاريخ إيداع الكتاب الجديد بالبريد.
٥٩٧	المبدأ رقم (٧٧٣) : وجوب حساب الميعاد من تاريخ إعلان هذا القرار الصريح برفض التظلم لأن هذا الإعلان هو الذي يجري سريان الميعاد القانوني.
٥٩٧	المبدأ رقم (٧٧٤) : أحوال عدم جدوى التظلم.
٥٩٨	المبدأ رقم (٧٧٥) : التنظيم الخاص من التقرير السنوي ليس من شأنه عدم الإعتداد بالتظلم الوجوبي الذي نظمه قانون مجلس الدولة.
٥٩٨	المبدأ رقم (٧٧٦) : ميعاد رفع الدعوي يكون خلال الستين يوماً التالية لرفض التظلم - عدم سريان هذا الحكم على دعوي الإلغاء المتعلقة بتقارير الكفاية متى

٥٩٩	<p>كانت برتبة ضعيف أو دون المتوسط - التقرير في هذه الحالة لا يثبت له صفة النهائية إلا بعدم التظلم إلى لجنة شئون العاملين خلال المهلة المنصوص عليها في القانون.</p> <p>المبدأ رقم (٧٧٧) :</p>
٥٩٩	<p>المسلك الإيجابي - المعول عليه في هذا الصدد هو المسلك الإيجابي في سبيل إجابة المتظلم إلى تظلمه بعد استئجار الجهة الإدارية حقه فيه وليس للمسلك الإيجابي في بحث التظلم</p> <p>المبدأ رقم (٧٧٨) :</p>
٦٠٠	<p>تحقق الغاية من التظلم بتقديمه ولو بعد رفع الدعوى طالما كان ذلك خلال الميعاد.</p> <p>المبدأ رقم (٧٧٩) :</p>
٦٠٠	<p>التظلم المنتج هو المقدم بعد صدور القرار لا قبله.</p> <p>المبدأ رقم (٧٨٠) :</p>
٦٠١	<p>العبرة في تحديد تاريخ التظلم من القرار الإداري هي بتاريخ تقديمه أو وصوله إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو للجهة الرئاسية لها.</p> <p>المبدأ رقم (٧٨١) :</p>
٦٠٢	<p>ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة بعد انقطاعه بالتظلم من القرار المطعون فيه يتعين حسابه من تاريخ فوات ستين يوماً علي التظلم دون إجابة عليه أو من رفضه صراحة قبل انقضاء هذه المدة - الأصل أن فوات الستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار برفضه.</p> <p>المبدأ رقم (٧٨٢) :</p>
	<p>مضي ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عليه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض حكمي - يتعين رفع دعوى الطعن في القرار في خلال ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً - ميعاد رفع الدعوى يمتد إذا ثبت أن جهة الإدارة قد استشعرت حق المتظلم</p>

	<p>واتخذت مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابته إلى طلبه - يبدأ حساب ميعاد رفع الدعوي في هذه الحالة من تاريخ إبلاغ المتظلم بقرار جهة الإدارة الذي يتضمن موقفها النهائي.</p>
٦٠٣	<p>المبحث الخامس</p> <p>الدفع بعدم القبول المتصل</p> <p>بالمسلك الإيجابي لبحت التظلم</p>
٦٠٤	<p>المطلب الأول</p> <p>مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p> <p>فيما يعتبر مسلكاً إيجابياً</p>
٦٠٤	<p>المبدأ رقم (٧٨٣) :</p> <p>إذا سلكت جهة الإدارة مسلكاً إيجابياً نحو إجابة المتظلم جزئياً بأن أسفر بحث التظلم عن تعديل الجزاء جزئياً بتخفيضه فإن مؤدي ذلك إعتبار إجراءات السحب النهائي الجزئي للقرار قد بدأت فور تقديم التظلم في الميعاد واستمرت إلى أن أقام الطاعن طعنه بعد الميعاد - نتيجة ذلك :تعتبر قرينة الرفض الحكمي للتظلم لم تتم طالما قد تم تعديل القرار بتخفيض الجزاء الوارد به أثناء نظر الطعن أمام المحكمة التأديبية - يظل الطعن قائماً بالنسبة لما لم يسحب من القرار دون حاجة إلى سبق تقديم تظلم جديد -يحق للطالب أن يعدل طلباته أمام المحكمة -أساس ذلك :أن قرار الجزاء سيظل قائماً بالنسبة لما لم يسحب منه.</p>
٦٠٦	<p>المبدأ رقم (٧٨٤) :</p> <p>تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة هو بمثابة قرار ضمني برفض التظلم -إلا أنه متى سلكت الإدارة مسلكاً إيجابياً في بحث التظلم فإن هذا المسلك يعتبر مانعاً لسريان قرينة الرفض الضمني -لا يسري ميعاد دعوي الإلغاء إلا من تاريخ الإبلاغ بالموقف النهائي لجهة الإدارة.</p>

٦٠٧	<p>المبدأ رقم (٧٨٥) :</p> <p>المسلك الإيجابي الذي ينفي قرينة الرفض الحكمي للتظلم - ليس في بحث التظلم بالأسلوب المعتاد وإنما باتخاذ إجراء في بحث هذا التظلم أو خلال بحثه يوحى علي أساس معقول بجدية موقف الإدارة من حيث بداية قناعتها بأحقية للمتظلم في مظلّمته بإتجاهها جدياً لبحثها تمهيداً لإجابة المتظلم إلى طلبه - هذا لا يتم إلا عن طريق الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهة للرئاسة لها.</p>
٦١٠	<p>المطلب الثاني</p> <p>مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p> <p>فيما لا يعتبر مسلكاً إيجابياً</p>
٦١٠	<p>المبدأ رقم (٧٨٦) :</p> <p>إخطار الجهة الإدارية للمتظلم للحضور لبحث تظلمه هذا الإخطار في حد ذاته لا يعتبر مسلكاً إيجابياً من جانبها بقبول تظلمه.</p>
٦١١	<p>المبدأ رقم (٧٨٧) :</p> <p>المسلك الإيجابي من الجهة الإدارية، الذي من شأنه مد أجل رفع الدعوي هو المسلك الإيجابي في سبيل إجابة المتظلم إلى طلبه عندما تستشعر أن له حقاً مهضوماً وليس للمسلك الإيجابي في بحث التظلم.</p>
٦١١	<p>المبدأ رقم (٧٨٨) :</p> <p>(١) انقطاع سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء بالتظلم - يجب أن يبت فيه قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه - إذا صدر القرار برفض التظلم وجب أن يكون مسبباً.</p> <p>(٢) يعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستون يوماً من تاريخ إنقضاء الستين يوماً المذكورة</p> <p>(٣) إذا صدر قرار صريح برفض التظلم قبل إنقضاء مدة القرار الضمني بالرفض احتسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ القرار</p>

	<p>الصريح وإذا انقضت فترة القرار الضمني دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من تاريخ انقضاء فترة القرار الضمني حتى ولو صدر قرار صريح بالرفض بعد ذلك.</p> <p>(٤) المسلك الإيجابي الذي يؤدي إلى حساب الميعاد من تاريخ تكشف نية الإدارة تجاه التظلم وليس من التاريخ الفرضي لا يقتصر على مجرد بحث التظلم وإنما يتعين أن يكون هذا المسلك متجهاً إلى إجابة المتظلم إلى ما يطالب به في تظلمه لأن جهة الإدارة استشعرت أحقيته في ذلك.</p>
٦١٣	<p>المبدأ رقم (٧٨٩) :</p> <p>(١) فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض له ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار المتظلم منه ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة - أي يفترض في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم.</p> <p>(٢) يكفي في تحقق الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل التظلم وأنها إذ استشعرت حق المتظلم فيه اتخذت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة إليه وكان فوات الستين يوماً راجعاً إلى بطء الإجراءات بين الإدارات المختصة في هذا الشأن.</p> <p>(٣) استدعاء الطاعن إلى الشئون القانونية لإعادة التحقيق لا يعد مسلكاً إيجابياً.</p>
٦١٤	<p>المبدأ رقم (٧٩٠) :</p> <p>لا يكفي القول بإتخاذ الإدارة مسلكاً إيجابياً نحو الاستجابة للتظلم أن يكون قد أبدت آراء قانونية لصالح المتظلم - بل يجب أن تكون الإدارة قد شرعت في تنفيذ هذه الآراء واتخذت خطوات فعلية نحو الاستجابة لهذه الآراء.</p>
٦١٥	<p>المبدأ رقم (٧٩١) :</p> <p>يعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه</p>

	<p>السلطات المختصة بمثابة رفض يكون ميعاد رفع الدعوي بالطعن في القرار الخاص بالتظلم هو ستين يوماً من تاريخ إنقضاء الستين يوماً المذكورة بحث التظلم أمر طبيعي وهو واجب علي الجهة المتظلم إليها يفترض قيامها به -إمتداد ميعاد الطعن لا يكون إلا حيث تسلك الجهة الإدارية مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابة المتظلم إلي تظلمه بعد استشعار حقه فيه -لا يعتبر مجرد بحث التظلم مسلكاً إيجابياً يمتد به ميعاد الطعن.</p>
٦١٧	<p>المبحث السادس</p> <p>أثر التظلم على الدفع بعدم القبول</p>
٦١٧	<p>المطلب الأول</p> <p>مبادئ محكمة القضاء الإداري</p> <p>في " أثر حصول التظلم على الدفع بعدم القبول "</p>
٦١٧	<p>المبدأ رقم (٧٩٢) :</p> <p>التظلم القانوني يقطع سريان الميعاد ويخول جهة الإدارة حق نظر الموضوع برمته فتسحب القرار المتظلم منه أو تلغيه أو تعدله حسبما يترأى لها.</p>
٦١٨	<p>المبدأ رقم (٧٩٣) :</p> <p>لا عبرة بالتظلم مادام القرار نهائياً لا يجوز التظلم منه إلي جهة إدارية.</p>
٦١٨	<p>المبدأ رقم (٧٩٤) :</p> <p>التظلم القاطع للميعاد هو التظلم المقدم للجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية لها.</p>
٦١٨	<p>المبدأ رقم (٧٩٥) :</p> <p>التظلم القاطع للميعاد هو التظلم المجدي.</p>
٦١٩	<p>المبدأ رقم (٧٩٦) :</p> <p>التظلم الموقوف لسريان الميعاد هو للتظلم المنتج المقدم عن قرار قابل للسحب أو العدول عنه ممن أصدره أو من السلطة الرئاسية له.</p>
٦١٩	<p>المبدأ رقم (٧٩٧) :</p> <p>لا اعتداد بالتظلم المقدم بعد الميعاد.</p>

٦١٩	المبدأ رقم (٧٩٨) : التظلم الموقوف للميعاد هو التظلم الأول دون غيره لأن الميعاد لا يوقف إلا مرة واحدة.
٦١٩	المبدأ رقم (٧٩٩) : الطعن في القرار وإعادة النظر فيه من جانب الإدارة في غضون الستين يوماً من شأنه قطع الميعاد علي غرار التظلم الحاصل من الأفراد.
٦٢٠	المبدأ رقم (٨٠٠) : العبارة في بدء سريان الميعاد هي بتقديم التظلم الأول، فليس يجدي في قطعه أو امتداده الإسترسال في تقديم طلبات متعاقبة متكررة لاحقة عن ذات الموضوع.
٦٢٠	المبدأ رقم (٨٠١) : التظلم القاطع للميعاد ليس له شكل مخصوص في القانون فقد يحصل بعريضة يقدمها صاحب الشأن كما يمكن حصوله بإنذار علي يد محضر.
٦٢٠	المبدأ رقم (٨٠٢) : لا اعتداد بالتظلم المقدم عن القرار المطعون فيه بعد فوات الستين يوماً من تاريخ صدوره.
٦٢١	المبدأ رقم (٨٠٣) : التظلم الذي يقطع الميعاد هو التظلم الذي يقدم إلي الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية.
٦٢١	المبدأ رقم (٨٠٤) : (١) انقطاع الميعاد بالتظلم من القرار المطعون فيه خلال الميعاد المقرر للتظلم. (٢) إذا لم يرفع المدعي دعواه خلال الميعاد فلا يلومن إلا نفسه إن هو جنح إلي السلم مفضلاً وسيلة الشفاعة والوساطة، كما هو ظاهر من الأوراق، للوصول إلي ما ينبغي متحماً بالصبر وأدب السعي

حتى استطاع من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٥٢ أن يصل إلى استبدال العقوبة من الخصم شهرين إلى لفت نظر لأنه بهذا قد أضاع مواعيد الطعن المقررة.

٦٢٢

المبدأ رقم (٨٠٥) :

(١) رفع دعوي مستعجلة بطلب نسيب خبير لإثبات حالة الأرض موضوع النزاع، لأنه لا يعتبر تظلاً مرفوعاً إلى الجهة التي أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية فلا ينقطع به الميعاد.

(٢) الإنذار الموجه للمصلحة بعد إنتهاء دعوي إثبات الحالة بطلب العدول عن القرار الصادر ببيع الأرض بالمزاد العلني لا يعتبر بمثابة تظلم إلى الجهة الرئاسية يفتح ميعاداً جديداً يبدأ بعد إنقضاء أربعة أشهر من ناحية دون رد للمصلحة وذلك لأن هذا الإنذار بإعتباره تظلاً من القرار الإداري قد وجه بعد إنقضاء الميعاد ولا يقطع التظلم سريان الميعاد إلا إذا كان قد قام قبل فواته.

٦٢٣

المبدأ رقم (٨٠٦) :

المسلك الإيجابي ومفهومه — لا وجه للقياس على نص المادة ٥١ من الأمر الصادر في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٤ الخاص بمجلس الدولة الفرنسي لأنه اشترط لتحقيق الرفض الحكمي للتظلم فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن يصدر في خلال هذه الفترة قرار في التظلم، والقرار هنا له معنى محدود غير الإجابة التي وردت بالمادة ١٢ من القانون المصري التي تتسع للمعنى الواضح آنفاً خصوصاً إذا روعي اختلاف الظروف في البلدين إذ بينما مضي علي نظام مجلس الدولة الفرنسي حوالي قرن ونصف قرن فألم المحكومون بأوضاعه وإجراءاته إماماً دقيقاً، فإن مجلسنا ناشئ ما كان قد مضي عليه حين وضع نص المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ سوي نيف وسنتين لم تتح لذوي الشأن خلال تلك الفترة القصيرة أن يفهموا أوضاعه وإجراءاته ومواعيده ومن الخير أخذهم بالرفق وتقادي

	المسقوط في الحقوق وهو من الأحكام الاستثنائية مادامت النصوص تتسع في مدلولها لذلك.
٦٢٤	المبدأ رقم (٨٠٧) : المسلك الإيجابي النافي لتحقيق القرار الضمني برفض التظلم — تطبيق.
٦٢٥	المبدأ رقم (٨٠٨) : دلائل المسلك الإيجابي.
٦٢٦	المبدأ رقم (٨٠٩) : ميعاد فحص التظلم لم يمنح للموظف وإنما منح للجهات الإدارية التي أصدرت القرار المتظلم منه يقوم علي إحتمال إقتناع الإدارة بصواب التظلم فتعمل من جانبها علي إنصاف المتظلم دون حاجة إلي التقاضي فإذا أفصحت الجهة الإدارية أنها لن تنتظر في مثل تظلم المدعي تكون قد أعلنت عن تخليها مقدماً عن نظره أو البحث فيه علي أية صورة فإذا لجأ المدعي رغم ذلك كله إلي تقديم شكوى إلي وزارة الخارجية فإن شكواه علي هذا النحو لا توقف سريان ميعاد الطعن لعدم الجدوى في مثل هذه الشكوى.
٦٢٧	المبدأ رقم (٨١٠) : التظلم المؤدي إلي قطع سريان ميعاد الستين يوماً هو الذي يقدم بعد صدور القرار فعلاً لا قبل صدوره.
٦٢٧	المبدأ رقم (٨١١) : للتظلم بعد الميعاد لا يقطع الميعاد.
٦٢٧	المبدأ رقم (٨١٢) : لا جدوى من التظلم من قرار ذو طبيعة قضائية.
٦٢٨	المطلب الثاني مبادئ المحكمة الإدارية العليا في " أثر حصول التظلم على الدفع بعدم القبول

٦٢٨	المبدأ رقم (٨١٣) : قيام للتظلم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم .
٦٢٨	المبدأ رقم (٨١٤) : يقوم مقام المطالبة القضائية - في قطع التقادم - الطلب أو التظلم الذي يوجهه للموظف الى السلطة للرئاسية المختصة متمسكا فيه بحقه وطالبا لداءه .
٦٢٩	المبدأ رقم (٨١٥) : يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يعرضه الموظف على السلطة للمختصة متمسكا فيه بحقه مطالبا بأدائه - وطلب الإعفاء من الرسوم هو أقوى من التظلم الإداري القاطع للتقادم في هذا الخصوص.
٦٢٩	المبدأ رقم (٨١٦) : التظلم والمساعدة القضائية - دلالتها في قطع التقادم .
٦٣٠	المبدأ رقم (٨١٧) : تظلم - ميعاد التظلم - لرفض الحكمي للتظلم - تكرار للتظلم - العبرة بالتظلم الأول .
٦٣١	المبدأ رقم (٨١٨) : تظلم - قيام التظلم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم.
٦٣٢	المبدأ رقم (٨١٩) : تظلم - قرارات لا يجوز طلب إلغاؤها قبل التظلم منها - عدم جواز وقف تنفيذها.
٦٣٣	المبدأ رقم (٨٢٠) : تظلم - الحكمة منه - التظلم من القرار موضوع الطلب الأصلي لا يغني عن التظلم من القرار موضوع الطلب العارض - سبب ذلك .
٦٣٤	المبدأ رقم (٨٢١) : تظلم - التظلم من القرار الأول في الميعاد يسرى بالنسبة للقرارين التاليين طالما كانا مرتبطان بالقرار الأول .

٦٣٤	المبدأ رقم (٨٢٢) : تظلم — الحكمة من التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الإلغاء — تحقق ذات الحكمة بالنسبة لطلب المساعدة القضائية .
٦٣٥	المبدأ رقم (٨٢٣) : تظلم — لا محل لانتظار انقضاء الميعاد المقرر للبت فى التظلم — أحوال ذلك .
٦٣٥	المبدأ رقم (٨٢٤) : تظلم — شكل التظلم — شروط البرقية لإحداث أثر التظلم .
٦٣٦	المبدأ رقم (٨٢٥) : التظلم المنتج لأثره — وجوب وصوله إلى الجهة المصدرة له أو للهيئات الرئاسية .
٦٣٦	المبدأ رقم (٨٢٦) : تظلم — التظلم من تقرير الكفاية — نهائية التقرير تجعل التظلم منه غير مجد — أثر ذلك : قبول الدعوى دون سابقة التظلم .
٦٣٧	المبدأ رقم (٨٢٧) : التظلم إلى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم — التجاء صاحب الشأن إلى القضاء الإداري طالبا إلغاء قرار إداري وموجها طلباته فى الدعوى إلى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وأن لم تكن هى صاحبة الصفة ينطوى على دلالة أقوى فى معنى الاستمساك بالحق من مجرد التظلم الإداري الذى يقطع مواعيد رفع الدعوى .
٦٣٧	المبدأ رقم (٨٢٨) : تظلم وجوبى — الغرض منه — أثر التعجيل برفع الدعوى قبل انقضاء المواعيد المحددة للبت فى التظلم .
٦٣٨	المبدأ رقم (٨٢٩) : قرارات مجالس تأديب الطلاب لا تخضع للتظلم منها أمام رئيس الجامعة — أثر ذلك .

٦٣٨	المبدأ رقم (٨٣٠) : تظلم — العبرة في حساب ميعاد رفع الدعوى برفض التظلم من السلطة المختصة .
٦٣٩	المبدأ رقم (٨٣١) : المسلك الايجابي — امتداد ميعاد البحث في التظلم — تطبيق على قرار إنهاء بعثة .
٦٣٩	المبدأ رقم (٨٣٢) : التظلم من القرارات المتصلة بتنظيم وتوجيه أعمال البناء.
٦٤٠	المبدأ رقم (٨٣٣) : التظلم من قرارات المدعى العام الاشتراكي بالاعتراض على أسماء المرشحين لعضوية المجالس الشعبية أو لرياسة و عضوية الجهات الأخرى — هو تظلم إداري لا يرقى إلى مرتبة الدعوى القضائية التي تستهدف إلغاء القرار — ولاية محكمة القيم تقف عند الفصل في التظلم دون أن تصدر حق صاحب الشأن في مخاصمة هذا القرار أمام مجلس الدولة باعتباره للقاضي الطبيعي .
٦٤١	المبدأ رقم (٨٣٤) : حالات قبول دعاوى إلغاء قرارات التخطي في الترقية دون حاجة للتظلم منها.
٦٤١	المبدأ رقم (٨٣٥) : لا يشترط التظلم من القرارات المعدومة .
٦٤١	المبدأ رقم (٨٣٦) : التظلم من تقدير كفاية أعضاء مجلس الدولة — حدوده وضوابطه .
٦٤٣	المبدأ رقم (٨٣٧) : تظلم — العبرة في قطع للميعاد وإحداث الأثر بالتظلم الأول.
٦٤٤	المبدأ رقم (٨٣٨) : متى يبدأ ميعاد التظلم — ميعاد المسافة .

٦٤٤	المبدأ رقم (٨٣٩) : التظلم من القرارات المتصلة بمنازعات عرض الأفلام السينمائية وأفلام الفيديو.
٦٤٤	المبدأ رقم (٨٤٠) : التمييز بين القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي يصدرها الرؤساء الإداريون ، والقرارات التي تصدر من مجالس التأديب ولا تخضع لتصديق جهة إدارية من حيث وجوب التظلم من عدمه.
٦٤٤	المبدأ رقم (٨٤١) : التظلم من الجزاءات الوقعة على العاملين بالقطاع العام - نهائية قرار البت في التظلم - معنى نهائية قرار البت في التظلم .
٦٤٥	المبدأ رقم (٨٤٢) : عدم اشتراط التظلم من القرار المساحب للترقية - أساس ذلك .
٦٤٦	المبدأ رقم (٨٤٣) : ضوابط وحدود صياغة التظلم - مدى جواز عرض التظلم في الصحافة.
٦٤٦	المبدأ رقم (٨٤٤) : التظلم القاطع للميعاد - مدى الاعتداد بالتظلم إلى جهة غير مختصة؟
٦٤٦	المبدأ رقم (٨٤٥) : الرفض الضمني للتظلم - المسلك الإيجابي - التظلم الأول.
٦٤٧	المبدأ رقم (٨٤٦) : أثر التظلم الاختياري والتظلم الوجوبي في قطع الميعاد .
٦٤٧	المبدأ رقم (٨٤٧) : التظلم من قرارات منازعات الضريبة على الأطنان الزراعية غير وجوبي .
٦٤٧	المبدأ رقم (٨٤٨) : الطعن في قرار التخطي في الترقية ينطوى على تظلم من تقدير الكفاية .

٦٤٨	المبدأ رقم (٨٤٩) : ضوابط التظلم من تقرير الكفالية.
٦٤٩	المبدأ رقم (٨٥٠) : التظلم من قرارات لجنة تأديب الطلاب بجامعة الأزهر - التمييز بين القرارات التأديبية للجنة الطلاب وبين الأحكام التأديبية .
٦٤٩	المبدأ رقم (٨٥١) : عدم خضوع قرارات ربط للضريبة على الأطيان للزراعية للتظلم الوجوبى .
٦٥٠	المبدأ رقم (٨٥٢) : شكل التظلم وجواز أن يتم ببرقية.
٦٥٠	المبدأ رقم (٨٥٣) : التظلم الأول فقط هو التظلم للفتح للميعاد .
٦٥٠	المبدأ رقم (٨٥٤) : ميعاد التظلم - المسلك الإيجابى.
٦٥١	المبدأ رقم (٨٥٥) : شكل التظلم - عدم اشتراط صيغة بذاتها للتظلم - شرط وضوح التظلم .
٦٥١	المبدأ رقم (٨٥٦) : القرارات التى لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم منها إداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها .
٦٥١	المبدأ رقم (٨٥٧) : شكل التظلم - إلى من يتم توجيه التظلم ؟
٦٥٢	المبدأ رقم (٨٥٨) : التظلم من قرارات القومسيون الطبية .

٦٥٢	المبدأ رقم (٨٥٩) : التظلم من قرارات رفض قيد حملة المؤهلات المتوسطة بنقابة التجارين .
٦٥٣	المبدأ رقم (٨٦٠) : عدم خضوع قرارات سحب الترقية للتظلم الوجوبى .
٦٥٣	المبدأ رقم (٨٦١) : ما يغنى عن التظلم - طلب المساعدة للإعفاء من الرسوم القضائية.
٦٥٤	المبدأ رقم (٨٦٢) : التظلم من تقارير الكفاية - لا يجوز الأخذ بقرينة الرفض الضمنى المستفاد من فوات ستين يوماً على التظلم دون البت فيه - أساس ذلك: أن مناط هذه القرينة أن يكون التظلم مبنياً على قرار إداري نهائى وهو أمر غير متوافر فى هذه الحالة لأن المشرع قرر أن التقرير لا يعتبر نهائياً إلا بعد انقضاء ميعاد التظلم والبت فيه .
٦٥٤	المبدأ رقم (٨٦٣) : التظلم من تقدير القيمة الإيجارية للعقارات (الضريبة على العقارات المبنية) .
٦٥٥	المبدأ رقم (٨٦٤) : أثر التنازل عن التظلم بعد تقديمه على ميعاد رفع الدعوى.
٦٥٦	المبدأ رقم (٨٦٥) : حدود وضوابط الحق الدستوري فى التظلم والشكوى .
٦٥٦	المبدأ رقم (٨٦٦) : التظلم من قرارات التسكين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
٦٥٧	المبدأ رقم (٨٦٧) : التظلم من قرارات التسكين .

٦٥٧	المبدأ رقم (٨٦٨) :
	التظلم من تقدير كفاية أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى.
٦٥٨	المبدأ رقم (٨٦٩) :
	التظلم من قرارات الإحالة إلى الاحتياط والإحالة إلى المعاش .
٦٥٨	المبدأ رقم (٨٧٠) :
	التظلم من قرارات الرفض الصريح لإنشاء الصحف يكون لمحكمة القيم ، أما عدم الرد على الإخطارات بشأن إصدار الصحف فيكون الاختصاص بنظرها لقضاء مجلس الدولة.
٦٥٩	المبدأ رقم (٨٧١) :
	التظلم من قرارات تحديد الضريبة على العقارات المبنية.
٦٥٩	المبدأ رقم (٨٧٢) :
	التظلم من قرارات تخطى أعضاء النيابة الإدارية .
٦٦٠	المبدأ رقم (٨٧٣) :
	التظلم من تقدير كفاية العاملين — نهائية التقرير .
٦٦٠	المبدأ رقم (٨٧٤) :
	نهائية تقرير الكفاية وضوابط التظلم منه .
٦٦١	المبدأ رقم (٨٧٥) :
	قيام طالب المساعدة القضائية مقام التظلم وشروط ذلك .
٦٦١	المبدأ رقم (٨٧٦) :
	مفهوم التظلم الولائى — جهة الإدارة وهى الخصم الشريف يتعين أن تعطى الحق لأصحابه دون تكبدهم مشقة القضاء وإجراءاته.
٦٦٢	المبدأ رقم (٨٧٧) :
	التظلم من قرارات المجلس الأعلى للصحافى الصريحة فى شأن رفض إصدار الصحف يكون لمحكمة القيم ، أما غيرها من القرارات المتعلقة بإنشاء الصحف وعدم الرد على الإخطارات المتصلة بها فيظل الأصل فى الطعن عليها أمام محاكم مجلس الدولة .

٦٦٢	المبدأ رقم (٨٧٨) :
	عدم تطلب التظلم من قرارات الترقية والحكمة من ذلك .
٦٦٣	المبدأ رقم (٨٧٩) :
	حدود وضوابط استخدام الحق الدستوري في التظلم والشكوى .
٦٦٣	المبدأ رقم (٨٨٠) :
	التظلم من قرارات التسكين قبل رفع الدعوى - العلم اليقيني بالقرار واستطالة الوقت بين صدور القرار وسلوك سبيل الطعن عليه شاملاً التظلم منه.
٦٦٥	المبدأ رقم (٨٨١) :
	استطالة الأمد على صدور القرار لا تكفي وحدها دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار - وإنما قد تصلح مع قرائن وأدلة أخرى، بحسب ظروف كل حالة على حدة، على توافر هذا العلم وهو أمر متروك لمحكمة الموضوع تستخلصه من ظروف النزاع المعروض عليها.
٦٦٧	المبدأ رقم (٨٨٢) :
	التظلم من قرارات حل مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الإنتاجية وتعيين مجالس إدارات مؤقتة - ميعاد التظلم - دعوى الإلغاء - ميعاد إقامة الدعوى .
٦٦٨	المبدأ رقم (٨٨٣) :
	التظلم من قرارات تحديد الضريبة على العقارات المبنية.
٦٦٨	المبدأ رقم (٨٨٤) :
	التظلم من تقدير كفاية أعضاء النيابة الإدارية .
٦٦٩	المبدأ رقم (٨٨٥) :
	التظلم من تقدير الضريبة على المبيعات .
٦٦٩	المبدأ رقم (٨٨٦) :
	التظلم من قرارات لجنة بحث مخالفات المنتفعين .

٦٧٠	المبدأ رقم (٨٨٧) : التظلم أمام مجلس المراجعة من قرارات تقدير الضريبة السنوية على العقارات المبنية .
٦٧٠	المبدأ رقم (٨٨٨) : التظلم من تقدير كفاية العاملين للمدنيين بالدولة .
٦٧٥	الفصل السابع الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء
٦٧٦	المبدأ رقم (٨٨٩) : قيام المدعي بدفع الرسم للمستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء عند إقامة الدعوى يدل على قصده تضمين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار وإلغائه.
٦٧٧	المبدأ رقم (٨٩٠) : (١) وجوب إقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في عريضة واحدة كشرط جوهري لقبوله. (٢) هذا الشرط يستوي في المرتبة مع الشرط الموضوعي وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركه وذلك من حيث توافرها معا - أساس ذلك - نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة (٣) حكمة ذلك للشرط - الأهمية والخطورة التي تتجم في نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الإداري - الخطر الذي يتعذر تداركه كمبرر لطلب وقف التنفيذ يتلزم زمنيا مع القرار ذاته من يوم صدوره - وإتخاذ بدء ميعاد الطعن في القرار إلغاء ووفقاً - ومنع التفاوت في حساب الميعاد بدلية ونهايته . (٤) تطبيق : طلب إلغاء قرار على استقلال ثم طلب وقف تنفيذه بعد ذلك على استقلال - عدم قبول طلب وقف التنفيذ - انطباق هذه

	<p>القاعدة على الطلبات المعارضة في الدعوى - أساس ذلك إتحاد العلة وتحقق الحكمة .</p>
٦٧٨	<p>المبدأ رقم (٨٩١) :</p> <p>للمحكمة تكليف طلبات المدعى في الدعوى المحالة من القضاء المدني في ضوء طبيعة دعوى الإلغاء وأحكامها دون التقيد بألفاظ وعبارات هذه الطلبات - ولها أن تستشف اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء فتقتضي بقبول الدعوى.</p>
٦٧٨	<p>المبدأ رقم (٨٩٢) :</p> <p>(١) وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء وعدم جواز الاقتصار في صحيفة الدعوى أو تقرير الطعن على طلب وقف تنفيذ القرار أو الحكم المطعون فيه دون طلب الإلغاء.</p> <p>(٢) وقف تنفيذ القرارات الإدارية ووقف تنفيذ الأحكام القضائية يخضع لضوابط وشروط واحدة من حيث المشروعية وركن الاستعجال يلزم لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يقترن بالطلب الموضوعي في الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه وبما يطلب الطاعن الحكم به في موضوع الدعوى.</p> <p>(٣) القول بغير ذلك مؤداه أن يغدو طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضى لحكم قائم قانوناً - سيما إذا انغلق باب الطعن فيه بالإلغاء لفوات ميعادم - إذا وقع الطعن على غير هذا الوجه كان غير مقبول شكلاً.</p>
٦٨٠	<p>المبدأ رقم (٨٩٣) :</p> <p>يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها يلزم حتى تجيب المحكمة لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أن يتوافر ركنان: الاستعجال والجدية ومقتضى الجدية أن يتضح للمحكمة بحسب الظاهر من الأوراق أن الطاعن يستند إلى أسباب صحيحة يرجح معها الحكم بإلغاء القرار عند الفصل في الموضوع - هذه</p>

<p>٦٨٠</p>	<p>الجديّة شرط يتّصل بمحلّ طلب وقف التنفيذ ويرتبط بالواقع وحكم القانون.</p> <p>المبدأ رقم (٨٩٤) :</p> <p>(١) سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء - الخصومة بدورها في طلب وقف التنفيذ تكون خصومة محلها للمحدود باختصاص القرار استهدافاً لوقف تنفيذه قبل مراقبة مشروعيته -</p> <p>مخاصمة القرار الإداري أمام محاكم مجلس الدولة لا توقف التنفيذ.</p> <p>(٢) إذا طلب وقف التنفيذ عند إقامة دعوى الإلغاء فإنه يتعين أن يصادف محله بأن يكون القرار نافذاً فعلاً.</p> <p>(٣) يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه - إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج تنفيذ القرار يتعذر تداركه.</p> <p>(٤) يتعين على أية محكمة من محاكم مجلس الدولة قبل الفصل في موضوع الدعوى بإلغاء القرار أن تتصدى للفصل في الدفع بعدم ولاية القضاء الإداري أو في الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي للمحكمة والدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانوني.</p>
<p>٦٨٣</p>	<p>المبدأ رقم (٨٩٥) :</p> <p>وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في عريضة واحده كشرط جوهري لقبوله - رفع المدعى لدعوة أمام المحكمة المدنية طالباً وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وفقاً لما أستخدم عليه في هذا الشأن أمام هذا القضاء ينطوي على طلب إلغاء القرار المطعون فيه المقرر أمام محاكم مجلس الدولة .</p> <p>وقد تضمن هذا القضاء نوعاً من التيسير من قيود قاعدة وجوب إقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في ذات الصحيفة ، الأمر الذي حدا بما تلاه من أحكام إلى محاولة وضع بعض الضوابط التي تحد من هذا الإطلاق .</p>

٦٨٤	<p>المبدأ رقم (٨٩٦) :</p> <p>إقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في ذات الصحيفة هذا المعنى يتحقق في كل حالة يتضمن فيها طلب وقف التنفيذ معنى إعدام القرار وتجريده من كل أثر قانوني أيا كانت الألفاظ المستعملة للدلالة على هذا المعنى لأنه هو بذاته جوهر الإلغاء ومحواه طبقاً لأحكام مجلس الدولة - تطبيق.</p>
٦٨٥	<p>المبدأ رقم (٨٩٧) :</p> <p>دعوى - رفعها أمام محاكم القضاء المدني - للحكم بعدم الاختصاص والإحالة للقضاء الإداري - تعديل الطلبات - ميعاده. (وقف تنفيذ).</p>
٦٨٦	<p>المبدأ رقم (٨٩٨) :</p> <p>تكليف الدعوى المحالة من القضاء المدني على أنها تتضمن اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب إلغاء - مناطه: ضرورة أن تكون المحكمة المدنية المرفوع أمامها طلب وقف التنفيذ تملك أصلاً سلطة الإلغاء بجانب سلطة وقف التنفيذ بحكم اختصاصها المنوط بها قانوناً.</p>
٦٨٦	<p>المبدأ رقم (٨٩٩) :</p> <p>نعى الطاعن على القرار المعدل ما هو إلا تأكيد على سابق نعيه على القرار المطعون فيه الذي هو محل الدعوى الأصلية التي طلب فيها بوقف تنفيذ القرار وبإلغائه فتسرى على القرار اللاحق عليه الطلبات التي سبق أن أبداها الطاعن على القرار الأصلي - مؤدى ذلك : قبول طلب وقف التنفيذ في إطار النعى على القرار الأصلي .</p>
٦٨٧	<p>المبدأ رقم (٩٠٠) :</p> <p>وجوب أن يكون طلب وقف التنفيذ مقترناً بطلب الإلغاء في صحيفة واحدة حتى تكون الدعوى مقبولة.</p>
٦٨٨	<p>المبدأ رقم (٩٠١) :</p> <p>قبول الدعوى المحالة من القضاء العادي إذا تبين أنها أقيمت ابتداء أمام محكمة مختصة بنظر الموضوع الأمر الذي يستخلص منه أن</p>

	الهدف الحقيقي من الدعوى هو إلغاء القرار الإداري المطعون فيه - أما إذا كانت الدعوى مقامة أصلاً أمام القضاء المستعجل وهو غير مختص بالموضوع فإنه لا يجوز القول بأن طلب وقف التنفيذ يشتمل ضمناً على المطالبة بالإلغاء - تطبيق .
٦٩١	الفصل الثامن التطبيقات القضائية
٦٩٢	في الدفع بعدم القبول بوجه عام المبحث الأول مبادئ محكمة القضاء الإداري في الدفع بعدم القبول بوجه عام
٦٩٢	المبدأ رقم (٩٠٢) : إذا كان أساس الطعن منصّباً على عدم قبول الطعن أو الدعوى ذاتها فإن الدفع في هذه الحالة يكون متعلقاً بموضوع الدعوى ويجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى.
٦٩٢	المبدأ رقم (٩٠٣) : الدفع بعدم القبول هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى.
٦٩٢	المبدأ رقم (٩٠٤) : وحدة المصلحة في الدعوى تسوغ رفعه بصحيفة واحدة ومن ثم يكون الدفع بعدم وجود رابطة بين طلبات المدعين تسوغ رفعهما في دعوى واحدة في غير محله متعيناً رفضه.
	المبدأ رقم (٩٠٥) : الدفع بعدم قبول الدعوى ليس من الدفوع التي تسقط بالتكلم في الموضوع.

٦٩٣	المبدأ رقم (٩٠٦) :
	الدفع بعدم قبول الدعوى يوجه ضد طلبات المدعى وليس ضد أسانيدته التي يبنى عليها طلباته.
٦٩٣	المبدأ رقم (٩٠٧) :
	الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم وجود صفة لرافعها من الدفوع التي لا تسقط بالتكلم فى الموضوع ويجوز إيدلوها فى أية حالة كانت عليها الدعوى.
٦٩٤	المبدأ رقم (٩٠٨) :
	التمييز بين الدفاع الموضوعي والدفع بعدم القبول.
٦٩٤	المبدأ رقم (٩٠٩) :
	ارتباط الدفع بعدم القبول بالموضوع.
٦٩٤	المبدأ رقم (٩١٠) :
	الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة.
٦٩٥	المبدأ رقم (٩١١) :
	تكييف الدفع — الدفع بعدم الاختصاص هو فى حقيقته دفع بعدم القبول — تطبيق.
٦٩٥	المبدأ رقم (٩١٢) :
	الدفع بعدم القبول لانتفاء القرار الإداري.
٦٩٥	المبدأ رقم (٩١٣) :
	الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة الشخصية.
٦٩٦	المبدأ رقم (٩١٤) :
	الدفع بعدم القبول .
٦٩٦	المبدأ رقم (٩١٥) :
	الدفع بعدم قبول الدعوى إستناداً إلى أن الطعن موجه إلى قراراتين مختلفين فى غير محله، ذلك أنه ليس من أسباب عدم قبول الدعوى توجيه الطعن إلى قراراتين.

٦٩٦	المبدأ رقم (٩١٦) : الدفع بعدم القبول.
٦٩٦	المبدأ رقم (٩١٧) : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.
٦٩٧	المبحث الثاني مبادئ المحكمة الإدارية العليا في الدفع بعدم القبول بوجه عام
٦٩٧	المبدأ رقم (٩١٨) : جواز إيداء الدفع بعدم قبول للدعوى لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.
٦٩٧	المبدأ رقم (٩١٩) : الدفع بعدم القبول - قرار التجنيد.
٦٩٨	المبدأ رقم (٩٢٠) : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، مناط قبوله ثبوت النشر أو الإعلان أو العلم اليقيني.
٦٩٨	المبدأ رقم (٩٢١) : الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة - الخطأ المادى الذى تقع فيه هيئة قضايا الدولة عند مباشرتها إجراء الطعن لا يؤثر على صفة من تمثله.
٦٩٩	المبدأ رقم (٩٢٢) : حضور محامي الدولة الجلسات وتقديمه للدفاع يصحح صفة من أقيمت عليه الدعوى.
٦٩٩	المبدأ رقم (٩٢٣) : الدفع بعدم القبول لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له أهلية المخاصمة لدى القضاء.

٦٩٩	المبدأ رقم (٩٢٤) : تمثيل صاحب الصفة تمثيلاً فعلياً في الدعوى وإيداءه الدفاع فيها كما لو كان مختصماً حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى.
٧٠٠	المبدأ رقم (٩٢٥) : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.
٧٠٠	المبدأ رقم (٩٢٦) : للمحكمة أن تثير الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة من تلقاء نفسها.
٧٠٠	المبدأ رقم (٩٢٧) : الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة.
٧٠١	المبدأ رقم (٩٢٨) : الدفع بعدم القبول ونهائية القرار الإداري.
	المبدأ رقم (٩٢٩) : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة — أثر تصحيح شكل الدعوى بعد رفعها.
٧٠١	المبدأ رقم (٩٣٠) : أثر مثل صاحب الصفة أمام المحكمة على دفعه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.
٧٠١	المبدأ رقم (٩٣١) : عجز الجهة الإدارية عن إقامة الدليل على نشر القرار المطعون فيه أو على علم المدعى به علماً يقيناً يقوم مقام النشر والإعلان يترتب عليه أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً غير قائم على أساس سليم من القانون.
٧٠٢	المبدأ رقم (٩٣٢) : عدم جواز رفض طلب وقف التنفيذ إستناداً إلى احتمال عدم قبول دعوى الإلغاء شكلاً.

٧٠٢	المبدأ رقم (٩٣٣) : الدفع بعدم قبول الدعوى لإتعدام المصلحة فيها ببلوغ المدعى سن التقاعد بعد رفعها- مردود بأن المصلحة متوافرة فى الفرق بين مرتبه ومعايشه طوال المدة السابقة لبلوغه سن التقاعد.
٧٠٢	المبدأ رقم (٩٣٤) : الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - رفض الدفع.
٧٠٣	المبدأ رقم (٩٣٥) : الدفع بإنتفاء المصلحة - توفر المصلحة.
٧٠٣	المبدأ رقم (٩٣٦) : الدفع بعدم قبول الدعوى من الدفوع التى لا تسقط بالتكلم فى الموضوع ويجوز إيدأؤها فى أية حالة كانت عليها الدعوى.
٧٠٣	المبدأ رقم (٩٣٧) : شرط المصلحة - من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً فى مصلحة شخصية له - تخلف شرط المصلحة يجعل الدعوى غير مقبولة.
٧٠٤	المبدأ رقم (٩٣٨) : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - توفر الصفة بحكم قضائي.
٧٠٤	المبدأ رقم (٩٣٩) : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام
٧٠٤	المبدأ رقم (٩٤٠) : إنتقال تبعية الوحدة التى يعمل بها الطاعن من جهة إلى أخرى أكثر من مرة خلال أجل نظر المحكمة للطعن التأديبي يقتضى أن يختصم الطاعن الجهة الأخرى ذات الصفة سواء تم الدفع قبل الطعن لإنتفاء صفة المطعون ضده أو لم يتم إبتداء الدفع بذلك ويكون على المحكمة

	<p>تتبيه الطاعن ومنحه الأجل اللازم لإختصاص ذى الصفة فإن إستجاب لذلك وإختصم الجهة ذات الصفة صح طعنه من تلك الزاوية وإلا قضت المحكمة بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة.</p>
٧٠٥	<p>المبدأ رقم (٩٤١) :</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة هو دفع متعلق بالنظام العام - يجوز لصاحب الشأن أن يثيره فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى -يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها</p>
٧٠٦	<p>المبدأ رقم (٩٤٢) :</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة المدعى عليه يوجب على المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان ذى الصفة - أساس ذلك: رغبة المشرع فى التوفيق بين جدية الدفع وأصول التقاضى وضرورة إنعقاد الخصومة بعلم أطرافها الحقيقيين وبين حق المدعى فى تحقيق دفاعه وتصحيح الإجراء الشكلى الخاص بالطعن على نحو يمكن معه تداركه بتبنيه إلى ذلك.</p>
٧٠٧	<p>المبدأ رقم (٩٤٣) :</p> <p>رئيس مجلس الوزراء لا صفة له فى تمثيل الوزارات التى يرأس مجلس وزرائها حيث لم ينص القانون على تمثيله لها اكتفاء بتمثيل كل وزير لوزارته.</p>
٧٠٧	<p>المبدأ رقم (٩٤٤) :</p> <p>قيام جهة الإدارة بتنفيذ الحكم المطعون فيه يتم درءا لمسئوليتها عن الامتناع عن تنفيذ حكم واجب النفاذ دون أن يتعدى ذلك الى اعتبار ما تم رضاء بالحكم مانعا من الطعن فيه فى مفهوم نص المادة (٢١١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية -مؤدى ذلك: أن يصير الدفع بعدم قبول الطعن لقيام جهة الإدارة بتنفيذ الحكم المطعون فيه فى غير محله.</p>
٧٠٨	<p>المبدأ رقم (٩٤٥) :</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة نيابة هيئة</p>

	قضايا الدولة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.
٧٠٨	المبدأ رقم (٩٤٦) : الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه يوجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى وتكليف المدعى بإعلان ذى الصفة فى ميعاد يحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة -القضاء بعدم قبول الدعوى دون تكليف المدعى بإختصام صاحب الصفة فى الميعاد الذى تحدده - يكون حكمها قد خالف القانون ويتعين القضاء بالغاءه.
٧٠٩	المبدأ رقم (٩٤٧) : الدفع بعدم الدستورية يتعارض مع الطبيعة المستعجلة لطلب وقف التنفيذ.
٧١٠	المبدأ رقم (٩٤٨) : المادة ١١٥ مرافعات -الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة يجوز إيدأؤه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ويجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها.
٧١١	المبدأ رقم (٩٤٩) : القضاء الصادر فى طلب وقف التنفيذ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ويقبولها يكون قد صدر صحيحاً فيما قضى به بما يمتنع معه اثاره هذا الدفع مرة أخرى أمام المحكمة الإدارية العليا.
٧١١	المبدأ رقم (٩٥٠) : الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا يحتاج إلى دفع به.
٧١١	المبدأ رقم (٩٥١) : الدفع بالتقادم هو دفع موضوعى والحكم بقبوله هو قضاء فى أصل

٧١٢	<p>الدعوى ويتعين ان يكون تاليا لبحث مسألة القبول الشكلى.</p> <p>المبدأ رقم (٩٥٢) :</p>
	<p>الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يظل حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها - قضاء المحكمة فى الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى أصلاً بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلاً بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا بل يقيدها عند نظر طلب الإلغاء.</p>
٧١٢	<p>المبدأ رقم (٩٥٣) :</p> <p>القضاء بعدم قبول الدعوى دون تكليف المدعى باختصاص صاحب الصفة فى الميعاد الذى تحدده المحكمة يكون مخالفا للقانون .</p>
٧١٣	<p>المبدأ رقم (٩٥٤) :</p> <p>إذا لم تراعى الإجراءات المقررة قانوناً فى تقديم الطلبات الجديدة أو تعديلها فانه لا يعتد بها فى مواجهة الخصم ويتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبولها .</p>
٧١٣	<p>المبدأ رقم (٩٥٥) :</p> <p>قضاء المحكمة فى الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلاً بنظر الدعوى بسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلاً بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلاً لرفعها بعد الميعاد أو لعدم توافر الصفة أو المصلحة للخصوم هو قضاء ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا فيقيدها عن نظر طلب الإلغاء.</p>
٧١٤	<p>المبدأ رقم (٩٥٦) :</p> <p>قضاء المحكمة بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المعدل لعدم اقترانه بطلب إلغائه.</p>
٧١٤	<p>المبدأ رقم (٩٥٧) :</p> <p>تحقق مصلحة النيابة العامة فى الطعن على الحكم الطعين - رفض</p>

	الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة .
٧١٥	المبدأ رقم (٩٥٨) : عدم قبول طلب إلغاء القرار الإداري شكلاً لرفعه بعد الميعاد - لا يحول دون بحث مشروعيته بمناسبة طلب التعويض.
٧١٥	المبدأ رقم (٩٥٩) : انتهاء مدة سريان القرار المطعون فيه لا ينفى أنه كان قائماً وقت رفع دعوى الإلغاء ويترتب على ذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري.
٧١٥	المبدأ رقم (٩٦٠) : إيداء طلب جديد أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة يتعين القضاء بعدم قبوله.
٧١٦	المبدأ رقم (٩٦١) : إقامة الدعوى التأديبية على طلب الوزير المختص وعلى إجراء تحقيق مع أعضاء الإدارات القانونية يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني بوزارة العدل هو ضمانته جوهرية لأعضاء الإدارات القانونية تحفظ لهم كفالة استقلال إرادتهم فيما يؤدونه من أعمال وما يبدونه من آراء بعيداً عن أية ضغوط قد تنال من حيثهم أو تميل بهم عن مقتضيات حسن أداء رسالتهم ويترتب على إغفال هذه الضمانة أو المساس بها عدم قبول الدعوى التأديبية.
٧١٦	المبدأ رقم (٩٦٢) : المتدخل تضاملياً يجوز له أن يتمسك بأي دفع موضوعي أو شكلي، أو بعدم القبول ولو لم يتمسك به الطاعن مالم يكن قد سقط حق الأخير في الإدلاء به.
٧١٦	المبدأ رقم (٩٦٣) : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من محالم غير ذي صفة - إذ لم يقدم المحامي أو يثبت سند وكالته حتى تلتزم حيز الدعوى أو الطعن للحكم - يتعين والحال كذلك - الحكم بعدم قبول الدعوى أو الطعن شكلاً .

٧٢١	الباب الرابع
	الدفع بانعدام الأهلية
٧٢٣	الفصل الأول
	مبادئ محكمة القضاء الإداري
	في الدفع بانعدام الأهلية
٧٢٥	المبدأ رقم (٩٦٤) :
	إلتجاء المدعي إلى القضاء بقصد الوصول إلى إحترام القانون لا يعد من أعمال إدارة الأموال وهو حق شخصي لصيق بالإنسان ما دام حياً يرزق متمتعاً بقواه العقلية وكل مصادره لهذا الحق تقع منافية للمبادئ العليا والمبادئ الدستورية، والمحكوم عليه والمحروم من التصرف في أمواله وإدارتها حق رفع الدعاوي والتقاضي ما دام الحق المطالب به لا يعد عملاً من أعمال إدارة الأموال والممتلكات الخاصة بالمحكوم عليه.
٧٣٠	المبدأ رقم (٩٦٥) :
	الدستور والقوانين منحت القاصر مجموعه من الحقوق الدستورية والقانونية كحقوق العمل وتولى الوظائف والتعليم في مراحل مختلفة ومباشرة الحقوق السياسية وجميعها حقوق يباشرها بنفسه دون وساطة ولي أو وصي فهي ذات طابع شخصي ونافع نفعاً محضاً، خوله المشرع حقاً كفل صيانتته فيكون له حق الدفاع عنه أصاله أو وكالة كما له حق اللجوء بشأنه الى القضاء دون ولاية أو وصاية من أحد - الحقوق الدستورية والقانونية للقاصر - حق مباشرة الحقوق السياسية - حق إستنهاض ولاية القضاء باللجوء الى قاضية الطبيعي - حيثما توفرت للقاصر حقوقاً شخصية وذاتية خوله الدستور والقانون ممارستها بنفسه توافرت له بحكم اللزوم أهلية المخاصمه لدي القضاء - الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير أهليه بالسنة للمدعي إنما يندرج في نطاق الإرهاق بعوائق منافية لطبيعة الحقوق التي كفلها

	<p>الدستور والقانون للمدعي في المواد ١٨، ٢٠ من الدستور والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التي خولت له حق الالتحاق بالجامعة بنفسه ودون وساطة الولي أو الوصي ومن ثم فإن حقه في مباشره حق التقاضي دفاعاً عن إستمراريه حق التعليم وكفالاته دون وساطة من أحد يضحى حقاً له يباشره بنفسه أيضاً .</p>
٧٣٧	<p>الفصل الثاني</p> <p>مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p> <p>في الدفع بإنعدام الأهلية</p>
٧٣٧	<p>المبدأ رقم (٩٦٦) :</p> <p>أهلية المخاصمة لدى القضاء - وجوب توفرها - لا يجوز الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي أهلية إلا إذا كانت له مصلحة في هذا الدفع - التصرفات الدائرة بين النفع والضرر .</p>
٧٣٨	<p>المبدأ رقم (٩٦٧) :</p> <p>رفع الدعوى من الوصية - مجرد خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسمها لا يترتب عليه بطلانه إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ في التكوين من الجائز تصحيحه.</p>
٧٣٨	<p>المبدأ رقم (٩٦٨) :</p> <p>إن الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة - بطلان إجراءات الخصومة في حالة مباشرتها من غير ذي أهلية - يجوز للمدعي عليه كقاعدة عامة التمسك بالبطلان توقيماً لإبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى .</p>
٧٣٩	<p>المبدأ رقم (٩٦٩) :</p> <p>صاحب الصفة في تمثيل عديم الأهلية.</p>
٧٣٩	<p>المبدأ رقم (٩٧٠) :</p> <p>لا تتعقد الخصومة إذا أقيمت الدعوى على شركة زالت شخصيتها القانونية من الوجود بالتصفية القضائية.</p>

٧٤٠	المبدأ رقم (٩٧١) : صفة مدير الشركة عند إجراء التصفية.
٧٤٠	المبدأ رقم (٩٧٢) : أهلية - فقد المطعون أهلية الخصومة - فرض الحراسة بحكم محكمة القيم وأثره على الأهلية - اختلاف انعدام الأهلية أو نقصها عن المنع من التصرف.
٧٤٠	المبدأ رقم (٩٧٣) : أهلية مباشرة الدعوى - مباشرة الدعوى ممن ليس أهلاً لها يلحق البطلان بإجراءات الخصومة - لا يجوز التمسك بالبطلان إلا لمن شرع البطلان لمصلحه.
٧٤١	المبدأ رقم (٩٧٤) : الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى ، وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة - لا يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته - أثر ذلك .
٧٤٢	المبدأ رقم (٩٧٥) : يشترط لصحة قيام الخصومة توافر الصفة الإجرائية لمن يباشر إجراءات الخصومة منذ إقامة الدعوى واستمرارها حتى الفصل فيها.

٧٤٥	الباب الخامس الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها «حجية الأمر المقضي»
٧٤٩	الفصل الأول الأحكام العامة في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها
٧٥١	المبحث الأول المقصود بحجية الأمر المقضي
٧٥٢	المبحث الثاني التمييز بين حجية الأمر المقضي وقوة الأمر المقضي
٧٥٣	المبحث الثالث التمييز بين حجية الأمر المقضي واستنفاد سلطة القاضي لمسألة معينة
٧٥٤	المبحث الرابع التمييز بين حجية الأمر المقضي والقوة التنفيذية
٧٥٥	الفصل الثاني التطبيقات القضائية في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها
٧٥٧	المبحث الأول مبادئ محكمة النقض في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها

٧٥٧	<p>المبدأ رقم (٩٧٦) :</p> <p>(١) الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية سواء كانت متعلقة بالعيوب الشكلية أو الموضوعية - إنما تحوز حجية مطلقة في مواجهة كافة، وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة.</p> <p>(٢) هذه الحجية تحول بذاتها دون المجادلة فيها أو السعي لنقضها من خلال إعادة طرحها على هذه المحكمة لمراجعتها.</p> <p>(٣) الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور - تحرياً لتطابقها معها إعلاء للشرعية الدستورية. ومن ثم لا يعتبر قضاء الحكم باستيفاء النص التشريعي المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها أو اتفاقه مع الأحكام الموضوعية في الدستور أو مرققه منها، منصرفاً إلى من كان طرفاً في الخصومة للدستورية دون سواه، بل منسحباً إليه وإلى الأغيار كافة ، ومتعدياً إلى الدولة التي ألزمها الدستور في المادة ٦٥ منه بالخضوع للقانون.</p>
٧٥٩	<p>المبدأ رقم (٩٧٧) :</p> <p>المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين . ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير.</p>
٧٦٠	<p>المبدأ رقم (٩٧٨) :</p> <p>المعبرة في إتيان الخصوم فيما يتعلق بقوة الشيء المحكوم فيه إنما هي بالخصوم من حيث صفاتهم لا من حيث أشخاصهم .</p>
٧٦٠	<p>المبدأ رقم (٩٧٩) :</p> <p>(١) وحدة الموضوع لا يمنع من توفرها في الدعويين اختلاف المدة المطالب بريعها ما دام الموضوع في الدعويين هو مقابل الانتفاع.</p> <p>(٢) وحدة الخصوم لا يمنع من توفرها في الدعويين إدخال ضمان في الدعوى الثانية لم يكونوا خصوماً في الدعوى الأولى .</p>

٧٦١	<p>المبدأ رقم (٩٨٠) :</p> <p>الحكم لا يحوز قوة الشيء المقضى به إلا بالنسبة إلى الخصوم الحقيقيين فى الدعوى الذين كان النزاع قائماً بينهم وفصلت فيه المحكمة لمصلحة أيهم ، ومن ثم لا يصح اعتبار الحكم حائزاً قوة الشيء المقضى به بالنسبة إلى خصم أدخل فى الدعوى ولم توجه إليه فيها طلبات ما.</p>
٧٦١	<p>المبدأ رقم (٩٨١) :</p> <p>لا يحوز من الحكم قوة الأمر المقضى سوى منطوقه وما هو مرتبط بهذا المنطوق ارتباطاً وثيقاً من الأسباب المؤدية إليه .</p>
٧٦٢	<p>المبدأ رقم (٩٨٢) :</p> <p>إذا تعارضت قوة الأمر المقضى مع قاعدة من قواعد النظام العام كانت الأولى هى الأولى بالرعاية والاعتبار.</p>
٧٦٢	<p>المبدأ رقم (٩٨٣) :</p> <p>حجية الشيء المقضى التى لا تجيز معاودة النظر فى نزاع سبق الفصل فيه يشترط لقيامها أن تتحقق وحدة الموضوع والخصوم والسبب.</p>
٧٦٣	<p>المبدأ رقم (٩٨٤) :</p> <p>شرط المنع من إعادة النزاع فى المسألة المقضى فيها أن تكون المسألة فى الدعويين واحدة بأن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً وأن تكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها.</p>
٧٦٣	<p>المبدأ رقم (٩٨٥) :</p> <p>ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .</p>

٧٦٣	المبدأ رقم (٩٨٦) : لا حجية للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالاً وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها.
٧٦٤	المبدأ رقم (٩٨٧) : بحث حق الجمعية في تملك الكنيسة أو عدم أحقيتها في ذلك طالما لم يكن مطروحاً على المحكمة في النزاع السابق الذي كان مقصوراً على حق الإدارة وحده ومن ثم يكون ما ورد في حكم النقض السابق خاصاً بحق الجمعية في تملك الكنيسة من الأسباب التي لا تتصل بمنطوق حكمها القاضي بتمكين الجمعية من إدارة الكنيسة لأن المحكمة لم تكن بحاجة إلى هذا الأسباب للفصل في النزاع الذي كان مطروحاً عليها في الدعوى السابقة ومن ثم فلا تكون لهذه الأسباب قوة الأمر المقضى .
٧٦٥	المبدأ رقم (٩٨٨) : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وعلة ذلك احترام حجية الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى ، وهذه الحجية أجدر بالاحترام وأكثر اتصالاً بالنظام العام من أى أمر آخر لما يترتب على إهدارها من تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها .
٧٦٦	المبدأ رقم (٩٨٩) : شرط المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها.
٧٦٦	المبدأ رقم (٩٩٠) : تعلق الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالنظام العام.
٧٦٧	المبدأ رقم (٩٩١) : المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئى المطلوب فى

	الدعوى أو انتفائه ، فإن هذا القضاء يحوز حجية الأمر المقضى فى تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم.
٧٦٨	المبدأ رقم (٩٩٢) : وفقاً لما يقرره الفقه الإسلامى فإنه لا يصح رجوع القاضى عن قضائه ، مما مقتضاه أن التزامه بمعنى قضائه محدود بالنزاع المعروض خصوماً وموضوعاً وسبباً.
٧٦٨	المبدأ رقم (٩٩٣) : ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
٧٦٩	المبدأ رقم (٩٩٤) : حكم محكمة القضاء الإدارى متى صدر من جهة ذات ولاية ، يكون له فى الأصل حجية أمام القضاء العادى ، إلا أنه متى طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا فإن حجيته تكون موقوفة لا تنقيد بها المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه طالما أنه لم يقض برفض هذا الطعن قبل أن يصدر حكمها فى الدعوى وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذه الحجية الموقوفة لحكم القضاء الإدارى وانتهى إلى قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .
٧٧٠	المبدأ رقم (٩٩٥) : الأحكام التى تحوز قوة الأمر المقضى لا تكتسب هذه القوة إلا بعد صيرورتها نهائية باستنفاد طريق الطعن العادى المقرر قانوناً .
٧٧٠	المبدأ رقم (٩٩٦) : مناط حجية الحكم الصادر فى إحدى الدعاوى ، فى دعوى تالية سواء كان الحكم السابق صادراً فى ذات الموضوع أو فى مسألة كلية شاملة ، أو فى مسألة أساسية واحدة ، فى الدعويين أن يكون الحكم

	السابق صادراً بين ذات الخصوم فى الدعوى التالية مع إتحاد الموضوع والسبب فى الدعويين.
٧٧٠	المبدأ رقم (٩٩٧) : وصدور حكم حائز لقوة الأمر المقضى من جهة قضائية غير مختصة ولائياً لا يحوز الحجية أمام محاكم الجهة القضائية الأخرى المختصة.
٧٧١	المبدأ رقم (٩٩٨) : قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا لما ورد بمنطوق الحكم دون الأسباب ، إلا أنه إذا كانت الأسباب مرتبطة بالمنطوق ومكملة له.
٧٧١	المبدأ رقم (٩٩٩) : (١) لا يحوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع فى كل من الدعويين واتحد السبب المباشر الذى تولدت عنه كل منهما هذا فضلاً عن وحدة الخصوم . (٢) السبب هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم .
٧٧١	المبدأ رقم (١٠٠٠) : قوة الأمر المقضى لا تكسب الحكم حجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم حتى وإن تعلق قضاء الحكم بمسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية.
٧٧٢	المبدأ رقم (١٠٠١) : (١) الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية. (٢) لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ، يدل على أن مناط حجية الأحكام التى حاز قوة الأمر المقضى هو وحده

	الموضوع والخصوم والسبب بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط انتفت تلك الحجية.
٧٧٣	المبدأ رقم (١٠٠٢) : القضاء النهائي لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها.
٧٧٣	المبدأ رقم (١٠٠٣) : الحقيقة القضائية قرينة قاطعة على الحقيقة الواقعية وينحصر أثر هذه القرينة في تخويل الخصوم حق التمسك بها والمحاكم حق إثارتها من تلقاء نفسها ، كما يتوقف مداها - من حيث كونها مطلقة أو نسبية - على طبيعة نوع وموضوع المسألة التي قامت عليها تلك الحقيقة ومدى تعلقها بالنظام العام وبمصلحة المجتمع العامة أو بصالح الأفراد الخاصة.
٧٧٤	المبدأ رقم (١٠٠٤) : وحدة الموضوع في كل من الدعويين من شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى ، وبحث هذه الوحدة يعد فصلاً في مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها.
٧٧٤	المبدأ رقم (١٠٠٥) : السبب هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم.
٧٧٥	المبدأ رقم (١٠٠٦) : الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع والسبب في كل من الدعويين.
٧٧٥	المبدأ رقم (١٠٠٧) : يشترط لكي يحوز الحكم حجية الشيء المقضى فيه إتحاد الخصوم

٧٧٦	<p>والموضوع والسبب في الدعويين — مفهوم السبب في الدعويين.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٠٨) :</p>
٧٧٦	<p>شروط توفر عنصر المسألة الواحدة المانعة من إعادة نظر النزاع المقضي فيه.</p>
٧٧٦	<p>المبدأ رقم (١٠٠٩) :</p>
٧٧٦	<p>القضاء في طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه هو قضاء وقفي لا يحوز قوة الأمر المقضي.</p>
٧٧٦	<p>المبدأ رقم (١٠١٠) :</p>
٧٧٦	<p>المسألة الواحدة إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى أو بانتفائه فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم فيه في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم.</p>
٧٧٧	<p>المبدأ رقم (١٠١١) :</p>
٧٧٧	<p>حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كان طرفاً في الخصومة حقيقة أو حكماً ولا يستطيع الشخص الذي صدر لمصلحته حكم سابق الاحتجاج به على من كان خارجاً عن الخصومة ولم يكن ممثلاً فيها وفقاً للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن.</p>
٧٧٨	<p>المبحث الثاني</p> <p>مبادئ محكمة القضاء الإداري</p>
٧٧٨	<p>في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى</p> <p>لسابقة الفصل فيها</p>
٧٧٨	<p>المبدأ رقم (١٠١٢) :</p>
٧٧٨	<p>لكي يجوز التمسك بحجية الأمر المقضي به يتعين كشرط أساسي أن يكون هناك حكم قضائي صادر من جهة قضائية لها ولاية في النزاع المطروح عليها فإذا لم يكن للمحكمة ولاية لم يكن لحكمها حجية الأمر المقضي به.</p>

٧٧٨	المبدأ رقم (١٠١٣) : الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها دفعًا لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بمقتضاه من تلقاء نفسها (مبدأ تم العدول عنه).
٧٧٩	المبدأ رقم (١٠١٤) : ترديد الطلبات المقضي بها في دعوى سابقة — قبول الدفع.
٧٧٩	المبدأ رقم (١٠١٥) : قوة الشيء المحكوم فيه التي تشمل المنطوق وتشمل كذلك الأسباب المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق.
٧٧٩	المبدأ رقم (١٠١٦) : الحكم السابق الذي يترتب عليه عدم جواز نظر الدعوي من جديد هو الذي يكون قد فصل في موضوع الدعوي المنظورة وبين الخصوم أنفسهم وبذات السبب القانوني.
٧٨٠	المبدأ رقم (١٠١٧) : اختلاف الدعوي الحالية عن الدعوي السابق الحكم فيها موضوعاً وسبباً يجعل الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها علي غير أساس من القانون متعيناً رفضه.
٧٨٠	المبدأ رقم (١٠١٨) : استحداث قاعدة جديدة تمنح المدعي حقاً ما من شأنه رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى.
٧٨١	المبدأ رقم (١٠١٩) : الدفع بعدم جواز نظر الموضوع لسبق الفصل فيه لا يعتبر من النظام العام، وذلك علي الأقل بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالمرتبات وما شاكلها، والتي لا تكون الأحكام الصادرة فيها حجة علي الكافة.
٧٨١	المبدأ رقم (١٠٢٠) : لمفوض الدولة الحق في الدفع بجميع الدفوع المتعلقة بالنظام العام.

٧٨٢	المبحث الثالث مبادئ المحكمة الإدارية العليا في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها
٧٨٢	المبدأ رقم (١٠٢١) : الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها — شرط اتحاد المنازعة في الخصوم والموضوع والسبب.
٧٨٢	المبدأ رقم (١٠٢٢) : الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها هو دفع موضوعي يجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوي وفي أي درجة من درجات التقاضي.
٧٨٣	المبدأ رقم (١٠٢٣) : الحكم بمقتضاها عنوان الحقيقة فيما قضي به أيًا كانت الحقيقة الموضوعية فيه — إذا صدر في موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان وكان الأخير منهما يخالف الأول الذي كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ثم طعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن في الأول وكان قد فات ميعاد الطعن فيه فلا مندوحة لها من إلغاء هذا الحكم الأخير.
٧٨٣	المبدأ رقم (١٠٢٤) : حجية الشيء المقضي — استقرار الأوضاع الإدارية — الأحكام الصادرة من القضاء الإداري بالرفض لا حجية عينية لها على الكافة.
٧٨٥	المبدأ رقم (١٠٢٥) : إتحاد الخصوم في دعوي المطالبة بالراتب عن مدد للفصل من الخدمة وفي دعوي التعويض عن الضرر المادي المترتب علي قرار الفصل لا يكفي لعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها طالما اختلف كل من السبب والموضوع.

٧٨٥	<p>المبدأ رقم (١٠٢٦) :</p> <p>(١) في نطاق القانون العام وفي ظل تطبيق مبدأ المشروعية متى انحسم النزاع في شأن المركز القانوني التنظيمي حاز قوة الشيء المحكوم فيه ومن ثم استقر الوضع الإداري نهائياً ولا يجوز إثارة النزاع فيه بدعوي جديدة لما في ذلك من زعزعة لهذا الوضع الذي استقر وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري.</p> <p>(٢) إستقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها وهي حكمة ترتبط بالصالح العام ولهيئة مفوضي الدولة الدفع بقوة الشيء المحكوم به.</p>
٧٨٦	<p>المبدأ رقم (١٠٢٧) :</p> <p>الحجية العينية لحكم الإلغاء.</p>
٧٨٦	<p>المبدأ رقم (١٠٢٨) :</p> <p>الحجية النسبية لحكم التسوية.</p>
٧٨٦	<p>المبدأ رقم (١٠٢٩) :</p> <p>الحجية النسبية لحكم المنازعة في الأجر.</p>
٧٨٦	<p>المبدأ رقم (١٠٣٠) :</p> <p>حيازة صفة المدعي لقوة الشيء المقضي به متى صدر الحكم في طلب وقف التنفيذ بقبول الدعوى شكلاً.</p>
٧٨٧	<p>المبدأ رقم (١٠٣١) :</p> <p>قوة الأمر المقضي — وجوب تفسير القواعد الخاصة بها تفسيراً ضيقاً والإحتراس في توسيع مداها.</p>
٧٨٧	<p>المبدأ رقم (١٠٣٢) :</p> <p>وجوب أن الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم في شأن تنازعهم.</p>
٧٨٧	<p>المبدأ رقم (١٠٣٣) :</p> <p>ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنسم بها أحكام الإلغاء</p>

٧٨٨	<p>أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام عامة.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٤) :</p> <p>حجية الشيء المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سبباً وموضوعاً.</p>
٧٨٨	<p>المبدأ رقم (١٠٣٥) :</p> <p>شروط قيام حجية الأمر المقضي قسمان:</p> <p><u>القسم الأول يتعلق بالحكم</u>، وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق دون هذه الأسباب</p> <p><u>والقسم الثاني يتعلق بالحق المدعى به</u> بأن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية بالنسبة للخصوم أنفسهم، وإتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، وأن يتحقق أخيراً إتحاد في السبب.</p>
٧٨٩	<p>المبدأ رقم (١٠٣٦) :</p> <p>تقوم حجية الأمر المقضي علي فكرتين رئيسيتين:</p> <p><u>الفكرة الأولى</u> هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات مادام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتي تقف بالتقاضي عند حد فلا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم.</p> <p><u>والفكرة الثانية</u> هي الحيلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية إستقراراً للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.</p>
٧٩٠	<p>المبدأ رقم (١٠٣٧) :</p> <p>متى كان الحكم نهائياً امتنع إثارة مسألة الإختصاص.</p>
٧٩١	<p>المبدأ رقم (١٠٣٨) :</p> <p>مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن أحكام الجنسية مشروط بوحدة</p>

٧٩١	<p>المحل ووحدة السبب وأن يكون طرفاً الرابطة وهما الفرد والدولة ممثلين في الخصومة.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٩) :</p>
٧٩٢	<p>الحكم باستمرار صرف للراتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة لحين إلغاء القرار الصادر بالفصل طبقاً لقانون مجلس الدولة شأنه شأن الحكم بوقف التنفيذ وإن كان لا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعاً إلا أن ذلك يظل حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها وينبغي علي ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٤٠) :</p>
٧٩٢	<p>حجية الحكم للمنطوق أما الأسباب التي إستند إليه في الحكم والتي تتعلق بمسائل لا أثر لها علي الدعوي ولم تكن المحكمة بحاجة إلي بحثها وهي في صدد الفصل فيها فلا حجية لها.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٤١) :</p>
٧٩٣	<p>حجية الشيء المقضي - شروطها - عدم جواز الاستناد إلى الحجية والتمسك بها إلا إذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التي كانت عليه الدعوى المقضي فيها - أثر صدور تشريع جديد يتضمن أساس قانوني جديد.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٤٢) :</p>
٧٩٣	<p>وزارة الحربية والجامع الأزهر جهتان ليستا سوي فروع للحكومة وأثره أن الدعويين المقامتين ضدهما تتحدان خصوماً بما يتعين معه الحكم في الدعوي الثانية بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٤٣) :</p> <p>حجية الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد مقصورة</p>

	علي ما قضي به الحكم من الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكليف الذي ذهب إليه الحكم بأن حقيقة طلب المدعي هو طلب إلغاء لا طلب تسوية.
٧٩٤	المبدأ رقم (١٠٤٤) : الحكم بوقف الدعوي تعليقاً حتي يفصل في مسألة أولية هو حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به.
٧٩٤	المبدأ رقم (١٠٤٥) : ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه مل لم ترتبط الأسباب بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها.
٧٩٤	المبدأ رقم (١٠٤٦) : حجية الشيء المقضي تسمو علي قواعد النظام العام.
٧٩٤	المبدأ رقم (١٠٤٧) : قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً من النظام العام.
٧٩٥	المبدأ رقم (١٠٤٨) : صدور حكم من المحكمة التأديبية بعد إقامة الطعن على حكم لها ، ودون إنتظار الفصل فيه، لا يحوز ثمة حجية تغل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب علي الحكم المطعون فيه ووزنه بميزان القانون.
٧٩٥	المبدأ رقم (١٠٤٩) : رفض دائرة فحص الطعون للطعن المقدم في حكم محكمة القضاء الإداري يترتب عليه أن يصبح الحكم نهائياً ويحوز قوة الشيء المقضي.
٧٩٦	المبدأ رقم (١٠٥٠) : لا حجية لحكم المحكمة التأديبية التي أحالت الدعوي إلي المحكمة التأديبية الأخرى بعد إلغاء الإحالة بحكم المحكمة الإدارية العليا.

٧٩٦	المبدأ رقم (١٠٥١) : ما يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من قرارات باعتتماد قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر من الأحكام التي تحوز حجية الأمر المقضي - أثر ذلك - تكون حجة على الكافة فيما فصلت فيه من حقوق - يسري في شأنها الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه.
٧٩٧	المبدأ رقم (١٠٥٢) : صيرورة الحكم الموضوعي نهائياً بعدم الطعن خلال الميعاد لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشق المستعجل ويتعين الحكم بعدم جواز نظر الطعن.
٧٩٧	المبدأ رقم (١٠٥٣) : حياسة الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة لقوة الأمر المقضي إذا فوت المدعي عليه علي نفسه طريق الطعن.
٧٩٨	المبدأ رقم (١٠٥٤) : حجية الأمر المقضي به لا تقوم إلا بتوفر وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سبباً موضوعاً.
٧٩٨	المبدأ رقم (١٠٥٥) : حكم الإلغاء يتمتع بحجية مطلقة ويسري في مواجهة الكافة.
٧٩٨	المبدأ رقم (١٠٥٦) : تتوفر الحجية للقرار الصادر من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي حيث أن المشرع قد حدد لها اختصاصاً قضائياً وذلك في حالة توفر شروط الحجية.
٧٩٩	المبدأ رقم (١٠٥٧) : يشترط للدفع بحجية الأمر المقضي به إتحاد الخصوم والمحل والسبب.
٧٩٩	المبدأ رقم (١٠٥٨) : خروج بحث مشروعية القرار الإداري عن نطاق الاختصاص

٧٩٩	<p>الولائي للمحاكم الجنائية أو المدنية يجعل التعرض له لا يحوز قوة الأمر المقضى به.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥٩) :</p>
٨٠٠	<p>للمحكمة كقضاء مستعجل أن تتلمس توافر شروط قبول الدعوى من ظاهر الأمور بما لا يقطع السبيل على كل صاحب مصلحة أن يثبت ما يخالف ذلك في مرحلة نظر الموضوع.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦٠) :</p>
٨٠٠	<p>عدم جواز إعادة عرض النزاع مرة أخرى بعد سابقه الفصل فيه بحكم حائز لقوة الأمر المقضى به.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦١) :</p>
٨٠١	<p>المسألة التي لم تنظرها المحكمة فعلاً لا يمكن أن تكون موضوعاً لحكم حاز قوة الأمر المقضى ولا يثور بشأنها الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦٢) :</p>
٨٠١	<p>ما تصدره اللجان القضائية للإصلاح الزراعي من قرارات في المنازعات المختصة بها قانوناً يحوز حجية الأمر المقضى متى توافرت شروطها.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦٣) :</p>
٨٠١	<p>متى قضت محكمة القضاء الإداري ضمناً بإختصاصها بحكم حاز قوة الأمر المقضى به فلا يجوز لها أن تعاود بحث هذا الأمر والقضاء فيه بحكم مخالف.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦٤) :</p>
٨٠٢	<p>لا تثبت حجية الأمر المقضى إلا بأن يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم الذي أصدرته.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦٥) :</p>
	<p>حجية الأحكام القضائية تمتد إلى الخلف العام من دائنين وورثة وإلى الخلف الخاص.</p>

٨٠٢	<p>المبدأ رقم (١٠٦٦) :</p> <p>أثر حكم دائرة توحيد المبادئ على الأحكام السابقة لها — صدور حكم لا حق مغاير من ذات المحكمة بالهيئة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص هذه للهيئة يقتصر على الطعون التي تحال إليها من دوائر المحكمة الإدارية العليا لترسى فيها مبدأ يستقر عليه ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة من تلك الهيئة لا تنسحب على الأحكام السابق صدورها بما حازته من حجية ولا تجردها من صحتها أو تنزع عنها قوتها.</p>
٨٠٣	<p>المبدأ رقم (١٠٦٧) :</p> <p>الأحكام الصادرة في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة وهذه الحجية ترتب أثرها دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم صادراً في دعوى رفعت ابتداءً مستقلة عن أى نزاع آخر وهى ما يطلق عليها الدعوى المجردة بالجنسية أو دعوى الإعراف بالجنسية أو كان الحكم قد صدر في موضوع الجنسية كمسألة أولية لازمة للفصل في نزاع مدنى أو إدارى أو غير ذلك.</p>
٨٠٣	<p>المبدأ رقم (١٠٦٨) :</p> <p>وحدة المحل وتحقق شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.</p>
٨٠٤	<p>المبدأ رقم (١٠٦٩) :</p> <p>لا تلحق الحجية إلا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها إلا مع وحدة الخصوم والمحل والسبب.</p>
٨٠٤	<p>المبدأ رقم (١٠٧٠) :</p> <p>نطاق حجية الأحكام الصادرة من دائرة توحيد المبادئ — لا تسرى بأثر رجعى حتى لا تمس الأحكام القضائية النهائية التي استقرت بها المراكز القانون للأطراف المعينه.</p>
٨٠٤	<p>المبدأ رقم (١٠٧١) :</p> <p>يشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن</p>

٨٠٥	<p>يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٧٢) :</p>
	<p>المحكمة تقضى بالحجية من تلقاء نفسها المتعلقة بالنظام العام دون توقف على طلب الخصوم أو تنازلهم الإختياري عن الحكم وإعمال الحجية يستتبع حتما عدم قبول الدعوى ابتداء وعدم قيامها منذ رفعها وما ترتب عليها من إجراءات وأحكام.</p>
٨٠٦	<p>المبدأ رقم (١٠٧٣) :</p> <p>يشترط للدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه إتحاد الخصوم والموضوع والسبب.</p>
٨٠٦	<p>المبدأ رقم (١٠٧٤) :</p> <p>يشترط لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل والسبب.</p>
٨٠٦	<p>المبدأ رقم (١٠٧٥) :</p> <p>الأحكام النهائية الحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه هي أحكام كاشفة للحقوق التي قضت بها وليست منشئة لها.</p>
٨٠٧	<p>المبدأ رقم (١٠٧٦) :</p> <p>الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية.</p> <p>وعن امتداد حجية الأحكام القضائية إلى الخلف العام والخاص للخصم جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على ما يلي</p>
٨٠٧	<p>المبدأ رقم (١٠٧٧) :</p> <p>الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص - الحكم في الكل يعتبر قضاء في الجزء.</p>
٨٠٨	<p>المبدأ رقم (١٠٧٨) :</p> <p>متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى يكون حجة فيما فصل فيه من مسائل ويعتبر عنوانا للحقيقة - قوة الأمر المقضى للحكم تسمو على</p>

	قواعد النظام العام ولا يجوز للمماس بها وهي تغطي حتى الخطأ في تطبيق القانون بافتراض وقوعه.
٨٠٨	المبدأ رقم (١٠٧٩) : الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها. حجية الأمر المقضي - شروطها - المحكمة تقضي بهذه الحجية من تلقاء نفسها - تطبيق.
٨١٠	المبدأ رقم (١٠٨٠) : تغير الأساس القانوني للخصومة في الدعوي يجيز إعادة طرح النزاع من جديد .
٨١٠	المبدأ رقم (١٠٨١) : حيازة الحكم لقوة الشيء المقضى به يوجب إتحاد كل من الدعويين سبباً وموضوعاً وخصوماً.
٨١٠	المبدأ رقم (١٠٨٢) : حجية الشيء المقضي - شروطها - عدم حيازة الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص للحجية - تطبيق.
٨١١	المبدأ رقم (١٠٨٣) : صدور قرار من اللجنة القضائية بعدم اختصاصها بنظر الاعتراض لوجود قرار بالاستيلاء لا يعد فصلاً في موضوع النزاع بما يتعين معه رفض الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه .
٨١١	المبدأ رقم (١٠٨٤) : شروط قيام حجية الأمر المقضى قسمان ١- : قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بدون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضاً حجية الأمر المقضى ٢- . القسم الآخر يتعلق بالحق المدعي به ويشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة

	للخصوم أنفسهم وإتخاذ في المحل إذا لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته وإتخاذ في السبب.
٨١٢	المبدأ رقم (١٠٨٥) : قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا في نزاع يتحد فيه الخصوم والمحل والسبب
٨١٢	المبدأ رقم (١٠٨٦) : حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد إلي ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمناً.
٨١٣	المبدأ رقم (١٠٨٧) : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أثر لحجية الأحكام فيما فصلت فيه بما تحمله من قوة الشيء المقضى به — مناط صحة الدفع وجود حكم فاصل في الموضوع يمنع من إعادة النظر فيما قضى فيه من جديد.
٨١٣	المبدأ رقم (١٠٨٨) : إذا كان للحكم الجنائي حجية في الإثبات في المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الإتهام ونسبتها إلي المتهم — فإن هذه الحجية تكون للأحكام الجنائية في مجال المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة — لا يتصور قانوناً وعقلاً أن يهدر أمام القضاء الإداري ما تم التحقق من وجوده بمقتضى التحقيق الجنائي من وقائع على يد القاضى الجنائي من إثبات حدوث الوقائع في المكان والزمان وإدانة المتهمين.
٨١٤	المبدأ رقم (١٠٨٩) : شروط الدفع بحجية الأمر المقضى.
٨١٥	المبدأ رقم (١٠٩٠) : حجية الأحكام — شروط التمسك بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

٨١٥	المبدأ رقم (١٠٩١) : شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها.
٨١٥	المبدأ رقم (١٠٩٢) : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها — اتحاد للموضوع.
٨١٥	المبدأ رقم (١٠٩٣) : الحكم بوقف الدعوى حكم قطعي في طريقة سير الدعوى ويقرر عدم صلاحيتها للحكم فيها بحالتها — اكتسابه حجية الشيء للمحكوم به — أثر ذلك على الدعوى الأخرى المنظورة أمام المحكمة المتفقة معها في أشخاصها وموضوعها وسببها.
٨١٦	المبدأ رقم (١٠٩٤) : حجية الأمر المقضي — شروطها — المقصود بوحدة الخصوم في دعوى الإلغاء — إن إختلاف الخصوم فقط مع إتحاد المحل والسبب يوجب تطبيق قاعدة الحجية نظراً لعينية الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري.
٨١٨	المبدأ رقم (١٠٩٥) : حجية الأمر المقضي — شروطها — الأحكام التي حازت قوه الأمر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً — متى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها — للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها — يشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب — تطبيق.
٨١٩	المبدأ رقم (١٠٩٦) : شروط قبول الدفع بحجة الأمر المقضي — تطبيق على حالة قرار سلبي .

٨٢١	<p>المبدأ رقم (١٠٩٧) :</p> <p>اختلاف موضوع كل من الدعويين عن الأخرى يتخلف معه شرط إتحاد المحل بما يجعل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير قائم على سنده الصحيح. المادة (١٠١) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .</p>
٨٢١	<p>المبدأ رقم (١٠٩٨) :</p> <p>شروط الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — قواعد قوة الأمر المقضي من القواعد التي يتعين التضييق في تفسيرها.</p>
٨٢٢	<p>المبدأ رقم (١٠٩٩) :</p> <p>حجية الحكم مقصورة على من كان طرفاً في الخصومة الصادر فيها الحكم سواء كان مدعياً أو مدعى عليه، متدخلاً إنضمامياً أو إختصاصياً — شروط الحجية المقضي — تطبيق.</p>
٨٢٤	<p>المبدأ رقم (١١٠٠) :</p> <p>وجوب التمييز بين السبب والدليل، فالسبب قد يتعدد كما قد تتعدد الأدلة، ولا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضي ما دام السبب متحداً.</p>
٨٢٥	<p>المبدأ رقم (١١٠١) :</p> <p>حجية الأمر المقضي — شروطها — حجية الحكم تلحق منطوقه وما أرتبط به من أسبابه ارتباطاً وثيقاً — تطبيق.</p>
٨٢٦	<p>المبدأ رقم (١١٠٢) :</p> <p>حجية الأمر المقضي — شروطها.</p>
٨٢٦	<p>المبدأ رقم (١١٠٣) :</p> <p>حجية الأمر المقضي — شروطها — التمييز بين السبب والدليل — السبب هو المصدر الذي يتولد عنه الحق المدعى به — الدليل هو وسيلة إثبات الحق — المعول عليه في قيام الحجية هو وحدة السبب وليس وحدة الدليل — نتيجة: تعدد الأدلة لا يحول في ذاته دون قيام حجية الأمر المقضي متى توافرت لها شرائطها.</p>

٨٢٨	المبدأ رقم (١١٠٤) :
	الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائياً بنظر الدعوى يحوز قوة الأمر المقضي متى فات ميعاد الطعن فيه - أساس ذلك:
٨٢٩	المبدأ رقم (١١٠٥) :
	الحكم بانتهاء الخصومة لزوال المنازعة والمصلحة فيها لا يحوز حجية في شأن منازعة أخرى، لأنه لم يفصل أصلاً في موضوع مما يمكن بحث اتحاده أو عدم اتحاده مع موضوع دعوى أخرى.
٨٣٠	المبدأ رقم (١١٠٦) :
	شروط إعمال حجية الأحكام القضائية إتحاد الخصوم والمحل والسبب بين الدعويين السابقة واللاحقة - يجب أن يكون الحكم المعمول على حجته صادراً من الجهة القضائية صاحبة الولاية بالفصل في النزاع - صدور الحكم من محكمة لا ولاية لها - أثر ذلك عدم حيازة الحكم أي حجية أمام المحكمة المختصة.
٨٣٣	الباب السادس
	الدفع بالتقادم
٨٣٩	الفصل الأول
	الدفع بسقوط الحق بالتقادم
٨٣٩	المبدأ رقم (١١٠٧) :
	(١) مقتضيات النظام الإداري قد مالت بفقهاء القضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعته هذه العلاقة والتدرج الرئاسي الذي تقوم عليه.
	(٢) المفروض في السلطة الرئاسية هو إنصاف الموظف بتطبيق القانون حتي ينصرف إلى عمله هادئ البال دون أن يضطر إلى الالتجاء إلى القضاء.
	(٣) يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم، الطلب أو التظلم

	الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه وطالبا أداءه.
٨٣٩	المبدأ رقم (١١٠٨) : الدورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني هما من الخصائص المنفردة عن طبيعة الحق في ذاته - فالتقادم الخمسي لا يقوم علي قرينه الوفاء كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقادم وإنما يرجع في الأساس إلى أن المدين يفترض فيه أداء الديون الدورية
٨٤٠	المبدأ رقم (١١٠٩) : التقادم الثلاثي طبقا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني خاص بدعوي التعويض عن العمل غير المشروع ويقتصر تطبيقه علي الحقوق الناشئة عن العمل غير المشروع.
٨٤٠	المبدأ رقم (١١١٠) : سقوط حق الجهة الادارية في استرداد ما قامت بأدائه للموظف بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من يوم علم الجهة الادارية بحقها في الاسترداد.
٨٤١	المبدأ رقم (١١١١) : تسقط دعوي المطالبة بتسوية حاله العامل بالتقادم الطويل.
٨٤١	المبدأ رقم (١١١٢) : يبدأ ميعاد سقوط دعوي المطالبة بتسوية حاله العامل بالتقادم الطويل من تاريخ تعديل حاله العامل.
٨٤١	المبدأ رقم (١١١٣) : التقادم الخاص بالمرتبات مدته خمس سنوات - الماهية وما في حكمها من البالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا لها إذا لم تتم المطالبة بها قضائيا خلال خمس سنوات من تاريخ الحق في اقتضاها.

٨٤١	المبدأ رقم (١١١٤) : مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة (٦٥٤) من القانون المدني هي مدة تقادم مسقط لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط بانقضائها الدعوى تلقائيا وإنما يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائنيه أو كل ذي شأن.
٨٤٢	المبدأ رقم (١١١٥) : أحق في حساب مدة الخدمة السابقة وضمها إلى مدة الخدمة الحالية لا يسقط إلا بمضي خمسة عشر عامًا.
٨٤٢	المبدأ رقم (١١١٦) : الحق الدوري المتجدد يخضع للتقادم الخمسي.
	المبدأ رقم (١١١٧) : الالتزام بالرد متى كان مصدره القانون فلا يتقادم هذا الالتزام إلا بمضي خمسة عشر عامًا.
٨٤٣	المبدأ رقم (١١١٨) : المنازعات الإدارية ومواعيد قبولها وعلاقتها بالتقادم الطويل.
٨٤٣	المبدأ رقم (١١١٩) : التقادم يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه إنه لا يعتبر من النظام العام — لا يجوز لهيئته مفوضي الدولة الدفع بالتقادم غير المتعلق بالنظام العام ما لم يتمسك به أصحاب الشأن — فلا تملك المحكمة أن تقضى بالسقوط من تلقاء نفسها كل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات في شأن تقادم الماهية.
٨٤٤	المبدأ رقم (١١٢٠) : الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام فيجب التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة ولا يغنى عنه طلب رفض الدعوى أو التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم.

٨٤٤	<p>المبدأ رقم (١١٢١) :</p> <p>صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما به من توابعه - قطع التقادم في إحدى الدعويين يقطع التقادم في الدعوى الأخرى كطلب إلغاء قرار والتعويض عنه.</p>
٨٤٤	<p>المبدأ رقم (١١٢٢) :</p> <p>لا تسقط الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة بالتقادم - مناط الإفادة من هذه الحكم ألا تكون تلك الحقوق قد سقطت قبل العمل بهذا الدستور في ١١/٩/١٩٧١.</p>
٨٤٥	<p>المبدأ رقم (١١٢٣) :</p> <p>ميعاد التقادم بالنسبة لدعوى التعويض عن القرار المخالف للقانون والمطلوب التعويض عنه يسري من تاريخ نشر القرار أو إعلانه أو العلم اليقيني به.</p>
٨٤٥	<p>المبدأ رقم (١١٢٤) :</p> <p>تقادم الرسوم القضائية الصادر بها حكم نهائي بإنقضاء خمسة عشرة سنة من تاريخ صدور الحكم.</p>
٨٤٦	<p>المبدأ رقم (١١٢٥) :</p> <p>سقوط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمضي خمسة عشر عامًا - أساس ذلك.</p>
٨٤٨	<p>المبدأ رقم (١١٢٦) :</p> <p>(١) الالتزام يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد نص خاص من القانون.</p>
٨٤٨	<p>(٢) حقوق تتقادم بمدد أقصر من التقادم الطويل:</p> <p>أولا: الحقوق الدورية المتجددة وتتقادم بخمس سنوات مثال ذلك: أجره المباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكر ، الفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات.</p>

	ثانيا :التعويض عن العمل غير المشروع يسرى فى شأنه التقادم الثلاثي.
٨٤٩	المبدأ رقم (١١٢٧) :
	الالتزام يتقادم بإنقضاء خمس عشرة سنة - الحكمة من تقرير هذا التقادم هو إستقرار الحق بعد مدة من الزمن.
٨٤٩	المبدأ رقم (١١٢٨) :
	الدفع بسقوط حق المدعى فى المعاش بالتقادم الطويل لعدم طلبه فى الميعاد المقرر قانونا لا يكون له محل إذا ثبت أن المدعى ليس له أصل حق فى هذا المعاش .
٨٥٠	المبدأ رقم (١١٢٩) :
	المطالبة بأى حق من الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعي تعتبر شاملة للمطالبة ببقية الحقوق الأخرى - لا يجوز بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون ينصرف هذا الحظر إلى أية منازعة يراد بها تعديل المعاش أصلا أو مقداراً مهما كان سببها ومناطقها تحقيقا لاستقرار أوضاع العاملين والحكومة.
٨٥٠	المبدأ رقم (١١٣٠) :
	المطالبة القضائية التى تقطع التقادم هى المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق المراد إقتضاءه.
٨٥١	المبدأ رقم (١١٣١) :
	سقوط حق الإدارة فى الرجوع على العامل بقيمه التعويض عن الإضرار التى تسبب فى إحداثها بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذى يثبت فيه علمها بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه.
٨٥١	المبدأ رقم (١١٣٢) :
	سقوط المطالبة بثمن وقيمة البضائع التى تبيعها مصلحة الجمارك بمضي ثلاث سنوات - أساس ذلك:

٨٥٢	<p>المبدأ رقم (١١٣٣) :</p> <p>(١) تستمد الإدارة حقها في مطالبة عضو البعثة بالمبالغ التي أنفقت عليه من القانون مباشرة بينما تستمد حقها في مطالبة الضامن من تعهده بالضمان .</p> <p>(٢) ينقضي حق الإدارة بمضي خمسة عشرة سنة .</p> <p>(٣) لا ينطبق التقادم الخمسي المتعلق بالحقوق الدورية المتجددة ولا التقادم الثلاثي - أساس ذلك :</p>
٨٥٢	<p>المبدأ رقم (١١٣٤) :</p> <p>سقوط الدعاوي الناشئة عن عقد العمل بالتقادم بإنقضاء سنة تبدأ من تاريخ إنتهاء العقد</p>
٨٥٣	<p>المبدأ رقم (١١٣٥) :</p> <p>وقف سريان التقادم خلال مدة الإعتقال.</p>
٨٥٣	<p>المبدأ رقم (١١٣٦) :</p> <p>الأصل في دعوي رد غير المستحق أنها تسقط بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الإسترداد أو بمضي ١٥ سنة من يوم نشوء الإلتزام.</p>
٨٥٣	<p>المبدأ رقم (١١٣٧) :</p> <p>الأخذ بفكرة التقادم المسقط للسلطة بالحقوق في مجال روابط القانون العام - المنازعة في الأحقية في المعاش ، مضي خمس عشرة سنة - أثر ذلك - تطبيق.</p>
٨٥٥	<p>المبدأ رقم (١١٣٨) :</p> <p>دفع بالتقادم الطويل - لا يتعلق بالنظام العام - أساس ذلك: لكل تقادم شروطه وأحكامه .</p>
٨٥٥	<p>المبدأ رقم (١١٣٩) :</p> <p>الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ، ولا يجوز للمحكمة أن تقتضي به من تلقاء نفسها - عدم جواز الدفع بالتقادم لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا .</p>

٨٥٦	<p>المبدأ رقم (١١٤٠) :</p> <p>دفع بالتقادم — الحق في التسوية يستمد مباشرة من القانون — تقادم مرتبات العاملين بالدولة وما في حكمها بمعنى خمس سنوات إذا لم يطالب بها صاحب الحق قضائياً أو إدارياً خلال تلك المدة — المحكمة تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها — مناط تطبيق ذلك :</p>
٨٥٧	<p>المبدأ رقم (١١٤١) :</p> <p>دفع التقادم — خضوع الماهيات وما في حكمها للتقادم الخمس — شروط أعمال هذا الحكم — التقادم يتقيد بحالة العذر المانع من المطالبة بالحق — الإصابة بمرض عقلي مزمن غير مستقر مانع موقف لسريان التقادم أو انتفاؤه — أثر ذلك.</p>
٨٥٨	<p>المبدأ رقم (١١٤٢) :</p> <p>دفع بالتقادم — الحقوق المتولدة عن العقود الإدارية تتقادم بمضي خمس عشرة سنة أساس ذلك :</p>
٨٥٩	<p>المبدأ رقم (١١٤٣) :</p> <p>دفع بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عن قرار إداري نهائي مخالف للقانون — أساس المسؤولية تعود إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام (القانون) — تطبيق :</p>
٨٦٠	<p>المبدأ رقم (١١٤٤) :</p> <p>تقادم دعوى المطالبة بالالتزامات المترتبة على أعمال الشركات — تطبيق :</p>
٨٦١	<p>المبدأ رقم (١١٤٥) :</p> <p>تقادم الالتزام بمعنى خمس عشرة سنة — بداية التقادم — انقطاعه — أثر ذلك — تطبيق .</p>
٨٦٢	<p>المبدأ رقم (١١٤٦) :</p> <p>تقادم — تقادم الحق في المطالبة بتسوية الحالة — التقادم الطويل — حكمة التقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في مجال روابط القانون العام — فيما عدا طلبات إلغاء القرارات الإدارية لا تسقط الحقوق في</p>

	الطلبات الأخرى إلا بالتقدم الطويل ما لم يوجد نص خاص يخالف ذلك .
٨٦٣	<p>المبدأ رقم (١١٤٧) :</p> <p>التقدم المسقط هو خمسة عشر سنة ما لم ينص القانون على مدة أخرى — سريان التقدم ووقفه — فقه السنة التنفيذي يقطع مدة التقدم — تطبيق .</p>
٨٦٥	<p>المبدأ رقم (١١٤٨) :</p> <p>إذا كان من الجائز للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بسقوط حق العامل في الأجر الذي لم يطالب به خلال خمس سنوات ، فإنه لا يجوز لها أن تقضي بتقدم حق الدولة في الرجوع على العامل بما صرفته له دون وجه الحق إلا إذا تمسك به العامل — الأصل في التقدم أنه لا يترتب عليه اكتمال مدة سقوط الالتزام من تلقاء ذاته ، بل لا بد أن يتمسك به المدين — التفرقة بين تقدم الديون المستحقة للدولة قبل الأفراد وتقدم ديون الأفراد المستحقة لهم قبل الدولة .</p>
٨٦٧	<p>الفصل الثاني</p> <p>الدفع بسقوط الحقوق</p> <p>الناشئة عن قوانين ونظم سابقة</p>
٨٦٩	<p>المبدأ رقم (١١٤٩) :</p> <p>المطالبة بحقوق العاملين الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذ ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون.</p>
٨٦٩	<p>المبدأ رقم (١١٥٠) :</p> <p>شروط تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالدولة — شرطان : الأول — أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والثاني — أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين والقواعد والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ -إذا توافر</p>

هذان الشرطان تعين علي صاحب الشأن المطالبة بحقه إخلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات -إذا انقضي هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجابته إلي طلبه، ولم يرفع دعوي المطالبة القضائية خلاله أمتنع علي المحكمة قبول الدعوي لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع علي جهة الإدارة لذات السبب النظر في طلبه أو إجابته إليه ما لم يكن ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي -ميعاد الثلاث سنوات الذي حددته المادة ٨٧ ينتهي في - ١٩٧٤/٩/٣١ طلب الإعفاء من الرسوم القضائية يقطع المدة.

٨٧١

المبدأ رقم (١١٥١) :

المادة ١١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين -المادتان (١ ، ٢) من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ لا يجوز لجهة الإدارة بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ أن تعدل المركز القانوني للعاملين علي أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي -لا يجوز للعامل أن يرفع الدعوي للمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضي أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه بعد - ١٩٨٥/٦/٣٠ مناط تقييد حق العامل في رفع الدعوي بالميعاد المشار إليه هو أن تكون دعواه متعلقة بالمطالبة بحق من الحقوق التي خواته إياها أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ - أما غير ذلك من الدعاوي فتظل بمنأى عن هذا الميعاد.

٨٧٢

المبدأ رقم (١١٥٢) :

حظر المشرع في المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ إستناداً إلي التشريعات المشار إليها في هذه المادة علي أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي - هذا الحظر ينصرف إلي جهة الإدارة كما ينصرف إلي العامل في ذات الوقت - العامل الذي لم يرفع الدعوي مطالباً بحقه الذي نشأ في ظل القوانين والقرارات

٨٧٢	<p>المشار إليها حتي ١٩٨٤/٦/٣٠ يتمتع وجوبا علي المحكمة قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ويمتنع أيضا علي الجهة الإدارية لذات السبب أجابته إلي طلبه.</p> <p>المبدأ رقم (١١٥٣) :</p>
٨٧٣	<p>لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل إستنادا إلي أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ علي أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذًا لحكم قضائي نهائي ينصرف هذا الحظر إلي جهة الإدارة وإلي العامل علي حد سواء.</p> <p>المبدأ رقم (١١٥٤) :</p>
٨٧٤	<p>تصفية الحقوق المترتبة علي القوانين والنظم السابقة علي نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١.</p> <p>المبدأ رقم (١١٥٥) :</p>
٨٧٤	<p>ميعاد رفع الدعوي للمطالبة بالحقوق التي نشأت قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة.</p> <p>المبدأ رقم (١١٥٦) :</p>
٨٧٥	<p>الآثار المترتبة علي تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - لا جوز تعديل المركز القانوني للعامل علي أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذًا لحكم قضائي عن دعوي أقيمت بالطريق الذي رسمه القانون قبل التاريخ المحدد - يعد هذا الميعاد من مواعيد السقوط التي لا تقبل وقفًا أو إنقطاعا.</p> <p>المبدأ رقم (١١٥٧) :</p>
٨٧٥	<p>دفع بالتقادم - تقادم الحقوق التعويضية الناشئة عن قوانين التأمين الصادرة عام ١٩٦١ وما بعده - عدم سريان التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه علي الدائن المطالبة بحقه - ميعاد سقوط الحق لا يفتح إلا من تاريخ زوال المانع بصور حكم المحكمة المحكمة الدستورية - أساس ذلك :</p>

٨٧٩	<p>الفصل الثالث</p> <p>الدفع بسقوط الدعوى التأديبية</p>
٨٧٩	<p>المبدأ رقم (١١٥٨) :</p> <p>المعول عليه في مجال حساب مدة التقادم المسقط للدعوى التأديبية ليس هو تاريخ إحالة المتهم إلى المحكمة التأديبية وإنما هو التاريخ الذي نشطت فيه الجهة المختصة إلى إتخاذ إجراءات التحقيق.</p>
٨٧٩	<p>المبدأ رقم (١١٥٩) :</p> <p>إذا كانت الواقعة محل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة جنائية فإن مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل إلى ما يساوي المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية.</p>
٨٧٩	<p>المبدأ رقم (١١٦٠) :</p> <p>إنقضاء الدعويين الجنائية والتأديبية من النظام العام - أثر ذلك.</p>
٨٨٠	<p>المبدأ رقم (١١٦١) :</p> <p>مدة السقوط تسري من جديد بعد قطعها بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة.</p>
٨٨٠	<p>المبدأ رقم (١١٦٢) :</p> <p>ميعاد اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات على قرار الجهة الإدارية في المخالفات المالية وطلبه تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية هو ميعاد سقوط بحيث إذا انقضى هذا الميعاد دون أن يطلب رئيس الجهاز تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية سقط حقه في الاعتراض.</p>
٨٨١	<p>المبدأ رقم (١١٦٣) :</p> <p>الدفع بسقوط الدعوى التأديبية يجب أن يكون محدداً للمخالفات التي سقطت بالتقادم وتاريخ حدوثها على وجه التحديد وتاريخ علم الرئيس المباشر بها والدليل على ذلك حتى يمكن تطبيق القانون.</p>

٨٨١	المبدأ رقم (١١٦٤) : حق الطعن في حكم المحكمة التأديبية الباطل — انفتاح الميعاد بما لا يتجاوز خمسة عشر سنة من تاريخ صدور الحكم الباطل وهي مدة سقوط الحق بالتقادم الطويل — الحكمة من ذلك : استقرار الأحكام القضائية والمراكز القانونية ، وحتى لا تبقى مزعزعة إلى الأبد فتضار المصلحة العامة .
٨٨٣	المبدأ رقم (١١٦٥) : المادة ٩١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٨٣ — مدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة.
٨٨٧	الفصل الرابع التطبيقات القضائية في الدفع بالتقادم بوجه عام
٨٨٧	المبحث الأول الدفع بالتقادم في قضاء محكمة النقض
٨٨٧	المطلب الأول وجوب الدفع بالتقادم
٨٨٧	المبدأ رقم (١١٦٦) : الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام.
٨٨٧	المبدأ رقم (١١٦٧) : (١) القانون المدني ، في خصوم التقادم ، لم يجتزئ فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد بل تناول حالات أخرى تعتبر من روابط القانون العام كما هو الحال في المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات المستحقة للموظفين والضرائب والرسوم . (٢) الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة في القانون المدني ما لم يوجد تشريع خاص يقضى بغير ذلك.

٨٨٨	المبدأ رقم (١١٦٨) :
	النزول عن الدفع بالتقادم دفع موضوعي لا يفترض ولا يؤخذ بالظن.
٨٨٨	المبدأ رقم (١١٦٩) :
	استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت للحق فيه مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك.
٨٨٩	المبدأ رقم (١١٧٠) :
	للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .
٨٨٩	المبدأ رقم (١١٧١) :
	للتقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع.
٨٨٩	المبدأ رقم (١١٧٢) :
	الحكم بقبول الدفع بالتقادم هو قضاء فى أصل الدعوى ينقضى به الالتزام ولازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى.
٨٩٠	المبدأ رقم (١١٧٣) :
	الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام وإذا ما أريد التمسك بنوع من أنواع التقادم فينبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع فى عبارة واضحة لا تحتمل الإبهام ولا يغنى عن ذلك التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه.
٨٩٠	المبدأ رقم (١١٧٤) :
	التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع — لا يقبل التمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض.
٨٩٠	المبدأ رقم (١١٧٥) :
	حسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من وقف أو انقطاع.
٨٩١	المبدأ رقم (١١٧٦) :
	المطالبة القضائية التى تقطع التقادم هى المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذى يراد اقتضاؤه — صحيفة الدعوى المتضمنة

	المطالبة بحق ما لا تقطع التقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه.
٨٩١	المطلب الثاني
	التقادم الحولى
٨٩١	المبدأ رقم (١١٧٧) :
	(١) للتقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدنى - وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء وربوها لأشخاص لا يتجرون في هذه الأشياء، وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان للطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم ، وحقوق العمال والخدم والأجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات - يقوم على قرينة الوفاء - أثر ذلك: على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً.
	(٢) التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ - وهو لا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل - لا يقوم على هذه المظنة ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموائمة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء ، ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الإستهراق لاختلاف العلة التى يقوم عليها ويدور معها.
٨٩٢	المبدأ رقم (١١٧٨) :
	التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدنى يقوم على قرينة الوفاء ، وهى " مظنة " رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه - هى يمين الإستهراق - بينما لا يقوم التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ على تلك القرينة.
٨٩٣	المبدأ رقم (١١٧٩) :
	دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل للتعسفى تسقط بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل.

٨٩٣	<p>المبدأ رقم (١١٨٠) :</p> <p>الدعوى الناشئة عن عقد العمل تسقط بالتقادم بانقضاء سنه تبدأ من وقت انتهاء العقد إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المئوية في جملة الإيراد فإن المدة فيها تبدأ من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد.</p>
٨٩٤	<p>المبدأ رقم (١١٨١) :</p> <p>المشرع أخضع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط للتقادم الحولى وذلك لاستقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمؤدية إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء — عدم سريان هذا التقادم على دعاوى التعويض عن إصابات العمل .</p>
٨٩٥	<p>المطلب الثالث</p> <p>التقادم الثلاثي</p>
٨٩٥	<p>المبدأ رقم (١١٨٢) :</p> <p>(١) تسقط بمقتضاها دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه.</p> <p>(٢) بسريان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التي قررها النص الجديد.</p>
٨٩٥	<p>المبدأ رقم (١١٨٣) :</p> <p>التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون.</p>
٨٩٥	<p>المبدأ رقم (١١٨٤) :</p> <p>(١) دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث وبشخص من أحدثه فإذا لم يعلم بذلك فإن تلك الدعوى تسقط</p>

	<p>بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع.</p> <p>(٢) علم المضرور بالضرر ومحدثه وارتباط العمل الضار بقيام دعوى جنائية إلى جانب الدعوى المدنية ، وكون الدعوى الجنائية لم تسقط بعد ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية.</p>
٨٩٧	<p>المبدأ رقم (١١٨٥) :</p> <p>دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ، ولا تتقادم إلا بخمس عشرة سنة.</p>
٨٩٧	<p>المبدأ رقم (١١٨٦) :</p> <p>تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد.</p>
٨٩٨	<p>المبدأ رقم (١١٨٧) :</p> <p>تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سبباً لوقف سريان التقادم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني ، هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة.</p>
٨٩٨	<p>المبدأ رقم (١١٨٨) :</p> <p>العلم المقصود لبدء سريان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه.</p>
٨٩٩	<p>المبدأ رقم (١١٨٩) :</p> <p>التقادم الثلاثي الذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه.</p>
٩٠٠	<p>المبدأ رقم (١١٩٠) :</p> <p>إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية.</p>

٩٠١	المطلب الرابع التقادم الخمسى
٩٠١	المبدأ رقم (١١٩١) : التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة يقوم على قرينة قانونية هى أن المدين أوفى بما تعهد به ، ويشترط لقيام هذه القرينة ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن نمته لا تزال مشغولة بالدين.
٩٠١	المبدأ رقم (١١٩٢) : مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد.
٩٠١	المبدأ رقم (١١٩٣) : معيار التقادم الخمسى هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات .
٩٠٢	المبدأ رقم (١١٩٤) : مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر.
٩٠٢	المبدأ رقم (١١٩٥) : لا يترتب على مجرد زوال صفتى الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح ديناً عادياً خاضعاً للتقادم الطويل ذلك أن الدورية والتجديد هما صفتان لصيقتان بدين الأجرة — الدورية والتجديد هما صفتان لصيقتان بدين الأجرة وهما مفترضتان فيه.
٩٠٣	المبدأ رقم (١١٩٦) : الضابط فى التقادم الخمسى للحقوق الدورية هو كون الالتزام مما

٩٠٣	<p>يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات.</p> <p>المبدأ رقم (١١٩٧) :</p>
	<p>الأصل فى الالتزام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقدم بانقضاء خمس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويقوم هذا التقدم على قرينة قانونية هى أن المدين أوفى بما تعهد به وهذا التقدم اقتضته الطبيعة الخاصة للالتزامات المصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التى يناط بها حماية أحكام قانون الصرف وهى ذلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية.</p>
٩٠٤	<p>المطلب الخامس</p> <p>التقدم الطويل</p>
٩٠٤	<p>المبدأ رقم (١١٩٨) :</p> <p>الأساس التشريعى للتمسك بالتقدم الطويل ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد — التقدم سبب قانونى للتملك لاعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزماً بالضمان أن يملك بهذا السبب.</p>
٩٠٥	<p>المبدأ رقم (١١٩٩) :</p> <p>تقدم الدين بخمس عشرة سنة إذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى فيستبدل التقدم الطويل بالتقدم القصير للدين.</p>
٩٠٥	<p>المبدأ رقم (١٢٠٠) :</p> <p>لا يجوز للحائز المتمسك بالتقدم أن يفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة</p>

	الخمس عشر سنة اللازمة لاكتساب الملكية بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف.
٩٠٦	المبدأ رقم (١٢٠١) : من شأن صدور حكم نهائى بالدين أن لا يتقادم الحق فى اقتضائه إلا بمرور خمس عشرة سنة من وقت صدوره لمن يعد هذا الحكم حجة عليه.
٩٠٦	المبدأ رقم (١٢٠٢) : حق الإرث يسقط بالتقادم ولا يجوز سماع الدعوى به بمضى ثلاث وثلاثين سنة - تسرى على هذا التقادم أحكام الوقف والانقطاع الواردة فى القانون المدنى .
٩٠٧	المبحث الثانى الدفع بالتقادم فى قضاء المحكمة الإدارية العليا
٩٠٧	المبدأ رقم (١٢٠٣) : تقادم - الأصل العام - يجعل التقادم الطويل هو القاعدة الأساسية فى سقوط حق المطالبة - الحق فى طلب تسوية حالة الموظف أو العامل لا يسقط إلا بمضى خمسة عشر سنة .
٩٠٨	المبدأ رقم (١٢٠٤) : يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة ما لم تتحدد مدة التقادم بنص خاص - تقادم الحقوق الدورية المتجددة - تقادم التعويض عن العمل غير المشروع - يجب تفسير النصوص الخاصة بالاستثناء من قاعدة التقادم الطويل تفسيراً ضيقاً .
٩٠٩	المبدأ رقم (١٢٠٥) : مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون - وتسقط دعوى التعويض عن تلك القرارات بمضى خمس عشرة سنة - أساس ذلك :

٩١٢	<p>المبدأ رقم (١٢٠٦) :</p> <p>الأخذ بفكرة التقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في مجال روابط القانون العام — المنازعة في الأحقية في المعاش ، مضى خمس عشرة سنة — أثر ذلك — تطبيق.</p>
٩١٣	<p>المبدأ رقم (١٢٠٧) :</p> <p>دفع بالتقادم بشأن صرف ما انقضى عليه من القروض المالية أكثر من خمس سنوات — الاختلاف بين روابط القانون العام وروابط القانون الخاص — الالتزام إذا سقط لا يختلف عنه التزام طبيعي في ذمة الدولة، ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائنوه ، بل يجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها — الاعتبار التي يقوم عليها نص المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات — أثر ذلك :</p>
٩١٥	<p>المبدأ رقم (١٢٠٨) :</p> <p>انقضاء مدة خمس سنوات يجعل الماهيات حقاً للحكومة — للمحكمة أن تقضي بسقوط الحق في المطالبة بها من تلقاء نفسها — علة ذلك — ما تصرفه الحكومة للعاملين من مبالغ تزيد على ما هو مستحق لهم يسري عليها الأصل العام في تقادم الحق في المطالبة ولا يكون للمحكمة القضاء بالتقادم من تلقاء نفسها — أساس ذلك :</p>
٩١٦	<p>المبدأ رقم (١٢٠٩) :</p> <p>دفع بالتقادم الطويل — لا يتعلق بالنظام العام — أساس ذلك: لكل تقادم شروطه وأحكامه .</p>
٩١٧	<p>المبدأ رقم (١٢١٠) :</p> <p>الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ، ولا يجوز للمحكمة أن تقتضي به من تلقاء نفسها — عدم جواز الدفع بالتقادم لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا .</p>
٩١٨	<p>المبدأ رقم (١٢١١) :</p> <p>الأصل في الدفع بالتقادم أنه لا يعتبر من النظام العام — لا يجوز</p>

٩١٩	<p>لهيئة مفوضي الدولة الدفع به ما لم يتمسك به لأصحاب الشأن — تطبيق الأصل ما لم يرد نص على خلافه مثل نص المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات في شأن تقادم الماهيات .</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٢) :</p>
٩١٩	<p>دفع بسقوط الحق بالتقادم الطويل — البحث في شكل الدعوى وقبولها يسبق التصدي لبحث الدفع بالتقادم — الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي.</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٣) :</p>
٩٢٠	<p>تقادم — التمسك به — مقتضيات النظام الإداري مالت بالقضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها من قاعدة أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها — يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم أو النظم وطلب المساعدة القضائية — أساس ذلك :</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٤) :</p>
٩٢١	<p>أيلولة مرتبات العاملين بالدولة إلى الخزنة العامة ومكافاتهم وبدلاتهم الدورية التي لم يطالب بها خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق — هي قاعدة تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة — أثر ذلك : تقضي بها المحكمة من تلقاء نفسها.</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٥) :</p>
٩٢٢	<p>مدة التقادم المسقط تتركز على اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة — حكمة التقادم في روابط القانون الخاص وروابط القانون العام.</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٦) :</p>
	<p>إذا كان من الجائز للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بسقوط حق العامل في الأجر الذي لم يطالب به خلال خمس سنوات ، فإنه لا يجوز لها أن تقضي بتقادم حق الدولة في الرجوع على العامل بما صرفته له دون وجه الحق إلا إذا تمسك به العامل — الأصل في التقادم أنه لا يترتب عليه اكتمال مدة سقوط الالتزام من تلقاء ذاته ،</p>

٩٢٣	<p>بل لا بد أن يتمسك به المدين — التفرقة بين تقادم الديون المستحقة للدولة قبل الأفراد وتقادم ديون الأفراد المستحقة لهم قبل الدولة .</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٧) :</p>
٩٢٦	<p>التقادم في مجال القوانين المحلية يقوم على قرينة وفاء المدين بدينه وتحقيقاً لمبدأ استقرار الأوضاع والمعاملات فيختلف عن سقوط حق الدائن في الرجوع على مدينة التزام طبيعي — التقادم في مجال الدولي يقوم على أساس استمرار العلاقات بين الدول وتأبيدها فلا تنقطع إلا مؤقتاً وظروف دولية محددة ، والالتزام الطبيعي في تلك العلاقات يقوم على حسن المعاملة والثقة الدولية واحترام الدول لالتزاماتها — أثر ذلك : لا مجال للقول بسقوط حق الدول في المطالبة بحقوقها — تطبيق :</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٨) :</p>
٩٢٧	<p>الماهيات وما في حكمها تصبح حقاً للحكومة إذا لم تتم المطالبة بها قضائياً خلال خمس سنوات من تاريخ الحق في اقتضاها — مناط ذلك : نشوء حق مالي في ذمة الدولة ، وتخلف صاحب الشأن عن المطالب به قضائياً أو إدارياً مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق أو العلم اليقيني بقيامه.</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٩) :</p>
٩٢٧	<p>التقادم الثلاثي المقرر بالمادة (٦٥٤) من القانون المدني ليس من النظام العام ، أساس ذلك :</p>
٩٢٧	<p>المبدأ رقم (١٢٢٠) :</p> <p>الدفع بالتقادم الطويل دفع موضوعي والقضاء بقبوله قضاء في أصل الحق تستنفذ به المحكمة ولايتها الطعن في هذا القضاء ينقل النزاع برمته إلى المحكمة الإدارية العليا.</p>
٩٢٧	<p>المبدأ رقم (١٢٢١) :</p> <p>عدم سقوط الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة بالتقادم —</p>

	مناطه ألا تكون الحقوق قد سقطت قبل العمل بالدستور الدائم سنة ١٩٧١ في ١١/٩/١٩٧١.
٩٢٨	المبدأ رقم (١٢٢٢) : أحوال قطع صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما للتقادم — حالة الحق الواحد الناشئ في دعويين مختلفين ضد مدين واحد .
٩٢٨	المبدأ رقم (١٢٢٣) : دفع بالتقادم — حق رجوع الجهة الإدارية على العامل لاقتضاء التعويض عن الأضرار التي تسبب فيها — السقوط بمعنى ثلاث سنوات.
٩٢٩	المبدأ رقم (١٢٢٤) : دفع بالتقادم — لا وجه لتطبيق أحكام القانون المدني في شأن دعوى استرداد ما دفع بغير حق — أساس ذلك :
٩٢٩	المبدأ رقم (١٢٢٥) : دفع بالتقادم — أساس حق الإدارة في مطالبة عضو البعثة وضامنة بالمبالغ التي أنفقت على العضو .
٩٢٩	المبدأ رقم (١٢٢٦) : دفع بالتقادم — الحقوق المتولدة عن العقود الإدارية تتقادم بمضي خمس عشرة سنة أساس ذلك :
٩٣٠	المبدأ رقم (١٢٢٧) : دفع بالتقادم — الحق في التسوية يستمد مباشرة من القانون — تقادم مرتبات العاملين بالدولة وما في حكمها بمعنى خمس سنوات إذا لم يطالب بها صاحب الحق قضائياً أو إدارياً خلال تلك المدة — المحكمة تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها — مناط تطبيق ذلك :
٩٣١	المبدأ رقم (١٢٢٨) : دفع بالتقادم — تقادم الحقوق التعويضية الناشئة عن قوانين التأمين الصادرة عام ١٩٦١ وما بعده — عدم سريان التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن المطالبة بحقه — ميعاد سقوط الحق لا ينقطع

	إلا من تاريخ زوال المانع بصدر حكم المحكمة المحكمة الدستورية — أساس ذلك :
٩٣٢	المبدأ رقم (١٢٢٩) : دفع بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عن قرار إداري نهائي مخالف للقانون — أساس المسؤولية تعود إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام (القانون) — تطبيق :
٩٣٤	المبدأ رقم (١٢٣٠) : دفع التقادم — خضوع الماهيات وما في حكمها للتقادم الخمس — شروط أعمال هذا الحكم — التقادم يتقيد بحالة العذر المانع من المطالبة بالحق — الإصابة بمرض عقلي مزمن غير مستقر مانع موقف لسريان التقادم أو انتفاؤه — أثر ذلك :
٩٣٥	المبدأ رقم (١٢٣١) : تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام وفقاً لقانون الضرائب والرسوم .
٩٣٦	المبدأ رقم (١٢٣٢) : تقادم الالتزام بمعنى خمس عشرة سنة — بداية التقادم — انقطاعه — أثر ذلك — تطبيق :
٩٣٧	المبدأ رقم (١٢٣٣) : تقادم دعوى المطالبة بالالتزام المترتبة على أعمال الشركات — تطبيق :
٩٣٨	المبدأ رقم (١٢٣٤) : حق الطعن في حكم المحكمة التأديبية الباطل — انفتاح الميعاد بما لا يتجاوز خمسة عشر سنة من تاريخ صدور الحكم الباطل وهي مدة سقوط الحق بالتقادم الطويل — الحكمة من ذلك : استقرار الأحكام القضائية والمراكز القانونية ، وحتى لا تبقى مزعزعة إلى الأبد فتضار المصلحة العامة .
٩٤٠	المبدأ رقم (١٢٣٥) : تقادم — تقادم الحق في المطالبة بتسوية الحالة — التقادم الطويل —

٩٤١	<p>حكمة التقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في مجال روابط القانون العام — فيما عدا طلبات إلغاء القرارات الإدارية لا تسقط الحقوق في الطلبات الأخرى إلا بالتقادم الطويل ما لم يوجد نص خاص يخالف ذلك .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٣٦) :</p> <p>التقادم المسقط هو خمسة عشر سنة ما لم ينص القانون على مدة أخرى — سريان التقادم ووقفه — فقد السند التنفيذي يقطع مدة التقادم — تطبيق :</p>
٩٤٣	<p>الباب السابع</p> <p>الدفع بعدم الدستورية</p>
٩٤٩	<p>الفصل الأول</p> <p>الأحكام العامة للدفع بعدم الدستورية</p>
٩٥٣	<p>الفصل الثاني</p> <p>التطبيقات القضائية في الدفع بعدم الدستورية</p>
٩٥٣	<p>المبحث الأول</p> <p>مبادئ المحكمة الدستورية العليا</p>
٩٥٣	<p>المطلب الأول</p> <p>المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها من الدستور</p> <p>المبدأ رقم (١٢٣٧) :</p> <p>المحكمة الدستورية العليا تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية ومرجعها إلي أحكامه.</p>
٩٥٤	<p>المبدأ رقم (١٢٣٨) :</p> <p>المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها في الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح من الدستور.</p>

٩٥٤	المطلب الثاني ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوي إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة
٩٥٤	المبدأ رقم (١٢٣٩) : ولاية المحكمة الدستورية في الدعاوي الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوي إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في قانون المحكمة، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوي موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له في رفع الدعوي بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا.
٩٥٥	المبدأ رقم (١٢٤٠) : نطاق الدعوي الدستورية التي أتاح المشرع للخصوم إقامتها يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية الذي أثير أمام محكمة الموضوع، وفي الحدود التي تقدر فيها جديته.
٩٥٦	المبدأ رقم (١٢٤١) : وجوب اتصال الدعوي الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا وفقاً لطرائق بذلتها يعتبر ولوجها وإقامة الدعوي الدستورية من خلالها من الأشكال الإجرائية الجوهرية التي لا تجوز مخالفتها كي ينتظم التداعي في المسائل الدستورية في إطارها ووفقاً لأحكامها.
٩٥٧	المبدأ رقم (١٢٤٢) : الأوضاع الإجرائية سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوي الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتي ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها القانون وفي الموعد الذي عينه.

٩٥٧	المطلب الثالث
٩٥٧	طبيعة الدفع بعدم الدستورية وشروطه
٩٥٧	المبدأ رقم (١٢٤٣) :
	لا ترفع الدعوى الدستورية إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته.
٩٥٨	المبدأ رقم (١٢٤٤) :
	الدفع بعدم الدستورية لا يستتبع ولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته إلا إذا ورد علي نص أو نصوص بذاتها عينها المدعي وحددها باعتبارها نطاقا لدفعه متضمنا تحديد أبعاده - خلو الدفع بعدم الدستورية من بيان النصوص المدفوع بعدم دستورتها، ثم التصريح للمدعي برفع الدعوى الدستورية ترتباً عليه، مؤداها أن هذا التصريح قد ورد علي غير محل.
٩٥٩	المبدأ رقم (١٢٤٥) :
	منح محكمة الموضوع المدعي أجلاً لرفع الدعوى الدستورية يفيد بالضرورة تقديرها جدية الدفع بعدم الدستورية ولزومه للفصل في الدعوى الموضوعية المطروحة عليها.
٩٥٩	المبدأ رقم (١٢٤٦) :
	تقدير محكمة الموضوع لجدية الدفع بعدم الدستورية المثار أمامها لا تتعلق هذه الجدية بالشروط التي يتطلبها المشرع لإنعقاد الخصومة ولكنها تتصل بالدلائل التي تقوم معها شبهة قوية علي مخالفة النص التشريعي المطعون عليه للدستور، وهي شبهة يتعين أن تتحراها المحكمة الدستورية العليا لتقرير صحتها أو فسادها.
٩٦٠	المبدأ رقم (١٢٤٧) :
	إن القواعد الدستورية تحتل من القواعد القانونية مكاناً علياً لأنها تتوسد منها المقام الاسمي كقواعد أمره لا تبديل فيها إلا بتعديل الدستور ذاته، فإن الدفع بعدم الدستورية لا يكون من قبيل الدفع الشككية أو الإجرائية، بل يتغير في مضمونه ومرماه مقابلة النصوص

٩٦١	<p>التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور ترجيحاً لها على ما عداها وتوكيداً لصلتها الوثيقة بالنظام العام.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٤٨) :</p>
٩٦٢	<p>الدفع بعدم الدستورية ليس من الدفوع التي يخالفها واقع، ولا تعتبر المجادلة فيه مجادلة موضوعية مما تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، وإنما ينحل إلى إدعاء بمخالفة نص تشريعي لحكم من الدستور، وهو إدعاء لا يرتبط الفصل فيه بأية عناصر واقعية تكون محكمة الموضوع قد حققتها، ومن ثم تجوز إثارته ولو لأول مرة أمام محكمة النقض.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٤٩) :</p>
٩٦٢	<p>مباشرة محكمة الموضوع لاختصاصها بإحالة النصوص التشريعية التي تقوم لديها شبهة قوية على مخالفتها أحكام الدستور، إلى المحكمة الدستورية للفصل في دستوريته يقتضيها أن تصدر بالإحالة حكماً بمعنى الكلمة يكون قاطعاً في دلالاته على إنعقاد إرادتها على أن تعرض بنفسها المسألة الدستورية على المحكمة الدستورية العليا، وأن يكون قضاؤها بالإحالة متضمناً تحديداً كافياً للنصوص التشريعية المطعون عليها ونصوص الدستور المدعي مخالفتها والأوجه التي تقوم عليها هذه المخالفة.</p>
٩٦٢	<p>المطلب الرابع</p> <p>إستبعاد الطعون المباشرة</p> <p>بطريق الدعوي الأصلية</p>
٩٦٢	<p>المبدأ رقم (١٢٥٠) :</p> <p>لا تقبل الدعوي الدستورية بولوجها بالطعن في النصوص التشريعية إذا أقيمت من الأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين بالطريق المباشر.</p>
٩٦٣	<p>المبدأ رقم (١٢٥١) :</p> <p>الطعن في النصوص بالطريق المباشر من خلال الدعوي الأصلية</p>

٩٦٤	<p>بعدم الدستورية التي تتوخي الفصل بصفة مجردة ولمصلحة نظرية في دستورية نص تشريعي، لا يجوز قبولها لتعارضها وقانون المحكمة الدستورية العليا والأوضاع المقررة أمامها.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥٢) :</p>
٩٦٤	<p>القول بأن لكل مواطن صفة مفترضة في إختصاص النصوص التشريعية المدعي مخالفتها للدستور، ومصلحة مفترضة في إهدارها، هو إنتقال بالرقابة القضائية على الدستورية إلى مرحلة لم يبلغها بعد التطور الراهن لقانون المحكمة الدستورية العليا.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥٣) :</p>
٩٦٥	<p>المصلحة الشخصية المباشرة هي شرط قبول الدعوي الدستورية، وأنه مما ينافيها الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر من خلال دعوي أصلية تقوم بذاتها منفصلة عن أي نزاع موضوعي.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥٤) :</p>
٩٦٦	<p>ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بها وفقا للأوضاع التي رسمها قانونها وليس من بينها طريق الدعوي الأصلي.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥٥) :</p>
٩٦٧	<p>المشرع لم يجز الدعوي الأصلية سبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية ورسم طريقا لرفعها بحيث لا ترفع إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناطه المشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر — وهذه الأوضاع الإجرائية سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوي الدستورية أو بميعاد رفعها ، تتعلق بالنظام العام.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥٦) :</p> <p>يجب أن تستقل دعوي الموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة وإلا كانت هذه الدعوي في حقيقتها</p>

٩٦٧	<p>دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذي رسمه القانون. المبدأ رقم (١٢٥٧) :</p>
	<p>(١) مهلة الثلاثة أشهر المحددة لمن أثار الدفع لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا غايتها النزول بكل ميعاد يزيد عليه إلى ما لا يجاوزها بإعتبارها حداً زمنياً نهائياً تقرر بقاعدة أمره، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعداه، فإن هي فعلت ما كان للخصم أن يقيم دعواه الدستورية بعد فواتها.</p> <p>(٢) قانون المحكمة الدستورية لا يطرح خيارين يفاضل بينهما المدعي في الدعوى الدستورية: أحدهما: الميعاد الذي حددته محكمة الموضوع لرفعها، وثانيهما المهلة الزمنية النهائية التي لا يجوز لها أن تتخطاها في تحديدها لهذا الميعاد. إنما ميعاد واحد يتعين أن يتقيد بالمدعي في الدعوى الدستورية، هو ذلك الذي عينته محكمة الموضوع لإقامتها بما لا يجاوز مدة الثلاثة أشهر المشار إليها.</p>
٩٦٨	<p>المطلب الخامس</p> <p>ضوابط وأسس الدفع بعدم الدستورية</p> <p>في قضاء المحكمة الدستورية العليا</p>
٩٦٨	<p>المبدأ رقم (١٢٥٨) :</p> <p>مقومات الدعوى الدستورية — لا ترفع الدعوى الدستورية إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته.</p>
٩٦٩	<p>المبدأ رقم (١٢٥٩) :</p> <p>الدعوى الدستورية لا تقبل إلا بولوجها وفقاً لحكم المادتين ٢٧ و ٢٩ وبدلالة هاتين المادتين من قانون المحكمة استبعد المشرع الطعون المباشرة التي تقدم إليها من الأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعية عن طريق الدعوى الأصلية.</p>
٩٧٠	<p>المبدأ رقم (١٢٦٠) :</p> <p>وجوب استقلال دعوى الموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة وإلا كانت في حقيقتها دعوى</p>

	دستورية رفعت بغير الطريق الذي رسمه القانون .
٩٧١	المبدأ رقم (١٢٦١) : عدم جواز إقامة الدعوى الدستورية بالطريق المباشر من خلال الدعوى الأصلية - تطبيق .
٩٧١	المبدأ رقم (١٢٦٢) : لكل من الدعويين الموضوعية والدستورية ذاتيتها ومقوماتها - ليس من المهام المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا الفصل في شروط اتصال الدعوى الموضوعية بمحكمة الموضوع وفقاً للأوضاع المقررة أمامها .
٩٧٢	المبدأ رقم (١٢٦٣) : شروط استتهاض الدفع بعدم الدستورية لولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته - وجوب أن يكون الدفع الفرعي واضحاً غير مبهم ، وأن يكون تقدير محكمة الموضوع لجديته تالياً لبيان مضمونه .
٩٧٣	المبدأ رقم (١٢٦٤) : الأوضاع الإجرائية سواء ما تعلق منها بطريقة دفع الدعوى أو بميعاد رفعها تعد من النظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية التي تفيا بها المشرع مصلحة عامة - الدفع بعدم الدستورية لا يستتھض ولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته إلا إذا ورد على نص أو نصوص بذاتها يعينها المدعى ويحددها باعتبارها نطاقاً لدفعه متضمناً تحديد بعادة - أثر تخلف ذلك :
٩٧٤	المبدأ رقم (١٢٦٥) : المصلحة الشخصية شرط لقبول الدعوى الدستورية - وجوب قيام رابطة بين المصلحة القائم عليها النزاع الموضوع وبين المصلحة الشخصية اللازمة لقبول الدعوى الدستورية .
٩٧٥	المبدأ رقم (١٢٦٦) : دعوى الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة - مناطق هذه المصلحة وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية ، أن سيكون ثمة

	<p>ارتباط بينها وبين القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الفصل في المطاعن الدستورية لازماً للفصل في النزاع الموضوعي — لكل من الدعويين الدستورية الموضوعية ذاتيتها ومقوماتها فلا تختلطان ولا تتحدان في شرائط قبولهما — إلغاء المشرع لقاعدة قانونية بذاتها لا يحول دون الطعن عليها من قبل من طبقت عليه خلال فترة نفاذها وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليه تتحقق بإبطالها مصلحته الشخصية المباشرة .</p>
٩٧٧	<p>المبدأ رقم (١٢٦٧) :</p> <p>المصلحة الشخصية المباشرة شرط لقبول الدعوى الدستورية — تطبيق .</p>
٩٧٧	<p>المبدأ رقم (١٢٦٨) :</p> <p>شرط المصلحة لقبول الدعوى الدستورية — مناظر ذلك وجود الارتباط بين المصلحة في الدعوى الدستورية والمصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية التأثير فيما أبدى من طلبات في الدعوى الموضوعية — تطبيق .</p>
٩٧٨	<p>المبدأ رقم (١٢٦٩) :</p> <p>المصلحة الشخصية المباشرة كشرط لقبول الدعوى الدستورية — مناطها — مجرد مخالفة النص التشريعي المطعون عليه للدستور لا يجعل المصلحة الشخصية المباشرة متحققة بالضرورة — يتعين أن يكون النص بتطبيقه على المدعى قد أخل بأحد الحقوق التي كفلها له الدستور على نحو الحق به ضرراً مباشراً .</p>
٩٨٠	<p>المبدأ رقم (١٢٧٠) :</p> <p>شرط المصلحة في الدفع بعدم الدستورية وفي قبول الدعوى الدستورية — وجوب توافره عند رفع الدعوى واستمراره حتى الفصل فيها .</p>

٩٨٠	<p>المبدأ رقم (١٢٧١) :</p> <p>شرط المصلحة في الدفع بعدم الدستورية وفي قبول الدعوى الدستورية - عدم كفاية المصلحة النظرية - أحوال متعددة لبيان ضوابط شرط المصلحة في الدفع بعدم الدستورية ومن ثم المصلحة في الدعوى الدستورية .</p>
٩٨٢	<p>المبدأ رقم (١٢٧٢) :</p> <p>المصلحة الشخصية المباشرة شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها توافر رابطة منطقية بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية - يتحدد مفهوم شرط المصلحة في الدعوى الدستورية باجتماع عنصرين : أولهما - أن يقيم المدعى في حدود الصفة التي أختص بها النص الطعن الدليل على أن ضرراً قد لحق به ، ويتعين أن يكون هذا الضرر مباشراً ومستقلاً بعناصره ، ممكناً تصوره ومواجهته بالترضية القضائية تسوية لآثاره .</p> <p>وثانيهما - أن يكون مرد الأمر في هذا الضرر إلى النص التشريعي المطعون أو منتحلاً أو مجهلاً - تطبيق - تطبيق :</p>
٩٨٣	<p>المبدأ رقم (١٢٧٣) :</p> <p>شرط المصلحة في الدفع بعدم الدستورية - مناطه - الصلة الحتمية التي تقوم الدعوى الموضوعية والدعوى الدستورية تقتضي أن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها رمي الخصومة في الدعوى الموضوعية - تطبيق :</p>
٩٨٤	<p>المبدأ رقم (١٢٧٤) :</p> <p>تأجيل الدعوى الموضوعية عند تقدير محكمة الموضوع لجدية الدفع المثار أمامها بعدم دستورية نص تشريعي لا يختلف في مضمونه أو مرماه عن وقف الدعوى الموضوعية إذا تراءى للمحكمة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي عدم دستورية نص تشريعي لازم للفصل في الدعوى - كلاهما يتحدان معاً في نتيجة بذاتها هي أن يكون</p>

٩٨٦	<p>الفصل في النزاع الموضوعي معلقاً وجوباً على قضاء المحكمة الدستورية العليا وتراقياً بالضرورة إلى حين صوره .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٧٥) :</p>
٩٨٨	<p>إذا دخلت الدعوى الدستورية حوزة المحكمة هيمنت عليها وحدها — أثر ذلك : لا يجوز لأية محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائي أن تتقضى قرارها الصادر بإحالة مسألة دستورية لحديثه .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٧٦) :</p>
٩٨٨	<p>تصدي المحكمة للفصل في الدعوى رغم أن المسألة الأولية المثارة أمامها لم يتم الفصل فيها من المحكمة الدستورية العليا أمر غير جائز — إنفاذ نصوص الدستور يقضي ألا تعاق المحكمة الدستورية العليا بقرار من محكمة الموضوع عن مباشرة ولايتها التي لا يجوز لها أن تتخلى عنها — أثر ذلك .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٧٧) :</p>
٩٨٩	<p>لا يجوز لمحكمة الموضوع نقض قرارها الصادر بإحالة مسألة دستورية إلى المحكمة الدستورية العليا — أثر ذلك .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٧٨) :</p>
٩٩٠	<p>من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع محكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٧٩) :</p>
٩٩٠	<p>ولاية المحكمة الدستورية في مجال الفصل في المسائل الدستورية التي تطرح عليها ، مناطها اتصالها بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانونها ، وذلك إما بإحالة هذه المسائل إليها مباشرة من محكمة الموضوع لنقول كلمتها فيها ، وإما من خلال دفع بعدم الدستورية.</p>

٩٩١	المبدأ رقم (١٢٨٠) : ذاتية ومقومات كل من الدعوى الدستورية والدعوى الموضوعية.
٩٩١	المبدأ رقم (١٢٨١) : وامتناع قبول الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا لعدم اتصالها بها وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قوانينها ، بما يحول دون مضيها في نظرها، ولا يجوز لمحكمة الموضوع كذلك أن تمنح الخصم الذي أثار المسألة الدستورية مهلة جديدة تجاوز بها حدود الميعاد الذي ضربته ابتداء لرفع الدعوى الدستورية ما لم يكن قرارها بالمهلة الجديدة قد صدر عنها قبل انقضاء الميعاد الأول .
٩٩٢	المبدأ رقم (١٢٨٢) : تقدير محكمة الموضوع جدية المطاعن الموجهة إليه هو مما يدخل في نطاق سلطتها التقديرية التي تباشر من خلالها نوعا من التقييم المبدئي لمضمون هذه المطاعن وسلامة أسسها - إذا لم تقل محكمة الموضوع كلمتها في شأن جديتها - قبل رفع الدعوى الدستورية - دل ذلك على نفيها تلك الجدية التي يعد تسليمها بها شرطا اوليا لاتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا .
٩٩٣	المبدأ رقم (١٢٨٣) : إذا كان ذلك وكان المستأنف ضده لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية النصوص التشريعية التي أثار شبهة مخالفتها للدستور أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا لأول مرة وبالتالي لم تصرح له محكمة الموضوع - بعد تقديرها لجدية دفعه - بإقامة الدعوى الدستورية بشأن تلك النصوص فإن ذلك يعد اختصاما لها بصورة مبتدأة تتحل الى طعن عليها بالطريق المباشر وبصفة أصلية وهو ما لا يجوز قانونا .
٩٩٤	المبدأ رقم (١٢٨٤) : فلا ترفع إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع

٩٩٥	<p>جديته ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٨٥) :</p>
٩٩٧	<p>امتناع قبول الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا إذا لم تتصل بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في قانونها بما يحول دون مضيقها في نظرها - لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تمنح الخصم الذي أثار المسألة الدستورية مهلة جديدة تجاوز بها حدود الميعاد الذي ضربته ابتداء لرفع الدعوى الدستورية ما لم يكن قرارها بالمهلة الجديدة قد صدر عنها قبل انقضاء الميعاد الأول .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٨٦) :</p>
٩٩٧	<p>حدود شرط المصلحة في الدعوى الدستورية بعد حيازة حكم محكمة القضاء الإداري للحجية بالفصل في الشق العاجل من الدعوى .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٨٧) :</p>
١٠٠١	<p>لا يجوز بعد انعقاد الخصومة الدستورية أن تتخذ محكمة الموضوع أي إجراء أو أن تصدر حكماً يحول دون الفصل في المسائل الدستورية التي تثيرها - أساس وتفصيل ذلك .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٨٨) :</p>
١٠٠٢	<p>الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - إنما تتعلق بالنظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية في التقاضي التي تغيا المشرع بها مصلحة عامة حتي ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها القانون وفي الموعد الذي حدده .</p> <p>المبدأ رقم (١٢٨٩) :</p>
	<p>طريق رفع الدعوى الدستورية - ضرورة توفر صفة الهيئة القضائية أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي لسلامة اتصال الدعوى بالمحكمة الدستورية .</p>

١٠٠٣	<p>المبدأ رقم (١٢٩٠) :</p> <p>نطاق الدعوى الدستورية - نطاق الدفع بعدم الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة بحسبانها شرطا لقبول الدعوى الدستورية و ارتباطها عقلا بالمصلحة التي يقوم بها للنزاع الموضوعي.</p>
١٠٠٥	<p>المبحث الثاني</p> <p>مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p> <p>في الدفع بعدم الدستورية</p>
١٠٠٥	<p>المبدأ رقم (١٢٩١) :</p> <p>استعراض تاريخ الرقابة علي دستورية القوانين في مصر قبل إنشاء المحكمة الدستورية العليا - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا - إختصاصها - إجراءات الطعن بعدم دستورية القوانين - يتمتع علي المحاكم الفصل في الدفع بعدم دستورية للقوانين ولو كان ذلك بطريق الإمتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستوريا - الإمتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور والقانون اللذين عهدا بالرقابة علي دستورية القوانين للمحكمة العليا.</p>
١٠٠٨	<p>المبدأ رقم (١٢٩٢) :</p> <p>الدفع بعدم الدستورية يبدي من أحد الخصوم في الدعوي كما أن هيئة مفوضي الدولة طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة لا تعتبر خصما في المنازعة لأنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها - يترتب علي ذلك أنه إذا كان الطاعن لم يدفع في أي مرحلة بعدم دستورية أي نص في قانون تنظيم الجامعات فإنه لا محل لأن تتصدي المحكمة للتعقيب علي ما ورد بتقرير هيئة مفوضي الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات.</p>
١٠٠٩	<p>المبدأ رقم (١٢٩٣) :</p> <p>إثارة الحاضر عن الطاعن بجلسة المرافعة أن القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض علي مجلس الشعب في الميعاد المحدد</p>

	<p>بالمادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ما كان له من قوة القانون بأثر رجعي - لا جدوى منه طالما لم يدفع بعدم الدستورية وفقا للقوانين المنظمة لذلك.</p>
١٠١٠	<p>المبدأ رقم (١٢٩٤) :</p> <p>الحظر المانع من الطعن القضائي في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل العمل بإحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - الدفع بعدم دستوريته - قضاء المحكمة العليا.</p>
١٠١١	<p>المبدأ رقم (١٢٩٥) :</p> <p>لا وجه للقول بعدم دستورية القرار الفردي لكونه ليس قانوناً أو لائحة.</p>
١٠١١	<p>المبدأ رقم (١٢٩٦) :</p> <p>ترخص المحاكم في مصر في بحث دستورية القوانين والامتناع عن تطبيق أي نص غير دستوري إعمالاً لقاعدة تدرج النصوص.</p>
١٠١١	<p>المبدأ رقم (١٢٩٧) :</p> <p>تختص لجنة ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع القوات المسلحة بكافة المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - تقدير الدفع بعدم الدستورية الذي يثيره المتقاضون منوطاً بالمحكمة التي تنظر النزاع فإذا ما قدرت جدية الدفع فإنها توقف الفصل في الدعوي وتحدد ميعاداً للخصوم لرفع دعواهم بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا - وجدية الدفع بعدم الدستورية إنما تستظهرها المحكمة مما ينعاه الخصوم على النصوص المدفوع بعدم دستوريته.</p>
١٠١٢	<p>المبدأ رقم (١٢٩٨) :</p> <p>حجية حكم المحكمة الدستورية تقتصر على النص المقضى بعدم دستوريته فقط ولا تتعداه إلى غيره من نصوص وردت في قوانين أخرى لم يقض فيها بعدم الدستورية ولو تشابهت أو تماثلت مع النص المقضى بعدم دستوريته - أثر ذلك قبول الدفع بعدم الدستورية.</p>

١٠١٢	المبدأ رقم (١٢٩٩): عدم جدية الدفع بعدم دستورية النص القانوني المتعلق بالترقية إلى رتبة اللواء.
١٠١٣	المبدأ رقم (١٣٠٠): الدفع بعدم الدستورية وتحديد ميعاد لرفع الدعوى وتقديم المدعى لشهادة رسمية تفيد رفع الدعوى للدستورية - المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ للمادة (٢٤) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن مباشرة الحقوق السياسية.
١٠١٣	المبدأ رقم (١٣٠١): تماثل النص المدفوع بعدم دستوريته مع نص في قانون آخر محكوم بعدم دستوريته ، يوجب على المحكمة أن تقضى من تلقاء ذاتها بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في مدى دستورية ذلك النص .
١٠١٤	المبدأ رقم (١٣٠٢): دفع بعدم الدستورية - تقدير جدية الدفع - اتصال الدعوى للدستورية بالمحكمة الدستورية العليا - وجوب الانتظار لحين الفصل في الدعوى الدستورية - عدم جواز الحكم في الدعوى الموضوعية حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص - أثر ذلك .
١٠١٦	المبدأ رقم (١٣٠٣): تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية - الجدية التي يتطلبها المشرع تتصرف إلى أمرين : أولهما - أن يكون الفصل في مسألة للدستورية منتجاً بأن يتصل النص القانوني أو اللائحي المطعون على دستوريته بموضوع الدعوى . وثانيهما - وجود ما يشير إلى خروج ذلك للنص على أحكام الدستور - تطبيق .

١٠١٨	<p>المبدأ رقم (١٣٠٤) :</p> <p>تثبيت صفة العامل والفلاح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ يثير شبهة تجاوز المشرع لحدود التفويض الذي خولته إياه المادة (٨٧) من الدستور لبيان تعريف العامل والفلاح بإدخاله في التعريف من ليس منهم وإخراجه به من توافرت فيه الصفة بعد التاريخ المذكور وهو ما ينطوي علي مخالفة للمادة ٨٧ من الدستور فضلا عن مخالفة المادة (٤٠) من الدستور لإسباغه صفة العامل أو الفلاح علي من فقدتها فيتيح له التمييز عن غيره، كما يثير ذلك التثبيت للصفة شبهة التعارض مع نص المادة (٩٦) من الدستور إذ أن العضوية تسقط بها عن كل من فقد الصفة التي انتخب علي أساسها فكيف يتأتي إبتداء نيل العضوية لمن فقد تلك الصفة أصلا من حيث الواقع، وكذا شبهة الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه بالمادة (٨) من الدستور.</p>
١٠٢٣	<p>المبدأ رقم (١٣٠٥) :</p> <p>القضاء بالوقف التعليقي حتى يتم حسم مسألة أخرى ينطوي علي قضاء ضمني برفض الشق العاجل من الدعوى مما يجوز الطعن عليه من نوي الشأن ولا يعد إغفالا من المحكمة لهذا الطلب - قيام النزاع المستعجل مقترنا بالنزاع الموضوعي أمام محاكم مجلس الدولة في وقت واحد - لا تعارض بين الفصل في الشق العاجل ووقف السير في الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية - أساس ذلك: لكل من القضاءين مجال عمله المستقل الذي لا يختلط بالآخر - تطبيق:</p>
١٠٢٦	<p>المبدأ رقم (١٣٠٦) :</p> <p>الدفع بعدم الدستورية لا يحول بين المحكمة والفصل في الطلب العاجل بشأن وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .</p>
١٠٢٧	<p>المبدأ رقم (١٣٠٧) :</p> <p>الدفع بعدم دستورية النصوص المقيدة لحق الترشيح والانتخاب .</p>
١٠٢٧	<p>المبدأ رقم (١٣٠٨) :</p> <p>الدفع بعدم دستورية النصوص المقيدة للحقوق السياسية - مدى</p>

١٠٢٨	<p>الإلتزام بالإحالة إلى دائرة توحيد المبادئ — ليس من شأن ما يكون قد صدر ضد المرشح من أحكام جنائية موقوف تنفيذها أن تفقده شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب .</p> <p>المبدأ رقم (١٣٠٩) :</p> <p>المحكمة المختصة بالفصل في المنازعة موضوعا هي التي تختص بتقدير مدى جدية الدفع بعدم الدستورية .</p>
١٠٢٨	<p>المبدأ رقم (١٣١٠) :</p> <p>الدفع بعدم دستورية نص المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة المتعلق بتحديد أقدمية من يتم تعيينهم من خارج مجلس الدولة .</p>
١٠٢٩	<p>المبدأ رقم (١٣١١) :</p> <p>(١) سلطة الإحالة التي أناطها القانون برئيس الجمهورية لا ينشئ اختصاصا للقضاء العسكري في ذلك وإنما هي أداة الإدارة لتنفيذ حكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية والتي خولت القضاء العسكري ولاية الفصل في الجرائم في حالات معينة بقرار من رئيس الجمهورية.</p> <p>(٢) ثمة اختلاف بين السلطة الإدارية التقديرية وأعمال السيادة غير أمر رقابة القضاء، ويظهر هذا الاختلاف جليا في إنكار كل من الفقه والقضاء لاتخاذ السلطة التقديرية لجهة الإدارة سبيلا لسلب اختصاصات القضاء عن عمل هو بطبيعته من الأعمال الخاضعة لرقابته، فالتقدير وصف يلحق بسلطة الإدارة أما أعمال السيادة فهي ترجع إلى أسباب تتصل بطبيعة العمل ذاته لا إلى ما يحيط به من ملائسات.</p> <p>(٣) قرار رئيس الجمهورية بالإحالة إلى القضاء العسكري المطعون فيه توافرت له ماهية ومقومات القرار الإداري التي استقر عليها القضاء الإداري بحسبان ذلك القرار صادرا بالإحالة من رئيس السلطة التنفيذية ابتغاء إنشاء مركز قانوني معين لمن صدر بشأنهم يتمثل في إجراء المحاكمة لهم أمام جهة القضاء العسكري الأمر الذي</p>

تتبسط إليه الرقابة القضائية التي يسلطها القضاء الإداري عملاً بأحكام الدستور والقانون وعليه تطرح المحكمة ما ورد بدفاع الجهة الإدارية من أن القرار قد صدر مستنداً إلى السلطة المطلقة للسيد رئيس الجمهورية بحسبان أن النظام القانوني المصري لا يعرف ما يطلق عليه بالسلطة المطلقة.

(٤) كل تمييز في مجال النفاذ إلى حق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي نصفاً له من كل عدوان يقع على حريته وأمنه السياسي والجنائي يمثل خروجاً واعتداءً على أحكام الدستور.

(٥) المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص قضائي استثنائي مناطه إما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه على نحو الحالات المبينة في المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو خصوصية تلك الجرائم وفق الأحوال المبينة بالمادة الخامسة من ذات القانون بيد أن المادة السابعة من ذات القانون في فقرتها الثانية أخرجت من نطاق اختصاص القضاء العسكري الجرائم التي ترتكب من شخص خاضع لأحكام هذا القانون حيث يكون معه شريك أو مساهم من غير الخاضعين له.

(٦) إذا ما قضت المحكمة الدستورية العليا بتوافر الأوضاع الشكلية التي يتطلبها الدستور في تشريع ما فإن ذلك يقطع بفصلها في كل مخالفة شكلية تكون عالقة بالتشريع انطلاقاً من أنها لا تستند في قضائها على ما أثاره الخصوم من أوجه ومطاعن وإنما تنقب عن أية مخالفة للأوضاع الشكلية لتتنزل عليها حكم الدستور إما كشفاً عن وجود هذه العيوب في النص التشريعي أو براءته منها، وفي كافة الأحوال يكون للمحكمة الدستورية دون سواها أمر للحسم في سابق فصلها في دستورية النص الدستوري من عدمه ونطاق حجية حكمها.

(٧) يتعين أن يكون القضاء الدستوري مع علو قدره وسمو مكانته ساهراً دوماً في خدمة قضاء المنازعات حتى تطمئن عقيدة قاضي

النزاع حول دستورية النص الحاكم للمنازعة المعروضة عليه، فإذا ما أحالت إحدى المحاكم نصاً تشريعياً لارتأت فيه من جانبها شبهة عدم الدستورية أو رخصت لأحد الخصوم باللجوء إلى القضاء للدستوري وجب على محكمة النزاع في كلا الحالتين وقف سير المنازعة المطروحة عليه حتى تفصل المحكمة للدستورية في دستورية النص المطعون عليه، فإذا ما استطال أمد الفصل في دستورية النص التشريعي وكانت جريمة إنكار العدالة تتأبى بطبيعتها مع القضاء الدستوري بحسبانه لا يفصل في منازعة بالمعنى الاصطلاحي لها، وأن مجالها الطبيعي إنما هو قضاء للمنازعات المنوط به الفصل بين الخصوم وإنزال صحيح حكم القانون بالنص المطعون في عدم دستوريته، أضحي من ثم واجبا على العدالة الإدارية حماية لحقوق الأفراد ومنعاً من تغول جهة الإدارة للتصدي للفصل في الشق للعاجل من الدعوى واضعة تحت نظرها أن السند الذي استند له مصدر القرار ما زال قائماً به شبهة عدم الدستورية، وأن براءته من ذلك لا تتم إلا حال صدور حكم المحكمة للدستورية في النزاع المعروض عليها.

(٨) اتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا بأداة قانونية سليمة واستمرار النزاع أمامها دون الفصل فيه يكون مانعاً حتماً لمحكمة الموضوع من توليل قضاء دستوري سبق صدوره من المحكمة العليا وهو بيقين تحت نظر هذه المحكمة طوال تلك السنوات دون الفصل فيه دون أن يغير من ذلك في شيء صدور تفسير تشريعي عن المحكمة الدستورية العليا يتعلق بالنص التشريعي محل الدعوى الدستورية بحسبان أن صدور التفسير التشريعي لنص ما لا يعصمه من رقابة المحكمة الدستورية العليا بطريقة للدعوى الدستورية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتبرأة النص التشريعي من شبهة عدم الدستورية.

(٩) لا يجوز لأي محكمة أن تتحي جانباً دفْعاً بعدم الدستورية سواء أثير أمامها أو أحالته بقرار أو إنن إلى المحكمة الدستورية بعد تقدير

جديته ، بل يجب عليها أن تتربص قضاء المحكمة الدستورية العليا باعتباره دون سواه الكاشف عن صحة تلك النصوص التشريعية أو بطلانه ، ولا تثريب إن أنزلت هذه المحكمة - رقابتها وهيمنتها على الشق العاجل من الدعوى وإن كان أمر الدستورية مثاراً لاختلاف مجال كل من للقضائين.

(١٠) إعلان حالة الطوارئ يرخص لجهة الإدارة استغلالاً بسند دستوري وتشريعي الخروج على المبادئ الأساسية والقواعد الحاكمة للنظام القانوني المعمول به محافظة على سلامة الوطن وحمايته من كل عبث ومنها تخصيص محاكم معينة لنظر جرائم محددة لها خطورتها لسرعة الحسم ومواجهة الاضطراب والتخريب والإرهاب إلا أن مشروعية هذه الإجراءات رهن توافر أمرين متلازمين أولهما: قيام مبرر الإحالة وثانيهما: عدم الخروج عن الجهة القضائية التي حددها المشرع تحديداً قاطعاً بحسبانه التعبير الحقيقي عن إرادة المشرع.

(١١) إن مشروعية السلطة التقديرية المقررة لرئيس الجمهورية بإحالة مدنيين إلى القضاء العسكري مرهونة باستهدافها وجه المصلحة العامة دون سواها، فإذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهمين من الجرائم التي يتناولها القضاء الجنائي تحقيقاً وفصلاً في موضوعها وصولاً إلى صحيح حكم القانون ، فإن صدور قرار بإحالة الجريمة المنسوبة للمدعين المدنيين إلى القضاء العسكري رغم عدم إحالة جرائم أخرى حددها المدعون في صحيفة دعواهم ومذكرات دفاعهم على الرغم من استخدام القائمين بها لأدوات عسكرية وانتهاج نهج الإرهاب الدموي وكذلك تلك التي تعرض سلامة البلاد وأمنها القومي للخطر الأمر الذي يكون معه قرار الإحالة مخالفاً للواقع والقانون ومبتغياً غير المصلحة العامة.

(١٢) صدور القرار المطعون فيه مستنداً إلى الخطورة الإجرامية للمدعين باتهامهم بارتكابهم جريمة غسيل الأموال - على فرض ثبوته هذه الاتهامات وخطورتها - لا يتحقق الردع العام للعقوبة

	المقررة بها قانوناً إلا بإنزالها من القضاء الطبيعي المسند له الفصل فيها، ودون حاجة إلى الزج بالقضاء العسكري ودوره الدستوري والتشريعي في محاكمة المدعين المدنيين في حالة لم يتم صحيح أسبابها.
١٠٤١	الباب الثامن
	الدفع بالتزوير
١٠٤٥	الفصل الأول
	الأحكام العامة في الدفع بالتزوير
١٠٥١	الفصل الثاني
	التطبيقات القضائية
	في الدفع بالتزوير
١٠٥٢	المبحث الأول
	مبادئ محكمة النقض
	في الدفع بالتزوير
١٠٥٢	المبدأ رقم (١٣١٢) :
	مسألة التزوير ليست في حقيقتها إلا دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات للدعوى وليست من قبيل الطلبات الجديدة التي يمتنع ، بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ، تقديمها لأول مرة في الاستئناف — أثر ذلك : الإدعاء بتزوير الأوراق المقدمة في الدعوى يجوز إيدأؤه أثناء قيامها أمام محكمة الاستئناف.
١٠٥٢	المبدأ رقم (١٣١٣) :
	لا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف في مذكرته شواهد التزوير أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التي حددها في ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب.

١٠٥٣	<p>المبدأ رقم (١٣١٤):</p> <p>لإثبات تزوير المحرر طريقان : إما بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التي يحتج فيها المحرر ، أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالإوضاع المعتادة .</p>
١٠٥٣	<p>المبدأ رقم (١٣١٥):</p> <p>يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء به الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون الإثبات وما بعدها.</p>
١٠٥٣	<p>المبدأ رقم (١٣١٦):</p> <p>يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير بقلم الكتاب ، ومن حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ، ولا يعتبر إدعاءً بالتزوير في معنى المادة ٤٩ من قانون الإثبات ما لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون.</p>
١٠٥٤	<p>المبدأ رقم (١٣١٧):</p> <p>قضاء المحكمة في الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج في النزاع لا يمنع من يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.</p>
١٠٥٥	<p>المبدأ رقم (١٣١٨):</p> <p>الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى يقع على من تمسك به عبء إثباته بالطريق التي يراها أوفى بمقصوده وهو ليس ملزماً بأن يطلب إثبات إدعائه عن طريق الإحالة للتحقيق وإنما غاية ما في الأمر أن المشرع قدر أن من شأن تحقيق الادعاء بالتزوير أن يؤخر الفصل في الدعوى فأراد حث المدعى على التعجيل في إثبات صحة ادعائه.</p>
١٠٥٥	<p>المبدأ رقم (١٣١٩):</p> <p>(١) التمييز بين الحكم التمهيدي والحكم القطعي في دعوى التزوير.</p> <p>(٢) نظر القاضي في صلاحية الأدلة المقدمة لإثبات دعوى التزوير واستبعاده بعضها لعدم تعلقه بالموضوع أو لكونه غير مقبول قانوناً ،</p>

١٠٥٦	<p>وقبوله بعضها الآخر لتعلقه بالموضوع وأمره بتحقيقه ، يجعل حكمه في هذه المرحلة حكماً تمهيدياً يكفي في بيان أسبابه مطلق القول بأن الواقعة المطلوب تحقيقها بعيدة للتصديق ، أو إنها منتجة في الدعوى ومتعلقة بموضوعها.</p> <p>(٣) أما حين يطلب في آن واحد من القاضي أن يفصل في صحة الورقة أو بطلانها موضوعاً بأن يكون مدعى التزوير قد جمع بين المرحلتين : مرحلة بحث أدلة التزوير ومرحلة الفصل في الموضوع ، ثم يطلب رد السند وبطلانه على أساس ذلك جميعاً ، فإن الحكم في ذلك يكون حكماً قطعياً لا يكتفى فيه بمطلق الأسباب بل يجب بناؤه على أسباب كافية وافية .</p> <p>المبدأ رقم (١٣٢٠):</p>
١٠٥٧	<p>(١) التمييز بين دعوى التزوير الأصلية والإدعاء بالتزوير.</p> <p>(٢) الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وإلا تعين على من إحتج عليه بذلك للورقة أن يدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في المواد ٤٩ الى ٥٨ منه دون لجوء إلى دعوى التزوير الأصلية.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٢١):</p>
١٠٥٨	<p>ومن حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ولا يعتبر إدعاء بالتزوير في معنى المادة ٤٩ سالفة الذكر ما لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٢٢):</p> <p>قضاء المحكمة في الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج في النزاع لا يمنع من يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.</p>

١٠٥٨	المبدأ رقم (١٣٢٣): متى إمتنع الخصم عن تسليم المحرر المطعون عليه بالتزوير وتعذر ضبطه تعين على المحكمة إعتباره غير موجود.
١٠٥٩	المبدأ رقم (١٣٢٤): (١) للمحكمة إذا رأت من عناصر الدعوى أن الأدلة بجملتها غير منتجة في إثبات التزوير أو أن في وقائع الدعوى ما يدحضها دون حاجة إلى تحقيقها ، كان لها من البداية أن تقضى برفض دعوى التزوير وبصحة السند . (٢) استئناف الحكم القاضى بقبول أحد أدلة التزوير ينقل القضية بجميع عناصرها إلى محكمة الاستئناف.
١٠٥٩	المبدأ رقم (١٣٢٥): قيمة شواهد التزوير في القضاء بتزوير المحرر.
١٠٥٩	المبدأ رقم (١٣٢٦): سلطة قاضى الموضوع في تقدير أدلة التزوير.
١٠٦٠	المبدأ رقم (١٣٢٧): مناطق قبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في النزاع ، فإن كان غير ذى أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ، إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما في موضوع الدعوى.
١٠٦٠	المبدأ رقم (١٣٢٨): يتعين لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في النزاع، فإن كان غير ذى أثر في الموضوع تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها.
١٠٦١	المبدأ رقم (١٣٢٩): يشترط لقبول الإدعاء بالتزوير طبقاً للمادة ٥٢ قانون الإثبات أن يكون منتجاً في النزاع.

١٠٦١	المبدأ رقم (١٣٣٠): قضاء المحكمة في الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج في النزاع لا يمنع من يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.
١٠٦١	المبدأ رقم (١٣٣١): المشرع قدر أن من شأن تحقيق الادعاء بالتزوير أن يؤخر الفصل في الدعوى فأراد حث المدعى على التعجيل في إثبات صحة ادعائه فألزمه أن يبين في مذكرة شواهد التزوير ما لديه من أدلة أو أن يطلب تمكينه من صحة ادعائه بالطريقة المناسبة دون أن يلزمه بدليل بعينه أو يطلب اتخاذ إجراء بعينه لإثبات ادعائه.
١٠٦٢	المبدأ رقم (١٣٣٢): شرط إعفاء مدعى التزوير من الغرامة - ثبوت عدم صحة الإدعاء يوجب القضاء بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الإثبات.
١٠٦٢	المبدأ رقم (١٣٣٣): مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق - النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل.
١٠٦٣	المبدأ رقم (١٣٣٤): للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراء الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون عليه .
١٠٦٣	المبدأ رقم (١٣٣٥): النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدور الحكم

١٠٦٤	<p>الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٣٦):</p> <p>(١) الإدعاء بالتزوير يجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذي قدمها للإحتجاج بها لو أن تكون قد قدمت من غيره ، كما يستوى أن يكون هو الخصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون خصماً آخر عالماً أو غير عالم بهذا التزوير - طالما كانت له مصلحة قانونية في التمسك بها.</p> <p>(٢) من حق من تمسك بالورقة المطعون فيها أن يمضي في إثبات صحتها لإعمال آثارها دون أن يحاج بموقف غيره من الخصوم.</p> <p>(٣) المقصود بالإدعاء الفرعي بالتزوير وبإنهاء إجراءاته للتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها والمنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو إستبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيتها.</p>
١٠٦٥	<p>المبدأ رقم (١٣٣٧):</p> <p>للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بشرط أن يتم قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير.</p>
١٠٦٥	<p>المبحث الثاني</p> <p>قضاء مجلس الدولة في الدفع بالتزوير</p>
١٠٦٦	<p>المطلب الأول</p> <p>وسائل القاضي الإداري</p> <p>في التحقق من صحة الأوراق</p>
١٠٦٦	<p>الفرع الأول</p> <p>الطعن بالتزوير</p>
١٠٦٦	<p>المبدأ رقم (١٣٣٨):</p> <p>التزوير المعنوي في الدفاتر التي تثبت فيها أصوات الناخبين، لا</p>

١٠٦٦	<p>يفترض بل يجب إقامة الدليل عليه.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٣٩):</p>
	<p>التزوير ليس إلا إحدى صور التزيف - التزوير ليس إلا إحدى صور التزيف إذا تضمنت صحيفته أن لدي الطاعن الأدلة على وقوع التزيف في سائر اللجان بصورة مختلفة.</p>
١٠٦٧	<p>المبدأ رقم (١٣٤٠):</p> <p>الطعن في صحة التاريخ الذي وضعه مأمور المركز على طلب الطعن في كشوف المرشحين والناخبين لا يعتد به لأن لهذا التاريخ حجية لا تنتف بمجرد المجادلة فيه أو التشكيك في صحته، بل بسلوك دعوى التزوير.</p>
١٠٦٧	<p>المبدأ رقم (١٣٤١):</p> <p>المحرر الذي يعتبر حجة بما فيه لا منازعة فيه إلا بدعوى التزوير.</p>
١٠٦٧	<p>المبدأ رقم (١٣٤٢):</p> <p>(١) إن قوام المنازعة الإدارية ما يودعه أطرافها من مستندات فإذا اعترض أحد الخصوم على قيمة ما يقدمه خصمه من هذه المستندات كوجه من أوجه دفاعه الموضوعية ووصفها بأنها مزورة فيتعين تأكيد إعتراضه بالإدعاء بالتزوير.</p> <p>(٢) وكلما كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير.</p>
١٠٧٠	<p>الفرع الثاني</p> <p>عملية تحقيق الخطوط</p>
١٠٧٠	<p>المبدأ رقم (١٣٤٣):</p> <p>عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التي رسمها القانون لإثبات صحة الورقة العرفية ويحصل بالبينة والمضاهاة بواسطة أهل الخبرة أو بأحدي هاتين الطريقتين قواعد وأصول دراسة خطوط الكتابة باليد ودور القاضي الإداري فيها.</p>

١٠٧٢	<p>المبدأ رقم (١٣٤٤) :</p> <p>لوراق إجابة الطالب هي عنصر من مقومات القرار الإداري بنتيجة الإمتحان، ولا يسوغ القول بأن إثبات عكسها لا يتم إلا بطريق الإدعاء بالتزوير، بل هي تخضع لإقناع المحكمة ومن وسائلها الأمر بتحقيق صحة خط الطالب بالمضاهاة.</p>
١٠٧٣	<p>المطلب الثاني</p> <p>الإدعاء بتزوير المحررات</p>
١٠٧٣	<p>المبدأ رقم (١٣٤٥) :</p> <p>إذا رأت المحكمة أن إدعاء التزوير منتج وجائز تأمر بالتحقيق وفي حالة الحكم بسقوط حق مدعي التزوير في إدعائه أو الحكم برفض الإدعاء بالتزوير يتعين الحكم علي مدعي التزوير بالغرامة.</p>
١٠٧٣	<p>المبدأ رقم (١٣٤٦) :</p> <p>لا إلزام علي المحكمة بإحالة الدعوي إلي التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوي ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها.</p>
١٠٧٤	<p>المبدأ رقم (١٣٤٧) :</p> <p>لا تلتزم المحكمة بتنفيذ إجراء رأت أنه لم يعد له ضرورة في تكوين عقيدتها في شأن تزوير المستند من عدمه.</p>
١٠٧٤	<p>المطلب الثالث</p> <p>مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p> <p>في الدفع بالتزوير (الإدعاء بالتزوير)</p>
١٠٧٤	<p>المبدأ رقم (١٣٤٨) :</p> <p>الأحكام المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة لم تنظم الإجراءات التي تتبع في هذه الحالة كذلك الإجراءات التي تضمنها قانون المرافعات في الباب الخاص بالإدعاء بالتزوير - القضاء الإداري ، فيما لم يرد فيه نص في قانونه يستوفي أحكام الإجراءات من قانون المرافعات - الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوي فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في</p>

	إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى أو كأيّة منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم وكلما كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير .
١٠٧٦	المبدأ رقم (١٣٤٩) : لا إلزام على المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها.
١٠٧٧	المبدأ رقم (١٣٥٠): ضياح المستندات ليس بمضيق للحقيقة في ذاتها ما دام من المقدر الوصول إلى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى - مظاهر اعتبار الورقة من الأوراق والسجلات الرسمية.
١٠٧٨	المبدأ رقم (١٣٥١): الطعن بتزوير الأوراق - الحكم بالغرامة لا يكون إلا إذا قضي بسقوط حق مدعي التزوير في إدعائه أو برفضه ، عدم جواز الحكم بالغرامة إذا قضي بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج.
١٠٧٨	المبدأ رقم (١٣٥٢): عدم جواز الطعن في صحة بيانات السجل وبيانات بطاقات الحيزة المأخوذة منه إلا بطريق الطعن بالتزوير بالطرق المقررة قانوناً.
١٠٧٩	المبدأ رقم (١٣٥٣): الصورة الرسمية لطلب الشهر العقاري حجة على الهيئة للطاعة ولا سبيل أمامها لانكار حجيتها إلا للطعن فيها بالتزوير.
١٠٨٠	المبدأ رقم (١٣٥٤): المحرر الرسمي وصورته الرسمية المطابقة لأصله، يكون حجة على الناس كافة بما دون فيه من أمور في حدود ما أعد له، ولا تهدر حجيته إلا إذا ثبت تزويره.

١٠٨٠	<p>المبدأ رقم (١٣٥٥) :</p> <p>الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى -السير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوى يتوقف عليها الحكم في موضوعها -إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فإنه لا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير .</p>
١٠٨٢	<p>المبدأ رقم (١٣٥٦) :</p> <p>لا إلزام على المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها أن تستدل على إنتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها.</p>
١٠٨٢	<p>المبدأ رقم (١٣٥٧) :</p> <p>إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تجد المحكمة في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفيها في تكوين إقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها أمرت بإجراء التحقيق الذي طلبه مدعي التزوير .</p>
١٠٨٢	<p>المبدأ رقم (١٣٥٨) :</p> <p>للمحكمة أن تجرى المضاهاه في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير إذ للقاضي أن يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الأول في كل ما يتعلق بوقائع الدعوى .</p>
١٠٨٣	<p>المبدأ رقم (١٣٥٩) :</p> <p>يجوز للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير أن تحكم برد أى محرر وتقرير بطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالة أو من ظروف الدعوى أنه مزور .</p>
١٠٨٣	<p>المبدأ رقم (١٣٦٠) :</p> <p>يلزم لإجراء المضاهاه في حالة عدم اتفاق الخصوم أن يكون الخط</p>

١٠٨٤	<p>أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع الذي يجرى المضاهاة عليه على محرر رسمي والا يجوز قبوله.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٦١):</p>
١٠٨٤	<p>مجرد الإدعاء بتزوير الأوراق الرسمية لا يكفي لإبطال التحقيق.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٦٢):</p>
١٠٨٤	<p>للمحكمة إذا رأت أن الإدعاء بالتزوير منتج وجائز أن تأمر بالتحقيق وفي حالة الحكم بسقوط حق مدعي التزوير في إدعائه أو الحكم برفض الإدعاء بالتزوير يتعين الحكم على مدعي التزوير بالغرامة.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٦٣):</p>
١٠٨٤	<p>عدم جواز جحد ما يتعلق بتاريخ صدور الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير مادام أنه لم يثبت أنه ثمة خطأ مادياً قد وقع في هذا التاريخ.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٦٤):</p>
١٠٨٥	<p>دعوى - حكم في الدعوى - بطلان الأحكام - عدم إخطار المدعى عليه بتاريخ الجلسة - المادة " ٣٠ " من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - إثبات الإخطار بورقة رسمية بناء على أمر من المحكمة لا يحدضه سوى إتباع إجراءات الطعن بالتزوير في بيانات محضر الجلسة والحصول على حكم بذلك.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٦٥):</p>
١٠٨٥	<p>الطعن على المستند بالتزوير يستوجب إتخاذ إجراءات الإدعاء بالتزوير المنصوص عليها في قانون الإثبات - تخلف تلك الإجراءات يستوجب الالتفات عن الإدعاء بالتزوير.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٦٦):</p>
١٠٨٦	<p>يجوز للمحكمة ولو لم يدع امامها بالتزوير ان تحكم برد أى محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٦٧):</p>
١٠٨٦	<p>إنكار التوقيع الوارد على محررات رسمية يكون بالإدعاء بتزويرها</p>

	أمام المحكمة التي قدم لها المحرر وذلك بالإجراءات والشروط التي حددها القانون.
١٠٨٧	المبدأ رقم (١٣٦٨): لا يجوز اتخاذ إجراءات التقاضي ستاراً للتطاول على أحد أو النيل منه بغير حق.
١٠٨٧	المبدأ رقم (١٣٦٩): قاضي الموضوع هو الخبير الأعلى ، ويمكنه المضاهاة بنفسه دون حاجة إلى اللجوء إلى إجراء آخر.
١٠٨٨	المبدأ رقم (١٣٧٠): لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً.
١٠٨٨	المبدأ رقم (١٣٧١): يجب مراعاة الإجراءات التي قررها المشرع للإدعاء بالتزوير - من هذه الإجراءات بيان شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يمكن بها إثبات هذا التزوير.
١٠٨٨	المبدأ رقم (١٣٧٢): المادة (٤٩) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية - مجرد الإهمال في تحري الواقعة المثبتة في المحرر مهما كانت درجته لا يتحقق به الركن المعنوي للجريمة.
١٠٨٩	المبدأ رقم (١٣٧٣): دعوى - دعوى البطلان الأصلية - أسبابها - ما يخرج عنها - الإدعاء المجرد بالغش والتدليس.
١٠٨٩	المبدأ رقم (١٣٧٤): لا يجوز الحكم بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً - يجب ان يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى.
١٠٩٠	المبدأ رقم (١٣٧٥): أحوال سقوط الحق في التزوير.

١٠٩٠	<p>المبدأ رقم (١٣٧٦):</p> <p>للمحكمة سلطة تقدير ادلة التزوير ولا يلزمها للقانون باجراء تحقيق متى اطمأنت الي عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى او الطعن ومستنداتها ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها.</p>
١٠٩١	<p>المبدأ رقم (١٣٧٧):</p> <p>المادة ٤٩ و ٥٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وكذا المادة ٥٦ من ذات القانون المعدلة بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ مفادها إن الإدعاء بتزوير محرر رسمي أمام المحكمة الذي قدم لها المحرر يكون وفقا للإجراءات والشروط التي حددها القانون . ومن جهة أخرى فإنه لا إلزام علي المحكمة بإحالة الدعوى إلي التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها أن تستدل علي انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملاستها وما تستخلصه عن عجز المدعي عن إثبات إدعاءه - تطبيق .</p>
١٠٩٢	<p>المبدأ رقم (١٣٧٨):</p> <p>البيانات الواردة في سجلات الوقائع أو السجل المدني صحيحة مالم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم.</p>
١٠٩٢	<p>المبدأ رقم (١٣٧٩):</p> <p>يتولى القاضى الإدارى الفصل فى الطعن بالتزوير وتحقيقه باعتباره وسيلة دفاع فى ذلك الموضوع الذى يختص بنظره قاضى الاصل ويعمل فى خصوصه الاحكام الواردة بقانون الإثبات باعتبارها لحكاما عامة يمكن تطبيقها أمام القضاء الإدارى ولا تتعارض مع طبيعة الاجراءات الادارية.</p>

١٠٩٥	الباب التاسع
	دفعوع متنوععة
١٠٩٩	الفصل الأول
	الدفع باستبعاد الدعوى
	من الجدول (الرول)
١١٠١	المبدأ رقم (١٣٨٠) : لا يعتبر إجراء قضائياً الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم - ليس فيه معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة - قرار الإغفاء من الرسوم وما يسبقه من إجراءات هو محض ترخيص لطالب المعافاة لرفع دعواه مع أرجاء تحصيل الرسوم المقررة عليها إلى ما بعد للفصل فيها - أثر ذلك.
١١٠١	المبدأ رقم (١٣٨١) : عدم جواز الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسم عنها - وجوب الحكم باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة - أثر ذلك جواز تقديم الدعوى بعد أداء الرسوم .
١١٠٢	المبدأ رقم (١٣٨٢) : عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم - الرسوم لتصبح واجبة الأداء لا يكون هناك محل لاستبعاد القضية من جدول الجلسة بعد أن فصلت المحكمة في المنازعة.
١١٠٣	المبدأ رقم (١٣٨٣) : تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوى اشتمال الدعوى على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة - تضمن الدعوى طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد .
١١٠٥	المبدأ رقم (١٣٨٤) : دفعوع - إجراءات الدعوى - إستقلال محضر الإيداع عن سداد

١١٠٦	<p>الرسوم - أثر ذلك على الميعاد .</p> <p>المبدأ رقم (١٣٨٥) :</p> <p>رسوم الدعوى - كيفية تقديرها عند تعدد الطلبات . للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة - لائحة الرسوم أمام مجلس الدولة للمعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ - للمادتان ٧ و ١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم على كل منها - إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة عليها الدعوى - إذا تعددت الطلبات وكان بعضها معلوم القيمة والآخر مجهول القيمة أخذ الرسم على كل منها - إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فإن الرسم يتحدد باعتبار مجموعة للطلبات - إذا كانت الطلبات ناشئة عن سندات مختلفة قدر للرسم باعتبار كل سند على حدة المقصود بالسند وهو السند القانوني الذي تبنى عليه الدعوى إذ قبل قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى رغم أنها مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المسحق كاملاً كان للمحكمة أن تستبعد للقضية من جدول الجلسة أساس ذلك عدم سداد الرسوم المستحقة - تطبيق.</p>
١١١١	<p>الفصل الثاني</p> <p>الدفع بعدم اختصاص</p> <p>للمحاكم التأديبية</p>
١١١١	<p>المبدأ رقم (١٣٨٦) :</p> <p>العبرة في تحديد الاختصاص الوظيفي للمحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا هي بالمستوى الوظيفي للعامل وقت رفع الدعوى .</p>
١١١١	<p>المبدأ رقم (١٣٨٧) :</p> <p>مجلس الدولة - اختصاصه - معيار اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا المادتان ١٧ و ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .</p>

١١١٣	<p>المبدأ رقم (١٣٨٨) :</p> <p>نطاق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا عند تعدد المحالين واختلاف درجاتهم الوظيفية مادة (١٧) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.</p>
١١١٤	<p>المبدأ رقم (١٣٨٩) :</p> <p>قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية - اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا - يتحدد بطبيعة الوظيفة التي يشغلها العامل فعلاً وليس بمستوى الربط المالي للوظيفة .</p>
١١١٤	<p>المبدأ رقم (١٣٩٠) :</p> <p>ولاية المحاكم التأديبية تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول الطعن في أي إجراء تأديبي يطلب إلغائه أو التعويض عنه - اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية المقنعة - العبرة في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر إلغاء قرارات نقل العاملين هي بتكليف المدعي لدعوه بأ، قرار نقله ينطوي على عقدة تأديبية .</p>
١١١٦	<p>المبدأ رقم (١٣٩١) :</p> <p>اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات المحددة قانوناً على سبيل الحصر يخرج من اختصاصها الطعن في قرارات النقل أو النذب - ينعقد الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحاكم التأديبية - قرار النقل أو النذب فرع من المنازعة في القرار التأديبي.</p>
١١١٧	<p>المبدأ رقم (١٣٩٢) :</p> <p>اختصاص المحكمة التأديبية - الوقوف احتياطياً عن العمل تتناول ولاية المحكمة التأديبية الدعوى التأديبية المبتدأة ، كما تتناول الطعون التي يقيمها الموظفون العمومية بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية - يدخل في هذه القرارات ما تصدرته السلطة الإدارية المختصة أو النيابة الإدارية من قرارات بوقف العامل احتياطياً عن العمل - حرمان المطعون ضده من الحوافز خلال فترة الإيقاف عن</p>

١١١٩	<p>العمل احتياطياً كأثر مباشر عن الإيقاف يدخل الفصل فيه ضمن اختصاص المحكمة التأديبية . أساس ذلك : اختصاصها وولايتها ولاية شاملة للمنازعات التأديبية وما يتفرع عنها .</p> <p>المبدأ رقم (١٣٩٣) :</p>
١١٢٠	<p>دفع بعد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات تحميل العاملين بشركات القطاع العام بتعويض ما لحقها من ضرر بسبب الخطأ المنسوب إلى العامل - اختصاص المحكمة التأديبية سواء قدم العامل إلى المحكمة مقترناً بطلب إلغاء الجزاء التأديبي أو على استقال - أساس ذلك.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٩٤) :</p>
١١٢١	<p>اختصاص المحكمة التأديبية - اختصاصها بنظر الطعون على القرارات إلزام العاملين بدفع التعويض عن أخطائهم الشخصية الضارة بالجهة الإدارية ذاتها - مناط الاختصاص استناداً قرار التحميل إلى ذات السبب الصادر من أجله قرار الجزاء على العامل - تطبيق.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٩٥) :</p>
١١٢٢	<p>المادة ٨٥، ٨٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ٧٨ مفادها : ينعقد الاختصاص بتوقيع عقوبتي الفصل من الخدمة والإحالة إلى المعاش للمحكمة التأديبية دون سواها .. للجزاء المترتب على الاعتدال على اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن هو انعدام صدور هذا القرار لصدوره من سلطة غير ذات اختصاص - تطبيق .</p>
١١٢٣	<p>المبدأ رقم (١٣٩٦) :</p> <p>عاملون بشركات قطاع الأعمال العام - تأديب أعضاء الإدارات القانونية - اختصاص المحاكم التأديبية - بمجلس الدولة .</p>
١١٢٦	<p>المبدأ رقم (١٣٩٧) :</p> <p>عاملون مدنيون تأديب اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في</p>

	<p>طلبات الوقف الاحتياطي عن العمل لأعضاء التشكيلات النقابية بقرار يصدر منها - هذه القرارات - تعتبر أحكام قضائية يجوز الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانوناً - قانوني مجلس الدولة والنقابات العمالية لم يتضمنا بياناً بالأوضاع والشروط التي تبرر وقف عضو التشكيل النقابي عن العمل - المادة ١٥ ، ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٣٨ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ - المادة ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .</p>
١١٣٠	<p>المبدأ رقم (١٣٩٨) :</p> <p>تحديد الاختصاص المحلي للمحاكم التأديبية - العبرة في تحديد الاختصاص المحلي للمحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية هي بمر وظيفة المتهم - أساس ذلك - تحديد الاختصاص المحلي على أساس مكان وقوع المخالفة بحرمة هؤلاء الموظفين من ميزة تقرب القضاء التأديبي على مقام وظائفهم - إذا تعدد الموظفون التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ويقع في مقر وظيفة البعض في دائرة محكمة الإسكندرية يجوز اختصاصهم جميعاً أمام محكمة أحدهم - تطبيق .</p>
١١٣١	<p>المبدأ رقم (١٣٩٩) :</p> <p>المادة ٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المناطق في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بمكان وقوع المخالفة المنسوبة للعامل أو العاملين المحالين للمحاكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند إقامة الدعوى التأديبية عليهم أو نقلهم إلى عمل في جهة تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى - أساس ذلك الجهة التي وقت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات أو مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى .</p>

١١٣٥	<p>الفصل الثالث</p> <p>الدفع بعدم جواز نظر</p> <p>الدعوى التأديبية لسابقة الفصل فيها</p> <p>بمجازاة المتهم عن الواقعة ذاتها</p>
١١٣٧	<p>المبدأ رقم (١٤٠٠) :</p> <p>الدفع بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية - عدم جواز إقامة الدعوى التأديبية ضد الطاعن عن ذات الواقعة التي سبق أن جوزي عنها - لا تأثير لسحب الشركة الجزاء بعد إقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها طالما استنفذت السلطة التأديبية الرئاسية سلطاتها التأديبية الحق في الدفع لا يسقط بسحب قرار الجزاء بعد إقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها - مبدأ عدم جواز معاقبة العامل عن الذنب التأديبي مرتين.</p>
١١٣٨	<p>المبدأ رقم (١٤٠١) :</p> <p>دفع بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية لسابقة الفصل فيها - رفض الدفع - أساسه - إحالة الطاعنين عن وقائع لم تكتشف داخل نفس الفترة التي تمت مجازاة الطاعنين عن المخالفات التي ارتكبت خلالها - لا يمكن معه القول بأنها جازت الطاعنين أكثر من مرة - للمحاكم التأديبية لا تحكم المحال عن فترات ، وإنما تنتظر مخالفات وقعت خلال مدة معينة وتحدد المسؤولية عنها - لا يمكن القول بالفصل في مخالفات لم تنتظرها المحكمة ووقعت في ذات المدة.</p>
١١٤٠	<p>المبدأ رقم (١٤٠٢) :</p> <p>دفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لسبق مجازاة المحالين عن ذات المخالفات المحالين بسببها إلى المحكمة التأديبية من المبادئ العامة الأساسية لشريعة العقاب أيأ كان نوعه أنه لا يجوز عقاب الإنسان عن الفعل المؤثم مرتين.</p>
١١٤١	<p>المبدأ رقم (١٤٠٣) :</p> <p>لا يسوغ معاقبة العامل تأديبياً عن ذات الأفعال غير مرة واحدة -</p>

١١٤٣	<p>استنفاد السلطة التأديبية ولايتها بتوقيع الجزاء التأديبي - لا يسوغ لذات السلطة التأديبية أو السلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء التأديبي عن ذات الجرائم التأديبية لذات العامل الذي سبق عقابه - ولا يغير من ذلك أن تكون السلطة التأديبية الرئاسية أو السلطة التأديبية القضائية ممثلة في المحاكم التأديبية - الدفع بعدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبياً هو دفع من النظام العام .</p> <p>المبدأ رقم (١٤٠٤) :</p>
١١٤٥	<p>دفع بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية - إذا كان الاصل عدم توقيع مرتين عن الواقعة الواحدة فهذا لا يعني عدم جواز توقيع جزاء تأديبي جديد عن كل مخالفة تأديبية جديدة نسبتها النيابة الإدارية إلى ذات الموظف لسابقه مجازاته تأديبياً ولو كانت من جنس المخالفة التي سبق مساءلة الموظف عنها ومجازاته تأديبياً حتى ولو جمعت بينهما عناصر التماثل والتشابه في طبيعة المخالفة طالما أن الواقعة المشكلة للمخالفة الجديدة تغاير ذات الواقعة التي سبق مساءلته ومجازاته عنها تأديبياً - تطبيق.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٠٥) :</p> <p>تأديب - المسئولية التأديبية - المخالفة التأديبية - عدم مساءلة الموظف عند اختلاف الراي في المسائل الفنية - عدم جواز محاسبة الموظف تأديبياً في حالة اختلاف الراي في المسائل الفنية التي تحتل أكثر من رأي تختلف فيها وجهات النظر ، ذلك أن الامور الفنية قد تدق على نوي الخبرة والتخصص أما لغموض النص الذي يحكمها أو لعدم وجود نص أصلاً أما إذا كان نص القانون الذي يقوم الموظف بتنفيذه واضحاً وصريحاً فإن القاعدة إنه لا اجتهاد مع صراحة النص ولا يعتبر خطأ في تطبيق القانون من حالات ابداء الراي التي تمنع مساءلة الموظف تأديبياً - تطبيق .</p>

١١٤٩	الفصل الرابع
	الدفع بانقضاء الدعوى التأديبية
١١٤٩	المبدأ رقم (١٤٠٦) :
	انقضاء الدعوى التأديبية - تنقضي للدعوى التأديبية بوفاء الموظف - أساس ذلك : مبدأ شخصية العقوبة حيث لا تجوز المساءلة في المجال العقابي إلا في مواجهة شخص المتهم ، الأمر الذي يفترض بالضرورة أن يكون حياً حتى تستقر مسؤوليته الجنائية أو التأديبية بصدر حكم بات في مواجهته.
١١٥٠	المبدأ رقم (١٤٠٧) :
	يتعين الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية في حالة وفاة العامل الصادر في شأنه حكم تأديبي أثناء نظر للطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا أساس ذلك أن المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تمثل أحد المبادئ العامة للنظام العقابي سواء في المجال التأديبي أو الجنائي باعتبار أن هذا النص هو تطبيق لقاعدة عامة مقتضاها أن العقوبة شخصية ومن ثم لا تجوز المساءلة في المجال العقابي إلا في مواجهة شخص المتهم الذي تطلب جهة الاتهام إنزال العقاب عليه الأمر الذي يفترض بالضرورة حياة هذا الشخص حتى يسند إليه الاتهام وتستقر مسؤوليته الجنائية أو التأديبية بصدر حكم بات في مواجهته - وفاة المتهم قبل بلوغ المنازعة غايتها النهائية - لنقض الدعوى التأديبية .
١١٥٥	الفصل الخامس
	الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية
١١٥٥	المبحث الأول
	الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية
	لرفعها بعد الميعاد
١١٥٥	المبدأ رقم (١٤٠٨) :
	دفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لرفعها بعد الميعاد المادة ١٣ من

	<p>القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - من خمسة عشر يوماً المقررة لرئيس ديوان المحاسبة لتقديم الموظف إلى المحاكم التأديبية - يكتسب القرار التأديبي حصانة تلقائية بصيرورته نهائياً بحيث لا يجوز قبول الدعوى التأديبية بعد انقضاء الخمسة عشرة يوماً من تاريخ إخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر من الجهة الإدارية في شأن المخالفة المالية - وبذلك تكون دعوى النيابة الإدارية قبل المتهم الأول غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه من الشق الثاني من الفقرة الثانية - تطبيق.</p>
١١٥٧	<p>المبحث الثاني</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية</p> <p>لسقوط حق رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات</p> <p>في طلب الإحالة</p>
١١٥٧	<p>المبدأ رقم (١٤٠٩) :</p> <p>الميعاد المحدد لاعتراض رئيس الجهاز المركزي للمحاسبة على قرارات الجزاء في المخالفات المالية وطلب إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية هو ميعاد سقوط يترتب على عدم مراعاته سقوط الدعوى التأديبية.</p>
١١٥٨	<p>المبدأ رقم (١٤١٠) :</p> <p>عاملون مدنيون - تأديب - وجوب إخطار الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات التأديبية الصادرة في شأن المخالفات المالية - اعتراضه على القرار وأثره - المادة (٥) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨.</p>
١١٦٥	<p>الفصل السادس</p> <p>الدفع ببطلان الإحالة</p> <p>إلى المحاكمة التأديبية</p> <p>لتحريكها من غير السلطة المختصة</p>
١١٦٥	<p>المبدأ رقم (١٤١١) :</p> <p>دفع ببطلان الإحالة إلى المحاكمة التأديبية لتحريكها من غير مختص</p>

١١٦٧	<p>- تحريك الدعوى التأديبية بإحالتها بمعرفة الأمين العام لمجلس الدولة وليس من رئيس المجلس - من سلطان الأمين العام إحالة من يعملون تحت رقابته من شاغلي الوظائف الإدارية الكتابية على التحقيق والمحاكمة التأديبية عند اللزوم.</p> <p>المبدأ رقم (١٤١٢) :</p>
١١٧١	<p>عاملون مدنيون بالدولة - تأديب الاختصاص بالإحالة للمحاكمة التأديبية أو تحقيق تفويض - (مادة ٨٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الإحالة للتحقيق تكون من اختصاص صاحب التصرف فيه - أساس ذلك : اتحاد العلة بين الإحالة والتصرف في التحقيق - بما ينعقد ذلك لشاغلي الوظائف العليا - لا يجوز لشاغلي الوظائف الأدنى بغير تفويض إحالة أي من العاملين رئاستهم إلى التحقيق أو المحكمة التأديبية .</p> <p>الفصل السابع</p> <p>الدفع بعدم قبول دعوى</p> <p>تهينة الدليل المقامة</p> <p>استقلا لا عن المنازعة الإدارية</p>
١١٧١	<p>المبدأ رقم (١٤١٣) :</p> <p>المقصود بالمنازعة الإدارية - إذا تعلقت دعوى تهينة الدليل بقرار أو تصرف إداري مما يخضع لولاية القضاء الإداري - اختصاص القضاء الإداري بدعوى تهينة الدليل كدعوى مستقلة حتى ولو لم ترتبط بطلب موضوع - أساس ذلك .</p>

فهرس ومحتويات
الكتاب الخامس
الأحكام الإدارية
وطرق الطعن فيها
في قضاء مجلس الدولة

فهرس ومحتويات
الكتاب الخامس
الأحكام الإدارية
وطرق الطعن فيها
في قضاء مجلس الدولة

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول	١٣
مقومات الحكم في الدعوى	
الفصل الأول	١٧
المداولة وإصدار الحكم	
المبحث الأول	١٩
الأحكام العامة	
في المداولة وإصدار الحكم	
المطلب الأول	١٩
المقصود بالمداولة	
المطلب الثاني	١٩
شروط سلامة المداولة	
المبحث الثاني	٢١
التطبيقات القضائية	
في المداولة وإصدار الحكم	
المبدأ رقم (١) :	٢١
إن اشتراك أحد القضاة في المداولة وإصدار الحكم دون اشتراكه في	

	<p>سماع المرافعة من شأنه بطلان الحكم — لا يمنع من ذلك حضور هذا القاضي الجلسة التي مد فيها أجل النطق بالحكم إلى جلسة أخرى — الدفع ببطلان الحكم في هذه الحالة من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.</p>
٢٢	<p>المبدأ رقم (٢) :</p> <p>لا محل للنعي ببطلان الحكم بمقولة أن أحد مستشاري المحكمة اشترك في إصدار الحكم دون أن يسمع المرافعة متى كان المستشار المشار إليه قد حضر في إحدى الجلسات بالإضافة إلى الهيئة التي سمعت المرافعة دون أن يشترك في إصدار الحكم.</p>
٢٣	<p>المبدأ رقم (٣) :</p> <p>وجوب إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه عند النطق به لسبب واضح هو أن يتم تداول القضية في الحكم قبل إصداره وإن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معا ابتداءً على أن أسباب الحكم يجب أن تكون متفقا عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به.</p>
٢٤	<p>المبدأ رقم (٤) :</p> <p>لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة و إلا كان الحكم باطلاً مؤدى ذلك أنه إذا تغير أحد أعضاء الدائرة التي استمعت إلى المرافعة وجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة.</p>
٢٤	<p>المبدأ رقم (٥) :</p> <p>عدم جواز المشاركة في المداولة لغير القضاة الذين سمعوا المرافعة — يترتب على مخالفة ذلك البطلان .</p>
٢٥	<p>المبدأ رقم (٦) :</p> <p>صدور الحكم في جلسة سرية يؤدي إلى بطلانه بطلاناً يتعلق بالنظام العام.</p>

٢٥	<p>المبدأ رقم (٧) :</p> <p>إن الأصل في الأحكام صدورها والنطق بها في جلسة علنية — إغفال الإشارة في الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره على خلاف ذلك — حضور الطاعن وإقراره أن الحكم صدر في جلسة علنية ينفي بطلان الحكم.</p>
٢٦	<p>المبدأ رقم (٨) :</p> <p>صدور الحكم من أربعة قضاة خلافا لما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون مجلس الدولة من أن تصدر الأحكام من المحاكم الإدارية بدوائر ثلاثية مبطل للحكم وهو بطلان متعلق بالنظام العام.</p>
٢٧	<p>المبدأ رقم (٩) :</p> <p>بطلان الحكم الصادر من أربعة قضاة — حضور عضو زائد على العدد المقرر الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم .</p>
٢٧	<p>المبدأ رقم (١٠) :</p> <p>إذا كان رئيس محكمة القضاء الإداري السابق الذي رأس بعضاً فقط من جلسات هذه الدعوى دون بعضها الآخر لم يوقع الحكم المطعون فيه ، ولم يشترك بالفعل في مداولاته أو في إصداره ، فلا يمكن أن ينال ذلك من صحة شكل الحكم المطعون فيه وقد ثبت أن السادة المستشارين الذين تداولوا فيه ، ووقعوه وأصدروه هم الذين استمعوا إلى المرافعة في هذه الدعوى . ولا وجه للقول ببطلانه استناداً إلى مجرد خطأ مادي وقع في محضر جلسة المرافعة المطبوع مقدماً .</p>
٢٨	<p>المبدأ رقم (١١) :</p> <p>الخطأ المادي لا يؤثر على صحة الحكم طالما صدر فعلاً عن دائرة مشكلة تشكيلاً ثلاثياً .</p>
٢٨	<p>المبدأ رقم (١٢) :</p> <p>وجوب أن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكله بذات التشكيل العددي</p>

	<p>للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلا. إذا حدث لأحد القضاة مانع من حضور هذه الجلسة أوجب المشرع أن يكون قد وقع مسودة الحكم ، وأن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بذات التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً .</p>
<p>٣١</p>	<p>المبدأ رقم (١٣) :</p> <p>المادتان ١٧٦ و ١٧٠ مرافعات - النظام القضائي المصري يحظر على غير القضاة الذين سمعوا المرافعة أن يشتركوا في المداولة - سماع المرافعة شرط للاشتراك في المداولة - أساس ذلك : القضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين تتوافر لهم بحكم اللزوم ولاية الفصل في المنازعة على أساس ما سمعوه أثناء المرافعة - المادة ١٧٠ مرافعات أجازت أن يشترك في الهيئة عند تلاوة الحكم أعضاء آخرون غير الذين سمعوا المرافعة إذ قام لدى هؤلاء مانع من حضور جلسة تلاوة الحكم.</p>
<p>٣٢</p>	<p>المبدأ رقم (١٤) :</p> <p>إن عبارة القضاة الذين أصدروا الحكم الواردة بالفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنصرف إلى القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم - انطواء الحكم على خطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه فأغفل اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم يشترك في المداولة ولم يفصل في الدعوى يعد خطأ مادياً يجوز تصحيحه بناء على ما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكملاً دون ذلك من الأوراق - إذا خلا محضر جلسة النطق بالحكم من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته ترتب على ذلك بطلان الحكم.</p>
<p>٣٣</p>	<p>المبدأ رقم (١٥) :</p> <p>(١) يجب لقيام الحكم القضائي قانوناً أن يصدر من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون - سماعها المرافعة وإتمام المداولة قانوناً - وتوقيع</p>

	<p>مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه - الحكم هو خلاصة ما أسفرت عنه المداولة قانونا حتى لحظة النطق بالحكم - تضمن الحكم تسجيلاً لسير الخصومة وارتسام الإجراءات الجوهرية فيها وبيان قضائها حتى النطق بالحكم ليكون كلمة القانون وعنوانه الحقيقة فيما فصل فيه - وجوب حصول المداولة في الأحكام سرا بين أعضاء المحكمة مجتمعة في منطوق الحكم وأسبابه موقعة من رئيس المحكمة والقضاة عند النطق بالحكم - لإضفاء الاطمئنان على نفوس المتقاضين بأن الحكم صدر بعد تمحيص أوجه التداعي ومناقشة أدلة الخصوم.</p> <p>(٢) المحكمة العسكرية لطلبة كلية الشرطة - ما لا يبطل الحكم الصادر منها - توقيع ممثل الادعاء على إحدى صور الحكم .</p> <p>(٣) متى ثبت أن المحكمة قد عقدت جلساتها طبقاً للإجراءات المقررة قانوناً فلا وجه للنعي على الحكم بالبطلان على سند من القول بأن ممثل الادعاء وقع على نسخة الحكم - أساس ذلك : أن ممثل الادعاء لم يشترك في المداولة - التوقيع على مسودة الحكم الأصلية هو الدليل على الاشتراك في المداولة - تطبيق .</p>
٣٥	<p>المبدأ رقم (١٦) :</p> <p>مفوض الدولة لا يشارك في المداولة التي تسبق إصدار الحكم أو في إعداد مسودته أو التوقيع عليها - أثر ذلك على حضوره جلسة النطق بالحكم.</p>
٣٥	<p>المبدأ رقم (١٧) :</p> <p>المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدار الحكم في النزاع فلا يجوز لها العدول عما قضت به أو التعديل فيه أو الإضافة إليه - تصحيح الأحكام استثناء من ذلك.</p>
٣٦	<p>المبدأ رقم (١٨) :</p> <p>مرحلة المداولة وإصدار الحكم تكون فيها الدعوى بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ولا يجوز لها طبقاً لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات والتي تسرى في شأن الدعاوى التي تقدم إلى المحكمة</p>

٣٧	الدستورية العليا إعمالاً للمادة ٢٨ من قانونها أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه أو تقبل أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلاً. المبدأ رقم (١٩) :
٣٧	(١) لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضاً المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سبباً ومنطوقاً في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة. (٢) إذا وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلاً لا أثر له قانوناً — وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها دون حاجة إلى طلب من الخصوم. المبدأ رقم (٢٠) :
٣٩	الفصل الثاني
	شكل الحكم
٤١	المبحث الأول
	الأحكام العامة في شكل الحكم
٤١	المطلب الأول
	النطق بالحكم
٤٣	المطلب الثاني
	كتابة الحكم
٤٣	الفرع الأول
	لغة كتابة الأحكام القضائية
٤٥	الفرع الثاني
	مسودة الحكم

٤٦	الفرع الثالث
	نسخة الحكم الأصلية
٤٨	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في شكل الحكم
٤٩	المطلب الأول
	المشكلات العملية
	في بيانات الحكم
٤٩	المبدأ رقم (٢١) :
	الحكم قضائي (ومنه قرار اللجنة القضائية) يجب أن يشتمل على البيانات الواجب اشتمال الأحكام عليها بما في ذلك أسماء الخصوم وصفاتهم — إلا أن النقص أو الخطأ في ذلك لا يبطل الحكم إلا إذا كان جسيماً، بأن كان من شأنه تجهيل الخصوم وعدم إمكان تعيينهم .
٤٩	المبدأ رقم (٢٢) :
	عدم ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة في الحكم المطعون فيه — البطلان لا يكون إلا إذا كان الخطأ قد وقع على بيان جوهري بأن كان الخصم مجهولاً تجهيلاً تاماً.
٥٠	المبدأ رقم (٢٣) :
	الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو الخطأ الجسيم الذي يترتب تجهيل البيان.
٥٠	المبدأ رقم (٢٤) :
	(١) رتب المشرع البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم المقصود بالنقص أو الخطأ الجسيم أن يكون من شأن التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصية أو تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى.
	(٢) لا محل لأن يذكر الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم ما دام

٥١	<p>أن أحدهم وهو الذي أقام المنازعة كان يمثلهم في الخصومة.</p> <p>المبدأ رقم (٢٥) :</p>
٥١	<p>إصلاح زراعي - اللجان القضائية - مالا يبطل قرارها - إغفال صفات أعضائها والجهات المنتدبين منها - عدم ذكر أسماء ورثة المعارض ضدهم لا يبطل القرار الصادر من اللجنة - الأخطاء المادية يمكن تصحيحها ولا يؤثر ذلك على سلامة القرار.</p>
٥١	<p>المبدأ رقم (٢٦) :</p> <p>دعوى - الحكم فيها - الطعن على الحكم - وجوب مراعاة ما يطرأ على الخصوم من تغير في الصفة - يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهاً صحيحاً أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة حتى يوجه الطعن إلى من يصح اختصاصه قانوناً - تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن (وكذلك بطلان الحكم) - أساس ذلك .</p>
٥٢	<p>المطلب الثاني</p> <p>المشكلات العملية</p> <p>في مسودة الحكم</p>
٥٢	<p>المبدأ رقم (٢٧) :</p> <p>توقيع مسودة الحكم من عضو واحد من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم دون العضو الآخر والرئيس يترتب عليه بطلان الحكم.</p>
٥٢	<p>المبدأ رقم (٢٨) :</p> <p>لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً - توقيع مسودة الحكم المشتملة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثية أو من عضو رابع يبطل الحكم.</p>
٥٣	<p>المبدأ رقم (٢٩) :</p> <p>توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذين من حق المتقاضى أن يرددهم والبطلان في حالة عدم توقيع مسودة الحكم من أعضاء الدائرة التي أصدرته هو</p>

<p>٥٣</p>	<p>بطلان متعلق بالنظام العام.</p> <p>المبدأ رقم (٣٠) :</p> <p>عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به يترتب عليه بطلان الحكم - إيداع ملف الدعوى المحكوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة وإجراء التعديل اللازم على الصورة مؤداه أنه عند النطق بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخطية الخاصة به مودعة ملف الدعوى واستعيض عن هذا الإيداع بتصوير مسودة حكم آخر إلغاء الحكم المطعون فيه.</p>
<p>٥٤</p>	<p>المبدأ رقم (٣١) :</p> <p>ثبوت أن مسودة الحكم المطعون فيه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة قد تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا مطعن عليه - إيداع مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه الموقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً، هذا التوقيع يدل على أن أعضاء المحكمة قد طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبت في المسودة.</p>
<p>٥٤</p>	<p>المبدأ رقم (٣٢) :</p> <p>(١) إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلاً.</p> <p>(٢) يتم تداول القضاة في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معاً بناء على أن أسباب الحكم يجب أن يكون متفقاً عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع القضاة هو الدليل على أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت إليه.</p>

٥٥	<p>(٣) مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم الحكم بالبطلان.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣) :</p>
٥٥	<p>توقيع القضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه يجب أن تكون باللغة العربية — التوقيع بغير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان وهو بطلان يتعلق بالنظام العام.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤) :</p>
٥٦	<p>يجوز أن يشترك في الهيئة عند تلاوة الحكم أعضاء آخرون غير الذين سمعوا المرافعة إذا قام لدى هؤلاء مانع من حضور جلسة تلاوة الحكم شرط ذلك أن يوقع العضو المتغيب مسودة الحكم كدليل على اشتراكه في المداولة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٥) :</p>
٥٦	<p>تتحرى رئيس المحكمة عن نظر الدعوى وصدر الحكم واشتمال ديباجته على اسمه لا بطلان — ما ورد بديباجة الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً.</p> <p>المبدأ رقم (٣٦) :</p>
٥٧	<p>إغفال الإشارة في الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره على خلاف ذلك.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧) :</p>
٥٧	<p>(١) وجوب إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلاً.</p> <p>(٢) تسبيب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمة لن تستبين معالمها.</p> <p>(٣) يجب أن يكون صدور الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به ولا يدل على ذلك سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه.</p>

	<p>(٤) التوقيع يدل على أن أعضاء المحكمة طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة.</p> <p>(٥) ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقة فإذا وقع جميع القضاة الذين أصدروا الحكم هذه الورقة كان الحكم سليماً لا مطعن عليه.</p> <p>(٦) مثال: متى ثبت من مسودة الحكم المطعون فيه أنه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري يكون الحكم المطعون فيه سليماً لا مطعن عليه.</p>
٥٨	<p>المبدأ رقم (٣٨) :</p> <p>ضرورة صدور الأحكام موقعة من الرئيس والأعضاء - وجوب توقيع الأحكام وقت صدورها بمعنى توقيع مسودات الأحكام من الرئيس والأعضاء - نسخ الأحكام الأصلية يرجع في شأنها إلى قانون المرافعات الذي يقضى بأن يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية - يجب إتباع ذلك بصدد نسخ الأحكام الأصلية الصادرة من المحاكم التأديبية.</p>
٥٩	<p>المبدأ رقم (٣٩) :</p> <p>مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم الحكم بالبطلان.</p>
٥٩	<p>المبدأ رقم (٤٠) :</p> <p>يجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم - مخالفة ذلك - بطلان الحكم - أساس ذلك: توقيع المسودة هو الدليل على أن القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم - توقيع المسودة من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم.</p>
٦٠	<p>المبدأ رقم (٤١) :</p> <p>(١) وجوب اشتغال الحكم على المحكمة التي أصدرته وتاريخ</p>

	إصداره ومكانه وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته.
	(٢) وجود خطأ مادي في محضر الجلسة في أسماء القضاة الذين حضروا المرافعة ووقعوا المسودة وأصدروا الحكم، العبرة في هذا الشأن هي بنسخة الحكم ذاته ولا يكفي إثباته في محضر الجلسة - ولا ينال من ذلك ما دونه خطأ كاتب الجلسة في محضرها من أسماء لبعض المستشارين غير الذين اشتركوا في الحكم مرده إلى أنه دائما ما يكون عدد المستشارين الجالسين على المنصة لنظر القضايا المتداولة في الجلسة ما يجاوز العدد اللازم للفصل في كل قضية على حده.
٦١	المبدأ رقم (٤٢) :
	دعوى - الحكم في الدعوى - مسودة الحكم - التوقيعات المدونة على ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه.
٦١	المبدأ رقم (٤٣) :
	فقد نسخة الحكم الأصلية أو عدم توقيعها من رئيس المحكمة يجعل الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام.
٦٢٣	المبدأ رقم (٤٤) :
	يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسباب موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا بمسودة الحكم المشتملة على منطوقة إذا وقعت من اثنين من أعضاء الدائرة الثلاثية التي أصدرته، فإن الحكم يكون باطلا - والبطلان - في هذه الحالة - لا يقبل التصحيح.
٦٣	المبدأ رقم (٤٥) :
	لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضا المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سببا ومنطوقا في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة.

٦٤	المبدأ رقم (٤٦) :
	توقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة يجعل الحكم باطلاً لا أثر له قانوناً — وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضي به محكمة الطعن متى تكشف لها ولو لم يطلبه الخصوم.
٦٤	المطلب الثالث
	كتابة مسودة الحكم بالكمبيوتر
٦٤	الفرع الأول
	المبادئ المستقرة قبل حكم
	دائرة توحيد المبادئ
٦٤	المبدأ رقم (٤٧) :
	(١) استقرار القضاء على كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي — علة هذا النهج ما نص عليه القانون بأن تكون المداولة سرية، وألا يشترك فيها غير القضاة الذين سمعوا المرافعة، ورتب المشرع على مخالفة ذلك بطلان الحكم، وفي الاستعانة بالآلة أو الجهاز الناسخ لكتابة المسودة فيه إفشاء لسر المداولة، ذلك أن الكتابة إنما تتم قبل صدور الحكم، ومن ثم لزم أن يكتب مسودة الحكم أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة طبقاً لما أسفرت عنه تلك المداولة والتي يجب أن يظل أمرها طي الكتمان.
	(٢) كتابة المسودة بالآلة أو الجهاز الناسخ لا تحمل الدليل على أن القاضي هو الذي كتب تلك المسودة إذ قد يكون قد قام بها غيره وهر ما يبطل الحكم، هذا فضلاً عن أن كتابة المسودة بخط يد القاضي يعصم الحكم من التزوير، حيث يسهل اكتشافه إذا تم، وذلك لاختلاف خط اليد من إنسان لآخر، أما إذا تمت كتابة المسودة بالآلة الناسخة فقد يتم تغيير أجزاء منها بالآلات الحديثة وقد يستحيل اكتشاف ذلك - العلة الراجعة في حتمية كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي أو أحد القضاة الذين أصدروه هو عدم إفشاء سر المداولة.

(٣) ما جرت عليه المحاكم من كتابة مسودات بعض الأحكام المتمثلة من حيث طلبات الخصوم والسند القانوني بالآلة الناسخة يوجب أن تكون كتابة العناصر المميزة للدعوى بخط يد القاضي ، ذلك أن الأجزاء المشتركة والتي تكتب بالآلة الناسخة لا تتعلق بدعوى بعينها ومن ثم فلا تؤدي إلى إفشاء سر المداولة في الدعوى.

٦٦

الفرع الثاني

موقف الجمعية العمومية

لقسمي الفتوى والتشريع:

٦٨

المبدأ رقم (٤٨) :

(١) استلزم المشرع أن يكتب الحكم في مسودة ونسخة أصلية وعاير في الأحكام المتعلقة بكل منهما فالمسودة تُكتب قبل النطق بالحكم وتشتمل على منطوقه وأسبابه ويوقع عليها القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة وتودع عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً وتُحفظ بملف الدعوى ولا تُعطى منها صور لأحد وإنما يجوز للخصوم الإطلاع عليها كما يجوز استثناء تسليمها للمُحضر للتنفيذ بمقتضاها وإعادتها بعد الانتهاء من التنفيذ في الأحوال التي تأمر المحكمة فيها بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلانه.

(٢) نسخة الحكم الأصلية تُكتب بعد النطق بالحكم ويوقعها رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم وكاتبها وتُعطى منها صوراً بسيطة لمن يطلبها وصورة تنفيذية للمحكوم له .

(٣) المغايرة بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية لم تقتصر على ما قرره المشرع على نحو ما سلف بيانه وإنما هناك مغايرة أخرى أنشأها العرف القضائي تمثلت فيما استقر عليه العمل منذ إنشاء القضاء الأهلي من كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي أو أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة وأصدروا الحكم وذلك ضماناً لسرية المداولة في حين أن نسخة الحكم الأصلية لا يُشترط فيها ذلك ويكتفي بالنسبة لها بتوقيع رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم وكاتبها وصار ذلك من

المسلمات التي لا خلاف عليها.

(٤) يتعين كتابة مسودة الحكم بخط يد القاضي — كتابة القاضي لمسودة الحكم بخط اليد أوفى في الحفاظ على سرية المداولة وفي توفير فرصة أكبر للقاضي للتأمل الهادئ في الموضوع الذي يعالجه والتفكير العميق فيما يسطره ومعاودة النظر مرة بعد أخرى فيما ينتهي إليه.

٧١

الفرع الثالث

حكم دائرة توحيد المبادئ
في كتابة الأحكام بالكمبيوتر

٧٢

المبدأ رقم (٤٩) :

(١) بجواز كتابة مسودة الأحكام القضائية بواسطة جهاز الكمبيوتر إذا تمت كتابة المسودة بمعرفة أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته متى تضمنت البيانات الأساسية ومنطوق الحكم بخط اليد.

(٢) وجوب أن تكون المداولة في الأحكام القضائية سراً بين قضاة الدائرة وأن تشمل مسودة الحكم على منطوقه وأسبابه وتوقع من جميع القضاة الذين استمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة .

(٣) مسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة من أوراق المرافعات ، تكتب عقب انتهاء المداولة وقبل النطق بالحكم ، تمهيداً لتحضير نسخة الحكم الأصلية التي يوقع عليها رئيس الدائرة وكاتبها وتكون وحدها دون مسودة الحكم هي المرجع في أخذ الصور الرسمية والتنفيذية وعند الطعن عليه من ذوى الشأن، باعتبار أن نسخة الحكم الأصلية هي التي يحاج بها ولا تقبل المجادلة في بياناتها إلا عن طريق الطعن عليها بالتزوير.

(٤) المشرع لم يشأ مطلقاً تحديد ماهية مسودة الحكم أو تنظيم وسيلة كتابتها وإنما أورد لفظ المسودة في نصوص قوانين المرافعات والإجراءات بصورة عامة وتطلب فحسب أن تشمل مسودة الحكم على منطوقه وأسبابه وتوقيع القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة ، ولم يشأ أن يرتب أي بطلان على الوسيلة التي تكتب بها

مسودة الحكم ولم ينص صراحة أو ضمناً على كتابة مسودة بخط يد القاضي أو القضاة الذين أصدروا الحكم .

(٥) لا يجب الوقوف على المعنى الحرفي للفظ " كتابة " وتجريده من مضمونه وغايته إذ يجب أن تفهم هذه الكلمة في إطار الهدف منها فليس المقصود بكتابة مسودة الحكم بيد القاضي أن يكون ذلك باستعمال أي من الأقلام أو الأحبار فحسب ، بل يكون القاضي كاتباً لمسودة الحكم إذا توصل إلى ذلك باستخدام الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة طالما أنه قام بذلك بنفسه، ولا يعهد به إلى آخرين من غير القضاة الذين اشتركوا معه في المداولة .

(٦) إذا أجاد القاضي استخدام جهاز الكمبيوتر بنفسه في كتابة مسودة الحكم عندئذ يكون الحكم نابعاً من شخص القاضي ومكتوباً بيده لا بيد غيره ، ذلك أن كتابة القاضي مسودة الحكم بجهاز الكمبيوتر لا تتم إلا بضغط من أنامله وأصابعه على الحروف مستكماً الكلمة توصلها إلى الجملة التي يصوغ بها وقائع وأسباب ومنطوق الحكم ، كما يصح أن يكون جهاز الكمبيوتر مجهزاً بتلقي صوت القاضي نفسه ويقوم الكمبيوتر بنقل الصوت على الورق كتابة ، فهو إذن وسيلة للكتابة لا تختلف عن وسيلة الكتابة باستعمال القلم بأنواعه المختلفة.

(٧) ليس من عيب في استخدام جهاز الكمبيوتر في كتابة مسودة الأحكام بل هناك محاسن كثيرة إذ تسهل قراءة المسودة ولا تختلط عبارتها أو تضطرب كما يسهل على القاضي تسجيل أفكاره وترتيبها وتنسيقها وسرد الوقائع على نحو أفضل ، وإن إلزام القاضي بكتابة مسودة الحكم بخط اليد وباستخدام القلم وحده مع حظر استخدام الكمبيوتر في الكتابة بعد أن اتصل العديد من القضاة بالثورة المعلوماتية والتقنية العلمية حتى غدا استعمال جهاز الكمبيوتر جزء من منظومة عمله القضائي ، مما يجب أن يترك للقاضي حرية التعبير عن أفكاره في كتابة مسودة الأحكام بالوسيلة التي تحقق له اليسر والسهولة . والعبرة تكمن في المحافظة على سرية الأحكام قبل النطق

بها علانية وعدم إفشائها أو مشاركة غير القضاة في كتابتها .

(٨) استخدام القاضي لجهاز الكمبيوتر في كتابة مسودة الحكم لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة من وسائل الكتابة لترجمة ما استقر في وجدانه ، فالقلم والكمبيوتر كلاهما وسيلة للتعبير ولن تتغير طبيعة المسودة وسيرتها أنها كتبت بخط اليد أم على الآلة الكاتبة أو على الحاسب الآلي لأن السرية ليس لها علاقة بوسيلة الكتابة، وإنما تتوقف على إفشاء سر المداولة من أحد القضاة الذين حضروا المداولة ووقعوا على المسودة وأنه في حالة استخدام القاضي لجهاز الحاسب الآلي في كتابة المسودة حيث توجد برامج للسرية تمنع غيره من الاتصال أو الإطلاع أو استرجاع ما سطره بمسودة الحكم مادام هو الذي يستخدمه بنفسه ويستحيل على غيره أن يطلع على ما دونه على حاسبه بدون استخدام كلمة السر التي لا يعلمها غير القاضي .

(٩) كتابة مسودة الحكم بجهاز الحاسب الآلي المزود ببرامج السرية، تحول دون اتصال الغير أو الإطلاع أو الاسترجاع لما دونه القاضي بمسودة الحكم مما يجعل كتابة المسودة بجهاز الكمبيوتر أمر لا غبار عليه.

(١٠) يكتفى بالتوقيعات الممهورة بها مسودة الحكم وورودها في نهاية المسودة دون اشتراط تعددها بتعدد أوراق وصفحات المسودة ، فليس بلامزم أن تتعدد توقيعات القضاة بتعدد صفحات المسودة .

(١١) إلا أن المحكمة ترى مع ذلك أنه يلزم على القاضي أن يكتب البيانات الأساسية للحكم وهي رقم الدعوى وتاريخ إيداع العريضة وأسماء الخصوم، وكذلك منطوق الحكم بخط يده دون استخدام جهاز الكمبيوتر .

٨٠

المطلب الرابع المشكلات العملية في نسخة الحكم الأصلية

٨٠

المبدأ رقم (٥٠) :

(١) العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع

	<p>عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى لتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن على الحكم من ذوى الشأن.</p> <p>(٢) يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية المشتملة على الوقائع والأسباب والمنطوق - إذا قام مانع قانوني أو مادي من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة - أساس ذلك: - عدم الإغراق في الشكلية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها في التشريع المصري هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقا للقانون.</p>
٨١	<p>المبدأ رقم (٥١) :</p> <p>بطلان الحكم غير الموقع نسخته الأصلية من رئيس المحكمة.</p>
٨٢	<p>المبدأ رقم (٥٢) :</p> <p>نسخ الأحكام الأصلية يرجع في شأنها إلى قانون المرافعات فيوقع رئيس الجلسة وكاتبها هذه النسخة وليس ثمة ما يدعو للخروج على هذا الاتساق بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية.</p>
٨٢	<p>المبدأ رقم (٥٣) :</p> <p>عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام.</p>
٨٣	<p>المبدأ رقم (٥٤) :</p> <p>التوقيع على نسخة الحكم الأصلية المحررة بمعرفة كاتب الجلسة والمشتملة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق من رئيس الجلسة وكاتبها - يترتب على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم.</p>
٨٣	<p>المبدأ رقم (٥٥) :</p> <p>عدم توقيع نسخة الحكم الأصلية من رئيس المحكمة يجعل الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به إلى درجة الانعدام .</p>

٨٥	الفصل الثالث
	تسبيب الحكم
٨٧	المبحث الأول
	الأحكام العامة
	في تسبيب الأحكام
٨٧	المطلب الأول
	ورود الأسباب في ورقة الحكم
٨٨	المطلب الثاني
	عدم قيام الأسباب على علم القاضي
٨٨	المطلب الثالث
	كفاية الأسباب
٩٠	المطلب الرابع
	عدم تناقض الأسباب
٩٠	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في تسبيب الأحكام
٩٠	المبدأ رقم (٥٦) :
	اقتصار الحكم في تسببيه على أنه يبين من ظاهر الأوراق أن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار نقله إنما يستند إلى ما يبرره فان هذا ينطوي على قصور مغل ينحدر إلى درجة عدم التسبيب وخلو الحكم من الأسباب مما يعيبه ويبطله.
٩١	المبدأ رقم (٥٧) :
	اقتصار الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون إيداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهى إليها في المنطوق يعد قصوراً يبطل الحكم.
٩١	المبدأ رقم (٥٨) :
	التناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه يجعل الحكم باطلاً.

٩١	المبدأ رقم (٥٩) : انتزاع أسباب الحكم من أصول تخالف الثابت بالأوراق يبطل الحكم.
٩١	المبدأ رقم (٦٠) : يكفى لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم من جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى.
٩٢	المبدأ رقم (٦١) : الأحكام غير القطعية الصادرة باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات لا يلزم تسببها لأن النطق بها يفصح بذاته عن سبب إصدارها.
٩٢	المبدأ رقم (٦٢) : فالعبرة بمنطوق الحكم. أما أسبابه فالمقصود منها - في الأصل - بيان الحجج التي أقنعت القاضي بما قضى به وجعلته يسلك في فهم الدعوى السبيل الذي ارتاح إليه. فهي تشمل الحجج القانونية والأدلة الواقعية التي بني عليها الحكم - الحكم الذي يأمر في منطوقة بإجراء إثبات معين يعد حكماً تمهيدياً فقط ولو ناقش في أسبابه العقد المبرم بين طرفي الخصوم وحدد طبيعته.
٩٣	المبدأ رقم (٦٣) : الغرض المنشود من إقامة أي دعوى هو الوصول إلى استصدار حكم يقر الحق المرفوعة به في نصابه ويضع حداً للنزاع المتعلق بموضوعها - يجب ، كقاعدة قانونية ملزمة ، أن يكون نص منطوق الحكم محققاً لهذا الغرض فإذا كان موضوع النزاع شيئاً معيناً وجب أن يتضمن النص تمكين المحكوم له من وضع يده على هذا الشيء مع وصفه وتحديد تحديده واثباتاً وافياً للجهالة.
٩٤	المبدأ رقم (٦٤) : إيجاب تسبب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمّة لم تستتب معالمها وإن يكون الحكم دائماً نتيجة

	أسباب معينه محدوده مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به.
٩٤	المبدأ رقم (٦٥) : تعرض الحكم لجميع الحجج والأسانيد التي أوردها الخصوم غير لازم لسلامته - يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم.
٩٥	المبدأ رقم (٦٦) : يكون كل حكم مستوفيا في ذاته أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في تسبيب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كانت أسباب حكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع.
٩٦	المبدأ رقم (٦٧) : القصور في التسبيب من أسباب بطلان الحكم.
٩٦	المبدأ رقم (٦٨) : إذا رأت المحكمة ألا تضم إحدى الدعويين إلى الأخرى وآثرت أن تنظرهما معا وتصدر في كل منهما حكماً قائماً بذاته فلا تثريب عليها أن تستكمل أسباب حكمها في إحدى الدعويين بما أورده في حكمها في الأولى من أسباب فالحكم في الدعوى الأولى يعتبر متمماً للحكم في الثانية.
٩٦	المبدأ رقم (٦٩) : إيجاب تسبيب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمه لم تستتب معالمها وأن يكون الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدوده مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة.

٩٧	<p>المبدأ رقم (٧٠) :</p> <p>تسبب الحكم — عدم رد المحكمة على ما ورد بحافظة مستندات الطاعن أو الإشارة إليها وعدم الرد على دفاعه بطريق مباشر أو غير مباشر يشكل إخلالا بحق الدفاع بما يؤثر على الحكم ويؤدي إلى بطلانه.</p>
٩٧	<p>المبدأ رقم (٧١) :</p> <p>أسباب الحكم يجب أن تكون مكتوبة على نحو واضح وضوحا كافيا وناقيا للجهالة متضمنا الأسانيد الواقعية والقانونية التي تثبت عليها المحكمة عقيدتها وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية.</p>
٩٨	<p>المبدأ رقم (٧٢) :</p> <p>لا يتصور إلزام المشرع للمحاكم التأديبية بتسبب أحكامها ثم تتحلل مجالس التأديب من هذا الالتزام.</p>
٩٨	<p>المبدأ رقم (٧٣) :</p> <p>(١) يقصد بالتسبب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي تبينه المحكمة بوضوح كاف يؤدي إلى منطوق الحكم منطقيا وعقلا — لا يكفي في هذا الشأن لاعتبار الحكم مسببا لترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح وقاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من أحداث الواقع وتحصيل فهم نصوص القانون الذي بنت عليه المنطوق.</p> <p>(٢) ضرورة صدور الأحكام القضائية مسببة على نحو يرتبط معه منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من حيث الواقع والقانون بحيث يتمكن أطراف الخصومة من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني الذي أقام عليه القاضي حكمه وفصله في النزاع على الوجه الذي ورد بمنطوق حكمه.</p>
٩٩	<p>المبدأ رقم (٧٤) :</p> <p>التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية يؤدي إلى بطلان الحكم وأساس ذلك أن المسودة هي التي تمت</p>

	<p>المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي ارتضاها من أصدر حكماً في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية في أسبابها ومنطوقها مناقضة تماماً للمسودة فإن الحكم يكون باطلاً إذ لم يعد ظاهراً أيهما هو الذي حكمت به المحكمة.</p>
١٠٠	<p>المبدأ رقم (٧٥) :</p> <p>الدعوى التأديبية - الحكم فيها - القصور في التسبب وأثره.</p>
١٠٠	<p>المبدأ رقم (٧٦) :</p> <p>تسبب الأحكام في الدعوى التأديبية - المراد بالتسبب المعتبر هو تحرير الأسانيد والحجج المبنى عليها الحكم والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو القانون - لكي يتحقق الغرض من التسبب يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بأن يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة متضمناً أركان المخالفة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً.</p>
١٠١	<p>المبدأ رقم (٧٧) :</p> <p>إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أُرجئ النطق بالحكم فيها وكان المنطوق المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليها من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بني على ما ورد بها من أسباب قلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة - تكون التوقيعات المدونة على المنطوق شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معاً - مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان.</p>
١٠٢	<p>المبدأ رقم (٧٨) :</p> <p>تسبب الأحكام - عدم ذكر هذه الأسباب يتضمن تعويقاً للمحكمة الإدارية العليا من أن تعمل رقابتها على أحكام محاكم أول درجة على نحو ميسر وسليم من واقع ما تحدده المحاكم التي تصدر الحكم من</p>

	أسباب واضحة وصريحة وكافية المادة ٦٩ من الدستور وأحكام قوانين تنظيم مجلس الدولة وقانون المرافعات والإثبات .
١٠٣	المبدأ رقم (٧٩) : من أسس البطلان ما يتعلق بتسبيب الأحكام — يتعين على المحكمة بيان الوقائع الصحيحة للموضوع من واقع عريضة الدعوى وطلبات الخصوم والأدلة الواقعية والقانونية التي بنت عليها حكمها باعتبار أن تسبيب الحكم شرط من شروط صحته .
١٠٣	المبدأ رقم (٨٠) : تسبيب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته لذا يجب أن يصدر الحكم مشتملاً على أسبابه التي بني عليها وإلا كان باطلاً كذلك القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم .
١٠٤	المبدأ رقم (٨١) : تسبيب الأحكام وفقاً لحكم المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يعتبر شرطاً من شروط صحتها ، ولذا فإنه يجب أن يصدر الحكم مشتملاً على الأسباب التي بني عليها وإلا كان باطلاً ، وكذلك فإن القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم .
١٠٥	المبدأ رقم (٨٢) : وجوب صدور الأحكام القضائية مسببة - المقصود بالتسبيب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي تبنته المحكمة بوضوح كافي يؤدي إلى منطوق الحكم عقلاً وحكماً .
١٠٥	المبدأ رقم (٨٣) : خضوع محاكمة موظفي المحاكم والنيابات أمام مجالس التأديب للقواعد المطبقة في المحاكمات التأديبية ومن هذه القواعد وجوب تسبيب الحكم أو القرار التأديبي .

١٠٧	الفصل الرابع إغفال الفصل في بعض الطلبات
١٠٩	المبحث الأول الأحكام العامة في إغفال الفصل في بعض الطلبات
١١٠	المبحث الثاني التطبيقات القضائية في إغفال الفصل في بعض الطلبات
١١٠	المبدأ رقم (٨٤) : الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه لا يتطرق إلى حالة فصل المحكمة في النزاع على أساس دون آخر.
١١١	المبدأ رقم (٨٥) : الحكم بإجابة الطلب الاحتياطي دون الطلب الأصلي يعنى رفضاً ضمنياً للطلب الأصلي ولا يعتبر إغفالاً للفصل فيه.
١١١	المبدأ رقم (٨٦) : مناط الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بالتطبيق لحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات أن تكون المحكمة قد أغفلت الحكم في الطلب إغفالاً كلياً - يخرج من ذلك إغفال الفصل في دفع للطلب إذ يعد هذا العمل رفضاً له.
١١٢	المبدأ رقم (٨٧) : إغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية يجيز لصاحب الشأن إعلان خصمه للحضور أمام المحكمة لنظر هذا الطلب والحكم فيه.
١١٢	المبدأ رقم (٨٨) : لصاحب الشأن إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية أن يعلن خصمه بصحيفة الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه - المقصود بالإعلان هو إعادة اتصال علم الخصم باستمرار طرح الخصومة عن الطلب أمام المحكمة الأولى.

١١٢	المبدأ رقم (٨٩) :	إغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه.
١١٣	المبدأ رقم (٩٠) :	السبيل إلى الفصل في الطلب الذي أغفلته المحكمة هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره والحكم فيه — لا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في ذلك الطلب — أساس ذلك: أن الطعن لا يقبل إلا في الطلبات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه صراحة أو ضمنا .
١١٣	المبدأ رقم (٩١) :	مناط إغفال المحكمة الفصل في أحد الطلبات المعروضة عليها أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو خطأ الفصل في طلب موضوعي إغفالا كلياً يجعله باقياً معلقاً أمامها، أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم أنها قضت صراحة أو ضمناً في شأن ذلك الطلب فلا يعتبر ذلك منها إغفالا في حكم القانون.
١١٥	الفصل الخامس	
	ضياع الحكم	
١١٧	المبحث الأول	
	الأحكام العامة في ضياع الحكم	
١١٧	المبحث الثاني	
	التطبيقات القضائية	
	في ضياع الحكم	
١١٨	المبدأ رقم (٩٢) :	ضياع الحكم المطعون فيه ليس فيه في حد ذاته ما يسقط قضاءه أو ينفي واقعة صدوره على ما صدر عليه — ليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذي شأن في الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن في التعقيب القضائي ما دامت الوقائع التي صدر عنها الحكم لا

	<p>تملك سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن — قضاء المحكمة في استظهار سلطة التعقيب على ما يطعن أمامها من الأحكام.</p>
١١٩	<p>المبدأ رقم (٩٣) : فقد نسخة الحكم الأصلية أو عدم توقيعها من رئيس المحكمة يجعل الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً ينحدر به إلى درجة الانعدام — القدر المتيقن منه عند ضياع أوراق الحكم المطعون فيه يتعين إلغاء هذا الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته.</p>
١٢٠	<p>المبدأ رقم (٩٤) : صورة تنفيذية — طلب صورة تنفيذية ثانية — (حالاته — إجراءاته) مفاد النص المادة ١٨٣ من قانون المرافعات أنه لا يجوز إعطاء صورة تنفيذية ثانية إلا بناء على حكم يصدر من المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته ويتعين على المحكمة أن تتحقق أولاً من ضياع الصورة التنفيذية الأولى - تطبيق. عدم ضياع الصورة التنفيذية للحكم بعد أن ثبت أنها في حيازة إحدى الجهات بعد أن قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذاته - خرج الواقعة عن نطاق الفقد والضياع الذي يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية.</p>
٩٥	<p>المبدأ رقم (٩٥) : الأصل العام أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا مرة واحدة تفادياً لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي واحد — واستثناء فإن ضياع الصورة التنفيذية الأولى ، أي فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها يجيز إعطاء صورة تنفيذية ثانية من الحكم بشرط صدور حكم من المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته بتسليم صورة تنفيذية ثانية بعد أن تتحقق من ضياع الأولى .</p>
١٢٢	<p>المبدأ رقم (٩٦) : حقيقة المراد من وضع الصيغة التنفيذية هي أن يكون ذلك شاهداً على أن من بيده صورة الحكم التنفيذية هو صاحب الحق في إجراء</p>

	التنفيذ - يحظر تسليم صورة الحكم المزيلة بالصيغة التنفيذية إلا للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه على أن يكون الحكم جائزاً تنفيذه - الصيغة التنفيذية لا تعطى إلا مرة واحدة حتى لا يتكرر تنفيذه الحكم - اختصاص قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة التي أصدرت الحكم بالنظر فيما يقدمه طالب صورة الحكم التنفيذية من عريضة بشكواه إذا ما امتنع قلم الكتاب عن إعطائها له.
١٢٧	الفصل السادس
	التنازل عن الحكم
١٢٧	المبحث الأول
	الأحكام العامة
	في التنازل عن الحكم
١٢٨	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في التنازل عن الحكم
١٢٩	المبدأ رقم (٩٧) :
	حجية الشيء المحكوم فيه - عدم تعلقها بالنظام العام - نزول الموظف عن حكم بتسوية حالته طبقاً لقوانين وقرارات معينه - أثره - زوال ما للحكم من حجية وامتناع الاحتجاج به كسند تنفيذي - إلغاء القوانين والقرارات المشار إليها منذ صدورها بقانون المعادلات - تسوية حالته تكون وفقاً لقانون المعادلات - فقدانه للمزايا التي كانت قد ترتبت له بمقتضى الحكم المتنازل عنه.
١٢٩	المبدأ رقم (٩٨) :
	إقرار من صدر الحكم لصالحه، أمام المحكمة الإدارية العليا، عند نظرها الطعن فيه بتنازله عنه أثره بالنسبة إلى الحكم وإلى الحق الثابت به - المادة ٣٠٨ مرافعات.
١٢٩	المبدأ رقم (٩٩) :
	تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه - التنازل عن الحكم

١٣١	<p>يستتبع بالضرورة التنازل عن الحق الثابت به - أثره - زوال الخصومة وقصر مهمة الحكم على إثبات ذلك - من سلطة المحكمة وهي في مركز الموثق ألا تعتد بالإقرار العرفي بالتنازل إذا لم تطمئن إلى شخصية من وقعه وبالتالي أن تتصدى للفصل في أصل النزاع لتتزل عليه حكم القانون.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٠) :</p>
١٣١	<p>جواز تنازل المحكوم له عن الحكم الصادر لصالحه في دعوى تسوية - أساس ذلك أن الوضع الذي يحظره القانون ويمكن العدول عنه في أي حالة كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذي يتعلق بدعوى الإلغاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام.</p> <p>المبدأ رقم (١٠١) :</p>
١٣٣	<p>التنازل عن الحكم - موازنة المدعي بين المركز الذي يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه إذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوي عليه من تعرضه لاحتمال إحالته إلى المعاش إعمالاً للسلطة التقديرية المقررة لجهة الإدارة وبين المزايا التي يفيد منها في حالة بقاءه في وظيفته المدنية فأثر عدم الدخول في مجال السلطة التقديرية للإدارة حتى يضمن استمراره في الخدمة فإن تنازل المدعي عن الحكم لا يكون قد صدر تحت إكراه مفسد للرضا مما يبعث الرهبة بغير حق أي بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة - التنازل الذي يحظره القانون ويمكن العدول عنه في أي حالة كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذي يتعلق بدعوى الإلغاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٢) :</p> <p>الأصل أن التنازل الذي ينتج أثره هو ذلك الذي يصدر ممن يملكه قانوناً - التنازل المقدم إلى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري من</p>

١٣٤	<p>مندوب الجهة الإدارية بأنه لن يطعن في الحكم مثار وهو لا يملك هذا التنازل قانوناً ولم يثبت أنه قد فوض فيه فان هذا التنازل والأمر كذلك لا يعتد به في مواجهة الجهة الإدارية.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣) :</p>
١٣٥	<p>عدم تضمن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصاً خاصاً بالتنازل عن الأحكام ، وجوب الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون المرافعات- المادة (١٤٥) من قانون المرافعات تقضى بأن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به - مقتضى ذلك أن تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يتمتع عن المتنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت من به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها ما لم يكن من الأحكام المنشئة للحقوق.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٤) :</p>
١٣٦	<p>النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥) :</p>
١٣٦	<p>النزول عن الحكم يؤدي إلى النزول عن الحق الثابت به ومن ثم زوال الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦) :</p>
١٣٦	<p>إقرار المطعون ضده بالتنازل عن الحكم المطعون فيه الصادر لصالحه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت به فتزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتغدو مهمة المحكمة في هذه الحالة مقصورة على إثبات ذلك التنازل.</p>

١٤١	الباب الثاني
	تصحيح الأحكام وتفسيرها
١٤٣	الفصل الأول
	تصحيح الأحكام
١٤٥	المبحث الأول
	الأحكام العامة
	في تصحيح الأحكام
١٤٧	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في تصحيح الأحكام
١٤٧	المبدأ رقم (١٠٧) :
	(١) يجوز للمحكمة حتى بعد توقيع النسخة الأصلية إصلاح ما وقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية وكتابية أو حسابية وتفسير ما وقع فيه من غموض وإيهام.
	(٢) يجوز توقيع النسخة الأصلية وتصحيح الأسباب أو تكملتها بما يقويها ويزيدها وضوحاً وجلاءً أو ما يرفع تناقضها بشرط عدم المساس بجوهر الحكم ذاته.
١٤٨	المبدأ رقم (١٠٨) :
	يشترط لتصحيح الحكم أن يكون الخطأ الواقع في منطوق الحكم من الأخطاء المادية البحتة كتابية أو حسابية .
١٤٨	المبدأ رقم (١٠٩) :
	جواز تصحيح الخطأ المادي الظاهر الواضح — مثال.
١٤٨	المبدأ رقم (١١٠) :
	تستنفذ المحكمة ولايتها بالنسبة إلى النزاع بإصدار قضائها فيه فلا يجوز لها العدول عما قضت به كما لا يجوز لها تعديل ذلك القضاء أو إحداث إضافة إليه غير أنه يجوز لها استثناء مما تقدم أن تصحح ما

	<p>يقع فيه من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٣٦٤ مرافعات - شروط أعمال هذا الاستثناء - أن يكون لهذا الخطأ المادي أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح نريعة للرجوع عن الحكم والمساس بحجيته.</p>
١٤٩	<p>المبدأ رقم (١١١) :</p> <p>صدور الحكم من محكمة مشكلة برئاسة وكيل مجلس الدولة - تضمنه أن المحكمة مشكلة برئاسة وكيل النيابة الإدارية - خطأ مادي لا يؤدي إلى بطلان الحكم.</p>
١٥٠	<p>المبدأ رقم (١١٢) :</p> <p>حدود سلطة رئيس المحكمة في تصحيح الخطأ الذي شاب الحكم يقف عند حد الأخطاء المادية الظاهرة الخطأ في الحكم بتوقيع جزاء الوقف عن العمل على تارك الخدمة ليس من الأخطاء المادية التي يجوز لرئيس المحكمة تصحيحها.</p>
١٥٠	<p>المبدأ رقم (١١٣) :</p> <p>تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية بقرار من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم - المحكمة الإدارية وإن كانت تستنفد ولايتها بإصدار حكمها إلا أنها تملك تصحيح ما وقع في المنطوق وفي الأسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية - لا يعتبر الحكم المصحح معدلاً للحكم الذي يصححه بل متمماً له - إذا جاوزت المحكمة ولايتها في التصحيح إلى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفاً للقانون - مثال: تغيير منطوق الحكم السطعون فيه من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد إلى الحكم بأحقية المدعى في طلباته لا يعد تصحيحاً لخطأ مادي بل يعد تغييراً للمنطوق بما يناقضه - الطعن في قرار التصحيح أمام المحكمة الإدارية العليا لصدوره</p>

١٥٢	<p>بالمخالفة لحكم المادة ١٩١ من قانون المرافعات من شأنه أن ينقل موضوع النزاع برمته لتقضى فيه على موجب الوجه الصحيح.</p> <p>المبدأ رقم (١١٤) :</p>
١٥٢	<p>ورود اسم أحد السادة أعضاء الدائرة الذي لم يسمع المرافعة في صورة الحكم الأصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في إصدار الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة تشكيل الهيئة طالما أن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم.</p> <p>المبدأ رقم (١١٥) :</p>
١٥٣	<p>لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه — اختصام وكيل وزارة الصحة بصفته مديراً لمديرية الصحة بمحافظة الإسكندرية دون اختصام محافظ الإسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقاً لقانون الحكم المحلى وصدور الحكم ضد مديرية الصحة يجيز لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة ولا أهليته لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره.</p> <p>المبدأ رقم (١١٦) :</p>
١٥٣	<p>تصحيح الأخطاء المادية في الاسم.</p> <p>المبدأ رقم (١١٧) :</p>
١٥٤	<p>البطلان في حالة عدم توقيع مسودة الحكم من أعضاء الدائرة التي أصدرته هو بطلان متعلق بالنظام العام لا يقبل التصحيح.</p> <p>المبدأ رقم (١١٨) :</p>
	<p>التماس إعادة النظر هو طريق طعن عادى قصد به تصحيح ما اعتور الحكم من عيوب — اختلافه عن تصحيح المحكمة للأخطاء المادية.</p>

١٥٤	<p>المبدأ رقم (١١٩) :</p> <p>انطواء الحكم المطعون فيه على خطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه بإغفال اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم يشترك في المداولة ولم يفصل في الدعوى - إنه ولئن جاز تصحيح مثل هذا الخطأ المادي بناء على ما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة الطعن بالحكم الذي يعتبره مكملاً له دون سوى ذلك من الأوراق ، إلا أنه بالرجوع إلى محضر جلسة الطعن بالحكم تبين أنه خلا من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته - أثر ذلك.</p>
١٥٦	<p>المبدأ رقم (١٢٠) :</p> <p>حالة تصحيح محكمة الطعن للحكم المطعون فيه - محكمة أول درجة عاقبت المخالف بأخف العقوبات بما أسمته خطأ التنبيه - ما أجرته المحكمة الإدارية العليا بمجازاته بأقل الجزاءات المقررة قانوناً وهي الإنذار هو تصحيح قانوني لما حكمت به محكمة أول درجة.</p>
١٥٦	<p>المبدأ رقم (١٢١) :</p> <p>الخطأ المادي في الحكم يجوز تصحيحه بطلب إلى المحكمة التي أصدرت الحكم، بل ويجوز تصحيحه دون أي طلب - يجوز الطعن في قرار التصحيح إذا تجاوزت حقها النصوص عليه في المادة ١٩١ من قانون المرافعات بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح - القرار الصادر من المحكمة برفض تصحيح الخطأ لا يجوز الطعن فيه على الاستقلال.</p>
١٥٧	<p>المبدأ رقم (١٢٢) :</p> <p>القاعدة أن المحكمة تستنفذ ولايتها بإصدار الحكم في النزاع فلا يجوز لها بعدئذ العدول عنه أو التعديل فيه أو الإضافة إليه واستثناء من القاعدة المتقدمة يجوز للمحكمة أن تصحح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية مناط أعمال هذا الاستثناء أن يكون الخطأ الذي وقع في الحكم خطأ مادياً بأن يكون في الحكم أساس يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة ويبرر بالتالي مخالفته من خطأ</p>

	مادي إذا ما قورن بهذا الواقع الصحيح في نظر المحكمة ويبرر بالتالي ما خالفه من خطأ مادي إذا ما قورن بهذا الواقع الصحيح الثابت في الحكم ولا يجوز أن يتخذ التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم بما يمس حجيته. مثال لطلب لا يعد تصحيحاً لخطأ مادي لحق منطوق الحكم وأسبابه بل يعتبر تعديلاً فيهما بما يمس حجية الشيء المحكوم به - الحكم برفض طلب التصحيح.
١٥٨	المبدأ رقم (١٢٣) : يجوز للمحكمة أن تصحح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم - القرار الصادر بالتصحيح يكون قابلاً للطعن عليه بطرق الطعن الجائزة في الحكم - أما القرار الصادر برفض طلب التصحيح فإنه لا يجوز الطعن عليه مستقلاً عن الطعن على الحكم .
١٥٩	المبدأ رقم (١٢٤) : الخطأ المادي في رقم القضية - جواز تصحيحه.
١٥٩	المبدأ رقم (١٢٥) : تصحيح الأحكام - لا يجوز اتخاذ التصحيح ذريعة للرجوع على الحكم بما يمس حجيته .
١٦١	الفصل الثاني
	تفسير الأحكام
١٦٣	المبحث الأول
	الأحكام العامة في تفسير الأحكام
١٦٥	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في تفسير الأحكام
١٦٥	المبدأ رقم (١٢٦) : تفسير الأحكام يكون في حالة غموض المنطوق غموضاً من شأنه أن

	<p>يغلق سبيل تفهم المعنى المراد — إذا كان منطوق الحكم الصادر في القضية صريحا واضحا فانه لا يحتاج إلى إيضاح أو تفسير من الهيئة التي أصدرته.</p>
١٦٥	<p>المبدأ رقم (١٢٧) :</p> <p>دعوى التفسير إنما ترد على منطوق الحكم المطلوب تفسيره إذا شاب هذا المنطوق غموض.</p>
١٦٦	<p>المبدأ رقم (١٢٨) :</p> <p>دعوى التفسير — حدودها ألا تتجاوز التفسير إلى تعديل الحكم فيما قضى به.</p>
١٦٦	<p>المبدأ رقم (١٢٩) :</p> <p>(١) للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسيراً ما وقع في منطوقة من غموض أو إيهام ، وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى — الحكم الصادر بالتفسير ليس حكماً مستقلاً وإنما يعتبر من كل الوجوه متمماً للحكم الذي يفسره — طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه ، وهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به أو قوته دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب. مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء منه مكمل له ، كما لا يكون إلا حيث يقع في هذا المنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم.</p> <p>(٢) يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام ، أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص و لو كان قضاؤه خاطئاً ، أو إذا رُمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أيا كان وجه الفصل في هذه الطلبات.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٠) :</p> <p>المحكمة التي أصدرت الحكم تحديداً في هذا الخصوص . وعلى هذا</p>

	<p>الوجه تكون المحكمة المختصة هي التي أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات ؛ للحكمة التشريعية الظاهرة لذلك ، وهي أن المحكمة التي أصدرت الحكم هي الأقدر على فهم مقصوده وتحديد وإزالة ما قد يثور من غموض.</p>
١٦٩	<p>المبدأ رقم (١٣١) :</p> <p>استنفاد المحكمة لولايتها بإصدار الحكم لا يسلب حقها في تفسيره أو تصحيح أخطائه المادية، إلا أن تجاوزها حدود التفسير والتصحيح إلى التعديل مخالف للقانون.</p>
١٦٩	<p>المبدأ رقم (١٣٢) :</p> <p>حكم - تفسيره - لا يكون إلا بالنسبة لقضائه الوارد في منطوقة دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً مكوناً لجزء منه مكملاً له وذلك إذا وقع بالمنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم.</p>
١٦٩	<p>المبدأ رقم (١٣٣) :</p> <p>حكم تفسيري - اعتباره متمماً للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه لا حكماً جديداً - أثر ذلك - اقتصار نطاق التفسير على إيضاح ما أبهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على الخصوم فهمه رغم وضوحه - عدم مجاوزة حدود التفسير إلى التعديل.</p>
١٧٠	<p>المبدأ رقم (١٣٤) :</p> <p>الحكم الصادر بالتفسير يعتبر متمماً للحكم الذي يفسره وليس حكماً مستقلاً ، وطلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطاً ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء منه مكملاً له - لا يكون التفسير إلا حيث يقع في المنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد .</p>

١٧١	<p>المبدأ رقم (١٣٥) :</p> <p>يجب أن يقتصر نطاق التفسير على إيضاح ما أبهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على الخصوم فهمه رغم وضوحه لا محل لطلب التفسير إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم ولو كان خاطئاً أو إذا رمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية.</p>
١٧١	<p>المبدأ رقم (١٣٦) :</p> <p>يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة لذلك إلى تعديل فيما قضى به.</p>
١٧٢	<p>المبدأ رقم (١٣٧) :</p> <p>يلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً — غموض الأسباب لا يجيز التفسير ما لم تكن الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق — التفسير يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل حسب تقدير المحكمة لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه.</p>
١٧٢	<p>المبدأ رقم (١٣٨) :</p> <p>فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه العموم لتعديله — وغموض المنطوق أو إيهامه مسألة تقديرية للمحكمة ولكن يحكمها معنى عام هو استغلاق عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية . فلا يهم أن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع ذلك أن المجال مجال تفسير و ليس مجال طعن في الحكم.</p>
١٧٣	<p>المبدأ رقم (١٣٩) :</p> <p>دعوى التفسير هي التي يطلب الخصم الذي أقامها تفسير ما وقع في</p>

١٧٤	<p>منطوق حكم سابق من غموض أو إيهام ، ومقتضى ذلك ألا تعتبر الدعوى دعوى تفسير إذا لم يطلب الخصم ذلك.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٠) :</p>
١٧٤	<p>التفسير لا يطلب إلا بالنسبة للقضاء الوارد في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ارتباطا مكونا لجزء منه أو مكملا له، وذلك عند الغموض الذي يقتضى استجلاء — عدم مجاوزة حدود التفسير إلى التعديل.</p> <p>المبدأ رقم (١٤١) :</p>
١٧٤	<p>لا يجوز اتخاذ دعوى التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٢) :</p>
١٧٥	<p>تفسير الحكم يكون بالنسبة لقضائه الوارد في منطوقه دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له — مناط التفسير: أن يقع بالمنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٣) :</p>
١٧٥	<p>لا يجوز تجاوز التفسير إلى تعديل الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٤) :</p>
١٧٥	<p>يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة ذلك إلى تعديل فيما قضى به.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٥) :</p>
١٧٦	<p>ونطاق يقتصر على إيضاح ما أبهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على الخصم فهمه رغم وضوحه.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٦) :</p>
١٧٦	<p>استناد المحكمة لولايتها بإصدار الحكم لا يسلب حقها في تفسيره أو</p>

١٧٦	<p>تصحيح أخطائه المادية.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٧) :</p>
	<p>لا يجوز اتخاذ تفسير الحكم ذريعة خطأ أو استكمال نقص وقع فيه أو على العموم لتعديله - يلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً - غموض الأسباب لا يجيز التفسير ما لم تكن الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق.</p>
١٧٧	<p>المبدأ رقم (١٤٨) :</p> <p>من الأصول المسلمة أن سلطان المحكمة ينحسر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكمها فيها ، فالرجوع إليها لتفسير الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم - يلزم أن يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقرير المحكمة لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه.</p>
١٧٨	<p>المبدأ رقم (١٤٩) :</p> <p>دعوى طلب التفسير التي تقام وفقاً لحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات لا يجوز أن تتخذ سبيلاً إلى مناقشة ما فصل فيه الحكم أو تعديل ما قضى به ولو كان قضاؤه في ذلك خاطئاً.</p>
١٧٨	<p>المبدأ رقم (١٥٠) :</p> <p>منازعة المدعى في سلامة القرارات المنفذة للحكم محله دعوى جديدة في هذا الخصوص وليس دعوى تفسير .</p>
١٧٩	<p>المبدأ رقم (١٥١) :</p> <p>مناط تفسير الحكم أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً - وتفسير غموض المنطوق مسألة تقديرية للمحكمة يحكمها معنى عام هو استغلاق عبارات المنطوق في ذاتها كما لو كانت العبارات تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم وإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية فلا يهم إن كان المنطوق قد جانبه الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع.</p>

١٧٩	المبدأ رقم (١٥٢) : طلب تفسير الحكم لا يجيز التعرض من جديد لوقف تنفيذ الحكم المطلوب تفسيره أو تعديله أو إلغاؤه.
١٨٠	المبدأ رقم (١٥٣) : غموض الحكم أو إيهامه هو مسألة تقديرية للمحكمة وإن كان يحكمها أصل عام هو استغلاق عباراته في ذاتها على الفهم.
١٨٠	المبدأ رقم (١٥٤) : حجية الأمر المقضي تثبت للمنطوق دون أسباب الحكم إلا أن الأسباب تكون لها هذه الحجية أيضا إذا ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب - مثال لتفسير الحكم مرتبطا بأسبابه.
١٨١	المبدأ رقم (١٥٥) : وجوب أن تكون أسباب الحكم مكتوبة على نحو موضح وضوحا كافيا وناقيا للجهالة.
١٨١	المبدأ رقم (١٥٦) : (١) طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه فهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه مكملاً له. (٢) الحكم الصادر بالتفسير يعتبر متمما للحكم الذي يفسره ولا يعد حكماً جديداً. (٣) يلزم أن يقف حكم التفسير عند حد إيضاح ما أبهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة دون المساس بما قضى به الحكم محل التفسير بنقص أو زيادة أو تعديل وإلا كان ذلك إخلال بقوة الشيء المقضي به.
١٨٢	المبدأ رقم (١٥٧) : تفسير الحكم يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير

	المحكمة لا على ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه.
١٨٢	المبدأ رقم (١٥٨) : الرجوع إلى المحكمة لتفسير الحكم ينبغي أن ينحصر فيما قضى به الحكم في منطوقه وأسبابه المرتبطة به.
١٨٢	المبدأ رقم (١٥٩) : (١) لا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم ، وعلى وجه العموم لتعديله. (٢) يلزم أن يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل وإلا كان فى ذلك إخلال بقوة الشيء المقضي به المبدأ رقم (١٦٠) :
١٨٤	لا يكون لطلب التفسير محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إيهام أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه خاطئاً أو إذا قصد إلي إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أياً كان وجه الفصل في هذه الطلبات.
١٨٥	المبدأ رقم (١٦١) : وتفسير الحكم لا يكون إلا إذا شاب المنطوق غموض أو إيهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم — لا تملك المحكمة عند تفسير حكمها تعديل قضائها أو الرجوع عنه أو الإضافة إليه حتى لو كان قضاءها خاطئاً .
١٨٥	المبدأ رقم (١٦٢) : طلب تفسير - عبارة وما يترتب على ذلك من آثار - تنفيذ الحكم - الآثار المالية المترتبة على تنفيذ حكم الإلغاء.

١٨٦	<p>المبدأ رقم (١٦٣) :</p> <p>تفسير الحكم يقتصر على ما يلحق بمنطوقه من غموض أو إيهام دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطاً ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء مكمل له - ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه وليس حكماً جديداً ولذا فهو يقف عند حد إيضاح ما أبهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا على ما التبس على ذوي الشأن فهمه على الرغم من وضوحه.</p>
١٨٦	<p>المبدأ رقم (١٦٤) :</p> <p>(١) قرار التفسير يصدر بناء على طلب يقدم من أي من الخصوم سواء من صدر الحكم لصالحه أو من صدر ضده، دون تقيد بميعاد وذلك بالإجراءات العادية لرفع الدعوى.</p> <p>(٢) التفسير يحدث بقرار من المحكمة التي أصدرت الحكم، ولا يشترط أن يقوم بالتفسير ذات القضاة الذين أصدروا الحكم، إذ لا يتعلق الأمر بالبحث عن إرادتهم وإنما يتعلق الأمر بالتفسير الموضوعي.</p> <p>(٣) طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه فهو الذي يحوز حجية الشيء المقضي به دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكوناً لجزء مكمل له.</p> <p>(٤) تفسير الحكم لا يكون إلا حيث يلحق بهذا المنطوق أو ما يلحق به من غموض أو إيهام يقتضي الإيضاح والتفسير بهدف استجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد.</p> <p>(٥) ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه وليس حكماً جديداً ولذا فهو يقف عند حد إيضاح ما أبهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا على ما التبس على ذوي الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، فإذا كان قضاء المحكمة واضحاً لا</p>

إيهام فيه أو غموض فلا يقبل طلب التفسير لما في ذلك من مساس بحجية الحكم .

(٦) سلطات المحكمة تنحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكمها فيها ومن ثم فإن الرجوع إليها لتفسير هذا الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم ، وعلى وجه العموم لتعديله ، كما لا يجوز التوسع فيما رسمته المادة ١٩٢ من قانون المرافعات من حدود لجواز التفسير .

(٧) المقصود بتفسير الحكم ليس البحث عن إرادة القاضي الذي أصدره، كما هو الحال عند تفسير عقد من العقود ، فالحكم ليس تصرفاً قانونياً وإنما هو عمل تقديري ، لذلك لا تطبق المحكمة، وهي تقوم بالتفسير، قواعد تفسير التصرف القانوني ولا القواعد المقررة لتفسير التشريع، وإنما هي تفسر الحكم تفسيراً منطقياً بالنظر إلى أسباب الحكم وعناصره الأخرى وبافتراض أن المحكمة لا يمكن أن تكون قد خالفت القانون في حكمها المطلوب تفسيره ، ولهذا فإن تفسير الحكم لا يكون بالبحث عن إرادة القاضي وإنما بتحديد ما يتضمنه الحكم من تقدير، وهو ما لا يمكن البحث عنه إلا في العناصر الموضوعية التي تكون الحكم ذاته منفصلاً عن إرادة القاضي الذي أصدره ، وفي جميع الأحوال، يجب على المحكمة أن تعمل على الكشف عن التقدير الذي يتضمنه الحكم فلا تتخذ التفسير وسيلة لتعديل حكمها أو الحذف منه أو الإضافة إليه .

(٨) غموض المنطوق أو إيهامه إنما هي مسألة تقديرية للمحكمة يحكمها معنى عام هو استغلاق عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية فلا يهم إن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع ذلك أن المجال مجال تفسير وليس مجال طعن في الحكم .

(٩) يلزم لجواز التفسير أن يقع الغموض أو الإبهام في عبارات منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا كانت الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق كما لو أحال المنطوق في جزء من قضائه إلى ما تبينه الأسباب في خصوص هذا الجزء، ولهذا يلزم أن يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقرير المحكمة لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل وإلا كان في ذلك إخلال بقوة الشيء المقضي به ، وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل إذا تعلق بأسبابه منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام ولا تستغلّق عباراته على الفهم ولا يبعث على الحيرة في كيفية تنفيذه.

١٩٣

الباب الثالث

بطلان الأحكام

١٩٧

الفصل الأول

الأحكام العامة

في بطلان الأحكام

٢٠١

الفصل الثاني

التطبيقات القضائية

في بطلان الأحكام

٢٠٣

الفصل الثاني

التطبيقات القضائية

في بطلان الأحكام

٢٠٣

المبحث الأول

حالات بطلان الأحكام

٢٠٣

المطلب الأول

إغفال الإعلان بالجلسة

٢٠٣	<p>المبدأ رقم (١٦٥) :</p> <p>(١) إغفال إخطار الخصم بتاريخ الجلسة يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بعد ذلك، وسبيل التمسك بهذا البطلان هو طرق الطعن المقررة قانوناً، فدعوى البطلان الأصلية لا تجوز إلا في حالة انعدام الحكم.</p> <p>(٢) إغفال إخطار الخصوم في الدعوى رقم ١٠٦٢ لسنة ٧ القضائية في مرحلة تالية لإقامتها، بالجلسات التي حددت لنظرها لا يترتب عليه اعتبار الحكم الصادر فيها معدوماً أو متجرداً من الأركان الأساسية للأحكام فلا يجوز الطعن فيه بالبطلان بدعوى أصلية إنما كان السبيل إلى الطعن فيه هو الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وقد استغلق هذا الطريق فأصبح الحكم غير قابل للإلغاء بأي طريق من الطرق ويكون الطعن فيه بدعوى البطلان غير جائز القبول.</p>
٢٠٥	<p>المبدأ رقم (١٦٦) :</p> <p>نص المادة ٢٩ (١) من قانون مجلس الدولة على إعلان الخصوم للجلسة المحددة لنظر الدعوى — الحكمة من الإعلان تمكين الخصوم من الحضور لإبداء دفاعهم — ثبوت أن الإعلان حدد جلسة تالية لتلك التي نظرت فيها الدعوى وصدر فيها الحكم — وقوع عيب في الإجراءات يبطل الحكم.</p>
٢٠٦	<p>المبدأ رقم (١٦٧) :</p> <p>(١) إعلان المتهم وإخطاره بإجراء جوهري ، رسم المشرع طريق التحقق من إتمامه على الوجه الكامل فأوجب أن تكون الإخطارات والإعلانات بخطاب موصى عليه مع علم الوصول للاستيثاق من إتمام هذه الإجراءات ومن استلام صاحب الشأن للإخطار أو الإعلان الموجه إليه وترتب على إغفال الإعلان أو عدم الإخطار وقوع عيب شكلي في الإجراءات للأضرار التي تصيب الدسم الذي وقع هذا الإغفال في حقه ، الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً .</p>

	<p>(٢) يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم — ويزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه أعتبر صحيحاً ، أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك ، فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام.</p>
٢٠٧	<p>المبدأ رقم (١٦٨) :</p> <p>الإخطار شرط لصحة المحاكمة وإغفاله أو وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه — الإخطار ضرورياً وشرطاً لصحة المحاكمة فإن إغفاله أو وقوعه غير صحيح لما يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه.</p>
٢٠٨	<p>المبدأ رقم (١٦٩) :</p> <p>إغفال إعلان المتهم والسير في إجراءات المحاكمة دون مراعاة أحكام القانون يترتب عليه بطلان هذه الإجراءات وبطلان الحكم المترتب عليها.</p>
٢٠٩	<p>المبدأ رقم (١٧٠) :</p> <p>السير في إجراءات المحاكمة دون إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً من شأنه أن يلحق به أضرار ويقتل عليه حق الدفاع عن نفسه — أثر ذلك بطلان الحكم.</p>
٢٠٩	<p>المبدأ رقم (١٧١) :</p> <p>البطلان جزاء إغفال الإعلان.</p>
٢١٠	<p>المبدأ رقم (١٧٢) :</p> <p>إخطار العامل المخالف بالجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية إجراء جوهري يترتب على إغفاله وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة تؤدي إلى بطلان الحكم .</p>
٢١٠	<p>المبدأ رقم (١٧٣) :</p> <p>إغفال إعلان المدعى بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب</p>

٢١١	<p>عليه بطلان الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (١٧٤) :</p>
	<p>يترتب على إغفال الإعلان وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة ، يؤثر على الحكم ويؤدي الى بطلانه.</p>
٢١٣	<p>المبدأ رقم (١٧٥) :</p>
	<p>إغفال قلم كتاب المحكمة الإخطار بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الدعوى إلى ذوى الشأن يترتب عليه وقوع عيب شكلي في الإجراءات، والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه.</p>
٢١٤	<p>المبدأ رقم (١٧٦) :</p>
	<p>عدم مراعاة مدة الإخطار يؤدي إلى وقوع عيب شكلي في الإجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً إلا أن سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانوناً لا رفع دعوى مبتدأة بالبطلان — الحكم الباطل والحكم المعدوم.</p>
٢١٦	<p>المبدأ رقم (١٧٧) :</p>
	<p>إبلاغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن بميعاد حضور ثمانية أيام على الأقل يجوز في حالة الضرورة تقصيره إلى ثلاثة أيام هو إجراء جوهري — إغفال هذا الإجراء أو إهدار مواعيده إذا لم يكن تدارك الإغفال أو تصحيحه أو إفساح المواعيد وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.</p>
٢١٧	<p>المبدأ رقم (١٧٨) :</p>
	<p>إبلاغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن في ميعاد حضور ثمانية أيام على الأقل هو إجراء جوهري يؤدي تخلفه إلى عدم تحقيق الغاية التي أرادها القانون من العمل الإجرائي وهي دعوة أصحاب الشأن للإدلاء بجميع أوجه دفاعهم وحججهم أمام قاضيه — بطلان في الإجراءات وبطلان الحكم.</p>

٢١٧	<p>المبدأ رقم (١٧٩) :</p> <p>يعتبر الإعلان إجراء جوهريا في الدعوى وتكمن أهميته في تمكين ذوى الشأن من المثل أمام المحكمة لإبداء دفاعهم - يترتب على إغفال الإعلان وقوع عيب شكلي في الإجراءات - إغفال الإعلان والسير في إجراءات الدعوى دون مراعاته يترتب عليه بطلان الإجراءات وبطلان الحكم لقيامه على إجراءات باطلة.</p>
٢١٨	<p>المبدأ رقم (١٨٠) :</p> <p>إخطار ذوى الشأن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى إجراء أساسيا وضمانة جوهريّة للخصوم ليتمكنوا من الحضور بأنفسهم أو بوكلاء عنهم لإبداء ما يعن لهم من أوجه الدفاع وتقديم ما يكون لديهم من مستندات ومن ثم يترتب على إغفاله بطلان في الإجراءات يبطل الحكم الذي استند إليها.</p>
٢١٩	<p>المبدأ رقم (١٨١) :</p> <p>يترتب على عدم إعلان الدعوى على العنوان الصحيح عدم صحة الإعلان - وبالتالي بطلان الحكم الصادر بناء عليه - بطلان عريضة ليس مبطلا لإقامة الدعوى ذاتها - لأن المنازعة الإدارية منعقدة بإيداع عريضتها سكرتارية المحكمة.</p>
٢٢٠	<p>المبدأ رقم (١٨٢) :</p> <p>إغفال الإخطار بميعاد الجلسة غايته تمكين ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة من الشخوص بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما قد يعن من بيانات وأوراق الاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهريّة لذوى الشأن - يترتب على إغفال ذلك وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.</p>

(١) مسئولية القاضي الإداري عن الإشراف على أداء العاملين في قلم كتاب المحكمة لواجبهم في الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكلائهم من المثول أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتمه ويخوله لهم مباشرة حقهم في الدفاع عن مصالحهم وعن الشرعية وسيادة القانون في ذات الوقت .

(٢) كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين أصلاً من أصول التقاضى - أثر ذلك: يترتب على إغفال هذا الأصل العام وإهداره إذا لم يتسن تدارك الإغفال أو تصحيحه وقوع عيب شكلي جوهري في الإجراءات يخالف النظام العام القضائي بإهداره حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان كفله الدستور وهو حق الدفاع - نتيجة ذلك: يكون الحكم الصادر في مثل هذا النزاع معيباً ولا أثر له ويتحتم الحكم من محكمة الطعن بانعدامه وببطلان أي أثر له .

مناط المشرع بمعاوني القضاء وبمجلس الدولة تحت إشراف المحكمة المختصة إخطار الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام أي محكمة من محاكم مجلس الدولة - القاضي الإداري ذاته مسئولاً عن الإشراف على أداء العاملين من معاوني القضاء لقلم كتاب المحكمة لواجباتهم في الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً - اعتباره أصلاً عاماً للتقاضى سواء أمام القضاء العادي أو قضاء مجلس الدولة أو أمام أية جهة قضائية أخرى - لا خصومة بلا طرفين يباشر كل منهما حق الدفاع كاملاً في مواجهة خصمه في ساحة العدالة وتحت إشراف القاضي الطبيعي للمنازعة إذا لم يتسن هذا الحق يصبح هذا إهدار لحق من حقوق الدفاع مما يؤدي إلى وقوع عيب شكلي في الإجراءات يهدر حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان - يكون للخصم

١٨٥	<p>الذي وقع هذا الإهدار في حقه حق طلب إهدار الحكم لصدوره في منازعة لم تتعد قانونا حيث تخلف أحد طرفيها.</p> <p>المبدأ رقم (١٨٥) :</p> <p>الحكمة من إلزام قلم الكتاب بإبلاغ تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن هي تمكينهم من المثول بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما قد يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن - إغفال ذلك - وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا.</p>
٢٢٥	<p>المبدأ رقم (١٨٦) :</p> <p>علانية الجلسات تعد من الإجراءات المتعلقة بنظم التقاضي الأساسية المتصلة بالنظام العام التي يترتب عليها بطلان الأحكام الصادرة بالمخالفة لأحكامها.</p>
٢٢٥	<p>المبدأ رقم (١٨٧) :</p> <p>يترتب علي اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلي في الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه الامر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه .</p>
٢٢٦	<p>المبدأ رقم (١٨٨) :</p> <p>صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها لا يتحقق إلا إذا كان الخصوم قد أخطروا إخطارا صحيحا بكافة المستندات وتمكنوا من الحضور.</p>
٢٢٦	<p>المبدأ رقم (١٨٩) :</p> <p>قضاء المحكمة دون استكمال ما أغفل الخبير من عدم إخطاره الخصوم بإيداع تقريره ودون إعلانه لهم بالجلسة المحددة لنظره وتخلفهم عن حضورها يترتب عليه بطلان الحكم.</p>

٢٢٧	المطلب الثاني عدم إيداع تقرير مفوض الدولة
٢٢٧	المبدأ رقم (١٩٠) : تحضير الدعوى وتهيئتها للفصل فيها منوطاً بهيئة مفوضى الدولة ، تلتزم الهيئة بإيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع وإيداء الرأى فى ذلك مسبباً ، كل ذلك قبل تعيين جلسة لنظر الدعوى — أثر عدم إيداع التقرير : بطلان الحكم .
٢٢٨	المبدأ رقم (١٩١) : تحضير الدعوى وتهيئتها للفصل منوطاً بهيئة مفوضى الدولة التى ألزمها القانون بإيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى و المسائل القانونية التى يثيرها النزاع — يترتب على عدم تقديم التقرير بطلان الحكم .
٢٢٩	المبدأ رقم (١٩٢) : لا يعتبر مفوض الدولة بالنسبة إلى المحكمة بمثابة قاضى التحضير — المقارنة بين إختصاصات قاضى التحضير حسبما أوردها قانون المرافعات فى المادة ١١١ منه ، وإختصاصات هيئة مفوضى الدولة طبقاً لما بينته المادة ٣٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .
٢٣٠	المبدأ رقم (١٩٣) : (١) دور هيئة مفوضى الدولة قبل طرح الدعوى على المحكمة - يتحدد فى تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وإيداع تقرير مسبب فيها بالرأى القانوني فإذا قامت بما نيط بها واتصلت الدعوى بالمحكمة أصبحت المحكمة هي المهيمنة على الدعوى وهى وحدها صاحبة الشان ولها أن تطلب من المفوض ما تراه لازماً من إيضاحات وأن تباشر ما ترى ضرورة إجرائه من تحقيقات بنسبها أو تنتدب لها أحد أعضائها أو أحد المفوضين. (٢) ليس ثمة إلزام على المحكمة وقد أصبحت الدعوى فى حوزتها

	<p>وهي المهيمنة عليها أن تلجأ إلى هيئة مفوضي الدولة لتهيئ لها الدعوى للحكم فيها بإعادة تحضيرها أو باستكمال أوجه النقص أو القصور الذي قد شاب تقريرها .</p> <p>(٣) لا تثريب على المحكمة أن هي تصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه ، بما لا يسوغ معه القول بأن تقرير هيئة مفوضي الدولة اقتصر على طلب الفصل في الادعاء الذي أثاره المدعى عليه بالتزوير لأنه ليس ثمة ما يلزم المحكمة - على ما سلف بيانه - بالرجوع إلى هيئة مفوضي الدولة لاستكمال ما شاب تقريرها من نقص أو قصور.</p>
٢٣٢	<p>المبدأ رقم (١٩٤) :</p> <p>إن هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمينة على المنازعة الإدارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي إيداء الرأي القانوني المحايد فيها، والدعوى الإدارية لا تتصل المحكمة المختصة بنظرها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها -الفصل في الدعوى قبل أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتهيئتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها - بطلان الحكم.</p>
٢٣٣	<p>المبدأ رقم (١٩٥) :</p> <p>الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها الإخلال بهذا الإجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان الحكم الذي صدر في الدعوى وعلى ذلك فإن الفصل في طلب وقف التنفيذ بعدم قبوله قبل أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتهيئة الدعوى للمرافعة وتقديم تقريرها فيها يترتب عليه بطلان الحكم.</p>
٢٣٤	<p>المبدأ رقم (١٩٦) :</p> <p>الحكم الصادر في دعوى الإلغاء لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضة الدولة -</p>

	<p>بينما الأمر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه أو رفض هذا الطلب فإن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار أو رفض طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته يغدو غير ذي موضوع بصدور الحكم في الدعوى الأصلية - وبالتالي فإن إجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضي الدولة والمنصوص عليها قانوناً لا تتصرف إلى طلب وقف التنفيذ الذي يلزمها .</p>
<p>٢٣٥</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٧) :</p> <p>دعوى إثبات الحالة دعوى مستقلة قائمة بذاتها لا غنى عن وجوب تحضيرها وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضي الدولة وإلا كان الحكم باطلاً - لا سبيل إلى الخلط بينها وبين طلب وقف تنفيذ القرار الإداري الذي لا يتمخض أبداً دعوى مستقلة بذاتها .</p>
<p>٢٣٥</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٨) :</p> <p>قرار إداري - طلب وقف التنفيذ - الاستعجال - هيئة مفوضي الدولة - تحضير الدعوى - عدم التقيد بإجراءات تحضير الدعوى - وجوب تقديم هيئة مفوضي الدولة لتقريرها بالرأي القانوني في الدعوى - هذا الأصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه - للمحكمة قبل أن تتصدى لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائياً وذلك حتى لا يحمل قضاؤها في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني برفضها .</p>
<p>٢٣٦</p>	<p>المبدأ رقم (١٩٩) :</p> <p>لا بطلان للحكم المطعون فيه إذا اقتصر تقرير هيئة مفوضي الدولة أمامها على رأيها بإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة دون</p>

٢٣٦	<p>إيداء رأيها فى الموضوع.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٠) :</p>
	<p>الطلبات المستعجلة وما يتصل بها من دفع من شأنها أن تؤثر في شقي الدعوى تنأى بطبيعتها عن أن تكون خاضعة للأحكام الخاصة بتحضير الدعوى - قضاء المحكمة وهي بصدد بحثها موضوع طلب وقف تنفيذ القرار الإداري ، بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها دون أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضير الدعوى - صدور الحكم صحيحاً غير مشوباً بالبطلان .</p>
٢٣٧	<p>المبدأ رقم (٢٠١) :</p> <p>عدم استلزام إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة لطلب وقف التنفيذ - لا بطلان إذا تم الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون اتباع إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة .</p>
٢٣٨	<p>المبدأ رقم (٢٠٢) :</p> <p>يلزم قبل أن تتصدي محكمة القضاء الإداري لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل فيما يثور أمامها من دفعات تتصل باختصاصها بنظر الدعوى أو بقبولها - لا بطلان على إغفال تقديم هيئة مفوضي الدولة تقريرها فى الدعوى طالما تعلق الأمر بطلب وقف التنفيذ .</p>
٢٣٨	<p>المبدأ رقم (٢٠٣) :</p> <p>لا يسوغ الحكم فى الدعوى الإدارية إلا بعدم قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها والإخلال بهذا الإجراء يترتب عليه بطلان الحكم الصابر فى الدعوى - يستثنى من ذلك الطلب العاجل بوقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه لما يتسم به من طابع الاستعجال.</p>
٢٣٩	<p>المبدأ رقم (٢٠٤) :</p> <p>لم يوجب المشرع على هيئة مفوضي الدولة اتخاذ إجراءات أو شكايات معينة لتحضير الدعوى كعقد جلسات أو الإطلاع على أوراق أو ملفات أو مستندات وإنما ترك الأمر لاختيارها تبعاً لما تراه لازماً حسب ظروف كل قضية - الدفع ببطلان الحكم بحجة أن هيئة</p>

٢٤٠	<p>مفوضي الدولة أعدت تقريرها بالرأي القانوني دون أن تعقد جلسات تحضير الدعوى لا أساس له من القانون طالما جاء التقرير وافياً بالغرض المنشود محققاً للغاية المتوخاة على نحو ينتفي معه أي أساس للدفع ببطلان الحكم .</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٥) :</p>
٢٤٠	<p>الحكم الصادر في الدعوى الإدارية دون أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها المسبب بالرأي القانوني في موضوع الدعوى طبقاً لأحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يكون مشوباً بالبطلان ويتعين إلغاؤه.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٦) :</p>
٢٤١	<p>التقرير المقدم في الشق العاجل من الدعوى لا يغني عن التقرير الواجب إعداده في موضوعها — صدور الحكم في موضوع الدعوى اكتفاء بالتقرير المعد في الشق العاجل يصمه بالبطلان لصدوره دون مراعاة إجراء جوهري من إجراءات الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٧) :</p>
٢٤١	<p>الدعاوى والطعون الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها — الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى بطلان الحكم وإلغاء الآثار المترتبة عليه.</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٨) :</p>
٢٤٢	<p>هيئة مفوضي الدولة — أثر عدم تحضير الدعوى — بطلان الحكم — المادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .</p> <p>المبدأ رقم (٢٠٩) :</p>
	<p>متى اتصلت هيئة مفوضي الدولة بالدعوى وأعدت تقريراً بالرأي القانوني فيها فإنه ليس بالضرورة أن يكون التقرير قد تعرض لموضوع الدعوى مادامت هيئة مفوضي الدولة انتهت إلى رأى سواء</p>

٢٤٢	<p>يتعلق بالاختصاص أو بالشكل - لا يترتب على عدم إيداء هيئة مفوضي الدولة رأيها في موضوع الدعوى أي إخلال بإجراء جوهرى يوجب بطلان الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٠) :</p>
٢٤٣	<p>يتعين على المحكمة المختصة بنظر الطعن في القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب أو مجلس التأديب الأعلى أن تفصل في الشق العاجل والشق الموضوعي معاً بعد إحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير فيها بشقيها - يترتب البطلان على إغفال هذا الإجراء الجوهري .</p> <p>المبدأ رقم (٢١١) :</p>
٢٤٣	<p>الدعوى الإدارية لا تعتبر مهياًة للفصل في موضوعها قبل قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسبباً فيها.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٢) :</p>
٢٤٤	<p>إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة قبل نظر موضوع الدعوى هو إجراء جوهرى تفرضه طبيعة المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة ويعد من الأسس التنظيمية الرئيسية التي تقوم عليها قواعد إجراءات نظر الدعوى المذكورة والفصل فيها وهي أمور كلها من النظام العام للقضاء الإداري - ويترتب على القضاء في موضوع النزاع دون إيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة بطلان الحكم لإهداره حق الدفاع لطرفي الخصومة فضلاً لمخالفته للنظام العام القضائي.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٣) :</p>
٢٤٥	<p>الدعوى والطعون الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم الهيئة بتحضيرها وتجهيئتها للمرافعة وتقديم تقريراً مسبباً برأيها القانوني، ومن ثم فإن الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى بطلان الحكم وإلغاء الآثار المترتبة عليه.</p> <p>المبدأ رقم (٢١٤) :</p>
	<p>(١) قانون مجلس الدولة ناط بهيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى</p>

وتهيئتها للمرافعة وإيداع تقرير فيها يحدد وقائعها والمسائل التي يثيرها النزاع وإيداع رأيها القانوني مسببا فيها وإلا كان الحكم باطلا .

(٢) لا يجوز الإحالة إلى الأسباب الواردة في تقرير هيئة مفوضي الدولة كأسباب للحكم المطعون فيه باعتبار أن هذا التقرير يعد في مسائل قانونية بحتة، وأن هذه المسائل من صميم ولاية المحكمة — لا يجوز في هذا المجال قياس تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى أو المنازعة على تقرير الخبير المنتدب فيها للتوصل إلى القول بجواز الإحالة على الأسباب الواردة بتقرير هيئة مفوضي الدولة واعتبارها أسبابا للحكم، حيث ثمة فروق جوهرية في الحالتين.

(٣) يشترط في المنازعة الإدارية أن يتم تحضيرها وإيداع تقرير بالرأي القانوني فيها من قبل هيئة مفوضي الدولة وإلا كان الحكم الصادر فيها باطلا، فإنه يمكن للمحكمة الفصل في المنازعة دون حاجة إلى ندب خبير فيها — بالإضافة إلى أن عمل الخبير ومضمون ما ورد بتقريره يشكل عنصرا من عناصر الإثبات في المنازعة، أما تقرير هيئة مفوضي الدولة فهو يعرض لكافة وقائع المنازعة، والمسائل والأسانيد والنصوص القانونية الحاكمة لها ويقوم بإعمالها وتطبيقها توصلا إلى الرأي القانوني فيها شأنه في هذا شأن الحكم القضائي.

٢٤٧

المبدأ رقم (٢١٥) :

لا بطلان على عدم إعادة إخطار الخصوم بإيداع تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى مادامت المحكمة لم تقطع صلتها بها بعد إحالتها لهيئة مفوضي الدولة واستمرت في نظرها بالجلسات لحين إيداع التقرير — مناط الحكم بالبطلان من عدمه هو تحقق الغاية من الإجراء أو الشكل أو عدم تحققها ولا ينظر إلى أهمية الشكل في ذاته بل ينظر إليه بقدر ما إذا كانت الغاية التي أرادها المشرع منه قد تحققت أم تخلفت.

٢٤٨

المبدأ رقم (٢١٦) :

قرار محكمة القضاء الإداري بإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة

	لإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها لا يعد بحسب طبيعته القانونية من الأحكام المنهية للخصومة التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.
٢٤٨	المطلب الثالث عدم إيداع مسودة الحكم
٢٤٨	المبدأ رقم (٢١٧) : عدم إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة مبينا بها تاريخ إيداعها يؤدي إلى بطلان الحكم.
٢٤٩	المبدأ رقم (٢١٨) : بطلان الحكم لعدم إيداع مسودته المشتملة على أسبابه عقب تلاوته لا يكون بدعوى أصلية وإنما يكون بطريق الطعن في الحكم بالطرق المقررة قانونا للطعن في الأحكام.
٢٤٩	المبدأ رقم (٢١٩) : (١) يجب في جميع الأحوال ان تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا . (٢) توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقى الأعضاء كما هي الحال في الحكم المطعون فيه لا يقوم دليلا على ان المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .
٢٥٠	المبدأ رقم (٢٢٠) : يجب لقيام الحكم القضائي قانونا أن يصدر من الهيئة المشكلة وفقا لأحكام القانون بعد سماعها المرافعة وإتمام المداولة قانونا وتوقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه — الحكم هو خلاصة ما أسفرت عنه المداولة قانونا حتى لحظة النطق بالحكم يتضمن تسجيلا لسير الخصومة وارتسام الإجراءات الجوهرية فيها وبيان قضائها حتى النطق بالحكم ليكون كلمة القانون وعنوان الحقيقة فيما فصل فيه —

	<p>وجوب حصول المداولة في الأحكام سراً بين أعضاء المحكمة مجتمعة في منطوق الحكم وأسبابه بعد انتهاء المرافعة وقبل النطق به — وجوب إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة والقضاة عند النطق بالحكم لإضفاء الاطمئنان على نفوس المتقاضين بأن الحكم صدر بعد تمحيص أوجه التداعي ومناقشة أدلة الخصوم.</p>
٢٥٢	<p>المبدأ رقم (٢٢١) : إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عند النطق به وإلا كان الحكم باطلاً — مجرد ورود المنطوق الموقع على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان.</p>
٢٥٣	<p>المبدأ رقم (٢٢٢) : عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به يترتب عليه بطلان الحكم — مثال.</p>
٢٥٣	<p>المبدأ رقم (٢٢٣) : خلو مسودة الحكم من الأسباب والإحالة في شأن الأسباب إلى حكم آخر صادر في ذات الجلسة يؤدي إلى بطلان الحكم — حكم خلو المسودة كحكم عدم إيداعها.</p>
٢٥٤	<p>المبدأ رقم (٢٢٤) : ميعاد إيداع مسودة الحكم التأديبي — أثر عدم إيداع المسودة في الميعاد .</p>
٢٥٥	<p>المبدأ رقم (٢٢٥) : يبطل الحكم إذا لم تشتمل مسودة الحكم على الأسباب التي بنى عليها واقتصر على الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر في دعوى أخرى.</p>
٢٥٥	<p>المبدأ رقم (٢٢٦) : عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به — بطلان الحكم — إيداع ملف الدعوى المحكوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من</p>

٢٥٥	<p>ذات المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة وإجراء التعديل اللازم على الصورة يؤدي إلي البطلان - أساس ذلك :</p> <p>المبدأ رقم (٢٢٧) :</p>
٢٥٦	<p>وجوب إيداع مسودة الحكم المشتمة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلا - ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقة ، إذا وقع جميع القضاة الذين أصدروا الحكم هذه الورقة كان الحكم سليما لا مطعن عليه.</p> <p>المبدأ رقم (٢٢٨) :</p>
٢٥٧	<p>وجوب إيداع مسودة الحكم عند النطق به - مخالفة ذلك - بطلان الحكم .</p> <p>المبدأ رقم (٢٢٩) :</p>
٢٥٧	<p>جامعة - أعضاء هيئة التدريس - تأديب - قرارات مجلس التأديب - وجوب إيداع مسوداتها المشتمة على أسبابها عند النطق بها - مخالفة ذلك - بطلان القرار.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٠) :</p>
٢٥٨	<p>توقيع المسودة هو الدليل على أن القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم - توقيع المسودة من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم - البطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على إهدار الضمانات الجوهرية لذوى الشأن من المتقاضين ولتعلقه بالنظام العام.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣١) :</p>
٢٥٨	<p>دعوى - الحكم في الدعوى - مسودة الحكم - يكون الحكم سليماً متى تضمنت ورقة الجلسة منطوق الحكم وتوقيع جميع القضاة الذين أصدروا الحكم علي هذه الورقة.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٢) :</p>
٢٥٨	<p>لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضا المرافعة وتكونت بذلك عقيدته في الحكم سببا ومنطوقا في</p>

	<p>ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع، وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة، ومن ثم فإن وقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان الحكم باطلاً.</p>
٢٥٩	<p>المطلب الرابع</p> <p>صدور الحكم في جلسة سرية</p>
٢٥٩	<p>المبدأ رقم (٢٣٣) :</p> <p>صدور الحكم في جلسة سرية يؤدي إلى بطلانه - تعلق البطلان بالنظام العام - النطق بالحكم يكون في جلسة علنية (المادة ١٦٩ من الدستور) ، وينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه، ويكون النطق به علنية وإلا كان باطلاً (المادة ١٧٤ من قانون المرافعات) ، والبطلان في هذه الحالة من النظام العام لتعلقه بذات الوظيفة القضائية لمرفق القضاء وما تقتضيه لحسن إدارتها.</p>
٢٦٠	<p>المبدأ رقم (٢٣٤) :</p> <p>جلسات المحاكم وما في حكمها من المجالس التي أوكل إليها القانون مهمة الفصل في مسائل معينة يجب أن تكون علنية إلا إذا رأت هيئة المحكمة جعلها سرية مراعاة لمقتضيات النظام العام أو الآداب العامة أو نص القانون على ذلك - في جميع الأحوال يجب أن يصدر الحكم في جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً- البطلان في هذه الحالة يعتبر من النظام العام تتصدى له المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه أحد الخصوم.</p>
٢٦١	<p>المبدأ رقم (٢٣٥) :</p> <p>وجوب صدور الحكم من الهيئة المشكلة وفقاً لأحكام القانون التي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قانوناً ووقعت مسودة الحكم المشتملة على أسبابه وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً.</p>
٢٦٢	<p>المبدأ رقم (٢٣٦) :</p> <p>وجوب صدور الحكم في جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً - إغفال الإشارة في الحكم إلى صدوره في جلسة علنية ليس دليلاً على صدوره</p>

	على خلاف ذلك.
٢٦٢	المبدأ رقم (٢٣٧) : صدور قرارات مجلس التأديب في جلسة غير علنية لا يبطئها - أساس ذلك : أن القاعدة الواردة بالدستور بشأن وجوب النطق بالحكم في جلسة علنية تقتصر على الأحكام التي تصدر من المحاكم بالمعنى الضيق.
٢٦٢	المبدأ رقم (٢٣٨) : وجوب صدور الحكم في جلسة علنية ولو كانت المحاكمة تجرى في جلسات سرية.
٢٦٣	المبدأ رقم (٢٣٩) : عجز الطاعن عن إثبات صحة ما يدعيه من أن المحكمة لم تنطق بالحكم المطعون فيه وإنما تم الإعلان عنه بمعرفة أمين سر المحكمة التأديبية العليا - وصدور الحكم بجلسة علنية والنطق به من جانب الهيئة التي أصدرته - لا بطلان .
٢٦٤	المبدأ رقم (٢٤٠) : وجوب صدور قرارات مجلس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات بجلسة علنية وإلا كان القرار باطلا .
٢٦٤	المطلب الخامس خلو الحكم من الأسباب
٢٦٤	أو القصور أو التناقض في الأسباب مع المنطوق المبدأ رقم (٢٤١) : طرق الطعن في الأحكام منحصرة في دائرة محدودة ولها آجالا محددة وإجراءات معينة، فلا سبيل إلى سحب أحكام القضاء أو إصلاحها مهما كانت معيبة إلا بالتظلم منها بطريق الطعن المناسب لها - من أسباب البطلان خلو الحكم من الأسباب أو القصور أو التناقض في الأسباب مع المنطوق.
٢٦٥	المبدأ رقم (٢٤٢) :

٢٦٦	<p>التفرقة بين الأحكام الباطلة والأحكام المعدومة، الحكم غير المسبب أو الذي لم تكتب أسبابه في الميعاد هو حكم موجود وإنما معيب بعيب يبطله ولا سبيل للطعن عليه إلا بإحدى الطرق المقررة للطعن في الأحكام، ولا يجوز الطعن عليه بدعوى البطلان الأصلية.</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٣) :</p>
٢٦٦	<p>خلو الحكم من الأسباب أو قصورها أو تناقضها وتهاتها - مبطل للحكم.</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٤) :</p>
٢٦٦	<p>(١) خلو الحكم من الأسباب يبطله ولو جاءت نتيجة المنطوق سليمة.</p> <p>(٢) اقتصار الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون إبداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهت إليها في المنطوق يعتبر قصوراً يؤدي إلى بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التي انتهت إليها المنطوق سليمة في ذاتها.</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٥) :</p>
٢٦٦	<p>تناقض أسباب الحكم مع منطوقة من شأنها أن تؤدي إلى بطلان الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٦) :</p>
٢٦٧	<p>المحكمة ليست بملزمة بتعقب دفاع المذکور في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد أبرزت إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمناً الأسانيد التي قام عليها دفاعه - أثر ذلك : سلامة الحكم المطعون فيه من أي قصور مغل يمكن أن يكون سبباً لإبطاله .</p> <p>المبدأ رقم (٢٤٧) :</p>
٢٦٧	<p>يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب يستقيم معها ، ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى ، كما لا يعيب الحكم عدم ذكر</p>

	أسماء الشهود فى تحقيق تضمنت القضية أوراقه ، وعدم إيراد نصوص أقوالهم وعبارتها . وحسب الحكم السديد أو يورد مضمون هذه الأقوال.
٢٦٨	المبدأ رقم (٢٤٨) : حكم ندب خبير - صدوره غير مسبب ليس من شأنه أن ينزع صفة الحكم عنه أو يشوبه بالبطلان - الأحكام غير القطعية باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات لا يلزم تسببها لأن النطق بها يفصح بذاته عن سبب إصدارها .
٢٦٨	المبدأ رقم (٢٤٩) : إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى إدانة المطعون ضده في المخالفات التي أسندت إليه بتقرير الاتهام فإن الحكم إذا ما قضى ببراءة المذكور قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله - أساس ذلك ما أثبتته الحكم المطعون ضده يتناقض مع النتيجة التي انتهى إليها.
٢٦٩	المبدأ رقم (٢٥٠) : يكفى أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم فى ثنايا أسباب الحكم التى تكفلت بالرد عليها كما يكفى أيضا لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم فى جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى ومن ثم فلا يكون ثمة قصور فى التسبب يؤدى إلى طلب بطلان الحكم .
٢٧٠	المبدأ رقم (٢٥١) : وقوع الحكم فى تناقض ظاهر وجسيم بين الحثيات والمنطوق يعيبه قانونا ويستوجب القضاء بإلغائه.
٢٧٠	المبدأ رقم (٢٥٢) : القصور الشديد فى التسبب - بطلان الحكم إذا لم تكن أسباب الحكم مكتوبة على نحو يوضح وضوحا كافيا وناقيا للجهالة متضمنا الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة

	وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية.
٢٧١	المبدأ رقم (٢٥٣) :
	تسبب قرارات مجالس التأديب — أحوال القصور في التسبب.
٢٧١	المبدأ رقم (٢٥٤) :
	لا يكفي في هذا الشأن لاعتبار الحكم مسبباً لترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح و قاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من حادثات الواقع وتحصيل فهم نصوص القانون الذي بنت عليه المنطوق .
٢٧٢	المبدأ رقم (٢٥٥) :
	الدعوى التأديبية — الحكم فيها — القصور في التسبب وأثره — انتهاء الحكم في الدعوى التأديبية إلى إدانة الطاعن دون تتبع الصورة المتكاملة لوقائع الموضوع حتى يستظهر منها مدى توافر مقومات قيام مخالفة تأديبية في حق الطاعن من عدمه يعتبر قصوراً في استقصاء الوقائع استقصاءً تمحيصاً وتبصراً.
٢٧٢	المبدأ رقم (٢٥٦) :
	الدعوى التأديبية — الحكم فيها — تسبب الأحكام — المراد بالتسبب المعبر — متى يعتبر الحكم متضمناً قصوراً في التسبب؟
٢٧٣	المبدأ رقم (٢٥٧) :
	تسبب الأحكام — خلو الحكم من الأسباب — إغفال ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير وبيان أسانيدھا في شأن ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج إلى تحقيق الخبير تمثل خروجاً على أصول النظام العام القضائي لما شابه من نقص وقصور جسيم في تسبب الحكم وغموض شديد في سند عدول المحكمة عن التحقيق بواسطة أهل الخبرة ويمثل ذلك إهداراً لحق الدفاع.
٢٧٣	المبدأ رقم (٢٥٨) :
	الحكم في الدعوى — من أسس البطلان ما يتعلق بتسبب الأحكام (بطلان) — القصور في التسبب يؤدي إلى إلغاء الحكم المطعون فيه .
٢٧٤	المبدأ رقم (٢٥٩) :

٢٧٥	<p>تسبب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته لذا يجب ان يصدر الحكم مشتملاً علي أسباب التي بني عليها وإلا كان باطلا كذلك القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (٢٦٠) :</p>
٢٧٥	<p>من شروط صحة الأحكام تسببها - القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم .</p> <p>المبدأ رقم (٢٦١) :</p>
٢٧٥	<p>وجوب صدور الأحكام القضائية مسببة - المقصود بالتسبب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي تبنته المحكمة بوضوح كافي يؤدي إلى منطوق الحكم عقلاً وحكماً .</p> <p>المبدأ رقم (٢٦٢) :</p>
٢٧٦	<p>وجوب تسبب الحكم أو القرار التأديبي شروط التسبب.</p> <p>المبدأ رقم (٢٦٣) :</p>
٢٧٧	<p>خلو الحكم من تحديد لأسباب قناعة المحكمة بما تضمنه تقرير الخبير من وجود تعديلات جوهرية بالمبنى وبيان مظاهر ذلك التعديل، وما إذا كان وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي من عدمه، يجعله مشوباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.</p>
٢٧٧	<p>المطلب السادس</p> <p>التناقض بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية</p>
٢٧٧	<p>المبدأ رقم (٢٦٤) :</p> <p>التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية يؤدي إلى بطلان الحكم في هذه الحالة ، وأساس ذلك أن المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي ارتضاها من أصدر حكماً في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية أسبابها ومنطوقها مناقضة تماماً للمسودة فإن الحكم يكون باطلاً إذا لم</p>

	<p>يعد ظاهراً أيهما هو الذي حكمت به المحكمة - يتعين على محكمة الطعن الحكم ببطالان الحكم المطعون فيه وإعادته إلى المحكمة التي أصدرته لتقضى في الدعوى من جديد.</p>
٢٧٨	<p>المبدأ رقم (٢٦٥) :</p> <p>التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية مبطل له إذ أن المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي ارتضاها من أصدر حكماً في الدعوى .</p>
٢٧٩	<p>المبدأ رقم (٢٦٦) :</p> <p>العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب و يوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى لتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية - عدم الإغراق في الشكلية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها في التشريع المصري هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقاً للقانون .</p>
٢٨٠	<p>المبدأ رقم (٢٦٧) :</p> <p>الحكم في الدعوى - بطلان الأحكام - مالا يبطلها - تنحى رئيس المحكمة عن نظر الدعوى وصدر صورة للحكم برئاسة رئيس المحكمة المنتحى على خلاف الواقع ، لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة الحكم ولا يؤدي إلى بطلانه - مظاهر ذلك.</p>
٢٨٠	<p>المبدأ رقم (٢٦٨) :</p> <p>يبطل الحكم إذا وقع تناقض في أسبابه التي وردت في مسودته وتلك التي جاءت في نسخته الأصلية - أساس ذلك: أن المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من أسباب إنما هي التي ارتضاها من أصدر الحكم في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية مناقضة للمسودة يكون الحكم باطلاً إذ لم يعد ظاهراً أيهما هو الذي</p>

	حكمت به المحكمة.
٢٨١	المبدأ رقم (٢٦٩) :
	العبرة بالنسخة الأصلية للحكم — يتمتع المجادلة فيما أثبتته النسخة الأصلية للحكم من وقائع وما اكتسبته من حجية ما لم يثبت عكس ذلك.
٢٨١	المبدأ رقم (٢٧٠) :
	توقع القاضي مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة يجعل الحكم باطلاً ، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام.
٢٨٢	المطلب السابع
	الإحالة في تسبيب حكم إلى حكم آخر
٢٨٢	المبدأ رقم (٢٧١) :
	الأصل في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفياً في ذاته أسبابه بحيث لا يصلح الإحالة في تسبيب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كانت أسباب الحكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع مخالفة ذلك يترتب عليه بطلان الحكم.
٢٨٤	المبدأ رقم (٢٧٢) :
	عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها الحكم أو القصور فيها يترتب عليه بطلان الحكم — لا يجوز للمحكمة أن تحيل إلى أسباب وردت في حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة أخرى — مؤدى الإحالة هذه أن يكون الحكم قد صدر خالياً من الأسباب أو بني على أسباب يشوبها القصور — أثر ذلك: بطلان الحكم.
٢٨٥	المبدأ رقم (٢٧٣) :
	يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة — القصور في أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم — خلو مسودة الحكم من أية أسباب اكتفاء بالإحالة إلى الأسباب المدونة في أحد الأحكام الأخرى الصادرة في ذات الجلسة التي صدر فيها الحكم — بطلان الحكم في هذه الحالة ووجوب إعادة الدعوى إلى المحكمة

٢٨٥	<p>التي أصدرت الحكم للفصل فيها مجدداً.</p> <p>المبدأ رقم (٢٧٤) :</p>
	<p>عدم اشتغال مسودة الحكم على الأسباب التي بني عليها واقتصار المسودة على الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر في دعوى أخرى - بطلان الحكم - أساس ذلك: الأصل المسلم في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفياً في ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في سببه على ما جاء في ورقة أخرى وإلا عد باطلاً.</p>
٢٨٧	<p>المبدأ رقم (٢٧٥) :</p> <p>الحكم في الدعوى - وجوب اشتغال مسودته على أسبابه، خلوها من هذه الأسباب اكتفاء بالإحالة إلى حكم آخر يبطل الحكم - والبطلان في هذه الحالة متعلق بالنظام العام.</p>
٢٨٨	<p>المبدأ رقم (٢٧٦) :</p> <p>المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه تطبق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ويرجع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد به نص - قانون مجلس الدولة لم يتضمن قواعد الإجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة - المادة ١٧٥ مرافعات - عدم إيداع مسودة الحكم عند النطق به - بطلان الحكم - مثال: إيداع ملف الدعوى المحكوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة وإجراء التعديل اللازم على الصورة - بطلان - أساس ذلك: عند النطق بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخطية الخاصة به مودعة ملف الدعوى واستعيض عن هذا الإيداع بتصوير مسودة حكم آخر.</p>
٢٩٠	<p>المبدأ رقم (٢٧٧) :</p> <p>يتعين أن تصدر الأحكام القضائية مسببة بأن تحدد الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذي اعتنقته المحكمة بوضوح كاف يؤدي إلى منطوق الحكم منطقاً وعقلاً، بحيث يرتبط منطوق الحكم بالأسباب</p>

	<p>المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من حيث الواقع والقانون، وحتى يتمكن أطراف المنازعة من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني الذي أقامت عليه المحكمة حكمها - لا يجوز الإحالة إلى الأسباب الواردة في تقرير هيئة مفوضي الدولة كأسباب للحكم المطعون فيه باعتبار أن هذا التقرير يعد في مسائل قانونية بحتة، وأن هذه المسائل من صميم ولاية المحكمة.</p>
٢٩١	<p>المطلب الثامن</p> <p>عدم توقيع رئيس المحكمة</p> <p>على نسخة الحكم الأصلية</p>
٢٩١	<p>المبدأ رقم (٢٧٨) :</p> <p>عدم توقيع رئيس المحكمة لنسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً ينحدر به إلى درجة الانعدام ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمحكمة الطعن بعد أن تبين لها بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيعه أن تتصدى لنظر موضوع الدعوى لما يمثله ذلك من إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته - يجب على محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه وإعادته إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد - أساس ذلك.</p>
٢٩٢	<p>المبدأ رقم (٢٧٩) :</p> <p>التوقيع على النسخ الأصلية لأحكام المحاكم التأديبية خلال الميعاد - أثر عدم التوقيع - النعي على قرار مجلس التأديب بعدم إيداع حيثيات القرار لحظة النطق به وإيداعه خلال السبعة أيام التالية لصدوره بما يرتب البطلان على عدم إيداع أسباب قرار مجلس التأديب خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره - أثر هذا النعي .</p>
٢٩٣	<p>المبدأ رقم (٢٨٠) :</p> <p>(١) إذا قام مانع قانوني أو مادي من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة</p>

	التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة.
٢٩٤	(٢) وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها في التشريع المصري هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائي ويشهد على وجوده وفقاً للقانون. المبدأ رقم (٢٨١) :
٢٩٤	صدور صورة للحكم برئاسة رئيس المحكمة المنتحى على خلاف الواقع - لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة الحكم ولا يؤدي إلى بطلانه . المبدأ رقم (٢٨٢) :
٢٩٥	دعوى البطلان الأصلية - شروطها - لا بطلان على عدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة. المبدأ رقم (٢٨٣) :
٢٩٥	عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية يجعل هذا الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً ينحدر به إلى درجة الانعدام - عدم جواز تصدي محكمة الطعن لنظر موضوع الدعوى ووجوب إعادة الحكم إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد . المبدأ رقم (٢٨٤) :
٢٩٥	التوقيع على نسخة الحكم الأصلية من رئيس الجلسة - عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم - المادة ١٧٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.
٢٩٥	المطلب التاسع عدم توقيع أعضاء المحكمة
٢٩٥	المبدأ رقم (٢٨٥) : توقيع مسودة الحكم المشتملة على منظومة من عضوين في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلاناً يتعلق بالنظام العام.
٢٩٦	المبدأ رقم (٢٨٦) : توقيع مسودة الحكم من عضو واحد من أعضاء الهيئة التي أصدرت

٢٩٧	<p>الحكم دون العضو الآخر والرئيس - بطلان الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتقضى فيها من جديد دائرة أخرى.</p> <p>المبدأ رقم (٢٨٧) :</p>
٢٩٨	<p>توقيع عضوين من أعضاء المحكمة الثلاث على مسودة الحكم المطعون فيه المشتملة على أسبابه ومنطوقة معا - بطلان الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (٢٨٨) :</p>
٢٩٩	<p>مسودة الحكم المشتملة على منطوقة إذا وقعت من اثنين من أعضاء الدائرة الثلاثية التي أصدرته فإن الحكم يكون باطلاً - البطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح.</p> <p>المبدأ رقم (٢٨٩) :</p>
٢٩٩	<p>عدم توقيع رئيس المحكمة والأعضاء على مسودة الحكم عند النطق به يترتب عليه بطلانه.</p> <p>المبدأ رقم (٢٩٠) :</p>
٢٩٩	<p>لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً - مؤدى ذلك أنه إذا تغير أحد أعضاء الدائرة التي استمعت إلى المرافعة وجب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة.</p> <p>المبدأ رقم (٢٩١) :</p>
٣٠٠	<p>توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه يثبت أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة - ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه.</p> <p>المبدأ رقم (٢٩٢) :</p>
٣٠١	<p>أسباب بطلان الأحكام - التوقيع بخير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان وهو بطلان يتعلق بالنظام العام - (حكمه حكم عدم التوقيع).</p> <p>المبدأ رقم (٢٩٣) :</p>
٣٠١	<p>توقيع مسودات الأحكام من الرئيس والأعضاء وقت صدورها ويوقع</p>

٣٠١	<p>رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية.</p> <p>المبدأ رقم (٢٩٤) :</p>
	<p>توقيع رئيس وعضوى مجلس التأديب على مسودة القرار — متى ثبت أن وكيل النيابة لم يحضر أيا من جلسات المحاكمة فإنها تعتبر عقدت بتشكيل مغاير للتشكيل المنصوص عليه قانون — بطلان انعقاد هذه الجلسات وما اتخذ فيها من إجراءات وما صدر عنها من قرارات بما فى ذلك قرار مجلس التأديب.</p>
٣٠٢	<p>المبدأ رقم (٢٩٥) :</p> <p>توقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من عضو واحد فى دائرة ثلاثية يترتب على ذلك بطلان الحكم — البطلان فى هذه الحالة متعلقا بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون الحاجة إلى الدفع به.</p>
٣٠٣	<p>المبدأ رقم (٢٩٦) :</p> <p>توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه ومنطوقة دون باقي أعضاء الدائرة بمحكمة القضاء الإدارى الثلاثية كما خلت ورقة الجلسة من منطوق الحكم وتوقيع أعضاء الدائرة يترتب على ذلك بطلان الحكم — البطلان فى هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على إهدار ضمانات جوهرية لذوى الشأن.</p>
٣٠٤	<p>المبدأ رقم (٢٩٧) :</p> <p>دعوى البطلان الأصلية — شروطها — لا بطلان على عدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة.</p>
٣٠٥	<p>المبدأ رقم (٢٩٨) :</p> <p>المحكمة العسكرية لطلبة كلية الشرطة — مالا يبطل الحكم الصادر منها — توقيع ممثل الإدعاء على إحدى صور الحكم .</p>
٣٠٥	<p>المبدأ رقم (٢٩٩) :</p> <p>بطلان قرار مجلس التأديب لعدم توقيع مسودته إلا من عضو واحد —</p>

٣٠٥	<p>شرط التصدي من جانب المحكمة الإدارية العليا للحكم الباطل أن يكون الحكم المطعون فيه صادراً من هيئة مشكلة تشكيلاً قانونياً كاملاً.</p> <p>المبدأ رقم (٣٠٠) :</p>
٣٠٦	<p>عدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية يجعل هذا الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً ينحدر به إلى درجة الانعدام - عدم جواز تصدي محكمة الطعن لنظر موضوع الدعوي ووجوب إعادة الحكم إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الدعوي من جديد .</p> <p>المبدأ رقم (٣٠١) :</p>
٣٠٦	<p>التوقيع على نسخة الحكم الأصلية من رئيس الجلسة - عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية بطلان الحكم - المادة ١٧٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.</p> <p>المبدأ رقم (٣٠٢) :</p>
٣٠٦	<p>الحكم في الدعوى - مسودة الحكم - التوقيعات المدونة علي ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه.</p>
٣٠٦	<p>المطلب العاشر</p> <p>توقيع القضاة</p> <p>بغير اللغة العربية على الحكم</p>
٣٠٦	<p>المبدأ رقم (٣٠٣) :</p> <p>اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد وهي التي يجب أن تكتب بها المحررات التي يكون للعاملين بالحكومة والهيئات العامة حق الاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح - من هذه المحررات الأحكام القضائية فهي محررات رسمية يطلع عليها العاملون بالحكومة والهيئات العامة ويلتزمون بتنفيذها - يتعين تحريرها باللغة العربية - توقيع القضاة الذين أصدروا هذه الأحكام على مسودتها المشتملة على أسبابها يجب أن يكون باللغة العربية - التوقيع بغير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان - تعلق هذا البطلان بالنظام العام فتتحرراه المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة إلى الدفع</p>

	به.
٣٠٨	المطلب الحادي عشر زيادة من اشتركوا في إصدار الحكم عن العدد المقرر
٣٠٨	المبدأ رقم (٣٠٤) : تشكيل المحكمة التي تصدر الحكم - زيادة عدد من اشتركوا في إصدار الحكم عن العدد المقرر قانوناً - أثره هو بطلان الحكم لتعلق ذلك البطلان بالنظام العام.
٣٠٨	المبدأ رقم (٣٠٥) : تصدر الأحكام من المحاكم الإدارية من دائرة ثلاثية - حضور عضو زائد على العدد المقرر الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم.
٣٠٩	المبدأ رقم (٣٠٦) : اشتراك عضو الجهاز المركزي للمحاسبات في تشكيل المحكمة وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه ان يبطل الحكم - وهو بطلان يتعلق بالنظام العام .
٣١٠	المبدأ رقم (٣٠٧) : ورود تشكيل المحكمة في صورة الحكم المطبوعة رباعياً، بينما الحكم الصادر فعلاً قد صدر عن دائرة مشكلة تشكيلاً ثلاثياً - لا بطلان.
٣١١	المبدأ رقم (٣٠٨) : تشكيل الدائرة التي أصدرت الحكم بثلاثة أعضاء - توقيع رابع من أعضاء المحكمة على مسودة الحكم - بطلان الحكم طبقاً لنص المادة ١٦٧ مرافعات التي تقضى بأنه لا يجوز أن يشتر، في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة - هذا الاشتراك يمثل اعتداء على حقوق

	الدفاع.
٣١١	المطلب الثاني عشر الاشتراك في المداولة وإصدار الحكم دون سماع المرافعة
٣١١	المبدأ رقم (٣٠٩) : اشتراك أحد القضاة في المداولة وإصدار الحكم دون إشراكه في سماع المرافعة - أثره بطلان الحكم - لا يمنع من ذلك حضور القاضي الجلسة التي مد فيها أجل الحكم ما دام باب المرافعة لم يفتح في هذه الجلسة - الدفع ببطلان الحكم في هذه الحالة من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.
٣١٣	المبدأ رقم (٣١٠) : اشتراك أحد المستشارين في إصدار الحكم دون سماع المرافعة في الدعوى يوجب القضاء ببطلان الحكم.
٣١٣	المبدأ رقم (٣١١) : شرط قيام الحكم القضائي قانونا أن يصدر الحكم فيه من الهيئة المشكلة وفقا لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة وأتمت المداولة قانونا ووقعت مسودة الحكم المشتملة على أسبابه ، وجود مانع لمن وقع مسودة الحكم من حضور جلسة النطق بالحكم يوجب أن يتم النطق بالحكم من محكمة مشكلة بدأت التشكيل العددي للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلا.
٣١٦	المبدأ رقم (٣١٢) : مفاد نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات أن قضاة المرافعة الذين استمعوا إليها هم بذاتهم قضاة المداولة والحكم بطريق الحكم والالزوم - الحكم هو خلاصة مداولة القضاة بعد سماعهم المرافعة - إذا تغير أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة وجب بالضرورة إعادة فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات تمكينا للهيئة المعدلة من سماع المرافعة

	<p>وتمكننا للخصوم من الترافع أمام هيئة المحكمة بتشكيلها المعدل ومعرفة التعديل الطارئ على تشكيل القضاة الذين سيصدرون الحكم — مخالفة هذه القاعدة — بطلان الحكم.</p>
٣١٧	<p>المبدأ رقم (٣١٣) :</p> <p>سماع المرافعة شرط للاشتراك في المداولة — توقيع الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة مسودة الحكم يعصمه من البطلان.</p>
٣١٨	<p>المبدأ رقم (٣١٤) :</p> <p>يجب فتح باب المرافعة في حالة تغير أحد القضاة في الفترة بعد قفل باب المرافعة وقبل النطق بالحكم — إغفاله يؤدي إلى بطلان الحكم.</p>
٣١٩	<p>المبدأ رقم (٣١٥) :</p> <p>لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم إلا من سمع المرافعة واشترك في المداولة — مخالفة هذه القاعدة يترتب عليها البطلان لأنها من النازم العام — وتقضى محكمة الطعن بهذا البطلان من تلقاء نفسها.</p>
٣٢٠	<p>المبدأ رقم (٣١٦) :</p> <p>من المبادئ الأساسية في الإجراءات القضائية استلزم أن يكون القضاة الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعا في سماع المرافعة وإذا اشترك أحد القضاة في إصدار الحكم وهو لم يسمع المرافعة في الدعوى فإن الحكم يقع باطلا وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها لتعلق هذا البطلان بالنظام العام.</p>
٣٢١	<p>المبدأ رقم (٣١٧) :</p> <p>لا بطلان للحكم طالما قد سمع القضاة المرافعة واشتركوا في المداولة ووقعوا مسودة الحكم.</p>
٣٢١	<p>المطلب الثالث عشر</p> <p>عدم صلاحية أحد الأعضاء</p>
٣٢١	<p>المبدأ رقم (٣١٨) :</p> <p>قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد بالمفوض يجعله غير</p>

	<p>صالح في الحالة الأولى ممنوعاً من مباشرة مهمته في الدعوى في الحالة الثانية وجواز رده.</p>
٣٢٣	<p>المبدأ رقم (٣١٩) : عدم صلاحية من تولي التحقيق أو اشترك في إجراء من إجراءاته للجلوس عند الحكم في التهمة التي تناولها - وحكمة ذلك هي ضمان حيده القاضي الذي يجلس من المتهم من مجلس الحكم بينه و بين سلطة الاتهام.</p>
٣٢٥	<p>المبدأ رقم (٣٢٠) : عدم صلاحية أعضاء المحكمة والتي من شأن تحقق أحدها بطلان الحكم.</p>
٣٣٠	<p>المبدأ رقم (٣٢١) : كاتب الجلسة من أعوان القضاء لكنه ليس من هيئة القضاة الذين يتمتع عليهم نظر الدعوى إن قام بهم سبب من أسباب عدم الصلاحية - أساس ذلك:</p>
٣٣١	<p>المبدأ رقم (٣٢٢) : اشتراك أحد مستشاري محكمة القضاء الإداري في نظر الدعوى مع سبق إفتائه في موضوعها عندما كان مستشاراً بالقسم الاستشاري مبطل للحكم.</p>
٣٣١	<p>المبدأ رقم (٣٢٣) : عدم صلاحية من يبدي رأيه في الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها وذلك ضماناً لحيدة القاضي أو عضو مجلس التأديب الذي يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام .</p>
٣٣٣	<p>المبدأ رقم (٣٢٤) : ثبوت عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لنظر الدعوى يترتب عليه بطلان الحكم - يتعين عند إلغاء الحكم إعادة القضية لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد - يشترط لتصديق المحكمة الإدارية العليا للموضوع أن يكون الحكم صادراً من هيئة</p>

٣٣٣	<p>مشكلة تشكيلا صحيحا.</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٥) :</p>
	<p>إذا كانت المخالفات المسندة إلى المخالفين سواء طبقا لوصف النيابة الإدارية أو بحسب طبيعتها القانونية مخالفات إدارية ومسلكية فمن ثم فإن اشتراك عضو الجهاز المركزي للمحاسبات في تشكيل المحكمة وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم - البطلان يتعلق بالنظام العام.</p>
٣٣٤	<p>المبدأ رقم (٣٢٦) :</p> <p>قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد القضاة يصم عمله أو قضاؤه بالبطلان.</p>
٣٣٧	<p>المبدأ رقم (٣٢٧) :</p> <p>عدم صلاحية عضو هيئة محكمة القضاء الإداري لنظر الدعوى إذا كان قد سبق أن أبدى رأيه كمفوض لدى المحكمة في دعوى سابقة أقامها نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفي الطعنين المقامين من المدعى والوزارة في الحكم الصادر في هذه الدعوى السابقة متى كانت ثلاثة من طلبات المدعى في الدعوى الحالية هي ذات طلباته في الدعوى السابقة وكانت باقي طلباته في الدعوى الحالية ترتبط بالطلبات التي فصل فيها ارتباطا إداريا مع توافر أسباب عدم صلاحية أحد أعضائها لنظر الدعوى يكون باطلا ومخالفا للنظام العام.</p>
٣٣٩	<p>المبدأ رقم (٣٢٨) :</p> <p>مدى بطلان الحكم لأن رئيس الهيئة التي أصدرته كان رئيساً لهيئة مفوضي الدولة أثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتثبيتها للمرافعة - عدم وجود ما يفيد أن رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى - أثره : عدم قيام ما يفقد رئيس الهيئة الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها .</p>
٣٤٠	<p>المبدأ رقم (٣٢٩) :</p> <p>كون أحد السادة المستشارين عضواً بهيئة محكمة القضاء الإداري</p>

	<p>التي أصدرت الحكم رغم سبق إيدائه رأيا في القضية إيان عملة كمفوض أمام المحكمة بطلان الحكم وإعادة القضية إلى المحكمة لنظرها من جديد - أساس ذلك.</p>
<p>٣٤١</p>	<p>المبدأ رقم (٣٣٠) :</p> <p>أسباب عدم صلاحية القضاة - أسباب رد القضاة - التسوية بين أعضاء المحاكم الذين يقضون في الدعوى ومفوض الدولة الذي يقوم بتحضيرها وإيداء الرأي القانوني فيها من حيث بطلان الحكم إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى التي صدر فيها - أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها على النصاب الذي صدر به أحكامها.</p>
<p>٣٤٣</p>	<p>المبدأ رقم (٣٣١) :</p> <p>اشتراك مفوض الدولة في إصدار حكم المحكمة الإدارية مثار الطعن ثم تمثيله هيئة مفوضي الدولة أمام محكمة القضاء الإداري التي طعن أمامها في حكم المحكمة الإدارية من شأنه أن يعيب الحكم عيب الإخلال بإجراء جوهرى - بطلان الحكم.</p>
<p>٣٤٥</p>	<p>المبدأ رقم (٣٣٢) :</p> <p>لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة بفقد الحكم وظيفته وتقوم على أساسه دعوى البطلان الأصلية - الطعن في حكم المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية لاشتراك أعضاء دائرة فحص الطعون في نظر الطعن أمام الدائرة الخامسة بالمحكمة الإدارية العليا - الحكم بعدم جواز قبول الدعوى .</p>
<p>٣٤٥</p>	<p>المبدأ رقم (٣٣٣) :</p> <p>أحوال عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى و المنع من سماعها</p>

	والجزء الذي رتبته القانون المادتان ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — المقصود بعمل الخبرة المحظور.
٣٤٦	المبدأ رقم (٣٣٤) : بطلان أحكام مجلس التأديب إذا ما قام بأحد الأعضاء الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات.
٣٤٦	المبدأ رقم (٣٣٥) : عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب لما يخضع له القضاة من قواعد قررتها القوانين في شأن عدم صلاحية القاضي وتحتيته ورده — لصاحب الشأن الحق في أن يطلب تنحية رئيس مجلس التأديب أو أحد أعضائه إذا قامت لديه الأسباب الجدية المبررة لذلك تحقيقا للضمانات العامة للمحاكمة — رفض مجلس التأديب طلب تنحية أحد أعضائه رغم توافر أسانيد الطلب ومبرراته يؤدي إلى بطلان المحاكمة.
٣٤٨	المبدأ رقم (٣٣٦) : يعتبر القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد إذا كان قد سبق له تولى عمل الخبرة فيها.
٣٤٨	المبدأ رقم (٣٣٧) : صلاحية القاضي لنظر الدعوى — تقديم طلب رد مستشار بالمحكمة الإدارية العليا إلى جهة قضائية أخرى ينفي أي أثر لطلب الرد ولا يمنع المحكمة المذكورة من الاستمرار في الخصومة — دعوى المخاصمة لا تنتج أثرها بالنسبة لصلاحية القاضي لنظر الدعوى التي رفعت دعوى المخاصمة في سياقها إلا من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة .
٣٤٩	المبدأ رقم (٣٣٨) : عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى في أحوال الإفتاء أو

<p>٣٥٠</p>	<p>المرافعة أو الكتابة فيها ، أو سبق نظرها وهو قاضى أو خبير أو محكم — علة ذلك : ١ — علة عدم الصلاحية في حالة الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل إلى جانب الخصم الذي حصل الإفتاء أو المرافعة أو الكتابة لمصلحته ، وكذا إظهار لرأى القاضي . ٢ — علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التى سبق له نظرها وهو قاضى أو خبير أو محكم هي الخشية من أن يلزم رأيه الذي يشف عنه عمله المتقدم و يأنف من التحرر منه فيتأثر قضاؤه.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٩) :</p>
<p>٣٥٠</p>	<p>صدور حكم من قاض غير صالح لنظر الدعوى لتحقيق حالة من حالات عدم الصلاحية المقررة قانوناً — أثره: البطلان.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٠) :</p>
<p>٣٥١</p>	<p>عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية — مثال ذلك : أن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .</p> <p>المبدأ رقم (٣٤١) :</p>
<p>٣٥١</p>	<p>مدى جواز تطبيق قواعد عدم الصلاحية على المفوض المقرر والمفوض الممثل للهيئة فى تشكيل المحكمة (هيئة مفوضي الدولة).</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٢) :</p>
<p>٣٥١</p>	<p>تطبيق القواعد والضمانات الواجب توافرها فى شأن صلاحية القاضي على المحقق — لا ينبغي أن يقل التجرد والحيدة الواجب توافرها في المحقق عن القدر المتطلب في القاضي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٣) :</p> <p>سبق عمل أحد مستشاري المحكمة بإدارة الفتوى المختصة بإبداء الرأي لوزارة ما لا يصلح في حد ذاته سببا لعدم صلاحيته للحكم في</p>

٣٥٢	<p>القضايا التي تكون تلك الوزارة طرفاً فيها — أساس ذلك: أن معيار عدم الصلاحية يقوم على أسباب محددة منها أن يكون قد سبق للقاضي أن أفتى في القضية المطروحة أمامه.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٤) :</p>
٣٥٣	<p>أسباب عدم صلاحية القاضي — إذا انطوي حكم المحكمة الإدارية العليا على أحدها جاز الطعن فيه .</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٥) :</p>
٣٥٤	<p>لصاحب الشأن الحق في رفع دعوى البطلان الأصلية كجزاء على تحقق أي سبب من أسباب عدم الصلاحية الحتمية لهيئة المحكمة التي أصدرت الحكم — أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها سواء في قانون السلطة القضائية أو قانون المرافعات — تعتبر كلها أسباباً شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي قام به سبب عدم الصلاحية ولا تمتد إلى أعضاء المحكمة الآخرين .</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٦) :</p>
٣٥٤	<p>تطبيق قواعد الصلاحية لمجلس القضاء علي أعضاء مجلس تأديب أعضاء النيابة الإدارية — أساس ذلك : تولى مجلس التأديب بنص القانون وظيفة المحاكمة التأديبية وإصداره لأحكام يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا — القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ معدلاً بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ .</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٧) :</p>
٣٥٤	<p>حالات عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ومنعه من سماعها — لا يجوز لعضو مجلس الدولة الذي كان عضواً بلجنة البت أن يشترك في نظر الدعوى التأديبية للمشتريين في لجنة البت — المادة ١٤٦ من قانون المرافعات .</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٨) :</p>
٣٥٥	<p>إذا كان جائزاً إبطال أحكام محكمة النقض إذا قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها</p>

<p>٣٥٦</p>	<p>في المادة ١٤٦ مرافعات فان هذا الحكم يمتد ليسرى على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا لوحدة العلة في الحالتين.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٩) :</p> <p>ورود أسباب عدم الصلاحية لنظر النزاع على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها - المادة (١٤٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المستشار القانوني المنتدب لا يعتبر وكيلًا عن الوزير ولا يعتبر ندبه نوعًا من الوكالة بالخصومة - ليس النذب من أسباب عدم الصلاحية .</p>
<p>٣٥٦</p>	<p>المبدأ رقم (٣٥٠) :</p> <p>(١) متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى بأن سبق له أن أفتى في موضوعها أو نظرها قاضيا أو مستشارا أو خبيرًا أو محكما فان الحكم في هذه الحالة يكون باطلا لمخالفته للنظام العام .</p> <p>(٢) يتعين في هذه الحالة القضاء بإلغاء هذا الحكم وإعادة الطعن إلى محكمة القضاء الإداري - لا تتصدى المحكمة الإدارية في هذه الحالة لنظر موضوع الطعن لأن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام فيتعين أن تعيد النظر فيه محكمة القضاء الإداري باعتبارها محكمة أول درجة.</p> <p>(٣) حضور مستشار بمجلس الدولة في الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومشاركتها في إصدار فتوى بشأن ذات موضوع الدعوى التي يجلس للفصل فيها في إحدى محاكم مجلس الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذي شارك في إصداره - أساس ذلك : أن سبق الافتاء في موضوع الدعوى يعد سببا من أسباب عدم الصلاحية لنظرها.</p>
<p>٣٥٨</p>	<p>المبدأ رقم (٣٥١) :</p> <p>إعداد تقرير هيئة مفوضي الدولة في أية دعوى يجعل من يشارك في إصدار حكمها من أعضائها غير صالح لنظرها والفصل فيها - إذا</p>

٣٥٩	<p>شاب الحكم المطعون فيه بطلان جوهري انحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصدي للفصل في موضوع الدعوى .</p> <p>المبدأ رقم (٣٥٢) :</p>
٣٦٠	<p>جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام إذا ما قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .</p> <p>المبدأ رقم (٣٥٣) :</p>
٣٦٠	<p>عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عن أحكامها صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (٣٥٤) :</p>
٣٦١	<p>حددت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التي يكون القاضي فيها غير صالح لنظر الدعوى وممنوع من سماعها -يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المنصوص عليها- ولو تم باتفاق الخصوم -يجوز للقاضي في غير أحوال الرد المنصوص عليها إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب- أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي.</p> <p>المبدأ رقم (٣٥٥) :</p>
	<p>لا تقبل الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا الطعن بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفة الأحكام القضائية - بطلان الحكم الصادر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية.</p>

٣٦٢	المبدأ رقم (٣٥٦) :
	ثبوت عدم صلاحية أحد أعضاء المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن الحكم يقع باطلا ويتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه.
٣٦٣	المبدأ رقم (٣٥٧) :
	أحوال عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوي ولو لم يرده احد الخصوم - علة ومفاد عدم صلاحية القاضي - تطبيق حول عدم تحقق شرط عدم الصلاحية المانع من نظر الدعوي .
٣٦٤	المبدأ رقم (٣٥٨) :
	تطبيق القواعد والضمانات التي يجب توافرها في شأن صلاحية القاضي على المحقق.
٣٦٤	المبدأ رقم (٣٥٩) :
	عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية - بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية.
٣٦٥	المبدأ رقم (٣٦٠) :
	أحوال عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى وعلة ذلك.
٣٦٦	المبدأ رقم (٣٦١) :
	انطباق قواعد عدم الصلاحية المتعلقة بالقضاة علي قرارات مجالس التأديب.
٣٦٦	المطلب الرابع عشر
	خلو الحكم أو خطأه في بيان أسماء القضاة
	مع خلو محضر الجلسة من بيان الأسماء
٣٦٦	المبدأ رقم (٣٦٢) :
	عبارة "القضاة الذين أصدروا الحكم" الواردة بالفقرة الثالثة من المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنصرف إلى القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم -إذا انطوى الحكم على خطأ في بيان

	<p>أسماء القضاة الذين أصدروه فأغفل اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم يشترك في المداولة ولم يفصل في الدعوى. يعد خطأ ماديا يجوز تصحيحه بناء على ما هو ثابت بمحضر النطق بالحكم الذي يصير مكملًا له دون ذلك من الأوراق - إذا خلا محضر جلسة النطق بالحكم من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته ترتب على ذلك بطلان الحكم.</p>
٣٦٧	<p>المبدأ رقم (٣٦٣) :</p> <p>خلو محضر الجلسة من المانع الذي قام لدى الدائرة وحال بينها وبين صلاحيتها للفصل في تلك الدعوى كما لم يتضمن محضر الجلسة أيضا أسماء أي من السادة أعضاء الدائرة الذين قام بهم سبب عدم الصلاحية.</p>
٣٦٨	<p>المبدأ رقم (٣٦٤) :</p> <p>إذا ثبت بمحضر الجلسة تنحي أحد أعضاء المحكمة عن نظر الدعوى فإنه يكون ممنوعا من نظرها - حضوره جلسة المرافعة واشتراكه في المداولة وورود اسمه في أصل الحكم ضمن الهيئة التي أصدرته - بطلان الحكم .</p>
٣٦٩	<p>المبدأ رقم (٣٦٥) :</p> <p>دعوى - حكم - محضر الجلسة - - عدم توقيع رئيس الدائرة عليه لا يؤدي لبطلان الحكم.</p>
٣٦٩	<p>المطلب الخامس عشر</p> <p>الإخلال بحق الدفاع والمرافعة</p>
٣٧١	<p>المبدأ رقم (٣٦٦) :</p> <p>يترتب على الحكم بإبطال المرافعة أن تبطل جميع الإجراءات السابقة حتى عريضة الطعن وتعتبر جميعها لاغية.</p>
٣٧١	<p>المبدأ رقم (٣٦٧) :</p> <p>قرار مجلس التأديب لا يبطل إذا لم يراع حكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه - قرار مجلس التأديب يبطل وفقاً</p>

	<p>للمبادئ العامة التي تضمنتها المادة ٢٠ من قانون المرافعات إذا لم تتحقق الغاية من الإجراء الذي حدده القانون وهي إعلام عضو هيئة التدريس المحال إلى مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة إليه وبصورة من تقرير التحقيق وذلك بعدم حرمان العضو من الإطلاع على هذه الأوراق فإن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت وهي تمكينه من مباشرة حقه الطبيعي في تحضير وإبداء دفاعه وتحقيقه.</p>
٣٧٢	<p>المبدأ رقم (٣٦٨) :</p> <p>إبداء الدفاع وتحقيق هذا الدفاع أمام المحاكم سواء جنائية أو تأديبية هو حق طبيعي ومقدس للمتهم تقرره الأديان السماوية وخاتمها الإسلام — يجب أن تكون الأحكام مسببة وأن تكون الأسباب مكتوبة على نحو يوضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية للمتهمين وما إنتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول -إعمال المحكمة الإدارية العليا رقابتها القانونية على تلك الأحكام.</p>
٣٧٣	<p>المبدأ رقم (٣٦٩) :</p> <p>المادة ٦٩ من الدستور - حق الدفاع حق دستوري وأساسى لكل مواطن أمام المحاكم - سواء بالأصالة أو بالوكالة وهو حق مكفول للكافة - يتعين أن يكفل القانون لغير القادرين مالياً الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقهم - سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وخضوع الدولة للقانون - يحظر النص في أي قانون على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.</p>
٣٧٤	<p>المبدأ رقم (٣٧٠) :</p> <p>التقاضى حق مصون للكافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي - حق الدفاع مكفول أصالة أو بالوكالة — وجوب إثبات أن من يتحدث بإسم أحد طرفي الخصومة أنه يمثل أمام المحكمة تمثيلاً قانونياً حماية لحق كل مواطن في الدفاع الحقيقي الكامل عن نفسه في</p>

٣٧٦	<p>أية منازعة ينظرها القضاء - وإلا إفتقد الحاضر أو المترافع أو المحامي الحاضر أمام المحكمة صفته في تمثيل أي من الخصوم أمامها - نيابة المحامي عن زميله مفادها أنه يجوز قانوناً حضور محام عن محام آخر سواء كان الأخير أصلياً في الدعوى أو وكيلاً.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧١) :</p>
٣٧٧	<p>امتناع اختصاص القضاء بنظر دعوى ما - لا يكون ثمة مجال لإعمال حق الدفاع.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٢) :</p>
٣٧٨	<p>حق الدفاع في مجال القرارات التأديبية - تحققه بتحقيق التشكيل الصحيح للمجلس التأديبي وبالمواجهة بالاتهام والتمكين من إبداء الدفاع والاطلاع على التحقيقات .</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٣) :</p>
٣٧٩	<p>حق الدفاع - الإعلان بقرار الإحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إلى المتهم وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع - أثر تخلف ذلك : بطلان الحكم التأديبي .</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٤) :</p>
٣٨٠	<p>السير في إجراءات المحاكمة دون إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً يعد إخلالاً بحق الدفاع .</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٥) :</p>
٣٨١	<p>تجهيل تاريخ النطق بقرار مجلس التأديب لا يترتب عليه بطلان في الإجراءات أو إخلال بحق الدفاع.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٦) :</p>
٣٨٢	<p>حق الدفاع - وجوب الإخطار بميعاد الجلسة - العيب الجوهرى الذى يمس حق الدفاع يترتب عليه البطلان .</p>

٣٨٠	المبدأ رقم (٣٧٧) : إعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة ضمانه جوهريه تتصل بحق الدفاع - إغفال هذا الإجراء أو إجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تحقق معه الغاية منه، من شأنه وقوع عيب شكلى فى إجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى إلى بطلانه.
٣٨١	المبدأ رقم (٣٧٨) : إعلان صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلب الخاص بنصف المرتب الموقوف مما يتصل بحق الدفاع - يترتب على تخلفه البطلان لإخلاله بضمانه جوهريه تمس حق الدفاع.
٣٨٢	المبدأ رقم (٣٧٩) : حق الدفاع وحالة إعادة الدعوى للمرافعة ومدى تطلب الإعلان.
٣٨٢	المبدأ رقم (٣٨٠) : وجوب أن يتم التحقيق فى حدود الأصول العامة بمراعاة الضمانات الأساسية التى تكفل سلامة التحقيق وحيدته والتوصل للحقيقة وحماية حق الدفاع للموظف تحقيقاً للعدالة .
٣٨٣	المبدأ رقم (٣٨١) : عدم رد المحكمة على ما ورد بحافظة المستندات المقدمة من الطاعن أو الإشارة إليها وكذلك عدم الرد على دفاعه بطريق مباشر أو غير مباشر يشكل إخلالاً بحق من الحقوق الجوهرية وهو حق الدفاع - الأثر المترتب على ذلك التأثير فى الحكم بما يؤدى إلى بطلانه.
٣٨٤	المبدأ رقم (٣٨٢) : وجوب مراعاة حق الدفاع أمام مجالس التأديب.
٣٨٤	المبدأ رقم (٣٨٣) : حق الدفاع يستوجب مواجهة المتهم وسماع دفاعه - بطلان قرار الجزاء لقيامه على تحقيق باطل.
٣٨٤	المبدأ رقم (٣٨٤) : وجود كاتب التحقيق من ضمانات حق الدفاع.

٣٨٤	المبدأ رقم (٣٨٥) : إعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة للتأديب وبتاريخ الجلسة المحددة لنظره مما يتصل بحق الدفاع.
٣٨٥	المبدأ رقم (٣٨٦) : فرض قيد بغير نص على رفع الدعوى ينطوى على إخلال جسيم بحق الدفاع - تطبيق على التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق فى الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيلميا وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أى فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيلمية وسداد الرسم المستحق .
٣٨٦	المبدأ رقم (٣٨٧) : وجوب إعلان العامل بالمخالفات التى لم يتضمنها قرار الإحالة - عدم الإعلان يتضمن إهداراً لحق الدفاع .
٣٨٦	المبدأ رقم (٣٨٨) : حق الدفاع يوجب إتاحة الفرصة للخصوم من الاطلاع على المستندات المقدمة من أحد أطراف الخصومة .
٣٨٧	المبدأ رقم (٣٨٩) : كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين أصلاً من أصول التقاضى - القاضى الإدارى مسئول عن الإشراف على أداء العاملين فى قلم كتاب المحكمة لواجبهم فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكلائهم من المثل أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتمه أو يخوله لهم مباشرة حق الدفاع .
٣٨٧	المبدأ رقم (٣٩٠) : كفالة حق الدفاع توجب إعلان الخصوم بتأجيل جلسة إصدار الحكم - ترتيب البطلان على إغفال هذا الإجراء.

٣٨٨	<p>المبدأ رقم (٣٩١) :</p> <p>المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها تفصيلاً - يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه - ما دامت المحكمة قد أبرزت في حكمها إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها مطروحة بذلك ضمناً الأسانيد التي قام عليها دفاع الطاعن.</p>
٣٨٨	<p>المبدأ رقم (٣٩٢) :</p> <p>كفالة حق الدفاع توجب ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير - تخلف التسبب يمثل إهداراً لحق الدفاع وحرماناً للخصوم من تقديم مآلديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التحقق من وقائع الدعوى وتحقيقتها - المادة ٦٩ من الدستور وأحكام قوانين تنظيم مجلس الدولة وقانون المرافعات والإثبات .</p>
٣٨٩	<p>المبدأ رقم (٣٩٣) :</p> <p>كفالة ورعاية وتوطيد حق الدفاع يوجب قيام الأحكام القضائية في تحديدها للوقائع التي تتعلق بالأنزعة التي تحسمها على ما يثبت من المستندات أو غيرها من الأدلة ووسائل تحقيق إدعاءات الطرفين وفقاً لقواعد وأصول الإثبات التي نظمتها نصوص قانون مجلس الدولة وقانوني المرافعات والإثبات.</p>
٣٩٠	<p>المبدأ رقم (٣٩٤) :</p> <p>كفالة حق الدفاع توجب سماع الإثبات والنفي وليس أحدهما.</p>
٣٩٠	<p>المبدأ رقم (٣٩٥) :</p> <p>المبادئ العامة في أصول التحقيقات والمحاكمات التأديبية المتفرعة عن حق الدفاع - مواجهة المتهم ، وسماع دفاعه وتحقيقه.</p>
٣٩٠	<p>المبدأ رقم (٣٩٦) :</p> <p>حرية النفي في المواد الجنائية قاعدة عامة متفرعة عن حق الدفاع - تطبيق على تقدير قيمة الأعمال المخالفة وفقاً لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء .</p>

٣٩١	المبدأ رقم (٣٩٧) : تسبب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته - أساس ذلك - صلة تسبب الأحكام بحق الدفاع .
٣٩٢	المبدأ رقم (٣٩٨) : إعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة أحد الضمانات الأساسية للعامل - اتصالها اتصالاً جوهرياً بحق الدفاع .
٣٩٢	المبدأ رقم (٣٩٩) : الإخلال بمبدأ المواجهة وحق الدفاع ينتج فى حالة القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن عند تعجيلها من غير المدعى وبغير إخطاره بالجلسة.
٣٩٣	المبدأ رقم (٤٠٠) : حق الدفاع من الأصول العامة الواجبة لإقامة العدل - تقديم الجهة الإدارية لقرار غير المطعون عليه وتصوير أنه هو ذلك القرار من شأنه إهدار الحقائق الثابتة وتحقيق الواقع القانونى والإخلال بصحيح قيام حق الدفاع من أصله وهى أمور يتعين توافرها حتى تكفل للخصومة عدالتها - أثر ذلك : بطلان الحكم .
٣٩٤	المبدأ رقم (٤٠١) : حق الدفاع - المبادئ العامة فى أصول التحقيقات المتفرعة عن حق الدفاع .
٣٩٥	المبدأ رقم (٤٠٢) : حق الدفاع - تسبب الأحكام القضائية وثيق الصلة بضمان حق الدفاع - وجوب صدور الأحكام القضائية مسببة - المقصود بالتسبب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجه الرأي الذى تبنته المحكمة بوضوح كافى يؤدى إلى منطوق الحكم عقلاً وحكماً .

٣٩٥	المبدأ رقم (٤٠٣) : حق الدفاع أصالة أو بالوكالة حق مقدس لا تقوم له قائمة إلا بتوفير المساواة الحقة بين المتقاضين .
٣٩٦	المبدأ رقم (٤٠٤) : حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - حجية الأحكام الجنائية في الإثبات في مجال المنازعات الإدارية .
٣٩٧	المبدأ رقم (٤٠٥) : حق الدفاع أصالة أسبق وجوداً من الحق في اختيار في محام .
٣٩٧	المبدأ رقم (٤٠٦) : حق الدفاع - الحق في اختيار محام - استقلال كل من حق الدفاع والحق في اختيار محام .
٣٩٨	المبدأ رقم (٤٠٧) : علاقة حق الدفاع بالحرية الشخصية وصيانة جميع الحقوق والحريات - كفالة الدولة لغير القادرين اللجوء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم .
٣٩٩	المبدأ رقم (٤٠٨) : ضمانة الدفاع قوامها تلك المعاونة الفعالة التي يقدمها المحامي لمن يقوم بتمثيله .
٤٠٠	المبدأ رقم (٤٠٩) : حق الدفاع يرتبط بالقيم التي تؤمن بها الأمم المتحضرة، ويؤكد مبدأ الخضوع للقانون ، وينهى عن التسلط والتحامل، ويعزز إرادة الاختيار، ويبلور الدور الاجتماعي للسلطة القضائية في مجال تأمينها للحقوق على اختلافها .
٤٠٠	المبدأ رقم (٤١٠) : حق الدفاع يهدف إلى بلوغ الحل المنصف - الترضية القضائية وحق التقاضي .

٤٠١	<p>المبدأ رقم (٤١١) :</p> <p>حق الدفاع وثيق الصلة بتجلية جوانب الخصومة ، وتصحيح إجراءاتها ومتابعتها ، وعرض المسائل الواقعية والقانونية التي تتصل بموضوعها ، ودحض ما يناهضها تأكيداً لوجه الحق فيما يكون هاماً من نقاطها ، وعلى الأخص من خلال المفاضلة بين بدائل متعددة تعتبر جميعها من وسائل الدفاع.</p>
٤٠١	<p>المبدأ رقم (٤١٢) :</p> <p>الخصومة القضائية مرحلتين لا تبلغان نهايتهما إلا بعد الفصل إستئنافياً فيها — حق الدفاع ينبسط بالضرورة على هاتين المرحلتين باعتبارهما متكاملتين ومحددتين للخصومة القضائية محصلتها الختامية في شأن الحقوق المتنازع عليها — المصروفات لا يجوز أن يتحملها غير من خسر نهائياً هذه الحقوق .</p>
٤٠٢	<p>المبدأ رقم (٤١٣) :</p> <p>ضمان حق الدفاع ، سواء من خلال الأصلاء فيه أو عن طريق موكلهم ، يفترض ألا يكون دور المحامين شكلياً أو رمزياً ، بل فاعلاً فلا يعاق.</p>
٤٠٣	<p>المبدأ رقم (٤١٤) :</p> <p>ضمان حق الدفاع للمتهم — شمول حق الدفاع للحق في الحصول على مشورة محام ، والحق في دحض أدلة النيابة العامة .</p>
٤٠٣	<p>المبدأ رقم (٤١٥) :</p> <p>حق الدفاع وعلاقته بالحق في محاكمة منصفة.</p>
٤٠٤	<p>المبدأ رقم (٤١٦) :</p> <p>الفصل في الاتهام يتعين أن يتم عن طريق محكمة مستقلة ومحايدة ينشئها القانون وأن تجرى المحاكمة علانية وخلال مدة معقولة وأن تستند المحكمة في قرارها بالإدانة إلى موضوعية التحقيق الذي تجريه — لا تقوم المحاكمة المنصفة بدون ضمانتي افتراض البراءة من ناحية وحق الدفاع لدحض الاتهام الجنائي من ناحية أخرى — حق الدفاع</p>

	بالأصالة أو بالوكالة مكفول .
٤٠٥	المبدأ رقم (٤١٧) : حق الدفاع هو الذى يكفل للخصومة القضائية عدالتها — وهو ركن جوهري من أركان مبدأ سيادة القانون .
٤٠٦	المطلب السادس عشر إلزام خصم غير ممثل في الدعوى أو القضاء بما لم يطلبه الخصوم
٤٠٦	المبدأ رقم (٤١٨) : إلزام المحكمة من تلقاء نفسها لخصم لم يكن ممثلاً في الدعوى بمصروفات — خطأ يعيب الحكم ويؤدى إلى بطلانه.
٤٠٦	المبدأ رقم (٤١٩) : القضاء بما لم يطلبه الخصوم يترتب عليه بطلان الحكم فيما قضي به بغير طلب من الخصوم — الطعن عليه.
٤٠٧	المبدأ رقم (٤٢٠) : قضاء الحكم في شق من الخصومة بعد التنازل عنه من ذوى الشأن يجعل الحكم باطلاً.
٤٠٧	المبدأ رقم (٤٢١) : على القاضي أن يتقيد بحدود الطلبات المقدمة إليه من الخصوم — قضاء الحكم بما لم يطلبه الخصوم — بطلان.
٤٠٧	المبدأ رقم (٤٢٢) : تتحصر مهمة المحكمة في الجزء موضوع الاستئناف — تعرض المحكمة لباقي المساحة وإبطال العقد بأكمله دون أن يطلب منها ذلك أحد من الخصوم — اعتباره قضاء بما لم يطلبه الخصوم.
٤٠٨	المبدأ رقم (٤٢٣) : حدود سلطة المحكمة بالنسبة للقرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى الطاعن فى الترقية — الفصل فى هذه المسألة الأولية لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم.

٤٠٨	المطلب السابع عشر
٤٠٨	إغفال حلف الخبير أو الشهود اليمين
٤٠٨	المبدأ رقم (٤٢٤) :
	محاكمة - خبرة - يمين - بطلان - جواز الاستعانة بأهل الخبرة في دور المحاكمة - وجوب حلف اليمين قبل أداء مأموريته ما لم يكن قد سبق له حلف اليمين لتقريره أمام المحاكم - إغفال حلف اليمين يستتبع بطلان الحكم الذي يبنى على تقرير الخبير الذي لم يؤدها.
٤٠٩	المبدأ رقم (٤٢٥) :
	لا بطلان على عدم تحليف المحقق للشهود .
٤١٠	المبدأ رقم (٤٢٦) :
	أداء الشهادة بغير يمين لا يصح التحقيق بالبطلان أو يؤثر على سلامته طالما أن تقديره متروك لمجلس التأديب .
٤١٠	المبدأ رقم (٤٢٧) :
	تخلف أداء الشهود اليمين لا يبطل التحقيق - شهادة الشهود (إثبات) (مجلس تأديب) - ليس في قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب مطالبه الشهود في التحقيق بأداء اليمين قبل إدلائهم بأقوالهم في التحقيقات الإدارية .
٤١٠	المبدأ رقم (٤٢٨) :
	وجوب أداء الخبير اليمين القانونية بأن يحلف يميناً بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة وإلا كان العمل باطلاً .
٤١١	المبدأ رقم (٤٢٩) :
	يتعين للاعتداد بشهادة الشاهد أن تكون مسبقة بحلف اليمين وإلا فقدت الشهادة قيمتها القانونية.
٤١١	المبدأ رقم (٤٣٠) :
	لا بطلان على عدم تحليف الشهود لليمين أمام مجلس التأديب وفقاً لقانون تنظيم الجامعات .

٤١٢	المبحث الثاني حالات لا تبطل فيها الأحكام
٤١٢	المطلب الأول الأخطاء المادية
٤١٢	المبدأ رقم (٤٣١) : الإشارة بصورة الحكم المطبوعة إلى تشكيل المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم تشكيلاً رباعياً بالمخالفة لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يعتبر خطأ مادياً لا يبطل الحكم طالما أن مسودة الحكم الأصلية قد ثبت منها صدور الحكم من دائرة مشكلة تشكيلاً ثلاثياً.
٤١٣	المبدأ رقم (٤٣٢) : الخطأ المادي في محضر جلسة المرافعة، المطبوع مقدماً، والثابت فيه حضور رئيس المحكمة السابق بعض جلسات الدعوى - لا يؤدي ذلك إلى بطلان الحكم الصادر فيها من الهيئة الجديدة التي سمعت المرافعة وحضرت المداولة ووقعت الحكم.
٤١٣	المبدأ رقم (٤٣٣) : تملك تصحيح ما وقع في المنطوق أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن ولا يعتبر الحكم المصحح معدلاً للحكم الذي يصححه بل متمماً له.
٤١٤	المبدأ رقم (٤٣٤) : ورود اسم أحد السادة أعضاء الدائرة الذي لم يسمع المرافعة في صورة الحكم الأصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في إصدار الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في صحة تشكيل الهيئة.

٤١٥	المبدأ رقم (٤٣٥) : تضمن الحكم أن المحكمة مشكلة برئاسة وكيل النيابة الإدارية خطأ مادي لا يؤدي إلى بطلان الحكم.
٤١٥	المبدأ رقم (٤٣٦) : للمحكمة أن تصحح ما وقع في حكمها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية - طلب تصحيح الحكم (خطأ مادي) مرافعات المادة ١٩١ مرافعات .
٤١٥	المبدأ رقم (٤٣٧) : ورود خطأ مادي في رقم القضية بحكم المحكمة الإدارية العليا لا يصم الحكم بالبطلان طالما لا يؤثر بحال على حكمها.
٤١٦	المطلب الثاني عدم الإخطار بميعاد الجلسة ثم الحضور بها
٤١٦	المبدأ رقم (٤٣٨) : لا يجوز إعمال الأثر الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الإدارية - أساس ذلك.
٤١٧	المبدأ رقم (٤٣٩) : النعي على الحكم ببطلانه شكلا بمقولة أن المدعى لم يخطر بالموعد المحدد لنظر الدعوى - ثبوت أن المحامي الوكيل عن المدعى قد حضر أمام هيئة مفوضي الدولة في جلسة التحضير وأنه أبلغ بميعاد جلسة المرافعة- عدم حضور المحامي الوكيل يوم الجلسة وحضور محامي آخر عنه لم يطلب التأجيل إلى حين حضور المحامي الأصلي أو الترخيص للمدعى في الاطلاع والرد على المذكرة المقدمة من الحكومة - لا بطلان - لا يغير من ذلك أن المحامي الذي حضر كان متطوعا ودون إنابة من المحامي الأصلي.
٤١٨	المبدأ رقم (٤٤٠) : بطلان إعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها إلى أي من ذوى الشأن ليس

	<p>مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها ، ما دامت قدمت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدد قانون مجلس الدولة - البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده ، إن كان لذلك وجه - ولا يترتب على البطلان أثر إلا في الحدود وبالقدر الذي استهدفه الشارع - العيب الذي يشوب إبلاغ المطعون عليه بتاريخ الجلسة المعينة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون ، ليس من شأنه أن يخل بحقوقه التي كفلها له القانون .</p>
٤٢٠	<p>المبدأ رقم (٤٤١) :</p> <p>إعلان المحال بتقرير الإحالة وبتاريخ الجلسة إجراء جوهري رسم القانون كيفية تنفيذه وطريقة التحقق من إتمامه.</p>
٤٢٢	<p>المبدأ رقم (٤٤٢) :</p> <p>أثر عدم حضور مفوض الدولة جلسة المرافعة والحكم بالبطلان.</p>
٤٢٢	<p>المبدأ رقم (٤٤٣) :</p> <p>بطلان المحاكمة أمام مجلس التأديب عند خلو الإخطار بميعاد الجلسة من سبب الاستدعاء - أعضاء هيئة التدريس بالجامعة - تأديبهم - ضمانات التحقيق والتأديب.</p>
٤٢٣	<p>المطلب الثالث</p> <p>عدم توقيع محاضر الجلسات</p> <p>من رئيس الجلسة</p>
٤٢٣	<p>المبدأ رقم (٤٤٤) :</p> <p>الدفع ببطلان الأحكام القضائية يتعين أن يبنى على أسباب جهرية تقوم على الجزم واليقين وطبقاً لنصوص قانونية صريحة تقرر البطلان - عدم توقيع المحاضر من رئيس الجلسة لا يبطل بدوره الحكم طالما لم يقم الحكم مستنداً إلى بيان أو مرافعة أثبتت بالمحضر أو أمرت المحكمة بتدوينها به أو إلى إجراء من إجراءات الإثبات التي تمت بالجلسة التي حرر المحضر عنها - محضر الجلسة غير الموقع من رئيس المحكمة يفقد حجتيه كورقة رسمية دالة على صحة ما</p>

	تضمنه من وقائع ولا يعدو أن يكون المحضر في هذه الحالة مجرد مشروع لا قيمة له في الإثبات.
٤٢٤	المبدأ رقم (٤٤٥) : توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية — ليس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة.
٤٢٤	المبدأ رقم (٤٤٦) : لا يترتب البطلان على عدم توقيع رئيس الجلسة لمحاضر الجلسات — يترتب بطلان الحكم على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية — المادة ١٧٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.
٤٢٥	المطلب الرابع عدم ثبوت الاشتراك في إبداء الرأي مسبقا في ذات الدعوى كمفوض
٤٢٥	المبدأ رقم (٤٤٧) : عدم مشاركة رئيس هيئة مفوضي الدولة أبان تحضير الدعوى بالهيئة في مرحلة تحضيرها أو في إعداد التقرير وعدم وجود ما يفيد إنه أبدى رأيه في موضوع الدعوى — انتفاء ما يفقده الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها.
٤٢٦	المبدأ رقم (٤٤٨) : لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذي يقوم بمفوض الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام طالما لم يشارك بشيء في نظر الطعنين ولا في إصدار الحكم فيها ولا المداولة فيه.
٤٢٧	المبدأ رقم (٤٤٩) : مشاركة مفوض الدول في إصدار الحكم المطعون فيه وتمثيله للهيئة يبطل الحكم.

٤٢٧	المبدأ رقم (٤٥٠) : مدى جواز تطبيق قواعد عدم الصلاحية على المفوض المقرر والمفوض الممثل للهيئة في تشكيل المحكمة (هيئة مفوضي الدولة).
٤٢٨	المبدأ رقم (٤٥١) : حضور مفوض الدولة جلسة النطق بالحكم بالرغم من مشاركته في أعمال الانتخابات موضوع النزاع ليس من شأنه إبطال الحكم المطعون فيه .
٤٢٨	المطلب الخامس عدم الالتزام بتعقب دفاع وحجج الخصوم وتفنيدها
٤٢٨	المبدأ رقم (٤٥٢) : الترتيب الوارد بالمادة ٣٤ من قانون المرافعات ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان - يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم من جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى - يكفي أن يورد الحكم مضمون أقوال الشهود - متى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان قضاؤه لا غبار عليه.
٤٢٩	المبدأ رقم (٤٥٣) : المحكمة التأديبية ليست بملزمة بأن تتعقب دفاع المذكور في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد أبرزت إجمالاً الحجج التي كونت منها عقيدتها .
٤٢٩	المبدأ رقم (٤٥٤) : تعرض الحكم لجميع الحجج والأسانيد التي أوردها الخصوم غير لازم لسلامته، يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم.

٤٣٠	<p>المبدأ رقم (٤٥٥) :</p> <p>المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في جميع جزئياته للرد على كل منها - ما دامت قد أبرزت إجمالاً الحجج التي كونت عقيدتها- للمحكمة أن تستخلص الدليل الذي تقيم عليه قضاؤها من الوقائع التي تطمئن إليها دون معقب عليها في هذا الشأن.</p>
٤٣١	<p>المبدأ رقم (٤٥٦) :</p> <p>لا وجه للقول ببطلان حكم لعدم الإشارة إلى حكم سابق - لا إلزام على المحكمة بأن تشير في أسباب حكمها إلى كل ورقة أو مستند يقدم إليها - للمحكمة حرية تقديم ما تأخذ به مما يقدم إليها من مستندات وما تطرحه منها.</p>
٤٣١	<p>المبدأ رقم (٤٥٧) :</p> <p>عدم التزام المحكمة التأديبية بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها.</p>
٤٣٢	<p>المبدأ رقم (٤٥٨) :</p> <p>المحكمة ليست ملزمة بتعقب كل أوجه دفع أو دفاع الخصوم - طالما أن ما استندت إليه من أسباب يجد له صدى من الوقائع الثابتة بالمستندات المودعة ملف الدعوى التي تؤدي واقعا وقانونا إلى ما انتهت إليه في قضائها.</p>
٤٣٢	<p>المبدأ رقم (٤٥٩) :</p> <p>لا إلزام على المحكمة أن تتعقب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً ثم تفندوها الواحدة تلو الأخرى.</p>
٤٣٢	<p>المبدأ رقم (٤٦٠) :</p> <p>مجالس التأديب غير ملزمة بتعقب دفاع الطاعن في كل جزئياته.</p>
٤٣٣	<p>المبدأ رقم (٤٦١) :</p> <p>الأدلة المقدمة في الدعوى - دور المحكمة في الرد على الأدلة وتقديرها - لا يلزم أن تتعقب المحكمة حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم وتفنيدها - يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية</p>

	والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها.
٤٣٣	المبدأ رقم (٤٦٢) :
	مجلس التأديب غير ملزم بتعقب دفاع المحال في وقائعه وجزئياته مادام قد أبرز إجمالاً الحجج التي كون منها عقيدته.
٤٣٣	المبدأ رقم (٤٦٣) :
	المحكمة ليست ملزمة بتعقب كل ما يبدیه الطاعن من مثالب للرد عليها.
٤٣٤	المبدأ رقم (٤٦٤) :
	المحكمة التأديبية ليست ملزمة بتعقب دفاع المحال في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها طالما أنها أوردت إجمالاً الأدلة التي أقامت عليها قضاءها.
٤٣٤	المطلب السادس سهو المحكمة عن ذكر تقديم مذكرة بدفاع الطاعن
٤٣٤	المبدأ رقم (٤٦٥) :
	سهو المحكمة عن ذكر تقديم مذكرة بدفاع الطاعن بالحكم لا يبطل هذا الحكم ، ما دام أن المحكمة قد تناولت وتصدت لما ورد بهذه المذكرة بقضاء منها ، وذلك دون إخلال منها بما أوردته من عناصر الدفاع التي أبدأها بمذكرات دفاعه السابقة والتي أثارها مرة أخرى بمذكرة دفاعه المشار إليها، على ذلك لا يكون هناك أي إخلال بحقه في الدفاع.
٤٣٥	المطلب السابع النقص أو الخطأ غير المخل في بيانات الخصوم
٤٣٦	المبدأ رقم (٤٦٦) :
	النقص أو الخطأ في بيانات الخصوم المبطل للحكم - وجوب أن يكون

	<p>جسيما، أي من شأنه التجهيل بهم - ذكر اسم أحد المدعين في الحكم والإشارة إلى الباقيين بعبارة "وآخرين" - الإشارة إلى رقم الدعوى في الحكم - إمكان معرفة هؤلاء الآخرين بالرجوع إلى عريضة الدعوى - لا بطلان في الحكم.</p>
٤٣٦	<p>المبدأ رقم (٤٦٧) :</p> <p>إذا كان النقص أو الخطأ في بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه أن يجهل بالمحكمة أو بالمدعى أو بالمدعى عليه أو بالمدعى به أو بتاريخ الجلسة ، بطلت الصحيفة ، فإن كان وقوع الخطأ والنقص فيما عدا ذلك من بياناتها جاز الحكم بالبطلان.</p>
٤٣٨	<p>المبدأ رقم (٤٦٨) :</p> <p>خلو الحكم من ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة لا يبطله.</p>
٤٣٨	<p>المبدأ رقم (٤٦٩) :</p> <p>نقص بيانات الخصوم المؤدي إلى التجهيل بالدعوى يرتب البطلان ، ولكن يتعين على المحكمة وقد طلبت الطاعة في مذكرتها فتح باب المرافعة لإعلان الورثة إعلاناً صحيحاً بدلاً من اختصاصهم جملةً دون تحديد ، أن تمكنها من ذلك لا أن تقضى في الخصومة بعدم القبول لبطلان صحيفة الطعن استناداً إلى أن عدم ذكر أسماء المدعى عليهم - وهم الورثة - وصفاتهم من البيانات الجوهرية التي يترتب عليها بطلان الصحيفة وأن هذا البطلان من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .</p>
٤٤٠	<p>المبدأ رقم (٤٧٠) :</p> <p>خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسم الوصية على المدعى - لا بطلان في الحكم.</p>
٤٤٠	<p>المبدأ رقم (٤٧١) :</p> <p>طعن على الحكم بالبطلان لصدوره باسم المدعى رغم وفاته - تصحيح شكل الدعوى بتدخل أرملته - الخطأ في أسماء الخصوم</p>

٤٤١	<p>وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو الخطأ الجسيم أي الذي يترتب عليه بيان تجهيل البيان.</p> <p>المبدأ رقم (٤٧٢) :</p> <p>(١) أوجب المشرع أن يبين في الحكم أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وقضى بأن النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم - مؤدى ذلك:</p> <p>(٢) مجرد النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم لا يكفي لترتيب البطلان وإنما يتعين أن يكون النقص أو الخطأ جسيماً بما يشكك في حقيقتهم واتصالهم بالمنازعة - إذا ذكر الحكم اسم من توفى من الخصوم دون أن يستبدل بهم أسماء الورثة الذين مضوا في المنازعة واستمروا فيها على ما هو ثابت بالمحضر فليس من شأن ذلك التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالمنازعة.</p>
٤٤٢	<p>المبدأ رقم (٤٧٣) :</p> <p>لم يقرر المشرع بطلان الحكم لمجرد النقص أو الخطأ في بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم - يشترط للبطلان أن يكون النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم يشكك في حقيقتهم واتصالهم بالمنازعة .</p>
٤٤٣	<p>المبدأ رقم (٤٧٤) :</p> <p>النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم. ومفاد هذا أنها لم تقرر بطلان الحكم لمجرد النقص أو الخطأ في بيان أسماء الخصوم وصفاتهم - المقصود بالنقص أو الخطأ الجسيم .</p>
٤٤٣	<p>المطلب الثامن</p> <p>عدم تسبیب الحكم بنبذ خبر</p>
٤٤٣	<p>المبدأ رقم (٤٧٥) :</p> <p>الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ومنها قرار المحكمة بنبذ</p>

خبير يعتبر حكماً، وعدم تسببيه ليس من شأنه أن ينال من صفته أو يشوبه بالبطلان .

٤٤٤

المبدأ رقم (٤٧٦) :

عدم تسبیب الحكم بنبذ الخبير لا يترتب علیه البطلان — بينما عدم تسبیب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير وبيان أسانیدها في شأن ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج إلى تحقيق الخبير من شأنه أن يؤدي إلى البطلان.

٤٤٤

المطلب التاسع

ورود منطوق الحكم في ورقة مستقلة

٤٤٤

المبدأ رقم (٤٧٧) :

(١) إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلاً.
(٢) المشرع استهدف أساساً من هذا النص أن يتم تداول القضية في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معاً بناء على أن أسباب الحكم يجب أن يكون متفقاً عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع القضاة هو الدليل على أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه.

(٣) إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجئ النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بني على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معاً.

(٤) مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن

	يصم مثل هذا الحكم بالبطلان.
٤٤٦	المبدأ رقم (٤٧٨) : مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم الحكم بالبطلان.
٤٤٧	المبدأ رقم (٤٧٩) : لا يغنى عن توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه ، توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وعلى ذلك فان توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء لا يقوم دليلاً على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .
٤٤٨	المبدأ رقم (٤٨٠) : ورقة الجلسة تعتبر مكملية لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه — توقيع الورقة من جميع القضاة الذين أصدروا الحكم يجعل الحكم سليماً لا مطعن عليه .
٤٤٩	المبدأ رقم (٤٨١) : لا يتصور فصل منطوق الحكم المدون علي رول الجلسة عن الأسباب الواردة بمسودة الحكم المودعة في ذات الجلسة التي تم النطق بالحكم فيها — مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم الحكم بالبطلان .
٤٤٩	المبدأ رقم (٤٨٢) : التوقيعات المدونة علي ورقة الجلسة تعتبر مكملية لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه .

٤٥٠	المطلب العاشر الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة وإصدار الحكم
٤٥٠	المبدأ رقم (٤٨٣) : عدم الاشتراك الفعلي للقاضي في مداولات الحكم أو في إصداره رغم رئاسته لبعض الجلسات لا يبطل الحكم.
٤٥١	المبدأ رقم (٤٨٤) : النعي ببطلان الحكم بمقولة أن أحد مستشاري المحكمة اشترك في إصدار الحكم دون أن يسمع المرافعة - لا محل له متى كان المستشار المشار إليه قد حضر في إحدى الجلسات بالإضافة إلى الهيئة التي سمعت المرافعة دون أن يشترك في إصدار الحكم.
٤٥١	المبدأ رقم (٤٨٥) : حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون على الوجه سالف الذكر وسماعه المرافعة و إشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم .
٤٥٢	المطلب الحادي عشر إعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون إعادة الإعلان
٤٥٢	المبدأ رقم (٤٨٦) : إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم بسبب تغيير تشكيل الهيئة لا يستلزم إعلان طرفي النزاع لإبداء دفاعهم إذا لم يكونوا حاضرين - أساس ذلك: المادة ١٧٣ مرافعات لا تتطلب سوى أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تدون بمحضر الجلسة إذا حضر المدعى عليه أي جلسة اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك - متى ثبت أن محامي الحكومة حضر بعض الجلسات فانه لا يكون ثمة

	<p>إخلال بحق الدفاع - النعي على الحكم بالبطلان لا يستند على أساس من القانون.</p>
٤٥٣	<p>المبدأ رقم (٤٨٧) :</p> <p>(١) يترتب على إغفال إعلان المدعي بجلسة إعادة الدعوى للمرافعة وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً.</p> <p>(٢) عدم حضور المدعي الجلسة وعدم وجود ما يفيد إخطاره بتاريخ هذه الجلسة - العلم مصادفة أنها حجزت للحكم وطلب فتح باب المرافعة - وجوب الإعلان عن الجلسة التي فتحت للمرافعة - عدم الإعلان عنها يترتب عليه البطلان .</p>
٤٥٤	<p>المبدأ رقم (٤٨٨) :</p> <p>لا يتطلب المشرع عند فتح باب المرافعة إعلان طرفي النزاع وإنما تطلب أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تبين ورقة الجلسة في المحضر - متى حضر المدعي عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك - ليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية - أساس ذلك: النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم أساساً على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة، فمتى ثبت حضور المدعي عليه وتقديمه مذكرات بدفاعه فإن إعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون إعادة إعلان ذوى الشأن لا يبطل الحكم.</p>
٤٥٥	<p>المبدأ رقم (٤٨٩) :</p> <p>إذا تم فتح باب المرافعة بسبب تغير تشكيل المحكمة أو أحد أعضائها ، وجب إعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة ، بما في ذلك إعلان الخصوم بالجلسة - لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً.</p>

٤٥٦	المبدأ رقم (٤٩٠) : لا يشترط إعلان طرفي النزاع عند فتح باب المرافعة .
٤٥٦	المبدأ رقم (٤٩١) : يفترض المشرع في الخصوم العلم بما تقرره المحكمة في جلسة النطق بالحكم من مد أجل النطق به أو من إعادة الدعوى للمرافعة دون حاجة إلى إعلان - مؤدى ذلك : لا تثريب على المحكمة أن هي قررت إعادة الدعوى للمرافعة بسبب تغيير تشكيل الهيئة ثم حجزتها للحكم في ذات الجلسة التي كانت محددة للنطق بالحكم وذلك ما لم يثبت أن هذا الإجراء قد ترتب عليه الإخلال بحق الخصوم في الدفاع وذلك تطبيقاً للأصل العام في المرافعات المدنية والتجارية من أن البطلان لا يتقرر إلا بنص أو في حالة الإخلال بحق الدفاع أو بإجراء جوهري يعد من النظام العام القضائي الذي يقوم عليه تحقيق العدالة خاصة إذا تعلق الطعن من الخصوم بأحد القضاة الذين تغير تشكيل الهيئة الصادر عنها الحكم بضمه إليها قبل تاريخ إعادة الدعوى للمرافعة.
٤٥٨	المبدأ رقم (٤٩٢) : تأجيل نظر الدعوى - وجوب إخطار الخصوم به - المواد ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . تأجيل إصدار الحكم وفتح باب المرافعة يجب أن يتم في إحدى جلساتها وبعلم أطراف الخصومة - يجب إعلان الخصوم بذلك - إغفال هذا الإجراء يرتب البطلان .
٤٥٨	المطلب الثاني عشر ثبوت صلاحية القاضي لنظر الدعوى
٤٥٨	المبدأ رقم (٤٩٣) : أسباب عدم صلاحية القضاة المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - ندب أحد مستشاري المحكمة الإدارية العليا رئيساً لإدارة الفتوى لوزارة الإسكان

	<p>بقرار من رئيس مجلس الدولة استنادا إلى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ليس من شأنه أن يفقد السيد المستشار ولاية القضاء أو يزيلها عنه بالمعنى المفهوم في القانون مما يجعله غير صالح لنظر الطعن مجال الحكم المطعون فيه وممنوعا من سماعه — أساس ذلك أن الثابت أنه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم وندبه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العدول عن رأيه الذي انتهى إليه في المداولة إن رأى وجها لذلك حتى لحظة النطق بالحكم إذ أن النذب لا يرفع عنه صفة القاضي من ناحية ولا يقطع صلته كلية بالمحكمة الإدارية العليا من ناحية أخرى.</p>
<p>٤٦١</p>	<p>المبدأ رقم (٤٩٤) :</p> <p>مدى بطلان الحكم لأن رئيس الهيئة التي أصدرته كان رئيساً لهيئة مفوضي الدولة أثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتهيئتها للمرافعة — عدم وجود ما يفيد أن رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى — أثره : عدم قيام ما يفقد رئيس الهيئة الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها .</p>
<p>٤٦٢</p>	<p>المبدأ رقم (٤٩٥) :</p> <p>أسباب عدم صلاحية القضاة — أسباب رد القضاة — التسوية بين أعضاء المحاكم الذين يقضون في الدعوى ومفوض الدولة الذي يقوم بتحضيرها وإيداء الرأي القانوني فيها من حيث بطلان الحكم إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى التي صدر فيها — أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تتجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها على النصاب الذي صدر به أحكامها</p>
<p>٤٦٤</p>	<p>المبدأ رقم (٤٩٦) :</p> <p>(١) صلاحية القاضي لنظر الدعوى — المادتان ١٤٦، ١٤٧ مرافعات</p>

	<p>- يعتبر القاضي غير صالحا لنظر الدعوى وممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في عدة حالات منها إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان قبل اشتغاله في القضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها - مخالفة هذا الحظر يترتب عليه بطلان الحكم .</p> <p>(٢) المقصود بعمل الخبرة المحظورة بالمادة ١٤٦ مرافعات هو العمل الذي يتولاه القاضي في غيبة الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها- مخالفة هذا الحظر إلى الأعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة التي تتولاها أصلا بنفسها أو عن طريق ندب بعض أعضائها - العمل الذي يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها يعتبر من صميم واجباته اللازمة ويخرج عن نطاق الحظر الوارد في المادة ١٤٦ مرافعات.</p>
٤٦٦	<p>المبدأ رقم (٤٩٧) :</p> <p>مدى جواز تطبيق قواعد عدم الصلاحية على المفوض المقرر والمفوض الممثل للهيئة في تشكيل المحكمة (هيئة مفوضي الدولة).</p>
٤٦٦	<p>المبدأ رقم (٤٩٨) :</p> <p>سبق عمل أحد مستشاري المحكمة بإدارة الفتوى المختصة بإبداء الرأي لوزارة ما لا يصلح في حد ذاته سببا لعدم صلاحيته للحكم في القضايا التي تكون تلك الوزارة طرفا فيها - أساس ذلك: أن معيار عدم الصلاحية يقوم على أسباب محددة منها أن يكون قد سبق للقاضي أن أفتى في القضية المطروحة أمامه.</p>
٤٦٧	<p>المبدأ رقم (٤٩٩) :</p> <p>ورود أسباب عدم الصلاحية لنظر النزاع على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها - المستشار القانوني المنتدب لا يعتبر وكيلاً عن الوزير ولا يعتبر ندبه نوعاً من الوكالة بالخصومة - ليس الندب من أسباب عدم الصلاحية .</p>

٤٦٧	<p>المبدأ رقم (٥٠٠) :</p> <p>أحوال عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوي ولو لم يرده احد الخصوم — علة ومفاد عدم صلاحية القاضي — تطبيق حول عدم تحقق شرط عدم الصلاحية المانع من نظر الدعوي .</p>
٤٦٨	<p>المطلب الثالث عشر</p> <p>قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد بكاتب الجلسة</p>
٤٦٨	<p>المبدأ رقم (٥٠١) :</p> <p>عدم بطلان الحكم إذا قام بكاتب الجلسة سبب من الأسباب التي لو وجدت بالقاضي أدت لعدم صلاحيته أو إلى رده — كاتب الجلسة من أعوان القضاة وليس من هيئة القضاة سواء الجالس منه والواقف — اقتصار مهمته على المعاونة في العمل الكتابي — إذا ثبت قيام سبب بكاتب الجلسة من أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد فلا مانع قانونا من حضوره ككاتب للجلسة وإن كان من المندوب إليه استبدال غيره به.</p>
٤٦٩	<p>المطلب الرابع عشر</p> <p>ضم دعويين للارتباط وتكملة أسباب الحكم في إحداها بأسبابه في الأخرى</p>
٤٦٩	<p>المبدأ رقم (٥٠٢) :</p> <p>إن تأثير الفصل في دعوى على وجه الحكم في الثانية يجعل الارتباط بين الدعويين قائماً رغم اختلافهما سبباً وموضوعاً — أثر ذلك — يجوز للمحكمة أن تأمر بضم إحدى الدعويين إلى الأخرى ويجوز لها أن تبقى لكل منهما ذاتيتها واستقلالها — إذا استكملت المحكمة حكمها في الدعوى الثانية بما أوردته في حكمها في الأولى من أسباب فلا بطلان في ذلك ولا يعتبر ذلك إخلالا بحق الطاعن في الدفاع في أي من الدعويين.</p>

٤٧٠	<p>المبدأ رقم (٥٠٣) :</p> <p>يتعين أن يكون كل حكم مستوفياً في ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في سببه على ما جاء في ورقة أخرى وإلا عد باطلاً.</p>
٤٧١	<p>المبدأ رقم (٥٠٤) :</p> <p>الحكم في الدعوى - بطلان الأحكام - لا يجوز للمحكمة أن تحيل إلى أسباب وردت في حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة أخرى - مؤدى الإحالة هذه أن يكون الحكم قد صدر خالياً من الأسباب أو مبنياً على أسباب يشوبها القصور - أثر ذلك : بطلان الحكم.</p>
٤٧١	<p>المطلب الخامس عشر</p> <p>إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة</p> <p>بقرار وليس بحكم</p>
٤٧١	<p>المبدأ رقم (٥٠٥) :</p> <p>إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ينبغي أن تكون بموجب حكم - ما كان ينبغي أن تقع الإحالة إلى محكمة القضاء الإداري إلا بموجب الحكم .</p>
٤٧٢	<p>المبدأ رقم (٥٠٦) :</p> <p>طرح دعوى تختص بها محكمة القضاء الإداري بإجراء غير صحيح قانوناً هو قرر لإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية في حين أنه كان ينبغي أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده - الغاية المرجوة من وراء الإحالة بالإجراء الصحيح قد تحققت فعلاً بالإحالة التي تمت بطريقة غير صحيحة - يترتب على ذلك عدم جواز الحكم ببطلان هذه الإحالة غير الصحيحة تحقيقاً ما استهدفه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء.</p>

٤٧٣	<p>المبحث الثالث</p> <p>آثار بطلان الأحكام</p>
٤٧٣	<p>المبدأ رقم (٥٠٧) :</p> <p>الحكم ببطلان حكم مطعون فيه لما شابه من عيوب في الإجراءات يستتبع إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه - المحكمة من ذلك هو إعطاء محكمة أول درجة الفرصة لإعادة نظر النزاع وحسمه بحكم جديد في الدعوى بعد تصحيح الإجراءات الباطل - كضمانة لصالح الطاعن الذي طلب إلغاء الحكم بحيث لا يفوت عليه الطعن في الإجراءات المتعلقة بإصداره درجه من درجات التقاضي - إلا انه متى استبان من عيون الأوراق أن الدعوى قد استوفت عناصرها وتهيأت للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بما يمكنها من حسم النزاع في الموضوع فإن إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها من جديد وهي مهياة للفصل فيها يتمخض عنه إطالة أمد التقاضي وتعويق لحسم المنازعات بما لا يتفق ومقتضيات العدالة التي توجب الحسم العاجل للمنازعات.</p>
٤٧٥	<p>المبدأ رقم (٥٠٨) :</p> <p>(١) متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى بأن سبق له أن أفتى في موضوعها أو نظرها قاضياً أو مستشاراً أو خبيراً أو محكماً فإن الحكم في هذه الحالة يكون باطلاً لمخالفته للنظام العام - يتعين في هذه الحالة القضاء بإلغاء هذا الحكم وإعادة الطعن إلى محكمة القضاء الإداري - لا تتصدى المحكمة الإدارية في هذه الحالة لنظر موضوع الطعن - لأن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام فيتعين أن تعيد النظر فيه محكمة القضاء الإداري باعتبارها محكمة أول درجة.</p> <p>(٢) حضور مستشار بمجلس الدولة في الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومشاركته في إصدار فتوى بشأن ذات موضوع</p>

٤٧٧	<p>الدعوى التى يجلس للفصل فيها فى احدى محاكم مجلس الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذى شارك فى إصداره - أساس ذلك : أن سبق الافتاء فى موضوع الدعوى يعد سبباً من أسباب عدم الصلاحية لنظرها</p> <p>المبدأ رقم (٥٠٩) :</p> <p>إعداد تقرير هيئة مفوضي الدولة في أية دعوى يجعل من يشارك في إصدار حكمها من أعضائها غير صالح لنظرها والفصل فيها - إذا شاب الحكم المطعون فيه بطلان جوهري انحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصدي للفصل في موضوع الدعوى .</p>
٤٧٧	<p>المبدأ رقم (٥١٠) :</p> <p>عدم إعلان المحال إعلاناً صحيحاً والسير في إجراءات المحاكمة دون مراعاة هذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الإجراءات التي تؤدي إلى بطلان الحكم - إلغاء الحكم وإعادة الدعوى التأديبية إلى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .</p>
٤٧٨	<p>المبدأ رقم (٥١١) :</p> <p>حضور القاضي المتتحي عن نظر الدعوى جلسة المرافعة واشتراكه في المداولة وورود اسمه في أصل الحكم ضمن الهيئة التي أصدرته - بطلان الحكم .</p>
٤٧٨	<p>المبدأ رقم (٥١٢) :</p> <p>حكم دائرة فحص الطعون بقبول الطعن شكلاً والأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه يتضمن غصباً للاختصاص الولائي للمحكمة الإدارية العليا مما يصم الحكم المطعون فيه بعيب جسيم يؤدي إلى انعدامه لصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها - أثر ذلك : يترتب على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون أن تعود الأوضاع إلى مسارها الصحيح وينعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا للفصل</p>

	<p>في هذا الطعن وفقا للقواعد المنظمة لنظر الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>
٤٧٩	<p>المبدأ رقم (٥١٣) :</p> <p>بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيع رئيس المحكمة نسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب - أثره : لا يجوز لمحكمة الطعن بعد أن تبين لها بطلان الحكم المطعون فيه أن تتصدي لنظر موضوع الدعوى لما يمثله ذلك من إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته - وجوب إعادته للمحكمة التي أصدرته لنظر الدعوى من جديد.</p>
٤٨٠	<p>المبدأ رقم (٥١٤) :</p> <p>الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابه من عيوب في الإجراءات يستتبع كأصل عام إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه مجدداً بعد استيفاء الإجراء الباطل على وجهه الصحيح - إذا استبان للمحكمة أن الدعوى استوفت عناصرها وتهيأت للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا يتعين عليها أن تتصدي لموضوع النزاع .</p>
٤٨١	<p>الباب الرابع</p>
	<p>حجية الأحكام</p>
	<p>وقوة الأمر المقضي</p>
٤٨٣	<p>الفصل الأول</p>
	<p>ماهية حجية الأمر المقضي</p>
٤٨٧	<p>والتمييز بينها وبين غيرها</p> <p>المبحث الأول</p> <p>المقصود بحجية الأمر المقضي</p>

٤٨٨	المبحث الثاني التمييز بين حجية الأمر المقضي وقوة الأمر المقضي
٤٨٩	المبحث الثالث التمييز بين حجية الأمر المقضي واستنفاد سلطة القاضي لمسألة معينة
٤٩٠	المبحث الرابع التمييز بين حجية الأمر المقضي والقوة التنفيذية
٤٩٣	الفصل الثاني شروط حجية الأمر المقضي
٤٩٥	المبحث الأول الأحكام العامة في شروط حجية الأمر المقضي
٤٩٦	المبحث الثاني التطبيقات القضائية في شروط حجية الأمر المقضي
٤٩٦	المطلب الأول مبادئ محكمة القضاء الإداري في شروط حجية الأمر المقضي
٤٩٦	المبدأ رقم (٥١٥) : ماهية حجية الأحكام النهائية.
٤٩٦	المبدأ رقم (٥١٦) : الأحكام المؤقتة الصادرة في طلبات وقف التنفيذ لا تقيد المحكمة عند نظر الموضوع ولا تحوز قوة الشيء المقضي به ولها أن تعدل عنها أو تغير فيها عند الفصل في الموضوع
٤٩٧	المبدأ رقم (٥١٧) : الحكم السابق حجة فيما قضى به ويحول قانونا دون نظر الدعوى ما

	دام الخصوم في الدعوى السابقة هم بعينهم الخصوم في الدعوى الحالية واتحد فيهما الموضوع والسبب.
٤٩٧	المبدأ رقم (٥١٨) : الأحكام الصادرة بتقرير وجود الحق لا تشمل على إلزام ويقصد من ورائها تحديد الحقوق - الصيغة التنفيذية للأحكام عمل قضائي، فتخرج بذلك عن رقابة محكمة القضاء الإداري.
٤٩٨	المبدأ رقم (٥١٩) : مبدأ نسبية الأثر المترتب على الإجراء مفاده ألا يفيد من إجراء المرافعات إلا من باشره - لا يجوز أن يضر الطاعن بطعنه.
٤٩٩	المبدأ رقم (٥٢٠) : حجية الشيء المحكوم فيه الحكم الصادر بوقف التنفيذ - حكم وقفي - لا يقيد المحكمة عند النظر في طلب الإلغاء ولها أن تعدل عنه - ذلك يتناول ما تناوله الحكم من فصل في الدفوع الفرعية بحسبانها من المسائل المتفرعة من الخصومة وتأخذ حكمها - الدفع بعدم جواز نظر هذه الدفوع أمام المحكمة عند النظر في طلب الإلغاء - لا يقوم على أساس.
٥٠٠	المطلب الثاني مبادئ المحكمة الإدارية العليا في شروط حجية الأمر المقضي
٥٠٠	المبدأ رقم (٥٢١) : لا محل للمجادلة في حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب - شمول الحجية لمنطوق الحكم والأسباب الجوهرية المكملة له التي ترتبط معه ارتباطا وثيقا.
٥٠٠	المبدأ رقم (٥٢٢) : شروط حجية الأمر المقضي به المتعلقة بالحكم والمتعلقة بالحق المدعى به.
٥٠١	المبدأ رقم (٥٢٣) : حجية الأمر المقضي، شرط اتحاد المحل في الدعويين.

٥٠١	المبدأ رقم (٥٢٤) : الحجية — منازعة الماهية والراتب — اختلاف السبب والموضوع.
٥٠٢	المبدأ رقم (٥٢٥) : شروط التمسك بحجية الأمر المقضي به.
٥٠٢	المبدأ رقم (٥٢٦) : شروط الحجية — اختلاف سبب الدعوى.
٥٠٢	المبدأ رقم (٥٢٧) : انشاء الحقوق بمقتضى تشريع جديد — امتناع التمسك في بقاعدة حجية الشيء المقضي.
٥٠٢	المبدأ رقم (٥٢٨) : حجية الشيء المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سببا وموضوعاً.
٥٠٣	المبدأ رقم (٥٢٩) : شروط قبول الدفع بحجية الأمر المقضي — يشترط لقبول الدفع بحجية الأمر المقضي أن يكون الحكم السابق قضائيا وقطعيا وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه — إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق — بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب — يشترط أيضا أن يكون أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل والسبب — المقصود بعبارة أن يكون الحكم السابق قضائيا — أن يصدر من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته وبموجب سلطتها ووظيفتها القضائية — المقصود بأن يكون السابق قطعيا أن يكون قد فصل في موضوع النزاع — المقصود باتحاد السبب أن يكون هو مصدر الحق المدعى به.
٥٠٤	المبدأ رقم (٥٣٠) : شروط حجية الأمر المقضي به — قسمان: ١- القسم الأول يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون حكما قطعيا وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه — إلا إذا ارتبطت الأسباب

	ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب في هذه الحالة يكون لها حجية الأمر المقضي به -٢- القسم الثاني: يتعلق بالحق المدعى به ويشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم - لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته وأن يكون ثمة اتحاد في السبب.
٥٠٩	الفصل الثالث نطاق حجية الأمر المقضي وأثرها
٥٠٩	المبحث الأول تعلق حجية الأمر المقضي بالنظام العام
٥٠٩	المبدأ رقم (٥٣١) : حجية الأمر المقضي ليست من النظام العام - إذ هي في الدعوى المدنية لا تعدو أن تكون دليلا على الحق فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها - المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ مؤداها تعلق حجية الأمر المقضي بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - اشرع قد تدارك الأمر بهذا النص - عملاً على استقرار المراكز القانونية وتجنباً لتضارب الأحكام - وذلك استهدافاً إلى حسن سير العدالة.
٥١٠	المبدأ رقم (٥٣٢) : حجية الشيء المقضي تسمو على قواعد النظام العام.
٥١٠	المبحث الثاني الأحكام الحائزة لحجية الأمر المقضي كاشفة للحقوق
٥١٠	المبدأ رقم (٥٣٣) : الأحكام الحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه تعتبر كاشفة للحقوق وليست منشئة لها.

٥١١	المبحث الثالث شمول قوة الأمر المقضي المنطوق والأسباب
٥١١	المبدأ رقم (٥٣٤) : الحكم لا يكتسب قوة الشيء المقضي به إلا إذا ارتبط بالمنطوق الحكم ارتباطا وثيقا غير قابل للتجزئة.
٥١١	المبدأ رقم (٥٣٥) : ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه.
٥١١	المبدأ رقم (٥٣٦) : السبب الذي قامت عليه نتيجة الحكم يحوز قوة الشيء المقضي فيه كالمنطوق ذاته.
٥١١	المبدأ رقم (٥٣٧) : لا حجية للأسباب التي لا ترتبط بالمنطوق.
٥١٢	المبدأ رقم (٥٣٨) : يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض لمبحث موضوعها ودون حاجة لأن يدفع أمامها بذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من النظام العام.
٥١٢	المبدأ رقم (٥٣٩) : الحجية لا تكون إلا لمنطوق الحكم دون أسبابه، إلا تلك المكمل للمنطوق.
٥١٢	المبدأ رقم (٥٤٠) : الأسباب تكون لها حجية الأمر المقضي به إذا ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم.
٥١٣	المبحث الرابع امتداد حجية الأحكام إلى الخصوم وخلفهم العام والخاص
٥١٣	المبدأ رقم (٥٤١) : الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى

٥١٣	<p>خلفهم الخاص مثل المشتري وإذا كان الحكم متعلق بالعين انتقلت للخلف - امتداد حجية الحكم إلى الدائنين العاديين.</p>
٥١٤	<p>المبدأ رقم (٥٤٢) : حجية الحكم تسري في شأن الخلف العام والخلف الخاص في الدعوى.</p>
٥١٤	<p>المبدأ رقم (٥٤٣) : الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص متى كان الحكم متعلقا بالعين التي انتقلت للخلف.</p>
٥١٤	<p>المبحث الخامس عدم إثارة أو قبول دليل ينقض حجية الأمر المقضي</p>
٥١٤	<p>المبدأ رقم (٥٤٤) : مجال تطبيق قاعدة حجية الشيء المقضي به صدور حكم نهائي في شأن طلب محدد ولسبب معين ولا يجوز معه إعادة طرح النزاع أمام القضاء بشأن ذات الطلب ولذات السبب وبين الخصوم أنفسهم.</p>
٥١٤	<p>المبدأ رقم (٥٤٥) : من غير الجائز قانونا العودة إلى المنازعة من جديد في شأن حجية الأمر المقضي.</p>
٥١٥	<p>المبدأ رقم (٥٤٦) : الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق - لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية.</p>
٥١٥	<p>المبدأ رقم (٥٤٧) : الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق - لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية - لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسببا - تقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها.</p>

٥١٦	المبحث السادس
٥١٦	حجية الحكم بالإلغاء
٥١٦	المطلب الأول
٥١٦	مبادئ محكمة القضاء الإداري
٥١٦	في حجية الحكم بالإلغاء
٥١٦	المبدأ رقم (٥٤٨) :
	(١) الأحكام الصادرة برفض أو بعدم قبول طلبات إلغاء القرارات الإدارية لمجاوزة حدود السلطة لا تحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة إلى طلبات التضمنين أو تسوية الحالة التي تظهرها المحكمة بولايتها الكاملة لاختلاف طبيعة القضاء بين والغاية منهما.
	(٢) التمييز في الحجية بين قضاء الإلغاء وقضاء التعويض.
٥١٧	المبدأ رقم (٥٤٩) :
	الأحكام الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية إنما تقرر هذا الإلغاء لتصويب التصرفات الإدارية تحقيقا للصالح العام، ومن ثم كان الحكم بالإلغاء حجة على الكافة، ولكل شخص أن يتمسك به، فلا يجوز أن يكون موضعاً لمساومة أو تنازل من ذوى شأن فيه، وإلا كان ذلك إبقاء على المخالفة القانونية التي شابت القرار المحكوم بإلغائه وتفويتاً لثمرة الحكم، الأمر الذي يتعارض مع الصالح العامين الأحكام الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية إنما تقرر هذا الإلغاء لتصويب التصرفات الإدارية تحقيقاً للصالح العام، ومن ثم كان الحكم بالإلغاء حجة على الكافة، ولكل شخص أن يتمسك به، فلا يجوز أن يكون موضعاً لمساومة أو تنازل من ذوى شأن فيه، وإلا كان ذلك إبقاء على المخالفة القانونية التي شابت القرار المحكوم بإلغائه وتفويتاً لثمرة الحكم، الأمر الذي يتعارض مع الصالح العام، وعلى ذلك يكون باطلاً ولا يعتد به التنازل الذي يستند إليه الحكومة، وبالتالي لا يصلح مبرراً لامتناعها عن تنفيذ الحكم.

٥١٧	<p>المبدأ رقم (٥٥٠) :</p> <p>(١) الأحكام الصادرة بالإلغاء من هذه المحكمة تكون حجة على الكافة وممانعة من نظر أية دعوى ترفع بصدد القرار المحكوم بإلغائه.</p> <p>(٢) مناط الحجية الممانعة من نظر النزاع من جديد قيام الحكم على عيب قانوني عام يشوب القرار المطعون فيه ويبطله من أساسه - أما إذا كان العيب القانوني الذي بني عليه الحكم بالإلغاء نسبيا أي خاصا بشخص معين بذاته أو بأشخاص يمكن تعيينهم بذاتهم لا يتوافر بالنسبة إلى غيرهم ، كما هو الحال في القرارات التي يطلب إلغاؤها لعيوب قانونية نسبية ، فإن الحكم لا يكون حجة مانعة للغير من المطالبة بإلغاء ذات القرار لعيوب قانونية أخرى خاصة به، إذ يتغير في هذه الحالة سبب الدعوى ويسقط بذلك شرط من الشروط الأساسية لقيام الحجية الممانعة من نظر النزاع من جديد.</p>
٥١٨	<p>المبدأ رقم (٥٥١) :</p> <p>الحجية المطلقة التي تتعدى أطراف الخصومة إلى الغير ويصبح الحكم فيها حجة على الكافة مقصورة على الحكم الذي يصدر بالإلغاء أما الحكم برفض الطعن بالإلغاء، فإن حجيته مقصورة على طرفيه ذلك لأنه قد يكون صائبا بالنسبة إلى الطاعن وخاطئا بالنسبة إلى غيره.</p>
٥١٩	<p>المبدأ رقم (٥٥٢) :</p> <p>للحكم السابق حجية عينية مطلقة يحوز قوة الشيء المحكوم فيه.</p>
٥١٩	<p>المبدأ رقم (٥٥٣) :</p> <p>لقضاء الإلغاء حجية على الكافة - تطبيق.</p>
٥١٩	<p>المبدأ رقم (٥٥٤) :</p> <p>الأحكام الصادرة بالإلغاء حجة على الكافة فليس لرجال الإدارة العاملة وعلى رأسهم الوزراء أية سلطة في التعقيب عليها بل أن الواجب يقضى عليهم بتنفيذها احتراما للقانون وإعمالا للصيغة التنفيذية التي تذيّل بها الأحكام والتي تلزم الوزراء ورؤساء المصالح المختصين</p>

بتنفيذ الأحكام وإجراء مقتضاها.

٥٢٠

المبدأ رقم (٥٥٥) :

الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على كافة — مفاد هذا أن الدعوى بإلغاء قرار إداري هي في واقع الأمر اختصاص لذات القرار المذكور بحيث إذا الغي القرار أصبح كأن لم يكن لا بالنسبة إلى طرفي الخصومة وهدما بل بالنسبة إلى كافة وذلك على خلاف الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أو من محكمة القضاء الإداري بغير الإلغاء فإن الأصل فيها إن حجيتها مقصورة على أطرافها وهدم.

٥٢٠

المبدأ رقم (٥٥٦) :

حجية الأحكام الإدارية وفقا لما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٤٠٥ مدني تمتع أحكامه بالإلغاء وهدما بالحجية قبل كافة- شروط توافر الحجية لسائر الأحكام الإدارية هي اتحاد الخصوم والمحل والسبب مما يجعلها حجة نسبية.

٥٢١

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في حجية الحكم بالإلغاء

٥٢١

المبدأ رقم (٥٥٧) :

قيام قوة الشيء المحكوم فيه الأوضاع الإدارية على حكمة ترتبط بالصالح العام، للمحكمة أعمال قرينة قوة الشيء المحكوم فيه على المنازعة الإدارية ولو لم يتمسك بهذا الدفع ذوى الشأن ويستوى في ذلك أن تكون المنازعة متعلقة بإلغاء القرارات الإدارية أو متعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت — المنازعات الأخيرة هي أيضا من المنازعات التي لا محيص من إنزال أحكام القانون المنظمة لها على ما قام من نزاع في شأنها دون اعتداد باتفاق الخصوم على ما يخالفها — اعتبار الأولى ذات حجية على كافة دون الثانية لا أثر له في هذا المجال — دليل ذلك — الحكمة في جعل منازعات الإلغاء ذات حجية عينية.

٥٢٢	<p>المبدأ رقم (٥٥٨) :</p> <p>الحكم بإلغاء قرار إداري لمخالفته للدستور والقانون - حيازة الحكم قوة الشيء المقضي به - لا محل عند النظر في دعوى التعويض لإعانة بحث مشروعية القرار أو أسبابه ومبرراته وظروف إصداره.</p>
٥٢٣	<p>المبدأ رقم (٥٥٩) :</p> <p>المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - الأحكام الصادرة بالإلغاء تتمتع بحجية مطلقة تسرى على كافة - أساس ذلك: أنها حجية من طبيعة عينية نتيجة انعدام القرار الإداري لأن الخصومة الحقيقية في الطعن بالإلغاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند إلى أوجه حددها المشرع وهي: عدم الاختصاص - وجود عيب في الشكل - مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها - إساءة استعمال السلطة - البطلان الذي يلحق القرار لوجود عيب من هذه العيوب هو بطلان مطلق ينصرف أثره إلى الكافة - مؤدى ذلك: أنه إذا الغي مجلس الدولة قرارا إداريا ثم قام طاعن آخر دعوى أخرى أمام مجلس الدولة بإلغاء ذات القرار كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع باعتبار ذلك إحدى نتائج الحجية المطلقة للشيء المقضي به في حكم الإلغاء - يختلف مدى الإلغاء حسب الأحوال - قد يكون الإلغاء شاملا وقد يكون جزئيا - الإلغاء الشامل هو الذي يمتد لجميع أجزاء القرار (إلغاء كامل) - أما الإلغاء الجزئي فهو الذي يقتصر على جزء من القرار دون باقية - مثال: إلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية - مدى الإلغاء أمر يتحدد بطلبات الخصوم وما انتهت إليه المحكمة - الإلغاء بنوعية حجة على الكافة.</p>
٥٢٤	<p>المبدأ رقم (٥٦٠) :</p> <p>من شأن الحكم بالإلغاء المجرد زعزعة جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية.</p>

٥٢٥	المبحث السابع حجية الحكم الجنائي في الدعوى الإدارية
٥٢٥	المطلب الأول مبادئ محكمة القضاء الإداري في حجية الحكم الجنائي في الدعوى الإدارية
٥٢٥	المبدأ رقم (٥٦١) : قوة الشيء التي لحكم البراءة مقصورة على نفى واقعة سرقة الوقود عن المدعى بحسبان أنها كانت موضوع الاتهام الذي فصل فيه الحكم الجنائي، أما البحث في مدى إهماله الإداري، فلم يكن موضوع المحاكمة ولا يرقى التصدي له إلى مراقبي الحقيقة القانونية التي للشيء المحكوم فيه بما لا يقبل نفياً ولا دحضاً.
٥٢٦	المبدأ رقم (٥٦٢) : انتفاء أركان قوة الشيء المحكوم فيه بين الحكم الجنائي الصادرة بالبراءة لعدم كفاية الأدلة وبين الحكم التأديبي لاختلاف طبيعة كل منهما على الآخر.
٥٢٦	المبدأ رقم (٥٦٣) : حدود قوة الشيء المقضي فيه التي للحكم الذي يقضى بالعقوبة.
٥٢٧	المبدأ رقم (٥٦٤) : مدى الحجية للقرارات الصادرة في الجنايات العسكرية.
٥٢٨	المطلب الثاني مبادئ المحكمة الإدارية العليا في حجية الحكم الجنائي في الدعوى الإدارية
٥٢٨	المبدأ رقم (٥٦٥) : حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة أحد المكلفين من تهمة الامتناع عن تنفيذ قرار صادر بتكليفه — حجيته أمام كل من القضاء المدني والقضاء الإداري.

٥٢٨	المبدأ رقم (٥٦٦) : قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من النظام العام.
٥٢٩	المبدأ رقم (٥٦٧) : القاضي الإداري لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا للفصل في الدعوى أمام القاضي الإداري - القاضي الإداري يتقيد بما أثبتته القاضي الجنائي في حكمه من وقائع كان الفصل فيها لازما - لا يتقيد القاضي الإداري بالتكييف القانوني لهذه الوقائع - أساس ذلك: أن التكييف من الناحية الإدارية يختلف عنه من الناحية الجنائية - المحاكمة الإدارية تبحث في مدى إخلال الموظف بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات.
٥٢٩	المبدأ رقم (٥٦٨) : القضاء الجنائي هو المختص بإثبات أو نفي المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تكون جرائم جنائية - متى قضى في هذه الأفعال بحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي به فلا يجوز للمحكمة التأديبية وهي بصدد التعرض للجانب التأديبي من هذه الأفعال أن تعاود البحث في ثبوتها أو عدم ثبوتها - تتقيد المحكمة التأديبية بما ورد في شأن هذه الأفعال في الحكم الجنائي - أساس ذلك: احترام حجية الحكم الجنائي فيما فصل فيه.
٥٣١	المبدأ رقم (٥٦٩) : الحكم الجنائي لا يكتسب حجية أمام القضاء التأديبي إلا فيما فصل فيه هذا الحكم من وقائع مفصلة فيه.
٥٣١	المبحث الثامن التمييز بين قوة الأمر المقضي وأثر الحكم
٥٣١	المبدأ رقم (٥٧٠) : للقاضي حرية تقدير القرينة المستفادة من حكم سبق صدوره وأن

	يرجح حكماً على آخر إذا اشتركا في التعرض لذات الواقعة - التفرقة بين أثر الحكم كأداة لتقوية الحقوق المحكوم بها وقوة الأمر المقضي به.
٥٣٥	<p>الفصل الرابع</p> <p>حجية الأمر المقضي</p> <p>وعدم جواز نظر الدعوي</p> <p>لسابقة الفصل فيها</p>
٥٣٥	<p>المبدأ رقم (٥٧١) :</p> <p>الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل هو دفع موضوعي يهدف إلى عدم جواز نظر الدعوي الجديدة، ولا يسقط بعدم إيدائه في ترتيب معين قبل غيره من الدفوع الشكلية أو غير الشكلية.</p>
٥٣٥	<p>المبدأ رقم (٥٧٢) :</p> <p>يعتبر الحكم بمقتضى قوة الشيء المحكوم به عنوان الحقيقة فيما قضي به أيًا كانت الحقيقة الموضوعية فيه .</p>
٥٣٦	<p>المبدأ رقم (٥٧٣) :</p> <p>حجية الشيء المقضي - استقرار الأوضاع الإدارية - الأحكام الصادرة من القضاء الإداري بالرفض لا حجية عينية لها على الكافة.</p>
٥٣٧	<p>المبدأ رقم (٥٧٤) :</p> <p>اتحاد الخصوم في الدعويين واختلاف السبب والموضوع في كل منهما - انتفاء الحجية.</p>
٥٣٨	<p>المبدأ رقم (٥٧٥) :</p> <p>وفي نطاق القانون المدني وطبقاً لنص المادة ٤٠٥ منه لا يجوز للمحكمة أن تأخذ بقرينة قوة الشيء المقضي به من تلقاء نفسها إلا أن الأمر يختلف في نطاق القانون العام وفي ظل تطبيق مبدأ المشروعية ذلك أن المركز القانوني التنظيمي متى انحسم النزاع في شأنه حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر الوضع الذي استقر به الوضع الإداري نهائياً فالعودة لإثارة النزاع فيه بدعوي جديدة هي زعزعة لهذا الوضع</p>

٥٣٨	<p>الذي إستقر وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري.</p> <p>المبدأ رقم (٥٧٦) :</p> <p>(١) الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة علي كافة فهو ذو حجية عينية لإعدام القرار الإداري في دعوي هي في حقيقتها إختصاص له في ذاته (٢) مدي الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإلغاء الكامل وقد يقتصر الإلغاء علي جزء منه دون باقيه وهذا هو الإلغاء الجزئي.</p>
٥٣٩	<p>المبدأ رقم (٥٧٧) :</p> <p>الحجية النسبية لأحكام تسوية الحالة والمنازعة في الراتب.</p>
٥٣٩	<p>المبدأ رقم (٥٧٨) :</p> <p>البت في صفة المدعي عليهما بحكم له قوة الشئ المقضي به — أثره.</p>
٥٣٩	<p>المبدأ رقم (٥٧٩) :</p> <p>حكم قوة الأمر المقضي - تفسير القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضي تفسيراً ضيقاً.</p>
٥٤٠	<p>المبدأ رقم (٥٨٠) :</p> <p>الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم في شأن تنازعهم.</p>
٥٤٠	<p>المبدأ رقم (٥٨١) :</p> <p>ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تتسم بها أحكام الإلغاء أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام عامة وإمتناع إنتفاع الأغيار كمبدأ عام بآثار هذه الأحكام.</p>
٥٤٠	<p>المبدأ رقم (٥٨٢) :</p> <p>حجية الشئ المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سبباً وموضوعاً.</p>
٥٤١	<p>المبدأ رقم (٥٨٣) :</p> <p>شروط قيام حجية الأمر المقضي قسمان:</p> <p>القسم الأول يتعلق بالحكم، وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون</p>

	<p>حكماً قطعياً. وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق دون هذه الأسباب .</p> <p>والقسم الثاني يتعلق بالحق المدعي به بأن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية بالنسبة للخصوم أنفسهم، وإتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، وأن يتحقق أخيراً إتحاد في السبب.</p>
<p>٥٤٢</p>	<p>المبدأ رقم (٥٨٤) :</p> <p>تقوم حجية الأمر المقضي علي فكرتين رئيسيتين:</p> <p>الفكرة الأولى هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات مادام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتي تقف بالتقاضي عند حد فلا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم.</p> <p>والفكرة الثانية هي الحيلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية إستقراراً للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.</p>
<p>٥٤٣</p>	<p>المبدأ رقم (٥٨٥) :</p> <p>متى كان الحكم نهائياً امتنع إثارة مسألة الإختصاص.</p>
<p>٥٤٣</p>	<p>المبدأ رقم (٥٨٦) :</p> <p>مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن أحكام الجنسية مشروط بوحدة المحل ووحدة السبب وأن يكون طرفاً الرابطة وهما الفرد والدولة ممثلين في الخصومة.</p>
<p>٥٤٤</p>	<p>المبدأ رقم (٥٨٧) :</p> <p>الحكم باستمرار صرف الراتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة لحين إلغاء القرار الصادر بالفصل طبقاً لقانون مجلس الدولة شأنه شأن الحكم بوقف التنفيذ وإن كان لا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعاً إلا أن ذلك يظل حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها وينبني علي ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف</p>

	<p>كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب.</p>
٥٤٤	<p>المبدأ رقم (٥٨٨) :</p> <p>حجية الحكم للمنطوق أما الأسباب التي إستند إليه في الحكم والتي تتعلق بمسائل لا أثر لها علي الدعوي ولم تكن المحكمة بحاجة إلي بحثها وهي في صدد الفصل فيها فلا حجية لها.</p>
٥٤٥	<p>المبدأ رقم (٥٨٩) :</p> <p>حجية الشيء المقضي - شروطها - عدم جواز الاستناد إلى الحجية والتمسك بها إلا إذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التي كانت عليه الدعوى المقضي فيها - أثر صدور تشريع جديد يتضمن أساس قانوني جديد.</p>
٥٤٦	<p>المبدأ رقم (٥٩٠) :</p> <p>وزارة الحربية والجامع الأزهر جهتان ليستا سوي فروع للحكومة وأثره أن الدعويين المقامتين ضدهما تتحدان خصومًا بما يتعين معه الحكم في الدعوي الثانية بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها.</p>
٥٤٦	<p>المبدأ رقم (٥٩١) :</p> <p>حجية الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد مقصورة علي ما قضى به الحكم من الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكييف الذي ذهب إليه الحكم بأن حقيقة طلب المدعي هو طلب إلغاء لا طلب تسوية.</p>
٥٤٦	<p>المبدأ رقم (٥٩٢) :</p> <p>الحكم بوقف الدعوي تعليقاً حتي يفصل في مسألة أولية هو حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به.</p>
٥٤٧	<p>المبدأ رقم (٥٩٣) :</p> <p>ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه مل لم ترتبط الأسباب بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها.</p>
٥٤٧	<p>المبدأ رقم (٥٩٤) :</p> <p>حجية الشيء المقضي تسمو علي قواعد النظام العام.</p>

٥٤٧	المبدأ رقم (٥٩٥) : قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً من النظام العام.
٥٤٨	المبدأ رقم (٥٩٦) : صدور حكم من المحكمة التأديبية بعد إقامة الطعن على حكم لها ، ودون إنتظار الفصل فيه، لا يحوز ثمة حجية تغل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب علي الحكم المطعون فيه ووزنه بميزان القانون.
٥٤٨	المبدأ رقم (٥٩٧) : رفض دائرة فحص الطعون للطعن المقدم في حكم محكمة القضاء الإداري يترتب عليه أن يصبح الحكم نهائياً ويحوز قوة الشيء المقضي.
٥٤٨	المبدأ رقم (٥٩٨) : لا حجية لحكم المحكمة التأديبية التي أحالت الدعوي إلي المحكمة التأديبية الأخرى بعد إلغاء الإحالة بحكم المحكمة الإدارية العليا.
٥٤٩	المبدأ رقم (٥٩٩) : ما يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من قرارات باعتماد قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر من الأحكام التي تحوز حجية الأمر المقضي – أثر ذلك – تكون حجة على الكافة فيما فصلت فيه من حقوق – يسري في شأنها الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه.
٥٤٩	المبدأ رقم (٦٠٠) : صيرورة الحكم الموضوعي نهائياً بعدم الطعن خلال الميعاد لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشق المستعجل ويتعين الحكم بعدم جواز نظر الطعن.
٥٥٠	المبدأ رقم (٦٠١) : حيازة الحكم الصادر بعدم الإختصاص والإحالة لقوة الأمر المقضي إذا فوت المدعي عليه علي نفسه طريق الطعن.

٥٥٠	المبدأ رقم (٦٠٢) : حجية الأمر المقضي به لا تقوم إلا بتوفر وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سبباً موضوعاً.
٥٥١	المبدأ رقم (٦٠٣) : حكم الإلغاء يتمتع بحجية مطلقة ويسري في مواجهة الكافة.
٥٥١	المبدأ رقم (٦٠٤) : تتوفر الحجية للقرار الصادر من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي حيث أن المشرع قد حدد لها إختصاصاً قضائياً وذلك في حالة توافر شروط الحجية.
٥٥١	المبدأ رقم (٦٠٥) : يشترط للدفع بحجية الأمر المقضي به إتحاد الخصوم والمحل والسبب.
٥٥٢	المبدأ رقم (٦٠٦) : خروج بحث مشروعية القرار الإداري عن نطاق الإختصاص الولائي للمحاكم الجنائية أو المدنية يجعل التعرض له لا يحوز قوة الأمر المقضي به.
٥٥٢	المبدأ رقم (٦٠٧) : للمحكمة كقضاء مستعجل أن تتلمس توافر شروط قبول الدعوى من ظاهر الأمور بما لا يقطع السبيل على كل صاحب مصلحة أن يثبت ما يخالف ذلك في مرحلة نظر الموضوع.
٥٥٣	المبدأ رقم (٦٠٨) : عدم جواز إعادة عرض النزاع مرة أخرى بعد سابقه الفصل فيه بحكم حائز لقوة الأمر المقضي به.
٥٥٣	المبدأ رقم (٦٠٩) : المسألة التي لم تنتظرها المحكمة فعلاً لا يمكن أن تكون موضوعاً لحكم حاز قوة الأمر المقضي ولا يثور بشأنها الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

٥٥٣	<p>المبدأ رقم (٦١٠) :</p> <p>ما تصدره اللجان القضائية للإصلاح الزراعي من قرارات في المنازعات المختصة بها قانوناً يحوز حجية الأمر المقتضى متى توافرت شروطها.</p>
٥٥٤	<p>المبدأ رقم (٦١١) :</p> <p>متى قضت محكمة القضاء الإداري ضمناً بإختصاصها بحكم حاز قوة الأمر المقتضى به فلا يجوز لها أن تعاود بحث هذا الأمر والقضاء فيه بحكم مخالف.</p>
٥٥٤	<p>المبدأ رقم (٦١٢) :</p> <p>لا تثبت حجية الأمر المقتضى إلا بأن يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم الذي أصدرته.</p>
٥٥٤	<p>المبدأ رقم (٦١٣) :</p> <p>حجية الأحكام القضائية تمتد إلى الخلف العام من دائنين وورثة وإلى الخلف الخاص.</p>
٥٥٥	<p>المبدأ رقم (٦١٤) :</p> <p>أثر حكم دائرة توحيد المبادئ على الأحكام السابقة لها — صدور حكم لاحق مغاير من ذات المحكمة بالهيئة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص هذه الهيئة يقتصر على الطعون التي تحال إليها من دوائر المحكمة الإدارية العليا لترسى فيها مبدأ يستقر عليه ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة من تلك الهيئة لا تنسحب على الأحكام السابق صدورها بما حازته من حجية ولا تجردها من صحتها أو تنزع عنها قوتها.</p>
٥٥٥	<p>المبدأ رقم (٦١٥) :</p> <p>الأحكام الصادرة في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة وهذه الحجية ترتب أثرها دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم صادراً في دعوى رفعت ابتداءً مستقلة عن أى نزاع آخر وهى ما يطلق عليها الدعوى المجردة بالجنسية أو دعوى الإعراف بالجنسية أو كان الحكم</p>

	قد صدر فى موضوع الجنسية كمسألة أولية لازمة للفصل فى نزاع مدنى أو إدارى أو غير ذلك.
٥٥٦	المبدأ رقم (٦١٦) : وحدة المحل وتحقق شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.
٥٥٦	المبدأ رقم (٦١٧) : لا تلحق الحجية إلا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها إلا مع وحدة الخصوم والمحل والسبب.
٥٥٧	المبدأ رقم (٦١٨) : نطاق حجية الأحكام الصادرة من دائرة توحيد المبادئ — لا تسرى بأثر رجعى حتى لا تمس الأحكام القضائية النهائية التي إستقرت بها المراكز القانون للأطراف المعينه.
٥٥٧	المبدأ رقم (٦١٩) : يشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم والمحل والسبب.
٥٥٨	المبدأ رقم (٦٢٠) : المحكمة تقضى بالحجية من تلقاء نفسها المتعلقة بالنظام العام دون توقف على طلب الخصوم أو تنازلهم الإختياري عن الحكم وإعمال الحجية يستتبع حتما عدم قبول الدعوى إبتداء وعدم قيامها منذ رفعها وما ترتب عليها من إجراءات وأحكام.
٥٥٨	المبدأ رقم (٦٢١) : يشترط للدفع بعدم جواز نظر الإعتراض لسابقة الفصل فيه إتحاد الخصوم والموضوع والسبب.
٥٥٩	المبدأ رقم (٦٢٢) : يشترط لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم وإتحاد فى المحل والسبب.

٥٥٩	المبدأ رقم (٦٢٣) : الأحكام النهائية الحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه هي أحكام كاشفة للحقوق التي قضت بها وليست منشئة لها.
٥٦٠	المبدأ رقم (٦٢٤) : الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية.
٥٦٠	المبدأ رقم (٦٢٥) : الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص — الحكم في الكل يعتبر قضاءً في الجزء.
٥٦٠	المبدأ رقم (٦٢٦) : متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى يكون حجة فيما فصل فيه من مسائل ويعتبر عنواناً للحقيقة - قوة الأمر المقضى للحكم تسمو على قواعد النظام العام ولا يجوز المساس بها وهي تغطي حتى الخطأ في تطبيق القانون بافتراض وقوعه.
٥٦١	المبدأ رقم (٦٢٧) : الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها — حجية الأمر المقضى — شروطها — المحكمة تقضى بهذه الحجية من تلقاء نفسها — تطبيق.
٥٦٢	المبدأ رقم (٦٢٨) : تغير الأساس القانوني للخصومة في الدعوي يجيز إعادة طرح النزاع من جديد .
٥٦٣	المبدأ رقم (٦٢٩) : حيازة الحكم لقوة الشيء المقضى به يوجب إتحاد كل من الدعويين سبباً وموضوعاً وخصوماً.
٥٦٣	المبدأ رقم (٦٣٠) : حجية الشيء المقضى — شروطها — عدم حيازة الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص للحجية — تطبيق.

٥٦٣	<p>المبدأ رقم (٦٣١) :</p> <p>صدور قرار من اللجنة القضائية بعدم اختصاصها بنظر الاعتراض لوجود قرار بالاستيلاء لا يعد فصلاً في موضوع النزاع بما يتعين معه رفض الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه .</p>
٥٦٤	<p>المبدأ رقم (٦٣٢) :</p> <p>شروط قيام حجية الأمر المقضى قسمان ١- : قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بدون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضاً حجية الأمر المقضى ٢- . القسم الآخر يتعلق بالحق المدعي به ويشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم وإتحاد في المحل إذا لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته وإتحاد في السبب.</p>
٥٦٥	<p>المبدأ رقم (٦٣٣) :</p> <p>قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا في نزاع يتحد فيه الخصوم والمحل والسبب</p>
٥٦٥	<p>المبدأ رقم (٦٣٤) :</p> <p>حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد إلى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمناً.</p>
٥٦٥	<p>المبدأ رقم (٦٣٥) :</p> <p>الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أثر لحجية الأحكام فيما فصلت فيه بما تحمله من قوة الشيء المقضى به — مناط صحة الدفع وجود حكم فاصل في الموضوع يمنع من إعادة النظر فيما قضى فيه من جديد.</p>
٥٦٦	<p>المبدأ رقم (٦٣٦) :</p> <p>إذا كان للحكم الجنائي حجية في الإثبات في المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الإتهام ونسبتها إلى المتهم — فإن هذه الحجية</p>

	تكون للأحكام الجنائية في مجال المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة — لا يتصور قانوناً وعقلاً أن يهدر أمام القضاء الإداري ما تم التحقق من وجوده بمقتضى التحقيق الجنائي من وقائع على يد القاضى الجنائي من إثبات حدوث الوقائع فى المكان والزمان وإدانة المتهمين.
٥٦٧	المبدأ رقم (٦٣٧) : شروط الدفع بحجية الأمر المقضى.
٥٦٧	المبدأ رقم (٦٣٨) : حجية الأحكام — شروط التمسك بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .
٥٦٨	المبدأ رقم (٦٣٩) : شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها.
٥٦٨	المبدأ رقم (٦٤٠) : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها — اتحاد الموضوع.
٥٦٨	المبدأ رقم (٦٤١) : الحكم بوقف الدعوى حكم قطعي في طريقة سير الدعوى ويقرر عدم صلاحيتها للحكم فيها بحالتها — اكتسابه حجية الشيء المحكوم به — أثر ذلك على الدعوى الأخرى المنظورة أمام المحكمة المتفقة معها في أشخاصها وموضوعها وسببها.
٥٦٩	المبدأ رقم (٦٤٢) : حجية الأمر المقضى- شروطها- المقصود بوحدة الخصوم في دعوى الإلغاء — إن إختلاف الخصوم فقط مع إتحاد المحل والسبب يوجب تطبيق قاعدة الحجية نظراً لعينية الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري.
٥٧١	المبدأ رقم (٦٤٣) : حجية الأمر المقضى — شروطها — الأحكام التي حازت قوه الأمر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن

	تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً — متى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها — للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها — يشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب — تطبيق.
٥٧٢	المبدأ رقم (٦٤٤) : شروط قبول الدفع بحجة الأمر المقضى — تطبيق على حالة قرار سلبي.
٥٧٣	المبدأ رقم (٦٤٥) : اختلاف موضوع كل من الدعويين عن الأخرى يتخلف معه شرط إتحاد المحل بما يجعل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير قائم على سنده الصحيح. المادة (١٠١) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .
٥٧٤	المبدأ رقم (٦٤٦) : شروط الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — قواعد قوة الأمر المقضى من القواعد التي يتعين التضييق في تفسيرها.
٥٧٥	المبدأ رقم (٦٤٧) : حجية الحكم مقصورة على من كان طرفاً في الخصومة الصادر فيها الحكم سواء كان مدعياً أو مدعى عليه، متدخلاً إنضمامياً أو إختصاصياً — شروط الحجية المقضى — تطبيق.
٥٧٦	المبدأ رقم (٦٤٨) : وجوب التمييز بين السبب والدليل، فالسبب قد يتعدد كما قد تتعدد الأدلة، ولا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضى ما دام السبب متحداً.
٥٧٨	المبدأ رقم (٦٤٩) : حجية الأمر المقضى — شروطها — حجية الحكم تلحق منطوقه وما

٥٧٨	<p>أرتبط به من أسبابه ارتباطا وثيقا - تطبيق.</p> <p>المبدأ رقم (٦٥٠) :</p> <p>حجية الأمر المقضي - شروطها.</p>
٥٧٩	<p>المبدأ رقم (٦٥١) :</p> <p>حجية الأمر المقضي - شروطها - التمييز بين السبب والدليل - السبب هو المصدر الذي يتولد عنه الحق المدعي به - الدليل هو وسيلة إثبات الحق - المعول عليه في قيام الحجية هو وحدة السبب وليس وحدة الدليل - نتيجة: تعدد الأدلة لا يحول في ذاته دون قيام حجية الأمر المقضي متى توافرت لها شرائطها.</p>
٥٨١	<p>المبدأ رقم (٦٥٢) :</p> <p>الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائيا بنظر الدعوى يحوز قوة الأمر المقضي متى فات ميعاد الطعن فيه - أساس ذلك:</p>
٥٨٢	<p>المبدأ رقم (٦٥٣) :</p> <p>الحكم بانتهاء الخصومة لزوال المنازعة والمصلحة فيها لا يحوز حجية في شأن منازعة أخرى، لأنه لم يفصل أصلا في موضوع مما يمكن بحث اتحاده أو عدم اتحاده مع موضوع دعوى أخرى.</p>
٥٨٢	<p>المبدأ رقم (٦٥٤) :</p> <p>شروط إعمال حجية الأحكام القضائية إتحاد الخصوم والمحل والسبب بين الدعويين السابقة واللاحقة - يجب أن يكون الحكم المعول على حجيته صادرا من الجهة القضائية صاحبة الولاية بالفصل في النزاع - صدور الحكم من محكمة لا ولاية لها - أثر ذلك عدم حيازة الحكم أي حجية أمام المحكمة المختصة.</p>
٥٨٤	<p>المبدأ رقم (٦٥٥) :</p> <p>شروط حجية الأمر المقضي.</p>
٥٨٤	<p>المبدأ رقم (٦٥٦) :</p> <p>حجية الحكم الجنائي وأثره على المحاكمة التأديبية.</p>

٥٨٥	<p>المبدأ رقم (٦٥٧) :</p> <p>(١) شروط يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضي.</p> <p>(٢) التمييز بين السبب والدليل أو وسيلة الإثبات ، فالسبب هو الأساس القانوني الذي تقوم عليه الدعوى ، أما وسائل الإثبات فهي الأدلة التي يرتكن إليها المدعي لإثبات السبب وعلي ذلك فقد يتحد السبب بين الدعويين وتتعد الأدلة ومن ثم فلا يحول تعدد الأدلة لإثبات السبب الواحد دون قيام حجية الأمر المقضي مادام السبب في الدعويين متحداً وتوافرت شرائطهم بالمفهوم السابق.</p>
٥٨٧	<p>المبدأ رقم (٦٥٨) :</p> <p>الحكم الصادر في شأن طلب وقف التنفيذ يظل حكماً قطعياً له مقومات الأحكام القضائية وخصائصها وينبني على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته مادامت لم تتغير الظروف بصدور حكم في موضوع الدعوى أو أن نقضي دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذه.</p>
٥٨٧	<p>المبدأ رقم (٦٥٩) :</p> <p>الحكم النهائي يحوز حجية الشيء المقضي به، فيما جاء بمنطوقه وفي كل ما أثبتته وسجلته المحكمة كأسباب.</p>
٥٨٨	<p>المبدأ رقم (٦٦٠) :</p> <p>اختلاف حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم الإدارية عن تلك المقررة أمام محكمة النقض.</p>
٥٨٨	<p>المبدأ رقم (٦٦١) :</p> <p>حجية الحكم الجنائي في شأن القضاء التأديبي.</p>
٥٨٩	<p>المبدأ رقم (٦٦٢) :</p> <p>يشترط للمنع من إعادة النظر في النزاع في المسألة المقضي فيها أولاً: أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وثانياً: أن تكون المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى بحيث تستقر حقيقتها بالحكم الأول استقراً جامعاً مانعاً. ثالثاً: أن تكون ذات المسألة هي موضوع</p>

٥٨٩	<p>الدعوى الثانية من أي من الطرفين قبل الآخر وذلك تحقيقاً لما استهدفه المشرع من تقرير الحجية لهذه الأحكام لحسم النزاع ومنع التضارب بين الأحكام لتعارضها.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٣) :</p>
٥٩٠	<p>قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية يكتسب حجية مطلقة في مواجهة كافة بما في ذلك أجهزة الدولة بسلطاتها المختلفة — المحكمة تتقيد بقضاء المحكمة الدستورية العليا وتعمل مقتضاه على وقائع الطعن باعتبار أن هذا القضاء يعد كاشفاً عما بالنص التشريعي المقضى بعدم دستوريته من عوار دستوري مما يؤدي إلى زواله وفقد قوة نفاذه منذ بدء العمل به.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٤) :</p>
٥٩٠	<p>للحكم الجنائي حجية واجبة وثابتة قبل القضاء التأديبي في خصوص ارتكاب المتهم الجريمة الجنائية والتي تمثل ذات الجريمة التأديبية المتهم بارتكابها.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٥) :</p>
٥٩١	<p>حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني.</p> <p>المبدأ رقم (٦٦٦) :</p>
٥٩١	<p>قوة الشيء المحكوم فيه — وجوب تنفيذ الأحكام رغم الطعن عليها — لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ما لم تقض دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بوقف تنفيذه — الجهة الإدارية هي المنوط بها تنفيذ الحكم الصادر فيها والملزمة بإجراء مؤدى حجبه نزولاً على مقتضاه خضوعاً وامتناعاً لهذه الحجية التي هي من النظام العام بل هي في أعلى مدارجه وعلى قمة أولوياته — امتناع الجهة الإدارية عن إجراء مقتضى هذه الحجية بتنفيذ الحكم عزوفاً عنها علواً واستكباراً دونما صدور حكم بوقف تنفيذه من دائرة فحص الطعون، فإن امتناعها يشكل قراراً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ الحكم الحائز للحجية بالمخالفة لأحكام القانون.</p>

٥٩٣	الباب الخامس
	تنفيذ الأحكام الإدارية
٥٩٧	الفصل الأول
	مقومات تنفيذ الأحكام الإدارية
٥٩٩	المبحث الأول
	القوة التنفيذية للأحكام الإدارية
٦٠٠	المطلب الأول
	الأحكام الصادرة في دعاوى الإلغاء
٦٠٠	الفرع الأول
	الأحكام الصادرة برفض الإلغاء
٦٠١	الفرع الثاني
	الأحكام الصادرة بالإلغاء
٦٠٢	المطلب الثاني
	الأحكام الصادرة في دعاوى القضاء الكامل
٦٠٢	المبحث الثاني
	الصيغة التنفيذية للحكم
٦٠٣	المطلب الأول
	مضمون الصيغة التنفيذية
٦٠٤	المطلب الثاني
	وظيفة الصيغة التنفيذية
٦٠٥	المبحث الثالث
	الصورة التنفيذية للحكم
٦٠٥	المطلب الأول
	تسليم الصورة التنفيذية

٦٠٥	الفرع الأول تذييل الصورة التنفيذية بالصيغة التنفيذية
٦٠٦	الفرع الثاني تسليم الصورة التنفيذية للخصم
٦٠٦	الفرع الثالث الامتناع عن إعطاء الصورة التنفيذية
٦٠٦	الفرع الرابع ضياع الصورة التنفيذية الأولى
٦٠٧	المطلب الثاني التنفيذ بدون الصورة التنفيذية
٦٠٩	الفصل الثاني كيفية تنفيذ الأحكام الإدارية
٦١٢	المبحث الأول كيفية تنفيذ أحكام وقف تنفيذ القرارات الإدارية
٦١٢	المبدأ رقم (٦٦٧) : الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وينبغي على ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته - ولو أنه طلب مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف.
٦١٣	المطلب الأول التنفيذ بالإعلان والتنفيذ بالمسودة
٦١٤	المطلب الثاني أثر الطعن على نفاذ الحكم

٦١٤	المطلب الثالث
	علاقة الحكم بوقف التنفيذ بالحكم
	في الطلب الموضوعي
٦١٥	الفرع الأول
	تأثير الحكم بوقف التنفيذ
	على حكم الإلغاء
٦١٦	المبدأ رقم (٦٦٨) :
	وقف التنفيذ هو بمثابة إلغاء مؤقت للقرار الإداري، وقيام ظروف واقعية يحتمل معها أن يتحول الإلغاء المؤقت إلى إلغاء نهائي إنما يرجع إلى الظروف الملائسة وإلى عدم قابلية القرار الإداري في ذاته لوقف التنفيذ.
٦١٦	الفرع الثاني
	تأثير الحكم بالإلغاء على الحكم بوقف التنفيذ
٦١٧	المبدأ رقم (٦٦٩) :
	تنازل المدعي عن دعواه بقبوله ترك الخصومة في الدعوى بعد حصوله على حكم بوقف التنفيذ ينصرف أيضا إلى طلب وقف التنفيذ، ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، وبرفض الدعوى.
٦١٨	المبحث الثاني
	كيفية تنفيذ أحكام
	إلغاء القرارات الإدارية
٦١٩	المطلب الأول
	إجراءات تنفيذ أحكام الإلغاء

٦١٩	<p>المبدأ رقم (٦٧٠) :</p> <p>مهمة القاضي الإداري الحكم بإلغاء القرار الإداري - ومهمة جهة الإدارة التنفيذ الكامل للحكم.</p>
٦٢٠	<p>المبدأ رقم (٦٧١) :</p> <p>كيفية تنفيذ حكم بإلغاء قرار ترقية لعدم استيفاء تقارير تقدير الكفاية لمن شملهم هذا القرار - أثر فوات سنوات عديدة وتغير الرؤساء المباشرين والمديرين المحليين ورؤساء المصالح الأصليين : يمكن أن يعهد إلى لجنة شئون الموظفين تقدير درجة كفاية الموظفين تمهيدا لترقيتهم بأثر رجعي تنفيذاً لحكم الإلغاء - تطبيق لطريقة تنفيذ الحكم.</p>
٦٢١	<p>المبدأ رقم (٦٧٢) :</p> <p>(١) الجهة الأولى هي المختصة باعتبار أنها الجهة التي صدر ضدها الحكم كما قررت محكمة القضاء الإداري حين قضت بأن لوزير الشئون البلدية والقروية أن يصدر من القرارات ما يعتبر تنفيذاً لحكم صادر ضده بإلغاء قرار صدر منه لأن من واجبه تنفيذ هذا الحكم وإعمال الآثار المترتبة على هذا التنفيذ.</p> <p>(٢) نقل الموظف المحكوم بإلغاء ترقيته إلى جهة أخرى غير تابعه له لا يعنى أن هذه الجهة الأولى هي الجهة الوحيدة التي يقع على عاتقها عبء التنفيذ بل تشاركها في ذلك الجهة الأخرى التي نقل إليها الموظف حتى ولو لم يكن الحكم قد صدر ضدها، وحتى إذا كانت لم تختص صراحة في الدعوى، لأن الحكم قد كشف عن أحقية المحكوم له فيما قضى له به، فتكون هذه الجهة مسئولة عن تصحيح الأوضاع على الوجه الذي يتفق وحكم القانون الذي كشف عنه الحكم النهائي الصادر ضد الجهة الأولى، ولأن أشخاص القانون العام جميعاً وحدة واحدة.</p>
٦٢٢	<p>المبدأ رقم (٦٧٣) :</p> <p>الخطوة الأولى في التنفيذ يجب أن تقوم بها الجهة الأولى ، فلا تملك الجهة الثانية أن تبدأ بالتنفيذ ، لأن القرار المحكوم بإلغائه لم يصدر</p>

	منها.. ولأن الموظف المحكوم بإلغاء ترقيته لم يكن تابعاً لها عند صدوره ، وما دام أن الحكم واجب تنفيذه فإن المختص به هي الجهة الحكومية التي صدر ضدها الحكم.
٦٢٣	المطلب الثاني
	نطاق تنفيذ حكم الإلغاء
٦٢٣	الفرع الأول
	مقتضيات تنفيذ حكم الإلغاء
٦٢٣	المبدأ رقم (٦٧٤) :
	موجبات حسن النية تلقى على عاتق الإدارة عبء تنفيذ الحكم في الحدود التي قالت فيها المحكمة كلمتها.
٦٢٣	المبدأ رقم (٦٧٥) :
	تنفيذ الحكم بإلغاء القرار الصادر بتقدير كفاية أحد العاملين لبطلانه يجب أن يتم في المدى والنطاق الذي حدده على النحو المبين بأسبابه.
٦٢٤	المبدأ رقم (٦٧٦) :
	الحكم بإلغاء تعيين عمدة لبطلان اعتماد وزير الداخلية لقرار لجنة الشياخات بانتخابه لصدور هذا الاعتماد ممن لا يملكه لا يمتد تنفيذه إلى الإجراءات السابقة على الاعتماد بما فيها قرار لجنة الشياخات — وإنما يؤدي إلى زوال القرار المعيب فقط وعودة ولاية التصديق عليه إلى من يملكه قانوناً.
٦٢٤	المبدأ رقم (٦٧٧) :
	الإدارة ملتزمة بحصر تنفيذ حكم الإلغاء في نطاقه الطبيعي — واجبها في تنفيذ الحكم لا يقتصر أيضاً على مجرد الجانب السلبي باعتبار القرار الملغى معدوماً — بل يتعين عليها قانوناً أن تتخذ جميع الإجراءات الإيجابية التي يستلزمها ذلك — ليس لقضاء مجلس الدولة إصدار أوامر للإدارة إلا أن القانون وحجية الشيء المقضي به يفرضان على الإدارة التزاماً باتخاذ كافة الخطوات الضرورية الإيجابية التي يستلزمها الحكم بالإلغاء.

٦٢٥	<p>المبدأ رقم (٦٧٨) :</p> <p>المحكمة ليست من هيئات الإدارة العاملة فلا تملك إصدار أوامر إدارية ومن باب أولى لا تملك أن تقوم مقام الإدارة في اتخاذ إجراء معين — إعادة المدعي إلى الخدمة حتى بلوغه سن الستين هو نتيجة لإلغاء قرار الإحالة إلى المعاش ومن ثم يتعين على الإدارة احترامه والأخذ بموجبه دون إصدار المحكمة أوامر للإدارة بذلك.</p>
٦٢٥	<p>المبدأ رقم (٦٧٩) :</p> <p>تنفيذ حكم الإلغاء يلقي على عاتق الإدارة التزاما ايجابيا باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم وتطبيق نتائجه القانونية.</p>
٦٢٥	<p>المبدأ رقم (٦٨٠) :</p> <p>لا يكفي أن تصدر الجهة الإدارية قرارها بتنفيذ الحكم حتى يقال أنها نفذته — يجب أن يلي ذلك وضع قرارها موضع التنفيذ الفعلي بتطبيق نتائج الحكم القانونية تطبيقاً فعلياً والمادية المترتبة على القرار الملغى وإعادة بناء مركز المحكوم له ومحو جميع الأعمال التنفيذية للقرار الملغى وكأنه لم يصدر قط والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يترتب عليه إحداث أثر ما للقرار المحكوم بإلغائه.</p>
٦٢٦	<p>الفرع الثاني</p> <p>مدى الحاجة لصدور قرار</p> <p> بتنفيذ حكم الإلغاء</p>
٦٢٩	<p>المبدأ رقم (٦٨١) :</p> <p>المحكوم له بالترقية لا يعتبر مرقى إلا بقرار إداري تصدره الإدارة.</p>
٦٢٩	<p>المبدأ رقم (٦٨٢) :</p> <p>القرار المطعون فيه الصادر تنفيذاً للحكم المشار في ديباجته إلى أنه تنفيذاً للحكم الصادر في الدعوى لا يعنى أنه مجرد تنفيذ حرفي للحكم المذكور الذي لم يعين طريقة التنفيذ أو كلفيته — ومن ثم يكون هناك قرار إداري مستكمل لكافة عناصره وأركانه.</p>

٦٢٩	المبدأ رقم (٦٨٣) :
	امتناع الإدارة عن إصدار القرار الإداري بتنفيذ الحكم في حاله تطلبه يعتبر بمثابة قرار إداري سلبي.
٦٣٠	المبدأ رقم (٦٨٤) :
	(١) الأحكام الصادرة بالإلغاء على نحو ما استقر عليه الإفتاء والقضاء تكون حجة على الكافة وتلك نتيجة لا معدي عنها إدراكا للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء وتكون الدعوى مخصصة للقرار الإداري في ذاته.
	(٢) صدور حكم بالإلغاء يوجب على جهة الإدارة الالتزام بتنفيذ الحكم دون أن يكون لها أن تمتنع عن التنفيذ أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام والتزاما بسيادة القانون.
	(٣) حكم الإلغاء يحقق بذاته إعدام الأثر القانوني المباشر للقرار منذ تقريره دون توقف على تدخل جهة الإدارة — إصدار الجهة الإدارية قرار كإجراء تنفيذي مادي بحت لإزالة القرار الملغى تنفيذاً للحكم وقيامها بواجبها الذي تفرضه عليها الصيغة التنفيذية التي تزيل بها الأحكام القضائية هذا القرار لا يعدو أن يكون تأكيداً للأثر القانوني الذي تحقق سلفاً بمقتضى حكم الإلغاء ولا يضيف جديداً في هذا المجال فهو محض تأكيد لما تضمنه الحكم باعتبار أن المحكوم له إنما يستمد حقه مباشرة من ذات الحكم الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه لا من القرار الصادر تنفيذاً له والتي لا تملك الجهة الإدارية سلطة تقديرية في إصداره ، وإنما تلتزم فيه بمنطوق الحكم فلا تجاوزه.
٦٣١	المطلب الثالث
	تنفيذ أحكام رفض الإلغاء
٦٣٢	المبدأ رقم (٦٨٥) :
	الأحكام الصادرة برفض طلب الإلغاء لها حجية نسبية مقصورة على أطراف الحكم.

٦٣٣	المطلب الرابع تنفيذ الحكم بإلغاء اللوائح
٦٣٤	المطلب الخامس تنفيذ الحكم بإلغاء القرارات الايجابية والسلبية
٦٣٤	الفرع الأول تنفيذ الحكم بإلغاء القرارات الايجابية
٦٣٥	الفرع الثاني تنفيذ الحكم بإلغاء القرارات السلبية
٦٣٥	المبدأ رقم (٦٨٦) : لا تملك المحكمة أن تنصب نفسها مكان الإدارة في تقدير ملائمة إجراء أو عدم إجراء الترقية في تاريخ معين — سلطة الإلغاء تقف عند مجرد الحكم بالإلغاء .
٦٣٦	المطلب السادس أثر الحكم بالإلغاء على القرارات التبعية والمتماثلة
٦٣٦	الفرع الأول القرارات التبعية
٦٣٧	المبدأ رقم (٦٨٧) : (١) تنفيذ الحكم بإلغاء قرار إداري يترتب عليه إلغاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليماً. (٢) بطلان القرار الأصلي يترتب عليه بطلان القرارات التي بنيت عليه فنتهار ولو لم يطعن فيها بالإلغاء. (٣) الحكم الصادر بإلغاء قرار فصل العمدة، يقضى حتماً بإلغاء جميع الإجراءات المترتبة على هذا القرار ومنها الإجراءات التي اتخذت لتعيين من خلفه.
٦٣٨	المبدأ رقم (٦٨٨) : الحكم بإلغاء التقرير السنوي المطعون فيه وما يترتب على ذلك الإلغاء

٦٣٨	<p>من آثار — مقتضى تنفيذ هذا الحكم إرجاع أقدميه المحكوم له إلى تاريخ الترقية التي تخطى فيها استنادا للتقرير الذي ألغته المحكمة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٨٩) :</p>
	<p>(١) الحكم برد الأقدميته في الدرجة الثالثة وما يترتب على ذلك من آثار لا تعدو أن تكون تعديل الأقدمية في تلك الدرجة وصرف الفروق الناجمة عن العلاوات وتدرج الراتب في الدرجة موضوع الدعوى الأصلية ولا يمكن أن ينصرف إلى قرارات أخرى لم تعرض على المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل فيها.</p> <p>(٢) الطعن بإلغاء القرارات الإدارية المعيبة لا يمكن أن يتم إلا بإرادة صريحة جلية من الطاعن لا افتراض فيها ولا تكون ضمنية.</p> <p>(٣) فلا يمكن القول في خصوص هذه الدعوى بأن ترقية المدعى إلى الدرجات الأعلى يعتبر أثرا من الآثار التي يقضى بها الحكم إذ أن أثر الشيء هو ما نتج عنه مباشرة. والترقية إلى الدرجة الأعلى في حاجة إلى قرار خاص بها يصدر بعد بحث حالة الموظف مقارنة بحالة غيره من زملائه والنظر فما عسى أن يكون قد طرأ عليها من ظروف قد تحول دون الترقية أو تقضى بتأجيلها.</p> <p>المبدأ رقم (٦٩٠) :</p> <p>قرار النقل التبادلي بنقل المدعى من مصلحة التنظيم إلى مصلحة الضرائب ونقل بديله من مصلحة الضرائب إلى مصلحة التنظيم — صدور حكم بإلغاء قرار النقل الخاص بالبديل دون أن تتصدى المحكمة في منطوق حكمها أو في أسبابه للقرار الخاص بنقل المدعى فإنه كان من المتعين عند تنفيذ هذا الحكم أن يجرى في نطاق الحكم وفي الخصوصية التي تناولها في منطوقه وأسبابه ، دون إجراؤه بإعادة المدعى إلى هيئة التنظيم كما كان بمقولة أن ذلك يستلزم تنفيذ الحكم فلا حجة فيه.</p>
٦٤٠	<p>الفرع الثاني</p> <p>القرارات المتماثلة</p>
٦٤١	<p>المبدأ رقم (٦٩١) :</p> <p>الأصل ألا يفيد من الحكم سوى رافع الدعوى — إلا أنه إذا قام الحكم</p>

	على بطلان قاعدة قانونية التزمته الإدارة في ترتيب الأقدميات تعين عليها أن تجرى القاعدة على الوجه الذي أشار به الحكم ولو أفاد من ذلك غير من صدر الحكم لصالحه — العيب الذي اشتمل عليه ترتيب الأقدمية غير متعلق بشخص رافع الدعوى وإنما متعلق ببطلان القاعدة ذاتها.
٦٤٢	المطلب السابع تنفيذ حكم الإلغاء المشوب بعدم المشروعية الشكلية
٦٤٣	المبدأ رقم (٦٩٢) : حالة الحكم بإلغاء القرار لعيب عدم الاختصاص.
٦٤٣	المادة رقم (٦٩٣) : حالة الحكم بإلغاء قرار الفصل لعدم الحصول على موافقة وكيل الوزارة وعدم العرض على لجنة فنية محددة قانوناً.
٦٤٤	المطلب الثامن تنفيذ الحكم بالإلغاء المشوب بعدم المشروعية الموضوعية
٦٤٥	المبدأ رقم (٦٩٤) : قراري تنحية رئيس القسم — أثر الحكم الصادر في شأن قرار التنحية الأول على قرار التنحية الثاني الصادر بعد صدور الحكم بإلغاء قرار التنحية الأول — تطبيق.
٦٤٩	المطلب التاسع تنفيذ أحكام إلغاء قرارات التعيين والترقية
٦٥٠	الفرع الأول كيفية تنفيذ الحكم
٦٥١	المبدأ رقم (٦٩٥) : إلغاء الحكم القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي رافع الدعوى لا يفيد منه غير المحكوم له (إلغاء نسبي).

٦٥١	<p>المبدأ رقم (٦٩٦) :</p> <p>الإلغاء الكلي والإلغاء الجزئي - يتحدد مدى الحكم بالإلغاء بما استهدفه.</p>
٦٥١	<p>المبدأ رقم (٦٩٧) :</p> <p>(١) الحكم الذي يصدر بإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من تخطي المحكوم لصالحه في الترقية لا يلغى القرار إلغاء كاملاً وإنما يلغيه فقط بالنسبة لتخطيه المحكوم لصالحه في الترقية، أي أنه يعتبر مرقى بهذا القرار حسب أقدميته. فهو في الواقع لا يمس الحقوق التي اكتسبها من رقوا بهذا القرار أو بالقرارات التي تليه.</p> <p>(٢) هذه القاعدة لا تسري إلا إذا أمكن ترقية المحكوم له دون المساس بحقوق من رقوا كما في حالة وجود درجة خالية يمكن ترقيته عليها، فإذا لم يكن ثمة درجة خالية، فلا محيص أمام الجهة الإدارية إلا أن تلغى ترقية آخر من رقوا بالقرار المطعون عليه.</p>
٦٥٢	<p>المبدأ رقم (٦٩٨) :</p> <p>للإدارة على سبيل الاستثناء الإبقاء على الترقية المطعون عليها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم لعدم زعزعة المراكز القانونية التي استقرت لذويها.</p>
٦٥٣	<p>المبدأ رقم (٦٩٩) :</p> <p>إلغاء الحكم للقرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور في الترقية - مقتضاه ومداه - وجوب إلغاء ترقية التالي في ترتيب الأقدمية وإصدار قرار بترقية من تخطى دوره وإرجاع أقدميته في هذه الترقية إلى التاريخ المعين لذلك في القرار الذي ألغى إلغاء جزئياً - ويعتبر من ألغيت ترقيته وكأنه لم يرق في القرار الملغى.</p>
٦٥٤	<p>المبدأ رقم (٧٠٠) :</p> <p>يترتب على تنفيذ الحكم بإلغاء القرار إلغاء جميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليماً ولو لم يطعن فيها بالإلغاء.</p>

٦٥٥	<p>المبدأ رقم (٧٠١) :</p> <p>الأصل أن الحكم لا يفيد منه سوى رافع الدعوى — إذا قام الحكم على بطلان قاعدة قانونية التزمته الإدارة في ترتيب الأقدميات تعيين عليها أن تجرى القاعدة على الوجه الذي أشار به الحكم ولو أفاد من ذلك غير من صدر لصالحه.</p>
٦٥٥	<p>الفرع الثاني</p> <p>الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم</p>
٦٥٧	<p>المبدأ رقم (٧٠٢) :</p> <p>التفرقة بين ما إذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على غش وقع من الموظف أو نتيجة لسعي غير مشروع من جانبه أو خطأ مادي، وبين ما إذا كانت قائمة على خطأ في التقدير من جانب الإدارة.</p> <p>(٢) إذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على غش وقع من الموظف أو نتيجة لسعي غير مشروع من جانبه ، فيجوز استرداد الفروق المالية التي قبضها الموظف تأسيساً على أنه لا يصح له أن يجنى ثمار غشه أو سعيه غير المشروع.</p> <p>(٣) إذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على خطأ مادي ، فيجوز استرداد الفروق المالية التي قبضها الموظف تأسيساً على أنه الخطأ المادي لا يكسب الموظف مركزاً قانونياً.</p> <p>(٤) إذا كانت الترقية الملغاة قد تمت بناء على خطأ في التقدير من جانب الإدارة، فلا يجوز استرداد تلك الفروق من الموظف استناداً إلى مقتضيات العدالة وإلى انتفاء الغبن عن الخزانة العامة حيث يقوم الموظف بأعباء الوظيفة التي رقى إليها طوال المدة التي انقضت منذ صدور قرار الترقية إلى حين إلغائها، وحيث تغنم الحكومة من جراء ذلك ما يؤديه الموظف من خدمات في وظيفته المرقى إليها.</p>
٦٥٨	<p>المبدأ رقم (٧٠٣) :</p> <p>وجوب رد الفروق التي يحصل عليها الموظف في جميع الحالات التي تلغى أو تسحب فيها قرارات التسوية أو الترقية المعيبة — عدا حالة</p>

	<p>الترقية التي تقوم بناء على خطأ في التقدير من جانب جهة الإدارة وتقترن بقيام الموظف بأعباء الوظيفة التي يرقى إليها فلا يجوز استرداد الفروق في هذه الحالة.</p>
٦٥٩	<p>المطلب العاشر</p> <p>تنفيذ أحكام إلغاء قرارات إنهاء الخدمة</p>
٦٦٠	<p>الفرع الأول</p> <p>كيفية تنفيذ الحكم</p>
٦٦١	<p>المبدأ رقم (٧٠٤) :</p> <p>قصر أثر الحكم بإلغاء قرار الفصل على مجرد تقرير عدم مشروعيته — مؤداه استمرار أثر القرار الخاطئ المخالف للقانون.</p>
٦٦١	<p>المبدأ رقم (٧٠٥) :</p> <p>(١) مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي القاضي بإلغاء القرار المطعون فيه، هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي حدده الحكم — القرار الملغى الصادر بالتسريح يستتبع إلغاؤه قضائياً بحكم اللزوم إعادة المدعى كما كان في وظيفته التي كان يشغلها عند تسريحه بمرتبتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرار بالتسريح</p> <p>(٢) لا يكفي أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة ولكن في مرتبة أننى ودرجة أقل. وإلا لكان مؤدى ذلك أن الحكم لم ينفذ في حقه تنفيذاً كاملاً بل نفذ تنفيذاً مبتوراً منقوصاً، وكان هذا بمثابة تنزيل له في مرتبة الوظيفة أو في درجتها وهو جزاء تأديبي مقنع.</p> <p>الإبقاء على تعيين الخلف وتعيين المدعى في وظيفة أخرى شاغرة من نفس المرتبة والدرجة.</p>
٦٦٣	<p>المبدأ رقم (٧٠٧) :</p> <p>على الإدارة دائماً أن تسحب قرار تعيين أو ترقية الخلف وحتى لو كان المحكوم له لم يطلب في دعواه صراحة إلغاء قرار تعيين خلفه.</p>

٦٦٤	<p>المبدأ رقم (٧٠٨) :</p> <p>(١) مقتضى اعتبار قرار التسريح كأن لم يكن هو وجوب اعتبار الوظيفة وكأنها لم تشغل قانوناً من الموظف المسرح. مما يستتبع وجوب إعادته فيها وتبعاً لذلك تحية من شغلها بعد قرار التسريح بقرار ما كان من المقدور قانوناً إصداره لولا أنه بني على خلو تم بقرار التسريح الباطل قانوناً (٢) فلا يكفي أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة ولكن في مرتبة أدنى ودرجة أقل.. ولا يجدي في تبرير مثل هذا التنفيذ المنقوص أن تكون الإدارة قد جازفت بعد إصدارها قرارها المعيب بشغل وظيفة المدعى، سواء بالتعيين فيها ابتداءً أو بالترفع إليها، فأقامت بتصرفها هذا صعوبة قوامها عدم وجود وظيفة شاغرة.. من نوع تلك التي كان يشغلها المدعى قبل تسريحه ليتمكن إعادته إليها. ما دامت الإدارة هي التي تسببت بتصرفها غير السليم في إيجاد هذه الصعوبة. وخلق الوضع غير القانوني الذي كان مثار دعوى الإلغاء، فلا يجوز لها أن تتحدى بخطئها في إيجاد هذا الوضع الذي لا ذنب للمدعى فيه. إذ لا يجوز أن يضار المدعى بذلك فيكون ضحية هذا الخطأ.</p>
٦٦٥	<p>الفرع الثاني</p> <p>الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم</p>
٦٦٦	<p>المبدأ رقم (٧٠٩) :</p> <p>استمرار الموظف في القيام بأعباء وظيفته خلال المدة اللاحقة لفصله لا يغير من اعتبار خدمته منتهية بتحقيق سببها - يعتبر الموظف خلال الفترة اللاحقة موظفاً واقعياً ، كما يعتبر الأجر الذي يستحقه بعد ذلك كمكافأة نظير العمل الذي يقوم به بعد انتهاء خدمته.</p>
٦٦٧	<p>المبدأ رقم (٧١٠) :</p> <p>(١) التزام جهة الإدارة بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه ولو لم يصدر القرار إطلاقاً دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن</p>

	<p>تنفيذه أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها وإكبارا لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته.</p> <p>(٢) تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار إنهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل مع ما يترتب على ذلك من آثار، مؤداه اعتبار خدمه العامل متصلة وحساب مدتها ضمن المدة المقررة لاستحقاق العلاوة الدورية والترقية.</p>
٦٦٧	<p>المبدأ رقم (٧١١) :</p> <p>(١) فإذا ما حكم بالإلغاء فان الإدارة تلتزم بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقا دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن التنفيذ، أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها وإكبارا لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته</p> <p>(٢) مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي حدده الحكم.</p>
٦٦٨	<p>المبدأ رقم (٧١٢) :</p> <p>طالما اعتبرت العلاقة الوظيفية ما زالت قائمة ، بموجب حكم إلغاء قرار إنهاء الخدمة ، فلا محيص من ترتيب آثارها وإعمال مقتضاها فلا تنزع مدد منها أو يتهاوى الحق فيها.</p>
٦٧٠	<p>المبدأ رقم (٧١٣) :</p> <p>المرتب حق للموظف غير مستمد من الوظيفة وحدها بل على ما يؤديه الموظف فعلا من عمل - إلغاء القرار الإداري بالفصل أو إنهاء الخدمة يقتضى استمرار صلة الموظف بوظيفته وما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بالترقية والأقدمية واستحقاق العلاوات والمعاش والمكافأة - شرط استحقاق المرتب أداء الموظف لعمله خلال مدة الفصل.</p>

٦٧٠	<p>المبدأ رقم (٧١٤) :</p> <p>إلغاء قرار الفصل لا يستتبع حتماً.. أن يستحق المطعون عليه مرتبه كاملاً عن مدة الفصل فالأصل الذي لا خلاف عليه هو أن المرتب مقابل الخدمات التي أداها الموظف للمرفق والمناطق في استحقاقه هو تسلم الموظف للعمل.</p>
٦٧١	<p>المبدأ رقم (٧١٥) :</p> <p>إلغاء قرار الفصل يجعل الرابطة الوظيفية وكأنها لا زالت قائمة بين العامل والجهة التي يعمل بها بكافة آثارها — إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يعيد للعامل حقه في الحصول على مرتبه طوال مدة فصله تلقائياً لأن الأصل في المرتب أنه مقابل العمل — الحيلولة بين العامل وبين أدائه العمل المنوط به بفصله ينشأ له مجرد حق في التعويض عن فصله إذا ما توافرت عناصره وأركانه.</p>
٦٧٢	<p>المطلب الحادي عشر</p> <p>تنفيذ أحكام إلغاء</p> <p>قرارات التخطي في الترقية</p>
٦٧٢	<p>الفرع الأول</p> <p>كيفية تنفيذ الحكم</p>
٦٧٣	<p>المبدأ رقم (٧١٦) :</p> <p>تنفيذ الحكم الصادر بإرجاع المدعى إلى الخدمة بحالته التي كان عليها لا يكسبه حقاً لم يكن له من قبل أو يجعل له ميزة على أقرانه — التنفيذ يكون بمجرد إرجاعه إلى ما كان عليه يوم فصله تماماً ثم تدريجه بعد ذلك في الترقيات مع زملائه كما لو كان ما زال باقياً في الخدمة.</p>
٦٧٣	<p>المبدأ رقم (٧١٧) :</p> <p>الحكم لا يفيد منه سوى رافع الدعوى إلا أنه إذا قام على بطلان قاعدة قانونية التزمته الإدارة في ترتيب الأقدميات تعين عليها أن تجري القاعدة على الوجه الذي أشار به الحكم ولو أفاد من ذلك غير من صدر لصالحه.</p>

٦٧٤	<p>المبدأ رقم (٧١٨) :</p> <p>لا يقتصر تنفيذ حكم الإلغاء على الأثر الهادم بما يقتضيه من إزالة القرار المحكوم بإلغائه، بل يصحب ذلك كأثر حتمي للحكم إعادة بناء مركز المحكوم له وكأن القرار المحكوم بإلغائه لم يصدر قط .</p>
٦٧٥	<p>المبدأ رقم (٧١٩) :</p> <p>الإدارة وهي تعيد إجراء حركة الترقيات من جديد فإنها تعيدها بإجراء المفاضلة بين جميع الشاغلين للدرجة المرقى منها. سواء في ذلك من سبقت ترقيتهم بالقرار الملغى أو من صدر الحكم لصالحه بالإلغاء النسبي أو المجرد أو برد الأقدمية إلى تاريخ العمل بالقرار الملغى، ومن لم يصدر لصالحه الحكم.</p>
٦٧٦	<p>المبدأ رقم (٧٢٠) :</p> <p>استناد الجهة الإدارية إلى سلطتها التقديرية في إجراء المفاضلة بين المرشحين على أساس الصلاحية في العمل والكفاية وحسن الدراية دون التقيد بالأقدمية- هذا الذي تذهب إليه يرد عليه قيد هو ألا يكون الحرمان أساسا من شغل الوظائف القيادية راجع إلى خطأ ارتكبته الجهة الإدارية ، وثبت بحكم قضائي حق المدعى في التعويض عن هذا الخطأ ، فيغدو والحال هذه من سقط المتاع أن تتمسح الجهة الإدارية لأن خطأها الذي ارتكبته بحرمان المدعى من فرصة شغل المناصب الرئاسية والقيادية في الوقت الذي يستحقه يشوب اختيارها عند إجراء المفاضلة في الترقية إلى الدرجات الأعلى خاصة وأن المدعى من بين المرشحين وأقدميته وكفايته تؤيدان ترشيحه.</p>
٦٧٧	<p>المبدأ رقم (٧٢١) :</p> <p>وعلى جهة الإدارة الالتزام بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار إطلاقا دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها إكبارا لسيادة القانون. والنزول عند مقتضياته.</p>

٦٧٨	<p>المبدأ رقم (٧٢٢) :</p> <p>البطلان الذي يؤدي إلى إلغاء القرار الإداري إلغاء مجرداً، إنما يعيب هذا القرار في ذاته، ومن ثم يكون من شأن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء، أن يضحي القرار المحكوم بإلغائه كأن لم يكن ، ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد - إذا صدر حكم بإلغاء قرار ترقية بعض العاملين إلغاء مجرداً، فيتعين على جهة الإدارة عند تنفيذ الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه، وعلى الإدارة أن تعيد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقيتهم مراعية وضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه الصحيح، وتكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يترد إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه، إذ أنه ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيتها في إجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بما لها من ولاية اختيارية في هذا الصدد.</p>
٦٨٠	<p>المبدأ رقم (٧٢٣) :</p> <p>كيفية تنفيذ الحكم بإلغاء ترقية إلى الدرجة الأولى - تطبيق.</p>
٦٨١	<p>المبدأ رقم (٧٢٤) :</p> <p>مدى الإلغاء وأثره يتحدد بما تبينه المحكمة من ذلك في أسباب الحكم ، وهو ما لا يستتبع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة اعتبار المدعى مرقى بالحكم ذاته وإنما بالقرار الذي يصدر من الإدارة بتنفيذاً له ، فهو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة - يجب إعادة ترتيب الأوضاع كأثر للإلغاء إلى وضعها القانوني الصحيح، ومن بينها ترتيب الأقدميات بين المرقين أصلاً بالقرار المطعون فيه والمرقين حكماً بمقتضى قضاء الإلغاء، وتحديد وضع الطاعن بين كل هؤلاء هو من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم</p>

٦٨٢	<p>وهي ناشئة بعده، وليس من شأن الحكم أن يستطرد إليها، وهو ما يقتضى عند منازعة الطاعن في سلامة ما اتخذته الإدارة تنفيذا للحكم من قرارات وإجراءات أن يقيم دعاوى جديدة في هذا الخصوص.</p> <p>المبدأ رقم (٧٢٥) :</p>
٦٨٢	<p>مقتضى أحكام الإلغاء النسبي فيما لو تعددت وكانت الوظيفة محل الترقية ووظيفة واحدة لا تتسع لكل من صدرت لصالحهم هذه الأحكام، إنما يرجع إلى الجهة الإدارية لتجربة بترقية الأولى من هؤلاء وفقا لأحكام القانون.</p>
٦٨٢	<p>الفرع الثاني</p> <p>الآثار المترتبة على تنفيذ الحكم</p>
٦٨٣	<p>المبدأ رقم (٧٢٦) :</p> <p>لمن تخطى في الترقية الحق في الحصول على الفرق بين المرتب الذي يتقاضاه فعلا والمرتب الذي كان سيحصل عليه لو رقى في موعده حتى دون النص على ذلك في الحكم، وإلا اعتبر ذلك تنفيذاً ناقصاً لحكم الإلغاء ما لم يكن في الحكم ما يحد من آثاره.</p>
٦٨٤	<p>المبدأ رقم (٧٢٧) :</p> <p>مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي عينه الحكم، إذ أن تنفيذ حكم الإلغاء يجب أن يكون كاملاً غير منقوص على الأساس الذي أقام عليه قضاءه، وفي الخصوص وبالمدى الذي حدده، ومن هنا كان لزاماً أن يكون التنفيذ موزوناً بميزان القانون في تلك النواحي والآثار كافة حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح.</p>

٦٨٩	<p>الفصل الثالث</p> <p>جزاءات الامتناع</p> <p>عن تنفيذ الأحكام</p>
٦٩٠	<p>المبحث الأول</p> <p>دعوى إلغاء قرار الامتناع</p> <p>عن تنفيذ الحكم</p>
٦٩٠	<p>المبدأ رقم (٧٢٨) :</p> <p>دعوى إلغاء قرار الامتناع عن تنفيذ الحكم القضائي لها نفس طبيعة الدعوى المقامة لإلغاء القرار الأصلي المحكوم بإلغائه - المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه هي ذاتها التي تختص بنظر الطعن في القرار السلبي بعدم التنفيذ. وذلك سواء أكان الطعن بطريق مباشر أم بطريق غير مباشر.</p>
٦٩١	<p>المبدأ رقم (٧٢٩) :</p> <p>امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع يعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر - أساس ذلك : رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولاً على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما يعد من صميم وجوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف</p>

٦٩٤	<p>للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (٧٣٠) :</p>
٦٩٥	<p>تسترد الجهة الإدارية حريتها وسلطانها التقديرية في إجراء التصرف من جديد — شرط ذلك أن يأتي تصرفها مطابقاً لأحكام القانون وما أشار به الحكم القاضي بالإلغاء فإن لم تفعل فإن الرقابة القضائية تفرض سلطانها لتعيد لصاحب الحق حقه.</p> <p>المبحث الثاني</p> <p>دعوى التعويض</p>
٦٩٥	<p>المبدأ رقم (٧٣١) :</p> <p>الحكم بعدم مشروعية القرار الإداري لوجه من أوجه عدم المشروعية الأربعة كاف للقضاء بالإلغاء.. أما في نطاق التعويض فلا تكون لزاماً مصدراً للمسئولية ولا تستتبع حتماً التعويض في كافة الأحوال.</p>
٦٩٦	<p>المبدأ رقم (٧٣٢) :</p> <p>قيام عنصر الخطأ الموجب لمساءلة الجهة الإدارية عن التعويض عما نجم من أضرار عن تراخيها في تنفيذ الحكم القضائي النهائي مدة طويلة دون مبرر من الواقع أو القانون.</p>
٦٩٦	<p>المبدأ رقم (٧٣٣) :</p> <p>تقاعس الجهة الإدارية أو امتناعها دون وجه عن تنفيذ الحكم في وقت مناسب يعتبر بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون يوجب لصاحب الشأن الحق في التعويض.</p>
٦٩٧	<p>المبدأ رقم (٧٣٤) :</p> <p>يشترط ألا يكون للتأخير في تنفيذ الحكم ما يبرره من قوة قاهرة.</p>

٦٩٧	<p>المبدأ رقم (٧٣٥) :</p> <p>التأخير في تنفيذ الحكم لا ينبغي أن يتجاوز مجرد تسلسل الإجراءات الإدارية العادية بحيث لا يشوبها تعسف ظاهر أو رغبة متعمدة في تعطيل تنفيذ الحكم أو تحد لأمر القضاء.</p>
٦٩٧	<p>المبدأ رقم (٧٣٦) :</p> <p>الحكم قد قضى بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى المدعى فيها فإنه يتعين على الإدارة تنفيذاً للحكم أن تضع الأمور في نصابها الصحيح بأن تعتبر ترقيته من تاريخ القرار المذكور الذي تخطاه بما يستتبع ذلك من آثار مالية ومنها حقه في تعويضه عما فاتته بسبب ذلك القرار الخاطئ.</p>
٦٩٨	<p>المبدأ رقم (٧٣٧) :</p> <p>امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم يعتبر إجراءً خاطئاً ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضي به — تنفيذ الإدارة الحكم على نحو غير المقصود نتيجة خطأ الإدارة في التفسير هو أمر مغتفر يترتب عليه تخلف سند التعويض.</p>
٦٩٨	<p>المبدأ رقم (٧٣٨) :</p> <p>لا تسأل الإدارة في حالة الخطأ الفني اليسير في تفسير القاعدة القانونية، ذلك أن الإدارة عندئذ لا تنتكر للحكم ولا تتجاهله.</p>
٦٩٩	<p>المبدأ رقم (٧٣٩) :</p> <p>لا تعتبر الإدارة قد ارتكبت خطأً إلا إذا خالفت ما استقر عليه الرأي ولم يعد محلاً للمناقشة بين رجال المهنة أو الفن وأصبحت جمهرتهم تسلم به فعندئذ يبدو الخروج على هذا الرأي المستقر خطأً يترتب المسؤولية، جسيماً كان هذا الخروج أو يسيراً.</p>
٦٩٩	<p>المبدأ رقم (٧٤٠) :</p> <p>امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم يترتب مسئوليتها لأنه يعتبر إجراءً خاطئاً ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام</p>

٧٠٠	<p>حجية الشيء المقضي به.</p> <p>المبدأ رقم (٧٤١) :</p>
	<p>امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويضات — لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه قانوني.</p>
٧٠٠	<p>المبدأ رقم (٧٤٢) :</p> <p>لا يجوز لقرار الإداري في الأصل أن يعطل تنفيذ حكم قضائي وإلا كان مخالفا للقانون — يجب أن تقدر الضرورة بقدرها وأن يعرض صاحب الشأن إن كان لذلك وجه.</p>
٧٠١	<p>المبدأ رقم (٧٤٣) :</p> <p>يشترط في الضرر في جميع الأحوال أن يكون محقق الواقع فلا يدخل في حسابه الأضرار الاحتمالية.</p>
٧٠٢	<p>المبدأ رقم (٧٤٤) :</p> <p>عدم تنفيذ الحكم يعد امتحاناً وإخلالاً بكرامة المدعي أثره استحقاق التعويض الأدبي.</p>
٧٠٢	<p>المبدأ رقم (٧٤٥) :</p> <p>إصرار الوزير على عدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة وتقضي به ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقراراً ثابتاً. ومن ثم وجب اعتبار خطأ الوزير خطأ شخصياً يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به.</p>
٧٠٣	<p>المبدأ رقم (٧٤٦) :</p> <p>المسئولية عن تنفيذ الأحكام تقع على الرئيس المسئول في الوزارة أو المصلحة حسب تنظيمها الإداري وليس الموظف المكلف بالتنفيذ.</p>

٧٠٣	المبحث الثالث المسئولية التأديبية
٧٠٤	المبحث الرابع المسئولية الجنائية
٧٠٧	الفصل الرابع التطبيقات القضائية في تنفيذ الأحكام
٧٠٩	المبحث الأول مبادئ محكمة القضاء الإداري في تنفيذ الأحكام
٧٠٩	المبدأ رقم (٧٤٧) : يلزم أن يكون إجراء تنفيذ الحكم بإلغاء قرار إداري على أساس مقتضى الحكم حسبما يبين من أسباب في حدود الموضوع الذي تناوله القرار المقضي بإلغائه وفي ضوء ما تنازع عليه الطرفان وتجادلا فيه وقالت فيه المحكمة كلمتها.
٧٠٩	المبدأ رقم (٧٤٨) : لوزير أن يصدر من القرارات ما يعتبر تنفيذا لحكم صادر ضده بإلغاء قرار صدر منه لأن من واجبه تنفيذ هذا الحكم وإعمال الآثار المترتبة على هذا التنفيذ، ولا يغير من اختصاصه في التنفيذ نقل الموظف المحكوم بإلغاء ترقيته إلى جهة أخرى غير تابعة له خصوصا وقد اقتصر الوزير في قراره هذا على المدة السابقة على نقل الموظف التي كان فيها تابعا له.
٧١٠	المبدأ رقم (٧٤٩) : مناط تنفيذ الأحكام هو وجود مصلحة فيها لطالبي التنفيذ — استهداف المدعي الحكم له بالطلب الأصلي، وتقدم بطلبه الاحتياطي هو على سبيل الوقاية إذا ما فشل في الطلب الأول — قضاء المحكمة بإجابته إلى طلبه الأصلي وتزيداً بالقضاء لصالحه في الطلب الاحتياطي —

	يتعين عند التنفيذ أن يستبعد ما اشتمل عليه الحكم المذكور من قضاء للمدعى بطلبه الاحتياطي.
٧١١	المبدأ رقم (٧٥٠) : عدم مساءلة جهة الإدارة في حالة الخطأ الفني اليسير في تفسير الحكم، ذلك لأن الإدارة لا تنتكر للحكم أو تتجاهله ومما لا شك فيه أن امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم -وقد حاز قوة الشيء المقضي به- يعتبر إجراء خاطئاً ينطوي على مخالفة أصل من الأصول القانونية هو احترام حجية الشيء المقضي به فإذا نفذت الإدارة الحكم ولكنها نفذته على نحو غير المقصود فيكون خطأ الإدارة في التفسير مغتفراً.
٧١١	المبدأ رقم (٧٥١) : ليس من شأن الحكم الصادر بإرجاع المدعى إلى الخدمة بحالته التي كان عليها أن يكسبه حقاً لم يكن له من قبل أو يجعل له ميزة على أقرانه.
٧١٢	المبدأ رقم (٧٥٢) : امتناع الحكومة عن تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة ضدها ينطوي على إخلال خطير بقوة الشيء المقضي به.
٧١٢	المبدأ رقم (٧٥٣) : (١) فليس لرجال الإدارة العامة مهما علا شأنها أية سلطة في التعقيب على الأحكام بل الواجب يقضى عليهم بتنفيذها احتراماً للقانون وإعمالاً للصيغة التنفيذية التي تزيل بها الأحكام والتي تلزم الجهات المختصة بالمبادرة إلى تنفيذها وإجراء مقتضاها (٢) إصرار الهيئة المدعى عليها على عدم تنفيذ الحكم ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول العامة الواجبة الاحترام إقراراً للنظام والطمأنينة وتثبيتاً للحقوق والروابط الاجتماعية كما أنها تنطوي على قرار إداري سلبي خاطئ. (٣) يعتبر في حكم القرار الإداري امتناع جهة الإدارة عن إصدار

٧١٣	<p>قرار كان من الواجب عليها إصداره وفقا للقانون وقد كان واجبا على الهيئة المدعى عليها إصدار قرارها بتنفيذ الحكم المشار إليه إعمالا لأحكام قانون مجلس الدولة التي تقضى بوجوب المبادرة إلى تنفيذ أحكامه وهذا الامتناع الخاطئ عن تنفيذ الحكم يستوجب مسئولية الهيئة المدعى عليه عن التعويض عما ترتب عليه من ضرر.</p> <p>المبدأ رقم (٧٥٤) :</p>
٧١٤	<p>أحكام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة نهائية تجرى في شأنها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به، وواجبة التنفيذ دون أن يكون لرجال الإدارة العاملة وعلى رأسهم الوزراء أية سلطة في التعقيب عليها، بل الواجب عليهم تنفيذها احتراما لنصوص القانون ما لم تنشأ بعد صدورها عقبات قانونية يكون من شأنها الحيلولة دون تنفيذها.</p> <p>المبدأ رقم (٧٥٥) :</p>
٧١٥	<p>مقتضى الحكم الصادر من هذه المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من ترك المدعى في الترقية تنسيقا بالأقدمية المطلقة استحقاق المدعى للترقية بدلا ممن تخطاه ولذلك كان من المتعين إصدار قرار بترقيته بدلا ممن كان قد تخطاه بعد أن ألغيت ترقيته بالحكم، فإذا كانت الحكومة قد أعادت الترقية من جديد وتركت بدعوى أن الدور لم يدركه فإنها تكون قد جاوزت ما قضت به المحكمة لأن الإلغاء المحكوم به جزئيا ونسبيا فقط ومن ثم فلا يصح أن يؤخذ المدعى بتصرفها المذكور بعد أن أصبح الحكم الصادر لصالحه حجة له بما قضى به لا يجوز للسلطة الإدارية نقضها فتعود إلى مناقشة أقدمية المدعى.</p> <p>المبدأ رقم (٧٥٦) :</p>
	<p>يكون طلب التعويض عن التأخير في تنفيذ الأحكام غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه إذا كان السبب في تأخير تنفيذ الأحكام يرجع إلى تبادل المكاتبات بين الوزارة ووزارة المالية وديوان الموظفين للرجوع إليها في شأن تنفيذ هذه الأحكام ولم يكن هذا التأخير</p>

٧١٦	<p>نتيجة تقصير من الوزارة .</p> <p>المبدأ رقم (٧٥٧) :</p> <p>التعويض عن عدم التنفيذ الجزئي للحكم يتخلف أساسه إذا ثبت أن الجهة الإدارية لم تفكر في الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى بل ولم تتراخ في تنفيذه أكثر من الوقت الملائم بل بادرت نفسها إلى تنفيذه تنفيذاً جزئياً عقب إعلانها به بفترة وجيزة واتخذت في الوقت نفسه الإجراءات اللازمة لاستكمال تنفيذه طبقاً للأوضاع الإدارية وتصرفها على هذا الوجه ينفي عنها ولا شك مظنة التمرد أو الرغبة في الإعنات.</p>
٧١٦	<p>المبدأ رقم (٧٥٨) :</p> <p>واجب الجهة الإدارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام في وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلانها، فإن هي تقاعست أو امتنعت دون حق عن التنفيذ في وقت مناسب أعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون، يوجب لصاحب الشأن حقاً في التعويض.</p>
٧١٧	<p>المبدأ رقم (٧٥٩) :</p> <p>عدم تنفيذ أحكام مجلس الدولة وهي أحكام تحوز قوة الأمر المقضي به يعتبر مخالفة قانونية تستوجب التعويض فإن قصر رجل الإدارة في تنفيذها كان ذلك منه خطأ مصلحياً تحققت معه مسئوليته وحقت مساءلته بتعويض المضرور إن تحقق الضرر.</p>
٧١٧	<p>المبدأ رقم (٧٦٠) :</p> <p>(١) امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به وواجب له النفاذ هو مخالفة قانونية صارخة تستوجب مسئولية الحكومة عن التعويضات</p>
	<p>(٢) لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة الفوضى وفقدان الثقة في سيادة القانون.</p>

٧١٧	<p>المبدأ رقم (٧٦١) :</p> <p>التنفيذ الصحيح للحكم الصادر بإلغاء نقل موظف يقتضى لزوماً إعادته إلى وظيفته الأولى بالذات احتراماً للأثر القانوني لحكم الإلغاء.</p>
٧١٨	<p>المبدأ رقم (٧٦٢) :</p> <p>(١) إصرار الوزير على عدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة وتقتضى به ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقراراً ثابتاً (٢) تعتبر المخالفة القانونية للوزير في هذه الحالة خطيرة وجسيمة لما تنطوي عليه من خروج سافر على القوانين فهي عمل غير مشروع ومعاقب عليه بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات. (٣) يعتبر خطأ الوزير شخصياً يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به، ولا يؤثر في ذلك انتفاء الدوافع الشخصية لديه، أو قوله بأنه ينبغي من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة، ذلك أن تحقيق هذه المصلحة لا يصح أن يكون عن طريق ارتكاب أعمال غير مشروعة.</p>
٧١٩	<p>المبدأ رقم (٧٦٣) :</p> <p>والقاعدة في تنفيذ أحكام الإلغاء تقضى بتحمل الجهة الإدارية للالتزامين أحدهما (سلبي) بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء تنفيذي يترتب عليه حدوث أثر للقرار بعد إلغائه ، وثانيهما (إيجابي) باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم مع تطبيق نتائجها القانونية وذلك على أساس افتراض عدم صدور القرار الملغى ابتداءً فيرد ما كان إلى ما كان وتسوى الحالة على هذا الوضع.</p>
٧١٩	<p>المبدأ رقم (٧٦٤) :</p> <p>مقتضى الحكم الصادر بالإلغاء إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى على أن تمتنع الإدارة عن اتخاذ أي إجراء تنفيذي ينبغي عليه ترتيب أثر لهذا القرار بعد ذلك وأن تتخذ</p>

	<p>الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مؤدى الحكم مع تطبيق نتائجه القانونية على أساس افتراض، عدم صدور القرار الملغى من بادئ الأمر وتسوية الحالة على هذا الوضع، ومن ثم تسترد سلطتها في هذه الحدود في الإفصاح عن إرادتها لإحداث مراكز قانونية حسبما لا يتعارض مع هذا الحكم.</p>
٧٢٠	<p>المبدأ رقم (٧٦٥) :</p> <p>إلغاء القرار يقتضى افتراض عدم صدوره ابتداء ورد الأمر إلى ما كان. فليس يحق للموظف الذي ألغيت ترقيته بحكم قضائي نهائي، أن يطالب بإبقاء ترقيته الملغاة وإلا كان في ذلك خروج على مقتضى هذا الحكم النهائي، على أنه إذا كان ثمة درجات خالية عند التنفيذ فإنه يمكن لجهة الإدارة في هذه الحالة ترقية هذا الموظف على إحداها بشرط أن تتوافر فيه شروط الترقية، وهى بعد بذلك ولاية اختيارية لا يصح إلزام الجهة الإدارية على استعمالها في تاريخ معين إلا أن تكون الترقية حتمية.</p>
٧٢١	<p>المبدأ رقم (٧٦٦) :</p> <p>النتيجة الطبيعية التي تترتب على صدور الحكم بإلغاء قرار فصل موظف عام أن يعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور قرار الفصل وتنفيذ هذا الحكم يقتضى إعادة الموظف الذي حكم بإلغاء قرار فصله إلى ذات وظيفته التي كان قد فصل منها بالقرار المحكوم بإلغائه كما لو كان هذا القرار لم يصدر قط.</p>
٧٢٢	<p>المبدأ رقم (٧٦٧) :</p> <p>الحكم الصادر بإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من تخطى المحكوم لصالحه في الترقية لا يلغى القرار إلغاء كاملاً، وإنما يلغيه فقط بالنسبة لتخطيه المحكوم لصالحه في الترقية، أي أنه يعتبر مرقى بهذا القرار حسب أقدميته، فهو في الواقع لا يمس الحقوق التي اكتسبها من رقوا بهذا القرار أو بالقرارات التي تليه، إلا حيث تستحيل ترقية المحكوم لصالحه إلا بالمساس بهذه الحقوق.</p>

	<p>(٢) إذا كانت ثمة درجة خالية وقت تنفيذ الحكم وجبت ترقية المحكوم لصالحه عليها وإرجاع أقدميته فيها إلى تاريخ القرار المطعون فيه، فإذا لم تكن ثمة درجة خالية فلا محيص أمام الجهة الإدارية إلا أن تلغى ترقية آخر ممن رقوا بالقرار المطعون عليه إذا لم تكن قد صدرت قرارات ترقية تالية له، فإن كانت قد صدرت وجب إلغاء ترقية آخر المرقين في آخر قرار صدر، إذ هو في الواقع الذي كان لن يرقى لو سارت الأمور في وضعها الطبيعي.</p> <p>(٣) القول بقصر الإلغاء على من رقى بالقرار المطعون فيه يترتب عليه أن يسبقه من رقوا بالقرارات التي تلت القرار المطعون عليه ممن هم أحدث منه وممن يلونه في الأقدمية فيها بغير موجب أو مقتضى، وتكون الجهة الإدارية قد أزالت شذوذا بشذوذ مثله وهو ما لا يقبله أحد.</p>
٧٢٣	<p>المبدأ رقم (٧٦٨) :</p> <p>الطعن في القرارات الإدارية من شأنه أن يزعزع جميع المراكز القانونية المترتبة على صدورها، فإن الحكم بإلغاء قرار إداري معين يترتب على تنفيذه إلغاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سليما، وما دام قد اتضح بطلان هذا الأساس فإن القرارات التي بنيت عليه تنهار، ولو لم يطعن فيها بالإلغاء ويجوز إلغاؤها إذا كان هذا التنفيذ يتعذر إجراؤه بدون إجراء هذا الإلغاء.</p>
٧٢٤	<p>المبدأ رقم (٧٦٩) :</p> <p>تنفيذ الحكم بإلغاء قرار نقل.</p>
٧٢٤	<p>المبدأ رقم (٧٧٠) :</p> <p>الحكم بالإلغاء قد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار المطعون فيه وبذلك ينعدم القرار كله ويعتبر كأنه لم يكن بالنسبة لجميع المرقين، وقد يكون جزئيا أو نسبيا منصبا على خصوص معين، فيحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء - يستتبع ذلك أن يصدر قرار بترقية من تخطى في دوره وبأن ترجع أقدميته في هذه الترقية إلى التاريخ</p>

٧٢٥	<p>المعين لذلك في القرار الذي ألغى - إذا كانت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل أن يصدر حكم الإلغاء فإن أثر هذا الحكم يخول للإدارة تصحيح الأوضاع بالنسبة للقرارات التالية ما دامت الترقيات فيها جميعا مناطها الدور وترتيب الأقدمية عند النظر في الترقية.</p> <p>المبدأ رقم (٧٧١) :</p>
٧٢٥	<p>كيفية تنفيذ حكم بإلغاء قرار التخطي في الترقية.</p> <p>المبدأ رقم (٧٧٢) :</p> <p>تنفيذ حكم بإلغاء قرار تخطي في الترقية - الأحقية في تسوية الراتب باعتبار أقدميته في الدرجة المرقى إليها من تاريخ صدور القرار المطعون فيه.</p>
٧٢٥	<p>المبدأ رقم (٧٧٣) :</p> <p>آثار الإلغاء المجرد تحكمها قاعدة عامة مقتضاها أن تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى، على اعتبار أنه لم يصدر أصلا. على أنه من جهة أخرى، يجب أن يلاحظ أنه إذا صدر قانون لاحق للإلغاء يعدل من نظام الترقيات، فـ الأثر المباشر لهذا القانون هو تطبيق أحكامه على جميع الترقيات التي تجرى تحت ظله.</p>
٧٢٦	<p>المبحث الثاني</p> <p>مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p> <p>في تنفيذ الأحكام</p>
٧٢٦	<p>المبدأ رقم (٧٧٤) :</p> <p>تنفيذ منطوق الحكم بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية واستناده في ذلك إلى الأقدمية الواجب اعتبارها للمدعى التي تجعله أقدم من المطعون على ترقيتها في ضوء الأسباب المرتبطة به يقتضى صرف الفروق المالية المترتبة على الإلغاء كأثر حتمي له.</p>
٧٢٧	<p>المبدأ رقم (٧٧٥) :</p> <p>الحكم بإلغاء قرار الترقية قد يكون شاملا لجميع أجزائه، وهذا هو الإلغاء الكامل، وبذلك يعتبر القرار كله كأن لم يكن وتمحى آثاره من</p>

	وقت صدوره بالنسبة إلى جميع المرقين، وقد يكون جزئياً منصبا على خصوص معين فيتحدد مداه بهذا الخصوص على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء - كيفية تنفيذ الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الترقية.
٧٢٧	المبدأ رقم (٧٧٦) : تنفيذ الحكم - أثره - قيام الجهة الإدارية بتنفيذ المطعون فيه وإقرار الطاعن بذلك يؤدي إلى انتهاء الخصومة .
٧٢٨	المبدأ رقم (٧٧٧) : تنفيذ الحكم - التعويض عن عدم تنفيذ الحكم.
٧٢٨	المبدأ رقم (٧٧٨) : تنفيذ حكم الإلغاء - الحكم الصادر بإلغاء قرار ترقية قد يكون شاملاً لجميع أجزائه وبذلك ينعدم القرار كله ويعتبر كأنه لم يكن بالنسبة إلى جميع المرقين - وقد يكون جزئياً منصباً على خصوص معين فيتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء - إلغاء القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور في هذه الترقية - كيفية تنفيذه .
٧٢٩	المبدأ رقم (٧٧٩) : تنفيذ الحكم - سلطان المحكمة ينحسر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكمها فيها - يتحدد موضوع طلب تفسير الحكم في ألا يتعلق بأسباب منفكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام ، ولا تستغل عبارة على الفهم ولا تبعث على الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم .
٧٣٠	المبدأ رقم (٧٨٠) : لا يجوز تنفيذ الأحكام بحسب الأصل إذا كان الطعن فيها بالطرق العادية ما زال مفتوحاً أما الطعن بالطرق غير العادية فالأصل أنه لا يوقف التنفيذ.
٧٣١	المبدأ رقم (٧٨١) : تنفيذ حكم المحكمة التأديبية - الاختصاص بنظر دعوى إلغاء قرار

٧٣١	<p>الامتناع عن تنفيذ حكم المحكمة التأديبية .</p> <p>المبدأ رقم (٧٨٢) :</p>
	<p>كيفية تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار الصادر بتقرير كفاية أحد الموظفين - ينصب البطلان فقط على الإجراء المعيب وحده في الحدود وبالقيود وبالقدر الذي قرره المشرع - مؤدى ذلك أنه لا تثريب على الهيئة إن هي اعتدت بتقديرات الرئيس المباشر والمدير المحلى السابقة التي لم يمسهما الحكم المشار إليه ثم تداركت العيب الذي شاب تقدير الرئيس الأعلى بأن قدر هذا الرئيس درجات الكفاية بالرموز والأرقام الحسابية مدعمة بأسبابها على النحو الثابت بنموذج التقدير.</p>
٧٣٢	<p>المبدأ رقم (٧٨٣) :</p> <p>تنفيذ الأحكام الصادرة بالإدماج في هيئة الشرطة - لا تعدو أن تكون بياناً بما قد يترتب على ادماجه في هيئة الشرطة برتبة لواء تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من احتمال إحالته إلى المعاش نتيجة أعمال الجهة الإدارية سلطتها التقديرية التي خولها لها المشرع في هذا الشأن.</p>
٧٣٣	<p>المبدأ رقم (٧٨٤) :</p> <p>تنفيذ الحكم بإلغاء قرارات التخطي في الترقية - إثبات أحقية المدعى في ألا يسبقه المطعون في ترقيته إلى هذه الترقية في التاريخ الوارد بالقرار المطعون فيه.</p>
٧٣٤	<p>المبدأ رقم (٧٨٥) :</p> <p>وجوب احترام حجية الأحكام وعدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة لمن صدرت لصالحهم الأحكام إلا بنص صريح بذلك في القانون.</p>
٧٣٥	<p>المبدأ رقم (٧٨٦) :</p> <p>لا يجوز لقرار إداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي ، جواز ذلك استثناء إن كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً إخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه ، ومثال ذلك بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية بموافقة رئيس الجمهورية بالاستيلاء على عقار تشغله مدرسة خاصة</p>

	بجمعية بعد صدور حكم بإخلائه بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧.
٧٣٦	المبدأ رقم (٧٨٧) : لا يجوز لقرار إداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي نهائي - جواز ذلك استثناء إذا كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً إخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه - مثال بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية والتعليم بالاستيلاء على عقار تشغله مؤسسة ملجأ البنات بالإسكندرية.
٧٣٧	المبدأ رقم (٧٨٨) : الأحكام النهائية واجبة النفاذ يكون تنفيذها طبقاً لما يقرره منطوقها مكملاً للأسباب التي لا يقوم المنطوق إلا بها باعتبار أن الحكم ما هو إلا تطبيق للقانون الذي أنشأ أو قرر الحق المحكوم به.
٧٣٨	المبدأ رقم (٧٨٩) : تنفيذ حكم الإلغاء المجرد - الطبيعة الخاصة التي يتسم بها تنفيذ أحكام الإلغاء المجرد من إجراءات مطولة لما لها من آثار بعيدة المدى على مراكز العاملين الذين سيعاد النظر في ترقيةاتهم وتسوياتهم - تطبيق .
٧٣٩	المبدأ رقم (٧٩٠) : تنفيذ أحكام الإلغاء المجرد لقرارات التخطي في الترقية - تطبيق.
٧٤١	المبدأ رقم (٧٩١) : يتحدد مركز الموظف بصدور قرار من الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم - حساب الميعاد من تاريخ التنفيذ الكامل - الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري هي كاشفة للحقوق وليست مقررة لها.
٧٤٢	المبدأ رقم (٧٩٢) : تنفيذ الحكم - الصورة التنفيذية للحكم - أحوال إعطاء صورة تنفيذية ثانية للحكم.
٧٤٢	المبدأ رقم (٧٩٣) : تنفيذ الحكم - عدم صرف الفروق المالية كأثر من آثاره - طلب تفسير الحكم أو إضافة عبارة " الفروق المالية " - عدم قبوله - أساس ذلك.

٧٤٣	المبدأ رقم (٧٩٤) : تنفيذ أحكام التصحيح والإزالة - تراخي الموظف المسئول في تنفيذ حكم الإزالة أو التصحيح، وتمادي المالك في أعمال البناء لا يمنع من تنفيذ الحكم بالإزالة أو التصحيح.
٧٤٣	المبدأ رقم (٧٩٥) : تنفيذ الأحكام الجنائية - الطبيعة القانونية لقرار تنفيذ الحكم الجنائي.
٧٤٤	المبدأ رقم (٧٩٦) : تنفيذ الأحكام - إذا كان الحكم الصادر بالإلغاء قاطع الدلالة في إعدام القرار وإزالته من الوجود دون أن تكون جهة الإدارة ملزمة باتخاذ أي إجراء تنفيذي فلا تثريب عليها أن لم تصدر هذا القرار ويمتنع الرجوع عليها قضاءً.
٧٤٤	المبدأ رقم (٧٩٧) : تنفيذ الحكم الصادر بالنقل - أثر تنفيذ الحكم علي الحق في التعويض.
٧٤٥	المبدأ رقم (٧٩٨) : مقتضى تنفيذ الحكم بإلغاء قرار وزير الداخلية ترقيته الضابط إلى رتبة اللواء وصرف مستحقاته عنها وهي تمثل كل ما لحق الطاعن من ضرر - يعتبر ذلك خير تعويض عن الأضرار.
٧٤٥	المبدأ رقم (٧٩٩) : المنازعة في تنفيذ الحكم ، يتعين ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم .
٧٤٦	المبدأ رقم (٨٠٠) : نهوض الجهة الإدارية إلى تنفيذ الحكم بإلغاء قرار النقل تنفيذاً كاملاً بإزالة كل ما يترتب عليه من آثار - يعتبر ذلك كاف وحده لجبر كافة الأضرار الأدبية التي تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار.
٧٤٧	المبدأ رقم (٨٠١) : على المحضر متى قدم إليه طلب التنفيذ مرفقا به ما تطلبه القانون من أوراق واجب القيام بالتنفيذ.

٧٤٧	<p>المبدأ رقم (٨٠٢) :</p> <p>إذا كان القرار الملغى يصبح بمجرد الحكم معدوم الوجود من الناحية القانونية إلا أن الأمر قد يتطلب في بعض الحالات تدخلا من جانب الإدارة بإصدار قرار بتنفيذ مقتضى حكم الإلغاء كما قد لا يتطلب الأمر صدور مثل هذا القرار، ومرد ذلك في النهاية ظروف كل حالة وملاستها - حيث يتطلب الأمر من الإدارة إصدار مثل هذا القرار ولا تفعل يكون امتناعها بمثابة القرار السلبي الذي يجوز لكل ذي مصلحة أن يستعدى عليه قضاء الإلغاء أو قضاء التعويض بحسب الأحوال - حيث يكون الحكم الصادر بالإلغاء قاطع الدلالة في إعدامه القرار وإزالته من الوجود، دون أن تكون الإدارة مطالبة باتخاذ أي إجراء تنفيذي فلا تثريب عليها إن هي لم تصدر قرارا تنفيذيا بذلك.</p>
٧٤٨	<p>المبدأ رقم (٨٠٣) :</p> <p>مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي الذي قضى بإلغاء القرار المطعون فيه هو إعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذي حدده الحكم.</p>
٧٤٩	<p>المبدأ رقم (٨٠٤) :</p> <p>(١) الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة - تلك نتيجة لا معدي عنها إدراكا للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء - التزام الإدارة بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقا دون أن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولا عند حجية الأحكام</p> <p>(٢) تنفيذ حكم الإلغاء يجب أن يكون كاملا غير منقوص على الأساس الذي أقام عليه قضاءه، وفي الخصوص وبالمدى الذي حدده، ومن هنا كان لزاما أن يكون التنفيذ موزونا بميزان القانون في تلك النواحي والآثار كافة حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح</p>
٧٥٠	<p>المبدأ رقم (٨٠٥) :</p> <p>إلغاء قرار الفصل يجعل الرابطة الوظيفية وكأنها لا زالت قائمة بين</p>

العامل والجهة التي يعمل بها بكافة آثارها — إلا إن ذلك ليس من شأنه أن يعيد للعامل حقه في الحصول على مرتبه طوال مدة فصله تلقائياً ذلك لأن الأصل في المرتب أنه مقابل العمل — طالما أنه قد حيل بين العامل وبين أدائه العمل المنوط بفصله وحرمت الجهة التي يعمل بها من خدماته طوال مدة الفصل، فإن العامل ينشأ له مجرد حق في التعويض عن فصله إذا ما توافرت عناصره وأركانها.

المبدأ رقم (٨٠٦) :

٧٥١

(١) يجوز — استثناءً — صدور بعض القرارات بأثر رجعي، ومنها القرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة عن جهات القضاء الإداري بإلغاء قرارات إدارية إلغاءً مجرداً أو نسبياً .

(٢) الحكم الصادر بإلغاء قرار إداري، قد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليماً فيسمى الإلغاء نسبياً أو جزئياً، وقد يكون الإلغاء شاملاً لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار بكل آثاره، أي يترتب عليه إعدام القرار كله، وهو ما يسمى الإلغاء المجرد أو الكامل .

(٣) البطلان الذي يؤدي إلى إلغاء القرار الإداري إلغاءً مجرداً، إنما يعيب هذا القرار في ذاته، ومن ثم يكون من شأن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء، أن يضحى القرار المحكوم بإلغائه كأن لم يكن ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلغاء المجرد .

(٤) إذا صدر حكم بإلغاء قرار ترقية بعض العاملين إلغاءً مجرداً، فيتعين على جهة الإدارة عند تنفيذ الحكم أن تزيل القرار المذكور وكافة ما يترتب عليه من آثار بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه ، وعليها أن تعيد النظر في المراكز القانونية للعاملين الذين ألغيت ترقية مراعية وضع كل عامل في المركز القانوني الذي يستحقه على الوجه الصحيح .

(٥) تكون إعادة الترقية الملغاة بالنسبة لمن يستحقها بأثر رجعي يترد

	إلى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ الحكم بإلغائه، إذ أنه ليس للإدارة بعد أن أفصحت عن نيّتها في إجراء الترقية في وقت معين أن تعود بعد إلغائها وتتمسك بما لها من ولاية اختيارية في هذا الصدد.
٧٥٣	المبدأ رقم (٨٠٧) : كيفية تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم القضاء الإداري الصادر بإلغاء قرار تخطي في الترقية - تطبيق.
٧٥٤	المبدأ رقم (٨٠٨) : وعلى جهة الإدارة الالتزام بتنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه كما لو لم يصدر هذا القرار إطلاقاً دون إن يكون لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعس فيه على أي وجه نزولاً عند حجية الأحكام وإعلاء شأنها إكباراً لسيادة القانون. والنزول عند مقتضياته - تطبيق.
٧٥٥	المبدأ رقم (٨٠٩) : تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري.
٧٥٥	المبدأ رقم (٨١٠) : حكم الإلغاء يحقق بذاته إعدام الأثر القانوني المباشر للقرار منذ تقريره دون أن يتوقف ذلك على تدخل جهة الإدارة - جرى الأمر على أن تصدر تلك الجهة قراراً كإجراء تنفيذي مادي بحث لإزالة القرار الملغى تنفيذاً للحكم وقياماً بواجبها الذي تفرضه عليها الصيغة التنفيذية التي تزيل بها الأحكام القضائية - هذا القرار لا يعدو أن يكون تأكيداً للأثر القانوني الذي تحقق سلفاً بمقتضى حكم الإلغاء ولا يضيف جديداً في هذا المجال فهو محض تأكيد لما تضمنه الحكم باعتبار أن المحكوم له إنما يستمد حقه مباشرة من ذات الحكم الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه لا من القرار الصادر تنفيذاً له والتي لا تملك الجهة الإدارية سلطة تقديرية في صدوره.
٧٥٦	المبدأ رقم (٨١١) : كيفية تنفيذ الحكم بإرجاع الأقدمية في درجة مدير عام إلى تاريخ

٧٥٧	<p>القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار.</p> <p>المبدأ رقم (٨١٢) :</p> <p>تنفيذ الحكم — اعتبار المدعي ليس مرقى بالحكم ذاته وإنما بالقرار الذي يصدر من الإدارة تنفيذاً له، فهو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة — ويجب إعادة ترتيب الأوضاع كأثر للإلغاء إلى وضعها القانوني الصحيح، ومن بينها ترتيب الأقدميات بين المرقين أصلاً بالقرار المطعون فيه والمرقين حكماً بمقتضى قضاء الإلغاء، وتحديد وضع الطاعن بين كل هؤلاء هو من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم وهي ناشئة بعده، وليس من شأن الحكم أن يستطرد إليها.</p>
٧٥٨	<p>المبدأ رقم (٨١٣) :</p> <p>تنفيذ الحكم بإزالة البناء المخالف يكون بإزالة الأثر الناشئ عن المخالفة.</p>
٧٥٨	<p>المبدأ رقم (٨١٤) :</p> <p>كيفية تنفيذ أحكام الإلغاء النسبي المتعددة لوظيفة واحدة — تولي الجهة الإدارية ترقية الأولى من هؤلاء وفقاً لأحكام القانون.</p>
٧٥٨	<p>المبدأ رقم (٨١٥) :</p> <p>التراخي في تنفيذ حكم — عند تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الحكومة يراعى خصم القيمة المحكوم بها مباشرة على مصروفات الموازنة بعد تنفيذ الأحكام القضائية.</p>
٧٥٩	<p>المبدأ رقم (٨١٦) :</p> <p>الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة علي الكافة — تنفيذاً — تلتزم الإدارة بتنفيذ الحكم وإعادة الحال الي ما كان عليه كما لو لم يصدر القرار إطلاقاً — مقتضى تنفيذ الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي هو إعدام القرار المطعون فيه ومحو آثاره من وقت صدوره .</p>
٧٥٩	<p>المبدأ رقم (٨١٧) :</p> <p>الإلغاء القضائي للقرار الإداري يؤدي إلى إعدام هذا القرار لا بالنسبة</p>

	إلى المستقبل فحسب بل بالنسبة إلى الماضي أيضا بحيث يصبح القرار وكأنه لم يوجد إطلاقاً.
٧٦٠	المبدأ رقم (٨١٨) :
	كيفية تنفيذ الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار وزير السياحة بإعلان نتيجة انتخابات غرفة المنشآت الفندقية لاختيار مجلس الإدارة.
٧٦١	المبدأ رقم (٨١٩) :
	حكم محكمة القضاء الإداري في الشق العاجل في الدعوى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه — تنفيذ الحكم من مقتضاه عودة مجلس الإدارة المنتخب إلى تولى مهامه .
٧٦١	المبدأ رقم (٨٢٠) :
	تنفيذ النيابة العامة لمقتضي الحكم المطعون فيه لا يؤثر على صلاحيتها في الطعن على الحكم متى توفرت لها تلك المصلحة .
٧٦٢	المبدأ رقم (٨٢١) :
	تنفيذ الحكم — الآثار المالية المترتبة على تنفيذ حكم الإلغاء.
٧٦٢	المبدأ رقم (٨٢٢) :
	كيفية تنفيذ حكم إلزام بالتعويض (بالتضامن) — تضامن المدينين عن الفعل الضار يخول للمضروور مطالبة جميع المدينين بقيمة التعويض أو الرجوع على أحدهم بقيمته كاملة — قيام أحد المدينين بأداء مبلغ التعويض كاملاً يلزم باقي المدينين المتضامنين معه برد أنصبتهم في قيمة التعويض إليه — القضاء بالتعويض بالتضامن على أربعة وزراء وخلو الحكم من تحديد لمدى خطأ كل منهم ودوره في إحداث الضرر الذي وقع فإنه لا مندوحة من تطبيق نص المادة (١٦٩) من القانون المدني واعتبارهم متساوين بخطئهم في إحداث الضرر وتقسيم مبلغ التعويض المقضي به بالسوية بينهم على سبيل التضامن المقرر قانوناً — تطبيق.

٧٦٤	المبدأ رقم (٨٢٣) : حكم قضائي — الأحكام القضائية الحائزة لقوة الأمر المقضي يتمتع على الخصوم في الدعوى العود للنازعة في الحق الذي فصل فيه سواء من ناحية محله أو من ناحية التصرف القانوني أو الواقعة المادية أو القاعدة القانونية التي يستند إليها — الأحكام القضائية نفسها عنوان للحقيقة يلزم تنفيذها نزولاً على حجيتها وإعلاء شأنها وباعتبار أن قوة الأمر المقضي تعلو على اعتبارات النظام العام - تنفيذ حكم تعويض بالتضامن — تطبيق .
٧٦٥	المبدأ رقم (٨٢٤) : تنفيذ الحكم القضائي — حجية — قوة الأمر المقضي — — اتحاد الخصوم كشرط لنفاذ الحجية — حكم إلزام بمبلغ التعويض يلزم الشخص الاعتباري العام المحكوم عليه بتنفيذه — لا وجه للإلزام غيره من الأشخاص العامة بالتنفيذ طالما لم يمثل قانوناً في خصومة الحكم — صفة الخصم لا تفترض — تطبيق .
٧٦٦	المبدأ رقم (٨٢٥) : الإخطار بقرار التعيين — وجوب إخطار وإعلان المرشح للتعين بقرار تعيينه — التعيين تنفيذاً لحكم قضائي — كيفية تنفيذ حكم التعيين .
٧٧١	الباب السادس إشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية
٧٧٥	الفصل الأول ماهية إشكالات التنفيذ
٧٧٨	المبحث الأول التمييز بين منازعات التنفيذ الوقتية ومنازعات التنفيذ الموضوعية

٧٧٨	المبحث الثاني التمييز بين إشكالات التنفيذ ووقف التنفيذ أمام محكمة الطعن
٧٧٩	المطلب الأول مرحلة الأثر الواقف للطعن في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
٧٧٩	المبدأ رقم (٨٢٦) : استبعد قانون مجلس الدولة فكرة الإشكال في أحكام محكمة القضاء الإداري بغية وقف تنفيذها، منظوراً في ذلك إلى النظام الذي يقوم عليه قضاء الإلغاء وإن الحكم الذي يصدر من محكمة القضاء الإداري لا يجوز تنفيذه قبل فوات المواعيد المقررة للطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم فإن المحكمة تقضى بعدم اختصاصها بنظر الإشكال.
٧٨٠	المبدأ رقم (٨٢٧) : نظام التقاضي أمام مجلس الدولة يستبعد أسلوب الاستشكال في الأحكام بقصد وقف تنفيذها - أساس ذلك : يتمتع تنفيذ الحكم قبل فوات ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا، ويترتب على حصول الطعن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلى أن تفصل المحكمة في الطعن.
٧٨١	المطلب الثاني مرحلة الخلط بين نظامي إشكالات التنفيذ ووقف تنفيذ الأحكام
٧٨١	المبدأ رقم (٨٢٨) : نظام إشكالات التنفيذ قد استعيز عنه في قانون مجلس الدولة بالطلب الذي يقدم أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا لوقف تنفيذ الحكم المطلوب وقف تنفيذه. ولا محل للقول بأن نظام إشكالات التنفيذ المنصوص عليه في قانون المرافعات يسرى على أحكام المجلس.

٧٨٣	المطلب الثالث
	مرحلة سريان نظام إشكالات التنفيذ على أحكام مجلس الدولة
٧٨٣	المبدأ رقم (٨٢٩) :
	(١) لا يختص قاضي الأمور المستعجلة أو قاضي التنفيذ بالحكم في أمر من الأمور التي تتدخل في اختصاص جهة القضاء الإداري بحسبان إن القاضي المذكور يمارس اختصاصه في نطاق ولايته المستعجلة واستمدادا من الأصل المقرر إن اختصاصه فرع من القضاء المدني .
	(٢) يختص قاضي التنفيذ بالمنازعة الوقتية في التنفيذ كلما كان السند المنازع في تنفيذه منقذا به على المال حتى ولو كان السند المنفذ بمقتضاه صادرا أو يتصل بجهة قضاء أخرى خلاف جهة القضاء العادي.
	(٣) القاضي الإداري الذي أصدر الحكم المستشكل في تنفيذه يكون هو الأقدر على تمحيص وتنفيذ ما قد يثار من عقبات مادية أو قانونية تتعلق بالتنفيذ.
٧٨٥	المبدأ رقم (٨٣٠) :
	قاضي التنفيذ المختص دون غيره بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام والمتفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها وقاضي الأصل هو قاضي الفرع- وعلى ذلك فلا اختصاص لقاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر مثل هذه لمنازعات فيكون رفعها إليه غير ذي أثر في صدد منازعة التنفيذ أمام القضاء الإداري.
٧٨٩	الفصل الثاني
	الاختصاص بإشكالات التنفيذ
٧٩٠	المبدأ رقم (٨٣١) :
	قاضي التنفيذ المختص دون غيره بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة

	بأحكام القضاء الإداري هو محاكم مجلس الدولة كل في حدود اختصاصها.
٧٩١	المبدأ رقم (٨٣٢) :
	إشكالات التنفيذ التي تقدم أمام المحاكم المدنية عن أحكام محاكم مجلس الدولة عديمة الأثر وهي والعدم سواء فلا تنتج أثراً ولا يقام له وزناً .
٧٩١	المبدأ رقم (٨٣٣) :
	المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه هي ذاتها صاحبة الولاية بالفصل في جميع الإشكالات الناشئة عنه، وذلك جمعاً للمنازعة الأصلية وما يتفرع عنها من منازعات شتى تتعلق بالتنفيذ في يد قاض واحد بحسبان أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ومحاكم مجلس الدولة ليست محكمة واحدة في هذا الشأن، إنما كل محكمة في حدود اختصاصها المقرر قانوناً هي صاحبة الاختصاص بمنازعات التنفيذ المتصلة بالحكم الذي أصدرته.
٧٩٣	الفصل الثالث
	شروط قبول إشكالات التنفيذ
٧٩٥	المبحث الأول
	أن يكون الإشكال قد رفع قبل تمام التنفيذ
٧٩٨	المبحث الثاني
	أن يكون مبنى الإشكال وقائع لاحقة على صدور الحكم
٧٩٩	المبحث الثالث
	أن يكون المطلوب إجراءً وقتي أو تحفظي لا يمس موضوع الحق

٨٠١	الفصل الرابع الأثر المترتب على إشكالات التنفيذ
٨٠٧	الفصل الخامس إساءة استعمال الحق في الإشكال في التنفيذ
٨٠٩	المبحث الأول موقف المشرع من إساءة استعمال الحق
٨١١	المبحث الثاني موقف القضاء من إساءة استعمال الحق
٨١١	المبدأ رقم (٨٣٤) : (١) إن الجهات الإدارية يجب أن تبادر إلى تنفيذ ما يصدر ضدها من أحكام حائزة لقوة الشيء المقضي به وعلى الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها ذلك، وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك فإن امتنعت دون حق عن تنفيذها في وقت مناسب أو تعمدت تعطيل هذا التنفيذ فإنها تكون بذلك قد ارتكبت مخالفة قانونية صارخة وأهدرت حجية الحكم القضائي الواجب التنفيذ. (٢) من المظاهر الأساسية للمدنيات الحديثة إخضاع الدولة في تصرفاتها لحكم القانون، فالدول تتباهى فيما بينها بمدى تعقلها بأهداف القانون ورضوخها لمبادئه وأحكامه. (٣) سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وهي ليست ضماناً مطلوباً لحرريات الأفراد فحسب ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت. (٤) التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية يعد عنواناً للدولة المتمدينة

وللدولة القانونية، وامتناعها عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ طبقا لقانون مجلس الدولة هو مخالفة قانونية صارخة ، إذ لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه حق قانوني لما يترتب على هذه المخالفة الخطيرة من إشاعة للفوضى وفقدان للنقطة في سيادة القانون .

(٥) المسلك الإداري الجانح إلى إهدار حجية الأمر المقضي فضلا عما فيه من إساءة إلى النظام القانوني للدولة في مجمله والقائم على مبدأي سيادة القانون والفصل بين السلطات فإن السماح للإدارة بتعطيل تنفيذ الأحكام بإتباع أسلوب الالتفاف على موجبات حيازة الأحكام لقوة الشيء المقضي به من شأنه أن يقلب مبدأ تدرج القواعد القانونية رأسا على عقب ، وأن ينكر مبدأ الفصل بين السلطات.

(٦) التزام الإدارة بتنفيذ أحكام القضاء هو من نفس طبيعة التزامها بتنفيذ القانون واحترام الدستور، وهي لا تملك في كليهما من أمرها شيئا، وخرق الشيء المقض به ليس إلا شكلا من أشكال مخالفة الحدود الدستورية والقانونية.

(٧) الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا لا يعطى الجهة الإدارية أي سند لإهدار حجية الحكم القضائي بالامتناع عن تنفيذه وإهدار حجيته وتفريغه من محتواه بتعمد تعطيل تنفيذه بإقامة الإشكال أمام محكمة غير مختصة.

(٨) لا يسوغ للإدارة ذلك وهي الأخبر بحدود الاختصاص بمنازعات الإشكالات في التنفيذ وليس من مقتضيات شرف الخصومة الإدارية التي تتمتع بها الإدارة أن تعتمد إلى إهدار مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وخرق قوة الشيء المقضي به.

المبدأ رقم (٨٣٥) :

المسلك الإداري الجانح إلى إهدار حجية الأمر المقضي فضلا عما فيه من إساءة إلى النظام القانوني للدولة في مجمله والقائم على مبدأي سيادة القانون والفصل بين السلطات، فإن السماح للإدارة بتعطيل تنفيذ

	الأحكام بانتهاج أساليب متعددة للالتفاف على موجبات حيابة الأحكام لقوة الشيء المقضي به من شأنه أن يقلب مبدأ تدرج القواعد القانونية رأسا على عقب وأن ينكر مبدأ الفصل بين السلطات — التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية هو من نفس طبيعة التزامها بتنفيذ القانون واحترام الدستور، وهي لا تملك في كليهما من أمرها شيئا — خرق الشيء المقضي به ليس إلا شكلا من أشكال مخالفة الحدود الدستورية والقانونية.
٨١٧	المبحث الثالث
	سبل مواجهة إساءة استعمال الحق
٨١٩	الفصل السادس
	التطبيقات القضائية
	في إشكالات التنفيذ
٨٢١	المبحث الأول
	الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ
٨٢١	المطلب الأول
	الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ
	في قضاء المحكمة الإدارية العليا
٨٢١	المبدأ رقم (٨٣٦) :
	مدى اختصاص قاضي التنفيذ بنظر إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات القضاء الإداري، في ظل أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة.
٨٢٣	المبدأ رقم (٨٣٧) :
	تحديد المحكمة المختصة بوصف الحكم الذي يصدر من إحدى محاكم مجلس الدولة — الإشكال في تنفيذ يتوقف الفصل فيه على وصفه ، المحكمة المختصة بوصف الحكم الذي يصدر من إحدى محاكم مجلس الدولة هي المحكمة المختصة بنظر النزاع الذي صدر في شأنه الحكم الذي ثار الخلاف على وصفه — إذا اعترض هذا الحكم إشكال في تنفيذه يتوقف الفصل فيه على وصفه فإن الاختصاص بنظره ينعقد

٨٢٤	<p>لذلك المحكمة - أساس ذلك: التنظيم القانوني لمجلس الدولة والقواعد الإجرائية التي تتفق مع هذا التنظيم.</p> <p>المبدأ رقم (٨٣٨) :</p>
٨٢٥	<p>تختص محاكم مجلس الدولة وحدها دون غيرها بمنازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - أساس ذلك: أن منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام تعتبر متفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها المحكمة فضلا عن أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - أثر ذلك: عدم اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر مثل هذه المنازعات.</p> <p>المبدأ رقم (٨٣٩) :</p>
٨٢٦	<p>منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري (مجلس الدولة - اختصاصه) - إشكال في تنفيذ حكم صادر من القضاء الإداري - شروطه - (إشكال مقابل - أو إشكال عكسي).</p> <p>المبدأ رقم (٨٤٠) :</p>
٨٢٧	<p>منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - المادة "١٠" من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - مجلس الدولة هو صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية كافة وما يتفرع عنها من منازعات متعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري أساس ذلك : أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - مؤدى ذلك : عدم اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - الإشكال في التنفيذ " إشكال عكسي".</p> <p>المبدأ رقم (٨٤١) :</p>
	<p>المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس الدولة تخضع للقواعد المقررة في قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية - قاضي التنفيذ المختص بنظر هذه المنازعات هو محاكم مجلس الدولة كل في حدود اختصاصها - المنازعة المتعلقة</p>

	<p>بتنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها هذا الحكم - قاضي الأصل هو قاضي الفرع - نتيجة ذلك: لا تدخل هذه المنازعة في اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم المدنية - يكون رفع الإشكال للمحكمة المدنية عديم الأثر في وقف تنفيذ الحكم .</p>
٨٢٨	<p>المبدأ رقم (٨٤٢) :</p> <p>الإشكال في تنفيذ أحكام مجلس الدولة - اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بإشكالات التنفيذ المتعلقة به.</p>
٨٢٨	<p>المبدأ رقم (٨٤٣) :</p> <p>الإشكال أمام محكمة غير مختصة لا ينتج أثره.</p>
٨٢٨	<p>المبدأ رقم (٨٤٤) :</p> <p>(١) الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة يكون أمام هذه المحاكم وليس أمام قاضي التنفيذ.</p> <p>(٢) القاعدة العامة في قبول الإشكال أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم بوصف ينصب على إجراءات التنفيذ ، ويكون مبناه دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني.</p>
٨٣٢	<p>المبدأ رقم (٨٤٥) :</p> <p>(١) المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة تخضع للقواعد المقررة في قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية ، إلا أن قاضي التنفيذ المختص بنظر هذه المنازعات هي محاكم مجلس الدولة في حدود اختصاصها - أساس ذلك : أن المنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها هذا الحكم ، والقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .</p> <p>(٢) إذا صدر حكم من المحكمة الإدارية العليا واعترضه إشكال في</p>

التنفيذ فإن الاختصاص بنظره ينعقد لهذه المحكمة ابتداء إعمالاً للقاعدة المشار إليها - وهي أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - والمنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها الحكم المستشكل فيه ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم أن تصبح هذه المحكمة بمثابة محكمة موضوع بالنسبة للمحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداء ويجب في هذه الحالة على هذه المحكمة الأخيرة أن تحيل إليها الإشكال في التنفيذ باعتبارها المحكمة المختصة بنظره ابتداء، وسواء أكانت المحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداء خارج البنيان القانوني لمحاكم مجلس الدولة أو داخلها .

(٣) الحكم المطعون فيه وإذ لم يقض بإحالة الإشكال إلى هذه المحكمة للاختصاص (المحكمة الإدارية العليا) بحجة أن هذه المحكمة بمثابة محكمة طعن بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولا يجوز الإحالة إليها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون في هذا الشأن مما يتعين معه الحكم بإلغائه فيما تضمنه قضاؤه من عدم الإحالة إلى هذه المحكمة حيث إنها المحكمة المختصة ابتداء بنظر الإشكال المائل ولا تعد في هذه الخصوصية بمثابة محكمة طعن لا يجوز الإحالة إليها .

(٤) القاعدة العامة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصفاً على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سالفة عليه وإلا كان الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق القانوني .

المبدأ رقم (٨٤٦) :

(١) امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع يعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة

القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص
الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ .

(٢) لا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالاً في
تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر - أساس ذلك : رفع
المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولاً على
حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن
تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها
الإشكال وإنما يعد من صميم وجوهر الإجماع على التنفيذ الذي
يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره
على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف
للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد
ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم
القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم.

٨٣٩

المطلب الثاني

الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ

في قضاء المحكمة الدستورية العليا

٨٣٩

المبدأ رقم (٨٤٧) :

الدستور اذ عهد في المادة ١٧٢ منه إلى مجلس الدولة كهيئة قضائية
مستقلة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية فقد دل بذلك
على ان ولايته في شأنها ولاية عامة وانه أضحي قاضي القانون
العام.

(٢) المنازعة في تنفيذ حكم صادر من جهة القضاء الإداري - والتي
تستهدف إما المضي في التنفيذ وإما إيقافه - وان وصفت من حيث

	<p>نوعها بأنها منازعة تنفيذ الا ان ذلك لا ينفي انتسابها - كأصل عام - الى ذات جنس المنازعة التي صدر فيها ذلك الحكم وبالتالي تظل لها الطبيعة الإدارية وتتدرج بهذا الوصف ضمن منازعات القانون العام التي يختص بنظرها القضاء الإداري ولا يغير من ذلك نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات على اختصاص قاضي التنفيذ - باعتباره شعبة من شعب القضاء العادي - بمنازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية اذ هو من قبيل الاختصاص النوعي وبالتالي ينصرف هذا الحكم الى منازعات التنفيذ التي تختص بأصلها جهة القضاء العادي دون أن تجاوزها إلى اختصاص محجوز لجهة القضاء الإداري.</p>
٨٤١	<p>المبحث الثاني</p> <p>شروط قبول إشكالات التنفيذ</p>
٨٤١	<p>المبدأ رقم (٨٤٨) :</p> <p>الإشكال في التنفيذ لا يقطع الميعاد إذ أنه لا يمس القرار المطعون فيه من حيث موضوعه وإنما يتعلق بتنفيذه فحسب .</p>
٨٤١	<p>المبدأ رقم (٨٤٩) :</p> <p>المنازعة في تنفيذ الحكم سواء كانت وقتية أو موضوعية يتعين إلا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما يمس حجتيه- مؤدى ذلك: إذا بني الإشكال على اعتراض إجرائي أو موضوع سابق على صدور الحكم فيجب على قاضي التنفيذ أن يقضى برفضه - تنطبق ذات القاعدة على الأشكال المبنى على بطلان الحكم حتى لو اتضح لقاضي التنفيذ من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه- أساس ذلك: أنه متى حاز الحكم حجية فانه يصبح عنوانا للصحة والحقيقة ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجة.</p>
٨٤٣	<p>المبدأ رقم (٨٥٠) :</p> <p>يجب على قاضي التنفيذ القضاء برفض الإشكال الذي بني على اعتراض إجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم.</p>

٨٤٤	<p>المبدأ رقم (٨٥١) :</p> <p>إشكال في تنفيذ حكم صادر من القضاء الإداري - شروطه - (إشكال مقابل - أو إشكال عكسي) .</p>
٨٤٤	<p>المبدأ رقم (٨٥٢) :</p> <p>اختصاص مجلس الدولة بمنازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - المادة "١٠" من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - الإشكال في التنفيذ " إشكال عكسي "</p>
٨٤٥	<p>المبدأ رقم (٨٥٣) :</p> <p>القاعدة العامة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائما مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال طعنا في الحكم بغير الطريق القانوني.</p>
٨٤٦	<p>المبدأ رقم (٨٥٤) :</p> <p>القاعدة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو بطلب الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم أي أن يكون مبناه وقائع لاحقة لصدوره وليست سابقة عليه - رفع إشكال من المحكوم ضده ولو إلى محكمة غير مختصة لا يعتبر بذاته عقبة طارئة في سبيل تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل من جانب المحكوم له - امتناع أو رفض الجهة الإدارية المحكوم ضدها عن تنفيذ الحكم يشكل قرارا إداريا سلبيا يجوز طلب وقف تنفيذه وإلغائه والتعويض عنه - تطبيق .</p>
٨٤٦	<p>المبدأ رقم (٨٥٥) :</p> <p>الأصل في قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أم بالاستمرار في تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم - فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ فإن مبناه يكون على وقائع لاحقة للحكم استجدت بعد صدوره وليست سابقة عليه - وإلا أصبحت حقيقة الإشكال طعنا في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون - لا يجوز</p>

	<p>أن يعاد من خلاله طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه لما فيه من مساس بما للحكم من حجية لا يتأتى المساس بها إلا من خلال طريق من طرق الطعن المقررة قانوناً.</p>
٨٤٧	<p>المبدأ رقم (٨٥٦) :</p> <p>إشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لإجراء التنفيذ وليس تظلماً من الحكم المراد وقف تنفيذه - لا يجدي الإشكال إذا كان مبنياً على وقائع سابقة على الحكم - إذا كان سبب الإشكال سابقاً على صدور الحكم فإنه يتعين رفضه والاستمرار في التنفيذ.</p>
٨٤٩	<p>المبدأ رقم (٨٥٧) :</p> <p>تقديم الإشكال في تاريخ لاحق على التنفيذ يؤدي إلى عدم قبول الإشكال وإلزام المستشكل المصروفات.</p>
٨٤٩	<p>المبدأ رقم (٨٥٨) :</p> <p>التماس إعادة النظر - أثر عدم قبوله على الإشكال في التنفيذ المرفوع من الملتمس.</p>
٨٥٠	<p>المبدأ رقم (٨٥٩) :</p> <p>شروط قبول الإشكال في التنفيذ - طبيعة إشكالات التنفيذ . الأصل في قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو بالاستمرار في تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ فإن مبناه يكون دائماً وقائع لاحقة للحكم استجدت بعد صدوره وليست سابقة عليه وإلا أضحت حقيقة الإشكال طعناً في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون.</p>
٨٥١	<p>المبدأ رقم (٨٦٠) :</p> <p>الإشكال أمام محكمة غير مختصة لا ينتج أثره - متى لم يطرأ بعد صدور الحكم ما يبرر وقف تنفيذه فإنه يتعين رفض الإشكال .</p>

٨٥١	<p>المبدأ رقم (٨٦١) :</p> <p>الإشكال في تنفيذ الحكم ينصرف إلى أمور استحدثت بعد صدور الحكم تحول دون تنفيذه.</p>
٨٥١	<p>المبدأ رقم (٨٦٢) :</p> <p>مناط الإشكال في التنفيذ أن يكون مبناه واقعات جدد بعد صدور الحكم تمثل عقبة تحول دون تنفيذه ولا يجوز البتة إعادة طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم لما في ذلك من مساس بحجيته لا يتأتى من خلال الطعن عليه قانونا - الحصول على الصيغة التنفيذية للحكم إنما هو لتنفيذ أحكام الإلغاء - الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المستشكل في تنفيذه إذ انتهى إلى رفض الطعن على حكم محكمة القضاء الإداري الذي قضى برفض الدعوى لا يكون محلا لصيغة تنفيذية تتوفر له.</p>
٨٥٢	<p>المبدأ رقم (٨٦٣) :</p> <p>الإشكال المقابل أو الإشكال العكسي - صلته بعقبات التنفيذ - القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ ، فمبناه دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم .</p>
٨٥٢	<p>المبدأ رقم (٨٦٤) :</p> <p>شروط قبول الإشكال في الأحكام الإدارية - عدم جدوى الإشكال إذا كان مبنيا على وقائع سابقة على الحكم إذ المفروض انه صحيحا بصورة صريحة أو ضمنية.</p>
٨٥٣	<p>المبدأ رقم (٨٦٥) :</p> <p>(١) القاعدة العامة في قبول الإشكال أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم بوصف ينصب على إجراءات التنفيذ ، ويكون مبناه دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني. (٢)</p>

الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة يكون أمام هذه المحاكم وليس أمام قاضي التنفيذ.

المبدأ رقم (٨٦٦) :

(١) القاعدة العامة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصّباً على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سالفة عليه وإلا كان الإشكال طعنًا في الحكم بغير الطريق القانوني .

(٢) المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة تخضع للقواعد المقررة في قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية ، إلا أن قاضي التنفيذ المختص بنظر هذه المنازعات هي محاكم مجلس الدولة في حدود اختصاصها - أساس ذلك : أن المنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها هذا الحكم ، والقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع.

(٣) إذا صدر حكم من المحكمة الإدارية العليا واعترضه إشكال في التنفيذ فإن الاختصاص بنظره ينعقد لهذه المحكمة ابتداءً إعمالاً للقاعدة المشار إليها - وهي أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - والمنازعة المتعلقة بتنفيذ الحكم هي فرع من أصل المنازعة التي فصل فيها الحكم المستشكل فيه ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم أن تصبح هذه المحكمة بمثابة محكمة موضوع بالنسبة للمحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداءً ويجب في هذه الحالة على هذه المحكمة الأخيرة أن تحيل إليها الإشكال في التنفيذ باعتبارها المحكمة المختصة بنظره ابتداءً، وسواء أكانت المحكمة التي أقيم أمامها الإشكال ابتداءً خارج البنين القانوني لمحاكم مجلس الدولة أو داخلها .

٨٥٦	<p>المبحث الثالث</p>
	<p>الإشكال المقابل أو الإشكال العكسي</p>
٨٥٧	<p>المبدأ رقم (٨٦٧) :</p> <p>القاعدة العامة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم - أساس ذلك: أن الإشكال وهو ينصب على إجراءات التنفيذ يكون مبناه دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه وإلا كان الإشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني - إذا رفع المحكوم ضده إشكالا في التنفيذ ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً فهذا لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل - لا يدخل في صور الإشكال في التنفيذ الامتناع الإداري عن التنفيذ - أساس ذلك: أن الامتناع الإرادي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو ضمناً بالامتناع عن تنفيذ الحكم مما يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه والتعويض عنه ، وليس الإشكال في التنفيذ هو الطريق الصريح لمجابهة هذا الامتناع.</p>
٨٦٠	<p>المبدأ رقم (٨٦٨) :</p> <p>(١) القاعدة العامة في قبول الإشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصفاً على إجراءات التنفيذ - مبنى الإشكال دائماً وقائع لاحقة على صدور الحكم لا سابقة عليه وإلا كان ذلك طعناً على الحكم بغير الطريق القانوني.</p> <p>(٢) الإشكال المرفوع من الإدارة عن حكم صادر من القضاء الإداري ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً وكذلك الاستمرار في الامتناع عن تنفيذه لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم بعكس الإشكال المقابل عن ذلك الإشكال.</p> <p>(٣) الامتناع عن التنفيذ ولو كان إرادياً عمدياً لا يدخل ضمن أسباب وصور الإشكال في التنفيذ الجبري - أساس ذلك: أن امتناع الإدارة الإرادي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو سلبياً بالامتناع</p>

عن التنفيذ - هذا القرار يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه كما يجوز طلب التعويض عنه وهي أدوات قررهما للقانون لإجبار المحكوم ضده على التنفيذ - مؤدى ذلك: انه إذا رفع المحكوم لصالحه إشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم فلا صلة لذلك بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال بل يدخل ذلك في جوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع وإجباره نزولا على حكم القانون.

المبدأ رقم (٨٦٩) :

٨٦٢

إن امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها، واستمرار هذا الامتناع يعد قرارا إداريا سلبيا بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة - لا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالا في تنفيذ حكم - أساس ذلك: إن مثل هذه الطلبات لا صلة لها بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال في التنفيذ ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوبا بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة طبقا للقانون بوقف تنفيذ الحكم.

المبدأ رقم (٨٧٠) :

٨٦٤

رفع المحكوم لصالحه إشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ وقوامه حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم، هو أمر لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما هي صميم وجوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ وإجباره على ذلك نزولا على حكم القانون - لا يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد - تنفيذ الحكم والاستمرار فيه واجبان ثابتان بحكم القانون، طالما لم تأمر جهة مختصة قانوناً وطبقاً للقانون بوقف تنفيذه - الحكم المطعون فيه

	<p>إذ قضى بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه يكون قد أخطأ صحيح القانون — الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري متمتعة بحجية الأمر المقضي من تاريخ صدورها، حتى لو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذ الحكم فتوقف حجيته — لا يعتبر الإشكال المرفوع من جهة الإدارة عن حكم صادر من محكمة القضاء الإداري ولو إلى محكمة غير مختصة ولائياً والاستمرار في الامتناع عن تنفيذه عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر قانوناً رفع إشكال مقابل عن ذلك الإشكال .</p>
<p>٨٦٧</p>	<p>المبدأ رقم (٨٧١) :</p> <p>القاعدة في قبول الإشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو بطلب الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم أي أن يكون مبناه وقائع لاحقه لصدوره وليست سابقة عليه — رفع إشكال من المحكوم ضده ولو إلى محكمة غير مختصة لا يعتبر بذاته عقبة طارئة في سبيل تنفيذ الحكم تبرر رفع إشكال مقابل من جانب المحكوم له — امتناع أو رفض الجهة الإدارية المحكوم ضدها عن تنفيذ الحكم يشكل قراراً إدارياً سلبياً يجوز طلب وقف تنفيذه وإلغائه والتعويض عنه .</p>
<p>٨٦٨</p>	<p>المبدأ رقم (٨٧٢) :</p> <p>شروط قبول الإشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو بالاستمرار في تنفيذه — إشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لإجراء التنفيذ وليست تظلمات من الحكم المراد وقف تنفيذه وبالتالي فلا يجدي الإشكال إذا كان مبنياً على وقائع سابقة على الحكم إذ المفروض أنه قد صححها بصورة صريحة أو ضمنية .</p>
<p>٨٦٩</p>	<p>المبدأ رقم (٨٧٣) :</p> <p>الإشكال المقابل أو الإشكال العكسي — صلته بعقبات التنفيذ .</p>

(١) الإشكال للمقابل أو للعكسي - امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها واستمرار هذا الامتناع يعد قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن في مثل هذه القرارات طبقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. (٢) لا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها إشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر - أساس ذلك : رفع المحكوم لصالحه إشكالاً مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولاً على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الإشكال وإنما يعد من صميم وجوهر الإجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر إرادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم وإجباره على ذلك نزولاً على حكم القانون ، ولن يضيف الإشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهراً للامتناع عن التنفيذ جديداً في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوباً بحكم القانون مادامت لم تأمر جهة مختصة وطبقاً للقانون بوقف تنفيذ الحكم .

(١) منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام القضائية تحكمها الأصول المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وهو ما يسري على منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الصادرة من القضاء الإداري بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات الإدارية لحين صدور قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

(٢) القاعدة في قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائماً مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه

	<p>وإلا كان الإشكال طعنا في الحكم بغير الطريق القانوني أي أن المنازعة في تنفيذ الحكم سواء كانت وقتية أو موضوعية يتعين ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما يمس حجيته.</p>
٨٧٢	<p>المبدأ رقم (٨٧٦) :</p> <p>المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه هي ذاتها صاحبة الولاية بالفصل في جميع الإشكالات الناشئة عنه، وذلك جمعا للمنازعة الأصلية وما يتفرع عنها من منازعات شتى تتعلق بالتنفيذ في يد قاض واحد بحسبان أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ومحاكم مجلس الدولة ليست محكمة واحدة في هذا الشأن.</p>
٨٧٣	<p>المبدأ رقم (٨٧٧) :</p> <p>إذا بني الإشكال على اعتراض إجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم فيجب على قاض التنفيذ أن يقضي برفضه حتى ولو اتضح له من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه ، وأساس ذلك أنه متى حاز الحكم حجيته فإنه يصبح عنوانا للحقيقة ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجية.</p>
٨٧٤	<p>المبدأ رقم (٨٧٨) :</p> <p>الإشكال العكسي ومفهومه – الامتناع عن التنفيذ لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم ، هذا الامتناع ولو كان إرادياً عمدياً لا يدخل ضمن أسباب وصور الإشكال في التنفيذ الجبري – أساس ذلك – أن امتناع الجهة الإدارية الإرادي العمدي عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قراراً صريحاً أو سلبياً بالامتناع عن التنفيذ، وهذا القرار يجوز طلب إلغائه ووقف تنفيذه، ولا صلة له بعقبات التنفيذ.</p>
٨٧٤	<p>المبدأ رقم (٨٧٩) :</p> <p>الإشكال في التنفيذ يعد أحد الوسائل القانونية للاعتراض على تنفيذ</p>

٨٧٥	<p>الأحكام — إذا ثبت من الظروف والملابسات المصاحبة لاستشكال جهة الإدارة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أنها لم تستخدم أسلوب الإشكال استخداما كيديا ابتغاء مضرة خصمها، فإن طلب التعويض يكون غير قائم على سند صحيح.</p> <p>المبدأ رقم (٨٨٠) :</p>
٨٧٥	<p>المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه هي ذاتها صاحبة الولاية بالفصل في جميع الإشكالات الناشئة عنه — محاكم مجلس الدولة ليست محكمة واحدة في هذا الشأن، وإنما كل محكمة في نطاق اختصاصها المقرر قانونا هي صاحبة الاختصاص بمنازعات التنفيذ المتصلة بالحكم الذي أصدرته.</p> <p>المبدأ رقم (٨٨١) :</p> <p>لا أثر لأية إشكالات ترفع أمام محاكم غير مختصة بغية تعطيل أثر الحكم الصادر عن القضاء الإداري بحسبان أن مجلس الدولة قد أضحى بصريح حكم المادة (١٧٢) من الدستور صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية، وقاضيها الطبيعي ولا يعدو الإشكال إلا فرعا يتفرع عن المنازعة الأصلية وقاضي الأصل هو قاضي الفرع، ووصف المنازعة بأنها منازعة تنفيذ لا ينفي عنها كونها منازعة إدارية — تحقيق العدل الإداري باعتباره أهم مظاهر احترام المشروعية وسيادة القانون يستوجب على الجهة الإدارية المنوط بها أن تسارع إلى تنفيذ أحكام القضاء الإداري احتراما للدستور وإعلاء لفكرة الاحتكام إلى القانون والقضاء سبيلا للفصل في المنازعات ومنعا للتطاول على أحكام القضاء بما يرسخ لدى الخصوم شعور بإهدار كل قيمة لها على وجه ينال سلبا من احترام القانون.</p>

٨٧٩	الباب السابع
	مصرفات الدعوى
٨٨٣	الفصل الأول
	الأحكام العامة
	في مصرفات الدعوى
٨٨٦	المبحث الأول
	التزام الخاسر
	بدفع مصرفات الدعوى
٨٨٩	المبحث الثاني
	استثناءات قاعدة
	إلزام الخاسر بالمصرفات
٨٩٠	المبحث الثالث
	تقدير مصرفات الدعوى
٨٩٣	الفصل الثاني
	التطبيقات القضائية
	في مصرفات الدعوى
٨٩٥	المبحث الأول
	مبادئ محكمة القضاء الإدارى
	في مصرفات الدعوى
٨٩٥	المبدأ رقم (٨٨٢) :
	خاسر الدعوى يلزم بمصرفاتها.
٨٩٥	المبدأ رقم (٨٨٣) :
	التزام الجهة الإدارية بالمصرفات متى كان المدعى على حق في

٨٩٥	<p>طلبات التي أجابته إليها بعد رفع الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (٨٨٤) :</p>
	<p>رفع الدعوى قبل الأوان والاستجابة لطلب المدعي يوجب التزامه بالمصروفات.</p>
٨٩٦	<p>المبدأ رقم (٨٨٥) :</p>
	<p>استجابة الجهة الإدارية لطلبات المدعي لا يترتب عليها التزامها بالمصروفات إلا كانت الاستجابة وفقاً لأساس مقرر له قبل رفع الدعوى.</p>
٨٩٦	<p>المبدأ رقم (٨٨٦) :</p>
	<p>المتدخل المنضم إلى الجهة الإدارية لا يلزم بالمصروفات في حالة خسارة الدعوى - الخاسر هو الجهة الإدارية فتتحمل وحدها المصروفات - التدخل الهجومي أو الاختصاصي يتحمل المتدخل مصروفات تدخله إذا لم يقبل تدخله أو خسر الدعوى.</p>
٨٩٧	<p>المبدأ رقم (٨٨٧) :</p>
	<p>تصحيح القرار المطعون فيه بزوال العيب الذي كان ينطوي عليه بعد رفع الدعوى يوجب إلزام المدعى عليها بالمصروفات.</p>
٨٩٧	<p>المبدأ رقم (٨٨٨) :</p>
	<p>القضاء بمصاريف الدعوى يكون بمنطوق الحكم الذي تصدره المحكمة والذي تنتهي بمقتضاه الخصومة أمامها - أما تقدير المصاريف فيجوز أن تجريه المحكمة في الحكم الصادر منها في الدعوى، أو يقوم بتقديره رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم عليه ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بالمصاريف وللخصم أن يعارض في أمر التقدير أمام المحضر عند إعلان الأمر إليه أو في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر إعلاناً صحيحاً مرتباً أثاره - أحوال سقوط الأمر الصادر على عريضة بتقدير المصروفات في قانون المرافعات الملغى</p>

	<p>— أمر تقدير المصروفات لم يعد يسرى في شأنه أمر سقوطه عند عدم تقديمه للتنفيذ خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره وفقاً لقانون المرافعات الحالي.</p>
٨٩٩	<p>المبدأ رقم (٨٨٩) :</p> <p>التزام المدعى بالمصروفات حتى ولو قضى له بطلباته طالما كان ذلك بالتطبيق لأساس آخر غير الذي استند إليه في دعواه.</p>
٨٩٩	<p>المبدأ رقم (٨٩٠) :</p> <p>إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات طالما كان حق المدعي قد نشأ قبل رفع الدعوى.</p>
٩٠٠	<p>المبحث الثاني</p> <p>مبادئ المحكمة الإدارية العليا</p> <p>في مصروفات الدعوى</p>
٩٠٠	<p>المبدأ رقم (٨٩١) :</p> <p>إذا كان المنع من اللجوء للمحاكم عموماً قد جاء بعد رفع الدعوى نزولاً على قانون جديد معدل للاختصاص وكان غير ممنوع رفع الدعوى في ظل القانون القديم، فيتعين إلزام الحكومة بالمصروفات.</p>
٩٠٠	<p>المبدأ رقم (٨٩٢) :</p> <p>إذا كان لطلب المدعي إلغاء القرار المطعون فيه ما يبرره ثم زال المبرر بتعديل القانون التزمت الحكومة بالمصروفات.</p>
٩٠٠	<p>المبدأ رقم (٨٩٣) :</p> <p>إقامة الدعوى قد رفعت في ظل قانون لا يجيز وقت إقامتها الاستقطاع من ربع راتب الموظف، يوجب على المحكمة إلزام الحكومة بمصروفاتها.</p>
٩٠١	<p>المبدأ رقم (٨٩٤) :</p> <p>تسوية الحالة بعد رفع الدعوى واعتبار الخصومة منتهية — إلزام الإدارة بالمصروفات.</p>

٩٠١	<p>المبدأ رقم (٨٩٥) :</p> <p>صدور قانون بعد رفع الدعوى يحجب الاختصاص عن المحكمة —</p> <p>إلزام الحكومة المصروفات.</p>
٩٠٢	<p>المبدأ رقم (٨٩٦) :</p> <p>وظيفة كيميائي بمصلحة المعامل وعدم تلاؤم مشقة أبحاثها وطبيعة المرأة — ترشيح ديوان الموظفين للمدعية للعمل في هذه الوظيفة وتعيين الإدارة لها في وظيفة مماثلة لا تحوطها هذه المشقة هو تصرف سليم ليس فيه انحراف بالسلطة — الحكم في هذه الدعوى بانتهاء الخصومة وبإلزام الحكومة دون المدعية بالمصروفات ومقابل إتعاب المحاماة سليم في شقه الأول ويتعارض في شقه الثاني مع الأصل الذي يقضى بتحميل الخصم الذي خسر الدعوى بمصروفاتها.</p>
٩٠٣	<p>المبدأ رقم (٨٩٧) :</p> <p>إلزام الحكومة المصروفات إذا تسبب تشريع لاحق لرفع الدعوى في تعديل الاختصاص.</p>
٩٠٣	<p>المبدأ رقم (٨٩٨) :</p> <p>كون المدعى ليس له أصل حق في طلبه عندما أقام دعواه وصدور إجراء لاحق بعد الحكم في الدعوى وبعد الطعن فيه من مقتضاه إنشاء الحق للمدعى — إلزامه بمصروفات الطلب.</p>
٩٠٣	<p>المبدأ رقم (٨٩٩) :</p> <p>تصالح طرفي الدعوى بقصد حسم النزاع في شأن قيمة نفقات البعثة المستحقة وكيفية أدائها، بأن سلم المطعون ضده بحق الجهة الإدارية في المبلغ المطلوب وتنازلت تلك الجهة عن حقها في إلزامه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية — وجوب تفسير عقد الصلح تفسيراً ضيقاً طبقاً للمادة ٥٥٥ من القانون المدني — لا يجوز الحكم بإلزام الجهة الإدارية بمصروفات الدعوى رغم أنها كانت على حق فيها وطالما لم يتضمن عقد الصلح نزولها عن الدعوى أو إعفاء</p>

	المطعون ضده من الالتزام بمصروفات — وجوب إلزام المطعون ضده بها.
٩٠٤	المبدأ رقم (٩٠٠) : صراحة القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة — مدلول الحكم الصادر في هذه الدعاوى بإلزام الحكومة بالمصروفات — قانون المرافعات لم يقصد بالحكم بمصاريف الدعاوى الرسوم القضائية وحدها — مصاريف الدعاوى تشمل أتعاب الخبراء ومصاريف القضية والشهود ومصاريف انتقال المحكمة وأتعاب المحامين والرسوم القضائية — القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف إلى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني — إذا كانت الدعاوى مرفوعة من الحكومة لا تستحق عنها رسوم قضائية ويقتصر إلزام الحكومة بالمصروفات في هذه الحالة على العناصر الأخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية.
٩٠٦	المبدأ رقم (٩٠١) : الأصل أن مصاريف الدعاوى تقدر في الحكم وعند عدم تقديرها يتولى ذلك رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة — الأمر الصادر في هذا الشأن يعتبر مكملًا للحكم ومن طبيعته.
٩٠٦	المبدأ رقم (٩٠٢) : أتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة — تقديرها متروك للمحكمة والقاضي الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها — عناصر التقدير الذي يهتدي بها.
٩٠٧	المبدأ رقم (٩٠٣) : سلطة رئيس الهيئة في إصدار أمر على عريضة قاصرة على تقدير المصاريف دون الحكم بها — القاضي الأمر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهره من ظروف الدعاوى ومستنداتها إلا أن ما يلزمه القانون بتقدير معين.

٩٠٧	<p>المبدأ رقم (٩٠٤) :</p> <p>الإلزام بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف إلى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني - عدم انصرافها إلى الرسوم غير المستحقة قانونا وكذلك إلى الكفالة غير المستحقة قانونا.</p>
٩٠٨	<p>المبدأ رقم (٩٠٥) :</p> <p>منازعة الخصم فيما تضمنه الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا من إلزامه بالمصروفات - ليست منازعة في مقدار الرسوم - عدم جوازها.</p>
٩٠٩	<p>المبدأ رقم (٩٠٦) :</p> <p>إلزام الحكومة بمصروفات الطعن إنما ينصرف إلى إلزام الجهة التي يعمل بها العامل وهي الجهة التي يتعين عليها الأداء مباشرة النيابة الإدارية لاختصاصها في تتبع الجرائم التأديبية والأخطاء الإدارية وأنواع التقصير التي تستوجب العقاب التأديبي لا يجعل منها خصما في الدعوى التأديبية - لا إلزام على النيابة الإدارية بمصروفات الدعوى التي ترفعها أو الطعون التي تقام منها أو من العاملين عن أحكام المحاكم التأديبية إذا حكم لصالح العامل في هذه الطعون.</p>
٩٠٩	<p>المبدأ رقم (٩٠٧) :</p> <p>تقدير المصروفات في الحكم إن أمكن - ترك سلطة التقدير لرئيس المحكمة - حدودها - تعدى سلطة تقدير المصروفات إلى سلطة الحكم بها غير جائز.</p>
٩١٠	<p>المبدأ رقم (٩٠٨) :</p> <p>لا محل للتصدي لموضوع الخصومة بعد إجابة المدعى إلى طلباته. الحكم باعتبار الخصومة منتهية لا يمنع من التعرض لموضوعها لتحديد الملتزم بالمصروفات.</p>
٩١١	<p>المبدأ رقم (٩٠٩) :</p> <p>قرار لجنة المساعدة القضائية بالإعفاء من الرسوم القضائية كلها أو</p>

بعضها - أثر الإعفاء من الرسوم يظل قائماً فلا يجوز مطالبة الخصم المعفى حتى ولو صدر الحكم في الدعوى وألزم بمصاريفها حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدات القضائية بعد أن يثبت لها زوال حال العجز عن دفع الرسوم - لقلم الكتاب أن يستصدر من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم أمراً بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزماً بها أو ببعض منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية إلا أنه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتخاذ إجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بإلغاء الإعفاء وإنهاء أثره.

٩١١

المبدأ رقم (٩١٠) :

إذا قضى الحكم ببطلان صحيفة الدعوى تأسيساً على أن المدعى قد توفى قبل أن يقوم وكيله المنتدب لمباشرة الدعوى بإيداع صحيفة فإن مفاد ذلك أن هذه الصحيفة قد أودعت غير مستوفاة الشكل القانوني لصحيفة الدعوى لعدم اشتمالها على اسم مدع له وجود فعلى وقانوني، لا تقيم دعوى ولا تتعقد بها خصومة - أساس ذلك أن الخصومة هي الحالة القانونية التي تنشأ عن رفع الدعوى أمام المحكمة في شأن نزاع قائم بين طرفين ومن غير المتصور قيام الخصومة بغير طرفين وعلى ذلك ليس هناك محل للقول بقيام دعوى طالما أنه ليس هناك مدع - يترتب على ذلك أنه ليس ثمة محل للحكم بالمصروفات طالما أنه ليس هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة إذ أن الرسم لا يستحق إلا عن الدعوى.

٩١٣

المبدأ رقم (٩١١) :

قضاء الحكم في الطعن بإلزام المدعى ثلثي المصروفات والحكومة الثلث الباقي باعتبار أن كل منهما قد أخفق في بعض طلباته - تقسيم المصاريف على هذا النحو لا يستتبع تقسيم مقابل أتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة - أساس ذلك أنه لا محل لإلزام المدعى بأتعاب طبقاً للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة

	<p>١٩٦٨ لأن إدارة قضايا الحكومة التي حضرت عن خصمه تتوب نيابة قانونية عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من القضايا - لذلك لا تنطبق عليها أحكام قانون المحاماة سالف الذكر كما انه لا يجوز في الوقت ذاته أن تقل الأتعاب التي يجب الحكم بها على الخصم الآخر (الحكومة) عن الحد الأدنى الذي أورده المادة ١٧٦ سالف الذكر.</p>
٩١٤	<p>المبدأ رقم (٩١٢) :</p> <p>عدم جواز الفصل في المصروفات قبل صدور الحكم المنهي للخصومة.</p>
٩١٤	<p>المبدأ رقم (٩١٣) :</p> <p>قضاء محكمة القضاء الإداري بإلزام خصم الإدارة المدعية أداء مبلغ مستحق لها والمصروفات - الطعن في هذا الحكم - حكم المحكمة الإدارية العليا بتعديل قيمة المبلغ المستحق لجهة الإدارة مع إلزامها بالمصروفات - هذا الحكم الأخير يكون قاصراً على تعديل قيمة المستحق لجهة الإدارة ولا يتضمن إلزامها بمصروفات الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري - نتيجة ذلك: التزام جهة الإدارة بمصروفات الطعن دون مصروفات الدعوى.</p>
٩١٥	<p>المبدأ رقم (٩١٤) :</p> <p>استجابة الإدارة لطلبات المدعي بعد رفع الدعوى أثر ذلك: لا يعتبر تاركاً للخصومة ولا يجوز تحميله بالمصروفات استناداً إلى نص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات واعتبار الخصومة منتهية مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات.</p>
٩١٦	<p>المبدأ رقم (٩١٥) :</p> <p>شمول الإعفاء من الرسوم القضائية للإعفاء من أتعاب المحاماة.</p>
٩١٦	<p>المبدأ رقم (٩١٦) :</p> <p>مناط تقدير الرسم أمام المحكمة الإدارية العليا يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوى:</p>

	١ - إذا كانت الدعوى تشتمل على طلب واحد يحصل الرسم الثابت.
	٢ - إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سند واحد يجرى تقدير الرسم على أساس مجموع هذه الطلبات.
	٣ - إذا كان مصدرها سندات مختلفة يتم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة.
٩١٦	المبدأ رقم (٩١٧) :
	لا تستحق أية رسوم على الدعاوى والطعون التي ترفعها الحكومة - الحكم في مثل هذه الدعاوى والطعون بإلزام الحكومة بالمصاريف يقتصر أثره على عناصر المصاريف المستحقة قانونا دون ما عداها ولا يمتد ليشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها لعدم استحقاقها.
٩١٧	المبدأ رقم (٩١٨) :
	تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري - حق كل ذي شأن في المعارضة في مقدار الرسوم الصادر به أمر التقدير - لسكرتارية محكمة القضاء الإداري المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير باعتبارها جهة إدارية مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها.
٩١٧	المبدأ رقم (٩١٩) :
	مصرفات الدعوى - تقسيمها - أتعاب المحاماة ومدى جواز تقسيمها أو إنقاصها عن الحد الأدنى أمام المحكمة الإدارية العليا - تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة بنسبة معينة باعتبار أن كلا منهما قد أخفق في بعض طلباته لا يستتبع تقسيم مقابل أتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة ولا محل لإلزام المدعى بالأتعاب طبقا للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة لأن إدارة قضايا الحكومة التي حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون - لا يجوز أن تقل الأتعاب التي يجب الحكم بها على الحكومة عن الحد الأدنى الذي أورده المادة ١٧٦ المذكورة.
٩١٨	المبدأ رقم (٩٢٠) :
	مصاريف الدعوى وإن كان أحد عناصرها رسم الدعوى إلا أنها أعم

	<p>من الرسوم إذ تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها حتى الحكم فيها، مصاريف أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف الانتقال إلى المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك في الدعوى فضلاً عن مقابل أتعاب المحاماة — قضاء المحكمة الإدارية العليا بإلزام وزير الدفاع بأن يدفع للمدعى مبلغاً معين المقدار والفوائد القانونية اعتباراً من تاريخ المطالبة القضائية وإلزام كل من الطرفين بنصف المصروفات — صدور أمر تقدير المصاريف على أساس المبلغ المحكوم به دون إدخال الفوائد القانونية في الحساب — قيامه الخاطئ — الحد الأدنى لمقابل أتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من محكمة القضاء الإداري هو عشرة جنيهاً والحد الأدنى له في القضايا المحكوم فيها من المحكمة الإدارية العليا هو عشرون جنيهاً — مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين مبلغ ثلاثين جنيهاً يتعين إضافته إلى قيمة الرسوم النسبية المستحقة على المبلغ المحكوم به والفوائد — كل ذلك يمثل مصارف الدعوى عن الدرجتين.</p>
٩٢١	<p>المبدأ رقم (٩٢١) :</p> <p>لا وجه لإلزام الحكومة بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف التنفيذ طالما أنه قضى برفض الطلب المذكور وإلزام المدعى بمصروفاته.</p>
٩٢٢	<p>المبدأ رقم (٩٢٢) :</p> <p>لا محل لإلزام الإدارة بأتعاب المحاماة — أساس ذلك: أن إدارة قضايا الحكومة "هيئة قضايا الدولة" التي حضرت عنها لا يسرى عليها قانون المحاماة.</p>
٩٢٢	<p>المبدأ رقم (٩٢٣) :</p> <p>خلو منطوق الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا من النص على إلزام جهة الإدارة الخاسرة بالمصروفات لا يعني إعفاؤها — خاسر الطعن ملتزم بمصروفاته إعمالاً لحكم القانون والعدالة .</p>
٩٢٣	<p>المبدأ رقم (٩٢٤) :</p> <p>انطواء الدعوى على المطالبة باسترداد المبلغ المصادر فإن تسوية</p>

	الرسم المستحق على الدعوى يكون على أساس قيمة المبلغ المحكوم بإلغاء قرار المصادرة بالنسبة له.
٩٢٣	المبدأ رقم (٩٢٥) :
	يتعين الحكم بإلزام الحكومة بالمصروفات طالما أن المنع من نظر الدعوى جاء بعد رفعها نزولاً على حكم القانون المشار اليه.
٩٢٣	المبدأ رقم (٩٢٦) :
	إلزام كل طاعن مصروفات طعنه - أحواله.
٩٢٤	المبدأ رقم (٩٢٧) :
	خسارة الطاعن الدعوى في طلب والحكم لصالحه في آخر - يوجب إلزام الجهة الإدارية والطاعن مناصفة عملاً بأحكام المادة ١٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.
٩٢٥	الباب الثامن
	رسوم الدعوى
٩٢٩	الفصل الأول
	الأحكام العامة
	في رسوم الدعوى
٩٣٣	الفصل الثاني
	التطبيقات القضائية
	في رسوم الدعوى
٩٣٥	المبحث الأول
	مبادئ المحكمة الإدارية العليا
	في رسوم الدعوى
٩٣٥	المبدأ رقم (٩٢٨) :
	عدم أداء الرسم على الطلب الاحتياطي قبل الفصل فيه - لا يترتب

٩٣٥	<p>عليه بطلان ما دام أن القانون لم ينص على هذا الجزاء.</p> <p>المبدأ رقم (٩٢٩) :</p> <p>الدفع باستبعاد الطعن لعدم دفع الرسوم — القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — نصه على إعفاء الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها — شمول لفظ "الحكومة" للهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة.</p>
٩٣٦	<p>المبدأ رقم (٩٣٠) :</p> <p>القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — نصه على إعفاء الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها — شمول لفظ "الحكومة" لهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة.</p>
٩٣٧	<p>المبدأ رقم (٩٣١) :</p> <p>المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم :</p> <p>وجوب حصولها بالنسبة للقضاء الإداري بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر - المعارضة الحاصلة أمامها غير مقبولة شكلاً.</p>
٩٣٨	<p>المبدأ رقم (٩٣٢) :</p> <p>قرار الإعفاء من الرسوم وإن لم يشمل سوى طلب إلغاء القرار المطعون عليه إلا أنه يشمل بآثاره الطلب الجديد بالتعويض عن ذات القرار.</p>
٩٣٩	<p>المبدأ رقم (٩٣٣) :</p> <p>اشتمال الدعوى على طلب أصلي وآخر احتياطي - استحقاق أرجح الرسمين.</p>
٩٣٩	<p>المبدأ رقم (٩٣٤) :</p> <p>مؤدى نصوص لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ومواد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤</p>

	<p>الخاص بالرسوم القضائية انه لا يجوز للجنة المساعدة القضائية أن تصدر قرارا بالإعفاء من الرسوم القضائية كلها أو بعضها لمن يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون دعواه محتملة الكسب — أثر الإعفاء من الرسوم يظل قائما فلا يجوز مطالبة الخصم المعفى بها حتى لو صدر الحكم في الدعوى ضده وألزم بمصاريفها حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدات القضائية بعد أن يثبت لها زوال حالة العجز عن دفع الرسوم بإبطال الإعفاء وإنهاء أثره — لقلم الكتاب أن يستصدر من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم أمرا بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزما ببعضها أو معفى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية إلا أنه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتخاذ إجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بإلغاء الإعفاء وإنهاء أثره.</p>
٩٤١	<p>المبدأ رقم (٩٣٥) :</p> <p>الرسوم لا تتقدم إلا بانقضاء خمسة عشرة سنة من تاريخ صدور الحكم القاضي بها .</p>
٩٤١	<p>المبدأ رقم (٩٣٦) :</p> <p>المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة المغلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ - نصها على أنه تؤول إلى مالية النقابة أتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم أقلام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية — معاملة أتعاب المحاماة معاملة الرسوم القضائية وذلك سواء من ناحية الإجراءات الخاصة باستصدار أمر بتقديرها أم من ناحية قيام الكتاب بالتنفيذ بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين.</p>
٩٤٣	<p>المبدأ رقم (٩٣٧) :</p> <p>النص على أن أتعاب المحاماة تأخذ حكم الرسوم القضائية — مقتضاه معاملتها معاملة الرسوم القضائية من حيث إجراءات استصدار أوامر بتقديرها أو من حيث قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها.</p>

٩٤٥	<p>المبدأ رقم (٩٣٨) :</p> <p>نص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ صريح في وجوب حصول المعارضة في الرسم الصادر به أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر - المعارضة بطريق البريد تكون غير مقبولة لحصولها بغير الشكل وبدون إتباع الإجراء الذي نظمته المادة ١٢ المشار إليها.</p>
٩٤٥	<p>المبدأ رقم (٩٣٩) :</p> <p>الإعفاء من الرسوم على الدعاوى والطعون التي يرفعها أعضاء مجلس الدولة وفقا للتعديل الذي أدخل على المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة - سريان هذا الإعفاء بأثر مباشر على الطلبات التي تقدم بعد العمل به.</p>
٩٤٦	<p>المبدأ رقم (٩٤٠) :</p> <p>المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ الصادر في ١٩/٧/١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية تقضى باستبعاد القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها - لا تثريب على الحكم إذا ما التفت عن باقي طلبات المدعى التي م يشملها طلب الإعفاء من الرسوم القضائية والتي لم يثبت من الأوراق أن المدعى قام بسداد الرسوم المقررة لها.</p>
٩٤٧	<p>المبدأ رقم (٩٤١) :</p> <p>قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة - رسوم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - تقدير الرسوم - مناط تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوى إذا كانت الدعوى تشتمل على طلب واحد، يحصل الرسم الثابت - إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سند واحد جرى تقدير الرسم على أساس مجموع هذه الطلبات أما إذا كان مصدرها</p>

٩٤٨	<p>سندات مختلفة يتم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة.</p> <p>المبدأ رقم (٩٤٢) :</p> <p>مؤدى نص المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ أن تأخذ أتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية - ورود النص مطلقا دون ثمة قيد أو تخصيص - يستوي في ذلك ما تعلق منها بالالتزام بأدائها أم بإجراءات تحصيلها فيما عدا ما نصت عليه من قواعد إضافية خاصة بإجراءات تحصيل أتعاب المحاماة - نتيجة ذلك: إن الإعفاء من الرسوم القضائية يشمل أيضا الإعفاء من أتعاب المحاماة.</p>
٩٤٩	<p>المبدأ رقم (٩٤٣) :</p> <p>تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه "لا يستحق رسوم على الدعوى التي ترفعها الحكومة فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحقّت الرسوم الواجبة - مفاد هذا النص أنه لا تستحق أية رسوم على دعاوى والطعون التي ترفعها الحكومة وعلى ذلك فمتى حكم في مثل هذه الدعوى والطعون بإلزام الحكومة بالمصاريف فإن مثل هذا القضاء يقتصر أثره على عناصر المصاريف المستحقة قانونا دون ما عداها ، لا يمتد هذا الأثر ليشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانونا تبعا لعدم استحقاقها.</p>
٩٤٩	<p>المبدأ رقم (٩٤٤) :</p> <p>عدم أداء الرسم كله أو بعضه لا يصلح سببا للطعن.</p>
٩٥٠	<p>المبدأ رقم (٩٤٥) :</p> <p>رسوم قضائية - لائحة الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإدارى - تخويل كل ذي شأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير - لسكرتارية محكمة القضاء الإدارى المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير باعتبارها جهة إدارية مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها.</p>
٩٥٣	<p>المبدأ رقم (٩٤٦) :</p> <p>حكم محكمة القضاء الإدارى برفض طلب وقف التنفيذ وعدم الطعن</p>

عليه — حكم ذات المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيها — طعن إدارة قضايا الحكومة في هذا الحكم — حكم المحكمة الإدارية العليا بتعديل الحكم المطعون فيه وإلزام طرفي الخصومة المصروفات مناصفة — أمر تقدير المصروفات إلزامه الحكومة بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف التنفيذ — مخالفته للقانون — لا وجه لإلزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما انه قضى برفض الطلب المذكور وإلزام المدعى بمصروفاته.

٩٥٣

المبدأ رقم (٩٤٧) :

تتقدم الرسوم القضائية التي يصدر بها حكم نهائي بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الحكم — وضع المشرع قاعدة مؤداها إن المطالبة القضائية دون غيرها تقطع التقادم — مقتضيات النظام الإداري استوجبت قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها هي: أن الطلب الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه والطلب الذي توجهه السلطة المختصة إلى المدين يقومان مقام المطالبة القضائية.

٩٥٤

المبدأ رقم (٩٤٨) :

الرسوم والإجراءات أمام محكمة القضاء الإداري — أحكام هذه الرسوم مقصورة فقط على الرسوم القضائية — مؤدى ذلك: أنها لا تمتد إلى مصاريف الدعاوى والطعون وأوامر تقدير هذه المصاريف والتظلم منها — أساس ذلك: أن رسم الدعوى يعتبر عنصراً من مصاريف الدعوى ومصاريف الدعوى أعم من الرسوم لأنها تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها حطي صدور الحكم فيها مثل أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف انتقال المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك ومقابل أتعاب المحاماة — قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ جاء خلواً من نصوص خاصة بمصروفات الدعوى — مؤدى ذلك: إعمال أحكام قانون المرافعات

٩٥٣	<p>فيما يتعلق بأوامر تقدير هذه المصارف وإجراءات التظلم منها .</p> <p>المبدأ رقم (٩٤٩) :</p>
	<p>أتعاب المحاماة تدخل في حساب المصاريف التي تعد أعم وأشمل من الرسوم التي يستلزمها رفع الدعوى فتشمل مصاريف أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف انتقال المحكمة.</p>
٩٥٦	<p>المبدأ رقم (٩٥٠) :</p> <p>خلو منطوق الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا من النص على إلزام جهة الإدارة الخاسرة بالمصروفات لا يعنى إعفاؤها - أساس ذلك: أن حكم القانون والعدالة يوجبان إلزام من خسر الطعن بالمصروفات.</p>
٩٥٧	<p>المبدأ رقم (٩٥١) :</p> <p>المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مفادها - طلب التعويض قد يكون تابعا لطلب إلغاء القرار الإداري الإيجابي أو السلبي وقد يكون طلب التعويض مستقلاً عنه - ثبوت عدم مشروعية القرار هو الركن الأول في المسؤولية عن التعويض - المادة الأولى من مرسوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعريف الرسوم أمام محكمة القضاء الإداري معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ مفادها أن يفرض في دعوى الإلغاء والدعوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره ٤٠٠ قرش - متى انطوت الدعوى على مطالبه بمبلغ محدد المقدار وحكم بها كلها أو بعضها فإن هذا الطلب يكون معلوم القيمة في شأن استحقاق وحساب الرسم النسبي وسواء كان هذا الطلب ورد مستقلاً عن طلب إلغاء القرار الإداري أو جاء تبعاً له في دعوى واحدة.</p>
٩٥٨	<p>المبدأ رقم (٩٥٢) :</p> <p>التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيلياً وختمها</p>

	<p>بما يفيد التصوير وعدم تمكين أى فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيليمية وسداد الرسم المستحق هو فى حقيقته إنشاء لقيد جديد على رفع الدعوى لم يرد به نص فى القانون .</p>
٩٥٩	<p>المبدأ رقم (٩٥٣) :</p> <p>تقدير الرسوم يتحدد بالطلبات التى تشتمل عليها الدعوى — شمول الدعوى على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة — شمولها لطلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد — كيفية تحديد الرسم .</p>
٩٦٠	<p>المبدأ رقم (٩٥٤) :</p> <p>رسوم الدعوى — كيفية تقديرها عند تعدد الطلبات.</p>
٩٦٠	<p>المبدأ رقم (٩٥٥) :</p> <p>تقدير الرسوم يتحدد بالطلبات التى تشتمل عليها الدعوى — الطلبات المعلومة القيمة والطلبات المجهولة القيمة.</p>
٩٦١	<p>المبدأ رقم (٩٥٦) :</p> <p>الإعفاء من الرسوم لا إلزام بتقديم سند الوكالة — أساس ذلك: أن سند المدعي فى إقامة الدعوى ومباشرتها هو قرار لجنة المساعدة القضائية بنائب المحامي لمباشرة الدعوى.</p>
٩٦٢	<p>المبحث الثانى</p> <p>مبادئ الجمعية العمومية</p> <p>لقسمى الفتوى والتشريع</p> <p>فى رسوم الدعوى</p>
٩٦٢	<p>المبدأ رقم (٩٥٧) :</p> <p>إغفال المادة ١٩ من لائحة الإجراءات الواجب إتباعها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ١٤/٤/١٩٠٧ النص على تحصيل رسوم عن تنفيذ الأحكام التى تصدر فى منازعة الأحوال الشخصية بطريق الحجز على المرتبات والمعاشات تحت يد الحكومة يعنى عدم جواز</p>

٩٦٢	<p>تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام.</p> <p>المبدأ رقم (٩٥٨) :</p> <p>رسوم الدعوى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ — الحق في استردادها — عدم تقادمه إلا بانقضاء ١٥ سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون.</p>
٩٦٣	<p>المبدأ رقم (٩٥٩) :</p> <p>الرسوم القضائية والغرامات على الدعاوى المرفوعة من وزارة الأوقاف أمام مجلس الدولة منذ سنة ١٩٤٨ حتى أول يولييه سنة ١٩٥٩ — التزام هذه الوزارة بأدائها عن هذه الفقرة نظرا لما كان لهذه الوزارة من شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة حتى أول يولييه سنة ١٩٥٩ — لا تفرقه في هذا الحكم بين ما إذا كانت الدعاوى مرفوعة من الوزارة بوصفها سلطة عامة أو بوصفها ناظرة على الأوقاف الخيرية أو حارسة على الأوقاف الأهلية.</p>
٩٦٤	<p>المبدأ رقم (٩٦٠) :</p> <p>الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية — نصها على خفض الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى التي يصدر فيها الحكم المستأنف في مسألة فرعية واستكمال الرسم المستحق عنه إذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى — سريان هذا النص على الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد باعتباره صادرا في مسألة فرعية.</p>
٩٦٦	<p>المبدأ رقم (٩٦١) :</p> <p>الدعاوى التي ترفع من العاملين بالقطاع العام أمام جهة القضاء أو أمام المحاكم التأديبية طبقا لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو استنادا إلى المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام ثم يقضى فيها بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة القضاء الإداري أو إحدى المحاكم الإدارية — يتعين إحالة هذه الدعوى إلى المحكمة التي عينها الحكم —</p>

<p>٩٦٧</p>	<p>ليس لقلم كتاب المحكمة التي أحيلت إليها هذه الدعاوى أن تجرى شئونها فيما يتعلق باستحقاق الرسوم.</p> <p>المبدأ رقم (٩٦٢) :</p> <p>الدعوى التي يطالب فيها بفسخ العقد والتعويض ويكون الإخلال بالتزام تعاقدى أو أكثر هو سند طلب الفسخ وكذلك طلب التعويض فان تقدير الرسم في هذه الحالة يتم باعتبار مجموع قيمة الطلبات بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية ولا يغير مما تقدم ما يقال في فقه القانون المدني من أن التعويض في حالة الفسخ يقوم على أساس المسؤولية التقديرية لا العقدية استناداً إلى ما يترتب على الفسخ من زوال العقد بأثر رجعى - هذا القول أن صح في القانون المدني فإنه ليس حتماً أن يستتبعه اعتبار دعوى الفسخ والتعويض من قبيل الدعاوى التي تستند فيها الطلبات إلى أكثر من سبب - لكل فرع من أفرع القانون معايير ضوابطه التي لا تنطبق بالضرورة على غيره من الأفرع الأخرى.</p>
<p>٩٦٩</p>	<p>المبدأ رقم (٩٦٣) :</p> <p>مناط استحقاق ربع الرسم في حالة ترك المدعى الخصومة أو اتصاله مع خصمه أن يتم ترك الخصومة أو التصالح في الجلسة الأولى لنظر الدعوى التي أعلن إليها المدعى عليه إعلاناً صحيحاً وأن يكون ذلك قبل بدء المرافعة - المقصود بالجلسة الأولى في حالة غياب المدعى عليه وتأجيل الدعوى لإعذاره هي الجلسة التي يعذر إليها المدعى عليه وليست الجلسة التي يتم فيها التأجيل للإعذار - أساس ذلك: التأجيل لإعذار يكون تلقائياً بمجرد تحقق موجهه ولا تتوافر في الجلسة التي يتم فيها التأجيل للإعذار مكنة ترك الخصومة أو التصالح.</p>
<p>٩٧٣</p>	<p>المبدأ رقم (٩٦٤) :</p> <p>تحديد الرسوم المقررة على الدعوى يكون بحسب المحكمة المرفوعة أمامها - قرار رئيس لجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم</p>

	<p>أمام مجلس الدولة — نصه في مادته الثانية على فرض رسم ثابت قدره خمسة عشر جنيهاً على الدعاوى التي ترفع من نوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا — عدم جواز تحصيل رسم عن طلب وقف التنفيذ بالإضافة إلى رسم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ما دامت تضمهما دعوى واحدة.</p>
٩٧٤	<p>المبدأ رقم (٩٦٥) :</p>
	<p>رسوم قضائية — استحقاقها على الطعون الضريبية المقامة من الشركاء المتضامنين وشركات التوصية — يكون على أساس مجموع أرباح الشركة وليس على أساس نصيب كل شريك متضامن على حده.</p>
٩٧٦	<p>المبدأ رقم (٩٦٦) :</p>
	<p>النص في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة — الهيئات العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة الوارد في هذا النص — مقتضى ذلك تمتعها بالإعفاء من الرسوم بالنسبة للدعاوى والطعون التي ترفعها.</p>
٩٧٧	<p>المبدأ رقم (٩٦٧) :</p>
	<p>جامعة الأزهر وهي إحدى الهيئات التابعة للأزهر تتمتع بميزة الإعفاء من الرسوم القضائية المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق — أساس ذلك أن الأزهر يعتبر من الهيئات العامة طبقاً لقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والتي تدخل في مدلول الحكومة في التمتع بالإعفاء المشار إليه.</p>
٩٧٩	<p>المبدأ رقم (٩٦٨) :</p>
	<p>هيئة الأوقاف المصرية معفاة من أداء الرسوم القضائية.</p>
٩٧٩	<p>المبدأ رقم (٩٦٩) :</p>
	<p>الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية معفاة من أداء الرسوم القضائية.</p>

٩٨٠	المبدأ رقم (٩٧٠) : إعفاء الحكومة والهيئات العامة من الرسوم القضائية .
٩٨٠	المبدأ رقم (٩٧١) : عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالنظر في منازعة أمر تقدير الرسوم القضائية. ولهذا لا ينعقد اختصاصها إذا أحالت المحكمة أمر تقدير الرسوم القضائية إليها.
٩٨٢	المبدأ رقم (٩٧٢) : اختصاص الفصل بالمنازعات التي تثور حول تقدير الرسوم القضائية ينحسر عن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضي حسب الأحوال - إحالة نزاع الرسوم القضائية إلى الجمعية العمومية لا يثبت لها اختصاصاً غير معقود لها أصلاً إذ الإحالة لا تكون إلا من محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين مستقلتين ، والجمعية العمومية هي جهة فتوى.
٩٨٣	المبدأ رقم (٩٧٣) : الهيئة العامة للأبنية التعليمية - رسوم الدعاوى القضائية - الإعفاء من أدائها - حقوق الدولة قبل الغير - المطالبة القضائية - عدم جواز الإلتفات عن إقامة الدعاوى القضائية للمطالبة بالديون المستحقة للهيئة أيا كانت قيمتها - أساس ذلك.

٩٨٧	الجزء الثاني
	الطعن في الأحكام الإدارية
٩٩٥	الباب الأول
	الطعن أمام المحكمة
	الإدارية العليا
٩٩٩	الفصل الأول
	مكانة المحكمة الإدارية العليا
	وطبيعتها
١٠٠٢	المبحث الأول
	المحكمة الإدارية العليا
	قمة التدرج القضائي لمجلس الدولة
١٠٠٢	المبدأ رقم (٩٧٤) :
	إنشاء القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ للمحكمة الإدارية العليا يعتبر استحداثاً لطريق جديد من طرق الطعن لا مجرد تغيير في قواعد الاختصاص - سريانه على الطعون في الأحكام الصادرة بعد العمل به - تطبيق الفقرة ٣ من المادة الأولى من قانون المرافعات.
١٠٠٢	المبدأ رقم (٩٧٥) :
	أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الإداري ولا يقبل الطعن فيها بأي طريقة من طرق الطعن طبقاً للمادة ١٤٦ من قانون المرافعات.
١٠٠٣	المبدأ رقم (٩٧٦) :
	المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وهي أعلى محكمة طعن في أحكام القضاء الإداري وأحكامها باتة - لا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكام المحكمة الإدارية العليا ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية - لاسبيل إلى الطعن في أحكامها إلا بصفة إستثنائية بدعوى البطلان الأصلية -

	لايتأتى ذلك إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقدانه صفته كحكم وهى التي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية أو أن يصدر بما لها من سلطة قضائية وأن يكون مكتوباً.
١٠٠٤	المبحث الثاني طبيعة دائرة فحص الطعون في مجال الطعن
١٠٠٤	المبدأ رقم (٩٧٧) : دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية - يترتب على ذلك اختصاصها بالنظر في الطعن في حكمها بالتماس إعادة النظر - لتختص المحكمة الإدارية العليا بنظر هذا الطعن.
١٠٠٥	المبدأ رقم (٩٧٨) : لم يأذن المشرع بالطعن في الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بأي طريق من طرق الطعن.
١٠٠٥	المبدأ رقم (٩٧٩) : تبدأ المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا بطعن يرفع إليها وتنتهي بحكم يصدر منها إما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشاري المحكمة الإدارية العليا ، وإما من إحدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها ، وفي أي من الحالين يعتبر حكماً صادراً من المحكمة الإدارية العليا ، إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا فإن المنازعة لا تنتهي بقرار الإحالة - أثر ذلك - اعتبار إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها متصلة ومتكاملة - إذا شاب إجراء من الإجراءات عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن للدائرة الأخرى تصحيحه.
١٠٠٦	المبدأ رقم (٩٨٠) : ليس ثمة ما يمنع في القانون من أن يشترك أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة طبقاً للمادة ٤٧ من قانون مجلس

١٠٠٧	<p>الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ثم الجلوس بالدائرة الخماسية التي تنظر موضوع الطعن والفصل فيه.</p> <p>المبدأ رقم (٩٨١) :</p> <p>يتضح من تشكيل دائرة فحص الطعون واختصاصها أنها محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية متميزة تختلف عن تشكيل وولاية المحكمة الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية - وصف المشرع ما يصدر عن دائرة فحص الطعون بأنه قرار (وذلك فيما يتعلق بقرارات الإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا) - يعتبر هذا القرار قرار قضائي ولائي - وصف المشرع ما تقضي به المحكمة من رفض الطعن بإجماع آراء أعضاء الدائرة بأنه حكم - يعتبر هذا الرفض حكماً قضائياً صادراً من دائرة فحص الطعون ويخضع بالتالي لكل ما تخضع له أحكام مجلس الدولة من قواعد وإجراءات - أثر ذلك : اختصاص دائرة فحص الطعون بنظر دعوى البطلان الأصلية الخاصة بما يصدر عنها من أحكام مثلها في ذلك مثل أي محكمة قضائية أخرى.</p>
١٠٠٩	<p>المبدأ رقم (٩٨٢) :</p> <p>الأحكام الصادرة برفض الطعون من دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا هي أحكام انتهائية لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن - استثناءً من ذلك الطعن في الأحكام الانتهائية بدعوى البطلان الأصلية.</p>
١٠٠٩	<p>المبدأ رقم (٩٨٣) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يوقف تنفيذ أحكام القضاء الإداري ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذها.</p>
١٠١٠	<p>المبدأ رقم (٩٨٤) :</p> <p>عدم جواز طلب تنفيذ الحكم استقلاً عن طلب إلغائه - وقف تنفيذ الحكم هو أيضاً فرع من إلغائه - لا يجوز الاقتصار على الأول دون الثاني بما يؤدي إليه ذلك من تناقض بإمكان وقف تنفيذ الحكم مع بقاءه</p>

قائما غير معرض للإلغاء- كما يمس ذلك بما يجب أن تتمتع به الأحكام القضائية من ثبات وقرينة الصحة ما لم يطعن عليها بالإلغاء - القول بغير ذلك مؤداه أن يغدو طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضي لحكم قائم قانونا، سيما إذا انغلق باب الطعن فيه بالإلغاء لفوات ميعاده - المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

١٠١١

المبدأ رقم (٩٨٥) :

قرار دائرة فحص الطعون - لا بطلان على عدم إخطار ذوي الشأن به متى تحققت الغاية من الإجراء.

١٠١٢

المبدأ رقم (٩٨٦) :

(١) دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يغاير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال.

(٢) واختصاص دائرة فحص الطعون بأحد أمرين : اما إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لنظره وإما الحكم برفض الطعن باجماع آراء أعضاء الدائرة.

(٣) حكم دائرة فحص الطعون بقبول الطعن شكلا وأمرها بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، يتضمن تجاوزاً لاختصاص هذه الدائرة فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإلزام المطعون ضدهم المصروفات ، ويعتبر قضاء هذه الدائرة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه قضاء في شأن لا يدخل دائرة اختصاصها ويتضمن غصبا للاختصاص الولائي للمحكمة الإدارية العليا مما يصح الحكم المطعون فيه بعيب جسيم يؤدي إلى انعدامه لصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها.

(٤) بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون أن تعود الأوضاع

	إلى مسارها الصحيح وينعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا للفصل في هذا الطعن وفقاً للقواعد المنظمة لنظر الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا.
١٠١٣	المبدأ رقم (٩٨٧) : دائرة فحص الطعون — طبيعة ما يصدر عنها من رفض الطعن بالإجماع هو حكم قضائي يحوز حجية الأمر المقضي .
١٠١٣	المبدأ رقم (٩٨٨) : اختلاف اختصاص دائرة فحص الطعون عن الإشكال في التنفيذ .
١٠١٤	المبدأ رقم (٩٨٩) : التزام جهة الإدارة بضرورة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة رغم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا — لدائرة فحص الطعون وحدها دون غيرها تقرير وقف تنفيذ هذه الأحكام — يحظر على جهة الإدارة في غير الحالة الأخيرة الامتناع عن تنفيذ هذه الأحكام سواء أخذ هذا المنع صورة الامتناع عن التنفيذ أو صورة اتخاذ قرار يشكل عقبة أمام هذا التنفيذ.
١٠١٤	المبدأ رقم (٩٩٠) : أحكام القضاء الإداري هي أحكام نهائية واجبة النفاذ حتي ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ولا يجوز إيقاف تنفيذ تلك الأحكام إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذها وقد أسبغ المشرع علي هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي فيه.
١٠١٥	المبدأ رقم (٩٩١) : سلطة دائرة فحص الطعون في الحكم بإجماع الآراء إذا رأت أن الطعن غير مقبول شكلاً أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض فتحكم برفضه ، ويعتبر حكمها في هذه الحالة منهياً للخصومة — أما إذا رأت أن الطعن مرجح القبول ، أو أن الفصل فيه يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم

	<p>يسبق للمحكمة تقريره ، فتصدر قراراً بإحالة للمحكمة ويعد ذلك قراراً غير منهي للخصومة - المنازعة لا تنتهي بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالإحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحييت إليها وتعتبر إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي - لا يمنع قرار دائرة الفحص بإحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا من اشتراك في اصداره من المستشارين من الاشتراك في تشكيل دائرة المحكمة الإدارية العليا التي تصدر الحكم فيه بما فيهم رئيس دائرة الفحص.</p>
<p>١٠١٦</p>	<p>المبدأ رقم (٩٩٢) :</p> <p>الطبيعة القانونية لما يصدر عن دائرة فحص الطعون - دائرة فحص الطعون محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية خاصة مميزة تختلف عن تشكيل وولاية المحكمة الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية - ما يصدر من دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا فإنه قرار قضائي بنص القانون - الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء برفض الطعن يحوز حجية الشيء المقضي به، ولا يجوز قانوناً معارضة نظر ذات الموضوع من جديد.</p>
<p>١٠١٧</p>	<p>المبدأ رقم (٩٩٣) :</p> <p>يترتب على قضاء دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري زوال مصلحة المستشكل في هذا الحكم الأخير.</p>
<p>١٠١٧</p>	<p>المبدأ رقم (٩٩٤) :</p> <p>(١) الاختصاص بنظر دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة منها ينعقد إلى ذات الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان أو الدائرة الاحتياطية لها إذا ما رأت الدائرة المطعون في حكمها بدعوى البطلان عدم ملائمة نظر تلك الدعوى.</p> <p>(٢) دائرة فحص الطعون تعتبر محكمة ذات ولاية - وبهذه المثابة فإنها تملك بما لها من اختصاصات الفصل في دعوى البطلان الأصلية في</p>

١٠١٨	<p>الحكم الذي يصدر من دائرة الموضوع، بمعنى أنه يستوي فيما يتعلق بالفصل في دعوى البطلان الأصلية أن يتم ذلك بمعرفة دائرة فحص الطعون أو دائرة الموضوع ففي الحالتين يعتبر الحكم الصادر في دعوى البطلان صادر من محكمة تملك ولاية إصداره.</p> <p>المبدأ رقم (٩٩٥) :</p>
١٠١٩	<p>لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ما لم تقض دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بوقف تنفيذه إذا طلب منها ذلك.</p> <p>المبدأ رقم (٩٩٦) :</p>
١٠٢٠	<p>الأحكام الصادرة في الشق العاجل قوة الشيء المحكوم فيه، ولا يترتب على الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذها إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك، ولا يغير من ذلك أية إشكالات ترفع أمام محاكم غير مختصة بغية تعطيل أثر الحكم الصادر عن القضاء الإداري.</p>
١٠٢٠	<p>المبحث الثالث</p> <p>طبيعة دائرة توحيد المبادئ</p> <p>في مجال الطعن</p>
١٠٢٠	<p>المبدأ رقم (٩٩٧) :</p> <p>نطاق حجية الأحكام الصادرة من الدائرة الخاصة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤.</p>
١٠٢١	<p>المبدأ رقم (٩٩٨) :</p> <p>لدائرة توحيد المبادئ أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلاً لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحيل الطعن بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتقضي في موضوعه — ولا يحول بين دائرة توحيد المبادئ والفصل في الطعن</p>

الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانوني الذي يطبق على هذا النزاع ، ما دام أن الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحا للفصل فيه.

(٢) جواز الطعن استثناء بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة نهائية- هذا الاستثناء يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته.

المبدأ رقم (٩٩٩) :

١٠٢٢

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام التي تصدر في أي منازعة إدارية يبسط رقابتها وولايتها على النزاع برمته دون تقييد بأسباب الطعن أو بموضوعه ما دام أن تحقيق رقابة المشروعية وسيادة الدستور والقانون تحتم شمول الرقابة القانونية والقضائية للمحكمة لجميع جوانب النزاع - وإذ كان ذلك صحيحا في مجال ولاية دوائر المحكمة الإدارية يكون أولى بالإلتفاع في مجال الدائرة الخاصة بتوحيد المبادئ في هذه المحكمة التي أنشأها المشرع مستهدفا ضمان عدم تعارض المبادئ القانونية التي تلتزم بها محاكم مجلس الدولة عند الفصل في المنازعات الإدارية - متى أحيل الطعن إلى هذه الهيئة وهي قمة التشكيل القضائي بمجلس الدولة فان منازعة الطعن برمتها تكون معروضة عليها وخاضعة لرقابتها القانونية - لا يوجد ثمة ما يمنع هذه الهيئة من الفصل في الطعن بكامل أخطاره متى رأت وجها لذلك - يكون لهذه الهيئة أن تقتصر في حكمها على البت في المسألة القانونية التي تكشف أوراق الدعوى والطعن أنها كانت محلا لتناقض الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا أو فصلت فيها أحكام سابقة على وجه معين ويراد العدول عنها ثم تحيل الطعن بعد ذلك للمحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوع الطعن.

١٠٢٥

المبدأ رقم (١٠٠٠) :

أثر ظهور مبدأ قانوني جديد من دائرة توحيد المبادئ في انفتاح ميعاد رفع دعوى الإلغاء.

١٠٢٥	<p>المبدأ رقم (١٠٠١) :</p> <p>المادة ٥٤ مكرراً تضمنت قاعدة ناهية من أن تصدر إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا حكماً على خلاف مبدأ قانوني قررته أحكام سابقة صادرة منها أو من دوائر أخرى بالمحكمة الإدارية العليا، وقاعدة أمرت تلزم الدائرة التي ترى العدول عن مبدأ قانوني قررته أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا بإحالة الطعن إلى الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً المشار إليها، ولا تملك الدائرة التي ترى العدول خياراً آخر إذ أن سلطتها في هذا الشأن سلطة مقيدة وليست تقديرية.</p>
١٠٢٧	<p>المبدأ رقم (١٠٠٢) :</p> <p>دائرة توحيد المبادئ — تنظيم اختصاصها — إصدار حكم منه للنزاع — للدائرة أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلاً لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحيله بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوعه وفقاً للمبدأ الذي أرسته بحكمها، ولها الفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانوني الذي يطبق على هذا النزاع ما دام أن الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحاً للفصل فيه.</p>
١٠٢٨	<p>المبحث الرابع</p> <p>تميز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا</p> <p>عنه أمام محكمة النقض</p>
١٠٢٨	<p>المبدأ رقم (١٠٠٣) :</p> <p>المقابلة بين الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وبين الطعن بالنقض — عدم التطابق التام بين النظامين.</p>

١٠٢٨	<p>المبدأ رقم (١٠٠٤) :</p> <p>لا تطابق بين نظام الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ونظام الطعن بالنقض لتباين طبيعة الروابط في مجالات القانون العام عنها في مجالات القانون الخاص.</p>
١٠٢٩	<p>المبدأ رقم (١٠٠٥) :</p> <p>إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا إذا جاز قياسه على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية فإنه يقاس على الطعن بطريق النقض.</p>
١٠٢٩	<p>المبدأ رقم (١٠٠٦) :</p> <p>انقضاء الخصومة بمضي ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها المقرر بالمادة ١٤٠ من قانون المرافعات لا يسري على الطعن بطريق النقض كما لا يسري على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — الدفع بانقضاء الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا يماثل الطعن أمام محكمة النقض باعتبار أن كلا منهما بوجه خاص محكمة قانون — التمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإدارية العليا وفقاً لصريح تلك المادة أمر غير مقبول.</p>
١٠٣٠	<p>المبدأ رقم (١٠٠٧) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا هي الأصل محكمة قانون — يوجد فارق بين طبيعة النقض أمام محكمة النقض ونظيره أمام المحكمة الإدارية العليا — مرد هذا الفارق هو التباين بين طبيعة المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانونين المدني والتجاري وتلك التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون الإداري وما يتطلبه ذلك من حسن سير العدالة الإدارية بما يتفق وحسن سير المرافق العامة الأمر الذي يستوجب التصدي للموضوع حتى يتحقق الحسم السريع للمنازعة الإدارية دون الإخلال بحق الدفاع أو إهدار درجة من درجات التقاضي — الطعن يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا لتزن الحكم أو القرار التأديبي المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناطه استظهار</p>

	<p>ما إذا قامت به حالة من حالات البطلان فتلغى الحكم وتعيد الدعوى لمحكمة أول درجة أو تتصدى للموضوع إذا كان صالحاً للفصل فيه.</p>
١٠٣٢	<p>المبحث الخامس</p> <p>طبيعة الأحكام الصادرة في الطعن</p> <p>أمام المحكمة الإدارية العليا</p>
١٠٣٢	<p>المبدأ رقم (١٠٠٨) :</p> <p>الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعن المطروح عليها، سواء حسم النزاع برمته أو في شق منه أو في مسألة قانونية أو واقعية متعلقة به هو حكم قطعي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه وهو حكم بات لا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.</p>
١٠٣٢	<p>المبدأ رقم (١٠٠٩) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا هي القمة في تدرج محاكم مجلس الدولة وكلمتها هي الفيصل في أي نزاع يعرض عليها.</p>
١٠٣٢	<p>المبدأ رقم (١٠١٠) :</p> <p>الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - لا يجوز الامتناع عن تنفيذه أو التقاعس فيه على أي وجه نزولاً على حجية الأحكام وإعلاء لشأنها وإكباراً لسيادة القانون.</p>
١٠٣٣	<p>المبدأ رقم (١٠١١) :</p> <p>الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد - لا وجه للتحدى أمام المحكمة بحجية الحكم النهائي الذي لم يطعن فيه خلال الميعاد القانوني حتى لا تغل يدها عن أعمال ولايتها في التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذي لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي بمجلس الدولة.</p>

١٠٣٣	<p>المبدأ رقم (١٠١٢) :</p> <p>أحكام المحكمة الإدارية العليا خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الإداري - نتيجة ذلك: لا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض.</p>
١٠٣٤	<p>المبدأ رقم (١٠١٣) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - يجب أن يقف هذا الاستثناء عند الحالات التي تتطوى على عيب جسيم وتمثل إهدار للعدالة.</p>
١٠٣٥	<p>المبدأ رقم (١٠١٤) :</p> <p>أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري وأحكامها باتة فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بأن صدر الحكم مقترناً بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية.</p>
١٠٣٦	<p>المبدأ رقم (١٠١٥) :</p> <p>أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فلا يجوز الطعن فيها إلا بدعوى البطلان في حالتين : إذا انتفت عن الحكم صفته القضائية كأن يصدر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أن يقترن بعيب جسيم يفقد الحكم معه صفته ومقوماته.</p>
١٠٣٦	<p>المبدأ رقم (١٠١٦) :</p> <p>أحكام المحكمة الإدارية العليا باتة لا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق</p>

١٠٣٧	<p>الطعن - أحوال الطعن بدعوى البطلان الأصلية.</p> <p>المبدأ رقم (١٠١٧) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا تستوى على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمحاكم مجلس الدولة وهي القوامة على إنزال حكم القانون وإرساء مبادئه وقواعده بما لا معقب عليها في ذلك وبما لا سبيل معه الى نسبة الخطأ الجسيم لها الذي يهوى بقضائها الى درك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بيناً غير مستور وثمره غلط فاضح ينبىء في وضوح عن ذاته.</p>
١٠٣٧	<p>المبدأ رقم (١٠١٨) :</p> <p>المحكمة الادارية العليا تستوى على القمة في مدارك التنظيم القضائي لمجلس الدولة ، فلا يكون من سبيل إلى اهدار احكامها الا استثناء محضاً بدعوى البطلان الاصلية.</p>
١٠٣٨	<p>المبدأ رقم (١٠١٩) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا بما وسد لها من اختصاص في الرقابة على أحكام مجلس الدولة تحقيقاً للشرعية وسيادة القانون، وبما تحمله من أمانة القضاء وعظيم رسالته بغير معقب على أحكامها تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة، فلا يكون من سبيل إلى إهدار أحكامها إلا بدعوى البطلان الأصلية، وهي طريق طعن استثنائي.</p>
١٠٣٩	<p>المبدأ رقم (١٠٢٠) :</p> <p>طعن الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر في المنازعات الإدارية بجميع أنواعها، ومنها دعوى الإلغاء، وكذلك المنازعة التأديبية إلى محكمة الطعن، يكون غير جائز، سواء كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما يطعن فيه أمامها، أو أمام محكمة القضاء الإداري</p>

١٠٤٣	<p>فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقا للقانون.</p> <p>الفصل الثاني</p> <p>إجراءات الطعن</p> <p>أمام المحكمة الإدارية العليا</p>
١٠٤٥	<p>المبحث الأول</p> <p>طبيعة إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا</p>
١٠٤٥	<p>المبدأ رقم (١٠٢١) :</p> <p>إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - شروط ومشتملات تقرير الطعن.</p> <p>(٢) لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن - التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجافى مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته ونتيجة لذلك: عدم جواز إحالة الدعوى من محكمة الموضوع إلى المحكمة الإدارية العليا.</p>
١٠٤٦	<p>المبدأ رقم (١٠٢٢) :</p> <p>الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا تختلف في طبيعتها اختلافا جوهرياً عن الإجراءات التي تتبع في إقامة الدعاوى التأديبية - لا يجوز إعمال نص المادة ١١٠ مرافعات بالنسبة للطعون التي تقدم خطأ إلى المحكمة التأديبية وتكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا- الحكم بعد جواز الإحالة.</p>
١٠٤٦	<p>المبدأ رقم (١٠٢٣) :</p> <p>استقلال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بنظامه القانوني - المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بينت إجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا- هذه الإجراءات تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التي تتبع في إقامة الدعوى أمام</p>

	محكمة الأمور المستعجلة وهي من محاكم الدرجة الأولى في نظام القضاء المدني.
١٠٤٧	المبحث الثاني التقرير بالطعن
١٠٤٧	المبدأ رقم (١٠٢٤) : عدم توقيع الطاعن على صورة صحيفة الطعن - لا بطلان.
١٠٤٨	المبدأ رقم (١٠٢٥) : المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لم ترسم طريقاً معيناً لإيداع التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - يكفي لكي يتم الطعن صحيحاً أن يودع التقرير بالطعن في الميعاد القانوني وبعد استيفاء البيانات المنصوص عليها في هذه المادة.
١٠٤٨	المبدأ رقم (١٠٢٦) : نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على وجوب اشتغال تقرير الطعن على بيانات معينة - الخطأ في سياق عناصر المنازعة وفي أسباب الطعن - لا يستتبع بطلان التقرير.
١٠٤٩	المبدأ رقم (١٠٢٧) : التقرير بالطعن - استناده إلى أسباب موضوعية غير صحيحة - لا يبطله - أساس ذلك أن مناقشة صحة الأسباب مسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن.
١٠٤٩	المبدأ رقم (١٠٢٨) : المادة ١٦ من قانون تنظيم مجلس الدولة - الحكمة من إيجابها اشتغال الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وبيان بالأسباب التي بني عليها الطعن هو تمكين المحكمة من استظهار مواطن ما يعيب الحكم من مخالفة للقانون أو خطأ في تأويله وتطبيقه - تقرير الطعن المجهول الموضوع المبهم المدلول العاري بالكلية عن الأسباب التي تكشف عما يراه الطاعن عوراً في الحكم ، مبطل للطعن ، لا يغير من ذلك إيراد

	الطعن في مستهل تقريره إشارة عابرة إلى رقم القضية التي فصل فيها أو اسم المطعون عليه لعدم إفادة ذلك في تحديد موضوع الحكم مع إيراد هذا الموضوع على وجه مغاير تماما للواقع.
١٠٥١	المبدأ رقم (١٠٢٩) : توجيه الطعن إلى خصم متوفى دون أصحاب الصفة فيه - بطلانه - عدم قبول الطعن شكلا وإلزام الطاعن المصروفات - أساس ذلك.
١٠٥٢	المبدأ رقم (١٠٣٠) : تحديد شخص المختص في تقرير الطعن من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن.
١٠٥٢	المبدأ رقم (١٠٣١) : وجوب تقديم الطلب أو الطعن إلى قلم كتاب المحكمة المختصة - اعتبار الطلب أو الطعن مرفوعا ومرتباً لآثاره القانونية بإيداعه قلم الكتاب - سريان هذا الحكم على تعجيل الطلب أو الطعن دون حاجة إلى إعلان الخصوم بتكليف بالحضور طبقاً لنص المادة ٢٩٨ مرافعات - عدم سقوط الخصومة إذا تم الإيداع في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٠١ مرافعات ولو تم إعلان طلب التعجيل بعد مدة جاوزت هذا الميعاد - أساس ذلك.
١٠٥٣	المبدأ رقم (١٠٣٢) : إعلان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في مقر عمل الموظف - صحيح ما دام قد تم ، وفقاً لنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات ، بموطنه الأصلي الذي به مقر عمله وقت الإعلان .
١٠٥٤	المبدأ رقم (١٠٣٣) : ينبغي ألا يتناول تقرير الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا أكثر من حكم واحد يدور عليه هذا الطعن.
١٠٥٤	المبدأ رقم (١٠٣٤) : عدم بيان أو نقص أسباب الطعن الواردة في التقرير بالطعن - ليس من شأنه حتماً بطلان الطعن - من الجائز استكمال أسباب الطعن

١٠٥٥	<p>بإبداء أسباب غير التي ذكرت في التقرير - لا وجه للقياس في هذا الشأن علي الطعن بطريق النقض المدني .</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٥) :</p>
١٠٥٥	<p>العبرة في تحديد نطاق الطعن - هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقارير لا بالأسباب الواردة فيه .</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٦) :</p>
١٠٥٥	<p>العبرة في تحديد نطاق الطعن - هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير لا بالأسباب الواردة فيه .</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٧) :</p>
١٠٥٦	<p>وتحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التي يترتب علي إغفالها بطلان الطعن لان الغرض من ذكر هذه البيانات إنما هو إعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوي وهذا الغرض لا يتحقق إذا ما وجه الطعن إلي خصم متوف زات صفته وفاة المحكوم لصالحه قبل إيداع تقرير الطعن - اختصام التقرير المحكوم لصالحه رغم ذلك يترتب عليه بطلان التقرير.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٨) :</p>
١٠٥٧	<p>البيانات الجوهرية في تقرير الطعن - صدور الحكم المطعون فيه ضد ورثة المتوفى يوجب إقامة الطعن ضد هؤلاء الورثة - إقامة هيئة مفوضي الدولة طعنًا ضد المتوفى - الحكم ببطلان الطعن - لا يصحح هذا البطلان حضور الورثة في الجلسة - الحضور يصحح البطلان الذي يشوب الإعلان كإجراء مستقل عن تقرير الطعن أما الطعن الذي يبطل لتوجيهه ضد شخص ميت لا يمكن قانونًا أن تفتتح به خصومة قضائية .</p> <p>المبدأ رقم (١٠٣٩) :</p>
	<p>إجراءات المرافعات ليس لها من اثر إلا بالنسبة لمن باشرها ولا يفيد منها من أجراها - خلو تقرير الطعن من بعض أسماء الطاعنين لا يغني عنه ورود أسماؤهم في طلب المعافاة - طلب المعافاة لا يعتبر</p>

	طعناً ما دام من صدر لصالحه قرار المعافاة لم يباشر إجراءات الطعن.
١٠٥٧	المبدأ رقم (١٠٤٠) : إغفال تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعي عليه أو من يمثله قانوناً - بطلان التقرير طبقاً لما تقضي به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق : إغفال تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعي عليه أو من يمثله قانوناً - عدم اختصاص المدعي عليه إلا بعد زهاء خمس سنوات - إدخاله خصماً في الطعن بعد ذلك الحكم بعدم قبول الطعن لرفعة بعد الميعاد المقرر قانوناً - أساس ذلك .
١٠٥٨	المبدأ رقم (١٠٤١) : تقديم صحيفة الطعن موقعة من محام لم تنقضى عليه ثلاث سنوات من تركه الخدمة بمجلس الدولة لا يؤثر في صحة الطعن.
١٠٥٨	المبدأ رقم (١٠٤٢) : الخطأ المادي الواقع في التقرير بالطعن في المختصم فيه لا يعيب إجراءات الطعن.
١٠٥٩	المبدأ رقم (١٠٤٣) : علي مقتضي نص المادة ٤٤ من ذات القانون فإن تقرير الطعن يجب أن يشتمل علوة علي بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن ، وطلبات الطعن ، فإذا لم يحصل الطعن علي هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه.
١٠٥٩	المبدأ رقم (١٠٤٤) : وفاة المطعون ضده قبل التقرير بالطعن - عدم اختصاص من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة في الطعن إلا بعد فوات الميعاد القانوني للطعن - بطلان تقرير الطعن لعدم توجيهه في الميعاد إلي من يصح اختصاصه قانوناً - نتيجة ذلك - عدم قبول الطعن شكلاً .

١٠٦١	<p>المبدأ رقم (١٠٤٥) :</p> <p>عدم اشتغال تقرير الطعن على الأسماء الصحيحة المتعلقة بأسماء الطاعنين وصفاتهم وعلى أسباب الطعن بطلبات الطاعنين الواجب صدور الطعن عنهم وهم المحكوم عليهم بموجب الحكم المطعون فيه دون غيرهم -الحكم ببطالان الطعن - أساس ذلك: اشتغال تقرير الطعن على أسماء طاعنين لم يختصموا في النزاع الصادر فيه الحكم المطعون فيه في مرحلة الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ولم يحكم عليهم بموجب الحكم المطعون فيه -اشتغال تقرير الطعن على الأسباب التي بني عليها الطعن لم ترد على موضوع النزاع محل الخصومة - تدارك هذا الأمر من إدارة قضايا الحكومة بتمسكها بأوجه الطعن المستفادة من مذكرتها المقدمة إلى محكمة القضاء الإداري بعد انقضاء ميعاد الطعن في الحكم المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لا ينتج أثرا في تصحيح العيب الذي وقع بتقرير الطعن.</p>
١٠٦٢	<p>المبدأ رقم (١٠٤٦) :</p> <p>يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهاً صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن إلى من يصح اختصامه قانوناً - تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن - إذا وجه تقرير الطعن إلى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه إلى أصحاب الصفة في الطعن يكون تقرير الطعن باطلا -الحكم ببطالان تقرير الطاعن.</p>
١٠٦٣	<p>المبدأ رقم (١٠٤٧) :</p> <p>المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - بيانات تقرير الطعن - إذا لم يشتمل التقرير على أسباب الطعن والعوار الذي شاب الحكم فإن الطعن بهذه المثابة يكون مجهولاً في أسبابه - أثر ذلك الحكم ببطالان تقرير الطعن.</p>

١٠٦٤	<p>المبدأ رقم (١٠٤٨) :</p> <p>بيانات تقرير الطعن - إذا لم يتضمن تقرير الطعن بياناً بالحكم المطلوب إلغاؤه أو وقف تنفيذه وتاريخ صدوره مما أدى إلى تجهيل طلبات الطاعن تجهيلاً يفوت الغاية التي استهدفها الشارع من إقامة الطعن وهي تسليط رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام محاكم القضاء الإداري والمحاكم التأديبية يتعين على المحكمة أن تقضى ببطلان تقرير الطعن.</p>
١٠٦٥	<p>المبدأ رقم (١٠٤٩) :</p> <p>ترفع الدعوى الإدارية بمجرد إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة المختصة كذلك الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يتم بإيداع تقرير الطعن أمام المحكمة المختصة - لا يعتبر إعلان الدعوى أو تقرير الطعن ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية وليس من شأنه أن يؤثر في صحة انعقاد الخصومة.</p>
١٠٦٦	<p>المبدأ رقم (١٠٥٠) :</p> <p>الطعن يستوي قائماً في حكم القانون وتتعقد به الخصومة في الطعن متى تم إيداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في الميعاد ووفق الإجراءات والأوضاع المقررة في المادة المشار إليها - إعلان التقرير بالطعن ليس ركناً من أركان إقامته وصحته - الإعلان إجراء مستقل لاحق يخضع في صحته أو بطلانه للأحكام المقررة في شأنه - في حالة بطلان الإعلان لا تتسحب آثار ذلك على ما يكون قد تم من إجراءات سابقة ، ومنها قيام الطاعن قانوناً بإيداع التقرير به في الميعاد ووفق القواعد والإجراءات المقررة - إعلان تقرير الطعن يتم وفقاً لأحكام المادتين ٢٥ و ٤٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - يستوي مع ذلك قانوناً إتمام الإعلان بالطريق ووفقاً للإجراءات المقررة بقانون المرافعات - العبرة بتحقيق الغاية من الإعلان.</p>

١٠٦٧	<p>المبدأ رقم (١٠٥١) :</p> <p>تحديد شخص المختص يعتبر من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن - يكون تقرير الطعن باطلاً ويتعين الحكم ببطلانه إذا وجه الطعن إلى خصم متوفى زالت صفته.</p>
١٠٦٨	<p>المبدأ رقم (١٠٥٢) :</p> <p>تقرير الطعن يجب أن يشتمل على تحديد شخص المختص في الطعن، وهذا التحديد من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن.</p>
١٠٦٨	<p>المبدأ رقم (١٠٥٣) :</p> <p>عدم تقيد المحكمة الإدارية العليا بالأسباب التي تضمنها تقرير الطعن وحدها.</p>
١٠٦٨	<p>المبدأ رقم (١٠٥٤) :</p> <p>لا تقوم الخصومة إلا بين طرفيها الأحياء، فلا يصح اختصام الميت ولا تتعد الخصومة في الطعن وتبطل العريضة أو التقرير به.</p>
١٠٦٨	<p>المبدأ رقم (١٠٥٥) :</p> <p>بطلان تقرير الطعن عند إغفاله أحد البيانات الجوهرية.</p>
١٠٦٩	<p>المبدأ رقم (١٠٥٦) :</p> <p>حددت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة إجراءات رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري - اشترطت أن تكون عريضة الدعوى التي تودع قلم كتاب المحكمة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمامها دون أن ترتب البطلان صراحة على عدم مراعاة ذلك - المادة ٤٤ من القانون المذكور تنص على بطلان تقرير الطعن من محام مقبول أمام المحكمة الإدارية العليا - مفاد ذلك.</p>
١٠٧٠	<p>المبدأ رقم (١٠٥٧) :</p> <p>ثمة استقلالا بين إيداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة والذي تتعقد الخصومة الإدارية به وبين إعلان ذوى الشأن بهذه الصحيفة ومن ثم</p>

١٠٧١	<p>فلا وجه للتمسك بحكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات في هذا الصدد — وجوب تضمن تقرير الطعن الذي يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا ضمن بياناته بياناً بموطن الخصوم — إغفال هذا البيان أو ذكره مخالفاً للحقيقة ليس من شأنه أن يبطل الطعن طالما تم تدارك الأمر.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥٨) :</p>
١٠٧١	<p>مشمولات تقرير الطعن — المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — تقرير الطعن ينبغي ألا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه الطعن اذ يستقل كل طعن ببيانه وأسبابه وإلا جاز الحكم بطلانه.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٥٩) :</p>
١٠٧٢	<p>الطعون التأديبية معفاة من الرسوم القضائية — المشرع تطلب لإقامة الطعون التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا إيداع تقرير الطعن من محام مقيد بجدولها وموقع منه وهو ما لا يتأتى إلا في حالة صدور قرار لصاحب الشأن من لجنة المساعدة القضائية بندب المحامي صاحب الدور لمباشرة الطعن وذلك لتقديم تقرير الطعن وتوقيعه والحضور أمام المحكمة وتقديم ما يلزم من أوجه دفاع .</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦٠) :</p>
١٠٧٣	<p>تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي ابتغاه المشرع في النص المذكور من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته إعلاماً كافياً ولا يتحقق هذا الغرض وبالتالي إنعقاد الخصومة بين طرفيه إذا وجه الطعن إلي خصم متوفي زالت صفته وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلاً ويتعين الحكم بطلانه.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦١) :</p>
	<p>الدفع ببطلان تقرير الطعن فيما يتعلق بالإشراف القضائي لعدم التسبب — يكفي أن يقرر الطاعن توجيه طعنه إلى الحكم في ذاته لتتصدى له</p>

	<p>المحكمة - الدفع بخلو تقرير الطعن من الأسباب يغدو على غير سند من الواقع أو القانون حريا بالالتفات عنه.</p>
١٠٧٤	<p>المبحث الثالث الصفة في الطعن</p>
١٠٧٦	<p>المبدأ رقم (١٠٦٢) : ثبوت إن جامعة عين شمس هي التي طلبت من إدارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الإدارية وإن المذكرات والمكاتبات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف كانت متبادلة بين إدارة القضايا والجامعة - رفع الاستئناف مع ذلك باسم وزير التربية والتعليم بدلا من مدير الجامعة خطأ مادي وقعت فيه إدارة القضايا لا يترتب عليه بطلان صحيفة الاستئناف.</p>
١٠٧٦	<p>المبدأ رقم (١٠٦٣) : الدفع بعدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لرفعه من مندوب بإدارة قضايا الحكومة لم يمض علي تخرجه أكثر من عامين - في غير محله - أساس ذلك هو أن أعضاء إدارة قضايا الحكومة، كل في دائرة اختصاصه، ينوبون عن رئيسها الممثل للهيئة في كل ما تباشره من نيابة قانونية عن الحكومة.</p>
١٠٧٧	<p>المبدأ رقم (١٠٦٤) : الحكم الصادر من المحكمة الإدارية ضد مصلحة الأملاك في الأميرية - توافر الصفة لمصلحة الأملاك في الطعن علي هذا الحكم و إن لم تكن لها أصلا صفة في التقاضي في الدعوي أمام المحكمة الإدارية ولا أهلية لذلك لعدم تمتعها بشخصية معنوية مستقلة - صاحب الصفة في الطعن هو المحكوم عليه الذي كان طرفا في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه - المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن لأنه هو الوسيلة الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره وحتى يتاح له أن يبدي أمام المحكمة العليا ما كان يمكنه إيدأؤه أمام المحكمة المطعون في حكمها</p>

١٠٧٩	<p>من دفعوع لم يسقط الحق فيها أو أوجه دفاع فاته إيدأؤها.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٦٥) :</p> <p>الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة استنادا إلي رفعه من مدير المحاسبة بدلا من رئيسه- في غير محله - أساس ذلك: اعتبار ذلك خطأ مادياً في عريضة الطعن، فضلا عن أن إدارة قضايا الحكومة تعني في واقع الأمر نيابتها عن ممثل ديوان المحاسبة أمام القضاء.</p>
١٠٧٩	<p>المبدأ رقم (١٠٦٦) :</p> <p>اختصاص وزير المواصلات بصفته رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية - خلو الطعن من ذكر هذه الصفة لا يقدر في صحة الطعن ما دام أن هذه الصفة مقررة له قانونا دون حاجة إلى هذا البيان وقد أخطر بمضمون الطعن وأعلم به إعلاما كافيا على أساس هذه الصفة.</p>
١٠٨٠	<p>المبدأ رقم (١٠٦٧) :</p> <p>يشترط لقبول الطعن أن يقدم من ذي الصفة الذي ينوب قانونا عن الطاعن - العبرة في تحديد الصفة هي بتاريخ التقرير بالطعن بإيداعه قلم كتاب المحكمة - عدم اختصاص إدارة قضايا الحكومة في النيابة قانونا عن الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام - يشترط لتصحيح العيب المشار إليه أن يزول قبل انقضاء ميعاد التقرير بالطعن.</p>
١٠٨٠	<p>المبدأ رقم (١٠٦٨) :</p> <p>صدور الحكم المطعون فيه ضد كلية الطب دون أن تختص الجامعة ذاتها في الدعوى - لا يمكن رفع الطعن إلا من ناحية الطب باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن - لا يحول دون ذلك أن كلية الطب ليس لها أصلا صفة في التقاضي في الدعوى ولا أهلية لذلك - أساس ذلك.</p>

١٠٨٢	<p>المبدأ رقم (١٠٦٩) :</p> <p>وجوب توجيه الطعن لذوى الصفة - وفاة المطعون ضدها قبل إيداع تقرير الطعن - وقوع الطعن باطلاً - المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة - أساس ذلك.</p>
١٠٨٣	<p>المبدأ رقم (١٠٧٠) :</p> <p>ذوى الشأن بالنسبة إلى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية - الجهة التي يتبعها الموظف تعتبر من ذوى الشأن في مجال تطبيق نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨.</p>
١٠٨٣	<p>المبدأ رقم (١٠٧١) :</p> <p>نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يعتبر من ذوى الشأن في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية - هذا النص ليس نصاً حاصراً لمن يعتبرون من ذوى الشأن - نتيجة لذلك: حق الجهة الإدارية في الطعن في الأحكام التأديبية وما في حكمها من قرارات التأديب - أساس ذلك - تطبيق : حق الجامعة ممثلة في رئيسها في الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.</p>
١٠٨٥	<p>المبدأ رقم (١٠٧٢) :</p> <p>بطلان تقرير الطعن الخالي من " صفة " المطعون ضده.</p>
١٠٨٦	<p>المبدأ رقم (١٠٧٣) :</p> <p>رئيس هيئة مفوض الدولة غير ذي صفة في الطعن على قرارات مجالس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوي في ذلك أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن فيها أو لم يطلب .</p>

١٠٨٧	<p>المبدأ رقم (١٠٧٤) :</p> <p>بطلان تقرير الطعن إذا وجه إلى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه إلى أصحاب الصفة في الطعن .</p>
١٠٨٧	<p>المبدأ رقم (١٠٧٥) :</p> <p>اختصاص وكيل وزارة الصحة بصفته مديراً لمديرية الصحة بمحافظة الإسكندرية دون اختصاص محافظ الإسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقاً لقانون الحكم المحلي - صدور الحكم ضد مديرية الصحة - يجوز لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة ولا أهلية لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزمها بإلغاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن في الحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره - أساس ذلك: المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية: لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه.</p>
١٠٨٨	<p>المبدأ رقم (١٠٧٦) :</p> <p>شخص المختص وصفته من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن - المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.</p>
١٠٨٩	<p>المبدأ رقم (١٠٧٧) :</p> <p>الصفة في إقامة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في شأن تأسيس الأحزاب .</p>
١٠٨٩	<p>المبدأ رقم (١٠٧٨) :</p> <p>الطعن على الحكم - وجوب مراعاة ما يطرأ على الخصوم من تغير في الصفة - يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحاً أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة حتى يوجه الطعن إلى من يصح اختصاصه قانوناً - تحديد شخص المختص من</p>

<p>١٠٩٠</p>	<p>البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن — أساس ذلك :</p> <p>المبدأ رقم (١٠٧٩) :</p> <p>وجوب اختصاص النيابة الإدارية صاحبة الصفة وإعلانها بصحيفة الطعن بوصفها المدعية في الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم الطعين — عدم اختصاصها أصلاً في الطعن وحضور ممثل النيابة الإدارية جلسات المرافعة المحددة لنظر الطعن سواء أمام دائرة فحص الطعون أو أمام دائرة الموضوع وتقديمه مذكرة بدفاع النيابة الإدارية لم يدفع فيها ببطلان صحيفة الطعن لعدم اختصاصها — تحقق الغاية من الإجراء تكون مما لا يستقيم معه القول بضرورة إعادة الطعن للمرافعة وتكليف الطاعن باختصاصها.</p>
<p>١٠٩١</p>	<p>المبدأ رقم (١٠٨٠) :</p> <p>في الدعاوى التي يكون فيها الخصوم متعددين لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه نزولاً على مقتضى أن آثار الطعن شخصية — استثناء من هذه القاعدة وخروجاً على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعة بشأن خصومة معينة يأبى موضوعها الاستسلام لنتائج القاعدة العامة في نسبية أثر الطعن - استثنى المشرع ثلاث حالات:</p> <p>الأولى — حالة إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين فيجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم وقبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم منضمماً إليه في طلباته، فإن قعد عن ذلك أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن.</p> <p>والثانية — حالة تعدد المحكوم لهم سواء كانوا خصوماً حقيقيين أو أدخلوا في الدعوى أو تدخلوا فيها أياً كانت صفاتهم ورفع الطعن على بعضهم صحيحاً في الميعاد وجب على الطاعن اختصاص باقي المحكوم</p>

	<p>لهم في الطعن ولو بعد فوات الميعاد فإن لم يفعل وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصاص جميع المحكوم لهم ولو بعد الميعاد.</p> <p>والثالثة - حالة إدخال القاضي كل من يرى إدخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة.</p>
١٠٩٢	<p>المبدأ رقم (١٠٨١) :</p> <p>يتعين على من يريد توجيه طعناً توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة أو الحالة قبل اختصاصه كي يوجه تقرير طعنه إلي من يصبح اختصاصه قانونياً.</p>
١٠٩٣	<p>المبدأ رقم (١٠٨٢) :</p> <p>سلطة القاضي في توجيه الخصومة ، بما فيها خصومة الطعن ، وتقصى شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى، وذلك بالتحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها، وذلك حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها.</p>
١٠٩٤	<p>المبدأ رقم (١٠٨٣) :</p> <p>صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلاً في الدعوى إذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه وأبدى دفاعاً موضوعياً، فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها، على غير ذي صفة، ولو تم هذا الإجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء.</p>
١٠٩٤	<p>المبحث الرابع</p> <p>المصلحة في الطعن</p>
١٠٩٥	<p>المبدأ رقم (١٠٨٤) :</p> <p>حق الطعن في الحكم - تقريره لمن مس الحكم مصلحة له حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها.</p>
١٠٩٥	<p>المبدأ رقم (١٠٨٥) :</p> <p>مصلحة في الطعن - لا وجه لبطلان الطعن لباقي الورثة عند وفاة</p>

١٠٩٦	<p>إحدى الورثة قبل إقامة الطعن - أساس ذلك: الوارث ينصب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع عن التركة أو عليها.</p> <p>المبدأ رقم (١٠٨٦) :</p> <p>ثبوت أن وزارة الخزانة لم تتنازع في موضوع الدعوى واقتصر دفاعها على طلب إخراجها منها بلا مصاريف - عدم القضاء ضدها بشيء وإن صدر الحكم في مواجهتها - لا تعتبر خصماً حقيقياً له حق الطعن في الحكم.</p>
١٠٩٦	<p>المبدأ رقم (١٠٨٧) :</p> <p>حق كل من يمس الحكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلاً .</p>
١٠٩٧	<p>المبدأ رقم (١٠٨٨) :</p> <p>هيئة مفوضي الدولة ذات صفة في رفع الطعن لكنها ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة فلا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة .</p>
١٠٩٨	<p>المبدأ رقم (١٠٨٩) :</p> <p>تقرير بالطعن - اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن - دفع بانتفاء المصلحة في الطعن.</p>
١٠٩٩	<p>المبدأ رقم (١٠٩٠) :</p> <p>إيداء الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة رافعها أمام المحكمة الإدارية العليا - هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانتهاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري.</p>
١١٠٠	<p>المبدأ رقم (١٠٩١) :</p> <p>حق ذي المصلحة الذي لم يعلم بصدور الحكم في الطعن عليه - الطعن من تاريخ العلم اليقيني.</p>

١١٠٠	<p>المبدأ رقم (١٠٩٢) :</p> <p>لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة ولا أهليته لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية طالما صدر الحكم ضدها.</p>
١١٠١	<p>المبدأ رقم (١٠٩٣) :</p> <p>لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه لأن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن، إلا أنه يكفي لقبول الطعن في قضاء الإلغاء أن تتحقق المصلحة المقررة قانوناً في الطاعن.</p>
١١٠١	<p>المبدأ رقم (١٠٩٤) :</p> <p>المصلحة في الطعن — لا يجوز الطعن إلا ممن أضر به الحكم وهو الخصم الذي قضى ضده — مؤدى ذلك: عدم جواز الطعن ممن قضى له بطلباته — أساس ذلك: المادة ٢١١ مرافعات.</p>
١١٠٢	<p>المبدأ رقم (١٠٩٥) :</p> <p>الأصل هو عدم جواز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه باعتباره صاحب المصلحة في الطعن — يكفي لقبول الطعن في قضاء الإلغاء أن تتحقق المصلحة المعتبرة قانوناً في الطاعن — لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري — يتوافر شرط المصلحة لمن اختصم أمام محكمة القضاء الإداري ولو لم يبد دفاعاً في موضوع الدعوى — أساس ذلك: إن مدار الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر مشروعية القرار المطعون فيه الذي يجوز عرضه عليها من أي من ذوى الشأن.</p>
١١٠٣	<p>المبدأ رقم (١٠٩٦) :</p> <p>حكم في الدعوى التأديبية من محكمة أول درجة بالإدانة ثم طعن الموظف في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طالباً الحكم ببرأته — في هذه الحالة لم يعد الموظف مجرد متهم في نظر الإدارة وإنما صار مداناً ومن حقه أن يسعى لنفى هذه الإدانة عن نفسه ، ومركزه عندئذ لا يختلف عن مركز الموظف في دعوى الإلغاء</p>

	فكلاهما له مصلحة في إلغاء الحكم — وتستمر هذه المصلحة قائمة حتى و لو توفي هذا الموظف لأنه من مصلحة ورثته من الناحية الأدبية أن يحصلوا على حكم بتبرئة ساحة مورثهم كما أن لهم مصلحة مادية في الحصول على حكم بهذه التبرئة تمهيداً لمطالبة الإدارة بتعويض عما يكون قد حاق بمورثهم من أضرار .
١١٠٤	المبدأ رقم (١٠٩٧) : مصلحة الموظف المحكوم ضده في الطعن — أثر وفاة العامل أثناء نظر الطعن في الأحكام التأديبية وما في حكمها
١١٠٥	المبدأ رقم (١٠٩٨) : خصومة الطعن تتحدد في أطرافها بالخصوم في الدعوى الأصلية المطعون في الحكم الصادر بشأنها فلا يكون جائزاً الطعن المقدم من خارج عن الخصومة الدعوى .
١١٠٥	المبدأ رقم (١٠٩٩) : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعيد طرح النزاع برمته — شكلاً وموضوعاً — ومن بين ذلك التحقق من شرط المصلحة وصفة الخصوم .
١١٠٦	المبدأ رقم (١١٠٠) : دعوى البطلان الأصلية تعتبر إحدى صور الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا استثناء إذا انتفت عنه صفة الأحكام القضائية — هذه الدعوى تخضع لما تخضع له الطعون من أحكام فيما عدا الميعاد، ومنها أن تتوافر للطاعن مصلحة في الطعن وهذه المصلحة لا تقتصر على حالة عدم الحكم للطاعن ببعض طلباته أو كلها مما أقيم الطعن من أجله وإنما يجب أن تستمر هذه المصلحة قائمة في شأن هذه الطلبات التي ابتدأ بها النزاع بين أطراف الخصومة إذ ثمة ارتباط بين قيام المصلحة في الطعن وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية محل الطعن .

١١٠٦	المبدأ رقم (١١٠١) :
	الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف ذوي الشأن، وأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعيد طرح النزاع برمته شكلاً وموضوعاً أمام تلك المحكمة لتتزل فيه حكم القانون - القاضي يملك بما له من هيمنة إيجابية كاملة على إجراءات الخصومة الإدارية توجيهها وتقصي شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى - ومن بين ذلك التحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها، وذلك حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها.
١١١١	الفصل الثالث
	ميعاد الطعن
١١١٤	المبحث الأول
	بدء سريان ميعاد الطعن
١١١٤	المطلب الأول
	كيفية حساب ميعاد الطعن
١١١٤	المبدأ رقم (١١٠٢) :
	حساب ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يحسب يوم صدور الحكم - يحسب اليوم الأخير من الميعاد - تطبيق المادة ٢٠ من قانون المرافعات.
١١١٤	المبدأ رقم (١١٠٣) :
	ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم وفقاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - عدم حساب يوم صدور الحكم - أساسه أن صدور الحكم هو الأمر المعتبر في نظر القانون مجزئاً للميعاد، فلا يحسب منه يوم صدوره وفقاً لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

١١١٥	<p>المبدأ رقم (١١٠٤) :</p> <p>ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - لا يدخل في حساب هذه المدة يوم صدور الحكم - إذا صادف اليوم الأخير يوم عطلة رسمية فإنه يمتد إلى أول يوم عمل.</p>
١١١٦	<p>المطلب الثاني</p> <p>حالات بدء سريان الطعن</p>
١١١٦	<p>المبدأ رقم (١١٠٥) :</p> <p>الإعلان الذي يجرى منه سريان الميعاد هو الذي يوجه إلى وكيل الوزارة المختص - قيام محافظ الإسكندرية مقام وكيل الوزارة في هذا الخصوص بالنسبة إلى الأحكام التي تكون بلدية الإسكندرية طرفاً فيها.</p>
١١١٧	<p>المبدأ رقم (١١٠٦) :</p> <p>عدم سريان ميعاد أي طعن في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته إعلاناً صحيحاً من تاريخ علمه بالحكم الصادر ضده.</p>
١١١٧	<p>المبدأ رقم (١١٠٧) :</p> <p>الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في معارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية - الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا يكون وفقاً للإجراءات وفي المواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة ولا يتقيد بالميعاد المقرر في قانون الرسوم القضائية - بيان ذلك.</p>
١١١٨	<p>المبدأ رقم (١١٠٨) :</p> <p>ميعاد الطعن لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات المحاكمة إعلاناً صحيحاً إلا من تاريخ علمه اليقيني بالحكم - أساس ذلك - مثال.</p>
١١١٩	<p>المبدأ رقم (١١٠٩) :</p> <p>صدور حكم المحكمة التأديبية دون إعلان العامل بإجراءات محاكمته وفي غيبة منه لا يسرى ميعاد الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية</p>

<p>١١١٠</p>	<p>العليا إلا من تاريخ علمه اليقيني بصدور هذا الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (١١١٠) :</p> <p>ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة في الطعن الذي لم يعلن بإجراءات المحاكمة إعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم فيها - حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في الطعن في الحكم الصادر فيها خلال ستين يوما من تاريخ علمه اليقيني بالحكم.</p>
<p>١١٢٠</p>	<p>المبدأ رقم (١١١١) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم - إغفال إخطار ذي الشأن بتاريخ الجلسة - وقوع عيب شكلي في الإجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويفضى إلى بطلانه.</p>
<p>١١٢١</p>	<p>المبدأ رقم (١١١٢) :</p> <p>ميعاد الطعن في الأحكام لا يجرى إلا من تاريخ إعلان الحكم إذا حدث سبب من أسباب انقطاع سير الخصومة وصدر الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفى أو فقدت أهليته للخصومة وزالت صفته - نتيجة لذلك: سريان ميعاد الطعن في هذا الشأن من تاريخ العلم اليقيني به سواء بإعلانه أو بأي وسيلة أخرى - أساس ذلك.</p>
<p>١١٢٢</p>	<p>المبدأ رقم (١١١٣) :</p> <p>في حالة عدم بيان المدعى لموطنه الأصلي في صحيفة الدعوى وكذا عدم بيانه لموطنه المختار في ورقة إعلان الحكم يجوز لخصمه في حالة قيامه بالطعن على هذا الحكم إعلان المدعى بصحيفة الطعن في</p>

	<p>الموطن المختار للمدعى المبين في صحيفة الدعوى — أساس ذلك: التيسير على الطاعنين بالنظر إلى أن ميعاد الطعن في الأحكام يبدأ من تاريخ صدورها — يجوز للطاعن إعلان خصمه بتقرير الطعن في الموطن المختار المبين في صحيفة الدعوى حتى ولو انتهت مهمة المحامي بصدور الحكم في الدعوى.</p>
١١٢٥	<p>المبدأ رقم (١١١٤) :</p> <p>ورقة إعلان تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا تعتبر من أوراق التكليف بالحضور — بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها إلى ذوى الشأن لا يعتبر مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحبة في الميعاد القانوني — البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده إن كان لذلك وجه — المنازعة الإدارية تتعقد بإيداع عريضتها سكرتارية المحكمة — إعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها هو إجراء مستقل بذاته له أغراضه وآثاره — إذا كان هذا الإعلان قد وقع باطلاً فإنه لا ينتج أثره فيما سبقه من إجراءات إلا من اليوم الذي يتم فيه الإعلان صحيحاً.</p>
١١٢٦	<p>المبدأ رقم (١١١٥) :</p> <p>تحقق الهدف المقصود من الإعلان الباطل يزيل عيب البطلان.</p>
١١٢٦	<p>المبدأ رقم (١١١٦) :</p> <p>إذا صدر الحكم باطلاً لصدوره بإجراءات باطلة فإن ميعاد الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا لا يسرى إلا من تاريخ علم الطاعن اليقيني بالحكم — حساب ميعاد الطعن من تاريخ تحقق علم الطاعن بالحكم.</p>
١١٢٧	<p>المبدأ رقم (١١١٧) :</p> <p>مواعيد الطعن في أحكام المحاكم التأديبية — تعدد الخصوم وأثره في مرحلة الطعن — لا تطبق إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام القضاء الإداري إلا فيما يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض مع الأصول العامة للمنازعات</p>

	<p>الإدارية - يجوز إذا كان الحكم التأديبي صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته - أعمال هذه القاعدة في مجال التأديب لا يتعارض مع طبيعة النظام التأديبي الذي هو من روابط القانون العام حيث لا يستهدف بالجزاء التأديبي كفالة حسن سير المرافق العامة - لا يسوغ بالنسبة للاتهام الواحد أو المخالفة الواحدة غير القابلة للتجزئة المنسوبة لعدد من العاملين والثابتة في مواجهتهم قيام الجزاء في حق بعضهم ومحوه بالنسبة للبعض الآخر.</p>
١١٢٨	<p>المبدأ رقم (١١١٨) :</p> <p>يبدأ ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لمن لم يعلن بإجراءات محاكمته إعلاناً قانونياً صحيحاً من تاريخ علمه اليقيني بالحكم المطعون فيه وليس من تاريخ صدوره.</p>
١١٢٨	<p>المبدأ رقم (١١١٩) :</p> <p>الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى المحالة إليه من قاضي الأمور المستعجلة يتعين الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ستين يوماً من صدوره - لا يغير من ذلك عدم حضور الطاعن أياً من جلسات المحكمة التي نظرت فيها الدعوى حتى صدور الحكم فيها - ما دام الثابت اتصالها بعلمه بعد قيدها حيث أخطر بخطاب المحكمة لحضور أول جلسة نظرت فيها بعد الإحالة.</p>
١١٢٩	<p>المبدأ رقم (١١٢٠) :</p> <p>ميعاد الطعن أمام هذه المحكمة هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ولا يسرى في حق الطاعن الذي لم يعلن إعلاناً صحيحاً بأمر محاكمته، والذي صدر الحكم في غيبته.</p>
١١٢٩	<p>المبدأ رقم (١١٢١) :</p> <p>الحكم الصادر بتسوية الحالة يفتح أمام المدعى باب الطعن في القرارات اللاحقة على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى الحكم.</p>

١١٣٠	المبحث الثاني امتداد ميعاد الطعن
١١٣٠	المبدأ رقم (١١٢٢) : ثبوت إن الميعاد ينتهي يوم عطلة رسمية - امتداده إلى يوم عمل بعدها.
١١٣٠	المبدأ رقم (١١٢٣) : ثبوت إن آخر يوم في الميعاد يقع ضمن عطلة رسمية - امتداد الميعاد إلى أول يوم عمل بعد انتهاء العطلة.
١١٣٠	المبدأ رقم (١١٢٤) : مواعيد السقوط - امتدادها إذا وافق آخر يوم فيها يوم عطلة رسمية - أساس ذلك.
١١٣١	المبدأ رقم (١١٢٥) : ميعاد مسافة - فكرة الموطن في القانون المدني - أنواعه - موطن أعمال الحرفة - تعلق دعوى التعويض عن الأضرار بسبب التراخي في منح ترخيص بفتح صيدلية كائنة بكفر الشيخ - إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن في الحكم الصادر فيها - أساس ذلك.
١١٣٢	المبدأ رقم (١١٢٦) : ميعاد الطعن في الأحكام - ميعاد المسافة - امتداد ميعاد الطعن أربعة أيام لأن مقر الشركة بالإسكندرية.
١١٣٣	المبدأ رقم (١١٢٧) : تنص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تسرى أحكامه فيما لم يرد فيه نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بالتطبيق للمادة الثالثة من قانون إصداره على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته - دعوى الإلغاء تتميز بأن الخصومة فيها عينية تقوم على اختصام القرار الإداري - تعدى

١١٣٤	<p>أثر الحكم الذي سيصدر في المنازعة إلى المتدخل -الحكم بقبول تدخل الخصم المنضم إلى الطاعن في طلباته.</p> <p>المبدأ رقم (١١٢٨) :</p>
	<p>رئيس هيئة مفوضي الدولة هو وحده صاحب الاختصاص في الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية أمام المحكمة الإدارية العليا - مكانه القاهرة وهو ذات المكان الذي توجد فيه المحكمة الإدارية العليا - لا مجال لإعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التي أوجبت احتساب مواعيد المسافة- المشرع قدر أن فترة الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٢٣ سالفه الذكر والتي يجب أن يتم خلالها الطعن كافية لمراجعة الأحكام بعد صدورها - لا وجه للقول بأن ميعاد المسافة ما بين الإسكندرية والقاهرة لمصلحة عضو هيئة المفوضين المستشار المقرر إذ أن القانون لم يجعل له أي اختصاص في الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحلته القاهرة.</p>
١١٣٦	<p>المبدأ رقم (١١٢٩) :</p> <p>إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها - مرض المحامي على فرض صحته هو أمر لا يتعلق بالطاعنين أنفسهم وهم نوى الشأن في الطعن وبالتالي لا يترتب عليه امتداد الطعن.</p>
١١٣٦	<p>المبدأ رقم (١١٣٠) :</p> <p>إذا ما صادف آخر يوم من أيام هذا الميعاد يوم عطلة امتد إلى أول يوم عمل بعد مرور هذه العطلة.</p>
١١٣٧	<p>المبحث الثالث</p> <p>انقطاع ميعاد الطعن</p>
١١٣٧	<p>المبدأ رقم (١١٣١) :</p> <p>رفع الطعن أمام محكمة غير مختصة - أثره - انقطاع ميعاد الطعن - استمرار هذا الأثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص.</p>

١١٣٧	<p>المبدأ رقم (١١٣٢) :</p> <p>ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - انقطاعه إذا ما قدم إلى محكمة غير مختصة - سريانه من جديد من تاريخ الحكم النهائي بعدم الاختصاص.</p>
١١٣٨	<p>المبدأ رقم (١١٣٣) :</p> <p>تقديم طلب الإعفاء من الرسوم بعد فوات ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم من محكمة القضاء الإداري - عدم قبول الطعن - لا يغير من ذلك أن لجنة المساعدة القضائية قبلت الطلب - قرارها صدر باطلاً ومن ثم يكون عديم الأثر في تصحيح العيب الذي شاب طلب الإعفاء - أساس ذلك - مثال.</p>
١١٣٩	<p>المبدأ رقم (١١٣٤) :</p> <p>ميعاد الطعن في الأحكام ستون يوماً - المرض النفسي أو العصبي على فرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح أن يكون سبباً لانقطاع الميعاد أو امتداده.</p>
١١٤٠	<p>المبدأ رقم (١١٣٥) :</p> <p>إذا تقدم الطاعن بطلب لإعفائه من الرسوم القضائية المقررة على الطعن الذي يزعم رفعه إلى المحكمة الإدارية العليا عن حكم صادر من محكمة القضاء الإداري فإنه سواء أوجب إلى طلب الإعفاء أو رفض فإن الطعن يجب أن قدم خلال ستين يوماً من تاريخ القرار الصادر بالبت في طلب إعفائه من الرسوم القضائية.</p>
١١٤٠	<p>المبدأ رقم (١١٣٦) :</p> <p>ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - ينقطع هذا الميعاد برفع الطعن إلى محكمة غير مختصة - يظل هذا الميعاد مقطوعاً حتى يفصل في الطعن ولو من المحكمة الأعلى درجة - مؤدى ذلك: أنه يتعين على صاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة بعد أن تبينها سواء إبان قطع الميعاد أو خلال جريانه ثانية طالما لم ينصرم بعد.</p>

١١٤٢	المبدأ رقم (١١٣٧) : لا تأثير لتظلم الطاعن في قطع الميعاد والمقرر لرفع الطعن على الأحكام القضائية - التظلم مقرر في مجالات القرارات الإدارية التي يمكن سحبها أو تعديلها على خلاف الأحكام القضائية وقرارات مجالس التأديب.
١١٤٣	المبدأ رقم (١١٣٨) : إقامة الطعن أمام محكمة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الطعن - مناط ذلك أن يكون الطعن المرفوع أمام المحكمة غير المختصة مقاما في الميعاد - إذا رفع الطعن أمام المحكمة غير المختصة بعد فوات الميعاد فإنه لا يقطع ميعاد الطعن - يعتبر الطعن في هذه الحالة مقاما بعد فوات الميعاد ويكون غير مقبولا شكلا.
١١٤٤	المبدأ رقم (١١٣٩) : رفع الدعوى أو الطعن إلى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن ويظل هذا الميعاد مقطوعا إلى أن تفصل المحكمة في الدعوى أو الطعن بحكم.
١١٤٤	المبدأ رقم (١١٤٠) : الطعن في الحكم أمام محكمة غير مختصة يفتح ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة المختصة.
١١٤٥	المبحث الرابع وقف ميعاد الطعن
١١٤٥	المبدأ رقم (١١٤١) : ميعاد الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - فواته يسقط الحق في الطعن - وقفه في حالة المحكوم عليه على الوجه المنصوص عليه في المادة ٣٨٢ مرافعات.
١١٤٥	المبدأ رقم (١١٤٢) : يترتب على ثبوت القوة القاهرة وقف ميعاد الطعن حتى يزول أثرها لميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ذات الطبيعة التي لميعاد

	<p>رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية - أثر ذلك: يقبل ميعاد الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع.</p>
١١٤٦	<p>المبدأ رقم (١١٤٣) :</p> <p>ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم - تراخى صاحب الشأن في إقامة الطعن لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم - المرض العقلي الذي يعانى منه الطاعن يعتبر عذراً قاهراً من شأنه أن يوقف ميعاد الطعن حتى تزايله الحالة المرضية - متى ثبت أن الحالة المرضية لازمت الطاعن خلال تلك الفترة فيعتبر الطعن مقديماً في الميعاد القانوني - الحكم بقبول الطعن شكلاً تطبيقاً - مسئولية المجنون والمصاب بعاهة عقلية عما يرتكبه من أفعال بسبب فقدانه الإدراك والاختيار وقت ارتكاب الفعل - لا يسأل العامل عن فترة انقطاعه التي قدم بسببها للمحكمة التأديبية التي قضت بفصله من الخدمة - الحكم بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن.</p>
١١٤٧	<p>المبدأ رقم (١١٤٤) :</p> <p>إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها - المرض المفاجئ لوكيل الطاعنين لا يعتبر من قبيل الأعذار القهرية التي توقف سريان ميعاد الطعن - أساس ذلك: أنه في مقدور الطاعنين إسناد مهمة إيداع تقرير الطعن إلى محام آخر - مرض المحامى أمر على فرض صحته لا يتعلق بالطاعنين أنفسهم وهم ذوى الشأن في الطعن - لا يترتب على ذلك وقف الميعاد أو امتداده.</p>
١١٤٩	<p>المبدأ رقم (١١٤٥) :</p> <p>وقف الميعاد (قوة قاهرة) .</p>
١١٤٩	<p>المبدأ رقم (١١٤٦) :</p> <p>المرض العقلي يعتبر قوة قاهرة تمنع الطاعن من مباشرة دعواه في</p>

	<p>المواعيد المقررة - من شأن قيام هذه الحالة واستمرارها وقف مواعيد الطعن بالإلغاء في حقه.</p>
١١٥٠	<p>المبدأ رقم (١١٤٧) :</p> <p>تقديم طلب التوفيق إلى اللجنة المشكلة في الجهة الإدارية يترتب عليه وقف المدد المقررة قانوناً لسقوط وتقادم الحقوق وتلك المقررة للرفع الدعوى - هذا الاثر الواقف لطلب التوفيق ينقضي إما بصدور توصية اللجنة خلال ميعاد الستين يوماً المقررة من تاريخ الطلب وانتهاء الأجل المقرر لقبولها من طرفي النزاع أو بانقضاء ميعاد الستين يوماً دون أن تصدر اللجنة توصيتها أيهما أقرب بحيث يبدأ الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء اعتباراً من تاريخ انقضاء هذين الأجلين أيهما أقرب.</p>
١١٥٥	<p>الفصل الرابع</p> <p>نطاق الطعن</p>
١١٥٦	<p>المبحث الأول</p> <p>عدم جواز الطعن استقلاً في الأحكام غير المنهية للخصومة</p>
١١٥٦	<p>المطلب الأول</p> <p>عدم قابلية الأحكام غير المنهية للخصومة للطعن عليها استقلاً</p>
١١٥٧	<p>المطلب الثاني</p> <p>استثناءات الطعن استقلاً في الأحكام غير المنهية للخصومة</p>
١١٥٨	<p>المطلب الثالث</p> <p>التطبيقات القضائية في</p> <p>طعون الأحكام غير المنهية للخصومة</p>
١١٥٨	<p>المبدأ رقم (١١٤٨) :</p> <p>الموقف في ظل قانون المرافعات الملغى - إجازة المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم الطعن فوراً في الحكم التمهيدي منها دون</p>

<p>١١٦٠</p>	<p>الحكم التحضيري - في ظل المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم لا توجد إلا مصلحة نفسية فقط تبرر ذلك الطعن إذ أن الحكم التمهيدي لا يمس في الواقع حقوق الخصم، ولا يسبب ضرراً وإنما هو يصور فقط في ذهن الخصم المحكوم عليه أن المحكمة قد تأخذ بوجهة نظر خصمه في الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (١١٤٩) :</p>
<p>١١٦٢</p>	<p>اتجاه التشريعات الحديثة في المرافعات إلى إلغاء التفرقة بين إجازة الطعن في الحكم التمهيدي دون الحكم التحضيري - استحداث قانون المرافعات المصري الحديث في المادة ٣٧٨ قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع - الحكمة التي حدت إلى تبرير هذا الاتجاه التشريعي المستحدث على ضوء المذكرة التفسيرية - عمومية هذا الحكم وانتظامه كل طرق الطعن في الأحكام - مناط عدم جواز الطعن هو كون الحكم صادراً قبل الفصل في الموضوع - الطعن في الحكم التمهيدي قبل الفصل في الموضوع بنسب خبير هندسي لمعاينة الأعمال التي تمت تنفيذاً للعقد الإداري - عدم جوازه.</p> <p>المبدأ رقم (١١٥٠) :</p>
<p>١١٦٣</p>	<p>الطعن في الأحكام - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام وما لا يجوز - اقتصار قانون مجلس الدولة على بيان حالات الطعن دون إشارة منه إلى تقسيم الأحكام من حيث القابلية للطعن فور صدورها أو مع الحكم الصادر في الموضوع - الرجوع في ذلك إلى قانون المرافعات.</p> <p>المبدأ رقم (١١٥١) :</p> <p>أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة فلا يجوز الطعن عليها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع - وأحكام أخرى يجوز الطعن فيها قبل الفصل في الموضوع وهي الحكم بوقف الدعوى والأحكام الوقتية والمستعجلة.</p>

١١٦٣	<p>المبدأ رقم (١١٥٢) :</p> <p>الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالا - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع - هي الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الطلب الذي رفعت به الدعوى سواء أكانت قطعية أو متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات أو بما أثير أثناء نظر الدعوى من مسائل متعلقة بالموضوع - مثال: الحكم بنبذ خبير - لا يعتبر من الأحكام التي تنتهي بها الخصومة وإن تضمن في أسبابه تأييد وجهة نظر معينة.</p>
١١٦٤	<p>المبدأ رقم (١١٥٣) :</p> <p>نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات بشأن استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها تبعا لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع ما لم تكن قبلت صراحة - لا محل لإعمال هذا النص على الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>
١١٦٥	<p>المبدأ رقم (١١٥٤) :</p> <p>لا محل لإعمال نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم وما يقابلها من نصوص في القانون الجديد بشأن استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها تبعا لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>
١١٦٥	<p>المبدأ رقم (١١٥٥) :</p> <p>الاستئناف الفرعي هو طريق استثنائي مقرر بنص خاص ولم يقرر مثله بالنسبة إلى طرق الطعن الأخرى - عدم جواز انسحاب هذا الطريق الاستثنائي إلى غيره من طرق الطعن على الأحكام.</p>
١١٦٦	<p>المبدأ رقم (١١٥٦) :</p> <p>المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - نصها على عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم المنهي لها - تطبيقها في القضاء الإداري - تفسيرها: الأحكام التي تنتهي الخصومة يكون الطعن فيها فور صدورها ولو لم تفصل في موضوع</p>

	<p>الدعوى - مثال: الحكم بعدم اختصاص المحاكم التأديبية ولائيا يعتبر حكما منهيًا للخصومة.</p>
١١٦٨	<p>المبدأ رقم (١١٥٧) :</p> <p>طعن هيئة مفوضي الدولة أمام الدائرة الاستئنافية على حكم المحكمة الإدارية الذي قضى بقضاء ضمني باختصاصها ولائيا بنظر الدعوى - لا يجوز الطعن في مثل هذه الأحكام التي لا تنتهي بها الخصومة إلا بصدر الحكم المنهي للخصومة - الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بعدم جواز الطعن في حكم المحكمة الإدارية المطعون فيه - أساس ذلك: المادة ٢١٢ من قانون المرافعات.</p>
١١٦٩	<p>المبدأ رقم (١١٥٨) :</p> <p>حكم في الشق المستعجل - تعلق الطعن بشروط قبول الدعوى - صدور حكم في الشق الموضوعي قبل الفصل في الطعن - عدم الطعن على هذا الحكم - اعتبار الطعن في الحكم الأول مثيرا لما قضى في الموضوع مما يتعين معه التعقيب على ما قضت به محكمة القضاء الإداري في ناحيتي النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء.</p>
١١٧١	<p>المبدأ رقم (١١٥٩) :</p> <p>طعن في حكم وقف التنفيذ - صدور حكم في الموضوع - لا جدوى من الاستمرار في نظر الطعن - اعتبار الخصومة منتهية.</p>
١١٧١	<p>المبدأ رقم (١١٦٠) :</p> <p>الطعن في حكم طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه - صدور الحكم في طلب الإلغاء ذاته من شأنه أن تغدو الخصومة في الطعن في الحكم بوقف التنفيذ غير ذات موضوع.</p>
١١٧٢	<p>المبدأ رقم (١١٦١) :</p> <p>الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار وفي الموضوع بإلغاؤه - صدور الحكم في الشقين المستعجل والموضوعي - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الشق</p>

المستعجل فقط - فوات مواعيد الطعن في الشق الموضوعي - الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ وان كان حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويجوز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن ذلك كله لا ينفي عنه كونه حكما مؤقتا لا يقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي - الأثر المترتب على ذلك: مصير حكم وقف التنفيذ يتعلق بصدور الحكم الموضوعي - إذا صدر الحكم في الشق الموضوعي فإنه يجب الحكم الصادر من ذات المحكمة في الشق العاجل ويكون هو المعول عليه في الدعوى - صيرورة الحكم الموضوعي نهائيا بعدم الطعن خلال الميعاد - لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشق المستعجل - الحكم بعدم جواز الطعن.

١١٧٤

المبدأ رقم (١١٦٢) :

المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حظرت الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة - يجوز الطعن مباشرة في الحكم الصادر بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية - يتعين أن تكون هذه المسألة الأولية مطروحة فعلا على المحكمة المختصة أو أن يقترن حكم الوقف بتكليف الخصم صاحب الشأن بطرحه عليها.

١١٧٤

المبدأ رقم (١١٦٣) :

الأمر الذي تصدره المحكمة بوقف الدعوى حتى تفصل في مسألة أولية يتوقف عليها الحكم في موضوع الدعوى - حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به - استثناء جواز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى طبقا للمادة ٢١٢ مرافعات.

١١٧٥

المبدأ رقم (١١٦٤) :

جواز أو عدم جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر يتصل بالنظام العام مما يتعين معه التصدي له حتى ولو لم يتعرض له أي من ذوي الشأن - من بين الطعون التي تختص بنظرها المحكمة الإدارية

	<p>العليا الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري، ويقصد بها الأحكام المنهية للخصومة، وكذلك الأحكام الصادرة في طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية - القرارات التي تصدر أثناء سير الخصومة دون أن تنتهيها كلها سواء تعلقت بالإجراءات أو بمسألة متعلقة بالإثبات فإنها لا تقبل الطعن الفوري، بل يمكن الطعن فيها فقط مع الحكم المنهية للخصومة أو بعده، فإذا ما تم الطعن فيها استقلالا قبل صدور الحكم المنهية للخصومة أو دون الطعن فيه وجب على محكمة الطعن أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز هذا الطعن.</p>
١١٧٦	<p>المبحث الثاني</p> <p>نطاق اختصاص المحكمة بالطعن</p>
١١٧٧	<p>المطلب الأول</p> <p>ما يندرج في نطاق اختصاص محكمة الطعن</p>
١١٧٧	<p>المبدأ رقم (١١٦٥) :</p> <p>تحديد الأحكام التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا والتي لا يجوز - الرجوع بشأنه إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية.</p>
١١٧٨	<p>المبدأ رقم (١١٦٦) :</p> <p>صدور الحكم من محكمة القضاء الإداري كدرجة ثانية - جواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا - عمومية نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥.</p>
١١٧٨	<p>المبدأ رقم (١١٦٧) :</p> <p>الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري - لا يلزم أن ينصب على الأحكام الصادرة منها في دعاوى مرفوعة إليها ابتداءً - جوازه بالنسبة للأحكام الصادرة منها في دعاوى مرفوعة إليها طعنًا في قرار لجنة قضائية أو حكم محكمة إدارية.</p>
١١٧٩	<p>المبدأ رقم (١١٦٨) :</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بما لم يطلبه المدعى مما يجيز الطعن فيه</p>

١١٨٠	<p>أمام المحكمة الإدارية العليا.</p> <p>المبدأ رقم (١١٦٩) :</p>
	<p>صدور حكم من المحكمة الإدارية المختصة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى - الطعن في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري (الدائرة الاستئنافية) - تبين أن الحكم في حقيقته هو بعدم قبول دعوى الإلغاء وليس بعدم الاختصاص بنظرها - للدائرة الاستئنافية من محكمة القضاء الإداري أن تتصدى للموضوع ما دام أنه طرح برمته على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه.</p>
١١٨٠	<p>المبدأ رقم (١١٧٠) :</p> <p>قرارات رئيس المحكمة التأديبية بالوقف عن العمل أو غير الوقف عن العمل - قرارات قضائية وليست ولائية - جواز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>
١١٨١	<p>المبدأ رقم (١١٧١) :</p> <p>القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في شأن طلبات مد الوقف عن العمل وصرف نصف مرتب العامل الموقوف بسبب الوقف عن العمل - اعتبارها بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباطا بالفرع بالأصل - لا ينال من ذلك ما تقضى به الفقرة (رابعة) من المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام انعامين بالقطاع العام من حظر الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في شأن الجزاءات الواردة بالمادة سالفه الذكر قصره على هذه الأحكام دون سواها جواز الطعن في غير هذه الحالات.</p>
١١٨٢	<p>المبدأ رقم (١١٧٢) :</p> <p>القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات مد الوقف احتياطيا عن العمل، وصرف النصف الموقوف صرفه من المرتب هي قرارات قضائية وليست ولائية - أساس ذلك: الأثر المترتب على ذلك - جواز الطعن فيها استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>

١١٨٣	<p>المبدأ رقم (١١٧٣) :</p> <p>قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قصره الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا علي بعض أحكام المحاكم التأديبية دون غيرها - قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إعادة تنظيم المحاكم التأديبية -إجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية علي إطلاقها لهذا التنظيم ألغي ضمنا التنظيم السابق الذي قصر الطعن علي بعض الأحكام .</p>
١١٨٦	<p>المبدأ رقم (١١٧٤) :</p> <p>نصت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ علي الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها علي العاملين بالقطاع العام، كما حددت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون التظلم إليها من توقيع هذه الجزاءات في البنود من - ١ - ٦، نصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة علي انه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ٤ - ١ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية - المقصود بنهائية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار إليها هي قابلية الحكم للتنفيذ حتى لو طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعن بغير ذلك - الدفع بعدم جواز نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بنهائية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية دفع غير صحيح - أساس ذلك أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة بصريح النص في المادتين ٢٢، ٢٣ علي جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية في الأحوال المبينة فيها ولم تتجه إرادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلي إلغاء طريق الطعن المذكور صراحة أو ضمناً .</p>
١١٩١	<p>المبدأ رقم (١١٧٥) :</p> <p>قضاء الحكم التأديبي ببراءة الطاعن مما اسند إليه بتقرير اتهام النيابة</p>

الإدارية - ارتضاء النيابة الإدارية هذا الحكم وعدم الطعن فيه - هذا القضاء أصبح حائزاً لقوة الشيء المقضي ولا يسوغ إعادة البحث في مدى سلامة الحكم المطعون فيه بشأنها - نطاق الطعن يتحدد في الاتهامات التي تضمنها تقرير الطعن والتي أدين فيها الطاعن دون سواها - لا مقنع فيما طالبت به النيابة الإدارية من التصدي للاتهامات التي حكم ببراءة الطاعن عنها - نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تقضي بأن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وله وفقاً لحكم المادة ١٧ من هذا القانون أن ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المنصوص عليها - مؤدي ذلك أن تصديق رئيس الجمهورية أو من ينيبه في ذلك أو تعقيبه علي حكم محكمة أمن الدولة هو في حقيقته قرار قضائي بوصفه تعقيباً علي حكم - اعتباره بمثابة الحكم النهائي ويحوز بالتالي قوة الشيء المقضي إلا في الحالة التي انطوت عليها المادة ١٥ من ذات القانون التي أجازت لرئيس الجمهورية بعد التصديق علي الحكم بالإدانة أن يلغي الحكم مع حفظ الدعوي أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين في المادة ١٤ وذلك ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك فيها - إذا مارس رئيس الجمهورية أو من ينيبه اختصاصه في التعقيب علي حكم محكمة أمن الدولة فيكون بذلك قد استنفد ولايته ويمتنع عليه إعادة النظر فيه .

المبدأ رقم (١١٧٦) :

١١٩١

المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام - المقصود بنهائية أحكام المحاكم التأديبية - وصف أحكام المحاكم التأديبية بأنها نهائية لا يعني عدم جواز الطعن فيها أمام مجلس الدولة - أساس ذلك : قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أجاز الطعن في هذه الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا - نهائية هذه الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها

	<p>للتنفيد ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بغير ذلك — مؤدي نهائية قرار الجزاء المنصوص عليها في المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام إن قرار الجزاء استنفذ مراحل إصداره والتظلم منه وغدا قابلا للتنفيذ — هذه النهائية لا تخل بحق صاحب الشأن في الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية المختصة أساس ذلك المادة ٦٨ من الدستور التي تمنع حظر التقاضي .</p>
١١٩٣	<p>المبدأ رقم (١١٧٧) :</p> <p>المحاكم التأديبية التي يطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا- تشمل في عمومها كل ما نصت القوانين علي بقائه من المجالس والهيئات التأديبية الاستئنافية .</p>
١١٩٣	<p>المبدأ رقم (١١٧٨) :</p> <p>قرارات مجلس التأديب- اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون المقدمة ضدها دون محكمة القضاء الإداري .</p>
١١٩٤	<p>المبدأ رقم (١١٧٩) :</p> <p>قرارات هذه المجالس والهيئات تعد قرارات قضائية —إجازة عرضها علي هيئة تأديبية علي يجعلها بمنزلة الأحكام التأديبية — قبول الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .</p>
١١٩٥	<p>المبدأ رقم (١١٨٠) :</p> <p>قرارات مجالس التأديب — في حقيقتها قرارات قضائية — الطعن في القرارات الصادرة من مجالس التأديب — اختصاص المحكمة الإدارية العليا بها .</p>
١١٩٥	<p>المبدأ رقم (١١٨١) :</p> <p>(١) المحكمة الإدارية العليا -اختصاصها قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية علي قضاء المحكمة الإدارية العليا السابق كان يجري علي أساس اختصاصها بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من</p>

جهات إدارية عليا - أساس هذا القضاء إن قرارات مجالس التأديب وإن كانت في حقيقتها قرارات إدارية صادرة من لجان إدارية إلا أنها أشبه ما تكون بأحكام المحاكم التأديبية التي تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فيها - أساس ذلك : ١ - إن قرارات مجالس التأديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جميعا تتضمن جزاءات تأديبية في مؤخذات مسلكية تنشأ في حق العاملين الصادرة في شأنهم مراكز قانونية جديدة ما كانت لتأ لغيرها ٢ - اختصار مراحل التأديب حرصا علي سرعة الفصل في المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومي ٣ - توحيد جهة التعقيب النهائي علي الجزاءات التأديبية في جهة واحدة هي المحكمة الإدارية العليا حتى تكون كلمتها هي القول الفصل في تأصل أحكام القانون الإداري وتنسيق مبادئه .

(٢) نشأة المحاكم التأديبية بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ والمنصوص عليها بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم يبق خاضعا لنظام مجالس التأديب التي كانت قائمة في ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اسوي عدد قليل من الجهات الإدارية التي تنظم شئونها قوانين خاصة وأصبح الكثير منها من درجة واحدة لم تعد مبررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة الإدارية العليا السابق في هذا الشأن لم تعد مبررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة الإدارية العليا السابق في هذا الشأن - دستور ١٩٧١ قد استحدث المادة ١٧٢ وتقصي بأن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوي التأديبية - المواد ٢٣ - ١٥ - ١٠ - ٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المستفاد من نصوص قانون مجلس الدولة إن المشرع أعاد تنظيم المساءلة التأديبية علي نسق جديد وجعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قضاء وتختص بالمساءلة التأديبية للعاملين الذين يحالون إليها من النيابة الإدارية كما تختص بالطعون في الجزاءات التأديبية التي توقعها جهات العمل علي العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم

القانوني للتأديب من كل جهة -أساس ذلك حسابها جزاءات تأديبية صادرة عن سلطة تأديبية .

(٣) تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل يجوز للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحاكم التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الإدارية العليا -أساس ذلك :الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ والبندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ٢٧٩١ .

(٤) قرارات مجالس التأديب وإن كانت تعتبر من القرارات الإدارية الصادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري طبقا للمادة ١٠ البند ثانيا والمادة ١٣ من قانون مجلس الدولة إلا أن هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية -الأثر المترتب علي ذلك :اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في هذه القرارات .

(٥) لا يغير من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ولا يجعلها أحكاما تماثل تلك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من أنه لا توقع عقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب -أساس ذلك الاستناد إلي كلمة حكم يعتبر حجة لفظية داحضة -العبارة في التفسير بالمعاني دون الألفاظ والمباني -مجالس التأديب شأنها شأن كثير من اللجان الإدارية ذلك الاختصاص القضائي قد يرأسها أو يشترك في عضويتها عضو أو أكثر من الجهات القضائية فهي لجان إدارية لأن تشكيلها ليس قضائيا صرفا وإنما يشترك فيه عنصر من عناصر الإدارية العامة وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي .

(٦) القضاء الإداري حسم منذ نشأته موضوع تكييف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات إدارية -تبني المشرع هذا التكييف في قوانين مجلس الدولة المتعاقبة بدء من القانون رقم ٩

لسنة ١٩٤٩ حتى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بنصه علي اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي وقد آل هذا الاختصاص بالنسبة لمجالس التأديب من محكمة القضاء الإداري إلي المحكمة التأديبية المختصة .

(٧) الطعن في قرار مجلس تأديب أمام المحكمة الإدارية العليا- الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن وإحالته إلي المحكمة التأديبية المختصة -المادة ١٠١ مرافعات.

١٢٠٠

المبدأ رقم (١١٨٢) :

الهيئات التأديبية التي تتعدد درجاتها — أدني إلي المحاكم التأديبية منها إلي الجهات الإدارية — لا تصدر قرارات إدارية لأن القرار الإداري يجوز سحبه — تطبيق ما تقدم علي الهيئات التأديبية للنقابات الطبية - انعقاد الولاية للمحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون المقدمة ضد قراراتها.

١٢٠١

المبدأ رقم (١١٨٣) :

القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي يصورها الرؤساء الإداريون إعمالا لاختصاصهم التأديبية هي قرار يتظلم منها إداريا ومن الطبيعي ألا يقوم الطن فيها أمام المحكمة التأديبية إلا من الموظفين العموميين الذين مستهم هذه القرارات — أما القرارات التي تصدر من مجالس التأديب ولا تخضع لتصديق جهة إدارية ولا يجدي التظلم منها إداريا لعدم قابليتها للسحب أو الإلغاء الإداريين فإنها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية وإنما تأخذ حكم الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يكون لذوي الشأن حق الطعن فيها يمثل ذوي الشأن حق الطعن فيها — يمثل ذي الشأن في هذا المفهوم كل من الموظف الذي صدر في شأنه قرار مجلس التأديب والجهة التأديب والجهة الإدارية والجهة الإدارية التي إحالته إلي مجلس التأديب.

١٢٠٣	<p>المبدأ رقم (١١٨٤) :</p> <p>أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في حدود اختصاصها هي وحدها التي تتحسر عنها ولاية التعقيب المقرر للمحكمة الإدارية العليا — خضوعها لهذا التعقيب مني جاوزت حدود اختصاصها.</p>
١٢٠٣	<p>المبدأ رقم (١١٨٥) :</p> <p>تجاوز المحكمة ولايتها ينفي عن حكمها وصف أحكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>
١٢٠٤	<p>المبدأ رقم (١١٨٦) :</p> <p>أحكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي وقعتها الجهات الرئاسية أو التي تتضمن توقيع جزاءات تجاوز المحكمة ولايتها وتوقيعها جزاءات قانونية وغير قانونية بابتداع عقوبة تحقير السارق ينفي عن حكمها وصف أحكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>
١٢٠٦	<p>المبدأ رقم (١١٨٧) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا تختص فقط بنظر الطعون المقامة في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ٣١ مكرر من القانون ٨٧١ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٧١ وهي تلك المنازعات المتعلقة بتحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولي عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء طبقاً للإقرارات المقدمة من الملاك وفقاً لأحكام القانون وذلك لترديد ما يجب الاستيلاء عليه منها.</p>
١٢٠٧	<p>المبدأ رقم (١١٨٨) :</p> <p>وقف الحكم المطعون فيه عند حد الحكم بعدم قبول الدعوي شكلاً — انتهاء المحكمة الإدارية العليا إلى إلغاء هذا الحكم واختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوي يسمح لها بالتصدي للنظر في</p>

١٢٠٨	<p>طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مني تهيات الدعوي في هذه الخصوصية للفصل فيها.</p> <p>وفي مجال اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في دعوي البطلان الأصلية بخصوص حكم من أحكامها:</p> <p>المبدأ رقم (١١٨٩) :</p>
١٢١٠	<p>تختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية - دعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي يقف عند الحالات التي تتطوي علي عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته - لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي - أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية - الحكم يكون منصوفا علي عيب جسيم ويمثل إهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته في حالة صدوره علي من لم يعلن إطلاقا بصحيفة الدعوي - أو علي من تم إعلانه بإجراء معدوم - وفي حالة صدور الحكم علي شخص بدون إعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوى إعلانا صحيحا.</p> <p>المبدأ رقم (١١٩٠) :</p>
١٢١٠	<p>طلب إحالة الدعوي إلي دائرة أخرى يمثل من جانب الحكومة دفعا بعدم صلاحية الدائرة للحكم في دعوي البطلان - إصدار إحدي دوائر المحكمة الإدارية العليا لحكم ما ليس من شأنه أن يزيل صلاحيتها لنظر دعوي البطلان الأصلية التي تقام علي هذا الحكم.</p> <p>المبدأ رقم (١١٩١) :</p> <p>اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية المقامة عن حكم صادر من مجلس التأديب إذا بلغ العيب المنسوب للحكم من الجسامة ما ينحدر به إلى درجة الانعدام - عدم اختصاصها بدعوى</p>

	البطلان الأصلية إذا كان الحكم بمنأى من الإلغاء ولم يشبه عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام .
١٢١١	المبدأ رقم (١١٩٢) : اختصاص المحكمة الإدارية العليا بطلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - يكون الحكم كذلك متى تضمن إهداراً للعدالة وفقد وظيفته وانتفت عنه صفة الأحكام القضائية.
١٢١١	المبدأ رقم (١١٩٣) : دعوى البطلان الأصلية - أسبابها - ما يخرج عنها - الإدعاء المجرد بالغش والتدليس.
١٢١٢	المبدأ رقم (١١٩٤) : يجوز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية إذا شابها عيب جوهري جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفته.
١٢١٢	المبدأ رقم (١١٩٥) : يجوز استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية إلا أن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ مرافعات يقف عند حد الحالات التي تتطوى على عيب جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفة الحكم بفقدانه أحد أركانه الأساسية.
١٢١٣	المبدأ رقم (١١٩٦) : المحكمة الإدارية العليا هي القوامة على إنزال حكم القانون وإرساء مبادئه وقواعده بما لا معقب عليها في ذلك وبما لا سبيل معه إلى نسبة الخطأ الجسيم لها الذي يهوى بقضائها إلى درك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بيناً غير مستور وثمره غلط فاضح ينبىء في وضوح عن ذاته.

١٢١٤	المطلب الثاني
	ما يخرج عن نطاق اختصاص محكمة الطعن
١٢١٤	المبدأ رقم (١١٩٧) :
	نصت المادة ١١٩ من قانون الجمارك صراحة علي أن حكم المحكمة المختصة في الطعن في قرارات المدير العام للجمارك نهائي وغير قابل للطعن فيه لذلك فإن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في هذا الشأن يكون نهائياً - انحسار ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن وذلك استثناء من أحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة.
١٢١٤	المبدأ رقم (١١٩٨) :
	إدانة أحد أفراد الطائفة تأديبياً من لجنة قضائية مشكلة من أربعة قس - قرارات المحكمة أو اللجنة القضائية المشار إليها في هذا الشأن لا تغاير القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية ولا ترقى إلي مرتبة الأحكام التأديبية التي يطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا.
١٢١٦	المبدأ رقم (١١٩٩) :
	اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ مقصور علي القرارات الصادرة بعد العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ عدم جواز قبول الطعن في القرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون.
١٢١٦	المبدأ رقم (١٢٠٠) :
	الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم اختصاص وإحالة.
١٢١٧	المبدأ رقم (١٢٠١) :
	قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا - المادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧

	<p>لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون في قرارات مجالس تأديب الطلاب - أساس ذلك : المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب والتي تعتبر بمثابة أحكام أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أي جهة أعلى لا يتوفر الشرط المتقدم في قرارات مجالس تأديب الطلاب الذي يجوز التظلم منها إلى رئيس الجامعة وفقاً لنص المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.</p>
١٢١٨	<p>المبدأ رقم (١٢٠٢) :</p> <p>ينعقد الاختصاص بنظر الطعون في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية لمحكمة القضاء الإداري وليس للمحكمة الإدارية العليا.</p>
١٢١٨	<p>المبدأ رقم (١٢٠٣) :</p> <p>امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا بعد إنذارها لتنفيذه واستمرار هذا الامتناع التكييف القانوني السليم لدعوي المدعي إزاء ذلك هو الطعن بالإلغاء في قرار سلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي بهذا واجب التنفيذ - هذا الطلب من دعاوي الإلغاء التي يختص بالفصل فيها محكمة القضاء الإداري طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة - عدم جواز الخروج بالدعوي عن هذا التكييف واعتبارها أشكالاً في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر.</p>
١٢٢٠	<p>المبدأ رقم (١٢٠٤) :</p> <p>يعتبر القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة بجانب جهة القضاء الإداري بمجلس الدولة وجهة القضاء العادي - لا يختص مجلس الدولة بالتعقيب علي الأحكام العسكرية الصادرة من القضاء العسكري ولا يختص كذلك بنظر المنازعة في الإجراءات التنفيذية الصادرة تنفيذاً لها لما في ذلك من مساس بالأحكام المذكورة وتعد علي</p>

	<p>اختصاص القضاء العسكري بعد استنفاد طرق الطعن في أحكامه والتصديق عليها من السلطة المختصة.</p>
١٢٢١	<p>المبدأ رقم (١٢٠٥) :</p> <p>عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية المقامة عن حكم صادر من مجلس التأديب إذا كان الحكم بمنأى من الإلغاء ولم يشبه عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام - اختصاصها إذا بلغ العيب المنسوب للحكم من الجسامة ما ينحدر به إلى درجة الانعدام.</p>
١٢٢٢	<p>المبدأ رقم (١٢٠٦) :</p> <p>عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعن بقرارات امتناع الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن تسجيل جزء من المساحة محل الانتفاع - اختصاص محكمة القضاء الإداري.</p>
	<p>الفصل الخامس</p> <p>سلطة المحكمة تجاه الطعن</p> <p>المبحث الأول</p> <p>رقابة المحكمة لمدي جواز الطعن أمامها</p>
١٢٢٦	<p>المبدأ رقم (١٢٠٧) :</p> <p>جواز الالتجاء إلى محكمة الطعن أو عدم جوازه - طعن مقدم من هيئة مفوضي الدولة موضوعا - لا يجيز لهذه المحكمة نظر طعن آخر مقدم من الجهة الإدارية في ذات الحكم لسبق الفصل فيه.</p>
١٢٢٦	<p>المبدأ رقم (١٢٠٨) :</p> <p>طعن - جواز الالتجاء إلى محكمة الطعن أو عدم جوازه - أمر متعلق بالنظام العام - وجوب تصدي المحكمة له من تلقاء نفسها، ولو لم يتعرض له ذوو الشأن - أساس ذلك.</p>
١٢٢٧	<p>المبدأ رقم (١٢٠٩) :</p> <p>عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر.</p>

١٢٢٧	<p>المبدأ رقم (١٢١٠) :</p> <p>أما التماس إعادة النظر فهو من الطرق غير العادية للطعن ويرفع إلي ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس فيه ولا يقبل إلا في حالات أوردها القانون على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ مرافعات باعتباره إحدى طرق الطعن غير العادي في الأحكام ولا يجوز ولوجه حيث يتيسر سلوك طريق الطعن العادي.</p>
١٢٢٨	<p>المبدأ رقم (١٢١١) :</p> <p>لا يجوز قبول طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا - الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس إعادة النظر فيه.</p>
١٢٢٩	<p>المبحث الثاني</p> <p>رقابة المحكمة لتكييف الدعوي</p> <p>في الحكم المطعون فيه</p>
١٢٢٩	<p>المبدأ رقم (١٢١٢) :</p> <p>سلطة المحكمة في تكييف الطلبات في الدعوي الصادر فيها الحكم المطعون فيه - الطعن في حكم صادر من محكمة إدارية برفض دعوي بطلب إلغاء قرار صادر من مجلس التأديب - تضمنه بحكم اللزوم الطعن في قرار مجلس التأديب ذاته - لا ضرورة لرفع طعن جديد في القرار.</p>
١٢٢٩	<p>المبدأ رقم (١٢١٣) :</p> <p>يتعين علي محكمة القضاء الإداري أن تكيف طلبات المدعي تكييفاً صحيحاً في ضوء ما يستهدفه من وراء هذه الطلبات مع مراعاة أحكام النظام القانوني الذي يستند إليه في دعواه - الخطأ في التكييف سبب لإلغاء الحكم في مرحلة الطعن.</p>

١٢٣١	<p>المبدأ رقم (١٢١٤) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها فتتزل على الحكم المطعون فيه صحيح حكم القانون - للمحكمة أن تتزل على الطلبات في الدعوي حقيقة التكييف القانوني لها - يتعين على المحكمة ألا تحور في تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء إيدائها.</p>
١٢٣٢	<p>المبدأ رقم (١٢١٥) :</p> <p>إحالة القضاء المستعجل الدعوي إلى محكمة القضاء الإداري مقولة عدم اختصاص القضاء المدني بفرعيه العادي والمستعجل بنظر الدعوى - لا تلتزم محكمة القضاء الإداري المحالة إليها الدعوي بالفصل فيها إلا إذا تبين لها أنها مختصة بنظرها طبقاً لقانون مجلس الدولة - علي محكمة القضاء الإداري عند بحث أمر اختصاصها إنزال حقيقة التكييف القانوني لها دون أن تتقيد في ذلك بالتكييف الذي أجرته محكمة القضاء المدني - يكون ما انتهى إليه محكمة القضاء الإداري من تكييف قانوني للدعوي خاضعاً للرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا - المحكمة وهي بصدد تكييف الدعوي وحقيقة الطلبات فيها يتعين عليها أن تتقصى الحقيقة للخصوم من وراء إيداء طلباتهم فيها - المحكمة لا تقف عند ظاهر اللفظ - عليها اسكناه نية الخصوم وإرادتهم من وراء الدعوي والطلبات فيها وبما يتفق والاختصاص المقرر قانوناً لمجلس الدولة بهيئة قضاء.</p>
١٢٣٣	<p>المبدأ رقم (١٢١٦) :</p> <p>التكييف القانوني للدعوى وطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه إنزال حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة ، ويخضع بهذه المثابة لرقابة القضاء الذي ينبغي في هذا السبيل أن يتقصى طلبات الخصوم ويمحصها ويستجلي مراميها بها يتفق والنية الحقيقية من وراء إيدائها.</p>
١٣٣٣	<p>المبدأ رقم (١٢١٧) :</p> <p>التكييف الصحيح لشروط الولاية العامة المتعدية التي هي عضوية</p>

١٢٣٤	<p>مجلس الشعب تملكه المحكمة .</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٨) :</p>
	<p>تكليف الطلبات في دعوى العويض عن اعتقال - مناط القضاء بالتعويض - حقوق وحرريات دستورية .</p> <p>المبدأ رقم (١٢١٩) :</p>
	<p>التصالح مع الجمارك والذي تنقضي به الدعوى العمومية هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى العمومية ومن ذات طبيعتها فلا يعتبر قراراً إدارياً سواء كان موقف الإدارة منه ايجابياً بالموافقة على التصالح أو سلبياً برفض التصالح - التكليف القانوني الصحيح هو الحكم بإلزام جهة الإدارة برد المبالغ التي حصلت عليها من المدعى بناء على طلب التصالح المقدم منه .</p>
١٢٣٥	<p>المبدأ رقم (١٢٢٠) :</p> <p>حدود رقابة القضاء على التكليف.</p>
١٢٣٦	<p>المبحث الثالث</p> <p>عدم اتساع نطاق الطعن لغير الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة</p>
١٢٣٦	<p>المبدأ رقم (١٢٢١) :</p> <p>نطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة أمام محكمة الموضوع - إغفال محكمة الموضوع الحكم في طلب قدم إليها لأول مرة وعدم تعرضها له في أسبابها - هذا الطلب يبقى معلقاً أمامها -علاجه - يكون بالرجوع إلي ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه - لا يصلح هذا سبباً للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>
١٢٣٦	<p>المبدأ رقم (١٢٢٢) :</p> <p>نطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز للمدعى أن يبني طعنه على سبب قانوني جديد لم يكن قد أبداه</p>

<p>١٢٣٧</p>	<p>أو طرحه أمام محكمة الموضوع .</p> <p>المبحث الرابع</p> <p>تحديد نطاق الطعن بالخصوم</p> <p>في الدعوى الأصلية</p>
<p>١٢٣٧</p>	<p>المبدأ رقم (١٢٢٣) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يقتصر على الخصوم في الدعوى سواء كانوا خصوما أصليين أو أدخلوا أو تدخلوا فيها دون غيرهم -</p> <p>أيًا ما كان مصلحته من بالنعي على الحكم المطعون فيه أو بتأييده -</p> <p>إنزال حكم القانون الصحيح الذي يجريه المحكمة عند نظرها الطعن لا يتحدد بما يبيده الخصوم في الطعن من أسباب أو دفوع أو أوجه دفاع تجري المحكمة رقابتها وتسلط قضاءها على الطعن المعروض أمامها غير مقيدة في ذلك بما يبيده الخصوم دائمًا على أساس تطبيق صحيح أحكام القانون تطبيقاً سليماً على وقائع النزاع - نطاق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يتحدد بالخصوم في الدعوى الأصلية لا يتعداهم - يكون لغيرهم مت توافرت الشروط المقررة قانوناً لذلك أن يلجأوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بطلب التماس إعادة النظر في الحدود المقررة والشروط المحددة لذلك.</p>
<p>١٢٣٩</p>	<p>المبدأ رقم (١٢٢٤) :</p> <p>خصومة الطعن تتحدد في أطرافها بالخصوم في الدعوى الأصلية المطعون في الحكم الصادر بشأنها فلا يكون جائزاً الطعن المقدم من خارج عن الخصومة في الدعوى.</p>
<p>١٢٣٩</p>	<p>المبحث الخامس</p> <p>عدم جواز إبداء طلبات جديدة</p> <p>أمام محكمة الطعن</p>
<p>١٢٣٩</p>	<p>المبدأ رقم (١٢٢٥) :</p> <p>طلب المدعي ضم المدة التي قضاها ملاحظاً باليومية - اقتصراره على المطالبة به في الطلب الذي قدمه لإعفائه من الرسوم القضائية -</p>

	<p>سكوته عن ذكره بعريضة دعواه ومذكراته أو إثباته بمحاضر جلسات المحكمة الإدارية - لا يقبل منه أن يثيره لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا في صحيفة طعنه.</p>
١٢٤٠	<p>المبدأ رقم (١٢٢٦) :</p> <p>عدم جواز إثارة طلب جديد أمام المحكمة الإدارية العليا - إعمالاً لحكم المادة ٢٣٥ مرافعات.</p>
١٢٤٠	<p>المبدأ رقم (١٢٢٧) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا محكمة طعن - تقتصر ولايتها على نظر الطعون في الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية - ليست لها ولاية مبتدأه بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة - أي طلب يقدم إليها لأول مرة يتعين القضاء بعدم قبوله بحسبانه طلباً جديداً يفوت درجة من درجات التقاضي على الخصوم.</p>
١٢٤١	<p>المبدأ رقم (١٢٢٨) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا محكمة طعن تقتصر ولايتها على نظر الطعون في الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية وليس لها ولاية مبتدأه بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة - إذا عرض عليها طلب جديد يتعين القضاء بعدم قبوله بحسبانه طلباً جديداً يفوت درجة من درجات التقاضي على الخصوم.</p>
١٢٤٢	<p>المبدأ رقم (١٢٢٩) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا محكمة طعن ليست لها ولاية مبتدأه بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة.</p>
١٢٤٢	<p>المبحث السادس</p> <p>عدم تقيد المحكمة بما هو مطروح من أسباب أو أسانيد قانونية أو أدلة واقعية</p>
١٢٤٢	<p>المبدأ رقم (١٢٣٠) :</p> <p>عدم استناد الحكم المطعون فيه على أساس سليم لا يمنع المحكمة</p>

	الإدارية العليا من إنزال حكم القانون إذا وجد سند قانوني آخر يفيد المدعي.
١٢٤٢	المبدأ رقم (١٢٣١) : اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية - حدوده - عدم تقيد المحكمة بالسبب الذي بني عليه الطعن.
١٢٤٣	المبدأ رقم (١٢٣٢) : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يغل يدها في أعمال رقابتها في وزن الحكم بميزان القانون دون التقيد بالأسباب المبدأ بتقرير الطعن دون غيرها.
١٢٤٤	المبدأ رقم (١٢٣٣) : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها - للمحكمة أن تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن - ما دام المرد هو مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون.
١٢٤٤	المبدأ رقم (١٢٣٤) : صدور حكم على خلاف حكم سابق والطعن على الحكم السابق أمام المحكمة الإدارية العليا - هذه المحكمة لا تتقيد بالحكم اللاحق عند نظرها الطعن في الحكم الأول حتى لو كان الحكم اللاحق نهائياً لا يجوز التحدي بحجية الحكم الثاني - أساس ذلك : من شأن التقيد بالحكم الثاني أن يعلو الحكم اللاحق على ما فيه من مخالفة للقانون على حكم المحكمة الإدارية العليا الأمر الذي يتجافى مع طبائع الأشياء ويخل بنظام التدرج في أصله وغايته.
١٢٤٥	المبدأ رقم (١٢٣٥) : تملك المحكمة الإدارية العليا أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بحكم صادر من محكمة أدنى حتى ولو كان نهائياً.

١٢٤٥	<p>المبدأ رقم (١٢٣٦) :</p> <p>استظهار المحكمة الإدارية العليا خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم الاختصاص لا يحجب سلطتها في التصدي لأصل موضوع المنازعة متى كان صالحاً للحكم فيه.</p>
١٢٤٦	<p>المبحث السابع</p> <p>سلطة المحكمة بالنسبة للطلبات والأحكام المرتبطة</p>
١٢٤٦	<p>المبدأ رقم (١٢٣٧) :</p> <p>تقديم الطعن للمحكمة الإدارية العليا مقصوراً على ما قضى به الحكم المطعون فيه في شقه الخاص بالتعويض دون شقه الخاص بالإلغاء - حق المحكمة الإدارية العليا في أن تتصدي للشق الأخير - أساس ذلك.</p>
١٢٤٦	<p>المبدأ رقم (١٢٣٨) :</p> <p>شمول الحكم المطعون فيه لشقين أحدهما بالإلغاء والآخر بالتعويض - الطعن في أحد الشقين فقط أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها ما دام الطلبان مرتبطان ارتباطاً جوهرياً - كلاهما يقوم على أساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار الإداري - الإلغاء هو طعن بالبطلان بطريق مباشر، والتعويض طعن بالبطلان بالطريق غير المباشر.</p>
١٢٤٧	<p>المبدأ رقم (١٢٣٩) :</p> <p>صدور حكمين متناقضين في موضوع واحد بين نفس الخصوم ولذات السبب - فوات مواعيد الطعن بالنسبة لأولهما، والطعن أمام المحكمة العليا في ثانيهما وهو الحكم اللاحق - لا مندوحة للمحكمة العليا من إلغاء الحكم اللاحق المطعون فيه ولو كان الحكم الأول هو الذي لم يصب الحق في قضائه، وذلك احتراماً لقوة الشيء المحكوم به - إذا فرض إن الحكم الأول هو المطعون فيه في الميعاد أمام المحكمة العليا فإنها تنزل حكم القانون عليه ، ولا يحول دون ذلك صدور الحكم الآخر اللاحق .</p>

١٢٤٨	<p>المبدأ رقم (١٢٤٠) :</p> <p>اقتصار الطعن المرفوع أمام المحكمة العليا علي شق الحكم المتعلق بموضوع المنازعة دون شقه الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها - للمحكمة الإدارية العليا أن تثير المنازعة في الشق الأخير أيضاً.</p>
١٢٤٨	<p>المبدأ رقم (١٢٤١) :</p> <p>طعن هيئة مفوضي الدولة - اقتصاره علي الطعن في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن تسوية معينة - للمحكمة الإدارية العليا أن تتصدي لبحث صحة التسوية التي قضي بها الحكم لتنزل حكم القانون علي الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية المطروحة باعتبارها وحدة مرتبطة.</p>
١٢٤٩	<p>المبدأ رقم (١٢٤٢) :</p> <p>الطعن في حكم طلب وقف التنفيذ فيه والأمر بوقف تنفيذه بإجماع دائرة فحص الطعون - صدور حكم محكمة الموضوع بإلغاء القرار المحكوم بوقف تنفيذه أثناء نظر الطعن - لا يحول دون استمرار المحكمة العليا في الفصل فيه ما دام لم ينقض ميعاد الطعن في الحكم الموضوعي ولم يقدم دليل علي تقديمه - أساس ذلك.</p>
١٢٥٠	<p>المبدأ رقم (١٢٤٣) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة - لا تنقيد في ذلك بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبيدها - الطعن في شق من الحكم يعتبر مثيراً للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً - الادعاء بأن الطعن في الحكم اقتصر علي شقه الخاص بالتعويض وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالإلغاء - لا وجه له - مثار المنازعة في الواقع مشروعية أو عدم مشروعية القرار المطعون فيه.</p>

١٢٥١	<p>المبدأ رقم (١٢٤٤) :</p> <p>الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضي الدولة يفتح الباب أمام المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين - الطعن المقدم من الخصوم ذوي الشأن يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواه من المحكوم عليهم الذين أسقطوا حقهم في الطعن - علي أن الطعن القائم في شق من الحكم يثير الطعن في الشق الثاني إذا كان مترتباً علي الشق الأول ويرتبط به ارتباطاً جوهرياً - أساس ذلك : تجنب قيام حكمين متعارضين.</p>
١٢٥٢	<p>المبدأ رقم (١٢٤٥) :</p> <p>الطعن في حكم لصدوره علي خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه - المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة - امتداده إلي الحكم السابق رغم فوات ميعاد الطعن فيه، إذا كان الحكمان قد صدرا في دعويين أقيمتا بطلب الطعن في قرار واحد، واتحد الخصوم فيهما، ثم قضت المحكمة فيهما بعدم القبول لأسباب مختلفة في كل من الحكمين - إلغاء أحد الحكمين يستتبع بالضرورة إلغاء الحكم الآخر - مثال.</p>
١٢٥٣	<p>المبدأ رقم (١٢٤٦) :</p> <p>الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من الخصوم ذوي الشأن، علي خلاف طعن هيئة مفوضي الدولة، يحكمه أصل مقرر هو ألا يضار الطاعن بطعنه - علي أنه في حالة وجود ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وشق آخر غير مطعون فيه فيعتبر الطعن القائم في شق منهما مثيراً للطعن في شقه الثاني - أساس ذلك : تجنب قيام حكمين تعارضين - تطبيق ذلك بالنسبة لدعوي أقيمت بطلب أصلي هو تسوية الحالة طبقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ وآخر احتياطي هو الحكم بتعويض مؤقت قضي فيها بعدم قبول الطلب الأول لرفعه بعد الميعاد وبإجابة الطلب الاحتياطي - طعن جهة الإدارة في شق الحكم</p>

١٢٥٤	<p>الخاص بالقضاء بالتعويض المؤقت لا يثير الطعن في شقه الخاص بعدم قبول الدعوي - عدم وجود ارتباط جوهري بينها.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٤٧) :</p>
١٢٥٥	<p>الحكم بعدم قبول طلب إلغاء قرار فصل المدعي شكلاً وبأحقيقته في طلب التعويض عن هذا القرار - عدم الطعن علي الحكم في شقه الخاص بعدم قبول طلب الإلغاء - طعن الحكومة في الشق الخاص بطلب التعويض .. لا يثير المنازعة في الشق الخاص بطلب الإلغاء - أساس ذلك.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٤٨) :</p>
١٢٥٦	<p>للمطعون ضده أن يتدارك أمام المحكمة الإدارية العليا ما يكون قد فاتته من دفاع أمام دائرة فحص الطعون - قرار الإحالة لا يتضمن في ذاته فصلاً في أمر يفوت علي ذوي الشأن حقاً في الطعن علي إجراء معيب أو في إيداء ما يراه من دفاع - أثره يقتصر علي نقل الطعن من دائرة فحص الطعون إلي الدائرة الخامسة.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٤٩) :</p>
١٢٥٦	<p>اقتصار الطعن في الحكم علي أحد شقيه - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الشقين ما دام بينهما ارتباط - أساس ذلك - مثال.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥٠) :</p>
١٢٥٦	<p>حكم حاز قوة الأمر المقضي به - لا يجوز نظر طعن آخر عن نفس الموضوع وبين نفس الخصوم.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥١) :</p>
١٢٥٧	<p>انتهاء الخصومة ما دام قد قضي من قبل بإلغاء القرار المطعون فيه.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥٢) :</p>
١٢٥٨	<p>صدور حكم بالإلغاء له حجية مطلقة ويحتج به في الطعن إذا انصب علي طلب إلغاء ذات القرار.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥٣) :</p>
١٢٥٨	<p>الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد المقرر</p>

يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتي تسلط المحكمة رقابتها علي الحكمين معا لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما ووضعاً للأمور في نصابها وتحقيقاً للعدالة ونزولاً علي سيادة القانون العام — لا وجه للتحدي أمام المحكمة بحجية الحكم النهائي الذي لم يطعن فيه خلال الميعاد القانوني حتي لا تغل يدها عن أعمال ولايتها في التعقيب بحرية علي الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذي لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدني علي حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي بمجلس الدولة لمجرد أن الحكم الأول لم يطعن فيه إذ لا يتصور اختلاف الحكم القانوني في مسألة قانونية واحدة وحكمين قضائيين طعن في أحدهما ولم يطعن في الآخر خلال الميعاد القانوني.

١٢٦٠

المبدأ رقم (١٢٥٤) :

الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد القانوني يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتي تسلط المحكمة رقابتها علي الحكمين معا لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما — لا يتصور اختلاف الحكم القانوني في مسألة قانونية واحدة بحكمين قضائيين طعن في أحدهما ولم يطعن في الآخر خلال الميعاد القانوني في مسألة مدى مشروعية قرار معين وينبغي أن يعلو حكم المحكمة الإدارية العليا علي حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يطعن فيه أمامها في هذه المسألة الأساسية التي يرد القول الفصل فيها الي المحكمة الأعلى درجة بين محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة .

١٢٦١

المبحث الثامن

الطعن يطرح المنازعة برمتها أمام المحكمة

١٢٦١

المبدأ رقم (١٢٥٥) :

جواز إيداء السبب الجديد أمام المحكمة الإدارية العليا ولو لم يتعلق

١٢٦١	<p>بالنظام العام — لا وجه للقياس علي الطعن بالنقض — مرد ذلك.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٥٦) :</p> <p>رقابة المحكمة الإدارية العليا علي الحكم المطعون فيه -هي وزن الحكم بميزان القانون فتلغيه إذا قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه، المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون تنظيم مجلس الدولة ثم تنزل حكم القانون في المنازعة وتبقي عليه وترفض الطعن إذا كان صائباً في قضائه - مثال - خطأ الحكم في فهم الواقع أو تحري قصد المدعي وما يهدف إليه من دعواه - للمحكمة أن تسلط عليه رقابتها وترد الأمر إلي نصابه الصحيح.</p>
١٢٦٢	<p>المبدأ رقم (١٢٥٧) :</p> <p>مدي ولاية المحكمة الإدارية العليا علي ما يعرض عليها من الطعون — للمحكمة إنزال حكم القانون علي المنازعة برمتها، غير مقيدة في ذلك بأسباب الطعن، أو طلبات الخصوم فيه، أو هيئة مفوضي الدولة - أساس ذلك.</p>
١٢٦٣	<p>المبدأ رقم (١٢٥٨) :</p> <p>رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية علي القرارات الإدارية رقابة قانونية تسلطها عليها للتعرف علي مدي مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون — الأمر في ذلك هو عين الموضوع الذي تتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لتلك الأحكام والقرارات.</p>
١٢٦٣	<p>المبدأ رقم (١٢٥٩) :</p> <p>سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع أو الموضوع في دعوي الإلغاء - ليست سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا.</p>
١٢٦٤	<p>المبدأ رقم (١٢٦٠) :</p> <p>الطعن علي حكم أمام المحكمة الإدارية العليا - للمحكمة أن تنزل حكم القانون الصحيح علي المنازعة - لا تنقيد في ذلك بأسباب الطعن وما</p>

١٢٦٤	<p>أثاره الخصوم من أوجه له.</p> <p>المبدأ رقم (١٢٦١) :</p> <p>اقتصار الطعن علي ما قضي به الحكم من قبول الدعوي دون منازعة في الشق المتعلق بموضوعها - لا يمنع المحكمة العليا تسليط رقابتها علي الحكم برمته - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - أثره بالنسبة للمنازعة المطروحة أمامها.</p>
١٢٦٤	<p>المبدأ رقم (١٢٦٢) :</p> <p>إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمته ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون تنظيم مجلس الدولة - أساس ذلك - إذ تبين لها مشوبة الحكم بالبطلان أو أن إجراء من الإجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلا، لا تقضي بإعادة الدعوي إلي المحكمة التي أصدرت الحكم أو وقع أمامها الإجراء الباطل بل يتعين عليها أن تتصدي للمنازعة لكي تنزل حكم القانون علي الوجه الصحيح -مثال.</p>
١٢٦٥	<p>المبدأ رقم (١٢٦٣) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة برمتها أمامها، فتتزل علي الحكم المطعون فيه والقرار المطعون فيه حكم القانون - إنزال المحكمة علي الطلبات في الدعوي حقيقة التكييف القانوني لها - عدم تحويل تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم -إذا طلب المدعين الحكم بانهدام قرار إداري وما يترتب علي ذلك من آثار قانونية وبالتعويض عما فالتهم من كسب ولحقهم من خسارة من جراء الاستيلاء علي أرضهم بالمخالفة للقانون، فلا يكون ثمة موجب لتكييف هذه الطلبات بأنها إلغاء القرار السلبي بامتناع الجهة الإدارية عن تسليم الأرض محل المنازعة إليهم والتعويض عن ذلك.</p>

١٢٦٧	<p>المبدأ رقم (١٢٦٤) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إفتلغيه - ثم تنزل حكم القانون في المنازعة - أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه فتبقي عليه وترفض الطعن.</p>
١٢٦٦	<p>المبدأ رقم (١٢٦٥) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمام المحكمة العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون - مناطه - استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه - للمحكمة أن تنزل حكم القانون على المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن أو بطلبات الخصوم.</p>
١٢٦٨	<p>المبدأ رقم (١٢٦٦) :</p> <p>إذا ما قررت المحكمة الإدارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى إلغائه فإنها تتصدي لموضوع الدعوي وتفصل فيه متى كان صالحاً لذلك - لا تعيده إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - لا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب.</p>
١٢٦٩	<p>المبدأ رقم (١٢٦٧) :</p> <p>إذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى قياس عمل اللجنة على إجراءات المحكمة فإنه يكون قد ساوى بين مختلفين معتبراً أنهما مقيس ومقيس عليه حال كون كل منهما يختلف في الطبيعة والتكييف القانوني الصحيح اختلافاً يتنافر مع إعمال حكم القياس .</p>

١٢٧٠	<p>المبحث التاسع</p> <p>رقابة الأحكام المخالفة لقواعد الاختصاص</p>
١٢٧٠	<p>المبدأ رقم (١٢٦٨) :</p> <p>حكم المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر دعوي تفسير وإحالتها إلى المحكمة الإدارية العليا - لا يحوز الحجية فيما يتعلق بالشق الخاص بالإحالة ولو صار نهائياً بفوات مواعيد الطعن - أساس ذلك : إن الإحالة لا تجوز إلا بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة، وإن الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم وجري في شأنها تنازعهم - أثر ذلك - للمحكمة الإدارية العليا أن تبحث عن صحة هذه الإحالة وألا تعتد بها وأن تعتبر نفسها غير متصلة بالدعوي بناء عليها - عدم جواز هذه الإحالة ويتعين علي المدعي أن يقيم دعوي التفسير بالأوضاع المقررة في المادة ٣٣٦ مرافعات.</p>
١٢٧١	<p>المبدأ رقم (١٢٦٩) :</p> <p>إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفته لقواعد الاختصاص - لا وجه لتصدي المحكمة للفصل في موضوع الدعوي.</p>
١٢٧١	<p>المبدأ رقم (١٢٧٠) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا تملك عند نظر الطعن في الحكم المتعلق بالجانب المستعجل - أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة الموضوع ولو كان نهائياً - أساس ذلك.</p>
١٢٧٢	<p>المبدأ رقم (١٢٧١) :</p> <p>تطرق حكم محكمة القضاء الإداري وهي بصدد البت في الاختصاص لبحث موضوع القرار الصادر من إدارة الجامعة بندب عضو هيئة التدريس وتلمس مناسبة إصداره والتعرض لأركانه الأساسية وانتهائه إلى أن القرار لا ينطوي علي جزاء تأديبي مقنع ومن ثم فقد كان المؤدي الصحيح لهذا القضاء هو الحكم برفض الدعوي وليس بعدم</p>

	<p>الاختصاص - سلطة المحكمة الإدارية العليا أن تنزل رقابتها القانونية علي الحكم علي اعتبار انه فصل فعلا في موضوع المنازعة ولم يقف عند مجرد الفصل في مسألة الاختصاص - بيان ذلك.</p>
١٢٧٣	<p>المبدأ رقم (١٢٧٢) : علي محاكم مجلس الدولة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى إلي المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية - أساس ذلك.</p>
١٢٧٤	<p>المبدأ رقم (١٢٧٣) : إذا انتهت المحكمة الإدارية العليا إلي إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص فانه يتعين عليها أن تعيده إلي المحكمة التي أصدرته ولا تفصل في موضوع الدعوى - أساس ذلك : ألا تفوت علي ذو الشأن احدي درجات التقاضي.</p>
١٢٧٤	<p>المبدأ رقم (١٢٧٤) : تملك المحكمة الإدارية العليا أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بحكم صادر من محكمة أدنى حتى ولو كان نهائيا.</p>
١٢٧٥	<p>المبحث العاشر رقابة الأحكام الصادرة بعدم قبول الدعوى</p>
١٢٧٥	<p>المبدأ رقم (١٢٧٥) : صدور حكم بعدم قبول الدعوى بعد سبق طرح موضوع الدعوى برمته واستيفاء الدفاع بشأنه - الطعن في هذا الحكم بالمحكمة الإدارية العليا - لها أن تتصدي للفصل في الموضوع ولا وجه لإعادته للمحكمة الأولى.</p>
١٢٧٥	<p>المبدأ رقم (١٢٧٦) : دفع بعدم القبول - قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - تعلقه بالنظام العام .</p>

١٢٧٦	<p>المبدأ رقم (١٢٧٧) :</p> <p>حكم المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بعدم قبول الدعوى بإلغاء قرار لجنة العمد والمشايخ لعدم التظلم منه سلفاً - جواز تصدي المحكمة الإدارية العليا للفصل في الموضوع ما دامت المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية لم تتعرض له .</p>
١٢٧٦	<p>المبدأ رقم (١٢٧٨) :</p> <p>صدور حكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - انتهاء المحكمة إلى قبول الدعوى شكلاً لا يوجد ما يحول دون تصدي المحكمة الإدارية العليا للموضوع والفصل فيه دون الحاجة إلى إعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .</p>
١٢٧٦	<p>المبدأ رقم (١٢٧٩) :</p> <p>الحكم المطعون فيه وقد شابه بطلان جوهري ينحدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصدي لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة وينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته - شرط التصدي أن يكون الحكم صادراً من هيئة مشكلة شكلاً صحيحاً لم يقر بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى.</p>
١٢٧٧	<p>المبدأ رقم (١٢٨٠) :</p> <p>إذا تبين للمحكمة الإدارية العليا أن النزاع في حقيقته أمر لا يقبل التبويض بطبيعته أو التجزئة في ذاته يحق لها أن تتصدى للفصل في موضوع النزاع برمته دون ما تجزئة له .</p>
١٢٧٧	<p>المبدأ رقم (١٢٨١) :</p> <p>على المحكمة قبل التصدي لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم</p>

	القبول ، أساس ذلك : حتى لا يحمل قضاء المحكمة في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني بالاختصاص والقبول .
١٢٧٨	المبدأ رقم (١٢٨٢) : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة هو دفع متعلق بالنظام العام - يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى.
١٢٧٨	المبدأ رقم (١٢٨٣) : اختلاف الطعن بين محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا - الطعن يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا لتزن الحكم أو القرار التأديبي المطعن فيه بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا قامت به حالة من حالات البطلان فتلغى الحكم وتعيد الدعوى لمحكمة أول درجة أو التصدي للموضوع إذا كان صالحاً للفصل فيه .
١٢٧٩	المبدأ رقم (١٢٨٤) : الدفع بعدم الاختصاص من النظام العام - سلطة المحكمة الإدارية العليا في التصدي لموضوع المنازعة عوضاً عن إلغاء الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة إذا كان الحكم صادراً من محكمة غير مختصة من محاكم مجلس الدولة - حكمة ذلك - اختصار للزمن ودفعاً للمشقة عن الخصوم .
١٢٨٠	المبحث الحادي عشر رقابة الأحكام الباطلة
١٢٨٠	المبدأ رقم (١٢٨٥) : بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للنظام العام يحول دون تصدي المحكمة الإدارية العليا للفصل في موضوع الدعوى - بيان ذلك.
١٢٨٠	المبدأ رقم (١٢٨٦) : حدود رقابة المحكمة الإدارية العليا علي أحكام القضاء الإداري (في مجال القرار الإداري) رقابة المحكمة علي القرارات الإدارية هي

	<p>رقابة قانونية تسلطها عليها وتبحث مدي مشروعيتها ومطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون — إذا أثبتت المحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعن المطروح عليها أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان أو أن إجراء من الإجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلاً فإنها في هذه الحالة لا تقضي بإعادة الدعوى إلى المحكمة التي صدر منها الحكم أو وقع أمامها الجزاء الباطل بل يتعين عليها التصدي إعمالاً للولاية التي أسبغها عليها القانون علي الوجه الصحيح — أساس ذلك :</p> <p>إن المراد في تحديد اختصاص هذه المحكمة هو مبدأ المشروعية نزولاً علي سيادة القانون في رابطة من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص.</p>
١٢٨٣	<p>المبدأ رقم (١٢٨٧) :</p> <p>صدور حكم من محكمة إدارية مجيباً المدعي إلي بعض طلباته في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ — طعن المدعي والجهة الإدارية في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري — صدور حكم من محكمة القضاء الإداري في الطعن المقدم من المدعي وعدم صدور حكمها في الطعن المقدم من الجهة الإدارية — طعن هيئة المفوضين في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا — ذلك يقتضي ضم الدعوى التي لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري إلي الطعن المنظور أمام المحكمة الإدارية العليا للحكم فيها بحكم واحد — أساس ذلك .</p>
١٢٨٤	<p>المبدأ رقم (١٢٨٨) :</p> <p>بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته النظام العام يحول دون تصدي المحكمة الإدارية العليا للفصل في موضوع الدعوى — أساس ذلك: عدم الإخلال بمبدأ التقاضي علي درجتين وتقويت درجة منهما.</p>
١٢٨٤	<p>المبدأ رقم (١٢٨٩) :</p> <p>علي المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبين بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلي إلغائه أن تفصل في موضوع الدعوى متى كان صالحاً</p>

	<p>للفصل فيه - أساس ذلك: مبدأ الاقتصاد في الإجراءات الذي يعتبر من الأصول الجوهرية في قانون المرافعات ولا يتعارض أعماله مع طبيعة المنازعات الإدارية إذ هو في حقيقته من أصول القانون الإداري الذي يقوم في جوهره بتحقيق فاعليته علي سرعة الحسم في اتخاذ القرار الإداري أو في الفصل في المنازعات الإدارية - لا وجه للحجاج بمبدأ تتعدد درجات التقاضي لأنه متى كان موضوع الدعوى صالحا للفصل فيه فلا مبرر لإطالة أمد النزاع والعودة بالإجراءات مرة أخرى إلي محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المطعون فيه مع احتمال تعرضه للنقص مرة أخرى - لا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب فالبطلان وجه من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة - إلغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود - لا فرق في ذلك إلغاء للبطلان أو لغيره - فصل المحكمة الإدارية العليا في النزاع بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد إلغائه للبطلان .</p>
١٢٨٨	<p>المبدأ رقم (١٢٩٠) :</p> <p>إذا انتهت المحكمة الإدارية العليا إلي إلغاء حكم مطعون فيه أمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص فعليها إذا كان موضوعه صالحا للفصل فيه أن تفصل فيه مباشرة ولا تعيده إلي المحكمة التي أصدرت الحكم المطعن فيه ولا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب .</p>
١٢٨٩	<p>المبدأ رقم (١٢٩١) :</p> <p>متى تبنت المحكمة الإدارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلي إلغائه فإنها تتصدي لموضوع الدعوى وتفصل فيه متى كان صالحا لذلك - لا تعيده إلي المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - لا يختلف الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب.</p>
١٢٩٠	<p>المبدأ رقم (١٢٩٢) :</p> <p>يترتب على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون أن تعود</p>

	<p>الأوضاع إلى مسارها الصحيح وينعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا للفصل في هذا الطعن وفقاً للقواعد المنظمة لنظر الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا .</p>
١٢٩٠	<p>المبدأ رقم (١٢٩٣) :</p> <p>الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابه من عيوب في الإجراءات — إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجدداً بعد استيفاء الإجراء الباطل على وجهه الصحيح — استيفاء الدعوى لعناصرها وتهيأها للفصل فيها أمام المحكمة الإدارية العليا يوجب على هذه المحكمة أن تتصدى في مثل هذه الأحوال لموضوع النزاع .</p>
١٢٩١	<p>المبحث الثاني عشر</p> <p>فض النزاع السلبي</p> <p>بين محاكم مجلس الدولة</p>
١٢٩١	<p>المبدأ رقم (١٢٩٤) :</p> <p>صدور حكم من المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري — قضاء هذه المحكمة الأخيرة بدورها بعدم اختصاصها وبالإحالة إلى المحكمة الإدارية — صدور حكم المحكمة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — الطعن في هذا الحكم يكون أمام المحكمة الإدارية العليا يثير بحكم اللزوم مسألة النزاع السلبي في الاختصاص برمته — المحكمة الإدارية العليا تعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى — لا وجه للتحدي بحجية الحكم الصادر من المحكمة التي يتبين أنها مختصة والذي أصبح نهائياً بفوات مواعيد الطعن فيه — أساس ذلك — أن الحكم لم يفصل في موضوع النزاع ، فضلاً عن أنه أحد حدي النزاع السلبي في الاختصاص وهو أمر لا يقبل التجزئة.</p>
١٢٩٢	<p>المبدأ رقم (١٢٩٥) :</p> <p>اختصاص المحكمة الدستورية العليا في مجال النزاع لا يشمل صور النزاع السلبي أو الإيجابي بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة —</p>

	<p>الاختصاص بفض هذا التنازع وتعيين المحكمة المختصة معقود للمحكمة العليا التي تتبعها هذه المحاكم</p>
١٢٩٣	<p>المبدأ رقم (١٢٩٦) :</p>
	<p>اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في التنازع السلبي في الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية.</p>
١٢٩٣	<p>المبحث الثالث عشر</p>
	<p>تصحيح الأخطاء المادية في الحكم المطعون فيه</p>
١٢٩٣	<p>المبدأ رقم (١٢٩٧) :</p>
	<p>تصحيح الجزاء ليس من قبيل الأخطاء المادية التي يجوز للمحكمة تصحيحها طبقاً لما تقضى به المادة ١٩١ من قانون المرافعات .</p>
١٢٩٤	<p>المبدأ رقم (١٢٩٨) :</p>
	<p>خطأ مادي في منطوق الحكم — تصحيح الخطأ طبقاً للمادة ١٩١ مرافعات — تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم — عرض الأمر أمام المحكمة الإدارية العليا بمناسبة الطعن في الحكم — تصحيح الخطأ .</p>
١٢٩٤	<p>المبدأ رقم (١٢٩٩) :</p>
	<p>طلب تصحيح الحكم (خطأ مادي) مرافعات المادة ١٩١ مرافعات .</p>
١٢٩٥	<p>المبدأ رقم (١٣٠٠) :</p>
	<p>الخطأ المادي برقم الدعوى لا يبطل الحكم.</p>
١٢٩٥	<p>المبحث الرابع عشر</p>
	<p>رقابة الطلبات والأسباب الجديدة المقدمة من هيئة المفوضين غير الواردة في صحيفة الطعن</p>
١٢٩٥	<p>المبدأ رقم (١٣٠١) :</p>
	<p>حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات أو أسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن — مناطه — حق المحكمة الإدارية العليا في التقيد</p>

١٢٩٦	<p>بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين — أساس ذلك.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٠٢) :</p> <p>حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن — مناطه — حق المحكمة الإدارية العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين — أساس ذلك.</p>
١٢٩٧	<p>المبدأ رقم (١٣٠٣) :</p> <p>حق هيئة المفوضين في إيداء طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن — مناطه — حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات والأسباب المقدمة من هيئة المفوضين — لا وجه للقياس علي نظام النقض المدني — أساس ذلك الطعن في شق من الحكم يعتبر مثيراً للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً — مثال بالنسبة لطعن في شق الحكم الخاص بالإلغاء دون شقه الخاص بالتعويض.</p>
١٢٩٨	<p>المبدأ رقم (١٣٠٤) :</p> <p>حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن — مناطه — حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات والأسباب المقدمة من هيئة المفوضين — أساس ذلك.</p>
١٢٩٩	<p>المبدأ رقم (١٣٠٥) :</p> <p>عدم تقيد المحكمة الإدارية العليا بطلبات هيئة المفوضين أو الأسباب التي تبديها في الطعن — عند إعمال هذه القاعدة بالنسبة للطلبات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذي اقتصر عليه طعن هيئة المفوضين.</p>
١٢٩٩	<p>المبدأ رقم (١٣٠٦) :</p> <p>لهيئة المفوضين أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها أمام المحكمة في أية درجة ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية.</p>

١٣٠١	المبحث الخامس عشر رقابة أحكام المحاكم التأديبية
١٣٠١	المبدأ رقم (١٣٠٧) : صدور حكم من المحكمة التأديبية بعدم اختصاصها في تقرير ما يتبع في شأن مرتب العامل عن مدة وقفه - الطعن في هذا الحكم إمام المحكمة الإدارية العليا - صدور حكم من محكمة القضاء الإداري في المنازعة ذاتها باختصاصها بالفصل فيها وعدم الطعن فيه - صدور هذا الحكم قبل الفصل في الطعن المقام عن حكم المحكمة التأديبية - لا يحوز أية حجية تقيد المحكمة الإدارية العليا .
١٣٠١	المبدأ رقم (١٣٠٨) : نطاق الطعن علي أحكام المحاكم التأديبية لا يتسع لتناولها بالموازنة والترجيح فينا أقامت عليه عقيدتها واقتناعها بثبوت الذنب الإداري في حق العامل وفي تقدير الجزاء الذي يتناسب مع خطورة هذا الذنب - مناط ذلك إن يكون تكييف المحكمة التأديبية للوقائع سليماً وما استخلصه منها هو استخلاص سائغ من أصول تنتجها مادياً أو قانونياً - أساس ذلك .
١٣٠٢	المبدأ رقم (١٣٠٩) : رقابة المحكمة الإدارية العليا لا تعني استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً ونفيًا - حدود رقابتها في هذا الخصوص .
١٣٠٢	المبدأ رقم (١٣١٠) : رقابة المحكمة التأديبية على قرارات السلطات الرئاسية التأديبية تمتد عند إلغائها إلى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحاً للفصل فيه - رقابة المشروعية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا على قضاء الإلغاء تختلف عن ذات الرقابة على قضاء التأديب في أن عنصر الواقع الذي تستقل به الأخيرة هو عنصر الموازنة و الترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً و نفيًا إلا إذا كان الدليل الذي اعتمده الأخير

١٣٠٣	<p>غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصه لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة.</p> <p>المبدأ رقم (١٣١١) :</p>
١٣٠٤	<p>رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحكمة التأديبية هي رقابة قانونية — المحكمة الإدارية العليا لا تتدخل وتفرض رقابتها إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستنتج من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة.</p> <p>المبدأ رقم (١٣١٢) :</p>
١٣٠٥	<p>رقابة المحكمة الإدارية العليا لإحكام المحكمة التأديبية هي رقابة قانونية — فلا تعني استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح في أدلة ثبوت المخالفة في حق الطاعن — لا تتدخل المحكمة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه في القضاء في الحكم المطعون فيه مستمد من غير أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة.</p> <p>المبدأ رقم (١٣١٣) :</p>
١٣٠٦	<p>الطعن في الحكم إمام المحكمة الإدارية العليا لا يعني إن تستأنف المحكمة النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً أو نفياً إذا إن ذلك من شام المحكمة التأديبية وحدها — رقابة المحكمة الإدارية العليا لا تكون إلا إذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه المحكمة في قضائها غير مستمد من أصول ثابتة من الأوراق أو كان استخلاصها لهذا الدليل غير سائغاً .</p> <p>المبدأ رقم (١٣١٤) :</p>
	<p>الرقابة القانونية للمحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية لا تعني استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً ونفياً إذ إن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها.</p>

١٣٠٧	المبدأ رقم (١٣١٥) : طبيعة رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية.
١٣٠٧	المبحث السادس عشر قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه
١٣٠٧	المبدأ رقم (١٣١٦) : الطعن الذي يقام من احد الخصوم أمام المحكمة الإدارية العليا يكون محكوما بأصل مقرر هو ألا يضار الطاعن بطعنه وألا يفيد منه بحسب الأصل سواء، عدم سريان هذا المبدأ علي الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة إمام المحكمة الإدارية العليا إذ انه يفتح الباب أمام المحكمة العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة.
١٣٠٨	المبدأ رقم (١٣١٧) : لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه .
١٣٠٩	المبدأ رقم (١٣١٨) : الأصل إن الطاعن لا يضار بطعنه — لا يمتد الطعن إلي ما قضي به الحكم المطعون فيه قضاءً نهائياً — عقد إداري — إخلال بالتزام عقدي — التزام المخل (عضو المنحة) بالنفقات والمرتبات التي تحملت بها الحكومة المصرية والجهة الأجنبية مقدمة المنحة .
١٣٠٩	المبدأ رقم (١٣١٩) : من الأصول العامة في مجال المحاكمة ألا يضار طاعن بطعنه — إذا قبل الطعن وأعيدت الدعوة لإعادة المحاكمة فان المحكمة التي أعيدت إليها الدعوة لا يجوز لها تشديد الجزاء طالما إن الطعن في الحكم بناء علي حق المحال وحده — أساس ذلك: لايجوز إن ينقلب الطعن وبالا علي صاحبه.
١٣١١	المبدأ رقم (١٣٢٠) : مراعاة قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه .

١٣١١	<p>المبدأ رقم (١٣٢١) :</p> <p>حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم ومجازاة الطاعن بعقوبة الإنذار المنصوص عليها قانوناً - لا تعارض بين قضاء المحكمة وقاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه - أساس ذلك : أن محكمة أول درجة عاقبت المخالف بأخف العقوبات بما أسمته خطأ التنبيه - ما أجرته المحكمة الإدارية العليا هو تصحيح قانوني لما حكمت به محكمة أول درجة بمجازاته بأقل الجزاءات المقررة قانوناً وهي الإنذار .</p>
١٣١٢	<p>المبدأ رقم (١٣٢٢) :</p> <p>لا ينبغي أن يضار الطاعن بطعنه ينبغي أن يقتصر مجال المناقشة في الطعن على المخالفات التي انتهى فيها الحكم إلى ثبوت ارتكاب الطاعن لها ومجازاته عنها دون المخالفات التي قرر الحكم المطعون فيه طرحها وبراءة الطاعن منها.</p>
١٣١٥	<p>الفصل السادس</p>
١٣١٥	<p>الأحكام العامة في الطعن</p>
١٣١٥	<p>المبحث الأول</p> <p>الأساس القانوني للإجراءات</p> <p>أمام محاكم مجلس الدولة</p>
١٣١٥	<p>المبدأ رقم (١٣٢٣) :</p> <p>المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة - أما أحكام قانون المرافعات لا تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة - إذا تعارضت هذه الأحكام نصاً أو روحاً مع أحكام هذا القانون سواء في الإجراءات أو في أصول التنظيم القضائي فإنها لا تطبق .</p>

١٣١٧	<p>المبحث الثاني</p> <p>أحكام كفالة الطعن</p> <p>أمام المحكمة الإدارية العليا</p>
١٣١٧	<p>المبدأ رقم (١٣٢٤) :</p> <p>كفالة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ — تنظمها أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — نصها علي وجوب إيداع كفالة عند تقديم الطعن من ذوي الشأن وعلي مصادرة هذه الكفالة في حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن — عدم تقدير المشرع مصادرة الكفالة وعدم تراخيصه في ذلك في أية حالة أخرى — وجوب صرف الكفالة إلى الطاعن إذا أحيل الطعن من دائرة فحص الطعون إلى المحكمة الإدارية العليا، دون انتظار لصدور الحكم في الطعن.</p>
١٣٢١	<p>المبدأ رقم (١٣٢٥) :</p> <p>كفالة — الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — تنظمها أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — نصها علي وجوب إيداع كفالة عند تقديم الطعن من ذوي الشأن وعلي مصادرة هذه الكفالة في حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن إذا كان الطاعن هو الحكومة أو كان شخصاً تقرر إعفائه من الرسوم، وقضت دائرة فحص الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة فإنه لا يجوز مطالبة أيهما بالكفالة .</p>
١٣٢٤	<p>المبحث الثالث</p> <p>الرسوم والمصاريف المقررة عن الطعن</p>
١٣٢٤	<p>المبدأ رقم (١٣٢٦) :</p> <p>إلزام أمر التقدير للحكومة بنصف الرسم الثابت المفروض علي الطعن — مخالفته للقانون — أساس ذلك : حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠</p>

	لسنة ١٩٤٤ المتعلق بالرسوم القضائية التي تنص علي انه لا تستحق رسوم علي الدعاوي التي ترفعها الحكومة - قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا الطعن بإلزام الحكومة بنصف المصروفات يقتصر أثره علي عناصر المصاريف المستحقة قانونا ولا يشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها تبعا لعدم استحقاقها أصلا .
١٣٢٥	المبحث الرابع عدم جواز الإحالة إلى محكمة الطعن
١٣٢٥	المبدأ رقم (١٣٢٧) : عدم جواز الإحالة إلي المحكمة الإدارية العليا - لان الإحالة تغل يد محكمة الطعن من أعمال سلطتها التي خولها إياها القانون في التعقيب والرقابة علي إحكام المحكمة ومنها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص والإحالة - ذلك انه بحالة الدعوي تلتزم محكمة الطعن بحكم الإحالة إعمالا للمادة ١١٠ مرافعات - وهو ما يتعارض مع سلطتها في التعقيب علي هذا الحكم الأمر الذي يتعارض مع نظام التدرج القضائي.
١٣٢٦	المبحث الخامس انقطاع سير الخصومة في الطعن
١٣٢٦	المبدأ رقم (١٣٢٨) : طعن أمام المحكمة الإدارية العليا - انقطاع سير الخصومة في الطعن بوفاة الطاعن - اثر ذلك وقف جميع مواعيد المرافعات التي مأتت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الإجراءات التي تحصل إنشاء الانقطاع وجوب الحكم بانقطاع سير الخصومة طبقا للمواد ١٣٠ ، ١٣٢ ، ٢٧٣ من قانون المرافعات ، ما لم يكن الطعن قد تهيأ للحكم في موضوعه .
١٣٢٧	المبدأ رقم (١٣٢٩) : القاعدة التي تحكم الخصومة في مرحلة الطعن هي أن تلك الخصومة تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى

١٣٢٨	<p>سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم أو متدخلين في الدعوى - ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهليه الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .</p> <p>المبدأ رقم (١٣٣٠) :</p>
١٣٢٩	<p>انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون - بطلان جميع الإجراءات اللاحقة للإنقطاع ومنها الحكم الصادر في الدعوى ما لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل الانقطاع - لا يجوز لغير الخصوم التمسك بالبطلان.</p>
١٣٢٩	<p>المبحث السادس</p> <p>اعتبار الدعوي كأن لم تكن</p>
١٣٢٩	<p>المبدأ رقم (١٣٣١) :</p> <p>ترك المشرع أمر اعتبار الدعوي كأن لم تكن للسلطة الجوارية تبعا لتقديرها لعناصر الدعوي وما إذ كانت كافية أو غير كافية للفصل فيها سواء فيما يتعلق بالمستندات أو بتنفيذ الإجراء الذي أمرت به المحكمة - ممارسة المحكمة لسلطتها في توقيع هذا الجزاء يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا من الناحيتين القانونية والموضوعية ضمانا لسلامة تطبيق القانون - عدم التزام قضايا الدولة بتقديم مذكرة شارحة خلال الأجل الذي حددته لها المحكمة - لا مبرر لإصدار حكم باعتبار الدعوي كأن لم تكن - أساس ذلك : إن المذكرة الشارحة لا تعدو إن تكون من قبيل مذكرات الدفاع التي لا يتوقف عليها الفصل في الدعوي ولا يقتضي عدم تقديمها الحكم باعتبار الدعوي كأن لم تكن .</p>
١٣٣٠	<p>المبدأ رقم (١٣٣٢) :</p> <p>الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن يقتضى من المحكمة أن تتحقق من قيام مقتضاه وبعد تمكين المدعى من أن يقدم دفاعه بشأن تخلف مناط الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن - إذا كان للمحكمة أن تحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا عجل المدعى الدعوى بعد انتهاء مدة</p>

	<p>الوقف الجزائي وتبين انه لم ينفذ ما امرته به الا انه اذا كان تعجيل الدعوى بناء على طلب المدعى عليه أو عرض من قلم كتاب المحكمة على رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظرها دون اخطار المدعى بها وتمكينه من إثبات انه نفذ ما أمرت به المحكمة قبل انقضاء مدة الوقف الجزائي فانه لا يجوز للمحكمة الحكم في هذه الحالة باعتبار الدعوى كأن لم تكن.</p>
١٣٣١	<p>المبحث السابع</p>
	<p>ضوابط الحكم ببطلان الإجراءات</p>
١٣٣١	<p>المبدأ رقم (١٣٣٣) :</p> <p>تطبيق المبادئ العامة للبطلان المقررة في قانوني مجلس الدولة والمرافعات التجارية والمدنية فانه يتعين للقضاء ببطلان إجراء معين وبصفة خاصة في المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة - علي الأخص في دعاوي الإلغاء التي تقوم علي مبدأ المشروعية وسيادة القانون الذي يمثل أساس حاكما للنظام العام في الدولة بجميع سلطاته وأجهزته - إن تثبت بيقين تحقق سبب البطلان وإن يكون منصوفا علي تقريره صراحة في القانون أو إن لا تحقق الغاية من الإجراء الباطل حتي الفصل في الدعوي .</p>
١٣٣٤	<p>المبحث الثامن</p>
	<p>التنازل عن الحكم</p>
١٣٣٤	<p>المبدأ رقم (١٣٣٤) :</p> <p>تتنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يتمتع على المتنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى.</p>
١٣٣٤	<p>المبدأ رقم (١٣٣٥) :</p> <p>قبول الحكم المانع من الطعن فيه - الأهلية اللازمة لذلك هي أهلية التصرف.</p>

١٣٣٥	<p>المبدأ رقم (١٣٣٦) :</p> <p>لا يجوز الطعن ممن قبل الحكم - قبول الحكم قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا - يشترط في القبول المانع من الطعن أن يكون قاطع الدلالة علي رضا المحكوم به بالحكم وتنازله عن حق الطعن فيه.</p> <p>وعن أثر ارتضاء جهة الإدارة للحكم علي الحق الثابت به وعلي حق الطعن ذاته</p>
١٣٣٦	<p>المبدأ رقم (١٣٣٧) :</p> <p>ارتضاء جهة الإدارة للحكم القاضي بالأحقية في الترقية لدرجة وكيل وزارة بعدم الطعن فيه يعتبر ارتضاء من باب أولي في ذات الوقت للحكم الطعين الصادر بالأحقية في الوظيفة الأدنى (مدير عام بما مؤداه زوال مصلحة الجهة الإدارية في الطعن الأخير.</p>
١٣٣٧	<p>المبدأ رقم (١٣٣٨) :</p> <p>التنازل عن إجراءات الخصومة أو الحكم الصادر فيها أمر اختياري للمدعي - قيام الحكم والحق الثابت به إلي أن يتم التنازل عنه باختیار الصادر لصالحه الحكم وفي الوقت الذي يختاره - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به (المادة ١٤٥ مرافعات - رفع الدعوي إلي القضاء بذات الطلبات التي سبق له القضاء بشأنها وإزاء ذات الخصوم يوجب الحكم بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الحكم فيها (المادة ١١٦ من قانون المرافعات).</p>
١٣٣٩	<p>المبدأ رقم (١٣٣٩) :</p> <p>النزول عن الحكم يؤدي إلى النزول عن الحق الثابت به.</p>
١٣٣٩	<p>المبدأ رقم (١٣٤٠) :</p> <p>يقتصر دور المحكمة علي إثبات انقضاء الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه دون التصدي للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع .</p>

١٣٤٠	المبحث التاسع التنازل عن الطعن
١٣٤٠	المبدأ رقم (١٣٤١) : لا تملك الحكومة إجراء صلح أو تنازل عن دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة إلا بعد أخذ رأيها في إجراء الصلح أو التنازل - لإدارة قضايا الحكومة عدم الاعتداد برغبة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في التنازل عن أحد الطعون التي تباشرها نيابة عنها.
١٣٤٠	المبدأ رقم (١٣٤٢) : تتوب هيئة قضايا الدولة عن الدولة بكامل شخصيتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم علي اختلاف أنواعها ودرجاتها - هذه النيابة القانونية لا تمنع أيا من الأشخاص الاعتبارية العامة من أن تبدي ما تراه من دفع ودفاع باعتبارها صاحب الحق الأصلي في رفع الدعوي أو الدفاع عن نفسها في الدعوي المرفوعة عليها - قيام هيئة قضايا الدولة باسم الشخص الاعتباري بالطعن علي حكم في دعوي أقامها الشخص الاعتباري وصدر فيها حكم ولم يطلب الشخص الاعتباري من هيئة قضايا الدولة الطعن علي الحكم - إذا قامت الهيئة بالطعن فإنه يكون قد أقيم علي غير إرادة الشخص الاعتباري - إذا طلب الشخص الاعتباري تنازله عن الطعن فلمحكمة الطعن أن تجيبه إلي طلبه.
١٣٤١	المبدأ رقم (١٣٤٣) : تنازل عن الحق في الاعتراض على الاستيلاء الذي تم من الإصلاح الزراعي على الأطيان.
١٣٤٢	المبدأ رقم (١٣٤٤) : عدم إجازة ترك الخصومة إذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام - أساس ذلك : الحقوق المتصلة بالنظام العام ينبغي ألا تجعل مصيرها متوقفا على اتفاقات متروك أمرها لإرادة الأفراد .

١٣٤٣	<p>المبحث العاشر</p> <p>عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة</p> <p>أمام المحكمة الإدارية العليا</p>
١٣٤٣	<p>المبدأ رقم (١٣٤٥) :</p> <p>عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا -</p> <p>المادتان ٢٣ و ٥١ من القانون رقم ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة.</p>
١٣٤٣	<p>المبدأ رقم (١٣٤٦) :</p> <p>الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا</p> <p>في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس</p> <p>إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس إعادة</p> <p>النظر فيه - كذلك فإن طعن الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر</p> <p>في المنازعات الإدارية بكافة أنواعها ومنها دعوى الإلغاء ، سواء</p> <p>بالإلغاء أو بغير ذلك ، وغيرها من أنواع المنازعات الإدارية وكذلك</p> <p>المنازعة التأديبية إلى محكمة الطعن يكون غير جائز قانوناً سواء كان</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما يطعن فيه أمامها من أحكام أو</p> <p>أمام محكمة القضاء الإداري فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقاً</p> <p>للقانون.</p>
١٣٤٥	<p>المبدأ رقم (١٣٤٧) :</p> <p>عدم جواز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام محكمة</p> <p>القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم</p> <p>يكونوا خصوماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم أو أدخلوا أو تدخلوا</p> <p>فيها ممن يتعدى أثر الحكم إليهم - أساس ذلك : أن هذا الوجه من</p> <p>الطعن يندرج تحت وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة</p> <p>القضاء الإداري طبقاً لنص المادة " ٥١ " من قانون مجلس الدولة</p> <p>الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .</p>
١٣٤٥	<p>المبدأ رقم (١٣٤٨) :</p> <p>طلب ادخال الغير - عدم جوازه أمام المحكمة الإدارية العليا .</p>

١٣٤٦	<p>المبدأ رقم (١٣٤٩) :</p> <p>طعن الخارج عن الخصومة - التماس إعادة النظر - الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره - عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم.</p>
١٣٤٧	<p>المبدأ رقم (١٣٥٠) :</p> <p>إلغاء طريق الطعن في أحكام القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم - أصبح ذلك وجهها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة بمراعاة المواعيد والأحوال التي نص عليها قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة.</p>
١٣٤٨	<p>المبدأ رقم (١٣٥١) :</p> <p>حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل فيها المضافة إلى أوجه التماس إعادة النظر - هذه الحالة ليست في حقيقتها حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من الحكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها - التظلم من الحكم في هذه الحالة يكون أقرب إلى الالتماس منه إلى الاعتراض.</p>
١٣٤٩	<p>المبدأ رقم (١٣٥٢) :</p> <p>الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .</p>

١٣٤٩	المبحث الحادي عشر جواز الطعن من المتدخل أو المختصم في الدعوى
١٣٤٩	المبدأ رقم (١٣٥٣) : الحكم الصادر في الدعوى يجوز للخصم المتدخل فيه الطعن عليه - الحكم الصادر في الدعوى يتعدى أثره إلي المتدخلين لأول مرة في الطعن - يعتبر حجة عليهم.
١٣٥٠	المبحث الثاني عشر أحوال التمسك بأسباب الطعن غير الواردة بتقرير الطعن
١٣٥٠	المبدأ رقم (١٣٥٤) : حظر المشرع في قانون المرافعات التمسك بسبب من أسباب الطعن غير تلك التي ذكرت في صحيفة الطعن ما لم تكن مبنية علي النظام العام - قانون مجلس الدولة لم يقرر هذا الحظر نزولاً منه علي طبيعة المنازعات الإدارية التي تخضع لأحكام القانون العام بما يجعلها أكثر تعلقاً بالنظام العام - مؤدي ذلك: أنه يجوز للطاعن استكمال أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - يجوز لهيئة مفوضي الدولة إضافة أسباب أخرى باعتبارها طرفاً محايداً ينوب عن المجتمع في الدفاع عن القانون وإعلاء كلمته.
١٣٥١	المبحث الثالث عشر أثر حجية أحكام القضاء الإداري علي رقابة المحكمة الإدارية العليا
١٣٥١	المبدأ رقم (١٣٥٥) : متى صدر الحكم القضائي صحيحاً فإنه يظل ينتج آثاره - يتمتع بحث أسباب العوار التي تلحقه إلا عن طريق التظلم بطرق الطعن المناسبة - لا سبيل لإهدار هذه الأحكام بدعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك إلا إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسيم

١٣٥٢	<p>يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم ويحول دون اعتباره موجودا منذ صدوره فلا يستتفد القاضي سلطته ولا يرتب الحكم حجية الأمر المقضي ولا يرد عليه التصحيح لأن المعدوم لا يمكن رأب صدعه.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٥٦) :</p>
١٣٥٣	<p>صدور الحكم من المحكمة العليا - صدور حكم آخر مخالف من المحكمة الأدنى في ذات النزاع - وجوب تنفيذ حكم المحكمة العليا وحده، ولو لم يثر أمامها صدور الحكم الآخر.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٥٧) :</p>
١٣٥٤	<p>الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري لا تقيد المحكمة الإدارية العليا لمجرد صيرورتها نهائية أو حائزة للحجية - الحجية لا تلحق إلا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها إلا مع وحدة الخصوم والمحل والسبب والطعن في حكم لصدوره علي خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه يمتد إلي الحكم السابق رغم فوات ميعاد الطعن فيه متى كان الحكمان قد صدرا في دعويين أقيمتا علي قرار واحد واتحد الخصوم فيها.</p> <p>المبحث الرابع عشر</p> <p>حجية أحكام المحكمة الإدارية العليا</p>
١٣٥٤	<p>المبدأ رقم (١٣٥٨) :</p> <p>يترتب علي صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أن يزول كل ما كان للحكم الملغي من آثار - بحيث يعود الحال إلي ما كان عليه قبل صدور هذا الحكم.</p>
١٣٥٥	<p>المبدأ رقم (١٣٥٩) :</p> <p>الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد القانوني يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطا وثيقا ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتى تسلط المحكمة رقابتها على الحكمين معا لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما ووضعاً للأمور في نصابها وتحقيقاً للعدالة ونزولا على سيادة القانون العام .</p>

١٣٥٧	الباب الثاني
	طرق الطعن الأخرى
١٣٦١	الفصل الأول
	الطعن الاستئنافي
	أمام محكمة القضاء الإداري
١٣٦٥	الفصل الثاني
	طعون هيئة مفوضي الدولة
١٣٦٧	المبحث الأول
	الأحكام العامة
	في طعون هيئة مفوضي الدولة
١٣٦٩	المبحث الثاني
	التطبيقات القضائية
	في طعون هيئة مفوضي الدولة
١٣٦٩	المطلب الأول
	حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في تحريك
	الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا
١٣٦٩	المبدأ رقم (١٣٦٠) :
	لرئيس هيئة المفوضين وحده، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن إن رأى هو وجهاً لذلك، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية — الحكمة تشريعية لذلك تتعلق بالمصلحة العامة باعتبار أن رأى هيئة المفوضين "تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كلمته هي العليا"، — يتفرع عن ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها فى عريضة الطعن ما دامت ترى فى ذلك المصلحة العامة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الإدارية.

١٣٧٠	<p>المبدأ رقم (١٣٦١) :</p> <p>لرئيس هيئة مفوضي الدولة، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن، الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥.</p>
١٣٧١	<p>المبدأ رقم (١٣٦٢) :</p> <p>لرئيس هيئة المفوضين وحده، سواء من تلقاء نفسه أم بناء على طلب ذوى الشأن إن رأى هو وجهاً لذلك، حق الطعن أمام المحكمة العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية - الحكمة التشريعية تتعلق بالمصلحة العامة باعتبار أن رأى هيئة المفوض - تمثل فيه الحيطة لصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كلمته هى العليا - يتفرع على ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها فى عريضة الطعن ما دامت ترى فى ذلك وجه المصلحة العامة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الإدارية.</p>
١٣٧٢	<p>المبدأ رقم (١٣٦٣) :</p> <p>حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضي الدولة إما من تلقاء نفسه وإما بناء على طلب ذوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك - لا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذى يحجب ذوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذى لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك - هذا المنع لا ينصرف إلا إلى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها إذا ما شابها بطلان.</p>
١٣٧٣	<p>المبدأ رقم (١٣٦٤) :</p> <p>(١) حق الطعن فى أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية</p>

	<p>منوط برئيس هيئة مفوضى الدولة .</p> <p>(٢) لا يعنى ذلك أنه يتحتم أن توقع يده كل عريضة طعن تودع سكرتيرية المحكمة الإدارية العليا حتى لو قام بالرئيس المذكور مانع أو عذر أدى إلى قيام غيره مقامه.</p> <p>(٣) الاختصاص وإن كان الأصل فيه أن يباشره صاحبه ، إلا أن الأصول العامة تقضى عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الأصل إلى من يليه ، متى قام بالأصل مانع أو عذر ، حتى لا يتعطل سير العمل.</p> <p>(٤) المادة (١٦) من اللائحة الداخلية للمجلس.</p> <p>(٥) لرئيس هيئة المفوضين ندب أحد معاونيه من أعضاء هيئة المفوضين للتأشير بالموافقة على الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها سواء أوقع هذا الندب كتابياً أم شفهاً.</p> <p>(٦) فلا حجة في القول بأن موقع عريضة الطعن هو أحد المستشارين دون رئيس هيئة المفوضين ، لأنه كان فعلاً عند الطعن في الحكم المطعون فيه أقدم المستشارين الملحقين بهيئة مفوضى الدولة ، وهو الذى كان يتعين عليه بهذه الصفة القيام مقام رئيس الهيئة في اختصاصه بحكم الضرورة عند قيام المانع بالرئيس المذكور.</p>
١٣٧٤	<p>المبدأ رقم (١٣٦٥) :</p> <p>الأصل أن يوقع صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رئيس هيئة مفوضى الدولة - عند قيام المانع أو العذر ينحدر هذا الاختصاص إلى من يليه في الهيئة - لرئيس هيئة المفوضين أن يندب أحد معاونيه لاتخاذ سبيل الطعن، سواء وقع هذا الندب كتابة أو شفهاً.</p>
١٣٧٦	<p>المبدأ رقم (١٣٦٦) :</p> <p>لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية إلا من رئيس هيئة مفوضى الدولة، وذلك في حالة ما إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا، أو في حالة ما إذا كان</p>

	<p>الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق لهذه المحكمة تقريره.</p>
١٣٧٧	<p>المبدأ رقم (١٣٦٧) :</p> <p>رئيس هيئة مفوضى الدولة - هو دون غيره من أعضاء الهيئة - الذى يختص بالطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة متى شاب الحكم حالة أو أكثر من الحالات التى تجيز الطعن، أو فى حالات الطعن الوجوبى - لا يقوم برئيس هيئة مفوضى الدولة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بوصف أنه كان رئيس هيئة مفوضى الدولة إبان تحضير الدعوى ، ما يفقد الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك فى إصدار الحكم فيها .</p>
١٣٧٨	<p>المبدأ رقم (١٣٦٨) :</p> <p>لا مجال لإعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التى أوجبت مواعيد المسافة على طعون هيئة مفوضى الدولة - أساس ذلك: القاهرة هي مكان كل من رئيس الهيئة والمحكمة الإدارية العليا - لا وجه للقول بأن ميعاد المسافة ما بين الإسكندرية والقاهرة لمصلحة عضو هيئة المفوضين المستشار المقرر إذ أن القانون لم يجعل له أي اختصاص فى الطعن فى الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحلله القاهرة .</p>
١٣٧٨	<p>المبدأ رقم (١٣٦٩) :</p> <p>المادتان ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ و ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة - يكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس هيئة مفوضى الدولة - الأصل فى الاختصاص أن يباشره صاحبه - الأصول العامة تقضي عند الضرورة أن تتحدر مباشرة الاختصاص إلي من يليه متى قام بالأصيل مانع أو عذر حتى لا يتعطل سير العمل - يتعين لصحة مباشرة اختصاصات الأصيل بواسطة من يحل محله ممن يلونه فى العمل أو بطريق الإنابة أن تكشف ظروف الحال أن من مارس</p>

	<p>اختصاصات الأصل كان أقدم من يلونه في العمل أو أن يثبت ندب الرئيس لواحد من معاونيه في مباشرة اختصاص محدد عند غيابه — توقيع تقرير الطعن من مستشار مساعد دون ندبه من رئيس الهيئة ووجود العديد من المستشارين الأسبق له في الأقدمية ممن يلون رئيس الهيئة — بطلان عريضة الطعن.</p>
١٣٨٠	<p>المبدأ رقم (١٣٧٠) : اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدواة بالطعن على الأحكام وحدوده — هذا الاختصاص لا يجوز التفويض فيه أو أن يقوم به أي عضو من أعضاء هيئة مفوضي الدولة فإذا تم ذلك ووقع أحد أعضاء هيئة مفوضي الدولة علي تقرير الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا كان هذا التقرير باطلا لصدوره ممن لا يملك الحق في إقامة الطعن .</p>
١٣٨١	<p>المبدأ رقم (١٣٧١) : اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة وحده بالطعن في الأحكام المحددة بالمادة (٢٣) من القانون دون غيره من أعضاء هيئة مفوضي الدولة — هذا الاختصاص لا يجوز التفويض فيه ويتعين أن يكون تقرير الطعن موقعاً من رئيس هيئة مفوضي الدولة ولا يجوز أن يقوم بتوقيعه أي عضو من أعضاء الهيئة نيابة عن رئيسها.</p>
١٣٨٢	<p>المطلب الثاني منع ذوي الشأن من الطعن أمام المحكمة في ظل قانون سنة ١٩٥٥</p>
١٣٨٢	<p>المبدأ رقم (١٣٧٢) : قصر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا علي رئيس هيئة المفوضين دون ذوي الشأن — منع ذوي الشأن لا ينصرف إلي طلبات إلغاء أحكام المحكمة الإدارية العليا نفسها إذا شابها بطلان لعدم صلاحية أحد مستشاريها لنظر الدعوي.</p>
١٣٨٢	<p>المبدأ رقم (١٣٧٣) : لهيئة مفوضي الدولة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي</p>

	<p>أبدتها في عريضة الطعن ما دامت ترى في ذلك المصلحة العامة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية، وأن المحكمة العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو بالأسباب التي تبديها، ما دام المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون.</p>
١٣٨٣	<p>المبدأ رقم (١٣٧٤) :</p> <p>لرئيس هيئة مفوضي الدولة، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن، الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في القانون، سواء كانت الأحكام صادرة من محكمة القضاء الإداري في دعاوى مرفوعة إليها ابتداء أو في دعاوى مرفوعة إليها طعناً في قرار لجنة قضائية أو في حكم لمحكمة إدارية.</p>
١٣٨٤	<p>المبدأ رقم (١٣٧٥) :</p> <p>الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة العامة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية، كما أن للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على هذا الوجه، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها.</p>
١٣٨٥	<p>المبدأ رقم (١٣٧٦) :</p> <p>حدود حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك.</p>
١٣٨٦	<p>المبدأ رقم (١٣٧٧) :</p> <p>حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن على أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - الأصول العامة تقضى عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الأصل إلى من يليه ، متى قام بالأصيل مانع أو عذر ، حتى لا يتعطل سير العمل.</p>

١٣٨٧	<p style="text-align: center;">المطلب الثالث</p> <p style="text-align: center;">نطاق حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن علي أحكام محكمة القضاء الإداري المنعقدة بهيئة استئنافية</p>
١٣٨٧	<p style="text-align: right;">المبدأ رقم (١٣٧٨) :</p> <p>الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية، الأصل أنها أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثاني درجة، غير أنه لاعتبارات خاصة أجاز المشرع لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في هذه الأحكام في حالتين فقط - ١: أن يكون الحكم قد صدر علي خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا - ٢. أن يكون الفصل في الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة يستلزم تقرير مبدأ قانوني من المحكمة الإدارية العليا لم يسبق لها تقريره طعن هيئة مفوضي الدولة في حكم من هذه الأحكام لغير هذين السببين - أثره الحكم بعدم جواز الطعن.</p>
١٣٨٩	<p style="text-align: right;">المبدأ رقم (١٣٧٩) :</p> <p>أحكام محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية هي أحكام نهائية لا يجوز لذوي الشأن الطعن فيها - يجوز لهيئة مفوضي الدولة الطعن فيها في حالتين اثنتين هما: أن يكون الحكم الاستئنافي قد صدر علي خلاف ما جرت به أحكام المحكمة الإدارية العليا أو أن يكون الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني غير مسبق من هذه المحكمة - أساس ذلك :حرص المشرع ألا يقوم التعارض بين مبادئ تقررها أحكام نهائية للقضاء الإداري بهيئة استئنافية وبين ما تجري عليه المحكمة الإدارية العليا - إذ كانت أوجه الطعن التي أثارها هيئة مفوضي الدولة لم تتصل بحالة من حالتها الطعن في الأحكام الاستئنافية بل كانت أوجه الطعن هي التعقيب علي الحكم المطعون عليه من حيث ثبوت الوقائع المنتجة في الدعوي أو عدم ثبوتها تكون هيئة مفوضي الدولة قد جاوزت في</p>

١٣٩١	<p>طعنها الحالتين الاستثنائيتين - الحكم بعدم قبول الطعن.</p> <p>المبدأ رقم (١٣٨٠) :</p> <p>المحكمة الإدارية العليا - طعن - تقرير الطعن وأسبابه - الأصل أن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثاني درجة غير أنه لاعتبارات خاصة أجاز المشرع لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في هذه الأحكام في حالتين فقط .</p>
١٣٩٢	<p>المبدأ رقم (١٣٨١) :</p> <p>يتقيد الطعن المقدم من هيئة مفوضي الدولة في أحكام القضاء الإداري بهيئة استئنافية أمام المحكمة الإدارية العليا بالحالتين المنصوص عليهما بالمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة -أثر ذلك: أن الطعن المقام في غير هاتين الحالتين يترتب عليه الحكم بعدم جواز نظر الطعن.</p>
١٣٩٣	<p>المطلب الرابع</p> <p>حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن</p> <p>في أحكام المحكمة التأديبية</p> <p>بناء على طلب العامل المفصول</p>
١٣٩٣	<p>المبدأ رقم (١٣٨٢) :</p> <p>المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - على رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب العامل المفصول إن يقيم الطعن في حالات الفصل من الخدمة - طعن هيئة مفوضي الدولة بدون طلب من العامل المفصول يترتب علي بطلان التقرير .</p>
١٣٩٣	<p>المبدأ رقم (١٣٨٣) :</p> <p>اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية كما أن اختصاصه في إقامة الطعن وجوبا إذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور على حالة العامل المفصول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها -</p>

	<p>نتيجة ذلك : انه يخرج من دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوي في ذلك أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من خدمة أم بغير هذه العقوبة أو إن يكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرار صادر من أحد المجالس التأديبية عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .</p>
١٣٩٦	<p>المبدأ رقم (١٣٨٤) :</p> <p>طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة في حالات الفصل من الخدمة يتم بناء على طلب العامل المفصول - الطعن بدون طلب من العامل المفصول يترتب عليه بطلان التقرير.</p>
١٣٩٦	<p>المبدأ رقم (١٣٨٥) :</p> <p>طعن هيئة مفوضي الدولة في قرار رئيس مجلس إدارة البنك الاهلي بفصل عاملة من المستوى الثالث - استناد الطعن إلى انه وان كان قرار فصل عاملة قد صدر من غير مختص - إلا أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والصادر بعد توقيع العقوبة قد أجاز لرئيس مجلس الإدارة هذه السلطة من شأن ذلك تصحيح عيب القرار المطعون فيه - رفض طعن الهيئة تأسيسا على أن الطعن أصبح لا سند له بعد إلغاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ وحل محله القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي أناط بالمحكمة التأديبية دون غيرها سلطة توقيع الفصل .</p>
١٣٩٧	<p>المطلب الخامس</p> <p>مدى حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن على قرارات مجالس التأديب أمام المحاكم الإدارية العليا</p>
١٣٩٧	<p>المبدأ رقم (١٣٨٦) :</p> <p>اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة</p>

القضاء الإدارية والمحاكم التأديبية كما أن اختصاصه في إقامة الطعن وجوبا إذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور على حالة العامل المفصول بحكم صادر من المحكمة التأديبية دون غيرها - نتيجة ذلك : انه يخرج من دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوي في ذلك إن تكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة في قرار صادر من أحد المجالس التأديبية عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير صفة .

١٤٠٠

المطلب السادس

مدى حق هيئة مفوضي الدولة في تقديم طلبات
أو أسباب جديدة غير التي تضمنها تقرير الطعن

١٤٠٠

المبدأ رقم (١٣٨٧) :

مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقوم مفوض الدولة بتهئية الدعوى المرافعة وعليه إعداد التقرير محددًا الوقائع و المسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً - ومقتضى المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر أن يكون اختصاص الطعن في الأحكام إلى المحاكم الأعلى لرئيس هيئة مفوضي الدولة - نتيجة ذلك: أن لهيئة المفوضين أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها أمام المحكمة في أية درجة ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة بإنزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية - لمفوض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهئية الطعن للمرافعة أن يبدى رأيه في تقريره على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو أسباب في تقرير الطعن بإبداء أسباب جديدة وبطلبات أخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن - دفع المطعون ضده بعد جواز نظر الطعن أو بعد قبوله لانتفاء المصلحة بعد أن أقرت هيئة مفوضي الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل في طلبات المطعون ضده بعد تعديل لا يقبل منها بعد ذلك الطعن في هذا

١٤٠٢	<p>الأساس - هذا الدفع في غير محله ويعتبر حقيقاً بالرفض .</p> <p>المطلب السابع</p>
	<p>مدى حق رئيس هيئة مفوضي الدولة في إعداد التقارير بالرأي القانوني في الدعاوى والطعون</p>
١٤٠٣	<p>المبدأ رقم (١٣٨٨) :</p> <p>لا يسوغ لرئيس هيئة مفوضي الدولة ، لمجرد هذه الصفة ، أن يعدل أو يلغى أو يحذف أو يضيف تقرير إلى أية دعوى في أية محكمة لأنه ليس صاحب الولاية العامة في تحضير الدعاوى الإدارية وتهيئتها للمرافعة وإيداع الرأي القانوني باسم الهيئة فيها - الالتفات عن التقرير المعد من رئيس هيئة مفوضي الدولة لصدوره من غير ذي ولاية قضائية في كتابة أي تقرير قضائي ولا يغير من ذلك إقرار مفوض الدولة صاحب الولاية بمحضر الجلسة للتقرير بعد تقديمه.</p>
١٤٠٦	<p>المطلب الثامن</p> <p>نطاق سلطة المحكمة الإدارية العليا تجاه طعون هيئة مفوضي الدولة</p>
١٤٠٦	<p>المبدأ رقم (١٣٨٩) :</p> <p>الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضي الدولة، التي ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما تتمثل فيها الحيدة التامة لصالح القانون وحده ، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين - الطعن من غير هذه الهيئة، أي من الخصوم ذوي الشأن الذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم ، يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضار الطاعن بطعنه.</p>
١٤٠٧	<p>المبدأ رقم (١٣٩٠) :</p> <p>الطعن المقدم من هيئة مفوضي الدولة يطرح على المحكمة المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها و يفتح الباب أمامها لتزن الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار صحيح حكمه و إنزاله دون التقيد بأسباب الحكم .</p>

١٤٠٨	المطلب التاسع أثر طعون هيئة مفوضي الدولة على طعون الخصوم ذوي الشأن
١٤٠٨	المبدأ رقم (١٣٩١) : في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه - فإن كان هذا الشق الآخر مترتباً على الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الشق الأول - فإنه لا مندوحة تجنباً لقيام حكمين متعارضين ، من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منهما مثيراً للطعن في الشق الثاني .
١٤٠٩	المبدأ رقم (١٣٩٢) : الطعن المقدم للمحكمة العليا من هيئة المفوضين التي ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما تتمثل فيها الحيادة لصالح القانون وحده - بينما الطعن من الخصوم ذوي الشأن الذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضار الطاعن بطعنه.
١٤١٠	المبدأ رقم (١٣٩٣) : الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من الخصوم ذوي الشأن، علي خلاف طعن هيئة مفوضي الدولة، يحكمه أصل مقرر هو ألا يضار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه أي من المحكوم عليهم الذين أسقطوا حقهم في الطعن. أما الطعن المقدم لها من هيئة مفوضي الدولة فإنه يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة - أساس ذلك.
١٤١١	المطلب العاشر أثر تنفيذ الإدارة للحكم المطعون عليه من رئيس هيئة مفوضي الدولة
١٤١١	المبدأ رقم (١٣٩٤) : طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة في الحكم - تنفيذه من جانب الإدارة

	قبل نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة - لا ينهي الخصومة في الطعن - أساس ذلك.
١٤١٢	المطلب الحادي عشر مدى حق هيئة مفوضي الدولة في النزول عن طعنها
١٤١٢	المبدأ رقم (١٣٩٥) : هيئة مفوضي الدولة - حقها وحدها في تحريك الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - متى تحرك الطعن لا تملك الهيئة التنازل عنه، بل يكون ذلك من حق الخصوم وحدهم.
١٤١٣	المبدأ رقم (١٣٩٦) : (١) طعن هيئة مفوضي الدولة في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا بمفردها دون أي من أطراف الخصومة في الدعوي - مدى حق المدعي في الدعوي الأصلية التنازل عن مطالبة الجهة الإدارية المدعي عليها بما يدعيه في مرحلة الطعن - جائز. (٢) تنازل المطعون لصالحه أمام المحكمة الإدارية العليا وهو المدعي في الدعوي الأصلية عن مخاصمة الجهة الإدارية المدعي عليها - أثر هذا التنازل - صيرورة الحكم المطعون فيه الصادر برفض دعواه نهائيا قبل هذا المطعون لصالحه، لأن نزوله يعني قبول ذلك الحكم - ليس لهذا النزول أثر رجعي. (٣) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية في مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضي الدولة وحدها - تكيف هذا النزول لا يعتبر من قبيل ترك الخصومة لأن المدعي لم يكن طاعنا، والطعن ماثل أمام المحكمة العليا من قبل هيئة المفوضين وحدها. (٤) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية في مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضي الدولة

وحدها - أثر هذا النزول علي الخصوم الآخرين وهم جهة الإدارة وبعض الأشخاص - ليس له أثر بالنسبة لهؤلاء ويظل الطعن منظورا أمام المحكمة الإدارية العليا بالنسبة إليهم.

١٤١٥

المبدأ رقم (١٣٩٧) :

أناط القانون بهيئة مفوضي الدولة الطعن علي أحكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم اعتبار الهيئة طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف في الحقوق المتنازع عليها وفي مصير المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة بذلك طبقا للقانون - أساس ذلك: (تطبيق) :إعلان الشركة المدعي عليها قبولها الحكم المطعون فيه والصادر من المحكمة التأديبية بإلغاء قرار فصل المدعي عليه وإعادته للعمل مع مجازاته بتخفيض فئته الوظيفية فئة واحدة وخفض مرتبه جنيهين شهريا - طعن هيئة مفوضي الدولة علي هذا الحكم - قضاء المحكمة الإدارية العليا باعتبار الخصومة غير ذات موضوع ومنتهية.

١٤١٥

المبدأ رقم (١٣٩٨) :

صدور حكم من المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوي شكلاً لعدم التظلم - طعن هيئة مفوضي الدولة تأسيسا علي أن نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يشترط التظلم من الجزاءات الموقعة علي العاملين بالقطاع العام كشرط لقبول الطعن فيها - عدم اعتبار هيئة مفوضي الدولة طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة فهي لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة بل تظل المنازعة مستمرة وقائمة بين أطرافها ويظل المتصرف في الحقوق المتنازع عليها وفي مصير المنازعة من شأن الخصوم وحدهم.

١٤٢١	الفصل الثالث
	التماس إعادة النظر
١٤٢٢	المبحث الأول
	الالتماس طريق طعن غير عادي
١٤٢٣	المبدأ رقم (١٣٩٩) :
	دعوي البطلان الأصلية عدم جواز الطعن فيها علي الأحكام — لا يجوز الطعن إلا بطرق الطعن العادية وغير العادية المنصوص عليها في القانون — لا يقبل الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ويجري في شأن هذه الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به التي تقضي بأن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة علي الكافة..
١٤٢٤	المبدأ رقم (١٤٠٠) :
	تتقسم طرق الطعن في الأحكام طبقا لقانون المرافعات إلي قسمين أولهما طرق الطعن العادية وثانيهما طرق الطعن غير العادية ومنها التماس إعادة النظر.
١٤٢٥	المبدأ رقم (١٤٠١) :
	إلتماس إعادة النظر هو طريق طعن غير عادي قصد به المشرع إتاحة الفرصة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم لتدارك ما اعتور الحكم وتصحيحه إن كان لذلك محل وفي حدود الحالة التي انبني عليها الالتماس.
١٤٢٦	المبدأ رقم (١٤٠٢) :
	التماس إعادة النظر بوصفه طريق طعن استثنائي في الأحكام مختلف عن دعوي البطلان الأصلية سواء في الأسباب التي يقوم عليها كل منهما أو في الإجراءات التي تتبع لدي نظرها — مؤدي ذلك :إذا تبين للملتمس أثناء نظر التماسه أمام المحكمة الإدارية العليا أن التماسه

	غير جائز قبوله فليس له أن يعيد تصوير طعنه علي أنه من قبيل دعوي البطلان الأصلية.
١٤٢٧	المبدأ رقم (١٤٠٣) : تتقسم طرق الطعن في الأحكام إلى نوعين : طرق طعن عادية وطرق طعن غير عادية - الطرق العادية هي المعارضة والاستئناف ولم يحصر المشرع أسباب الطعن بشأنها - والطرق غير العادية وهي النقض والتماس إعادة النظر ولا يجوز ولوجهما إلا لأسباب معينة حصرها القانون - إذا لم يبين الطاعن طعنه على سبب منها رفض طعنه شكلاً حتى لو كان الحكم مشوباً بعيوب أخرى .
١٤٢٧	المبدأ رقم (١٤٠٤) : لا يجوز اللجوء إلى التماس إعادة النظر إذا تيسر سلوك طريق الطعن العادي - أساس ذلك: أنه يجب استيفاء طرق الطعن العادية قبل اللجوء إلى طرق الطعن غير العادية.
١٤٢٨	المبدأ رقم (١٤٠٥) : عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر.
١٤٢٨	المبحث الثاني المحكمة التي يرفع أمامها الالتماس
١٤٢٩	المبدأ رقم (١٤٠٦) : المحكمة التي يرفع إليها الطعن هي ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بالتماس إعادة النظر - دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية - تختص بالنظر في الطعن في حكمها بالتماس إعادة النظر ولا تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر هذا الطعن.
١٤٢٩	المبدأ رقم (١٤٠٧) : التماس إعادة النظر يرفع إلي ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه متى توافر سبب من أسباب الالتماس المحددة حصراً

١٤٣٠	بقانون المرافعات. المبدأ رقم (١٤٠٨) :
	يرفع التماس إعادة النظر الى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المقدم عنه الالتماس إذا توافر سبب من الأسباب التي أوردتها قانون المرافعات على سبيل الحصر - يكون الالتماس في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية - لا يقصد بالالتماس طرح الخصومة برمتها من جديد أمام المحكمة كما هو الحال في الطعن بالطرق العادية - يقصد بالالتماس طرح العيوب الذي استند اليها الطاعن وعرض أسباب جديدة تجيز الالتماس ظهرت بعد الحكم ولو كانت تحت بصر المحكمة قبل صدوره لأثرت في الحكم المرفوع بشأنه الالتماس - لا يجوز الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الالتماس.
١٤٣١	المبدأ رقم (١٤٠٩) :
	يرفع التماس إعادة النظر الى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المقدم عنه الالتماس - الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .
١٤٣٢	المبحث الثالث
	الأحكام القابلة لالتماس إعادة النظر
١٤٣٢	المطلب الأول
	تحديد الأحكام القابلة لالتماس إعادة النظر
١٤٣٣	المطلب الثاني
	التطبيقات القضائية في الأحكام القابلة لالتماس إعادة النظر
١٤٣٤	الفرع الأول
	الالتماس بإعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية

١٤٣٣	المبدأ رقم (١٤١٠) : أحكام محكمة القضاء الإداري - عدم جواز الطعن فيها إلا بالتماس إعادة النظر - الدعوي الأصلية ببطلان الحكم - عدم قبولها.
١٤٣٤	المبدأ رقم (١٤١١) : الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري - لم يكن مقبولا في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ إلا بطريق التماس إعادة النظر - عدم قبول الدعوي ببطلان حكم صادر في فترة العمل بالقانون المذكور.
١٤٣٥	الفرع الثاني الالتماس بإعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية
١٤٣٥	المبدأ رقم (١٤١٢) : المشرع حدد في المادة ١٥ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق إعادة النظر تعدادا علي سبيل الحصر - كافة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والتأديبية يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر - لا يجوز الاستناد إلى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تقضي بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك :امتناع الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالتماس إعادة النظر قبل الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مؤداه امتناع الطعن في هذه الأحكام بطريق التماس إعادة النظر بصفة مطلقة.
١٤٣٨	المبدأ رقم (١٤١٣) : قانون مجلس الدولة أحال في شأن التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية إلى الأحكام المقررة في هذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية - نطاق هذه الإحالة ينفحص في أمرين : أولهما :المواعيد وثانيهما :أحوال الالتماس - ما عدا ذلك من قواعد مقررة في قانون مجلس الدولة حرص علي ترك الباب مفتوحا في هذا الشأن علي نحو لا يغل يد القضاء التأديبي في حالة التماس إعادة

النظر بكل ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية وذلك تقديرًا للاختلاف من حيث التنظيم وطبيعة الخصومة بين القضاة الجنائي والتأديبي ، أسلوب التماس إعادة النظر في حالة ظهور وقائع أو أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه يتم من خلال عملية مركبة من اجرائين أولهما :انفراد النائب العام بالإجراء وثانيهما :نظر الطلب بواسطة اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات -هذه الإجراءات لا تنطبق إلا علي القضاء الجنائي مؤدي ذلك :عدم الالتزام بتلك الإجراءات أمام القضاء الذي يختلف في تشكيله وتنظيمه عن القضاء الجنائي -أساس ذلك :أن قانون مجلس الدولة أشار إلي تطبيق قواعد قانون الإجراءات الجنائية بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة أمام المحاكم الصادرة في الدعاوي التأديبية قياسا علي حكم المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

١٤٤٢

المبدأ رقم (١٤١٤) :

التماس إعادة النظر — جواز الالتماس رغم الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا — الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وصدور حكمها برفض الطعن مؤداه صيرورة الحكم باتا إلا أن ذلك لا يحول دون التماس إعادة النظر في ذلك الحكم أمام المحكمة التأديبية التي أصدرته لتحقيق إحدى الحالات التي تجيز التماس إعادة النظر — أساس ذلك :

١٤٤٣

المبدأ رقم (١٤١٥) :

قانون مجلس الدولة أحال في شأن التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية إلى الأحكام المقررة في هذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية — نطاق هذه الإحالة يقتصر على أمرين أولهما : المواعيد ، وثانيهما : أحوال الالتماس — لا يشترط جهل المتهم بالواقعة الجديدة وقت الحكم بالإدانة ويكتفي بأن تكون هذه الواقع مجهولة من المحكمة حتى ولو كان المتهم بعلم بها ولم يتقدم بها

	<p>لأى سبب فإنه ومن باب أولى تتوافر هذه الحالة من حالات التماس إعادة النظر اذا كان المتهم لم يستطع تقديم هذه الواقعة الجديدة أو الدليل الجديد بسبب يخرج عن إرادته .</p>
١٤٤٤	<p>الفرع الثالث</p> <p>عدم جواز الالتماس بإعادة النظر</p> <p>في أحكام المحكمة الإدارية العليا</p>
١٤٤٤	<p>المبدأ رقم (١٤١٦) :</p> <p>دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية -يترتب على ذلك اختصاصها بالنظر في الطعن في حكمها بالتماس إعادة النظر- لا تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر هذا الطعن.</p>
١٤٤٥	<p>المبدأ رقم (١٤١٧) :</p> <p>الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا - عدم جواز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر - أساس ذلك وأثره - عدم جواز قبول الالتماس وإلزام الملتمس بالمصروفات دون الغرامة.</p>
١٤٤٥	<p>المبدأ رقم (١٤١٨) :</p> <p>القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة -نص المادة ١٩ منه على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر- مفاد هذا النص عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا.</p>
١٤٤٦	<p>المبدأ رقم (١٤١٩) :</p> <p>الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر- لا وجه للحكم على الملتمس بالغرامة إذا ما قضى بعدم قبول الالتماس.</p>
١٤٤٦	<p>المبدأ رقم (١٤٢٠) :</p> <p>أحكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر - الحكم بعدم جواز نظر الالتماس- لا وجه للحكم على الملتمس</p>

	بالغرامة - الحكم بالغرامة لا يكون إلا عند الحكم بعدم قبول الالتماس أو رفضه.
١٤٤٨	المبدأ رقم (١٤٢١) : أحكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر - أساس ذلك: الاستناد إلى مفهوم المخالفة من نص المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المحكمة الإدارية العليا باعتبارها على رأس المحاكم التي تتكون منها جهة القضاء الإداري هي خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الإداري - أثر ذلك: اعتبار أحكامها بمنجاة من الطعن عليها بطريق التماس إعادة النظر.
١٤٤٩	المبدأ رقم (١٤٢٢) : أحكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل التماس إعادة النظر ولا تملك أية محكمة التعقيب على قضائها بأية صورة من الصور ولا تززع قرينة الصحة التي تظل تلازمها إلا بحكم يصدر من نفس المحكمة التي أصدرتها في دعوى بطلان أصلية مبتدأه قائمة بذاتها.
١٤٥٠	المبدأ رقم (١٤٢٣) : أحكام المحكمة الإدارية العليا في ظل القانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر - وذلك بمفهوم المخالفة لنص المادتين ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن مجلس الدولة - هذه المحكمة باعتبارها خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الإداري لا يجوز الطعن في أحكامها بالتماس إعادة النظر - وقد كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنص صراحة على عدم جواز مثل هذا الطعن - الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية يجوز الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون

	الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم.
١٤٥١	المبدأ رقم (١٤٢٤) : طرق الطعن في الأحكام سواء كانت عادية أم غير عادية (مثل التماس إعادة النظر) ينشئها نص القانون وحده - عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية العليا لعدم النص عليها.
١٤٥٢	المبدأ رقم (١٤٢٥) : عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا.
١٤٥٢	المبدأ رقم (١٤٢٦) : عدم اشتغال المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة على بيان الطعن بالتماس إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية العليا - يترتب على ذلك عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر.
١٤٥٣	الفرع الرابع طعن المتدخل والخارج عن الخصومة بالتماس إعادة النظر
١٤٥٣	المبدأ رقم (١٤٢٧) : المادة ٢٤١ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية - ألغى المشرع الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة - أضاف قانون المرافعات المدنية والتجارية حالة اعتبار من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر - مؤدى ذلك: - عدم جواز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها الحكم أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر الحكم

	إليهم - أساس ذلك: إن هذا الوجه من الطعن يندرج تحت وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.
١٤٥٤	المبدأ رقم (١٤٢٨) : متى لم يكن طالب التدخل طرفا في الخصومة التي انتهت بالحكم المطعون فيه، يتعين الحكم بعدم قبول تدخله ابتداء أمام المحكمة الإدارية العليا، مع إلزامه مصروفات التدخل المذكور - نطاق الطعن يتحدد بالخصوم في الدعوى الأصلية ولا يتعداهم - ويكون لغيرهم متى توافرت فيهم الشروط المقررة قانونا لذلك أن يلجأوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بطلب التماس إعادة النظر في الحدود المقررة والشروط المحددة لذلك.
١٤٥٦	المبدأ رقم (١٤٢٩) : يجوز الطعن من الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا - يختص بنظرها المحكمة التي أصدرت الحكم وهي محكمة القضاء الإداري إذا توافرت شروط اعتبارها التماس إعادة النظر - يجب التفرقة في هذا الشأن بين التدخل الانضمامي والتدخل الخصامي - فالتدخل الانضمامي يهدف فيه المتدخل من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام إلى أحد الخصوم - التدخل الخصامي يقصد به المتدخل المطالبة بحق لنفسه بشرط أن يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية - التدخل الخصامي هو غير الجائز قبوله لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.
١٤٥٨	المبدأ رقم (١٤٣٠) : لا يجوز للخارج عن الخصومة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

١٤٥٨	المبحث الرابع ميعاد الالتماس بإعادة النظر
١٤٦٠	المبدأ رقم (١٤٣١) : ميعاد الالتماس في حالة الغش أو احتجاز الأوراق - مادة ٤١٨ مرافعات (قديم).
١٤٦٠	المبدأ رقم (١٤٣٢) : يبدأ ميعاد الالتماس من يوم إعلان الحكم - عدم إعلانه - بقاء الميعاد مفتوحاً.
١٤٦٠	المبحث الخامس إجراءات التماس إعادة النظر والحكم فيه
١٤٦١	المطلب الأول إعلان الالتماس
١٤٦١	المطلب الثاني مراحل خصومة الالتماس
١٤٦٢	الفرع الأول مرحلة قبول الالتماس
١٤٦٣	الفرع الثاني مرحلة الفصل في موضوع الالتماس
١٤٦٣	الفرع الثالث التطبيقات القضائية لمراحل خصومة الالتماس
١٤٦٤	المبدأ رقم (١٤٣٣) : التماس إعادة النظر - خضوع الطعن في الأحكام لقانوني المرافعات المدنية والتجارية أو الإجراءات الجنائية بحسب الأحوال - خضوع الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام التي تصدر من المحاكم التأديبية في الدعاوى التأديبية المبتدأ لقانون الإجراءات الجنائية بوصف أن هذه الأحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية - خضوع الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام التي تصدر في

١٤٦٥	<p>دعاوى إلغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو في الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار أن هذه الأحكام تنتمي بحسب الأصل، وبحسب طبيعة المنازعة الصادرة فيها الحكم إلى قضاء الإلغاء.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٣٤) :</p> <p>الخصومة في التماس إعادة النظر تمر بمرحلتين: ١- الأولى تنظر فيها المحكمة في قبول التماس. ٢- الحكم في موضوع الدعوى - تنتهي المرحلة الثانية بحكم في موضوع الدعوى يحل محل الحكم الذي ألغى بقبول التماس - وذلك ما لم تنته الخصومة قبل الفصل في موضوع الدعوى بسبب من الأسباب المنهية للخصومة قبل الفصل في موضوعها أو انقضائها بالتقادم - لا يوجد مانع قانوناً من أن تحكم المحكمة في قبول التماس وفي موضوع الدعوى بحكم واحد- وذلك بشرط أن يكون الخصم قد أبدوا طلباتهم فيه وترافعوا في الموضوع - إذا حكم برفض التماس موضوعاً حكم على الملتمس بالغرامة والتعويضات إن كان لها وجه.</p>
١٤٦٦	<p>المبحث السادس</p> <p>أسباب التماس إعادة النظر</p>
١٤٦٦	<p>المطلب الأول</p> <p>حصر أسباب التماس</p>
١٤٦٧	<p>الفرع الأول</p> <p>وقوع غش من الخصم كان من شأنه التأثير في الحكم</p>
١٤٦٨	<p>الفرع الثاني</p> <p>قيام الحكم المطعون فيه على ورقة ثبت تزويرها بإقرار الخصم أو بحكم القضاء</p>

١٤٦٨	الفرع الثالث قيام الحكم على شهادة قضى بعد صدوره بأنها مزورة
١٤٦٩	الفرع الرابع حصول الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها
١٤٧٠	الفرع الخامس قضاء الحكم المطعون فيه بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه
١٤٧٠	الفرع السادس تناقض منطوق الحكم بعضه لبعض
١٤٧١	الفرع السابع صدور الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية
١٤٧٢	الفرع الثامن لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل بشرط إثبات غش من كان يمثله أو تواطنه أو إهماله الجسيم
١٤٧٢	المطلب الثاني التطبيقات القضائية في أسباب الالتماس
١٤٧٣	الفرع الأول حالة وقوع غش من الخصم أثر في الحكم
١٤٧٣	المبدأ رقم (١٤٣٥) : أوجه التماس إعادة النظر - واردة على سبيل الحصر في المادة ٤١٧ مرافعات قديم (المادة ٢٤١ مرافعات الحالي).

١٤٧٣	المبدأ رقم (١٤٣٦) : أسباب التماس إعادة النظر واردة في المادة ٤١٧ مرافعات قديم (م ٢٤١) مرافعات على سبيل الحصر - القصور في أسباب الحكم أو الخطأ في فهم الواقع ليس من بينها.
١٤٧٤	المبدأ رقم (١٤٣٧) : الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر - تأسيسه على إخفاء ما وقع على ما هي الملتمس عن مدة الخدمة المطالب بضمها في المعاش من استقطاع - عدم اعتبار ذلك دليلاً كافياً لتوافر الغش - أساس ذلك.
١٤٧٤	المبدأ رقم (١٤٣٨) : الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر هو الذي يتم بعمل احتيالي يقوم به الملتمس ضده وينطوي على تدليس يعمد إليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها تأثيراً فعالاً.
١٤٧٥	المبدأ رقم (١٤٣٩) : الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر يلزم لتوافره أن يكون من المستحيل كشف حقيقته للمحكمة، وأن يكون من شأن أو الحيل التي يتكون منها أنه لولاها لما خسر المحكوم عليه الدعوى.
١٤٧٦	المبدأ رقم (١٤٤٠) : للغش الذي يجيز التماس إعادة النظر أركان ثلاثة - ماهيتها.
١٤٧٦	المبدأ رقم (١٤٤١) : المادة ٤١٧ من قانون المرافعات - الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام - هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة والعمل الاحتيالي الذي يعمد إليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها - مجرد إنكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه - لا يعتبر في صحيح الرأي عملاً احتيالياً مكوناً للغش - علم الملتمس بوجود هذه الأوراق تحت يد خصمه - عدم طلب إلزامه بتقديمها وفقاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - يجعل الطعن بالالتماس غير مقبول - مثال ذلك - عدم قبول التماس إعادة النظر إذا كان الملتمس

١٤٧٧	<p>ينسب إلى الإدارة حبس أوراق التحقيق في حين أنه لم يكن قد طلب إلزام الإدارة بتقديمها.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٤٢) :</p> <p>شروط الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر .</p>
١٤٧٨	<p>المبدأ رقم (١٤٤٣) :</p> <p>الغش الذي يجيز قبول التماس إعادة النظر بالمعنى المقصود من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات يشترط فيه أن يتم بعمل احتيالي يقوم به الملتمس ضده ينطوي على تدليس يعمد إليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في عقيدتها فتحكم بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الغش ضد خصمه الذي كان يجهل أن هناك غشا وكان يستحيل عليه كشفه أو دحضه - لا وجه للالتماس إذا كان الملتمس قد اطلع على أعمال خصمه ولم يناقشها أو كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفاته ولم يبين دفاعه في المسائل التي يتظلم منها - أساس ذلك - تطبيق.</p>
١٤٨٠	<p>الفرع الثاني</p> <p>حالاتي حصول إقرار بتزوير الأوراق</p> <p>التي بني عليها الحكم أو القضاء بتزويرها</p> <p>أو شهادة حكم فيما بعد بتزويرها</p>
١٤٨١	<p>الفرع الثالث</p> <p>حالة حصول الملتمس على أوراق قاطعة</p> <p>في الدعوى بعد صدور الحكم</p> <p>كان خصمه قد حال دون تقديمها</p>
١٤٨١	<p>المبدأ رقم (١٤٤٤) :</p> <p>من أسباب التماس إعادة النظر حصول الملتمس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها - مثال: الطلب الذي اشترط قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - تقديمه في ميعاد معين لضم مدد الخدمة السابقة يعتبر ورقة قاطعة في دعوى</p>

	ضم هذه المدد - خلو ملف خدمة الموظف من هذا الطلب وامتناع الإدارة عن تقديم إحدى الأوراق التي أرشد عنها وتشير إلى ما يفيد تقديمه في الميعاد القانوني - يجعل الالتماس مقبولا.
١٤٨٢	المبدأ رقم (١٤٤٥) : واقعة لم تكن خافية على المدعى أثناء المرافعة - أو تظلمات وشكاوى يقول انه قدمها للوزارة بفرض وجودها ما كانت لتؤثر في الحكم - بناء الالتماس على ذلك - رفضه.
١٤٨٢	المبدأ رقم (١٤٤٦) : يشترط في الأوراق التي تعتبر سببا لالتماس إعادة النظر أن تكون قاطعة في الدعوى بحيث لو كانت قدمت للمحكمة قبل إصدار حكمها لتغير وجه الرأي فيها.
١٤٨٣	المبدأ رقم (١٤٤٧) : يشترط في الأوراق التي تجيز الالتماس بإعادة النظر أن تكون محجوزة بفعل الخصم مؤثرة في الدعوى.
١٤٨٣	المبدأ رقم (١٤٤٨) : من الأوجه التي تجيز التماس إعادة النظر حصول الملتمس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها - الفقرة الرابعة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات - الفتوى الصادرة من إدارة الرأي للوزارة المدعى عليها في موضوع مماثل لموضوع الدعوى - لا تعتبر ورقة قاطعة في الدعوى - عدم تقديم الوزارة لها - لا يجيز الالتماس - سند ذلك.
١٤٨٤	المبدأ رقم (١٤٤٩) : المادة ٤١٧ من قانون المرافعات - الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام - هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة والعمل الاحتيالي الذي يعمد إليه الخصوم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها مجرد إنكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه - لا يعتبر في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للغش - علم الملتمس

	<p>بوجود هذه الأوراق تحت يد خصمه — عدم طلب إلزامه بتقديمها وفقاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات — يجعل الطعن بالالتماس غير مقبول — مثال ذلك: عدم قبول التماس إعادة النظر إذا كان الملتمس ينسب إلى الإدارة حبس أوراق التحقيق في حين أنه لم يكن قد طلب إلزام الإدارة بتقديمها.</p>
١٤٨٦	<p>الفرع الرابع</p> <p>حالة قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه</p>
١٤٨٦	<p>المبدأ رقم (١٤٥٠) :</p> <p>طلبات يعتبر القضاء بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم — هي الطلبات المقررة للحقوق لا المؤدية لإثباتها أو نفيها — حكم بتعيين خبير أو الإحالة إلى التحقيق لا يعتبر حكماً بشيء معين من طلبات الخصوم ولا يجيز الالتماس — طعن ببطلان انتخاب عضو مجلس مديرية — عدم اشتغال العريضة على سبب خاص بالإقامة — ضم الطعنين لاتحادهما موضوعاً ولأنهما ضد شخص واحد — الحكم ببطلان الانتخاب بسبب عدم الإقامة — لا يجوز الطعن فيه بطريق الالتماس بدعوى أنه حكم بما لم يطلبه الخصوم.</p>
١٤٨٧	<p>المبدأ رقم (١٤٥١) :</p> <p>الاختلاف في تفسير نص قانوني أو الخطأ فيه لا يجيز الالتماس.</p>
١٤٨٧	<p>المبدأ رقم (١٤٥٢) :</p> <p>الفرق بين التماس إعادة النظر وبين الطعن بالنقض — القضاء بما لم يطلبه الخصوم تعريفه — يجيز الطعن بالنقض لا بالتماس إعادة النظر.</p>
١٤٨٨	<p>المبدأ رقم (١٤٥٣) :</p> <p>الحكم بشيء لم يطلبه الخصم — من أسباب قبول الالتماس — مثال.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٥٤) :</p> <p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — تأسيسه على أن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصم وهي إحدى حالات التماس إعادة النظر — جواز.</p>

١٤٨٩	المبدأ رقم (١٤٥٥) : المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة إليها ومن ثم لا يجوز لها أن تقضى بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه وإلا كان حكمها محلاً للطعن، وهذه القاعدة الأصولية لا تتعارض نصاً أو روحاً مع أحكام قانون مجلس الدولة.
١٤٩٠	المبدأ رقم (١٤٥٦) : التصدي لاستظهار المراكز القانونية للمطعون على ترقيتهم ومدى موافقتها لصحيح القانون يعتبر من صميم واجبات المحكمة بحسبانه مما يتعين التطرق إليه بحكم اللزوم - الفصل في هذه المسألة الأولية لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
١٤٩١	الفرع الخامس حالة التناقض في منطوق الحكم
١٤٩١	المبدأ رقم (١٤٥٧) : أسباب تؤدي إلى رفض الدعوى موضوعاً - والمنطوق عدم قبول الطعن موضوعاً - لا يجيز الالتماس.
١٤٩١	المبدأ رقم (١٤٥٨) : تأسيس إعادة النظر على وجود تناقض بين الأسباب والمنطوق - الحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية - ليس من مقتضاه ترقية المدعى.
١٤٩١	المبدأ رقم (١٤٥٩) : التناقض الذي يجيز التماس إعادة النظر قد يكون بين الأسباب والمنطوق - مناط ذلك.
١٤٩٢	المبدأ رقم (١٤٦٠) : العبرة بتناقض المنطوق بعضه مع البعض الآخر - لا يعتد بالتناقض في الأسباب أو بينها وبين المنطوق.
١٤٩٣	المبدأ رقم (١٤٦١) : يتعين ارتباط الأسباب بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً إذا وقع الحكم في تناقض ظاهر وجسيم بين الحثيات والمنطوق فإنه يغدو مخالفاً للقانون

	مما يعيبه قانوناً ويوجب القضاء بإلغائه .
١٤٩٤	الفرع السادس حالة صدور الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يمثل تمثيلاً صحيحاً في الدعوى المبدأ رقم (١٤٦٢) :
١٤٩٤	الفرق بين انعدام التمثيل وإغفال الإعلان - الأول هو المقصود من الوجه السابع من وجوه التماس - الأوجه مبينة على سبيل الحصر . المبدأ رقم (١٤٦٣) :
١٤٩٤	إغفال الإعلان والسير في إجراءات الدعوى دون مراعاته يترتب عليه بطلان الإجراءات وبطلان الحكم ، لقيامه على إجراءات باطلة .
١٤٩٥	الفرع السابع حالة الحكم الصادر في الدعوى باعتباره حجة على من لم يكن أدخل أو تدخل فيها بتواطؤ أو إهمال جسيم ممن كان يمثلته المبدأ رقم (١٤٦٤) :
١٤٩٥	قانون المرافعات المدنية والتجارية أضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر - اعتباره في حقيقته تظلم مقدم ضد الحكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها - أثر ذلك: أن الاعتراض المقدم من الغير في أحكام محكمة القضاء الإداري التي لم يكن طرفاً فيها وكانت حجة عليه أصبح وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري.
١٤٩٦	المبدأ رقم (١٤٦٥) : أضاف المشرع إلى أوجه التماس إعادة النظر حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها - أضيفت هذه الحالة كفقرة ثامنة للمادة (٢٤١) من قانون

	<p>المرافعات - يبدأ الميعاد فى هذه الحالة من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم - اثر ذلك: إلغاء طريق الطعن فى أحكام القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما فى الدعوى التى فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم - أصبح ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر فى أحكام محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة بمراعاة المواعيد والأحوال التى نص عليها قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة - التماس إعادة النظر - أثر عدم قبوله على الإشكال فى التنفيذ المرفوع من الملتمس.</p>
١٥٠١	<p>الفصل الرابع</p>
	<p>طعن الخارج عن الخصومة</p>
١٥٠٣	<p>المبحث الأول</p>
	<p>مرحلة جواز طعن الخارج عن الخصومة</p>
	<p>أمام المحكمة الإدارية العليا</p>
١٥٠٣	<p>المطلب الأول</p>
	<p>الاتجاه الشارد فى التطبيق القضائي</p>
١٥٠٣	<p>المبدأ رقم (١٤٦٦) :</p>
	<p>الطعن فى أحكام المحاكم الإدارية أو محكمة القضاء الإداري - الطعن بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة - لا يجوز - أساس ذلك اختلاف روابط القانون العام عن روابط القانون الخاص.</p>
١٥٠٤	<p>المطلب الثاني</p>
	<p>الاتجاه السائد فى التطبيق القضائي</p>
١٥٠٤	<p>المبدأ رقم (١٤٦٧) :</p>
	<p>الأشخاص الذين يجوز لهم الطعن فى حكم الإلغاء أمام المحكمة الإدارية العليا - منهم الغير الذي تعدى أثر الحكم إلى المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة بطريقة مباشرة، وكان يتعين أن</p>

١٥٠٦	<p>يكون طرفا أصليا في المنازعة ولكن لم توجه إليه ولم يكن في مركز يسمح له بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب — تمكينه من الطعن في الحكم رفعا لضرر تنفيذه عنه، مادام قد استغلق عليه سبيل الطعن فيه أمام محكمة أخرى — حساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من تاريخ علمه بالحكم — أساس ذلك — مثال بالنسبة لأجازة الطعن لصاحب الصيدلية قضى بإلغاء قرار الترخيص بفتحها ولم يتدخل في المنازعة أمام محكمة القضاء الإداري لعدم علمه بها.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٦٨) :</p>
١٥٠٧	<p>الطعن في الحكم الصادر في دعوى الإلغاء ممن قبل خصما منضمما للجهة الإدارية حق أصيل لا تبغي متى صدر الحكم في مواجهته ماسا بمركزه القانوني — لا يغير من ذلك قبول الخصم الأصيل الحكم أو إن الحكم لم يلزم الخصم المنضم بالمصروفات.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٦٩) :</p>
١٥٠٨	<p>طعن الخارج عن الخصومة في قرار صادر بتنفيذ حكم بالإلغاء يتعدى أثره إليه — جائز — لا يحول دون ذلك أن يكون حكم الإلغاء قد حاز قوة الشيء المقضي بعدم الطعن عليه من أطراف الخصومة.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٧٠) :</p>
١٥٠٩	<p>الطعن في حكا الإلغاء — يجوز للغير الذي تعدى أثر الحكم إلى المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة وذلك إذا لم يعلم بقيام الخصومة ولم يكن في مركز يسمح له بتوقعها — حساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من تاريخ علمه بالحكم — أما إذا كان الغير يعلم بقيام الخصومة أو كان في مركز قانوني يسمح له بتوقعها فانه لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم — المعول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علما يقينيا وليس علم وكيله وان كان وكلا بالخصومة.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٧١) :</p> <p>تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في</p>

١٥١٠	<p>الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلا - حكم الإلغاء حجة على الكافة وليس له حجية نسبية.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٧٢) :</p>
	<p>حكم وقتي - الطعن في الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ - حق الخارج عن الخصومة في الطعن في الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره عليه - الطاعن يكون ذا صفة ومصلحة في الطعن - عدم ثبوت العلم اليقيني بصدور الحكم إلى حين إيداع تقرير الطعن وخلو الأوراق مما يدحض قول الطاعن بأنه لم يعلن به إلا من هذا التاريخ - استيفاء الطعن أوضاعه الشكلية - عدم الطعن في الحكم الصادر في الموضوع خلال الميعاد القانوني أي خلال ستين يوما من تاريخ صدور صدوره بعد ثبوت العلم اليقيني بصدوره يتحصن هذا الحكم في مواجهته - نتيجة ذلك أن الطعن في الحكم الوقتي لا يتعدى أثره إلى الحكم في الموضوع - صدور الحكم في الموضوع يترتب عليه زوال الحكم الوقتي من الوجود - يترتب على ذلك اعتبار الخصومة منتهية في الطعن.</p>
١٥١٢	<p>المبحث الثاني</p> <p>مرحلة عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة</p>
١٥١٣	<p>المطلب الأول</p> <p>اتجاه عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة قبل حكم دائرة توحيد المبادئ</p>
١٥١٣	<p>المبدأ رقم (١٤٧٣) :</p> <p>صدور حكم من محكمة القضاء الإداري بعد نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية - تعدى أثر هذا الحكم إلى الغير الذي لم يكن طرفا في الدعوى ولم يعلم بها ولم يتدخل فيها - لا يكون أمام الغير في هذه الحالة سوى أن يسلك ما شرعه القانون لتفادي آثار الحكم أو التظلم منه باعتباره خارجا عن</p>

١٥١٥	<p>الخصومة وهذا التظلم سبيله القانوني هو التماس إعادة النظر في الحكم أمام المحكمة التي أصدرته — عدم جواز الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وفقا لما كان يتبع في مثل هذه الحالة قبل نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٧٤) :</p>
١٥١٦	<p>اعتراض الخارج عن الخصومة لا يجوز أن يكون إلا بطريق التماس إعادة النظر الذي يقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم، وليس المحكمة الإدارية العليا .</p> <p>المبدأ رقم (١٤٧٥) :</p>
١٥١٧	<p>الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز إلا لمن كان طرفا في الخصومة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة — المشرع أضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوي حجة عليه ولم يكن قد أدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر — التماس إعادة النظر في هذه الحالة في حقيقته ليس حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هو تظلم من حكم شخص يعتبر ممثلا في الخصومة ولم يكن خصما ظاهرا فيما — أساس ذلك :التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس منه في هذه الحالة منه إلى الاعتراض — الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم محكمة القضاء الإداري عن طريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي لم يكن طرفا فيها —أثره: الحكم بعدم قبول الطعن .</p>
١٥١٨	<p>المطلب الثاني</p> <p>اتجاه عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة</p> <p>في ظل حكم دائرة توحيد المبادئ</p>
١٥١٨	<p>المبدأ رقم (١٤٧٦) :</p> <p>عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا، واختصاص المحكمة التي تصدر الحكم بنظر هذا الطعن في الحدود</p>

١٥٢٦	<p>المقررة لالتماس إعادة النظر .</p> <p>المبدأ رقم (١٤٧٧) :</p> <p>لا يجوز للخارج عن الخصومة أن يطعن في الحكم الذي تعدي أكثره إليه أمام المحكمة الإدارية العليا - يجب عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر طبقاً لنص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة.</p>
١٥٢٧	<p>المبدأ رقم (١٤٧٨) :</p> <p>طلب إدخال الغير - عدم جوازه أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يجوز أمام المحكمة الإدارية العليا إدخال من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري ولا يجوز طعن الخارج عن الخصومة أمامها في الحكم الذي تعدي أثره إليه - أساس ذلك : عدم تفويت درجة من درجات التقاضي على خصومة بشأن ما يبيده - لا يمنع ذلك من سلوك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه في الحدود المقررة قانوناً للالتماس إذا لم يكن يعلم بقيام الخصومة ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها.</p>
١٥٢٨	<p>المبدأ رقم (١٤٧٩) :</p> <p>طعن الخارج عن الخصومة - التماس إعادة النظر - الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدي إليه أثره - عليه ان يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم.</p>
١٥٢٩	<p>المبدأ رقم (١٤٨٠) :</p> <p>لا يجوز أمام المحكمة الإدارية العليا إدخال من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري ولا يجوز طعن الخارج عن الخصومة أمامها في الحكم الذي تعدي أثره إليه - أساس ذلك : عدم تفويت درجة من درجات التقاضي على خصومة بشأن ما يبيده - لا يمنع ذلك من سلوك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه في الحدود المقررة قانوناً للالتماس إذا لم يكن يعلم بقيام الخصومة ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها.</p>

١٥٣٠	المبدأ رقم (١٤٨١) : حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل فيها ليست في حقيقتها حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من الحكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها.
١٥٣١	المبدأ رقم (١٤٨٢) : الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .
١٥٣٣	الفصل الخامس
	دعوي البطلان الأصلية
١٥٣٥	المبحث الأول الأحكام العامة
	في دعوي البطلان الأصلية
١٥٣٧	المبحث الثاني التطبيقات القضائية
	في دعوي البطلان الأصلية
١٥٣٧	المبدأ رقم (١٤٨٣) : قبول الدعوي الأصلية ببطلان الحكم - متى تقبل - التفرقة بين الأحكام التي البطلان والأحكام المعدومة، قبولها في الثانية دون الأولى.
١٥٣٧	المبدأ رقم (١٤٨٤) : عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي - ورود عدة استثناءات علي هذه القاعدة منها الأحكام التي تصدر ضد شخص بدون إعلانه لحضور الجلسة المحددة لنظر الدعوي إعلاناً صحيحاً.
١٥٣٨	المبدأ رقم (١٤٨٥) : دعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا - اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر

١٥٣٨	<p>منها إذا ما شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٨٦) :</p> <p>دعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية يقف عند الحالات التي تتطوي علي عيب وتمثل إهدار للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته.</p>
١٥٣٩	<p>المبدأ رقم (١٤٨٧) :</p> <p>لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية — توافر سبب من أسباب عدم الصلاحية في أحد أعضاء المحكمة الذين لم يشتركوا في إصدار الحكم أو المداولة فيه، وكذا في مفوضو الدولة لدي المحكمة لا يؤدي إلي بطلان الحكم نظراً لأن عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها علي النصاب الذي تصدر به أحكام المحكمة، كذلك فإن المفوض لا يشترك في الفصل في الدعوي ولا يقضي بشئ فيها.</p>
١٥٤٠	<p>المبدأ رقم (١٤٨٨) :</p> <p>انقضاء مواعيد الطعن في الحكم الباطل اعتبار الحكم بمنجي من الإلغاء — عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق دعوي البطلان الأصلية — نص المادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ علي أن يبلغ قلم كاب المحكمة تاريخ الجلسة إلي ذوي الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام علي الأقل — عدم مراعاة هذا الميعاد وإن كان يؤدي إلي عيب شكلي في الإجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً إلا أن سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطريق الطعن المقرر قانوناً لا رفع دعوي مبتدأه بالبطلان — أساس ذلك : إن هذه الوسيلة الاستثنائية يجب أن تقف عند حد الحالات التي تتطوي علي عيب جسيم يمثل إهدار العدالة يفقد فيها</p>

الحكم وظيفته كحكم بفقدانه أحد أركانه الأساسية وهذا الأمر غير متحقق في هذه الحالة.

١٥٤٢

المبدأ رقم (١٤٨٩) :

لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم يمثل إهدارا للعدالة يفقد الحكم وظيفته وتقوم علي أساسه دعوي البطلان الأصلية لاشتراك أعضاء دائرة فحص الطعون في نظر الطعن أمام الدائرة الخماسية بالمحكمة الإدارية العليا - الحكم بعدم جواز قبول الطعن - المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - القرار الذي تصدره دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلي المحكمة الإدارية العليا لا ينة النزاع بل ينقله تلقائيًا برمته من الدائرة الثلاثية إلي الدائرة الخماسية لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الأولى إلي الدائرة الثلاثية - إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي - الآثار المترتبة علي ذلك : القرار الصادر من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلي الدائرة الموضوعية الخماسية لا يمنع من اشتراك في إصداره من المستشارين من الاشتراك في تشكيل الدائرة الخماسية بالمحكمة الإدارية العليا - عبارة من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة تشمل كل أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة تشمل كل أعضاء هذه الدائرة بما فيها رئيسها.

١٥٤٥

المبدأ رقم (١٤٩٠) :

أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر من أعلي محكمة طعن في القضاء الإداري ولا يجوز أن يعقب عليها أو يطعن فيها إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية بأن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية - يشترط لقبول دعوي البطلان الأصلية أن

توجه إلى حكم صادر من محكمة تتبع جهة قضائية بما لها من سلطة قضائية.

١٥٤٧

المبدأ رقم (١٤٩١) :

حصر المشرع طرق الطعن في الأحكام ووضعه لها آجالاً محددة وإجراءات معينة — المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري — أحكام هذه المحكمة بأنه ولا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن — لا سبيل إلى الطعن في أحكام هذه المحكمة إلا استثناء بدعوي البطلان الأصلية — لا يتأتى ذلك إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقدانه صفته كحكم — إذا كان الطاعن يهدف بدعوي البطلان الأصلية إعادة مناقشة ما قام عليه قضاء الحكم المطعون فيه ويؤسسها على أمور كلها تتعلق بتطبيق القانون وتأويله فلا تتوافر شروط دعوي البطلان الأصلية.

١٥٤٨

المبدأ رقم (١٤٩٢) :

خلو قانون مجلس الدولة من تنظيم الطعن بالبطلان في أحكام المحكمة الإدارية العليا — يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية — من الأسباب التي تؤدي إلى البطلان صدور حكم من قاض غير صالح لنظر الدعوي لتحقيق حالة من حالات عدم الصلاحية المقررة قانوناً.

١٥٤٩

المبدأ رقم (١٤٩٣) :

تختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية — إذا كان المشرع قد أجاز استثناء الطعن بدعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته — لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية كأن

	<p>يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوي أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوي البطلان الأصلية.</p>
١٥٥٠	<p>المبدأ رقم (١٤٩٤) :</p> <p>اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوي البطلان الأصلية المرفوعة ضد حكم صادر منها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة.</p>
١٥٥٠	<p>المبدأ رقم (١٤٩٥) :</p> <p>إذا شاب الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أو إحدي المحاكم التأديبية عيب يصمه بالبطلان أو بطلان في الإجراءات أثر في هذا الحكم فإنه يطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا — جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو التأديبية بالتماس إعادة النظر في الأحوال والمواعيد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية بحسب الأحوال — الطعن بالبطلان في أحكام المحكمة الإدارية العليا لتوافر العيب الجسيم المؤدي لذلك البطلان لم ينص المشرع عليه — يتعين أن تتوافر للأحكام وصف الأحكام القضائية وأن لا ينحدر الأمر بها إلي فقدانها الأركان الأساسية لصحة وعدم بطلان الأحكام — لا سبيل إلي إزالة الحكم الباطل من الوجود القانوني إلا باللجوء إلي القضاء إعمالاً لسيادة القانون وتحقيقاً للعدالة — في حالة وقوع بطلان في الإجراءات أو الأحكام يؤدي إلي بطلان أحكام المحكمة الإدارية العليا فإنها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة ومحكمة الطعن والرقابة العليا لتلك المحاكم بأنواعها المختلفة يتعين إقامة الطعن بالبطلان أمام ذات المحكمة وطلب إلغاء الحكم الباطل علي أن تفصل فيه هيئة أخرى غير من صدر عنها الحكم الباطل.</p>
١٥٥٥	<p>المبدأ رقم (١٤٩٦) :</p> <p>لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية.</p>

دعوي البطلان الأصلية هي دعوي ترفع في حالة ما إذا بلغ العيب المنسوب للحكم درجة الانعدام — إذا لم يبلغ هذه الدرجة لا يجوز إقامتها اعتباراً لما للأحكام من حجية — المادة ١٤٧ من قانون المرافعات — يجوز استثناء الطعن بدعوي بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية — في غير الحالات المنصوص عليها يقف عند الحالات التي تتطوي علي عيب جسيم وتمثل إهداراً للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته — دعوي البطلان الأصلية دعوي لها طبيعة خاصة توجه ضد أحكام نهائية لا يجوز المساس بحجيتها — تقترب بذلك من طرق الطعن غير العادية كالتماس إعادة النظر — عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق وتعد هذه القاعدة من القواعد الأساسية واجبة الإلتباع علي إطلاقها ولو لم يجر بها نص خاص في القانون — تقوم هذه القاعدة علي أساس جوهري يهدف إلي استقرار الأحكام ووضع حد للتقاضي وتطبيق هذه القاعدة بالنسبة لدعوي البطلان الأصلية ولو لم يجر بها نص خاص في القانون بصدد هذه الدعوي — إذا قضي في دعوي البطلان الأصلية فإنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في هذا الشأن من جديد لدواعي الاستقرار التي تقتضيها المصلحة العامة من وضع حد للتقاضي — إباحة الطعن في هذه الأحكام يؤدي إلي تسلسل المنازعات و يترتب علي ذلك إرهاق للقضاء بدعوي سبق له حسمها بأحكام نهائية وإهدار الوقت والمال دون جدوى — يصعب نسبة البطلان للمرة الثانية لحكم خاص إذا كان صادراً من محكمة أعلي مرتبة مثل المحكمة الإدارية العليا — تطبيق هذه القاعدة في صدد التماس إعادة النظر بدعوي أو طعن — ورود نص خاص بهذه القاعدة في صدد التماس إعادة النظر لا تحول دون تطبيقها بالنسبة لدعوي البطلان الثانية عدم ورود نص خاص بها في صدد دعوي البطلان ما دام أن هذه القاعدة مقررة ولم يجر بها أصلاً نص في القانون.

١٥٥٩	<p>المبدأ رقم (١٤٩٨) :</p> <p>أحكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض — يجوز للخصم أن يطلب إلى محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر منها إذا قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى تسري هذه الإجراءات إذا وقع بطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب — للمحكمة الإدارية العليا سلطة الفصل في النزاع دون ثمة ما يدعو إلى إعادته إلى محكمة أول درجة الصادر منها الحكم.</p>
١٥٦١	<p>المبدأ رقم (١٤٩٩) :</p> <p>لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأي طريق من طرق الطعن باعتبارها أعلى محكمة طعن في القضاء الإداري فلا يجوز أن يعقب عليها — لا يقبل طعن منها إلا إذا انتفت عن أحكامها صفة الأحكام القضائية — إذا اقتصر الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا على مناقشة الأدلة التي استند إليها الحكم وعلي موضوع الطعن من حيث تأويل القانون وتطبيقه وليست مما يعتبر عيباً جسيماً أو قام الطعن على مسائل موضوعية تدرج كلها تحت الخطأ في تفسير القانون وتأويله أو متى صدر الحكم على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضي به — إن هذه الأسباب لا تمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تعيبه بأي عيب ينحدر به إلى درجة الانعدام مما يجعل الطعن فيه بعد ذلك غير مقبول.</p>
١٥٦٢	<p>المبدأ رقم (١٥٠٠) :</p> <p>اختصاص المحكمة الإدارية العليا في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوي بطلان أصلية — استثناء الطعن بدعوي البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائي في غير الحالات التي نص عليها المشرع — كما نص على أن الطعن</p>

	<p>يقف عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتنتفي عنه صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم من تشكيل غير مكتمل - أساس ذلك : المادة ٧٤١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .</p>
١٥٦٤	<p>المبدأ رقم (١٥٠١) :</p> <p>أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف فلا يجوز الطعن فيها الا بدعوى البطلان في حالتين : إذا انتفت عن الحكم صفته القضائية كأن يصدر من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أن يقترن بعيب جسيم يفقد الحكم معه صفته ومقوماته .</p>
١٥٦٥	<p>المبدأ رقم (١٥٠٢) :</p> <p>عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان الأصلية المقامة عن حكم صادر من مجلس التأديب بمنأى عن الإلغاء - أما إذا بلغ العيب المنسوب للحكم من الجسامة ما ينحدر به إلى درجة الانعدام فيجوز في هذه الحالة الطعن عليه بالبطلان .</p>
١٥٦٥	<p>المبدأ رقم (١٥٠٣) :</p> <p>تختص المحكمة الإدارية العليا بطلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - الطعن بهذه الطريقة هو استثناء يجب أن يقف عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتنتفي عنه صفة الأحكام القضائية - التفتات المحكمة عن طلب رد لم تكتمل عناصره لا يصلح سببا للطعن على الحكم بدعوى البطلان الأصلية .</p>
١٥٦٦	<p>المبدأ رقم (١٥٠٤) :</p> <p>دعوى البطلان الأصلية - أسبابها - ما يخرج عنها - الإدعاء المجرد بالغش والتدليس لا يكفي في حد ذاته إلى وصم الحكم بعيب ينحدر به إلى درجة الانعدام .</p>
١٥٦٧	<p>المبدأ رقم (١٥٠٥) :</p> <p>لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بأي</p>

	طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية — مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .
١٥٦٧	المبدأ رقم (١٥٠٦) : دعوى البطلان الأصلية هي طريق طعن استثنائي في الأحكام الصادرة بصفه انتهائية في غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات — لا سبيل إلى إهدار أحكام المحكمة الإدارية العليا إلا بدعوى البطلان الأصلية .
١٥٦٨	المبدأ رقم (١٥٠٧) : أحكام المحكمة الإدارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الإداري وأحكامها باتة فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأي طريق من طرق الطعن إلا إذا انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بان يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب الصلاحية أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .
١٥٦٩	المبدأ رقم (١٥٠٨) : الحكم القضائي متى صدر صحيحاً يظل منتجاً لآثاره - لا سبيل لإهداره بدعوى بطلان أصلية لمساس ذلك بحجيته - أجز استثناء - من هذا الأصل - الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية .
١٥٦٩	المبدأ رقم (١٥٠٩) : استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية يقف عند حد الحالات التي تتطوي على عيب جسيم يصيب كيان الحكم ويفقده صفة الحكم بفقدانه أحد أركانه الأساسية .
١٥٧٠	المبدأ رقم (١٥١٠) : الخطأ الجسيم الذي ينسب لحكم المحكمة الإدارية العليا الذي يهوى بقضائها إلى درك البطلان ، لا يستوي ذريعة لاستنهاض دعوى البطلان الأصلية وإهدار قضاء المحكمة الإدارية العليا ، إلا إذا كان

	هذا الخطأ بيناً غير مستور وثمره غلط فاضح ينبئ في وضوح عن ذاته .
١٥٧٠	المبدأ رقم (١٥١١) : مناط قبول دعوى البطلان الأصلية - ان تقف هذه الدعوى عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته .
١٥٧١	المبدأ رقم (١٥١٢) : دعوى البطلان الأصلية - المادة (١٤٧) من قانون المرافعات - دعوى لها طبيعة خاصة توجه إلى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية وطريق طعن استثنائي .
١٥٧١	المبدأ رقم (١٥١٣) : المحكمة الإدارية العليا بما وسد لها من اختصاص في الرقابة على أحكام مجلس الدولة تحقيقاً للشرعية وسيادة القانون، وبما تحمله من أمانة القضاء وعظيم رسالته بغير معقب على أحكامها تستوي على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة، فلا يكون من سبيل إلا إهدار أحكامها إلا بدعوى البطلان الأصلية وهي طريق طعن استثنائي في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية غير قابلة للطعن بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً، وفي غير حالات البطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية يجب تقف هذه الدعوى عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة على نحو يفقد الحكم وظيفته وبه تتزعزع قرينه الصحة التي تلازمه.
١٥٧٣	المبدأ رقم (١٥١٤) : دعوى البطلان الأصلية - أحكامها وطبيعتها - دعوى البطلان الأصلية لا تتقيد بمواعيد الطعن المنصوص عليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة سواء ما أقيم منها استناداً إلى أحد الأسباب المنصوص عليها في قانون المرافعات أو غيرها من الأسباب - الاختصاص بنظرها يكون لذات الدائرة التي

١٥٧٤	<p>أصدرت الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان أو الدائرة الاحتياطية لها في حالة ما إذا رأت الدائرة المطعون في حكمها بدعوى البطلان عدم ملائمة نظر دعوى البطلان.</p> <p>المبدأ رقم (١٥١٥) :</p> <p>دعوى البطلان الأصلية - الطعن على جداول الانتخاب - عدم جواز الطعن على تلك الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يحول ذلك دون اللجوء إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم، حال كونه باتاً، بدعوى البطلان الأصلية إذا توافر مناطها.</p>
------	--

فهرس ومحتويات
الكتاب السادس
الإثبات
في الدعوى الإدارية

فهرس ومحتويات

الكتاب السادس

الإثبات

في الدعوى الإدارية

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول	٧
العوامل المؤثرة	
في الإثبات الإداري	
الفصل الأول	١٣
حياسة الأوراق	
المبدأ رقم (١) :	١٥
المرجع الرئيسي فيما يتعلق بمراحل حياة الموظف في الوظيفة هو ملف الخدمة، باعتباره الوعاء الطبيعي لكل ما يتعلق بماضي خدمة الموظف وأحوال من ناحية الكفاية والصلاحيات للوظيفة. وأن إثبات مدة الخدمة السابقة للموظف يكون أساساً من واقع السجلات والملفات، وإن الأصل في إثبات حصول الاختبار عند تعيين العامل بما هو ثابت بأوراق وسجلات الإدارة.	
المبدأ رقم (٢) :	١٦
كل ما يتعلق بالموظف من أوراق وبيانات تثبت أن له حقاً ينبغي أن تكون مودعة بملف خدمته باعتباره وعاء عمله الطبيعي أو في القليل	

	يتعين أن يشار في الأوراق إلى تقديمها بما لا يدع مجالاً للمنازعة في هذا التقديم.
١٨	المبدأ رقم (٣) : طريق الإثبات بالكتابة هو الطريق الأصلي بل هو الغالب — النظام الإداري في ذاته يفرض علي موظفي الدولة كل فيما يخصه إثبات ورصد كل ما يتعلق بأعمال الإدارة العامة في أوراق وملفات خاصة يرجع إليها عند اللزوم ، وإيجاد ملف خاص لكل موظف يحتوي علي كافة ما يخصه من أوراق ومستندات منذ دخوله في خدمة الحكومة حتى آخر حياته الوظيفية.
١٩	المبدأ رقم (٤) : الإدارة تحتفظ بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في مجال المنازعة الإدارية، وهو الأمر الذي من أجله تلتزم بتقديمها — استحواذ الإدارة على الأدلة السابقة المجهزة وحرمان الفرد منها يدل على عدم قيام التوازن بين طرفي المنازعة الإدارية من حيث القدرة علي الإثبات.
١٩	المبدأ رقم (٥) : تلتزم الإدارة بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في إثباته إيجاباً أو نفياً متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضي الدولة أو من المحاكم — سبب ذلك : احتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في الدعوي الإدارية — عدم استجابة الإدارة للطلب يقوم قرينة في صالح المدعي.
٢٣	الفصل الثاني قرينة سلامة القرارات الإدارية (قرينة الصحة)
٢٤	المبدأ رقم (٦) : قرينة الصحة تبقي قائمة وملزمة لقرارات الإدارة إلي أن يثبت العكس.

٢٤	المبدأ رقم (٧) :
	قرارات الإدارة تحمل قرينة المشروعية التي لا ترايلها بمجرد عدم تسببها ما لم يقم علي دحض هذه القرينة الدليل العكسي.
٢٧	الفصل الثالث
	امتياز المبادرة
٣١	الفصل الرابع
	امتياز التنفيذ المباشر
٣٤	المبدأ رقم (٨) :
	التنفيذ المباشر ليس هو الأصل في معاملة الإدارة للأفراد، وإنما الأصل أن تلجأ الإدارة ، شأنها شأن الأفراد ، إلي القضاء لاستيفاء حقوقها — التنفيذ المباشر رخصة للإدارة ، ومن ثم فإن للإدارة الترخّص في إجراءاته بحسب مقتضيات المصلحة العامة.
٣٤	المبدأ رقم (٩) :
	التنفيذ المباشر هو التجاء الإدارة إلى تنفيذ أوامرها علي الأفراد بالقوة الجبرية دون حاجة إلي إذن سابق من القضاء — لا يسوغ للإدارة في مصر أن تلجأ إلى هذا الطريق إلا في إحدى الحالتين:
	الحالة الأولى : إذا وجد نص في القانون يبيح للإدارة إتخاذ هذا السبيل، والأمثلة علي ذلك واضحة من إستقراء نصوص القوانين المختلفة.
	الحالة الثانية : وهي حالة الضرورة، ومقتضاها أن تجد الإدارة نفسها أمام خطر داهم، يقتضي أن تتدخل فوراً للمحافظة علي الأمن أو السكينة أو الصحة العامة.

٣٩	الباب الثاني
	دور القاضي الإداري في الإثبات
٤١	الفصل الأول
	الدور الإجرائي للقاضي الإداري
٤٤	المبحث الأول
	دور القاضي الإداري في التحقق
	من صحة الأوراق وحجيتها
٤٥	المطلب الأول
	وسائل القاضي الإداري
	في التحقق من صحة الأوراق
٤٥	الفرع الأول
	الطعن بالتزوير
٤٥	المبدأ رقم (١٠) :
	التزوير المعنوي في الدفاتر التي تثبت فيها أصوات الناخبين، لا يفترض بل يجب إقامة الدليل عليه.
٤٦	المبدأ رقم (١١) :
	التزوير ليس إلا إحدى صور التزيف — الإدعاء بالتزوير المعنوي والمادي في عملية الانتخاب من كتابة أوراق الانتخاب من أشخاص آخرين باعتبار أنها مكتوبة من الناخبين أو من أعضاء لجان الانتخاب كل هذا يدخل في عموم الطعن في الانتخاب إذا تضمنت صحيفته أن لدي الطاعن الأدلة على وقوع التزيف في سائر اللجان بصورة مختلفة.
٤٦	المبدأ رقم (١٢) :
	الطعن في صحة التاريخ المتمتع بالحجية — لا تنتف الحجية بمجرد المجادلة فيه أو التشكيك في صحته، بل إن ذلك يعد دعوى تزوير

	<p>صرفة لم تجر على وجهها أو تتخذ طريقها القانوني فلا تقيم المحكمة لها وزناً.</p>
٤٧	<p>المبدأ رقم (١٣) :</p> <p>لا يقبل الطعن على محاضر عرض كشوف الناخبين إلا بالإدعاء بالتزوير.</p>
٤٧	<p>المبدأ رقم (١٤) :</p> <p>القضاء الإداري، فيما لم يرد فيه نص في قانون يستوفي أحكام الإجراءات من قانون المرافعات - إن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات الموضوع فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة - كلما كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع لا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير.</p>
	<p>الفرع الثاني</p> <p>تحقيق الخطوط</p>
٥٠	<p>المبدأ رقم (١٥) :</p> <p>(١) عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التي رسمها القانون لإثبات صحة الورقة العرفية ويحصل بالبينة والمضاهاة بواسطة أهل الخبرة أو بإحدي هاتين الطريقتين.</p> <p>(٢) قواعد وأصول دراسة خطوط الكتابة باليد ودور القاضي الإداري فيها.</p> <p>(٣) لكل شخص طريقة معينة في الكتابة لا يشترك معه فيها أحد غيره حتى لو كان قد تعلمها الكتابة معاً منذ الصغر.</p> <p>(٤) من قواعد وأصول تحقيق الخطوط مراعاة درجة الثقافة والتعليم، وطريقة إمساك الشخص القلم أو الريشة، وطريقة جلوسه أو قيامه أثناء الكتابة وحالته النفسية.</p> <p>(٥) عملية مضاهاة الخطوط تعتمد على خبرة القائمين بها، مع التقيد</p>

	<p>بالقواعد والأصول التي يتعين على الخبير الالتزام بها أثناء تحقيقه للخط بصفة عامة وهل هو كبير أو صغير، وطريقة كتابة السطور، ومدي الضغط على الخطوط في أجزاء الكلمة المختلفة، ثم وقفات اليد عليها، وإستقامة الخط وميله إلي احدي الجهات أو تقطعه في مواضع مختلفة.</p> <p>(٦) (علم الجرافولوجيا) أو علم دراسة خطوط الكتابة اليد يمتد ليشمل إمكانية معرفة أخلاق المرء من خط يده ، فلا تقتصر أهمية فحص الخط علي معرفة الشخص الذي كتبه وإنما تمتد إلي معرفة عاداته وأخلاقه.</p>
٥٢	<p>المبدأ رقم (١٦) :</p> <p>أوراق إجابة الطالب هي عنصر من مقومات القرار الإداري الصادر بنتيجة الإمتحان، ولا يسوغ القول بأن إثبات عكسها لا يتم إلا بطريق الإدعاء بالتزوير، بل هي تخضع لإقناع المحكمة ومن وسائلها الأمر بتحقيق صحة خط الطالب بالمضاهاه.</p>
٥٣	<p>المطلب الثاني</p> <p>حجية الأوراق والمستندات</p> <p>المودعة ملف الدعوى</p>
٥٣	<p>الفرع الأول</p> <p>الأوراق الخاصة</p>
٥٤	<p>المبدأ رقم (١٧) :</p> <p>محضر عرض كشوف الناخبين للعمدة من الأوراق الرسمية التي لا يصلح الطعن فيها إلا بالتزوير.</p>
٥٥	<p>الفرع الثاني</p> <p>المحاضر الإدارية</p>
٥٦	<p>الفصل الأول</p> <p>محاضر تحوز الحجية لحين إثبات العكس</p> <p>بطريق الطعن بالتزوير</p>

٥٦	المبدأ رقم (١٨) :
	المحاضر هي أوراق رسمية قام بتحريرها موظفون مختصون ولها حجية كاملة في إثبات ما تضمنته في نطاق ما أعدته لإثباته — لا يمكن إطراح هذه لمجرد إدعاء مرسل لم يقدّم عليه أي دليل.
٥٦	الفصل الثاني محاضر تحوز الحجية لحين إثبات العكس بكافة طرق الإثبات
٥٧	المبدأ رقم (١٩) :
	حجية محضر إثبات العجز وعدم القدرة على الكسب.
٥٧	المبدأ رقم (٢٠) :
	حجية محاضر جلسات لجان الانتخاب.
٥٧	الفرع الثالث الأوراق الإدارية
٥٨	المبدأ رقم (٢١) :
	القرار الإداري بإعتباره ورقة إدارية يمكن مناقشة المشروعية فيه بكافة طرق الإثبات — لا يسوغ التسليم مطلقاً بأن إثبات عكس ما جاء بورقة القرار الإداري لا يكون إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير — القرارات الإدارية والقرارات الفردية منها على وجه الخصوص وإن كانت أوراقاً رسمية بمعناها العام يحررها ويؤشر عليها موظفون عموميون، إلا أنها ليست من طبيعة الأوراق الرسمية المعروفة في نطاق القانون الخاص والتي أشارت إليها المادة العاشرة من قانون الإثبات.
٥٩	المبدأ رقم (٢٢) :
	لا حجية للصورة الشمسية للأوراق الإدارية أو لأية ورقة أخرى ما لم يقدم صاحب الشأن المتمسك بها الأصل المأخوذة عنه هذه الصورة.
٦٠	المبدأ رقم (٢٣) :
	تاريخ ميلاد المدعي الوارد بالشهادة الدراسية لا حجية له إذ أن هذه

	الشهادة لم تعد لإثبات تاريخ الميلاد بل أعدت لإثبات واقعة نجاح الطالب في الإمتحان.
٦٠	المبدأ رقم (٢٤) : الدليل الطبيعي لإثبات السن هو الدفتر الرسمي لقيد المواليد — بيانات السن يجب أن يستقي من الدفتر الرسمي لقيد المواليد التي أعدت لهذا الغرض ويحررها موظف مختص مسئول ولها حجيتها الرسمية.
٦٠	المبدأ رقم (٢٥) : الدليل الذي يمكن التعويل عليه في إثبات الجنسية هو الشهادات الرسمية الصادرة من السلطة المحلية أو السلطات الأجنبية المختصة إذ أنها تصدر من واقع سجلات رسمية — شهادة الميلاد وشهادة المعاملة العسكرية لم توضع أي منهما لإثبات الجنسية، وبذلك لا يمكن التعويل على أيهما في هذا الصدد.
٦١	المبدأ رقم (٢٦) : شهادات الميلاد أو الإعفاء من الخدمة العسكرية أو وثيقة الزواج ، كلها وإن كانت أوراقاً رسمية إلا أنها ليست معدة بذاتها لإثبات الجنسية — لذلك لا تنهض بذاتها دليلاً على جنسية صاحب هذه الشهادة ما دام القانون نفسه لا يعترف له بها.
٦١	المبدأ رقم (٢٧) : النظام الإداري في ذاته يفرض على موظفي الدولة كل فيما يخصه إثبات ورصد كل ما يتعلق بأعمال الإدارة العامة في أوراق وملفات خاصة يرجع إليها عند اللزوم، وإيجاد ملف خاص لكل موظف يحتوي على كافة ما يخصه من أوراق ومستندات منذ دخوله في خدمة الحكومة حتى آخر حياته الوظيفية.
٦٢	المبدأ رقم (٢٨) : عدم اعتبار السجل من الأوراق والسجلات الرسمية متى ثبت أنه غير مرقم الصفحات وغير مختوم بخاتم الدولة ولا يوجد به أي توقيع لموظف عام، وملئ بالشطب والكشط والتصحيح، ومتى لم يثبت في

٦٣	<p>هذا السجل مصدر البيانات الواردة فيه أو تاريخ إثباتها ، ولذلك فإن السجل المشار إليه يفقد كل قيمة له بإعتباره ورقة رسمية.</p> <p>المبدأ رقم (٢٩) :</p>
٦٣	<p>ثبوت قيام المانع من تقديم أصل التعهد بالتدريس لفقده في حادثة انفجار قنبلة بمبني إدارة قضايا الحكومة بالإسكندرية أثناء العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ - كفاية الصور طبق الأصل المقدمة من الحكومة دليلا على ما تضمنته نقلا من سجلات المعهد، ما دام المدعي عليهما لم يقدم دليلا يدحض ما ورد بها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٠) :</p>
٦٤	<p>(١) جميع الأدلة تتساوي في المجال الإداري والقاضي حر يكون اقتناعه من أي دليل فالكثابة فيه ليست أقوى من القرائن كما هو المستقر عليه في القواعد القانون الخاص، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المتميزة للخصومة الإدارية بإعتبارها تنصب على خصومة عينية للقرار الإداري .</p> <p>(٢) الإدارة تحتفظ بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في مجال المنازعة الإدارية، وهو الأمر الذي من أجله تلتزم بتقديمها، فضلا عما هو ملاحظ من عدم قيام التوازن بين طرفي المنازعة الإدارية من حيث القدرة على الإثبات لاستعداد الإدارة بالأدلة السابقة المجهزة وحرمان الفرد منها.</p> <p>المبدأ رقم (٣١) :</p>
٦٤	<p>ملف خدمة الموظف ليس المرجع الوحيد للإثبات - يجوز للقاضي الإداري أن يستكمل الأدلة الموضوعية مما يستشفه من أوراق الدعوي.</p>
٦٤	<p>المبدأ رقم (٣٢) :</p> <p>إثبات إعلان القرار الإداري يقع على عاتق جهة الإدارة ولا تنقيد في ذلك بوسائل إثبات معينة.</p>

٦٥	المبحث الثاني الخصائص العامة للدور الإجرائي للقاضي الإداري
٦٦	المطلب الأول حرية القاضي في الأمر بوسائل الإثبات
٦٦	المبدأ رقم (٣٣) : المنازعة الإدارية أمانة في يد القاضي يشرف عليها وعلى حسن سيرها وتحضيرها حيث يقوم بدور إيجابي ولا يترك أمرها للخصوم — لا إلزام على المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها.
٦٧	المطلب الثاني حرية القاضي في تقدير الوسيلة المنتجة
٦٨	المطلب الثالث ضمان القاضي لسيادة مبدأ المواجهة في الإجراءات
٦٩	الفصل الثاني الدور الموضوعي للقاضي الإداري
٧٤	المبحث الأول دور القاضي الإداري في استخلاص القرائن القضائية في الإثبات
٧٥	المبدأ رقم (٣٤) : ملف خدمة الموظف هو الوعاء الطبيعي لكل ما يتصل به من قرارات، وهو الوعاء الصادق لتصوير حالته، فإن كان الملف نظيفاً خالياً من الشوائب، فإن هذا الوضع يقيم قرينة في صالح الموظف تكفي لنقل عبء الإثبات إلى عاتق الإدارة التي يتعين عليها في هذه الحالة أن تثبت الأسباب القانونية التي أسند إليها القرار الإداري المطعون فيه.

٧٦	المبدأ رقم (٣٥) : ملف الخدمة ليس هو المصدر الوحيد لأحوال الموظف حيث توجد وسائل أخرى بجانب الملف لإستيفاء البيانات والمعلومات - خلو الملف من الشوائب لا يعتبر قرينة كافية للقول ببطلان قرار الفصل أو التخطي في الترقية - على الموظف إقامة الدليل الإيجابي على صدور قرار الفصل أو التخطي في الترقية معيّنًا.
٧٦	المبحث الثاني القرائن القضائية في مجال الإثبات الإداري .
٧٧	المطلب الأول قرائن الإنحراف بالسلطة
٧٨	المطلب الثاني قرينة العلم اليقيني بالقرار الإداري
٧٩	المطلب الثالث قرينة الخطأ في المسؤولية الإدارية
٨١	الباب الثالث وسائل القاضي الإداري في الإثبات وتحقيق الدعوى
٨٥	الفصل الأول وسائل القاضي الإداري في الإثبات
٨٨	المبدأ رقم (٣٦) : الأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المتضرر من القرار - لا يجوز حرمان المتضرر من إثبات العكس بفعل الإدارة السلبي أو

بتقصيرها متى كان دليل هذا الإثبات بين يديها وحدها وامتنعت، بغير مبرر مشروع، عن تقديمه، أو عجزت عن ذلك لفقده أو هلاك سنده، بغير قوة قاهرة.

٨٩

المبدأ رقم (٣٧) :

(١) الحكومة في مخاصمتها للأفراد أو في مخاصمة الأفراد لها يجب أن تكون مثلاً يحتذى في معالجة الدعوي والجواب عليها والتزام الحدود المشروعة للدفاع، فتترفع عن إنكار الحقائق الثابتة أو إخفائها وتبادر إلى ذكر الوقائع الصحيحة الماثلة في الأوراق التي بين يديها، وتباعد بينها وبين العنت الذي يرهق خصمها بغير مقتض وهي إذ يطلب منها التزام الحدود فذلك لأنها خصم لا يبغي العدوان علي حقوق الناس، ويعاون القضاء في الوصول إلى الحل أيا كان جانبه، خصوصاً عندما يكون زمام الحقيقة في يدها بما هو موجود لديها من أوراق تقصر الوسائل المحدودة لفحصها عن تبين ما فيها والوصول إلى مضمونها.

(٢) فإذا كان منهج الحكومة ودفاعها في النزاع الذي قام بينها وبين المدعين في الدعوي الحالية قد جاوز الاجتهاد في التفسير والتأويل وبيان وجهة النظر الموضوعية إلى ذكر وقائع غير صحيحة وإنكار ما هو ثابت في الأوراق الرسمية والتغالي في هذا الإنكار وإخفاء بعض الأوراق التي كان من الجائز أن تفيد منها المدعية لو علمت بها في الوقت المناسب، فإن المدعية تستحق - عن هذا الدفاع الكيدي، وعن الإجراءات الخاطئة التي أتبعها معها الحكومة - تعويضاً.

٩٠

المبدأ رقم (٣٨) :

(١) ضياع أوراق التحقيق بل ضياع سند الحق ليس بمضيع للحقيقة ذاتها في شتي مجالاتها مدني أو جنائيا أو إداريا مادام من المقدور الوصول إلى الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى.

(٢) عدم تقديم الأوراق (مثل أوراق التحقيق وأوراق الإجابة في الامتحانات) بسبب إعدامها أو فقدها من جانب الإدارة لا يجعل تلقائياً

القرار المطعون فيه كأنه منتزع من غير أصول موجودة ما دام من الممكن الوصول إلى الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى وتقديم عناصر تكميلية تفيد في مجموعها مع باقي القرائن والشواهد ودلائل الأحوال القائمة في المنازعة على تكوين الاقتناع بالنتيجة التي يمكن أن ينتهي إليها الحكم في شأن القرار المطعون فيه.

(٣) عدم توفر العناصر والأدلة لا تنهض معه قرينة الصحة المفترضة في القرار الإداري وحدها سنداً كافياً لتحصيله من الطعن فيه بالإلغاء لأن هذه القرينة ليست قاطعة بل إنها تقبل الدليل العكسي. المبدأ رقم (٣٩) :

(١) المحررات الرسمية الصادرة أو المنسوب صدورها لموظف عام مختص بتحريرها بموجب قانون أو مجرد أمر من رئيسه المختص تكون حجة على الكافة مالم يطعن عليها بالتزوير.

(٢) حجية صورة الورقة الرسمية والتي يتم نقلها عن الأصل بواسطة موظف عام مختص، فهي من هذه الناحية ورقة رسمية، ويحتج بها طالما كان أصلها موجوداً، لذا يمكن مضاهاتها على الأصل، ويكون لها ذات حجية الإثبات التي للأصل.

(٣) إذا كان أصل الصورة غير موجود، يتم التمييز بين حالات ثلاث: الأولى حالة الصورة الرسمية الأصلية وتستمد حجيتها منها ذاتها لأن الأصل غير موجود بشرط أن تكون سليمة في مظهرها الخارجي، والثانية حالة الصورة الرسمية المأخوذة عن الصورة الرسمية الأصلية، وهذه ليست الصورة الرسمية الأصلية التي نقلت مباشرة من الأصل بل هي صورة رسمية نقلت عن الصورة الرسمية الأصلية ولا تكون لها حجية إلا إذا كانت مطابقة للصورة الأصلية، والثالثة حالة صورة الصورة المأخوذة من الصورة الأصلية ولا تكون لها حجية إلا كانت مطابقة للصورة الأصلية.

المبدأ رقم (٤٠) :

قرار إعلان النتيجة ، في مجال الإثبات في نطاق القانون الإداري ،

شأنه في ذلك شأن القرارات الإدارية الأخرى ، يجب استخلاصه من أصول ثابتة تنتج - عدم تقديم الأوراق بسبب إعدامها أو فقدانها من جانب الإدارة لا يجعل القرار المطعون فيه تلقائيًا وكأنه منتزع من غير أصول موجودة مادام من الممكن الوصول إلى الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى وتقديم عناصر تكميلية تفيد في مجموعها مع باقي القرائن والشواهد ودلائل الأحوال القائمة في المنازعة على تكوين الاقتناع بالنتيجة التي يمكن أن ينتهي إليها الحكم في شأن القرار المطعون فيه - ضياع الأوراق بل ضياع سند الحق ليس بمضيق للحقيقة ذاتها في شئ المجالات المدنية كانت أم إدارية ما دام من المقدور الوصول إلى هذه الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى.

المبدأ رقم (٤١) :

٩٤

(١) المحررات التي يعدها الأستاذ أو مجموعة الأساتذة والتي تثبت فيها درجات الطلاب الذين يؤدون الامتحانات في فروع المواد المختلفة تعتبر بمثابة إجراءات تحضيرية تم إعدادها تمهيدًا للوصول إلى المستند الأصلي الذي يعبر عن النتيجة النهائية لكل طالب في فرع من فروع المواد. ويضطلع بهذه العملية عشرات الأساتذة الذين يقومون باختبارات الطلاب، يقومون بتدوين درجاتهم في العديد من المحررات التي تعرف باسم (المارك لست) ويتم تفريغ هذه المحررات بخط اليد فيما أصلح علي تسميته (الكنترول شيت) وقد حل محله دسك الحاسب الآلي.

(٢) المحررات التي يتم تفريغ محتوياتها في (الكنترول شيت) تفقد أهميتها بتمام هذا التفريغ، ويعتبر (الكنترول شيت) بمثابة صورة من النسخة الأصلية، وبهذه المثابة فإنها تعتبر محررات رسمية ويحتج بها وتكون لها حجية الأصل سواء كان الأصل موجودًا أو غير موجود، طالما كانت سليمة في مظهرها الخارجي، ويصدق هذا القول علي النتائج النهائية المستخرجة من دسك الحاسب الآلي التي يتم اعتمادها بعد مراجعتها من المتخصصين ويبقى لها حجيتها في الإثبات بوصفها

٩٥	<p>محرر رسمي مالم يطعن عليها التزوير.</p> <p>المبدأ رقم (٤٢) :</p> <p>لا يجوز التشكيك فيما هو ثابت في المحررات الرسمية بمجرد إشاعة أو تناقل الأقوال، فالثابت في المحرر الرسمي ثابت بيقين وحجة علي الكافة، والثابت بيقين لا يزول بمجرد الشك وإنما يظل منتجاً لجميع آثاره والاحتجاج بما ورد به إلى أن يثبت عكس ذلك.</p>
٩٦	<p>المبدأ رقم (٤٣) :</p> <p>ضياح المستندات ليس بمضيع للحقيقة أو الحقوق ذاتها طالما كانت مستخرجات النتيجة من (دسك الحاسب الآلي) المعتمدة من الأساتذة المختصين تمكن الجامعة المدعي عليها من الوصول إلى الحقيقة بطرق الإثبات المختلفة.</p> <p>المبدأ رقم (٤٤) :</p> <p>علي المشرع أن ينهض لتنظيم ضوابط وقواعد إستخدام تلك الأجهزة الحديثة ومنها الحاسب الآلي.</p>
١٠٣	<p>الفصل الثاني</p> <p>وسائل القاضي الإداري</p> <p>في تحقيق الدعوي</p>
١٠٥	<p>السبب الأول</p> <p>الخبرة</p> <p>المبدأ رقم (٤٥) :</p> <p>تقدير الخبير للمسوغ الفني علي الصورة المتقدمة غير صائب، ولا يصح الأخذ به، لأن العبرة في تقدير الدواعي الفنية للأمر الإداري إنما يكون علي أساس الحالة الموجودة فعلاً وقت صدوره لا علي أساس أمور افتراضية.</p> <p>ومن المبادئ التي تقررت في شأن الخبرة نشير إلي هذا المبدأ ونحيل في المزيد منه إلي ما سيرد في نهاية هذا الفصل:</p>

(١) المحكمة هي صاحبة الحق الأصل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوي وغير ملتزمة إلا بما تراه حقاً وعدلاً من رأي لأهل الخبرة ولها بغير جدال أن تتبذ آراء لجنة التقييم أو أهل الخبرة الذين عينتهم في حكمها إن رأت مسوغاً لديها ومقنعاً بذلك بغير حاجة أو إلزام إلى الركون إلى آراء الآخرين من ذوي الخبرة.

(٢) المحكمة هي صاحبة الرأي الأول والأخير في التقدير الموضوعي لكافة ما يعرض عليها من أقضية ومنازعات تدخل في إختصاصها وهي التي تقدر بمطلق إحساسها وكامل مشيئتها وفي الوقت الذي تراه مناسباً مدي حاجتها إلى الركون إلى أهل الخبرة من عدمه طالما لم تخرج في تقديرها الموضوعي علي ما هو ملزم من الأوضاع القانونية في هذا الخصوص.

(٣) من المسلمات أنه لا إلزام علي المحكمة في إحالة الدعوي إلى خبير.

(١) تنظيم المشرع لنظام قضائي يكفل ربط الخبير بالمحكمة ربطاً مباشراً لما تتسم به موضوعات الطعون من جوانب فنية، حتى تتكامل النظرة القانونية مع الخبرة الفنية، يجعل الأحكام أقرب ما تكون إلى العدالة دون إطالة في الإجراءات أو مشقة في التقاضي.

(٢) إلحاق مهندس بتشكيل المحكمة المختصة بنظر طعون الإيجارات هو مما يتعلق بأسس النظام القضائي المتعلقة بالنظام العام ويترتب على مخالفته بطلان الحكم، ويحق لكل من الخصوم وللنيابة العامة التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١) عملية تصحيح أوراق الإجابة في الامتحانات هي من الأمور التي تستقل بها جهة الإدارة بأجهزتها المختصة وتترخص في تقييمها طبقاً للضوابط والمعايير الفنية والعلمية التي تعد من صميم

اختصاصها بما لا معقب عليها من القضاء الإداري إلا إذا كان ذلك التقدير مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها أو شاب عملية التصحيح خطأ مادي في الجمع أو الرصد في السجلات.

(٢) إذا رأت المحكمة أن عملية تصحيح ورقة الإجابة قد تمت دون مراعاة الأصول المتعارف عليها في عملية التصحيح فإنها تقضي بنذب لجنة من الأساتذة المختصين لإعادة تصحيح ورقة الإجابة وإعداد تقرير بذلك تتضمن النتيجة التي تخلص إليها لعرضه على المحكمة - أساس ذلك: - عملية التصحيح هي عملية فنية لا يمكن للمحكمة أن تحل نفسها فيها محل أهل الاختصاص وبحسبان أن الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة أن تلجأ إليه بناء على طلب ذوي الشأن أو من تلقاء نفسها إذا ما تراءى لها ذلك - العبرة في ذلك هو بقناعة المحكمة.

المبدأ رقم (٤٩) :

١١٠

(١) أعمال الخبرة هي طريق من طرق الإثبات ونوع من المعاينة الفنية التي تتم بواسطة أشخاص تتوافر فيهم الكفاءة من الجوانب الفنية والمهنية التي لا يستطيع قضاة الحكم الإلمام بها، يجوز للمحكمة أن تستعين بأي من هؤلاء الخبراء في الحالات التي يتوقف فيها الفصل في النزاع على معرفة بعض النواحي الفنية التي لا يستطيع القاضي التوصل إليها من تلقاء نفسه.

(٢) لا يجوز في هذا المجال قياس تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى أو المنازعة على تقرير الخبير المنتدب فيها للتوصل إلى القول بجواز الإحالة على الأسباب الواردة بتقرير هيئة مفوضي الدولة واعتبارها أسباباً للحكم، حيث ثمة فروق جوهرية في الحالتين.

(٣) يشترط في المنازعة الإدارية أن يتم تحضيرها وإيداع تقرير بالرأي القانوني فيها من قبل هيئة مفوضي الدولة وإلا كان الحكم الصادر فيها باطلاً، فإنه يمكن للمحكمة الفصل في المنازعة دون حاجة إلى ندب خبير فيها - بالإضافة إلى أن عمل الخبير ومضمون

	ما ورد بتقريره يشكل عنصراً من عناصر الإثبات في المنازعة، أما تقرير هيئة مفوضي الدولة فهو يعرض لكافة وقائع المنازعة، والمسائل والأسانيد والنصوص القانونية الحاكمة لها ويقوم بإعمالها وتطبيقها توصلاً إلى الرأي القانوني فيها.
١١٢	المبحث الثاني المعاينة
١١٣	المبدأ رقم (٥٠) : (١) دعوي إثبات الحالة هي إجراء من الإجراءات التحفظية التي تتم على نفقة رافع الدعوي، وتوفر للطرفين المتنازعين حلاً سريعاً مؤقتاً للفصل في موضوع الحق، وتهدف إلى إثبات حالات معينة إذا لم تثبت مباشرة إستحال بعد ذلك استتباط الدليل منها. (٢) الحق المطلوب المحافظة عليه بدعوي إثبات الحالة قد يكون قائماً فعلاً، كما قد يكون حقاً محتملاً ما دام لصاحبه مصلحة في إثباته، وهي مصلحة يقرها القانون، ولو كانت مصلحة محتملة ما دام الغرض من إثبات هذا الحق هو دفع ضرر محقق يتعذر تلافيه مستقبلاً، أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه إذا ترك شأنه، أو تأكيد معالم إذا طالت مدتها أو قصرت قد تتغير مع الزمن وتضيع كل أو بعض آثارها.
١١٤	المبحث الثالث الشهادة
١١٦	المبحث الرابع الاستجواب
١١٩	المطلب الأول الإقرار
١١٩	لمبدأ رقم (٥١) : نسب يثبت بالإقرار وهو لا يحتمل النفي بعد الإقرار به لأن النفي عون إنكاراً بعد الإقرار فلا يسمع — شروط الإقرار.

١٢٠	<p>المبدأ رقم (٥٢) :</p> <p>الإقرار الذي يقطع للتقادم هو اعتراف شخص بحق عليه لآخر بهدف اعتبار هذا الحق ثابتاً في ذمته وإعفاء الآخر من إثباته متى كان كاشفاً عن نية المدين في الاعتراف بالحق المدعي به سواء تم هذا الإقرار صراحة أو ضمناً، على أن يستخلص الإقرار الضمني من أي عمل يقوم به المدين، وينطوي على معنى الإقرار كسداده جزء من الدين أو أحد أقساطه.</p>
١٢٠	<p>المبدأ رقم (٥٣) :</p> <p>في مجال إثبات صفة العامل فإن المشرع وإن كان قد حدد وسيلة إثبات هذه الصفة بأنها إقرار يقدمه المرشح ضمن أوراق ترشيحه فإنه لم يجعل هذا الإقرار بذاته حجة على جهة الإدارة وإنما قيده بضرورة أن يكون مصحوباً بما يؤيده من مستندات كما قيد سلطة اللجنة المختصة بفحص طلبات الترشيح والبت في صفة المرشح بأن يكون البت في هذه الصفة من واقع المستندات المقدمة منه.</p>
١٢٢	<p>المبدأ رقم (٥٤) :</p> <p>(١) الإقرار كما يكون باللفظ الصريح يجوز أن يستفاد من دلالة التعبير أو من السكوت في بعض المواضع التي يعتبر الساكت فيها مقراً بحقه بسكوته استثناء من قاعدة ألا ينسب لساكت قول.</p> <p>(٢) الإقرار كما يكون بمجلس القضاء يصح أن يكون في غيره، وفي هذه الحالة يجوز للمدعي إثباته بالبينة ويكون المقر فيها كأنه أقر به أمام القضاء.</p>
١٢٢	<p>المطلب الثاني</p> <p>اليمين</p>
١٢٤	<p>المبدأ رقم (٥٥) :</p> <p>مجرد التأخير في توجيه اليمين الحاسمة لا يفيد بذاته كيدية اليمين أو التعسف في توجيهها وللخصم الذي أخفق في إثبات التصرف بدليل ما أو نزل عن هذا الدليل إثباته بدليل آخر من أدلة الإثبات متى كان</p>

١٢٤	<p>منتجاً في الدعوى وجائزاً قانوناً.</p> <p>المبدأ رقم (٥٦) :</p>
	<p>اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي وأن على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان أن طالبها متعسف في هذا الطلب ومحكمة الموضوع وأن كان لها كامل السلطة في استخلاص كيدية اليمين فإنه يتعين عليها أن تقيم استخلاصها على اعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه.</p>
١٢٥	<p>المبدأ رقم (٥٧) :</p> <p>(١) اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي ، وأن على القاضي أن يجيب طلب توجيهها إذا توافرت شروطها مهما كانت قيمة النزاع ولو كان الغرض منها إثبات ما يخالف عقداً مكتوباً ولو رسمياً إلا فيما لا يجوز الطعن فيه من العقد الرسمي إلا بالتزوير.</p> <p>(٢) توجيه اليمين الحاسمة احتكام لضمير الخصم لحسم النزاع كله أو في شق منه عندما يعوز خصمه الدليل لإثبات دعواه سيما عندما يتشدد القانون في اقتضاء أدلة معينة للإثبات ويتمسك الخصم الآخر بذلك فإن حلفها الخصم فقد أثبت إنكاره لصحة الادعاء ويتعين رفضه وإن نكل كان ذلك بمثابة إقرار ضمنى بصحة الادعاء ووجب الحكم عليه بمقتضى هذا الإقرار.</p> <p>(٣) يجوز للخصم توجيهها في أية حالة كانت عليها الدعوى وسواء كانت الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام الاستئناف ، وسواء طلبت اليمين قبل كل دفاع أو بعده.</p>
١٢٦	<p>المبدأ رقم (٥٨) :</p> <p>(١) اليمين الحاسمة ملك للخصوم لا للقاضي وأن على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها وهي أن تكون متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وغير مخالفة لقاعدة من النظام العام والآداب العامة ويجوز للقاضي أن يرفضها إذا كانت غير منتجة أو إذا بان له أن طالبها يتعسف في توجيهها.</p>

(٢) أن اليمين الحاسمة من أوجه الدفاع التي يجوز طلبها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء كانت أمام الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية ، وسواء طلبت قبل كل دفاع أو بعده فإن حلفها الخصم فقد أثبت إنكاره لصحة الادعاء ويتعين رفضه وإن نكل كان ذلك بمثابة إقرار ضمني بصحة الادعاء ووجب الحكم عليه بمقتضى ذلك القرار (تطبيق).

١٢٧

المبدأ رقم (٥٩) :

(١) طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً هو حق له إذا كانت هي الوسيلة الوحيدة التي له في الإثبات.

(٢) اليمين لغيره هو إخبار عن أمر مع الاستشهاد بالله تعالى على صدق الخبر فهو لا يعتبر عملاً مدنياً فحسب بل هو أيضاً عمل ديني يلجأ طالبه إلى ذمة خصمه والحالف عندما يؤدي اليمين إنما يستشهد بالله ويستنزل عقابه.

(٣) طلب اليمين الحاسمة وشروط توجيهها — اليمين ملك للخصم لا للقاضي — يجوز للخصم توجيهها في أية حالة كانت عليها الدعوى وعلى القاضي أن يجيب الخصم لطلبه متى توافرت شروط توجيهها وهي أن تكون متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وغير مخالفة لقاعدة من النظام العام — توجيه اليمين الحاسمة احتكام لضمير الخصم لحسم النزاع كله أو في شق منه عندما يعوز الخصم الدليل لإثبات دعواه (تطبيق).

١٢٩	الباب الرابع
	تنظيم عبء الإثبات
١٣٣	في قضاء مجلس الدولة
	الفصل الأول
	عبء الإثبات .
١٣٧	في مجال شروط قبول الدعوى
	الفصل الثاني
	عبء الإثبات
١٤٠	في مجال قضاء الإلغاء
	المبحث الأول
	إثبات وجود القرار الإداري
١٤٠	المبحث الثاني
	إثبات عكس ما ورد بالقرار
	الإداري والأوراق الإدارية
١٤١	المبحث الثالث
	إثبات الشكليات الإدارية
١٤١	المبحث الرابع
	إثبات سبب القرار التأديبي
١٤١	المبحث الخامس
	إثبات سبب قرارات
	الضبط الإداري
١٤٢	المبحث السادس
	إثبات عدم مشروعية
	قرارات التعيين والترقية
١٤٢	المبحث السابع
	إثبات عيب الانحراف بالسلطة

	الفصل الثالث
١٤٣	عبء الإثبات
	في مجال القضاء الكامل
١٤٦	المبحث الأول
	إثبات الوقائع اللازمة
	لنشوء الحق محل المطالبة
١٤٦	المبحث الثاني
	إثبات المسؤولية الإدارية
	في دعوي التعويض
١٤٧	المبحث الثالث
	الإثبات في المنازعات العقدية
١٤٩	الفصل الرابع
	التطبيقات القضائية
	في عبء الإثبات
١٥١	المبدأ رقم (٦٠) :
	الإدارة ليست ملزمة بإتباع وسيلة معينة في تبليغ القرار - والإعلان لا يخضع لشكلية معينة ويقع عبء إثبات هذا الإعلان علي عاتق جهة الإدارة وهي في ذلك لا تتقيد بوسيلة إثبات معينة.
١٥١	المبدأ رقم (٦١) :
	إذا نازع الطرف الآخر في ماهية الصورة أو في صحتها فلا يكون للصورة حجية ما لم يقدم المتمسك بها الأصل المأخوذة عنه .
١٥١	المبدأ رقم (٦٢) :
	(١) عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التي رسمها القانون لإثبات صحة الورقة العرفية التي ينكرها الشخص المنسوب إليه صدورها منه.
	(٢) يحصل التحقيق بالبيئة والمضاهاة بواسطة أهل الخبرة في الخطوط أو بإحدى الطريقتين.

١٥٢	المبدأ رقم (٦٣) : قرينة الصحة وعلى من يدعي العكس إثبات ذلك.
١٥٢	المبدأ رقم (٦٤) : قواعد وضوابط عملية تحقيق الخطوط - المحكمة لا تلتزم برأي الخبير الذي انتدبه فلها أن تحكم بما يخالفه لأنها لا يمكن أن تقضي بغير ما تقتنع به ويرتاح إليه ضميرها - ولئن كان للقاضي الحرية التامة في تقدير عمل الخبير الذي ندبه فله أن يأخذ برأيه وله ألا يأخذ به وله أن يأمر بإجراءات أخرى من إجراءات الإثبات إلا أن استخلاص قضائه لابد وأن يكون استخلاصاً سائغاً مما مر به ومما يكون في ملف الدعوي من مستندات وقرائن.
١٥٣	المبدأ رقم (٦٥) : البصمات تولد مع الإنسان وتظل علي شكلها بدون تغير حتي مماته - البصمة عبارة عن تلك الخطوط البارزة التي تحاذيها خطوط أخرى منخفضة التي تتخذ أشكالاً مختلفة علي جلد أصابع اليدين والكفين من الداخل - هذه الخطوط تترك طابعها علي كل جسم تلمسه، وتعتبر بصمات أصابع وراحة اليدين من أهم وسائل تحقيق شخصية الإنسان - الثابت علمياً عدم وجود شخصين لهما بصمتان متماثلتان في الخطوط والمميزات حتي ولو كانا توأمين من بويضة واحدة.
١٥٤	المبدأ رقم (٦٦) : لا إلزام علي المحكمة بإحالة الدعوي علي التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوي ومستنداتها كافية لتكوين عقيدته.
١٥٤	المبدأ رقم (٦٧) : التوقيع غير المقروء لا يفيد في إثبات التاريخ.
١٥٤	المبدأ رقم (٦٨) : التوقيع بالختم من متوفي لا يفيد في إثبات التاريخ.

١٥٤	<p>المبدأ رقم (٦٩) :</p> <p>الأصل أن عبء الإثبات يقع علي عاتق المدعي — إلا أن الأخذ بهذا الأصل علي إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر إلي احتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعات لذا فإن من المبادئ المستقرة في المجال الإداري أن الإدارة تلتزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في إثباته إيجابًا ونفيًا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضي الدولة أو من المحاكم.</p>
١٥٥	<p>المبدأ رقم (٧٠) :</p> <p>طلب شهر المحرر دليل علي ثبوت تاريخه لا سبيل لإنكاره إلا بالطعن عليه بالتزوير.</p>
١٥٥	<p>المبدأ رقم (٧١) :</p> <p>ملء البيانات الواردة بالنماذج بمعرفة موظفين عموميين يعتبر وسيلة لإثبات تاريخ العقود.</p>
١٥٦	<p>المبدأ رقم (٧٢) :</p> <p>يجب لثبوت تاريخ عقد البيع الابتدائي أن يرد مضمون هذا العقد في ورقة رسمية.</p>
١٥٦	<p>المبدأ رقم (٧٣) :</p> <p>تاريخ عقد البيع الابتدائي أن يرد مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ مع تحديد موضوعها تحديدًا معينًا لها مانعًا من اللبس.</p>
١٥٦	<p>المبدأ رقم (٧٤) :</p> <p>توقيع المتوفى علي العقد لا يفيد في إثبات تاريخه ما دام التوقيع بالختم لأن الختم ينفصل عن يد صاحبه.</p>
١٥٧	<p>المبدأ رقم (٧٥) :</p> <p>في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بالشهادة أو البينة يكون لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية في سلوك مثل هذا الطريق من طرق الإثبات — لا إلزام علي المحكمة أن تستجيب لطلب الخصم بالسماح</p>

١٥٧	<p>بإثبات واقعة معينة عن طريق شهادة الشهود إذا كانت الواقعة المطلوب إثباتها في تقدير المحكمة غير منتجة في بيان وجه الحقيقة في الدعوي.</p> <p>المبدأ رقم (٧٦) :</p>
	<p>الفصل في أية دعوي لا يقوم علي مستندات طرف دون طرف آخر — علي المحكمة أن تأخذ مستندات كل طرف بعين الاعتبار وتزنها بميزان الفحص والتقدير توصلًا إلي جلاء الحقيقة في شأن النزاع المطروح عليها — المحكمة ليست ملزمة بالتعرض لكل مستند علي حده تناقشه بمعزل عن باقي المستندات — يكفي المحكمة في هذا المقام أن يكون واضحًا لأطراف الدعوي أن المحكمة قد أطلعت علي هذه المستندات وأنها كانت تحت نظرها عند الفصل في الدعوي وإصدار الحكم.</p>
١٥٨	<p>المبدأ رقم (٧٧) :</p> <p>ثبوت الواقعة في حق المتهم بإقراره في محضر التحقيق — مؤداه : أنه لا وجه للقول ببطلان التحقيق إستنادًا لعدم سماع الشهود.</p>
١٥٨	<p>المبدأ رقم (٧٨) :</p> <p>إلزام الجهة التي يتبعها العامل بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع — تقاعس الجهة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع يقيم قرينة لصالح المدعي تلقي عبء الإثبات علي جهة الإدارة.</p>
١٥٩	<p>المبدأ رقم (٧٩) :</p> <p>إمتناع الطاعن عن سداد أمانة الخبير هو عدم تنفيذ لما أمرت به المحكمة من إجراء يقع علي عاتق الطاعن إتخاذ — أثر ذلك.</p>
١٥٩	<p>المبدأ رقم (٨٠) :</p> <p>(١) للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوي يكون تحت يده وذلك في حالات ثلاث.</p> <p>(٢) وعدم تقديم الخصم للمحرر الذي تحت يده يؤدي إلي إعتبار</p>

	<p>الصورة التي قدمها الخصم مطابقة لأصلها يجوز الأخذ بقول الخصم حتي ولو لم يقدم صورة من المحرر المطلوب تقديمه.</p> <p>(٣) يجوز تطبيق هذه القواعد في مجال المنازعات الإدارية لعدم تعارضها مع طبيعة المنازعات الإدارية.</p> <p>(٤) لا يكفي الاستناد إلي إمتناع الإدارة عن تقديم المستندات أو التراخي في تقديمها لإجابة خصمها إلي طلبه طالما لم تستعمل المحكمة سلطتها في إلزام جهة الإدارة بتقديم الدليل.</p>
١٦٠	<p>المبدأ رقم (٨١) :</p> <p>المحكمة ليست ملزمة بالاستعانة بأهل الخبرة وهي كذلك ليست ملزمة برأي الخبير إلا بما تراه حقاً وعدلاً - أساس ذلك: حرية القاضي في تكوين عقيدته من الأدلة المطروحة أمامه.</p>
١٦٠	<p>المبدأ رقم (٨٢) :</p> <p>إذا أقام المدعي الدليل الكافي علي دعواه كان علي المدعي عليه إقامة الدليل الداحض الذي ينفي إدعاء المدعي.</p>
١٦١	<p>المبدأ رقم (٨٣) :</p> <p>إذا أمرت المحكمة جهة الإدارة بتقديم ما لديها من أدلة ومستندات ولم تمتثل أمكن الإعتداد بما يقدمه الخصم من صور للمستندات التي تحت يد جهة الإدارة.</p>
١٦١	<p>المبدأ رقم (٨٤) :</p> <p>تعذر مباشرة الخبير مأموريته بسبب تخلف الطاعن عن حضور الجلسات التي حددها الخبير المنتدب رغم إخطاره بخطابات موصي عليها مما يسقط حقه في التمسك بالحكم الصادر بندب خبير.</p>
١٦١	<p>المبدأ رقم (٨٥) :</p> <p>تقديم الأوراق واجب علي جهة الإدارة فإن تقاعست عن تقديمها رغم طلب المحكمة فإنها تعتبر ناكرة عن أداء واجبها - للقاضي التأديبي إعتبار الطعن قائماً علي سببه الصحيح مما يستوجب إلغائه.</p>

١٦٢	<p>المبدأ رقم (٨٦) :</p> <p>الأصل في الإنسان براءة الذمة - على جهة الإدارة أن تثبت أمام القضاء قيام السند القانوني المبرر لقرار التحميل فإذا تقاعست عن تقديم أسانيد هذا القرار تكون قد فشلت في إثبات صحته مما يستوجب إلغائه.</p>
١٦٢	<p>المبدأ رقم (٨٧) :</p> <p>(١) لا وجه للقول بأن تحريات شرطة الآداب لا يصل إليها رجال المباحث إلا بعد أن تكون قد شاعت بين الناس.</p> <p>(٢) ليس من الضروري أن يكون ما شاع بين الناس متفقاً مع الحقيقة - إذ لو كانت كل تحريات الشرطة صحيحة لما قامت بالبلاد حاجة إلى خدمات القضاء والعدل.</p> <p>(٣) لا يجوز للمحكمة أن تقضي بما ليس له سند من الأوراق معتمدة في وجهة نظرها علي تحريات الشرطة.</p>
١٦٣	<p>المبدأ رقم (٨٨) :</p> <p>(١) نكول جهة الإدارة وتقاعسها بغير مبرر عن إيداع مستندات الموضوع التي تحت يدها تمكيناً للعدالة من أن تأخذ مجراها الطبيعي ينشئ قرينة لصالح خصمها بصحة ما يدعيه تزول بتقديم المستندات.</p> <p>(٢) ظهور تلك المستندات في مرحلة الطعن يؤدي إلى إسقاط قرينة الصحة وذلك بغض النظر عن المسؤولية الناشئة عن عدم إيداع الأوراق.</p>
١٦٣	<p>المبدأ رقم (٨٩) :</p> <p>للمحكمة بوصفها الخبير الأعلى سلطة تقديرية في لزوم أو عدم لزوم ندب خبير بدون معقب عليها في ذلك .</p>
١٦٤	<p>المبدأ رقم (٩٠) :</p> <p>صفة الرسمية وثبوت التاريخ لأوراق الجمعيات التعاونية الزراعية.</p>
١٦٤	<p>المبدأ رقم (٩١) :</p> <p>التزام الإدارة بتقديم المستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في</p>

إثباته إيجاباً أو نفياً متى طلب منها ذلك - إذا نكلت الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعي تلقى عبء الإثبات علي عاتق الحكومة.

١٦٤

المبدأ رقم (٩٢) :

(١) للمحكمة أن تأخذ بالصور الضوئية للمستندات المقدمة حتي ولو جردها الطاعن إن هي استشعرت أن ذلك الجحود لم يكن إلا لتعطيل الفصل في الدعوى.

(٢) طلب الإحالة لأهل الخبرة مسألة تقديرية لمحكمة الموضوع وهي غير ملزمة في ذلك طالما كونت عقيدتها من واقع الأوراق والوقائع والظروف والملابسات المعروضة عليها والتي تجد فيها الغناء عن طلب رأي أهل الخبرة.

١٦٥

المبدأ رقم (٩٣) :

(١) النظام الإداري يقوم علي مبدأ التنظيم اللائحي المسبق لإجراءات وخطوات أداء العمل الإداري وتوزيع الاختصاص بين العاملين في إنجاز مهامه - تحتفظ الإدارة طبقاً لمقتضيات النظام العام الإداري بجميع الوثائق والملفات المتعلقة بالأعمال التي تقوم بها ، و تعد هذه الوثائق والملفات الأمر الحاسم في المنازعات الإدارية.

(٢) علي هذه الجهات الإدارية نزولاً علي سيادة القانون ولعدم تعويق العدالة أن تقدم لمحاكم مجلس الدولة سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع - متى طلب من الجهة الإدارية ذلك ونكلت عن تقديم هذه الأوراق إنزاحت قرينة الصحة التي تتمتع بها القرارات الإدارية وقامت قرينة جديدة علي صحة ما أقامه المدعي أما القضاء من إدعاءات وسلامة ما قدمه من مستندات - في هذه الحالة يلقي عبء الإثبات علي عاتق الإدارة.

(٣) القرينة التي قامت لصالح الأفراد بسبب نكول الإدارة أو تقاعسها عن تقديم المستندات تسقط في مجال الإثبات في حالتين:

(أ) إذا وقع من جانب الأفراد إهمال أو غش أو تواطؤ مع عمال

	الإدارة ، لتحقيق هذه الغاية علي حساب المصلحة العامة.
	(ب) إذا كان الإعتداد بهذه القرينة من شأنه تهديد سير وإنتظام مرفق عام أو تعريض الأمن العام أو الصحة العامة أو السكينة العامة للخطر أو إنهيار أحد المقومات الأساسية للمجتمع.
	(٤) علي المحكمة أن تكتشف من سير الدعوي قيام أي من هذه الإعتبارات أو إنتفائها ولا يجوز أن تستغل هذه القرينة التي تقضيها العدالة لتحقيق مآرب شخصية لتضليل العدالة.
	(٥) إحالة الدعوي إلي خبير لا يسوغ اللجوء إليه لتحقيق أهداف لصالح الخصم الممتنع عن تنفيذ قرارات المحكمة في تعطيل الفصل في الدعوى ومكافأته علي إمتناعه وإعاقته للطرف الآخر في سبيل إقتضائه.
١٦٧	المبدأ رقم (٩٤) :
	ضياح المستندات ليس بمضيع للحقيقة ذاتها ما دام من المقدور الوصول إليها بطرق الإثبات الأخرى.
١٦٧	المبدأ رقم (٩٥) :
	تقرير اللجان الفنية التي تشكلها سلطات التحقيق بالجامعة والذي يستند إليه مجلس التأديب هو عمل من أعمال الخبرة الفنية التي أجاز القانون للمحاكم الإستناد إليها والإستعانة بها في سبيل الوصول إلي الحقيقة وتأكيد وإثبات الوقائع موضوع الدعوي وهو يخضع للضوابط والأحكام التي تخضع لها أعمال الخبرة الواردة في قانون الإثبات كإجراء يعتمد في مجال الإثبات.
١٦٨	المبدأ رقم (٩٦) :
	لا إلزام علي المحكمة بإحالة الدعوي إلي خبير.
١٦٨	المبدأ رقم (٩٧) :
	المحكمة هي الخبير الأعلى للدعوى.
١٦٨	المبدأ رقم (٩٨) :
	نكول جهة الإدارة عن تقديم المستندات المتعلقة بموضوع النزاع

١٦٨	والمنتجة في إثباته إيجاباً أو نفيّاً يعد قرينة لصالح خصم الإدارة في الدعوي ويلقي هذا المسلك السلبي منها عبء الإثبات عليها. المبدأ رقم (٩٩) :
١٦٩	نكول جهة الإدارة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع يقيم قرينة لصالح المدعي تلقي عبء الإثبات علي عاتق الحكومة. المبدأ رقم (١٠٠) :
١٦٩	ملف خدمة العامل هو الوعاء الذي يحوي بياناً كاملاً لوقائع حياة العامل الوظيفية ولا يعد فقده ضياعاً للحقيقة — يتعين الوقوف علي ما لدي الإدارة من سجلات ومستندات للحكم علي صحة الواقعة من عدمه وثبوت الإدعاء أو نفيه - وجوب التحقق من صدق الإدعاء بدلاً من إعتبار خلو ملف الخدمة من أصل الطلب قرينة علي عدم تقديمه. المبدأ رقم (١٠١) :
١٦٩	الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق - لا يجوز قبول أي دليل ينقض هذه الحجية.
١٧٣	الباب الخامس
	إجراءات الإثبات
	في الدعوى الإدارية
١٧٧	الفصل الأول
	إجراءات ثبوت تاريخ
	المحرر العرفي
١٧٧	المبدأ رقم (١٠٢) : ثبوت التاريخ للمحرر العرفي تكون بأحد الأسباب التي نص عليها قانون الإثبات ومنها أن يثبت مضمون المحرر العرفي في ورقة أخرى ثابتة التاريخ ، أو أن يتوفي أحد ممن لهم علي المحرر أثر

	<p>معترف به من خط أو إمضاء أو بصمة أو من يوم أن يصبح مستحيلاً علي أحد من هؤلاء أن يكتب أو يصم لعة في جسمه.</p>
١٧٧	<p>المبدأ رقم (١٠٣) :</p>
	<p>الإستناد في ثبوت تاريخ العقد إلي ما ورد في إقرار تقدم به خاضع آخر.</p>
١٧٨	<p>المبدأ رقم (١٠٤) :</p>
	<p>المحرر العرفي يكون له تاريخ ثابت من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ.</p>
١٧٩	<p>الفصل الثاني</p>
	<p>إجراءات الإدعاء بتزوير المحررات</p>
١٨١	<p>المبدأ رقم (١٠٥) :</p>
	<p>الإدعاء بالتزوير يكون في أية حالة عليها الدعوي بتقرير في قلم الكتاب ثم يعلن مدعي التزوير خصمه في الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته به ، وتأمّر المحكمة بالتحقيق إذا رأت أن إدعاء التزوير منتج وجائز ، وفي حالة الحكم بسقوط حق مدعي التزوير في إدعائه أو الحكم برفض الإدعاء بالتزوير يتعين الحكم علي مدعي التزوير بالغرامة ولا يحكم عليه بغرامة إذا ثبت ما أدعاه.</p>
١٨١	<p>المبدأ رقم (١٠٦) :</p>
	<p>إنكار التوقيع الوارد علي محررات رسمية يكون بالإدعاء بتزويرها أمام المحكمة التي قدم لها المحرر بالإجراءات والشروط التي حددها القانون - لا إلزام علي المحكمة بإحالة الدعوي إلي التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوي ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها.</p>
١٨٢	<p>المبدأ رقم (١٠٧) :</p>
	<p>لا تلتزم المحكمة بتنفيذ إجراء رأت أنه لم يعد له ضرورة في تكوين عقيدتها في شأن تزوير المستند من عدمه.</p>

١٨٥	<p>الفصل الثالث</p> <p>سلطة المحكمة</p> <p>في تقدير أدلة الإثبات</p>
١٨٥	<p>المبدأ رقم (١٠٨) :</p> <p>علي المحكمة أن تأخذ مستندات كل طرف بعين الاعتبار تزنها بميزان الفحص والتقدير توصلًا إلى جلاء الحقيقة في شأن النزاع المطروح عليها وهي ليست ملزمة بالتعرض لكل مستند علي حدة تناقشه بمعزل عن باقي المستندات فيكفي في هذا المقام أن يكون واضحًا لأطراف الدعوي أن المحكمة قد اطلعت علي هذه المستندات وأنها كانت تحت نظرها عند الفصل في الدعوي وإصدار الحكم.</p>
١٨٥	<p>المبدأ رقم (١٠٩) :</p> <p>تقارير المباحث لا تعدو أن تكون من قبيل إجراءات جمع الاستدلالات التي تخضع فيما ورد بها من بيانات وقرائن وأدلة لرقابة المحكمة وفقًا لمبدأ حرية القاضي في تكوين إقتناعه بأدلة الإثبات المطروحة في الدعوي.</p>
١٨٦	<p>المبدأ رقم (١١٠) :</p> <p>لا انفصام للمسئولية التأديبية عن المسئولية الجنائية في مدي ثبوت حدود الوقائع المكونة للاتهام وصحة نسبتها إلي المتهم.</p>
١٨٦	<p>المبدأ رقم (١١١) :</p> <p>(١) يعتد في تقدير سن العامل بشهادة الميلاد أو صورة رسمية منها مستخرجة من سجلات المواليد وفي حالة عدم وجود أيهما يقوم القومسيون الطبي بتقدير سن الموظف.</p> <p>(٢) المقصود بالمستخرج الرسمي الوثيقة التي تقوم مقام شهادة الميلاد يقتضي ذلك أن يكون المستخرج الرسمي مستمدًا من البيانات المقيمة في دفتر المواليد بواسطة الموظف المختص بتلقي هذه البيانات فإذا كانت بيانات هذا المستخرج مستقاة عن غير هذا الطريق فإنه لا يقوم مقام شهادة الميلاد.</p>

١٨٧	المبدأ رقم (١١٢) :
	(١) حجية الصورة الرسمية والصورة الفوتوغرافية في الإثبات.
	(٢) إذ وجدت الصورة الرسمية لأصل موجود كانت قرينة قانونية علي مطابقتها لهذا الأصل وتصبح لها ذات حجية الأصل - لا تقوم هذه القرينة إذا نازع الخصم في مطابقة الصورة للأصل - يتعين في هذه الحالة تقديم الأصل ومضاهاته علي الصورة الرسمية.
	(٣) لا حجية لصورة الأوراق العرفية في الإثبات خطية كانت أو فوتوغرافية إلا بقدر ما تنطبق فيه علي الأصل الموجود والذي يتعين الرجوع إليه كدليل في الإثبات.
١٨٧	المبدأ رقم (١١٣) :
	التناقض يسقط حجية المحرر ويكف عنه إمكان اعتباره دليلاً علي ثبوت واقعة معينة أو دليلاً ينفي ما ثبت من الوقائع.
١٨٨	المبدأ رقم (١١٤) :
	مبدأ الثبوت بالكتابة يوجب أن تكون الكتابة صادرة من الخصم.
١٨٨	المبدأ رقم (١١٥) :
	اختلاف وسائل إعداد الدليل باختلاف طبيعة الحق وسند الإدعاء به ، فإذا أقام المدعي دعواه قبل أن يعد الدليل الأول الذي يستند إليه كقاعدة عامة أولي يقيم عليها الإدعاء محل المنازعة محل دعوي التعويض أمام القضاء الإداري فإنه يكون قد أقام دعواه قبل الأوان.
١٩٣	الباب السادس
	قواعد الإثبات في الدعوى المدنية
	والدعوى الإدارية
١٩٧	الفصل الأول
	قواعد الإثبات
	في الدعوى المدنية

١٩٨	المبحث الأول الأدلة الكتابية
١٩٨	المطلب الأول المحررات الرسمية
١٩٨	المبدأ رقم (١١٦) : (١) مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها و أعطائها الصيغة الرسمية. (٢) رجال البعثات الدبلوماسية وموظفى السفارات الأجنبية لا يعدون من قبيل الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عمومية فى معنى المادة المشار إليها ، ولا تعتبر المحررات التى يصدرونها من الأوراق الرسمية ، وبالتالي فلا محل للجدل حول ما إذا كان الملحق العسكرى أو سواه هو الموقع على الشهادة الصادرة من السفارة التى إستند إليها الحكم أو أنها لا تتدرج ضمن أعمال وظيفته .
١٩٩	المبدأ رقم (١١٧) : محضر الجلسة ورقة رسمية وما أثبت فيه حجة على الكافة فلا يجوز التكرار له إلا بالطعن عليه بالتزوير .
١٩٩	المبدأ رقم (١١٨) : (١) شهادة الوفاة ورقة رسمية معدة لإثبات حصول الوفاة ، ومهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات تقتصر على التحقق من شخصية المتوفى قبل القيد إذا كان التبليغ إليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية (٢) حجية شهادات الوفاة بالنسبة لبيانات لا تمتد لتشمل سن المتوفى ومحل ولادته وصناعته وجنسيته وديانته ومحل إقامته وإسم ولقب والده ووالدته - تنحصر قيمة هذه البيانات فى مجرد صدورهما على لسان من أدلى بها دون صحتها فى ذاتها وتجاوز الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما يخالفها.

٢٠٠	<p>المبدأ رقم (١١٩) :</p> <p>(١) مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهى حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره.</p> <p>(٢) محضر جمع الاستدلالات الذى حرره أحد رجال الشرطة بناء على شكوى قدمت إليه وأثبت فيها ما أدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه فيها يعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية ولا محل للقول بوجود أن يكون من يتولى تحرير الورقة الرسمية متخصصاً فيما يدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه أو له دراية بفحص هذه الأقوال.</p>
٢٠٠	<p>المبدأ رقم (١٢٠) :</p> <p>صورة المحرر الرسمى التى لم تصدر عن الموظف المختص بإعطائها الذى يشهد توقيعه عليها بأنها مطابقة للأصل المحفوظ لديه ، لا تعتبر صورة رسمية و إنما مجرد صورة عرفية لا قيمة لها فى الإثبات ما لم يقبلها خصم من تمسك بها صراحة أو ضمناً.</p>
٢٠١	<p>المبدأ رقم (١٢١) :</p> <p>محضر الجلسة يعد ورقة رسمية وما أثبت فيه يكون حجة على الناس كافة ومن ثم لا يجوز للطاعنين أن يثبتوا أن من حضر بجلسة القيم كان شخصاً آخر إلا بطريق الطعن على محضر جلستها بالتزوير.</p>
٢٠١	<p>المبدأ رقم (١٢٢) :</p> <p>الصور الرسمية للأحكام تنفيذية كانت أو غير تنفيذية تعتبر من الأوراق الرسمية وما أثبت فيها يعد حجة على كافة لا يجوز لأحد إنكاره إلا بالطعن عليه بالتزوير.</p>
٢٠٢	<p>المبدأ رقم (١٢٣) :</p> <p>عدم جواز المضاهاه على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها و لم يعترف بها ، ولا يكتفى فى هذا الشأن بالسكوت أو بإتخاذ موقف سلبي بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابى يستدل منه بوضوح على إقراره بصحة الورقة العرفية.</p>

٢٠٢	<p>المبدأ رقم (١٢٤) :</p> <p>مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته — المحرر الرسمي بالنسبة لجريمة التزوير يعتبر رسمياً في جميع أجزائه ، وتكتسب بياناته جميعاً الصفة الرسمية سواء ما أثبتتها الموظف في المحرر ونسبها إلى نفسه بإعتبار أنها حصلت منه أو وقعت بين يديه ، أو سواء ما تلقاه الموظف من ذوى الشأن من أقوال وبيانات وتقريرات في شأن التصرف القانونى الذى تشهد به الورقة والتي لا يحتاج فى إثبات عكسها إلى الطعن بالتزوير، ذلك أن صفة المحرر تختلف عن حجيته فى الإثبات .</p>
٢٠٣	<p>المبدأ رقم (١٢٥) :</p> <p>(١) بيانات صحيفة إفتتاح الدعوى التى يحررها المدعى ويوقع عليها هو أو محاميه — فى الحالات التى يتطلب القانون توقيع الأخير عليها— هى ورقة عرفية لا يستلزم القانون تحريرها أمام الموظف المختص بالمحكمة المرفوع إليها الدعوى.</p> <p>(٢) لا تعد صحيفة الدعوى قبل تقديمها إلى قلم الكتاب ورقة رسمية فيجوز الطعن على ما ورد بها من بيانات وما تحمله من توقيعات ولا تلحق الرسمية صحيفة الدعوى إلا بتدخل الموظف المختص وفى حدود البيانات التى قام بها أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره.</p>
٢٠٤	<p>المبدأ رقم (١٢٦) :</p> <p>حجية الورقة الرسمية وفقاً لصريح المادة ١١ من قانون الإثبات تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره.</p>
٢٠٤	<p>المبدأ رقم (١٢٧) :</p> <p>(١) حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره وهى البيانات التى لا يجوز إنكارها إلا عن طريق الطعن بالتزوير لما فى إنكارها من مساس بالأمانة والثقة</p>

	المتوافرين فيها.
	(٢) لا تمتد هذه الحجية إلى البيانات الأخرى الخارجة عن هذه الحدود أو ما تعلق بمدى صحة ما ورد على لسان ذوى الشأن من بيانات أو إقرارات.
٢٠٥	المبدأ رقم (١٢٨) :
	الأصل أنه لا حجية لصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذاتها رسمية ، وبالتالي فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي لم تر الأخذ بهذه الصور للتدليل بها فى الدعوى .
٢٠٥	المبدأ رقم (١٢٩) :
	(١) إذا وجدت الصورة الرسمية لأصل موجود كانت قرينة قانونية على مطابقتها لهذا الأصل و تصبح لها ذات حجية الأصل.
	(٢) لا حجية لصور الأوراق العرفية فى الإثبات خطية كانت أو فوتوغرافية إلا بقدر ما تنطبق فيه على الأصل الموجود والذى يتعين الرجوع إليه كدليل فى الإثبات.
	(٣) عند عدم وجود الأصل فلا سبيل للإحتجاج بالصورة - إنكار الخصم للصورة ووجود منازعة جدية حولها يقتضى طرحها جانباً .
٢٠٦	المبدأ رقم (١٣٠) :
	لا حجية للصورة الشمسية للمحرر فى الإثبات إذا جردها الخصم .
٢٠٦	المبدأ رقم (١٣١) :
	لا تكون الصورة الرسمية لأصل المحرر الرسمى - إذا كان موجودا - حجة الا بالقدر الذى تكون فيه مطابقة للأصل وذلك سواء أكانت هذه الصورة خطية أم فوتوغرافية فإذا كانت صورة الورقة الرسمية صورة عرفية - مثلما هو الحال فى النزاع الراهن - فلا حجة لها فى الإثبات ، ولا تصلح بالتالى دليلاً لإثبات الوكالة.

٢٠٧	المطلب الثانى المحررات العرفية
٢٠٧	المبدأ رقم (١٣٢) : لا حجية لصور الأوراق العرفية ولا قيمة لها فى الإثبات إلا بمقدار ما تهدى إلى الأصل.
٢٠٧	المبدأ رقم (١٣٣) : التوقيع بالامضاء على المحرر ممن صدر منه لا ينفى توقيعه عليه ببصمة الاصبع أيضا.
٢٠٨	المبدأ رقم (١٣٤) : (١) تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من إمضاء أو ختم أو بصمة. (٢) إذا اقتصر الأمر على الإنكار المدون فى الورقة كله أو بعضه ، فإنه لا يكون قد أنكر الورقة العرفية ، ولا تتبع فى هذا الإنكار إجراءات تحقيق الخطوط المقررة فى قانون المرافعات ، وإنما تبقى للورقة قوتها الكاملة فى الإثبات حتى تتخذ بشأنها إجراءات الإدعاء بالتزوير .
٢٠٨	المبدأ رقم (١٣٥) : تستمد الورقة العرفية حجيتها فى الإثبات من التوقيع ويقتضى هذا الورقة العرفية من توقيع أحد المدعىين أو المدعىين أنفسهم ، أنها لا تصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه .
٢٠٩	المبدأ رقم (١٣٦) : تغيير الحقيقة فى الورقة الموقعة على بياض يعتبر خيانة أمانة يخضع للقواعد العامة — بينما وقوع هذا التغيير من آخر غير من سلمت له الورقة إختياراً ، فإنه يعتبر تزويراً يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة .

٢٠٩	<p>المبدأ رقم (١٣٧) :</p> <p>(١) صور الأوراق العرفية ليست لها حجية ولا قيمة لها في الإثبات، إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل إذا كان موجوداً فيرجع إليه، أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة إذ هي لا تحمل توقيع من صدرت عنه.</p> <p>(٢) التوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الأصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية.</p>
٢١٠	<p>المبدأ رقم (١٣٨) :</p> <p>الورقة العرفية تكون حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعها عليها إلا إذا أنكر الإمضاء أو الختم الموقع به عليها — فالتوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية.</p>
٢١١	<p>المبدأ رقم (١٣٩) :</p> <p>(١) التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو بصمة الأصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية.</p> <p>(٢) المقصود بالإمضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه — الإمضاء بالكربون من صنع ذات يد من نسبت إليه ، وبالتالي فإن المحرر الموقع عليه بإمضاء الكربون يكون في حقيقته محرراً قائماً بذاته له حجيته في الإثبات .</p>
٢١٢	<p>المبدأ رقم (١٤٠) :</p> <p>(١) الإدعاء بالتزوير يجوز في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ولا يسرى في شأنه ما هو مقرر بشأن الطعن بالإنكار في المحررات العرفية.</p> <p>(٢) من إحتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع .</p>
٢١٢	<p>المبدأ رقم (١٤١) :</p> <p>الأصل في التاريخ الذي تحمله الورقة العرفية أنه يفترض صحته حتى</p>

٢١٢	<p>يثبت صاحب التوقيع أنه غير صحيح وأن حقيقته تاريخ آخر ، ومن ثم فلا يجوز له إثبات ما يخالف التاريخ المكتوب إلا بالكتابة .</p> <p>المبدأ رقم (١٤٢) :</p>
٢١٣	<p>التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الأصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٣) :</p>
٢١٣	<p>للوارث الإكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الإنكار صراحة فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء الذى على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها الفقرة الثانية من المادة السابقة زالت عن هذه الورقة مؤقتاً قوتها في الإثبات وتعين على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٤) :</p>
٢١٣	<p>من احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه ، لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع — المناقشة المقصودة لموضوع المحرر ممن احتج عليه به هي المناقشة التى تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٥) :</p>
٢١٤	<p>وسائل إثبات التاريخ الواردة بقانون الإثبات ليست واردة على وجه الحصر ، ويكفى لثبوت التاريخ أن يثبت مضمون المحرر فى ورقة أخرى ثابتة التاريخ.</p> <p>المبدأ رقم (١٤٦) :</p>
٢١٤	<p>للسائل الموقع عليها قيمه الورقه العرفيه وبالتالي يكون لها قوه الدليل الكتابي فتكون حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت هو العكس بالطرق المقرره قانوناً للإثبات .</p>

٢١٤	المبدأ رقم (١٤٧) : للمراسل والبرقيات لها قيمة الورقة العرفية في الإثبات متى كانت هذه المراسل وأصل تلك البرقيات موقعاً عليها من مرسلها.
٢١٥	المبدأ رقم (١٤٨) : للمراسل الموقع عليها قوة الدليل الكتابي.
٢١٥	المبدأ رقم (١٤٩) : للبرقية قيمة الورقة العرفية في الإثبات إذا كان أصلها المودع في مكتب التصدير موقعاً عليه من مرسلها.
٢١٥	المبدأ رقم (١٥٠) : الحرمة والسرية التي كفلتها المادة ٤٥ من الدستور للمراسلات البريدية تنصرف إلى المراسل حال وجودها لدى هيئة البريد ، أما بعد وصولها وتسليمها للمرسل إليه ، فإنه يحق له وللغير الإستناد إليها والإستدلال بها إلا إذا إنطوت على أسرار حظر القانون أو المرسل إفشاءها.
٢١٦	المبدأ رقم (١٥١) : للمراسل الموقع عليها قوة الدليل الكتابي من حيث الإثبات كما أن الإقرار الوارد في خطاب إقرار غير قضائي يخضع لتقدير القاضي.
٢١٦	المبدأ رقم (١٥٢) : الإستدلال على التاجر بدفاتره ليس حقاً مقررراً لخصم التاجر وإنما هو أمر جوازي للمحكمة .
٢١٦	المبدأ رقم (١٥٣) : مناط إعتبار الدليل الكامل ذا حجية هو أن يكون قد تم تسليمه برضاء من أصدره إلى المستفيد منه.
٢١٧	المبدأ رقم (١٥٤) : الدفاتر غير التجارية وسائر الأوراق المنزلية أن صدورها بخط أو توقيع صاحبها لا يجعل منها دليلاً ضده ، و أن جاز إعتبارها قرينة لا تقوم بذاتها بل تضم إلى غيرها في الأحوال التي تقبل الإثبات بالقرائن.

٢١٧	<p>المبدأ رقم (١٥٥) :</p> <p>يعتبر المحرر العرفي دليلاً كاملاً بما تضمنه من إقرارات إذا كان موقعاً عليه ممن أصدره.</p>
٢١٨	<p>المطلب الثالث</p> <p>طلب إلزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده</p>
٢١٨	<p>المبدأ رقم (١٥٦) :</p> <p>للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الواردة فى القانون - على الخصم الطالب أن يبين فى الطلب الدلائل والظروف التى تؤيد أنه تحت يد الخصم - الفصل فى الطلب بإعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لقاضى الموضوع.</p>
٢١٨	<p>المبدأ رقم (١٥٧) :</p> <p>للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى حالات ثلاث : ١- إذا كان القانون يجيز مطالبة بتقديمه أو تسليمه أو إذا كان مشتركاً بينه وبين خصمه ويعتبر المحرر مشتركاً على الأخص . ٢- إذا كان محرراً لمصلحة الخصمين أو كان مثبتاً للإلتزاماتهما و حقوقهما المتبادلة ٣- أو إذا إستند إليه خصمه فى أية مرحلة من مراحل الدعوى</p>
٢٢٠	<p>المبدأ رقم (١٥٨) :</p> <p>على الخصم طالب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده أن يثبت من الدلائل التى يقدمها والظروف التى يبرزها أن المحرر تحت يد خصمه - تقدير تلك الدلائل والمبررات هو نظر موضوعى متعلق بتقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع.</p>
٢٢٠	<p>المبدأ رقم (١٥٩) :</p> <p>كيفية تقديم طلب إلزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده</p>

	ووصف المحرر الذى يعينه وفحواه والواقعة التى يستدل عليها والدلائل والظروف التى تؤيد أنه تحت يد الخصم إلزام الخصم بتقديمه.
٢٢١	المبدأ رقم (١٦٠) : إذا لم يقم الخصم بتقديم المحرر فى الموعد الذى حددته المحكمة إعتبرت صورة المحرر التى قدمها خصمه صحيحة ومطابقة لأصلها بشرط أن يكون المحرر صالح للإحتجاج به على الخصم الممتنع.
٢٢١	المبدأ رقم (١٦١) : للمحكمة أن تأذن أثناء سير الدعوى فى إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى الأحوال الثلاثة الواردة فى المادة ٢٠ من قانون الإثبات - وجوب بيان أوصاف المحرر المطلوب إلزام الغير بتقديمه وفحواه بقدر ما يمكن من التفصيل والواقعة التى يستدل به عليها والدلائل والظروف التى تؤيد أنه تحت يد هذا الخصم المدخل ووجه إلزامه بتقديمه.
٢٢٢	المبدأ رقم (١٦٢) : لا تثريب على المحكمة أن تستند فى قضائها إلى أوراق دعوى أخرى كانت ماردة بين ذات الخصوم ، ولو اختلف موضوعها عن النزاع المطروح عليها ، طالما أن تلك الدعوى مضمومة لملف النزاع.
٢٢٢	المطلب الرابع إثبات صحة المحررات
٢٢٢	المبدأ رقم (١٦٣) : يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها فإن ذلك مشروط بأن يظهر لها بجلاء من حالة الورقة أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب على المحكمة أن تبين فى أسباب حكمها الظروف والقرائن التى استبانت منها ذلك.
٢٢٣	المبدأ رقم (١٦٤) : لا يتعين على منكر التوقيع بالختم أن يسلك سبيل الطعن بالتزوير إلا

إذا أقر بصحة الختم أو ثبت للمحكمة صحته من الأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة فإذا لم تتوافر إحدى هاتين الحالتين كان الطعن بالإنكار جائزاً وكان للمحكمة أن تفصل فيه بالإحالة إلى التحقيق بالمضاهاة أو بشهادة الشهود كما لها ألا تسلك أحد هذين الطريقين وأن تقضى بعدم صحة الورقة إذا ثبت لها مما قدم إليها من أدلة أنها غير صحيحة.

٢٢٤

المطلب الخامس

إنكار الخط والإمضاء أو الختم

أو بصمة الإصبع وتحقيق الخطوط

٢٢٤

المبدأ رقم (١٦٥) :

قيام حجية الأوراق العرفية على الشهادة ذات الإمضاء أو الختم الموقع بها عليها - متى اعترف الخصم الذي تشهد عليه الورقة بأن الإمضاء أو الختم الموقع به على تلك الورقة هو إمضاءه أو ختمه أو متى ثبت ذلك ، بعد الإنكار ، بالدليل الذي يقدمه المتمسك بالورقة، فلا يطلب من هذا المتمسك أى دليل آخر لإعتماد صحة الورقة وإمكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الإمضاء أو الختم.

٢٢٤

المبدأ رقم (١٦٦) :

(١) إذا كانت الدعوى مما لا يوجب القانون لثبوتها دليلاً معيناً فيكون القاضى عقيدته من جميع الأدلة والقرائن القائمة فيها دون أن يلتفت إلى من قدمها إن كان هو المدعى أو المدعى عليه.

(٢) من حق القاضى بعد أن تعود إليه الدعوى من التحقيق، إذا كان قد أمر به ، أن يحكم بصحة الورقة كلما تبين ذلك : سواء من الأدلة القائمة فيها من الأصل أو من الأدلة التي أسفر عنها التحقيق أو من الاثنين معاً.

(٣) الخصم إذا تبرع بإثبات دعوى خصمه لا يتعين إطراح دليله وعدم الأخذ به . وإذن فإذا كان منكر الختم أو الإمضاء لم يقف عند حد الإنكار المطلق الذى يقتضى من المتمسك بالورقة تقديم الأدلة التى

٢٢٦	<p>تقنع المحكمة بصحة الختم أو الإمضاء ، بل علل إنكاره وبناءه على سبب معين ، و قدم شهوداً لإثبات صحته ، فإن للمتمسك بالورقة في هذه الحالة أن يفند هذا السبب ، وللمحكمة بما لها من السلطة المطلقة في تقدير الأدلة أن تأخذ بما تراه .</p> <p>المبدأ رقم (١٦٧) :</p>
٢٢٧	<p>إذا أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو إمضاءه أو ختمه أو بصمة إصبعه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه وكان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة إصبعه أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما.</p> <p>المبدأ رقم (١٦٨) :</p>
٢٢٧	<p>مجرد إنكار الخط لا يبرر إهدار حق من يتمسك به في أن يثبت صدوره ممن هو منسوب إليه - إذا كان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الأمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع - أن تأمر المحكمة بالتحقيق لإثبات صحته بالمضاهاة أو سماع الشهود أو بكليهما.</p> <p>المبدأ رقم (١٦٩) :</p>
٢٢٧	<p>قاضى الموضوع غير ملزم بالالتجاء إلى تحقيق الخطوط بطريق المضاهاة أو سماع الشهود أو بكليهما إلا إذا لم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدته في شأن صحة الخط أو الإمضاء أو الختم فإن كانت كافية لتكوين هذه العقيدة جاز له أن يحكم بصحة الورقة أو يحكم بردها وبطلانها إذا ظهر بجلاء أو من ظروف الدعوى أنها مزورة.</p>
٢٢٨	<p>المبدأ رقم (١٧٠) :</p> <p>الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التي يلزم إثباتها في محضرها أو في مدونات حكمها.</p>

٢٢٩	المبدأ رقم (١٧١) :
	ندب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة.
٢٢٩	المبدأ رقم (١٧٢) :
	الدفع بالجهالة ينصب على التوقيع الذى يرد على المحرر فحسب - إذا رأت محكمة الموضوع تحقيق هذا الدفع فإنها تتقيد بأن يكون تحقيقها قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول التوقيع ممن نسب إليه أو نفيه - ثبوت صحة التوقيع على الورقة العرفية يجعلها بما ورد بها حجة على صاحب التوقيع بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محرراً بخطه أو بخط غيره ، ولا يجوز لصاحبه أن يتحلل من نسبة هذه الورقة إليه إلا بالطعن عليها بالتزوير.
٢٣٠	المبدأ رقم (١٧٣) :
	لا يجوز لمحكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الإدعاء بالإثكار أن تقضى فى موضوع الدعوى ، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصوراً على الدفع حتى لا تفوت على صاحب المصلحة من الخصوم سلوك طريق الإدعاء بالتزوير إذا أراد.
٢٣١	المبدأ رقم (١٧٤) :
	لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو سقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون قضاءها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاثة إستهداف ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته أو الخصم المحكوم بصحة الورقة من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً جديداً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع.
٢٣٢	المبدأ رقم (١٧٥) :
	يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده وبسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك

٢٣٣	<p>سابقا على الحكم في موضوع الدعوى.</p> <p>المبدأ رقم (١٧٦) :</p>
	<p>يجب أن يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى، لا فرق في ذلك بين أن يكون الإدعاء بتزوير المحرر أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة ثان درجة، أو أن يكون القضاء في أيهما صادرا بصحة المحرر أو برده.</p>
٢٣٣	<p>المبدأ رقم (١٧٧) :</p> <p>دعوى صحة التوقيع ليست الا دعوى تحفظية شرعت ليطمئن من بيده سند عرفى على آخر إلى أن الموقع على ذلك السند لن يستطيع بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع فى صحته ويمتنع على القاضى، وهذه ماهيتها ، ان يتعرض للتصرف المدون فى الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه وتقرير الحقوق المترتبة عليه فالحكم الصادر فيها لا ينصب الا على التوقيع الموقع به على الورقة.</p>
٢٣٤	<p>المبدأ رقم (١٧٨) :</p> <p>التوقيع على بياض هو توقيع صحيح من شأنه أن يكسب البيانات التى ستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية، وإدعاء تغيير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها نوع من خيانة الأمانة متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً.</p>
٢٣٤	<p>المبدأ رقم (١٧٩) :</p> <p>دعوى صحة التوقيع شرعت ليطمئن من بيده سند عرفى على آخر إلى أن التوقيع الثابت بهذا السند توقيع صحيح ولن يستطيع صاحبه بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع فى هذه الصحة .</p>
٢٣٥	<p>المبدأ رقم (١٨٠) :</p> <p>أدلة التزوير " Moyens de faux " هى الوقائع المتعلقة بالدعوى والمنتجة فى إثبات دعوى التزوير— أما قرائن الحال والأمارات التى لا تقوم على وقائع يتدافعها الخصوم إثباتاً ونفياً فهى إن كانت تصح حجة " preuve " على التزوير إلا أنها لا تعتبر أدلة بالمعنى السالف</p>

	<p>بيانه — ما يرد منها بين أدلة التزوير لا يجرى عليه ما يجرى على هذه الأدلة ، ولا يجوز أن يكون محلاً لحكم من القاضى بقبول أو رفض ، بل يجب أن يرجأ النظر فيه إلى حين الفصل فى موضوع التزوير.</p>
٢٣٦	<p>المبدأ رقم (١٨١) :</p> <p>دعوى صحة التوقيع هى دعوى تحفظية الغرض منها إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه ومن ثم فإن نطاق هذه الدعوى يتسع بطريق الزوم لبحث ما يثيره المدعى عليه من دفاع يتعلق بإنكاره التوقيع المنسوب إليه بما يستتبع بالضرورة النظر فى مدى صحة هذا الدفاع تمهيداً للفصل فى طلب الحكم بصحة التوقيع.</p>
٢٣٧	<p>المطلب السادس</p> <p>الإدعاء بالتزوير</p>
٢٣٧	<p>المبدأ رقم (١٨٢) :</p> <p>جواز الطعن بالتزوير بطلب عارض فى أية حالة تكون عليها الدعوى الأصلية ، وقيام الخصومة أمام محكمة الاستئناف إن هو إلا حالة من الحالات التى تكون عليها الدعوى — ليس فى ذلك تفويت لدرجة من درجات التقاضى على أحد من أصحاب الشأن ، إذ مسألة التزوير ليست فى حقيقتها إلا دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى وليست من قبيل الطلبات الجديدة التى يمتنع تقديمها لأول مرة فى الاستئناف .</p>
٢٣٧	<p>المبدأ رقم (١٨٣) :</p> <p>على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى بها فى تقرير الإدعاء بالتزوير الذى يحدد فيه قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلاً — لا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف فى مذكرة شواهد التزوير أو فى دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التى حددها فى ذلك التقرير.</p>

٢٣٨	<p>المبدأ رقم (١٨٤) :</p> <p>إثبات تزوير المحرر يكون إما بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التى يحتج فيها بالمحرر ، وفى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التى تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالإوضاع المعتاده إذا لم يكن قد تم الإحتجاج بعد هذا المحرر فى دعوى سابقة.</p>
٢٣٨	<p>المبدأ رقم (١٨٥) :</p> <p>على مدعى التزوير أن يسلك فى الإدعاء به الأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من قانون الإثبات وما بعدها - كى ينتج الإدعاء أثره القانونى دون الوقوف على إنن من المحكمة بذلك.</p>
٢٣٨	<p>المبدأ رقم (١٨٦) :</p> <p>يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير بقلم الكتاب وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك فى الإدعاء بالتزوير الأوضاع المنصوص عليها فى تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات حتى ينتج الإدعاء بالتزوير أثره القانونى ومن حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة.</p>
٢٣٩	<p>المبدأ رقم (١٨٧) :</p> <p>قضاء المحكمة فى الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج فى النزاع لا يمنع من يخشى الإحتجاج عليه فى المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.</p>
٢٤٠	<p>المبدأ رقم (١٨٨) :</p> <p>الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا فى الدعوى يقع على من تمسك به عبء إثباته بالطريق التى يراها أوفى بمقصوده وهو ليس ملزما بأن يطلب إثبات إدعائه عن طريق الإحالة للتحقيق.</p>
٢٤٠	<p>المبدأ رقم (١٨٩) :</p> <p>(١) القاضى حين ينظر فى صلاحية الأدلة المقدمة لإثبات دعوى التزوير فيستبعد بعضها لعدم تعلقه بالموضوع أو لكونه غير مقبول</p>

	<p>قانوناً ، ويقبل بعضها الآخر لتعلقه بالموضوع ويأمر بتحقيقه ، فإن حكمه في هذه المرحلة يكون حكماً تمهيدياً يكفي في بيان أسبابه مطلق القول بأن الواقعة المطلوب تحقيقها بعيدة التصديق ، أو إنها منتجة في الدعوى ومتعلقة بموضوعها.</p> <p>(٢) إذا طلب من القاضي في آن واحد أن يفصل في صحة الورقة أو بطلانها موضوعاً بأن يكون مدعى التزوير قد جمع بين المرحلتين : مرحلة بحث أدلة التزوير ومرحلة الفصل في الموضوع ، ثم يطلب رد السند وبطلانه على أساس ذلك جميعاً ، فإن الحكم في ذلك يكون حكماً قطعياً لا يكتفى فيه بمطلق الأسباب بل يجب بناؤه على أسباب كافية وافية .</p>
٢٤١	<p>المبدأ رقم (١٩٠) :</p> <p>التمييز بين الإدعاء بالتزوير ودعوى التزوير الأصلية – الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وإلا تعين على من إحتج عليه بتلك الورقة إن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير.</p>
٢٤٢	<p>المبدأ رقم (١٩١) :</p> <p>يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء بالتزوير الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات حتى ينتج الإدعاء بالتزوير أثره القانوني ومن حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ولا يعتبر إدعاءً بالتزوير في معنى المادة ٤٩ سالفه الذكر ما لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون.</p>
٢٤٣	<p>المبدأ رقم (١٩٢) :</p> <p>قضاء المحكمة في الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج في النزاع لا يمنع من يخشى الإحتجاج عليه في المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.</p>

٢٤٣	المبدأ رقم (١٩٣) : متى إمتنع الخصم عن تسليم المحرر المطعون عليه بالتزوير وتعذر ضبطه تعين على المحكمة إعتباره غير موجود.
٢٤٣	المبدأ رقم (١٩٤) : (١) دعوى التزوير لا يجب حتماً أن تمر على مرحلتين (تحقيق الأدلة) ، و(الفصل في الدعوى) ، إذ هذا إنما يتحقق عملاً في حالة ما إذا رأت المحكمة أن من أدلة التزوير ما هو منتج في إثباته لو صح و أمرت بتحقيقه. (٢) استئناف الحكم القاضى بقبول أحد أدلة التزوير ينقل القضية بجميع عناصرها إلى محكمة الاستئناف.
٢٤٤	المبدأ رقم (١٩٥) : محكمة الموضوع غير مقيدة بالقضاء وفقاً لشواهد التزوير التي أمرت بتحقيقها .
٢٤٤	المبدأ رقم (١٩٦) : لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير أدلة التزوير.
٢٤٥	المبدأ رقم (١٩٧) : مناطق قبول الإدعاء بالتزوير على ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أن يكون منتجاً فى النزاع ، فإن كان غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ، إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما فى موضوع الدعوى.
٢٤٥	المبدأ رقم (١٩٨) : لا جدوى من تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً فى موضوع الدعوى.
٢٤٦	المبدأ رقم (١٩٩) : يشترط لقبول الإدعاء بالتزوير طبقاً للمادة ٥٢ قانون الإثبات أن يكون منتجاً فى النزاع.

٢٤٦	<p>المبدأ رقم (٢٠٠) :</p> <p>الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى وسلوك من أحتج عليه بتلك الورقة طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه القانون بوصفه وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى يوجب إيدأؤه أمام المحكمة التى تنتظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنتظره.</p>
٢٤٦	<p>المبدأ رقم (٢٠١) :</p> <p>الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا فى الدعوى يقع على من تمسك به عبء إثباته بالطريق التى يراها أوفى بمقصوده وهو ليس ملزما بأن يطلب إثبات إدعائه عن طريق الإحالة للتحقيق وإنما غاية ما فى الأمر أن المشرع قدر أن من شأن تحقيق الادعاء بالتزوير أن يؤخر الفصل فى الدعوى فأراد حث المدعى على التعجيل فى إثبات صحة ادعائه فألزمه أن يبين فى مذكرة شواهد التزوير ما لديه من أدلة.</p>
٢٤٧	<p>المبدأ رقم (٢٠٢) :</p> <p>شرط إعفاء مدعى التزوير من الغرامة وفقا لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو أن يثبت بعض ما إدعاه من تزوير.</p>
٢٤٧	<p>المبدأ رقم (٢٠٣) :</p> <p>القضاء بالغرامة عند ثبوت عدم صحة الإدعاء بالتزوير.</p>
٢٤٨	<p>المبدأ رقم (٢٠٤) :</p> <p>النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغى أن يتم قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدر الحكم الفاصل فى الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل.</p>
٢٤٨	<p>المبدأ رقم (٢٠٥) :</p> <p>للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراء الإدعاء فى أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون عليه — النزول عن التمسك</p>

	<p>بصحة توقيع المطعون ضدها الأولى على صورة العقد والاستمرار في التمسك بباقي أجزاء الورقة التي شملها الإدعاء بالتزوير يجعل مضي محكمة في الفصل في الإدعاء بالتزوير سائغ ومقبول.</p>
٢٤٩	<p>المبدأ رقم (٢٠٦) :</p> <p>متى كانت الطاعة لم تنزل عن التمسك بالمحرر المطعون فيه إلا أمام محكمة الاستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائي بالرد والبطلان فليس لها أن تنعى على محكمة الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير.</p>
٢٤٩	<p>المبدأ رقم (٢٠٧) :</p> <p>(١) الإدعاء بالتزوير يجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذي قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره ، كما يستوى أن يكون هو الخصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون خصماً آخر عالماً أو غير عالم بهذا التزوير - طالما كانت له مصلحة قانونية في التمسك بها.</p> <p>(٢) المقصود بالإدعاء الفرعي بالتزوير وبإنهاء إجراءاته للتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها هو إستبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيتها.</p>
٢٥٠	<p>المبدأ رقم (٢٠٨) :</p> <p>النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل.</p>
٢٥١	<p>المبحث الثاني</p> <p>شهادة الشهود</p>
٢٥١	<p>المبدأ رقم (٢٠٩) :</p> <p>طعن الوارث في تصرف مورثه في صورة بيع منجز بأن حقيقته وصية وأنه قصد به الإحتيال على قواعد الإرث المقررة شرعاً</p>

	<p>إضراراً بحقه فيه ، يجوز له إثبات هذا الإحتيال بأى طريق من الطرق القانونية - وللمحكمة القضاء بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتمكين الطاعنين فى التصرف من إثبات حقيقة الواقع فيه بشهادة الشهود.</p>
٢٥١	<p>المبدأ رقم (٢١٠) :</p> <p>إحالة الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو شهادة الشهود إنما محلها إذا لم تقتنع المحكمة من وقائع الدعوى ومستنداتها برأى فى شأن الورقة المطعون فيها بالتزوير.</p>
٢٥٢	<p>المبدأ رقم (٢١١) :</p> <p>للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق فى الأحوال التى يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت فائدة لإظهار الحقيقة.</p>
٢٥٢	<p>المبدأ رقم (٢١٢) :</p> <p>النعى بمخالفة الحكم المطعون فيه القانون والخطأ فى تطبيقه لأنه قبل الدعوى بشهادة شاهد واحد مع أنها دعوى تطليق لعدم الإنفاق تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية والرأى الراجح فى مذهب أبى حنيفة ، مردود بأن التطليق للغيبة ولعدم الإنفاق لا يقوم أصلاً على رأى فى مذهب أبى حنيفة إذ لا يقر الاحناف التطليق لأى من هذين السببين وإنما يقوم هذا التطليق على رأى الأئمة الآخرين وهم الذين نقل عنهم المشرع عندما أجاز فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التطليق لعدم الإنفاق أو للغيبة ، فإنه يكون من غير المقبول التحدى برأى الإمام أبى حنيفة فى إثبات أمر لا يجيزه، ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله متعين الرفض .</p>
٢٥٣	<p>المبدأ رقم (٢١٣) :</p> <p>لا تتصل قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة بالنظام العام ، ولذلك يجوز للخصوم الإنفاق على مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق فى التمسك بها أن يتنازل عنه.</p>

٢٥٣	المبدأ رقم (٢١٤) : للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة (تطبيق) .
٢٥٤	المبدأ رقم (٢١٥) : إشتمال الحكم الصادر بالتحقيق على ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق إنما يكون محله إذا رأت المحكمة إجراء التحقيق بشهادة الشهود ، أما إذا رأت إجراءه بالمضاهاة فلا يكون لهذا الإجراء مقتضى إذ أن هذه المضاهاة إما أن تجريها المحكمة بنفسها بكامل هيئتها أو تتدب خبيراً أو ثلاثة لإجرائها.
٢٥٤	المبدأ رقم (٢١٦) : جواز إثبات علم الغير بالعقد المستتر الثابت بالكتابة في العقد الابتدائي بشهادة الشهود والقرائن .
٢٥٤	المبدأ رقم (٢١٧) : مفهوم مبدأ الثبوت بالكتابة (تطبيق) .
٢٥٥	المبدأ رقم (٢١٨) : إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود ليس حقاً للخصوم تتحتم إجابتهن إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع.
٢٥٥	المبدأ رقم (٢١٩) : لا يشترط قانوناً لإجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بهذا الطريق وجود قرائن بالمعنى القانوني للقريضة ترشح لإجابته بل يكفي لإجابة هذا الطلب جديته وألا يكون في الأوراق ما يغني المحكمة عن اتخاذ هذا الإجراء .
٢٥٦	المبدأ رقم (٢٢٠) : العبرة بسن الشاهد وقت الإدلاء بشهادته لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها.

٢٥٦	<p>المبدأ رقم (٢٢١) :</p> <p>ما يجريه الخبير من سماع الشهود ولو أنه يكون بناء على ترخيص من المحكمة لا يعد تحقيقاً بالمعنى المقصود إذ هو مجرد إجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدى به الخبير فى أداء مهمته — التحقيق الذى يصح للمحكمة أن تتخذه سنداً أساسياً لحكمها هو الذى يجرى وفقاً للأحكام التى رسمها القانون بشهادة الشهود فى المادة ١٨٩ وما يليها من قانون المرافعات بأن يحصل التحقيق أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاضى تنديه لذلك مع حلف الشاهد اليمين إلى غير ذلك من الضمانات المختلفة.</p>
٢٥٦	<p>المبدأ رقم (٢٢٢) :</p> <p>لا يشترط فى شهادة الشاهد ورودها على الواقعة المطلوبة إثباتها بجميع تفاصيلها بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى الحقيقة فيها.</p>
٢٥٧	<p>المبدأ رقم (٢٢٣) :</p> <p>الواقعة المادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود بغير قيد النصاب الذى حدده القانون فى شأن إثبات التصرفات القانونية.</p>
٢٥٧	<p>المبدأ رقم (٢٢٤) :</p> <p>يشترط فى الواقعة محل الإثبات أن تكون جائزة القبول وليست مما يحرم القانون إثباتها لإغراض مختلفه ، وحظر الإثبات إذا كان منطوياً على إفشاء لأسرار المهنة أو الوظيفة لا يتعلق بواقعه يحرم إثباتها ، وإنما يتعلق بدليل لا يجوز قبوله فى صورة معينة.</p>
٢٥٨	<p>المبدأ رقم (٢٢٥) :</p> <p>تقرير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان المحكمة ، فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح إليه و تثق به ولا سلطان لأحد عليها إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها.</p>

٢٥٨	<p>المبدأ رقم (٢٢٦) :</p> <p>ترجيح شهادة شاهد على شهادة شاهد آخر هو من إطلاقات محكمة الموضوع.</p>
٢٥٨	<p>المبدأ رقم (٢٢٧) :</p> <p>شرط الترجيح والمفاضلة بين أقول شهود الإثبات والنفي إنما يكون عند اختلاف النتيجة التي ينتهي إليها كل منهم والمغايرة في المعنى التي تؤدي إليه كل شهادة، ولا وجه للمفاضلة والترجيح بين الشهادتين إذا كان مدلولهما مجتمعين يؤدي إلى معنى واحد في الحالتين.</p>
٢٥٩	<p>المبدأ رقم (٢٢٨) :</p> <p>(١) تسليم الخاطب مخطوبته قبل العقد مالا محسوباً على المهر يعتبر تصرفاً قانونياً يخضع في إثباته للقواعد العامة في الإثبات.</p> <p>(٢) عدم جواز إثبات دفع مبلغ المهر إلا بالكتابة عملاً بنص المادة ٦٠ من قانون الإثبات.</p> <p>(٣) لا يجوز إثبات تسليم الخاطب لولى مخطوبته مبلغ المهر بشهادة الشهود على سند من أن هذا التسليم يعد واقعة مادية وليس تصرفاً قانونياً.</p>
٢٦٠	<p>المبدأ رقم (٢٢٩) :</p> <p>(١) قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام .</p> <p>(٢) على من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، فإذا سكوت عن ذلك عد سكوته تنازلاً منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون .</p>
٢٦٠	<p>المبدأ رقم (٢٣٠) :</p> <p>لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما يخالف أو يجاوز ما إشتمل عليه دليل كتابي — شرط ذلك : ألا يكون القصد من الكتابة التحايل على أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام ، إذ يجوز لمن كان الإحتيال</p>

	موجهاً ضد مصلحته أن يثبت التحايل بكافة طرق الإثبات القانونية، ولو خالف بذلك الثابت بالكتابة .
٢٦١	المبدأ رقم (٢٣١) : شروط مبدأ الثبوت بالكتابة.
٢٦١	المبدأ رقم (٢٣٢) : (١) لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة فى الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود أو القرائن.
	(٢) يشترط لتوافر مبدأ الثبوت بالكتابة أن تكون هناك ورقة مكتوبة صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو من يمثله أو ينوب عنه قانوناً، وأن يكون من شأنها أن تجعل الإلتزام المدعى به أو الواقعة المراد إثباتها مرجحة الحصول وقريبة الاحتمال.
	(٣) تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت الكتابة من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال يعتبر من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع.
٢٦٢	المبدأ رقم (٢٣٣) : مبدأ الثبوت بالكتابة وشروطه.
٢٦٢	المبدأ رقم (٢٣٤) : الورقة العرفية تستمد حجيتها فى الإثبات من التوقيع وحده فإن خلت من توقيع أحد العاقلين فلا تكون لها أى حجية قبله ولا تصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتاب ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه.
٢٦٣	المبدأ رقم (٢٣٥) : يشترط لتوافر مبدأ الثبوت بالكتابة أن تكون هناك ورقة مكتوبة صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو من يمثله أو ينوب عنه قانوناً وأن يكون من شأنها أن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال.
٢٦٣	المبدأ رقم (٢٣٦) : فترة الخطبة تعد بذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على دليل

٢٦٣	<p>كتابى فى شأن أداء المهر أو تقديم الشبكة وما فى حكمها من الهدايا المتعارف عليها ومن ثم يجوز الإثبات فيها بشهادة الشهود.</p> <p>المبدأ رقم (٢٣٧) :</p>
	<p>تقدير للمانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التى تفصل فيها المحكمة وجوداً أو عدماً تبعاً لوقائع كل دعوى وملابساتها بلا رقابة عليها من محكمة النقض.</p>
٢٦٤	<p>المبدأ رقم (٢٣٨) :</p> <p>الشاهد لا يمتنع عنه الشهادة بالوقائع التى رآها أو سمعها و لو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له وإنما أعفاه القانون من أداء الشهادة إذا طلب ذلك.</p>
	<p>(٢) يمتنع على أحد الزوجين أن يفشى ، بغير رضاء الآخر ، ما عساه أن يكون قد أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد إنقضائها إلا فى حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جناية أو جنحة وقعت منه على الآخر.</p>
٢٦٥	<p>المبدأ رقم (٢٣٩) :</p> <p>التحقيق يحصل أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاضى يندب بذلك وتوجب أن يحلف الشاهد اليمين الى غير ذلك من الضمانات المختلفة التى تكفل حسن سير التحقيق توصلأ الى الحقيقة . أما ما يجرى سماعه من شهود بمحضر الشرطة أو التحقيقات الادارية أو أمام الخبير فلا يعد تحقيقاً بالمعنى المقصود إذ هو مجرد إجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدى به كقرينة تعزز أدلة أو قرائن أخرى .</p>
٢٦٥	<p>المبدأ رقم (٢٤٠) :</p> <p>(١) الشهادة التى تصلح سنداً للحكم مقصورة على إخبار الشاهد عن وقائع علم بها لأنه عاينها لنفسه أو سمعها بأذنه أو وقائع إستفاضت وعلم بها من جماعة لا يتصور تواطئهم فاستقر فى وجدانه صدقها.</p> <p>(٢) لا يعد من قبيل الشهادة ما يستطرد إليه الشاهد من تخمينات وظنون وإستنتاجات فكل ذلك من قبيل الاستخلاص والاستنباط المنوط</p>

	بمحكمة الموضوع وحدها .
٢٦٦	المبدأ رقم (٢٤١) : إحالة الدعوى إلى التحقيق ليست حقاً للخصوم يتحتم على محكمة الموضوع إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقديرها.
٢٦٦	المبدأ رقم (٢٤٢) : حق المحكمة في الأمر بالإثبات بشهادة الشهود هو حق جوازى متروك لرأيها ومطلق تقديرها استناداً إلى الرخصة المخولة لها بالمادة ٧٠ من قانون الإثبات.
٢٦٦	المبدأ رقم (٢٤٣) : الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الإثبات من أن لها أن تأمر بإحالة الدعوى للتحقيق متروكاً لمطلق تقديرها ولا تخضع فيه رقابة محكمة النقض.
٢٦٧	المبدأ رقم (٢٤٤) : ما يجب بيانه في حكم الإحالة إلى تحقيق هو الوقائع التي رأى الحكم إثباتها والتي يترتب على اغفالها بطلان الحكم، وليس واجباً بيان الوصف القانوني لهذه الوقائع — وبالتالي فإن إيراد هذا الوصف والخطأ فيه لا يترتب عليه بطلان هذا الحكم أو الدليل المستمد من التحقيق الذي أجرى بمقتضاه.
٢٦٧	المبدأ رقم (٢٤٥) : طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم يتعين إجابتهم إليه وإنما هو من الرخص التي يجوز لمحكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها.
٢٦٨	المبدأ رقم (٢٤٦) : وجوب عدم تمكين الخصوم من إطالة أمد التقاضى عن طريق تعمد إستغراق مدة التحقيق كاملة دون مقتضى — على المحكمة أو القاضى المنتدب للتحقيق إذا لم يحضر الخصم شاهده بالجلسة المحددة لبدء التحقيق أو لم يكلفه بالحضور فيها أن يلزمه بذلك مع تحديد جلسة تالية ما دام أجل التحقيق ما زال قائماً فإذا لم ينفذ الخصم ما إلترزم به

سقط حقه في الإستشهاد به وهو جزاء يتقرر بغض النظر عن إنتهاء أجل التحقيق أو بقاءه ممتداً.

٢٦٩

المبدأ رقم (٢٤٧) :

يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزاً فإن كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال - لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهرراً لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حدائه أو مرض أو لأي سبب آخر.

٢٦٩

المبدأ رقم (٢٤٨) :

(١) المأثور عند الأحناف وجوب أن يقدم الشاهد قوله بلفظ أشهد بالمضارع ، فلا تقبل الشهادة بدونه وأن إشتملت على ما يفيد العلم واليقين، إعتباراً بأنه ركن في الشهادة على قول ، أو مجرد شرط عام في كل ما يشهد به أمام القاضي في قول آخر هو الراجح.

(٢) العلة في إثبات هذا اللفظ في مذهب الحنفية أنه أقوى في إفادة التأكيد من غيره من الألفاظ ، وأنه يتضمن في ذات الوقت معنى المشاهدة والقسم والإخبار للحال فكأنه يقول " أقسم بالله لقد إطلعت على ذلك و أنا أخبر به "

(٣) لا دليل من الكتاب أو السنة أو من القياس والإستنباط على إشتراط أن يكون الأداء بلفظ الشهادة فضلاً عن لفظ " أشهد " بالذات ، فإنه إذا وجدت صياغة تفيد هذه المعاني جميعاً ، وتكون تأكيداً على

يقول الشاهد بلفظ أشهد

ويستلزم بالذات

(٤) (أشهد) يحتمل معنى القسم ويتضمن توثيق الكلام بالحلف بإسم الله فإن إستبدال الحلف بلفظ أشهد وإستلزام أن يبدأ به قول الشاهد قبل الأداء بأقواله، وإعتبار ذلك أمراً لازماً تبطل بدونه ، هو إعتداد بجوهر مذهب الحنفية ، وتحقيقاً للعرض الذي يستهدفه من إيجابه ، بل هو أكثر عمقاً في النفاذ إلى وجدان الشاهد والغوص في أعماق ضميره بتبصيره بما ينطوى عليه شهادته من وجوب إلتزام الصدق وتحري الحقيقة.

٢٧١	المبحث الثالث القرائن
٢٧٤	المبدأ رقم (٢٤٩) : إذا كان الإثبات فى الدعوى جائزاً بالقرائن فللمحكمة أن تقيم حكمها على القرائن الثابتة فى أوراق الدعوى ، ومنها تقرير الخبير .
٢٧٤	المبدأ رقم (٢٥٠) : القرينة هى استتباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها لا تصلح مصدراً للاستتباط (تطبيق) .
٢٧٥	المبدأ رقم (٢٥١) : استقلال قاضى الموضوع بإستتباط القرائن من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها — جواز إثبات وضع اليد ومدته بالقرائن .
٢٧٥	المبدأ رقم (٢٥٢) : إذا أنكر الخصم إعلانه بالجلسة أو طعن فى صحة هذا الإعلان فلا مجال للإثبات بالقرائن لأن سبيل الإثبات الوحيد فى هذه الحالة هو أصل ورقة الإعلان .
٢٧٥	المبدأ رقم (٢٥٣) : القرينة التى نصت عليها المادة ٩١٧ من القانون المدنى، لا تقوم إلا بإجتماع شرطين هما إحتفاظ المتصرف بحيازة العين التى تصرف فيها وبحقه فى الإنتفاع بها مدى حياته — خلو العقد من النص عليها لا يمنع قاضى الموضوع من إستعمال سلطته فى التحقق من توفر هذين الشرطين للوقوف على حقيقة العقد المتنازع عليه وقصد المتصرف من تصرفه .
٢٧٦	المبدأ رقم (٢٥٤) : الحالات التى أورد فيها المشرع قرائن قانونية كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من القانون المدنى والتى إعتبر فيها المشرع إتفاق المتعاقدين على الشرط الجزائى قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع

	الضرر — هي استثناء من قاعدة أن على الدائن إثبات الالتزام وأن على المدين إثبات التخلص منه.
٢٧٧	المبدأ رقم (٢٥٥) : للمحكمة متى قررت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها.
٢٧٧	المبدأ رقم (٢٥٦) : للقاضي أن يستتبط القرينة التي يعتمد عليها من أى تحقيق قضائي أو إداري أو شهادة الشهود.
٢٧٧	المبدأ رقم (٢٥٧) : حرية قاضي الموضوع في إستتباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها — لا تثريب عليه إذ هو إستمد إحدى القرائن من شهادة الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى دون أن يؤدوا اليمين القانونية .
٢٧٧	المبدأ رقم (٢٥٨) : قرينة الحالة الظاهرة — ليس ثمة ما يمنع قانوناً من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى في إثبات الجنسية.
٢٧٨	المبدأ رقم (٢٥٩) : قيام الحكم على جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً لا يجيز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٢٧٨	المبدأ رقم (٢٦٠) : (١) لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في إستتباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته غير مقيد في ذلك بالقاعدة التي تفرض عليه ألا يبنى إقتناعه على وقائع لم تثبت بالطرق القانونية أو على وثائق لم تكن محل مناقشة الخصوم. (٢) للقاضي أن يعتمد على القرينة المستفادة من تحقيقات أجريت في غيبة الخصوم أو من محضر جمع إستدلالات أجرته الشرطة أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين ، ولا رقابة عليه فيما يستخلصه سائغاً.

٢٧٩	<p>المبدأ رقم (٢٦١) :</p> <p>(١) أنواع القرائن — من القرائن ما نص عليه الشارع ومنها ما استنبطه الفقهاء باجتهادهم ومنها ما يستنبطه القاضي من دلائل الحال وشواهد.</p> <p>(٢) القرينة القاطعة هي ما يستخلصه المشرع أو القاضي من أمر معلوم للدلالة على أمر مجهول ، وهي أمانة ظاهرة تفيد العلم عن طريق الاستنتاج بما لا يقبل شكاً أو احتمالاً ، وهي بهذه المثابة تغني عن المشاهدة .</p>
٢٧٩	<p>المبدأ رقم (٢٦٢) :</p> <p>محكمة الموضوع غير ملزمة بمناقشة كل كل قرينة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها.</p>
٢٨٠	<p>المبدأ رقم (٢٦٣) :</p> <p>جواز الإثبات بالقرائن القضائية في جميع الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود — تقدير تلك القرائن منوط بإطمئنان محكمة الموضوع — مبدأ الثبوت بالكتابة يجوز تكملة بشهادة الشهود كما يجوز تكملة بالقرائن القضائية حتى يكون له ما للكتابة من قوة في الإثبات .</p>
٢٨٠	<p>المبدأ رقم (٢٦٤) :</p> <p>القرائن المثبتة لصورية التصرف محل النزاع متى كانت قرائن استنبطتها المحكمة من الأوراق المقدمة في الدعوى وسائغة فلا يجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها.</p>
٢٨١	<p>المبدأ رقم (٢٦٥) :</p> <p>سلطة قاضي الموضوع في استنباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ومن مسلك الخصوم فيها.</p>
٢٨١	<p>المبدأ رقم (٢٦٦) :</p> <p>إستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وإطراح ما لا ترى الأخذ به منها يوجب أن تكون المحكمة قد أطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها.</p>

٢٨١	المبحث الرابع حجية الأمر المقضى به
٢٨٢	المبدأ رقم (٢٦٧) : يشترط لتمتع الحكم بالحجية أن يكون قد صدر فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلاً وسبباً.
٢٨٢	المبدأ رقم (٢٦٨) : وحدة المسألة فى الدعويين يوجب أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها بينهما إستقراراً مانعاً.
٢٨٢	المبدأ رقم (٢٦٩) : الأحكام التى تصدر من قاضى الأمور المستعجلة هى أحكام وقتية بطبيعتها ولا تكون لها حجية متى تغيرت ظروف الطلب.
٢٨٣	المبدأ رقم (٢٧٠) : القضاء فى طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه هو قضاء وقتى لا يحوز قوة الأمر المقضى.
٢٨٣	المبدأ رقم (٢٧١) : لا تقوم الحجية متى كان الخصمان فى الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما فى الدعوى التالية حتى ولو كان الحكم السابق صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة ، إذ لا يستفيد الخصم منه أو يضار به إلا إذا تدخل أو أدخل فى الدعوى وأصبح بذلك طرفاً فى هذا الحكم.
٢٨٤	المبدأ رقم (٢٧٢) : (١) حجية الأحكام التى تعنيها المادة ١٠١ من قانون الإثبات هى التى لا تسرى آثارها إلا فى حق من كان طرفاً فيها، ولا تمتد آثارها إلى الأغيار شأنها فى ذلك شأن العقود. (٢) الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية ليست كذلك ، لأن قضاء المحكمة الدستورية فى شأنها، وسواء كان متعلقاً بالعيوب الشكلية أو

	<p>الموضوعية ، إنما يحوز حجية مطلقة في مواجهة كافة، وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهي حجية تحول بذاتها المجادلة فيه أو السعى لنقضه من خلال إعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته.</p> <p>(٣) الدعوى الدستورية بطبيعتها من الدعاوى العينية ، والخصومة فيها قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور تحرياً لتطابقها معها إعلاء للشرعية الدستورية.</p> <p>(٤) لا يعتبر قضاء الحكم باستيفاء النص التشريعي المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها أو اتفاقه مع الأحكام الموضوعية في الدستور أو مرقفه منها، منصرفاً إلى من كان طرفاً في الخصومة الدستورية دون سواه، بل منسحباً إليه وإلى الأغيار كافة ، ومتعدياً إلى الدولة التي ألزمها الدستور في المادة ٦٥ منه بالخضوع للقانون.</p>
٢٨٥	<p>المبدأ رقم (٢٧٣) :</p> <p>المسألة الواحدة إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى أو بانتفائه فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم فيه في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن حق جزئي آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم.</p>
٢٨٦	<p>المبدأ رقم (٢٧٤) :</p> <p>يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها الاتحاد في الخصوم وفي المحل وفي السبب — القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضي هي من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراس من توسيع مداها منعا للأضرار التي قد تترتب علي هذا التوسع.</p>
٢٨٦	<p>المبدأ رقم (٢٧٥) :</p> <p>الحكم الجنائي تقتصر حجيته أمام المحكمة المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضرورياً لقيامه وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين</p>

	<p>الخطأ والضرر، ومن ثم فإن استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقرير مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة إذ أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من الجنى عليه أو نفيها لا يؤثر إلا في تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى.</p>
٢٨٧	<p>المبدأ رقم (٢٧٦) :</p> <p>قضاء الحكم الجنائي ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ في جانبه لأن الحادث مرجعه خطأ المجنى عليه — ما تطرق إليه الحكم من تقرير خطأ المجنى عليه يكون تزيدياً غير لازم لحمل قضائه وبالتالي لا يحوز حجية أمام المحاكم المدنية.</p>
٢٨٨	<p>المبدأ رقم (٢٧٧) :</p> <p>للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها.</p>
٢٨٩	<p>المبدأ رقم (٢٧٨) :</p> <p>الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها في نظر النزاع هو حكم معدوم الحجية لصدوره في غير خصومه ، ولا تكون له حجية أو قوة الأمر المقضى ، ولا يلزم الطعن فيه أو رفع دعوى بطلان أصلية ، بل يكفي إنكاره والتمسك بعدم وجوده في أى دعوى يراد التمسك فيها بحجية هذا الحكم.</p>
٢٩٠	<p>المبحث الخامس</p> <p>الإقرار</p>
٢٩٣	<p>المبدأ رقم (٢٧٩) :</p> <p>الإقرار القضائي مسألة موضوعية متروك تقديرها لمحكمة الموضوع، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه.</p>

٢٩٣	المبدأ رقم (٢٨٠) : الإقرار الموصوف غير القابل للتجزئة ، والإقرار المركب القابل للتجزئة.
٢٩٤	المبدأ رقم (٢٨١) : الأقوال الصادرة من أحد الخصوم أمام الخبير المنتدب في دعوى غير الدعوى المنظورة هي من قبيل الإقرار غير القضائي - أثر ذلك : جواز تجزئتها.
٢٩٤	المبدأ رقم (٢٨٢) : قوة الإقرار القضائي في الإثبات مقصورة على الدعوى التي صدر فيها فإذا تمسك به الخصم المقر له أو الغير في دعوى أخرى تالية كان الإقرار بالنسبة إلى هذه الدعوى الأخرى إقراراً غير قضائي فلا يعتبر حجة قاطعة على المقر بل يكون خاضعاً لتقرير محكمة الموضوع.
٢٩٤	المبدأ رقم (٢٨٣) : الإقرار غير القضائي يترك تقديره إلى محكمة الموضوع فإذا رأت عدم الأخذ به وجب عليها أن تبين الأسباب التي دعتها إلى ذلك.
٢٩٥	المبدأ رقم (٢٨٤) : الإقرار القضائي هو إقرار الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك أثناء سير الدعوى - تحصيل توافر الأركان اللازمة لإعتبار الإقرار الصادر من أحد الخصوم إقراراً قضائياً ملزماً له هو من الأمور التي يخالطها واقع مما يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع.
٢٩٥	المبدأ رقم (٢٨٥) : الإقرار غير القضائي هو ما يصدر عن الخصم في غير مجلس القضاء - وهو يخضع لتقدير قاضي الموضوع الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر وله أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوتاً بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ أصلاً .

٢٩٦	<p>المبدأ رقم (٢٨٦) :</p> <p>(١) الإقرار القضائي وهو إقرار الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما يبنى عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة.</p> <p>(٢) الإقرار المركب هو ما قد يضاف إلى الإقرار من شق آخر يكمل الإقرار بالواقعة أو يشل دلالة هذا الإقرار ويكون غير منفك في صدوره، ويعتبر الشق المضاف غير منفك عن جملة الإقرار بحيث يعتبر حجة بأسره ، لا جزء منه فحسب.</p>
٢٩٧	<p>المبدأ رقم (٢٨٧) :</p> <p>الإقرار القضائي بإعتباره حجة قاطعة على المقر هو الإقرار الصادر أمام القضاء أما الإقرار في غير مجلس القضاء فيخضع في تقدير قوته في الإثبات لمحكمة الموضوع.</p>
٢٩٧	<p>المبدأ رقم (٢٨٨) :</p> <p>الإقرار الوارد في إحدى الشكاوى الإدارية يعد إقراراً غير قضائي – للقاضي أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة .</p>
٢٩٧	<p>المبدأ رقم (٢٨٩) :</p> <p>الإقرار الذي يصدر في دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الإقرار لا يعتبر إقراراً قضائياً – أثر ذلك.</p>
٢٩٨	<p>المبدأ رقم (٢٩٠) :</p> <p>إذا كان الخصم حاضراً بشخصه وبأمر محاميه الإقرار دون إعتراض منه أعتبر الإقرار صادر من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامي لا يبيح له ذلك – أساس ذلك.</p>
٢٩٨	<p>المبدأ رقم (٢٩١) :</p> <p>الإقرار القضائي قد يكون شفويّاً يبيده الخصم من نفسه أمام القضاء أو يكون كتابة في مذكرة مقدمة منه أثناء سير الدعوى.</p>
٢٩٨	<p>المبدأ رقم (٢٩٢) :</p> <p>الإقرار عمل قانوني يشترط فيه الإرادة – يجب أن يدرك المقر مرمى</p>

٢٩٩	إقراره وأن يقصد به إلزام نفسه بمقتضاه ، وأن يكون مبصراً أنه سيتخذ حجة عليه ، وأن خصمه سيعفى بموجب من تقديم أي دليل. المبدأ رقم (٢٩٣) :
٢٩٩	حجية الإقرار قاصرة على المقر فلا تتعداه إلى ورثته بصفتهم خلفاً عاماً ولا يحتج به على الغير . المبحث السادس استجواب الخصوم
٣٠٠	المبدأ رقم (٢٩٤) : (١) لا يجوز قانوناً إستجواب من ليس خصماً في الدعوى كما لا يجوز للخصم المقرر إستجوابه أن ينيب عنه في الإجابة على الإستجواب شخصاً آخر. (٢) أما من لم يكن خصماً في الدعوى فإنه لا يجوز للمحكمة أن تسمع أقواله إلا بإعتباره شاهداً بعد أدائه اليمين وبعد صدور حكم منها بالتحقيق.
٣٠١	المبدأ رقم (٢٩٥) : مدى جواز اعتبار أقوال أحد الخصوم في محضر الاستجواب دليلاً ضد خصمه.
٣٠١	المبدأ رقم (٢٩٦) : من حق الخصم أن يطلب إستجواب خصمه إلا أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابته إلى طلبه لأنه من الرخص المخولة لها.
٣٠١	المبدأ رقم (٢٩٧) : إستجواب الخصوم طريق من طرق تحقيق الدعوى شرع لإستجلاء بعض عناصر ووقائع المنازعة المرددة في الخصومة توصلأ إلى معرفة وجه الحق فيها وليس وسيلة للتحقق من صحة الإدعاء بوفاء أحد الخصوم.
٣٠٢	المبدأ رقم (٢٩٨) : الإقرار يجعل طلب الاستجواب غير منتج.

٣٠٢	<p>المبدأ رقم (٢٩٩) :</p> <p>استجواب أحد الخصوم في الدعوى أو ندب خبير فيها هو من الرخص المخولة لقاضى الموضوع.</p>
٣٠٣	<p>المبدأ رقم (٣٠٠) :</p> <p>للمحكمة أن تلتفت عن الاستجابة لطلب إستجواب الخصم متى وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفى لتكوين عقيدتها.</p>
٣٠٣	<p>المبدأ رقم (٣٠١) :</p> <p>(١) لمحكمة الموضوع أن تأمر بحضور الخصم لإستجوابه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم بإعتبار أن الإستجواب طريق من طرق تحقيق الدعوى تستهدف به المحكمة تمكينها من تلمس الحقيقة الموصلة لإثبات الحق فى الدعوى.</p> <p>(٢) إذا تخلف الخصم عن الحضور للإستجواب بغير عذر مقبول أو إمتنع عن الإجابة بغير مبرر قانونى جاز للمحكمة أن تقضى فى الدعوى دون ما حاجة أن يطلب الخصوم العدول عن حكم الإستجواب.</p>
٣٠٤	<p>المبدأ رقم (٣٠٢) :</p> <p>يشترط فى الإستجواب ، بإعتباره تصرفاً قانونياً ، أن يكون صادراً ممن له أهلية التصرف فى الحق محل الإستجواب ، إلا أن تحصيل الأركان اللازمة له هو من الأمور التى يخالطها واقع مما يترك تحصيله لمحكمة الموضوع.</p>
٣٠٤	<p>المبدأ رقم (٣٠٣) :</p> <p>إستجواب الخصوم طريق من طرق تحقيق الدعوى شرع لاستجلاء بعض عناصرها ووقائع المنازعة المرددة فيها توصلأ إلى معرفة وجه الحق فيها - لمحكمة الموضوع رفض طلب إستجواب الخصم بإعتبار أنه من الرخص المخولة لها، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون رفضها لهذا الطلب قائم على إعتبارات سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق.</p>

٣٠٥	المبدأ رقم (٣٠٤) : شروط الاستجواب وأركانه — لا يقبل التحدى بعدم توافر هذه الأركان، ومنها أهلية التصرف فى الحق ، لأول مرة أمام محكمة النقض.
٣٠٥	المبدأ رقم (٣٠٥) : لا يجوز قانوناً إستجواب من ليس خصماً فى الدعوى كما لا يجوز للخصم المقرر إستجوابه أن ينبى عنه فى الإجابة على الإستجواب شخصاً آخر .
٣٠٦	المبدأ رقم (٣٠٦) : جزاء تخلف الخصم عن الحضور للإستجواب بغير عذر مقبول هو جواز قبول الإسكت بشهادة الشهود والقرائن فى الأحوال التى ما كان يجوز فيها ذلك.
٣٠٦	المبدأ رقم (٣٠٧) : تخلف الخصم عن الحضور للإستجواب بغير عذر مقبول أو إمتناعه عن الإجابة بغير مبرر يجيز للمحكمة قبول الإثبات بشهادة الشهود والقرائن فى الأحوال التى ما كان يجوز فيها ذلك ومجال إعمال ذلك يكون مقصوراً على بقاء حكم الإستجواب قائماً.
٣٠٧	المبحث السابع اليمين
٣١١	المبدأ رقم (٣٠٨) : اليمين الحاسمة ملك الخصم لا ملك القاضى ، ومن ثم يكون متعيناً على القاضى أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان له أن طالبها متعسف فى هذا الطلب.
٣١١	المبدأ رقم (٣٠٩) : منازعة الخصم فى اليمين الموجهة إليه بأن الواقعة المنطبق عليها اليمين لا تتعلق بشخصه يوجب على المحكمة أن تفصل فى منازعته وأن توجه إليه اليمين على مقتضى ما تنتهى إليه.

٣١٢	<p>المبدأ رقم (٣١٠) :</p> <p>اليمين الحاسمة — لمحكمة الموضوع السلطة في إستخلاص كيدية اليمين على أن يقيم إستخلاصها على إعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه.</p>
٣١٢	<p>المبدأ رقم (٣١١) :</p> <p>(١) اليمين الحاسمة كما وردت في المادة ١١٤ وما بعدها من قانون الإثبات هي التي يوجهها أحد الخصمين إلى الآخر ليحسم بها النزاع وتكون عند عجز الخصم عن الإثبات فيحتكم إلى ضمير الخصم الآخر طالما أعوزه الدليل وهي وسيلة للإعفاء من الإثبات.</p> <p>(٢) اليمين الحاسمة وسيلة مستبعدة تماماً أمام القضاء الإداري لإعتبارات تتعلق بالنظام العام وبطبيعة الدعوى الإدارية التي تقوم بين طرفين أحدهما الإدارة التي تتصرف بغرض تحقيق المصلحة العامة بمعرفة موظفيها وهو ما يمنع توجيه اليمين الحاسمة إلى موظفيها أمام القضاء الإداري.</p> <p>(٣) سريان هذه القاعدة من باب أولى إذا كان الخصم هو أحد قضاة المحكمة أو كان مفوضاً أمام المحكمة حيث يعتبر عضواً مكماً للمحكمة يأخذ حكم أعضائها وهم لا يكون لهم إستقلال ذاتي حتى يمكن توجيه اليمين الحاسمة إلى أحدهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بولاية المحكمة عند إصدارها أحكامها .</p>
٣١٣	<p>المبدأ رقم (٣١٢) :</p> <p>سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص كيدية اليمين — وجوب قيام إستخلاصها على إعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه.</p>
٣١٤	<p>المبدأ رقم (٣١٣) :</p> <p>حالات نكول المكلف بحلف اليمين.</p>
٣١٤	<p>المبدأ رقم (٣١٤) :</p> <p>مناط السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع في إستخلاص كيدية اليمين الحاسمة ومنع توجيهها ، أو إستخلاص عدم جدية الدفع بالجهالة</p>

٣١٥	<p>ورفضه دون تحقيق صحة التوقيع المنسوب للمورث ، أن يكون هذا الإستخلاص سائغاً وله أصل ثابت في وقائع الدعوى ومستنداتها.</p> <p>المبدأ رقم (٣١٥) :</p>
٣١٥	<p>اليمين الحاسمة ملك للخصم له أن يوجهها متى توافرت شروطها ولو كان هناك سبيل آخر للإثبات ويتعين على القاضى أن يجيب طلب توجيهها إلا إذا بان له أن طالبها متعسف في طلبها.</p> <p>المبدأ رقم (٣١٦) :</p>
٣١٦	<p>اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضى الذى يتعين عليه ان يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها - شرط الاستجابة عدم التعسف.</p> <p>المبدأ رقم (٣١٧) :</p>
٣١٦	<p>(١) لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فى واقعة مخالفة للنظام العام.</p> <p>(٢) عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيساً على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلاً على ارتكاب الجريمة ولا يجوز إحراج مركز الخصم وتحليفه مدنياً على ما لا يجوز التحليف عليه جنائياً.</p> <p>المبدأ رقم (٣١٨) :</p>
٣١٧	<p>لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلاً على ارتكاب الجريمة.</p> <p>المبدأ رقم (٣١٩) :</p>
٣١٨	<p>لا يجوز لمن يوجه اليمين أن يردّها أو يرجع فى ذلك متى قبل خصمه أن يحلف - أحقية الخصم الذى يوجه اليمين إلى خصمه فى أن يعدل عن ذلك إلى أن يقبل خصمه الحلف ، ولا يسقط حق الرجوع إلا إذا أعلن الخصم الذى وجهت إليه اليمين إنه مستعد للحلف.</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٠) :</p>
٣١٨	<p>أحقية من وجه اليمين أوردّها فى أن يعدل عن ذلك ما دام خصمه لم يعلن أنه قبل أن يحلف اليمين وإلا سقط حقه فى الرجوع.</p> <p>المبدأ رقم (٣٢١) :</p>
٣١٨	<p>الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة له قوة الشئ المقضى فيه.</p>

	المبدأ رقم (٣٢٢) :
	حلف من وجهت إليه اليمين الحاسمة يحسم النزاع فيما إنصبت عليه ويكون مضمونها حجة ملزمة للقاضي.
٣١٨	المبدأ رقم (٣٢٣) :
	اليمين هي إشهد الله عز وجل على قول الحق ، وقد تكون قضائية تؤدي في مجلس القضاء أو غير قضائية تحلف في غير مجلس القضاء بإتفاق الطرفين - تعتبر اليمين غير القضائية نوعاً من التعاقد يخضع في إثباته للقواعد العامة ، أما حلفها ، فهي واقعة مادية تثبت بالبينّة والقرائن إذ هي تؤدي أمام المتفق على الحلف أمامهم ، ومتى تم حلفها من أهل لها ، ترتبت عليها جميع آثار اليمين القضائية متى حسم النزاع بها.
٣١٩	المبدأ رقم (٣٢٤) :
	يجب أن يتوافر فيمن يوجه إليه اليمين الحاسمة أهلية التصرف في الحق موضوع اليمين وقت أدائها - مناط عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة أن يكون توجيهها أو حلفها أو النكول عنها مطابقاً للقانون.
٣١٩	المبدأ رقم (٣٢٥) :
	مناط جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على النكول عن اليمين.
٣٢٠	المبدأ رقم (٣٢٦) :
	مناط عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة.
٣٢٠	المبدأ رقم (٣٢٧) :
	شرط توجيه اليمين المتممة هو أن يكون لدى كل من الطرفين مبدأ ثبوت لا يرقى إلى مرتبة الدليل الكامل.
٣٢٠	المبدأ رقم (٣٢٨) :
	اليمين المتممة ليست إلا إجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه رغبة منه في تحري الحقيقة وكانت هذه اليمين لا تحسم النزاع فإن القاضي ،

٣٢١	<p>من بعد توجيه هذا اليمين، يكون مطلق الخيار أن يقضى على أساس اليمين التي أدبت أو على أساس عناصر إثبات أخرى إجمعت له قبل حلف هذه اليمين أو بعد حلفها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٢٩) :</p>
٣٢١	<p>لا يشترط في الدليل الناقص الذى يكمل باليمين المتممة أن يكون كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة بل يصح أن يكون بينة أو قرائن يرى فيها القاضى مجرد مبدأ ثبوت عادى وإن كان يجعل الإدعاء قريب الاحتمال إلا أنه غير كاف بمجرد تكوين دليل كامل يقنعه فيستكمله باليمين المتممة ومن ثم فلا تثريب على محكمة الاستئناف إذا هي عمدت إلى تكملة القرائن التي تجمعت لديها باليمين المتممة وإذا هي رأت بعد حلف هذه اليمين أن الدليل قد إكتمل لديها على إنقضاء الدين.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٠) :</p>
٣٢١	<p>اليمين المتممة دليل تكملى ذو قوة محدودة.</p> <p>المبدأ رقم (٣٣١) :</p>
٣٢١	<p>توجيه اليمين المتممة هو من الرخص القانونية التي تستعملها المحكمة إن شاعت بلا إلزام عليها فى ذلك ولو تحققت شروط الحق فى توجيهها .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٢) :</p>
٣٢٢	<p>حالات النكول عن حلف اليمين — يجب فى حالة صدور حكم اليمين فى غيبة المكلف بالحلف أن يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر إعلانا صحيحا أما إذا لم يتم إعلانه بتلك الجلسة فإنه لا يصح الحكم عليه على اعتبار أنه ناكل عن اليمين .</p> <p>المبدأ رقم (٣٣٣) :</p>
٣٢٢	<p>وجوب إعلان منطوق الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات وتاريخ إجراءاتها إلى من لم يحضر جلسة النطق بها وإلا كان العمل باطلاً — لا يعتد بعلم الخصم بصدور الحكم بثبوت إطلاعه عليه أو بأى طريق آخر خلاف الاعلان.</p>

٣٢٢	<p>المبدأ رقم (٣٣٤) :</p> <p>أحوال وأحكام النكول عن إداء اليمين الحاسمة.</p>
٣٢٣	<p>المبدأ رقم (٣٣٥) :</p> <p>(١) المحكمة إذا حكمت بتحليف اليمين فهي تقتصر على مجرد الحكم بذلك مع بيان صيغة السؤال المراد التحليف عليه ، ثم تترك لمن يهمله من الأخصام أن يسعى في تنفيذ هذا الحكم بإعلانه لخصمه وتحديد الجلسة لذلك . أما أن تحدد المحكمة من تلقاء نفسها ميعاداً لحلف اليمين أمامها ، أو أن تعتبر نطقها بالحكم إعلاناً للخصوم بالجلسة التي تحددها للحلف ، فهذا خارج عما هو مفهوم من مجموع المادتين ومن نظام الإجراءات التي يريد الشارع بحسب الأصل إتباعه في مسألة الحكم باليمين وفي تنفيذ هذا الحكم.</p> <p>(٢) المحكمة ليست ممنوعة من أن تحدد من تلقاء نفسها جلسة لحلف اليمين أو أن تعتبر النطق بحكمها إعلاناً للخصوم ، ويمكنها عند عدم حضور من عليه اليمين في الميعاد المحدد أن تعتبره ناكلاً ، ولها أن تحدد جلسة للحلف ، ولكن على شرط أن تكون بعيدة بعداً يسمح بإعلان حكمها للخصم في محل إقامته الأصلي مع مراعاة مواعيد التكليف بالحضور ومواعيد المسافة ، وعلى المحكمة التأكد في اليوم المحدد للحلف أن الإعلان قد حصل صحيحاً وروعية فيه المواعيد ، ولها عند تحديد الجلسة أن تعتبر حكمها إعلاناً للخصوم ، وذلك في صورة ما إذا كان ثابتاً بمحضر الجلسة أو بالحكم أن المكلف باليمين حاضراً شخصياً وقت النطق به . وفي هذه الحالة تكون الجلسة التي تحددها وتعلنها إليه في حكمها مستوفية لميعاد التكليف بالحضور ما لم يقبل المكلف الحلف في ميعاد أقصر ويكون قبوله هذا مدوناً بمحضر الجلسة.</p>
٣٢٥	<p>المبدأ رقم (٣٣٦) :</p> <p>يجب في حالة صدور حكم اليمين في غيبة المكلف بالحلف أن يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر إعلاناً صحيحاً أما إذا لم يتم</p>

	إعلانه بتلك الجلسة فإنه لا يصح الحكم عليه على اعتبار أنه ناكل عن اليمين .
٣٢٥	المبدأ رقم (٣٣٧) : استقلال قاضى الموضوع بتقدير قيام العذر فى التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلف اليمين.
٣٢٥	المبدأ رقم (٣٣٨) : سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص كيدية اليمين وفي تقدير قيام العذر فى التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلف اليمين.
٣٢٦	المبدأ رقم (٣٣٩) : اليمين الحاسمة لا يجوز أن توجه إلا فى واقعة قانونية لا فى مسألة قانونية - تطبيق.
٣٢٦	المبدأ رقم (٣٤٠) : عدم توقيع الحالف على محضر الحلف لا يبطل إجراءات حلفها.
٣٢٧	المبحث الثامن المعاينة
٣٢٨	المبدأ رقم (٣٤١) : كل ما يثبت للمحكمة بالمعاينة يعتبر دليلاً قائماً فى الدعوى يتحتم عليها أن تقول كلمتها فيه.
٣٢٨	المبدأ رقم (٣٤٢) : طلب الإنتقال إلى محل النزاع للمعاينة هو من الرخص القانونية لمحكمة الموضوع.
٣٢٩	المبدأ رقم (٣٤٣) : إنتقال المحكمة لمعاينة المتنازع فيه هو من الرخص القانونية المخولة لها ، ويجوز القيام به من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وهى صاحبة السلطة فى تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه.
٣٢٩	المبدأ رقم (٣٤٤) : المقصود بعمل الخبرة المحظور بمقتضى نص المادة ١٤٦ هو العمل

٣٣٠	<p>الذى تولاه القاضى فى غيبة من الدعوى التى ينظرها أو يشترك فى الحكم فيها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٥) :</p>
٣٣٠	<p>المقصود بعمل الخبرة المحظورة بالمادة ١٤٦ مرافعات هو العمل الذى يتولاه القاضى فى غيبة الدعوى التى ينظرها أو يشترك فى الحكم فيها - لا ينصرف هذا الحظر إلى الأعمال التى تعتبر من صميم عمل المحكمة التى تتولاها أصلاً بنفسها أو عن طريق نذب بعض أعضائها.</p>
٣٣٠	<p>المبحث التاسع</p> <p>الخبرة</p>
٣٣٣	<p>المبدأ رقم (٣٤٦) :</p> <p>المحكمة ليست ملزمة قانوناً بإجابة طلب تعيين خبير إلا فى الحالات التى أوجب فيها القانون الإستعانة بخبير - مثال : الأحوال المنصوص عليها فى المواد ٣٠ مرافعات و ٣٦٣ و ٤٥٢ مدنى.</p>
٣٣٣	<p>المبدأ رقم (٣٤٧) :</p> <p>(١) وجوب اشتراك جميع الخبراء الذين ندبتهم المحكمة فى الأعمال التى تقتضيها المأمورية المعهود إليهم بها ، وكذلك فى المداولة وتكوين الرأى .</p> <p>(٢) إنفراد خبيران بالمداولة ووضع التقرير وإمتناع ثالثهما عن الإشتراك معهما يجعل التقرير المقدم منهما باطلاً ويمتنع على المحكمة الأخذ به .</p> <p>(٣) لا يجوز تبريراً للإعتماد على التقرير الباطل القول بأن الأمر مرده إلى أن المحكمة لها الرأى الأعلى فى تقدير نتيجة بحوث الخبراء فى المسائل المتنازع عليها - سلطة المحكمة فى تقدير آراء الخبراء محلها أن تكون هذه الآراء قدمت لها فى تقرير صحيح .</p>
٣٣٤	<p>المبدأ رقم (٣٤٨) :</p> <p>تعيين الخبير فى الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع ، فله</p>

٣٣٥	<p>وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة له.</p> <p>المبدأ رقم (٣٤٩) :</p>
٣٣٥	<p>ما يجوز فيه اللجوء إلى الخبرة — يجوز للقاضي أن يستعين بالخبراء في المسائل التي تستلزم الفصل فيها إستيعاب النقاط الفنية التي لا تشملها معارفة والوقائع المادية التي قد يشق عليه الوصول إليها دون المسائل القانونية التي يفترض فيه العلم بها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٥٠) :</p>
٣٣٥	<p>لا يجوز للمحكمة أن تقضى في المسائل العلمية إلا بعد تبيان المصدر الذي إشتقت منه ما قررته.</p> <p>المبدأ رقم (٣٥١) :</p>
٣٣٥	<p>جواز استعانة القاضي بالخبراء في المسائل التي تستلزم الفصل فيها إستيعاب النقاط الفنية التي لا تشملها معارفة والوقائع المادية التي قد يشق عليه الوصول إليها دون المسائل القانونية التي يفترض فيه العلم بها.</p> <p>المبدأ رقم (٣٥٢) :</p>
٣٣٦	<p>تعيين الخبراء وإيدالهم — تعيين الخبير إبتداء يكون بمقتضى حكم قضائي ، وكذلك إيدال الخبير الذي يتأخر دون مبرر عن إيداع تقريره في الأجل المحدد . أما الخبير الذي يطلب إعفاءه من أداء المأمورية فإن إيداله لا يستلزم صدور حكم به من المحكمة بل يجوز التقرير به من رئيس الدائرة التي عينته أو القاضي الذي عينه .</p> <p>المبدأ رقم (٣٥٣) :</p>
٣٣٧	<p>تعيين الخبراء رخصة مخولة لقاضي الموضوع.</p> <p>المبدأ رقم (٣٥٤) :</p>
٣٣٧	<p>مكتب خبراء وزارة العدل الذي يتم ندبه هو الخبير في الدعوى، فلا عليه إذا ما تبين بسبب جسامة المأمورية وتشعب أعمالها وحسب نظامه الداخلي أن يعهد بها إلى خبيرين أو أكثر ولو كان عددهم</p>

	زوجياً دون أن يكون بذلك قد جاوزت القيد الوارد بالمادة ١٣٥ من قانون الإثبات.
٣٣٨	المبدأ رقم (٣٥٥) : ندب المحكمة لثلاثة خبراء يوجب أن يشتركوا جميعاً في الأعمال التي تقتضيها المأمورية المعهود إليهم بها وأن يشتركوا أيضاً في المداولة وتكوين الرأي فإذا ثبت أنهم لم يشتركوا معاً في تلك الأعمال أو في المداولة وتكوين الرأي كان التقرير باطلاً.
٣٣٨	المبدأ رقم (٣٥٦) : لا يجوز للمحكمة أن تقضى بشطب الدعوى إذا كانت قد أصدرت حكماً فيها بندب خبير وسددت الأمانة.
٣٣٩	المبدأ رقم (٣٥٧) : لا بطلان على تخطي قاضى الموضوع خبراء الجدول إلى غيرهم دون أن يفصح فى حكمه عن الأسباب الدافعة لهذا التجاوز لأنه بسلوكه هذه السبيل يكون قد شفى عن أنه لا يرتاح إلى من تم تخطيه وأنه يطمئن إلى من صار ندبه .
٣٣٩	المبدأ رقم (٣٥٨) : الموازنة بين الآراء الفقهية لإختيار أحدهما فهذا من صميم واجب القاضى لا يجوز التخلّى عنه لغيره .
٣٣٩	المبدأ رقم (٣٥٩) : (١) إذا لم تستنفذ المحكمة كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع فى الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه. (٢) إذا رأت المحكمة عدم الأخذ بتقديرات المأمورية لأرباح الطاعن ورأس ماله الحقيقى المستثمر ، ورأت أن تستعين بخبير لفحصها ، فعليها عند عجز الطاعن عن دفع أمانة الخبير ، أن تقوم هى بفحص المستندات المقدمة فى الدعوى لتتبين مدى صحتها وتراجع تقديرات المأمورية للأرباح ولرأس المال الحقيقى المستثمر لمعرفة العناصر

٣٤٠	والأسس التي بنيت عليها ومدى مطابقتها للواقع دون أن تسلم بها كما هي بدعوى عدم دفع الطاعن للأمانة.
٣٤١	<p>المبدأ رقم (٣٦٠) :</p> <p>العبرة هي بحقيقة الواقع لا بما يضيفه الحكم من وصف على الخبير الذي ناط به أداء المأمورية.</p>
٣٤٢	<p>المبدأ رقم (٣٦١) :</p> <p>(١) وجوب حلف الخبير الذي لا يكون اسمه مقيداً بجدول الخبراء اليمين أمام القاضي المختص قبل مباشرته المأمورية التي ندب لها .</p> <p>(٢) بطلان ما يقوم به الخبير من عمل متى تخلف عن أداء اليمين .</p> <p>(٣) حلف اليمين من جانب الخبير وإن كان مقررراً لصالح الخصوم جميعاً إلا إنه إجراء غير متعلق بالنظام العام ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به إذا جاوزه صراحة أو ضمناً ، ومن قبيل الإجازة الضمنية الرد على تقرير الخبير بما يفيد إعتباره صحيحاً عملاً بالقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون المرافعات.</p>
٣٤٢	<p>المبدأ رقم (٣٦٢) :</p> <p>رد الخبير يتعين أن يتم بالإجراءات التي حددها القانون.</p>
٣٤٢	<p>المبدأ رقم (٣٦٣) :</p> <p>إذا بدا لأحد خصوم الدعوى إعتراض على شخص الخبير أو على عمله فعليه أن يثبت هذا الإعتراض عند مباشرة الخبير عمله فإن فاته ذلك فعليه أن يبديه لدى محكمة الموضوع.</p>
٣٤٢	<p>المبدأ رقم (٣٦٤) :</p> <p>رد الخبراء — المحكمة أو القاضي الذي عين الخبير هو الذي يختص بالنظر في طلب رده بإعتبار أن هذا الطلب من المسائل التي تعترض سير الخصومة.</p>
٣٤٣	<p>المبدأ رقم (٣٦٥) :</p> <p>(١) على الخبير دعوة الخصوم إلى الإجتماع الأول الذي يعينه</p>

	<p>للشروع فى العمل ، وهذا إجراء جوهري لا بد من حصوله لتمكين الخصوم من حضور عمل الخبير والدفاع عن مصلحتهم عند قيامه بما عهدت به المحكمة إليه تنويراً لها ، فأغفاله يكون جزاؤه بطلان عمل الخبير لإخلاله بحق الدفاع الواجبة صيانته فى جميع مراحل الدعوى.</p> <p>(٢) تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الأول يكفى طوال مدة المأمورية ما دام العمل فيها مستمراً لم ينقطع ، وعليهم هم أن يتتبعوا سير العمل ، وفى هذه الحالة يكون للخبير أن يباشر عمله ولو فى غيبتهم .</p>
٣٤٤	<p>المبدأ رقم (٣٦٦) :</p> <p>تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الأول يكفى طوال مدة المأمورية ما دام العمل مستمراً لم ينقطع.</p>
٣٤٤	<p>المبدأ رقم (٣٦٧) :</p> <p>المواعيد المحددة بدعوة الخبير الخصوم أمامه لبدء عمله هى مواعيد تنظيمية لا يترتب البطلان على عدم إتباعها.</p>
٣٤٤	<p>المبدأ رقم (٣٦٨) :</p> <p>عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان تقرير الخبير لعدم الإخطار بإيداعه ، يترتب عليه عدم قبول إيداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.</p>
٣٤٥	<p>المبدأ رقم (٣٦٩) :</p> <p>بطلان عمل الخبير إذا لم يقم بدعوة الخصوم بكتب مسجله يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته.</p>
٣٤٥	<p>المبدأ رقم (٣٧٠) :</p> <p>تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن وإعتراضات، مرجعه إلى محكمة الموضوع، التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير.</p>
٣٤٦	<p>المبدأ رقم (٣٧١) :</p> <p>على الخبير دعوة الخصوم للحضور أمامه فى الميعاد المحدد للبدء فى</p>

	مباشرة مأموريته ووسيلة الدعوة هي كتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته - الأثر المترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير - دعوة الخصوم إجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور لدى الخبير والدفاع عن صوالحهم أمامه تتويها للدعوى.
٣٤٧	المبدأ رقم (٣٧٢) : دعوة الخصوم للحضور أمام الخبير وأثر عدم حصولها.
٣٤٧	المبدأ رقم (٣٧٣) : تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الأول يكفي طوال مدة المأمورية ما دام العمل فيها مستمراً لم ينقطع وعليهم هم أن يتتبعوا سير العمل وفي هذه الحالة يكون للخبير أن يباشر عمله ولو في غيبتهم .
٣٤٧	المبدأ رقم (٣٧٤) : تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الأول يكفي طوال مدة المأمورية ما دام العمل مستمراً لم ينقطع.
٣٤٨	المبدأ رقم (٣٧٥) : (١) لجوء المحكمة إلى أرباب الخبرة لتكليفهم ببحث عمل من الأعمال وإبداء رأيهم فيه والتصريح لهم بسماع شهود - معول المحكمة الأول يكون على البحث الشخصي الذي يقوم به الخبير ليصل فيه بحسب إستعداده وكفاءته الخاصة إلى إستخراج الحقيقة التي يستعين القاضي به على كشفها. (٢) سماع الخبير الشهود فليس لذاته مقصوداً للقاضي ، وإنما هو أمر يحصل من باب إعانة الخبير على القيام ببحثه الشخصي الذي قد يصادف أموراً ثانوية لا يستطيع إستخراج حقائقها من مجرد الماديات التي يعالج بحثها فيضطر إلى التحري عما تعيه صدور الناس من المعلومات ليثبت الحقيقة التي يظنها الواقعية أو ليرجح بين حقيقة وأخرى مما تفيده إياه الماديات ، ومعوله في كل حال إنما يكون على

<p>٣٤٩</p>	<p>الماديات التي يبحثها بشخصه - تطبيق.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٦) :</p> <p>(١) مأمورية الخبير هي التوصل بخبرته وبحثه إلى الحقيقة الواقعية أو الفنية المطلوب الكشف عنها</p> <p>(٢) ما تأذن به المحكمة للخبير من مناقشة شهود الخصوم أو من يرى هو سماع أقوالهم دون حلف يمين عملاً بالمادة ١٤٨ من قانون الإثبات ، فلا يعد تحقيقاً قضائياً ولا تفويضاً به من المحكمة يلزم الخبير بالقيام به .</p> <p>(٣) سماع الخبير للشهود هو مجرد تصريح يرخص له أن يستهدى بهذه المناقشة في أداء مهمته ولا تثريب عليه إن هو لم يلجأ إلى الاستعانة بهذا الإجراء ، وعلى من يرى من الخصوم ضرورة سماع الشهود كوسيلة لإثبات إدعائه ، أن يطلب من المحكمة إحالة الدعوى للتحقيق .</p>
<p>٣٤٩</p>	<p>المبدأ رقم (٣٧٧) :</p> <p>(١) التحقيق الذي يصلح إتخاذه سنداً أساسياً للحكم هو الذي يجرى وفقاً للأحكام التي رسمها القانون لشهادة الشهود في المادة ٦٨ وما بعدها من قانون الإثبات بأن يحصل التحقيق أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاضى تندبه لذلك وبأن يحلف الشاهد اليمين إلى غير ذلك من الضمانات المختلفة التي تكفل حسن سير التحقيق توصلأ إلى الحقيقة.</p> <p>(٢) ما يجريه الخبير من سماع شهود بناء على ترخيص من المحكمة لا يعد تحقيقاً بالمعنى المقصود إذ هو إجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدف به الخبير أداء المهمة ولا يجوز الإعتماد على أقوال الشهود أمام الخبير إلا باعتبارها مجرد قرينة قضائية لا تصلح وحدها لإقامة الحكم عليها إنما يتعين أن تكون مضافة إلى قرائن أخرى بحيث تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي إنتهت إليها المحكمة .</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٨) :</p> <p>بطلان تقرير الخبير المعين في الدعوى بناء على أنه قدر ريع</p>

٣٥١	<p>الأطيان دون أن يعاينها لا يمنع محكمة الموضوع ، عند نظر الدعوى من جديد ، من الإستناد إلى ما أثبتته هذا الخبير في محاضر أعماله متعلقاً بأوراق الخصوم وما رآه في أمر آخر لم يكن تقريره معيباً فيه.</p> <p>المبدأ رقم (٣٧٩) :</p>
٣٥١	<p>لا تثريب على عمل الخبير إن هو تناول بالبحث ما قدمه الطرفان من مستندات ودفاتر ومن بينها دفتر أوراق القبض الذي تبين له أنه مكمل لدفتر الحساب الجارى فيما يتعلق بالأوراق التجارية المقيدة بهذا الحساب.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٠) :</p>
٣٥٢	<p>وجوب مباشرة الخبير مأموريته بين خصوم ممثلين في الدعوى وذلك تمكيناً لهم من إيداء دفاعهم وتحقيق الغرض من إجراء الإثبات.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨١) :</p>
٣٥٢	<p>الأصل في الإجراءات الصحة - قيام الخبير بإخطار الخصوم بالحضور - الخبير غير ملزم بإرفاق صور الإخطارات.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٢) :</p>
٣٥٣	<p>سلطة المحكمة في استدعاء الخبراء لمناقشتهم في تقريرهم هي سلطة جوازية متى تراءى لها لزوم الإجراء.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٣) :</p>
٣٥٣	<p>مناقشة المحكمة للخبير الذي عينته في الدعوى جوازي لها متروك لمطلق تقديرها - تقدير المحكمة لعمل الخبير هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي بإعتبارها الخبير الأعلى لها أن تقدر رأى الخبير ولو كان في مسألة فنية دون حاجة إلى الاستعانة في ذلك برأى خبير آخر ما دامت هي لم تر لزوماً لإتخاذ هذا الإجراء.</p> <p>المبدأ رقم (٣٨٤) :</p>
٣٥٣	<p>لا معقب على المحكمة إن هي رأت في تقرير الخبير ما يغنى عن إجراء مناقشة الخبير.</p>

٣٥٣	<p>المبدأ رقم (٣٨٥) :</p> <p>طلب الخصوم مناقشة الخبراء ليس حقاً تتحتم على المحكمة إجابته بل هي صاحبة السلطة في تقدير ما إذا كان هذا الإجراء منتجا أو غير منتج .</p>
٣٥٤	<p>المبدأ رقم (٣٨٦) :</p> <p>ليس ثمة ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذي عينته في الدعوى بل إن الأمر في إجراء هذه المناقشة جوازى لها ومترك لمطلق تقديرها .</p>
٣٥٤	<p>المبدأ رقم (٣٨٧) :</p> <p>محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب تعيين خبير مرجح متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المنتدب من القرائن الأخرى ما يكفى لإقناعها بالرأى الذى إنتهت إليه .</p>
٣٥٥	<p>المبدأ رقم (٣٨٨) :</p> <p>للمحكمة أن تعيد المأمورية للخبير ليتدارك ما تبينه له من وجوه الخطأ أو النقص فى عمله أو بحثه ، فإنه يجوز لها من باب أولى أن تتدب رئيس المكتب الذى سبق أن أعتمد تقرير الخبير المنتدب والذى يعمل فى هذا المكتب تحت إشرافه ليعيد النظر فى التقرير على ضوء إطلاعها على تقرير الخبير الإستشارى .</p>
٣٥٥	<p>المبدأ رقم (٣٨٩) :</p> <p>للمحكمة عدم التعويل على التقرير السابق تقديمه في الدعوى والقضاء بخلافه دون الإشارة إليه — لا يمكن إعتبار إغفال الحكم الإشارة إليه قصوراً فى أسبابه .</p>
٣٥٦	<p>المبدأ رقم (٣٩٠) :</p> <p>جواز اشتراك الخبير المعين أولاً فى أعمال الخبرة التى عهد بها إلى اللجنة المنتدبة أخيراً طالما أجاز قانون الإثبات فى المادة ١٥٤ منه للمحكمة أن تعيد المأمورية إلى نفس الخبير المنتدب لإستكمال بحثها وتدارك أوجه النقص فيها .</p>

٣٥٦	المبدأ رقم (٣٩١) : لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ هي لا تقضى إلا بما تطمئن إليه دون أن يشوب حكمها في ذلك أى تناقض .
٣٥٦	المبدأ رقم (٣٩٢) : اعتبار رأي الخبير مجرد عنصر من عناصر الإثبات.
٣٥٧	المبدأ رقم (٣٩٣) : رأى الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تخضع لتقدير المحكمة ، وهى ليست بحاجة إلى ايراد أسباب مستقلة للرد بها على تقرير الخبير .
٣٥٧	المبدأ رقم (٣٩٤) : سلطة محكمة الموضوع فيما تأخذ به من تقرير الخبير .
٣٥٧	المبدأ رقم (٣٩٥) : آراء الخبراء لا تعدو أن تكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .
٣٥٨	المبدأ رقم (٣٩٦) : لمحكمة الموضوع السلطة فى تقدير عمل الخبير وفى الموازنة بين الأدلة للأخذ بما تطمئن إليه.
٣٥٨	المبدأ رقم (٣٩٧) : أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير مشروط بأن تبين كيف أفاد التقرير معنى ما استخلصته منه.
٣٥٨	المبدأ رقم (٣٩٨) : متى رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لصحة أسبابه فإنها غير ملزمة بالرد استقلالا على الطعون التي توجه إلى ذلك التقرير طالما أخذته محمولا على أسبابه.

٣٦١	الفصل الثاني قواعد الإثبات في مجال الدعوى الإدارية
٣٦٤	المبحث الأول المبادئ العامة في الإثبات أمام محاكم مجلس الدولة
٣٦٤	المبدأ رقم (٣٩٩) : الإدارة ليست ملزمة بإتباع وسيلة معينة في تبليغ القرار - عبء إثبات الإعلان علي عاتق جهة الإدارة وعدم تقيدها في ذلك بوسيلة إثبات معينة.
٣٦٤	المبدأ رقم (٤٠٠) : لا يكون للصورة حجية ما لم يقدم المتمسك بها الأصل المأخوذة عنه.
٣٦٤	المبدأ رقم (٤٠١) : عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التي رسمها القانون لإثبات صحة الورقة العرفية التي ينكرها الشخص المنسوب إليه صدورها منه - التحقيق بالبيئة والمضاهاة بواسطة أهل الخبرة في الخطوط أو بأحدي الطريقتين.
٣٦٥	المبدأ رقم (٤٠٢) : قرينة الصحة وعبء الإثبات.
٣٦٥	المبدأ رقم (٤٠٣) : المحكمة لا تلتزم برأي الخبير الذي انتدبه فلها أن تحكم بما يخالفه لأنها لا يمكن أن تقضي بغير ما تقتنع به ويرتاح إليه ضميرها - عملية تحقيق الخطوط يجريها خبراء الخطوط الفنيون فيقوم الخبير بفحص الخط الذي حصل إنكاره ودراسة خطوط الكتابة باليد لها قواعد وأصول، وتعتمد عملية مضاهاة الخطوط علي خبرة القائمين بها، مع التقيد بالقواعد والأصول التي يتعين علي الخبير أن يلتزم بها أثناء فحصه للخط.

٣٦٦	<p>المبدأ رقم (٤٠٤) :</p> <p>البصمات تولد مع الإنسان وتظل علي شكلها بدون تغير حتي مماته والبصمة عبارة عن تلك الخطوط البارزة التي تحاذيها خطوط أخرى منخفضة التي تتخذ أشكالاً مختلفة علي جلد أصابع اليدين والكفين من الداخل - تعتبر بصمات أصابع وراحة اليدين من أهم وسائل تحقيق شخصية الإنسان، ويرجع ذلك إلي ما ثبت علمياً وعالمياً من عدم وجود شخصين لهما بصمتان متماثلتان في الخطوط والمميزات حتي ولو كانا توأمين من بويضة واحدة.</p>
٣٦٦	<p>المبدأ رقم (٤٠٥) :</p> <p>المحكمة غير ملزمة بإحالة الدعوي إلي التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوي ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها.</p>
٣٦٧	<p>المبدأ رقم (٤٠٦) :</p> <p>التوقيع غير المقروء لا يفيد في إثبات التاريخ.</p>
٣٦٧	<p>المبدأ رقم (٤٠٧) :</p> <p>توقيع المتوفى علي العقد لا يفيد في إثبات تاريخه.</p>
٣٦٧	<p>المبدأ رقم (٤٠٨) :</p> <p>(١) عبء الإثبات يقع علي عاتق المدعي إلا أن الأخذ بهذا الأصل علي إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر إلي احتفاظ الإدارة في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعات لذا فإن من المبادئ المستقرة في المجال الإداري أن الإدارة تلتزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في إثباته إيجاباً ونفيًا متى طلب منها ذلك.</p> <p>(٢) نكول الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع يقيم قرينة لصالح المدعي تلقي عبء الإثبات علي عاتق الحكومة.</p>
٣٦٨	<p>المبدأ رقم (٤٠٩) :</p> <p>طلب شهر المحرر دليل علي ثبوت تاريخه لا سبيل لإنكاره إلا بالطعن عليه بالتزوير.</p>

٣٦٨	المبدأ رقم (٤١٠) : ملء البيانات الواردة بالنماذج بمعرفة موظفين عموميين اعتباره وسيلة لإثبات تاريخ العقود.
٣٦٩	المبدأ رقم (٤١١) : يتعين لثبوت تاريخ عقد البيع الابتدائي أن يرد مضمون هذا العقد في ورقة رسمية.
٣٦٩	المبدأ رقم (٤١٢) : يتعين لثبوت تاريخ عقد البيع الابتدائي أن يرد مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ مع تحديد موضوعها تحديداً معيناً لها مانعاً من اللبس.
٣٦٩	المبدأ رقم (٤١٣) : توقيع المتوفى علي العقد لا يفيد في إثبات تاريخه ما دام التوقيع بالختم لأن الختم ينفصل عن يد صاحبه.
٣٧٠	المبدأ رقم (٤١٤) : في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بالشهادة أو البينة يكون لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية في سلوك مثل هذا الطريق من طرق الإثبات - لا إلزام علي المحكمة أن تستجيب لطلب الخصم بالسماح بإثبات واقعة معينة عن طريق شهادة الشهود إذا كانت الواقعة المطلوب إثباتها في تقدير المحكمة غير منتجة في بيان وجه الحقيقة في الدعوى.
٣٧٠	المبدأ رقم (٤١٥) : المحكمة ليست ملزمة بالتعرض لكل مستند علي حده تناقشه بمعزل عن باقي المستندات ، يكفي المحكمة في هذا المقام أن يكون واضحاً لأطراف الدعوي أن المحكمة قد أطلعت علي هذه المستندات وأنها كانت تحت نظرهما عند الفصل في الدعوي وإصدار الحكم الذي يكفي فيه لحمله علي أسبابه أن يعرض لما يراه منتجاً من مستندات تقطع في حسم النزاع.

٣٧١	المبدأ رقم (٤١٦) : لا وجه للقول ببطلان التحقيق إستنادًا لعدم سماع الشهود طالما ثبتت الواقعة في حق المتهم بإقراره في محضر التحقيق.
٣٧١	المبدأ رقم (٤١٧) : تقاعس الجهة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع يقيم قرينة لصالح المدعي تلقي عبء الإثبات علي جهة الإدارة.
٣٧٢	المبدأ رقم (٤١٨) : إمتناع الطاعن عن سداد أمانة الخبير هو عدم تنفيذ لما أمرت به المحكمة من إجراء يقع علي عاتق الطاعن إتخاذة يخول للمحكمة بما لها من هيمنة علي الدعوي الإدارية المطروحة أمامها سلطة أعمال حكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات وإيقاع أحد الجزاءين الواردين في هذا النص دون تعقيب عليها.
٣٧٢	المبدأ رقم (٤١٩) : للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوي يكون تحت يده - أحوال ذلك .
٣٧٣	المبدأ رقم (٤٢٠) : المحكمة ليست ملزمة برأي الخبير إلا بما تراه حقًا وعدلاً - تطبيق مبدأ حرية القاضي في تكوين عقيدته من الأدلة المطروحة أمامه.
٣٧٣	المبدأ رقم (٤٢١) : إذا أقام المدعي الدليل الكافي علي دعواه كان علي المدعي عليه إقامة الدليل الداحض الذي ينفي إدعاء المدعي.
٣٧٣	المبدأ رقم (٤٢٢) : إذا أمرت المحكمة جهة الإدارة بتقديم ما لديها من أدلة ومستندات ولم تمتثل أمكن الإعتداد بما يقدمه الخصم من صور للمستندات التي تحت جهة الإدارة.
٣٧٤	المبدأ رقم (٤٢٣) : تعذر مباشرة الخبير مأموريته بسبب تخلف الطاعن عن حضور

	الجلسات التي حددها الخبير المنتدب رغم إخطاره بخطابات موصي عليها يسقط حقه في التمسك بالحكم الصادر بندب خبير عملاً بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ إثبات.
٣٧٤	المبدأ رقم (٤٢٤) : تقديم الأوراق أمام القاضي التأديبي واجب على جهة الإدارة فإن تقاعست عن تقديمها رغم طلب المحكمة فإنها تعتبر ناكلة عن أداء واجبها.
٣٧٤	المبدأ رقم (٤٢٥) : إلزام جهة الإدارة أن تثبت أمام القضاء قيام السند القانوني المبرر لقرار التحميل الذي أصدرته فإذا تقاعست عن تقديم أسانيد هذا القرار تكون قد فشلت في إثبات صحته مما يستوجب إلغاءه.
٣٧٥	المبدأ رقم (٤٢٦) : ليس من الضروري أن يكون ما شاع بين الناس متفقاً مع الحقيقة إذ لو كانت كل تحريات الشرطة صحيحة لما قامت بالبلاد حاجة إلي خدمات القضاء والعدل - لا يجوز للمحكمة أن تقضي بما ليس له سند من الأوراق معتمدة في وجهة نظر مهلي تحريات الشرطة.
٣٧٥	المبدأ رقم (٤٢٧) : التزام الإدارة بإيداع مستندات الموضوع التي تحت يدها تمكيناً للعدالة من أن تأخذ مجراها الطبيعي - نكول جهة الإدارة وتقاعسها بغير مبرر عن إيداع تلك المستندات ينشئ قرينة لصالح خصمها بصحة ما يدعيه - ظهور تلك المستندات في مرحلة الطعن يؤدي إلي إسقاط قرينة الصحة وذلك بغض النظر عن المسؤولية الناشئة عن عدم إيداع الأوراق - مؤدي ذلك: إعتبار هذه القرينة مجرد قرينة تزول بتقديم المستندات.
٣٧٥	المبدأ رقم (٤٢٨) : للمحكمة سلطة تقديرية في لزوم أو عدم لزوم ندب خبير بدون معقب عليها في ذلك.

٣٧٥	المبدأ رقم (٤٢٩) : صفة الرسمية لأوراق الجمعيات التعاونية الزراعية.
٣٧٦	المبدأ رقم (٤٣٠) : نكول الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعي تلقي عبء الإثبات علي عاتق الحكومة.
٣٧٧	المبدأ رقم (٤٣١) : للمحكمة أن تأخذ بالصور الضوئية للمستندات المقدمة حتي ولو جردها الطاعن إن هي استشعرت أن ذلك الجحود لم يكن إلا لتعطيل الفصل في الدعوى.
٣٧٧	المبدأ رقم (٤٣٢) : (١) النظام الإداري يقوم علي مبدأ التنظيم اللانحي المسبق لإجراءات وخطوات أداء العمل الإداري وتوزيع الاختصاص بين العاملين في إنجاز مهامه وتحتفظ الإدارة طبقاً لمقتضيات النظام العام الإداري بجميع الوثائق والملفات المتعلقة بالأعمال التي تقوم بها وتعد هذه الوثائق والملفات الأمر الحاسم في المنازعات الإدارية. (٢) يتعين علي الجهات الإدارية نزولاً علي سيادة القانون ولعدم تعويق العدالة أن تقدم لمحاكم مجلس الدولة سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع - متى طلب من الجهة الإدارية ذلك ونكلت عن تقديم هذه الأوراق إنزاحت قرينة الصحة التي تتمتع بها القرارات الإدارية وقامت قرينة جديدة علي صحة ما أقامه المدعي أمام القضاء من إدعاءات وسلامة ما قدمه من مستندات وفي هذه الحالة يلقي عبء الإثبات علي عاتق الإدارة. (٣) القرينة التي قامت لصالح الأفراد بسبب نكول الإدارة أو تقاعسها عن تقديم المستندات تسقط في مجال الإثبات إذا وقع من جانب الأفراد إهمال أو غش أو تواطؤ مع عمال الإدارة - لتحقيق هذه الغاية علي حساب المصلحة العامة- أو إذا كان الإعتداد بهذه القرينة من شأنه تهديد سير وإنتظام مرفق عام أو تعريض الأمن العام أو الصحة

	العامّة أو السكينة العامّة للخطر أو إنهيار أحد المقومات الأساسيّة للمجتمع.
٣٧٩	المبدأ رقم (٤٣٣) :
	ضياع المستندات ليس بمضيق للحقيقة ذاتها ما دام من المقدور الوصول إليها بطرق الإثبات الأخرى.
٣٧٩	المبدأ رقم (٤٣٤) :
	تقرير سلطات التحقيق بالجامعة ولجانها الفنية الذي يستند إليه مجلس التأديب هو عمل من أعمال الخبرة الفنية التي أجاز القانون للمحاكم الاستناد إليها والاستعانة بها في سبيل الوصول إلى الحقيقة وتأكيد وإثبات الوقائع موضوع الدعوي ومن ثم يخضع للضوابط والأحكام التي تخضع لها أعمال الخبرة الواردة في قانون الإثبات كإجراء يعتمد في مجال الإثبات.
٣٨٠	المبدأ رقم (٤٣٥) :
	لا إلزام علي المحكمة بإحالة الدعوي إلي خبير.
٣٨٠	المبدأ رقم (٤٣٦) :
	سلطة المحكمة في قبول أو عدم قبول ما ورد بتقرير الخبير.
٣٨٠	المبدأ رقم (٤٣٧) :
	نكول جهة الإدارة عن تقديم المستندات قرينة لصالح خصم الإدارة في الدعوي ويلقي هذا المسلك السلبي منها عبء الإثبات عليها.
٣٨٠	المبدأ رقم (٤٣٨) :
	نكول جهة الإدارة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع يقيم قرينة لصالح المدعي تلقي عبء الإثبات علي عاتق الحكومة.
٣٨١	المبدأ رقم (٤٣٩) :
	فقد ملف خدمة العامل لا يعني ضياع الحقيقة فيتعين الوقوف علي ما لدي الإدارة من سجلات ومستندات للحكم علي صحة الواقعة من عدمه وثبوت الإدعاء أو نفيه - وجوب التحقق من صدق الإدعاء بدلاً من إعتبار خلو ملف الخدمة من أصل الطلب قرينة علي عدم تقديمه.

٣٨١	المبدأ رقم (٤٤٠) : الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق - لا يجوز قبول أي دليل ينقض هذه الحجة.
٣٨٢	المبدأ رقم (٤٤١) : على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه - المدعى عليه هو الذي يتحمل بعبء ما يدعيه بدعواه.
٣٨٢	المبدأ رقم (٤٤٢) : إذا نكلت الجهة الإدارية عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع وكان المدعى يعتمد في تعييب قرارها على ما تضمنته المستندات التي تحتفظ بها وامتنعت عن تقديمها انهارت قرينة الصحة التي تتمتع بها القرارات الإدارية - أثر ذلك : تقوم لصالح المدعى قرينة جديدة على صحة ادعاءاته أمام القضاء وسلامة ما قدمه من مستندات وإلقاء عبء الإثبات من جديد على عاتق الإدارة.
٣٨٣	المبدأ رقم (٤٤٣) : نكول الجهة الإدارية عن تقديم المستندات التي تحت يدها واللازمة للفصل في النزاع يقيم قرينة لصالح العامل باعتبار ان الجهة الإدارية هي التي بحوزتها تلك الأوراق والمستندات - هذه القرينة كما تجد مجال إعمالها أمام مرحلة أول درجة تكون واجبة الأعمال في مرحلة الطعن.
٣٨٤	المبدأ رقم (٤٤٤) : قرينة نكول الإدارة عن تقديم ما تحت يدها من مستندات وأوراق وإلقاء عبء الإثبات عليها - هذا الاستثناء من الأصل العام قرر لحث جهة الإدارة على تقديم المستندات والأوراق التي تحت يدها واللازمة للفصل في المنازعات التي تكون الإدارة طرف فيها وهذا لايعني إعفاء المدعى من تقديم المستندات التي من شأنها أن تكون تحت يده .
٣٨٥	المبدأ رقم (٤٤٥) : الأصل في القرار الإداري أنه يتمتع بقرينة الصحة ويقع على عاتق

	<p>من يدعى خلاف هذا الأصل أن يقيم الدليل على صحة ادعائه – ومناطق الاعتداد بالقرينة الاستفادة من نكول الجهة الادارية عن تقديم المستندات اللازمة للفصل في الدعوى بتفسير القرينة لصالح المدعى هو أن تكون تلك المستندات في حوزة الجهة الادارية المدعى عليها وحدها.</p>
٣٨٦	<p>المبحث الثاني قواعد فحص القاضي الإداري لأدلة الإثبات</p>
٣٨٦	<p>المبدأ رقم (٤٤٦) : يتعين علي المحكمة أن تأخذ مستندات كل طرف بعين الاعتبار تزنها بميزان الفحص والتقدير توصلًا إلي جلاء الحقيقة في شأن النزاع المطروح عليها – المحكمة ليست ملزمة بالتعرض لكل مستند علي حدة تناقشه بمعزل عن باقي المستندات.</p>
٣٨٦	<p>المبدأ رقم (٤٤٧) : مبدأ حرية القاضي في تكوين إقتناعه بأدلة الإثبات المطروحة في الدعوى – تقارير المباحث لا تعدو أن تكون من قبيل إجراءات جمع الإستدلالات التي تخضع فيما ورد بها من بيانات وقرائن وأدلة لرقابة المحكمة.</p>
٣٨٧	<p>المبدأ رقم (٤٤٨) : في حالة ما إذا كانت الجرائم التأديبية تشكل بذاتها بركنيها المادي والمعنوي جرائم فإنه لا انفصام للمسئولية التأديبية عن المسئولية الجنائية في مدي ثبوت حدود الوقائع المكونة للاتهام وصحة نسبتها إلي المتهم.</p>
٣٨٧	<p>المبدأ رقم (٤٤٩) : يعتد في تقدير سن العامل بشهادة الميلاد أو صورة رسمية منها مستخرجة من سجلات المواليد وفي حالة عدم وجود أيهما يقوم القومسيون الطبي بتقدير سن الموظف.</p>

٣٨٨	المبدأ رقم (٤٥٠) :
	حجية الصورة الرسمية والصورة الفوتوغرافية في الإثبات - إذ وجدت الصورة الرسمية لأصل موجود كانت قرينة قانونية علي مطابقتها لهذا الأصل وتصبح لها ذات حجية الأصل.
٣٨٨	المبدأ رقم (٤٥١) :
	التناقض يسقط حجية المحرر.
٣٨٨	المبدأ رقم (٤٥٢) :
	شروط إعمال مبدأ الثبوت بالكتابة.
٣٨٨	المبدأ رقم (٤٥٣) :
	تختلف وسائل إعداد الدليل باختلاف طبيعة هذا الحق وسند الإدعاء به - إذا أقام المدعي دعواه قبل أن يعد الدليل الأول الذي يستند إليه كقاعدة عامة أولى يقيم عليها الإدعاء محل المنازعة محل دعوي التعويض أمام القضاء الإداري فإنه يكون قد أقام دعواه قبل الأوان.
٣٨٩	المبدأ رقم (٤٥٤) :
	للمحكمة الحرية في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وأن تطرح ما عداها مما لا تطمئن اليه - وزن الشهادة وتقدير قيمتها هو من الامور الموضوعية التى تستقل بها المحكمة ما دام تقديرها سليماً وتدلليها سائغاً .
٣٩٠	المبحث الثالث الأدلة الكتابية المطلب الأول المحررات الرسمية
٣٩١	المبدأ رقم (٤٥٥) :
	دلائل في إثبات التاريخ.
٣٩٢	المبدأ رقم (٤٥٦) :
	إذا وجدت الصورة الرسمية لأصل موجود كانت قرينة قانونية على

٣٩٣	<p>مطابقتها لهذا الأصل وتصبح لها ذات حجية الأصل - لا تقوم هذه القرينة إذا نازع الخصم في مطابقة الصورة للأصل.</p> <p>المبدأ رقم (٤٥٧) :</p>
٣٩٤	<p>لا تكون الصورة الرسمية لأصل المحرر الرسمي - إذا كان موجودا - حجة الا بالقدر الذى تكون فيه مطابقة للأصل وذلك سواء أكانت هذه الصورة خطية أم فوتوغرافية فإذا كانت صورة الورقة الرسمية صورة عرفية - مثلما هو الحال فى النزاع الراهن - فلا حجة لها فى الإثبات ، ولا تصلح بالتالى دليلاً لإثبات الوكالة.</p> <p>المطلب الثانى</p> <p>المحررات العرفية</p>
٣٩٤	<p>المبدأ رقم (٤٥٨) :</p> <p>لا يكون المحرر العرفى حجة على الغير فى تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت - فى حالة وجود بصمة ختم على الورقة العرفية فانه يجب التأكد من أن الختم لم يوقع به بعد وفاة صاحبه.</p>
٣٩٥	<p>المبدأ رقم (٤٥٩) :</p> <p>إثبات التاريخ فى عقود بيع الأراضى الخاضعة لقوانين الإصلاح الزراعى.</p>
٣٩٦	<p>المبدأ رقم (٤٦٠) :</p> <p>يكون للورقة العرفية تاريخ ثابت من يوم أن يؤشر عليها موظف عام مختص - تطبيق.</p>
٣٩٧	<p>المبدأ رقم (٤٦١) :</p> <p>لا يكون المحرر العرفى حجة على الغير فى تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت من يوم وقوع أى حادث آخر يكون قاطعاً فى أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه.</p>
٣٩٧	<p>المبدأ رقم (٤٦٢) :</p> <p>المقصود من التأشير على المحرر من موظف عام مختص هو أن يكون هذا الموظف قد أوكل القانون إليه سلطة وإختصاصاً فى هذا</p>

٣٩٨	<p>الشأن سواء من الناحية النوعية أو المكانية.</p> <p>المبدأ رقم (٤٦٣) :</p> <p>البيانات الواردة بالنموذج التي دونتها إحدى المصالح الحكومية ووقعها الموظفون المختصون بإجراء هذه البيانات تعتبر ورقة رسمية - ورود مضمون العقد العرفي وروداً كافياً في النموذج - الأثر المترتب على ذلك اعتبار العقد العرفي ثابت التاريخ منذ ثبوت تحرير النموذج.</p>
٣٩٨	<p>المبدأ رقم (٤٦٤) :</p> <p>يلزم لإجراء المضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم أن يكون الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع الذي يجرى المضاهاة عليه على محرر رسمي - لا يجوز اعتبار تاريخ وفاة كاتب العقد تاريخاً ثابتاً ما دام كاتب العقد لم يوقعه بصفته متعاقداً أو شاهداً أو ضامناً. تطبيقاً للأوراق والمحركات الرسمية.</p>
٣٩٩	<p>المبدأ رقم (٤٦٥) :</p> <p>يثبت التاريخ للمحرر العرفي بثبوت مضمون المحرر العرفي في ورقة أخرى ثابتة التاريخ، أو أن يتوفي أحد ممن لهم علي المحرر أثر معترف به من خط أو إمضاء أو بصمة أو من يوم يصبح مستحيلاً علي أحد من هؤلاء أن يكتب أو يبصم لعله في جسمه.</p>
٣٩٩	<p>المبدأ رقم (٤٦٦) :</p> <p>الإستناد في ثبوت تاريخ العقد إلي ما ورد في إقرار تقدم به خاضع آخر طبقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لا يعتد به.</p>
٤٠٠	<p>المبدأ رقم (٤٦٧) :</p> <p>المحرر العرفي يكون له تاريخ ثابت من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ.</p>
٤٠٠	<p>المبدأ رقم (٤٦٨) :</p> <p>طرق إثبات المحرر الواردة في المادة ١٥ من قانون الإثبات وردت على سبيل المثال لا الحصر - ورود المحرر العرفي في محرر آخر ثابت التاريخ من شأنه أن يجعله ثابت التاريخ من يوم ثبوت تاريخ المحرر الذي ورد فيه.</p>

(١) للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى حالات ثلاث : ١- إذا كان القانون يجيز مطالبته بتقديمه أو تسليمه أو إذا كان مشتركاً بينه وبين خصمه ويعتبر المحرر مشتركاً على الأخص. ٢- إذا كان محرراً لمصلحة الخصمين أو كان مثبتاً لالتزاماتهما و حقوقهما المتبادلة. ٣- أو إذا استند إليه خصمه فى أية مرحلة من مراحل الدعوى .

(٢) على المحكمة أن تأمر بتقديم المحرر فى الحال أو فى أقرب موعد تحدده إذا أثبت الطالب طلبه وأقر الخصم بأن المحرر فى حيازته - إذا لم يقم الخصم بتقديم المحرر فى الموعد الذى حددته المحكمة اعتبرت صورة المحرر التى قدمها خصمه صحيحة مطابقة لأصلها - إذا لم يكن خصمه قد قدم صورة من المحرر جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه.

(٣) هذه الأحكام فى مجملها لا تتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية. أجازت المادة ٢٠ من قانون الإثبات للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى حالات ثلاث : ١- إذا كان القانون يجيز مطالبته بتقديمه أو تسليمه أو إذا كان مشتركاً بينه وبين خصمه ويعتبر المحرر مشتركاً على الأخص. ٢- إذا كان محرراً لمصلحة الخصمين أو كان مثبتاً لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة ٣- أو إذا استند إليه خصمه فى أية مرحلة من مراحل الدعوى . ثم أوضحت المادة ٢١ الشروط الواجب توافرها فى طلب الالتزام بتقديم المحرر وإلا كان الطلب غير مقبول إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين .

٤٠٣	المطلب الرابع إثبات صحة المحررات و إنكار الخط والإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع وتحقيق الخطوط
٤٠٣	المبدأ رقم (٤٧٠) : ثبوت تاريخ المحرر في منازعات الإصلاح الزراعي.
٤٠٤	المبدأ رقم (٤٧١) : (١) الخبرة هي طريق من طرق التحقيق — للمحكمة أن تنتدب خبيراً أو أكثر للإستتارة برأيهم في المسائل الفنية التي تستدعى خبرة خاصة. (٢) ويترتب على إغفال حلف اليمين بطلان الحكم الذي يبنى على تقرير الخبير الذي لم يؤدها لأنه يشترط لصحة الأخذ بالدليل أن يكون قد استحصل عليه وفقاً للإجراءات المقررة في القانون . (٣) والبصمة عبارة عن تلك الخطوط البارزة التي تحاذيها خطوط أخرى منخفضة التي تتخذ أشكالاً مختلفة على جلد أصابع اليدين والكفين من الداخل وهذه الخطوط تترك طابعها على كل جسم تلمسه وتعتبر بصمات أصابع وراحة اليدين من أهم وسائل تحقيق شخصية الإنسان ويرجع ذلك إلى ما ثبت علمياً وعالمياً من عدم وجود شخصين لهما بصمتان متماثلتان في الخطوط والمميزات حتى ولو كانا توأمين من بويضة واحدة المبدأ رقم (٤٧٢) : لا يجوز إعتبار تاريخ وفاة كاتب العقد تاريخاً ثابتاً ما دام كاتب العقد لم يوقعه بصفته متعاقداً أو شاهداً أو ضامناً. المبدأ رقم (٤٧٣) : (١) التسجيل في حد ذاته لا ينشئ الملكية علي الرسم أو النموذج الصناعي وإنما تنشأ الملكية من الابتكار وحده . (٢) التسجيل قرينة علي الملكية وعلي أن من قام بالتسجيل هو المبتكر

	غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس .
	(٣) لذوى الشأن اللجوء للقضاء الإداري للحصول علي حكم بشطب التسجيل إذا لم يكن الرسم أو النموذج جديدا وقت التسجيل أو إذا تم التسجيل باسم شخص آخر غير المالك الحقيقي .
	(٤) يشترط في النموذج أن ينطوي علي قدر من الابتكار والجدة لكي يوفر له القانون الحماية التي تضمنها رسمه ، فيجب أن يكون الرسم أو النموذج جديدا في ذاته وألا يكون نقلاً لرسم أو نموذج سابق في هذا الشأن ، ويكفي لكي يعتبر الرسم مقلداً أن يثير اللبس والتشابه مع الرسم أو النموذج الأصلي بحيث يتعذر تمييز كل منهما عن الآخر .
	(٥) العبرة في قيام التقليد بتوافر بعض عناصر التشابه في خطوط أو كتلة التصميم بحيث يؤدي الشكل العام للرسم أو النموذج إلي إثارة هذا اللبس في ذهن المشاهد بما يؤدي إلي الخلط بين النموذجين .
٤٠٨	المبدأ رقم (٤٧٤) :
	ما يصلح لإثبات تاريخ عقد القسمة وما لا يصلح - تطبيق .
٤٠٩	المطلب الخامس
	الإدعاء بالتزوير
٤٠٩	المبدأ رقم (٤٧٥) :
	(١) الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضى في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى أو كأية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق و يتوقف عليها الحكم و كلما كان الإدعاء بالتزوير منتجا في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير .
	(٢) تنظيم المشرع للإدعاء بالتزوير يتفق وخصائص القضاء الإداري الذي يهيمن على الدعوى ولا يتركها لمشينة الخصوم إذ أوجب الشارع أن يقدم الإدعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب ، تحدد فيه

مواضع التزوير كلها ، فإن خلا من هذا التحديد كان باطلاً — كما أوجب على مدعى التزوير أن يعلن خصمه في الثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يريد إثباته بها وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه — ومتى حصلت المرافعة على أساس المذكرة المبينة بها شواهد التزوير نظرت المحكمة فيما إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في النزاع فإن وجدته منتجاً ولم تجد في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفيها في تكوين إقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها ورأت أنه لا بد لذلك من إجراء التحقيق الذي طلبه مدعى التزوير في مذكرته أمرت بالتحقيق وكان عليها أن تبين في حكمها الصادر بالتحقيق الوقائع التي قبلت تحقيقها والإجراءات التي رأت إثباتها بها .

(٣) يترتب على صدور الحكم بالتحقيق في الإدعاء بالتزوير إيقاف صلاحية الورقة للتنفيذ إذ أن المحكمة لا تحكم بالتحقيق إلا إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الورقة أو تزويرها

(٤) الدعوى لا توقف لسبب الإدعاء بالتزوير وكل أولئك مجرد الإدعاء بالتزوير من لدن الخصومة الشخصية وهو ما لا يتعارض مع المبادئ العامة للإجراءات الإدارية ويتفق مع ما تضمنته المادة ٣ من قانون إصدار مجلس الدولة التي تجيز للقضاء الإداري أن يطبق أحكام إجراءات قانون المرافعات عندما لا يكون هناك نص صريح في قانونه .

المبدأ رقم (٤٧٦) :

ضياح المستندات ليس بمضيع للحقيقة في ذاتها ما دام من المقدور الوصول إلى هذه الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى — للأوراق الرسمية التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن تكون حجية على الكافة لا تسقط عنها إلا عن طريق الطعن بالتزوير.

٤١٣	<p>المبدأ رقم (٤٧٧) :</p> <p>لا تثريب على المحكمة أن هي تصدر لموضوع الدعوى وفصلت فيه ، بما لا يسوغ معه القول بأن تقرير هيئة مفوضى الدولة يقتصر على طلب الفصل في الادعاء الذي أثاره المدعى عليه بالتزوير لانه ليس ثمة ما يلزم المحكمة - على ما سلف بيانه- بالرجوع إلى هيئة مفوضى الدولة لاستكمال ما شاب تقريرها من نقص أو قصور .</p>
٤١٤	<p>المبدأ رقم (٤٧٨) :</p> <p>يعتبر سجل وبطاقة الحيازات الزراعية من الأوراق الرسمية بحكم ذلك القانون وما دون فيها من بيانات قام بها محررها في حدود مهمته تعتبر حجة على الناس كافة الأمر الذي ينبني عليه عدم جواز الطعن في صحة بيانات السجل وبيانات بطاقات الحيازة المأخوذة منه الا بطريق الطعن بالتزوير بالطرق المقررة قانونا .</p>
٤١٤	<p>المبدأ رقم (٤٧٩) :</p> <p>الصورة الرسمية لطلب الشهر العقاري تعتبر محررا رسميا ومن ثم فهي حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن أمامه ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا .</p>
٤١٥	<p>المبدأ رقم (٤٨٠) :</p> <p>المحرر الرسمي، وكذلك صورته الرسمية المطابقة لأصله، يكون حجة على الناس كافة بما دون فيه من أمور في حدود ما أعد له، ولا تهدر حجيته الا إذا ثبت تزويره .</p>
٤١٦	<p>المبدأ رقم (٤٨١) :</p> <p>الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات الموضوع الدعوى والسير في تحقيقه لا يكون الا من قبيل المضى في اجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوى يتوقف عليها الحكم في موضوعها وكان الادعاء بالتزوير منتجا في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل</p>

٤١٧	<p>الفصل فى أمر التزوير .</p> <p>المبدأ رقم (٤٨٢) :</p> <p>إنكار التوقيع الوارد على محررات رسمية يكون الإدعاء بتزويره أمام المحكمة التى قدم أمامها المحرر - لا إلزام على المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها.</p>
٤١٨	<p>المبدأ رقم (٤٨٣) :</p> <p>سقوط الإدعاء بالتزوير - وجوب الإلتزام باتباع هذه الإجراءات التى نص عليها قانون المرافعات فى مجال الإدعاء بالتزوير أمام محاكم مجلس الدولة .</p>
٤١٨	<p>المبدأ رقم (٤٨٤) :</p> <p>الطعن بالتزوير على التعهد الدراسي - حق المحكمة فى سبيل إستجلاء الحقيقة بأن تناقش الخصوم وكل من ورد توقيعهم على التعهد المطعون فيه بالتزوير - ولها أن تجرى المضاهاه فى دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير إذ للقاضى أن يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه فى الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الأول فى كل ما يتعلق بوقائع الدعوى .</p>
٤١٩	<p>المبدأ رقم (٤٨٥) :</p> <p>يجوز للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير أن تحكم برد أى محرر وتقرير بطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالة أو من ظروف الدعوى أنه مزور .</p>
٤١٩	<p>المبدأ رقم (٤٨٦) :</p> <p>يلزم لإجراء المضاهاه فى حالة عدم اتفاق الخصوم أن يكون الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع الذى يجرى المضاهاه عليه على محرر رسمى .</p>
٤٢٠	<p>المبدأ رقم (٤٨٧) :</p> <p>مجرد الإدعاء بتزوير الأوراق الرسمية لا يكفى لإبطال التحقيق .</p>

٤٢٠	<p>المبدأ رقم (٤٨٨) :</p> <p>يكون الإدعاء بالتزوير في أية حالة عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ثم يعلن مدعي التزوير خصمه في الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته به فإذا رأت المحكمة أن إدعاء التزوير منتج وجائز تأمر بالتحقيق.</p>
٤٢٠	<p>المبدأ رقم (٤٨٩) :</p> <p>الإخطار بتاريخ الجلسة - متى تحقق الإخطار ببيانات ثابتة بأوراق وسجلات رسمية بمعرفة موظفين عموميين مختصين بإثباتها بحكم وظائفهم فلا يكفي لإنكارها مجرد الإدعاء بما يخالفها .</p>
٤٢١	<p>المبدأ رقم (٤٩٠) :</p> <p>الطعن على المستند بالتزوير يستوجب اتخاذ إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها في قانون الإثبات.</p>
٤٢١	<p>المبدأ رقم (٤٩١) :</p> <p>يجوز للمحكمة ولو لم يدع امامها بالتزوير أن تحكم برد أى محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور.</p>
٤٢٢	<p>المبدأ رقم (٤٩٢) :</p> <p>(١) إنكار التوقيع الوارد علي محررات رسمية يكون بالإدعاء بتزويرها أمام المحكمة التي قدم لها المحرر وذلك بالإجراءات والشروط التي حددها القانون.</p> <p>(٢) لا إلزام علي المحكمة بإحالة الدعوى إلي التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها.</p>
٤٢٢	<p>المبدأ رقم (٤٩٣) :</p> <p>الحق في إقامة دعوى بطلان أصلية في حكم نهائي، أو الطعن بالتزوير في إجراء تعلق به - شرط مباشرة الحق : الترفق بأوضاع القضاء ورجاله وتوخي الحيطة والحذر ما استطاع إلى ذلك سبيلا . وعلى الطاعن ألا يتخذ من إجراءات التقاضي ستاراً للتطاول على أحد أو</p>

	النيل منه بغير حق وألا يجتزئ من الأوراق نتفاً متفرقة يحاول الجمع بينها برباط واهى العرى ليصنع منها ثوباً يستعصى على الحقيقة لبسه.
٤٢٣	المبدأ رقم (٤٩٤) : (١) لا تلتزم المحكمة بتنفيذ إجراء رأت أنه لم يعد له ضرورة في تكوين عقيدتها في شأن تزوير المستند من عدمه. (٢) فقااض الموضوع هو الخبير الأعلى ، ويمكنه المضاهاة بنفسه دون حاجة إلي اللجوء إلي إجراء آخر، إلا إذا استغلق عليه الأمر وأصبح غير قادر علي تكوين عقيدته في شأن المستند المدعي بتزويره.
٤٢٣	المبدأ رقم (٤٩٥) : لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً - يجب أن يكون القضاء بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من تقديم ما عسى أن تكون لديه من أدلة أخرى في الدعوى.
٤٢٤	المبدأ رقم (٤٩٦) : عدم اتباع إجراءات الإدعاء بالتزوير ومنها بيان شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يمكن بها إثبات هذا التزوير يؤدي إلى سقوط حق الطاعن في الادعاء بالتزوير.
٤٢٤	المبدأ رقم (٤٩٧) : التزوير قد يكون مادياً أو معنوياً ، والتزوير المادى هو الذى ينصب على البناء المادى للمحرر المتمثل فى الكتابة، التزوير المعنوى ينصب على جوهر المحرر ومعناه. (٢) يتحقق التزوير المعنوي كلما غير كاتب المحرر فى الحقيقة التى أدلى بها صاحب الشأن أو أغفل إدراج ما أقربه كلياً أو جزئياً مادام قد ترتب على ذلك تغيير المعنى الذى أراد صاحب الشأن اثباته. (٣) لايمكن لقيام القصد الجنائى مجرد القول بأنه كان واجب من نسب

٤٢٥	إليه التزوير أن يعرف الحقيقة أو أنه كان بوسعه أن يعرفها . المبدأ رقم (٤٩٨) :
٤٢٥	ما يخرج عن دعوى البطلان الأصلية - الإدعاء المجرد بالغش والتدليس - الإدعاء المجرد بصدور الحكم استناداً إلى مستندات غير صحيحة طويت على تدليس وغش يصل إلى درجة التزوير لا يكفي في حد ذاته إلى وصم الحكم بعيب ينحدر به إلى درجة الانعدام. المبدأ رقم (٤٩٩) :
٤٢٦	للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها في موضوع النزاع - المحكمة لا تلتزم ببيان أسباب عدولها عن الاجراء إلا في حالة طلبه من احد الخصوم - إذا كانت المحكمة هي التي أمرت باتخاذ إجراء الإثبات من تلقاء نفسها فإنها تملك العدول عنه دون ذكر الأسباب. المبدأ رقم (٥٠٠) :
٤٢٧	عدم مراعاة إجراءات إقامة دعوى التزوير الفرعية المنصوص عليها في قانون الإثبات يؤدي إلى سقوط الحق في الادعاء بالتزوير. المبدأ رقم (٥٠١) :
٤٢٧	للمحكمة سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون باجراء تحقيق متى اطمأنت الي عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجدت في وقائع الدعوى او الطعن ومستنداتها ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة المدعي بتزويرها. المبدأ رقم (٥٠٢) :
٤٢٨	لا إلزام علي المحكمة بإحالة الدعوى إلي التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها - ورود شواهد التزوير بعبارات عامة ومرسلة يفقد الإدعاء بالتزوير سنده. المبدأ رقم (٥٠٣) :
٤٢٨	اعتبار البيانات الواردة في سجلات الوقائع أو السجل المدني

٤٢٨	<p>صحيحة مالم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم.</p> <p>المبدأ رقم (٥٠٤) :</p> <p>(١) اختصاص القضاء الإداري بتحقيق الطعن بالتزوير فيما يقدم من مستندات أو أوراق في الدعوى الإدارية وعدم إيقاف سير الدعوى بسبب الادعاء بالتزوير الذي يعتبر من الدفوع الموضوعية المتفرعة عن الدعوى الأصلية .</p> <p>(٢) خلو نصوص قانون مجلس الدولة من أحكام للفصل في الطعن بالتزوير يوجب الرجوع في ذلك للقواعد المعمول بها أمام القضاء العادي الواردة في قانون الإثبات باعتبارها قواعد تتلاءم في طبيعتها مع طبيعة الدعوى الإدارية ولا تتعارض مع المبادئ العامة للإجراءات الإدارية.</p>
٤٢٩	<p>المبحث الرابع</p> <p>شهادة الشهود</p>
٤٢٩	<p>المبدأ رقم (٥٠٥) :</p> <p>المشرع لم يرسم لسير التحقيق أسلوباً معلوماً يلتزمه المحقق وإلا كان التحقيق باطلاً — إغفال المحقق لسماع أقوال شهود رأى في تقديره عدم الجدوى من سؤالهم أو الإكتفاء في شهادتهم بما سبق أن أدلوا به أمام محقق آخر لا يمكن أن يكون سبباً لبطلان لا نص عليه.</p>
٤٣٠	<p>المبدأ رقم (٥٠٦) :</p> <p>سماع الشهود يتعين أن يكون منتجاً — عدم سماع أقوال شاهدين ليس من شأنه أن يغير وجه الرأي فيما إنتهى إليه التحقيق، ويكون الجزاء قد صدر مستنداً إلى أصول ثابتة في الأوراق.</p>
٤٣٠	<p>المبدأ رقم (٥٠٧) :</p> <p>المقصود من إثبات مضمون التحقيق الشفوي بالمحضر الذي يحوى الجزاء.</p>
٤٣١	<p>المبدأ رقم (٥٠٨) :</p> <p>عدم قيام المحقق بتحليف الشهود لا يترتب عليه بطلان شهادتهم .</p>

٤٣١	<p>المبدأ رقم (٥٠٩) :</p> <p>الحيازة وضع مادي يجوز اثباته بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البينة والقرائن وعلى ذلك فلا جناح على اللجنة إذا هي خلصت إلى توافر الحيازة القانونية استنادا إلى أقوال الشهود في التحقيق الذي أجراه الخبير.</p>
٤٣٢	<p>المبدأ رقم (٥١٠) :</p> <p>للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ، ولا تثريب على تكليف المحكمة للنيابة الإدارية التي قامت بالتحقيق أصلا باستكمال ما ترى المحكمة استكمالها من سماع شهود أو استيفاء بعض جوانب التحقيق.</p>
٤٣٢	<p>المبدأ رقم (٥١١) :</p> <p>لا الزام على المحكمة أن تستجيب لطلب الخصم بالسماح بإثبات واقعة معينة عن طريق شهادة الشهود إذا كانت الواقعة المطلوب إثباتها في تقدير المحكمة غير منتجة في بيان وجه الحقيقة في الدعوى .</p>
٤٣٣	<p>المبدأ رقم (٥١٢) :</p> <p>ليس مطلوباً لصحة التحقيق التأديبي أن يستمع المحقق في كل الأحوال إلى أكثر من أقوال الشاكي والمشكو في حقه متى إستظهر المحقق وجه الحق وكان لهذا الإستخلاص ما يبرره .</p>
٤٣٣	<p>المبدأ رقم (٥١٣) :</p> <p>أداء الشهادة بغير يمين لا يصم التحقيق بالبطلان أو يؤثر على سلامته طالما أن تقديره متروك لمجلس التأديب حسبما يستخلصه من وقائع وأوراق ملف الإتهام.</p>
٤٣٤	<p>المبدأ رقم (٥١٤) :</p> <p>لا يؤثر في صحة شهادة الشهود أن أحد شهود إثبات الواقعة كانت بينه وبين من نسبت إليه الواقعة ضغينة سابقة ما لم تكن هذه الشهادة هي الدليل الوحيد على نسبة الجريمة التأديبية إلى العامل فيتعين إهدار هذه الشهادة لما يشوبها من شك.</p>

٤٣٤	<p>المبدأ رقم (٥١٥) :</p> <p>محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود ولكنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه.</p>
٤٣٤	<p>المبدأ رقم (٥١٦) :</p> <p>شروط صحة التحقيق التأديبي - سماع الشهود.</p>
٤٣٥	<p>المبدأ رقم (٥١٧) :</p> <p>الأصل هو تحليف الشهود اليمين لحفزهم على ذكر الحقيقة - أداء الشهادة بغير يمين في مجالس تأديب الجامعة لا يصم التحقيق بالبطان أو يؤثر على سلامته طالما أن تقديره متروك لمجلس التأديب حسبما يستخلصه من وقائع و أوراق ملف الإتهام.</p>
٤٣٥	<p>المبدأ رقم (٥١٨) :</p> <p>لا تثريب على السلطة التأديبية إذا ما هي اطمئنت لأسباب مستخلصة من الأوراق وأقوال الشهود إلى الشهادة الأولى لأحد الشهود وطرحت ما طرأ على هذه الشهادة من تعديل طارئ .</p>
٤٣٥	<p>المبدأ رقم (٥١٩) :</p> <p>(١) لا وجه لقياس مركز النيابة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا على مركز النيابة العامة أمام محكمة النقض لاختلاف النصوص .</p> <p>(٢) لا محل لاستعارة الأحكام الواردة في قانون المرافعات أو قانون الإجراءات الجنائية إلا فيما لم يرد به نص خاص في قانون مجلس الدولة .</p> <p>(٣) لا وجه لمد الحكم الخاص بالمحاكم التأديبية على المحكمة الإدارية العليا على اعتبار ممثل النيابة الإدارية ممثلاً لسلطة الادعاء فيها وجزءاً من تشكيلها وأساس ذلك: اختفاء السند القانوني ولأن المحكمة الإدارية العليا لايجرى فيها استجواب العامل وسماع الشهود وغير</p>

	ذلك من الإجراءات التى نص عليها قانون مجلس الدولة أمام المحاكم التأديبية .
٤٣٦	المبدأ رقم (٥٢٠) : (١) جريمة الغش تتبىء عن سلوك غير قويم ويؤدى إلى نجاح طالب لا يستحق النجاح ويهدر مبدأ تكافؤ الفرص ويعرض المجتمع لخطر مباشرة العمل بعد التخرج . (٢) حرمان الطالب الذى يضبط فى حالة الغش من دخول مواد الامتحان الأخرى واعتباره راسباً فى جميع المواد عن السنة المقيد بها دون حاجة إلى صدور قرار جديد من لجنة التأديب . (٣) إذا كانت لجنة التأديب قد تأكدت من سلامة الإجراءات التى اتبعت فى ضبط الطالب من واقع الأوراق وشهادة الشهود وإكتفت بتقرير العقوبة التى فرضتها اللائحة فإن قرار اللجنة يكون قائماً على سند سليم من القانون .
٤٣٧	المبدأ رقم (٥٢١) : التحقيق - شهادة الشهود (اثبات) (مجلس تأديب) - ليس فى قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب مطالبه الشهود فى التحقيق بأداء اليمين قبل إدلائهم بأقوالهم فى التحقيقات الادارية - تخلف أداء اليمين لا يبطل التحقيق ، ولا يخل بضمانات المتهم .
٤٣٨	المبدأ رقم (٥٢٢) : لجنة القضائية للإصلاح الزراعى باعتبارها محكمة الموضوع سلطة موضوعية فى تقدير عمل الخبير .
٤٣٨	المبدأ رقم (٥٢٣) : عدم جواز الاستناد إلى شهادة شهود ثبت وجود خلافات شخصية بينهم وبين المحال لمجلس التأديب .
	المبدأ رقم (٥٢٤) : يتعين الرجوع فى مسألة تحديد الاختصاص الموجب للمسئولية إلى المستندات وليس إلى شهادة الشهود - نتيجة ذلك - لا يسأل الموظف

٤٣٩	<p>عن عمل لا شأن له به أو كان غير ملزم بالقيام به أو لا يدخل في اختصاصه الوظيفي .</p> <p>المبدأ رقم (٥٢٥) :</p>
٤٣٩	<p>يجب أن يبين في منطوق الحكم الذى يأمر بالإثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلا - لم يوجب المشرع بيان الوصف القانونى لهذه الوقائع وبالتالي فإن إيراد هذا الوصف والخطأ فيه لا يترتب بطلان هذا الحكم أو الدليل المستمد من التحقيق الذى أجرى بمقتضاه.</p> <p>المبدأ رقم (٥٢٦) :</p>
٤٤٠	<p>للمحكمة التأديبية سلطة تقدير أدلة الدعوى ، ومتى ثبت أنها قد استخلصت النتيجة التى انتهت إليها استخلاصا سائغا من اصول موجودة وتنتجها قانونا وكيفتها تكييفها سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذى بنت عليه قضاءها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها.</p> <p>المبدأ رقم (٥٢٧) :</p>
٤٤٠	<p>عدم استلزام قانون تنظيم الجامعات لمطالبة الشهود فى التحقيق بأداء اليمين أمام مجلس التأديب - مؤدى ذلك عدم تحليف الشهود لليمين أمام مجلس التأديب لا يؤثر فى سلامة ما اتخذته من إجراءات.</p> <p>المبدأ رقم (٥٢٨) :</p>
٤٤١	<p>يلزم حتما فى قرار الاتهام لكى يستقيم على سببه إجراء تحقيق قانونى صحيح سواء من حيث الإجراءات أو المحل أو الغاية - التحقيق هو وسيلة استبانة الحقيقة ووجه الحق فيما ينسب الى العامل من إتهام - وبغير أن يكون تحت يد الجهة التى تملك توقيع الجزاء التأديبى تحقيق مستكمل الاركان لا يكون فى مكنتها الفصل على وجه شرعى وقانونى فى الاتهام المنسوب للعامل.</p> <p>المبدأ رقم (٥٢٩) :</p>
٤٤١	<p>يتعين الرجوع فى مسألة تحديد الاختصاص الموجب للمسئولية</p>

	التأديبية الى المستندات وليس الى شهادة الشهود لأن الاختصاص تنظمه قرارات ادارية ثابتة بمستندات صادرة عن الجهة الادارية المختصة قانونا.
٤٤٢	المبحث الخامس
	القرائن
٤٤٣	المطلب الأول
	في القرائن بوجه عام
٤٤٣	المبدأ رقم (٥٣٠) :
	رقابة القضاء الادارى لقيام السبب فى القرار بالفصل غير التأديبى لا تعنى أن يحل نفسه محل جهة الادارة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وبيانات وقرائن أحوال إثباتا ونفيا فى خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية التى تكون ركن السبب أو يتدخل فى تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه من آثار.
٤٤٣	المبدأ رقم (٥٣١) :
	الصلح ومقوماته - لا يثبت الصلح إلا بالكتابة أو بمحضر رسمى فهذه الكتابة على أنها لازمة للاثبات لا للانعقاد و تبعا لذلك يجوز الاثبات بالبينة أو بالقرائن إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة.
٤٤٤	المبدأ رقم (٥٣٢) :
	شهادات المعاصرين عن مدد الخدمة السابقة لا تعدو أن تكون دليلاً تقديرياً يحتمل الصدق وعدمه، وهى لا تنهض بذاتها قرينة قاطعة فى إثبات صحة ما تضمنته طالما لا توجد قاعدة تلزم بحجيتها - يترتب على ذلك أنه ليس للقضاء الإدارى أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الإدارة من دلائل و شواهد وقرائن أصول إثباتاً أو نفياً فى خصوص صحة أو عدم صحة قيام الواقعة المراد التدليل عليها بهذه الشهادات.

٤٤٤	المطلب الثاني قرينة الاستقالة الضمنية
٤٤٤	المبدأ رقم (٥٣٣) : إنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل بغير إذن خمسة عشر يوماً متتالية بغير عذر مقبول خلال الخمسة عشر يوماً التالية يقوم على قرينة قانونية هي اعتباره مستقياً استقالة ضمنية.
٤٤٥	المبدأ رقم (٥٣٤) : قرينة الاستقالة الضمنية - المشرع جاء بقرينة الاستقالة الضمنية التي يعد معها الموظف مستقياً وهذه القرينة مقررة لمصلحة الجهة الإدارية التي يتبعها الموظف فإن شاعت أعملت القرينة في حقه وإعتبرته مستقياً وإن شاعت تغاضت عنها رغم توافر شروط أعمالها ولها ألا تعمل أثرها فلا تعتبر الموظف مستقياً وتمضى في مساعلته تأديبياً لإنقطاعه بدون إذن ١٥ يوماً متتالية.
٤٤٥	المبدأ رقم (٥٣٥) : قرينة الاستقالة الضمنية - قابلية القرينة لإثبات العكس - خدمة العامل تنتهى بما يعتبر إستقالة ضمنية إذا إنقطع عن عمله بغير إذن خمسة عشر يوماً متتالية وهى المدة التى عد المشرع إنقضاءها قرينة قانونية على الإستقالة ، وترتفع هذه القرينة ، إذا إنتفى الافتراض القائمة عليه ، بتقديم العامل خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن إنقطاعه كان بعذر مقبول تقدره جهة الإدارة.
٤٤٦	المبدأ رقم (٥٣٦) : القرينة القانونية على الإستقالة الضمنية المستفادة من إنقطاع العامل بدون إذن مقررة لمصلحة الجهد الإدارية التي يتبعها العامل فإن شاعت أعملت القرينة في حقه و إعتبرته مستقياً وإن شاعت تغاضت عنها رغم توافر شروط أعمالها ولها ألا تعمل أثرها فلا تعتبر العامل مستقياً وتمضى في مساعلته تأديبياً - أساس ذلك : الحرص على المصلحة العامة وحتى لا يتوقف سير العمل فى المرفق العام.

٤٤٧	<p>المبدأ رقم (٥٣٧) :</p> <p>(١) قرينة الاستقالة الضمنية مقررة لصالح جهة الإدارة التى يتبعها العامل أن شاعت أعمالها فى حقه وإعتبرته مستقياً وإن شاعت تغاضت عنها ولم تعمل أثرها رغم توافر شروط أعمالها .</p> <p>(٢) الإستقالة الضمنية شأنها شأن الإستقالة الصريحة تقوم على إرادة العامل فى هجر الوظيفة وزهده لها وعدم حرصه عليها وتستفاد هذه الإرادة من الإنقطاع المدد التى حددها المشرع .</p> <p>(٣) إشتراط المشرع لإنهاء خدمة العامل بما يعتبر إستقالة ضمنية إنقطاعه المدد التى حددها النص وأن تقوم جهة الإدارة بإنذاره كتابة .</p> <p>(٤) قرينة الاستقالة الضمنية يتعين تفسيرها فى نطاقها الضيق وإحاطتها بالضمانات والقيود التى تطلبها المشرع لصحة أعمالها .</p> <p>(٥) إنذار العامل قبل إنقضاء المدد التى حددها القانون لا يعتد به — التحقيق الذى يجرى مع العامل لا يعتبر إنذاراً كتابياً .</p>
٤٤٨	<p>المبدأ رقم (٥٣٨) :</p> <p>إقامة الجهة الإدارية الدليل المثبت لتوجيهها الإنذار للعامل يعتبر قياماً منها بما أوجبه القانون عليها ويعتبر قرينه على وصول الإنذار للعامل وعلمه به طبقاً للمجرى العادى للأمر - يجوز للعامل تقديم الدليل على إنتفاء هذه القرينة بأن يثبت أن جهة الإدارة لم توجه إليه الإنذار كتابة أو أنها وجهته ولكنه لم يصل إلى علمه .</p>
٤٤٩	<p>المبدأ رقم (٥٣٩) :</p> <p>يتعين لإعمال قرينة الإستقالة الضمنية مراعاة إجراء شكلى هو إنذار العامل كتابة بعد خمسة أيام من إنقطاعه عن العمل إذا كان هذا الإنقطاع بغير إذن أكثر من ثلاثين يوماً غير متصله — الإنذار يعتبر إجراءً جوهرياً الغرض منه أن تستبين جهة الإدارة مدى إصرار العامل على ترك العمل وعزوفه عنه ومن جهة أخرى إعلانه بما سوف يتخذ ضده من إجراءات حيال هذا الإنقطاع حتى يتمكن من إيداء عذره قبل إتخاذ هذا الإجراء.</p>

٤٤٩	<p>المبدأ رقم (٥٤٠) :</p> <p>وضع المشرع قرينتين بشأن الاستقالة الضمنية - القرينة الأولى : هي قرينة تقديم الاستقالة وتستفاد من واقعة الانقطاع بدون اذن أو عذر مقبول بعد توجيه الانذار - القرينة الثانية: هي قرينة قبول الاستقالة وهي مستفادة من انقضاء الشهر التالي للانقطاع دون اتخاذ الاجراءات التأديبية خلالها - القرينة الثانية لا تتحقق الا بعد تحقق قرينة تقديم الاستقالة.</p>
٤٥٠	<p>المبدأ رقم (٥٤١) :</p> <p>قرينة قبول الاستقالة لا تتحقق إلا بعد تحقق قرينة تقديم الاستقالة بانقضاء مدة الانقطاع المتصل أو المنقطع.</p>
٤٥١	<p>المبدأ رقم (٥٤٢) :</p> <p>حدود قرينة الاستقالة الضمنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات - هي قرينة قانونية تحل محل طلب الاستقالة الصريحة وتقوم مقامها في رغبة عضو هيئة التدريس في ترك وظيفته - هذه القرينة هي انقطاع العضو عن عمله أكثر من شهر بدون اذن وعدم العودة الي العمل خلال ستة شهور علي الأكثر من تاريخ الانقطاع - أما اذا عاد خلال مهلة الستة اشهر المذكورة فلا تملك الجامعة إعمال قرينة الاستقالة الضمنية في حقه.</p>
٤٥١	<p>المبدأ رقم (٥٤٣) :</p> <p>(١) قرينة الاستقالة الضمنية لضباط هيئة الشرطة - تعتبر خدمة الضابط منتهية للانقطاع عن العمل في حالتين الأولى :- إذا لم يقدم فيها الضابط أسبابا تبرر إنقطاعه عن العمل ، والثانية :- إذا قدم فيها الضابط هذه الأسباب ورفضتها جهة الإدارة كعذر يبرر الانقطاع .</p> <p>(٢) هذه القرينة مقررة لصالح جهة الإدارة التي لها أن تقدر الأسباب المبررة لانقطاع الضابط أو ترفضها ، إلا أن سلطتها التقديرية في ذلك تجد حدها الطبيعي في ألا يشوبها إساءة في الممارسة أو انحراف بالغاية منها - أثر ذلك - خضوع تلك السلطة لرقابة المشروعية.</p>

٤٥٢	<p>المبدأ رقم (٥٤٤) :</p> <p>قرينة الاستقالة الضمنية لأعضاء هيئة التدريس هي قرينة قانونية تحل محل طلب الاستقالة الصريحة وتقوم مقامها في رغبة عضو هيئة التدريس في ترك الوظيفة وهذه القرينة هي انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله أكثر من شهر بدون إذن أو عذر مقبول وعدم العودة الى العمل خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع عن العمل فإذا تحققت هذه الواقعة اعتبرت خدمة عضو هيئة التدريس منتهية بقوة القانون من تاريخ الانقطاع عن العمل — هذه القرينة تنتفى إذا عاد عضو هيئة التدريس المنقطع قبل انقضاء مدة الستة أشهر المشار اليها .</p>
٤٥٣	<p>المبدأ رقم (٥٤٥) :</p> <p>زوال قرينة الاستقالة الضمنية لأعضاء هيئة التدريس — تزول هذه القرينة اذا انقضى الافتراض القائم بتقديم عضو هيئة التدريس ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى أو سبب أجنبى لا يد له فيه .</p>
٤٥٣	<p>المبدأ رقم (٥٤٦) :</p> <p>يعتبر اثبات وصول الانذار الى العامل بإحدى هذه الوسائل قرينه على العلم به ، ويرتب ذلك القرينة المأخوذة من الانقطاع باعتباره يمثل استقالة حكمية ، وذلك ما لم يقدم العامل الدليل على انتفاء هذه القرينة ، باثبات أن جهة الادارة لم توجه اليه الانذار الكتابى بعد المدة التى حددها القانون أو أنها وجهته اليه ولكنه لم يصل الى علمه وأن انذار العامل على هذا النحو الذى حدده القانون يعتبر إجراءً جوهرياً لا يجوز إغفاله .</p>
٤٥٤	<p>المبدأ رقم (٥٤٧) :</p> <p>قرينة الاستقالة الضمنية — الإنذار كإجراء جوهري — لإعمال حكم الاستقالة الضمنية يجب مراعاة إجراء شكلى جوهري وهو الانذار — لكى ينتج الانذار اثره فى انهاء الخدمة بالاستقالة الحكمية يلزم أن يتم</p>

كتابة وأن تمضى مدة معينة من الانقطاع — وأن يوجه أو يصل المنذر اليه.

٤٥٥

المطلب الثالث

قرينة سقوط الدعوى التأديبية

٤٥٥

المبدأ رقم (٥٤٨) :

(١) ميعاد السنة المقرر لسقوط الدعوى التأديبية من تاريخ علم الرئيس المباشر مفاده أن هذا الميعاد يسرى طالما كان زمان التصرف فى المخالفة فى يده أما إذا خرج الأمر من سلطانه بإحالة المخالفة الى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأصبح التصرف فيها بذلك خارج عن اختصاصه.

(٢) انتفاء موجب سريان السقوط السنوى وأساس ذلك أن سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوعها يعنى اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها فإذا ما نشط الرئيس المباشر الى اتخاذ إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة خرج بذلك الأمر عن سلطانه وارتفعت قرينة التنازل وخضع أمر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات .

٤٥٥

المبدأ رقم (٥٤٩) :

(١) قرينة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة تكون بانقضاء ثلاث سنوات على ارتكاب المخالفة التأديبية وتنقطع هذه المدة باتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة بشأن المخالفة حيث يبدأ حساب المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء.

(٢) استثناءات من القرينة : (أ) حالة تعدد المتهمين بارتكاب المخالفة فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين . (ب) اذا كون الفعل انقطاعها بالنسبة للباقيين . (جـ) اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية .

٤٥٦	<p>المبدأ رقم (٥٥٠) :</p> <p>سقوط الدعوى التأديبية - تشكيل المخالفة لجنة الإضرار بالمال العام المؤتمة بقانون العقوبات - أثر ذلك - عدم سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية إلا من تاريخ انتهاء خدمة الموظف ما لم يكون قد بدء في التحقيق قبل ذلك.</p>
٤٥٦	<p>المبدأ رقم (٥٥١) :</p> <p>قرينة سقوط الدعوى التأديبية - تسقط الدعوى التأديبية قبل العامل بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة التأديبية التي يحدث الفعل المكون لها في وقت محدد، وتنتهي المخالفة بمجرد ارتكابه، أما بالنسبة للمخالفة المستمرة التي تتكون من فعل متجدد ومستمر، فإن الدعوى التأديبية لا تسقط قبل العامل مرتكب تلك المخالفة طالما لازمت المخالفة حالة الاستمرار.</p>
٤٥٧	<p>المطلب الرابع</p> <p>قرينة المرض</p>
٤٥٧	<p>المبدأ رقم (٥٥٢) :</p> <p>وجوب وصول الإخطار بالمرض في ذات اليوم للاسراع في توقيع الكشف - عدم التزام الموظف بذلك يقيم قرينة قانونية على أن غيابه لم يكن بسبب المرض وهذه القرينة قابلة لاثبات العكس فيدحضها ثبوت أن الموظف كان مريضاً برغم وصول الإخطار متأخراً .</p>
٤٥٨	<p>المبدأ رقم (٥٥٣) :</p> <p>(١) جميع الأمراض التي تحصل لأفراد القوات المسلحة خلال خدمتهم تعتبر بسبب الخدمة متى تقرر عدم اللياقة الطبية للمريض للخدمة بالقوات المسلحة بسبب المرض وذلك متى ثبت أن المرض حدث بعد قضاء مدة خدمة حسنة متصلة بالقوات المسلحة عشر سنوات - واستثناء من ذلك يكون المرض بسبب الخدمة وإن قلت مدة الخدمة الحسنة عن عشر سنوات متى ثبت من التحقيق الذي تجريه السلطات العسكرية المختصة أن المرض تسبب عن الخدمة.</p>

٤٥٩	<p>(٢) مدة خدمة عشر سنوات قرينة على حدوث الوفيات أو الإصابات بسبب الخدمة - مفاد ذلك أنه في حالة عدم توافر هذه المدة تنتفى القرينة ولكن يبقى إثبات أن الإصابة أو الوفاة قد حدثت بسبب الخدمة فعلاً بواسطة التحقيق الذى تجريه السلطات العسكرية.</p> <p>المطلب الخامس</p> <p>قرينة الرفض الضمنى</p> <p>للتظلم والمسلك الإيجابى</p>
٤٥٩	<p>المبدأ رقم (٥٥٤) :</p> <p>(١) فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفضه ، أى أن القانون افترض فى الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمى من قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى دون أن تجيب الإدارة على التظلم.</p> <p>(٢) يكفى فى تحقيق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية إذ استشعرت حق المتظلم فيه ، قد إتخذت مسلكاً إيجابياً واضحاً فى سبيل استجابته و من ثم يمتد ميعاد بحث التظلم فى هذه الحالة حتى يصدر من الجهة الإدارية ما ينبئ عن عدولها عن هذا المسلك و يعلم به صاحب الشأن.</p>
٤٦٠	<p>المبدأ رقم (٥٥٥) :</p> <p>مدى جواز إعمال قرينة الرفض الحكمى التى نص عليها قانون مجلس الدولة فى شأن التظلم الوجوبى التى لم ينص على مثلها قانون نظام العاملين المدنيين.</p>
٤٦٠	<p>المبدأ رقم (٥٥٦) :</p> <p>المسلك الإيجابى الذى ينفى قرينة الرفض الحكمى للتظلم ليس فى بحث التظلم وإنما فى إجابة المتظلم إلى طلبه وهو لا يتم بداهة إلا عن طريق الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية لها.</p>
٤٦١	<p>المبدأ رقم (٥٥٧) :</p> <p>قرينة فوات الستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات</p>

	<p>المختصة يعتبر بمثابة رفض للتظلم — المسلك الإيجابي في بحث التظلم — يكفي في تحقيق الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين ان السلطات الادارية المختصة لم تهمل التظلم وانها إذا استشعرت حق المتظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا في سبيل الاستجابة اليه وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطء الاجراءات المعتادة بين الادارات المختصة في هذا الشأن .</p>
٤٦١	<p>المبدأ رقم (٥٥٨) :</p> <p>يفترض في الادارة أنها رفضت التظلم ضمنا ويستفاد هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الادارة على التظلم — مظاهر المسلك الإيجابي.</p>
٤٦٢	<p>المبدأ رقم (٥٥٩) :</p> <p>(١) قرينة الرفض المستفادة من المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ، بعدم الرد على التظلم خلال ستين يوما من تقديمه ، لا تقوم هذه القرينة في حالة التظلم من تقارير الكفاية لوضعها الخاص الذي اسبغه عليها المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة.</p> <p>(٢) يتعين لقبول دعوى الغاء تقرير الكفاية أن يصبح نهائيا وهو لا يتم الا بالبت في التظلم مهما استطالت مدة بحثه .</p>
٤٦٢	<p>المبدأ رقم (٥٦٠) :</p> <p>لايجوز إعمال قرينة الرفض الضمني المقررة في نطاق دعوى الالغاء على ميعاد الطعن في تقارير كفاية الاداء وأنه يتعين التريث الى حين البت في التظلم من تقرير الكفاية.</p>
٤٦٣	<p>المطلب السادس</p> <p>قرينة سقوط مفعول قرار</p> <p>نزع الملكية للمنفعة العامة</p>
٤٦٣	<p>المبدأ رقم (٥٦١) :</p> <p>قرينة سقوط مفعول قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة تكون بعدم اتباع وسائل واجراءات نقل ملكية العقارات المنزوع ملكيتها الى</p>

الدولة - ثلاث وسائل أو إجراءات يترتب على اتباع إحداها نقل ملكية العقارات المنزوع ملكيتها الى الدولة :

إيداع النماذج الخاصة التي وقع أصحاب الحقوق فيها على نقل ملكيتها للمنفعة العامة بمكتب الشهر العقاري المختص في مدة أقصاها سنتان من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية. بإيداع القرار الوزاري بنزع الملكية الصادر نتيجة رفض الملاك التوقيع على تلك النماذج أو تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن فيها لأي سبب كان بمكتب الشهر العقاري المختص خلال المدة المذكورة.

أن يثبت أن مشروع النفع العام قد أدخل فعلاً في التنفيذ على العقار المطلوب ملكيته قبل انتهاء مدة السنتين المذكورتين.

المبدأ رقم (٥٦٢) :

٤٦٥

(١) إذا لم تودع النماذج الموقعة أو القرار الوزاري خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية يسقط مفعول قرار المنفعة العامة ويعتبر كأن لم يكن ولا يحول دون هذا السقوط إلا أن تكون العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت في مشروعات تم تنفيذها فعلاً أو بدئاً على الأقل في تنفيذها قبل مضي السنتين.

(٢) السقوط مقرر لمصلحة المالك جزاء تقاعس جهة الإدارة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام نزع الملكية.

(٣) إذا كان مالك العقار عالماً بالعيوب التي شابت عملية إجراءات نزع الملكية وسقوط مفعول القرار ومع ذلك قبل مختاراً وبإرادته الحرة التوقيع على نماذج نقل الملكية رغم مضي السنتين وصرف التعويض المستحق دون اعتراض من جانبه ودون أن يطعن على هذا التصرف الإرادي بأي مأخذ أو عيب قد يكون شاب إرادته فإنه لا مناص من إعمال الدلالة الظاهرة المستفادة من عدم تمسكه بقرينه السقوط المقررة لصالحه وجعل هذا التصرف الإرادي منتجاً لآثاره القانونية بين الطرفين كعقد تنتقل به الملكية إلى الدولة ليس على

	<p>أساس الاستيلاء أو نزع الملكية ولكن على أساس التراضي المستخلص من إرادة حرة صريحة وواضحة.</p>
٤٦٦	<p>المطلب السابع</p>
	<p>قرينة قبول طلب الترخيص بالبناء</p>
٤٦٦	<p>المبدأ رقم (٥٦٣) :</p> <p>(١) الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم تلتزم بفحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لاتزيد على ستين يوماً من تاريخ تقديمه ويعتبر انقضاء تلك المدة دون البت في الطلب أو إعلان طالب الترخيص لاستيفاء ما ترى جهة الادارة لزوم استيفائه بمثابة موافقة على الترخيص .</p> <p>(٢) قرينة قبول طلب الترخيص بالبناء هي قرينة قانونية مفادها اعتبار الطلب مقبولا إذا انقضى الميعاد المقرر من تاريخ تقديم الطلب دون أن تقوم جهة الادارة بإبلاغ طالب الترخيص بالاعتراض عليه أو ضرورة استيفاء بيانات أو مرفقات لازمة لاستصداره .</p> <p>(٣) القرينة القانونية التي أقامها الشارع على انقضاء أجل معين من تاريخ تقديم طلب الترخيص لا يكتمل كيانها إلا أثبت أن طلب الترخيص كان موافقا لصحيح حكم القانون مستوفيا لكل ما تطلبه القانون من شرائط .</p>
٤٦٧	<p>المبدأ رقم (٥٦٤) :</p> <p>(١) يلزم لقيام الترخيص الضمني بفوات المدة المحددة أن يكون طلب الترخيص مطابقاً للقانون وملتزمأ أحكامه.</p> <p>(٢) لايسوغ في نظام الترخيص الاداري افتراض إرادة للادارة ضمناً ما لم ينص القانون صراحة على خلاف ذلك ويكون هذا من باب أولى إذا كانت لها سلطة استثنائية من الشروط والأوضاع المعتادة في البناء لأسباب تبرر ذلك للصالح العام.</p> <p>(٣) يتعين الحصول على موافقة صريحة باستثناء الارتفاع الوارد في طلب الترخيص من الجهات المختصة قانوناً لأن أعمال آثار قرينة</p>

	<p>سكوت الجهة الادارية لا يتأتى الا إذا كان طلب الترخيص أساساً مطابقاً لكافة الشروط والأوضاع والضمانات المقررة وملتزمًا بها.</p> <p>(٤) الاعفاء من شرط جوهري لإصدار الترخيص (مثل شرط عدم تجاوز الارتفاع) لا يمكن إلا أن يكون صريحاً وصادراً على النحو المرسوم له قانوناً ، وبالتالي فإن فوات مدة الستين يوماً دون صدور الترخيص المتضمن استثناء من قواعد الارتفاع لا يمكن حمله على أنه ترخيص ضمنى باقامة الأعمال المطلوب الترخيص بإقامتها دون نص صريح فى القانون يقرر ذلك.</p>
٤٦٨	<p>المبدأ رقم (٥٦٥) :</p> <p>لا مجال للقول بقرينة الموافقة الضمنية على الترخيص بالتعليق إذا لم يعزز الطلب بالتقرير الفني الذي تطلبه المشرع - يتعين اتباع الإجراءات الخاصة بتراخيص التعليق حفاظاً على السلامة العامة ودرءاً للتحايل أو الالتفاف على الأصول المرعية في هذا المجال - يحظر الموافقة، صراحة أو ضمناً ، على طلبات الترخيص بالتعليق حتى ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بها، إلا إذا قدم صاحب الشأن تقريراً فنياً هندسياً يفيد بأن الهيكل الإنشائي للمبنى وأساساته تسمح بأعمال الأعمال المطلوبة.</p>
٤٦٩	<p>المطلب الثامن</p> <p>قرينة سقوط الموافقة</p> <p>على إقامة المشروع الاستثماري</p>
٤٦٩	<p>المبدأ رقم (٥٦٦) :</p> <p>اشتراط المشرع لاستمرار موافقة الهيئة العامة للاستثمار على إقامة المشروع أن يتخذ المستثمر إجراءات جدية لتنفيذ المشروع خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدور الموافقة - رتب المشرع على مرور هذه المدة دون اتخاذ أي إجراء تنفيذي قيام قرينة على عدم جدية المستثمر ومن ثم قرر سقوط الموافقة على المشروع ما لم يقرر مجلس الإدارة تجديدها للمدة التي يراها.</p>

	<p>(٢) على المستثمر في حالة وجود أية ظروف تحول دون اتخاذ إجراءات تنفيذية للموافقة الصادرة له من الهيئة خلال المهلة المشار إليها أن يتقدم بطلب إلى الهيئة لمدة تلك المهلة.</p> <p>(٣) أعاد المشرع تنظيم إجراءات الحصول على ترخيص بإقامة المشروعات الاستثمارية وردد ذات الحكم بالنسبة لسقوط الموافقة على المشروع مع زيادة المهلة إلى سنة بدلا من ستة أشهر، كما استحدث حكما جديدا خول بمقتضاه مجلس إدارة الهيئة سلطة توقيع جزاءات على مخالفة أحكامه أو عدم الالتزام بالشروط والأهداف المحددة للمشروع وهذه الجزاءات تتفاوت بحسب جسامه المخالفة؛ حيث تبدأ بتقصير مدة الإعفاءات الضريبية المقررة للمشروع ثم إلغاء هذه الإعفاءات كلية ثم إلغاء الموافقة على المشروع، ويشترط لصحة توقيعها إعطاء المشروع مهلة لإزالة المخالفة قبل توقيع الجزاء.</p> <p>(٤) سقوط الموافقة على المشروع ليس جزاء باتا يقع بقوة القانون وإنما هو معلق على إرادة مجلس الإدارة فله أن يقرر السقوط أو يجدد الموافقة للمدة التي يراها، ولا جدال أن سكوت مجلس الإدارة عن تقرير السقوط بعد تحقق موجهه يعد موافقة ضمنية على التجديد.</p>
٤٧١	<p>المطلب التاسع</p> <p>قرينة تجريف الأرض الزراعية</p>
٤٧١	<p>المبدأ رقم (٥٦٧) :</p> <p>ثبوت وجود أى نسبة من الأتربة الزراعية فى المادة التى تستعمل فى إنتاج الطوب يقيم قرينة لاتقبل إثبات العكس على تجريف الأرض تستوجب توقيع العقوبات الجنائية والإدارية المقررة ومن بينها وقف الأعمال المخالفة وإزالة أسبابها بالطريق الإدارى .</p>
٤٧٢	<p>المطلب العاشر</p> <p>قرينة حجية الأحكام القضائية</p>
٤٧٢	<p>المبدأ رقم (٥٦٨) :</p> <p>حجية الأحكام — الفرق بين الحجية فى مجال القانون الخاص والحجية</p>

	<p>فى مجال القانون الإدارى — حجية الحكم بإلغاء القرار الإدارى — أثرها .</p> <p>(٢) يحوز الحكم الحجية فى مجال القانون الخاص ويعتبر قرينة قانونية قاطعة فيما بين طرفى الذسومة لايحوز دحضها وفقا للقواعد العامة فى الإثبات — ويعتبر الحكم حجة على الغير وقرينة بسيطة يجوز إثبات عكسها وفقا للقواعد العامة — ينطبق ذلك فى مجال القانون الخاص الذى تستهدف قواعده تنظيم مصالح فردية خاصة تقوم على أساس التعادل بين أطرافها — تعتبر هذه القواعد غير أمره ويجوز الاتفاق على مخالفتها.</p> <p>(٣) فى مجال القانون الإدارى والتى تهدف قواعده إلى تنظيم مراكز قانونية عامة لا تتوازى فيها المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة بل تعلق الأولى على الثانية — مؤدى ذلك: أن قواعد القانون الإدارى بحسب الأصل هى قواعد أمره لايحوز الاتفاق على مخالفتها — متى انحسم النزاع بحكم حازم قوة الشىء المحكوم فيه فإن الوضع الإدارى يكون قد استقر ولايحوز إثارة النزاع مرة أخرى تحقيقا لاستقرار الأوضاع والحيلولة دون تناقض الأحكام.</p> <p>(٤) الخصومة فى دعوى الإلغاء هى خصومة عينية مناطها رقابة شرعية القرار الإدارى فى ذاته — الحكم بالإلغاء يعدم القرار فيزول بالنسبة للناس كافة من صدر لصالحه أو ضده ، من طعن عليه ومن لم يطعن — الحكم بالإلغاء حجة على كافة حجية مطلقة تمنع تسلسل الطعون إلى غير نهاية تبعا لرغبات أصحاب المصالح التى يمسها القرار المطعون فيه إيجابا أو سلبا — أثر ذلك: عدم جواز المنازعة فى القرار مرة أخرى .</p>
٤٧٣	<p>المطلب الحادي عشر</p> <p>قرينة التسجيل لملكية الرسوم</p> <p>والنماذج الصناعية</p>
٤٧٣	<p>المبدأ رقم (٥٦٩) :</p> <p>التسجيل فى حد ذاته لاينشئ الملكية على الرسم أو النموذج — تنشأ</p>

	<p>الملكية من الابتكار وحده - التسجيل قرينه على الملكية وأن من قام بالتسجيل هو المبتكر - هذه القرينة قابلة لإثبات العكس - لذوى الشأن اللجوء الى محكمة القضاء الادارى للحصول على حكم بشطب التسجيل اذا لم يكن الرسم أو النموذج جديدا وقت التسجيل أو اذا تم التسجيل باسم شخص آخر غير المالك الحقيقى .</p>
٤٧٤	<p>المبدأ رقم (٥٧٠) :</p> <p>لا يلتزم طالب التسجيل بتقديم الدليل على ملكية الرسم أو النموذج - التسجيل لا ينشئ فى حد ذاته الملكية على الرسم أو النموذج وإنما تنشأ الملكية من الابتكارات وحدها - التسجيل وإن عد قرينة على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو المبتكر غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس.</p>
٤٧٥	<p>المبدأ رقم (٥٧١) :</p> <p>(١) التسجيل فى حد ذاته لا ينشئ الملكية على الرسم أو النموذج وإنما تنشأ الملكية من الابتكار وحده - التسجيل قرينة على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو المبتكر غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس.</p> <p>(٢) - فيجب أن يكون الرسم أو النموذج جديدا فى ذاته وألا يكون نقلا لرسم أو نموذج سابق فى هذا الشأن - يكفي لكي يعتبر الرسم مقلدا أن يثير اللبس والتشابه مع الرسم أو النموذج الأصلي بحيث يتعذر تمييز كل منهما عن الآخر - العبرة فى قيام التقليد بتوافر بعض عناصر التشابه فى خطوط أو كتلة التصميم بحيث يؤدي الشكل العام للرسم أو النموذج إلى إثارة هذا اللبس فى ذهن المشاهد بما يؤدي إلى الخلط بين النموذجين .</p>
٤٧٦	<p>المبدأ رقم (٥٧٢) :</p> <p>التسجيل فى حد ذاته لا ينشئ الملكية على الرسم أو النموذج وإنما تنشأ الملكية من الابتكار وحده - التسجيل وإن كان قرينة على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو المبتكر إلا أن هذه القرينة قابلة لإثبات</p>

	<p>العكس — إذا كان النموذج غير جديد أو مبتكر من الطرفين المتنازعين لكونه نموذجا شائعا ومعروفا في الأوساط الصناعية والتجارية من قبل وكونه ينتج من ماكينات مماثلة تصنعها شركة واحدة ويمكن لأي فرد أو شركة في مصر والخارج اقتناؤها، الأمر الذي يعني أن كلا الطرفين المتنازعين يتساويان في المركز القانوني إزاء عدم ابتكار نموذج المنتج محل النزاع، ومن ثم ينتفي مناط أعمال حكم الشطب وهو أن يكون طالب الشطب في مركز قانوني خاص يخوله طلب الحماية.</p>
٤٧٧	<p>المبدأ رقم (٥٧٣) :</p> <p>أخذ المشرع — بالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية — بنظام الإيداع المطلق غير المقترن بفحص سابق ولم يجعل للإدارة سلطة رفض الطلب إلا لعدم استيفاء الأوضاع الشكلية التي اشترطها القانون أو إذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع قانون معمول به في مصر أو يتعارض مع اتفاقية دولية تكون مصر منضمة إليها أو إذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة، أما في غير ذلك من الأحوال فإنه يتعين على الإدارة إجراء التسجيل على مسئولية الطالب ولو كان الرسم أو النموذج شائعا أو متداولاً في الأسواق — أي يتم التسجيل دون فحص سابق من الجهة الفنية أو الموضوعية.</p>
٤٧٩	<p>المطلب الثاني عشر</p> <p>قرينة وضع اليد</p>
٤٧٩	<p>المبدأ رقم (٥٧٤) :</p> <p>تمويل العقار بسجلات الضريبة على العقارات المبنية هو مجرد رصد لأسماء المكلفين قانونا بالضريبة على أساس عقود الملكية المشهورة — هذا الرصد لا يعدو أن يكون قرينة على وضع اليد — هذه القرينة قابلة لاثبات العكس من جانب صاحب المصلحة.</p>

٤٧٩	المطلب الثالث عشر قرينة الشهر الحكى للجمعيات والمؤسسات الخاصة
٤٧٩	المبدأ رقم (٥٧٥) : تعتبر الجمعية قد تم شهرها فى حالة سكوت الإدارة عن إتخاذ أى إجراء نحو شهرها خلال الستين يوماً التالية لتاريخ تقديم طلب الشهر من جانب ذوى الشأن ما لم تقرر الجهة الإدارية صراحة بعد أخذ رأى الإتحاد المختص رفض شهر نظام الجمعية خلال المدة المشار إليها مما ينقض قرينة الشهر الحكى.
٤٨٠	المطلب الرابع عشر قرينة حق الارتفاق للانتفاع بمسقاة
٤٨٠	المبدأ رقم (٥٧٦) : قرينة اعتبار الأرض التى تمر فيها مسقاة خاصة عتبر محملة بحق إرتفاق لصالح الأرض التى تنتفع بها المسقاة حتى ينهض دليل يقوض هذه القرينة القابلة لإثبات العكس.
٤٨١	المطلب الخامس عشر قرينة مسئولية أرباب العهد المفترضة
٤٨١	المبدأ رقم (٥٧٧) : مسئولية أرباب العهد والمخازن — قيام مسئولية أرباب العهد على أساس خطأ مفترض فى جانبهم — الخطأ المفترض ليس قرينة قاطعة غير قابلة لإثبات العكس بل يجوز نفيها بإقامة الدليل على أن تلف الاصناف أو فقدها كان نتيجة لظروف قاهرة لم يكن فى وسع الأمين التحول لها.
٤٨٢	الفرع السادس عشر قرينة نقل عبء الإثبات من المدعى إلى الجهة الإدارية
٤٨٢	المبدأ رقم (٥٧٨) : إذا نكلت الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن

	ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الإثبات على عاتق الحكومة.
٤٨٢	المبدأ رقم (٥٧٩) : تلتزم الجهة التي يتبعها العامل بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في إثباته إيجاباً ونفياً متى طلب منها ذلك ، فإذا نكلت تلك الجهة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الإثبات على عاتق الجهة المذكورة .
٤٨٣	المبدأ رقم (٥٨٠) : نكول جهة الإدارة وتقاعسها بغير مبرر عن إيداع مستندات الموضوع التي تحت يدها تمكيناً للعدالة من أن تأخذ مجراها الطبيعي ينشئ قرينة لصالح خصمها بصحة ما يدعيه - ظهور تلك المستندات في مرحلة الطعن يؤدي إلى إسقاط قرينة الصحة وذلك بغض النظر عن المسؤولية الناشئة عن عدم إيداع الأوراق - مؤدى ذلك : إعتبار هذه القرينة مجرد قرينة مؤقتة تزول بتقديم المستندات .
٤٨٤	المبدأ رقم (٥٨١) : يتعين على جهة الادارة تقديم الأوراق والمستندات اللازمة للفصل في الدعوى - نكول الادارة عن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى بصحة إدعائه وسلامة ما قدمه من أدلة - تسقط هذه القرينة في حالة ثبوت التواطؤ والغش مع عمال الادارة.
٤٨٤	المبدأ رقم (٥٨٢) : يتعين على هذه الجهات أن تقدم لمحاكم مجلس الدولة سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمفيدة في إظهار وجه الحق فيه اثباتاً ونفياً متى طلب اليها ذلك - نكول تلك الجهة عن تقديم الاوراق المتعلقة بموضوع النزاع واعتماد المدعى في تعييب قرارها على ما تضمنته المستندات التي تحتفظ بها وامتناعها عن تقديمها مؤداه انهيار قرينة الصحة التي تتمتع بها القرارات الادارية - أثر

٤٨٥	<p>ذلك : تقوم لصالح المدعى قرينة جديدة على صحة ادعاءاته أمام القضاء وسلامة ما قدمه من مستندات وإلقاء عبء الإثبات من جديد على عاتق الإدارة .</p> <p>المبدأ رقم (٥٨٣) :</p>
٤٨٦	<p>نكول الجهة الادارية عن تقديم المستندات التي تحت يدها واللازمة للفصل فى النزاع يقيم قرينة لصالح العامل باعتبار ان الجهة الادارية هى التى بحوزتها تلك الأوراق والمستندات - هذه القرينة كما تجد مجال أعمالها أمام مرحلة أول درجة تكون واجبة الاعمال فى مرحلة الطعن إذا قامت الجهة الادارية بسحب الاوراق والمستندات التى كانت مودعة.</p> <p>المبدأ رقم (٥٨٤) :</p>
٤٨٧	<p>(١) مناط خروج القضاء الإداري فى بعض الأحوال على الأصل القائل بأن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى، وإلقاء عبء الإثبات على عاتق الإدارة ، هو أن تكون الأوراق اللازمة للفصل فى الدعوى تحت يد الإدارة فقط وليست تحت يد المدعى أو يمكنه الحصول عليها من جهة أخرى غير الجهة المختصة فى المدعى.</p> <p>(٢) هذا الاستثناء من الأصل العام قرر لحد جهة الإدارة على تقديم المستندات والأوراق التى تحت يدها واللازمة للفصل فى المنازعات التى تكون الإدارة طرف فيها وهذا لايبنى إعفاء المدعى من تقديم المستندات التى من شأنها أن تكون تحت يده .</p>
٤٨٧	<p>المبدأ رقم (٥٨٥) :</p> <p>مناط الاعتداد بالقرينة المستفادة من نكول الجهة الادارية عن تقديم المستندات اللازمة للفصل فى الدعوى وذلك بتفسير القرينة لصالح المدعى أن تكون تلك المستندات فى حوزة الجهة الادارية المدعى عليها وحدها.</p>

٤٨٨	المطلب السابع عشر قرينة مطابقة الصورة الرسمية لأصل المستند الموجود
٤٨٨	المبدأ رقم (٥٨٦) : (١) إذا وجدت الصورة الرسمية لأصل موجود كانت قرينة قانونية على مطابقتها لهذا الأصل وتصبح لها ذات حجية الأصل - لا تقوم هذه القرينة إذا نازع الخصم في مطابقة الصورة للأصل - يتعين في هذه الحالة تقديم الأصل ومضاهاته على الصورة الرسمية. (٢) لا حجية لصور الأوراق العرفية في الإثبات خطية كانت أو فوتوغرافية إلا بقدر ما تنطبق فيه على الأصل الموجود والذي يتعين الرجوع إليه كدليل في الإثبات.
٤٨٨	المطلب الثامن عشر قرينة العلم اليقيني بميعاد دعوى الإلغاء
٤٨٨	المبدأ رقم (٥٨٧) : يثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقييد في ذلك بوسيلة اثبات معينة ولل قضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية، التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة، وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث غاية العلم أو قصوره، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق وظروف الحال.
٤٨٩	المبدأ رقم (٥٨٨) : مضى ثمانية عشر عاماً قرينة قانونية على إفتراض العلم بالقرار المطعون فيه.
٤٨٩	المبدأ رقم (٥٨٩) : عدم جواز اتخاذ عدم العلم اليقيني ذريعة للطعن على القرارات الإدارية تعللاً باستعمال حق التقاضي - التزام العامل بأن ينشط الى معرفة القرارات التي تمس مركزه الوظيفي وأن يبادر الى مواجهتها في الوقت المناسب في الميعاد الذي حدده المشرع والذي استهدف منه

٤٩٠	<p>تحقيق الاستقرار في المراكز القانونية وعدم تعرض الأوضاع الإدارية للاضطراب - الادعاء بعدم العلم مع استقالة الوقت بين صدور القرار وسلوك سبيل الطعن فيه من شأنه إهدار الحقوق وزعزعه المراكز القانونية التي استقرت على مر السنين وهو ما تأباه قواعد العدالة - للمحكمة أن تتكشف من ظروف الحال أن صاحب الشأن كان في مركز يتعين معه علمه اليقيني بالقرار المؤثر في مركزه القانوني.</p> <p>المبدأ رقم (٥٩٠) :</p>
٤٩١	<p>(١) الإعلان بالقرار هو الأصل أما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفي النشر عندما يكون الإعلان ممكناً - يتعين التفرقة بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية - القرارات التنظيمية وبحكم عموميتها وتجريدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم مما لا يكون معه محل للالتزام وسيلة الإعلان بالنسبة إليها - القرارات الفردية تتجه إلى أشخاص معينين بذواتهم معلومين سلفاً فلا محل للاكتفاء بوسيلة النشر فيكون الإعلان إجراءً محتملاً.</p> <p>(٢) الإعلان والنشر وأن كانا قرينتين لتحقيق العلم بالقرار إلا أنه يشترط فيهما تمامهما بالشكل الكافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية.</p>
٤٩١	<p>المطلب التاسع عشر</p> <p>قرينة العلم اليقيني</p> <p>وفكرة " استقالة الأمد "</p>
٤٩١	<p>المبدأ رقم (٥٩١) :</p> <p>(١) العلم بالقرار الذي يعول عليه في مجال سريان دعوى الإلغاء يتعين أن يكون بالغاً حد اليقين بحيث لا يقوم على ظن أو يبنى على افتراض إلا أن هذا المبدأ لا ينبغي اتخاذه ذريعة للطعن على القرارات الإدارية مهما طال عليها الأمد.</p> <p>(٢) استقالة الأمد بين صدور القرار محل الطعن وبين سلوك سبيل الدعوى بطلب الغائه هو مما يؤكد العلم اليقيني بالقرار إذ على العامل</p>

أن ينشط دائماً الى معرفة القرارات التي من شأنها المساس بمركزه القانوني وإن يبادر إلى اتخاذ اجراءات اختصاصها في الوقت المناسب. (٣) المدة التي لايقبل بانقضائها التذرع بانتفاء العلم بالقرار الإداري إنما تتحدد للمدعي وفقاً لتقدير القاضي الإداري تحت رقابة هذه المحكمة أخذاً في الاعتبار ظروف وملابسات كل حالة على حدة استهداء باعتبارات وضع القرار موضع التنفيذ وما إذا كان مقتضاه مما يتحقق معه توافر العلم بحكم اللزوم من عدمه.

المبدأ رقم (٥٩٢) :

(١) استتالة المدة بين صدور القرار والطعن عليه ليست دليلاً على العلم اليقيني بالقرار فقد لا يعلم المدعي بصدور القرار نهائياً بالرغم من فوات مدة طويلة على صدوره .

هذا فضلاً : عن أنه إذا افترضنا جدلاً أن استتالة الأمد بين صدور القرار والطعن عليه دليل على علم صاحب الشأن به فإن هذا العلم هو مجرد علم ظني أو افتراضي وليس علماً يقينياً فمجرد استتالة المدة بين صدور القرار والطعن عليه لا تصلح دليلاً قاطعاً على علم صاحب الشأن بالقرار وبكافة محتوياته وعناصره وتحديد مركزه بالنسبة له وما إذا كان قد مس مصلحته أم لا ، فاستتالة الأمد لا تقوم مقام الإعلان على الإطلاق ولا يمكن أن يثبت العلم المراد بالإعلان بمجرد استتالة الأمد ثبوتاً يقينياً قاطعاً .

(٢) فقرينة استتالة الأمد بين صدور القرار والطعن عليه كما تدل على العلم الظني بالقرار فإنها تدل أيضاً على عدم العلم بالقرار أي أنها قرينة تقبل إثبات العكس ولا يصح استنتاج علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً من قرينه تقبل إثبات العكس ، أو تعتمد على يقظة المدعي أو ثقافته — استتالة الأمد على صدور القرار لا تكفي وحدها دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار وإنما قد تصلح مع قرائن وأدلة أخرى ، بحسب ظروف كل حالة على حدة ، على توافر هذا العلم وهو أمر متروك لمحكمة الموضوع تستخلصه من ظروف النزاع

	<p>المعروض عليها وبعبارة أخرى أنه يمكن الاستناد عليه كأحد عناصر التّدليل على توافر العلم اليقيني تعزّزه أدلة أخرى دون أن يكون وحده عنصراً حاسماً لتوافر هذا العلم وذلك كله بشرط التقيد بالمدة المقررة لسقوط الحقوق بصفة عامة وهي خمسة عشر سنة من تاريخ صدور القرار.</p>
٤٩٨	<p>المطلب العشرين</p> <p>قرينة صحيفة الحالة الجنائية</p>
٤٩٨	<p>المبدأ رقم (٥٩٣) :</p> <p>صحيفة الحالة الجنائية تعد قرينة على عدم الحكم على المرشح للوظيفة في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف ، إلا أن هذه القرينة ليست قاطعة يمكن إثبات عكسها.</p>
٤٩٩	<p>المطلب الحادي والعشرين</p> <p>قرينة الاعتراض على تأسيس الأحزاب السياسية</p>
٤٩٩	<p>المبدأ رقم (٥٩٤) :</p> <p>إنقضاء الثلاثة أشهر التالية لعرض إخطار تأسيس الحزب على لجنة شئون الأحزاب السياسية دون صدور قرار منها بالبت في تأسيس الحزب يعتبر في حكم القانون بمثابة قرار بالإعتراض على هذا التأسيس - لا يشترط أن يكون إجتماع لجنة شئون الأحزاب إجتماعاً صحيحاً مكتمل النصاب - القول بغير يبطل عمل القرينة المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من قانون تنظيم الأحزاب السياسية.</p>
٥٠٠	<p>المطلب الثاني والعشرين</p> <p>قرينة استمرار صلاحية العطاء</p>
٥٠٠	<p>المبدأ رقم (٥٩٥) :</p> <p>ترك المتعهد التأمين المؤقت بعد إنقضاء مدة سريان عطاءه ، يعتبر قرينة قانونية على قبوله استمرار ارتباطه بعطاءه ، بيد أن هذه القرينة لا تسد السبيل في وجه المتعهد بغير مخرج ، وإنما ترتفع ، إذا انتفى</p>

	<p>الافتراض القائمة عليه ، أى إذا تقدم المتعهد لاسترداد التأمين المؤقت.</p>
٥٠١	<p>المطلب الثالث والعشرين قرينة الشهادة الدراسية</p>
٥٠١	<p>المبدأ رقم (٥٩٦) : شهادة الصلاحية لا تعدو أن تكون إنذاراً من جهة الإدارة يفيد صلاحية من يمنح هذه الشهادة للإستمرار فى القيام بالأعمال الإدارية التى كان يمارسها وهى صلاحية مناطها الممارسة السابقة لهذه الأعمال وليس مناطها قرينة الصلاحية المفترضة فى حامل المؤهل الدراسى أو العلمى ومن ثم فإن هذه الشهادة تكون مقصورة الأثر على هذا النطاق ، فلا تتعداه إلى نطاق المؤهلات العلمية ولا يترتب على منحها اعتباراً حاملها حاصلاً على مؤهل علمى أو دراسى.</p>
٥٠٢	<p>المطلب الرابع والعشرين قرينة شهادة الميلاد وعلاقة بياناتها بإثبات الجنسية</p>
٥٠٢	<p>المبدأ رقم (٥٩٧) : شهادات الميلاد لم تعد أصلاً لإثبات الجنسية إلا أن ما حوته من بيانات ووقائع تتعلق بسنوات الميلاد ومحله إنما تنهض قرينة على صحة ما ورد بها من وقائع.</p>
٥٠٢	<p>المطلب الخامس والعشرين قرينة الصحة</p>
٥٠٢	<p>المبدأ رقم (٥٩٨) : صدور قرار ثم سحبه دون إيداء الجهة الادارية ما شابه من خطأ أدى إلى بطلانه أو اعتوره من عيب جسيم يهوى به إلى ترك الانعدام من شأنه إبقاء قرينة الصحة ملتصقة بهذا القرار المسحوب منذ صدوره بحيث يبقى عصياً على السحب.</p>
٥٠٣	<p>المبدأ رقم (٥٩٩) : القرار الإدارى يتمتع بقرينة الصحة ويقع على عاتق من يدعى خلاف</p>

٥٠٤	<p>هذا الاصل أن يقيم الدليل على صحة ادعائه — ومناطق الاعتداد بالقرينة المستفادة من نكول الجهة الادارية عن تقديم المستندات اللازمة للفصل في الدعوى وذلك بتفسير القرينة لصالح المدعى أن تكون تلك المستندات في حوزة الجهة الادارية المدعى عليها وحدها.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٠) :</p>
٥٠٤	<p>يتعين على الجهة الإدارية نزولاً على سيادة القانون ولعدم تعويق العدالة أن تقدم لمحاكم مجلس الدولة سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع متى طلب منها ذلك ، فإذا نكلت انزاحت قرينة الصحة التي تتمتع بها لقرارات الإدارية وقامت قرينة جديدة على صحة ما أقيم أمام القضاء من ادعاءات وسلامة ما قدم من مستندات.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠١) :</p>
٥٠٥	<p>نكول الإدارة عن تقديم الأوراق والمستندات الرسمية المتعلقة بأعمالها وتصرفاتها طبقاً للتنظيم الإداري يكشف عن أحد أمرين: إما أنها تفتقد لأي سند يمكن أن يبرر مسلكها ويضفي شرعية على ما صدر عنها من قرارات تؤثر في مركز المتعاملين معها، وإما أن لديها ما تقدمه إلا أنها تمتنع عن ذلك بما يدين مسلكها بسوء القصد — استمرار جهة الإدارة في موقفها السلبي المتمثل في نكولها عن إيداع الأوراق والمستندات في مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فإن تلك القرينة السلبية المقررة لصالح المدعي التي بني عليها الحكم الطعين تظل قائمة أمام محكمة الطعن حتى لا يطول أمد المنازعات الإدارية بدون مبرر أو مقتضى وخاصة في الشق العاجل منه.</p> <p>المبدأ رقم (٦٠٢) :</p>
٥٠٥	<p>قرينة الصحة المستمدة من نكول جهة الإدارة عن تقديم ما لديها من مستندات هي قرينة بسيطة قابلة لإثبات العكس وتنهار القرينة بمجرد تقديم الجهة الإدارية تلك المستندات أمام المحكمة الإدارية العليا.</p>

٥٠٦	<p>المبدأ رقم (٦٠٣) :</p> <p>الحكم عنوان الحقيقة — دعوى البطلان الأصلية يجب أن تقف عند الحالات التي تتطوي على عيب جسيم يمثل إهداراً للعدالة على نحو يفقد معها الحكم صفته كحكم ، وبه تختل قرينة الصحة التي تلحق به قانوناً ، فلا يصبح عنواناً للحقيقة ولا يتحقق به أن يكون هو عين الحقيقة وحق اليقين — يجب أن يكون الخطأ الذي شاب الحكم ثمرة غلط فاضح يكشف بذاته عن أمره ويقلب ميزان العدالة على نحو لا يستقيم معه سوى صدور حكم من نفس المحكمة تعيد فيه الأمور إلى نصابها الصحيح.</p>
٥٠٧	<p>المطلب السادس والعشرين</p> <p>قرينة قبول طلب تقسيم الأراضي</p>
٥٠٧	<p>المبدأ رقم (٦٠٤) :</p> <p>قرينة اعتبار مشروع التقسيم المقدم من المطعون ضدها مقبولاً بقوة القانون بعد انقضاء مدة الستة أشهر المنصوص عليها في المادة (٨) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء.</p>
٥٠٨	<p>المطلب السابع والعشرين</p> <p>قرينة الوفاء</p>
٥٠٨	<p>المبدأ رقم (٦٠٥) :</p> <p>(١) التقادم الخمسى لا يقوم على قرينة الوفاء كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقادم وإنما يرجع فى أساسه إلى أن المدين يفترض فيه أداء الديون الدورية المتجددة من إرادته ، فلو أجبر على الوفاء بما تراكم منها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق لأفضى ذلك إلى تكليفه بما يجاوز السعة ، وللمدين أن يتمسك بانقضاء تلك المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين فى ذمته — القرينة التى يقوم عليها هذا التقادم الخمسى هى قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسى فلا وجه للتحدى بأنها لا تسرى فى حق الخزانة العامة بحسبان أنها مليئة.</p> <p>(٢) ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن فى تطبيق</p>

	حكم المادة ٣٧٥ سالفه الذكر على روابط القانون العام ما يتعارض مع طبيعة هذه الروابط.
٥٠٩	المطلب الثامن والعشرين القرينة الظاهرة بالعلم بالخطاب المرسل بالبريد
٥٠٩	المبدأ رقم (٦٠٦) : القرينة الظاهرة بالعلم بتسلم الخطاب المرسل بالبريد — مجرد الاختلاف في عنوان المرسل إليه لا يعنى حتما عدم وصول الخطاب إليه ، إذ أن لموزع البريد بحكم اتصاله بالمنطقة التى يعمل فى محيطها ، ما يساعده عادة على الاهتداء إلى المحل الصحيح للمرسل إليه، على الرغم مما يكون قد وقع من تحريف فى العنوان ومن ثم فإن المرسل إليه ، كما قال الحكم المطعون فيه بحق ، هو شأنه مع من تسلم الخطاب دون أن تكون له صفة فى ذلك أو مع من تسلمه دون أن يسلمه إلى صاحبه.
٥١٠	المطلب التاسع والعشرين قرائن إثبات الجنسية الأصلية
٥١٠	المبدأ رقم (٦٠٧) : قرائن القيد فى جدول الإنتخاب وعضوية الاتحاد الاشتراكى والإقامة بالبلاد والاقتراع للتجنيد ليست قاطعة فى إثبات الجنسية الأصلية للجمهورية العربية المتحدة.
٥١١	المبدأ رقم (٦٠٨) : لا يكفى لثبوت الجنسية المصرية مجرد توافر بعض القرائن أو المظاهر التى تحيط عادة بالمتمتعين بها بل يتعين توافر الشروط والوقائع القانونية التى يتطلبها القانون فى هذا الشأن.
٥١١	المبدأ رقم (٦٠٩) : الحالة الظاهرة ليست الدليل القاطع على التمتع بالجنسية المصرية — الشهادات المقدمة لإثبات الحالة الظاهرة لا تضيف الجنسية بذاتها لأنها

٥١١	<p>أصلاً لم تعد لإثبات الجنسية — هذه الشهادات مجرد قرائن عليها تزول قيمتها اذا ما اسفر البحث عن توافر أركان وشروط قيام هذه الجنسية في حق صاحب الشأن قانوناً.</p> <p>المبدأ رقم (٦١٠) :</p>
٥١٣	<p>العبرة في ثبوت الجنسية المصرية هي بتوافر الحالة الواقعية التي قررتها قوانين الجنسية بسبب لاكتسابها التي تكشف عنها القرائن والأدلة المثبتة لها فإذا تحققت لشخص أسباب تمتعه بها فلا يجوز حرمانه من الحق في الاعتراف له بهذه الحالة الواقعية القائمة به بحكم القانون لمجرد عجزه في وقت ما عن تقديم دليل على توافر عناصرها لديه أو لاضطراره بسبب هذا العجز الوقتي إلى السكوت عن الطعن في القرار الصادر في شأنها.</p>
٥١٣	<p>المطلب الثلاثين</p> <p>قرينة إسقاط الجنسية</p>
٥١٣	<p>المبدأ رقم (٦١١) :</p> <p>قرائن إسقاط الجنسية المصرية عن يهودية غادرت مصر بنية عدم العودة ، وامتناع الادارة عن تجديد جواز سفرها ودعوتها إلى العودة عن طريق القنصلية ثم النشر في الجريدة الرسمية كل ذلك من شأنه أن يهيئ الظروف والأسباب التي تؤدي إلى إسقاط الجنسية المصرية عنها بموجب المادة ٢٣ من قانون الجنسية — جواز السفر يعد من القرائن الظاهرة القوية على جنسية صاحبه.</p>
٥١٣	<p>المطلب الواحد والثلاثين</p> <p>قرائن إثبات الحيازة والملكية والبناء</p>
٥١٣	<p>المبدأ رقم (٦١٢) :</p> <p>الحيازة وضع مادي يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات بما في ذلك البينة والقرائن.</p>
٥١٤	<p>المبدأ رقم (٦١٣) :</p> <p>الحيازة المؤدية الي كسب الملكية بالتقادم إنما تقوم علي التعرض في</p>

	<p>الملكية للغير وتشكل وصفاً مادياً تتم بموجبه السيطرة على العقار سيطرة فعلية بنية التملك وهي كوضع مادي تقبل الإثبات بكافة طرق الاثبات بما في ذلك البيئة والقرائن .</p>
٥١٤	<p>المبدأ رقم (٦١٤) : البناء واقعة مادية يمكن إثباتها بجميع الطرق بما في ذلك البيئة والقرائن .</p>
٥١٥	<p>المبدأ رقم (٦١٥) : قرينه إثبات ملكية المعترض لأطيان الاعتراض.</p>
٥١٥	<p>المبدأ رقم (٦١٦) : البناء واقعة مادية يمكن اثباتها بجميع طرق الاثبات بما في ذلك البيئة والقرائن - يتعين أن تثبت واقعة البناء قبل العمل بحكم القانون المطبق في الاستيلاء .</p>
٥١٥	<p>المبدأ رقم (٦١٧) : (١) المستندات المتعلقة بالملكية لأى عقار أو منقول الأصل فيها أن تكون بيد المالك باعتبار أن سند الملكية سواء كان هذا سند عرفياً أو رسمياً كالعقد والأحكام القضائية أو غير ذلك من المستندات المعدة أصلاً لإثبات الملكية أو الدالة عليها. (٢) من يدعى ملكية الشيء عليه أن يقدم الدليل والسند القانونى لهذا الادعاء ولا يعفى منه إلا إذا اثبت إنه موجود لدى جهة الإدارة الطرف الآخر فى الخصومة أو فى أى جهة أخرى لا يمكنه الحصول عليه إلا بتصريح من القضاء واختصاص تلك الجهة حتى يمكن للحكومة أن تلزم الإدارة المدعى بوجود المستندات لديها بتقديمها واعتبار نكولها عن تقديم المستند قرينة لصالح المدعى فإذا كان الأمر على غير هذا النحو فقدت القرينة الاستفادة من نكول الإدارة عن تقديم ما تحت يدها من مستندات وأوراق الحكمة منها.</p>

٥١٧	المطلب الثاني والثلاثين قرينة استحقاق بدل السفر
٥١٧	المبدأ رقم (٦١٨) : قرينة استحقاق بدل السفر طبقاً للائحة بدل السفر منوط بأن يكون نقل الأثاث قد تم فعلاً.
٥١٧	المطلب الثالث والثلاثين قرائن الإعلان والنشر للعلم بالقرار الإداري
٥١٧	المبدأ رقم (٦١٩) : (١) الإعلان والنشر ليسا إلا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن ومن ثم يجب أن يتم النشر والإعلان بالشكل الكافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفي كلاهما في تحقيق العلم بالقرار. (٢) إذا كانت قرينه العلم المستفادة من النشر أو الإعلان ليست مما يقبل اثبات العكس فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها فإذا قام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني من القرار متى قام الدليل على ذلك ، بدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر القرار أو إعلانه. (٣) لا شأن للقرائن حين يثبت ما يراد بها ثبوتاً يقينياً قاطعاً وهذا يفيد استقرار قضاء هذه المحكمة على تأييد نظرية العلم اليقيني.
٥١٩	المبدأ رقم (٦٢٠) : يجب في العلم الذي يقوم مقام النشر أو الإعلان أن يكون إيجابياً ومؤكداً لا مستتجاً من قرائن تقبل العكس.

٥٢٠	المطلب الرابع والثلاثين قرائن سوء السمعة
٥٢٠	المبدأ رقم (٦٢١) : سوء السمعة حالة تلحق بالشخص وتحيط به لا تتطلب بحكم اللزوم توافر أدلة قاطعة وإنما يكفي في ذلك قيام دلائل جدية وقرائن مادية وهي في حد ذاتها سبباً يكفي لحمل القرار المطعون فيه على محمل الصحة - أثر الحكم بالبراءة لعدم كفاية الأدلة على قرائن إثبات سوء السمعة.
٥٢١	المبدأ رقم (٦٢٢) : حسن السمعة وهي مجموعه من الصفات والخصال التي يتحلى بها الشخص فتجعله موضع ثقة المجتمع وهي مسألة موضوعية بينما أن سوء السمعة يكون مرجعها ضعف في الخلق وانحراف في الطبع - مؤدى ذلك - أنه يتعين لاثباتها أن يقوم من القرائن والأدلة الجادة ما يساند بعضها البعض على ثبوت الضعف في الخلق أو الانحراف في الطبع.
٥٢١	المبدأ رقم (٦٢٣) : لا يتحتم لصحة القرار توافر الأدلة القاطعة ضد من صدر في شأنه هذا القرار - يكفي لقيام القرار على سببه المشروع أن يكون مستنداً إلى دلائل جدية أو قرائن مادية من شأنها أن تؤدي إلى قيام الحالة الواقعية.
٥٢٢	المطلب الخامس والثلاثين قرينة قبول طلب تقسيم الأراضي
٥٢٢	المبدأ رقم (٦٢٤) : أقام المشرع قرينة قانونية مفادها اعتبار الطلب مقبولاً إذا انقضت الستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب أو انقضى شهر من تاريخ قبول التعديل دون أن تقوم السلطة المختصة بإبلاغ أصحاب الشأن باعتراضاتها أو رفضها أو التعييلات التي ارتأت ادخالها على

٥٢٣	<p>المشروع - هذه القرينة لايجوز إثبات عكسها بمقولة أن الطلب كان غير مستوف أو أنه كان محل بحث بين الجهات المعنية.</p>
٥٢٣	<p>المطلب السادس والثلاثين</p> <p>قرينة التعهد بسداد النفقات الدراسية</p>
٥٢٣	<p>المبدأ رقم (٦٢٥) :</p> <p>إلتزام الطالب وضامنه برد النفقات إذا لم يكن مكتوباً فإن قرائن الحال تقطع بقيامه أخذاً في الاعتبار أنه وليد عقد إدارى تكاملت أركانه - التعهد بسداد النفقات يكمل العقد الإدارى غير المكتوب.</p>
٥٢٣	<p>المطلب السابع والثلاثين</p> <p>قرائن رد المحكمة للمحرر أو بطلانه</p>
٥٢٣	<p>المبدأ رقم (٦٢٦) :</p> <p>للمحكمة أن تحكم برد أى محرر أو بطلانه اذا ظهر لها بجلاء من حالته أو ظروف الدعوى أنه مزور - يجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التى تبينت منها ذلك ودون أن تتقيد المحكمة بدليل معين على التزوير - لا يجوز الحكم بصحة المحرر أو برده وبسقوط الحق فى اثبات صحته وفى الموضوع معا - يجب ان يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى.</p>
٥٢٤	<p>المبدأ رقم (٦٢٧) :</p> <p>المحكمة التأديبية وحدها التى لها الحرية فى أن تستخلص قضاها من واقع ما فى الدعوى من مستندات وعناصر وقرائن وأحوال ولها ان تعتمد على شهادة شاهد دون اخر وعلى قرينة دون اخرى من قوتها - تدخل المحكمة الادارية العليا ورقابتها لا يكون الا اذا كان الدليل الذى اعتمدت عليه المحكمة التأديبية فى قضاها غير مستمد من أصول ثابتة فى الأوراق أو كان استخلاصها لهذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة عليها.</p>

٥٢٥	المطلب الثامن والثلاثين قرينة إثبات الضرر
٥٢٥	المبدأ رقم (٦٢٨) : الضرر واقعة يجوز إثباتها بجميع الطرق ومنها البينة والقرائن - المضرور هو الذى يقع عليه عبء إثبات ما أصابه من الضرر فلا يستطيع أن يخطو فى المسئولية خطوة قبل أن يثبت ذلك.
٥٢٦	المبحث السادس حجية الأمر المقضى
٥٢٧	المطلب الأول الشروط العامة لحجية الأمر المقضى
٥٢٧	المبدأ رقم (٦٢٩) : (١) المحكمة المدنية تتقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية فى حكمها من وقائع ، دون أن تتقيد بالتكييف القانونى لهذه الوقائع - ينبى على ذلك أنه إذا حكم القاضى الجنائى بالبراءة أو بالإدانة لأسباب ترجع إلى الوقائع ؛ بأن أثبت فى حكمه أن الفعل المسند إلى المتهم لم يحصل أو أثبت حصوله ، تقيد القاضى المدنى بثبوت الوقائع أو عدم ثبوتها على هذا النحو ، أما إذا قام الحكم الجنائى على ثبوت رابطة البنية المانعة من توقيع العقاب فى جريمة السرقة لوجود نص يمنع من ذلك ، فلا يحوز الحكم الجنائى قوة الأمر المقضى فى ثبوت هذه الرابطة الشرعية بصفة مطلقة. (٢) لا يتقيد القضاء الإدارى بالحكم الجنائى الذى مس فى أسبابه مسائل الجنسية ، إذا كان قد قام على تكييف أو تأويل قانونى - مثال : إذا إنبنى حكم البراءة فى جريمة دخول الأراضى المصرية بدون ترخيص على ما فهمته المحكمة الجنائية من أن المتهم مصرى الجنسية بحسب تأويلها للنصوص القانونية فى هذا الشأن ولم يقم على ثبوت أو نفى واقعة معينة من الوقائع ، فإن هذا الحكم وإن حاز قوة الأمر المقضى فى تلك الجريمة المعينة، إلا أنه لا يحوز هذه القوة فى

٥٢٨	<p>ثبوت الجنسية المصرية بصفة مطلقة.</p> <p>(٣) الجنسية هي رابطة سياسية بين الدولة وبين من يدعى الانتماء إليها ؛ وبهذه المثابة تقتضى تأويلاً وتكييفاً قانونياً على مقتضى القوانين التى تحكم هذه المسألة بالآات .</p> <p>المبدأ رقم (٦٣٠) :</p>
٥٣٠	<p>لا يتقيد القضاء الإدارى بالحكم الجنائى الذى مس فى أسبابه شرعية تجديد التكليف فإن هذا الحكم إذ قضى بالبراءة فى جريمة التخلف عن تنفيذ التكليف وإنبنى على ما فهمته المحكمة الجنائية من عدم جواز تجديد التكليف بحسب تأويلها للنصوص القانونية فى هذا الشأن ، أن هذا الحكم إن حاز قوة الأمر المقضى فى تلك الجريمة المعينة إلا أنه لا يحوز هذه القوة فى عدم جواز تجديد التكليف . فهذه المسألة تقتضى تأويلاً وتكييفاً قانونياً على مقتضى النصوص القانونية التى تحكمها .</p> <p>المبدأ رقم (٦٣١) :</p>
٥٣٠	<p>لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى ، إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً " فإن الحكم الجنائى المشار إليه يقيد القضاء المدنى والقضاء التجارى والقضاء الإدارى ويتعين ، والحالة هذه ، إعتبار المدعى مسئولاً مدنياً عن تعويض الأضرار التى نشأت عن الخطأ الذى وقع فيه وثبت فى حقه .</p> <p>المبدأ رقم (٦٣٢) :</p>
٥٣١	<p>شروط قبول الدفع بحجية الأمر المقضى به قسمين : القسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكماً قضائياً وأن يكون قطعياً وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ، والقسم الثانى يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم والمحل والسبب.</p> <p>المبدأ رقم (٦٣٣) :</p>
	<p>الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى</p>

٥٣١	<p>خلفهم الخاص مثل المشتريين إذا كان الحكم متعلقاً بالعين التي إنتقلت للخلف - إمتداد حجية الحكم إلى الدائنين العاديين .</p> <p>المبدأ رقم (٦٣٤) :</p>
	<p>(١) الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا هو حكم قطعى يحوز حجية الشئء المحكوم فيه كقرينة قانونية حاسمة بصحته ويعتبر هذا الحكم باتاً غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن.</p> <p>(٢) الأحكام الصادرة من الهيئة المشكلة وفقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا تتال من حجية أو قوة الأحكام السابق صدورها من دوائر المحكمة الادارية العليا و لا تمس ما حسمته هذه الأحكام الباتة .</p>
٥٣٢	<p>المبدأ رقم (٦٣٥) :</p> <p>تحوز القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعى حجية الأمر المقضى ما دامت قد صدرت فى حدود إختصاصها المقرر قانوناً - يشترط لقيام حجية الأمر المقضى إتحاد فى الخصوم والمحل والسبب .</p>
٥٣٢	<p>المبدأ رقم (٦٣٦) :</p> <p>مدى تقيد المحكمة التأديبية بالفتاوى الصادرة من محامى الشركات ونتائج التحقيق بجهاز المدعى العام الاشتراكى - نتيجة هذه التحقيقات لا تحوز حجية فالحجية مقصورة فقط على الاحكام القضائية النهائية</p>
٥٣٣	<p>المبدأ رقم (٦٣٧) :</p> <p>لا تكون للأحكام حجيتها إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً - لا تكون للأحكام حجيتها إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً - المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بحجية الأمر المقضى وتقضى به لتعلقه بالنظام العام دون توقف على طلب الخصوم أو تنازلهم الاختيارى عن الحكم - أعمال الحجية يستتبع حتماً عدم قبول الدعوى ابتداء وعدم قيامها منذ رفعها وما ترتب عليها من إجراءات وأحكام.</p>

٥٣٤	<p>المبدأ رقم (٦٣٨) :</p> <p>(١) الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى يمنع الخصوم من العودة إلى مناقشة المسألة التي فصل فيها الحكم فى أى دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة هى بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها .</p> <p>(٢) وحدة المسألة فى الدعويين بأن تكون المسألة تناولها الطرفان فى الدعوى الأولى وعرضت لها المحكمة فى الدعوى وحسمتها فى منطوق حكمها أو أسبابه المرتبطة به ارتباطاً وثيقاً فاستقرت حقيقتها بينهما بهذا الحكم - الحكم بعد استفاد طرق الطعن فيه يحوز قوة الأمر المقضى فيه فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من إعادة المجادلة فيها فى أى دعوى تالية محلها أى حقوق متفرعة من هذه المسألة أو مترتبة عليها.</p> <p>(٣) حجية الأمر المقضى للحكم تسمو على قواعد النظام العام ولايجوز المساس بها وهى تغطى حتى الخطأ فى تطبيق القانون بافتراض وقوعه.</p>
٥٣٤	<p>المبدأ رقم (٦٣٩) :</p> <p>يتعين لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى توافر عدة شروط منها أن يكون الحكم السابق قضائياً وقطعياً.</p>
٥٣٥	<p>المطلب الثانى</p>
٥٣٥	<p>حجية أحكام المحكمة الدستورية العليا</p>
٥٣٥	<p>المبدأ رقم (٦٤٠) :</p> <p>الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية، ذلك أن قضاء هذه المحكمة فى شأنها- وسواء كان متعلقاً بالعيوب الشكلية أو الموضوعية - إنما يحوز حجية مطلقة فى مواجهة كافة، وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو السعى لنقضه من خلال إعادة طرحة على هذه المحكمة لمراجعته، ذلك أن الخصومة فى الدعوى الدستورية- وهى</p>

	<p>بطبيعتها من الدعاوى العينية- قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور- تحريا لتطابقها معها إعلاء للشرعية الدستورية. ومن ثم لا يعتبر قضاء الحكم باستيفاء النص التشريعي المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها أو اتفاقه مع الأحكام الموضوعية في الدستور أو مرقه منها، منصرفا إلى من كان طرفا في الخصومة الدستورية دون سواه، بل منسحبا إليه وإلى الأغيار كاف، ومتعديا إلى الدولة.</p>
٥٣٧	<p>المطلب الثالث</p> <p>شروط عدم جواز نظر الدعوى</p> <p>لسابقة الفصل فيها</p>
٥٣٧	<p>المبدأ رقم (٦٤١) :</p> <p>يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها الاتحاد في الخصوم وفي المحل وفي السبب - إذا تخلف شيء من ذلك فلا يجوز الحكم بعدم جواز نظر الدعوى.</p>
٥٣٧	<p>المبدأ رقم (٦٤٢) :</p> <p>القواعد الخاصة بقوة الامر المقضي هي من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراس من توسيع مداها منعا للأضرار التي قد تترتب علي هذا التوسع فكلما اخل أي شرط من شروط تلك القاعدة كالمحل أو السبب أو الخصوم بأن اختلف أي منهما في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الاولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الاول تمنع من نظر الدعوى الثانية ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.</p>
٥٣٨	<p>المطلب الرابع</p> <p>مدى حجية الحالة الظاهرة</p> <p>في مجال إثبات الجنسية</p>
٥٣٨	<p>المبدأ رقم (٦٤٣) :</p> <p>عدم جواز التمسك بالحالة الظاهرة لوالد الطاعن في إثبات جنسيته</p>

٥٣٩	<p>المصرية لكون الحالة الظاهرة ليس لها حجية قطعية في مجال إثبات الجنسية ويجوز دائما إقامة الدليل على عكس ما تشهد به تلك الحالة.</p> <p>المبدأ رقم (٦٤٤) :</p>
	<p>(١) العبرة في ثبوت الجنسية المصرية هي بتوافر الحالة الواقعية التي قررتها قوانين الجنسية بسبب لاكتسابها التي تكشف عنها القرائن والأدلة المثبتة لها فإذا تحققت لشخص أسباب تمتعه بها فلا يجوز حرمانه من الحق في الاعتراف له بهذه الحالة الواقعية القائمة به بحكم القانون لمجرد عجزه في وقت ما عن تقديم دليل على توافر عناصرها لديه أو لاضطراره بسبب هذا العجز الوقتي إلى السكوت عن الطعن في القرار الصادر في شأنها فمن أجل هذا شرعت الدعوى الأصلية بالجنسية لتكون علاجاً متاحاً في كل وقت ينشأ بمقتضاها الشخص الاعتراف له بالجنسية المصرية عند تهيئة الدليل على توافر الحالة الواقعية المثبتة للجنسية.</p> <p>(٢) مجال أعمال حجية أحكام الجنسية يستلزم بالضرورة أن يكون طرفاً الرابطة وهما الفرد والدولة ممثلين في الخصومة كما أن مجال أعمال تلك الحجية يظل دائماً مشروطاً بوحدة المحل ووحدة السبب الذي قامت عليه هذه العلاقة وإذا كان المحل هو جنسية الشخص التي ثار بشأنها النزاع فإن السبب هو السند والأساس القانوني الذي يرتكن إليه لتقرير الجنسية .</p>
٥٤٠	<p>المطلب الخامس</p> <p>التمييز بين السبب والدليل</p> <p>في مجال حجية الأمر المقضى</p>
٥٤٠	<p>المبدأ رقم (٦٤٥) :</p> <p>السبب يفترق عن الدليل فالسبب هو المصدر الذي تولد عنه الحق المدعى به ، بينما الدليل هو وسيلة إثبات هذا الحق مؤدى ذلك - تعدد الأدلة لا يحول في ذاته دون قيام حجية الأمر المقضى اذا توافرت شروطها.</p>

٥٤١	المطلب السادس حجية قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي
٥٤١	المبدأ رقم (٦٤٦) : قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تحوز حجية الأمر المقضي فهي تعتبر أحكاماً قضائية تكتسب حجيّتها بالاتحاد في الخصوم وفي المحل موضوعاً وسبباً.
٥٤٢	المطلب السابع الأحكام القضائية عنوان الحقيقة
٥٤٢	المبدأ رقم (٦٤٧) : الأحكام القضائية النهائية التي استقرت بها المراكز القانونية تكون عنواناً للحقيقة فيما تضمنته من وقائع وحجة فيما فصلت فيه ومن ثم يمنتع المجادلة فيما أثبتته من وقائع وما اكتسبته من حجية ما لم يثبت عكس ذلك.
٥٤٢	المطلب الثامن شروط التمسك بالحجية
٥٤٢	المبدأ رقم (٦٤٨) : شروط التمسك بالحجية توجب أن يكون هناك حكماً قضائياً وصادراً من جهة ذات ولاية في إصداره وأن يكون قطعياً وحاسماً ومنهياً للخصومة .
٥٤٣	المبدأ رقم (٦٤٩) : شروط الدفع بحجية الأمر المقضي - قسمان : قسم يتعلق بالحكم بأن يكون حكماً قضائياً وأن يكون قطعياً وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم وفي أسبابه التي ارتبطت بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً - وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في الحل واتحاد في السبب .

٥٤٣	<p>المطلب التاسع</p> <p>حجية الأحكام النهائية التي لم يطعن فيها</p> <p>أمام المحكمة الإدارية العليا</p>
٥٤٣	<p>المبدأ رقم (٦٥٠) :</p> <p>(١) لا وجه للتحدى أمام المحكمة الادارية العليا بحجية الحكم النهائي الذى لم يطعن فيه خلال الميعاد القانونى حتى لا تغل يدها عن أعمال ولايتها فى التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذى لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الادارية العليا .</p> <p>(٢) ينبغى أن يعلو حكم المحكمة الادارية العليا على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يطعن فيه أمامها فى هذه المسألة الأساسية التى يرد القول الفصل فيها الى المحكمة الأعلى درجة بين محاكم القسم القضائى بمجلس الدولة .</p>
٥٤٤	<p>المطلب العاشر</p> <p>حجية بيانات سجلات الأحوال المدنية</p>
٥٤٤	<p>المبدأ رقم (٦٥١) :</p> <p>تعتبر البيانات الواردة فى سجلات الواقعات أو السجل المدنى صحيحة ولها حجيتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم.</p>
٥٤٥	<p>المطلب الحادي عشر</p> <p>حجية الأحكام الجنائية</p> <p>فى الإثبات فى المنازعات الإدارية</p>
٥٤٥	<p>المبدأ رقم (٦٥٢) :</p> <p>(١) للحكم الجنائى حجية فيما يفصل فيه فى المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الاتهام ونسبتها الى المتهم فان ذات الحجية تكون للأحكام الجنائية فى مجال المنازعات الادارية التى تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة.</p> <p>(٢) لا يتصور قانونا أو عقلا أن يهدر أمام القاضى الإدارى ما يتحقق</p>

	<p>من وجوده بمقتضى التحقيق الجنائى من وقائع وما تم على يد القاضى الجنائى من اثبات لما قام الدليل القانونى على حدوثه من الوقائع فى المكان والزمان على النحو الذى ينتهى اليه الحكم الجنائى وما يبينه من إدانة للمتهمين بشأنها بالتحديد الذى يورده أو على تحقيق عدم وقوع الافعال المنسوبة الى المتهم أو عدم صحة ما نسبته ما تم من أعمال حدثت من أشخاص بذواتهم.</p>
٥٤٦	<p>المبدأ رقم (٦٥٣) :</p> <p>حجية الحكم الجنائى وأثره على المحاكمة التأديبية - الأحكام الجنائية التى حازت قوة الامر المقضى به تكون حجة فيما فصلت فيه - لا تعاود المحكمة التأديبية المجادلة فى اثبات الوقائع التى سبق لحكم جنائى حاز قوة الامر المقضى به أثبت وقوعها.</p>
٥٤٧	<p>المبحث السابع</p> <p>الإقرار</p>
٥٤٨	<p>المطلب الأول</p> <p>الإقرار بالتنازل عن الحكم</p>
٥٤٨	<p>المبدأ رقم (٦٥٤) :</p> <p>إقرار الصادر لصالحه الحكم المطعون أمام المحكمة الإدارية العليا بتنازله عن الحكم بعد إذ قامت الجهة الإدارية بتنفيذه مع تحمله جميع المصروفات سواء مصروفات الدعوى أو مصروفات الطعن فإن هذا الإقرار الصادر منه على الوجه المتقدم يعد نزولاً ممن يملكه عن الحكم محل الطعن الراهن الأمر الذى يستتبع لزوماً النزول عن الحق الثابت به طبقاً لنص المادة ٣١٢ قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم نزول الخصومة التى صدر فيها الحكم المذكور ولا يكون ثمة نزاع بين طرفيها.</p>
٥٤٨	<p>المبدأ رقم (٦٥٥) :</p> <p>(١) الإقرار بالتنازل عن الحكم الصادر ممن يملكه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت بالتطبيق لنص المادة ٣١٢ من قانون</p>

	<p>المرافعات فتزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتغدو مهمة المحكمة في هذه الحالة مقصورة على اثبات ذلك .</p> <p>(٢) خلو الأوراق من دليل تطمئن المحكمة معه إلى شخصية من وقع اقرارى التنازل العرفيين عن الحكم المطعون فيه المتقدمين من إدارة قضايا الحكومة والمنسوبين إلى المدعى الذى تخلف عن الحضور فى جميع مراحل الطعن على الرغم من إعلانه إعلانا صحيحا للمحكمة وهى فى مركز الموثق حسبما تطلب إليها إدارة قضايا الحكومة — للمحكمة ألا تعتد بهذين الإقرارين العرفيين باثبات التنازل وبانتهاء الخصومة وأن تمضى متصدية للفصل فى أصل النزاع لكى تنزل عليه حكم القانون .</p>
٥٤٩	<p>المطلب الثاني</p> <p>الإقرار بالتنازل عن الحقوق</p>
٥٤٩	<p>المبدأ رقم (٦٥٦) :</p> <p>الإقرار بعدم المطالبة بحقوق سابقة على توقيع الإقرار يشمل الحقوق السابقة على الإقرار ، ومنها الحق فى التعويض عن هذا القرار .</p>
٥٥٠	<p>المبدأ رقم (٦٥٧) :</p> <p>الإقرار بالتنازل عن الطعن فى الحكم بغرض سحب المستندات لصرف مكافأة نهاية الخدمة — أثره — الأصل أن التنازل الذى ينتج أثره هو ذلك الذى يصدر ممن يملكه قانوناً ، وإذ لم يثبت أنه قد فوض فى التنازل من رئيس مجلس إدارة الهيئة الطاعنة أو من مدير عام المصنع الحربى وهما صاحبا الشأن اللذان أقاما الطعن و أصرا عليه ، فإن هذا التنازل والأمر كذلك لا يعتد به فى مواجهة الطاعنين ولا يحتج به قبلهما .</p>
٥٥١	<p>المطلب الثالث</p> <p>الإقرار باقتراف السلوك المخالف</p>
٥٥١	<p>المبدأ رقم (٦٥٨) :</p> <p>الاقرار يغنى تماما عن إجراء أى تحقيق آخر — ومجرد الخشية لا</p>

	يعد قرين الاكراه المبطل للإقرار لا معنى ولا حكماً.
٥٥٢	<p>المطلب الرابع</p> <p>إقرارات التعهد بالانتظام</p> <p>بالدراسة وخدمة الحكومة</p>
٥٥٢	<p>المبدأ رقم (٦٥٩) :</p> <p>الإقرار الذى وقعه المطعون ضده الأول بصفته الشخصية بضمان تنفيذ التعهد الأول وهو التزام تابع للالتزام الأصلي يعتبر بدوره قائماً على أساس سليم منتجا لآثاره .</p>
٥٥٣	<p>المبدأ رقم (٦٦٠) :</p> <p>(١) إلتزام الطالب برد النفقات الدراسية فى حالة الإستقالة هو إلتزام أصلى يستند إلى نص القانون ، بينما إلتزام ولى الأمر برد النفقات ليس إلتزاماً أصلياً وإنما هو إلتزام تبعى يكفل به ولى الأمر الطالب فى إلتزامه برد النفقات.</p> <p>(٢) سريان أحكام الكفالة التى توجب على الدائن أن يرجع بدينه على المدين الأصلي قبل الرجوع على الكفيل ، ويجوز للكفيل أن يدفع بالتجريد فى حالة الرجوع عليه أولاً.</p> <p>(٣) لا يغير من ذلك ورود إلتزام ولى الأمر فى الإقرار مجرداً من صفته ككفيل - أساس ذلك : صفته ككفيل واضحة من سبب الإلتزام والغرض منه.</p>
٥٥٤	المطلب الخامس
	إقرارات الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعى
٥٥٤	<p>المبدأ رقم (٦٦١) :</p> <p>إقرار الخاضع لقانون الإصلاح الزراعى - الجزاء على عدم تقديم الإقرار أو اشتماله على بيانات غير صحيحة.</p>
٥٥٤	<p>المبدأ رقم (٦٦٢) :</p> <p>إقرار الخاضع بتحديد قدر الإحتفاظ والمساحة الزائدة الخاضعة للإستيلاء - بيانات الإقرار - الجزاء على الإخلال بهذا الإلتزام.</p>

٥٥٥	<p>المبدأ رقم (٦٦٣) :</p> <p>اعتد المشرع بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى غير الثابتة التاريخ بشرطين : (الأول) : إثبات التصرف فى الإقرار المقدم إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو ان يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعى حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ - (الشرط الثانى) : ألا تزيد مساحة الأرض موضوع التصرف على خمسة أفدنة.</p>
٥٥٦	<p>المبدأ رقم (٦٦٤) :</p> <p>لجان فرز المشايخ - اختصاص اللجنة الأخيرة - الاستيلاء فى المنازعة وما يتعلق به من تحقيق القرارات وبحث الديون العقارية وفحص الملكية للأراضى محل الاستيلاء.</p>
٥٥٦	<p>المبدأ رقم (٦٦٥) :</p> <p>يشترط للاعتداد بالتصرف توافر شرطين - أولهما - أن يكون المالك قد أثبت التصرف المطلوب الاعتداد به فى الإقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى طبقاً للقوانين المشار إليها - والثانى - ألا تزيد المساحة موضوع كل تصرف على خمسة أفدنة.</p>
٥٥٧	<p>المبدأ رقم (٦٦٦) :</p> <p>(١) الاعتداد بتصرف الخاضع ولو لم يكن ثابت التاريخ إذا ورد فى الإقرار المقدم منه ولم تتجاوز المساحة خمسة أفدنة .</p> <p>(٢) قرار اللجنة القضائية الصادر فى شأن هذا التصرف يصبح نهائياً بالتصديق عليه من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو بعدم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا أو أن يكون قد صدر بشأنه حكم من هذه المحكمة .</p>
٥٥٧	<p>المطلب السادس</p> <p>الإقرار أمام النيابة الإدارية</p>
٥٥٧	<p>المبدأ رقم (٦٦٧) :</p> <p>(١) إقرار العامل فى تحقیقات النيابة الإدارية بصحة توقيعاته بدفتر</p>

	<p>الحضور والانصراف خلال المدة التي تقع خلال الفترة التي قام فيها بصرف بدل السفر ومصروفات انتقاله عن بعض المأموريات مما يفيد قيامه بصرف مبالغ دون حق عن هذه المأموريات.</p> <p>(٢) لايجوز للعامل في هذه الحالة إنكار اعترافه والادعاء بعدم صحة هذا الإقرار لجهله القراءة والكتابة - أساس ذلك: النيابة الإدارية هيئة قضائية محايدة ليس لها مصلحة في إثبات أقوال غير حقيقية تتسببها للطاعن.</p>
٥٥٨	<p>المطلب السابع</p> <p>الإقرار القضائي</p>
٥٥٨	<p>المبدأ رقم (٦٦٨) :</p> <p>الإقرار الذي يتمتع بحجية قاطعة هو الإقرار القضائي الصادر من الخصم أمام المحكمة التي تنتظر الدعوى التي تتعلق بها واقعة الإقرار - أما الإقرار الذي يقع على خلاف ذلك فلا يعد إقراراً قضائياً ويخضع لتقدير المحكمة.</p>
٥٥٩	<p>المبدأ رقم (٦٦٩) :</p> <p>(١) الإقرار القضائي كما عرفته المادة "١٠٣" من قانون الإثبات هو إقرار الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة.</p> <p>(٢) لا مجال للخلط بين ترك الخصومة والإقرار القضائي - أساس ذلك : لكل منهما مجال أعماله الخاص به.</p> <p>(٣) لا يجوز الإقرار بترك الخصومة في دعوى أثناء نظر دعوى أخرى حتى لو إتحد الخصوم فيها .</p>
٥٥٩	<p>المبدأ رقم (٦٧٠) :</p> <p>عدول المدعى عن الإقرار بالتنازل عن الدعوى وعدم الخصومة قبل غلق باب المرافعة في الدعوى يجب معه على المحكمة أن تتقيد بالإرادة الحقيقية التي أبدتها أمام المحكمة وتطرح الإقرار بالترك جانباً.</p>

٥٦٠	المطلب الثامن الإقرار الضريبي
٥٦٠	المبدأ رقم (٦٧١) : لا يجوز النظر إلى واقعة تحصيل الضريبة مستقلة عن القرار الذى وقعت تنفيذاً له - القانون خول مصلحة الضرائب سلطة تصحيح تعديل الإقرار المقدم من الملتزم بالضريبة بالقيمة الإجمالية للسلع المباعة وكمياتها خلال السنة السابقة على تقديم الإقرار وقيمة الضرائب المستحقة عليها وللممول الحق فى التظلم وتصحيح الإقرار أو تعديله أو خضوع سلعة ما للضريبة أو تقدير كمية الإنتاج أو تحديد قيمتها.
٥٦١	المطلب التاسع إقرار الوكيل
٥٦١	المبدأ رقم (٦٧٢) : (١) الوكالة عقد يلتزم الوكيل بمقتضاه بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل - تنصرف آثار جميع التصرفات والأعمال التى يقوم به الوكيل فى حدود وكالته الى الموكل - ليس للموكل أن يتصل مما قام به الوكيل أو أن يتمسك بجهل الوكيل بظروف كان يعلمها هو. (٢) التوكيل الرسمى العام يخول الوكيل السلطة فى القيام بجميع الأعمال والإجراءات التى يتضمنها التوكيل ومنها الصلح والاقرار والانكار والابراء نيابة عن الموكل. (٣) ما يقر به الوكيل ينصرف أثره الى الموكل دون حاجة الى استطلاع رأى الموكل فيما أقر به الوكيل - لا يجوز للموكل أن يتصل من الاقرار بمقولة أنه كان يجب على المحكمة أن تستجوبه بنفسه للتحقق من عدم رغبته فى العودة للعمل وأنه عازف عن الوظيفة .
٥٦٢	المبحث الثامن استجواب الخصوم
٥٦٢	المبدأ رقم (٦٧٣) : (١) المقصود من إثبات مضمون التحقيق الشفوي بالمحضر هو

إثبات حصول التحقيق أو الاستجواب وما أسفر عنه هذا التحقيق أو الاستجواب في شأن ثبوت الذنب الإداري قبل الموظف بإعتبار أن هذا الذنب الإداري هو الذي يكون ركن السبب في القرار التأديبي مما يمكن السلطة القضائية من بسط رقابتها القانونية على صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني .

(٢) ليس المقصود من إثبات مضمون التحقيق الشفوي بالمحضر الذي يحوى الجزاء ضرورة سرد ما دار في الموضوع محل الإستجواب بالمحضر تفصيلاً بسرد كل الوقائع المنسوبة للموظف وبيان الأصول التي استخلصت منها وذكر ما ورد على السنة الشهود بشأنها وترديد دفاع الموظف وتقصى كل ما ورد فيه من وقائع وأدلة إثبات ونفى وترجيح الاتهام على أساس دفع أبداه الموظف اذ كل ذلك من شأنه أن يقلب التحقيق الشفوي الى تحقيق كتابي وهو مما يعطل الحكمة من أجازة التحقيق الشفوي .

المبدأ رقم (٦٧٤) :

الإستجواب — تحقيق — تحقيق شفهي — جواز أن يكون الإستجواب والتحقيق شفاهةً على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء — إثبات مضمون التحقيق أو الإستجواب في المحضر الذي يحوى الجزاء لا يعنى أن يثبت المحقق الأسئلة والإجابات عنها كاملة وعلى علاقتها كما هو الشأن في التحقيق الكتابي — المقصود من إثبات مضمون الإستجواب في المحضر الذي يحوى الجزاء هو أن يتضمن المحضر خلاصة للإستجواب تكون معبرة بوضوح عما استجوب فيه الموظف وما أجاب به على وجه معبر عن منحي دفاعه ، فإذا لم يستوف محضر الجزاء هذه العناصر فإن الإستجواب يكون قد جاء على خلاف حكم القانون — تطبيق .

المبدأ رقم (٦٧٥) :

الإستجواب — يجوز أن يكون الإستجواب والتحقيق شفاهةً على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء — ليس المقصود من

	<p>إثبات مضمون التحقيق الشفهي بالمحضر الذى يحوى الجزاء، ضرورة سرد ما دار فى الموضوع محل الاستجواب بالمحضر تفصيلاً - تطبيق .</p>
٥٦٧	<p>المبدأ رقم (٦٧٦) : مدى اعتبار المسائل المدنية من المسائل المتعلقة بالنظام العام - الاجماع منعقد على أن قوة الشئ المحكوم فيه جنائياً تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز النزول عنها ويتعين على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها، لأن ذلك من مجالات القانون العام التى تمس مصلحة المجتمع والتى لا يجوز أن تكون محلاً لمساومة بين الأفراد.</p>
٥٦٨	<p>المبدأ رقم (٦٧٧) : للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم - لا تثريب على تكليف المحكمة للنيابة الادارية التى قامت بالتحقيق أصلاً باستكمال ما ترى المحكمة استكمالاً من سماع شهود أو استيفاء بعض جوانب التحقيق.</p>
٥٦٨	<p>المبدأ رقم (٦٧٨) : (١) يفترض التحقيق بمعناه الاصطلاحي الفنى أن يكون ثمة استجواب يتضمن اسئلة محددة موجهة الى العامل تفيد نسبة اتهام محدد اليه فى عبارات صريحة وبطريقة تمكنه من ابداء دفاعه والرد على ما وجه اليه من اتهامات ويكون من شأنها احاطته علماً بكل جوانب المخالفة المنسوبة اليه. (٢) لا يجوز اعتبار التعامل مع العامل بخطابات متبادلة بينه وبين الشئون القانونية بالشركة تحقيقاً بالمعنى المقصود قانوناً وانما يندرج ذلك فى باب جمع الاستدلالات والاستماع الى شهادة الشهود دون أن يتضمن مواجهته باتهام معين - صدور قرار الجزاء بناء على هذه الخطابات يصمه بالبطلان.</p>
٥٦٩	<p>المبدأ رقم (٦٧٩) : لا يجوز توقيع جزاء تأديبي دون أن يسبقه تحقيق أو استجواب -</p>

٥٧٠	<p>الأصل أن يكون التحقيق كتابة - يستثنى من ذلك المخالفات التي يجوز فيها توقيع جزاء الإنذار والخصم من الأجر لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام بناء على تحقيق أو استجواب شفوى على أن يثبت مضمون هذا التحقيق فى القرار الصادر بتوقيع الجزاء.</p> <p>المبدأ رقم (٦٨٠) :</p>
٥٧٠	<p>(١) المحكمة الإدارية العليا لايجرى فيها استجواب العامل وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات التى نص عليها قانون مجلس الدولة أمام المحاكم التأديبية.</p> <p>(٢) تخويل هيئة النيابة الإدارية حق الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية دون هيئة قضايا الدولة - لا يستلزم ذلك حتما اعتبار النيابة الإدارية جزءا من تشكيل المحكمة الإدارية العليا - لا وجه لقياس مركز النيابة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا على مركز النيابة العامة أمام محكمة النقض لاختلاف النصوص - لا محل لاستعارة الأحكام الواردة فى قانون المرافعات أو قانون الإجراءات الجنائية إلا فيما لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة</p> <p>المبدأ رقم (٦٨١) :</p>
٥٧٠	<p>ضمانات التأديب - التحقيق - ضوابطه - التحقيق يفترض أن يكون ثمة استجواب من خلال اسئلة محددة موجهة الى العامل بشأن اتهام محدد فى عبارات صريحة وبطريقة تمكنه من ابداء دفاعه والرد على ما يوجه اليه .</p>
٥٧١	<p>المبحث التاسع</p> <p>اليمين</p>
٥٧١	<p>المبدأ رقم (٦٨٢) :</p> <p>تكون الشهادة بعد حلف اليمين بالنسبة للتحقيق الذى يجريه مجلس التأديب والنيابة الإدارية - عدم قيام المحقق بتحليف الشهود لا يترتب عليه بطلان شهادتهم .</p>
٥٧٢	<p>المبدأ رقم (٦٨٣) :</p> <p>يجب أن يحلف الخبير يمينا أمام المحكمة على أداء مأموريته بالذمة</p>

قبل أن يباشرها، إذا لم يكن سبق له حلف اليمين لتقريره أمام المحاكم وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء - ويترتب على إغفال حلف اليمين بطلان الحكم الذي يبنى على تقرير الخبير الذي لم يؤدها لأنه يشترط لصحة الأخذ بالدليل أن يكون قد إستحصل عليه وفقاً للإجراءات المقررة في القانون .

٥٧٣

المبدأ رقم (٦٨٤) :

دور كل من قاضي التحضير ومفوض الدولة في توجيه اليمين الحاسمة - إذا كان لقاضي التحضير ولمفوض الدولة بعض الاختصاصات التحضيرية المشتركة إلا أن قاضي التحضير يتميز عن المفوض باختصاصات أرحب بولاية الحكم وأشمل في كثير من طلبات الدعوى و دفعها شأنه في ذلك شأن المحكمة ذاتها "الفصل في طلبات شطب الدعوى ، وتعيين الخبراء ، وتوجيه اليمين الحاسمة والحكم على مقتضى حلفها أو النكول عنها والفصل في الدفع الخاصة بعدم الاختصاص أو ببطلان صحيفة الدعوى أو بعدم قبول الدعوى ، أو بانقضاء الحق في إقامة الدعوى ، أو بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة إلخ".

٥٧٤

المبدأ رقم (٦٨٥) :

(١) اليمين الحاسمة كما وردت في المادة ١١٤ وما بعدها من قانون الإثبات هي التي يوجهها أحد الخصمين إلى الآخر ليحسم بها النزاع وتكون عند عجز الخصم عن الإثبات فيحتكم إلى ضمير الخصم الآخر طالما أعوزه الدليل وهي وسيلة للإعفاء من الإثبات.

(٢) وسيلة اليمين الحاسمة مستبعدة تماماً أمام القضاء الإداري لإعتبارات تتعلق بالنظام العام وبطبيعة الدعوى الإدارية التي تقوم بين طرفين أحدهما الإدارة التي تتصرف بغرض تحقيق المصلحة العامة بمعرفة موظفيها وهو ما يمنع توجيه اليمين الحاسمة إلى موظفيها أمام القضاء الإداري - سريان هذه القاعدة من باب أولى إذا كان الخصم

	هو أحد قضاة المحكمة أو كان مفوضاً أمام المحكمة مما يعتبر معه عضواً مكماً للمحكمة.
٥٧٥	المبدأ رقم (٦٨٦) : تحليف الشهود اليمين هو لحفزهم على ذكر الحقيقة - طالما أن قانون تنظيم الجامعات لا يستوجب تحليف الشهود اليمين فإن أداء الشهادة بغير يمين لا يصم التحقيق بالبطلان أو يؤثر على سلامته .
٥٧٥	المبدأ رقم (٦٨٧) : الأصل أن تحليف الشهود اليمين قبل إدلائهم بشهادتهم ليحفزهم على ذكر الحقيقة إلا أنه ليس في قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب مطالبه الشهود في التحقيق بأداء اليمين قبل إدلائهم بأقوالهم في التحقيقات الإدارية - تخلف أداء اليمين لا يبطل التحقيق ، ولا يخل بضمانات المتهم.
٥٧٦	المبدأ رقم (٦٨٨) : وجوب أداء الخبير اليمين القانونية - أساس ذلك : أن الخبير يقوم بمهمة تتعلق باثبات وقائع القضية فيجب عليه مثله في ذلك مثل الشاهد أن يحلف يميناً بأن يؤدي عمله بالصدق والامانة وإلا كان العمل باطلاً.
٥٧٦	المبدأ رقم (٦٨٩) : يتعين للاعتداد بشهادة الشاهد أن تكون مسبقة بحلف اليمين وإلا فقدت الشهادة قيمتها القانونية بما لا يجوز معه ان تقيم المحكمة قضاءها استناداً لتلك الشهادة .
٥٧٧	المبدأ رقم (٦٩٠) : عدم تحليف الشهود لليمين أمام مجلس التأديب لا يؤثر في سلامة ما اتخذه من اجراءات .
٥٧٧	المبدأ رقم (٦٩١) : رفض توجيه اليمين الحاسمة لاثبات عقد البيع بعد تنازل الطاعن عن السند المثبت له المطعون عليه بالتزوير بحجة التأخير في توجيهها هو

٥٧٧	<p>رفض يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .</p> <p>المبدأ رقم (٦٩٢) :</p> <p>اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي وأن علي القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان أن طالبها متعسف في هذا الطلب.</p>
٥٧٨	<p>المبدأ رقم (٦٩٣) :</p> <p>(١) اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي، وأن علي القاضي أن يجيب طلب توجيهها إذا توافرت شروطها مهما كانت قيمة النزاع ولو كان الغرض منها إثبات ما يخالف عقداً مكتوباً ولو رسمياً إلا فيما لا يجوز الطعن فيه من العقد الرسمي إلا بالتزوير ، إلا إذا بان له أن طالبها يتعسف في هذا الطلب.</p> <p>(٢) توجيه اليمين الحاسمة احتكام لضمير الخصم لحسم النزاع كله أو في شق منه عندما يعوز خصمه الدليل لإثبات دعواه سيما عندما يتشدد القانون في اقتضاء أدلة معينة للإثبات ويتمسك الخصم الآخر بذلك فإن حلفها الخصم فقد أثبت إنكاره لصحة الادعاء ويتعين رفضه وإن نكل كان ذلك بمثابة إقرار ضمنى بصحة الادعاء ووجب الحكم عليه بمقتضى هذا الإقرار.</p>
٥٧٩	<p>المبحث العاشر</p> <p>المعاينة</p>
٥٧٩	<p>المبدأ رقم (٦٩٤) :</p> <p>معاينة موقع الحادث — استخلاص النتيجة وترتيب الأثر من واقع المعاينة.</p>
٥٨١	<p>المبدأ رقم (٦٩٥) :</p> <p>المقصود بعمل الخبرة المحذور بمقتضى نص المادة ١٤٦ هو العمل الذي تولاه القاضي في غيبة من الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيه — لا ينصرف هذا الحظر إلى الأعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة التي لها أن تتولاها أصلاً بنفسها أو عن طريق</p>

	<p>ندب أحد أعضائها وإستثناء باللجوء لأهل الخبرة (ومنها المعاينة) إذا كانت هذه الأعمال من المسائل الفنية التى يصعب على المحكمة ذاتها أن تتولاها بنفسها.</p>
٥٨٢	<p>المبدأ رقم (٦٩٦) :</p> <p>المعاينة — العمل الذى يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار يعتبر من صميم واجباته اللازمة ويخرج عن نطاق الحظر الوارد فى المادة ١٤٦ مرافعات .</p>
٥٨٢	<p>المبدأ رقم (٦٩٧) :</p> <p>المعاينة الفنية — تطبيق.</p>
٥٨٣	<p>المبدأ رقم (٦٩٨) :</p> <p>المعاينة للحصول على الترخيص — الميعاد المقرر والذى بفواته يعتبر الطلب " طلب الترخيص " فى حكم الموافقة عليه لا يبدأ إلا من تاريخ أداء رسم المعاينة — هذا الرسم لا يؤدى إلا بعد أن يقدم طلب الترخيص مشتملاً على الأوراق والخرائط والرسومات المتطلبة قانوناً وقبول الإدارة المختصة للطلب بصفة مبدئية.</p>
٥٨٣	<p>المبدأ رقم (٦٩٩) :</p> <p>المعاينة على الطبيعة — الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم تتولى معاينة وفحص المباني والمنشآت الآيلة للسقوط وتقرر ما يلزم إتخاذه للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدمير أو الترميم أو الصيانة.</p>
٥٨٤	<p>المبدأ رقم (٧٠٠) :</p> <p>(١) الجمرک وهو يتولى تقدير قيمة البضاعة المستوردة يتمتع بسلطة تقديرية واسعة غايتها الوصول إلى الثمن الذى تساويه البضاعة فى تاريخ تسجيل البيان الجمرکی المقدم عنها إذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة.</p> <p>(٢) الجمرک وهو يباشر هذه المهمة غير مقيد بما ورد بالفواتير التى يقدمها صاحب البضاعة أو غيرها من المستندات والعقود حتى ولو</p>

قدمت بناء على طلبه ، وإنما عليه طبقاً لما قرره المادة ٥٠ من القانون أن يعاين البضاعة ويتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومدى مطابقتها للبيان الجمركي والمستندات المتعلقة به .

(٣) تتم المعاينة في الدائرة الجمركية ويجوز إعادة المعاينة بعد ممارسة هذه السلطة التقديرية الواسعة في معاينة البضاعة مطابقتها للبيان الجمركي والمستندات المتعلقة به والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها إلى غير ذلك مما يمكنه من تقدير ثمن البضاعة وقيمتها وتحديد التعريفة الجمركية الخاضعة لها ثم تسوية الضريبة والرسوم الجمركية على أساس ذلك وتحصيل الضريبة والإفراج عن البضاعة .

(٤) عند الإفراج عن البضاعة يكون الجمرك بذلك قد إستنفذ سلطاته ، فلا يجوز له بعد تحصيل الضريبة والإفراج عن البضاعة وخروجها من الدائرة الجمركية ، أن يعاود النظر في تقدير قيمتها مرة أخرى بدعوى أن المستورد لم يذكر القيمة الحقيقية للبضاعة في البيان الجمركي أو أنه لم يقدم الفاتورة الأصلية بثمنها أو ورود بيانات ومعلومات لاحقة للجمرك بحقيقة ثمن البضاعة أو قيمتها - لا يجوز ذلك طالما أنه كان بوسع الجمرك طبقاً للصلاحيات والسلطات التي خولها له القانون أن يتحقق بكافة الوسائل من قيمة البضاعة ونوعها وألا يفرج عنها قبل التثبت من ذلك وفرض الضريبة عليها على أساس صحيح .

٥٨٥

المبدأ رقم (٧٠١) :

اختصاص وزير الخزانة بتحديد أجور الخدمات التي تقدمها الجمارك والتي تقتضيها عمليات معاينة البضائع وإيداعها أو خزنها كما يختص بتحديد أجور العمل الذي يقوم به موظفو الجمارك وعمالها لحساب ذوى الشأن في غير أوقات العمل الرسمية أو خارج الدائرة الجمركية.

٥٨٦

المبدأ رقم (٧٠٢) :

للمصلحة معاينة البضاعة للتحقق من نوعها وقيمتها ومدى مطابقتها للبيان الجمركي ، الأصل أن تتم المعاينة في نطاق الدائرة الجمركية ،

٥٨٧	<p>كما يجوز إعادة المعاينة ما دامت البضاعة تحت رقابة المصلحة تستند المصلحة سلطاتها بالإفراج عن البضاعة بعد تحصيل الضرائب والرسوم المقررة - لا يجوز بعد ذلك إعادة النظر فى تقدير قيمتها مرة أخرى سواء كان ذلك لمصلحة المستورد أو لمصلحة الجمارك.</p> <p>المبدأ رقم (٧٠٣) :</p>
٥٨٨	<p>تقارير المعاينة - اختلافها - تقدير أمر الخطورة على الصحة العامة ومداها بسبب وجود الوكالة محل المعاينة وتشغيلها فى هذا الموقع منوط بالإدارة الصحية المختصة .</p> <p>المبدأ رقم (٧٠٤) :</p>
٥٨٨	<p>تقرير هدم مبان يخشى سقوطها أو سقوط جزء منها مما يعرض الأرواح والأموال للخطر من اختصاص لجنة تشكل بقرار من المحافظ - عدم اختصاص لجنة معاينة وتقدير خسائر الحرب بهذا الشأن - صدور قرار من لجنتى الحصر والمراجعة المشكلتين بقرار من المحافظ لمعاينة وحصر وتقدير الخسائر فى النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية تنفيذا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بآزالة العقار - هو قرار صادر من جهة غير مختصة.</p> <p>المبدأ رقم (٧٠٥) :</p>
٥٨٩	<p>لا محل لوقف الإجراءات التى إتخذت أو تتخذ ضد المخالف الذى يقدم طلباً لوقف الإجراءات إلى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة .</p> <p>المبدأ رقم (٧٠٦) :</p>
	<p>(١) من شروط إنشاء الصيدليات شروط متصلة بالموقع فيشترط ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص لها وأقرب صيدلية أخرى عن مائة متر وشروط أخرى صحية صدر بها قرار من وزير الصحة محدداً جميع الاشتراطات الصحية المستديمة الواجب توافرها فى المؤسسات الصيدلية وكلها تتعلق بطريقة المبانى ونوعيتها وارتفاعاتها والدهانات الخاصة بها وفتحات التهوية وشروط ومواصفات اقامة المخازن الملحقة بها.</p>

	<p>(٢) معاينة المحل المزمع اقامة الصيدلية فيه هي السبيل العلمى الطبيعى للتحقق من توافر هذه الشروط فى المقر المزمع الترخيص بالصيدلية فيه وبغير معاينة دقيقة وموضوعية وفنية لا يتأتى التحقق من توافر هذه الشروط كما لا يصح قانوناً استخراج الترخيص دون اجراء هذه المعاينة ولا تملك الجهة الادارية أى تقدير فى طلب إجراء المعاينة أو عدم إجرائها بل يتعين عليها قانوناً إجراء هذه المعاينة خلال موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ قيد الطلب بالسجل المعد لهذا الغرض .</p> <p>(٣) يتعين دعوة طالب الترخيص أو من ينوبه لحضور إجراءات المعاينة الخاصة بمشروع الصيدلية الذى يطلب الترخيص به ، وعدم حضور طالب الترخيص أو من ينوبه المعاينة يرتب بطلانها وعدم حجيتها قبله ما لم يتقاعس عن ذلك لتعطيلها .</p>
<p>٥٩١</p>	<p>المبدأ رقم (٧٠٧) :</p> <p>ترخيص - ترخيص فتح الصيدليات - أسبقية قيد فتح صيدلية - المعاينة - المواد ١١، ١٢، ١٣، ٣٠ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة - لا تملك جهة الادارة سلطة تقديرية بالتجاوز أو التغاضى عن قيد المسافة فسلطتها مقيدة لا مجال فيها الى الترخيص أو التقدير</p>
<p>٥٩٢</p>	<p>المبدأ رقم (٧٠٨) :</p> <p>ترخيص - ترخيص صيدلية - شرط الموقع - وقت تحققه - المعاينة - المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلية المعدل بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٥ .</p>
<p>٥٩٢</p>	<p>المبدأ رقم (٧٠٩) :</p> <p>الحكم بنذب خبير لمعاينة الوحدة المملوكة للطاعن وإعداد تقرير عن أمور فنية يتعين الرجوع فيها إلى أهل الخبرة وإتاحة السبيل للطاعن لإثبات صحة ما يدعيه من ارتفاع القيمة الإيجارية للوحدة التى يملكها المتخذة أساساً لربط الضريبة عن مثيلاتها.</p>

٥٩٣	المبحث الحادي عشر الخبرة
٥٩٤	المطلب الأول الاختصاص بأعمال الخبرة
٥٩٤	المبدأ رقم (٧١٠) : (١) أعمال الخبرة أمام جهات القضاء إنما هي أولاً للخبراء المقيدين في الجداول بالطريقة المرسومة قانوناً وبالشروط المتطلبة لذلك ، ثم لخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الأخرى التى يعهد إليها بأعمال الخبرة ، ثم وفى حالة الضرورة ولظروف خاصة يجوز للقاضى أن يندب للقيام بعمل الخبرة من غير هؤلاء بشرط أن يبين فى الحكم الموجب لهذا الندب (٢) يكون الندب من بين خبراء الجداول العام ولا يلجأ لغيرهم ممن ورد ذكرهم فى الكشف الخاص إلا فى حالة الضرورة وأن يبين القاضى فى حكمه الأسباب التى دعتة إلى هذا الندب وبمعنى آخر فإن ندب خبراء الجداول الخاص إنما هو ندب لظروف تقوم عند الندب لمسألة معينة مما لا يتأتى معه إعطاؤهم نفس مركز خبراء الجداول العام ، وبداهة لا يمكن وضع قاعدة ثابتة للإستثناء لأنه مرهون بوقته ، ومن ثم إذا كانت الجمعية العمومية لقضاة محكمة مصر الابتدائية قد سوت فى الندب بالدور بين خبراء الجداول العام وخبراء الجداول الخاص ، فإن قرارها هذا لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً قد جاء مخالفاً للقانون نصاً وروحاً.
٥٩٦	المطلب الثانى دور الخبرة فى تحقيق الخطوط
٥٩٦	المبدأ رقم (٧١١) : (١) ماهية عملية تحقيق الخطوط — عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التى رسمها القانون لإثبات صحة الورقة العرفية التى ينكرها الشخص المنسوب إليه صدورها منه . ويحصل التحقيق

بالبينة والمضاهاة بواسطة أهل الخبرة فى الخطوط أو بإحدى الطريقتين . وتبين المحكمة فى حكمها الصادر بإجراء التحقيق الطريقة التى يحصل بها ، وتعيين الخبراء الذى يستعان برأيهم فى عملية المضاهاة .

(٢) عملية تحقيق الخطوط يجربها خبراء الخطوط الفنيون . فيقوم الخبير بفحص الخط الذى حصل إنكاره - دراسة خطوط الكتابة باليد لها قواعد وأصول أساسها أن لكل شخص طريقة معينة فى الكتابة لا يشترك معه فيها أحد غيره حتى لو كانا قد تعلمتا الكتابة معاً منذ الصغر . هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة منها درجة الثقافة والتعليم وطريقة إمساك الشخص للقلم أو الريشة ، وطريقة جلوسه أو قيامه أثناء كتابته وحالته النفسية . وتعتمد عملية مضاهاة الخطوط على خبرة القائمين بها ، مع التقيد بالقواعد والأصول التى يتعين على الخبير أن يلتزم بها أثناء فحصه للخط ومنها شكل الخط بصفة عامة وهل هو كبير أو صغير ، وطريقة كتابة السطور ، ومدى الضغط على الخطوط فى أجزاء الكلمات المختلفة ، ثم وقفات اليد عليها ، وإستقامة الخط أو ميله إلى إحدى الجهات أو تقطعه فى مواضع مختلفة .

(٣) المحكمة لا تلتزم برأى الخبير الذى إنتدبته فلها أن تحكم بما يخالفه لأنها لا يمكن أن تقضى بغير ما تقتنع هى به و يرتاح إليه ضميرها ، ولئن كان للقاضى الحرية التامة فى تقدير عمل الخبير الذى ندبه فله أن يأخذ برأيه وله ألا يأخذ به ، وله أن يأمر بإجراءات أخرى من إجراءات الإثبات إلا أن استخلاص قضائه لابد وأن يكون استخلاصاً سائغاً مما مر به ومما يكون فى ملف الدعوى من مستندات وقرائن .

٥٩٨

المطلب الثالث

الخبرة طريق من طرق التحقيق

٥٩٨

المبدأ رقم (٧١٢) :

الخبرة هى طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة أن تلجأ إليه بناء

	<p>على طلب أصحاب الشأن أو من تلقاء نفسها إذا ما تراءى لها ذلك فمن ثم يحق لها رفض الطلب المقدم إليها بطلب ندب خبير، إذا إقتنعت بعدم جدواه.</p>
٥٩٩	<p>المطلب الرابع حرية المحكمة في تقدير رأى أهل الخبرة</p>
٥٩٩	<p>المبدأ رقم (٧١٣) :</p> <p>المحكمة هي صاحبة الحق الأصل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة إلا بما تراه حقاً و عدلاً من رأى لأهل الخبرة وأن لها بغير جدال أن تتبذ آراء لجنة التقييم أو أهل الخبرة الذى عينتهم فى حكمها أن رأت مسوغاً لديها ومقنعاً بذلك بغير حاجة أو إلزام إلى الركون إلى آراء الآخرين من ذوى الخبرة فالمحكمة هي صاحبة الرأى الأول والأخير فى التقدير الموضوعي لكافة ما يعرض عليها من أقضية ومنازعات تدخل فى إختصاصها وهى التى تقدر بمطلق إحساسها وكامل مشيئتها وفى الوقت الذى تراه مناسباً مدى حاجتها إلى الركون إلى أهل الخبرة من عدمه طالما لم تخرج فى تقديرها الموضوعي لكل ما تقدم على ما هو ملزم من الأوضاع القانونية فى هذا الخصوص.</p>
٦٠٠	<p>المطلب الخامس عمل الخبرة المحظور على القاضي توليه</p>
٦٠٠	<p>المبدأ رقم (٧١٤) :</p> <p>المقصود بعمل الخبرة المحظور على القاضي توليه هو العمل الذى تولاه القاضي فى غيبة من الدعوى التى ينظرها أو يشترك فى الحكم فيها ، ولا ينصرف هذا الحظر إلى الأعمال التى تعتبر من صميم عمل المحكمة التى لها أن تتولاها أصلاً بنفسها أو عن طريق ندب أحد أعضائها وإستثناء باللجوء لأهل الخبرة إذا كانت هذه الأعمال من</p>

٦٠١	<p>المسائل الفنية التي يصعب على المحكمة ذاتها أن تتولاها بنفسها.</p> <p>المبدأ رقم (٧١٥) :</p>
	<p>العمل الذي يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار يعتبر من صميم واجباته اللازمة ويخرج عن نطاق الحظر الوارد في المادة ١٤٦ مرافعات .</p>
٦٠٢	<p>المطلب السادس</p> <p>أعمال الخبرة المرخص بها</p> <p>لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات</p>
٦٠٢	<p>المبدأ رقم (٧١٦) :</p> <p>الترخيص لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بأعمال الإستشارات والخبرة - حدوده.</p>
٦٠٢	<p>المطلب السابع</p> <p>سلطة المحكمة في الاستعانة بالخبرة</p> <p>ومدى التزامها برأى الخبرة</p>
٦٠٢	<p>المبدأ رقم (٧١٧) :</p> <p>الاستعانة بأهل الخبرة كإجراء من إجراءات الإثبات هو أمر متروك تقديره لمحكمة الموضوع ولها التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وهي لا تلتزم إلا بما تراه حقا وعدلا من رأى لأهل الخبرة ولها أن تطرح ما انتهى إليه الخبير كله أو بعضه .</p>
٦٠٣	<p>المبدأ رقم (٧١٨) :</p> <p>الاستعانة بأهل الخبرة من الأمور المتروكة للسلطة التقديرية للمحكمة.</p>
٦٠٣	<p>المبدأ رقم (٧١٩) :</p> <p>الاستعانة بأهل الخبرة كإجراء من إجراءات الإثبات أمر متروك تقديره لمحكمة الموضوع وهي لا تلتزم إلا بما تراه حقا وعدلا من رأى أهل الخبرة ولها أن تأخذ بما تظمنن إليه من تقرير الخبير ولها أن تطرح ما انتهى إليه كله أو بعضه.</p>

٦٠٣	<p>المطلب الثامن</p>
	<p>أعمال الخبرة التحضيرية لجهة الإدارة</p>
٦٠٣	<p>المبدأ رقم (٧٢٠) :</p>
	<p>(١) تقدير الجهة الادارية لقيمة المخالفات سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ هو مجرد عمل خبرة تحضيرى يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية للحكم فى الدعوى الجنائية ولا ينتج حد ذاته أثراً قانونياً فى حق نوى الشأن سواء فى المجال الإدارى أو الجنائى .</p> <p>(٢) لا يعد هذا التقدير قراراً إدارياً بالمعنى الفنى الدقيق الذى يسوغ الطعن فيه أمام القضاء الإدارى - أساس ذلك: إذا إنتفى الالتزام القانونى لعمل الإدارة قبل الأفراد إنتفى القرار الإدارى</p>
٦٠٥	<p>المبدأ رقم (٧٢١) :</p>
	<p>تقدير الجهة الإدارية لقيمة الأعمال المخالفة سواء من تلقاء نفسها أم بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ هو مجرد عمل خبرة تحضيرى يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية للحكم فى الدعوى الجنائية ولاينتج فى حد ذاته أثراً قانونياً فى حق نوى الشأن سواء فى المجال الإدارى أو الجنائى ولا يعد قراراً إدارياً بالمعنى الفنى الدقيق الذى يجوز الطعن فيه أمام القضاء الإدارى.</p>
٦٠٦	<p>المبدأ رقم (٧٢٢) :</p>
	<p>(١) تقدير الجهة الادارية لقيمة المخالفات سواء من تلقاء ذاتها ام بناء علي راي اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ هو مجرد عمل تحضيرى بخبرة ادارية يوضع تحت نظر المحكمة الجنائية ولا ينتج اثرا قانونيا في حق نوى الشأن سواء في المجال الاداري أو الجنائي.</p> <p>(٢) هذا التقدير يعد من الاعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفة البناء والتي لا تخرج عن ان تكون تقدير خبرة ادارية يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية باعتبارها الخبير الأعلى.</p>

٦٠٧	<p>المطلب التاسع</p> <p>استلزام اللجوء إلى الخبرة</p> <p>في المسائل الفنية</p>
٦٠٧	<p>المبدأ رقم (٧٢٣) :</p> <p>توقف الفصل في موضوع النزاع في دعوى قضائية على الفصل في مسألة فنية لا يعنى خروج تلك المسألة عن ولاية القضاء وعدم اختصاصه بها ، وإنما يعنى اللجوء الى أهل الخبرة فيما تدق فيه الخبرة - ما لم تسعفه أوراق الدعوى بذاتها في بيان وجه الحق في تلك المسألة الفنية.</p>
٦٠٧	<p>المبدأ رقم (٧٢٤) :</p> <p>تشكيل اللجان الادارية من أعضاء ذوى تخصصات مختلفة وخبرات متباينه - يتولى كل تخصص بالجانب الذى يخصه بما لديه من خبرات خاصة تؤهله لذلك ، وعليه أن يقوم بعمله بدقه وأمانه وبذل الجهد المطلوب للوصول الى الحقيقة ، فإن قصر في ذلك كان مرتكباً خطأ مستوجباً العقاب عنه - لا يجوز قانوناً مساءلة عضو عن أمور تخرج عن نطاق تخصصه وخبرته المؤهل لها فعلاً .</p>
٦٠٨	<p>المبدأ رقم (٧٢٥) :</p> <p>مهمة لجنة شئون الأحزاب السياسية وسلطتها إزاء الأحزاب المزمع تأسيسها تتحدد في ضوء المبادئ الدستورية والقانونية التى تقرر لتأسيس الأحزاب والانتماء إليها - إذا لم يتوافر للجنة المختصة السند العلمى والفنى لعدم معقولية وعدم إمكان تحقيق أفكار أو سياسات وبرامج الحزب تحت التأسيس وجب عليها أن تسمح بمشاركته في حلبة الصراع السياسى حيث الأمر يومئذ مرجعه للشعب حيث يحكم عليه الشعب مع غيره من الأحزاب بفطرته وبذكائه وقدراته السياسية والطبيعية - لجنة شئون الأحزاب السياسية ليست جهة خبرة فنية في هذا المجال.</p>

٦٠٩	المطلب العاشر
٦٠٩	فتح الخبير لمكتب هندسي وشروطه
٦٠٩	المبدأ رقم (٧٢٦) :
	قيام الخبير بفتح مكتب هندسي لمباشرة العمل المهني فيه لا يدخل في عداد الأعمال التي تمس كرامة الخبير واستقلاله في عمله - يشترط لذلك ألا يتعامل مع أطراف يباشر في وظيفته الأصلية عملاً يخصهم - مباشرة مثل هذا العمل في حالة الأخيرة هو الذي يمس كرامة الوظيفة والاستقلال والحيادة المفترضة في الخبير والمتطلبية منه.
٦١٠	المطلب الحادي عشر
	سلطة المحكمة في العدول
	عن التحقيق بواسطة أهل الخبرة
٦١٠	المبدأ رقم (٧٢٧) :
	إغفال ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير وبيان أسانيدھا في شأن ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج الى تحقيق الخبير أو تحقيق فيها ذاتها دون اجراء أية تحقيقات تمثل خروجاً على أصول النظام العام القضائي لما شابه من نقص وقصور جسيم في تسبيب الحكم وغموض شديد في سند عدول المحكمة عن التحقيق بواسطة أهل الخبرة ويمثل ذلك إهداراً لحق الدفاع حرماناً للخصوم من تقديم مآلديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التحقق من وقائع الدعوى وتحقيقها.
٦١١	المطلب الثاني عشر
	الخبراء من العاملين بالجهات الإدارية
٦١١	المبدأ رقم (٧٢٨) :
	طوائف خاصة من العاملين - الخبراء الوطنيون - العاملون المؤقتون - الفرق بينهما - تجب التفرقة بين اشتراط الخبرة في العمل وهي بمثابة الصلاحية له وبين استلزام أن تكون الخبرة على درجة عالية عبر عنها القرار المنظم لتوظيف الخبراء بأن تكون خبرة نادرة .

٦١٢	المطلب الثالث عشر الطبيعة القانونية للآراء الفنية لأهل العلم والخبرة
٦١٢	المبدأ رقم (٧٢٩) : إبداء الرأي أو الأخذ به في مسألة خلافية تمثل أكثر من وجهة نظر لا يعد مخالفة تستوجب توقيع الجزاء عنها - لا مسئولية على الموظف الذي يشغل وظيفة فنية إن قام بعمل أو أدلى برأى في مسألة خلافية على قدر اجتهاده وما حصله من علم وخبرة ، ولكن يسأل اذا كان سيئ النية ، أو إذا صدر رؤية عن جهل بين بالمبادئ المستقرة أو الأصول العلمية المسلم بها - اذا كان نص القانون واضحاً لا لبس فيه فلا اجتهاد مع صريح النص.
٦١٢	المبدأ رقم (٧٣٠) : تأديب - المسئولية التأديبية - المخالفة التأديبية - عدم مساءلة الموظف عند اختلاف الرأي في المسائل الفنية - عدم جواز محاسبة الموظف تأديبياً في حالة اختلاف الرأي في المسائل الفنية التي تحتل أكثر من رأي وتختلف فيها وجهات النظر.
٦١٣	المطلب الرابع عشر دور الخبرة في تحديد القيمة الإيجارية كأساس لربط الضريبة العقارية
٦١٣	المبدأ رقم (٧٣١) : النزاع حول القيمة الإيجارية التي اتخذت أساساً لربط الضريبة العقارية على الوحدة التي يملكها الطاعن هو من الأمور الفنية التي يتعين الرجوع فيها إلى أهل الخبرة وإتاحة السبيل للطاعن لإثبات صحة ما يدعيه من ارتفاع القيمة الإيجارية للوحدة التي يملكها المتخذة أساساً لربط الضريبة عن مثيلاتها.

٦١٤	<p>المطلب الخامس عشر</p>
	<p>دور الخبرة في تقدير الإخلال باقتصاديات العقد في تطبيق نظرية الظروف الطارئة</p>
٦١٤	<p>المبدأ رقم (٧٣٢) :</p> <p>نظرية الظروف الطارئة — تقدير الخسائر الفادحة التي تـخل باقتصاديات العقد إخلالاً جسيماً يكون بالإستعانة بأهل الخبرة تحت تقدير المحكمة.</p>
٦١٤	<p>المبدأ رقم (٧٣٣) :</p> <p>(١) قانون الإثبات نظم أعمال الخبرة باعتبارها طريقاً من طرق الإثبات ونوعاً من المعاينة الفنية التي تتم بواسطة أشخاص تتوافر فيهم الكفاءة من الجوانب الفنية والمهنية التي لا يستطيع قضاة الحكم الإلمام بها، وأجاز للمحكمة أن تستعين بأي من هؤلاء الخبراء في الحالات التي يتوقف فيها الفصل في النزاع على معرفة بعض النواحي الفنية التي لا يستطيع القاضي التوصل إليها من تلقاء نفسه.</p> <p>(٢) لا يجوز الإحالة إلى الأسباب الواردة في تقرير هيئة مفوضي الدولة كأسباب للحكم المطعون فيه باعتبار أن هذا التقرير يعد في مسائل قانونية بحتة، وأن هذه المسائل من صميم ولاية المحكمة — لا يجوز في هذا المجال قياس تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى أو المنازعة على تقرير الخبير المنتدب فيها للتوصل إلى القول بجواز الإحالة على الأسباب الواردة بتقرير هيئة مفوضي الدولة واعتبارها أسباباً للحكم.</p> <p>(٣) عمل الخبير ومضمون ما ورد بتقريره يشكل عنصراً من عناصر الإثبات في المنازعة، أما تقرير هيئة مفوضي الدولة فهو يعرض لكافة وقائع المنازعة، والمسائل والأسانيد والنصوص القانونية الحاكمة لها ويقوم بإعمالها وتطبيقها توصلاً إلى الرأي القانوني فيها شأنه في هذا شأن الحكم القضائي، بل أن تقرير هيئة مفوضي الدولة قد يقترح ندب خبير في الدعوى، وقد يستند في تحصيل وقائعها وفي إيداء</p>

	الرأي القانوني فيها إلى ما أبداه الخبير المنتدب فيها من نتائج ومرئيات تتصل بجوانبها الفنية.
٦١٧	المطلب السادس عشر أعمال الخبرة في تقرير لياقة طلاب كلية الشرطة
٦١٧	المبدأ رقم (٧٣٤) : عمل الجهة الطبية المختصة بتقرير لياقة الطالب الصحية لقبوله بكلية الشرطة يعد من أعمال ذوي الخبرة والدراية بالأمور الطبية في مسألة فنية لا يجوز التعقيب عليه .
٦١٧	المطلب السابع عشر عملية تصحيح أوراق إجابة الامتحانات ومدي جواز ندب الخبراء لإعادة التصحيح
٦١٧	المبدأ رقم (٧٣٥) : (١) عملية تصحيح أوراق الإجابة في الامتحانات هي من الأمور التي تستقل بها جهة الإدارة بأجهزتها المختصة وتترخص في تقييمها طبقاً للضوابط والمعايير الفنية والعلمية التي تعد من صميم اختصاصها بما لا معقب عليها من القضاء الإداري إلا إذا كان ذلك التقدير مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها أو شاب عملية التصحيح خطأ مادي في الجمع أو الرصد في السجلات. (٢) إذا رأت المحكمة أن عملية تصحيح ورقة الإجابة قد تمت دون مراعاة الأصول المتعارف عليها في عملية التصحيح فإنها تقضي بندب لجنة من الأساتذة المختصين لإعادة تصحيح ورقة الإجابة وإعداد تقرير بذلك تتضمن النتيجة التي تخلص إليها لعرضه على المحكمة - أساس ذلك:- عملية التصحيح هي عملية فنية لا يمكن للمحكمة أن تحل نفسها فيها محل أهل الاختصاص وبحسبان أن الخبرة هي طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة أن تلجأ إليه بناء على طلب ذوي الشأن أو من تلقاء نفسها إذا ما تراءى لها ذلك -

العبرة في ذلك هو بقناعة المحكمة .

٦١٩

المطلب الثامن عشر

مزاولة مهنة الخبراء المثمنين

٦١٩

المبدأ رقم (٧٣٦) :

مزاولة مهنة الخبراء المثمنين - قصرها المشرع على المقيدين في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة واشترط فيمن يطلب قيده بالسجل السالف عدة شروط من بينها أن يكون قد قضى مدة تمرين لا تقل عن ثلاث سنوات بمكتب أحد الخبراء المثمنين نظراً لما تتطلبه هذه المهنة من التدريب العملي قبل ممارستها ويخصم من هذه المدة كل زمن يقضيه الطالب في أعمال من شأنها أن تكسبه الخبرة المطلوبة.

٦٢٠

المبدأ رقم (٧٣٧) :

(١) ندب قضاة مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل الرسمية للوزارات ومصالحها والهيئات العامة أو المؤسسات العامة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية بها، قاصداً بهذا تيسير استعانة تلك الجهات بخبراتهم القانونية وهي بصدد مباشرة مهامها لوضع المبادئ التي يرسيها مجلس الدولة في هذا الإطار موضع التطبيق العملي المستقر والمستمر ، لا يتجافى مع مقتضيات الوظيفة القضائية التي يضطلع قضاة مجلس الدولة أساساً بأعبائها.

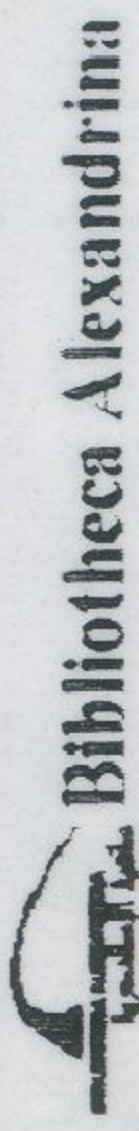
(٢) علاقة المستشار القانوني بالجهة المنتدب إليها لا تدخل تحت وصف العلاقة اللائحية أو العقدية وإنما هي علاقة خاصة ومؤقتة يؤدي بمقتضاها أعمال الخبرة القانونية ويظل فيها تابعا لجهته الأصلية تحدد بداية ونهاية انتدابه.

(٣) ندب قضاة مجلس الدولة للعمل بالجهات الإدارية في غير أوقات العمل الرسمية لم يرق ولم يلحق به ثمة عيب أو عوار يخرج عن دائرة المشروعية، ومن ثم يكون هذا الندب أمراً مشروعاً يجريه المجلس الخاص بمجلس الدولة بما له من سلطة وفقاً لحكم المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة.





٤٨ شارع جودة رأس التين - الإسكندرية
تليفون : ٤٨٧٥٩٣٦



Bibliotheca Alexandrina



0743874